سلسلة
الأحاديث الضعيفة والموضوعة
وأثرها السيئ في الأمة

تأليف
محمد ناصر الدين الألباني

المجلد الرابع عشر
القسم الأول
٦٥٠١ - ٦٧٤٠

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع
لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد
الرياض

الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ.

ⓒ مكتبة المعارف للنشر و التوزيع ، ١٤٢٥ هجرية

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الالباني ، محمد ناصر الدين
سلسلة الاحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء على الأمة:
الجزء الرابع عشر. / محمد ناصر الدين الالباني ،-
الرياض ، ١٤٢٥ هجرية ، ٣ مج.

ردمك: ٤-٥-٩٥٣٢-٩٩٦٠ (مجموعة)
٢-٦-٩٥٣٢-٩٩٦٠ (ج١)

١-الحديث الموضوع ٢-الحديث الضعيف أ-العنوان
ديوي ٢٣٢،٩ ١٤٢٥/٤٨٠٩

رقم الايداع: ١٤٢٥/٤٨٠٩
ردمك: ٤-٥-٩٥٣٢-٩٩٦٠ (مجموعة)
٢-٦-٩٥٣٢-٩٩٦٠ (ج١)

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع
هاتف: ٤١١٤٥٣٥ - ٤١١٣٣٥٠
فاكس ٤١١٢٩٣٢ - ص.ب ٣٢٨١٠
الرياض الرمز البريدي ١١٤٧١

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة :

الحمدُ للهِ وحْدَه ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على مَنْ لا نبيٌّ بَعْدَه .

أما بعدُ :

فإنَّ بينَ يديكَ - أخي القارئ - ثلاثةَ أقسام من «سلسلةِ الأحاديثِ الضعيفةِ والموضُوعةِ ، وأثرِها السيئ في الأمة» ، وهي تَضمُّ المجلدَ الرابعَ عشَرَ بأحاديثه الخَمْسَ مِئة (٦٥٠١ - ٧٠٠٠) ، بالإضافةِ إلى الأحاديثِ (٧٠٠١ - ٧١٦٢) مِنْ أولِ المجلدِ الخامسَ عشَرَ ، وهي آخرُ ما حقَّقَهُ الشيخُ رحمهُ الله تعالى .

ونُنَوِّهُ هنا بأنَّ الشيخَ بدأَ - حال مرضِه - يُملي تحقيقاته على بَعضِ أبنائه وحَفَدَته - وربما غيرهم - ، ظهرَ لنا ذلكَ أواخرَ المجلدِ الرابعَ عشَرَ من أصلِه المخطوط ، ثم أخذَ يُكْثِرُ من إملائه - تحتَ وَطْأَةِ المرضِ عليه - فيما حققهُ من المجلدِ الخامس عشَرَ ، حتى غطَّى قِسْماً كبيراً مِنْ أحاديثه .

ومن الجديرِ بالذِّكرِ - ونحنُ إذْ ننشرُ آخرَ تحقيقاتهِ الموسَّعَةِ - أن نقولَ : إنَّ هذهِ التحقيقاتِ تُمثِّلُ قِمَّةَ ما وصلَ إليه عِلْمُ الشيخِ في الحديثِ وفُنونه ، والفقه ودُروبه . . . ، فتلَمَّسْ أخي القارئ قواعد وأساليب منهجِهِ في البحثِ والتحقيقِ ، وانْهَلْ مِنْ معينِ فِقْهِهِ وفِكْرِهِ ، وهاكَ أمثلةً على ما أشرْنَا إليه ، نُقربها إليكَ سهلةً ميسرةً تحتَ الأحاديث :

(٦٥٠٢ ، ٦٥٠٤ ، ٦٥٠٦ ، ٦٥٠٨ ، ٦٥٠٩ ، ٦٥١١ ، ٦٥١٣ ، ٦٥١٤ ، ٦٥١٩ ، ٦٥٢٨ ، ٦٥٣١ - ٦٥٣٤ ، ٦٥٤١ ، ٦٥٤٦ ، ٦٥٥٥ ، ٦٥٥٦ ، ٦٥٥٩ ، ٦٥٦٦ ، ٦٥٧١ ، ٦٥٧٣ ، ٦٥٧٥ ، ٦٥٧٦ ، ٦٥٨٢ ، ٦٥٨٤ ، ٦٥٨٥ ، ٦٥٩٠ ، ٦٥٩٤ ، ٦٦٠١ ، ٦٦١٠ ، ٦٦١٣ ، ٦٦٣٧ - ٦٦٤٤ ، ٦٦٤٦ ، ٦٦٥٠ ، ٦٦٥٢ ، ٦٦٥٤ ، ٦٦٦٣ ، ٦٦٦٥ ، ٦٦٦٨ ، ٦٦٨٦ - ٦٦٩٠ ، ٦٦٩٨ ، ٦٧٠٠) ، وكثير غيرها .

وبطبيعة الحال ؛ فإن هذا المجلد - كسَابِقِه - لم يُراجِعْهُ الشيخُ المراجعةَ الأخيرة لتهيئته للطباعة - قَدرُ الله وماشاءَ فعل - ، ومن ذلك - بل أهمه - أننا وجَدْنَا عدداً من الأحاديثِ لم يُثَبِّتْ عليها الشيخُ - رحمه الله - الحُكْمَ المختصرَ قبلَ التخريجِ - كعادتِه - ، فَوَضَعْنَا الحكمَ المناسِبَ عليها من خلالِ دراسةِ الشيخِ لطُرقِه وتحقيقه ، مع الرجوع إلى بعض إخواننا طلابِ العِلْمِ في ذلكَ ، وإليكَ أرقامَ هذه الأحاديث كلّها : (٦٥٠٣ ، ٦٥١٢ ، ٦٥٢٠ ، ٦٥٢٧ ، ٦٥٣٤ ، ٦٥٣٩ ، ٦٦٠٨ ، ٦٦٤٤ ، ٦٦٧٣ ، ٦٧٢٠ ، ٥٧٤٦ ، ٦٧٩٢ ، ٦٨٩٦ ، ٦٩١٣ ، ٦٩٤٩ ، ٦٩٥٠ ، ٧٠٠١ ، ٧٠٢٩ ، ٧٠٣٩) .

ووجدنا - أيضاً - بعضَ الأحاديث أَخَذَت الرقمَ المكررَ قبلَها ، فَفَصَلْنا اللاحقَ عن السَّابقِ بوضع [/ م] بعد الرقم المكرر ، ولم نُعدِّلِ الأرقامَ ؛ لأنَّ الشيخَ - رحمه الله - كانَ يُحيلُ عليها في كُتُبِه الأخرى ، فتيسيراً على الباحث تركناها كما هي ، وهذه الأحاديث هي : (٦٨٨٨ ، ٦٩٢٥ ، ٧١٥٧) .

وقَدْ وجَدْنَا - أيضاً - قَفْزَاً في ترقيمِ الأحَاديثِ في ثَلاثَةِ مَواضعَ ، من (٦٦٧٤) إلى (٦٦٨٥) ، ومن (٦٨٨٥) إلى (٦٨٨٧) ، ومن (٦٩٢٦) إلى (٦٩٣٠) .

وأخيراً ؛ لا يفُوتنا التَّوَجُّه بالشُّكْرِ إلى كلِّ مَنْ كانتْ له يَدٌ في إنجازِ هذا العملِ العظيم في جَميع مراحِلِه ؛ بما فيه عمل الفهارس العلميَّةِ المختلفةِ على نحوِ ما كانتْ تُصْنَعُ في حياةِ الشيخِ - رحمه الله - ، والتعليق في الحاشيةِ على ما يحتاجُ إلى تَعليقٍ في أثناءِ الكتابِ باسم (الناشر) ؛ استِمْراراً منهم على النَّهْجِ الذي سَاروا عليه في «السلسلتين» ؛ بَلْ وفي سَائرِ الكتب التي طُبِعتْ بعدَ وفاةِ الشيخِ - رحمهُ الله - ؛ فجزاهُمُ الله خيراً ، وشكَرَ لهم .

وصلى الله وسَلَّم على نبيِّنا محمدٍ وآله وصحبهِ أجمعين .

١٤ من ذي القعدة ١٤٢٣ هـ

الناشر

٦٥٠١ - (إنَّ غلاماً كانَ في بني إسرائيلَ على جَبَلٍ ، فقال لأُمِّه : مَنْ خلَقَ السَّمَاءَ؟ قالت : اللهُ عز وجل ، قال : فمنْ خلَقَ الأرضَ؟ قالت : اللهُ عز وجل ، قال : فمنْ خلَقَ الجِبَالَ؟ قالت : اللهُ عز وجل . قال : فمنْ خلَقَ الغيْم؟ قالت : اللهُ عز وجل . قال : إني لأسمعُ للهِ شأناً . ثم رَمَى بِنَفْسِه من الجبلِ ، فتقطَّع) .

منكر جداً . أورده الغزَّالي في (كتاب آداب السماع والوجد) من « الإحياء » (٢ / ٢٨١) ، جازماً بنسبته إلى النبي ﷺ قائلاً :

« فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه ذكر غلاماً كان في بني إسرائيل . . . » إلخ .

فقال الحافظ العراقي في تخريجه :

« رواه ابن حبان » . ولم يزدْ ، وكذلك نقله عنه العلامة الزبيدي في شرحه على « الإحياء » ، لم يذكرا من حال إسناده شيئاً ، فأوردته هنا لنكارته الظاهرة ، ولعلي أقف على إسناده ، فما حصلته .

ومن المصطلح عليه عند العلماء ؛ أن إطلاق العزو لابن حبان إنما يعني : أنه في « صحيح ابن حبان » . ولا أظن أنه فيه ، وذلك ؛ لأنه على شرط الهيثمي في « موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان » ، وليس فيه ! فأنا بفضل الله تعالى من أعرف الناس بأحاديثه ؛ فقد كنت وضعت له - منذ سنتين - فهرساً لأطرافه ، بإعانة بعض الإخوة ، ثم جعلتُه قسمين : « صحيح الموارد » و « ضعيف الموارد » ؛ كما كنت جريت عليه في « السنن الأربعة » وغيرها وهما الآن تحت الطبع(*) ، وقبل بضعة

(*) وقد صدرا بعد وفاة الشيخ رحمه الله بشهور . (الناشر) .

أشهر نُشر « صحيح الأدب المفرد » للبخاري ، و « ضعيف الأدب المفرد » له .

ولعلمي بأن الهيثمي قد فاته أحاديثُ كثيرة ـ هي على شرطه ـ لم يذكرها في « موارده » ، واستدركت عليه في القسمين عشرات الأحاديث ، ولذلك فقد افترضت أنه من المحتمل أن يكون هذا الحديث من تلك الأحاديث التي فاتته ، فبحثت عنه في مظانه من أصل « الموارد » ، ألا وهو « صحيح ابن حبان » ، بواسطة ترتيبه المسمى بـ « الإحسان » ، واستعنتُ على ذلك بفهارس طبعة المؤسسة منه ؛ فلم أظفر به .

ثم افترضت أن الإطلاق المذكور غيرُ مقصود من الحافظ العراقي فقلت : لعله يعني « ثقات ابن حبان » ، فراجعت فهرس أحاديثه من وضع (حسين إبراهيم زهران) ؛ فلم أحظ به .

ثم استمررت في البحث ، فتتبعت أحاديث كتابه « المجروحون » حديثاً [حديثاً] دون جدوى .

ثم قلبت صفحات كتابه « روضة العقلاء » صفحة صفحة عبثاً .

ثم قلت : لعل الصواب : (ابن حيان) . . بالمثناة التحتية ؛ وهو : أبو الشيخ صاحب كتاب « العظمة » ، ومع أن هذا احتمال بعيد ؛ لكن الأمر كما قيل : الغريق يتعلق ولو بخيوط القمر ، فمررت بأحاديثه حديثاً [حديثاً] ، فرجعت بخُفَّي حُنَيْن !

فمن كان عنده عِلمٌ ؛ فليتفضل به علينا ، وجزاه الله خيراً .

٦٥٠٢ ـ (إنَّ بينَ يَدَي اللهِ عز وجل وبين الخَلْقِ سبعينَ ألفَ حجابٍ ، وأقربُ الخَلْقِ إلى الله عز وجل جبريلُ وميكائيلُ وإسرافيلُ ، وإنَّ بينهم

وبينه أربعَ حُجُبٍ : حجابٍ مِنْ نارٍ ، وحجابٍ مِنْ ظُلْمَةٍ ، وحجابٍ مِنْ غَمَامٍ ، وحجابٍ مِن الماءِ) .

موضوع . أخرجه الدارقطني في « الأفراد » (ج ٣ / رقم ٥١ - منسوختي) ، ومن طريقه ابنُ الجوزي في « الموضوعات » (١ / ١١٦) من طريق **حبيب بن أبي حبيب** : ثنا هشام بن سعد وعبد العزيز بن أبي حازم عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره . وقال الدارقطني :

« حديث غريب من حديث أبي حازم ، تفرد به حبيب بن أبي حبيب » . وقال ابن الجوزي :

« حديث لا أصل له ، وحبيب ليس بثقة ، كان يكذب . وقال يحيى : ليس بشيء . وقال النسائي : متروك . وقال ابن عدي : كان يضع الحديث » . قلت : وزاد ابنُ عدي في « الكامل » (٢ / ٤١٤) :

« أحاديثه موضوعة » . وقال ابن حبان (١ / ٢٦٥) :

« يروي عن الثقات الموضوعات ، كان يُدْخِلُ عليهم ما ليس من أحاديثهم » .

(تنبيه) : اختلط في « تهذيب التهذيب » كلام ابن عدي المتقدم بكلام ابن حبان هذا ؛ فقد سقط من طابع « التهذيب » قوله : « وقال ابن عدي » ، فالتصق كلامه بكلام ابن حبان ! فاقتضى التنبيه .

وروى العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ١٥٢) - في ترجمة عمر بن الحكم - ، وأبو يعلى (١٣ / ٥٢٠ / ٧٥٢٥) ، والطبراني في « الكبير » (٨ / ١٨٢ / ٥٨٠٢) من طريق **موسى بن عُبَيْدة** عن عمر بن الحكم بن ثوبان عن عبد الله بن عمرو بن

العاص ، وعن أبي حازم عن سهل بن سعد مرفوعاً بلفظ :

« دون الله تبارك وتعالى سبعون ألف حجاب من نور وظلمة ، وما يسمع من نفسٍ شيئاً من حسن تلك الحُجُبِ ؛ إلا زهقت نفسُها » .

وقال العقيلي :

« وقد روي هذا من غير هذا الوجه مرسلاً ، فأسنده من هو نحو موسى بن عبيدة أو دونه » .

قلت : فهو من منكرات موسى بن عبيدة الرَّبذي ، فكان ينبغي أن يذكر في ترجمته ، وليس في ترجمة شيخه عمر بن الحكم ؛ فإنه صدوق ـ كما قال الذهبي ـ .

٦٥٠٣ ـ (والَّذي نَفْسِي بِيَدِه ! إنَّ اللهَ لَيُوحي إلى شَجَرِ الجَنَّة : أنْ أَسْمِعِي عبادي الذينَ شَغَلُوا أنفُسَهم عَن المعازِف والمزَامِير بِذِكْرِي ، فَتُسْمِعُهم بأصواتٍ ما سَمِعَ الخلائقُ مثلَهَا قطُّ ؛ بالتَّسْبِيحِ والتَّقْدِيسِ) .

موضوع . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب والترهيب » (١ / ١٦٢ ـ ١٦٣) من طريق نصر بن طريف عن يحيى بن إسحاق عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :

قال رجل : يا رسول الله ! هل في الجنة سَمَاعٌ ؛ فإني أُحِبُّ السَّمَاع؟ قال :

« نعم ، والذي نفسي بيده ! . . . » .

قلت : نصر هذا ؛ متفقٌ على تضعيفه ؛ قال يحيى :

« من المعروفين بوضع الحديث » . وقال ابن حبان (٣ / ٥٢) :

« كان يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم ، كأنه كان المتعمد لها » . وقال البخاري :

« سكتوا عنه » .

٦٥٠٤ - (ثلاثٌ مَنْ كُنَّ فيه ؛ اسْتَحَقَّ ولايةَ اللهِ وطاعَتَهُ : حِلْمٌ أصيلٌ يدفعُ سفَهَ السَّفِيه عن نفسِه ، وَوَرَعٌ صَادِقٌ يحجُزُه عن معاصي اللهِ ، وخُلُقٌ حَسَنٌ يُدَاري بهِ الناسَ) .

موضوع . أخرجه ابن أبي الدنيا في « كتاب الأولياء » (١٠٣ / ١٠ - مجموعة الرسائل) من طريق المعلى بن عيسى : نا نهشل بن سعيد القشيري عن الضحاك بن مزاحم الهلالي عن ابن عباس رفعه .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته (نهشل بن سعيد) ؛ قال الذهبي في « المغني » (٧٠٢ / ٦٦٧٣) :

« بصري واهٍ ؛ قال ابن راهويه : كان كذاباً » . وقال الحافظ :

« متروك ، وكذَّبه إسحاق بن راهويه » .

والمعلى بن عيسى - وهو : الوزان الرازي - ؛ مجهول ؛ قال ابن أبي حاتم :

« روى عن نهشل بن سعيد ، سمع منه أبي قديماً في صِبَاه » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات» (٧ / ٤٩٢ - ٤٩٣) من رواية خالد بن خداش بن عجلان عنه قال : سمعت مالك بن دينار يقول : خلطت دقيقي برمادٍ ؛ فأَضْعَفَنِي ، ولو قَوِيتُ عليه ؛ ما أكلتُ غيرَهُ !

ثم إنه منقطعٌ ؛ فإن الضحاك لم يَلْقَ ابنَ عباس .

وقد تعامى عن هذه العلل - وبخاصة الأولى منها - الشيخُ عبدُ الله الغماري ؛ كما هي عادته في أحاديث الفضائل ونحوها ، مما له فيها هوى ، فإنه اقتصر على تضعيف إسناده ، فقال في أول كتابه « الحجج البينات في إثبات الكرامات » (ص ١١) :

« وروى ابن أبي الدنيا في « كتاب الأولياء » بسندٍ ضعيف عن ابن عباس رفعه . . . » فذكره !

وله من مثل هذا التعامي الشيء الكثير ، وقد ذكرت له أمثلة أخرى في رسالتي « غاية الآمال في بيان ضعف حديث عرض الأعمال ، والرد على الغماري في تصحيحه إياه - بصحيح المقال » . وهي تحت يدي لتبييضها ؛ إعداداً لطبعها قريباً إن شاء الله تعالى .

ثم إن في الحديث علةً أخرى ، وهي تَفَرُّد هذا الكذاب بذكر : (ولاية الله) فيه ؛ فقد رُوي الحديثُ بنحوه من طرق أخرى دونها ، وقد كنت خرجتها في « الروض النضير » تحت حديث علي بن أبي طالب نحوه (٦٨١) ، ومنها طريق أخرى عن ابن عباس بلفظ :

« ثلاثٌ مَنْ لم تكن فيه واحدة منهنَّ ؛ فلا تعتدَّنَّ بشيء من عمله : تقوى تحجزه عن معاصي الله ، أو حلمٌ يكف به السفيه ، أو خُلُقٌ يعيش به في الناس » .

أخرجه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (١ / ٣٩ / ٢٥ - ٢٤ - تحقيق الدكتورة سعاد) : حدثنا أحمد بن موسى المعدل البزار : ثنا ابن أبي الزرد الأَيْلي : ثنا ياسين بن حماد : ثنا الخليل بن مُرَّة عن إسماعيل بن إبراهيم عن عطاء عن

ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الخليل بن مرة ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« ضعفه يحيى بن معين » . وجزم الحافظ في « التقريب » بضعفه .

وياسين بن حماد ؛ لم أجد له ترجمة ، ومن غرائب الدكتورة المحققة ؛ أنها لما ترجمت له قالت :

« ياسين بن حماد بن عبد الرحمن الكلبي من أهل قنسرين ، كان أبوه مجهولاً ، منكر الحديث ، ضعيف الحديث . ترجمته في « الجرح والتعديل » (٣ / ١٤٣ / ٦٢٨) » !

ووجه الغرابة ظاهر من ترجمتها لحماد بن عبد الرحمن أبي ياسين ، وليس له ذكر في الإسناد ؛ فلا يجوز إعلاله به - كما لا يخفى على أحد - . ثم ما يدريها أنه ابن حماد هذا ؛ ولم يذكر في ترجمة أبيه ، ولا ذكر في الإسناد أنه (قنسريني) أو (كلبي) !

ومن أوهامها : قولُهَا في ترجمة (أحمد بن موسى المعدل البزار) شيخ الخرائطي :

« روى عنه أبو حاتم وقال : هو مجهول ، والحديث الذي رواه باطل . ترجمته في « الجرح والتعديل » (١ / ٧٥ / ١٥٥) » !

وهذا وهم فاحش ؛ فإن الذي في المكان الذي أشارت إليه إنما هو قول ابن أبي حاتم :

« كتبت عنه مع أبي ، وهو صدوق » . وسبب الوهم أنه انتقل بصرها إلى

ترجمة (أحمد بن معدان العبدي) التي بعد الأولى ؛ ففيها قال ابن أبي حاتم :

« سألت أبي عنه ؟ فقال : هو مجهول . . . » إلخ .

وثمة وهم آخر ، وهو قولها :

« روى عنه أبو حاتم » !

فإن هذا ليس له ذكر في أي من الترجمتين !!

٦٥٠٥ - (إنَّ ثلاثَةَ نَفَرٍ مِنْ بني إسرائيلَ خَرجوا يرتَادُونَ لأهليهم ، فأصَابَهم المطَرُ ، فَأَوَوا تحتَ صخرةٍ ، فانطبقَتْ عليهم ، فنظر بعضُهم إلى بعضٍ ، فقالوا : إنّه لا ينجيكُم مِنْ هذا إلا الصِّدق ، فلْيدْعُ كلُّ رجُلٍ منكم بأفضلِ عَمَلٍ عَمِلَهُ ، فقال أحدُهم : . . . - الحديث بطوله ، وفيه : -

ثم قال الثالثُ : كنتُ في غَنَم أرعاها ، فحضرتِ الصلاةُ ، فقمتُ أُصلي . فجاء الذئبُ ، فدخلَ الغنم ، فكرهْتُ أنْ أقْطَعَ صلاتي ، فصبرتُ حتى فرغتُ من صلاتي ، اللهم ! إنْ كُنتَ تعلم أني إنما فعلتُ هذا ابتغاءَ مَرْضَاتِكَ ، واتقاءَ سَخَطِكَ ؛ فافْرُجْ عنَّا ، قال : فانفرجتِ الصخرة ، قال عقبة رضي الله عنه : فسمعتُ رسولَ الله ﷺ وهو يحكيها حينَ انفرجتْ قالت : طَاق . فخرجوا منها) .

منكر بهذا اللفظ في النفر الثالث . أخرجه الطبراني في « الدعاء » (٢ / ٨٧١ - ٨٧٢) من طريق ابن لهيعة : حدثني يزيد بن عمرو المعافري أن أبا سلمة (الأصل : سلمى) القتباني : أخبره عن عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وله علّتان :

الأولى : أبو سلمة القتباني - واسمه (سلمان) - ؛ غير معروف إلا في هذه الرواية ، ولم يذكرها الطبراني في « المعجم الكبير » ، وقد ترجم فيه لكل من روى من التابعين عن عقبة ، وسرد أحاديث كل واحد منهم تحت اسمه (١٧ / ٢٦٩ / ٣٥١) ، وليس فيهم هذا ، ولا ذكره الذهبي في « المقتنى من الكنى » ، فبدا لي من ذلك أنه مجهول لا يعرف ، ولا سيما أنني لم أجده عند أحد من المؤلفين في التراجم - فيما علمت - وإنما عرفت اسمه من ترجمة (يزيد بن عمرو المعافري) من « تهذيب الكمال » ، فقد ذكره فيها في شيوخه .

وأما الدكتور البخاري ؛ فقال في تعليقه على « الدعاء » :

« وأبو سلمى لم أقف على ترجمته » ! ولم يزد .

والعلة الأخرى : ابن لهيعة ؛ فإنه ضعيف من قبل حفظه - كما هو معروف - ، ولذلك ضَعَّفَ الحديثَ الحافظُ - كما يأتي - .

وله علة ثالثة : وهي نكارة متنه في الجملة الثالثة ، ومن أجلها خَرَّجتُهُ هنا .

وإلا ؛ فالقصة صحيحة مشهورة من رواية جماعة من الصحابة - استوعب طرقها عنهم الطبراني (٢ / ٨٦٣ - ٨٧٦) ، وتمام في « الفوائد » (ق ٥٩ / ٢ - ٦١ / ٢) [1] ، والبزار (٢ / ٣٦١ - ٣٧٠ / كشف الأستار) وغيرهم - ومنهم :

عبد الله بن عمر ، وعنه أخرجه الشيخان : البخاري (٣٤٦٥) ، ومسلم (٨ / ٨٩ - ٩١) ، وكذا ابن حبان (٢ / ١٢٧ / ٨٩٤) ، والبيهقي (٦ / ١١٧) ، وفي

---

(١) انظر « الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام » (٤ / ١٤ - ٢٥) .

« شعب الإيمان » (٦ / ١٨٤ ـ ١٨٥) ، وأحمد (٢ / ١١٦) ، وابن عدي (٤ / ١٤٢) . وفي حديثه وحديث الآخرين أن الثالث قال :

« اللهم ! إني كنت استأجرت أجيراً بِفَرْقِ أرز ، فلما قضى عمله ، قال : أعطني حقي . فعرضت عليه فَرْقَهُ ، فرغب عنه ، فلم أزل أزرعه حتى جمعت منه بقراً ورعاءها ، فجاءني ، فقال : اتق الله ولا تظلمني حقي . قلت : اذهب إلى تلك البقر ورعائها فخذها ! فقال : اتق الله ولا تستهزئ بي [إنما لي فَرْق من أرز] ، فقلت : إني لا أستهزئ بك ، خذ ذلك البقر ورعاءها [فإنها من ذلك الفَرْق] فذهب به . فإن كنتَ تعلمُ أني فعلتُ ذلك ابتغاء وَجهك ؛ فافْرُجْ لنا ما بقي ، فَفَرَّجَ الله ما بقي ، [فخرجوا من الغار يمشون] » .

والسياق لمسلم ، والزيادات بعضها له ، والأخرى للبخاري وابن حبان ، وقال الحافظ في آخر شرحه للحديث (٦ / ٥١٠ ـ ٥١١) :

« لم يخرج الشيخان هذا الحديث إلا من رواية ابن عمر ، وجاء بإسناد صحيح عن أنس ، أخرجه الطبراني في « الدعاء » ، ومن وجه آخر حسن ، وبإسناد حسن عن أبي هريرة ، وهو في « صحيح ابن حبان » ، وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن أبي هريرة ، وعن النعمان بن بشير من ثلاثة أوجه حسان ، أحدها عند أحمد والبزار ، وكلها عند الطبراني ، وعن علي وعقبة بن عامر وعبد الله بن عمرو بن العاص وابن أبي أوفى بأسانيد ضعيفة ، وقد استوعب طرقه أبو عوانة في « صحيحه » ، والطبراني في « الدعاء » واتفقت الروايات كلها على أن القصص الثلاثة : في الأجير ، والمرأة ، والأبوين ؛ إلا حديث عقبة بن عامر ؛ ففيه بدل الأجير أن الثالث قال : كنتُ في غنم أرعاها ، فحضرت الصلاة . . . ، فلو كان إسناده قوياً ؛ لَحُمِلَ على تعدُّد القصة » .

قلت : ومثله في النكارة - أو الشذوذ على الأقل - طريق أخرى عن ابن عمر ؛ يرويها عمر بن حمزة : أخبرنا سالم بن عبد الله عن أبيه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« من استطاع منكم أن يكون مثل صاحب فَرْقِ الأرز ؛ فليكن مثله ، قالوا : ومن صاحب فَرْق الأرز يا رسول الله؟ . . . » فذكر حديث الغار .

أخرجه أبو داود (٣٣٨٧) ، وأحمد أيضاً ، ومن طريقه : الطبراني في « المعجم الكبير » (١٣١٨٨) ، وابن عدي (٥ / ١٩) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٢ / ٢٣٤) من طريقين عن أبي داود به .

قلت : وعمر بن حمزة مع كونه من رجال مسلم ، فهو ضعيف ؛ كما جزم الحافظ في « التقريب » ، ونحوه الذهبي في « الكاشف » ؛ لكنه ذكر أن مسلماً روى له متابعة ، وكذا في كتابه « المغني » ، وأما في « الميزان » فقال :

« واحتج به مسلم » . وهذا هو ظاهر كلام الحافظ المزي في « التهذيب » ؛ فإنه قال :

« استشهد به البخاري في « الصحيح » ، وروى له في « الأدب » ، وروى له الباقون سوى النسائي » .

وبياناً للحقيقة أقول :

يبدو لي أن مسلماً احتج به ؛ فقد أخرج له في « النكاح » حديث أبي سعيد الخدري في تحريم إفشاء سر المرأة ، ولم يَسُقْ في الباب غيرَهُ ؛ ولكنه ليس أهلاً للاحتجاج به - كما بينته في مقدمة كتابي « آداب الزفاف » طبعة المعارف ؛ ردّاً على

بعض الجهلة بهذا العلم - ثم خرجته في « الضعيفة » (٥٨٢٥) ، وتوسعت فيه بالرد عليه ، وبيان جهله ؛ كما بينت اضطراب عمر بن حمزة في رواية متن حديث أبي سعيد هذا ، مما يؤكد ضعفه ، وأنه لا شاهد له !

وتفرده بهذه الزيادة مما يزيد الباحث قناعة بضعفه وأنه لا يحتج به ؛ فإنه ليس فقط زاد على تلك الطرق ؛ بل إنه خالف الإمام الزُّهْريَّ ؛ فقد قال : حدثني سالم ابن عبد الله به ؛ دون الزيادة .

أخرجه البخاري (٢٢٧٢) ، ومسلم ، وتمام ، والطبراني (١٩٧ ، ١٩٨) من طرق عنه .

وفي ترجمته أورد ابن عدي هذا الحديث ، وحكى تضعيفه عن جمع ، وختمها بقوله :

« وهو ممن يكتب حديثه » .

(تنبيه) : لم يتنبه أخونا الفاضل حمدي عبد المجيد السلفي للفرق بين رواية عمر بن حمزة هذه وغيرها من الروايات الصحيحة ؛ فعزاه لأحمد والشيخين وأبي داود !

٦٥٠٦ - (إذا كانَ يومُ القِيامَةِ ؛ قالَ اللهُ : أيْنَ الذينَ كانوا يُنَزِّهُونَ أَسْمَاعَهُمْ وأبصَارهمْ عنْ مزاميرِ الشَّيْطان؟ ميِّزوهم ، فَيُمَيَّزُون في كُثُب المِسْك والعَنْبَرِ ، ثمَّ يقولُ للملائكةِ : أسْمِعُوهُم تَسْبِيحي وتَمْجِيدي ، قال : فَيَسْمَعُون بأصواتٍ لم يَسْمَع السَّامِعُونَ بمثلها قط) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ١٣٨ - ١٣٩) من

طريق عبد الله بن إبراهيم الغفاري : حدثنا عبد الله بن أبي بكر بن المنكدر عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عبد الله بن إبراهيم الغفاري ؛ اتهمه ابن حبان والحاكم بالوضع ، وتقدمت له أحاديثُ موضوعة ، فانظر مثلاً من المجلد الأول الحديث (٩٢ و ٩٩) .

وشيخه عبد الله بن أبي بكر بن المنكدر لم أجد له ترجمة ، وقد ذكره المزي في شيوخ الغفاري الذين روى عنهم . وقد خالفه الإمام مالك ؛ فقال : عن محمد بن المنكدر قال : . . . فذكره مقطوعاً موقوفاً على محمد بن المنكدر لم يجاوزه .

هكذا أخرجه ابن أبي الدنيا في « ذم الملاهي » (ق ٩ / ٢) ، ومن طريقه الأصبهاني في « الترغيب » (١ / ١٦٣ / ٣١٢) : حدثني داود بن عمرو الضَّبِّيُّ : ثنا عبد الله بن المبارك عن مالك بن أنس عن محمد بن المنكدر به .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم ؛ فثبت أن الحديث موقوفٌ مقطوعٌ ، وأن رَفْعَهُ إلى جابر عن النبي ﷺ هو من عمل الغفاري أو شيخه ، إن لم يكن الغفاري افتراه عليه . والله أعلم .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع الكبير » ، وفي « الدر المنثور » (٥ / ١٥٣) معزواً للديلمي ـ ساكتاً عليه ؛ كما هي عادته في الغالب ـ . وذكره ابن تيمية في كتابه القيِّم « الاستقامة » (١ / ٢٣٣) قائلاً :

« وقد ورد في الأثر . . . » فذكره بنحوه ، ولم يصرح برفعه ، فكأنه يشير إلى المقطوع ؛ فكان هذا كله من دواعي تخريجه ، وبيان وضعه مرفوعاً . والله ولي التوفيق .

٦٥٠٧ - (هَلْ كانَ يُكْثِرُ ذِكْرَ الموتِ؟ قالوا : لا ، قال : فهلْ كانَ يَدَعُ كثيراً مِمَّا يَشْتَهي؟ قالوا : لا ، قال : ما بَلَغ صاحِبُكُمْ كثيراً مِمَّا تذهبونَ إليه) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ٢٢٨ / ٥٩٤١) من طريق إبراهيم بن المستمر العُرُوقي : ثنا حاتم بن عباد بن دينار الحرشي : ثنا يحيى ابن قيس الكندي : ثنا أبو حازم عن سهل بن سعد الساعدي قال :

مات رجل من أصحاب رسول الله ﷺ ، فجعل أصحاب رسول الله ﷺ يُثْنونَ عليه ، ويذكرون من عبادته ، ورسول الله ﷺ ساكت ، فلما سكتوا ، قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير حاتم بن عباد هذا ؛ فلم أجد له ترجمة ، وقد ذكره المزي في شيوخ إبراهيم بن المستمر العروقي . وأما المنذري ؛ فقال (٤ / ١٣٠) - وتبعه الهيثمي (١٠ / ٣٠٩) - :

« رواه الطبراني بإسناد حسن » !

وما أظنهما وقفا على ترجمةٍ لحاتمٍ هذا ، فضلاً عن توثيقٍ من أحدٍ من الأئمة ، وقد قال فيه الهيثمي - في حديث آخر له - :

« لم أر من ذكر له ترجمة » . وقال في مكان آخر :

« لم أعرفه » . انظر الحديث المتقدم (٦٠٤٥) .

ورواه البزار في « مسنده » (٤ / ٢٤٠ / ٣٦٢٢) من طريق يوسف بن عطية عن ثابت عن أنس به مختصراً جداً . وقال البزار :

« لا نعلم رواه عن ثابت عن أنس إلا يوسف » .

قلت : وهو متروك ؛ كما قال الهيثمي ، وتبعه العسقلاني في « التقريب » ، وهو بمعنى قوله في « مختصر الزوائد » (٢/ ٤٦٧ / ٢٢٢٨) :

« وهو ضعيف جداً » .

قلت : فلا يستشهد به ، ولا سيما ولفظه مختصر .

٦٥٠٨ - (قَدِمَ المدينةَ ، فلمَّا قَدِمَ المدينةَ ؛ جاءَتِ الأنصارُ برجالِهَا ونسائهَا ، فقالوا : إلينا يا رسولَ اللهِ ! فقال :

دعوا الناقة ؛ فإنها مأمورة ، فبركت على باب أبي أيوب ، قال : فخرجت جَوارٍ من بني النجار يضربن بالدفوف ، وهن يَقُلْنَ :

نحن جَوارٍ من بني النجار ... يا حبذا محمد من جار

فخرج إليهم رسول الله ﷺ فقال :

أتحبوني؟ فقالوا : إي واللهِ يا رسولَ اللهِ ! قال :

أنا واللهِ أُحِبُّكُم ، وأنا والله أُحبكم ، وأنا والله أُحبكم) .

منكر بهذا التمام . أخرجه البيهقي في « دلائل النبوة » (٢ / ٥٠٨) من طريق أبي عبد الله الحاكم بسنده عن محمد بن سليمان بن إسماعيل بن أبي الورد قال : حدثنا إبراهيم بن صِرمة قال : حدثنا يحيى بن سعيد عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ آفته إبراهيم بن صِرمة ـ وهو : الأنصاري ـ ؛ قال ابن عدي في « الكامل » (١ / ٢٥٢ ـ ٢٥٣) :

« حدث عن يحيى بن سعيد الأنصاري بنسخ لا يحدِّث بها غيره ، ولا يتابعه على حديث منها » . ثم قال :

« وعامة أحاديثه ؛ إما أن تكون مناكير المتن ، أو تنقلب عليه الأسانيد ، وبَيِّنٌ على أحاديثه ضَعْفُه » . وفي « اللسان » :

« وقال ابن معين : كذاب خبيث »[1] .

والراوي عنه محمد بن سليمان بن إسماعيل بن أبي الورد ؛ لم أجد له ترجمة . وفي « الجرح والتعديل » (٣ / ٢٦٩) ما نصه :

« محمد بن سليمان الأنصاري ، روى عن . . . (كذا الأصل ، يشير إلى أنه لا يُقرأ) سمعت أبي يقول : هو مجهول » . فيحتمل أن يكون هو هذا . والله أعلم .

ولقصة الجواري ، والضرب بالدف شاهد من حديث أنس ؛ ولكن ليس فيه أن ذلك كان عند قدومه ﷺ المدينة ، بل في رواية أن ذلك كان في عرس ، وهو الراجح ـ كما تقدم بيانه في تخريج حديث أنس برقم (٣١٥٤) ، من المجلد السابع من « الصحيحة » ـ . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وأما ما ذكره الغزالي في « الإحياء » (٢ / ٢٧٧) من إنشاد النساء على السطوح بالدف والألحان ، عند قدوم رسول الله ﷺ :

---

(١) زاد الخطيب (٦ / ١٠٤) : « يكذب على الله ورسوله » . وقال الخطيب : « في حديثه غرائب لا يتابع عليها » .

طلع البدر علينا من ثنيات الوداع   وجب الشكر علينا ما دعا لله داع

فهو مما لا أصل له ، وإنما رواه البيهقي وغيره من طريق ابن عائشة ، قال : . . . فذكره مختصراً ؛ دون ذكر السطوح والدف والألحان ، ثم هو ضعيف معضل ـ كما تقدم بيانه في المجلد الثاني برقم (٥٩٨) ـ ، وأزيد هنا فأقول : قال الحافظ في « الفتح » (٧ / ٢٦٢) :

« وهو سند معضل ، ولعل ذلك كان في قدومه من غزوة تبوك » .

وإن مما يؤكد نكارة ذكر الدفوف في قصة استقباله ﷺ قول البراءِ بنِ عازب رضي الله عنه :

ثم قَدِمَ النبيُّ ﷺ المدينةَ ، فما رأيت أهل المدينة فرحوا بشيء فرحهم برسول الله ﷺ ؛ حتى جعل الإماء يَقُلْنَ : قدم رسول الله ﷺ .

رواه البخاري (٣٩٢٥) وغيره ، وهو مخرج في « تخريج فقه السيرة » (ص ١٦٩ ـ دار القلم) .

ومثله حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال :

إني لأسعى في الغلمان يقولون : جاء محمد ، فأسعى ، فلا أرى شيئاً ، ثم يقولون : جاء محمد ، فأسعى فلا أرى شيئاً . قال : حتى جاء رسول الله ﷺ وصاحبه أبو بكر ، فكنا في بعض حِرار المدينة ، ثم بعثنا رجلاً من أهل المدينة ليؤذن بهما الأنصار ، فاستقبلهما زهاء خمس مئة من الأنصار حتى انتهوا إليهما ، فقالت الأنصار : انطلقا آمنين مُطاعين ، فأقبل رسول الله ﷺ وصاحبه بين أظهرهم ، فخرج أهل المدينة ، حتى إن العواتق لفوق البيوت يتراءينه ؛ يقلْن : أيهم

هو؟ قال : فما رأينا منظراً شبيهاً به يومئذٍ .

قال أنس بن مالك : ولقد رأيته يوم دخل علينا ، ويوم قبض ؛ فلم أر يومين شبيهاً بهما .

أخرجه البخاري في « التاريخ الصغير » (ص ٦ - هندية) ، والبيهقي في « الدلائل » (٢ / ٥٠٧) ، وأحمد (٣ / ٢٢٢) من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس . وأخرجه أحمد (٣ / ١٢٢) من طريق آخر عن ثابت مختصراً .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ، وسكت عنه الحافظ في « الفتح » (٧ / ٢٥١) رضىً به - كما هي قاعدته - .

وتابعه عبد العزيز بن صهيب عن أنس به نحوه مطولاً .

أخرجه البخاري (٣٩١١) ، وأحمد (٣ / ٢١١) .

والمقصود ؛ أن هذه الأحاديث الصحيحة تؤكد نكارة ذكر الدفوف والغناء في حديث الترجمة ونحوه .

ويمكن أن يقال مثل ذلك في قصة الناقة ، وبخاصة في بروكها على باب أبي أيوب ؛ فإن المعروف في كتب السيرة : أنها بركت حين أتت دار بني مالك بن النجار على باب مسجده ﷺ ، وهو يومئذٍ مِرْبَد لغلامين يتيمين من بني النجار ؛ هكذا ساقه ابن هشام في « السيرة » (٢/ ١١٢ - ١١٣) عن ابن إسحاق معضلاً بدون إسناد مطولاً ، وفيها تكرار جملة :

« خلوا سبيلها ؛ فإنها مأمورة » كلما مر ﷺ بدارٍ من دور الأنصار ، وقالوا له : أقم عندنا في العدَد والعُدَّة والمنعة . ومن رواية ابن إسحاق هذه ساقها بطولها ابن

كثير في « البداية » (٣ / ١٩٨ - ١٩٩) ولم يسندها .

(تنبيه) : عزا الحافظ في « الفتح » حديث الترجمة في موضعين منه (٧ / ٢٤٥ ، ٢٦١) إلى الحاكم ، وسبقه إلى ذلك الحافظ ابن كثير ؛ ولكنه قرنه بتحفظ غريب غير معتاد ، فقال بعدما ساقه من رواية البيهقي بإسناده (٣ / ٢٠٠) :

« هذا حديث غريب من هذا الوجه ، لم يروه أحد من أصحاب « السنن » وقد أخرجه الحاكم - كما يروى - » !

فقوله : « كما يروى » لعله يعني رواية البيهقي عنه ، وحينئذٍ فلا فائدة تذكر منه . وعلى كل حالٍ ؛ فهذا القول - أو القيد - منه خير من إطلاق الحافظ عزوه للحاكم ؛ لأنه يوهم أنه في « مستدركه » وليس فيه ، ثم إنه سكت عنه ، فأوهم حسنه على الأقل عنده ؛ وليس كذلك - كما تقدم - . ولقد كان هذا من الدواعي على إخراجه ، والكشف عن علته ، واقترن مع ذلك الاستطراد لذكر أحاديث صحيحة تدل على نكارته . والله ولي التوفيق .

٦٥٠٩ - (هذا ثوبٌ لا يؤدَّى شكرُه . يعني : الطَّيلسان) .

منكر . أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (١ / ٤٦١) من طريق عبد السلام ابن حرب : حدثني موسى الحارثي - في زمن بني أمية - قال :

وُصف لرسول الله ﷺ الطينسان ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف معضل ، رجاله ثقات ، وموسى الحارثي : الظاهر أنه (موسى بن مسلم أبو عيسى الطحان) المعروف بـ (موسى الصغير) ؛ فقد ذكروا في الرواة عنه عبد السلام بن حرب هذا . وقد وقع في « تهذيب التهذيب »

(الحزامي) ، وهنا (الحارثي) ، فأحدهما محرف . والله أعلم .

والحديث أعله الحافظ في موضعين من « الفتح » (٧ / ٢٣٥ و ١٠ / ٢٧٤ - ٢٧٥) بالإرسال . والصواب إعلاله بالإعضال - كما تقدم معنا - ؛ لأن موسى هذا لم يذكروا له رواية عن الصحابة ، ولذلك ذكره الحافظ نفسه في الطبقة السابعة من « التقريب » ، وهي طبقة أتباع التابعين .

(فائدة) : الطيلسان : ضرب من الأوشحة يلبس على الكتف ، أو يحيط بالبدن ، خال عن التفصيل والخياطة . أو هو ما يعرف في العامية المصرية بـ (الشال) . فارسي معرب : (تالسان) أو (تالشان) . « المعجم الوسيط » .

إذا عرفت هذا ؛ فقد أشار ابن القيم في أول « زاد المعاد » إلى تضعيف الحديث بقوله :

« وأما الطيلسان ؛ فلم ينقل عنه ﷺ أنه لبسه ، ولا أحد من أصحابه ، بل قد ثبت في « صحيح مسلم » من حديث النواس بن سمعان عن النبي ﷺ أنه ذكر الدجال ، فقال :

« يخرج معه سبعون ألفاً من يهود أصبهان ، عليهم الطيالسة » .

ورأى أنسٌ جماعةً عليهم الطيالسةُ ، فقال : ما أشبههم بيهود خيبر . ومن ههنا كره لُبْسها جماعةٌ من السلف » .

ثم احتج على الكراهة بحديث : « مَنْ تَشَبَّه بقوم ؛ فهو منهم » . وهو حديث حسن صحيح مخرج في « جلباب المرأة المسلمة » (٢٠٣ - ٢٠٤) عن ابن عمر وغيره .

وأثر أنس أخرجه البخاري في « صحيحه » برقم (٤٢٠٨) .

لكن قوله : « ولا أحد من أصحابه » . ففيه نظر ، وإن مر عليه المعلقان على « الزاد » (١ / ١٤٢ - طبع المؤسسة) فلم يعلقا عليه بشيء ! كما أنهما لم يخرجا أكثر مادة الكتاب حديثاً وآثاراً ، ومن ذلك أثر أنس هذا ! وقد كنت ذكرت في « التعليقات الجياد على زاد المعاد » أن القسطلاني في « المواهب اللدنية » تعقبه بأن ابن سعد روى من طريقين : أن الحسن بن علي رضي الله عنهما كان يلبس الطيالسة .

ثم رأيت مثله عن جماعة من السلف في « مصنف ابن أبي شيبة » (كتاب اللباس) منهم : إبراهيم - وهو : ابن يزيد النخعي - رقم (٤٧٣٩) ، والأسود بن هلال (٤٧٤١) ، وعبد الله بن يزيد (٤٧٤٢) ، وسعيد بن المسيب (٤٧٤٣) ، وعبد الله بن مغفل رضي الله عنه (٤٧٤٦) .

قلت : فالقول بالكراهة مع لبس هؤلاء الأفاضل للطيلسان - لاسيما وفيهم الصحابي الجليل عبد الله بن مغفل - بعيد جداً ، أضف إلى ذلك أن بعضهم كان يغالي بشرائه ؛ فروى ابن أبي شيبة (٤٩٦٣) عن مغيرة قال :

كان إبراهيم لا يرى بأساً أن يلبس الثوب بخمسين درهماً ؛ يعني : الطيلسان .

و(٤٩٦٤) عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن مسروق قال :

كان لا يغالي بثوب إلا بطيلسان .

فبهذه الآثار التي خفيت على ابن القيم - يرد القول بالكراهة ، وليس بحديث الترجمة - كما فعل الحافظ (١٠ / ٢٧٤) - ؛ لضعفه وإعضاله .

وأما أثر أنس فيحمل على ما إذا كان شعاراً لهم ؛ لحديث ابن عمر المتقدم ، قال الحافظ في « الفتح » (١٠ / ٢٧٥) :

« وإنما يصلح الاستشهاد بقصة اليهود في الوقت الذي تكون الطيالسة من شعائرهم ، وقد ارتفع ذلك في هذه الأزمنة ، فصار داخلاً في عموم المباح ، وقد ذكره ابن عبد السلام في أمثلة البدعة المباحة » .

قلت : وقوله : « البدعة المباحة » لعله يعني البدعة اللُّغوية ؛ لأن البدعة الشرعية لا توصف بمباحة أو حسنة ، بل كلها ضلالة بنص رسول الله ﷺ ـ كما هو مبين في محله ـ . على أن وصفها بالبدعة اللُّغوية فيه نظر أيضاً ـ لما سبق من الآثار السلفية ـ ، فالظاهر أن ابن عبد السلام لم يقف عليها ، كما أن الحافظ لم يذكر شيئاً منها ، وهذا من غرائبه !

(تنبيه) : تقدم في كلام ابن القيم عزو حديث (يهود أصبهان) لـ « صحيح مسلم » من حديث النواس بن سمعان ، وهذا سبق قلم منه أو ذهن ؛ فإنه عنده (٨ / ٢٠٧) من حديث أنس بن مالك ، وكذلك رواه ابن حبان وغيره ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٣٠٨٠) ، وخرجت له فيه بعده شاهداً من حديث جابر ابن عبد الله ، وأما حديث النواس بن سمعان فهو حديث طويل عند مسلم (٨ / ١٩٧ ـ ١٩٨) ، ولكن ليس فيه ما ذكره ابن القيم ، ومن العجيب أن الحافظ تبعه على ذلك في « الفتح » (١٠ / ٢٧٤) ! ثم القسطلاني في « المواهب » وشارحه الزرقاني (٥ / ٢٧) !! وحديث النواس رواه أحمد وغيره ؛ كما في « مسلم » ، وهو مخرج في « الصحيحة » أيضاً برقم (٤٨١) .

٦٥١٠ - (ما وُصِفَ لِي أعرَابيٌّ قَط فَأَحْبَبْتُ أن أرَاهُ إلا عَنْترة) .

منكر . أخرجه أبو الفرج الأصبهاني في « الأغاني » (٧ / ١٤٤ - تصحيح الشنقيطي) عن عمر بن شبة : حدثنا ابن عائشة قال :

أُنشِد النبي ﷺ قول عنترة :

ولقد أبيت على الطوى وأظله   حتى أنال به كريم المأكل

فقال ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف معضل ؛ فإن ابن عائشة هذا من شيوخ أحمد وأبي داود وهذه الطبقة ، فبينه وبين النبي ﷺ مفاوز ، واسمه : عبيد الله بن محمد بن حفص . . القرشي التيمي ، يعرف بـ (العيشي) وبـ (العائشي) وبـ (ابن عائشة) ؛ لأنه من ولد عائشة بنت طلحة بن عبيد الله ، وهو راوي قصة « طلع البدر علينا . . . » ، ومضت (٢ / ٦٣) .

وأبو الفرج الأصبهاني - اسمه : علي بن الحسين - فيه كلام كثير ، مترجم في « السير » (١٦ / ٢٠١ - ٢٠٣) و« الميزان » و« اللسان » ، ولخص القول فيه الذهبي في « المغني » فقال :

« شيعي يأتي بعجائب ، يحتمل لسعة اطلاعه ، فالله أعلم . قال ابن أبي الفوارس : خلط قبل موته » .

ولقد كان الباعث على تخريج هذا الحديث أن حفيدة من حَفَدَتي سألتني عنه؟ فأنكرته . ثم سألتها : أين قرأتيه؟ فقدمت إلي كتاب (المطالعة والنصوص للصف الأول الثانوي الأدبي والعلمي والتجاري) ، فإذا هو فيه (ص ٥٥) -

جازمين فيه بنسبته إلى النبي ﷺ - ! فبادرت إلى تخريجه أداءً للأمانة العلمية ، وتحذيراً من أن ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يقل .

٦٥١١ - (إنَّ هذا القُرآنَ نَزَلَ بحُزْن ، فإذا قَرأْتُمُوه ؛ فَابكُوا ، فإنْ لم تَبْكُوا ؛ فتباكَوْا) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (١٣٣٧) ، وأبو يعلى (٢ / ٥٠ / ٦٨٩) ، ومن طريقه المزي في « التهذيب » (١٧ / ١٢٨ - ١٢٩) ، وأبو العباس الأصم في « حديثه » (٢ / ١٤٨) ، والبيهقي في « السنن » (٧ / ٢٣١) ، وفي « الشعب » (٢ / ٣٦١ / ٢٠٥١) من طريق الوليد بن مسلم عن إسماعيل بن رافع : حدثني ابن أبي مليكة عن عبد الرحمن بن السائب قال :

قدم سعد بن مالك ، فأتيته مسلِّماً ، فنسبني ، فانتسبت ، فقال : مرحباً بابن أخي ، بلغني أنك حسن الصوت بالقرآن ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وزاد :

« وتغنوا به ، فمن لم يتغن به ؛ فليس منَّا » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عبد الرحمن بن السائب - وهو : ابن أبي نَهيك المخزومي - ، مجهول الحال ، وفي « التقريب » :

« مقبول » ، وقد اختلف في اسمه - كما هو مبين في « التهذيب » - ، ولعل ذلك لجهالته ؛ ولكنه قد توبع على الزيادة - كما يأتي - .

وإسماعيل بن رافع ضعيف واهٍ ؛ كما قال الذهبي في « الكاشف » .

وقال البوصيري في « زوائد ابن ماجه » (١ / ١٥٧) :

« ضعيف متروك » .

وقد توبع من مثله ؛ فقال البزار في « البحر الزخار » (٤ / ٦٩ / ١٢٣٥) : وحدثنا إسماعيل بن حفص قال : نا الوليد بن مسلم قال : **نا عبد الرحمن بن أبي بكر** عن ابن أبي مليكة مختصراً بلفظ :

« اقرأوا القرآن وابكوا ، فإن لم تبكوا ؛ فتباكوا » .

قلت : وعبد الرحمن بن أبي بكر ـ هو : المليكي ـ ، ضعيف اتفاقاً . وبعضهم تركه ، وقال البزار عقب الحديث :

« ليِّن الحديث » .

وقد خالفهما الليث بن سعد وغيره ؛ فرواه عن عبد الله بن أبي مليكة عن عبيد الله بن أبي نَهيك عن سعد بن أبي وقاص مرفوعاً مختصراً جداً بلفظ :

« ليس منا من لم يتغن بالقرآن » .

أخرجه أبو داود وغيره ؛ دون القصة والبكاء .

وعبيد الله ؛ هو : عبد الرحمن المذكور في رواية إسماعيل ، وهو من الاختلاف الذي أشرت إليه آنفاً ، وهذا قد وثقه النسائي وغيره ؛ مع أنهم لم يذكروا له راوياً غير ابن أبي مليكة ؛ لكن قد تابعه سعيد بن أبي سعيد المقبري عند أبي داود ـ كما كنت ذكرت في « صحيح أبي داود » رقم (١٣٢١) ـ ثم تبين لي من طرق الحديث في « مشكل الآثار » للطحاوي (٢ / ١٢٧ ـ ١٢٨) أنه ليس متابعاً ، وإنما هو شك من بعض الرواة ، ففي رواية من طريق الليث بن سعد عن ابن أبي مليكة عن ابن

أبي نَهيك عن سعيد بن أبي سعيد عن رسول الله ﷺ .

وفي ثانية قال : عن سعيد عن رسول الله ﷺ .

وفي ثالثة : عن سعد أو سعيد .

وفي رابعة : عن سعد .

وهذا هو الصواب ؛ لأن أكثر الرواة عن الليث عليه ، وقد توبع عليه - كما ذكرت هناك - .

وإذ قد تبين هذا ، فقد رجع الحديث إلى أنه عن ابن أبي نَهيك ، وقد علمت ما فيه من تفرد ابن أبي مليكة عنه . لكن قد ذكرت هناك ما يدل على أن ابن أبي مليكة سمعه من أكثر من واحد ، وهذا مما يعطي الحديث قوة ؛ لأنهم جمع من مساتير التابعين . ولعل أبا داود أشار إلى ذلك بأن ساق الحديث من طريق عبد الجبار ابن الورد قال : سمعت ابن أبي مليكة يقول : قال عبيد الله بن أبي يزيد :

مر بنا أبو لبابة ؛ فاتبعناه . . فسمعته يقول . . فذكر الحديث بلفظ :

« ليس منا من لم يتغن بالقرآن » .

ورواه البيهقي (٢ / ٥٤) من طريق أبي داود ، ومن طريق غيره (١٠ / ٢٣٠) عن عبد الجبار به . وكذلك رواه الطبراني في « الكبير » (٥ / ٢٤ - ٢٥) ؛ لكن وقع فيه (عبيد الله بن أبي نَهيك) ، وهو خطأ لمخالفته لما قبله ، ولأنهم لم يذكروا لابن أبي نَهيك رواية عن أبي لبابة - وهو : ابن المنذر - ، وإنما ذكروها لابن أبي يزيد - وهو المكي الثقة - عن أبي لبابة - وهو : ابن المنذر - رضي الله عنه .

وعبد الجبار هذا ؛ ثقة ؛ قال البخاري :

« يخالف في بعض حديثه » ؛ كما في « مغني الذهبي » ، ولذلك اقتصرت على تحسين إسناده في « صحيح أبي داود » (١٣٢٢) ، فيخشى أن يكون قوله : عن أبي لبابة . وهماً منه . والله أعلم .

وجملة القول ؛ أن حديث الترجمة ضعيف ؛ لتفرد إسماعيل بن رافع مع مخالفته للثقات الذين رووه عن شيخه ابن أبي مليكة بغير لفظه .

ومتابعة المليكي لا تفيده ولا تقويه ؛ لأن روايته ليس فيها الشطر الأول من الحديث ، ولأنه في نفسه ضعيف اتفاقاً ـ كما تقدم ـ .

وأما الزيادة فصحيحة لرواية الثقات عن ابن أبي مليكة ، واختلافهم في صحابيه ـ هل هو سعد ، أو أبو لبابة ـ لا يضر ؛ لأن الصحابة كلُّهم عدول ، ولعله لذلك قال الحافظ في « الفتح » (٩ /٧٢) :

« أخرجه أبو داود بإسناد صحيح » .

وقد بقي شيء ، وهو قوله فيها : « وتغنوا به » ، فهذا له شاهد في « سنن الدارمي » (٢ / ٤٣٩) وغيره بسند صحيح عن عقبة بن عامر رفعه . وهو مخرج في « الصحيحة » (٣٢٨٥) ، و« التعليق الرغيب » (٢ / ٣١٤) .

هذا ، وقد أورد الإمام الشاطبي الشطر الثاني من الحديث دون أن يرفعه ، ساقه كأنه من الحِكَم ، وذلك من دقته وتحريه ، فعلق عليه السيد رشيد رضا رحمه الله تعالى بقوله (١ / ٣٦١) :

« لعله أراد حديث : « اتلوا القرآن وابكوا ، فإن لم تبكوا ؛ فتباكوا » . فاقتبسه بالمعنى ، وهو في « سنن ابن ماجه » من حديث سعد بن أبي وقاص بسند جيد » !

كذا قال ، ولا وجه لهذا التجويد مطلقاً ، وأظن أن ذلك من حفظه ؛ دون أن يرجع إلى إسناده ، وإلا ؛ فضعفه ظاهر لا يخفى عليه إن شاء الله ، ومما يؤكد ظني : أن اللفظ الذي عزاه لابن ماجه ليس هو عنده إلا بلفظ الترجمة ، فهو إذن رواه بالمعنى ، وما ادعاه من (الاقتباس) ينافي ما ذكرته من التحري ، والابتعاد عن رواية ما لم يصح ، فهذا هو اللائق بالإمام الشاطبي .

ثم رأيت الحديث قد أورده الزمخشري في تفسيره : « الكشاف » باللفظ الذي ذكره السيد ، وخرجه الحافظ (١٠٦ / ٣٤٦) من رواية إسحاق والبزار عن المليكي ، ومن رواية أبي يعلى والحارث والبيهقي في « الشعب » - بغير لفظ الزمخشري وبنحو مما تقدم - وضعفه بالمليكي وإسماعيل .

٦٥١٢ - (إنَّ أَحسَنَ النَّاس قراءةً : من إذا قرأَ ؛ يَتَحزَّن) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١١ / ٧ / ١١٠٨٥٢) ، وعنه أبو نعيم في « الحلية » (٤ / ١٩) : حدثنا عثمان بن يحيى بن صالح : ثنا أبي : ثنا ابن لهيعة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ابن لهيعة ضعيف من قبل حفظه ؛ إلا ما كان من رواية العبادلة ونحوهم ، وهذا ليس عن أحدهم ، وبه أعله الهيثمي ؛ لكنه قال (٧ / ١٧٠) :

« رواه الطبراني ؛ وفيه ابن لهيعة ، وهو حسن الحديث ، وفيه ضعف » .

وعثمان بن يحيى بن صالح ؛ لم أجد له ترجمة ، ولا هو في شيوخ الطبراني الذين أخرج لهم في « المعجم الصغير » و « المعجم الأوسط » ؛ كما يستفاد من

فهرس كل منهما ـ من وضعي ـ ولا ذكره ابن عساكر في الرواة عن أبيه في ترجمة هذا (١٨ / ١٣٦) ، وتبعه الحافظان المزي والعسقلاني في كتابيهما « التهذيب » ، فالظاهر أنه من الشيوخ المجهولين . والله سبحانه وتعالى أعلم .

والحديث أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٥٨) من طريق أخرى عن ابن إشكيب : ثنا يحيى بن عثمان بن صالح المصري : ثنا أبي : ثنا ابن لهيعة به ؛ إلا أنه قال : عن يزيد بن يزيد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة به .

قلت : فانكشف لنا بهذه الرواية أن في رواية الطبراني وهماً ؛ كان سبباً لجهلنا بحال شيخه (عثمان بن يحيى بن صالح) ؛ فإنه من المقلوب ، وأن صوابه (يحيى ابن عثمان بن صالح) ، وهذا معروف في شيوخ الطبراني ، خرج له في « المعجم الصغير » ثلاثة أحاديث ، وهذه أرقامها من كتابي « الروض النضير » (١٠٥٨ ، ١٠٨٧ ، ١٢٠٨) ، ولم يذكر له في « الأوسط » شيئاً ، بل لم يترجم في حرف الياء منه لأحد إلا لمن اسمه (يعقوب) ! فلا أدري أهكذا هو بتأليفه أم في النسخة خرم؟ وهذا الثاني أقرب ، فإنه من المستبعد جداً أن لا يروي لأحد منهم ، وفي « المعجم الصغير » نحو ثلاثين شيخاً منهم غير من يسمى (يعقوب) فضلاً عمن روى لهم في « المعجم الكبير » ، فهذا مثلاً (يحيى بن عثمان بن صالح) قد روى له عشرات الأحاديث في المجلد الحادي عشر منه فقط ، وهذه أرقامها التي تيسرت لي : (١٠٩١٤ ، ١٠٩٤٧ ، ١٠٩٦٩ ، ١١١٨١ ، ١١١٨٩ ، ١١١٩٣ ، ١١٢٥١ ، ١١٤٠٥ ، ١١٤٢٨ ، ١١٤٢٩ ، ١١٤٣٠ ، ١١٤٣١ ، ١١٤٨٩ ، ١١٤٩٩ ، ١١٥٠٧ ، ١١٥١٤) ، وبعضها من روايته عن أبيه ، وتقدم له غيرَ بعيد حديثان برقم (٦٠٥٢ ، ٦٢٢٦) ، ثم هو مترجم في « التهذيب » و « الميزان » ، وفيه بعض الكلام تقدم هناك ، فلا أدري أهذا الاختلاف الذي وقع في الإسناد بين رواية

الطبراني وأبي نعيم من فوق ابن لهيعة ، هو منه أو من ابن لهيعة؟ فإنه رواه عن شيخ آخر بإسناده عن عائشة ، فجعله من مسند عائشة ، وهو عند الطبراني بإسناده المذكور عن ابن عباس ، أم هو خطأ من الطبراني أو ناسخه ؛ كما أخطأ في اسم شيخه كما تقدم؟ ذلك مما يحتاج إلى مزيد من التحقيق ، وليس لدي الآن إلا ما ذكرت . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وهناك خلاف آخر بين الكتابين في متن الحديث ، فإنه هنا بلفظ :

« إذا قرأ يتحزن » . وعند أبي نعيم بلفظ :

« إذا قرأ ؛ رُئيت أنه يخشى الله » .

وهذا أرجح عندي لمجيئه من طريق أخرى عن طاوس وغيره عن ابن عباس ؛ ولذلك كنت خرجته في « الصحيحة » (١٥٨٣) ، واعتمدته في « صفة الصلاة » .

٦٥١٣ - (كنّا معَ رسولِ الله ﷺ في سفَرٍ ، وحادٍ يحدُو :

طافَ الخيالانِ فهاجا سَقَماً ... خيال تكْنى وخيال تُكتما

قامت تريكَ خشيةً أنْ تصرما ... ساقاً بَخَنْداةً وكعباً أدْرَما

والنبي ﷺ لا ينكر ذلك) .

منكر . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٣ / ١٨٠) ، وابن عساكر في « التاريخ » (٦ / ٢٨٦) من طريق عمر بن شَبَّة أبي زيد : حدثني أبو حرب البناني - رجل من حمير من آل حجاج بن باب (وفي التاريخ : ثابت) - : ثنا يونس بن حبيب عن رؤبة بن العجاج عن أبيه عن أبي الشعثاء عن أبي هريرة

قال : . . . فذكره . وقال أبو زيد :

« وهذا خطأ ، إن الشعر للعجاج ، والعجاج إنما قال الشعر بعد موت النبي ﷺ بدهر طويل ؛ إلا أن أبا عبيدة قال : قد قال العجاج من رجزه في الجاهلية » .

قلت : وهذا إسناد مظلم مسلسل بالمجهولين :

الأول : العجاج والد رؤبة ، لا يعرف إلا برواية ابنه هذا ، ومع ذلك ذكره ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٢٨٧) ؛ مع أن ابنه لا يعرف ـ كما يأتي ـ .

الثاني : رؤبة بن العجاج ، فهو وإن كان معروفاً أكثر من أبيه ، فقد روى عنه جماعة من الثقات ؛ لكن يبدو من ترجمته المطولة في « كامل ابن عدي » (٣ / ١٧٩ ـ ١٨٢) ، و« تاريخ ابن عساكر » (٦ / ٢٨٤ ـ ٢٩٢) أن شهرته إنما هي في روايته للشعر ، ونظمه إياه ، وليس في الحديث ، بدليل أنهم لم يذكروا له إلا هذا الحديث ؛ بل صرح ابن عَدي بأنه ليس له غيره ، وأشار إلى ذلك العقيلي ، فإنه قال عقب هذا الحديث من طريق أخرى عنه ـ كما يأتي ـ :

« كان شاعراً ؛ ليس له رواية يختبر بها » . ولذلك قال الحافظ في « التقريب » :

« ليِّن الحديث » . وأما ابن حبان فذكره أيضاً في « الثقات » (٦ / ٣١٠) !

الثالث : أبو حرب البناني ؛ لم أجد له ترجمة .

وقد خالفه في إسناده ومتنه معمر بن المثنى أبو المثنى فقال : عن رؤبة بن العجاج عن أبيه قال :

أنشدت أبا هريرة هذه القصيدة التي فيها :

« وكعباً أدرما » . فقال : كان النبي ﷺ يعجبه نحو هذا من الشعر ، أولها :

طاف الخيالان فهاجا سقماً .

أخرجه العقيلي (٢ / ٦٥) ، والبزار (٣ / ٧ / ٢١١١) ، وابن عدي (٣ / ١٧٩) ، وابن عساكر (٦ / ٢٨٥) ، وقال العقيلي :

« لا يتابع عليه » . يعني : رؤبة بن العجاج .

ومعمر بن المثنى ؛ صدوق أخباري ، ووثقه الذهبي ، فرواية هذا أرجح من رواية أبي حرب المجهول ـ كما لا يخفى ـ ، ولذلك خطَّأ روايته عمرُ بن شَبَّة ـ وهو صدوق مصنف ـ . وخَطَؤُه في الإسناد : أنه أدخل (أبا الشعثاء) بين العجاج وأبي هريرة .

وأما خطؤه في المتن ؛ فهو أنه زعم أن الحادي أنشد البيتين بحضرة النبي ﷺ ، وأنه لم ينكر ذلك . ورواية معمر أن الإنشاد كان بحضرة أبي هريرة بعد موت النبي ﷺ ، وهذا أقرب ، ومع ذلك فهو منكر عندي ؛ لتفرد رؤبة عن أبيه به .

ولقد كان الباعث على تخريج هذا الحديث : أنني رأيت ابن الجوزي قد ساقه مساق المسلمات ، في رده على محمد بن طاهر المقدسي ، في كتابه « تلبيس إبليس » فقال (ص ٣٥٥) :

« وقال ابن طاهر : (باب الدليل على استماع الغزل) ، قال العجاج : سألت أبا هريرة رضي الله عنه : طاف الخيالان فهاجا سقماً ؟ فقال أبو هريرة رضي الله عنه : كان يُنشَد مثلُ هذا بين يدي رسول الله ﷺ » .

قلت : فرد عليه ابن الجوزي بقوله :

« فانظر إلى ابن طاهر ما أعجبه ! كيف يحتج على جواز الغناء بإنشاد الشعر !

وما مثله إلا كمثل من قال : يجوز أن يضرب بالكف على ظهر العود ؛ فجاز أن يضرب بأوتاره ! أو قال : يجوز أن يعصر العنب ويشرب منه في يومه ؛ فجاز أن يشرب منه بعد أيام ! وقد نسي أن إنشاد الشعر لا يطرب كما يطرب الغناء ! » .

وهذا رد صحيح ؛ ولكن سكوته عن تضعيفه للحديث يوهم عامة القراء أنه صحيح ، ولا سيما وقد ذكره عقب حديث استنشاده ﷺ الشريد من شعر (أمية) وهو في « صحيح مسلم » ، ولذلك فقد أحسن الأخ علي الحلبي بحذفه إياه من كتابه « المنتقى النفيس من [كتاب] تلبيس إبليس » .

(فائدة) : في رواية لابن عساكر قال عثمان بن الهيثم :

سألت رؤبة : ما (بخنداة) ؟ قال : الصوت الذي لعص (كذا) عليها الخلخال .

قلت : هكذا وقعت فيه (لعص) مهملة فلم أفهمها ، ولا وجدت ما يدل على معنى الجملة ذاتها . فقد قال ابن الأثير :

« (البخنْداة) : التامة القَصَب الريا » .

وفي « القاموس » و « شرحه » :

« و(القَصَب) محركة ـ أيضاً ـ : عظام الأصابع من اليدين والرجلين ، وامرأة تامة القصب ، وهو مجاز » .

(تنبيه) : الحديث عند البزار هكذا : حدثنا رفيع بن سلمة : ثنا معمر بن المثنى . . . إلخ . وهو في « مجمع الزوائد » (٨ / ١٢٨) هكذا :

« رواه الطبراني عن شيخه رفيع بن سلمة ، ولم أعرفه . وبقية رجاله ثقات » .

قلت : فذكره (الطبراني) مكان (البزار) أظنه سبق قلم منه أو من الناسخ ؛ فإنه من المستبعد جداً أن يشارك الطبراني البزار في روايته عن شيخ البزار ، لتأخر طبقة الطبراني عنه . وليس في رواة الطبراني في « المعجم الصغير » فضلاً عن شيوخه من اسمه (رفيع بن سلمة) ـ كما يستفاد من فهرسي لـ « الروض النضير في ترتيب وتخريج معجم الطبراني الصغير » ـ . وقد غفل عن هذه الحقيقة الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في تعليقه على « كشف الأستار » (٣ / ٧) فعقب على قول الهيثمي المتقدم بقوله :

« قلت : رواه البزار أيضاً عن رفيع بن سلمة ، فليس بمجهول » !!

فنفى عنه الجهالة بناء على غفلته المذكورة . وقد تنبه لذاك الخطأ المعلق على « مختصر الزوائد » الفاضل صبري أبو ذر (٢ / ٢٣٤) ؛ ولكنه لم ينبه على خطأ الشيخ الأعظمي المذكور ، ولا على قول الحافظ عقب الحديث :

« قلت : هو عندي بإسناد حسن ؛ إلا أنه اختلف فيه على (رؤبة) ، وعلى (العجاج) » .

قلت : فإن التحسين ينافي ما تقدم تحقيقه من جهالة رؤبة وأبيه ! فتنبه .

٦٥١٤ ـ (كنتُ مَعَ رسولِ الله ﷺ ، فَمَرَّ بِقِدرٍ لبعض أَهْله فيها لحم يُطْبَخ ، فَنَاوَله بَعْضُهم منها كتفاً فأكَلَها وهو قَائمٌ ، ثمَّ صلى ولَم يَتَوضَّأ) .

منكر بذكر : (وهو قائم) . أخرجه ابن حبان (٥٢٢١ ـ الإحسان) من طريق زيد بن أبي أنيسة ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٣١٠ / ٩٨٥) من طريق عبد الله بن عَرَادة : ثنا سليمان بن أبي داود كلاهما عن شرحبيل بن سعد

الأنصاري عن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف بمتن منكر ، وله آفتان :

الأولى : ضعف شرحبيل بن سعد الأنصاري ، ضعفه الجمهور ، وقال الذهبي في « المغني » :

« اتهمه ابن أبي ذئب ، وضعفه الدارقطني وغيره » .

والأخرى : مخالفته للثقات الذين رووه عن أبي رافع مختصراً - يزيد بعضهم على بعض الشيء بعد الشيء - ، ولم يذكر أحد منهم قوله :

« فأكلها وهو قائم » .

وهذه مصادر رواياتهم التي وقفت عليها :

مسلم (١ / ١٨٨) ، والنسائي في « الكبرى » (٤ / ١٥٥) ، والبيهقي وابن أبي شيبة (١ / ٤٨) ، وأحمد (٦ / ٨ ، ٩ ، ٣٩٢) ، والروياني في « مسنده » (ق ١٣١ / ١) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٢٩٨ ، ٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٣٠٩ ، ٣١٠) ، و« المعجم الأوسط » (١ / ٤١ / ٢ / ٧١٥ و ٢ / ٢٨٤ / ٢ / ٩٢٩٥ - بترقيمي) .

بل إن عند بعض المذكورين ما يمكن أن يستشعر منه أن الحديث مقلوب المتن ، وهو بلفظ :

« أكل كتفاً ، ثم قام إلى الصلاة » . وهو رواية ابن أبي شيبة وأحمد وغيرهما .

فانقلب على الراوي هذا اللفظ : « قام إلى الصلاة » وذلك بعد الأكل . إلى :

« فأكلها وهو قائم » !

هذا ، وإن مما يسترعي الانتباه ، ولفت النظر إليه أن ابن حبان هو ممن روى الحديث باللفظ المحفوظ الذي ذكرته آنفاً ؛ لكن الغريب أنه رواه بنفس السند والشيخ الذي روى الحديث المنكر ، فقال (رقم ١١٤٦) : أخبرنا الحسين بن محمد ابن أبي معشر قال : حدثنا محمد بن وهب بن أبي كريمة قال : حدثنا محمد بن سلمة عن أبي عبد الرحيم عن زيد بن أبي أنيسة عن شرحبيل بن سعد الأنصاري عن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ قال :

أهديت لرسول الله ﷺ شاة ، فشوي له بعضها ، فأكل منها ، ثم قام يصلي ولم يتوضأ .

ولذلك لما ساق الهيثمي الحديث في « موارد الظمآن » (٢١٦) بدأ بهذا اللفظ فساقه مع السند ـ كعادته فيه ـ ، ثم قال :

« قلت : وبسنده إلى أبي رافع قال : كنت مع رسول الله ﷺ » . فساق حديث الترجمة .

والمقصود : أنني أستبعد جداً أن يكون كل فرد من هؤلاء الرواة تلقى الحديث أحدهم عن الآخر إلى شرحبيل بن سعد باللفظين المختلفين ؛ فأخشى أن يكون أحدهم دخل عليه حديث في حديث ، ـ كما يقع ذلك لبعض الرواة أحياناً ـ ؛ فإن اللائق برواية هذا الحديث المنكر إنما هو سليمان بن أبي داود الحراني الذي في الطريق الثاني ؛ فإنه متفق على ضعفه ، بل قال البخاري في « التاريخ » :

« منكر الحديث » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣٣٧) :

« منكر الحديث جداً ، يروي عن الأثبات ما يخالف حديث الثقات » .

قلت : فهو آفة هذا الحديث ؛ لمخالفته لزيد بن أبي أنيسة ، عند ابن حبان والطبراني ، وروايته المطابقة له عند ابن حبان خطأ لا ندري منشأه ، هذا ؛ إن سلم من شرحبيل نفسه . والله أعلم .

وإن من غرائب التخريجات ، وضحالة التحقيقات : الخلط في التخريج والحكم بين حديث الترجمة المنكر ، والحديث المحفوظ الخالي من الإنكار ، ذلك ما فعله المعلقان على طبعتهما الجديدة لـ « موارد الظمآن » (١ / ٣٥٢ - ٣٥٣) ؛ فإنهما خلطا في التخريج بينهما ، وأوهما القراء بأنهما صحيحان بالشواهد التي خرجاها ؛ دون أن يسوقا ألفاظ أكثرها ، ولو أنهما فعلا ذلك ؛ لما تنبه للنكارة إلا القليل جداً من القراء . وأما العامة فلا بد من التصريح لهم بذلك - كما لا يخفى - . ولم لا ، وهؤلاء المتخصصون في علم الجرح والتعديل ، والتضعيف والتصحيح - فيما يُظن - لم يتنبهوا لذلك؟!

وقد سبقهم إلى مثله الشيخ شعيب ، ومن تحت يده من المعاونين له ؛ فإنه لما خرج (٣ / ٢٢٧ - ٢٢٨) اللفظ المحفوظ وضعف راويه شرحبيل بن سعد ؛ قواه ببعض الشواهد ؛ فأحسن ؛ ولكنه لما خرج اللفظ المنكر (١٢ / ٥٠) ، وضعَّف شرحبيل أيضاً ؛ لم يخرجه ، وإنما أحال به على تخريجه فيما تقدم هناك ، فأوهم بذلك أنه قوي أيضاً ؛ فأساء ! ثم صار هذا الإيهام حقيقة عنده ، فصرح بصحة اللفظين في طبعته الجديدة لـ « الموارد » (١ / ١١٦ - ١١٧) ! فهكذا ؛ فليكن التخريج والتحقيق !!

ومن ذلك : قول الأخ الداراني في راوي حديث أحمد المتقدم (ص ٣٩) :

رواه (٦ / ٨ ، ٩) من طريق عباد بن عبيد الله بن أبي رافع ، فزعم أن (عباد) محرف في المكانين ! والحقيقة أن هذا لقبه - كما في « التهذيب » وغيره - ، واسمه : عبد الله ، ويتكرر ذكره بلقبه في كثير من الأسانيد ، فيتوهم من لا علم عنده أنه تحريف . والله المستعان .

وإذا علمت أن الحديث منكر لا يصح ؛ فإنه يتبين لك بوضوح سقوط ترجمة ابن حبان له بقوله : (ذكر الإباحة للمرء أن يأكل الطعام وهو قائم) .

وبمثل ذلك ترجم لحديث ابن عمر الآتي في (٢١ - الأشربة / ٣ - باب الشرب قائماً والأكل) ، وسأذكر هناك ما فيه(*) .

واعلم أنه لا يوجد حديث في الأكل قائماً غير هذا المنكر ؛ بل صح عن أنس رضي الله عنه أنه قال : هو أشر وأخبث من الشرب قائماً . وقد نهى عنه النبي ﷺ ؛ كما في « صحيح مسلم » وغيره ، وقد سبق تخريجه في المجلد الأول من « الأحاديث الصحيحة » رقم (١٧٧) ، وقبله حديثان آخران يدلان على التحريم ؛ فراجع إن شئت .

إذا عرفت هذا ؛ فقد ابتدع الكفار في العصر الحاضر - استكباراً منهم وتجبراً - أن يأكلوا جميعاً قياماً ، مع توفر الجلوس على المقاعد ، وقلدهم في ذلك كثير من المسلمين المترفين ، أو ممن لا علم عندهم ، ولا التزام للدين وأحكامه لديهم .

والسنة : الأكل جلوساً على الأرض ، أو على الكراسي ، وأما الأكل قياماً ؛ فسنة الكفار ، وقد نهينا عن التشبه بهم ، وأمرنا بمخالفتهم ؛ حتى فيما ليس من صنعهم واختيارهم ، - كما هو مبين في آخر كتابي « جلباب المرأة المسلمة » ؛

(*) بيَّن الشيخُ رحمه الله ما فيه في «الصحيحة» (٣١٧٨) . (الناشر) .

فراجعه - . وليس من هذا القبيل الأكل ماشياً ؛ لأنه يكون للحاجة عادة ؛ كما سيأتي بيانه هناك عند حديث ابن عمر إن شاء الله تعالى .

٦٥١٥ - (الغِناءُ واللهو يُنبِتَانِ النِّفَاق في القلبِ ؛ كما يُنْبِتُ الماء العشبَ ، والذي نفْسي بيدِه ، إنّ القرآنَ والذكْرَ ليُنْبِتانِ الإيمانَ في القلب ؛ كما يُنبِتُ الماءُ العشْبَ) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ١٧٥ - الغرائب الملتقطة) من طريق أحمد بن عبد الرحمن بن الجارود : حدثنا هشام بن عمار : حدثنا مسلمة بن علي : حدثنا عمر مولى غُفْرة عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته ابن الجارود هذا ، قال الخطيب :

« كان كذاباً » .

قال الذهبي : ومن بلاياه حديث :

« جمال الرجل فصاحة لسانه » . وقد مضى تخريجه برقم (٣٤٦٦) .

ومسلمة بن علي ؛ متهم ، وساق له ابن عدي في « الكامل » (٦ / ٣١٣ - ٣١٨) عدة أحاديث . وقال عقبها :

« وله غير ما ذكر ، وكل أحاديثه - ما ذكرته وما لم أذكره - كلها أو عامتها غير محفوظة » .

وتقدمت له أحاديث ، وهذه أرقام بعضها (١٤١ ، ١٤٥ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ٨٦٤) .

وعمر مولى غفرة - وهو : ابن عبد الله - ؛ ضعيف .

وإنما ثبت الحديث مقطوعاً من قول الشعبي رحمه الله بسند حسن عنه ، خرجته في (الفصل الثامن) من رسالتي في الرد على ابن حزم في إباحته للملاهي وآلات الطرب (ص ٩٥ ـ بخطي)(*) .

وثبت الطرف الأول منه موقوفاً على ابن مسعود رضي الله عنه ـ كما هو مخرج هناك ـ ، وروي عنه مرفوعاً بإسناد فيه من لم يسم ، وسبق تخريجه برقم (٢٤٣٠) .

٦٥١٦ ـ (من لَهَا بالغِنَاء ؛ لَم يُؤذَن لَهُ أنْ يَسْمَعَ صوت الروحانيين يَومَ القِيَامَة . قيل : وما الروحانيُّون؟ قال : قرّاءُ أهلِ الجنّةِ) .

موضوع . أخرجه الواحدي في تفسيره « الوسيط » (٣ / ٤٤١ ـ ٤٤٢ ـ طبع دار الكتب العلمية) من طريق حماد بن عمرو عن أبي موسى ـ من ولد أبي هريرة ـ عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع آفته (حماد بن عمرو) ـ وهو : النصيبي ـ ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« روى عن الثقات موضوعات ، قاله النقاش ، وقال النسائي : متروك » .

قلت : وهو معدود فيمن يضع الحديث ؛ كما قال ابن عدي وغيره ـ كما يأتي في الحديث الذي بعده ـ . ولذلك فاقتصار المعلقين من الشيوخ والدكاترة (!) على قولهم : « حديث ضعيف » في تعليقهم على « الوسيط » ؛ تقصير فاحش ، هذا لو كان المعلق واحداً ؛ فكيف وهم أربعة ؛ شيخان ودكتوران !

(*) صفحة (١٤٨) في المطبوع ، وأثر ابن مسعود خرج فيه (ص ١٤٥ ـ ١٤٨) . (الناشر) .

٦٥١٧ - (مَنْ حَمَلَ طرفة مِنَ السُّوق إلى وَلده ؛ كان كحامل صدَقة حتّى يضعَها فيهم ، ولْيبدأ بالإناثِ قبل الذّكور ؛ فإنّ الله رقَّ للإناثِ ، ومَنْ رقَّ لأنثى ؛ كانَ كَمَنْ بَكَى مِنْ خشيةِ الله عز وجل ، ومَنْ بَكى من خشية الله عز وجل ؛ غفر له ، ومَنْ فرَّحَ أُنْثَى ؛ فَرَّحه اللهُ يومَ الحُزن) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢٥٢) ، وابن عدي في « الكامل » (٤ / ٢٤٠) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢٧٦) من طريق **حماد بن عمرو النصيبي** عن **عبد الله بن ضرار بن عمرو الملطي** عن أبيه عن **يزيد الرقاشي** عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال ابن الجوزي :

« هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ ، وفيه جماعة ضعفاء ؛ فمنهم : يزيد الرقاشي ، كان فيه تدين ؛ لكنه كان يغلط في الحديث ، فربما قلب كلام الحسن ؛ فجعله عن أنس عن النبي ﷺ وهو لا يعلم .

ومنهم : ضرار بن عمرو ؛ قال يحيى : ليس بشيء ، ولا ابنه عبد الله ، ولا حماد بن عمرو . قال ابن حبان : كان حماد يضع الحديث على الثقات ، لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب » .

قلت : فهو آفة الحديث ، ولما أورده ابن عدي في ترجمة عبد الله بن ضرار بن عمرو ، وروى عن ابن معين أنه قال : ليس بشيء ولا يكتب حديثه ؛ قال عقبه،(٤ / ٢٤٠) :

« وهذا الحديث لعل إنكاره من حماد بن عمرو النصيبي ، لا من عبد الله بن ضرار ؛ لأن حماد بن عمرو قد عده السلف فيمن يضع الحديث » .

فإن قيل : قد ذكر له السيوطي في « اللآلي » (٢ / ١٧٧) متابعاً من رواية

الخرائطي في « مكارم الأخلاق » قال (٢ / ٦٤٧ / ٦٩٣) : حدثنا سعدان بن يزيد البزار : ثنا صاحب لنا يقال له : عبيد الله عن عبد الله بن ضرار به .

فأقول : هذه المتابعة لا تسمن ولا تغني من جوع ؛ لأن عبيد الله هذا لم ينسب ، ولم أجد من ذكره ؛ فهو مجهول ، فمن المحتمل أن يكون سرقه من حماد ، ومع ذلك فإنه إن سلم منهما ؛ فما هو سالم ممن فوقهما ، وقد قال العراقي في « تخريج الإحياء » (٢ / ٥٣) :

« أخرجه الخرائطي بسند ضعيف جداً » .

ومع جهالته ، فقد ذكر مكان (يزيد الرقاشي) في الإسناد (أبان بن أبي عياش) وهو متروك .

ثم أخرجه الخرائطي (رقم ٦٩٢) من طريق أخرى عن يزيد الرقاشي به مختصراً ، وفيه أبو جعفر الراسبي لم يذكروه في الكنى ولا في الأنساب ؛ فهو مجهول أيضاً .

ثم ساق له السيوطي شاهداً من رواية الديلمي بسنده عن ابن عباس مرفوعاً مثل حديث الترجمة ، وسكت عنه ، وفيه علي بن حاتم المكفوف ، ولم أعرفه ، وفي « الميزان » و« اللسان » :

« علي بن حاتم أبو معاوية ، يجهل ، وأتى بمنكر من القول » .

ثم ساق بإسناده عنه عن عبيد الله بن موسى بسنده عن مجاهد :

﴿ وقفوهم إنهم مسؤولون ﴾ قال : عن ولاية علي .

قلت : فالظاهر أنه هذا ؛ فإنه من هذه الطبقة ، وتردد في ذلك ابن عراق في

« تنزيه الشريعة » (٢ / ٢١١) . ويحتمل عندي أنه سرقه أيضاً ، ولا يستبعد ذلك منه ، وقد أتى بهذا التفسير المنكر ؛ بل الباطل بسند صحيح إلى التابعي الجليل مجاهد ، وهو بريء منه براءة الذئب من دم ابن يعقوب .

وبالجملة ؛ فليس للحديث من المتابعات والشواهد ما يقويه ، كيف ولوائح الوضع ظاهرة عليه ، وفيه نسبة الرقة إلى الله تعالى ! وهذا مما لم يرد في الأحاديث المعروفة في صفات الله عز وجل .

٦٥١٨ - (مَنْ أَخرَجَ أذى مِنَ المسجِدِ ؛ بَنَى الله لهُ بيتاً في الجنّة) .

منكر . أخرجه ابن ماجه (١ / ٢٥٠ / ٧٥٧) من طريق **محمد بن صالح المدني** : حدثنا مسلم بن أبي مريم عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : ضعف في محمد بن صالح المدني - وهو : الأزرق - ، تناقض فيه ابن حبان ؛ فأورده في « الثقات » (٧ / ٣٧٥) برواية جمع عنه . ثم ذكره في « الضعفاء » وقال (٢ / ٢٦٠) :

« شيخ يروي المناكير عن المشاهير ، لا يجوز الاحتجاج بخبره ؛ إذا انفرد » .

ثم علق له هذا الحديث .

وأشار إلى تضعيفه ابن أبي حاتم عن أبيه بقوله :

« شيخ » ؛ أي : يستشهد به .

وذكر الذهبي تناقض ابن حبان في « الميزان » ، وساق له هذا الحديث . ثم قال :

« وقال غير ابن حبان : لا بأس به » .

ولم أدر من الذي يعنيه بقوله : « غير ابن حبان » .

والحديث أورده أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي في « تذكرة الموضوعات » وقال (ص ٨٠) :

« فيه محمد بن صالح المدني ، يروي المناكير عن الثقات » . وإليه أشار المنذري بقوله في « الترغيب » (١ / ١١٩) :

« رواه ابن ماجه ، وفي إسناده احتمال للتحسين » .

والعلة الأخرى : الانقطاع بين مسلم بن أبي مريم وأبي سعيد الخدري ، قال ابن أبي حاتم في « المراسيل » (١٣٠) عن أبيه :

« مرسل ، بينهما علي بن عبد الرحمن المعاوي » .

وأما حديث : « ومن أخذ منه القذاة بقدر ما تقذى منه العين ؛ كان له كفلان من الأجر » .

فهو موضوع ، تقدم في الحديث (٣٢٩٤) .

٦٥١٩ - (كانَ إذا قامَ من الليل يريدُ أن يتهجّدَ ؛ قال - قبل أنْ يكبّر - : لا إله إلا اللهُ ، لا إله إلا اللهُ ، واللهُ أكبرُ كبيراً ، أعوذُ بالله من الشيطانِ الرجيم ؛ من همْزِه ونفْثِه ونفْخِه . ثم يقولُ : اللهُ أكبر . ورفع عمران يديْه ؛ يَحْكي) .

منكر بهذا السياق . أخرجه أبو داود في « المراسيل » (٨٨ / ٣٢) : حدثنا

أبو كامل : أن خالد بن الحارث حدثهم : حدثنا عمران بن مسلم أبو بكر عن الحسن : أن رسول الله ﷺ كان . . . الحديث .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير أبي كامل - واسمه : فضيل بن حسين البصري - فهو من رجال مسلم ؛ فهو إسناد صحيح ؛ لولا أنه مرسل من مراسيل الحسن - وهو : البصري - ، ومراسيله كالريح - كما يقول بعض الحفاظ - ، وهذا الحديث مما يؤكد ذلك ؛ فإن التهليل والتكبير المذكور فيه منكر لا نعرفه إلا في هذا الحديث ، وكذلك الاستعاذة ، بل هذه ذكرُها هنا قبل تكبيرة الإحرام أشد نكارة ؛ لأنها وردت في حديث أبي سعيد بعد دعاء الاستفتاح ، وقبل قراءة الفاتحة ، وهو الذي صرح القرآن الكريم به : ﴿ فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ﴾ ؛ والأحاديث المشار إليها ؛ تراها مخرجة في « إرواء الغليل » (٢ / ٥٣ - ٥٧) .

وقد وهم في هذا الحديث رجلان :

أحدهما : المعلق على « المراسيل » ؛ فإنه قال :

« ويشده حديث أبي سعيد الخدري . . قال : كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل ؛ كبر ، ثم يقول : « سبحانك اللهم . . . » ثم يقول : « لا إله إلا الله » (ثلاثاً) ، ثم يقول : « الله أكبر كبيراً (ثلاثاً) ، أعوذ بالله السميع العليم [من الشيطان الرجيم] من همزه ونفخه ونفثه » . ثم يقرأ . وسنده حسن » .

قلت : فهذا مما يوهنه - كما ترى ، وكما ذكرت آنفاً - .

والآخر : مضعّف الأحاديث الصحيحة ؛ فإنه قال في تعليقه على « إغاثة اللهفان » لابن القيم (١ / ١٣٥) بعد تخريجه لحديث أبي سعيد المذكور :

« قلت : ومرسل الحسن أخرجه أبو داود في « مراسيله » (٣٢) نحو هذا » !!

وهذا من بالغ غفلته وجهله بالفرق الشاسع بين الحديثين ؛ فإن لفظة (نحوه) تعني في علم المصطلح ؛ أي : في المعنى . وقد تبين أنه مختلف ، وكأنه اغتر بكلام المعلق الأول ـ وهو شيخه كما يزعم ـ ثم لخصه بقوله : « نحوه » . ومع أن شيخه قد حسن إسناد حديث أبي سعيد كما رأيت ـ وهو في ذلك مصيب ـ فإن التلميذ العاق قد شرد عنه بعيداً ؛ فإنه قد أتبع الحديثين بشاهدين من حديث عبد الله بن مسعود ، وحديث أبي أمامة ، أخذ تخريجهما ، وتخريج ما قبلهما من كتابي « الإرواء » ، ثم قال عقب ذلك ـ مشيراً إلى مخالفة تصحيحي للحديث بمجموع طرقه ، قال المجتهد الأكبر الذي ينبغي للقراء أن يخضعوا لقوله ـ :

« وأرى أن يتمهل في تحسين هذا الحديث (يشير إلى تحسين شيخه) ، أو تصحيحه بهذه الشواهد » ! يشير إلى تصحيحي !

هكذا قال ـ هداه الله ـ دون أن يذكر سبباً ! والعلماء في مثل هذا الموقف يعللون ذلك بمثل قولهم : لشدة ضعف هذه الشواهد ، أو لشذوذها ، أو نكارتها ، أو مخالفتها للقرآن ، أو لما عليه علماء الإسلام ، أو لتضعيف علماء الحديث ، ونحو ذلك من العلل ، ولكنه لما كان الأمر على خلاف ذلك ـ وأظن أنه هو على معرفة به ـ فالشواهد خالية من الضعف الشديد كما يتبين ذلك من تخريجه هو ـ مع أنه مبتور ـ وعمل به علماء المسلمين ، وصححه بعض الحفاظ ، وعليه مذهب أحمد وغيره ؛ كما ذكر ابن القيم نفسه في « الإغاثة » الذي سود عليه (المصنف) تعليقه ، إذن ؛ ما هو السبب؟ الجواب : هو الهوى وحب الظهور ، ولو بالمخالفة والمشاكسة والمعاندة وبطر الحق . والعياذ بالله تعالى . وهذا أمر ظاهر في كل تعليقاته ، يعرف ذلك كل من تتبعها . والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله .

ثم رأيت الرجل قد مهد بقوله المذكور آنفاً ؛ ليقول بعد صفحة :

« وجملة القول : أن الاستعاذة قبل القراءة بـ « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه » وزيادة « السميع العليم » قبل القراءة ، وفي غيرها لم يصح فيه حديث البتة » !

فضرب بهذا التصريح كل تلك الأحاديث ، وأقوال من عمل بها من الأئمة كأحمد وإسحاق وغيرهم ممن ذكرهم ابن القيم في « الإغاثة » ، وهكذا فليكن التخريب من (مضعّف الأحاديث الصحيحة) !!

٦٥٢٠ - (يخرجُ رجلٌ يقالُ له : السفيانيّ في عمْق دمشقَ ، وعامّةُ من يتبعه من كَلْب ، فَيَقتل ؛ حتى يبقرَ بطون النساءِ ، ويقتلَ الصّبيان ، فتجمع لهم قيسٌ ، فيقتُلها ؛ حتّى لا يُمنَعُ ذَنَبُ تَلْعَةٍ ، ويخرجُ رجلٌ من أهْل بيتي في الحرّة ، فيبلغُ السفيانيَّ ، فيبعثُ إليه جُنداً من جنده ، فيهزمُهم ، فيسيرُ إليه السفيانيّ بمن معَه ؛ حتّى إذا صارَ ببيداءَ من الأرضِ ؛ خُسِفَ بهم فلا ينجُو منهم إلا المخبِّرُ عنهم) .

منكر . أخرجه الحاكم في « المستدرك » (٤ / ٥٢٠) من طريق محمد بن إسماعيل بن أبي سمينة : ثنا الوليد بن مسلم : ثنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً ، وقال :

« صحيح على شرط الشيخين » . ووافقه الذهبي .

قلت : وفيه نظر من ناحيتين :

الأولى : أن ابن أبي سمينة لم يخرج له مسلم .

والأخرى : عنعنة الوليد بن مسلم ؛ فإنه كان يدلس تدليس التسوية ، وهو أن يسقط شيخ شيخه ؛ أي : شيخ الأوزاعي ، فقد جاء في ترجمته :

عن الهيثم بن خارجة قال : قلت للوليد بن مسلم : قد أفسدت حديث الأوزاعي ! قال : وكيف؟ قلت : تروي عنه عن نافع ، وعنه عن الزهري ، وعنه عن يحيى - يعني : ابن أبي كثير - [1] وغيرك يدخل بين الأوزاعي ونافع (عبد الله بن عامر الأسلمي) ، وبينه وبين الزهري (قرة) ؛ فما يحملك على هذا؟ فقال : أُنَبِّلُ الأوزاعيَّ أن يروي عن مثل هؤلاء ! قلت : فإذا روى الأوزاعي عن هؤلاء المناكير - وهم ضعفاء - فأسقطتهم أنت ، وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الأثبات ؛ ضُعِّف الأوزاعي ! فلم يلتفت إلى قولي !

ذكره العلائي في « المراسيل » (ص ١١٨) ، والحافظ في « التهذيب » ومن قبله الذهبي في « السير » (٩ / ٢١٥) ، ومن قبله المزي في « تهذيبه » (٣١ / ٩٧) ، ومن قبلهم ابن عساكر في « التاريخ » (١٧ / ٩٠٦) .

وذكروا نحوه عن الإمام الدارقطني .

وإذا عرفت هذا ، وأن الوليد كان يدلس تدليس التسوية أيضاً ؛ فمن الغريب أن لا يفصح الذهبي في كتبه عن ذلك ! ومنها : « السير » ؛ فقال فيه :

« ثقة حافظ ؛ لكنه رديء الحفظ ، فإذا قال : حدثنا ؛ فهو حجة » .

ومثله قوله في « الكاشف » :

---

(١) كذا في « المراسيل » ، وفي « السير » أيضاً ؛ دون قوله : « يعني » ، وهذا موافق لما في إسناد حديثنا ، وفي المصادر الأخرى (يحيى بن سعيد) . فالله أعلم .

« . . . وكان مدلساً ؛ فيتقى من حديثه ما قال فيه : (عن) » .

ولعله يعني ذلك في كل سلسلة إسناده ، أعني : كما عنعن هنا بين الأوزاعي وشيخه يحيى ، وبين هذا و (أبي سلمة) ، ويحتج به ؛ إذا صرح بالتحديث مكان العنعنة .

هذا التأويل محتمل يساعد عليه ما تقدم ؛ لكني رأيته قد أفصح بخلافه ، فقال في « المغني » :

« فإذا قال : حدثنا الأوزاعي ؛ فهو حجة » !

وهذا تقصير منه بلا شك ، فالصواب وصفه بالنوعين من (تدليس السماع) ، وهو ما صرح به الحافظ في « التقريب » و « مقدمة الفتح » ، فقال فيه (٤٥٠) :

« عابوا عليه كثرة التدليس ، والتسوية . . وقد احتجوا به في حديثه عن الأوزاعي ، و . . و . . »

لكن في هذا الإطلاق المتعلق باحتجاج الشيخين به نظر ؛ فقد قال الذهبي عقب رواية الهيثم المتقدمة وغيرها :

« قلت : البخاري ومسلم قد احتجا به ؛ ولكنهما ينتقيان حديثه ، ويتجنبان ما ينكر له » .

قلت : ولعل حديثنا هذا من قبيل ما تجنباه ؛ لنكارته ، ولما فيه من العنعنة ، ولذلك فقد وهم الذهبي - فضلاً عن الحاكم - في تصحيحه على شرطهما ؛ لما علمت من ترجمة ابن أبي سمينة ، ولأنه ليس فيه تحديث الأوزاعي فمن فوقه .

يضاف إلى ذلك : أن يحيى بن أبي كثير مدلس أيضاً عن شيوخه معروف

بذلك ؛ كما في « مراسيل العلائي » وغيره .

والخسف المذكور في آخر الحديث ، قد صح من حديث حفصة رضي الله عنها أنها سمعت النبي ﷺ يقول :

« ليؤمَّنَّ هذا البيت جيش يغزونه ؛ حتى إذا كانوا ببيداء من الأرض ؛ يخسف بأوسطهم ، وينادي أولُهم آخرهم ، ثم يخسف بهم ، فلا يبقى إلا الشريد الذي يخبر عنهم » .

رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١٩٢٤ و ٢٤٣٢) .

٦٥٢١ - (لَيَأتينَّ على العُلماءِ زمَانٌ يُقتلُون فيه ؛ كما يُقتلُ اللصوصُ ، فيا ليتَ العلماءَ يومئذٍ تَحامقُوا) .

منكر . أخرجه أبو عمرو الداني في « الفتن » (ق ٢٩ / ١ - ٢) من طريق بقية بن الوليد عن الوضين بن عطاء عمن حدثه قال : قال رسول الله ﷺ : ... فذكره .

قلت : وهذا إسناد مرسل ضعيف ؛ بقية بن الوليد مدلس ، وقد عنعن .

والوضين بن عطاء من أتباع التابعين - كما في « ثقات ابن حبان » (٧ / ٥٦٤) - ، وهو سيئ الحفظ - كما في « التقريب » - .

وشيخه الذي لم يسم الظاهر أنه تابعي ؛ فهو مرسل .

والحديث مع ضعفه ؛ فقد تحقق - مع الأسف - الشطر الأول منه ؛ فقد نشرت بعض الجرائد : أن بعض الطغاة في بعض البلاد العربية ، قد قتلت بعض العلماء

وطلاب العلم في هذه الأيام أوائل هذه السنة (١٤١٥) ، بعد أن سجنوهم شهوراً وسنين بتهمة الانتساب للوهابية ! وهم يعلمون أنه لا أصل لها في واقع العالم الإسلامي ، وأنها كانت اختلقت لغرض سياسي ، وسرعان ما تبين للناس أنها لا حقيقة لها ؛ حتى تعفنت وماتت ، ثم أحيتها السياسة الغاشمة مجدداً لتفريق الأمة ، وخدمة لليهود ومن وراءهم ! فنسأل الله تعالى أن يكفينا شرهم جميعاً ، إنه خير مسؤول .

٦٥٢٢ - (لا يزالُ الميتُ يَسمعُ الأذانَ ؛ ما لم يطيَّنْ قبرُه) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ٣٤٤) معلقاً عن الحاكم ، ووصله ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٢٣٨) عنه بسنده عن **محمد بن القاسم الطايكاني** : حدثنا أبو مقاتل السمرقندي : حدثنا محمد بن ثابت الأنصاري عن كثير بن شِنظير عن الحسن عن ابن مسعود رفعه . وقال ابن الجوزي :

« هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ ، أما الحسن ؛ فإنه لم يسمع من ابن مسعود ، وأما كثير بن شنظير ؛ فقال يحيى : ليس بشيء . وأما أبو مقاتل ؛ فقال ابن مهدي : والله ما تحل الرواية عنه . غير أن المتهم بوضع هذا الحديث محمد بن القاسم ؛ فإنه كان عَلَماً في الكذابين الوضاعين ، قال أبو عبد الله الحاكم : كان يضع الحديث » .

وأقره السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٤٣٩) ، وابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٣٦٣) .

ومحمد بن ثابت الأنصاري ؛ الظاهر أنه (محمد بن ثابت بن عمرو بن أخطب

الأنصاري أبو النضر ، أخو علي وعزرة ابني ثابت) ، قال أبو حاتم (٣ / ٢ / ٢١٦) :

« لا أعرفه » .

وأبو مقاتل - اسمه : (حفص بن سَلْم) - ؛ قال في « المقتنى » :

« واهٍ بمرة » .

واتهمه بعضهم بوضع الحديث ، وهو صاحب كتاب « العالم والمتعلم » . ترجمته في « اللسان » ببسط .

ومن الغرائب أنه جاء في كنى « تهذيب العسقلاني » ؛ دون المزي مرموزاً له بـ (ت) ؛ أي : من رجال الترمذي ، وكذا في « التقريب » وقال :

« مقبول » ! !

وأما إعلاله بكثير بن شنظير فلا وجه له ؛ فإنه من رجال الشيخين ، وإن كان في حفظه ضعف .

٦٥٢٣ - (مَنْ أتى كاهناً فصدّقه بما يقولُ ؛ فقد برئ مما أُنزل على محمّدٍ ﷺ .

ومن أتاه غيرَ مصدِّق له ؛ لم تقبلْ له صلاةُ أربعينَ يوماً)(*) .

منكر للفقرة الثانية . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ١١٧ / ١) ، وابن عدي في « الكامل » (٣ / ١٥٦) من طريق **محمد بن [أبي] السري** : ثنا **رِشدين بن سعد** عن جرير بن حازم عن قتادة عن أنس بن مالك قال : قال رسول

(*) كُتب بهامش أصل الشيخ - رحمه الله - : « تقدم برقم (٥٢٨١) ويأتي (٦٥٥٥) » .

الله ﷺ : . . . فذكره . وقالا :

« لم يروه عن قتادة إلا جرير ، ولا عنه إلا رشدين ، تفرد به محمد بن [أبي] السري » .

قلت : هو محمد بن المتوكل بن أبي السري ؛ قال الذهبي في « الكاشف » :

« حافظ وثِّق ، وليّنه أبو حاتم » . وقال الحافظ :

« صدوق عارف ، له أوهام كثيرة » .

ورشدين بن سعد ؛ قال الحافظ :

« ضعيف ، رجح أبو حاتم عليه ابن لهيعة . وقال ابن يونس : كان صالحاً في دينه ، فأدركته غفلة الصالحين ؛ فخلط في الحديث » .

قلت : وأنا أظن أن هذا من تخاليطه ، وقد ذكره ابن عدي ، ثم الذهبي من مناكيره ، وهو ظاهر النكارة ؛ فإن الفقرة الثانية إنما صحت في المصدق بلفظ :

« من أتى عرافاً ؛ فصدقه بما يقول ؛ لم تقبل له صلاة أربعين يوماً » .

أخرجه أحمد بسند صحيح على شرط الشيخين ، ورواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في « غاية المرام » (١٧٢ - ١٧٣) ؛ ولهذا أشار الحافظ في « الفتح » (١٠ / ٢١٧) إلى نكارة حديث الترجمة بعد أن لين سنده .

وقد غفل عن هذه النكارة المعلق على « مجمع البحرين » (٧ / ١٣٨) ؛ فقال :

« قلت : إسناده ضعيف ؛ لكن المتن ثابت من وجوه أخرى » !

٦٥٢٤ - (لا سمَرَ إلا لثلاثةٍ : مصلٍّ ، أو مسافرٍ ، أو عروسٍ) .

منكر بذكر : (عروس) . أخرجه سَمَّوَيه في « الفوائد » (ق ٣٨ / ٢) عن معاوية ابن صالح عن أبي عبد الله الأنصاري عن عائشة أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

وأخرجه أبو يعلى في « مسنده » (رقم ٤٨٧٩) عن معاوية : حدثني أبو عبد الله الأنصاري عن عائشة قالت : . . . فذكره موقوفاً عليها .

وهكذا ذكره الهيثمي في « المجمع » (١ / ٣١٤) من رواية أبي يعلى ، وكذلك الحافظ في « المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي » (١ / ١١٢) ؛ لكنه في « المطالب العالية » (١ / ٨٠ / ٢٨١) زاد بعد (عائشة) : « رفعته » .

فوافق رواية (سَمويه) المرفوعة ؛ لكن تعقبه الشيخ الأعظمي في تعليقه عليه بقوله :

« كذا في المجردة ، وهو سهو من المجرد ؛ لأنه موقوف على عائشة . راجع « المسندة » و« الزوائد » » .

قلت : وهو في « المسندة » (ق ٧ / ١ - ٢) - كما قال - موقوف دون زيادة : « ترفعه » . فالله أعلم .

وعلى كل حال ؛ فسواء كان الصواب رواية الرفع أو الوقف ؛ فإن مدارها على أبي عبد الله الأنصاري - كما ترى - ، وقد أورده البخاري في « الكنى » (٤٨ / ٤١٧) ، وابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ١٩١٢) بهذا الحديث موقوفاً ، ولم يذكرا فيه شيئاً ؛ فهو في حكم المجهول .

ولهذا ؛ فقد وهم الهيثمي في قوله :

« رواه أبو يعلى ، ورجاله رجال الصحيح » !

كذا قال ! ولست أدري من أبو عبد الله الأنصاري عنده حتى جعله من رجال الصحيح ! فإن المزي وغيره لم يذكروا أحداً بهذه الكنية في ترجمة معاوية بن صالح ـ وهو : أبو عمرو الحضرمي ـ وقد ترتب من هذا الوهم وهم آخر ، أو وهمان من بعضهم ، فقال المعلق على « مسند أبي يعلى » (٨ / ٢٨٩) :

« منقطع ؛ معاوية بن صالح لم يسمع أبا عبد الله ـ وهو : الجدلي ـ » ! وقلده في ذلك المعلق على « المقصد العلي » . وفي ظني أن منشأ هذا الوهم إنما هو قول الهيثمي المتقدم ؛ فإنه استلزم منه أن رجاله ثقات ، وغض النظر عن كونه ليس من رجال الصحيح ، فرجع إلى كنى « التهذيب » ؛ فوجد فيها (أبو عبد الله الجدلي) ، وأنه روى عن (عائشة) ، فألقي في نفسه أنه (الأنصاري) ؛ ففسره به كما تقدم : (وهو : الجدلي) ، وجمع بين النسبتين مقلِّدُه ـ وهو أجهل منه ـ فقال :

« . . . معاوية بن صالح لم يسمع من أبي عبد الله الجدلي الأنصاري » . مع أنهما رأيا أمامهما في « مسند أبي يعلى » تصريحه بالسماع بقوله :

« حدثني أبو عبد الله الأنصاري » .

وكذلك صرح في « تاريخ البخاري » ، وقد فرق هو وابن أبي حاتم بينه وبين (الجدلي) ؛ فترجما لهذا في (الأسماء) بـ (عبد بن عبد) ، ويقال : (عبد الرحمن ابن عبد) أبو عبد الله الجدلي .

وثمة احتمال آخر ؛ أنه استلزم ذلك من كون هذه النسبة (الجدلي) هي نسبة

إلى (جديلة الأنصاري) ، ولا تلازم ما دام أن الحفاظ فرقوا بين (أبي عبد الله الأنصاري) و(أبي عبد الله الجدلي) .

ثم إن الحديث قد جاء مرفوعاً من طرق عن ابن مسعود ؛ دون ذكر « عروس » ؛ ولذلك خرجته في « الصحيحة » (٢٤٣٥) ، وذكرت هذا شاهداً له . ثم عرض ما اقتضى إفراده بالتخريج ههنا .

٦٥٢٥ ـ (إنّ الحمْدَ لله ، نستعينُه ونستغفرُه ، ونستهديه ونستنصرُه ، ونعوذُ بالله من شرورِ أنفسنا ، ومن سيّئاتِ أعمالنا ، من يهده اللهُ ؛ فلا مضلّ له ، ومن يضللْ ؛ فلا هاديَ له ، وأشهدُ أنْ لا إله إلا اللهُ ، وأشهدُ أنّ محمّداً عبدُه ورسولُه ، من يطع اللهَ ورسولَه ؛ فقد رشَدَ ، ومن يعصِ الله ورسولَه ؛ فقد غوى حتى يفيءَ إلى أمْرِ الله) .

منكر جداً بزيادة (الاستهداء والاستنصار وغيره) . أخرجه الشافعي في « الأم » (١ / ١٧٩) : أخبرنا إبراهيم بن محمد قال : حدثني إسحاق بن عبد الله عن أبان بن صالح عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس :

أن النبي ﷺ خطب يوماً فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته إبراهيم بن محمد ـ وهو : ابن أبي يحيى الأسلمي ـ ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك » .

قلت : وكذبه كبار الأئمة مثل : يحيى القطان ، وابن معين ، وابن المديني ؛ فالظاهر أن الإمام الشافعي لم يعرفه . وقد طول الذهبي ترجمته في « الميزان » وكأنه

لشدة ضعفه تحاشى الإمام البيهقي - مع خدمته المعروفة لكتب الشافعي - رواية حديثه هذا ، مع أنه ساق فيه جُلَّ الأحاديث الواردة في هذه الخطبة ، وهي التي تعرف بخطبة الحاجة ، ولي فيها رسالة مطبوعة ، جمعت فيها أحاديثها ، وهي سبعة عن الصحابة ، وثامنها عن الزهري ، ثالثها من حديث ابن عباس من طريق أخرى عنه مختصراً ، رواه مسلم .

ومجموع هذه الأحاديث تشهد لحديث إبراهيم هذا إلا الزيادة ، وإلا قوله في آخره :

« حتى يفيء إلى أمر الله » .

فهي منكرة جداً ؛ [تفرد] هذا الواهي بها .

ولقد كان من الدواعي لتخريجه هنا ؛ أنني كنت علقت على هذه الخطبة في مقدمة المجلد الخامس من « الصحيحة » بقولي :

« سمعت غير واحد من الخطباء يزيد هنا قوله : « ونستهديه » . ونحن في الوقت الذي نشكرهم على إحيائهم لهذه الخطبة في خطبهم ودروسهم ، نرى لزاماً علينا أن نذكرهم بأن هذه الزيادة لا أصل لها في شيء من طرق هذه الخطبة ؛ (خطبة الحاجة) التي كنت جمعتها في رسالة خاصة معروفة ، و﴿ الذكرى تنفع المؤمنين ﴾ » .

فأشكل هذا النفي على بعض إخواننا الناصحين ، فلفت النظر إلى هذا الحديث ، مع تنبهه لضعف إسناده ، ولا إشكال فيه ؛ لأن النفي ليس عاماً ؛ فإنه ينصب على الطرق المذكورة في الرسالة ، وعبارتي في ذلك صريحة ، فلو فرض أنه عُثر على طريق صحيح للزيادة ؛ فذلك لا يرد على النفي المذكور ، غاية ما في الأمر

أنه ينبغي أن يستدرك ، وهذا حق نعترف به ، ونحققه دائماً إذا ما وجدنا مجالاً للاستدراك ، لا فرق بين أن المستدرك علي هو أنا أو غيري ، كل ذلك عندي سواء ، ولسان حالي ، بل وقالي أحياناً يقول : « رحم الله امرأً أهدى إلي عيوبي » ﴿ ذلك من فضل الله علينا وعلى الناس ولكن أكثر الناس لا يشكرون ﴾ ﴿ ولكن أكثر الناس لا يعلمون ﴾ .

٦٥٢٦ - (الموتُ غنيمةٌ ، والمعصيةُ مصيبةٌ ، والفقرُ راحةٌ ، والغنى عقوبةٌ ، والعقلُ هديةٌ من الله ، والجهلُ ضلالةٌ ، والظلمُ ندامةٌ ، والطاعةُ قُرةُ العين ، والبكاءُ من خشية الله النجاةُ من النّار ، والضحكُ هلاكُ البدن ، والتائبُ من الذنب كمنْ لا ذنْبَ له) .

منكر جداً إلا الجملة الأخيرة . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٥ / ٣٨٨ / ٧٠٤٠) ، والديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ٨٧) من طريق الفضل ابن عبد الله بن مسعود اليشكري : نا أحمد بن عبد الله أبو علي النهرواني : نا روح بن عبادة عن محمد بن مسلم عن علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب عن عائشة مرفوعاً . وقال البيهقي :

« تفرد به هذا النهرواني وهو مجهول ، وقد سمعته من وجه آخر عن روح ، وليس بمحفوظ » .

وذكره الذهبي في « المغني » و« الميزان » ، وقال :

« اتهمه ابن ماكولا بحديث : في الجنة نهر زيت » .

والفضل بن عبد الله اليشكري ؛ أورده ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٢١١)

وقال :

« يروي عن مالك بن سليمان وغيره العجائب ، لا يجوز الاحتجاج به بحال . . . » .

وأما جملة : « التائب من الذنب كمن لا ذنب له » ، فهو حسن لشواهده ؛ كما قال الحافظ ابن حجر وغيره ، وقد ذكرت شواهده تحت الحديث (٦١٥) المتقدم .

٦٥٢٧ - (الفريضةُ في المسجدِ - أو المساجدِ - ، والتطوعُ في البيتِ) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في « مسنده الكبير » ؛ كما في « المقصد العلي » للهيثمي (١ / ١٢٩ / ٢٤٩) : حدثنا عثمان : حدثنا أبو خالد : حدثنا زياد عن معاوية بن قرة قال : حدثني الثلاثة الرهط الذين سألوا عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن الصلاة في المسجد - يعني : التطوع - فقال عمر رضي الله عنه : سألتموني عما سألت عنه رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير زياد ، وهما (زيادان) في هذه الطبقة ، وكلاهما بصري يروي [عن] معاوية بن قرة ؛ لكنهم لم يذكروا في الرواة عن أي منهما (أبا خالد) هذا - وهو : سليمان بن حيان شيخ عثمان وهو : ابن أبي شيبة - ولذلك ؛ لم أتمكن من الجزم بالمراد منهما ، وهما : (زياد بن أبي زياد الجصاص) ، والآخر : (زياد بن مخراق) ، وهذا ثقة ، وذاك ضعيف ، ولعله هو صاحب هذا الحديث ؛ لأنه هو الذي يليق به مثل هذا الحديث الغريب .

وما أشبهه بما ذكره الهيثمي أيضاً في « المقصد العلي » (١ / ٩٧ / ١٦٨) من

طريق عاصم بن عمرو عن عمير ـ مولى عمر ـ قال :

جاء نفر من أهل العراق إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال لهم : ما جاء بكم؟ قالوا : جئناك نسألك عن ثلاث . قال : ما هن؟ قالوا : صلاة الرجل في بيته ، ما هي؟ وما يصلح للرجل من امرأته وهي حائض؟ وعن الغسل من الجنابة ؟

فقال : أما صلاة الرجل في بيته تطوعاً [فنور] ، فنوّر بيتك ما استطعت . . . الحديث ، وهذا مختصر منه .

وأورده الهيثمي في « المجمع » أيضاً (١ / ٢٧٠ ـ ٢٧١) من رواية أبي يعلى ، ولم أره في « المسند » المطبوع ، ولا هو أشار في « المقصد العلي » أنه في « مسنده الكبير » ، وقد رواه عنه الضياء المقدسي في « الأحاديث المختارة » ، وقد خرجته فيما علقته عليه ، وبينت أن فيه جهالة (١ / ٥١ ـ ترجمته رقم ٢٤٨ ، ٢٤٩) ، وفي « التعليق الرغيب » (١ / ١٥٩) .

٦٥٢٨ ـ (نهى أنْ تَزوَّجَ المرأةُ على العمّةِ والخالةِ ، قال : إنّكنّ إذا فعلتنّ ذلك قطعتُنّ أرْحامكنّ) .

منكر بزيادة (الشطر الثاني) . أخرجه ابن حبان (١٢٧٥ ـ موارد) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١١ / ٣٣٧ / ١١٩٣١) ، وابن عبد البر في « التمهيد » (١٨ / ٢٧٧ ـ ٢٧٨) من طريق المعتمر بن سليمان قال : قرأت على الفضيل بن ميسرة عن أبي حريز عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد فيه علتان :

إحداهما : (أبو حريز) ـ واسمه : عبد الله بن الحسين ـ قاضي (سجستان) قال الذهبي في « الكاشف » :

« مختلف فيه ، وقد وثِّق ، وقال ابن عدي : عامة ما يرويه لا يتابعه أحد عليه » .

قلت : قال ابن عدي هذا في « الكامل » (٤ / ١٥٨ ـ ١٦١) بعد أن ساق له أحاديث هذا أحدها ، مشيراً بذلك إلى نكارته ، وتبعه على ذلك الذهبي في « الميزان » ؛ ولكن يحتمل أن العلة من الراوي عنه ، وهي :

الأخرى : الفضيل بن ميسرة ؛ فإنه مع كونه صدوقاً ثقة ؛ ففي روايته عن أبي حريز خاصة [نظر] ، فقد ذكروا في ترجمته : عن يحيى بن سعيد قال :

« قلت للفضيل بن ميسرة : أحاديث أبي حريز؟ قال : سمعتها فذهب كتابي ؛ فأخذته بعد ذلك من إنسان » .

فالعلة منه ، أو من شيخه .

وقد أخطأ في هذا الإسناد رجلان :

أحدهما : (مضعِّف الأحاديث الصحيحة) في تعليقه على « إغاثة اللهفان » ؛ فإنه جهل أو تجاهل أن العلة من أحد الراويين ، وحط بها على المعتمر فقال (١ / ٥٠٢) :

« ولعلها وهم من المعتمر بن سليمان ؛ فإن عنده أوهاماً » .

وهذا إعلال باطل ؛ فإن (المعتمر) هذا ثقة محتج به في « الصحيحين » ، ولم يغمز من قناته أحد ؛ بل هو من كبار العلماء ؛ كما قال الذهبي في « السير » (٨ / ٤٢٠) ، ولا سيما وفي إسناد الحديث قوله : « قرأت على الفضيل بن ميسرة » ،

فمن أين لو كان له أوهام ؛ كما يزعم (المضعِّف) ؟! ولولا أن من عادته الطعن في الثقات من الرواة - تظاهراً بالتحقيق ! - لكان هناك احتمال كبير أن يكون قلمه سبقه - لأنه كثير التحويش - أراد أن يقول : (الفضيل بن ميسرة) فكتب (المعتمر ابن سليمان) ، ولا سيما وهو مجرد ناقل غير حافظ ! وهذا يذكرني بحكاية (جحا) الراعي حين فجأ أهل القرية - مازحاً - بأن الذئب سطا على الغنم ؛ فصدقوه ، وفي المرة الأخرى كذبوه ؛ مع أنه كان صادقاً فيها !!

والرجل الآخر : الشيخ شعيب ؛ فإنه قال في التعليق على « الإحسان » :

« حديث حسن ، أبو حريز حديثه حسن في الشواهد ؛ فقد توبع » .

ثم خرجه من طريقين آخرين ضعيفين عن عكرمة قال : « به » ؛ مع أنه ليس فيهما الزيادة ، وفي أحدهما زيادة أخرى مستنكرة ، خرّجته من أجلها في « ضعيف أبي داود » (٣٥٢) ، وهو بدون الزيادتين متفق عليه من حديث أبي هريرة ، وهو مخرج في « الإرواء » (٦ / ٢٨٨ - ٢٩٠) مع أحاديث أخرى نحوه ، وبعضها في « الإحسان » (٤٠٦٨ ، ٤١١٧ ، ٤١١٨) . ولذلك ؛ فإني أستبعد صدور مثل هذا التحسين والتخريج الهزيل ممن مضى عليه زمن طويل في هذا الفن ، ويغلب على الظن أنه من بعض المتمرنين على يديه من الموظفين ، وهذا من شؤم الإعراض عن قول العلماء : (من بركة العلم عزو كل قول إلى قائله) . وإن من آثار هذا الإعراض : تعدد أسماء المحققين على الكتاب الواحد ؛ حتى وصلت في بعض المطبوعات إلى خمسة أسماء أو أكثر ! وبذلك تضيع مسؤولية الأخطاء العلمية التي تقع في الكتاب ! وهذا يذكرني بإلغاء وظيفة (المفتي) ، واستبدال (لجنة الإفتاء) بها ، ومن أسباب ذلك قلة العلماء .

ثم ألقي في البال : أنه لعل ذلك التحسين الهزيل هو من المعلق على الطبعة الجديدة لكتاب « موارد الظمآن » ؛ فقد رأيته قد نحا ذاك النحو في التحسين ؛ دون أن ينبه للزيادة التي عزاها لمن لم يخرجها ، كدت أن أجزم بذلك ؛ لأنني قد علمت من بعض كتاباته ومقدمته أنه كان يعمل يوماً ما مع الشيخ شعيب في « الإحسان » ، فصدني عن الجزم به أنني رأيت الشيخ وقرينه في تحقيق طبعة المؤسسة للكتاب المذكور (١ / ٥٤٨) قد حسَّنا الحديث في ذيله . وقد زادا في الطين بِلَّةً ، وفي الوهم غفلة : أنهما علقا عليه ما نصه :

« جاء في حاشية الأصل : علقه البخاري . قلت : علقه البخاري بإثر حديث (٥١٠٨) المختصر من حديث أبي هريرة ، وليس من حديث ابن عباس » .

فأوهما بهذا التعليق أن الحديث بالزيادة عند البخاري عن أبي هريرة ؛ لأنهما لم يأخذا على (المحشي) إلا أنه أوهم أنه عند البخاري عن ابن عباس ! ظلمات بعضها فوق بعض ، فالحديث ليس في البخاري عن ابن عباس مطلقاً ، ولا عن أبي هريرة ؛ إلا بدون الزيادة ـ كما تقدمت الإشارة إلى ذلك ـ .

ويغلب على ظني أن الذي حملهم على التحسين وقوفهم مع قول الحافظ في « التلخيص » (٣ / ١٦٨) :

« وثقه ابن معين وأبو زرعة ، وضعفه جماعة ؛ فهو حسن الحديث » .

قلت : هذا الحكم من الحافظ نحوه قوله فيه في « التقريب » :

« صدوق يخطئ » .

فمثله ينتقى حديثه ، ويتقى منه ما ظهر خطؤه فيه ، كهذا ؛ على ما سبق بيانه

من كلام ابن عدي والذهبي . على أنه إن سلم منه ؛ فلا يسلم من الفضيل بن ميسرة ؛ لاعترافه بأن كتابه عن أبي حريز ضاع ، فأخذه فيما بعد من إنسان مجهول . فينبغي الانتباه لهذا .

نعم ؛ قد قال الحافظ عقبه :

« وفي الباب ما أخرجه أبو داود في « المراسيل » عن عيسى بن طلحة قال : نهى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على قرابتها » .

قلت : وإسناده في « المراسيل » هكذا (١٨٢ / ٢٠٨) : حدثنا محمد بن عمر ابن علي : حدثنا أبو عامر : حدثنا سفيان الثوري عن خالد بن سلمة المخزومي عن عيسى بن طلحة به .

وأخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٤ / ٢٤٨) قال : ابن نمير عن سفيان به وزاد :

« مخافة القطيعة » . ونحوه في « مصنف عبد الرزاق » (١٠٧٦٧) .

وهذا إسناد مرسل صحيح رجاله ثقات رجال مسلم ؛ ولكنه شاذ أو منكر ؛ لأن قوله : « على قرابتها » أعم من قوله في حديث أبي هريرة المتفق عليه : « العمة والخالة » - كما هو ظاهر - ، وقد ذهب قوم إلى ذلك فقالوا مثلاً : لا يجوز الجمع بين ابنتي العم . قال ابن عبد البر :

« والصحيح أنه لا بأس بذلك . . . وعليه فقهاء الأمصار . . . » . وانظر تمام البحث فيه .

٦٥٢٩ - (من قالَ في دُبُر كلِّ صلاة : ﴿ سبحانَ ربّك ربِّ العزّة عمّا يصفونَ ، وسلامٌ على المرسلينَ ، والحمْدُ لله ربِّ العالمين ﴾ ؛ ثلاثَ مرّاتٍ ؛ فقد اكْتالَ بالجريبِ الأوفى من الأجْر) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٥ / ٢٤٠ / ٥١٢٤) : حدثنا أحمد بن رِشدين المصري : ثنا **عبد المنعم بن بشير الأنصاري** : ثنا **عبدالله بن محمد الأنَسي** من ولد أنس عن **عبد الله بن زيد بن أرقم** عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عبد المنعم هذا ؛ قال أحمد وغيره :

« كذاب » . وقال الحاكم :

« يروي عن مالك وعبد الله بن عمر الموضوعات » .

واللذان فوقه لم أعرفهما ، ولعلهما شخصان وهميان اختلقهما الأنصاري .

والحديث أشار المنذري (٢ / ٢٦١ - ٢٦٢) إلى تضعيفه ، وأعله الهيثمي (١٠ / ١٠٣) بالأنصاري فقال :

« وهو ضعيف جداً » .

ولكنهما قالا : « وعن عبد الله بن أرقم عن أبيه » ، وهو خطأ سقط (زيد) من بين (عبد الله) و(أرقم) . ففي ترجمة (زيد بن أرقم) أورده الطبراني ، وكذلك ذكره السيوطي في « الجامع الكبير » ، و« الدر المنثور » (٥ / ٢٩٥) ، ومن قبله ابن كثير (٤ / ٢٥) .

وقد روي من فعله ﷺ بسندٍ واهٍ جداً عن أبي سعيد الخدري - تقدم برقم (٤٢٠١) -، وضعفه ابن كثير .

٦٥٣٠ - (من سرّه أن يكْتالَ بالمكيالِ الأوفَى من الأجْر يومَ القيامة ؛ فلْيقلْ آخرَ مجْلسه حين يريدُ أنْ يقومَ : ﴿ سبحانَ ربّك ربِّ العزّة عمّا يصفونَ ، وسلامٌ على المرسلينَ ، والحمْدُ لله ربِّ العالمين ﴾) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي حاتم في « التفسير » من طريق **يونس عن أبي إسحاق عن الشعبي** قال : قال رسول الله ﷺ . . . ذكره ابن كثير (٤ / ٢٥) .

قلت : وإسناده ضعيف ؛ لإرساله ، وعنعنة أبي إسحاق - وهو السبيعي - ، واختلاطه .

ويونس - هو : ابنه - ؛ مختلف فيه ، وهو صدوق يهم قليلاً - كما قال الحافظ - ؛ لكن لم يذكروه فيمن سمع من أبيه قبل الاختلاط ، ولعله لذلك كان أحمد يضعف حديثه عن أبيه .

قلت : وعلى هذا فقول الحافظ في « نتائج الأفكار » (١ / ١٥٧ / ٢) :

« أخرجه ابن أبي حاتم في « التفسير » من مرسل الشعبي بسند صحيح إليه » ؛ فيه تساهل ظاهر .

ولا يقويه أن البغوي وصله في « تفسيره » (٧ / ٦٦) من طريق الثعلبي بسنده عن **ثابت بن أبي صفية عن أصبغ بن نباتة عن علي** قال :

« من أحب أن يكتال . . . » الحديث .

أقول : لا يقويه ؛ لأن (أصبغ بن نُباتة) متروك - كما في « التقريب » وغيره - .

وثابت بن أبي صفية ؛ ضعيف .

والمحفوظ عن النبي ﷺ في كفارة المجلس إنما هو :

« سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك » .

وفي ذلك عدة أحاديث خرجها الحافظ المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢٣٦ - ٢٣٧) ، وتكلمت على أسانيدها في « التعليق الرغيب » ، و« الكلم الطيب » (١١٤) ، و« المشكاة » (٢٤٣٣) ، و« الروض النضير » (٣٠٥ ، ٣٠٨) ، و« الصحيحة » (٣١٦٤) .

وروي حديث الترجمة من طريق واهية جداً بزيادة في متنه ، ونقص من طريق بشر بن الحسين : ثنا الزبير بن عدي عن أنس بن مالك مرفوعاً بلفظ :

« من سره أن يكال له بالقفيز الأوفى ؛ فليقل : ﴿ سبحان الله حين تمسون ﴾ إلى قوله : ﴿ وكذلك تخرجون ﴾ ، ﴿ سبحان ربك رب العزة عما يصفون ﴾ . . . » إلى آخره .

أخرجه الثعلبي في « التفسير » (ق ٦٨ - ٦٩) ، والواحدي في « الوسيط » (٣ / ١٨٥ / ١) .

وآفته بشر هذا ؛ فإنه كذاب روى عن الزبير بن عدي موضوعات ، رماه بذلك أبو حاتم وغيره . وتقدمت له أحاديث .

٦٥٣١ - (ما أنتَ بمنتهٍ يا عمرُ ؟!) .

منكر . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١ / ٤٠) من طريق إسحاق بن عبد الله عن أبان بن صالح عن مجاهد عن ابن عباس قال :

سألت عمر رضي الله عنه : لأي شيء سميت (الفاروق)؟ قال :

أسلم حمزة قبلي بثلاثة أيام ، ثم شرح الله صدري للإسلام ، فقلت : الله لا إله إلا هو له الأسماء الحسنى ، فما في الأرض نسمة أحب إلي من نسمة رسول الله ﷺ ، قلت : أين رسول الله ﷺ ؟ قالت أختي : هو في دار الأرقم بن [أبي](*) الأرقم عند الصفا ، فأتيت الدار وحمزة في أصحابه جلوس في الدار - ، و رسول الله ﷺ في البيت ، فضربت الباب ، فاستجمع القوم ، فقال لهم حمزة : ما لكم ؟ قالوا : عمر ! قال : فخرج رسول الله ﷺ فأخذ بمجامع ثيابه ثم نتره نترة ، فما تمالك أن وقع على ركبتيه فقال :

« ما أنت بمنتهٍ يا عمر ؟! » .

قال : فقلت : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

قال : فكبر أهل الدار تكبيرة سمعها أهل المسجد . قال : فقلت : يا رسول الله ! ألسنا على الحق ؛ إن متنا وإن حيينا ؟ قال :

« بلى ، والذي نفسي بيده ! إنكم على الحق ؛ إن متم وإن حييتم » .

قال : فقلت : ففيم الاختفاء ؟ والذي بعثك بالحق لتخرجن ! فأخرجناه في صفين ؛ حمزة في أحدهما ، وأنا في الآخر ، له كديد ككديد الطحين حتى دخلنا

(*) مابين المعقوفتين ليست في أصل الشيخ رحمه الله ؛ تبعاً لـ « الحلية » . (الناشر) .

المسجد ، قال : فنظرت إليَّ قريش وإلى حمزة ، فأصابتهم كآبة لم يصبهم مثلها ، فسماني رسول الله ﷺ يومئذٍ (الفاروق) ، وفرق الله به بين الحق والباطل .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ إسحاق بن عبد الله - وهو : ابن أبي فروة - ؛ قال البخاري :

« تركوه » . وقال أحمد :

« لا تحل - عندي - الرواية عنه » . وكذبه بعضهم .

ثم أخرجه أبو نعيم ، وكذا البزار (٣ / ١٦٩ - ١٧١) من طريق إسحاق بن إبراهيم الحنيني : ثنا أسامة بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده قال : قال لنا عمر رضي الله عنه : أتحبون أن أعلمكم أول إسلامي؟ قلنا : نعم . قال : . . . فذكر قصة إسلامه مطولة جداً ، وليس فيها سبب تسميته بـ (الفاروق) ، ولا ذكر لـ (الصفين) ، واختصر منها أبو نعيم قصته قبل إسلامه مع أخته وزوجها ، وقال البزار عقبه :

« لا نعلم رواه بهذا السند إلا (الحنيني) ، ولا نعلم في إسلام عمر أحسن من هذا الإسناد ، على أن (الحنيني) خرج من المدينة ؛ فكف واضطرب حديثه » .

قلت : هو نحو ابن أبي فروة - أو قريب منه - ؛ قال البخاري :

« في حديثه نظر » . وقال النسائي :

« ليس بثقة » . وقال ابن عدي :

« ضعيف ، ومع ضعفه يكتب حديثه » .

ومن طريقه أخرجه عبد الله بن أحمد في « فضائل الصحابة » (١ / ٢٨٥ -

٢٨٨) ، وذكر في إسلام عمر رضي الله عنه عدة روايات لا يصح شيء من أسانيدها - مع وضوح التعارض بينها - ، ومن أحسنها إسناداً مع الاختصار ما أخرجه أحمد (١ / ١٧) ، ومن طريقه ابن الأثير في « أسد الغابة » (٣ / ٦٤٤) من طريق شريح بن عبيد قال : قال عمر رضي الله عنه :

خرجت أتعرض رسول الله ﷺ قبل أن أسلم ، فوجدته قد سبقني إلى المسجد ، فقمت خلفه ، فاستفتح سورة (الحاقة) فجعلت أعجب من تأليف القرآن ، قال : فقلت : هذا والله شاعر - كما قالت قريش - ، قال : فقرأ ﴿ إنه لقول رسول كريم . وما هو بقول شاعر قليلاً ما تؤمنون ﴾ ، قال : فقلت : كاهن ! قال : ﴿ ولا بقول كاهن قليلاً ما تذكرون . تنزيل من رب العالمين . ولو تقوّل علينا بعض الأقاويل . لأخذنا منه باليمين . ثم لقطعنا منه الوتين . فما منكم من أحدٍ عنه حاجزين ﴾ إلى آخر السورة ، قال : فوقع الإسلام في قلبي كل موقع .

ورجال إسناده ثقات ، فالإسناد صحيح ؛ لولا أن شريح بن عبيد لم يدرك عمر ابن الخطاب . ونحوه في « المجمع » (٩ / ٦٢) ؛ إلا أنه وقع فيه معزواً للطبراني في « الأوسط » ، وهو وهم لعله من غيره .

(تنبيه) : عزا الحافظ حديث ابن عباس لأبي جعفر بن أبي شيبة ، وحديث عمر للبزار ، وسكت عنهما في « الفتح » (٧ / ٤٨) فما أحسن ؛ لأنه يوهم - حسب اصطلاحه - أن كلاً منهما حسن ، وليس كذلك - كما رأيت - . ولعل ذلك كان السبب أو من أسباب استدلال بعض إخواننا الدعاة على شرعية (المظاهرات) المعروفة اليوم ، وأنها كانت من أساليب النبي ﷺ في الدعوة ! ولا تزال بعض الجماعات الإسلامية تتظاهر بها ، غافلين عن كونها من عادات الكفار وأساليبهم

التي تتناسب مع زعمهم أن الحكم للشعب ، وتتنافى مع قوله ﷺ : « خير الهدى هدى محمد ﷺ » .

ثم رأيت لحديث الترجمة شاهداً ؛ يرويه إسحاق بن يوسف الأزرق قال : أخبرنا القاسم بن عثمان البصري عن أنس بن مالك قال : . . . فذكره مطولاً بنحوه ليس فيه سبب تسميته بـ (الفاروق) ولا ذكر (الصَّفين) .

أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (٣ / ٢٦٧ ـ ٢٦٩) ، والبيهقي في « دلائل النبوة » (٢ / ٢١٩ ـ ٢٢٠) .

وعلته القاسم هذا ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« قال البخاري : له أحاديث لا يتابع عليها ، قلت : حدث عنه إسحاق الأزرق بمتن محفوظ[1] ، وبقصة إسلام عمر ، وهي منكرة جداً » .

وزاد الحافظ في « اللسان » :

« وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال الدارقطني في « السنن » : ليس بالقوي » .

قلت : وقال ابن حبان (٥ / ٣٠٧) :

« ربما أخطأ » .

وحديث البزار عن الحنيني أعله الهيثمي (٩ / ٦٤) بشيخه أسامة فقال :

---

(١) قلت : كأنه يشير إلى حديثه عن أنس عن أبي ذر قال : أوصاني خليلي بثلاث . . . الحديث . رواه (بحشل) في « تاريخ واسط » (ص ٢١٢) عن إسحاق عنه .

« وفيه أسامة بن زيد بن أسلم ، وهو ضعيف » .

فكتب الحافظ ابن حجر تعليقاً عليه فقال ـ كما في الحاشية ـ :

« فيه من هو أضعف من أسامة ، ـ وهو : إسحاق بن إبراهيم الحنيني ـ ، وقد ذكر البزار أنه تفرد به » .

قلت : فمن الغرائب أن الحافظ سكت عن إسناده في كتابه « مختصر زوائد مسند البزار » (٢ / ٢٩٢) كما سكت عنه في « الفتح » !!

٦٥٣٢ ـ (ما أنتِ بمنتهيةٍ يا حُميراءُ عن ابنتي ؟ إنّ مَثَلي ومَثَلك كأَبي زرْع مَعَ أمِّ زرع . . .) .

منكر . أخرجه أبو القاسم عبد الحكيم بن حيان بسندٍ له مرسل من طريق سعيد بن عفير عن القاسم بن الحسن عن عمرو بن الحارث عن الأسود بن جبر المغافري قال :

دخل رسول الله ﷺ على عائشة وفاطمة ؛ وقد جرى بينهما كلام ، فقال : . . . فذكره . كذا في « فتح الباري » (٩ / ٢٥٧ ـ ٢٥٨) وعلى حاشيته :

« الأسود بن جبر غير مذكور في « الإصابة » ، وسائر السند يحتاج إلى تحقيق » .

فأقول :

أولاً : لا يوجد في الرواة هذا الاسم (الأسود بن جبر المغافري) ، ويغلب على ظني أنه محرف (الأسود بن خير) ـ وهو : أبو خير المصري ـ ، روى عن بكر بن عمرو المعافري ، وعنه عبد الله بن يزيد المقرئ ومعاوية بن يحيى أبو مطيع ؛ كما في

« تاريخ البخاري » (١ / ١ / ٤٤٥) ، و« الجرح والتعديل » (١ / ١ / ٢٩٤) ؛ لكن فيه (المهري) مكان (المصري) ، وفي « ثقات ابن حبان » (٨ / ١٢٩) : (البصري) ولعل ما في « التاريخ » أصح ؛ لأن سائر رجاله المعروفين مصريون .

ثانياً : قوله : (المغافري) بالغين المعجمة ، ولا وجود أيضاً لهذه النسبة في كتب « الأنساب » - فيما علمت - ، فالظاهر أنه محرف (المعافري) نسبة إلى (معافر) اسم جَد ينسب إليه كثير من المصريين .

ثالثاً : وأظن أن المعافري هذا - هو : بكر بن عمرو المعافري - المذكور في ترجمة (الأسود بن خير) سقط حرف (عن) بينه وبين (المعافري) . وإذا صح هذا فيكون الإسناد معضلاً ؛ لأن (بكراً) من الطبقة السادسة عند الحافظ ، وهم الذين لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة ، بل هو معضل على كل حال ؛ فإن ابن حبان أورد (الأسود) هذا في الطبقة الرابعة ، وهي عنده : الذين رووا عن أتباع التابعين . والله أعلم ؛ فإنه يحتمل أن يكون من رواية الأقران بعضهم عن بعض .

رابعاً : سعيد بن عفير - هو : سعيد بن كثير بن عفير - نسب إلى جده .

خامساً : لم أجد لشيخه (القاسم بن الحسن) ، ولا لمخرجه (أبو القاسم عبد الحكيم بن حيان) ترجمة .

والحديث قد أشار الحافظ إلى تضعيفه بقوله آنفاً : إنه مرسل . ويؤيده قوله في حديث آخر صحيح فيه ذكر (الحميراء) - كنت خرجته في « الصحيحة » برقم (٣٢٧٧) - :

« إسناده صحيح ، ولم أر في حديث صحيح ذكر (الحميراء) إلا في هذا » .

ثم إن هناك سبباً آخر لحديث (أم زرع) ذكره الحافظ أيضاً من رواية النسائي ، يعني : في « الكبرى » (٥ / ٣٥٨ / ٩١٣٨) من طريق عمر بن عبد الله بن عروة عن عروة عن عائشة قالت :

فخرت بمال أبي في الجاهلية ، وكان ألف ألف أوقية ، فقال النبي ﷺ :

« اسكتي يا عائشة ! فإني كنت لكِ كأبي زرع لأم زرع » .

قلت : وسكت عليه فأشعر بثبوته ، بل قد صرح بصحته قبيل ذلك (٩ / ٢٥٧) ، وفيه نظر ، فقد أخرجه النسائي ، وكذا البخاري في « تاريخه » (١ / ١ / ٢٢٤ - ٢٢٥) ، وابن أبي عاصم في « السنة » (٢ / ٥٧٨ / ١٢٣٨) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٢٣ / ١٧٣ - ١٧٦) من طريق **محمد بن محمد أبي نافع** : حدثني القاسم بن عبد الواحد : حدثني **عمر بن عبد الله بن عروة** به .

قلت : وتصحيح هذا الإسناد من الحافظ من غرائبه ؛ فإن هؤلاء الثلاثة من عمر ، ومن دونه هم في « تقريبه » من (المقبولين) ؛ أي : عند المتابعة ، وإلا ؛ فلين الحديث ؛ كما نص عليه في « مقدمته » . أعني لـ « تقريبه » ، يعني : أن أحدهم يكون ضعيف الحديث عند التفرد ، وبالأولى عند المخالفة - كما هو الشأن هنا - ؛ فإن هذا السبب لم يرد في شيء من طرق الحديث عن عروة ، وقد تكلم الحافظ عليها ، وأشار إلى زوائدها وفوائدها ، ومنها هذا الطريق ، وأنا أرى أن مثله لا ينبغي أن يعتد بما فيه من زيادة ، أو فائدة وهو مسلسل بـ (المقبولين) عنده ، ولا سيما والحافظ الذهبي قد أورد هذا الحديث في « الميزان » من مناكير (القاسم بن عبد الواحد) وقال عقبه :

« قلت : « ألف » الثانية باطلة قطعاً ، فإن ذلك لا يتهيأ لسلطان العصر » .

وهذا القطع ، وإن كان الحافظ قد غمز منه في آخر ترجمة (القاسم) هذا من « التهذيب » بقوله عقبه :

« كذا قال ! » .

فإني لا أجد فيه ما يستلزم رده ، بل لعل الإمام البخاري قد أشار إلى استنكاره للحديث بإيراده إياه في ترجمة (القاسم) هذا .

على أنني أرى بأن الحمل في هذا الحديث على محمد بن محمد أبي نافع أولى من الحمل على شيخه القاسم ؛ لأنه لم يرو عنه غير واحد بخلاف من فوقه ، ولذلك قال في « الميزان » :

« لا يكاد يعرف ، روى حديثاً عن القاسم بن عبد الواحد ، رواه عنه عبد الملك الجدي ، ذكره ابن حبان في « ثقاته » » . وقال في « المغني » :

« فيه جهالة » . وأشار إلى تليين توثيق ابن حبان في « الكاشف » فقال :

« وُثق » . وهو في « ثقات ابن حبان » (٩ / ٣٨) برواية الجدي هذا .

٦٥٣٣ - (لا ربا بين أهلِ الحرب وأهلِ الإسلامِ) .

منكر . قال الشافعي في « الأم » (٧ / ٣٢٦) - وعنه البيهقي في « المعرفة » (٧ / ٤٧ - ٤٨) - :

« قال أبو حنيفة رضي الله عنه : لو أن مسلماً دخل أرض الحرب بأمان فباعهم الدرهم بالدرهمين ؛ لم يكن بذلك بأس ؛ لأن أحكام المسلمين لا تجري عليهم ، فبأي وجه أخذ أموالهم برضى منهم ؛ فهو جائز » .

قال الأوزاعي : الربا عليه حرام في أرض الحرب وغيرها ؛ لأن رسول الله ﷺ قد وضع من ربا أهل الجاهلية ما أدركه الإسلام من ذلك ، وكان أول ربا وضعه ربا العباس بن عبد المطلب ، فكيف يستحل المسلم أكل الربا في قوم قد حرم الله عليه دماءهم وأموالهم؟ ! وقد كان المسلم يبايع الكافر في عهد رسول الله ﷺ ؛ فلا يستحل ذلك .

وقال أبو يوسف : القول ما قال الأوزاعي : لا يحل هذا ولا يجوز ، وقد بلغتنا الآثار التي ذكر الأوزاعي في الربا ، وإنما أحل أبو حنيفة هذا ؛ لأن بعض المشيخة حدثنا عن مكحول عن رسول الله ﷺ أنه قال : . . . فذكر الحديث .

قال الشافعي رحمه الله :

« القول كما قال الأوزاعي وأبو يوسف ، والحجة كما احتج الأوزاعي ، وما احتج به أبو يوسف لأبي حنيفة ليس بثابت ؛ فلا حجة فيه » .

قلت : ومن تعصب بعض الحنفية لإمامهم أبي حنيفة رحمه الله : قول العيني في « البناية شرح الهداية » (٦ / ٥٧١) عقب قول الشافعي المذكور :

« قلت : لا نسلم عدم ثبوته ؛ لأن جلالة قدر الإمام لا تقتضي أن يجعل لنفسه مذهباً من غير دليل واضح . وأما قوله : ولا حجة فيه . فبالنسبة إليه ؛ لأن مذهبه عدم العمل بالمرسلات ؛ إلا مرسل سعيد بن المسيب ، والمرسل عندنا حجة على ما عرف في موضعه . والله أعلم » .

قلت : وهذا رد عجيب غريب لا يصدر من عالم فقيه ، ورده من وجوه :

الأول : قوله : « . . . من غير دليل واضح » .

فأقول : وكذلك شأن سائر الأمة ، ومنهم الذين خالفوه : الأوزاعي والشافعي وأبو يوسف . فهل خالفوه « من غير دليل واضح »؟! أم الأدلة متناقضة؟ كلا ، لا هذا ولا هذا . وإنما هو صواب وخطأ ، ولذلك قال تعالى : ﴿ فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ﴾ ، فالتعصب لإمام منهم معناه الرضا بالتنازع والعياذ بالله .

الثاني : التزام القول بثبوت الحديث يعني القول بإباحة الربا في دار الحرب سواء كان الربا لصالح المسلم ، أو لصالح الحربي ، وهذا ينافي تعليلهم الإباحة بأن مال الحربي مباح ، وهم لا يقولون بذلك ، ولهذا قال ابن الهمام في « فتح القدير » (٦ / ١٧٨) :

« وقد التزم الأصحاب في الدرس أن مرادهم من حل الربا والقمار ما إذا حصلت الزيادة للمسلم نظراً إلى العلة ، وإن كان إطلاق الجواب خلافه . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب » .

قلت : وبهذا يظهر تناقضهم ؛ فإنهم إن أصروا على تصحيح الحديث ؛ بطل تعليلهم ، ووجب عليهم الأخذ بعمومه ، وهنا تتجلى المخالفة التي من أجلها رفض الحديث الأئمة الثلاثة ، وإن ظلوا متمسكين بالتعليل ؛ لم يستفيدوا من الحديث شيئاً ؛ لأن التعليل أغناهم عن دلالته التي قيدوه به !

وإن من العجيب أيضاً أن ابن الهمام قرن مع الربا (القمار) ، وهذا لا يمكن أن يضمن كونه في صالح المسلم ـ كما هو ظاهر ـ ، وهذا في الواقع مما يشعر أنهم يقولون بعموم الحديث . ولعل هذا من أسباب إقبال كثير من أغنياء المسلمين ودولهم على إيداع أموالهم في بنوك الحربيين . والله المستعان .

وأما الحافظ الزيلعي الحنفي ؛ فقد أورد الحديث بلفظه في « الهداية » :

« لا ربا بين المسلم والحربي في دار الحرب » . وقال (٤ / ٤٤) :

« غريب » .

يعني : لا أصل له بهذا اللفظ . ثم خرجه من رواية البيهقي عن الشافعي ، ونقل قوله المتقدم في تضعيفه ، وأقره .

وكذا في « الدراية » للحافظ ابن حجر (٢ / ١٥٨) .

الثالث : قوله : « والمرسل عندنا حجة على ما عرف في موضعه » .

قلت : ليس هو حجة عندهم على إطلاقه ؛ بحيث يشمل كل عدل - كما هو المشهور عندهم - ، وجرى عليه الشيخ التهانوي في كتابه الذي سماه « قواعد في علوم الحديث » ، وكان الأحرى به أن يضيف إليه : « على مذهب الحنفية » ؛ لأنه هو حال هذا الكتاب ، والأدلة على ذلك كثيرة ، وحسبنا الآن ما نحن بصدده ؛ فإنه عقد فيه فصلاً خاصاً في (أحكام المراسيل) ، قال بعد أن ذكر الخلاف في قبول مرسل أهل القرون الثلاثة (ص ١٤٠) :

« والمختار قبول مراسيل العدل مطلقاً » .

ثم بين (ص ١٤٧) أن ذلك ليس مقيداً بالتابعي ؛ بل هو يشمل القرون الثلاثة ؛ فإنه سرد أسماء كثير من الرواة العدول ، وأقوال المحدثين فيهم قبولاً ورفضاً لمراسيلهم ، ومنهم : الحسن البصري وسفيان بن عيينة ، وقول بعض المحدثين في مراسيلهما : إنها كالريح !

فتعقب ذلك بقوله (ص ١٥٧) :

« قلت : وهذا الكلام لا يتمشى على أصلنا ؛ فإن كل هؤلاء من أهل القرن الثاني أو الثالث ، ومراسيلهم مقبولة عندنا » !

ثم ختم الشيخ التهانوي فصله بأن ألحق (المدلِّس) من القرون الثلاثة بـ (المرسِل) منهم ! (ص ١٥٨ - ١٥٩) .

وعلى هذا فإني أقول : على علم الحديث السلام ، وعلى جهود المحدثين في حفظهم للأسانيد ، ومعرفة طبقات الرواة ووفياتهم ، وعلل الحديث ، كالإرسال ، والانقطاع ، والإعضال ، والتدليس وأنواعه ، فقد عاد كل ذلك على مذهبهم مما لا قيمة له تذكر ؛ فإن أصحاب الكتب الستة مثلاً كلهم من القرن الثالث ، وآخرهم وفاة الترمذي (٢٧٩) ، فإذا قال أحدهم : قال رسول الله ﷺ - أو من فوقه - ؛ صار الحديث عندهم صحيحاً ! ولذلك كثرت الأحاديث الضعيفة ؛ بل والموضوعة في كتبهم أكثر مما هي في كتب غيرهم من بقية المذاهب الأربعة ، وكثير منها لا سنام لها ولا خطام ، وبنوا عليها مع ذلك علالي وقصوراً وأحكاماً ، وهي التي يتلطف نابغتهم الحافظ الزيلعي في الحكم عليها بقوله : « غريب » ! مكان قول المحدث : « لا أصل له » !

وبعد ؛ فإن المقصود هنا : أن بعض محققيهم كأنه رأى أن في إطلاق لفظ (العدل) في تعريفهم للحديث (المرسل) توسعاً غير مرضي ، ولا هو محمود العاقبة ، وبخاصة مع ذاك التوسع الآخر « القرون الثلاثة » ! فقيَّده بقوله :

« المرسل : قول الإمام الثقة : قال عليه الصلاة والسلام » .

هكذا قاله المحقق ابن الهمام وهو من كبار علمائهم ، وله آراء يخالف فيها مذهبهم ، مما يدل على أنه من المجتهدين في المذهب ، قال ذلك في كتاب « التحرير

في أصول الفقه » .

وفسر شارحه[1] كلمة (الإمام) بقوله (٣ / ١٠٢) :

« من أئمة النقل ، وهو من له أهلية الجرح والتعديل » .

قلت : وبهذا القيد ضاقت جداً دائرة الإطلاق ، فلم تعد تشمل كثيراً من الثقات المتقدمين فضلاً عن المتأخرين ، ثم انحصرت في أئمة النقل وهم المحدثون ، فخرج منها الفقهاء المجتهدون الذين لا يعرفون بأنهم من أئمة النقل والجرح والتعديل ، فكيف إذا كان أئمة الجرح قد تكلموا فيهم؟ هذا ما أردت كَتْبَه بياناً للحقيقة ، وتبصيراً للأذهان .

ومن الغرائب حقاً : أن الشيخ التهانوي لم يتعرض لكلام ابن الهمام هذا بذكر ! ولا المعلق عليه الشيخ أبو غدة الحلبي ، بل إنه لم [يرد] له ذكر في الكتاب إلا مرة واحدة ؛ ناقلين عنه (ص ٥٧) أن المجتهد إذا استدل بحديث ؛ كان تصحيحاً له !

وهذا من مخالفاتهم للمقرر في علم المصطلح .

٦٥٣٤ - (حوضي أشربُ منه يومَ القيامة ومن اتبعني من الأنبياءِ ، ويبعثُ اللهُ ناقةَ ثمود لصالح فيحتلبها ويشربُها والذين آمنوا معَه ؛ حتّى توافَى بها الموقف معه ولها رُغاء ، فقالَ له رجلٌ من القوم - وأظنّه معاذَ ابن جبل - : يا رسول الله ! وأنت يومئذٍ على العضْباء؟ قال : لا ؛ ابنتي فاطمةُ على العضْباء ، وأحشرُ أنا على البُراق ، وأختصُّ به دونَ الأنبياءِ . ثم نظَرَ إلى بلال فقال : يحشرُ هذا على ناقةٍ من نُوقِ الجنّة ، فيقدمنا

---

(١) هو (أمير باد شاه) . وكذا في الشرح الآخر لابن أمير الحاج (٢ / ٢٨٨) .

بالأذانِ محضاً ، فإذا قالَ : أشهدُ أنْ لا إله إلاّ الله ؛ قالتِ الأنبياءُ مثلها : ونحنُ نشهدُ أن لا إله إلاّ اللهُ ، فإذا قالَ : أشهدُ أن محمّداً رسولُ الله ، فمِنْ مقبولٍ ومن مردودٍ عليه ، فيتلقّى بحلّة من حُلَلِ الجنّة ، وأوّلُ من يُكْسى يوم القيامةِ من حُلَلِ الجنّةِ بعْدَ الأنبياءِ الشّهداءُ ، وصالحُ المؤمنين) .

موضوع . رواه العقيلي في « الضعفاء » (٢٥٤) عن **عبد الكريم بن كيسان** عن سويد بن عمير مرفوعاً . وقال :

« عبد الكريم مجهول بالنقل ، وحديثه هذا غير محفوظ » . قال الذهبي :

« قلت : هو موضوع » . وأقره الحافظ في « اللسان » .

ثم رأيت الحديث في « موضوعات ابن الجوزي » (٣ / ٢٤٤ ـ ٢٤٥) من طريق العقيلي ، وقال :

« هذا حديث موضوع لا أصل له » . ثم ذكر كلام العقيلي .

وتعقبه السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٤٤٤ ـ ٤٤٥) بما رواه ابن عساكر في « تاريخه » من طريق أحمد بن عبد الله بن يونس : حدثنا **سلام بن سلم** (الأصل : سلام) : حدثنا جبلة بن عثمان عمن حدثه عن مكحول عن كثير بن مرة الحضرمي مرفوعاً . وبما رواه أبو الشيخ في « كتاب الأذان » من طريق **عمر بن صبح** عن مقاتل بن حيان عن كثير بن مرة الحضرمي [عن] ابن أبي أوفى مرفوعاً .

وسكت عنه هو وابن عراق ، بل وأورده هذا (٢ / ٣٨٠) ، وانصرف عن الكشف عن علته بالتحدث عن ترجمة (سويد بن عمير) !

وفي الطريق الأولى (سلام بن سلم) - وهو : الطويل - ؛ متروك ، وكذبه بعضهم . وفي الأخرى (عمر بن صبح) متروك أيضاً ، وكذبه ابن راهويه .

ومما تقدم يعلم تساهل الهيتمي في « الفتاوى الحديثية » (١ / ١٨) بسكوته على الحديث ، وكذا الشيخ (البربهاري) بإشارته إليه محتجاً به في كتابه « شرح السنة » (٧٢ / ١٩) ، وهو ممن لا يعتمد عليه في الحديث .

٦٥٣٥ - (مَثَلُ الذي يلعبُ بالنّرد ، ثمّ يقومُ فيصلّي ، مَثَلُ الذي يتوضّأُ بالقيحِ ، ودمِ الخنزيرِ ، ثمّ يقومُ فيصلّي - وفي رواية : يقولُ : - لا تقبلُ صلاتُه) .

منكر . أخرجه أحمد (٥ / ٣٧٠) : ثنا مكي بن إبراهيم : ثنا الجعيد عن موسى بن عبد الرحمن الخطمي أنه سمع محمد بن كعب - وهو يسأل عبد الرحمن - يقول : أخبرني ما سمعت أباك يقول عن رسول الله ﷺ ؟ فقال عبد الرحمن : سمعت أبي يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

ومن هذا الوجه أخرجه البخاري في « التاريخ » (٤ / ١ / ٢٩١ - ٢٩٢) ، وأبو يعلى في « مسنده » (١١٠٤ و ١١٢٠) ، والبيهقي في « السنن » (١٠ / ٢١٥) ، وفي « شعب الإيمان » (٥ / ٢٣٧ - ٢٣٨) كلهم من طريق مكي به ، إلا أن الرواية الثانية ليست إلا في رواية أبي يعلى ورواية « الشعب » .

وقال أبو يعلى : (عبد الرحمن بن أبي سعيد) ! وهي شاذة ، وعليها يكون صحابي الحديث (أبو سعيد الخدري) ! وإنما هو (أبو عبد الرحمن الخطمي) ؛ كما في رواية أحمد وغيره عن مكي ؛ وبخاصة أنه قد توبع ؛ فقال الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ٢٩٢ - ٢٩٣) : حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة :

ثنا منجاب بن الحارث وسعيد بن عمرو الأشعثي قالا : ثنا حاتم بن إسماعيل : ثنا الجعيد بن عبد الرحمن به ؛ لم يقل : « ابن أبي سعيد » .

قلت : وهذه متابعة قوية من حاتم بن إسماعيل الثقة ؛ لكن شيخ الطبراني (محمد بن عثمان بن أبي شيبة) فيه كلام كثير ؛ فأخشى أن يكون هذا من أوهامه . والله أعلم .

وفي ترجمة أبي عبد الرحمن الخطمي ذكر الحديث في « الإصابة » من رواية البخاري والطبراني .

وعلة الحديث موسى بن عبد الرحمن هذا ؛ فقد أورده البخاري في « التاريخ » ، وابن أبي حاتم (٤ / ١ / ١٥٠) ، ولم يذكرا له راوياً غير الجعيد هذا ؛ فهو مجهول ، وهو ما صرح به الحسيني ، وأقره الحافظ في « التعجيل » (٤١٥ / ١٠٨٠) ، وخفي ذلك على شيخه الهيثمي ؛ فقال في « المجمع » (٨ / ١١٣) - بعدما عزاه لأحمد وأبي يعلى والطبراني - :

« وفيه موسى بن عبد الرحمن الخطمي ، ولم أعرفه ، وباقي رجاله ثقات » .

ومن الغريب أن الحافظ لما ذكر الحديث في « التلخيص » (٤ / ١٩٩) لم يزد على أن ساق إسناد أحمد به ! وكذلك المجد ابن تيمية في « المنتقى » عزاه لأحمد ساكتاً على عادته ! وأما شارحه الشوكاني فما صنع شيئاً ؛ سوى أنه نقل ما في « التلخيص » و« المجمع » ! فانظر (٨ / ٧٨ - ٧٩) ، وفي « السيل الجرار » (٤ / ٣٧٨) نقل كلام الهيثمي فقط ! بعد أن ساق بعض الأحاديث الصحيحة في النرد ، واحتج بها على تحريم النرد وقال :

« إن دلالتها واضحة بينة » . وهو كما قال رحمه الله ، وفيما صح ما يغني عما

لم يصح .

وقد أشار إلى ذلك البعض المعلق على « مسند أبي يعلى » بقوله :

« وفي الباب عن بريدة . . . و » إلخ . وهذا اصطلاح قل من يفهمه من القراء ، فكان الأولى أن يشار إلى ذلك بمثل قوله : وفي النهي عن اللعب بالنرد أحاديث صحيحة تغني عن هذا مثل حديث بريدة بلفظ كذا . . . و . . . ؛ فقد يفهم الكثير من إطلاق لفظ (الباب) أنه نفس الحديث .

٦٥٣٦ - (ما مِنْ آدمي إلا وله خطايا وذنوب يقترفُها ، فمَنْ كانت سجيّته العقْلَ وغريزتُه اليقينَ ؛ لمْ تضرّه ذنوبُه ، قيلَ : وكيفَ ذلك يا رسول الله؟ قال : لأنّه كلّما أخطأَ ؛ لمْ يَلْبَثْ أنْ يتداركَ ذلك بتوبةٍ وندامةٍ على ما كانَ منه ، فيمحقُ ذلك ذنوبَه ، ويَبقَى له فضْلٌ يدخلُ به الجنّة) .

موضوع . أخرجه الحارث بن أبي أسامة في « مسنده » (ق ١٠٠ / ٢ - زوائد المسند) : حدثنا داود بن المحبر : ثنا ميسرة عن موسى بن عبيدة عن الزهري عن أنس بن مالك قال :

قيل : يا رسول الله ! الرجل يكون حسن العقل ، كثير الذنوب؟ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته ميسرة - وهو : ابن عبد ربه - ؛ كذاب مشهور ، تقدمت له أحاديث ؛ فانظر الحديث (٢٢١) .

ومثله داود بن المحبر ؛ فانظر الحديث (١) .

وهذا الحديث ذكره الحافظ في جملة أحاديث ساقها في « المطالب العالية » (٣ / ١٣ ـ ٢٣ رقم ٢٧٤٢ ـ ٢٧٧١) تحت قوله :

« ومن كتاب « العقل » لداود بن المحبر أودعها الحارث بن أبي أسامة في « مسنده » وهي موضوعة كلها » .

٦٥٣٧ ـ (ما مِنْ أحد من بني آدم يقولُ أحدَ عشَر مرةً : لا إله إلا الله وحدَه لا شريكَ له ، أحداً صَمَداً ﴿ لَمْ يلدْ ولَمْ يولدْ ﴾ ؛ إلا كتبَ اللهُ له ألفيْ ألف حسنةٍ ، ومن زادَ زادَه اللهُ) .

منكر جداً . ذكره ابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ١٨٢ / ٢٠٤٢) فقال :

« سألت أبي عن حديث رواه مروان عن فايد عن محمد بن المنكدر عن جابر عن النبي ﷺ قال : . . . (فذكره) قال أبي : هذا حديث منكر » .

قلت : وفايد ـ هو : أبو الورقاء ـ ؛ قال الحافظ :

« متروك اتهموه » . وقال الذهبي في « المغني » :

« تركه أحمد والناس » .

ومروان ـ هو : ابن معاوية الفزاري ـ ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« ثقة عالم صاحب حديث ؛ لكن يروي عمن هب ودب ، فيُستأنى في شيوخه » .

٦٥٣٨ ـ (ما تحتَ أديمِ السّماء إلهٌ يعبدُ من دونِ اللهِ أعظمُ من هوىً متّبعٍ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٦ / ١١٨) عن بقية عن عيسى ابن إبراهيم عن راشد عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عيسى بن إبراهيم هذا ـ هو : ابن طهمان الهاشمي ـ ، قال ابن معين :

« ليس بشيء » . وقال البخاري (٣ / ٢ / ٤٠٧) :

« منكر الحديث » . وقال أبو حاتم (٣ / ١ / ٢٧٢) :

« متروك الحديث » . وقال النسائي ؛ كما في « الميزان » :

« متروك » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٢١) :

« يروي المناكير عن جعفر بن برقان ؛ كأنه جعفر آخر ، لا يجوز الاحتجاج به » .

قلت : فهو مجمع على تركه ؛ فالعجب من مضعف الأحاديث الصحيحة ، وهدام كتب الأئمة بتعليقاته الكثيرة الجاهلة !

أقول : العجب منه وهذا حاله من التشدد في التضعيف الذي لم يسبق إليه ، كيف قنع في هذا الإسناد على التضعيف اليسير بقوله في تعليقه على « إغاثة اللهفان » لابن القيم ـ وقد ضعف في التعليق عليه ، وعلى غيره مئات الأحاديث الصحيحة (٢ / ١٨٦) ـ :

« أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٦ / ١١٨) من حديث أبي أمامة بإسناد ضعيف » !

أقول : هذا مع العلم بأن ابن القيم لم يصرح بأنه حديث مرفوع إلى النبي ﷺ ؛ فإنه قال :

« وفي الأثر . . . » . وهذا يحتمل كلاً من الوقف والرفع في اصطلاح العلماء . والله أعلم .

على أن الإسناد أسوأ حالاً مما ذكرنا عند التحقيق ؛ فإنه يبدو أنه قد سقط من إسناد أبي نعيم راويان واهيان جداً : الحسن بن دينار ، والخصيب بن جحدر ؛ فقد أخرجه ابن أبي عاصم في « السنة » (٨ / ٣) ، وابن عدي في « الكامل » (٢ / ٣٠١) ، وأبو القاسم الأصبهاني (ق ٣٥ / ١ و ٤٤ / ١) من طرق عن بقية : حدثنا عيسى بن إبراهيم : حدثني ابن دينار عن الخصيب عن راشد بن سعد به .

وقد توبع بقية ؛ فقال الخرائطي في « اعتلال القلوب » (١ / ١٥ / ٢) : حدثنا عباد بن الوليد : حدثنا إسماعيل الصفار : حدثنا الحسن بن دينار به .

ومن طريق الخرائطي أخرجه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ١٣٩) ، وقال :

« هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ ، وفيه جماعة ضعاف ، والحسن ابن دينار والخصيب كذابان عند علماء النقل » .

قلت : ترجمتهما سيئة جداً ، وقد كذبهما غير واحد ؛ فراجع ؛ إن شئت « الميزان » و« اللسان » .

و« الضعاف » الذين أشار إليهم ابن الجوزي لم أعرفهم غير المتهمَين المذكورين ، وأما شيخه عباد بن الوليد ـ وهو : أبو بدر المؤدب البغدادي ـ ؛ فهو صدوق ـ كما قال ابن أبي حاتم والحافظ ـ ، وروى عنه جماعة من الثقات والحفاظ .

وأما (إسماعيل الصفار) ووقع في « اللآلي » (٢ / ٣٢٢) (إسماعيل بن نصر الصفار) ولم أعرفه ، ويحتمل أن يكون فيه شيء من التحريف ؛ فقد أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١٢٢ ـ ١٢٣) من طريق أحمد بن يونس : ثنا إسماعيل بن عياش عن الحسن بن دينار به .

وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١ / ١٨٨) :

« رواه الطبراني في « الكبير » وفيه الحسن بن دينار ، وهو متروك الحديث » .

كذا قال ! وفوقه من هو مثله أو أسوأ منه ؛ فإعلاله به أولى من إعلاله بمن هو دونه ـ كما هو ظاهر ـ ، أو بهما كليهما ، وهو الأولى .

٦٥٣٩ ـ (نهى عن عشْرٍ : عن الوشْرِ ، والوشْمِ ، والنتْفِ ، وعن مُكامعةِ الرجلِ للرجل بغير شِعارٍ ، ومكامعةِ المرأةِ للمرأة بغير شِعار ، وأنْ يجعلَ الرجلُ أسفلَ ثيابه حريراً مثلَ الأعاجم ، و يجعلَ على منكبيه حريراً مثلَ الأعاجم ، وعن النُّهْبى ، وعن ركوبِ النّمور ، ولبوسِ الخاتم ؛ إلا لذي سلطان) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٤٠٤٩) ، والنسائي (٢ / ٢٨٢) ـ مختصراً ـ والبيهقي (٣ / ٢٧٧) ، وأحمد (٤ / ١٣٥) ، وابن عبد البر في « التمهيد » (١٧ / ١٠٤) من طريق أبي الحصين الهيثم بن شفى قال :

خرجت أنا وأبو عامر المعافري نصلي بـ (إيلياء) ـ وكان قاضيهم رجلاً من الأزد يقال له : (أبو ريحانة) من الصحابة ـ قال أبو الحصين : فسبقني صاحبي إلى المسجد ، ثم أدركته ، فجلست إلى ناحيته ، فسألني : هل أدركت قصص (أبي ريحانة)؟ قلت : لا . قال : سمعته يقول :

نهى رسول الله ﷺ عن عشر . . . الحديث .

وأخرج منه جملة الركوب فقط ابن أبي شيبة (٨ / ٤٩٤) ، وعنه ابن ماجه (٣٦٥٥) من طريق أبي الحصين هذا عن عامر (كذا) الحجري قال : سمعت أبا ريحانة صاحب النبي ﷺ يقول : . . . فذكره .

كذا وقع فيه (عامر) ! وهو خطأ قديم ، وقد جاء في « التهذيب » :

« والصحيح : (أبو عامر) » ـ كما تقدم في رواية الجماعة ـ ، واسمه : (عبد الله ابن جابر) ؛ ولم يوثقه أحد ، ولم يورده ابن حبان في « ثقاته » ؛ لا في (الكنى) ، ولا في (الأسماء) ، وفي « التقريب » :

« مقبول » .

يعني عند المتابعة ـ كما هو نصه في المقدمة ـ ، ولم أجد له متابعاً حتى اليوم ، وأنكر ما فيه جملة الخاتم ، والله تعالى أعلم .

ولكثير من الخصال الأخرى شواهد معروفة في « الصحيحين » وغيرهما ، منها : جملة ركوب النمور . فانظر « الصحيحة » (١٠١١) ، و«الرد على حسان» (رقم ١١) .

٦٥٤٠ - (لا تشْربوا في الثُّلْمةِ التي تكونُ في القَدَح ؛ فإنّ الشيطانَ يشربُ من ذلك) .

منكر . أخرجه ابن منده في « المعرفة » (٢ / ٦٢ / ١) ، وكذا أبو نعيم في « المعرفة » (٢ / ٨٨ / ٢) ، ومن طريقه الديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ١٥٤) من طريق إبراهيم بن بسطام : ثنا روح بن عبادة عن ابن جريج عن عبد الملك بن عبد الله بن أبي سفيان عن عمه عَمرو بن أبي سفيان أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أعله الحافظ بالإرسال في ترجمة (عمرو بن أبي سفيان) هذا ، أورده في (القسم الرابع) من الإصابة ، وهو (فيمن ذكر من الصحابة خطأ) ، وقال فيه :

« تابعي مشهور ، روى عن أبي موسى وأبي هريرة وابن عمر وغيرهم ، روى عنه ابن أخيه عبد الملك والزهري وابن أبي حسين وغيرهم . أخرج له الشيخان وأبو داود والنسائي » .

وخفي هذا على جمع من المتقدمين ؛ فذكروه في (الصحابة) منهم : ابن الأثير تبعاً لأبي نعيم وغيره ، وعليه جرى الذهبي في « التجريد » (٢ / ٤٠٩) وقال :

« له حديث غريب . ذكره ابن منده » .

وأظن أنه يشير إلى هذا .

وعبد الملك بن عبد الله بن أبي سفيان ؛ أورده البخاري وابن أبي حاتم ، ولم

يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ غير أن البخاري قال :

« قال ابن إسحاق : وكان واعية جالس العلماء » .

وذكره ابن حبان في « ثقات التابعين » (٥ / ١١٦) وقال :

« روى عن عثمان بن عفان . روى عنه أهل الحجاز » .

وأما إبراهيم بن بسطام ؛ فلم أره إلا في « ثقات ابن حبان » (٨ / ٨٥) وقال :

« . . . الأبلي . روى عن البصريين ، مات بعد سنة خمسين ومائتين . ثنا عنه أحمد بن يحيى بن زهير وغيره » .

وقد أخرج له في « صحيحه » (١ / ١٩٦ / ١٦٩ - الإحسان) حديثاً غير هذا من طريق أحمد بن يحيى ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٨٢٦) برواية الشيخين وغيرهما .

٦٥٤١ - (هذا في الجنّةِ - يعني : علياً - وإن من شِيعتِه قوْماً يعلمونَ الإسلامَ ثم يرفضُونه ، لهم نَبَز يسمّون : الرافضةَ ، من لقيهم فلْيقتلْهم ؛ فإنّهم مشْركُون) .

منكر . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (١٢ / ١١٦ - ١١٧) : حدثنا أبو سعيد الأشج : حدثنا ابن إدريس عن أبي الجحاف داود بن أبي عوف عن محمد ابن عمرو الهاشمي عن زينب بنت علي عن فاطمة بنت محمد قالت :

نظر النبي ﷺ إلى علي فقال : . . . فذكره .

قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٢٢) :

« رواه الطبراني ، ورجاله ثقات ؛ إلا أن زينب بنت علي لم تسمع من فاطمة فيما أعلم . والله أعلم » .

قلت : فيه ملاحظتان :

الأولى : عزوه للطبراني ، أظن أنه وهم أراد أن يقول : أبو يعلى ؛ فسبقه القلم ! أو أنه خطأ من الناسخ أو الطابع .

والأخرى : توثيقه لرجاله ، إنما هو بالنظر لما وقع في إسناد أبي يعلى : « ابن إدريس » ؛ فإنه كذلك في « المقصد العلي » للهيثمي (٣ / ١٦ / ٩٩٣) ، و « المطالب العالية » أيضاً (ق ٤٨٧ / ١ - المسندة) ، وهو خطأ لا أدري منشأه ، والصواب (أبو إدريس) ، واسمه : (تليد بن سليمان) ؛ فهو الذي يروي عن (أبي الجحاف) وعنه أبو سعيد الأشج ، وإن كان هذا يروي أيضاً عن (ابن إدريس) ؛ لكن ابن إدريس ليس له رواية عن أبي الجحاف ، وإنما يروي عن هذا (أبو إدريس) ، قال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢٠٤ - ٢٠٥) :

« تليد بن سليمان ، كنيته : (أبو إدريس) الكوفي ، روى عن أبي الجحاف داود ابن أبي عوف ، روى عنه الكوفيون ، وكان رافضياً يشتم أصحاب محمد ﷺ ، وروى في فضائل أهل البيت عجائب ، وقد حمل عليه ابن معين حملاً شديداً ؛ وأمر بتركه ، روى عن أبي الجحاف داود بن أبي عوف . . . » .

قلت : فساق هذا الحديث ، وإسناده هكذا : حدثناه محمد بن عمرو بن يوسف : ثنا أبو سعيد الأشج : ثنا تليد بن سليمان عن أبي الجحاف » .

ومن طريق ابن حبان ساقه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (١ / ١٥٩ - ١٦٠) وقال :

« لا يصح عن رسول الله ﷺ ، قال أحمد وابن معين : (تليد) كذاب » .

وقد غفل عن هذا التحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ؛ فقال في تعليقه على « المطالب العالية » فقال (٣ / ٩٥) :

« إسناده أمثل من الحديث السابق (يعني : حديث ابن عباس المتقدم برقم ٦٢٦٧) ، وفيه أبو الجحاف من غلاة الشيعة . . . » .

قلت : ولكنه ثقة ، وليس هو الآفة ، وإنما (أبو إدريس) ولم يتنبه ؛ لكونه تحرف إلى (ابن إدريس) ، وهو معذور ؛ لأنه يحكم على ما بين يديه مما يبدو له بادي الرأي ، فهو لا يبحث ولا يحقق ؛ خلافاً لما يقتضيه ما أعطي له وقيل فيه ترويجاً للكتاب : « تحقيق الأستاذ المحقق الشيخ . . . » !

وقد تبعه على هذه الغفلة المعلق على « مسند أبي يعلى » فقال :

« إسناده صحيح إن كانت زينب [سمعت] من أمها ؛ وإلا فهو منقطع . . . » !

(تنبيه) : قوله في علي رضي الله عنه : « هذا في الجنة » ثابت عن النبي ﷺ من طرق ، وهي عقيدة أهل السنة ، وأنه من العشرة المبشرين بالجنة ؛ كما جاء في غير ما حديث مرفوع عن النبي ﷺ . فانظر « تخريج العقيدة الطحاوية » (ص ٤٨٨ ـ ٤٨٩) .

٦٥٤٢ ـ (من قرأَ القرآنَ ظاهراً أو نظَراً ؛ أُعطيَ شجرةً في الجنّة ، لو أنّ غُراباً أفرخَ تحتَ ورقةٍ منها ، ثم أدْرك ذلك الفرخُ فنهضَ ؛ لأدركَه الهرمُ قبل أن يقطعَ تلك الورقة) .

منكر . أخرجه الحاكم (٣ / ٥٥٤) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٤ / ٣٨) ،

والطبراني في « المعجم الكبير » (ج ٦٩ / ٢٠٦ / ٢) ، والشيروي في « العوالي » (ق ٢١١ ـ ٢١٢) ، وابن عـــدي في « الكامل » (٢ / ٣ / ٣٩٨ ـ ٣٩٩ ـ ط دار الفكر) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ٣٤٩ / ٢٠٠٤) من طريق **محمد بن بحر الهجيمي** : ثنا **سعيد بن سالم القداح** عن ابن جريج **عن** ابن أبي مليكة عن عبد الله بن الزبير مرفوعاً به . وقال العقيلي :

« وهذا يروى مرسلاً » .

قلت : لم أقف عليه ، والموصول أورده في ترجمة محمد بن بحر هذا وقال :

« منكر الحديث كثير الوهم » . وسكت عنه الحاكم ! وتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : محمد منكر الحديث » .

قلت : وتوبع ؛ فقال البزار (٣ / ٩٣ / ٢٣٢٢) : حدثنا **عبد الله بن شبيب** : ثنا الوليد بن عطاء ومحمد بن الحسن الحسرى (!) قالا : ثنا نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة به .

لكن عبد الله بن شبيب ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« واهٍ ، قال أبو أحمد الحاكم : ذاهب الحديث » .

وقال الهيثمي في « المجمع » (٧ / ١٦٥) :

« رواه البزار والطبراني ، وفيه محمد بن محمد الهجيمي ، ولم أعرفه ، وسعيد ابن سالم القداح مختلف فيه ، وبقية رجال الطبراني ثقات ، وإسناد البزار ضعيف » .

قلت : كذا وقع فيه (محمد بن محمد . . .) فلا أدري ، أهو خطأ مطبعي أو

نسخي ، أو هكذا وقع في نسخة الهيثمي من « معجم الطبراني »؟ ولعله الأرجح ؛ فإني أستبعد أن لا يعرف (محمد بن بحر) ، وهو مترجم عند العقيلي و« الميزان » ، وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٣٠٠ ـ ٣٠١) :

« يروي عن الضعفاء أشياء لم يحدث بها غيره عنهم ؛ حتى يقع في القلب أنه كان يقلبها عليهم ، فلست أدري البلية في تلك الأحاديث منه أو منهم ، ومن أي كان ؛ فهو ساقط الاحتجاج حتى تتبين عدالته بالاعتبار بروايته عن الثقات » .

فمثله من المستبعد جداً أن تخفى ترجمته على الهيثمي ، فالغالب أن الخطأ في نسخته من « المعجم » . والله أعلم .

وقال البزار عقب روايته المتقدمة :

« لا نعلم رواه عن النبي ﷺ إلا ابن الزبير . ورواه عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن الزبير ، فتابع نافع بن عمر » .

قلت : وكذا في « مختصر الزوائد » للحافظ (٢ / ١٣٦ ـ ١٣٧) ، ولم يتعقبه بشيء !

وعبد المجيد بن عبد العزيز ـ هو : ابن أبي رواد ـ ؛ قال الحافظ :

« صدوق يخطئ » .

فهو متابع لا بأس به لسعيد بن سالم القداح ؛ إن صح السند إليه ؛ فإني لم أجد من وصله . فقد اتفق الاثنان على روايته عن ابن جريج معنعناً ، مما يلقي في النفس ثبوته عن ابن جريج ؛ فتكون العلة منه ؛ فإنه كان مدلساً معروفاً بذلك ، وقد عنعنه ، فمن المحتمل أنه تلقاه من بعض الضعفاء ؛ فأسقطه ، ولعله : محمد بن

عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي عن ابن أبي مليكة به مختصراً ؛ دون قوله : « لو أن غراباً . . . » إلخ .

أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٤٧) ، وابن عدي (٦ / ٢٢١) في ترجمة الليثي هذا ، وروى تضعيفه عن جمع ، فقال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال النسائي :

« متروك الحديث » .

(تنبيه) : وقع الحديث في « مجمع الهيثمي » من حديث (عبد الله بن مسعود) ، وهو خطأ أظنه من الطابع أو الناسخ ، ولم يتنبه لذلك الشيخ الأعظمي ؛ فقال في تعليقه على « البزار » (٣ / ٩٤) :

« أورده الهيثمي من حديث ابن مسعود ، وعزاه للبزار ، وضعف إسناده ، ولم يذكر حديث عبد الله بن الزبير » !!

٦٥٤٣ - (من مشى عن ناقةٍ عُقْبَةً ؛ كان له عَدلُ رقبةٍ) .

منكر . أخرجه أبو داود في « المراسيل » (٢٣٢ / ٣٠١) من طريق إبراهيم بن عمرو عن الوضين - وهو عندي ابن عطاء - : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف معضل ؛ الوضين بن عطاء من أتباع التابعين ، وهو سيئ الحفظ .

وإبراهيم بن عمرو - هو : الصنعاني - ؛ قال ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٢ / ٤٨٥) :

« لا أعرفه » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« مستور » .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » لـ (ك عن ابن عمر) ، وما وجدته في « المستدرك » له ، وهو المراد عند إطلاق العزو إليه - كما نص عليه في مقدمته - ، وقد أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٦ / ٢٠٥ / ٧٩١٢) من طريق **أحمد بن يزيد بن دينار أبي العوام** : نا **محمد بن إبراهيم** - يعني : **الحارثي** - عن حنظلة بن أبي سفيان السدوسي عن عبد العزيز بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن جده مرفوعاً به . وقال :

« أحمد وشيخه الحارثي مجهولان » .

ونقله الحافظ في « اللسان » وأقره .

ثم وجدته موصولاً من طريق أخرى عن الوضين بن عطاء عن يزيد بن مرثد عن أبي الدرداء مرفوعاً .

أخرجه ابن عساكر (١٨ / ٣٧٦) وزاد :

« ومن سافر منكم ؛ فليرجع إلى أهله بهدية ؛ ولو بالحجارة في مخلاته » .

وقد تقدمت هذه الزيادة لوحدها من طريق أخرى عن الوضين عن مكحول عن ابن عمر ، هذه خير من تلك ، (رقم ١٤٣٧) ، ومن حديث عائشة وغيرها برقم (١٤٣٦) و(٢٦١٣) .

٦٥٤٤ - (اللهمّ داحي المدحوّاتِ ، وبارئ المسمُوكات ، وجبّار القلوبِ على فطراتها شقيّها وسعيدها ، اجعل شرائف صلواتِك ، ونوامِي بركاتك ، ورافع[1] تحيّتك على محمّدٍ عبدك ورسولك ، الخاتم لما سبقَ ، والفاتح لما أغلق . . .) . الحديث بطوله .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ٢٧٩ / ١ / ٩٢٤٣ - بترقيمي) : حدثنا مسعدة بن سعد : نا سعيد بن منصور : نا نوح بن قيس : نا سلامة الكندي قال :

كان علي رضي الله عنه يعلم الناس الصلاة على نبي الله يقول : . . . فذكره . وقال :

« لا يروى عن علي إلا بهذا الإسناد ، تفرد به نوح بن قيس الطاحي » .

قلت : هو ثقة ومن رجال مسلم ، وإنما العلة من شيخه سلامة الكِندي ؛ فإنه لا يعرف إلا برواية نوح ؛ كما في « تاريخ البخاري » و« الجرح والتعديل » ، وأشار إلى هذا الحديث ، وذكر أنه « مرسل » . يعني : أنه منقطع بينه وبين علي رضي الله عنه . وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ١٦٣) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » وسلامة الكندي ؛ روايته عن علي مرسلة ، وبقية رجاله رجال الصحيح » .

قلت : ما عدا - طبعاً - شيخ الطبراني مسعدة بن سعد - وهو : العطار المكي - ولم أجد له ترجمة ، ويظهر أنه من شيوخه المعروفين ؛ فقد روى له في « الأوسط » نحو خمسة وستين حديثاً .

---

(١) كذا الأصل ، وفي « المجمع » (رأفة) . وكذا في « القول البديع » .

ولم يذكر الهيثمي في (سلامة الكندي) توثيقاً ، وهذا منه غريب ؛ فإن الرجل ممن وثقه ابن حبان (٤ / ٣٤٣) على قاعدته في توثيق المجهولين ، وقلما يفوت الهيثمي العزو إليه .

والحديث قال السخاوي في « القول البديع » (ص ٣٤) :

« أخرجه الطبراني وابن أبي عاصم ، وسعيد بن منصور ، والطبري في « مسند طلحة » من « تهذيب الآثار » له ، وأحمد بن سنان القطان في « مسنده » ، وعنه يعقوب بن شيبة في « أخبار علي » وابن فارس ، وابن بشكوال هكذا موقوفاً بسند ضعيف . . . وقال ابن كثير : هذا مشهور من كلام علي . . . ؛ إلا أن في إسناده نظراً » .

٦٥٤٥ ـ (ما بالُ أحدكم يؤذي أخاهُ في الأمْرِ ؛ وإنْ كان حقّاً ؟!)(*) .

منكر . أخرجه ابن سعد (٤ / ٢٤ ـ ٢٥) ـ والسياق له ـ ، وأبو داود في « المراسيل » (٣٤٥ ـ ٣٤٦) ـ مختصراً ـ من طريق داود بن أبي هند عن العباس ابن عبد الرحمن :

أن رجلاً من المهاجرين لقي العباس بن عبد المطلب ، فقال : يا أبا الفضل ! أرأيت عبد المطلب بن هاشم و (الغيطلة) ـ كاهنة بني سهم ـ جمعهما الله جميعاً في النار؟ فصفح عنه ، ثم لقيه الثانية ، فقال له مثل ذلك ، فصفح عنه . ثم لقيه الثالثة ، فقال له مثل ذلك ؛ فرفع العباس يده فوجأ أنفه ؛ فكسره ! فانطلق الرجل ـ كما هو ـ إلى النبي ﷺ ، فلما رآه ؛ قال :

(*) سبق للشيخ رحمه الله تخريج هذا الحديث في «المجلد التاسع» برقم (٤٤٢٩) ، وهو هنا بزيادة في التخريج والتحقيق . (الناشر) .

« ما هذا؟ » .

قال : العباس . فأرسل إليه ؛ فجاءه فقال :

« ما أردت إلى رجل من المهاجرين ؟! » .

فقال : يا رسول الله ! والله لقد علمتُ أن عبد المطلب في النار ؛ ولكنه لقيني فقال : يا أبا الفضل ! أرأيت عبد المطلب بن هاشم و (الغيطلة) - كاهنة بني سهم - جمعهما الله جميعاً في النار؟ فصفحت عنه مراراً ، ثم والله ما ملكت نفسي ، وما إياه أراد ، ولكنه أرادني . فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مرسل ضعيف ؛ العباس بن عبد الرحمن هذا لا يعرف إلا برواية داود هذا - كما في « التهذيب » تبعاً لـ (الكتابين) - ؛ ولذا قال الحافظ في « التقريب » :

« مستور » .

وحقه أن يقول : « مجهول » ؛ لأنه من المرتبة (التاسعة) التي قال فيها :

« . . . من لم يرو عنه غير واحد ، ولم يوثق ، وإليه الإشارة بلفظ (مجهول) » .

فهذا الوصف يصدق عليه ؛ فإنه مع تفرد داود عنه ، لم يوثق حتى ولا من ابن حبان ! ولعله سقط عنه ؛ فإنه ذكره راوياً عن كندير الآتي ذكره قريباً .

والحديث أخرج المرفوع منه الديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ٥٤) من طريق الروياني بسنده عن داود عن العباس بن عبد الرحمن عن العباس بن عبد المطلب رفعه . كذا قال : (عن العباس بن عبد المطلب) فأسنده !

ولداود بن أبي هند هذا حديث آخر ؛ يرويه عن عباس بن عبد الرحمن عن كنذير بن سعيد عن أبيه قال :

حججت في الجاهلية ؛ فإذا أنا برجل يطوف بالبيت وهو يقول :

ربِّ ردَّ إليَّ راكبي محمّدا ردّه لي واصطنع عندي يدا !

قلت : من هذا ؟ قالوا : هذا عبد المطلب بن هاشم ؛ ذهبت إبل له فأرسل ابنه في طلبها ؛ فاحتبس عليه ، ولم يرسله قط في حاجة إلا جاء بها . قال :

فما برحت أن جاء النبي ﷺ ، وجاء بالإبل معه ، فقال : يا بني ! لقد حزنت عليك حزناً لا يفارقني أبداً .

أخرجه أبو يعلى في « مسنده الكبير » (٣ / ١٣٦ / ١٢٤٢ ـ المقصد العلي) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ٧٨ / ٥٥٢٤) ، وأبو نعيم في « المعرفة » (١ / ٢٨١ / ١ ـ ٢) ، والبيهقي في « دلائل النبوة » (٢ / ٢٠ ـ ٢١) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة العباس هذا ـ كما تقدم ـ ومثله شيخه كنذير ؛ فإنه لا يعرف إلا برواية هذا المجهول عنه . ومع ذلك ذكره ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٣٤٢) ، وهذا من تساهله المعروف ؛ بل ومن مخالفته لبعض شروطه فيه ـ كما نبهت عليه في كتابي « تيسير الانتفاع » يسر الله نشره ـ .

وينبغي أن يلحق به أبوه سعيد ؛ فإنه لا يعرف إلا من هذا الوجه ، وتساهل ابن حبان أيضاً ؛ فذكره في « الصحابة » (٣ / ١٥٦) ، ولذلك قال الحافظ في « الإصابة » ـ بعد أن ذكر له هذا الحديث ـ .

« قلت : لم أره في شيء من طرق حديثه أنه لقي النبي ﷺ بعد البعثة ، فالله

أعلم ، وتقدم نحو هذه القصة لحيدة القشيري » .

قلت : ومما سبق يتبين لك تساهل الهيثمي أيضاً في قوله في « مجمع الزوائد » (٨ / ٢٢٤) :

« رواه أبو يعلى والطبراني ، وإسناده حسن » !

وهذا من إفراطه في الاعتماد على توثيق ابن حبان ؛ كما يفعل بعض الناشئين والمعلقين اليوم ! ويقابلهم آخرون ؛ منهم من اشتهر بتتبع الأحاديث الصحيحة ؛ لتضعيفها بغير علم ولا كتاب منير ؛ فلا يعتد بتوثيقه مطلقاً ، ولو كان الموثق منه روى عنه جماعة من الثقات ، ووثقه بعض الحفاظ المتأخرين أو صححوا حديثه ، والحق وسط بين هؤلاء وهؤلاء .

وأما حديث (حيدة القشيري) الذي أشار إليه الحافظ ؛ فقد عزاه في ترجمته من « الإصابة » إلى رواية الباوردي والبيهقي في « الدلائل » من طريق داود بن أبي هند عن بهز بن حكيم عن أبيه عن حَيدة بن معاوية ـ وهو جده ـ :

أنه خرج معتمراً في الجاهلية نحوه .

فأقول : لم أره في « الدلائل » من طريق داود بن أبي هند ، وهو إسناد غريب ؛ فإنهم لم يذكروا لداود رواية عن (بهز) ، ولا لـ (حكيم بن معاوية) ـ والد (بهز) ـ رواية عن جده (حيدة بن معاوية) ، وقد ذكر الحافظ في ترجمته عن البلاذري أنه لا تثبت له صحبة .

هذا من جهة .

ومن جهة أخرى : فالبيهقي إنما أخرجه (٢ / ٢١) من طريق عيسى الغنجار :

حدثنا خارجة عن بهز بن حكيم عن أبيه عن معاوية بن حيدة قال :

خرج حيدة بن معاوية معتمراً الحديث نحوه .

فجعله من مسند (معاوية بن حيدة) ، وصحبته ثابتة مشهورة ؛ لكن خارجة - وهو : ابن مصعب بن خارجة أبو الحجاج السرخسي - ؛ قال الحافظ :

« متروك ، وكان يدلس عن الكذابين ، ويقال : إن ابن معين كذبه » .

قلت : وبالجملة ؛ فهذه القصة لا تصح ، وما أشبه حال (حيدة بن معاوية) بـ (سعيد بن حيوة) من حيث عدم ثبوت الصحبة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثم إن حديث الترجمة يغني عنه من حيث المعنى قوله ﷺ :

« لا تسبوا الأموات ؛ فتؤذوا الأحياء » .

صححه ابن حبان وغيره ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٣٩٧) .

٦٥٤٦ - (الصّلاةُ مثْنى مثْنى ؛ تشهّد في كلِّ ركْعتينِ ، وتضرّع وتخشّع ، وتمسْكَن ، ثم تقْنع يديك - يقول : ترْفعهما - إلى ربِّك مستقبلاً ببطونهما وجْهَك ، وتقولُ : يا ربِّ يا ربِّ ! فمن لمْ يفعلْ ذلك ؛ فهيَ خِداجٌ) .

منكر . أخرجه عبد الله بن المبارك في « الزهد » (٤٠٤ / ١١٥٢) ، ومن طريقه الترمذي (٣٨٥) ، وكذا النسائي في « السنن الكبرى » (١ / ٤٥٠ / ١٤٤٠) ، والبغوي في « شرح السنة » (٣ / ٢٥٩ / ٢٦٠) ، وأحمد (١ / ٢١١) - كلهم عن ابن المبارك - ، والبخاري تعليقاً في « التاريخ » (٢ / ١ / ٢٨٣ - ٢٨٤) ،

وابن خزيمة في « صحيحه » (١٢١٣) ، والطحاوي في « مشكل الآثار » (٢ / ٢٤) ، والبيهقي في « السنن » (٢ / ٤٨٧) ، وأحمد أيضاً (٤ / ١٦٧) ، وأبو يعلى (١٢ / ١٠١ ـ ١٠٢) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٢ / ٣١٠ ـ ٣١١) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٨ / ٢٩٥ / ٧٥٧) ، و« الدعاء » (٢ / ٨٨٤ ـ ٨٨٥) كلهم عن الليث بن سعد قال : حدثنا عبد ربه بن سعيد عن عمران بن أبي أنس عن عبد الله بن نافع بن العمياء عن ربيعة بن الحارث عن الفضل بن العباس مرفوعاً .

وخالفه شعبة ؛ فقال : عن عبد ربه بن سعيد عن أنس بن أبي أنس عن عبد الله بن نافع بن العمياء عن عبد الله بن الحارث عن المطلب مرفوعاً .

أخرجه الطيالسي في « مسنده » (١٩٥ / ١٣٦٦) : حدثنا شعبة به .

ومن هذا الوجه أخرجه البخاري أيضاً تعليقاً (٢ / ١ / ٢٨٤) ، وأبو داود (١٢٩٦) ومن طريقه ابن عبد البر في « التمهيد » (١٣ / ٢٤٦) ، والنسائي أيضاً (١٤٤١) ، وابن ماجه (١٣٢٥) ، وابن خزيمة (١٢١٣) ، والطحاوي ، والدارقطني (١ / ٤١٨ / ٤) ، والبيهقي (٢ / ٤٨٨) ، وأحمد (٤ / ١٦٧) ، والعقيلي (٢ / ٣١١) ، وابن عدي في « الكامل » (٤ / ٢٢٦) ، والطبراني (٢ / ٨٨٥ ـ ٨٨٦) من طرق عن شعبة به . وقال العقيلي :

« وفي الإسنادين جميعاً نظر » .

قلت : وذلك ؛ لأن مدارهما على (عبد الله بن نافع بن العمياء) ؛ قال البخاري في « التاريخ » (٣ / ١ / ٢١٣) :

« لم يصح حديثه » . يشير إلى هذا ـ كما قال ابن عدي ـ .

وقال ابن المديني :

« مجهول » . وكذا قال الحافظ في « التقريب » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » (٧ / ٥٣) ! وهذا من تساهله المعروف .

وفي الحديث علة أخرى ؛ وهي : الاختلاف في إسناده بين الليث وشعبة ، وقد اتفق الحفاظ على ترجيح رواية الليث ، وتخطئة شعبة في روايته ؛ فقال أحمد عقب رواية الليث :

« هذا هو عندي الصواب » . وقال الطبراني :

« وضبط الليث إسناد هذا الحديث ، ووهم فيه شعبة » . وذكر نحوه الطحاوي .
وقال البخاري عقب رواية شعبة :

« وقد توبع الليث ، وهو أصح » . وزاد الترمذي والبيهقي عنه :

« وشعبة أخطأ في هذا الحديث في مواضع :

١ ـ قال : عن (أنس بن أبي أنس) . . وإنما هو : (عمران بن أبي أنس) .

٢ ـ وقال : عن (عبد الله بن الحارث) . . وإنما هو : عن (عبد الله بن نافع) عن (ربيعة بن الحارث) ؛ و (ربيعة بن الحارث) هو : (ابن المطلب) .

٣ ـ فقال هو : (عن المطلب) . . ولم يذكر فيه : (عن الفضل بن عباس) » .

ولذلك قال ابن عبد البر في « التمهيد » (١٣ / ١٨٦) :

« إسناد مضطرب ضعيف ، لا يحتج بمثله » .

والمتابعة التي أشار إليها البخاري ، قد أخرجها الطحاوي من طريق ابن لهيعة : ثنا عبد ربه بن سعيد به . مثل رواية الليث .

وخالفهم جميعاً يزيد بن عياض ؛ فقال :

عن عمران بن أنس عن عبد الله بن نافع بن أبي العمياء عن المطلب بن ربيعة . . . مرفوعاً .

أخرجه أحمد .

وابن عياض هذا كذبوه ؛ فلا وزن لمخالفته البتة .

وإذا ثبت أن الصواب رواية الليث بن سعد ؛ فيرد هنا سؤال : من هو (ربيعة ابن الحارث) الراوي عن (الفضل بن العباس) ؟ وما حاله ؟

أما الجواب عن الأول ؛ فقد تقدم في كلام البخاري الذي نقله عنه الترمذي والبيهقي : أنه (ربيعة بن الحارث بن المطلب) ، وزاد الطحاوي فقال (٢ / ٢٥ - ٢٦) :

« هو ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم ، ويكنى (أبا أروى) ، وكانت وفاته في خلافة عمر بالمدينة ، وكان أسن من عمه العباس . . . » .

ونحوه في « العلل » لابن أبي حاتم الرازي (١ / ١٣٢) ؛ فقد سأل أباه عن اختلاف الليث وشعبة في إسناد الحديث ؟ فقال :

« ما يقول الليث أصح ؛ لأنه قد تابعه عمرو بن الحارث وابن لهيعة ، وعمرو والليث كانا يكتبان ، وشعبة صاحب حفظ .

قلت لأبي : هذا الإسناد عندك صحيح؟ قال : حسن .

قلت لأبي : من ربيعة بن الحارث؟ قال : هو : ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب .

قلت : سمع من الفضل؟ قال : أدركه .

قلت : يحتج بحديث ربيعة بن الحارث؟ قال : حسن .

فكررت عليه مراراً ؛ فلم يزد على قوله : حسن . ثم قال :

الحجة سفيان وشعبة .

قلت : فـ (عبد ربه بن سعيد)؟ قال : لا بأس به .

قلت : يحتج بحديثه؟ قال : هو حسن الحديث » .

قلت : ومن هذه الأجوبة تكونت في الذهن إشكالات ؛ أحدها يتعلق بالجواب الذي نحن في صدد بيانه ، والإشكال هو : إذا كان (ربيعة بن الحارث) ، في هذا الحديث هو (ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب) ؛ وهو صحابي معروف مترجم في (الصحابة) ، بل وابنه (عبد المطلب) مترجم أيضاً في الصحابة ، وقصة إرساله مع الفضل بن العباس من أبويهما ربيعة والعباس إلى النبي ﷺ ليؤمِّرهما على الصدقة مروية في « صحيح مسلم » (٣ / ١١٨) من حديث عبد المطلب هذا نفسه[١] .

وإذا كان الأمر كذلك ؛ فكيف يصح مع هذا قول أبي حاتم فيه بأنه أدرك الفضل ؛ أي : عاصره ، ولم يلقه ؟! ثم قوله : بأنه لا يحتج به ، وأن حديثه حسن

---

(١) وهو مخرج في « الإرواء » (٣ / ٣٨٦) .

فقط ، ويصر على ذلك . . . فهذا وذاك يدل دلالة واضحة على أن ربيعة هذا ليس بصحابي عند أبي حاتم ؛ بل هو آخر تابعي أدرك عصر الصحابة . ويؤيد هذا قوله في « الجرح والتعديل » (٢ / ١ / ٤٧٣) :

« ربيعة بن الحارث : روى عن الفضل بن عباس . روى عنه عبد الله بن نافع ابن العمياء » .

وكأنه في ذلك تابع للبخاري ؛ فإنه قال عقب حديث الليث ـ وقد ساقه تحت ترجمة (ربيعة بن الحارث) ـ :

« لا يتابع عليه ، ولا يعرف سماع هؤلاء بعضهم من بعض » .

وقد تبعهما ابن حبان ؛ فأورده في طبقة (التابعين) من كتابه « الثقات » (٤ / ٢٣٠) ؛ ولكنه ذكر (ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب) في (الصحابة) ، وأرّخ وفاته سنة (٢٣) ، وعلى ذلك جرى المؤلفون في (الصحابة) ؛ فالعجب من البخاري وابن أبي حاتم ؛ كيف لم يذكراه في كتابيهما ، مع ذكرهما (ربيعة بن الحارث) التابعي هذا ؟!

ولما ترجم الحافظ المزي لربيعة الصحابي وذكر تحته هذا الحديث ؛ استشكل ذلك فقال :

« وقد قيل : إن ربيعة بن الحارث راوي هذا الحديث : رجل آخر من التابعين ، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم عن أبيه . . . (فذكر ما تقدم آنفاً) وإن سن ربيعة الصحابي قريب من سن عمه العباس بن عبد المطلب ، ثم أشار إلى قصة الإرسال ، ثم قال (٩ / ١١١ ـ ١١٢) :

« وفي ذلك دلالة ظاهرة على أن ربيعة بن الحارث ـ راوي هذا الحديث ـ رجل آخر ، مع ما في إسناد حديثه من الاختلاف . والله أعلم » . وتعقبه الحافظ بقوله :

« ليس في هذا دلالة ظاهرة على أنه غيره ؛ بل روايته عن الفضل من رواية الأكابر عن الأصاغر » !

وأقول : كان يمكن القول بهذا لو أن (ابن العمياء) كان ثقة حافظاً ، وصرح في روايته عن (ربيعة) أنه : (ابن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي) ، والأمران معدومان هنا ؛ ففي كل الطرق لم يزد على قوله : (ربيعة بن الحارث) ، فمن أين نأخذ أنه : (ابن عبد المطلب الهاشمي) ؟ أما الأمر الأول : فقد سبق أنه مجهول حتى عند الحافظ ، فما ادعاه أنه من باب (رواية الأكابر عن الأصاغر) مجرد دعوى .

وأيضاً ؛ فإن من المستبعد جداً أن يخفى ذلك على الحفاظ الثلاثة : البخاري ، وأبو حاتم ، وابن حبان ، ولا سيما و (ربيعة بن الحارث الهاشمي) ليس له رواية عن رسول الله ﷺ ، وإنما جاء ذكره في القصة المتقدمة ، وهي من رواية ابنه المطلب ابن ربيعة ، وقول ابن الأثير في ترجمة أبيه في « أسد الغابة » (٢ / ٥٨) :

« روى عن النبي ﷺ أحاديث منها : « إنما الصدقة أوساخ الناس » . روى عنه ابنه عبد المطلب » .

فأقول : هذا خطأ مزدوج ؛ فليس له رواية في كتب السنة ـ فيما علمت ـ ؛ لا في « المسند » ، ولا « المعاجم » ، ولا في كتب (الصحابة) ، حتى ولا في « جامع المسانيد » للحافظ ابن كثير .

والحديث الذي ذكره ، هو من رواية ابنه في القصة ، وليس له رواية عنه ولا عن غيره .

والخلاصة : أنه ليس لدينا ما يرجح أن راوي هذا الحديث هو : (ربيعة الهاشمي) الصحابي ، وبخاصة أنه لم يذكر في الرواة من الصحابة ـ كما تقدم ـ .

فالظاهر أنه غيره ـ كما استظهره الحافظ المزي ـ . والله أعلم .

وبهذا يتم الجواب عن السؤال الأول .

وأما الجواب عن السؤال الثاني ، وهو ما حال ربيعة بن الحارث ؟

فأقول : في اعتقادي أن الجواب يمكن استفادته مما سبق نقله عن البخاري وأبي حاتم في ترجمتهما له ، وأنهما لم يذكرا له راوياً غير (ابن العمياء) المجهول ، وإن ذكرهما ابن حبان في « الثقات » ؛ فذلك من تساهله ـ كما تقدم ـ .

إلا أنه يشكل عليه جواب أبي حاتم لابنه بأنه « حسن الإسناد » ؛ فإن هذا الجواب لا يلتقي لا من قريب ولا من بعيد من تصريحه بجهالة من ليس له إلا راو واحد في غالب الأحيان ؛ ولو كان الراوي عنه ثقة ؛ فكيف إذا كان مجهولاً مثل (ابن العمياء) هذا ؟!

فهل معنى هذا التحسين إذن أنه وقف له على راو آخر ، أو رواة آخرين ؛ فاطمأنت نفسه من أجل ذلك إليه ؛ فحسن إسناده ، أو أنه حسنه لتابعيته ؟ كل ذلك محتمل ، ولكني لا أجد الآن ما يؤيد شيئاً منه .

نعم ؛ قد وجدت عن البخاري ما يشبه شيئاً منه ؛ فقد روى الترمذي (٥٥٠) من طريق أبي بسرة الغفاري عن البراء بن عازب حديثاً استغربه . وقال :

« سألت محمداً عنه . . . فلم يعرف اسم أبي بسرة الغفاري ، ورآه حسناً » .

ووجه الشبه أن أبا بسرة هذا حاله كحال (ربيعة بن الحارث) ؛ لم يرو عنه غير

صفوان بن سليم ، ووثقه ابن حبان والعجلي أيضاً ، ومع ذلك حسن البخاري حديثه !

ثم إن في جواب أبي حاتم لابنه لما سأله عن ربيعة هل سمع من الفضل؟ فأجابه بقوله : « أدركه » .

ففيه لفتة نظر مهمة ، وهي أن المعاصرة كافية في إثبات الاتصال ، ولذلك حسن إسناده جواباً عن سؤاله : « يحتج بحديث ربيعة ؟ » ؛ لكن في ذلك كله إشارة قوية إلى أن مرتبة حديث مثله دون مرتبة من ثبت لقاؤه لمن عنعن عنه .

وحينئذٍ فلا تعارض بين هذا وبين ما هو معروف عنه من إعلاله للأسانيد بعدم اللقاء بين الراوي المعنعِن والمعنعَن عنه ؛ فإن الجمع بين هذا وبين ما تقدم أن يحمل هذا على نفي الصحة لا الحسن ، وبهذا يجمع بين قول من اشترط في الاتصال اللقاء - كالبخاري - ، وبين قول من اكتفى بالمعاصرة - كمسلم - ، فهذا شرط صحة وذاك شرط كمال . ولذلك قال بعضهم : إن (الاتصال) إنما هو شرط للبخاري في « صحيحه » دون غيره . ولعله يشهد لهذا تحسين البخاري لحديث أبي بسرة الغفاري المشار إليه آنفاً ؛ لأنه لم يصرح بالسماع ولا باللقاء ، وإنما هي المعاصرة . وفي اعتقادي أن الأمثلة في هذا تكثر ؛ لو تيسر تتبعها . والله أعلم .

٦٥٤٧ - (كانَ يَصفُّ عبدَ الله ، وعبيدَ الله ، وكثيراً - من بني العباس - ، ثمّ يقول :

من سبقَ إليّ ؛ فلَه كذا وكذا .

قال : فيستبِقُون إليه ، فيقعُون على ظهْره وصدْره ، فيقبّلهم ويلزَمهم) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١ / ٢١٤) : ثنا جرير عن يزيد بن أبي زياد عن

عبد الله بن الحارث قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مرسل ضعيف ؛ يزيد بن أبي زياد ، ـ هو : الهاشمي مولاهم ـ : قال الذهبي في « الكاشف » :

« صدوق رديء الحفظ ، لم يترك » . ونحوه في « المغني » .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف ؛ كبر فتغير ، وصار يتلقن » .

قلت : فالعجب منه كيف يقول ـ مع هذا التضعيف ، في ترجمة كثير بن العباس المذكور في الحديث ـ :

« وهو مرسل جيد الإسناد » !

وأما أنه مرسل ؛ فلأن عبد الله بن الحارث ـ وهو : ابن نوفل ـ ولد في عهد النبي ﷺ ، روى عنه مرسلاً ـ كما في « التهذيب » وغيره ـ . ويغلب على الظن أنه لما جوده لم يكن مستحضراً إسناده ، وأنه اتبع في ذلك شيخه الهيثمي ؛ فإنه قال في موضعين من « مجمعه » (٩ / ١٧ و ٢٨٥) :

« رواه أحمد ، وإسناده حسن » .

وهذا أعجب ؛ فإنه لم يعله بالإرسال ! وكذلك فعل في مكان ثالث ! ولكنه أعله بابن أبي زياد ؛ فقال (٥ / ٢٦٣) :

« رواه أحمد ، وفيه يزيد بن أبي زياد ، وفيه ضعف ليِّن ، وقال أبو داود : لا أعلم أحداً ترك حديثه ، وغيره أحب إلي منه . وروى له مسلم مقروناً ، والبخاري تعليقاً ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : وجرير - هو : ابن عبد الحميد الضبي - : ثقة محتج به في « الصحيحين » ، وقد خالفه سنداً ومتناً الصباح بن يحيى ؛ فقال : عن يزيد بن أبي زياد عن العباس ابن كثير بن العباس قال :

كان رسول الله ﷺ يجمعنا أنا وعبد الله وعبيد الله وقثم ، فيفرج بين يديه هكذا ! فيمد باعه ، ويقول :

« من سبق إلي ؛ فله كذا وكذا » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٩ / ١٨٨) ، وقال الهيثمي :

« . . . وفيه الصباح بن يحيى ، وهو متروك » .

قلت : وذكره (العباس) في هذا الإسناد ، إما من تخاليطه ، وإما زيادة من النساخ ؛ فإنه لا يوجد في الرواة (العباس بن كثير بن العباس) ، وإنما هو : (كثير ابن العباس) المذكور في متن الإسناد الأول ، وترجمته نحو ترجمة راويه (عبد الله ابن الحارث) ؛ أعني : أنه ولد في عهد النبي ﷺ ، وروى عن أبي بكر وغيره ، وهو ثقة من رجال الشيخين .

وعليه كان على الهيثمي أن ينبه على إرساله أيضاً !

٦٥٤٨ - (إنّ أخوفَ ما أخافُ عليكم بعْدي ثلاثٌ :

ما يُفتحُ عليكم من زهْرةِ الدّنيا وزينتها .

ورجالٌ يتأوّلونَ القرآنَ على غيرِ تأْويله .

وزَلةُ عالمٍ .

أَلا أخبركم بالمخرجِ من ذلك؟

إذا فُتحتْ عليكم الدّنيا ؛ فاشْكروا الله .

وخذُوا ما تعرفونَ من التأويلِ ، وما شككتُم فيه ؛ فردّوه إلى اللهِ عز وجل .

وانتظروا بالعالم فيئتَه ، ولا تلقَّفُوا عليه عثْرةً) .

ضعيف . أخرجه أبو داود في « المراسيل » (٣٥٨ / ٥٣٥) من طريق مسكين عن الأوزاعي عن إبراهيم بن طريف عن محمد بن كعب القُرظي : حدثني من لا أتهم عن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ إبراهيم بن طريف : مجهول ، لم يرو عنه غير الأوزاعي ـ كما قال الحافظ ـ ، وقد وثقه ابن حبان وابن شاهين . انظر « تيسير الانتفاع » .

ومسكين ـ هو : ابن بكير الحراني ـ ؛ قال الحافظ :

« صدوق يخطئ » .

ومحمد بن كعب : تابعي ثقة ، فإن كان من حدثه صحابياً ؛ فهو مسند ، وإلا ؛ فمرسل ، وهو الظاهر ؛ لأنه لا يقال في الصحابي (من لا أتهم) ؛ إذ لا متهم فيهم ، ولعل هذا هو ملحظ أبي داود في إيراده إياه في « المراسيل » .

وقد روي مختصراً من حديث معاذ بنحوه ؛ أخرجه الطبراني في « المعاجم الثلاثة » ، وبينت علته في « الروض النضير » (٨٦٠) .

٦٥٤٩ - (لئنْ ردّها الله عليّ ؛ لأشكرنّ ربي عز وجل - يعني : ناقته الجدْعاء وقد سُرِقَت - ، فصبّحَتْ بالمدينة ، فلمّا رآها ﷺ ؛ قال : الحمْدُ لله) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ٥٩ / ١ / ١٠٤٧) من طريق أبي جعفر قال : حدثنا عمرو بن واقد عن الوليد بن أبي السائب قال : حدثني بسر بن عبيد الله عن النواس بن سمعان قال :

سرقت ناقة رسول الله ﷺ الجدعاء ، فقال رسول الله ﷺ :

« لئن ردها الله علي ؛ لأشكرن ربي عز وجل » . فوقعت في حيّ من أحياء العرب فيه امرأة مسلمة ، فكانت الإبل إذا سرحت ؛ سرحت متوحدة ، وإذا بركت الإبل ؛ بركت متوحدة واضعة بجرانها ، فأوقع الله في خلدها أن تهرب عليها ، فرأت من القوم غفلة ، فقعدت عليها ، ثم حركتها ، فصبحت بها المدينة ، فلما رآها المسلمون ؛ فرحوا بها ، ومشوا بجنبها ؛ حتى أتوا رسول الله ﷺ ، فلما رآها رسول الله ﷺ ؛ قال :

« الحمد لله » ، فقالت المرأة : يا رسول الله ! إني نذرت إن نجاني الله عليها أن أنحرها ، وأُطعم لحمها المساكين : فقال :

« بئس ما جزيتها ، لا نذر لك إلا بما ملكت » ، فانتظروا ، هل يحدث رسول الله ﷺ صوماً أو صلاة ، فظنوا أنه نسي ، فقالوا : يا رسول الله ! قد كنت قلت : « لئن ردها الله عز وجل ؛ لأشكرن ربي عز وجل » ؟ قال :

« ألم أقل : الحمد لله ؟ » .

وقال الطبراني :

« لا يروى عن النواس إلا بهذا الإسناد ، تفرد به النفيلي » .

قلت : هو ثقة ، وكذلك من فوقه ؛ غير شيخه عمرو بن واقد ، وهو متروك ؛ كما في « المغني » و« التقريب » .

والحديث ؛ قال الهيثمي (٤ / ١٨٧) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و« الأوسط » ، وفيه عمرو بن واقد القرشي ، وقد وثقه محمد بن المبارك الصوري ؛ ورُد عليه ، وقد ضعفه الأئمة ، وتُرك حديثه » .

والقصة في الجملة صحيحة ، مع الاختلاف في بعض تفاصيلها ؛ فقد رواها عمران بن حصين ؛ دون حديث الترجمة ، وفيه نذر المرأة أن تنحر الناقة ، وقوله ﷺ :

« سبحان الله ! بئسما جَزَتْها ؛ نذرت لله إن نجاها الله عليها ؛ لتنحرنّها ، لا وفاء لنذر في معصية ، ولا فيما لا يملك العبد » .

أخرجه مسلم (٥ / ٧٨ - ٧٩) ، وسعيد بن منصور في « سننه » (٣ / ٢ / ٣٧٢ - ٣٧٣) ، وأبو داود (٣٣١٦) ، والنسائي في « الكبرى » (٣ / ١٣٦ و ٥ / ١٧٥) - مفرقاً مختصراً - ، وكذا ابن حبان (٦ / ٢٨٨ / ٤٣٧٥) - مختصراً جداً - ، وابن الجارود (٣١١ - ٣١٢) ، والبيهقي (٩ / ١٠٩ و ١٠ / ٧٥) ، والبغوي في « شرح السنة » (١١ / ٨٣ - ٨٤) ، وعبد الرزاق (٩٣٩٥) ، وأحمد (٤ / ٤٣٢ و٤٣٣ - ٤٣٤) ، والحميدي (٢/٣٦٥ - ٣٦٧) ، والطبراني في « الكبير » (١٨ / ١٩٠ - ١٩١) من طريق أبي المهلب عن عمران .

وتابعه الحسن عن عمران . . . به .

أخرجه النسائي (٥ / ٢٣١ / ٨٧٦٢) ، وابن حبان (٦ / ٢٨٨ / ٤٣٧٦) ، وأحمد (٤ / ٤٢٩) .

ورجاله ثقات ؛ لكن الحسن - وهو : البصري - مدلس .

وجاءت القصة - مختصرة جداً - من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وفيه أن المرأة هي امرأة أبي ذر ، ولذلك خرجته في « الصحيحة » (٣٣٠٩) .

وفي بعض الطرق عن عمرو مرفوعاً بلفظ :

« لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ، ولا عتق له فيما لا يملك ، ولا طلاق له فيما لا يملك » .

أخرجه الترمذي وغيره وحسنه ، وهو مخرج في « الإرواء » (٦ / ١٧٣) ، وفيما تقدم (٢١٨٤) « الصحيحة » ، وفي (٢٨٧٢) منها جملة : « ما لا يملك » .

وفي رواية لأحمد (٣ / ٢٩٧) من طريق أبي الزبير : أنه سمع جابر بن عبد الله يقول :

لا وفاء لنذر في معصية الله عز وجل ؛ لم يرفعه .

وإسناده صحيح ، وهو في حكم المرفوع ، وقد أخرجه قبله من طريق سليمان ابن موسى : قال جابر : قال النبي ﷺ : . . . فذكره .

٦٥٥٠ - (أولُ الآياتِ : الدّجالُ ، ونزولُ عيسى ابنِ مريم ، ونارٌ تخرجُ من قعْر عدن - أبين - تسوقُ الناسَ إلى المحشرِ ، تقيلُ معَهم إذا قالُوا ، والدّخانُ . قال حذيفةُ : يا رسولَ الله ! وما الدّخان؟ فتلا رسولُ الله ﷺ الآية : ﴿ يومَ تأتي السماءُ بدُخان مبين يغشى الناسَ هذا عذابٌ أليم ﴾ ، يملأ ما بين المشرقِ والمغربِ ، يمكثُ أربعينَ يوماً وليلةً . أمّا المؤمن فيصيبُه منه كهيئةِ الزكامِ ، وأما الكافرُ ؛ فيكونُ بمنزلةِ السكْران ، يخرجُ من منخريه وأذنيه ودبره) .

موضوع بهذا التمام . أخرجه الطبري في « تفسيره » (٢٥ / ٦٨) : حدثني عصام بن رواد بن الجراح قال : ثني أبي قال : ثنا سفيان بن سعيد الثوري قال : ثنا منصور بن المعتمر عن ربعي بن حراش قال : سمعت حذيفة بن اليمان يقول : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الطبري عقبه :

« لا أشهد له بالصحة ؛ لأن محمد بن خلف العسقلاني : حدثني أنه سأل (رواداً) عن هذا الحديث : هل سمعه من سفيان ؟ فقال له : لا . فقلت له : فقرأت عليه ؟ فقال : لا . فقلت له : فقرئ عليه وأنت حاضر ؛ فأقر به ؟ فقال : لا . فقلت : فمن أين جئت به ؟ قال : جاءني به قوم ، فعرضوه علي ، وقالوا لي : اسمعه منا ، فقرأوه علي ، ثم ذهبوا فحدثوا به عني . أو كما قال » .

قلت : كذا فيه : « فحدثوا به عني » . وكذا وقع في مكان آخر من « تفسير ابن جرير » (٢٢ / ٧٣) ، ولعله من تخاليط (رواد) ؛ فقد وصفوه بالاختلاط مع صلاحه ، والسياق يقتضي أن يكون الجواب : « فحدثت به عنه » . وهذا هو الذي ذكره الذهبي في « الميزان » عن أبي حاتم في حديث آخر بلفظ : « خيركم خفيف الحاذ » ، وقد مضى تخريجه برقم (٣٥٨٠) ، وقد ذكرت هناك عبارته ، ولفظه :

« . . . ثم حدث به بعد ، يظن أنه من سماعه » .

ولذلك قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق اختلط بأخَرة ؛ فترك ، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد » .

وقال ابن كثير عقب كلام ابن جرير الطبري المتقدم (٤ / ١٣٩) :

« وقد أجاد ابن جرير في هذا الحديث هنا ؛ فإنه موضوع بهذا السند ، وقد أكثر ابن جرير من سياقه في أماكن من هذا التفسير ، وفيه منكرات كثيرة جداً ، ولا سيما في أول سورة بني إسرائيل في ذكر المسجد الأقصى . والله أعلم » .

قلت : يشير إلى حديثه الآتي عقب هذا .

وأما جملة خروج النار من (عدن) ؛ فلها شاهد صحيح من حديث حذيفة بن أسيد ، في « صحيح مسلم » وغيره ، ومن حديث أبي ذر عند أحمد وغيره ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٣٠٨٣) .

٦٥٥١ - (إنّ بني إسرائيلَ لما اعتدَوا وعلَوْا وقتلُوا الأنبياءَ ؛ بعثَ الله عليهم مَلِكَ فارس بُخْتَنَصَّر ، وكان اللهُ ملّكه سَبْعَ مئةِ سنةٍ ، فسارَ إليهم حتّى دخلَ بيتَ المقدسِ فحاصرَها وفتحَها ، وقتلَ على دم زكريا سبعينَ ألفاً ، ثمّ سبى أهلها ، وبني الأنبياءِ ، وسلبَ حُليّ بيتِ المقدسِ ، واستخرجَ منها سبعينَ ألفاً ومئةَ ألفِ عَجَلَةٍ من حُليٍّ حتى أوردَه بابلَ .

قال حذيفةُ : فقلتُ : يا رسولَ الله ! لقد كان بيت المقدس عظيماً عند الله؟ قال :

أجلْ ؛ بناه سليمانُ بن داودَ من ذَهَبٍ ودرٍّ وياقوت وزبرجدٍ ، وكان بلاطُه بلاطةً من ذهب وبلاطةً من فضّة ، وعُمُدُه ذهباً أعطاه الله ذلك وسخّر له الشياطِيْن يأتونه بهذه الأشياءِ في طرْفة عينٍ ، فسارَ بخْتنصّر بهذه الأشياءِ حتى نزلَ بها بابل ، فأقامَ [بنو] إسرائيلَ في يديه مئةَ سنة تعذّبهم المجوسُ وأبناءُ المجوس ، فيهم الأنبياءُ وأبناءُ الأنبياء ، ثمّ إنّ الله رحمَهم ؛ فأوحى إلى مَلِكٍ من مُلوك فارسَ يقالُ له : كورس ، وكان مؤْمناً أن سِرْ إلى بقايا بني إسرائيل حتى تستنقذهم ؛ فسار كُورس ببني إسرائيلَ ، وحُليّ بيت المقدس حتى ردّه إليه ، فأقامَ بنو إسرائيلَ مطيعينَ لله مئةَ سنةٍ ، ثمّ إنّهم عادوا في المعاصِي ؛ فسلّط اللهُ عليه إبطيانحوس فغزا بأبناءِ مَنْ غزا مع بختنصّر ، فغزا بني إسرائيلَ حتى أتاهم بيتَ المقدسِ ، فسبَى أهلَها ، وأحرقَ بيتَ المقدس ، وقالَ لهم : يا بني إسرائيلَ ! إنْ عُدتم في المعاصِي ؛ عُدْنا عليكم بالسّباء . فعادُوا في المعاصِي ؛ فسيّر اللهُ عليهم السّباء الثالث مَلِك روميّة يُقالُ له : قاقس بن إسبايوس ، فغزاهم في البرّ والبحرِ ؛ فسباهم وسبى حلي بيت المقدس ، وأحرقَ بيت المقدس بالنيرانِ ، فقال رسول الله ﷺ :

هذا من صنْعةِ حُليّ بيتِ المقدسِ ، ويردُّه المهديُّ إلى بيتِ المقدس ، وهو ألفُ سفينةٍ وسبع مئة سفينةٍ ، يُرْسَى بها على يافا حتى تُنْقَلَ إلى بيتِ المقدس ، وبها يجمعُ الله الأولين والآخرينَ) .

موضوع . أخرجه الطبري أيضاً (١٥ / ١٧) بإسناد الحديث الذي قبله ، وسكت عنه ! فأنكره عليه الحافظ ابن كثير ؛ فقال (٣ / ٥ ﷺ ٢) :

« وهو حديث موضوع لا محالة ؛ لا يستريب في ذلك من عنده أدنى معرفة بالحديث ، والعجب كل العجب كيف راج عليه مع جلالة قدره وإمامته ! وقد صرح شيخنا الحافظ العلامة أبو الحجاج المزي رحمه الله بأنه موضوع مكذوب ، وكتب ذلك على حاشية الكتاب » .

وأما السيوطي فساقه في « الدر » (٤ / ١٦٥) برواية ابن جرير ، وسكت أيضاً عنه ! فتأمل الفرق بين مفسر ومفسر ، وحافظ وحافظ !

٦٥٥٢ - (ذكَرَ فتنةً تكونُ بين أهْلِ المشْرق والمغربِ قال : فبينما هم كذلكَ ؛ إذ خرجَ عليهم السّفياني من الوادي اليابس في فوره ذلك ، حتّى ينزلَ دمشق ، فيبعثُ جيشين ؛ جيشاً إلى المشْرق ، وجيشاً إلى المدينةِ ، حتّى ينزلُوا بأرض بابل في المدينةِ الملعونةِ ، والبقعةِ الخبيثة ، فيقتُلون أكثرَ من ثلاثةِ آلاف ، ويبقرونَ بها أكثرَ من مائةِ امْرأة ، ويقتلونَ بها ثلاث مئة كبْش من بني العباس ، ثم ينحدرونَ إلى الكُوفةِ ، فيخرّبون ما حولَها ، ثم يخرجُون متوجّهين إلى الشّام فتخرجُ رايةُ هدًى من الكوفة فتلحقُ ذلك الجيش منها على الفئتين ، فيقتلونَهم لا يفلتُ منهم مخبر ، ويستنقذُون ما في أيديهم من السّبي والغنائم ؛ ويخلَي جيشُه التالي بالمدينة ، فينتهبونها ثلاثَةَ أيام ولياليها ، ثمّ يخرجونَ متوجِّهين إلى مكةَ ، حتى إذا كانوا بالبيداء بعث الله جبريلَ فيقول : يا جبريلُ ! اذهب فأبِدْهم فيضربُها برجْله ضرْبةً يخسفُ الله بهم ، فذلكَ قولُه في سورة سبأ : ﴿ ولو ترى إذ فَزِعُوا فلا فَوْتَ ﴾ الآية ، ولا ينفلتُ منهم إلا رجلانِ ؛ أحدهما بشيرٌ والآخرُ نذيرٌ وهما من جُهينةَ ، فلذلك جاء القولُ :

وعند جُهينةَ الخبرُ اليقينُ) .

موضوع كاللذين قبله . وإسناده إسنادهما ، من رواية الطبري ثلاثتهم ، وآفتها رواد بن الجراح ، وقد انتقد الحافظُ ابنُ كثير الإمامَ ابن جرير في سكوته عن الثاني منها ـ كما تقدم ـ ، وكذلك فعل في هذا ؛ فإنه قال تحت الآية المذكورة :

« ثم أورد ابن جرير في ذلك حديثاً موضوعاً بالكلية ، ثم لم ينبه على ذلك ، وهذا أمر عجيب غريب منه ! » .

٦٥٥٣ ـ (ثلاثةُ أعْينٍ لا تحرِقُها النّارُ أبداً :

عينٌ بكتْ من خَشيةِ الله .

وعينٌ سهرتْ بكتابِ الله .

وعينٌ حرسَتْ في سبيل الله) .

منكر . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (١ / ٢٢٨ / ٤٨٧) من طريق سعيد بن رحمة : ثنا ابن المبارك عن إسماعيل بن عياش عن ثعلبة بن مسلم الخثعمي عن أبي عمران الأنصاري أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وفيه علتان :

الأولى : الإرسال ؛ فإن أبا عمران الأنصاري مولى أم الدرداء ، روى عنها وأبي الدرداء وغيرهما ، وهو صدوق . وذكره ابن حبان في « ثقات التابعين » (٤ / ٣٢٩) باسم (سليم) ، وفي « أتباعهم » (٦ / ٣٩٥) باسم (سليمان) ، وكذا أورده في مكان آخر في « التابعين » (٤ / ٣٠٩) ! وهو في الاسمين تابع للإمام البخاري

في « التاريخ » (٢ / ٢ / ٢٢ / ١٨٣٠ و ١٢٥ / ٢١٩٢) .

والأخرى : ضعف سعيد بن رحمة ؛ قال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢٢٨) :

« يروي عن محمد بن حمير ما لم يتابع عليه . روى عنه أهل الشام ، لا يجوز الاحتجاج به ؛ لمخالفته الأثبات في الروايات » .

قلت : وروايته لهذا الحديث بالجملة الثانية منه مما يدل على ضعفه ، وروايته مما لا يتابع عليه ، فقد جاء الحديث عن جمع من الصحابة ، خرجت بعضها عن خمسة من الصحابة ، ليس في شيء منها هذه الجملة ، وقد خرجته في المجلد السادس من « الصحيحة » برقم (٢٦٧٣) ، وهو وشيك الصدور إن شاء الله تعالى(*) .

٦٥٥٤ - (عرفةُ يومَ يعرِّفُ الإمامُ ، والأضْحى يومَ يضحِّي الإمامُ ، والفطرُ يومَ يفطرُ الإمامُ) .

منكر بذكر (الإمام) . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٣٦٠) ، والبيهقي في « السنن » (٥ / ١٧٥) من طريق يحيى بن حاتم العسكري : ثنا محمد بن إسماعيل أبو إسماعيل : ثنا سفيان عن ابن المنكدر عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . والسياق للبيهقي ؛ وقال :

« محمد هذا يعرف بـ (الفارسي) ، وهو كوفي قاضي فارس ، تفرد به عن سفيان » .

(*) وقد طبعت « السلسلة الصحيحة » بكامل مجلداتها ، ولله الحمد والمنة . (الناشر) .

قلت : هو ليس بالمشهور ، أورده ابن حبان في كتابه « الثقات » ؛ فقال (٩ / ٧٨) :

« يروي عن سفيان الثوري ، روى عنه محمد بن يحيى الذهلي ، يغرب » .

قلت : وأخرج له في « صحيحه » (٧١٩ - موارد) حديث الذهلي المشار إليه ، وهو في تلقين الميت ، وفيه زيادة غريبة ، وهو مخرج في « الإرواء » (٣ / ١٥٠) .

وكذلك ذِكره (الإمام) في هذا الحديث غريب عندي . وقد خولف في إسناده أيضاً ؛ فرواه غير واحد عن محمد بن المنكدر عن أبي هريرة ، وهو مخرج في « الإرواء » (٤ / ١١ - ١٤) . وأعل بالانقطاع بين أبي هريرة وابن المنكدر؛ ولكن قد جاء موصولاً بإسناد آخر عنه مرفوعاً بلفظ :

« الصوم يوم تصومون ، والفطر يوم تفطرون ، والأضحى يوم تضحون » .

وإسناده حسن ، وحسنه الترمذي ، وهو مخرج في « الإرواء » (٤ / ١١ - ١٤) ، و« الصحيحة » (٢٢٤) .

وبالجملة ؛ فالحديث بلفظ : « الإمام » منكر لا يصح عندي ؛ لتفرد محمد بن إسماعيل هذا به ، ومخالفته لحديث أبي هريرة المذكور وغيره . وتساهل الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ؛ فصحح إسناده في رسالته « أوائل الشهور العربية » (ص ٢٦) .

وأستدرك فأقول : وكذلك تفرد بذكر جملة : « عرفة يوم يعرف الإمام » ، مكان : « والأضحى يوم تضحون » . نعم ، قد رواها بعض من لا تقوم به الحجة من الضعفاء ، كما تقدم برقم (٣٨٦٣) .

٦٥٥٥ - (من أتَى كاهناً ، فصدّقه بما يقولُ ؛ فقد برئَ مما أُنزل على محمّدٍ .

ومن أتاه غيرَ مصدِّق ؛ لم تقبلْ له صلاةٌ أربعين ليلةً)(*) .

منكر بالشطر الثاني : أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ١١٧/ ١) من طريق محمد بن [أبي] السري : نا رِشدين بن سعد عن جرير بن حازم عن قتادة عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن قتادة إلا جرير ، ولا عنه إلا رشدين ، تفرد به محمد بن [أبي] السري » .

قلت : قال الحافظ :

« صدوق عارف ، له أوهام كثيرة » .

وشيخه (رشدين بن سعد) ضعيف ، وأشار المنذري إلى إعلاله به في « الترغيب » (٤ / ٥٢) ، وصرح بذلك الهيثمي ؛ فقال (٥ / ١١٨) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه رشدين بن سعد ، وهو ضعيف ، وفيه توثيق في أحاديث الرقاق ، وبقية رجاله ثقات » !

قلت : كذا قال ! وفيه تساهل وإغضاء عن ابن أبي السري ، وقد أقره المعلق على « مجمع البحرين » (٧ / ١٣٨) ، وزاد ضِغثاً على إبالة ؛ فاستدرك عليه قائلاً :

« لكن المتن ثابت من وجوه أخرى » .

(*) أشار الشيخ رحمه الله إلى أنه سبق تخريجه برقم (٥٢٨١ و٦٥٢٣) . (الناشر) .

وهذا وهم فاحش ، وغفلة عجيبة ؛ فإن الثابت منه إنما هو الشطر الأول في « صحيح مسلم » ، وهو مخرج في « غاية المرام » (١٧٢ ـ ١٧٣) ، وتحت الحديث المتقدم برقم (٦٥٢٣) ، وقد نبه الحافظ رحمه الله في « الفتح » (١٠ / ٢١٧) على هذا الفرق بين هذا وبين حديث الترجمة ، وليَّن إسناده .

٦٥٥٦ ـ (يكونُ بعدي اثنا عشَرَ خليفةً : أبو بكرٍ الصديقُ لا يلبثُ بعدِي إلا قليلاً ، وصاحب رحى داره ، يعيشُ حَميداً ويموتُ شهيداً ، قيلَ : من هو يا رسولَ الله ؟! قال :

عمرُ بنُ الخطاب رضي الله عنه ، ثمّ التفتَ إلى عثْمانَ فقال :

وأنتَ سيسألك الناسُ أنْ تخْلعَ قميصاً كساكَ اللهُ عز وجل ، والذي نفسي بيدِه ! لئْن خلعتَه ؛ لا تدخل الجنةَ حتى يلجَ الجمَلُ في سمِّ الخِياطِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٧ / ١٢ و ٤٧ / ١٤٢) عن عبد الله بن صالح : حدثني الليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن ربيعة بن سيف : أنه حدثه أنه جلس مع شفي الأصبحي فقال : سمعت عبد الله بن عمرو يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وبهذا الإسناد أخرجه في « الأوسط » (٢ / ٢٥٥ / ١ / ٨٩١٣) . وقال :

« لا يروى إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو إسناد ضعيف ، ومتن منكر ، وقول الهيثمي في « المجمع » (٥ / ١٧٨) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » و « الكبير » ، وفيه (مطلب بن شعيب) ، قال

ابن عدي : لم أر له حديثاً منكراً ؛ غير حديث واحد ، غير هذا ، وبقية رجاله وثقوا » .

قلت : وتعقبه الأخ الفاضل (حمدي السلفي) بضعف عبد الله بن صالح ، فأصاب على تفصيل بينته في غير ما موضع ؛ ولا مناسبة له هنا . ولكنهما وهما معاً في تعصيب العلة في المطلب بن شعيب هذا ؛ فإنه ممن أكثر عنهم الطبراني من شيوخه الصدوقين في « المعجم الأوسط » وغيره ؛ فروى عنه فيه فقط نحو مئتي حديث (٢ / ٢٤٦ / ١ - ٢٦٠ / ١ / ٨٧٩٤ - ٨٩٧٠) . وانظر المجلد الأول من كتاب « الدعاء » (ص ٦٤٩) .

وإنما العلة عندي من فوق ، وهو (ربيعة بن سيف المعافري) . قال البخاري وابن يونس :

« عنده مناكير » . كما في « المغني » للذهبي . ونحوه قال العسقلاني .

قلت : وهذا من مناكيره عندي ؛ لما يأتي ، وهو صاحب الحديث الذي فيه الوعيد الشديد لفاطمة رضي الله عنها :

« لو بلغت معهم الكُدى ؛ ما رأيتِ الجنة حتى يراها جدك » .

وهو منكر جداً عندي ؛ أخرجه أبو داود والنسائي ، وليس له عندهما غيره ، ومع ذلك ، فقد أعله النسائي بقوله عقبه :

« ربيعة ضعيف » .

وهو مخرج في « ضعيف أبي داود » (٥٦٠) ، ولذا أوردته في « زوائد ضعيف موارد الظمآن » آخر (الجنائز) .

ويبدو لي أنه من الضعفاء الذين يكثر انفرادهم بالأحاديث المنكرة ؛ كما

تقدمت الإشارة إلى ذلك في كلمة البخاري ، ومثله قوله :

« روى أحاديث لا يتابع عليها » .

هذا مع قلة أحاديثه ـ كما يدل على ذلك ترجمته في « التهذيب » ـ ، ومع ذلك فقد ذكره ابن حبان في « الثقات » (٦ / ٣٠١) وقال :

« وكان يخطئ كثيراً » !

فالعجب منه مع هذا كيف يوثقه ، ويخرج له في « صحيحه » حديثين؟! أحدهما حديث (الكُدى) المتقدم ، وحديث آخر صححه لغيره ! كما حققته في التخريج الثاني لـ « المشكاة » (١١٨٦) ، وتناقض المعلق أو المعلقان على كتاب « الإحسان » طبع المؤسسة ؛ فجاء في التعليق على حديث (الكدى) المنكر (٧ / ٤٥١) :

« إسناده ضعيف . ربيعة بن سيف . . . كثير الخطأ » .

وفي التعليق على الحديث الآخر (ص ٣٢٥) من المجلد نفسه :

« إسناده قوي ، رجاله ثقات رجال الصحيح ؛ غير ربيعة بن سيف . . . وهو صدوق » !

ثم تجدد هذا الخطأ في « موارد الظمآن » (١ / ٣٣٥ / ٧٧٠ ـ طبع المؤسسة) ، تحقيق « شعيب الأرناؤوط ـ محمد رضوان العرقسوسي » ، فمن الذي يتحمل مسؤولية هذا الخطأ وذاك التناقض ؟! أحدهما أو كلاهما ، أحلاهما مر ! أم من المقصود أن تظل (الطاسة ضايعة) ! كما يقولون في دمشق ؟ ذلك ما لا أرجو ؛ فإن من بركة العلم ؛ نسبة كل قول إلى قائله ـ كما يقول العلماء ـ وقد ذكّرت بذلك ، ونصحت من يلزم ، ولعل ذلك قد وجد طريقه إلى الأرض الطيبة التي تقبل الماء ،

وتنبت الكلأ والعشب الكثير . والله الهادي إلى سواء السبيل .

ثم إن مما يدل على ضعف (ربيعة) هذا ؛ أنه قد صح الحديث مختصراً مفرقاً من رواية غير واحد من الصحابة ، فروى أوله جابر بن سمرة مرفوعاً بلفظ :

« يكون من بعدي اثنا عشر أميراً ، كلهم من قريش » .

رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١٠٧٥) .

وروى سفينة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ :

« الخلافة بعدي في أمتي ثلاثون سنة ، ثم مُلْكٌ بعد ذلك » .

رواه ابن حبان وغيره ، وهو مخرج هناك برقم (٤٥٩ ، ١٥٣٤ ، ١٥٣٥) .

وأما حديث (قميص عثمان) ؛ فهو محفوظ من حديث عائشة رضي الله عنها . وليس فيه الوعيد الشديد الذي في خلعه . أخرجه ابن حبان وغيره ، وهو مخرج في « المشكاة » (٦٠٦٨ ، ٦٠٧٠) ، و« الظلال » (١١٧٢ - ١١٧٦) .

٦٥٥٧ - (لا تشْفي النّارُ أحداً) .

منكر جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ٢٥٩ / ٢ / ٨٩٦٤) من طريق محمد بن عبد العزيز : نا عبد الله بن يزيد بن الصلت عن داود بن قيس (الأصل : بشير) عن إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه قال : . . . فذكره مرفوعاً . وقال :

« لا يروى عن سلمة إلا بهذا الإسناد ، تفرد به محمد بن عبد العزيز » .

قلت : هو من شيوخ البخاري المتكلم فيهم ، وهو وسط ، قال الحافظ :

« صدوق يهم » .

فالأولى إعلاله بشيخه عبد الله بن يزيد بن الصلت ، وهو ما فعله الهيثمي ؛ فقال في « المجمع » (٥ / ٩٧) :

« رواه الطبراني ، وفيه عبد الله بن يزيد البكري ؛ ضعفه أبو حاتم » .

لكن قوله : « البكري » سبق قلم ، أو نظر منه إلى ما قبل ترجمة ابن الصلت هذا بترجمتين من « الجرح » (٢ / ٢ / ٢٠١ / ٩٣٨) ، أو إلى الذي بعده - وهو الأقرب - بترجمة ، وكل ذلك وهم ، ثم إن اقتصاره على نسبة التضعيف فقط لأبي حاتم تقصير ؛ لأنه قال فيه :

« متروك الحديث » . وقال أبو زرعة :

« منكر الحديث » .

وهذا يعني أنه شديد الضعف عندهما ، وهو اللائق بمن يروي مثل هذا الحديث المنكر ، المعارض لقوله ﷺ :

« الشفاء في ثلاثة : شربة عسل ، وشَرطة محجم ، وكية نار ، وأنهى أمتي عن الكي » .

رواه البخاري وغيره ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١١٥٤) .

ثم إن في إطلاق الهيثمي عزوَه الحديثَ للطبراني ما يوهم أنه أخرجه في « المعجم الكبير » ! وليس فيه ، وقلده في ذلك السيوطي في « الزيادة على الجامع الصغير » .

٦٥٥٨ - (إنما ذلكَ من الشّيطانِ يدخلُ في إحليلِ أحدِكم ؛ حتّى يخيّلَ إليه أنه يخرجُ منه الرّيحُ ، فإذا وجدَ أحدُكم ذلك ؛ فلا يقطعْ صلاتَه ، حتّى يجدَ بللاً ، أو رِيحاً ، أو يسمعَ صَوتاً) .

موضوع . أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (١ / ١٤١ / ٥٣٥) عن أبي بكر بن عبد الله : أن عبد الله بن محمد مولى أسلم حدثه :

أن النبي ﷺ جاءه رجل ، فقال له : إنه يخيل إليَّ إذا كنت أصلي أنه يخرج من إحليلي الشيء ، أو يخرج مني الريح ؛ أفأقطع صلاتي؟ قال :

« لا ؛ إنما ذلك . . . » .

قلت : وهذا موضوع ، آفته أبو بكر هذا - وهو : ابن أبي سبرة - ؛ قال الإمام أحمد :

« كان يضع الحديث ، ويكذب » .

قلت : ومع وضوح حاله ، وفضوح أمره ؛ سكت عنه الأعظمي في تعليقه على « المصنف » !

وأما شيخه عبد الله بن محمد ؛ فيحتمل أنه أخو (إبراهيم بن محمد الأسلمي) ؛ فقد ذكروا هذا في شيوخه ! والله أعلم .

ومما يؤكد وضع هذا الحديث أنه في « الصحيح » بنحو شطره الأخير .

٦٥٥٩ - (نهى عن نِكاح الجنّ) .

منكر . قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن عبد الله الشبلي في « آكام المرجان في أحكام الجان » (ص ٧١) : قال حرب الكرماني في « مسائله عن أحمد

وإسحاق » : حدثنا محمد بن يحيى القطيعي : حدثنا بشر بن عمر : حدثنا ابن لهيعة عن يونس بن يزيد عن الزهري **قال** : . . . فذكره . وقال :

« وهو مرسل ، وفيه ابن لهيعة » .

قلت : وهو ضعيف ، ولعل هذا من تخاليطه بعد احتراق كتبه ؛ فإني لم أره في غير هذا المصدر والإسناد ، وسائره ثقات من رجال مسلم ، و(القطيعي) هكذا في الأصل ، وهو خطأ مطبعي ، والصواب (القُطَعي) ؛ كما في « التقريب » وغيره .

(**فائدة**) : قال الذهبي في ترجمة ابن عربي الصوفي من « الميزان » :

« نقل رفيقنا (أبو الفتح اليعمري) - وكان متثبتاً - قال : سمعت الإمام تقي الدين بن دقيق العيد يقول : سمعت شيخنا أبا محمد بن عبد السلام السلمي (هو : العز بن عبد السلام) يقول - وجرى ذكر أبي عبد الله بن عربي الطائي - فقال : هو شيخ سوء شيعي كذاب . فقلت له : وكذاب أيضاً ؟ قال : نعم ، تذاكرنا بدمشق التزويج بالجن ، فقال : هذا محال ؛ لأن الإنس جسم كثيف ، والجن روح لطيف ، ولن يعلق الجسم الكثيف الروح اللطيف . ثم بعد قليل رأيته وبه شجة ! فقال : تزوجت جنية ، فرزقت منها ثلاثة أولاد ، فاتفق يوماً أني أغضبتها ؛ فضربتني بعظم حصلت منه هذه الشجة ، وانصرفتْ فلم أرها بعد . هذا أو معناه .

قلت : وما عندي أن محيي الدين تعمد كذباً ؛ لكن أثرت فيه تلك الخلوات والجوع فساداً وخيالاً وطرف جنون ، وصنف التصانيف في تصوف الفلاسفة وأهل الوحدة . فقال أشياء منكرة ، عدها طائفة من العلماء مروقاً وزندقة ، وعدها طائفة من إشارات العارفين ، ورموز السالكين ، وعدها آخرون من متشابه القول ، وأن ظاهرها كفر وضلال ، وباطنها حق وعرفان ، وأنه صحيح في نفسه كبير القدر .

وآخرون يقولون : قد قال هذا الباطل والضلال ، فمن الذي قال : إنه مات عليه ؟! فالظاهر عندهم من حاله أنه رجع وتاب إلى الله ؛ فإنه كان عالماً بالآثار والسنن ، قوي المشاركة في العلوم .

وقولي أنا فيه : إنه يجوز أن يكون من أولياء الله الذين اجتذبهم الحق إلى جنابه عند الموت ، وختم لهم بالحسنى .

فأما كلامه فمن فهمه وعرفه على قواعد الاتحادية ، وعلم محط القوم ، وجمع بين أطراف عباراتهم ؛ تبين له الحق في خلاف قولهم ، وكذلك من أمعن النظر في « فصوص الحكم » ؛ لاح له العجب . فإن الذكي إذا تأمل من ذلك الأقوال والنظائر والأشباه ؛ فهو يعلم بأنه أحد رجلين : إما من الاتحادية في الباطن ، وإما من المؤمنين بالله الذي يعدون أن هذه النحلة من أكفر الكفر . نسأل الله العافية » .

قلت : لقد كان الذهبي رحمه الله في زمانه محاطاً بالاتحاديين ؛ فاضطر إلى اتقاء شرهم ؛ وإلا فالحق ما قاله في « السير » (٢٣ / ٤٨) :

« ومن أردأ تواليفه كتاب « الفصوص » ؛ فإن كان لا كفر فيه ؛ فما في الدنيا كفر . نسأل الله العفو والنجاة ، فواغوثاه بالله » .

٦٥٦٠ - (اتقُوا اللهَ يا عبادَ الله ! فإنكم إنِ اتقيتُم اللهَ أشبعكُم من خبْزِ الشّامِ ، وزيتِ الشّامِ) .

منكر . أخرجه الروياني في « مسنده » (ق ٨٤ / ١) ، ومن طريقه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١ / ٣٨٢ - ٣٨٣ - طبع دمشق) عن **عبد المهيمن بن عباس ابن سهل بن سعد** : سمعت أبي يذكر عن سهل بن سعد مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبد المهيمن هذا ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« ضعفوه » .

٦٥٦١ - (آخرُ وقْتِ العِشَاء حين يَطلعُ الفجْر) .

لا أصل له . وإن تتابع فقهاء الحنفية على ذكره في كتبهم ، والاحتجاج به على الإمام الشافعي ! لكن العلماء منهم بالحديث قد أنكروه مع تلطف بعضهم في التعبير ، كقول الزيلعي في « تخريج الهداية » (١ / ٢٣٤) :

« قلت : غريب » . وقال ابن الهمام في « فتح القدير » (١ / ١٩٦) :

« لم يوجد في شيء من أحاديث المواقيت » . ونحوه في « الدراية » للحافظ ابن حجر (١ / ١٠٣) .

وقال العيني في « البناية في شرح الهداية » (١ / ٨٠٨) :

« لم يرد ، وهو غريب . وفي « المبسوط » : روى أبو هريرة رضي الله عنه أنه قال : آخر وقت العشاء حين طلوع الفجر الثاني .

والعجب من أكثر الشراح أنهم يستدلون به ، ينسبون روايته إلى أبي هريرة رضي الله عنه ، ولم يصح هذا الإسناد » !

كذا قال ! وقوله : « الإسناد » لعله مدرج من بعض النساخ ؛ فإنه لم يذكر له إسناداً إلى أبي هريرة ؛ حتى تصح الإشارة إليه بقوله : (هذا) !

قلت : ومع تنبيه هؤلاء المحدثين الحنفيين على إنكار وروده ، فقد حاولوا تصحيح معناه تبعاً منهم للإمام أبي جعفر الطحاوي ؛ مستنداً إلى ما رواه من طريق

حبيب بن أبي ثابت عن نافع بن جبير قال :

كتب عمر إلى أبي موسى : وصلِّ العشاء أي الليل شئت ولا تغفل .

قلت : وهذا إسناد معلول ، ومتن منكر ، رجاله ثقات ؛ لكن له علتان :

إحداهما : عنعنة حبيب بن أبي ثابت ؛ فإنه مدلس .

والأخرى : الانقطاع بين نافع بن جبير وعمر ، ، وصورة روايته عنه صورة الإرسال : « قال عمر » ، ولم يذكروا له رواية عن أحد من الخلفاء الراشدين غير علي رضي الله عنه ، فالظاهر أنه لم يدرك عمر ، وبين وفاتيهما ست وسبعون (٧٦) سنة . ويمكن أن يكون بينهما (المهاجر) ؛ فقد أخرجه الطحاوي أيضاً من طريق محمد بن سيرين عن المهاجر :

أن عمر كتب . . . فذكره ؛ لكن بلفظ :

« إلى نصف الليل ، أيَّ حين شئت » .

وزاد من طريق أخرى عن ابن سيرين :

« ولا أرى ذلك إلا نصفاً لك » .

قلت : و(المهاجر) هذا لا يعرف إلا براوية ابن سيرين عنه ؛ فهو مجهول ، ومع ذلك ؛ فقد أورده ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٤٢٨) وقال :

« لا أدري من هو ؟ ولا ابن من هو ؟ » !!

قلت : وهذا من عجائبه المعروفة عنه ؛ فإن له من مثل هذه الترجمة الشيء الكثير ، فكيف مع ذلك عرف عدالته وحفظه ؛ فوثقه ؟!

وإنما استنكرت المتن لأمرين :

أحدهما : مخالفته للطرق الأخرى عن عمر ، وهي أصح ؛ وإن كانت لا تخلو من إرسال أيضاً ؛ فقال هشام بن عروة : عن أبيه قال :

كتب عمر إلى أبي موسى : أن صلوا صلاة العشاء فيما بينكم وبين ثلث الليل ، فإن أخرتم ؛ فإلى شطر الليل ، ولا تكونوا من الغافلين .

أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (١ / ٥٥٦ / ٢١٠٨) ، وابن أبي شيبة أيضاً (١ / ٣٣٠) .

ورجاله رجال الشيخين ؛ لكن عروة ولد بعد وفاة عمر ببضع سنين .

ويشهد له ما روى أيوب عن محمد بن سيرين عن مجاهد كان يقول :

انظروا يوافق حديثي ما سمعتم من الكتاب أن عمر رضي الله عنه كتب إلى أبي موسى الأشعري :

أن صلوا الظهر حين ترتفع الشمس - يعني : تزول - ، وصلوا العصر والشمس بيضاء نقية ، وصلوا المغرب حين تغيب الشمس ، وصلوا العشاء إلى نصف الليل الأول ، وصلوا الصبح بغلس - أو بسواد - ، وأطيلوا القراءة .

أخرجه البيهقي (١ / ٣٧٦) . ورجاله ثقات رجال (الصحيح) ؛ لكن مجاهد ولد في آخر خلافة عمر ؛ لكن في روايته أن كتاب عمر كان معروفاً عندهم . والله أعلم .

والأمر الآخر : مما يدل على النكارة ؛ مخالفته لأحاديث التوقيت ، ومنها : حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً بلفظ :

« وقت صلاة الظهر إذا زالت الشمس . . . ما لم يحضر وقت العصر ، . . . ووقت صلاة العشاء إلى نصف الليل الأوسط . . . » الحديث .

رواه مسلم وابن خزيمة وابن حبان وأبو عوانة في « صحاحهم » وغيرهم ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٤٢٥) .

٦٥٦٢ - (ينزلُ عيسى ابنُ مريم إلى الأرضِ ، فيتزوجُ ، ويولدُ له ، ويمكثُ خمْساً وأربعينَ سنةً ، ثم يموتُ فيدفنُ معي في قبْري ، فأقومُ أنا وعيسى ابنُ مريم من قبْرٍ واحدٍ بين أبي بكر وعمرَ) .

منكر . أخرجه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٢ / ٤٣٣ / ١٥٢٩) من طريق **أبي عبد الرحمن** قال : نا محمد بن يزيد عن **عبد الرحمن بن زياد بن أنعم** عن عبد الله بن يزيد الحبلي عن عبد الله بن عَمرو[1] مرفوعاً . وقال :

« هذا حديث لا يصح ، والإفريقي ؛ ضعيف بمرة » .

وأبو عبد الرحمن هذا ؛ لم أعرفه ، وعزاه الذهبي لابن أبي الدنيا في بعض تواليفه عنه . ذكره في جملة مناكير ساقها للإفريقي هذا .

والحديث أورده ابن الجوزي أيضاً في كتابه « الوفا في حقوق المصطفى » (٢ / ٨١٤) محذوف الإسناد ، وأظن أن الحذف من غيره ، وكذلك أورده العلامة الكشميري في كتابه الجامع « التصريح بما تواتر في نزول عيسى المسيح » (ص ٢٤٠) من طريق « الوفا » وغيره ساكتاً عنه ، ودندن حول ذلك أبو غدة في تعليقه عليه ؛ فلم يصنع شيئاً .

---

(١) الأصل (عمر) والتصحيح من « الوفا » و « الميزان » .

٦٥٦٣ - (السّقْط يثقِّل الله به الميزانَ ، ويكونُ شافعاً لأبَويْه يومَ القيامة) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (٢ / ١١٨ / ٢) من طريق أبي نعيم معلقاً بسنده عن الخضر بن أبان : حدثنا أبو هدبة عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أبو هدبة - واسمه : (إبراهيم) - ؛ كذبه أبو حاتم وغيره ، وقال ابن حبان (١ / ١١٤ - ١١٥) :

« دجال من الدجاجلة ، وكان رقاصاً بالبصرة ، يدعى إلى الأعراس ؛ فيرقص فيها ، فلما كبر ؛ جعل يروي عن أنس ، ويضع عليه » .

ولذلك أورد السيوطي الحديث في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ٢٠٠) ، وابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٢١٧) .

وقد روي عن أبي هدبة بلفظ آخر مضى برقم (٣٣٢٢) .

٦٥٦٤ - (في آخرِ الزّمانِ تأتي المرأةُ حَجَلَتها ، فتجدُ زوجها قد مسخَ قرداً ؛ لأنه لم يؤمنْ بالقَدَرِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ١٤٨ / ٢) من طريق حماد بن بحر التستري : ثنا بشار بن قيراط عن أبي مصلح عن عمرو بن دينار عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن عمرو بن دينار إلا أبو مصلح ، تفرد به بشار » .

قلت : وهو متفق على تضعيفه ؛ بل كذبه أبو زرعة . وبه أعله الهيثمي ؛ فقال (٧ / ٢٠٦) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه بشار بن قيراط ، وهو ضعيف » .

وشيخه أبو مصلح - اسمه : نصر بن مشارس - ؛ قال الحافظ :

« لين الحديث » .

وحماد بن بحر التستري ؛ الظاهر أنه الرازي المترجم في « الجرح والتعديل » ، وروى عن أبيه أنه قال :

« لا أعرفه ، شيخ مجهول » .

٦٥٦٥ - (أَعتقْ أو أمسكْ . قالَه لمن صَكّ وجْهَ جاريتِه الراعيةِ ، وقد انتزعَ السبُعُ ضرْع شاةٍ صَفِيّ) .

منكر بزيادة : « أو أمسك » . أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٩ / ١٧٥ - ١٧٦) عن ابن جريج قال : أخبرني **عطاء** :

أن رجلاً كانت له جارية في غنم ترعاها ، وكانت شاة صفي - يعني : غزيرة - في غنمه تلك ، فأراد أن يعطيها نبي الله ﷺ ، فجاء السبع ، فانتزع ضرعها ، فغضب الرجل ؛ فصك وجه جاريته ، فجاء نبيَّ الله ﷺ فذكر ذلك له ، وذكر أنها كانت عليه رقبة مؤمنة وافية ، قد هم أن يجعلها إياها حين صكها ، فقال له النبي ﷺ :

« ايتني بها » . فسألها النبي ﷺ :

« أتشهدين أن لا إله إلا الله ؟ »

قالت : نعم .

« وأن محمداً رسول الله ؟ » .

قالت : نعم .

« وأن الموت والبعث حق ؟ » .

قالت : نعم .

« وأن الجنة والنار حق ؟ » .

قالت : نعم . فلما فرغ ؛ قال :

« أعتق أو أمسك » .

قلت : أثَبَتَ هذا ؟ قال : نعم ؛ وزعموا . وحدثنيه أبو الزبير . فولدت بعد ذلك في قريش .

قلت : وهذا إسناد مرسل ، ضعيف الإسناد ، منكر المتن .

أما الإسناد ففيه :

أولاً : هو من رواية **إسحاق الدَّبَري** عن عبد الرزاق ، وفيها مناكير ؛ كما ذكر الذهبي وغيره . انظر « الميزان » و« المغني » و« اللسان » .

ثانياً : عطاء شيخ ابن جريج فيه ؛ قد ذكر المزي في « التهذيب » أنه روى عن (عطاء بن أبي رباح) ، وهو ثقة مشهور . وعن (عطاء بن السائب) ، وهو ثقة

مختلط ، و(عطاء بن أبي مسلم الخراساني) ، وهو صدوق يهم كثيراً ، ويرسل كثيراً ويدلس . فأيهم صاحب هذا الحديث يا ترى ؟

الذي يبدو لي ـ والله أعلم ـ أن مثل هذا الحديث المنكر لا يليق أن ينسب إلى الأول منهم ؛ لثقته وفضله ؛ ما دام أنه يحتمل أن يلصق باللذين دونه . ثم إن الأولى به منهما إنما هو الثالث : (عطاء الخراساني) ؛ لأني رأيت من الأئمة من غمز في رواية ابن جريج عنه ؛ فقد جاء في « تهذيب التهذيب » :

« قال أبو بكر بن أبي خيثمة : رأيت في كتاب علي بن المديني : سألت يحيى ابن سعيد عن حديث ابن جريج عن عطاء الخراساني ؟ فقال : ضعيف . قلت ليحيى : إنه يقول : أخبرني ؟ قال : لا شيء ، كله ضعيف ؛ إنما هو كتاب دفعه إليه » .

قلت : وهذا يشبه روايته عن الزهري مع أنه لم يسمع منه ؛ ففي « التهذيب » (٦ / ٤٠٥ ـ ٤٠٦) :

« وقال قريش بن أنس عن ابن جريج : لم أسمع من الزهري شيئاً ؛ إنما أعطاني جزءاً فكتبته ، وأجاز لي » .

وعلقه الذهبي في « السير » (٦ / ٣٣٢) على ابن جريج بصيغة الجزم . وذكر عن ابن معين أنه قال :

« ابن جريج ؛ ليس بشيء في الزهري » .

وقد وجَّه ذلك الذهبي بقوله (٦ / ٣٣١) :

« قلت : وكان ابن جريج يروي الرواية بالإجازة ، وبالمناولة ، ويتوسع في ذلك ، ومن ثم دخل عليه الداخل في رواياته عن الزهري ؛ لأنه حمل عنه مناولة ، وهذه

الأشياء يدخلها التصحيف ، ولا سيما في ذلك العصر لم يكن حدث في الخط بعدُ شكْل ولا نقط » .

هذا ؛ فإذا ترجح أنه : (عطاء الخراساني) ؛ فيكون مرسلاً ضعيفاً ؛ لضعف مرسله ، وإلا ؛ فهو على كل حال ضعيف ؛ لما عرفت من حال رواية الدبري عن عبد الرزاق .

وأما كونه منكر المتن فذلك ظاهر جداً من الزيادات التي جاءت فيه ، وإليك بيانها :

أولاً : قوله : « أو أمسك » ، فإنه منكر ؛ بل باطل ؛ فقد صح الحديث عن جمع من الصحابة بلفظ : « أعتقها ؛ فإنها مؤمنة » . وقد خرجته في « الصحيحة » في المجلد السابع برقم (٣١٦١) ، وأصحها حديث معاوية بن الحكم السلمي[1] من رواية مسلم وأصحاب « الصحاح » من بعده من رواية هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار عنه .

وهو حديث الجارية المعروف بجوابها لسؤال النبي ﷺ إياها حين سألها : « أين الله ؟ » ؛ فأجابت بقولها : في السماء . فقال ﷺ لسيدها : « أعتقها ؛ فإنها مؤمنة » . وقد رددت فيها على بعض المبتدعة المعاصرين الذين صرحوا بتضعيف هذا الحديث ؛ كالشيخ عبد الله الغماري ومقلديه ، بل إن بعضهم غلا ؛ فصرح ببطلانه ! في بحث مبسط ، أرجو أن ييسر لنا نشره قريباً[*] .

ثانياً وثالثاً : ليس في تلك الأحاديث جملة : (الشاة الصفي ، وانتزاع السبع

---

(١) وقد سقت لفظه بتمامه وخرجته أيضاً في « الإرواء » (٢ / ١١٢ - ١١٣) .

(*) وقد طبع المجلد السابع بعد وفاة الشيخ رحمه الله تعالى ، وهو في ثلاثة أقسام . (الناشر) .

منها الضرع) ، ولا جملة : (الهم) . مما يرجح أن الراوي لم يحفظ القصة ، وزاد فيها على الثقات ؛ مما يرجح أنه عطاء الخراساني ـ كما تقدم ـ . وهذا ؛ إن سلم من الدبري !

ومع هذا كله ؛ فقد حاول غماري حَدَثٌ أن يجعل رواية ابن جريج هذه علة قادحة في صحة حديث معاوية بن الحكم المتفق على صحته عند العلماء بعلة الشذوذ ، ومخالفة رواية هلال بن أبي ميمونة لرواية ابن جريج هذه ! فقد أرسل إليَّ أحد الطلاب في دمشق خطاباً بتاريخ (١ / ٨ / ١٤١٥) مفاده أنه ظهر فيهم طالب علم تونسي ، تبين لهم بعد لأْيٍ أنه من تلامذة الشيخ عبد الله الغماري ؛ لكثرة كلامه السيئ في أهل السنة ! وطعنه في الأحاديث الصحيحة عندهم ـ ؛ كحديث معاوية هذا ـ ! وتبين من رسالته أن الغماري الحدث سلك سبيل شيخه في المكابرة وقلب الحقائق ، وإلا ؛ فهو جاهل لا يدري ما ينطق به فمه ، أو يجري به قلمه ! وأحلاهما مر ! فقد استدل بحديث ابن جريج هذا على بطلان حديث معاوية رضي الله عنه بقوله :

« وابن جريج إمام ؛ فلا يعارضه مثل هلال ؛ وإن تابعه من قيل فيه : صدوق » !

وهذا التعليل ـ وحده ـ يدل على حداثة التونسي هذا في هذا العلم الشريف وجهله به ، أو أنه كشيخه في المكابرة في قلب الحقائق العلمية وإنكارها ، وتفصيل ذلك فيما يلي :

أولاً : لقد نصب الخلاف بين رواية ابن جريج ورواية هلال ؛ موهماً الطلاب أن شيخهما واحد هو : (عطاء بن يسار) ، وبنى على ذلك أنَّ رواية ابن جريج المرسلة أرجح لإمامته !

وجوابي عليه : أن هذا تدليس خبيث ، أو جهل فاضح ؛ لأن (عطاء بن يسار)

ليس من شيوخ ابن جريج عند أحد من أهل العلم ؛ وإنما شيخه أحد الثلاثة الذين تقدم ذكرهم ، وعلى الراجح هو : (عطاء الخراساني) المضعّف ؛ فلا تعارض بين رواية ابن جريج ورواية هلال ؛ لأن كلاً منهما روى ما لم يرو الآخر ، وقد قال الإمام الشافعي رحمه الله :

« ليس الحديث الشاذ أن يروي الثقة ما لم يرو الثقات ؛ وإنما هو أن يروي ما خالف الثقات » .

هذا يقال أولاً .

وثانياً : هب أن شيخهما واحد ، وأنه لا بد من الترجيح ؛ فترجيحه مبني على جهله أو تجاهله الكلام الذي في رواية الدبري عن عبد الرزاق ـ كما تقدم ـ !

وثالثاً : لنفترض أن الرواية عن ابن جريج صحيحة ؛ ولكنها خالية عن متابع أو شاهد ؛ بخلاف رواية هلال ؛ فلها شواهد كثيرة ـ كما تقدمت الإشارة إلى ذلك ـ ؛ بل إن الغماري الصغير قد صرح ـ كما رأيت ـ بأن هلالاً له متابع صدوق ؛ فترجيح رواية الثقة على ثقتين ـ بل على ثقات ـ هو قلب للحقائق العلمية التي عرف بها الغماريون تقليداً لشيخهم . والله المستعان .

٦٥٦٦ ـ (ليسَ من خَلْقِ اللهِ أكثرُ من الملائكةِ ، ما من شجرةٍ تنبتُ إلا ومَلَكٌ موكلٌ بها) .

ضعيف . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٣ / ٢٣٨) ، وأبو الشيخ في « العظمة » (٢ / ٧٤٤ ـ ٧٤٥) من طريق عبد الغفار بن حسن أبي حازم عن إسرائيل عن أبي يحيى عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً .

أورده ابن عدي في ترجمة أبي يحيى هذا ـ وهو : القتات ـ ، وذكر الخلاف في اسمه ، وحكى أقوال الأئمة فيه ، وختم ترجمته بقوله :

« وفي حديثه بعض ما فيه ؛ إلا أنه يكتب حديثه » . ولذا قال الحافظ :

« ليِّن الحديث » .

وعبد الغفار بن حسن ؛ ذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ /٤٢١) ، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه :

« لا بأس به » . وقال الجوزجاني :

« لا يعتبر به » . وقال الأزدي :

« كذاب » !

والشطر الأول من الحديث أخرجه البزار (٢ / ٤٤٩ / ٢٠٨٥) من حديث عبد الله بن عمرو موقوفاً عليه . وإسناده صحيح ؛ كما قال الحافظ في « مختصر الزوائد » (٢ / ٢٦١ ـ ٢٦٢) ، وقال الهيثمي (٨ / ١٣٥) :

« رواه البزار ، ورجاله رجال الصحيح » .

قلت : فلعل هذا هو أصل الحديث موقوف ، رفعه بعض الضعفاء . والله أعلم .

٦٥٦٧ ـ (اللهمّ ! أَركِسْهما في الفتنةِ ركْساً ، ودُعَّهما إلى النّار دعّاً) .

منكر . أخرجه أحمد (٤ / ٤٢١) ، والبزار (٢ / ٤٥٣ / ٢٠٩٣) ، وأبو يعلى ـ كما في « المطالب العالية » (٤٢٢٥) ـ ، ومن طريقه ابن حبان في « الضعفاء »

(٣ / ١٠١) ، وعنه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢٨) من طريق **يزيد بن أبي زياد** عن سليمان بن عمرو بن الأحوص [عن **أبي هلال العكي**] عن أبي برزة قال :

كنّا مع النبي ﷺ فسمع صوت غناء ، فقال :

« انظروا ما هذا ؟ » .

فصعدت فنظرت ؛ فإذا معاوية وعمرو يغنيان ، فجئت فأخبرت النبي ﷺ فقال : . . . فذكره ، والسياق لابن حبان ، وليس عنده : (**أبو هلال العكي**) ، وبه أعله البزار ؛ فقال عقبه :

« أبو هلال العكي ؛ غير معروف » .

وأعله ابن الجوزي بعلة أُخرى ؛ فقال :

« حديث لا يصح ، ويزيد بن أبي زياد ؛ كان يلقن في آخر عمره فيلقن ، قال علي ويحيى : لا يحتج بحديثه . وقال ابن المبارك : ارم به . وقال ابن عدي : كل رواياته لا يتابع عليها » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلي » (١ / ٤٢٧) بقوله :

« هذا لا يقتضي الوضع . . . وله شاهد من حديث ابن عباس . . . » .

ثم ساقه من رواية الطبراني ، ولا يصح الاستشهاد به ؛ لشدة ضعفه ، أخرجه في « المعجم الكبير » (١١ / ٣٨ / ١٠٩٧٠) من طريق **عيسى بن سوادة النخعي** عن ليث عن طاوس عن ابن عباس قال : سمع رسول الله ﷺ صوت رجلين . . . الحديث .

قال الهيثمي في « المجمع » (٨ / ١٢١) :

« رواه الطبراني . وفيه عيسى بن سوادة النخعي ؛ وهو كذاب » .

ولعله خفي على السيوطي حاله ؛ لأنه وقع عنده محرفاً إلى (عيسى بن الأسود النخعي) .

أقول هذا من باب : (التمس لأخيك عذراً) ، وإلا ؛ فالسيوطي متساهل معروف بذلك ، ومنه أنه ساق عقبه من رواية ابن قانع في «معجمه » من طريق سعيد (كذا) أبي العباس التيمي : حدثنا سيف بن عمر : حدثني أبو عمر مولى إبراهيم بن طلحة عن زيد بن أسلم عن صالح شقران قال :

بينما نحن ليلة في سفر . . . الحديث نحوه ؛ لكن فيه :

« فإذا هو معاوية بن رافع ، وعمرو بن رفاعة بن التابوت . . . » . وزاد في آخره :

« فمات عمرو بن رفاعة قبل أن يقدم النبي ﷺ من السفر » .

وختم السيوطي كلامه على الحديث بقوله :

« فهذه الرواية أزالت الإشكال ، وبينت أن الوهم وقع في الحديث الأول في لفظة واحدة وهي قوله : (ابن العاص) . . وإنما هو : (ابن رفاعة) ؛ أحد المنافقين ، وكذلك معاوية بن رافع أحد المنافقين . والله أعلم » !

قلت : يقال له : (أثبت العرش ثم انقش) ؛ فهذه الرواية في الضعف الشديد مثل حديث ابن عباس ، يكفي أن فيها : (سيف بن عمر) - وهو : التميمي صاحب « الفتوح » - ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« متروك باتفاق » .

والراوي عنه (سعيد) محرف . . صوابه : (شعيب) - وهو : ابن إبراهيم - ؛ ففي ترجمته ساق حديثه هذا ابن عدي في « الكامل » (٤ / ٤) وقال :

« ليس بذلك المعروف ، ومقدار ما يرويه من الحديث فيه بعض النكرة » . وقال الذهبي :

« هو راوية كتب (سيف) ، فيه جهالة » .

واغتر بكلام السيوطي الشيخ الأعظمي ؛ فقال في تعليقه على « كشف الأستار » :

« والصواب أن الحديث حسن ، وأن اللذين كانا ينشدان : معاوية بن رافع وعمرو بن رفاعة ؛ وهما منافقان . . . » .

وجهل أو تجاهل ما نقله ابن الجوزي وغيره عن الأئمة من جرحه ، وقول الذهبي في حديثه هذا :

« غريب منكر » .

٦٥٦٨ - (لو أدركَني هذا ؛ لأَسلمَ . يعني : سويد بن عامرٍ المصْطَلقيَّ) .

منكر . أخرجه البزار (٣ / ٤ / ٢١٠٥) ، والدولابي في « الكنى » (١ / ٨٩) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٩ / ٤٣٢ / ١٠٤٩) من طريق يعقوب بن محمد الزهري : ثنا يزيد بن عمرو بن مسلم الخزاعي : حدثني أبي عن أبيه قال :

كنت عند رسول الله ﷺ ، فأنشدته قول سويد بن عامر المصطلقي :

لا تأمَنَنَّ وإن أمسيت في حرم | إن المنايا بجنبَيْ كل إنسان
واسلك طريقك [تمش] غير مختشع | حتى تلاقي ما يمني لك الماني
وكل ذي صاحب يوماً مفارقه | وكل زاد وإن أبقيته فاني
والخير والشر مقرونان في قرنٍ | كل ذاك يأتيك الجديدان

فقال رسول الله ﷺ : . . . (فذكر الحديث) ، فبكى أبي ، فقلت : يا أبتاه ! ما يبكيك من مشرك مات في الجاهلية؟ فقال أبي : ما رأيت من مشرك خيراً من سويد .

وعزاه الحافظ في « الإصابة » لابن السكن - أيضاً - وابن شاهين وابن الأعرابي وابن مندة من هذا الوجه ، وقال :

« وأشار ابن السكن إلى أن يعقوب بن محمد تفرد به » .

قلت : وسكت عنه ؛ وكأنه لشهرة ضعفه ، وقد قال في « التقريب » :

« صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء » . وقال الذهبي في « المغني » :

« مشهور ، قوّاه أبو حاتم مع تعنته في الرجال ، وضعفه أبو زرعة وغيره ، وهو الحق ؛ ما هو بحجة » .

قلت : وشيخه يزيد بن عمرو بن مسلم الخزاعي وأبوه ؛ لم أجد من ترجمهما . وقال الهيثمي في « المجمع » (٨ / ١٢٦) :

« رواه الطبراني والبزار عن يعقوب بن محمد الزهري عن شيخ مجهول ، وهو مردود بلا خلاف » .

٦٥٦٩ - (كان لا يفسِّرُ شيئاً من القرآنِ برأيه إلا آياً بعدَدٍ ، علّمهنّ إياه جبريلُ) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٨ / ٢٣ / ١٧٢) من طريق معن القزاز عن فلان ابن محمد بن خالد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

وأخرجه البزار (٣ / ٣٩ / ٢١٨٥) من طريق محمد بن خالد بن عَثمة : ثنا حفص - أظنه : ابن عبد الله - عن هشام به .

قلت : كذا وقع عندهما ؛ لم ينضبط اسم الراوي عن هشام .

ولذا قال الهيثمي (٦ / ٣٠٣) :

« رواه أبو يعلى والبزار بنحوه ، وفيه راوٍ لم يتحرر اسمه عند واحد منهما ، وبقية رجاله رجال الصحيح » .

قلت : قد تحرر اسمه عند غيرهما ؛ فأخرجه ابن جرير في « التفسير » (١ / ٢٩) من طريق محمد بن يزيد الطرسوسي قال : أخبرنا معن عن جعفر بن خالد به .

وأخرجه من طريق ابن عثمة قال : حدثني جعفر بن محمد الزبيري قال : حدثني هشام بن عروة . . .

فاتفقت هاتان الروايتان على تسمية الراوي عن هشام بـ : (جعفر) ، واختلفتا في اسم الأب ؛ فمعن سماه : (خالداً) ، وابن عثمة سماه : (محمداً) ، والخطب في هذا سهل ؛ فالأول نسبه لجده ، وقد بين ذلك الإمام البخاري فقال في « التاريخ

الكبير » (١ / ٢ / ١٨٩ - ١٩٠) :

« جعفر بن خالد بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي . قال لي خالد بن مخلد : حدثنا جعفر بن محمد بن خالد بن الزبير . . . وقال معن : جعفر بن خالد » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وكذلك سكت عنه ابن أبي حاتم ، بعد أن ذكره برواية الثلاثة : معن بن عيسى ، وخالد بن مخلد ، وابن عثمة .

وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٦ / ١٣٣) برواية خالد بن مخلد . وخالفه البخاري فذكره في « الضعفاء » ؛ كما في « المغني » للذهبي ، وقال :

« لا يتابع في حديثه » ؛ كما في « الميزان » ، وقال :

« قال الأزدي : منكر الحديث » .

وأقره الحافظ في « اللسان » ، وزاد عليه أنه ذكره ابن حبان في « الثقات » . وفاتهما قول الطبري - بعد أن بين معنى الحديث وتأويله - (١ / ٣٠) :

« هذا مع ما في الخبر من العلة التي في إسناده التي لا يجوز معها الاحتجاج به لأحد عَلِم صحيح سند الآثار وفاسدها في الدين ؛ لأن راويه ممن لا يعرف في أهل الآثار ، وهو : جعفر بن محمد الزبيري » .

وتبعه الحافظ ابن كثير في مقدمة « تفسيره » (١ / ٦) :

« حديث منكر غريب » .

ثم أعله بـ : (جعفر بن محمد الزبيري) ، وقول البخاري المذكور في « الميزان » ، وقول الأزدي ، وقال :

« وتكلم عليه الإمام أبو جعفر بما حاصله : أن هذه الآيات مما لا يعلم إلا بالتوقيف عن الله تعالى مما وقفه عليها جبريل . وهذا تأويل صحيح ؛ لو صح الحديث . . . » .

وأما الشيخ أحمد شاكر فمال رحمه الله إلى تقويته متشبثاً :

أولاً : بأن البخاري لم يذكره في « الضعفاء » .

ثانياً : ذكرُ البخاري إياه في « التاريخ » دون جرح أمارةُ توثيق عنده .

ثالثاً : توثيق ابن حبان إياه . قال :

« وهذان ـ يعني : الآخيرين ـ كافيان في الاحتجاج بروايته » !

قلت : توثيق ابن حبان تساهله معروف ، وقد تكلمنا عليه مراراً ، والشيخ رحمه الله واسع الخطو في الاعتداد به .

وما ذكره عن عدم جرح البخاري فليس على إطلاقه ، لا سيما بالنسبة لكتابه الذي لا نعرفه إلا فيما ينقله العلماء : « الضعفاء الكبير » ، وها هو المثال بين يديك ؛ فهذا جعفر ؛ قد أورده في « الضعفاء » ـ كما تقدم نقله عن الذهبي ـ ، والظاهر أن الشيخ لم يقف عليه . ولكن ليس مثل هذا التضعيف مخصصاً بـ « الضعفاء الكبير » ؛ ففي « الضعفاء الصغير » نحوه ، ويحضرني الآن مثال واحد ، فقد أورده فيه (٢٧٦ / ٣٥١ ـ هندية) ؛ كما أورده في « التاريخ » أيضاً (٤ / ١ / ٣٣٧) ، وهو ثقة . وقد قال فيه أبو حاتم :

« أدخله البخاري في « الضعفاء » ، فيحول عنه » .

٦٥٧٠ - (**لما نزلتْ هذه الآيةُ : ﴿ وآتِ ذا القُربى حقَّه ﴾ ؛ دعا رسول الله ﷺ فاطمةَ فأعطاها فدك**) .

موضوع . أخرجه البزار (٣ / ٥٥ / ٢٢٢٣) من طريق **أبي يحيى التيمي** : ثنا فضيل بن مرزوق عن **عطية** عن أبي سعيد قال : ... فذكره ، وقال :

« لا نعلم رواه إلا أبو سعيد ، ولا حدث به عن عطية إلا فضيل . ورواه عن فضيل أبو يحيى ، وحميد بن حماد وابن أبي الخوار » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عطية - وهو : العوفي - ؛ ضعيف مدلس تدليساً خبيثاً ؛ كما كنت بينته في المجلد الأول تحت الحديث (٢٤) .

وأبو يحيى التيمي - اسمه : (إسماعيل بن إبراهيم الأحول) - : شيعي ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« مجمع على ضعفه » .

لكنه قد توبع من حميد ؛ كما ذكر البزار وغيره - كما يأتي - ، ووقع في « كشف الأستار » : (حميد بن حماد وابن أبي الخوار) ، وأنا أظن أن الواو في : (وابن) مقحمة من بعض النساخ ؛ فإنه : (**حميد بن حماد بن أبي الخوار**) - كما في « التهذيب » وغيره من كتب الرجال - ؛ وهو ضعيف ، ومن الغريب أن هذا الإقحام نفسه وقع في « مختصر الزوائد » المطبوع (٢ / ٩٠) ، وجاء عقبه قول الحافظ :

« قلت : هما ضعيفان » .

وهذا مما يؤكد الإقحام ؛ لأنه يعني أبا يحيى وحميداً هذا ، وإلا ؛ كانوا ثلاثة . فتأمل . وعلى الصواب وقع في « تفسير ابن كثير » (٣ / ٣٦) .

وتابعهما سعيد بن خثيم ؛ وهو صدوق ؛ لكن الطريق إليه ليِّن ؛ فقال أبو يعلى في « مسنده » (١٠٧٥ و ١٤٠٩) : قرأت على الحسين بن يزيد الطحان هذا الحديث فقال : هو ما قرأت على سعيد بن خثيم عن فضيل به .

والطحان هذا ؛ ليِّن الحديث - كما في « التقريب » - .

وتابعه علي بن عابس عن فضيل به .

أخرجه ابن عدي (٥ / ١٩٠) في ترجمة علي هذا وقال :

« يروي أحاديث غرائب ، وهو مع ضعفه يكتب حديثه » .

وقال الذهبي في « الميزان » عقب حديثه هذا :

« قلت : هذا باطل ، ولو كان وقع ذلك ؛ لما جاءت فاطمة رضي الله عنها تطلب شيئاً هو في حوزتها وملكها ، وفيه غير علي من الضعفاء » ، كأنه يشير إلى : (عطية) .

وقال الحافظ ابن كثير - بعد أن ساقه من طريق البزار - :

« وهذا الحديث مشكل - لو صح إسناده - ؛ لأن الآية مكية ، و (فدك) إنما فتحت مع خيبر سنة سبع من الهجرة ، فكيف يلتئم هذا مع هذا ؟! فهو إذن حديث منكر ، والأشبه أنه من وضع الرافضة . والله أعلم » .

قلت : وفي كلام الذهبي المتقدم إشارة إلى قصة مجيء فاطمة رضي الله عنها بعد وفاة أبيها ﷺ إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه - تسأله نصيبها مما ترك ﷺ من خيبر و(فدك) ، واحتج رضي الله عنه بقوله ﷺ :

« لا نورث ؛ ما تركنا صدقة » .

متفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها ، وفي معناه أحاديث ؛ فانظر « الصحيحة » (٢٠٣٨) ، و« مختصر الشمائل » (٣٣٦ ـ ٣٤٢) .

(تنبيه) : لم يعز الهيثمي هذا الحديث في « المجمع » للبزار ؛ وإنما قال (٧ / ٤٩) :

« رواه الطبراني ، وفيه عطية العوفي ، وهو ضعيف متروك » .

وأنا أظن أن عزوه للطبراني وهم ؛ فإني لم أره في « المعجم الكبير » ـ وهو المراد عند الإطلاق ـ ، ولا عزاه إليه أحد كالسيوطي في « الدر » (٤ / ١٧٧) ، ولعله أراد أن يقول : « البزار » فسبقه القلم فقال : « الطبراني » ! أو : هو من أوهام النساخ .

وقد عزاه السيوطي للبزار وأبي يعلى وابن أبي حاتم وابن مردويه عن أبي سعيد . ولابن مردويه عن ابن عباس . ولعل ذكر ابن عباس من تخاليط (عطية) أو من بعض الضعفاء دونه . والله أعلم .

٦٥٧١ ـ (في قول الله : ﴿ ومن يُرِدْ فيه بإلحادٍ بظُلْمٍ نُذِقْه من عذابٍ أليم ﴾ قال :

لو أنّ رجلاً همَّ فيه (يعني : المسجدَ الحرامِ) بسيئةٍ وهو بـ (عدن أبْيَن) ؛ لأذاقَه اللهُ عذاباً أليماً) .

موقوف . أخرجه أحمد (١ / ٤٢٨ و ٤٥١) ، والبزار (٣ / ٦٠ / ٢٢٣٦ ـ الكشف) ، وأبو يعلى (٩ / ٥٣٨٤) ، والطبري (١٧ / ١٠٤) ، والحاكم (٢ / ٣٨٨) من طريق يزيد بن هارون : أبنا شعبة عن السدي عن مرة عن عبد الله ـ قال

شعبة : رفعه ، وأنا لا أرفعه .

كذا قالوا جميعاً ؛ إلا الحاكم فليس عنده : « وأنا لا أرفعه » . وقال :

« صحيح على شرط مسلم » . ووافقه الذهبي .

وقال ابن كثير عقب عزوه إياه لابن أبي حاتم وأحمد :

« قلت : هذا الإسناد صحيح على شرط البخاري ، ووقفه أشبه من رفعه ؛ ولهذا صمم شعبة على وقفه من كلام ابن مسعود ، وكذلك رواه أسباط وسفيان الثوري عن السدي عن مرة عن ابن مسعود موقوفاً . والله أعلم » .

قلت : رواية الثوري أسندها الطبري والحاكم من طريقين عنه به موقوفاً . ولفظ الطبري :

« ما من رجل يهم بسيئة ؛ فتكتب عليه ، ولو أن رجلاً بـ (عدن أبين) هَمَّ أن يقتل رجلاً بهذا البيت ؛ لأذاقه الله من العذاب الأليم » .

وذكره السيوطي في « الدر » (٤ / ٣٥١) من رواية سعيد بن منصور والطبراني عن ابن مسعود موقوفاً بلفظ :

« من هم بخطيئة لم يعملها في سوى البيت ؛ لم تكتب عليه حتى يعملها ، ومن هم بخطيئة في البيت ؛ لم يمته الله من الدنيا حتى يذيقه من عذاب أليم » .

وسكت السيوطي عنه ؛ فما أحسن ! فإنه عند الطبراني (٩ / ٢٥٣ / ٩٠٧٨) من طريق الحكم بن ظُهَيْر عن السدي به .

وابن ظهير هذا ؛ متروك ـ كما قال الهيثمي (٧ / ٧٠) ، والحافظ في « التقريب » ـ ،

فالعمدة على رواية الثوري المتقدمة . ولا سيما وقد تابعه أسباط ـ وهو : ابن نصر الهمداني ـ ؛ وهو صدوق كثير الخطأ من رجال مسلم ؛ فيستشهد به ، ولكني لم أجد الآن من أسنده عنه ، ومهما يكن من أمر ؛ فما قاله ابن كثير : إن الوقف أشبه . هو المختار ، وقد أشار إلى ذلك الحافظ في « الفتح » (١١ / ٣٢٨) .

وأما قول ابن كثير في الإسناد المرفوع :

« إنه على شرط البخاري » !

فهو خطأ ؛ لعله سبق قلم منه ؛ وإن سكت عليه الشيخ أحمد شاكر رحمه الله (٦ / ٦٥ ـ ٦٦) ، والصواب أنه على شرط مسلم ـ كما قال الحاكم ـ لولا الوقف ؛ فإن : (السدي) ـ وهو : الكبير ، واسمه : إسماعيل بن عبد الرحمن ـ ؛ لم يخرج له البخاري ، على أنه قد ضعف ، وأورده الذهبي في « المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد » ، وقال (٦٩ / ٣٦) :

« روى له مسلم متابعة ، وثقه بعضهم ، وقال أبو حاتم : لا يحتج به[١] ، وقال أبو زرعة : لين » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يهم » .

إذا عرفت ما سلف ؛ فقد تعقب الشيخ أحمد كلام ابن كثير المتقدم بقوله :

« وهذا تحكُّم من شعبة ثم من ابن كثير ، وكلمة يزيد بن هارون التي رواها ابن أبي حاتم كلمة حكيمة ، وإشارة دقيقة ؛ يريد أن شعبة قد حكى رفعه عن شيخه ، فهو قد رفعه رواية ؛ وإن وقفه رأياً ، والرفع زيادة من ثقة ؛ فتقبل ، ونحن نأخذ عن

---

(١) الأصل : « بقوله » ، والتصحيح من « الجرح والتعديل » (١ / ١ / ١٨٥) ، و« المغني » .

الراوي روايته ، ولا نتقيد برأيه ، وأما أن غير شعبة رواه موقوفاً ؛ فلا يكون علة للمرفوع ، والرفع زيادة ثقة ؛ كما قلنا » .

قلت : وهذا كلام وجيه من عالم نحرير ؛ إلا أن قوله : « والرفع زيادة من ثقة فتقبل » ليس على إطلاقه عند الحفاظ النقاد ـ كما هو محقق في علم المصطلح ـ ؛ وإن كان الشيخ رحمه الله مال في تعليقه على « اختصار علوم الحديث » لابن كثير (ص ٦٧ ـ ٦٨) أنها مقبولة على الإطلاق ، ولا يخفى على المحققين في هذا العلم الشريف ما في ذلك من تعطيل نوع هام من علوم الحديث ، وهو (الحديث الشاذ) الذي ذكروا في تعريفه قول الإمام الشافعي :

« هو أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس ، وليس من ذلك أن يروي ما لم يروه غيره » .

وعلى هذا قامت كتب (العلل) مثل : كتاب ابن أبي حاتم ، وكتاب الدارقطني وغيرهما من الحفاظ ؛ فكم من أحاديث رواها الثقات أعلوها بمخالفتهم لمن هو أحفظ أو أوثق أو أكثر عدداً ! وهذا مما لا مناص منه لكل باحث عارف نقاد ، وكأن الشيخ رحمه الله شعر بهذا في نهاية تعليقه المشار إليه ؛ فختمه بقوله :

« نعم ؛ قد يتبين للناظر المحقق من الأدلة والقرائن القوية أن الزيادة التي زادها الراوي الثقة زيادة شاذة ؛ أخطأ فيها ، فهذا له حكمه ، وهو من النادر الذي لا تبنى عليه القواعد » !

قلت : ولذلك ؛ فإني أقول :

إن زيادة الرفع هنا شاذة غير مقبولة ؛ للأسباب التالية :

الأول : أن شعبة الذي روى الرفع عن شيخه (السدي) ، لو أنه شك صراحة في الرفع ؛ لكان ذلك من دواعي التوقف في قبول الرفع ، فكيف وهو يقول : « وأنا لا أرفعه » ؟! فينبغي على الباحث المحقق أن يقف قليلاً ، ويتساءل عن السبب الذي حمل شعبة عليه ؛ فإن مما لا يشك فيه عارف بفضل شعبة وإمامته في هذا العلم أنه ما كان ليقول ذلك ؛ لولا أنه بدا له شيء من الشك في رفع شيخه للحديث ؛ فأوقفه هو من عنده ؛ خشية أن يقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل ، ولعل من ذلك الضعف الذي في شيخه ـ كما سبق الإشارة إليه ـ .

الثاني : لو أن شعبة لم يوقفه ، وروى الحديث عن شيخه مرفوعاً على الجادة ، ثم خالفه سفيان الثوري فأوقفه ـ كما تقدم ـ ؛ لكان الوقف هو الراجح ؛ لأن سفيان أحفظ من شعبة اتفاقاً ، وباعتراف شعبة نفسه ، فكيف وقد أوقفه أسباط بن نصر أيضاً ؟ فكيف وقد جزم به شعبة ؟!

الثالث : مخالفة الرفع لعموم الأحاديث القاطعة بأنه لا مؤاخذة على الهم بالسيئة ؛ وإنما على العمل بها ، وهي كثيرة معروفة ؛ منها قوله ﷺ : « إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها ، ما لم تتكلم أو تعمل به » .

متفق عليه ، وهو مخرج في « الإرواء » (٢٠٦٢) .

ولذلك اختار الإمام الطبري في تفسير الآية أن المراد بها المعصية ؛ فقال بعد أن ساق الأقوال في تفسيرها ، ومنها حديث ابن مسعود مرفوعاً وموقوفاً :

« فتأويل الكلام : ومن يرد في المسجد الحرام بأن يميل بظلم ، فيعصي الله فيه ؛ نذقه يوم القيامة من عذاب موجع له » .

فقوله : « فيعصي الله فيه » . . فيه إشارة قوية إلى عدم اعتداده بالمرفوع من

الحديث ؛ فهو موافق لتصريح ابن كثير المتقدم بأن وقفه أشبه . وهذا هو الذي بدا لي في هذا التخريج . والله ولي التوفيق ، وهو الهادي إلى أقوم طريق .

٦٥٧٢ - (لَوددتُ أنّها في قَلْبِ كلِّ إنسانٍ من أمّتي . يعني : ﴿ يس ﴾ ، وفي رواية : ﴿ تبارك الذي بيده الملك ﴾) .

ضعيف . أخرجه البزار (٢ / ٨٧ / ٢٣٠٥) : حدثنا سلمة بن شبيب : ثنا **إبراهيم بن الحكم بن أبان** عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال النبي ﷺ : . . . فذكره بالرواية الأولى .

وأخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١١ / ٢٤١ / ١١٦١٦) : حدثنا محمد بن الحسين بن عجلان : ثنا سلمة بن شبيب بالرواية الأخرى .

وقال البزار :

« لا نعلمه يروى إلا عن ابن عباس بهذا الإسناد ، و (إبراهيم) لم يتابع على أحاديثه ، على أنه قد حدث عنه أهل العلم » .

قلت : قال الذهبي في « المغني » :

« تركوه ، وقلَّ مَنْ مشّاه على ضعفه » .

قلت : وقد توبع من مثله ؛ فقال **حفص بن عمر العدني** : حدثني الحكم بن أبان بالرواية الثانية .

أخرجه الحاكم (١ / ٥٦٥) ، وقال :

« إسناد صحيح » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : حفص واهٍ » .

والحديث أورده السيوطي في « الدر » (٥ / ٢٥٦) من رواية البزار بالرواية الأولى و(٦ / ٢٤٦) من رواية عبد بن حميد في « مسنده » والطبراني والحاكم وابن مردويه بالرواية الأخرى .

ولم يذكر منهما ابن كثير إلا هذه . وقال (٣ / ٣٩٥) :

« هذا حديث غريب ، وإبراهيم ضعيف » .

وكذلك فعل الهيثمي في « المجمع » خلافاً لقاعدته ؛ فقال (٧ / ١٢٧) :

« رواه الطبراني ، وفيه إبراهيم بن الحكم بن أبان وهو ضعيف » .

فلم يتعرض لذكر رواية البزار ألبتة ، لا هنا ، ولا في تفسير سورة ﴿ يس ﴾ ! فقد فاتته ؛ ولذلك لم يعلق الشيخ حبيب الأعظمي على « كشف الأستار » بشيء ؛ لأنه لم يجد كلام الهيثمي عليه لينقله ، وذلك مبلغ تحقيقه المزعوم !

وقد يلاحظ القراء معي أن البزار تفرد بذكر سورة ﴿ يس ﴾ مكان سورة ﴿ تبارك ﴾ ؛ دون سائر الحفاظ الذين خرجوه ، فأخشى أن يكون ذلك من أوهامه التي أشاروا إليها في ترجمته ، ومن أولئك الحفاظ عبد بن حميد ـ كما تقدم في تخريج السيوطي ـ ، فقال ابن حميد في « مسنده » (١ / ٥٢٥ / ٦٠١) : حدثنا إبراهيم ابن الحكم به ، وزاد في أوله :

أن ابن عباس قال لرجل : أَلا أطرفك بحديث تفرح به؟ قال الرجل : بلى يا ابن عباس ! رحمك الله ، قال :

اقرأ : ﴿ تبارك الذي بيده الملك ﴾ ، واحفظها ، وعلمها أهلك وجميع ولدك ،

وصبيان بنيك ، وجيرانك ؛ فإنها المنجية ، وهي المجادلة التي تجادل وتخاصم يوم القيامة عند ربها لقارئها ، وتطلب له إلى ربها أن ينجيه من النار إذ كانت في جوفه ، وينجي الله بها صاحبها من عذاب القبر . قال إبراهيم : قال أبي . . . (فذكر الحديث) .

ولاحظوا أيضاً أن مدار رواية البزار على شيخه (سلمة بن شبيب) ـ وهو ثقة من شيوخ مسلم ـ ، وتابعه عنه شيخ الطبراني (محمد بن الحسين بن عجلان) ؛ لكن خالفه في تسمية السورة ـ كما رأيت ، وهو ثقة أيضاً ؛ كما قال الخطيب في ترجمته في « التاريخ » (٢ / ٢٢٧) ـ ، فروايته أرجح ؛ لموافقتها لرواية الآخرين .

و(عجلان) . . . جده الأعلى ؛ فإنه : (محمد بن الحسين بن إبراهيم بن زياد ابن عجلان أبو شيخ الأصبهاني) ، هكذا ساق نسبه الخطيب ، وكذا أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٢٧) ، وذكرا أن وفاته كانت سنة (ست وثمانين ومئتين) ، ووقعت في كتاب « شيوخ الطبراني » للشيخ الفاضل صاحبنا حماد الأنصاري (٢٧٧ / ٥٣٨) سنة (٢٧٦) هكذا بالرقم . . فيصحح ، كما فاته توثيق الخطيب . . فيستدرك ؛ لأنه مهم .

٦٥٧٣ ـ (كانَ سليمانُ نبيُّ الله إذا صلّى ؛ رأى شجرةً نابتةً بين يديه ، فيقولُ لها : ما اسمُك؟ فتقولُ : كذا ـ فيقولُ : لأي شيءٍ أنتِ؟ فإن كانتْ تُغرسُ ؛ غُرِسَتْ ، وإن كانت لِدواءٍ ؛ كُتبتْ .

فبينما هو يصلّي ذات يوم ؛ إذْ رأى شجرةً بين يدَيه ، فقالَ لها : ما اسمُك؟ قالت : (الخرنوب) ، قال : لأي شيءٍ أنتِ؟ قالت : لخرابِ هذا البيتِ . فقال سليمانُ : اللهمّ ! عَمِّ على الجنّ موتي ، حتّى يعلمَ الإنسُ

أنّ الجنّ لا يعلمونَ الغيب . فنَحَتَها عصاً ، فتوكأَ عليها حَوْلاً مَيْتاً ، والجنُّ تعملُ ، فأكلتها الأَرَضَةُ ؛ فسقطَ ، (فتبينت الأنسُ أنّ الجنّ لو كان يعلمونَ الغيبَ ما لبثُوا حَولاً في العذابِ المهينِ) . وكان ابن عباس يقرأها كذلك . قال : فشكرتِ الجنّ للأَرضة ؛ فكانتْ تأْتيها بالماءِ) .

ضعيف . أخرجه ابن جرير الطبري في « التفسير » (٢٢ / ٥١) والحاكم (٤ / ١٩٧ و ٤٠٢) ، والبزار (٣ / ١٠٦ / ٢٣٥٥) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١١ / ٤٥١ - ٤٥٢) من طريق إبراهيم بن طهمان عن **عطاء بن السائب** عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره . وقال الحاكم في الموضعين :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي .

وأما ابن كثير فقال في « التفسير » (٣ / ٥٢٩) :

« حديث مرفوع غريب ، وفي صحته نظر » .

قلت : وعلته : (عطاء بن السا ئب) ؛ فإنه كان اختلط ، وإبراهيم بن طهمان لم يذكر في جملة الذين سمعوا منه قبل الاختلاط . ثم قال ابن كثير :

« وهكذا رواه ابن أبي حاتم من حديث إبراهيم بن طهمان به . ورفْعُه فيه غرابة ونكارة ، والأقرب أن يكون موقوفاً ، وعطاء بن أبي مسلم الخراساني (كذا ؛ ولعله سبق قلم ، أو خطأ من الناسخ) ؛ له غرابات ، وفي بعض حديثه نكارة » .

قلت : والوقف الذي استغربه ابن كثير هو الصحيح عن ابن عباس ؛ فقد جاء عن ثقتين آخرين عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عنه .

أحدهما : جرير - وهو : ابن عبد الحميد - عنه مختصراً ، وليس فيه قراءة ابن

عباس للآية .

أخرجه الحاكم (٢ / ٤٢٣) ، وقال :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي . وهو كما قالا ؛ إن كان جرير سمعه منه قبل الاختلاط .

والآخر : سفيان بن عيينة عن عطاء به .

أخرجه البزار (٢٣٥٦) : حدثنا أحمد بن أبان : ثنا سفيان بن عيينة . . .

قلت : وهذا إسناد صحيح ؛ فقد ذكروا في ترجمة (عطاء) أن ابن عيينة سمع منه قبل الاختلاط وبعده ؛ ولكنه اتقاه في الاختلاط واعتزله ، ولذلك قال أحمد :

« سماعه منه مقارب » .

وإن مما يرجح الوقف أن عطاء بن السائب قد تابعه على وقفه سلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به ؛ دون الآية أيضاً .

أخرجه الحسين المروزي في زياداته على « زهد ابن المبارك » (ص ٣٧٨ / ١٠٧٢) .

قلت : وإسناده جيد ، رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير عبد الجبار بن عباس الهمداني ؛ وهو صدوق .

وكذلك رواه أسباط عن السدي - في خبر ذكره - عن أبي مالك وعن أبي صالح عن ابن عباس ، وعن مرة الهمداني عن ابن مسعود ، وعن أناس من أصحاب رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وأسباط ـ هو ابن نصر الهمداني ، وهو ـ ؛ صدوق كثير الخطأ ، يغرب ـ كما في « التقريب » ـ . وحديثه ليس صريحاً في الرفع ؛ بل إن ظاهره الوقف . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ومع عدم ثبوت القراءة المذكورة في الحديث عن ابن عباس ، لا مرفوعاً ولا موقوفاً ؛ فهي مع ذلك مخالفة لنصها المتواتر في المصحف : ﴿ فلما خَرَّ تبينت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين ﴾ . [سبأ : ١٤] .

ولذلك جزم بعض المحققين من علماء التفسير بشذوذها ؛ مثل : أبي حيان التوحيدي (٧ / ٢٦٨) ، والآلوسي (٢٢ / ١٢٣) ، وابن كثير ـ وقد سبق كلامه ـ ، وخالف الإمام القرطبي ؛ فقال في « تفسيره » (١٤ / ٢٧٩) بصحتها !

وفي الختام : لا بد لي من التنبيه على خطأين اثنين :

أحدهما : أن ناسخ أو طابع « كشف الأستار » ساق الآية في حديث ابن عباس بنصها الوارد في المصحف ؛ إلا في الكلمة الأولى منها : (فتبينت) ، وصوابها : ﴿ فلما خَرَّ تبينت ﴾ وهذا خطأ ، وفي اعتقادي أن الذي حمله على ذلك إنما هو ظنه أن الراوي أخطأ في تلاوتها ، فصححها دون أن يتنبه أنه أفسد الحديث ؛ لأن هذا التصحيح لا يتناسب مع قوله في الحديث : « وكان ابن عباس يقرأها كذلك » ؛ فقراءته حسب الرواية على وجه آخر غير ما في المصحف ، على أن الذي في المصحف : ﴿ تبينت ﴾ . . ليس : (فتبينت) ـ كما ذكرت ـ ، وغفل عن ذلك محققه الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي فقال :

« نظم القرآن في المصحف كما هنا » !! ثم ساق الآية كما جاءت في الحديث نقلاً عن « الزوائد » (٨ / ٢٠٨) . ويعني : « مجمع الزوائد » .

والخطأ الآخر : أن الشيخ الأعظمي علق على رواية إبراهيم بن طهمان المرفوعة بقوله : « أخرجه ابن المبارك . . . عن ابن عباس مرفوعاً (ص ٣٧٨) » !

وهذا خطأ ؛ فإنما أخرجه موقوفاً ـ كما سبق ـ .

ثم أكد الخطأ بتعليقه على رواية سفيان بن عيينة الموقوفة بقوله :

« قال الهيثمي : رواه الطبراني والبزار بنحوه مرفوعاً وموقوفاً ، وفيه عطاء ؛ قد اختلط ، وبقية رجالهما رجال الصحيح (٨ / ٢٠٧) ، قلت : تابع عطاءً سلمةُ بنُ كهيل عند ابن المبارك » .

قلت : سلمة بن كهيل روايته موقوفة فقط ـ ؛ كما تقدم ، وسبقت الإشارة إليه آنفاً ـ ، وتعقيب الشيخ على كلام الهيثمي يوهم أنه رواها مرفوعاً وموقوفاً ! فتأمل .

٦٥٧٤ ـ (لما أوحيَ إليّ ـ أو : نبّئتُ ، أو كلمةً نحوها ـ ؛ جعلتُ لا أمرُّ بحجرٍ ولا شجَرٍ إلاّ قالَ : السّلامُ عليكَ يا رسولَ الله !) .

منكر أوله . أخرجه البزار (٣ / ١٦٦ ـ ١٦٧) : حدثنا **عبد الله بن شبيب** : ثنا أيوب بن سليمان بن بلال : ثنا ابن أبي أويس ـ يعني : أبا بكر ـ عن سليمان ابن بلال عن يحيى بن سعيد عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ قال الهيثمي في « المجمع » (٨ / ٢٦٠) :

« رواه الطبراني عن شيخه عبد الله بن شبيب ؛ وهو ضعيف » .

فأقول : لقد أخطأ فيه (ابن شبيب) هذا إسناداً ومتناً .

أما الإسناد : فقد رواه زيد بن الحَرِيش : ثنا يحيى بن سعيد عن شعبة عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة مرفوعاً بلفظ :

« إني لأعرف حجراً كان يسلِّم عليَّ قبل أن أُبعث » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢ / ٢٤٤ / ١٩٠٧) ، و« الأوسط » (٢٢٠٦ - بترقيمي) ، و« الصغير » (رقم ١٨٥ - الروض) ، ومن طريقه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ١٠٨) و« دلائل النبوة » (ص ٣٤١) قال : ثنا أحمد ابن محمد بن سعيد المعَيَّني الأصبهاني : ثنا زيد بن الحريش به . وقال الطبراني :

« لم يروه عن شعبة إلا يحيى بن سعيد ، ولا رواه عن يحيى إلا زيد بن الحريش ، - زاد في « الصغير » : - ولا كتبناه إلا عن المُعيَّني » .

قلت : وهو ثقة - كما قال أبو نعيم - ، ومن فوقه ثقات رجال مسلم ؛ غير (زيد ابن الحريش) ، وقد وثقه ابن حبان (٨ / ٢٥١) وقال :

« حدثنا عنه عبد الله بن أحمد بن موسى القاضي عبدان . ربما أخطأ » .

قلت : عبدان حافظ ثقة معروف ، وقد روى عنه (المعيني) هذا - كما ترى - ، كما روى عنه (إبراهيم بن يوسف الهِسنجاني) - كما ذكر ابن أبي حاتم - ، وإبراهيم قال في « السير » (١٤ / ١١٦) : [الإمام الحافظ المجوِّد] ، فهؤلاء ثلاثة من الثقات رووا عنه مع توثيق ابن حبان ؛ فلا التفات بعد ذلك إلى قول ابن القطان ، فيه :

« مجهول الحال » - كما حكاه في « اللسان » - ؛ فالإسناد جيد .

وأما المتن : فقد صدَّره بقوله : « لما أوحي إلي » ، وإنما كان ذلك قبل الوحي ؛

كما في حديث (ابن الحريش) : « قبل أن أبعث » ، وكذلك رواه إبراهيم بن طهمان : ثني سماك بن حرب به .

رواه مسلم (٧ / ٥٨) ، وابن حبان (٦٤٤٨) وغيرهما . وهو مخرج في « الروض النضير » من طريق يحيى بن أبي بكير : ثنا إبراهيم بن طهمان به .

ويحيى ثقة من رجال الشيخين ، وقد خالفه من هو دونه ثقة وحفظاً ؛ فقال أبو حذيفة : ثنا إبراهيم بن طهمان به ؛ إلا أنه قال :

« حين بعثت » !

أخرجه الطبراني (١٩٩٥) .

وأبو حذيفة ـ واسمه : موسى بن مسعود النهدي ـ : قال الحافظ :

« صدوق سيئ الحفظ ، وكان يصحف ، وحديثه عند البخاري متابعة » .

وله في « المغني » ترجمة سيئة .

وخالف إبراهيم بن طهمان ضعيفان : سليمان بن معاذ ، وشريك .

أما الأول : فقال الطيالسي في « مسنده » (١٠٦ / ٧٨١) : حدثنا سليمان ابن معاذ عن سماك بلفظ :

« ليالي بعثت » .

ومن طريق الطيالسي أخرجه الترمذي (٣٦٢٨) ، وأحمد (٥ / ١٠٥) ، والطبراني (٢٠٢٨) ، وأبو نعيم (٣٤٠) ، والبيهقي في « الدلائل » (٢ / ١٥٣) ؛ كلهم عنه .

وسليمان بن معاذ ـ هو : ابن قرم ـ : قال الحافظ :

« سيئ الحفظ » .

أما رواية شريك : فهي مثل رواية سليمان سنداً ومتناً .

أخرجها الطبراني (١٩٦١) .

وشريك ـ هو : ابن عبد الله القاضي ، وهو ـ : معروف بسوء الحفظ ؛ ولذلك فلا يحتج بحديث أمثاله ، وبخاصة عند مخالفة الثقات ـ كما هنا ـ .

٦٥٧٥ ـ (اللهمّ ! ائتني بأحبِّ خلْقكَ إليكَ ؛ يأكل معي من هذا الطّير . فجاء أبو بكرٍ فردّه ، وجاءَ عمرُ فردّه ، وجاء عليٌّ فأذنَ له) .

منكر . أخرجه النسائي في « السنن الكبرى » (٥ / ١٠٧ / ٨٣٩٨ ـ الخصائص) ، وابن الجوزي في « العلل المتناهية » (١ / ٢٢٦ / ٣٦٢) من طريق مسهر بن عبد الملك عن عيسى بن عمر عن السدي عن أنس بن مالك :

أن النبي ﷺ كان عنده طائر ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير (مسهر بن عبد الملك) ، وهو مختلف فيه ، أورده الذهبي في « المغني » وقال :

« ليس بالقوي . قال البخاري : فيه بعض النظر » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ليِّن الحديث » .

وبقول البخاري المذكور أعله ابن الجوزي . لكن له متابع ؛ فقال الترمذي

(٣٨٢٣) : حدثنا سفيان بن وكيع : أخبرنا عبيد الله بن موسى عن عيسى بن عمر به ؛ دون ذكر أبي بكر وعمر ، وقال :

« حديث حسن[1] غريب ، لا نعرفه من حديث السدي إلا من هذا الوجه » .

قلت : سفيان بن وكيع : قال الذهبي في « المغني » :

« ضُعف . وقال أبو زرعة : كان يتهم بالكذب » .

قلت : لكنه قد توبع ؛ فقد رواه ابن الجوزي (٣٦٣) بإسناده من طريق الدارقطني : نا محمد بن مخلد : نا حاتم بن الليث قال : نا **عبيد الله بن موسى** به .

وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات ؛ إلا ما في (السدي) من الخلاف - وهو (السدي الكبير) ، واسمه : إسماعيل بن عبد الرحمن - ، وبه أعله ابن الجوزي فقال :

« وهذا لا يصح ؛ لأن إسماعيل السدي قد ضعفه عبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن معين » .

وأقول - وبالله أستعين - :

لعل إعلاله بـ (عبيد الله بن موسى) - وهو : ابن أبي المختار العبسي - أولى ؛ وذلك لسببين اثنين :

أحدهما : أن (عبيد الله) - وإن كان ثقة ومن رجال الشيخين ؛ - ففيه كلام كثير - كما تراه في « التهذيب » وغيره - ، وكان له تخاليط ، ومنكرات ، مع غلو في التشيع ، قال ابن سعد في « الطبقات » (٦ / ٤٠٠) :

---

(١) كذا في طبعة الدعاس ، ولم يثبت التحسين في طبعات أخرى .

« كان ثقة صدوقاً إن شاء الله ، كثير الحديث ، حسن الهيئة ، وكان يتشيع ، ويروي أحاديث في التشيع منكرة ؛ فضعف بذلك عند كثير من الناس » . وفي « التهذيب » :

« قال أبو الحسن الميموني : وذُكِرَ عنده - يعني : أحمد بن حنبل - (عبيد الله ابن موسى) ؛ فرأيته كالمنكر له . قال :

« كان صاحب تخليط ، وحدث بأحاديث سوء ، أخرج تلك البلايا فحدث بها » .

قيل له : فابن فضيل ؟ قال : لم يكن مثله ، كان أستر منه ، وأما هو فأخرج تلك الأحاديث الردية » .

قلت : ولعل هذا منها - فيما يشير الإمام - ، وذكر له في « العلل » (١ / ٥٥٦ / ١٣٢٧ - تحقيق وصي الله) حديثاً ، وعقب عليه بقوله :

« أراه دخل لـ (عبيد الله بن موسى) إسناد حديث في إسناد حديث » .

قلت : وحديث الترجمة من هذا القبيل في نقدي ؛ لما سأذكره قريباً .

والآخر - من السببين - : أن (عبيد الله) اضطرب في إسناد الحديث ؛ فمرة رواه عن عيسى بن عمر عن إسماعيل السدي - كما تقدم - ومرة قال : ثنا إسماعيل بن سلمان الأزرق عن أنس به مطولاً .

أخرجه البزار (٣ / ١٩٣ - ١٩٤ - كشف الأستار) : حدثنا أحمد بن عثمان ابن حكيم : ثنا عبيد الله بن موسى به . وعلقه البخاري (١ / ١ / ٣٥٨) . وقال البزار :

« قد روي عن أنس من وجوه ، وكل من رواه عن أنس فليس بالقوي ،

وإسماعيل كوفي حدث عن أنس بحديثين » .

وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٩ / ١٢٦) :

« رواه البزار ، وفيه إسماعيل بن سلمان وهو متروك » .

قلت : فأنا أخشى أن يكون قول (عبيد الله بن موسى) في الإسناد المتقدم : « إسماعيل السدي » من تخاليطه التي أشار إليها الإمام أحمد . . جعله مكان : (إسماعيل بن سلمان) المتروك ؛ فإن إسناد البزار إليه بذلك صحيح ، فالحديث إنما هو حديث ابن سلمان هذا المتروك ، وليس حديث (إسماعيل السدي) الثقة ، ولعل في قول البزار المتقدم :

« وكل من رواه عن أنس فليس بالقوي » - إشارة إلى ذلك - . ومثله قول أبي يعلى الخليلي في « الإرشاد » (١ / ٤٢٠) :

« حديث الطير ، وضعه كذاب على مالك يقال له : (صخر الحاجبي) من أهل مرو . . . وما روى حديث الطير ثقة ، رواه الضعفاء ؛ مثل : (إسماعيل بن سلمان الأزرق) وأشباهه ، ويرده جميع أهل الحديث » .

قلت : وعلى رأسهم الإمام البخاري ؛ فقد أورده في « التاريخ » (١ / ٢ / ٢ - ٣) من طريق عثمان الطويل عن أنس به ؛ مثل رواية الترمذي ، وقال :

« ولا يعرف لعثمان سماع من أنس » .

قلت : وفي الطريق إليه (أحمد بن يزيد بن إبراهيم أبو الحسن الحراني) ، روى له البخاري متابعة ، وضعفه أبو حاتم .

ثم رواه من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن أنس بهذا . وقال :

« مرسل » . يعني : منقطع بين عبد الملك وأنس .

قلت : ولعل هذا هو أصل الحديث : الانقطاع ؛ لا يدرى الراوي له عن أنس ، ثم سرقه بعض الوضاعين - من الشيعة والضعفاء والمجهولين منهم ، أو المتعاطفين معهم - ؛ فركبوا عليه أسانيد كثيرة ، يدلك على ذلك قول الحاكم في « المستدرك » (٣ / ١٣١) :

« وقد رواه عن أنس جماعة من أصحابه زيادة على ثلاثين نفساً » .

ثم لم يستطع أن يسوق منها إلا طريقين فقط ، غير سالمين من الطعن ، صحح أحدهما على شرط الشيخين ! وسكت عن الآخر ، فتعقبه الذهبي في هذا بقوله :

« قلت : إبراهيم بن ثابت ساقط »[1] . وقال في الأول :

« قلت : ابن عياض لا أعرفه ، ولقد كنت زماناً طويلاً أظن أن حديث الطير لم يجسر الحاكم أن يودعه في « مستدركه » ، فلما علقت هذا الكتاب ؛ رأيت الهول من الموضوعات التي فيه ، فإذا حديث الطير بالنسبة إليها سماء » !

وتجد مصداق ما ذكرته آنفاً من تركيب الأسانيد عليه ممن أشرنا إليهم - من الوضاعين وغيرهم - في الطرق التي خرجها ابن الجوزي ، وقد بلغت في عده ستة عشر طريقاً ، وهي في الواقع خمسة عشر ؛ لأن الطريق الرابع عشر والخامس عشر مدارهما على مسلم أبي عبد الله في الأول منهما ، وهو : مسلم الملائي في الآخر .

---

(١) وقال العقيلي (١ / ٤٦) في حديث إبراهيم هذا :

« ليس له من حديث ثابت أصل ، وتابعه معلى بن عبد الرحمن ، وهو يكذب ، ولم يأت به ثقة . وهذا الباب الرواية فيها لين وضعف ، لا نعلم فيه شيء ثابت (!) ، وهكذا قال البخاري » .

وللفائدة أقول :

وقد بيض للطريق العاشر ، وفيه (**أحمد بن سعيد بن فرقد الجُدِّي**) : نا أبو حُمة محمد بن يوسف اليمامي : نا أبو قرة موسى بن طارق بسنده عن أنس .

والظاهر أنه لم يعرف (أحمد بن سعيد) هذا ، وحق له ذلك ؛ فإن الذهبي لما أورده في « الميزان » ؛ لم يزد على قوله :

« وعنه الطبراني . فذكر حديث الطير بإسناد الصحيح ؛ فهو المتهم به » .

قلت : لم أقف على إسناده ، ولعله في بعض كتبه التي لم نطلع عليها ؛ مثل : « كتاب فضائل علي رضي الله عنه » ، أو : « كتاب دلائل النبوة » .

وعزاه الحافظ في « اللسان » للحاكم عنه بإسناده المذكور أعلاه - ولم أره في « المستدرك » - وقال :

« وأحمد بن سعيد معروف من شيوخ الطبراني ، وأظنه دخل عليه إسناد في إسناد » .

قلت : لكن أحمد هذا ليس من مشهوري شيوخ الطبراني ؛ فإنه لم يرو له في « المعجم الأوسط » (١ / ٩٤ / ١ / ١٧٢٧ ، ١٧٢٨ - بترقيمي) إلا حديثين بإسناد واحد ، وهو المذكور آنفاً ؛ لكن عن موسى بن عقبة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، وأحدهما في « المعجم الصغير » برقم (٥٢٤ - الروض) .

ثم قال ابن الجوزي (١ / ٢٣٣) :

« وقد ذكره ابن مردويه من نحو عشرين طريقاً ، كلها مظلم ، وفيها مطاعن ؛ فلم أر الإطالة بذلك » .

قلت : ولم يكن الحاكم مبالغاً في قوله المتقدم أنه رواه عن أنس من أصحابه زيادة على ثلاثين نفساً ؛ فقد رأيت الأخ الفاضل أحمد البلوشي قد أبلغها هذا العدد في تعليقه على « خصائص علي » (ص ٢٩ ـ ٣٣) ، وقارب ذلك الأخ الفاضل سعد بن عبد الله آل حميد في تعليقه على « مختصر استدراك الحافظ الذهبي » (٣ / ١٤٤٧ ـ ١٤٥٤) ؛ فأوصلها إلى خمس وعشرين طريقاً ، وقد أطالا النفس في تخريجها والكشف عن عللها . وجزاهما الله خيراً .

إلا أنني أخذت عليهما بعض الأشياء ؛ أهمها : أن الأول منهما لم يتكلم على الطريق الأولى التي مدارها على عبيد الله بن موسى عن عيسى بن عمر عن السدي ؛ فأوهم بسكوته أنها سالمة من العلة ، وهي في الحقيقة أقرب طرقه الثلاثين إلى السلامة ؛ فكان الأولى به أن يعنى بها عناية خاصة .

وأما الفاضل الآخر : فأعله (٣ / ١٤٥٦) بالسدي ؛ تبعاً لابن الجوزي ؛ ولكنه زاد عليه إعلاله لرواية الترمذي ـ التي لم يسقها ابن الجوزي ـ بسفيان بن وكيع . ولكنه قال :

« وأما متابعة حاتم بن الليث لسفيان بن وكيع فيتوقف فيها إلى أن يتضح من هو حاتم بن الليث هذا ؛ فإني لم أجد له ذكراً في غير هذا الموضع من « علل ابن الجوزي » ، ولم يذكره المزي في الرواة عن عبيد الله بن موسى ، ولا الخطيب البغدادي في شيوخ محمد بن مخلد بن حفص شيخ الدارقطني » .

قلت : حاتم هذا ثقة ـ كما سبقت الإشارة إلى ذلك في أول هذا التخريج ـ ، والآن لا بد من ذكر مستندي في ذلك ؛ فأقول :

لقد ترجمه الخطيب في « تاريخ بغداد » (٨ / ٢٤٥ ـ ٢٤٦) ، وذكر في الرواة

عنه ابن مخلد هذا ، ثم قال :

« وكان ثقة ثبتاً متقناً حافظاً » . وقال الحافظ الذهبي في « السير » (١٢ / ٥١٩) :

« . . . الحافظ المكثر الثقة » .

قلت : فهذه متابعة قوية جداً لسفيان بن وكيع ؛ فلم يبق كبير فائدة لإعلال الحديث بإسماعيل السدي عند الفاضل وغيره ؛ ولا سيما وقد ردها الحافظ العسقلاني على الشيخ القزويني في رده المطبوع في آخر « المشكاة » (٣ / ٣١٤) بقوله :

« قلت : أخرج له مسلم ، ووثقه جماعة ؛ منهم : شعبة وسفيان ويحيى القطان » .

وقد خفيت عليهم جميعاً علة الحديث الحقيقية في هذه الطرق ؛ وهي وهم عبيد الله بن موسى واضطرابه في إسناده ؛ قال : (إسماعيل السدي) . . مكان : (إسماعيل بن سلمان) ؛ كما سبق بيانه ـ . وهو مما لم أسبق إليه ـ فيما علمت . فإن أصبت ؛ فمن الله وفضله ، وإن أخطأت ؛ فمن نفسي . والله تعالى أسأل أن يغفر لي ذنبي ، وخطئي وعمدي ، وكل ذلك عندي .

ثم إن الحاكم لم يكتف بتكاثره بتلك الطرق ، وتصحيحه لأحدها ؛ بل زاد ضغثاً على إبالة ؛ فقال عقبها :

« ثم صحت الرواية عن علي ، وأبي سعيد ، وسفينة » .

وسكت عنه الذهبي هنا في « التلخيص » ؛ فلم يتعقبه بشيء ، وإنما تعقبه في « جزئه » الذي جمعه في هذا الحديث فقال :

« لا والله ! ما صح من ذلك شيء » .

نقله عنه تلميذه ابن كثير في « تاريخه » (٧ / ٣٥٠ ـ ٣٥١) .

قلت : وما حنث الذهبي رحمه الله ؛ فقد بين ابن كثير علل الطرق عن هؤلاء الأصحاب الثلاثة ـ كما بين علل كثير من الطرق المشار إليها آنفاً ـ ، وختم ذلك كله بقوله :

« وبالجملة ؛ ففي القلب من صحة هذا الحديث نظر ؛ وإن كثرت طرقه . والله أعلم » .

قلت : تقوية الحديث بكثرة الطرق الضعيفة ليست قاعدة مضطردة ـ كما هو مشروح في علم المصطلح ـ ؛ فكم من حديث كثرت طرقه ، ومع ذلك ضعفه العلماء كحديث : « من حفظ على أمتي أربعين حديثاً . . . » وغيره . ولذلك قال الحافظ الزيلعي في كتابه القيم « نصب الراية لأحاديث الهداية » (١ / ٣٥٩ ـ ٣٦٠) :

« وأحاديث الجهر ـ وإن كثرت رواتها ؛ لكنها ـ كلها ضعيفة ، وكم من حديث كثرت رواته ، وتعددت طرقه ، وهو حديث ضعيف ؛ كحديث الطير » .

ومن هذا القبيل حديث قصة الغرانيق ، ولي فيها رسالة نافعة مطبوعة .

ولهذا لم نر الحفاظ المتقدمين أعملوا هذه القاعدة هنا ؛ بل صرحوا بضعف الحديث ـ كما تقدم عن الإمام البخاري والعقيلي والبزار ، وأبي يعلى الخليلي ـ ؛ بل إن هذا نقل رده عن جميع أهل الحديث ـ كما سبق ـ . ولقد كان من هؤلاء الذين ضعفوه ولم يلتفتوا إلى طرقه الحاكم نفسه ؛ فيما ذكره الذهبي في ترجمته

من « السير » (١٧ / ١٦٨) :

أنهم كانوا في مجلس ، فسئل أبو عبد الله الحاكم عن حديث الطير؟ فقال :

« لا يصح ، ولو صح ؛ لما كان أحد أفضل من علي بعد النبي ﷺ » .

قال الذهبي عقبه :

« فهذه حكاية قوية ، فما باله أخرج حديث الطير في « المستدرك » ؟! فكأنه اختلف اجتهاده ، وقد جمعت طرق حديث الطير في جزء » .

قلت : وقد أشار الحاكم بجوابه المذكور إلى حقيقة علمية مقطوع بها عند أهل السنة ، ولا يرتاب فيها إلا الرافضة وأمثالهم من فرق الضلالة ، وهي أن أفضل الصحابة بعد النبي ﷺ على الإطلاق أبو بكر ، ثم عمر رضي الله عنهما ؛ كما جاء من طرق عن ابن عمر رضي الله عنه وبعضها في « صحيح البخاري » ، وهي مخرجة في آخر المجلد الثاني من « ظلال الجنة في تخريج كتاب السنة » .

وكذلك ؛ فحديث الطير يخالف حديث عمرو بن العاص : أنه سأل النبي ﷺ عن أحب الناس إليك ؟ قال : « عائشة » . قال : قلت : من الرجال ؟ قال : « أبوها » . متفق عليه . (انظر مقدمة المجلد الثالث من « المشكاة ») . ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية في رده على الشيعي في « منهاج السنة » (٤ / ٩٩) :

« إن حديث الطائر من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل . . . » . في بحث له قيم ؛ فراجعه .

قلت : ومن الغرائب أنه أصاب الذهبي في هذا الحديث من اختلاف الاجتهاد ما أصاب الحاكم ؛ فإنه في كتابه « المنتقى من منهاج الاعتدال » نقل (ص ٤٧٢ -

٤٧٣) قول ابن تيمية المذكور وخلاصة بحثه المشار إليه وأقره ، وهو الحق الذي لا ريب فيه ؛ ولكنه في مكان آخر من كتابه « السير » رأيته يقول (١٣ / ٢٣٣) :

« وحديث الطير ـ على ضعفه ـ فله طرق جمة ، وقد أفردتها في جزء ، ولم يثبت ، ولا أنا بالمعتقد بطلانه » !

وذكر نحوه في « التذكرة » ؛ إلا أنه قال في طرقه :

« ومجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصل » !

قلت : هذا كلام مجمل لا يروي ولا يشفي ؛ ولذلك فإني أوجه السؤال التالي إلى الحافظ الذهبي ومن وافقه من الحفاظ كالعسقلاني ومن قلده من بعض المتأخرين[1] :

ما هو هذا الأصل الذي يراد إثباته ولو بأدنى درجات الإثبات ـ ألا وهو الحسن لغيره ـ ؛ فإن الحديث فيه اضطراب كثير جداً ؛ كما بينه الأخ الفاضل الشيخ سعد ابن آل حميد ، فقال جزاه الله خيراً (ص ١٤٧٠) :

« وبالجملة ؛ فالحديث لا ينقصه كثرة طرق ، وإنما يفتقر إلى سلامة المتن ، فإنما أنكر من الأئمة هذا الحديث لما يظهر من متنه من تفضيل علي على الشيخين رضي الله عنهم ، بالإضافة لما في متنه من ركة اللفظ والاضطراب .

فمما يدل على سقوط هذا الحديث اضطراب الرواة في متنه ؛ فالمتأمل في متن الحديث من الطرق المتقدمة يجد الاختلاف ظاهراً بين الروايات ، وهذه بعض الأمثلة . . . » .

---

(١) انظر (ص ١٤٧٤) من التعليق على « مختصر استدراك الذهبي » .

قلت : فذكر خمسة منها ، سبقه إلى ثلاثة منها الأخ البلوشي (ص ٣٤ ـ ٣٥) .

وقد غفل كلاهما عن المثال الأقوى ، وهو أن في رواية لابن عساكر (١٢ / ٢٤٢) بلفظ :

« اللهم ! ائتني برجل يحب الله ورسوله » .

وكذا في رواية (١٢ / ٢٤٤) أخرى وزاد :

« ويحبه الله ورسوله » .

وفي ثالثة بلفظ :

« اللهم ! أدخل علي من تحبه وأحبه » .

رواه ابن مردويه في الطريق (الرابع عشر) عند ابن الجوزي .

قلت : فلو أن الحديث كان في أكثر طرقه بلفظ من هذه الألفاظ المتفقة المعنى ـ ، ولم تكن باسم التفضيل « أحب خلقك » ـ ؛ لكان من الممكن القول بثبوته ، ويكون كحديث الراية الصحيح الذي في بعض رواياته :

« لأعطين الراية رجلاً يفتح الله على يديه ، يحب الله ورسوله ، ويحبه الله ورسوله . . . » رواه البخاري (٤٢١٠) ، ومسلم (٧ / ١٢٧) . لكن الواقع أن أكثر الروايات بلفظ اسم التفضيل : « أحب » . . ومن هنا جاء الحكم عليه بالوضع ـ كما تقدم ـ .

والمقصود : أن قول الذهبي في طرق الحديث : « ومجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصل » إنْ يعنِ طرقه التي فيها لفظ : « أحب » الصريح بالتفضيل ؛ فهو

باطل ، وإن كان يعني الألفاظ الأخرى المثبتة لمطلق الحب ؛ فالخطب سهل ، لكن الذي يظهر لي من سياق كلامه وقوله المتقدم : « ولا أنا بالمعتقد بطلانه » أنه يعني الأول ؛ لأنه ـ بعد أن ساقه (١٣ / ٢٣٢) ـ حاول تأويله بكلام غير مفهوم عندي ، وقد سألت بعض من أثق بعلمهم ومعرفتهم ، فما أفادوني شيئاً ، وهو على كل حال مردود عندي برواية حديث الترجمة وما في معناها . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦٥٧٦ ـ (إذا رأيتُم الرجلَ أصْفرَ الوجْهِ من غيرِ مرضٍ ولا عبادةٍ ؛ فذاكَ من غشّ الإسلامِ في قلْبه) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « كتاب الطب » (باب استعمال الفراسة . . .) (ق ١٦ / ٢) من طريق حماد بن المبارك : ثنا السري بن إسماعيل عن الأوزاعي عن رجل عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته : (السري بن إسماعيل) ؛ وهو متروك بالاتفاق ، بل كذبه القطان ـ كما في « المغني » ـ .

وفوقه الرجل الذي لم يسم ؛ فهذه علة أخرى ، ولكنها دون الأولى ، ومثلها الراوي عن السري (حماد بن المبارك) ؛ فإنه مجهول ـ كما قال أبو حاتم ، وتبعه الذهبي والعسقلاني ـ ، وهو : أبو جعفر الأزدي السجستاني ـ فيما يظهر ـ . والله أعلم .

وقد روي الحديث بإسناد آخر عن ابن عباس بنحوه ، هو مثل هذا أو أسوأ منه ـ كما تقدم بيانه برقم (٢٠٦٧) ـ ، ومع ذلك بيض له جماعة من الحفاظ والعلماء ؛ فلم يتكلموا على إسناده بشيء ـ كما فصلت هناك ـ . ونحو ذلك وقع لهم في

حديث أنس هذا ؛ فقال السخاوي في « المقاصد » (ص ٢٤) ـ بعد أن ساق متنه ـ :

« وقال شيخنا : إنه لم يقف له على أصل عنه ، وإن ذكره ابن القيم في « الطب النبوي » له فذاك بغير سند » .

ثم تعقبه السخاوي بقوله :

« قلت : ذكره أبو نعيم في « الطب » من حديث حماد بن المبارك عن السري ابن إسماعيل . . . » إلخ .

ومن العجيب أن السخاوي سكت عن إسناده ولم يتكلم عليه بشيء ! فكأنه قنع بظهور ضعفه بالرجل الذي لم يسم ! وهذا لا يتناسب مع المعروف من حفظه وتحقيقه ونقده ، ولم لا ، وهو الحافظ تلميذ الحافظ العسقلاني ؟! فما كان ينبغي أن يخفى على مثله حال (السري بن إسماعيل) ، ويسكت عنه !

وهذا ما أصاب المعلق على « المقاصد » ، وهو الشيخ عبد الله الغماري ؛ فإنه علق على (حماد بن المبارك) فقط وقال :

« وهو مجهول » .

وهذا مما لا يستغرب منه ؛ فإنه ليس بـ : (الحافظ . . .) ـ كما يدعي في بعض كتبه ـ !

وأما المناوي ؛ فقارب الصواب بقوله في « فيض القدير » :

« أخرجه أبو نعيم في « الطب » بسند واهٍ عن أنس » .

وأما الشيخ أحمد الغماري في « المداوي » (١ / ٢٢٢ ـ ٢٢٣ ، ٣٨٠) ؛ فشغله

نقده للمناوي ، وبيان بعض أوهامه عن بيان مرتبة هذا الحديث ، وحديث ابن عباس المشار إليه آنفاً !

٦٥٧٧ ـ (المجالِسُ ثلاثةٌ : سالمٌ ، وغانمٌ ، وشاجبٌ .

فالغانم : الذي يُكْثِرُ ذكْرَ اللهِ في مجْلسه .

والسالمُ : الذي يسكتُ ؛ لا له ولا عليه .

والشاجبُ : الذي يكونُ كلامُه وعملُه في معصيةِ الله عز وجل) .

ضعيف جداً . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب والترهيب » (٢ / ٥٦٣ / ١٣٤٥) من طريق يحيى بن عبيد الله قال : سمعت أبي قال : سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال النبي ﷺ : . . . فذكره .

ومن هذا الوجه رواه مسدد ـ كما في « المطالب العالية » (ق ١٢٢ / ٢) ـ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ يحيى هذا ـ هو : ابن عبيد الله بن عبد الله ابن موهب المدني ـ قال ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ١٢١) :

« كان من خيار عباد الله ، يروي عن أبيه ما لا أصل له ، وأبوه ثقة ، فلما كَثُّر روايته عن أبيه ما ليس من حديثه ؛ سقط من حد الاحتجاج به ، وكان سيئ الصلاة ، وكان ابن عيينة شديد الحمل عليه » .

قلت : وأبوه وثقه ابن حبان أيضاً في « الثقات » ، وتفرد بذلك ، وقال الشافعي وغيره :

« لا نعرفه » . ولهذا قال الحافظ في « التقريب » :

« مقبول » .

وللحديث طريق أخرى : يرويه موسى الجهني عن **مخراق مؤذن سعيد بن جبير** قال : سمعت أبا هريرة في مسجد رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره نحوه .

أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٧ / ٤١٧ / ١٠٨١٤) .

قلت : ورجاله ثقات ؛ غير (مخراق) هذا ، ذكره البخاري وابن أبي حاتم في كتابيهما من رواية موسى الجهني عنه ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وأما ابن حبان فذكره من هذا الوجه أيضاً في « الثقات » (٥ / ٤٦١) ! وقال :

« شيخ » !

قلت : فهو مجهول . والله أعلم .

ورواه **العلاء بن زيدل** عن أنس بن مالك مرفوعاً نحوه .

أخرجه ابن حبان في ترجمة (العلاء) هذا (٢ / ١٨٠) ، ثم قال :

« شيخ يروي عن أنس بن مالك بنسخة موضوعة ، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل التعجب » .

ثم ساق له أحاديث ـ هذا أحدها ـ ، وقال :

« كلها موضوعة مقلوبة » .

وذكره ابن طاهر المقدسي في « تذكرة الموضوعات » وقال (ص ١١٩) :

« فيه العلاء بن زيدل ، له نسخة موضوعة ، وهو متروك الحديث » .

٦٥٧٨ - (فضْلُ العالِم على العابدِ سبْعونَ درجةً ، بينَ كلِّ درجتينِ حُضْرُ الفرسِ سبعينَ عاماً ؛ وذلك ؛ لأنّ الشيطانَ يضعُ البدَعَ للناس فيبصُرها العالمُ ؛ فينهَى عنها ، والعابدُ مقْبلٌ على عبادةِ ربّه ، ولا يتوجّه لها ، ولا يعرفُها) .

منكر جداً بهذا التمام . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (٢ / ٨٦٧ / ٢١١٦) من طريق القاسم بن الحكم عن سلام عن خارجة بن مصعب عن زيد ابن أسلم عن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً ؛ آفته خارجة أو سلام - وهو : ابن سلم الطويل - ؛ فإنهما متروكان . وخارجة ؛ قال فيه ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢٨٨) :

« كان يدلس عن غياث بن إبراهيم وغيره ، ويروي ما سمع منهم مما وضعوه على الثقات من الثقات الذين رآهم ؛ فمن هنا وقع في حديثه الموضوعات عن الأثبات ، لا يحل الاحتجاج بخبره » .

وقال في (سلام) (١ / ٣٣٩) :

« يروي عن الثقات الموضوعات ؛ كأنه كان المتعمد لها » . وقال الحافظ في كل منهما :

« متروك » . وزاد في خارجة :

« وكان يدلس عن الكذابين ، ويقال : إن ابن معين كذبه » .

والحديث أورده المنذري في « ترغيبه » (١ / ٦٠) من رواية الأصبهاني ، ثم

أشار إلى تضعيفه ؛ ولكنه قال :

« وعجز الحديث يشبه المدرج » .

وأرى أن ادعاء الإدراج إنما يحسن في حديث الثقة الذي يغلب على الظن أنه لم يحدث بالمدرج في حديثه . أما في غير الثقة ـ كما هنا ـ ؛ فالأولى كان أن يقال : (يشبه الموضوع) ؛ لأنه ليس بعيداً عن أن يكون المتعمد له . والله أعلم .

والحديث تقدم مختصراً برقم (٢١٤٠) .

٦٥٧٩ ـ (كانتْ ليلتي مِنْ رسولِ الله ﷺ ، فانسلَّ ، فظننتُ أنما انسلَّ إلى بعضِ نسائه ؛ فخرجتُ غَيْرَى ، فإذا أنا به ساجدٌ كالثوب الطّريح ، فسمعتُه يقول :

سجدَ لك سوادِي وخيالي ، وآمنَ بك فؤادي ، ربِّ ! هذِه يدي وما جنيتُ به على نفْسي ، يا عظيمُ ! ترجَى لكلِّ عظيمٍ ؛ فاغْفرِ الذنبَ العظيم . قالت : فرفعَ رأسَه فقال :

ما أخرجكِ ؟ قالتْ : ظنٌّ ظننتُه ! قال :

إن بعْضَ الظّنّ إثمٌ ، واسْتغفِري اللهَ ! إنّ جبريلَ أتاني فأَمرني أن أقولَ هذه الكلماتِ التي سمعتِ ، فقوليها في سجُودك ، فإنه مَنْ قالَها ؛ لم يرفعْ رأسَه حتّى يُغفر ـ أظنّه قال : ـ لَه) .

منكر جداً . أخرجه أبو يعلى (٨ / ١٢١ ـ ١٢٢) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٤ / ١١٦) ، وابن عدي (٦ / ٢٤٠) من طريق محمد بن عثيم أبي ذر قال : حدثني عثيم عن عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه عن عائشة قالت : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : محمد بن عثيم : وفي ترجمته ساقه العقيلي من مناكيره ، وروى عن ابن معين أنه قال فيه :

« كذاب » . وعن البخاري أنه قال :

« منكر الحديث » . وضعفه آخرون .

الثانية : أبوه (عثيم) : والظاهر أنه الذي في « التهذيب » : (عثيم بن كثير ابن كليب الحضرمي) ، ولكنهم لم يذكروا في الرواة عنه ابنه محمداً هذا ، وهم ثلاثة ليس فيهم موثق ؛ غير عبد الله بن منيب ، ولذلك قال الحافظ :

« مجهول » . وقال الذهبي :

« لا يدرى من هو ؟ » .

وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٧ / ٣٠٣) !

وقد أشار الذهبي في « الكاشف » إلى تليين توثيقه .

الثالثة : عثمان بن عطاء : ضعيف ، ضعفه الدارقطني وغيره .

الرابعة : أبوه عطاء ـ وهو : ابن أبي مسلم الخراساني ـ ؛ لم يسمع من عائشة رضي الله عنها ، على أنه مدلس .

وله عنها طريق أخرى : فقال الطبراني في « الدعاء » (٢ / ١٠٧١ ـ ١٠٧٢) : حدثنا **بكر بن سهل** : ثنا عمرو بن هاشم البيروتي : ثنا **سليمان بن أبي كريمة** عن هشام بن عروة عن أبيه عنها مطولاً وفي آخره ذكر ليلة النصف من شعبان .

ومن هذا الوجه رواه ابن الجوزي في « العلل » (٢ / ٦٧ ـ ٦٨) وقال :

« لا يصح . قال ابن عدي : أحاديث سليمان بن أبي كريمة مناكير » .

وأقره الحافظ في « التلخيص » (١ / ٢٥٤) .

وبكر بن سهل : قال الذهبي :

« حمل الناس عنه ، وهو مقارب الحال . قال النسائي : ضعيف » . وفي « اللسان » :

« وقال مسلمة بن قاسم : تكلم الناس فيه ، ووضعوه من أجل الحديث الذي حدث به عن . . . (ساق إسناده) عن مسلمة بن مخلد رفعه : (أعروا النساء يلزمن الحجال) » ، وقد مضى تخريجه برقم (٢٨٢٧) .

وإن مما يؤكد نكارة هذا الحديث ما أشار إليه العقيلي بقوله عقبه :

« يروى من غير هذا الوجه بخلاف هذا اللفظ » .

ويعني : ما رواه أبو هريرة عنها قالت :

فقدت رسول الله ﷺ ذات ليلة ، فلمست المسجد ؛ فإذا هو ساجد ، وقدماه منصوبتان ، وهو يقول :

« اللهم ! إني أعوذ برضاك من سخطك . . . » . الحديث .

أخرجه مسلم وغيره من أصحاب « الصحاح » و « السنن » وغيرهم ، وهو مخرج في « صفة الصلاة » (١٤٧ / ١٢) ، و « صحيح أبي داود » (٨٢٣) .

٦٥٨٠ - (إنّ اللهَ يوحِي إلى الحفظَة : لا تكتبُوا على صُوَّامِ عبادي بعْدَ العصْر سيئةً) .

باطل . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٦ / ١٢٤) ، والديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ١٢٨ / ٢ - الغرائب الملتقطة) من طريق **إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن أيوب المخرمي** بسنده عن جعفر بن سليمان عن مالك بن دينار عن أنس مرفوعاً . وقال الخطيب :

« قال الدارقطني : وهذا باطل ، والإسناد كلهم ثقات ، - يعني : غير - المخرمي : ليس بثقة ؛ حدث عن قوم ثقات بأحاديث باطلة » .

ولخص هذا الحافظ ؛ فقال في « الغرائب » :

« هذا الحديث باطل ، وإبراهيم ليس بثقة » .

٦٥٨١ - (أَلا من اشتاقَ إلى الله ؛ فلْيسمْع كلامَ اللهِ ، فإنّ مَثَلَ القرآنِ كمثل جِرابِ مسْكٍ ؛ أيَّ وقْتٍ فتحتَه فاحَ رِيحُه) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (١ / ١٧١ / ٢) من طريق **محمد بن أنس أبي بكر** : حدثنا موسى بن إسحاق : حدثنا منجاب بن الحارث : حدثنا حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ محمد بن أنس أبو بكر : لم أعرفه ، وكذا بعض من دونه ، ومن فوقه ثقات من رجال « التهذيب » ؛ غير (موسى بن إسحاق) - وهو : ابن موسى الأنصاري الخطمي - : قال ابن أبي حاتم (٨ / ١٣٥) :

« كتبت عنه ، وهو ثقة صدوق » .

والحديث ذكره الحافظ ابن رجب الحنبلي في رسالته : « نزهة الأسماع في مسألة السماع » (ص ٨٥) ساكتاً عنه ؛ فاقتضى تخريجه والنظر في إسناده .

والشطر الثاني منه له طريق أخرى عن أبي هريرة في حديث له في بعض السنن ، وفيه مجهول ، وقد خرجته في « المشكاة » (٢١٤٣ / التحقيق الثاني) .

٦٥٨٢ - (من قرأَ القرآنَ فأَعربَه ؛ كانَ له بكلِّ حرفٍ أربعونَ حَسَنَةً ، ومَنْ أعربَ بعْضاً ، ولحَنَ في بعْض ؛ كانَ له بكلِّ حرفٍ عشرُونَ حسنةً ، ومَنْ لم يُعْربْ منه شَيئاً ؛ كان له بكلِّ حَرفٍ عشْر حسناتٍ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٧ / ٤١) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ٢٢٨ / ٢٢٩٦) ، وأبو الحسن بن لؤلؤ في « حديث حمزة بن محمد الكاتب » (ق ١ / ٢) ، والشجري في « الأمالي » (١ / ١١١) ، والضياء في « المنتقى من مسموعاته بمرو » (ق ٣٧ - ٣٨) ؛ كلهم من طريق نعيم بن حماد : نا نوح بن أبي مريم عن زيد العمي عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته (نوح بن أبي مريم) ؛ وهو : كذاب معروف بذلك ، وشيخه والراوي عنه ضعيفان ؛ كما يأتي بيان أكثره من كلام السيوطي ، وقد عزاه في « الجامع الكبير » لأبي عثمان الصابوني في « المئتين » والبيهقي في « الشعب » ، وقال في كتابه « الحاوي للفتاوي » (٢ / ٩٦) :

« وهذا إسناد ضعيف (!) من وجوه :

أحدها : أن سعيد بن المسيب : لم يدرك عمر ؛ فهو منقطع .

الثاني : أن زيد العمي : ليس بالقوي .

الثالث : أن نوح بن أبي مريم هو : أبو عصمة الجامع الكذاب المعروف بالوضع ، والظاهر أن هذا الحديث مما صنعت يداه . وقد ذكره الذهبي في ترجمته ، وعده من مناكيره .

وقد رواه الطبراني في « الأوسط » على كيفية أخرى مخالفة في السند والصحابي والمتن ، وهو دليل ضعف الحديث ونكارته واضطرابه » .

قلت : ثم ساقه باللفظ التالي :

« من قرأ القرآن على أي حرف كان ؛ كتب الله له عشر حسنات ، ومحا عنه عشر سيئات ، ورفع له عشر درجات .

ومن قرأه فأعرب بعضه ، ولحن بعضاً ؛ كُتب له عشرون حسنة ، ومحي عنه عشرون سيئة ، ورفع له عشرون درجة .

ومن قرأه وأعربه كله ؛ كتب له أربعون حسنة ، ومحي عنه أربعون سيئة ، ورفع له أربعون درجة » .

قلت : وهذا موضوع أيضاً ؛ رواه عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن عروة ابن الزبير عن عائشة مرفوعاً .

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ٤٨٤ / ٤٩١٧ ـ ط) وقال :

« لم يروه عن عروة إلا زيد العمي ، تفرد به عبد الرحيم[1] بن زيد » .

قلت : وهو متروك ـ كما قال الهيثمي في « المجمع » ، ثم السيوطي في « الحاوي » ـ ، وقد قال فيه ابن معين :

« كذاب خبيث » . وقال أبو حاتم :

« كان يفسد أباه ، يحدث عنه بالطامات » . وفي « المغني » للذهبي :

« قال البخاري : تركوه » .

وأبوه زيد : ضعيف ـ كما تقدم في كلام السيوطي ـ .

(فائدة) : قال الراغب الأصبهاني في « المفردات » (ص ٤٤٩) :

« (اللحن) : صرف الكلام عن سننه الجاري عليه ، إما بإزالة الإعراب أو التصحيف ، وهو المذموم ، وذلك أكثر استعمالاً .

وإما بإزالته عن التصريح ، وصرفه بمعناه إلى تعريض وفحوى ، وهو محمود عند أكثر الأدباء من حيث البلاغة ، وإياه قصد الشاعر بقوله :

وخير الحديث ما كان لحنا

وإياه قصد بقوله تعالى : ﴿ ولَتَعْرِفَنَّهم في لَحْنِ القول ﴾ ، ومنه قيل للفطن بما يقتضي فحوى الكلام : (لَحِنٌ) ، وفي الحديث : « لعل بعضكم أَلْحن بحجته من بعض[2] » ؛ أي : ألسن وأفصح وأبين كلاماً وأقدر على الحجة » .

---

(١) الأصل (عبد الرحمن) وهو خطأ مطبعي ؛ مخالف لأصله والمتقدم في إسناده .

(٢) هو قطعة من حديث متفق عليه من حديث أم سلمة ، مخرج في « الصحيحة » برقم (٤٥٥) .

قلت : والظاهر أن المراد بـ (اللحن) في الحديث ـ على وهائه ! ـ المعنى الأول ؛ وهو إزالة الإعراب ؛ لإنه جاء فيه مقابل (الإعراب) ، وقد قال الشيخ أبو الربيع سليمان بن سبع في كتابه « شفاء الصدور » (ج ٤ / ١٧ / ٢) :

« معنى قوله : « ولم يعرب منه شيئاً » ؛ أي : أرسله إرسالاً ؛ ولم يقف عند رؤوس الآي ؛ ويمر عليها ، ولا يعطي الحروف حقها من الإعراب ؛ لشدة هذه ، ولم يرد أنه يلحن حتى يغير المعاني » .

قلت : وإن مما [لا] شك فيه أن إعراب القرآن وقراءته ـ كما ذكر ـ من الوقوف على رؤوس الآي ـ كما هو السنة ـ ، وإعطاء الحروف حقها ، وإخراجها من مخارجها ـ حسبما هو مقرر في علم التلاوة والتجويد ـ أمر مهم ، وبخاصة بالنسبة للأعاجم ، وبعض العرب ، كحرف الضاد مثلاً ؛ فأولئك ينطقونها (ظاء) ، والبعض في الشام ومصر مثلاً ينطقونها (دالاً) مفخمة ؛ دون رخاوة واستطالة ، والحق بين هؤلاء وهؤلاء ؛ كما قال ابن الجزري في أرجوزته :

والضاد باستطالة ومخرج   ميز عن الظاء وكلها تجي

وقد صح عن رجل من أصحاب النبي ﷺ أنه قال :

لأن أقرأ آية بإعراب أحب إلي من أن أقرأ كذا وكذا آية بغير إعراب .

أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٠ / ٤٥٧ / ٩٩٦٧) بسند صحيح ؛ رجاله كلهم ثقات .

وقد روي الحديث من طريق أخرى عن عائشة رضي الله عنها بلفظ مختصر ، ولا يصح أيضاً ، وهو الآتي :

٦٥٨٣ - (من قرأَ القرآنَ فأعربَ فيه ؛ كانتْ له عندَ الله دعوةٌ مستجابةٌ ، إنْ شاءَ ؛ عجّلها في الدّنيا ، وإنْ شاءَ ؛ أخّرها في الآخرةِ) .

منكر . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٢ / ٣٥١) وأبو نعيم في « الحلية » (٦ / ٣٤٩) من طريق عبد الرحمن بن يحيى العذري : حدثنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

أورده في ترجمة (العذري) هذا ، وقال :

« مجهول لايقيم الحديث ، وليس لحديثه هذا أصل عن مالك ، ولا يتابع عليه » .

ونحوه في « الحلية » . وقال الدارقطني :

« ليس بالقوي » .

وضعفه في موضع آخر - كما في « اللسان » - .

٦٥٨٤ - (من قرأَ القرآنَ فلم يعْربْه ؛ وُكِّل به مَلَكٌ يكتبُ له كما أُنزلَ ؛ بكلِّ حرفٍ عشْر حسناتٍ .

ومن قرأَه وأعربَ بعضَه ولم يعربْ بعضَه ؛ وُكّل به ملكَانِ يكتبانِ له كما أنزلَ ؛ كلّ حرفٍ عشرينَ حسنةً .

ومنْ قرأَه وأعربَه كلَّه ؛ وُكِّل به أربعةُ ملائكةٍ يكتبونَ له ؛ بكلّ حرف سبعينَ حسنةٍ) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ١٦٠) ، وابن الأنباري في « إيضاح الوقف والابتداء » (١ / ١٦ / ١٠) من طريق **أبي الطيب المروزي** :

حدثنا عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

أورده ابن حبان في ترجمة أبي الطيب هذا ، وقال :

« شيخ يروي عن عبد العزيز بن أبي رواد الأعاجيب ، لا يجوز الاحتجاج به بحال » .

وساق له في « الميزان » هذا الحديث ، وذكر عقبه عن ابن معين أنه قال فيه :

« كذاب خبيث » .

قلت : ويظهر أنه سرقه منه بعض الضعفاء ، ثم دلسه أحد المعروفين بالتدليس ، وهو بقية بن الوليد ؛ فقد رواه عن عبد العزيز بن أبي رواد به ؛ دون الفقرة الثالثة .

أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٤٢٨ / ٢٢٩٤ ، ٢٢٩٥) ، وأبو بكر الكلاباذي في « مفتاح المعاني » (ق ٣٣٢ / ١) من طريق بقية عن عبد العزيز ابن أبي رواد به . وقال السيوطي في « الحاوي للفتاوي » (٢ / ٩٦) :

« لا يصح ؛ فإن بقية مدلس وقد عنعنه » .

قلت : وتدليسه من أخبث التدليس ؛ لأنه كان يدلس عن الثقات ما أخذه عن الكذابين والوضاعين ؛ مثل : مجاشع بن عمرو ، وعمر بن موسى الوجيهي وغيرهما ـ كما هو مبسوط في ترجمته ـ ؛ فلا أستبعد أن يكون تلقاه عن أبي الطيب الكذاب هذا أو عن غيره من أمثاله . والله أعلم .

(تنبيه) : أورد ابن قدامة المقدسي هذا الحديث في رسالته « لمعة الاعتقاد » (ص ١٩) بلفظ :

« من قرأ القرآن فأعربه ؛ فله بكل حرف منه عشر حسنات ، ومن قرأه ولحن فيه ؛ فله بكل حرف حسنة » ! وقال فيه : « صحيح » !

قلت : وهذا غريب جداً ؛ فإنه لا أصل له بهذا اللفظ مطلقاً في شيء من طرقه التي وقفنا عليها ، وقد تقدم تخريجها وبيان عللها ، فكيف مع ذلك يصححه ؟! فأخشى أن يكون مدسوساً عليه ، وقد سئل عنه السيوطي في « الحاوي » (٢ / ٩٦) ؟ فلم يجب عنه بصراحة ، وإنما أورد الأحاديث المتقدمة وضعفها كلها - كما تقدم مشيراً بذلك إلى أنه لا أصل له بهذا اللفظ - ، ولم يفصح ؛ فكأنه أخذته رهبة الشيخ وفضله ، ولذلك لم يورده في « الجامع الكبير » الذي (قصد فيه إلى استيعاب الأحاديث الشريفة النبوية) - كما نص عليه في « المقدمة » - ، وهيهات هيهات !

٦٥٨٥ - (إن المسلمَينِ إذا التقيا فتصافَحا ، وتَساءَلا ؛ أنزلَ الله بينهُما مئةَ رحمةٍ ، تسعة وتسعين لأبشِّهما ، وأطْلقِهما ، وأبرِّهما ، وأحسنهِما مُساءلةً بأخيهِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ١٨٥ / ١ / ٧٨٢٢ و ٨ / ٣٢٨ - ٣٢٩ / ٧٦٦٨ - ط) قال : حدثنا محمد بن موسى الإصطخري قال : حدثنا الحسن بن كثير عن (!) يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، وقال :

« لم يروه عن يحيى بن أبي كثير إلا ابنه عبد الله ، ولا رواه عن عبد الله إلا يحيى بن مسمع ، تفرد به الحسن بن كثير » .

قلت : في هذا التعقيب والإسناد ما يلفت النظر :

أولاً : قوله في الإسناد : « الحسن بن كثير عن يحيى بن أبي كثير » : وذلك ؛ لأن يحيى بن أبي كثير من التابعين من الطبقة الخامسة - في اصطلاح الحافظ في « التقريب » - ، ولا يمكن أن يدركه - عادة - من كان في طبقة (الحسن بن كثير) ، وهي طبقة الأئمة الستة ونحوهم ؛ فلعل صوابَ (عن) : (بن) ؛ أي : (الحسن ابن كثير بن يحيى بن أبي كثير) - كما وقع في إسناد الحديث الذي قبل هذا في « المعجم الأوسط » - . وكذلك وقع في « لسان الميزان » ، وذكر عن الدارقطني أنه ضعيف .

ولعله يؤيده ما في « الجرح والتعديل » (١ / ٢ / ٣٤) :

« الحسن بن كثير : من آل يحيى بن أبي كثير » .

لكن عكر عليه أنه جاء عقبه زيادة من بعض النسخ : [روى عن يحيى بن أبي كثير] . ثم قال :

« حدثنا عنه علي بن حرب الموصلي ، سمعت أبي يقول ذلك ، ويقول : هو مجهول » .

قلت : علي بن حرب هذا توفي سنة (٢٦٥) - كما في « ثقات ابن حبان » (٨ / ٤٧١) - .

ثانياً : ذكر الطبراني في تعقيبه على الحديث (يحيى بن مسمع) ! وكذلك وقع في « مجمع البحرين » (٥ / ٢٦٤) ، ولم يقع في إسناد الحديث ؛ فلعله سقط منه ، ويكون هو الواسطة بين (الحسن بن كثير) و (عبد الله بن يحيى بن

أبي كثير) ، ولم أجد له ذكراً في شيء من كتب الرجال التي عندي . والهيثمي إنما أعله بالحسن هذا ؛ فقال في « مجمع الزوائد » (٨ / ٣٧) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه (الحسن بن كثير بن عدي) ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله رجال (الصحيح) » .

قلت : كذا زاد في نسب (الحسن) : (ابن عدي) ! وليس لها ذكر أيضاً في الإسناد !

ولهذه الأمور أو لبعضها قال المنذري في « الترغيب » (٣ / ٢٧١) :

« رواه الطبراني بإسناد فيه نظر » !

وقول الهيثمي المتقدم : « وبقية رجاله رجال الصحيح » ؛ إنما يعني : دون شيخ الطبراني ـ كما هي عادته ـ ، وهذا لا يشكل على العارفين بهذا العلم ؛ لأن شيوخه أدنى طبقة من شيوخ « الصحيحين » ، وإنما يرد الإشكال حين يقول : وبقية رجاله ثقات ، وهذا يفعله كثيراً ؛ فينبغي الانتباه لهذا ، فكثيراً ما يكون شيخ الطبراني غير موثق ؛ بل وغير ثقة ، وإنما هو التسامح والتساهل ! وشيخه في هذا الحديث (محمد ابن موسى الإصطخري) لم أجد له ترجمة ، وهو مما فات صاحبنا الشيخ الأنصاري ؛ فلم يورده في كتابه القيم « البلغة » ، وقد روى له الطبراني في « الأوسط » خمسة وأربعين حديثاً (٧٦٣٧ ـ ٧٦٨٢) ، وآخر في « الصغير » (رقم ١١١٣ ـ الروض النضير) .

ونحو هذا الحديث ما رواه عبد الخالق بن عبد الله العبدي : نا حكيم بن خذام عن أبان عن أنس مرفوعاً بلفظ :

« إذا التقى المؤمنان فتصافحا ؛ قسمت بينهما سبعون مغفرة ، تسعة وستون لأحسنهما بِشْراً » .

أخرجه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (٢ / ٨٢٠ / ٩٠٨) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبان ـ وهو : ابن أبي عياش ـ وحكيم بن خذام : متروكان .

وعبد الخالق بن عبد الله العبدي : شبه مجهول ، ذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٤٢٣) من رواية إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي عنه .

وإبراهيم هذا : فيه كلام ، وهو في « الثقات » أيضاً (٨ / ٦٧) ، وانظر « التهذيب » . وقد روى عنه أيضاً (أبو بدر عباد بن الوليد الغبري) شيخ الخرائطي في هذا الحديث ، وخفي على الدكتورة المعلقة على « المكارم » ترجمة (عبد الخالق) هذا فقالت : « لم أجده » !

ولحديث أبي هريرة إسناد آخر ؛ لكن فيه دجال ، أذكره للتنبيه عليه : أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٥ / ٤٤٠) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٧٩) من حديث محمد بن عبد الله بن إبراهيم الأشناني بإسنادين له عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه .

ذكره الخطيب في ترجمة الأشناني هذا وقال :

« روى عن الثقات أحاديث باطلة ، وكان كذاباً يضع الحديث » .

وروى عن الدارقطني أنه قال فيه :

« كذاب دجال » .

ثم ختم ترجمته بقوله :

« وأنا أقول : إنه كان يضع ما لا يحسنه ؛ غير أنه ـ والله أعلم ـ أخذ أسانيد صحيحة من بعض الصحف ، فركب عليها هذه البلايا ! ونسأل الله السلامة في الدنيا والآخرة » .

قلت : وإن من تساهل السيوطي وغرائبه أنه تعقب في « لآليه » (٢ / ٢٨٩) ، ـ وتبعه ابن عراق في « تنزيهه » (٢ / ٢٩٤ / ٤١) ـ ابنَ الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع بحديث عمر بن الخطاب المتقدم تخريجه بنحوه (٢٣٨٥) من طريق عمر بن عامر التمار ، وهو واهٍ جداً ، وسكت عنه السيوطي ، مع علمه بأن الذهبي تعجب من إخراج الخطيب لأحاديثه ساكتاً عنها ، ولا يبين سقوطها ، وصرح الذهبي ببطلان أحدها ـ كما سبقت الإشارة إليه هناك ـ ، ويأتي تخريجه عقب هذا بإذن الله تبارك وتعالى .

ومن تساهل بعض المعلقين وقلة تحقيقهم ، أن المعلق على « مجمع البحرين » أتبع حديث الترجمة الذي هو من رواية (الحسن بن كثير) بقوله :

« قلت : أخرجه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٧٩) » ! فكان عليه أن يشير ـ على الأقل ـ أنه من طريق الأشناني الدجال ، وليس من طريق (الحسن بن كثير) كما أوهم !

وإن من الغرائب ما رواه الخطيب في ترجمة (خالد بن خداش) بسنده عن محمد بن المثنى قال :

انصرفت مع بشر بن الحارث في يوم أضحى من المصلى ، فلقي خالد بن خداش المحدث ، فسلم عليه ، فقصر بشر في السلام ؛ فقال خالد : بيني وبينك

مودة من أكثر من ستين سنة ما تغيرت عليك ؛ فما هذا التغير ؟! قال : فقال بشر : ما ههنا تغير ولا تقصير ؛ ولكن هذا اليوم تستحب فيه الهدايا ، وما عندي من عرض الدنيا شيء أهدي لك ، وقد روي في الحديث :

« إن المسلمين إذا التقيا ؛ كان أكثرهما ثواباً أبشهما لصاحبه » ؛ فتركتك ؛ لتكون أكثر ثواباً » !

٦٥٨٦ ـ (من أخذَ بركابِ رَجُلٍ لا يرجُوه ولا يخافُه ؛ غُفِرَ له . وفي رواية : دخلَ الجنّةَ) .

باطل . أخرجه تمام في « الفوائد » (ق ١٧٦ / ٢) ، والخطيب في « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » (١ / ١٨٧ / ٣٠٦) ، والأصبهاني في « الترغيب » (١ / ٧٦ ـ ٧٧ / ١٠٦) من طريق **عمر بن عامر أبي حفص التمار** : نا جعفر بن سليمان بن **علي الهاشمي** عن أبيه عن جده عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ فيه ثلاث علل :

الأولى : عمر بن عامر هذا : قال الذهبي ـ وتبعه العسقلاني ـ :

« بصري ، روى عنه أبو قلابة ومحمد بن مرزوق حديثاً باطلاً » . ثم ساق له هذا الحديث ، وقال :

« قلت : العجب من الخطيب كيف روى هذا ، وعنده عدة أحاديث من نمطه ؛ ولا يبين سقوطها في تصانيفه » .

قلت : وقد مضى له حديث آخر من هذا النمط الذي يشير إليه الذهبي في المجلد الخامس برقم (٢٣٨٥) ؛ لكن تعصيب الجناية به في حديث الترجمة غير

وارد ؛ لأنه قد توبع ، فقال الطبراني في « المعجم الكبير » (١٠ / ٣٤٧ / ١٠٦٧٨) وفي « الأوسط » (٢ / ١٢ / ١٠١٦ - ط) : حدثنا أحمد بن داود المكي : ثنا حفص بن عمر المازني : ثنا جعفر بن سليمان به نحوه . وقد مضى برقم (٤٥٦٣) .

ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٣ / ٢١٢) وقال :

« ما كتبناه إلا من حديث حفص بن عمر المازني » !

قلت : وهو مثل (عمر بن عامر) في الجهالة ؛ قال الحافظ في ترجمته المختصرة في « اللسان » - وساق له حديثاً آخر - :

« لا يعرف » .

وأشار إلى ذلك الهيثمي بقوله في « مجمع الزوائد » (٨ / ١٦ - ١٧) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه (حفص بن عمر المازني) ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » !

لكنه قصر في عزوه لـ « الأوسط » فقط ، وهو في « الكبير » أيضاً ! كما أن توثيقه المذكور مرفوض ؛ لما يأتي بيانه .

وهناك متابع آخر : أخرجه الدولابي في « الكنى » (٢ / ٩٩) من طريق النسائي قال : أنبأ الفضل بن سهل قال : حدثني أبو محمد عبد الله بن حرب قال : حدثنا حسين المقري عن جعفر بن سليمان بن علي بن عبد الله بن العباس به .

قلت : وهذه متابعة عزيزة غريبة ؛ (حسين المقري) : لم أعرفه ، ويحتمل أنه : (الحسين بن عيسى الخلال البرازي المقري أبو علي) الذي ترجمه ابن أبي حاتم (١ /

٢ / ٦٠) بروايته عن جمع ؛ فإنه من هذه الطبقة ، وقال :

« روى عنه أبي » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والراوي عنه (عبد الله بن حرب) : الظاهر أنه (الليثي) المترجم عنده أيضاً (٢ / ٢ / ٤١ - ٤٢) بروايته عن جمع وقال :

« كتب عنه أبي ، وقال : ثقة حافظ ، لا بأس به » .

وأمّا (الفضل بن سهل) : فهو ثقة من شيوخ الشيخين .

وبالجملة ؛ فمهما كان هؤلاء الثلاثة ؛ فاجتماعهم على روايتهم الحديث عن جعفر بن سليمان بما يرفع التهمة عنهم - كما لا يخفى على أهل العلم - ، وتلصق بشيخهم جعفر أو أبيه سليمان ؛ وبذلك تزول العلة الأولى .

ويغلب على ظني أن العلة الثانية هي العلة ، وهي : (جعفر بن سليمان بن علي) ؛ فإنه غير معروف بالرواية ، وهو أخو (محمد بن سليمان الهاشمي) أمير البصرة ، وكان له جلالة وقدر ؛ كما في « تاريخ بغداد » (٥ / ٢٩١ - ٢٩٢) و« طبقات ابن سعد » ، قال هذا : أخبرنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال :

رأيت سليمان وعبد الله - ابني علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب - وجعفراً ومحمداً - ابني سليمان بن علي - يحملون سرير يونس بن عبيد على أعناقهم ، فقال عبد الله بن علي : هذا - والله - ! الشرف .

ولأخيه محمد حديث واحد فقط ، تقدم تخريجه في المجلد الثالث برقم (١٠٧٢) ، وهذا جعفر ليس له إلا هذا الحديث الواحد ؛ فيما أعلم .

ويحتمل أن تكون العلة من أبيه سليمان ؛ فإنه غير مشهور أيضاً بالرواية ، ولم يوثقه غير ابن حبان (٦ / ٣٨١) ، وقد روى عنه جمع ، فيهم ثقتان وقال الحافظ : « مقبول » . انظر « التيسير » .

هذا ؛ والرواية الأخرى في « الفردوس » للديلمي (٣ / ٥٨٤ / ٥٨٢٨) ، ولم أقف على إسناده في « الغرائب الملتقطة » ؛ لأن أحاديث (من) مخرومة منه ، وهو على الراجح لا يعدو أن يكون من طريق أحد الثلاثة المذكورين ، وعلى الغالب من طريق حفص بن عمر المازني ، ويؤيده أن الحافظ قال في « تسديد القوس » عقبه :

« الطبراني وأبو نعيم عن ابن عباس ، وفيه قصة زيد بن ثابت » .

يشير إلى أن الديلمي رواه من طريق المذكورين ؛ إما تعليقاً على أبي نعيم ـ وهذا عن الطبراني ـ ، وإما بإسناده إليه عنه ، أو عن كل منهما . لكن القصة عن زيد لم ترد في شيء من الروايات المتقدمة ؛ فأخشى أن يكون في العبارة شيء .
وقد روى الخطيب في « الجامع » (رقم ٣١١) من طريق أبي معشر قال :

أتيت حماد بن زيد ، فلما قمت لأركب ؛ أمسك بركابي ، فاقشعررت من ذلك ولم أركب ، فقال : ما بلغك أنه روي في الحديث : « من أمسك بركاب أخيه لغير ضيعة ؛ غفر له » ؟

ثم جاءني حماد بن زيد ، فلما قام ليركب ؛ أمسكت بركابه ، فامتنع من الركوب ، وقال : أما سمعت الخبر المروي :

« لا تكرم أخاك بما يشق عليه » ؟!

فجعل أبو معشر يقوم ويقعد » .

وفي إسناده (أحمد بن نصر بن عبد الله الذارع) ، قال الذهبي في « المغني » :

« شيخ بغدادي ، وضاع مفتر ، له جزء مشهور . قال الدارقطني : دجال » .

وحديث الترجمة عزاه السيوطي لابن عساكر فقط عن ابن عباس - كما في « كنز العمال » (٩ / ١٥٦ / ٢٥٥٠١) - .

٦٥٨٧ - (ليسَ على الماء جَنابةٌ ، ولا على الأَرضِ جنابةٌ ، ولا على الثَّوبِ جَنابةٌ) .

منكر . أخرجه الدارقطني في « سننه » (١ / ١١٣ / ٩) من طريق أبي عمر المازني حفص بن عمر : ثنا سُليم بن حيان عن سعيد بن ميناء عن جابر بن عبد الله . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو عمر المازني هذا : لا يعرف - كما قال الحافظ - ، وأشار إلى ذلك الهيثمي - كما تقدم في الحديث الذي قبله - .

ومن فوقه من رجال الشيخين .

لكن الراوي عن المازني (جعفر بن محمد بن عيسى العسكري) : لم أجد له ترجمة ، ولا أستبعد أن يكون الذي ذكره أبو جعفر الطوسي في « رجال الشيعة » هكذا ؛ إلا أنه لم ينسبه (العسكري) - كما في « اللسان » (٢ / ١٢٣ / ٥٢٤) - .

ثم روى الدارقطني من طريق زكريا عن عامر عن ابن عباس قال :

« أربع لا يجنبن : الإنسان ، والماء ، والأرض ، والثوب » .

قلت : ورجاله ثقات ؛ غير أنّ (زكريا) - وهو : ابن أبي زائدة - كان يدلس

كثيراً عن الشعبي - كما قال أبو زرعة الرازي وغيره - ، وهو (عامر) هنا .

والجملة الأولى من حديث الترجمة صحيحة ؛ لأن لها طريقاً أخرى من حديث ابن عباس مرفوعاً ، سبق تخريجها في « الصحيحة » برقم (٢١٨٥) ، وفي « الإرواء » (١ / ٦٤ / ٢٧) ، و « صحيح أبي داود » برقم (٦١) .

٦٥٨٨ - (قال اللهُ : أيّها الشابُّ ! التاركُ شهوتَه لي ، المبتذلُ شبابَه من أجْلي ؛ أنتَ عندي كبعضِ ملائكتي ، ولكَ عندي كلّ يومٍ وليلةٍ أجر صِدِّيق)(*) .

موضوع . رواه ابن عدي (١٧٤ / ٢ و ٣ / ٣٥٧ - ٣٥٨ - ط) ، وعنه الجرجاني (٣٣٢) عن سعد بن سعيد عن الثوري عن منصور عن أبي الضحى ومسروق - كذا قال - عن علقمة عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً . وقال ابن عدي :

« سعد بن سعيد يلقب سعدويه كان رجلاً صالحاً حدث عن الثوري وغيره بما لا يتابع عليه ، ولم يكن ذلك من تعمد منه فيها أو ضعف في نفسه ، إلا لغفلة كانت تدخل عليه ، وهكذا الصالحون ، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً وهو من أهل بلدنا ونحن أعرف به » .

قلت : قال الذهبي عقب الحديث :

« فهذا موضوع على سفيان » . وأقره الحافظ في « اللسان » .

قلت : ويستشم منه رائحة الإسرائيليات ، ويؤيده أن ابن المبارك رواه في

(*) سبق للشيخ رحمه الله تخريج هذا الحديث دون آخره في سياق حديثٍ طويل في المجلد التاسع (٤٠٠٦) ؛ فانظره . (الناشر) .

« الزهد » (١٧٠ / ٢ ، من الكواكب ٥٧٥) بسنده إلى **يزيد بن ميسرة قال** : . . . فذكره . فكأنه أصل الحديث تلقاه عن بعض أهل الكتاب ثم وهم فيه بعض الرواة فرفعه إلى النبي ﷺ ، ويزيد هذا له ترجمة في « الجرح والتعديل » (٤ / ٢ / ٢٨٠) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . والسند إليه حسن .

٦٥٨٩ - (إذا تزيّن القومُ بالآخرة ، وتجمّلوا للدّنيا ؛ فالنّار دارُهم) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٧ / ١٢٦) من طريق **عبد الله ابن إبراهيم بن أبي عمرو** : ثنا **هارون بن هارون الهديري عن الأعرج عن أبي هريرة** مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، أورده ابن عدي في ترجمة (الهديري) هذا في مناكير له ، ثم قال :

« وله غير ما ذكرت ، وأحاديثه عن الأعرج ، وعن مجاهد وعن غيرهما مما لا يتابعه الثقات عليه » .

قلت : وتقدّم له حديث آخر عن الأعرج برقم (٢٤٦١) .

لكن عقب على الحديث بقوله :

« وهذا لعل البلاء فيه من عبد الله بن إبراهيم الغفاري ، لا من هارون بن هارون » .

قلت : قد قال فيه ابن حبان (٢ / ٣٧) :

« كان ممن يأتي عن الثقات المقلوبات ، وعن الضعفاء الملزقات » . وقال الحاكم :

« روى عن جماعة من الضعفاء أحاديث موضوعة لا يرويها غيره » .

٦٥٩٠ - (قد رأيتُ عبدَ الرحمن بنَ عوفٍ يدخلُ الجنّة حَبْواً) .

كذب . أخرجه أحمد في (مسند عائشة) (٣ / ١١٥) ، وعنه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ١٣) ، وكذا ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٠ / ١٢٤) ، والبزار (٣ / ٢٠٩ / ٢٥٨٦ - كشف) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٨٩ - ٩٠) ، وعنه أبو نعيم في « الحلية » (١ / ٩٨) من طرق عن **عمارة ابن زاذان** عن ثابت عن أنس قال :

بينما عائشة في بيتها إذ سمعت صوتاً في المدينة ؛ فقالت : ما هذا ؟ قالوا : عِير لعبد الرحمن بن عوف قدمت من الشام ؛ تحمل من كل شيء ، قال : فكانت سبع مئة بعير ، قال : فارتجت المدينة من الصوت ، فقالت عائشة : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . فبلغ ذلك عبد الرحمن بن عوف ، فقال :

إن استطعت ؛ لأدخلنها قائماً ! فجعلها بأقتابها وأحمالها في سبيل الله عز وجل .

وأخرجه عبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (٣ / ١٧٨ / ١٣٨١) ، وعنه ابن عساكر (١٠ / ١١٧) من طريق أخرى عن عمارة بن زاذان به ، وزاد في أوله قصة هجرة عبد الرحمن رضي الله عنه إلى المدينة ومؤاخاة النبي ﷺ بينه وبين عثمان بن عفان (كذا) . . . الحديث وفيه قوله ﷺ :

« أَوْلِم ولو بشاةٍ » ، قال : فكثر ماله ، حتى قدمت له سبع مئة راحلة . . . الحديث .

وضعف إسناده المعلق عليه بعمارة بن زاذان ، وهو كما قال أو أسوأ - كما يأتي - ، ولكنه قال :

« ولبعضه شواهد . انظر حديث ١٣٨٨ » .

والحديث الذي أحال عليه عزاه للبخاري ، وهو مخرج في « الإرواء » (٦ / ٣٤٣ / ١٩٢٣) ، و« آداب الزفاف » (ص ١٤٩ - ١٥٠) ، ولكن خفي عليه أمران مهمان :

أحدهما : ذكر (عثمان بن عفان) فيه . . والمحفوظ : (سعد بن الربيع) رضي الله عنهما ؛ كما قال ابن عساكر (١٠ / ١١٧) .

والآخر : أن حديث الترجمة موضوع متناً - وإن كان سنده ضعيفاً - ؛ ولذلك أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » ؛ تبعاً للإمام أحمد ، وتبعه الحافظ ابن حجر - كما يأتي - ، فقال ابن الجوزي عقبه :

« قال أحمد بن حنبل : هذا الحديث كذب منكر . قال : و(عمارة) يروي أحاديث مناكير . وقال أبو حاتم الرازي : لا يحتج به » .

وقد قعقع عليه السيوطي في « اللآلي » (١ / ٤١٢ - ٤١٤) كما هي غالب عادته ! لأن الشواهد التي ساقها كلها معلولة ، ويطول الحديث جداً بإخراجها ، وبيان عللها مع تضارب متونها ، واختلاف ألفاظها ، ولعله ييسر لي تخريج بعضها وبيان عللها . ويكفي العاقلَ المنصف قولُ أحمد المتقدم ، ومثله قول النسائي في بعض تلك الشواهد :

« حديث موضوع » .

ذكره ابن الجوزي ، وأقره السيوطي !

ونحو ذلك قول الحافظ ابن حجر في رسالته « القول المسدد » - بعد أن ساق حديث أغلب بن تميم الآتي عقب هذا إن شاء الله وبعد هذا - (ص ٢٥) :

« وفيه من النكارة أيضاً إخاء عبد الرحمن لعثمان ، والذي في « الصحيحين » أنه سعد بن الربيع . . وهو الصواب .

والذي أراه عدم التوسع في الكلام عليه ؛ فإنه يكفينا شهادة الإمام أحمد بأنه كذب . وأولى مجاملة أن نقول :

هو من الأحاديث التي أمر الإمام أحمد أن يضرب عليها ؛ فإما أن يكون الضرب ترك سهواً ، وإما أن يكون بعض من كتبه عن عبد الله كتب الحديث ، وأخل بالضرب . والله أعلم » .

ثم بدا له أن لا يكتفي بشهادة الإمام أحمد ، وأن يتوسع في الكلام عليه ، فساق أحاديث أخرى ؛ كما فعل السيوطي من بعده ، وهو تابع له في ذلك ، ومستشهداً بها ، وسترى أنها غير صالحة للشهادة ؛ إما سنداً ، وإما متناً . وقد أشار إلى ذلك الحافظ المنذري في « الترغيب » (٤ / ٨٩) ، فقال عقب حديث عبد الله ابن أبي أوفى الآتي برقم (٦٥٩٢) :

« وقد ورد من غير ما وجه ، ومن حديث جماعة من الصحابة عن النبي ﷺ أن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ، يدخل الجنة حبواً لكثرة ماله ، ولا يسلم أجودها من مقال ، ولا يبلغ منها شيء بانفراده درجة الحسن ، ولقد كان ماله بالصفة التي ذكر رسول الله ﷺ : « نعم المال الصالح ، للرجل الصالح »[1] ؛ فأنى ينقص درجاته في الآخرة ، أو يقصر به دون غيره من أغنياء هذه الأمة ؛ فإنه لم يرد هذا في حق غيره ، إنما صح : « سبق فقراء هذه الأمة أغنياءهم »[2] ، على

---

(١) أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (٢٩٩) وغيره ، وهو في « المشكاة » (٣٧٥٦ / التحقيق الثاني) .

(٢) فيه أحاديث صحيحة خرج هو بعضها ، وانظر « المشكاة » (٥٢٤٣) .

الإطلاق . والله أعلم » .

وهذا كلام قوي متين يشير إشارة قوية إلى بطلان الحديث من حيث معناه ، وهو ما صرح به ابن الجوزي ؛ فقال (٢ / ١٣ - ١٤) من « موضوعاته » :

« قلت : وبمثل هذا الحديث الباطل تتعلق جهلة المتزهدين ، ويرون أن المال مانع من السبق إلى الخير ! ويقولون : (إذا كان ابن عوف يدخل الجنة زحفاً لأجل ماله ؛ كفى ذلك في ذم المال !) ، والحديث لا يصح ، وحاشا عبد الرحمن المشهود له بالجنة أن يمنعه ماله من السبق ! لأن جمع المال مباح ، وإنما المذموم كسبه من غير وجهه ، ومنع الحق الواجب فيه ، وعبد الرحمن منزه عن الحالين ، وقد خلف طلحة ثلاثمائة حمل من الذهب ، وخلف الزبير وغيره ، ولو علموا أن ذلك مذموم ؛ لأخرجوا الكل .

وكم قاصٍّ يشوق بمثل هذا الحديث ، ويحث على الفقر ، ويذم الغنى . فيالله درّ العلماء الذين يعرفون الصحيح ، ويفهمون الأصول » .

قلت : ولوضوح هذا الكلام ونحوه استنكر الحديث من ليس من عادته ذلك ، أعني به الحافظ الهيثمي ؛ فإنه قال عقبه في « كشف الأستار » :

« قلت : هذا منكر ، وعلته (عُمارة بن زاذان) : قال الإمام أحمد : له مناكير . وقال أبو حاتم : لا يحتج به . وضعفه الدارقطني » .

ثم قال : « لا يصح في دخوله حبواً حديث » .

وعمارة بن زاذان مع تضعيف المذكورين إياه ، واستنكارهم لحديثه - كما رأيت - فقد وثقه أحمد في بعض الروايات عنه ؛ فلا يفيده متابعة أغلب بن تميم إياه ؛ لأنه

أشد ضعفاً منه ، ولا سيما وقد زاد في متنه زيادة منكرة ؛ فقال **حَبّان بن أغلب بن تميم : ثنا أبي** : ثنا ثابت البناني عن أنس به مرفوعاً بلفظ :

« أول من يدخل الجنة من أغنياء أمتي عبد الرحمن بن عوف ، والذي نفسي بيده ! لا يدخلها إلا حبواً » .

أخرجه البزار (٢٥٨٧) وقال :

« وأغلب : لا نعلم روى عنه إلا ابنه » .

قلت : بلى ، قد روى عنه غيره ، ولكنه ضعيف اتفاقاً ؛ بل قال البخاري وغيره :

« منكر الحديث » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ١٧٥) :

« روى عنه يزيد بن هارون ، منكر الحديث ، يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم » .

وابنه(حَبان) - الراوي عنه هذا الحديث - : قال ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٢٧١) :

« روى عنه أبي قديماً ، ثم أمسك عنه ، وقال : هو ضعيف الحديث » .

قلت : فالسند ضعيف جداً ؛ لحال أبيه المذكور ، وقد جزم بضعفه الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (٣ / ٢٦٦) ، فقول الحافظ في « القول المسدد » (ص ٢٤) - وتبعه السيوطي - :

« قلت : وأغلب شبيهٌ بـ (عمارة) في الضعف ، لكن لم أر من اتهمه بالكذب » .

قلت : يكفي في رد الاستشهاد به شدة ضعفه الذي أشار إليه البخاري بقوله : « منكر الحديث » - كما هو معلوم من اصطلاحه - ، ومما يدل على ذلك تفرده بذكر

(أولية الدخول) دون سائر طرق الحديث على ضعفها كلها ووهائها ؛ وهو مثال صالح من الأمثلة الكثيرة على أن قاعدة تقوية الحديث بكثرة الطرق ليست على إطلاقها كما حققه العلماء ، والناشئون في هذا العلم ما بين إفراط وتفريط ـ كما هو معروف عند العلماء النقاد ؛ مثل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ـ .

ولذلك كان هو من هؤلاء العلماء الذين تبعوا الإمام أحمد في قوله بتكذيب هذا الحديث ؛ فقال في « الفتاوى » (١١ / ١٢٨) :

« وما روي : أن ابن عوف يدخل الجنة حبواً ؛ كلام موضوع لا أصل له ؛ فإنه قد ثبت بأدلة الكتاب والسنة أن أفضل الأمة أهل بدر ، ثم أهل بيعة الرضوان ، والعشرة مفضلون على غيرهم . . . » .

وأما تلميذه الحافظ الذهبي ؛ فلم يوضح موقفه من هذا الحديث ؛ فإنه بعد أن ضعف إسناده بـ (عمارة بن زاذان) في « السير » (١ / ٧٧ ـ ٧٨) قال متكلفاً تأويله ـ وكأنه أخذ برهبة « المسند » ـ :

« وبكل حال ؛ فلو تأخر عبد الرحمن عن رفاقه للحساب ، ودخل الجنة حبواً على سبيل الاستعارة وضرب المثل (!) فإن منزلته في الجنة ليست بدون منزلة علي والزبير ، رضي الله عن الكل » .

٦٥٩١ ـ (إنِّي أَعجبني لقاكُم أمَّتي ! في الجنّةِ . فقلتُ : أيّما ؟ قال : الصّعاليكُ المجاهدونَ في سبيل الله ؛ إني رأيتُ أحدَهم وإنّه ليمرّ بحجَبَةِ الجنّة فيرمِي إليهم بسيفِه ويقولُ : دونَكم ، لمْ أُعْطَ ما تحاسبوني عليه ، ثم يعتَقُ فيدخلُ الجنةَ .

ورأيتُ أبطأَ النّاسِ دخُولاً الجنّة النّساء وذوُو الأموالِ ، وما قامَ عبدُ الرحمنِ بنُ عوفٍ حتى استبطأتُ له القِيامَ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (١ / ٤٠٦ / ٧٠٥) من طريق أرطاة بن المنذر عن حفص بن ثابت الأنصاري عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن عمته حفصة بنت عمر قالت :

كان يوم من أيامها من رسول الله ﷺ ، فنام في بيتها ، وطالت نومته ، فهبتُ أن أوقظه ، فأهبته ، فَهَبَّ من نومه محمرة عيناه ، فقلت : يا رسول الله ! إني هبت أن أوقظك من نومك ، فأهبتك ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وفيه علتان :

إحداهما : الانقطاع بين (عبد الحميد بن عبد الرحمن . . .) وعمته حفصة ؛ كما أفاد ذلك الحافظ في « التهذيب » بقوله :

« أرسل عن حفصة رضي الله عنها » .

والأخرى : ضعف حفص بن ثابت الأنصاري : نسب إلى جده ؛ فإنه (حفص ابن عمر بن ثابت بن زرارة الأنصاري) ؛ قال ابن أبي حاتم في « الجرح » (١ / ٢ / ١٨٠) :

« سمعت علي بن الجنيد يقول : هو منكر الحديث » .

وأما قول أخينا الفاضل حمدي السلفي في تعليقه على الحديث في « مسند الشاميين » :

« وفي حفص بن عمر بن ثابت كلام كثير . . . » فليس دقيقاً ؛ لأنه يوهم أن

الكلام في جرحه ، وليس كذلك ، فاقتضى التنبيه !

ومن العلتين المذكورتين يتبين ضعف قول الحافظ (ص ٢٥) من « القول المسدد » أنه شاهد قوي الإسناد ! ثم مضى ، ولم يتكلم عليه بشيء ! وتبعه السيوطي في « اللآلي » (١ / ٤١٣) ، ثم ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ١٥ - ١٦) !!

ثم إنه لو سلمنا بالقوة المدعاة ، وأنه شاهد ؛ فهو شاهد قاصر ؛ بل هو شاهد عليه لا له ؛ لأنه رؤيا منامية قابلة للتأويل من جهة ، ثم إنه ليس فيه أنه رآه يحبو حبواً ، من جهة أخرى ؛ فبطل الاستشهاد به . فتأمل منصفاً .

ويشهد لكونه رؤيا منامية ؛ ما رواه ابن عساكر (١٠ / ١٢٤) من طريق أبي العباس السراج بسنده الصحيح إلى عمرو بن أبي عمرو [عن] **عبد الواحد بن محمد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه** : أن النبي ﷺ رأى في النوم أنه دخل الجنة ، فلم يجد فيها أحداً إلا فقراء المؤمنين ، ولم يجد من الأغنياء إلا عبد الرحمن ابن عوف . قال : رأيت عبد الرحمن دخلها حين دخلها حبواً . فأرسلت أمّ سلمة إلى عبد الرحمن تبشره : رآك دخلت الجنة ، ورآك دخلتها حبواً . فقال عبد الرحمن :

إن لي عِيراً أنتظرها ؛ فهي في سبيل الله بأحمالها ورقيقها ، وإني لأرجو أن أدخلها غير حبو .

قلت : وهذا مع إرساله فإن (محمد بن عبد الرحمن بن عوف) لم أجد له ترجمة ، وهو أكبر أولاده وبه يكنى . ثم رأيته في « الثقات » (٥ / ٣٥٤) .

وابنه عبد الواحد بن محمد يبدو أنه من المجاهيل ؛ فقد أورده البخاري وابن أبي حاتم في « كتابيهما » ، وكذا ابن حبان في « الثقات » (٥ / ١٢٧) من رواية

عاصم بن عمر بن أبي قتادة عنه عن جده عبد الرحمن بن عوف، لم يذكروا فيه: «عن أبيه»، ولم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقال البخاري:

«قال سليمان بن بلال، وعبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو عن عاصم بن عمرو(*) بن أبي قتادة، ولم يذكر عبد العزيز عن عاصم».

قلت: وهي رواية ابن عساكر - كما تقدم -؛ فلا أدري إذا كان قوله فيها: «عن أبيه» محفوظاً.

ثم إن الحديث - مع ضعفه - يخالف الحديث الذي قبله؛ لأنه ذكر الاستبطاء فقط، ولم يذكر (الحبو).

ومثله الحديث الآتي:

٦٥٩٢ - (إنِّي رأيتُ الليلةَ منازلَكم في الجنّةِ، وقرب منازلكم. ثمّ أقبلَ على أبي بكْرٍ، فقال:

يا أبا بكْرٍ! إنِّي لأعرفُ رجُلاً، أعرف اسْمَه واسْمَ أبيه، واسْمَ أمّهِ، لا يأتي باباً من أبوابِ الجنّة إلا قالوا: مرْحباً مرْحباً. فقال (سلمانُ): إن هذا لمرتفعٌ شأنُه يا رسولَ الله! قال: فهُو أبو بكر [بن] أبي قُحافة.

ثم أقبلَ على عُمَرَ، فقال: يا عمرُ! لقد رأيتُ في الجنّة قصْراً من درّة بيضاءَ، [شَرَفُه من] لؤلؤ أبيض، مشيَّد بالياقوتِ، فقلتُ: لمن هذا؟

فقيلَ: لفتىً من قريش. فظننتُ أنّه لي، فذهبتُ لأدخلَه، فقال: يا محمّد! هذا لِعمرَ بن الخطّاب. فما منعَني من دخوله إلا غيرتُك يا أبا حفْصٍ! فبكَى عمرُ، وقالَ: بأبي وأمّي! أَعليكَ أغارُ يا رسولَ الله!؟

ثم أقبلَ على عثمانَ فقال: يا عثمانُ! إنّ لكلِّ نبي رَفيقاً في الجنّة، وأنتَ رفيقي في الجنّةِ.

ثمّ أخذَ بيدِ عليٍّ فقالَ: يا عليّ! أوَما ترضَى أنْ يكونَ منزلُك في الجنّةِ مقابلَ منْزِلي؟

ثمّ أَقبلَ على طلْحةَ والزبير، فقالَ: يا طلحةُ! ويا زبيرُ! إنّ لكلّ نبيٍّ حواريّ، وأنتما حواريّ.

ثمّ أقبلَ على عبد الرحمن بن عوفٍ فقال: لقد بُطِّئَ بكَ عنّي من بين أصْحابي حتّى حسبتُ أَن تكونَ هلكتَ، وعرقتَ عرقاً شديداً، فقلتُ: ما بطّأَ بكَ؟ فقلتَ: يا رسولَ الله! من كثْرةِ مالي؛ ما زلتُ موقوفاً[1] محاسباً؛ أُسألُ عن مالي من أين اكتسبتَ؟ وفيما أنفقتَه؟).

منكر موضوع! لوائح التركيب والصنع والوضع عليه لائحة. أخرجه البزار (٣ / ٢١٨ / ٢٦٠٦ - كشف الأستار) وابن عساكر في «التاريخ» (١٠ / ١٢٣ - ١٢٤) من طريق عمار بن سيف عن إسماعيل بن أبي خالد عن عبد الله بن أبي أوفى قال:

خرج رسول الله ﷺ على أصحابه أجمعَ ما كانوا، فقال: ... فذكره.

---

(١) الأصل: (موثوقاً).. والتصحيح من مصورة الأصل (ق ٢٤٤ / ١)، و«تاريخ ابن عساكر» و«القول المسدد».

وأخرج منه أبو نعيم في « الحلية » (١ / ٩٩) قصة عبد الرحمن بن عوف فقط ، وزادوا ـ والسياق كله للبزار ـ :

فبكى عبد الرحمن وقال : يا رسول الله ! هذه مئة راحلة ، جاءتني الليلة من تجارة[1] مصر ؛ فإني أشهدك أنها على أهل المدينة وأبنائهم ، لعل الله يخفف عني ذلك اليوم » .

وقال الهيثمي عقبه :

« قلت : هذا الذي في حق عبد الرحمن بن عوف لا يصح ، وعمار بن سيف منكر الحديث . قال البزار : عمار بن سيف صالح ، ولا نعلم هذا يروي عن ابن أبي أوفى إلا بهذا الإسناد . قلت : البزار يتساهل في التوثيق ، وهذا الحديث ضعيف » .

قلت : الظاهر أن البزار لا يعني بقوله : « صالح » : صالح الحديث ؛ وإنما في العبادة . ويؤيده أنه ضعفه في روايته ، وبذلك تأوّله الحافظ في « التهذيب » ؛ فقال ـ بعد أن حكى أقوال الأئمة فيه توثيقاً وتجريحاً ـ :

« وقال البزار : ضعيف ، وقال في موضع آخر : صالح . يعني : في نفسه » .

وهذا هو الذي انتهى رأي الحافظ إليه جمعاً بين الأقوال المشار إليها ، فقال في « التقريب » :

« ضعيف الحديث ، عابد » . وجزم بضعفه في « القول المسدد » (ص ٢٦) ، ونحوه قول الذهبي في « الكاشف » :

---

(١) الأصل : (بحارة) ، وعلق عليه الشيخ الأعظمي بقوله : « البحرة : البلدة ، والعرب تسمي المدن والقرى البحار » .

قلت : هذا لا غبار عليه لغة ، لكن الشيخ لم يحسن قراءة الأصل فإنه فيه (ىحاره) . . مهملاً دون إعجام ، والصواب ما أثبته ـ كما في المصدرين المذكورين آنفاً ـ .

« صالح عابد ، ضعفه أبو حاتم » .

قلت : وهذا تلخيص منه لقول أبي حاتم في « الجرح » (٣ / ١ / ٣٩٣) :

« كان شيخاً صالحاً ، وكان ضعيف الحديث ، منكر الحديث » . وقال المنذري في « الترغيب » (٤ / ٨٩) :

« رواه البزار - واللفظ له - والطبراني ، ورواته ثقات إلا عمار بن سيف وقد وثِّق » .

قلت : فأشار بقوله : « وقد وثق » إلى تليين توثيقه ، وأكد ذلك بكلامه الذي نقلته في الحديث (٦٥٩٠) وخلاصته : أن الحديث المذكور هناك لا يبلغ شيء من طرقه بانفراده درجة الحسن ، وأنه منكر من حيث متنه .

فأقول : وهذا مثله في النكارة وأشد بالنسبة لسياقه الطويل ؛ فإن الصنع والوضع ظاهر عليه - كما ذكرت في مطلع التخريج - ، وليس من الضروري أن يكون ذلك قصداً ؛ فقد يكون سهواً بسبب الانصراف عن العناية بحفظ الحديث وضبطه ، والانشغال بكثرة العبادة ؛ كما هي عادة طائفة من الرواة الصالحين ، كما هو معروف من أقوال الحفاظ وتراجمهم لبعضهم ، وبخاصة منهم ابن حبان - كما هو قوله في عمار هذا نفسه - ، ففي كتابه « الضعفاء » (٢ / ١٩٥) :

« كان ممن يروي المناكير عن المشاهير ، حتى ربما سبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها » .

والذي أريد أن أنتهي إليه أن (عماراً) هذا : إذا كان صلاحه منعه من تعمد الوضع ؛ فلا أقل من القول بأنه غُلب على أمره ، واختلطت عليه بعض الأحاديث الصحيحة ، فتركب منها في ذهنه هذا الحديث الطويل الغريب ، وزاد في بعضها

زيادات لا أصل لها فيها ، وساق فيه بعض فضائل الخلفاء الأربعة وطلحة والزبير ، وساقها سياقاً واحداً ، وألحق في آخره قصة عبد الرحمن هذه ، على أنها من تمام الرؤيا ، كما أنه زاد فيها جملة الاكتساب والإنفاق ، وهي كذلك معروفة في بعض الأحاديث الصحيحة ، ثم هي مع ذلك أقل نكارة من الحديث المتقدم برقم (٦٥٩٠) : « يحبو حبواً » ! لأنها رؤيا ، وفيها الاستبطاء ؛ فحديثها من هذه الحيثية كحديث حفصة المخرج قبله ، والحديث المرسل المخرج تحته .

ومثله حديث مطرح بن يزيد عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً بلفظ :

« دخلت الجنة فسمعت فيها خشفة بين يدي . . . » الحديث بطوله ، وفيه قصة استبطائه عبد الرحمن بن عوف نحو ما في حديث الترجمة . وقد سقت لفظه بتمامه وخرجته فيما تقدم برقم (٥٣٤٦) ، وبينت أنه ضعيف جداً مسلسل بالعلل . وأزيد هنا فأقول :

إنّ ابن الجوزي أورده من هذا الوجه في « الموضوعات » (٢ / ١٤٠) وقال :

« لا يصح » .

وإن الطبراني لفظه : « أريت البارحة كأني دخلت الجنة . . . » . وكذلك رواه ابن عساكر (١٠ / ١٢٣) .

قلت : فهي رؤيا منامية أيضاً ؛ لو صحت .

ويخالف هذه الأحاديث ، ويتفق في الجملة مع الحديث الأول رقم (٦٥٩٠) ، ولكنه لا يصح أيضاً وهو :

٦٥٩٣ - (يا عبدَ الرحمن ! إنّك من الأغنياءِ ، ولنْ تدخلَ الجنّةَ إلا زحْفاً ؛ فأقْرض اللهَ يطْلق قدمَك .

فقالَ عبدُ الرحمن : ما الذي أُقْرض أو أُخْرج ؟ (وفي رواية : وما الذي أُقْرضُ اللهَ يا رسولَ الله ! قال : تبدأُ بما أمسيتَ فيه . قال : أمن كلِّه أجمعُ يا رسولَ الله !؟ قال : نعم) ، وخرجَ عبدُ الرحمن [وهو يهمُّ بذلكَ] ، فبعثَ إليه رسولُ الله ﷺ فقالَ : [إنّ جبريلَ قال :] مُرْ عبدَ الرحمن فلْيضفِ الضّيفَ ، ولْيطعم المسكينَ ، ولْيعطِ السائلَ ، [ويبدأْ بمنْ يعولُ] ؛ فإنّ ذلكَ يجْزيه من كَثيرٍ مّا هو فيه) .

منكر جداً ؛ بل موضوع . أخرجه الحاكم (٣ / ٣١١) ، وابن سعد في « الطبقات » (٣ / ١٣١ - ١٣٢) ، والبزار في « مسنده » (٣ / ٢٠٩ - ٢١٠ / ٢٥٨٨) ، وأبو نعيم في « الحلية » (١ / ٩٩) ، وابن عساكر (١٠ / ١٢٢ - ١٢٣) من طريق خالد بن يزيد بن أبي مالك عن أبيه عن عطاء بن أبي رباح عن إبراهيم ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه قال : قال لي رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، والسياق للبزار ، والزيادات لابن سعد والحاكم وقال :

« صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : خالد ضعفه جماعة ، وقال النسائي : ليس بثقة » .

وقال العراقي في « تخريج الإحياء » (٣ / ٢٦٦) متعقباً الحاكم أيضاً :

« قلت : بل ضعيف ؛ فيه خالد بن أبي مالك ، ضعفه الجمهور » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف ، مع كونه فقيهاً ، وقد اتهمه ابن معين » .

ومما تقدم [تعلم] أنه تسامح معه حين اقتصر على قوله فيه في كتابه « القول المسدد » (ص ٢٥) :

« وفي هذا السند ضعف » .

ولقد كان أقوى منه حكماً شيخه الهيثمي ـ على خلاف العادة ـ ؛ فقال عقب الحديث في « كشفه » :

« قلت : لا يثبت في هذا شيء ، وقد شهد عبد الرحمن بدراً . وشهد ﷺ له بالجنة ، وهو أحد العشرة ؛ فلا نلتفت إلى أحاديث ضعيفة » .

هذا ؛ ومن الملاحظ أن الحديث تميز في النكارة على أحاديث (الحبو) المتقدمة : أنه زاد فيه أمر عبد الرحمن بالخروج من ماله كله ، ثم تراجع عنه بأمر جبريل بالإبقاء عليه ، مع الأمر بإطعام الضيف وغيره مما ذكره ؛ فكأن راويه يرد بهذه الزيادة على الذين استدلوا بتلك الأحاديث على ذم المال ، والحض على الخروج منه من المتزهدين ، وقد ذكرنا كلام ابن الجوزي في الرد عليهم فيما تقدم تحت الحديث (٦٥٩٠) .

٦٥٩٤ ـ (نِعْمَ الفرسُ تحتَكما ، ونِعْم الفارسُ هُما . يعني : الحسنَ والحسينَ رضي الله عنهما) .

ضعيف جداً . روي عن عمر ، وسلمان ، وأبي جعفر الباقر مرسلاً ، رضي الله عنهم جميعاً ، والأسانيد عنهم واهية ؛ وإليك البيان :

١ ـ أما حديث عمر : فيرويه علي بن هاشم بن البريد عن **محمد بن عبيد الله ابن أبي رافع** عن زيد بن أسلم عن أبيه عنه .

أخرجه البزار في « مسنده » (٣ / ٢٢٥ / ٢٦٢١ ـ كشف الأستار) من طريق الحسن بن عنبسة ، وأبو يعلى في « المسند الكبير » من طريق **الحسين الأشقر** ـ كما في « المجمع » (٩ / ١٨٢) ، و« المقصد العلي » (٢ / ٢٠١ / ١٣٦٦) ، و« المطالب العالية المسندة » (ق ٦٤ / ١) ـ ، وابن عدي في « الكامل » (٢ / ٣٦٦) عن شيخه أبي يعلى ، وقال البزار :

« لا يروى إلا عن عمر بهذا الإسناد ، ولم يتابع محمد بن عبيد الله على هذا » . وقال ابن عدي :

« والبلاء فيه من علي بن هاشم ، لا من حسين » .

كذا قال ! ولا وجه للحمل فيه على (علي بن هاشم) ؛ فقد وثقوه ، وروى له مسلم ، ومن الموثقين ابن عدي نفسه ؛ فقد ترجمه في « الكامل » وختمها بقوله :

« وقد حدث عنه جماعة من الأئمة ، وهو ـ إن شاء الله ـ صدوق في روايته » .

قلت : يشير إلى أنه كان يتشيع ، وأن ذلك لا يضر في حديثه ؛ لأنه صدوق ، وهو الحق .

وإذ الأمر كذلك ؛ فالصواب خلاف ما ادعى من البلاء ، أعني : أن البلاء من الراوي عنه عنده : الحسين الأشقر ؛ لأن فيه كلاماً كثيراً ، حتى كذبه بعضهم ، وابن عدي نفسه ذكر له في ترجمته بعض المناكير وقال في أحدها : « البلاء منه » ! وسيأتي تخريجه برقم (٦٥٩٥) . وذكر له الذهبي حديثاً آخر ، وقال : « باطل » ،

وهو مخرج في المجلد الثامن منها برقم (٣٩١٣) ، وتقدمت له أحاديث أخرى واهية في مجلدات أخرى منها ـ أعني : « الضعيفة » ـ ؛ فليراجع من شاء فهارسها الخاصة بالرواة المترجم لهم .

ومع ذلك كله فهناك من وثقه ؛ فقال ابن معين : « صدوق » ، وذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ١٨٤) ، ولكنه لم يخرج له في « صحيحه » شيئاً ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يهم ، ويغلو في التشيع » .

ومهما يكن من أمر ؛ فالحمل عليه في هذا الحديث غير وارد لوجهين :

أحدهما : أنه قد تابعه عند البزار ـ كما تقدم ـ (الحسن بن عنبسة) . وقد ترجمه ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٣١) برواية ثلاثة من الثقات ، ويلحق بهم رابع ، وهو : الجراح بن مخلد ، شيخ البزار فيه ، وقد وثقه ابن حبان (٨ / ١٦٤) والبزار وغيرهما ؛ وعلى هذا فـ (الحسن بن عنبسة) هو على شرط ابن حبان لرواية هؤلاء الثقات عنه ، فكان عليه أن يذكره في « ثقاته » ولم أره فيه !

والمقصود أن هذه متابعة قوية من (الحسن) لـ (الحسين) ؛ فكأنه من أجلها انصرف ابن عدي عن إعلاله بـ (الحسين) إلى إعلاله بـ (علي بن هاشم) ؛ لكن فيه ما عرفت .

والوجه الآخر : أن شيخ (علي بن هاشم) ـ وهو : (محمد بن عبيد الله بن أبي رافع) ـ هو العلة ؛ فإنه من المتفق على تضعيفه ، ولقد أحسن البزار بالإشارة إلى ذلك بقوله فيما تقدم :

« ولم يتابع عليه » .

فالعجب من ابن عدي كيف غفل عنه ، وقد ساق له في ترجمته (٥ / ١١٣) عدة أحاديث منكرة ، بعد أن روى عن البخاري أنه « منكر الحديث » ، ومنها حديث طنين الأذن ، وقد تقدم تخريجه في « الضعيفة » (٢٦٣١) ، وقال ابن عدي :

« هو في عداد شيعة الكوفة ، ويروي من الفضائل أشياء لا يتابع عليها » .

وأما ابن حبان فشذ عن الجماعة ؛ فوثقه ! لكنه عاد إليهم ؛ فأورده في « الضعفاء » وقال :

« منكر الحديث جداً » . وكذا قال أبو حاتم . انظر كتابي « تيسير انتفاع الخلان » .

إذا عرفت هذا ؛ فمن الأوهام الفاحشة قول الهيثمي في « المجمع » (٩ / ١٨٢) :

« رواه أبو يعلى في « الكبير » ، ورجاله رجال الصحيح ، ورواه البزار بإسناد ضعيف » !!

قلت : فَرْقٌ بين إسناديهما مع أن مدارهما على (علي بن هاشم) ؛ فهو إسناد واحد ؛ لكن هناك فرق شكلي - لعله سبب الوهم - وهو أن (محمد بن عبيد الله ابن أبي رافع) لم يقع مسمى في رواية أبي يعلى ، ولكن هكذا : (ابن أبي رافع) ؛ فتوهم الهيثمي أنه (عبيد الله بن أبي رافع) والد محمد ، وهو من رجال « الصحيح » ! ولم يتأمل في رواية البزار الكاشفة عن أنه ولده ! هذا يمكن أن يوجه وهمه فيه ، ولكن ما وجهه ، وفي سند أبي يعلى (الحسين الأشقر) وهو مع ضعفه الشديد ليس من رجال (الصحيح) ؟! ليس إلا كونه بشراً . والمعصوم من عصمه الله تعالى .

ولم يتنبه لهذا الوهم الفاحش الشيخ الأعظمي ؛ فأقره في تعليقه على « كشف الأستار » ، وذلك من شؤم التقليد ، والنأي عن التحقيق ! وكذلك أقره الدكتور المعلق على « البحر الزخار » (١ / ٤١٨) !

ثم جاء من بعدهم من ليس في العير ولا النفير ؛ فحذا حذوهم ، وهو المدعو : (سيد كسروي حسن) ، وزاد عليهم أنه صدر كلام الهيثمي بقوله في تعليقه على « المقصد العلي » : « إسناده حسن ، وذكره الهيثمي . . . » إلخ . جاهلاً أو متجاهلاً ما قيل في (الحسين الأشقر) ، قانعاً بمقولة الحافظ المذكورة فيما تقدم !

وبهذا ينتهي الكلام على إسناد حديث عمر ، وخلاصته : أنه ضعيف جداً ؛ من أجل (محمد بن عبيد الله بن أبي رافع) .

٢ ـ أما حديث سلمان : فيرويه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ٦٢ / ٢٦٧٧) : حدثنا الحسين بن محمد الحناط (!) الرامهرمزي : ثنا أحمد بن رشد ابن خثيم الهلالي : ثنا عمي سعيد بن خثيم : ثنا مسلم الملائي عن حبة العرني وأبي البختري عن سلمان قال :

كنا حول النبي ﷺ ، فجاءت أم أيمن ، فقالت : يا رسول الله ! لقد ضل الحسن والحسين . . . الحديث بطوله ، وفيه :

أنهم لما طلبوهما ؛ وجدوهما في سفح جبل ، ملتزق أحدهما بأخيه ، خوفاً من شجاع قائم على ذنبه ، يخرج من فيه شبه النار ، فلما جاءهما النبي ﷺ ؛ انساب الشجاع ، وقال لهما :

« بأبي وأمي أنتما ، ما أكرمكما على الله ! » .

ثم حمل أحدهما على عاتقه الأيمن ، والآخر على عاتقه الأيسر ، فقلتُ : طوبا لكما ؛ نِعْمَ المطية مطيتكما . فقال رسول الله ﷺ :

« ونعم الراكبان هما ، وأبوهما خير منهما » .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً ؛ مسلسل بالعلل والضعفاء ، وبعضهم من الشيعة . فلنبدأ ببيان ذلك فأقول :

١ ـ الحسين بن محمد الحناط ؛ كذا وقع هنا بالنون ، وفي « المعجم الصغير » و« الأوسط » في حديث آخر له « الخياط » بالمثناة التحتية ، وهو مخرج في « الروض النضير » (٤٨٠) ، ولم أجد له ترجمة ، ولم يورده الشيخ الأنصاري في كتابه النافع « بلغة القاصي » ، ويحتمل عندي أن يكون الذي في « تاريخ بغداد » (٨ / ٩٢) :

« الحسن بن محمد بن عبد الرحمن أبو علي الخياط ، صاحب بشر الحافي » .

فإنه من هذه الطبقة ؛ فقد ذكر أنه توفي سنة (٢٨٢) ، وقال :

« كتب الناس عنه شيئاً من حكاياته ، وبعض أطرافه من الحديث فيما قيل لنا » .

٢ ـ أحمد بن رَشَد بن خثيم الهلالي : لم يوثقه أحد غير ابن حبان (٨ / ٤٠) ؛ لكن اتهمه الذهبي بحديث باطل في ذكر بني العباس ، وقال :

« فهو الذي اختلقه بجهل » .

وقد سبق تخريجه برقم (٦١٤٥) ، وأرى أن حديثه هذا الطويل نحو ذاك بما فيه من ضلال الحسنين ، وانطوائهما على أنفسهما خوفاً من (الشجاع . . .) إلخ ؛ فإني أشعر أن يد الصنع فيه ظاهرة ، وبخاصة أن فيه بعض الضعفاء من غُلاة

الشيعة ـ كما يأتي ـ . والله أعلم .

٣ ـ عمه (سعيد بن خثيم) : قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، رمي بالتشيع ، له أغاليط » . وقال الذهبي في « المغني » :

« وثقه ابن معين . وقال الأزدي : منكر الحديث . وقال ابن عدي : مقدار ما يرويه غير محفوظ » .

٤ ـ مسلم الملائي ـ هو : ابن كيسان الأعور ـ : قال الذهبي في « المغني » :

« تركوه » . وقال الحافظ :

« ضعيف » .

٥ ـ حبة العرني ـ هو : ابن جوين ـ : قال الذهبي :

« من الغلاة ، حدث أن علياً كان معه بصفين ثمانون بدرياً ! قال السعدي : غير ثقة » . وقال في « التقريب » :

« صدوق له أغاليط ، وكان غالياً في التشيع » .

والجمهور على تضعيفه ، وتناقض فيه ابن حبان ؛ فأورده في « الضعفاء » (١ / ٢٦٧) وقال :

« كان غالياً في التشيع ، واهياً في الحديث ، قال ابن معين : ليس بشيء » .

وأورده في « الثقات » (٤ / ١٨٢) ! لكنه قال ـ كما في نسخةٍ ـ :

« ضعيف » !

لكنني أخشى أن تكون مدرجة من بعض النساخ ؛ لأنها شاذة عن أسلوب المؤلف في كل تراجم « ثقاته » ، وإن كان فيها من صرح بأنه أدخله في « الضعفاء » مثل (مصعب بن ثابت بن عبد الله الزبيري) ، وانظر في آخر كتابي « تيسير الانتفاع » (فهرس الرواة الذين ضعفهم المؤلف) . ويؤيد شذوذها أنها لم ترد في كتاب الهيثمي « ترتيب الثقات » . والله أعلم .

ولا تتقوى رواية (حبة العرني) لهذا الحديث ؛ أن الراوي قرن معه (أبا البختري) - واسمه : سعيد بن فيروز ، وهو - ثقة ثبت ؛ لأنه لم يسمع من سلمان ؛ كما في « التهذيب » وغيره .

والحديث قال الهيثمي في «مجمع الزوائد » (٩ / ١٨٢) :

« رواه الطبراني ، وفيه أحمد بن راشد (!) الهلالي ، وهو ضعيف » !

٣ - أما حديث أبي جعفر : فيرويه جابر عنه قال :

مر رسول الله ﷺ بالحسن والحسين وهو حاملهما على مجلس من مجالس الأنصار ، فقالوا : يا رسول الله ! نعمت المطية ! قال :

« ونعم الراكبان » .

أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٢ / ١٠٢ / ١٢٢٤٣) .

قلت : وهذا مع إرساله ضعيف جداً ؛ فإن جابراً هذا ؛ هو : ابن يزيد الجعفي ، وفيه كلام كثير ، وقد كذبه بعضهم ، وهو رافضي ، وقيل : إنه كان يؤمن برجعة علي ! وهو إلى ذلك مدلس وقد عنعنه - كما ترى - .

وبالجملة ؛ فالحديث ضعيف جداً من جميع طرقه ، ومدارها كلها على بعض

الضعفاء من الشيعة وغيرهم ، وقد روي بلفظ أنكر من هذا ؛ من حديث جابر بن عبد الله الأنصاري ، وسبق تخريجه في المجلد السادس برقم (٢٦٦١) .

نعم ؛ روي بإسناد آخر ضعيف من رواية زمعة بن صالح عن سلمة بن وهرام عن عكرمة عن ابن عباس قال :

كان رسول الله ﷺ حاملَ الحسن بن علي على عاتقه ، فقال رجل : نعم المركب ركبت يا غلام ! فقال النبي ﷺ :

« ونعم الراكب هو » .

أخرجه الترمذي (٣٧٨٥) ، وابن عساكر في« تاريخ دمشق » (٤ / ٥١٢) من طريق أبي يعلى ، وليس هو في « مسنده » ، وقال الترمذي :

« هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وزمعة بن صالح قد ضعفه بعض أهل العلم من قبل حفظه » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« زمعة بسكون الميم . . . ضعيف ، وحديثه عند مسلم مقرون » .

فهذه الطريق خير الطرق كلها ، وأخفها ضعفاً . والله أعلم .

٦٥٩٥ - (كان يقْسمُ غنائمَ خيبرَ ، وجبريلُ عليه السلام إلى جنْبه ، فجاءَ مَلكٌ فقالَ : إنّ ربّكَ عز وجل يأمرُك بكذا وكذا ، فخشيَ النبيُّ ﷺ أنْ يكونَ شيطاناً ، فقالَ لجبريلَ عليه السلام : تعرفُه ؟ فقال : هو مَلكٌ ، وما كلُّ ملائكةِ ربِّك أعرفُ) .

منكر جداً . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٢ / ٣٦١ - ٣٦٢) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « العلل » (١ / ١٧٤ / ٢٧٨) عن الحسين بن الحسن

الأشقر : ثنا هُشيم عن داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس قال : . . . فذكره . وقال ابن عدي :

« وهذا حديث منكر [جداً] بهذا الإسناد ، وما رواه غير الحسين الأشقر ، والبلاء عندي منه . قال البخاري : عنده مناكير » .

والزيادة من « العلل » ، وزاد أيضاً :

« وقال أبو معمر الهذلي : هو كذاب » .

٦٥٩٦ - (اكْتُبوا العلْمَ قبل ذهابِ العُلماءِ ، وإنما ذهابُ العلْم موتُ العلماءِ) .

موضوع . أخرجه ابن النجار في « ذيل تاريخ بغداد » (١٧ / ٢٦٠) من طريق محمد بن زياد عن ميمون بن مهران عن حذيفة بن اليمان مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته (محمد بن زياد) - وهو : اليشكري الميموني الطحان - : في « مغني الذهبي » :

« قال أحمد : كذاب خبيث يضع الحديث . وقال الدارقطني : كذاب » .

قلت : وقد تقدمت له عدة أحاديث ؛ فلتراجع بواسطة فهرس الرواة المترجم لهم في المجلدات المطبوعة .

٦٥٩٧ - (يا معاذُ ! إنِّي قد عرفتُ الذي لقيتَ في سبيلِ الله وفي سنَّتي ، وما ذهبَ من مالِك ؛ فإنِّي قد أحللتُ الهديّةَ ، فما أهديَ لك من شيءٍ في إِمْرَتِكَ ؛ فهو لكَ هنيئاً مريئاً ، وليستْ لأحدٍ من الأُمراءِ بعدك) .

منكر جداً . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ٢٨١) عن سيف ابن عمر عن سهل بن يوسف بن سهل الأنصاري عن أبيه عن عبيد بن صخر بن لوذان رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ سيف بن عمر : متروك متهم .

ويوسف بن سهل الأنصاري : غير معروف ـ كما تقدم بيانه تحت الحديث (٥٤٤٠) ـ .

ومن هذا الوجه أخرجه البغوي والطبري وابن السكن وقال :

« ولم يصح » ـ كما نقلته هناك ـ . لكن رواه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٦ / ٦١٨) من طريق البغوي : حدثني السريّ بن يحيى أبو عبيدة التميمي : نا سهل بن يوسف به ، وزاد :

« فرجع بثلاثين رأساً » .

فهذه متابعة قوية ؛ فإن السري هذا صدوق ـ كما تقدم ثمة ـ . وفي النفس من ثبوتها شيء ـ كما شرحت هناك ؛ فلا داعي للإعادة ـ .

وله عند ابن عساكر طريق أو شاهد من رواية محمد بن سعيد عن عبادة بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل قال :

لما بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن قال لي :

« لقد علمت الذي لقيت في أمر الله وفي سببي . . . » الحديث نحوه ، وهو حديث طويل فيه عدة وصايا .

ومحمد بن سعيد ـ هو : المصلوب ـ ! زنديق كذاب ، مشهور بذلك .

٦٥٩٨ ـ (قد كنتُ أنهاكَ عن حبِّ يهود) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٣٠٩٤) ، والحاكم (١ / ٣٤١) ـ من طريق محمد بن سلمة ـ ، وأحمد (٥ / ٢٠١) ـ من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ؛ كلاهما قالا : ـ عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن عروة عن أسامة بن زيد قال :

خرج رسول الله ﷺ يعود عبد الله بن أُبيّ في مرضه الذي مات فيه ، فلما دخل عليه ؛ عرف فيه الموت ، قال : . . . فذكره . قال :

« فقد أبغضهم سعد بن زرارة فمه ؟ » . وقال يحيى : « فمات » ! وزاد محمد ابن سلمة :

« فلما مات ؛ أتاه ابنه ، فقال : يا رسول الله ! إن عبد الله بن أُبيّ قد مات ، فأعطني قميصك ؛ أكفنه فيه ، فنزع رسول الله ﷺ قميصه ، فأعطاه إياه » . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط مسلم » ! ووافقه الذهبي !

كذا قالا ! ولا يخفى ما فيه من التساهل ؛ فإن ابن إسحاق إنما أخرج له مسلم في الشواهد ، وإن في حفظه شيئاً ؛ ولذلك فهو حسن الحديث فقط ـ كما ذكر ذلك الذهبي نفسه في « الميزان » ـ ، وحكى عن الإمام أحمد أنه كثير التدليس جداً ؛ فهو حسن الحديث ؛ إذا صرح بالتحديث ، وقد روي هذا عنه في هذا الحديث ؛ فقد أخرجه البيهقي في « دلائل النبوة » (٥ / ٢٨٥) من طريق **أحمد بن عبد الجبار** :

حدثنا يونس بن بكير عن ابن إسحاق قال : حدثنا الزهري به إلى قوله : « فمه » بلفظ :

« أما والله ! إن كنت لأنهاك . . . » .

قلت : ابن عبد الجبار فيه كلام كثير واختلاف شديد ، ما بين مكذب له ، ومثن عليه خيراً ، وموثق . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف ، وسماعه للسيرة صحيح » .

قلت : فمثله لا تطمئن النفس لزيادته التحديث على ذينك الثقتين ؛ محمد ابن سلمة ويحيى بن زكريا اللذين روياه عن ابن إسحاق قال : (عن) دون التحديث ، فهي زيادة من غير ثقة ؛ فتكون منكرة ، فإن ثبتت في رواية أحد من الثقات ؛ فالحديث حسن ، وإلا ؛ بقينا على التضعيف ، وهذا هو الذي يُلْزِمُنَا به علم الحديث .

وفي أثناء تحريري لهذا التحقيق انكشفت لي أوهام أو تساهلات لبعض من حفاظ الحديث ؛ لعله من المفيد بيانها :

أولاً : تصحيح الحاكم والذهبي ـ كما تقدم ـ ! وقال ابن القيم في « أحكام أهل الذمة » (١ / ٢٠٢) :

« وثبت عنه ﷺ أنه عاد عبد الله بن أبي ، رأس المنافقين » . وأظن أنه يعني هذا .

ثانياً : جزم الحافظ ابن كثير في « البداية » بقوله (٥ / ٣٤) :

« قال محمد بن إسحاق : حدثني الزهري . . . » دون أن يعزوه لأحد ! والظاهر

أن مستنده في ذلك رواية البيهقي المصرحة بالتحديث ـ وإن لم يكن التحديث سبق قلم منه ؛ فقد عزاه في « تفسيره » (٢ / ٦٩) لرواية أحمد التي فيها العنعنة دون التحديث ـ .

ثالثاً : عزا الحافظ ابن حجر (التحديث) في « تخريج الكشاف » (ص ٧٨) إلى « مستدرك الحاكم » في (الجنائز) ، يعني : المكان الذي سبقت الإشارة إليه بالجزء والصفحة ، وهو فيه معنعن ـ كما عرفت ـ . وقد تبين لي السبب بعد البحث والتنقيب ؛ فقد رجعت إلى كتاب « تخريج الكشاف » للحافظ الزيلعي ، الذي هو أصل كتاب « تخريج العسقلاني » ؛ فإذا هو فيه (ص ٢٦٨ ـ المصورة) [معزواً] للحاكم في الموضع المذكور ، والبيهقي في « الدلائل » ! فاختصر العسقلاني هذا المصدر الثاني الذي فيه التحديث ؛ فحصل الخطأ المذكور . والمعصوم من عصمه الله تعالى .

رابعاً : وقع الحديث في « جامع الأسانيد » لابن كثير (١ / ٢٣٦) من رواية أحمد بزيادة ـ بعد قوله : « فمات » :

« فما نفعه » .

ولا أصل لهذه الزيادة عنده ولا عند غيره ممن ذكرنا في التخريج ، وغفل عن ذلك الدكتور القلعجي ، وزاد ـ ضغثاً على إبالة ـ فعزاه لأبي داود ، مؤكداً أنه حَوَّاشٌ قَمَّاشٌ !

نعم ؛ رويت هذه الزيادة مكان المزيد عليها بإسناد مظلم في « دلائل النبوة » ، من طريق **الحسن بن الجهم** : حدثنا **الحسين بن الفرج** : حدثنا **الواقدي قال** : . . . فذكر الحديث ، وفيه قول عبد الله بن أُبَيٍّ بن سلول : « قد أبغضهم أسعد (!) بن زرارة فما نفعه ؟ ثم قال : يا رسول الله ! ليس هذا بحين عتاب ! هو الموت ، فإن

مت ؛ فاحضر غسلي ، وأعطني قميصك أكفن فيه . فأعطاه رسول الله ﷺ قميصه الأعلى ، وكان عليه قميصان ؛ فقال ابن أبي : أعطني قميصك الذي يلي جلدك . فنزع قميصه الذي يلي جلده فأعطاه . ثم قال : وصلّ عليّ واستغفر لي .

قلت : وهذا إسناد معضل هالك ، والواقدي : متهم بالكذب .

والحسين بن الفرج قال ابن معين :

« كذاب يسرق الحديث » .

والحسن بن الجهم : لم أعرفه .

والمتن منكر جداً ، ولا يصح منه إلا إعطاؤه ﷺ القميص ، وصلاته عليه بطلب ابنه ذلك منه ﷺ ، وهذا القدر في « الصحيحين » ، وهو مخرج في « أحكام الجنائز » (ص ٩٥) .

ونحو حديث الترجمة ضعفاً ومتناً : ما رواه عبد الرزاق في « تفسيره » (١ / ٢ / ٢٨٤ - ٢٨٥) ، وابن جرير أيضاً (١٠ / ١٤٢) بسند رجاله ثقات عن قتادة في قوله تعالى : ﴿ ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ﴾ قال :

أرسل عبد الله بن أبيّ بن سلول - وهو مريض - إلى النبي ﷺ ، فلما دخل عليه النبي ﷺ ؛ قال له :

« أهلكك حب يهود » .

قال له : يا رسول الله ! إنما أرسلت إليك ؛ لتستغفر لي ، ولم أرسل إليك ؛ لتؤنبني ! ثم سأله عبد الله أن يعطيه قميصه يكفن فيه ، فأعطاه إياه . . . الحديث .

وهذا مرسل أو معضل .

وروى الحكم بن أبان عن عكرمة مولى ابن عباس قال : قال ابن عباس :

لما [كان] مرضُ عبد الله بن أبيّ الذي مات فيه ؛ جاءه النبي ﷺ ، فتكلما بكلام بينهما ، فقال عبد الله : قد فهمت ما تقول ، امنن عليّ ؛ فكفني في قميصك ، وصل عليَّ . فكفنه النبي ﷺ في قميصه ذلك وصلى عليه .

قال ابن عباس : والله أعلم أي صلاة كانت ، وما خادع محمد ﷺ إنساناً قط .

أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٣ / ٥٣٨ / ٦٦٢٧) ، ومن طريقه الطبراني في « المعجم الكبير » (١١ / ٢٣٥ ـ ٢٣٦) ، وقال الهيثمي في « المجمع » (٧ / ٣٣) :

« رواه الطبراني ، وفيه الحكم بن أبان ، وثقه النسائي وجماعة ، وضعفه ابن المبارك ، وبقية رجاله رجال الصحيح » .

قلت : والحكم هذا وثقه الذهبي في « الكاشف » ! وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق عابد ، وله أوهام » .

قلت : فمثله يمكن تحسين حديثه ، ولعله الذي ثبته ابن القيم ، وليس حديث الترجمة كما ظننت أولاً ؛ فإنه يلتقي معه في عيادته ﷺ لعبد الله بن أبيّ المنافق . والله أعلم .

٦٥٩٩ - (انْبسطُوا في النّفقةِ في شهْر رمضانَ ؛ فإنّ النفقةَ فيه كالنفقةِ في سبيلِ الله) .

منكر . أخرجه ابن أبي الدنيا في « فضائل رمضان » (٢٤ / ٥٢) من طريق أبي بكر بن أبي مريم عن صخرة بن حبيب وراشد بن سعد مرفوعاً .

قلت : وهذا مع إرساله ضعيف ؛ لحال أبي بكر بن أبي مريم ، فإنه كان اختلط ؛ ولذلك ضعفوه ؛ بل قال الدارقطني :

« متروك » .

وساق له الذهبي في « الميزان » بعض المنكرات .

٦٦٠٠ - (لا يقطعُ صلاةَ المسْلم شيءٌ إلا الحمارُ ، والكافرُ ، والكلبُ والمرأةُ) .

منكر بذكْر : « الكافر » . أخرجه أحمد (٦ / ٨٤ - ٨٥) وابن جرير في « تهذيب الآثار » (ص ٣١٠ / ٥٨٤ - الجزء المفقود ، تحقيق علي رضا) من طريق راشد بن سعد عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره . فقالت عائشة : يا رسول الله ! لقد قُرِنّا بدواب سوء .

قلت : وإسناده ضعيف ، رجاله ثقات كلهم ؛ غير أن راشد بن سعد لم يذكروه في الرواة عن عائشة رضي الله تعالى عنها ، لا في ترجمته ، ولا في ترجمتها ، الأمر الذي يشعر بغرابة روايته عنها وسماعه منها . ويؤيد ذلك أمور يعل بها الحديث :

أحدها : أنهم ذكروا في ترجمته أنه روى عن بعض الصحابة ، ولم يسمع منهم ، وتاريخ وفاتهم قريب من تاريخ وفاتها ؛ مثل سعد بن أبي وقاص ـ وهو مدني مثلها ـ ، وقد توفي سنة (٥٥) ، وهي سنة (٥٧) ، وهو سنة (١٠٨) .

والثاني : أنه يستنكر جداً أن ينسب إليها أنها سمعت النبي ﷺ يقول الحديث ، فتقابله بقولها : « لقد قُرنا بدواب سوء » ! وهي الصدّيقة الأديبة الفقيهة رضي الله عنها .

والثالث : أن المحفوظ من طرق صحيحة عنها في « الصحيحين » وغيرهما أنها خاطبت بذلك بعض التابعين حينما ذكر عندها ما يقطع الصلاة : الكلب ، والحمار ، والمرأة الحائض ، فقالت : شبهتمونا بالحمير والكلاب ! والله ! لقد رأيت رسول الله ﷺ يصلي ، وأنا على السرير بينه وبين القبلة مضطجعة . . . الحديث . وأحد طرقه في « صحيح أبي داود » (٧٠٦) . وفي رواية لمسلم (٢ / ٦٠) أن عروة هو الذي قال ذلك ، فقالت : إن المرأة لدابة سوء ! ففيه إشعار قوي بأنها لم تسمع الحديث منه ﷺ ، وإنما من أولئك المشار إليهم ؛ ولذلك قالت لهم : شبهتمونا . . . إلخ محتجة بصلاة النبي ﷺ ، وهي مُضطجعة بينه وبين القبلة ، وإن كانت هذه الصلاة لا تنافي حديث القطع ؛ لأن اضطجاعها ليس مروراً ـ كما حققه العلماء ـ .

والمقصود تبرئة السيدة من أن ينسب إليها مجابهة حديث النبي ﷺ بتلك الكلمة بمثل هذا الإسناد المنقطع .

وأيضاً : ففيه ذكر (الكافر) ، وهو خلاف الأحاديث الصحيحة التي اقتصرت على ذكر الثلاثة المذكورة دونه ، وهي من حديث أبي ذر وعبد الله بن مغفل ، وأبي هريرة ، وأبي سعيد ، وغيرهم ، وقد خرجتها في « الروض النضير » (٩٥٦) ،

وبعضها في « صحيح أبي داود » (٦٩٩ ، ٧٠٠) .

نعم ؛ جاء ذكر (اليهودي والمجوسي) في حديث لابن عباس ، لا يصح إسناده ، وهو مخرج في « ضعيف أبي داود » (١١٠) ، وهو خلاف الصحيح عن ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً . انظر « صحيح أبي داود » (٧٠٠) .

وقد خفي هذا التحقيق على محقق « تهذيب الآثار » ؛ فصرح في التعليق عليه بأنه « حديث صحيح ، وإسناده صحيح أيضاً » !

ثم تكلم على رواته الأربعة عند ابن جرير توثيقاً ، ولم ينتبه لما ذكرته من علة الانقطاع وغيره مما سبق بيانه . والله الموفق .

ثم تبين أنني كنت خرجت الحديث منذ زمن بعيد برقم (٥٥٤٢) ، فوجدت تطابقاً جميلاً بين التخريجين ، وقد يزيد أحدهما على الآخر بفائدة لم تذكر في الآخر ؛ فرأيت إثبات هذا لهذا وللتاريخ . والله ولي التوفيق .

٦٦٠١ - (ستكونُ فتنةٌ ، لا يهدأُ منها جانبٌ ، إلا جاشَ منها جانبٌ ، حتى ينادِي منادٍ من السّماء : إنّ أميرَكم فلانٌ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٥ / ٣٣٨ / ٤٦٦٣) قال : حدثنا عبد الرحمن بن عمرو أبو زرعة قال : حدثنا أبو اليمان قال : حدثنا إسماعيل بن عياش عن المثنى بن الصباح عن عمرو بن دينار المكي عن سعيد ابن المسيب عن طلحة بن عبيد الله عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره . وقال :

« لا يروى عن طلحة إلا بهذا الإسناد ، تفرد به إسماعيل بن عياش » .

قلت : وهو ضعيف ؛ قال الهيثمي (٧ / ٣١٦) :

« وفيه مثنى بن الصباح ، وهو متروك ، ووثقه ابن معين ، وضعفه أيضاً » .

وسائر رجاله ثقات ؛ غير أن (إسماعيل بن عياش) ضعيف في غير الشاميين ، وهذه منها ؛ فإن المثنى بن الصبّاح مكي ، وكان اختلط .

وقد أسقطه بعض المجهولين من الإسناد مرة ، وجعل مكانه ومكان عمرو بن دينار : (ابن أبي حسين) مرة أخرى ـ واسمه : عبد الله بن عبد الرحمن النوفلي المكي ـ وهو ثقة ؛ فقال ابن جرير الطبري في « تهذيب الآثار » (٣٧٥ ـ ٣٧٦ / ٦٨٥ ـ الجزء المفقود) : حدثني أبو شرحبيل الحمصي قال : حدثنا إسماعيل عن عمرو بن دينار المكي به . قال :

« ٦٨٦ ـ وحدثني أبو شرحبيل قال : حدثنا أبو اليمان قال : حدثنا إسماعيل عن ابن أبي حسين عن سعيد بن المسيب . . . » .

وقال الطبري عقبه :

« وهذا خبر ـ عندنا ـ صحيح سنده ، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح ؛ لعلتين :

إحداهما : أنه خبر لا يعرف له مخرج عن طلحة عن رسول الله ﷺ يصح إلا من هذا الوجه .

والثانية : أنه من نقل إسماعيل بن عياش ، وفي نقل إسماعيل عن غير أهل بلده ـ عندهم ـ نظر » !

كذا قال ! وهذا أسلوب منه غريب اتخذه عادة يكرره بين يدي الأحاديث التي

يسوق أسانيدها ويصححها ، ويحكى عن(الآخرين) تضعيفهم إياها بعلل ينسبها إليهم ، قد تكون قادحةً أحياناً ـ كما هو الشأن هنا ـ ثم هو لا يدفعها ، ولا يبين وجهة نظره في تصحيحه ! فما أشبهه من هذه الحيثية ببعض علماء الكلام ـ كالفخر الرازي مثلاً ـ يحكي شبهة المعتزلة في بعض نصوص الصفات وتأويلهم إياها ، ثم يسكت عنها ولا يردها ! وقد كنت ذكرت هذا أو نحوه في تخريج حديث آخر من رواية الطبري ؛ لا يحضرني الآن مكانه .

ويرد على أسلوبه المذكور ما يأتي :

أولاً : مما لا شك فيه أنه يعني بقوله : « الآخرين » : علماء الحديث ؛ فمن هم ؟! وهو ينسب إليهم أنهم يعلون الخبر ـ ولو كان صحيح الإسناد ـ بأنه لا يعرف إلا من هذا الوجه ! فإن المعروف عن العلماء في (علم المصطلح) ـ وعليه عملهم ـ أن تفرد الثقة بالحديث لا يعتبر علة ، وقد أشار إلى هذا الإمام الشافعي بقوله المأثور عنه :

« ليس الحديث الشاذ أن يروي الثقة ما لم يرو غيره ، وإنما هو : أن يروي حديثاً يخالف فيه ما رواه الثقات »[1] .

وطالما رأينا الإمام الترمذي يقول في عشرات الأحاديث :

« حديث صحيح غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه » ، ونحوه . ومن ذلك قوله في الحديث المتفق على صحته : « إنما الأعمال بالنيات . . . » .

« حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري » .

فما عزاه إليهم إذن غير صحيح ؛ إلا أن يكون عنى فرداً أو أفراداً منهم ؛ فكان

---

(١) انظر الحديث الشاذ ، والغريب في كتب المصطلح .

عليه أن يسميهم ، أو على الأقل أن لا يطلق العزو إليهم .

ثانياً : لقد حكى عنهم أن في نقل إسماعيل عن غير أهل بلده نظراً ، وهذا حق ؛ فهو المعروف عن كبارهم ـ كالإمام أحمد ، وابن معين ، وابن المديني ، ودُحيم ، وعمرو بن علي ، وكذا البخاري ، والنسائي ، ويعقوب بن شيبة ، وابن عدي وغيرهم كثير ـ ، كلهم ضعفوا حديثه عن غير الشاميين .

وإذا كان الإمام الطبري يرى أنه صحيح الحديث مطلقاً لا فرق عنده بين شامي وغيره ؛ فلا يسعنا إلا اتباع الأئمة المخالفين له ؛ لأن معهم زيادة علم لم يقف عليه الطبري ، ومن علم حجة على من لم يعلم ، وبخاصة أنه جرح ، وهو مقدم على التعديل ، وقد قال (دُحيم) ـ وهو من الحفاظ الشاميين العارفين بالمحدثين من أهل بلده ـ :

« إسماعيل في الشاميين غاية ، وخلط عن المدنيين » .

إذا عرفت هذا ، وتذكرت أن مدار إسنادي الطبري على إسماعيل ـ مرة عن عمرو بن دينار المكي ، ومرة عن ابن أبي حسين المكي ـ ؛ يتبين لك أنه إسناد ضعيف من تخاليط إسماعيل عن غير الشاميين ؛ وبذلك يبطل تصحيح الطبري لإسناده .

وهذا نقوله على فرض صحة السند بذلك إلى إسماعيل ، وهو غير مسلَّم به عندي ؛ لأنه من رواية شيخ الطبري (أبي شرحبيل) ، فإنه في عداد المجهولين ؛ فقد أورده أبو أحمد الحاكم في كتابه الحافل « الكنى والأسماء » (ق ٢٢٤ / ١) ، وسماه (عيسى بن جابر البهراني الحمصي ، ابن أخي أبي اليمان) مولى امرأة من (بهراء) ، يقال لها : (أم سلمة) كانت عند عمرو بن روبة التغلبي .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولا رأيته عند غيره ، حتى ولا في « تاريخ دمشق » لابن عساكر . هذا مع مخالفة أبي زرعة الدمشقي لأبي شرحبيل ؛ فقد أدخل (المثنى بن الصبّاح) بين إسماعيل وعمرو بن دينار ؛ فالمثنى هو علة هذا الإسناد ؛ لأن أبا زرعة ثقة حافظ .

وعلة الإسناد الثاني عند الطبري : شيخه ورواية إسماعيل عن ابن أبي حسين ، وهو مكي ؛ فإنها ضعيفة ـ كما تقدم ـ والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثم إن الطبري أتبع حديث طلحة بحديث طويل أشار إلى تضعيفه ، و فيه بيان أن الأمير المنادى به من السماء هو المهدي ، ساقه من رواية **رواد بن الجراح العسقلاني** بسنده عن حذيفة بن اليمان مرفوعاً :

« إذا كان رأس الخمس والعشرين والمائتين ؛ نادى مناد من السماء : ألا أيها الناس ! إن الله قطع مدة الجبارين والمنافقين وأتباعهم . . . ووليكم المهدي . . . » الحديث بطوله ، وهو حديث جميل ؛ كأنه يتحدث عن أحوال المسلمين الحاضرة ، وتسلط الكفار والمنافقين عليهم ، ولكن يد الصنع ظاهرة عليه ، ورواد بن الجراح مختلف فيه ، وقد أنكرت عليه أحاديث ، هذا منها ؛ بل قال الذهبي : إنه « حديث باطل » .

٦٦٠٢ ـ (يعرِّفُني اللهُ نفسَه يومَ القيامةِ ؛ فأَسجدُ سجْدةً يرضَى بها عنِّي ، ثمّ أمدحُه بمدْحة يرضَى بها عنِّي ، ثمّ يُؤْذنُ لي في الكَلام . . .) وفيه كلام طويل كثير .

موضوع . أخرجه ابن أبي عاصم في « السنة » (٢ / ٣٦٨ / ٧٩٠) ـ والسياق له ـ ، وأبو يعلى في « مسنده الكبير » (ق ١٠٦ / ٢ ـ المطالب العالية المسندة) ،

وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٣٠٧) ؛ كلهم من طريق **عبد الغفار بن القاسم** عن عدي بن ثابت عن زر بن حُبيش عن أبيّ بن كعب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته عبد الغفار بن القاسم - وهو : أبو مريم الأنصاري - : قال ابن المديني وأبو داود :

« يضع الحديث » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٤٣) :

« كان ممن يروي المثالب في عثمان بن عفان ، ويشرب الخمر حتى يسكر ، ومع ذلك يقلب الأخبار ، لا يجوز الاحتجاج به ، تركه أحمد وابن معين » .

والحديث عزاه السيوطي في « الدر المنثور » (٦ / ١٠٧) لأبي يعلى وابن مردويه . وذكر في « الجامع الكبير » : (الدارقطني في « الأفراد ») . . مكان : (ابن مردويه) ، وسكت عنه كعادته ! وما أظن إلا أنهما روياه من طريق عبد الغفار هذا ، والأغرب من سكوته سكوت ابن كثير عنه ؛ بل وسكوت الحافظ ابن حجر في « الفتح » (١١ / ٤٣٦ - ٤٣٧) عنه ؛ لكن سكوت ابن كثير مغتفر - في اصطلاحهم - ؛ لأنه ساقه بإسناد أبي يعلى ، بينما سكوت الحافظ يعني - في اصطلاحه هو - أنه حسن على الأقل . ولعل ذلك ؛ لأن أصله صحيح ؛ فإن فيه - مما أشار إليه ابن أبي عاصم - المرور على الصراط ، ووضع الرب قدمه في جهنم ، والحوض . وكل ذلك ثابت في الأحاديث الصحيحة .

٦٦٠٣ - (لا تغيّروا هذا الشّيبَ ، فمن كان مغيّراً لا محالةَ ؛ فبالحنّاء والكتَم) .

منكر . أخرجه الطبري في « تهذيب الآثار » (٥٠٥ / ٩٥٧ - الجزء المفقود) ،

وابن عدي في « الكامل » (٥ / ٥٧) من طريق **عمر بن سعيد الدمشقي : ثنا سعيد بن بشير** عن قتادة عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ سعيد بن بشير : ضعيف .

وعمر بن سعيد الدمشقي : متروك ، له ترجمة سيئة في « الميزان » و« اللسان » ، ويستدرك عليهما ما رواه ابن عساكر في « التاريخ » (٤٥ / ٦٨ / ٢٣٠) عن الدارقطني أنه قال فيه :

« روى عن سعيد بن عبد العزيز وسعيد بن بشير بواطيل » .

قلت : لكنه قد توبع ؛ فقد أتبعه الطبري بطريق آخر عن محمد بن بكار قال : أخبرنا سعيد بن بشير به بلفظ :

« من كان مغيراً . . . » الحديث ؛ دون طرفه الأول .

وهذه متابعة قوية من (محمد بن بكار) ـ وهو : ابن بلال العاملي الدمشقي ـ ، وهو ثقة ، وقول الأخ علي رضا في تعليقه على « تهذيب الطبري » أنه : (ابن ريان) . . خطأ منه ؛ قلد فيه الحافظ ابن حجر في « تهذيبه » ، وهو سبق قلم منه ـ والله أعلم ـ في ترجمته لـ (سعيد بن بشير) ، بخلاف أصله « تهذيب الكمال » للحافظ المزي ؛ فإنه فيها ـ كما ذكرت ـ : (ابن بلال) . وهكذا على الصواب وقع فيه في ترجمة (محمد بن بكار) نفسه . وكذا هو في « الجرح والتعديل » ، وكذلك وقع في الترجمتين من « تاريخ دمشق » لابن عساكر (٧ / ٢١٠ و ١٥ / ١٣٩) .

وتابعه أيضاً يحيى بن صالح ـ وهو : الوحاظي ـ بلفظ :

« لا تغيروا هذه الشعور . . . » والباقي مثله سواء .

أخرجه الديلمي (٣ / ١٥٠ - الغرائب الملتقطة) .

والوحاظي ثقة من رجال الشيخين . فانحصرت العلة في سعيد بن بشير ، فهو من منكراته ؛ لتفرده به ، ومخالفة حديثه لما صح عن النبي ﷺ أنه قال :

« غيروا الشيب . . . » .

صح ذلك عن جمع من الصحابة ؛ فانظر « صحيح الجامع الصغير » رقم (٤٠٤٣ - ٤٠٤٦) .

٦٦٠٤ - (يا أمَّ سلَمةَ ! إذا تحوّلتْ هذه التربةُ دمَاً ؛ فاعْلمي أنّ ابني قد قُتلَ . يعني : الحسين رضي الله عنه) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ١١٤ / ٢٨١٧) ، ومن طريقه الشجري في « الأمالي » (١ / ١٦٣) من طريق **عمرو بن ثابت** عن الأعمش عن أبي وائل شقيق بن سلمة عن أم سلمة قالت :

كان الحسن والحسين رضي الله عنهما يلعبان بين يدي النبي ﷺ في بيتي ، فنزل جبريل عليه السلام فقال : يا محمد ! إن أمتك تقتل ابنك هذا من بعدك . فأومأ بيده إلى الحسين ؛ فبكى رسول الله ﷺ ، وضمه إلى صدره ، ثم قال رسول الله ﷺ :

« وديعة عندكِ هذه التربة » .

فشمها رسول الله ﷺ ، وقال : . . . فذكر الحديث . قال :

فجعلتها أم سلمة في قارورة ، ثم جعلت تنظر إليها كل يوم وتقول : إن يوماً

تحولين دماً ليوم عظيم .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، رجاله كلهم ثقات ؛ غير عمرو بن ثابت ، وهو رافضي متروك ، متفق على تضعيفه ؛ بل قال ابن حبان (٢ / ٧٦) :

« كان يروي الموضوعات ، لا يحل ذكره إلا على سبيل الاعتبار » .

وقال الهيثمي في « المجمع » (٩ / ١٨٩) :

« رواه الطبراني ، وفيه عمرو بن ثابت النكري ، وهو متروك » .

٦٦٠٥ ـ (إذا كان يومُ القيامةِ ؛ حدَّ اللهُ الذين شتموا عائشةَ ثمانينَ ثمانينَ على رؤوسِ الخلائقِ ، فيستوهبُ ربِّي المهاجرين منهم ، فأستأمرك يا عائشةُ !) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٣ / ١٦٣ ـ ١٦٤) من طريق **عبد الله بن هارون أبي علقمة الفروي** : ثنا قدامة بن محمد الأشجعي : ثنا مخرمة بن بكير عن أبيه عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، فسمعت عائشة الكلام ، فبكت وهي في البيت ، ثم قالت : والذي بعثك بالحق نبياً ! لَسروركَ أطيب من سروري .

فتبسم رسول الله ﷺ ضاحكاً وقال :

« ابنة أبيها » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبد الله بن هارون هذا : قال الذهبي في « الميزان » :

« له عن القعنبي وغيره مناكير ، ولم يترك » .

وشيخه قدامة بن محمد الأشجعي : قال الذهبي في « المغني » :

« جرحه ابن حبان ، ومشاه غيره » .

٦٦٠٦ - (إنَّ طلاقَ أمِّ سُليم لَحُوب) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٢ / ٣٠٢) ، وعنه البيهقي (٧ / ٣٢٣) ، والبزار في « مسنده » (٣ / ٢٤٦ / ٢٦٧١ - كشف الأستار) من طريق **علي بن عاصم** : ثنا حميد الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال :

كان بين أبي طلحة وبين أم سُليم كلام ، فأراد أبو طلحة أن يطلق أم سليم ، فبلغ ذلك النبي ﷺ ، فقال : . . . فذكره . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : لا والله ! علي واهٍ » . وقال في ترجمته من « الميزان » :

« قلت : وهذا منكر » . وقال الهيثمي في « المجمع » (٩ / ٢٦٢) :

« رواه البزار ، وفيه علي بن عاصم ، وهو ضعيف ، وقد وثِّق ، وبقية رجاله رجال الصحيح » .

ومن طريق علي أخرجه ابن عدي (٥ / ١٩٣) ، وزاد في آخره :

فكفَّ . وقال :

« والضعف على حديثه بيِّن » .

وعزاه ابن كثير في تفسير سورة النساء لابن مردويه والحاكم من هذا الوجه

ساكتاً عنه ، وكذلك سكت عنه الحافظ في « تخريج أحاديث الكشاف » (٣٨ / ٣١٦) !

ولعل أصل الحديث ما رواه خالد عن عوف عن أنس بن سيرين قال :

بلغني أن أبا أيوب أراد طلاق أم أيوب ، فاستأمر النبي ﷺ ؟ فقال :

« إن طلاق أم أيوب لحُوب » .

أخرجه أبو داود في « المراسيل » (١٩٧ / ٢٣٣) .

وهذا إسناد صحيح ؛ ولكنه مرسل . وقد وصله ابن مردويه ، فقال : حدثنا عبد الباقي : حدثنا بشر بن موسى : حدثنا هوذة بن خليفة : حدثنا عوف عن أنس أن أبا أيوب . . . الحديث .

هكذا ساقه ابن كثير - وهو من فوائده - فقال : « عن أنس » ، أطلقه ولم يقيده ؛ فأوهم أنه أنس بن مالك ، وقد أدركه ؛ ولكنهم لم يذكروا له رواية عنه ، ولعل ذلك من أوهام (عبد الباقي) - وهو : ابن قانع - الحافظ ؛ فقد ذكر الخطيب في ترجمته أنه كان اختلط .

وقد أسنده بعض الضعفاء وسراق الحديث ؛ فقال الطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ١٩٥ - ١٩٦) : حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة : ثنا يحيى بن عبد الحميد : ثنا حماد بن زيد عن واصل مولى أبي عيينة عن محمد بن سيرين عن ابن عباس : أن أبا أيوب . . . الحديث .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ، محمد بن عثمان هذا : مختلف فيه ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« حافظ ، وثقه جزرة ، وكذبه عبد الله بن أحمد » .

ويحيى بن عبد الحميد ـ وهو : الحماني ـ : قال الذهبي :

« حافظ ؛ منكر الحديث ، وقد وثقه ابن معين وغيره . وقال أحمد : كان يكذب جهاراً . وقال النسائي : ضعيف » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« حافظ ، إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث » . وقال الهيثمي في « المجمع » (٩ / ٢٦٢) :

« رواه الطبراني ، وفيه يحيى بن عبد الحميد الحماني ، وهو ضعيف » .

قلت : وعزاه الحافظ في « تخريج الكشاف » لِـ « أوسط » الطبراني ، وما أظنه إلا وهماً . وعزاه ابن كثير لابن مردويه وحده .

٦٦٠٧ ـ (تقْطعُ الآجالُ من شعبانَ إلى شعبانَ ، حتَّى إنّ الرجلَ لينكحُ ويولدُ له وقد خرجَ اسمُه في الموتى) .

منكر . أخرجه الطبري في « التفسير » (٢٥ / ٦٥) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٣ / ٣٨٦ / ٣٨٣٩) من طرق عن الليث عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن عثمان بن محمد بن المغيرة بن الأخنس قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

ولم يقع في « الشعب » رفعه ؛ فلا أدري إذا كان سقط من الطابع أو الناسخ ، ولعل الأول أقرب ؛ فقد عزاه السيوطي في « الدر » (٦ / ٢٦) إليه وابن جرير مرفوعاً . والله أعلم .

قلت : وهذا إسناد معضل ، رجاله ثقات ؛ غير أن ابن الأخنس هذا فيه كلام ، وليس له رواية عن الصحابة ؛ فهو معضل ، وقال فيه الحافظ :

« صدوق له أوهام » .

وقد روي عنه مسنداً ؛ أخرجه الديلمي في « مسنده » (١ / ٤٧ - الغرائب الملتقطة) من طريقين آخرين قالا : حدثنا ليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عثمان بن محمد بن المغيرة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

لكن قال ابن المديني في « العلل » (٨٩) :

« روى عثمان هذا أحاديث مناكير عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة » .

ولعل هذا الحديث مما أشار إليه من (المناكير) ، وقد أشار الحافظ ابن كثير إلى نكارته في تفسير قوله تعالى : ﴿ فيها يفرق كل أمر حكيم ﴾ ؛ فقال :

« ومن قال : إنها ليلة النصف من شعبان ؛ فقد أبعد النجعة ؛ فإن نص القرآن أنها في رمضان ، والحديث الذي رواه عبد الله بن صالح عن الليث عن عقيل عن الزهري : أخبرني عثمان بن محمد بن المغيرة بن الأخنس : أن رسول الله ﷺ قال : . . . (فذكره) ؛ فهو حديث مرسل ، ومثله لا يعارض به النصوص » .

كذا فيه : « رواه عبد الله بن صالح » ، ولم أره من روايته ، وقد توبع - كما تقدم - .

وقد روي الحديث بنحوه من طريق أخرى عن أبي هريرة عن عائشة ، وقد مضى تخريجه برقم (٥٠٨٦) .

٦٦٠٨ - (لا تقولُوا : سورة ﴿ البقرةِ ﴾ ، ولا : سورة ﴿ آلِ عمرانَ ﴾ ، ولا : سورة ﴿ النّساءِ ﴾ ، ولكنْ قولُوا : السّورة التي تُذْكَرُ فيها البقرةُ ، و : السّورة التي يُذكرُ فيها آلُ عمْران ، و : السّورة التي يُذكر فيها النّساء ، وكذلكَ القرآنُ كلُّه) .

منكر . رواه الطبراني في « الأوسط » (٦ / ٣٥٢ / ٥٧٥١) ، ومن طريقه الحافظ ابن حجر في « النتائج » عن خلف بن هشام البزار : ثنا **عبيس بن ميمون** عن موسى بن أنس عن أبيه رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . وقال الطبراني :

« لا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد ، تفرد به خلف » . قال الحافظ :

« قلت : هو المقرئ من شيوخ مسلم ؛ ولكن شيخه عبيس : ضعيف ، وقد أفرط ابن الجوزي فذكر هذا الحديث في « الموضوعات » ، ولم يذكر له مستنداً إلا تضعيف عبيسٍ ؛ وقولَ الإمام أحمد : إنه حديث منكر . وهذا لا يقتضي الوضع ، وقد قال الفلاس : صدوق يخطئ كثيراً ، وقد ترجم البخاري في (فضائل القرآن) : (باب من لم ير بأساً أن يقول : سورة ﴿ البقرة ﴾ ، وسورة كذا) ، ثم ذكر حديث أبي مسعود : من قرأ الآيتين من آخر سورة ﴿ البقرة ﴾ في ليلة ؛ كفتاه . وحديث عمر : سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة ﴿ الفرقان ﴾ . . . الحديث . وكأنه أشار إلى [أن] النهي لم يثبت فيجوز كل من الأمرين .

وقد ثبت اللفظ الآخر من كلام النبي ﷺ ، وذلك في الحديث الذي أخرجه أبو داود والترمذي من طريق يزيد الفارسي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قلت لعثمان رضي الله عنه : ما حملكم على أن عمدتم إلى ﴿ الأنفال ﴾ وهي من

المثاني ، وإلى ﴿ براءة ﴾ وهي من المئين ؛ فقرنتم بينهما . . . فذكر الحديث بطوله ، وفيه قول عثمان :

إن رسول الله كانت تنزل عليه الآية فيقول : ضعوها في السورة التي يذكر فيها كذا .

وقد وجدت حديث أنس في كتاب « فضائل القرآن » لخلف ؛ كما أوردته ، وأخرج فيه عن حزم بن أبي حزم قال : سمعت الحسن يقول : ذكر لنا أن نبي الله ﷺ قال : « تدرون أي القرآن أعظم ؟ » . قالوا : الله ورسوله أعلم . قال :

« السورة التي يذكر فيها البقرة » .

وقد أخرج الشيخان في « صحيحيهما » من طريق الأعمش قال : سمعت الحجاج ابن يوسف يقول : لا تقولوا : سورة ﴿ البقرة ﴾ ، ولكن قولوا : السورة التي يذكر فيها البقرة . وفيه رد إبراهيم النخعي عليه بحديث ابن مسعود : هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة ﴿ البقرة ﴾ .

قال الشيخ عماد الدين ابن كثير : استقر الأمر والتفاسير على استعمال هذا اللفظ مثل سورة ﴿ البقرة ﴾ وغيرها .

قلت : رأيت في بعض التفاسير استعمال اللفظ الثاني كـ « تفسير الكلبي » وعبد الرزاق وابن أبي حاتم ، والأكثر مثل الأول . والله أعلم » .

قلت : فيه أمور :

أولاً : لم يتفرد بالحديث خلف بن هشام البزار ـ بالراء ؛ كما في « التقريب » ، ووقع في « الأوسط » بالزاي ! ـ ؛ فقد أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ٥١٩ / ٢٥٨٢) من طريق يحيى بن أبي طالب : أخبرني أبي : حدثني أبو عبيدة

عبيس الخزاز به . وقال البيهقي :

« عبيس بن ميمون منكر الحديث ، وهذا لا يصح ؛ وإنما يروى فيه عن ابن عمر من قوله » .

ثانياً : قوله : « وقد ثبت اللفظ الآخر من كلام النبي ﷺ . . . » إلخ فيه نظر ؛ لأن حديث ابن عباس مداره على (يزيد الفارسي) - كما ترى - ، وهو غير مشهور بالعدالة ؛ ولذلك بيض له الذهبي في « الكاشف » ، وقال الحافظ :

« مقبول » . يعني : عند المتابعة ، ولم يتابع ؛ بل فيه جملة منكرة - كما بينت في « ضعيف أبي داود » (١٤٠ - ١٤١) - .

ولا يقويه مرسل الحسن البصري ؛ لما هو معروف أن مراسيله كالرياح ، ويمكن أن يكون تلقاه من يزيد هذا .

على أن الراوي عنه (حزم بن أبي حزم) يهم ؛ وإن كان صدوقاً - كما في « التقريب » - .

ثالثاً : وفي رد إبراهيم النخعي على الحجاج إشارة قوية إلى أن المعروف عند الصحابة وتابعيهم خلاف ما قال الحجاج ، وفي الباب أحاديث كثيرة صحيحة من لفظ النبي ﷺ تدل على الجواز ؛ كما في « فتح الباري » (٩ / ٨٨) ، وقوله فيه بعد أن ذكر حديث الترجمة وضعفه ، وحديث ابن عباس وسكت عنه :

« قال ابن كثير في « تفسيره » : ولا شك أن ذلك أحوط ؛ ولكن استقر الإجماع على الجواز في المصاحف والتفاسير . قلت : وقد تمسك بالاحتياط المذكور جماعة من المفسرين . . . » .

فأقول : لا أرى وجهاً لمثل الاحتياط ـ مهما كان شأن القائلين به ـ بعد تتابع الأحاديث والآثار على الجواز . والله أعلم .

٦٦٠٩ ـ (إذا أَبْغضَ المسلمونَ علماءَهم ، (وفي رواية : قرّاءَهم) ، وأظْهروا عِمارَةَ أسواقِهم ، وتناكحُوا (والرواية الأخرى : وتَألَبُوا) على جمْع الدّراهم ؛ رماهُم اللهُ عز وجل بأربع خصالٍ : بالقحْط من الزّمان ، والجوْر من السّلطان ، والخيانة من ولاة الأَحكام ، والصولة (وفي الرواية : والشّوكة) من العدوّ) .

منكر . أخرجه الحاكم (٤ / ٣٢٥) ـ والسياق له ـ ، والديلمي في « مسنده » (١ / ٤٤ / ١ ـ ٢ ـ الغرائب) والرواية الأخرى له من طريق **محمد بن عبد ربه أبو تُمَيلة** ـ ، وقال الديلمي : (**محمد بن عبد الله بن عبد ربه**) : ثنا أبو بكر بن عياش عن أبي حصين عن ابن أبي مليكة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد ؛ إن كان عبد الله بن أبي مليكة سمع من أمير المؤمنين » . ورده الذهبي بقوله :

« قلت : بل منكر منقطع ، وابن عبد ربه لم أعرفه » .

قلت : ولم يورده في « الميزان » ، واستدرك عليه الحافظ في « اللسان » فقال :

« محمد بن عبد الله عن أبي بكر بن عياش : قال المؤلف في ترجمة (أبي بكر) : محمد لا أعرفه[1] . وأخرج الحاكم حديثاً في « المستدرك » من طريق محمد بن

---

(١) « الميزان » (٤ / ٥٠١) .

عبد ربه عن أبي بكر بن عياش ، فقال الذهبي في « تلخيصه » : لا أعرفه . فيجوز أنهما واحد » . الأصل : « فيجوز هل هما واحد ؟ » ، ويمكن أن يكون الصواب : « فينظر ؛ هل هما واحد ؟ » . والله أعلم .

قلت : ويحتمل أن يكون الذي في « ثقات ابن حبان » (٩ / ١٠٧) :

« **أبو تُميلة - اسمه : محمد بن عبد ربه بن سليمان المروزي** - : يروي عن الفضيل بن عياض : حدثنا عنه محمد بن أحمد بن أبي عون[1] ، يخطئ ويخالف » .

ولمحمد بن عبد ربه حديث آخر ؛ يرويه عن الفضل بن موسى بسند له عن أبي موسى الأشعري . أخرجه البيهقي في « الشعب » وضعفه ، وتقدم تخريجه برقم (٦٢٧٢) .

وأما كنيته (أبو تميلة) ؛ فلم يذكره فيها أبو أحمد الحاكم ولا غيره فيما علمت . والله أعلم .

٦٦١٠ - (خُذ ، الْبس ما كساكَ اللهُ ورسولهُ . قاله للبراء لما أَلبسَه خَاتماً من ذَهَبٍ) .

منكر . أخرجه أحمد (٤ / ٢٩٤) - والسياق له - ، وأبو يعلى (٣ / ٢٥٩) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢ / ٣٥٠) من طريق محمد بن مالك قال :

---

(١) في الأصل زيادة [وغيره] ، وفي الحاشية : « زيد من (مد) » ، ولما لم ترد في « ترتيب الثقات » للهيثمي ، ولا في « لسان العسقلاني » ؛ لم أذكرها .

رأيت على البراء خاتماً من ذهب ، وكان الناس يقولون له : لم تختَّم بالذهب ، وقد نهى عنه النبي ﷺ ؟ فقال البراء :

بينا نحن عند رسول الله ﷺ ، وبين يديه غَنيمة يقسمها ؛ سبي وخُرْثيٌّ ، قال : فقسمها حتى بقي هذا الخاتم ، فرفع طرفه ، فنظر إلى أصحابه ، ثم خفض ، ثم رفع طرفه إليهم ، ثم خفض ، ثم رفع طرفه ، فنظر إليهم ، (وفي رواية فقال : من ترون أحق بهذا ؟) ، ثم قال : أي براء ! [ادن] ، فجئته حتى قعدت بين يديه ، فأخذ الخاتم فقبض على كرسوعي ، ثم قال : . . . فذكره . قال :

وكان البراء يقول : كيف تأمروني أن أَضَع ما قال رسول الله ﷺ : « البس ما كساك الله ورسوله » ؟!

قلت : وهذا إسناد ليس بذاك ـ كما قال الحازمي في « الاعتبار » (ص ١٨٧) ـ ، وعلته محمد بن مالك هذا ـ وهو : الجوزجاني أبو المغيرة ـ : ذكره ابن حبان في « الضعفاء » ، وقال : (٢ / ٢٥٩) :

« خادم البراء بن عازب . يروي عن البراء بن عازب ؛ أي : سمع منه . . . يخطىء كثيراً ، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد ؛ لسلوكه غير مسلك الثقات في الأخبار » .

وسكت عنه البخاري في « التاريخ » ، وأما أبو حاتم فروى ابنه عنه أنه قال :

« لا بأس به » .

ولم يتنبه الذين جاؤوا من بعده ؛ كابن الجوزي ، فإنه ذكره في « الضعفاء » (٢ / ٩٥ / ٣١٧٣) ، وذكر مختصر كلام ابن حبان ، وقال الذهبي في « الكاشف » :

« فيه لين » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ كثيراً » .

فكأنهما لخصا كلام ابن حبان وأبي حاتم ، وجمعا بين قوليهما .

وخالفهما الهيثمي ، فقال في « المجمع » (٥ / ١٥١) :

« رواه أحمد وأبو يعلى باختصار ، ومحمد بن مالك مولى البراء ، وثقه ابن حبان ، وأبو حاتم ؛ ولكن قال ابن حبان : لم يسمع من البراء .

قلت : قد وثقه ، وقال : « رأيت » فصرح ، وبقية رجاله ثقات » .

هذا كلامه . ولي عليه ملاحظتان :

الأولى : نسبته التوثيق لأبي حاتم فيه تسامح ؛ فإنه لم يوثقه ، وإنما قال فيه : « لا بأس به » ـ كما تقدم ـ . وقد فرق بينهما ابنه عبد الرحمن في أول الجزء الأول من كتابه (ص ٣٧) :

« ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى :

١ - فإذا قيل للواحد : إنه ثقة ، أو متقن ثبت ؛ فهو ممن يحتج بحديثه .

٢ - وإذا قيل له : إنه صدوق ، أو محله الصدق ، أو لا بأس به ؛ فهو ممن يكتب حديثه ؛ وينظر فيه ، وهي المنزلة الثانية . . . » .

والأخرى : ما عزاه لابن حبان من القول والتوثيق ، إنما يعني : أنه ذكره في كتابه « الثقات » ، وهو ما صرح به الحافظ المزي في « التهذيب » ، وتبعه الحافظ العسقلاني في « تهذيبه » ، ولم نره في « الثقات » المطبوع ، ولا ورد له ذكر في

« جامع فهارس الثقات » للأخ حسين إبراهيم زهران ، ولا في فهرسي « تيسير الانتفاع » ؛ بل ولا في كتاب الهيثمي نفسه « ترتيب الثقات » ! فلعله وقع له ولغيره في بعض النسخ . والله أعلم .

على أن جزم ابن حبان بأنه لم يسمع من البراء ينافيه تصريحه في الحديث بقوله : « رأيت » ؛ كما قال الهيثمي ، ولذلك تعقبه الحافظ في « التهذيب » بقوله :

« فهذا ينفي قوله أنه لم يسمع من البراء إلا أن يكون عنده غير صادق ؛ فما كان ينبغي له أن يورده في (كتاب الثقات) » .

قلت : وهذا الاعتراض وارد ؛ إن كان قد أورده فيه . والله أعلم .

وقد صح من الحديث لبس البراء خاتم الذهب بعد وفاته ﷺ ؛ فأخرج ابن أبي شيبة في « المصنف » (٨ / ٤٧٠) ، وابن سعد في « الطبقات » (٤ / ٣٦٨) ، والطحاوي ـ أيضاً ـ من طرق عن أبي السفر ـ (واسمه : سعيد بن يُحمِد) ـ قال :

« رأيت على البراء خاتماً من ذهب » .

وإسناده صحيح ؛ كما قال الحافظ .

ثم أخرجه ابن أبي شيبة (٨ / ٤٦٨ ـ ٤٦٩) من طريق شعبة عن أبي إسحاق قال : . . . فذكره .

وإسناده صحيح أيضاً . وقد ثبت مثله عن جماعة من الصحابة ، وذكر بعض الأثار عنهم الحافظ ، قال :

« وأغربها ما جاء عن البراء الذي روى النهي » .

ثم ذكر رواية أبي السفر وأبي إسحاق عنه ، وأتبعهما بحديث الترجمة ، ثم قال :

« قال الحازمي : إسناده ليس بذاك ، ولو صح ؛ فهو منسوخ » . فتعقبه بقوله :

« قلت : لو ثبت النسخ عند البراء ما لبسه بعد النبي ﷺ ، وقد روي النهي المتفق على صحته عنه ؛ فالجمع بين روايته وفعله ، إما بأن يكون حَمَلَه على التنزيه ، أو فهم الخصوصية له من قوله : « البس ما كساك الله ورسوله » ، وهذا أولى من قول الحازمي : « لعل البراء لم يبلغه النهي » ، ويؤيد الاحتمال الثاني أنه وقع في رواية أحمد : كان الناس يقولون للبراء : لم تتختم بالذهب وقد نهى عنه رسول الله ﷺ ؟ فيذكر لهم هذا الحديث ، ثم يقول : كيف تأمرونني أن أَضعَ ما قال رسول الله ﷺ : (البس ما كساك الله ورسوله ؟!) » .

قلت : حديث البراء المتفق على صحته الذي أشار إليه الحافظ هو قوله رضي الله عنه :

« نهانا النبي ﷺ عن سبع : نهى عن خاتم الذهب . . . » إلخ ؛ وهذا لفظ البخاري في (كتاب اللباس) (٥٨٦٣) ، وهذه القطعة منه مخرجة في « آداب الزفاف » (٢١٤) ، وهو من رواية معاوية بن سويد بن مقرن عنه عندهما ، ولم يذكر البراء تصريحه بسماعه إياه من النبي ﷺ ؛ فيحتمل أن يكون تلقاه عن بعض الصحابة ، فقد كان بعضهم يروي عن بعض ، ومن هنا كان ما يعرف بـ (مراسيل الصحابة) وأنها حجة . فإذا صح هذا الاحتمال ؛ سقط تعقب الحافظ ؛ لأنه يقال : فعله قبل أن يسمع النهي عن بعضهم ، ثم رواه عنه ﷺ دون أن يصرح بسماعه من النبي ﷺ ؛ فطاح الإشكال إن شاء الله تعالى .

وأما قول الحافظ : « أو فهم الخصوصية له . . . » إلخ فجوابه : أن هذا يصح ؛ لو ثبت الحديث ، أما وهو غير ثابت ـ كما عرفت ـ ؛ فلا يصح . والله أعلم .

ويشبهه ما رواه ابن أبي شيبة (٨ / ٤٧١ / ٥٢١٣) قال : حدثنا مروان بن معاوية عن أبي القاسم الأزدي قال :

سألت أنس بن مالك : أتختم بخاتم من ذهب ؟ فقال : نعم ، وإن شئت من فضة ، لا يضرك ؛ ولكن لا تطعم في إناء ذهب ولا فضة .

قلت : أبو القاسم الأزدي : لم أعرفه ، وفي « الكنى » للدولابي (٢ / ٨٤) :

« وأبو القاسم عبد الرحمن قال : سألت أنس بن مالك . روى عنه عبد الواحد ابن زياد » . ونحوه في « المقتنى » للذهبي (١ / ٥١) وقال :

« كناه البخاري » .

قلت : فكأنه مجهول ، وهو منكر عندي ؛ لأنه يخالف ما رواه ابن شهاب : أن أنس بن مالك أخبره :

أنه رأى رسول الله ﷺ في يده يوماً خاتماً من ذهب ، فاضطرب الناس الخواتيم ؛ فرمى به ، وقال :

« لا ألبسه أبداً » .

رواه ابن حبان بإسناد صحيح ـ كما بينته في « الصحيحة » (٢٩٧٥) ـ .

(تنبيه) : من سوء التصرف ما جاء في حاشية « تهذيب المزي » (٢٦ / ٣٥١) من إيهام أن ترجمة (محمد بن مالك الجوزجاني) هي في كتاب « الثقات »

(٩ / ٤٢٣) ! والواقع أن هذا الرقم يشير إلى موضع تعقيب الحافظ لابن حبان الذي تقدم نقله عنه من « التهذيب » ؛ فبدل أن يضعه عقب « التهذيب » وبين يدي كلام الحافظ - كما هو المعروف في هذا العصر - وضعه في آخر كلامه !

وضغثاً على إبالة لم يحصره بين هلالين صغيرين « ... » - كما هو المعروف أيضاً - ؛ كأن المعلق حديث عهد بفن الكتابة !

٦٦١١ - (افْعلُوا بميّتكم ما تفعلونَ بعروسِكم) .

لا أصل له . قال الحافظ في « التلخيص » (٢ / ١٠٦) :

« هذا الحديث ذكره الغزالي في « الوسيط » بلفظ : « افعلوا بموتاكم ما تفعلون بأحيائكم » . وتعقبه ابن الصلاح بقوله : « بحثت عنه فلم أجده ثابتاً » . وقال أبو شامة في « كتاب السواك » : هذا الحديث غير معروف » .

قلت : وإنما المعروف أنه عن بعض السلف ؛ فقال بكر - وهو : ابن عبد الله المزني -

قدمت المدينة ، فسألت عن غسل الميت ؟ فقال بعضهم :

اصنع بميتك كما تصنع بعروسك ؛ غير أن لا تخلقه .

أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٣ / ٢٤٥) ، وإسناده صحيح - كما قال الحافظ - لكن منتهاه إلى بعضٍ لم يسم .

ولقد كان الباعث على تخريج الحديث والكشف عن حاله تحذيراً من الاغترار بما جاء في كتيب لأحد المعاصرين أسماه « الممنوع والجائز من أحكام الجنائز » ، جاء فيه تحت عنوان (أمور ينبغي مراعاتها والتنبيه عليها في تغسيل الميت) ؛ فقال

(ص ١٠١ ـ ١٠٢) :

« ١٩ ـ أن يصنع بالميت كما يصنع بالعروس وهذا مروي عن النبي ﷺ » !

والعجيب من أمر مؤلفه أنه قال في مقدمته (ص ١٢) :

« وقد عنيت بتخريج الأحاديث الصحيحة من مظانها ، وتحاشيت الاستدلال بالأحاديث الضعيفة بقدر المستطاع ، وإن وجدت ؛ نبهت عليها ، وذكرت كلام أهل العلم فيها » .

فلم يفِ بتعهده هذا في هذا الحديث ؛ بل ساقه مساق الأحاديث الصحيحة ، دون أيما عزو أو تخريج ، مع أنه قد ساقه قبل في صفحة (٩٦) على أنه من قول أنس رضي الله عنه ، وقال في التعليق :

« (٢) حاشية الروض المربع (٣ / ٤٦) » . ولم أجده في الطبعة التي عندي منها ! فالظاهر أنه اختلط عليه المرفوع بالموقوف .

٦٦١٢ ـ (أتدرونَ قبْرَ من هذا ؟ قالوا : اللهُ ورسولُه أعلمُ . قال : قبرُ آمنةَ ، دلَّني عليه جبريلُ عليه السلام) .

منكر . أخرجه عمر بن شبَّة في « تاريخ المدينة » (١ / ١١٧) من طريق فرقد السبخي عن رجل عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال :

كنا نمشي مع النبي ﷺ ذات يوم ، إذ مر بقبر ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف (فرقد) ، وشيخه لم يسم ؛ فهو مجهول .

وقصة زيارته ﷺ لقبر أمه ثابتة من حديث أبي هريرة ، وبريدة ، وليس فيهما

ما في حديث فرقد هذا ، وهما مخرجان في « أحكام الجنائز » (ص ٢٣٨) .

٦٦١٣ - (أيّها النّاسُ ! إنّ اللهَ تطوَّل عليكم في مقامكم هذا ؛ فقبل من محسنكم ، وأعطى محسنكم ما سأل ، ووهب مُسيئكم لمحسنِكم ؛ إلا التبعات فيما بينكم ، أَفيضُوا على اسم الله ، فلمّا كان غداةَ جمْعٍ ؛ قال :

أيّها الناسُ ! إن اللهَ قد تطوّل عليكُم في مقامِكم هذا ؛ فقبلَ من محسِنكم ، ووهبَ مسيئكم لمحسنكم ، والتبعات بينكم عوضها من عنده ، أفيضُوا على اسْم الله .

فقالَ أصحابُه : يا رسولَ الله ! أفضتَ بنا بالأمسِ كَئيباً حَزيناً ، وأفضْت بنا اليومَ فَرِحاً مسروراً ؟ قال رسول الله ﷺ :

إني سألتُ ربِّي بالأمسِ شَيئاً لم يَجُدْ لي به ؛ سألتُه التبعات ، فأَبى عليّ ، فلمّا كاَن اليوم أتاني جبريلُ ؛ قال : إنّ ربّك يقرئُك السّلامَ ، ويقولُ : التّبعاتُ ضمنت عِوضَها من عندي) .

منكر بهذا التمام . أخرجه الطبري في « تفسيره » (٢ / ١٧٢) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٨ / ١٩٩) من طريق مسلم بن حاتم قال : ثنا بشار بن بكير الحنفي قال : ثنا عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر قال :

خطبنا رسول الله ﷺ عشية عرفة فقال : . . . فذكره .

قلت : بشار بن بكير هذا نكرة ؛ لم أجد له ترجمة ، ولا في « ثقات ابن حبان » ! وقد تابعه عبد الرحيم بن هارون الغساني عن عبد العزيز به .

أخرجه أبو نعيم ، وقال :

« السياق لبشار بن بكير ، وحديث ابن هارون فيه اختصار ، وقال فيه : « فإذا كان غداة جمع ؛ قال الله لملائكته : اشهدوا أني قد غفرت لهم التبعات والنوافل » . غريب تفرد به عبد العزيز عن نافع ، ولم يتابع عليه » .

قلت : قد وثقه جمع وروى له مسلم ؛ فتعصيب الجناية بالراوي عنه أولى ، وقد عرفت حال بشار ، وأما متابعه عبد الرحيم ؛ فقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف ، كذبه الدارقطني » .

وله طريق أخرى أشد ضعفاً ؛ يرويها يحيى بن عنبسة قال : حدثنا مالك عن نافع به ، وزاد :

فقام أعرابي فأخذ بزمام ناقته وقال : يا رسول الله ! والذي بعثك بالحق ! ما بقي من عمل إلا وقد عملته ، وإني لأحلف على اليمين الفاجرة ؛ فهل أدخل فيمن وقف ؟ فقال :

« يا أعرابي ! أتشهد أن لا إله إلا الله ، وأني محمد رسول الله ؟ » قال : نعم ؛ بأبي أنت ! فقال :

« يا أعرابي ! إنك إن تحسن فيما يستأنف ؛ يغفر لك » .

أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ١٢٤ - ١٢٥) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢١٤ - ٢١٥) ، وقال ابن حبان :

« يحيى بن عنبسة دجال يضع الحديث » .

وكذا قال الدارقطني ، وساق له الذهبي أحاديث منها هذا ، وقال :

« هذا كله من وضع هذا المدبر » .

وقد روي الحديث مطولاً ومختصراً ، وبألفاظ مختلفة ، من رواية العباس بن مرداس ، وعبادة بن الصامت ، وغيرهما بأسانيد فيها ضعف وجهالة ـ كما هو مبين في « التعليق الرغيب » (٢ / ١٢٧ ـ ١٢٨) وفي « موضوعات ابن الجوزي » ـ ؛ لكن قد صح منه جملة المغفرة لأهل عرفات و(جمع) ، وضمن عنهم التبعات . وبيان ذلك في « الصحيحة » (١٦٢٤) .

(تنبيه) : مما يدل على الحداثة في هذا العلم والجهل به ، ممن استسهله وادعى التحقيق فيه ، ما جاء في الطبعة الجديدة ذات الأربع مجلدات لكتاب « الترغيب » للمنذري بتعليق ثلاثة من المحققين ـ زعموا ـ ألا وهو قولهم في شرح لفظة (جمع) (٢ / ١٥٤) :

« بـ (جمع) : بـ (عرفات) » !

وإنما هي مزدلفة ـ كما لا يخفى عن المبتدئين ـ ! ومن الغريب أن في بعض تلك الأحاديث التي بين أيديهم ما يساعدهم ـ بل يساعد الأعاجم الذين لا يعرفون من العربية شيئاً ـ على أن لا يقعوا في مثل هذا الخطأ الفاحش ؛ لأن الأحاديث يفسر بعضها بعضاً ـ كما هو معلوم ـ ؛ ففي حديث ابن مرداس المشار إليه آنفاً :

« أن رسول الله ﷺ دعا لأمته عشية عرفة . . . فلما أصبح بـ (المزدلفة) . . . » .

٦٦١٤ - (واللهِ ! إنّ تربتها ميمونة . يعني : المدينةَ)(*) .

منكر . أخرجه أبو نعيم في « الطب » (ق ٥١ / ٢) : حدثنا سليمان بن أحمد : ثنا جعفر بن الفضل : ثنا عبد الرحمن بن عبد الملك بن أبي شيبة الحزامي : ثنا ابن أبي فديك : ثنا موسى بن يعقوب الزمعي : حدثنا زبير بن عبد الله بن رُهيمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت :

ذكر رسول الله ﷺ المدينة ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ زبير بن عبد الله هذا : ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال أبو حاتم :

« صالح الحديث » .

لكن ضعفه ابن عدي ، ويأتي كلامه الصريح في ذلك قريباً ؛ ولذلك قال الذهبي :

« ليس بحجة » . وقال مرة : « ليس بذاك » . وقال الحافظ :

« مقبول » . يعني : عند المتابعة ، وما وجدت له متابعاً .

وموسى بن يعقوب الزمعي : قال الحافظ :

« صدوق سيئ الحفظ » .

على أن في الطريق إليه (جعفر بن الفضل) : لم أجد له ذكراً إلا في « تاريخ بغداد » (٧ / ١٩٤) ، ووصفه بـ (التمار المؤدب) ، ولم يزد في ترجمته على أن ساق له حديثاً آخر من رواية الطبراني أيضاً بإسناده المتقدم إلى الزمعي بإسناد آخر

(*) كتب الشيخ رحمه الله فوق هذا الحديث وبقلم الرصاص : « وانظر حديث (غبار المدينة . . .) (٣٩٥٧) » (الناشر) .

له عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ :

« ما من غادر ؛ إلا له لواء يوم القيامة يعرف به » .

وهو في « الصحيحين » من طريق أخرى عن نافع عنه نحوه . وهو مخرج في « الروض النضير » (٥٥٢) و« صحيح أبي داود » (٢٤٦١) .

لكن جعفر هذا - مع جهالته - قد توبع ؛ فقد أخرج ابن عدي في « كامله » (٣ / ٢٢٧) من طريق **محمد بن عيسى بن يزيد الطرسوسي** : حدثني أبو بكر ابن أبي شيبة الحزامي به ؛ إلا أنه قال :

« مؤمنة » . . مكان : (ميمونة) . ولا أدري أهكذا الرواية وقعت في كل من المصدرين ، أو هو الاضطراب من أحد الرواة ولعله (الطرسوسي) هذا ؛ فقد قال ابن عدي في ترجمته (٦ / ٢٨٣) :

« عامة ما يرويه لا يتابعونه عليه ، وهو في عداد من يسرق الحديث » . وقال في ترجمة (ابن رُهيمة) :

« وأحاديث زبير هذا منكرة المتن والإسناد ، لا تروى إلا من هذا الوجه » .

٦٦١٥ - (من رَمى بسهْمٍ في سبيلِ اللهِ أخطأَ أو أصابَ ؛ كانَ له بمثْل رقَبةٍ من وَلَدِ إسماعيلَ) .

منكر بزيادة : (ولد إسماعيل) . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١٤٣ / ٧٥٥٦) من طريق جعفر بن سليمان عن **أبان** عن **شهر بن حوشب** : أخبرني أبو أمامة : أنه سمع النبي ﷺ يقول : . . . فذكره من رواية عبد الرزاق عن

جعفر ، وهذا في « المصنف » (٥ / ٢٦١ / ٩٥٤٨) .

ثم رواه الطبراني (٨ / ١٥٨ / ٧٦١٠) من طريق موسى بن عمير عن مكحول عن أبي أمامة مرفوعاً به ؛ دون قوله : « من ولد إسماعيل » .

قلت : وهذا هو الصحيح في هذا الحديث ، ليس فيه هذه الزيادة ؛ بشهادة الأحاديث الأخرى ، وإلا ؛ فهذا واهي الإسناد ـ كما يأتي ـ ، وإن قال المنذري (٢ / ١٧١) وتبعه الهيثمي (٥ / ٢٧٠) ـ وقد ذكره بالزيادة ـ :

« رواه الطبراني بإسنادين ؛ رواة أحدهما ثقات » !

كذا قالا ! فإن أرادا الأول ؛ ففيه شهر بن حوشب ، وهو ضعيف لسوء حفظه ، والهيثمي يحسن له أحياناً . ومع ذلك فالراوي عنه (أبان) لم يتعين عندي من هو ؟ فهناك ثلاثة كلهم رووا عن شهر :

الأول : أبان بن صالح بن عمير المدني ـ ، وقيل : المكي ، وقد ـ : وثقه الأئمة .

الثاني : أبان بن صمعة الأنصاري : وهو صدوق ، تغير آخِراً .

الثالث : أبان بن أبي عياش العبدي البصري : وهو متروك .

فالأقرب أنه هذا ، أو الذي قبله ؛ لاشتراكهما في (البلدية) مع جعفر بن سليمان ؛ فإنه بصري أيضاً ، ومن الغريب أنهم لم يذكروه في الرواة عنهما أو أحدهما ، فضلاً عن الأول . والله أعلم .

وإن أرادا الإسناد الآخر ؛ ففيه علتان :

الأولى : الانقطاع بين مكحول وأبي أمامة ؛ فقد قال الدارقطني :

« لا يثبت سماعه منه » .

ومع ذلك فمكحول مدلس .

والأخرى : موسى بن عمير ـ وهو : أبو هارون الأعمى ـ : قال الحافظ :

« متروك ، وكذبه أبو حاتم » .

إذا عرفت هذا ؛ فمن الغرابة بمكان القول بأن رواة أحد الإسنادين رواته ثقات ! دعك عن المخالفة التي في متن الحديث ـ كما تقدمت الإشارة إلى ذلك ـ ، وقد جاء من حديث عمرو بن عبسة ، وكعب بن مرة وغيرهما بدون الزيادة ، وقد خرجته من حديث عمرو في « الصحيحة » (١٢٤٤ ، ٢٦٨١) .

وأنكر من حديث الترجمة ما رواه البزار (١٧٠٦) من طريق شبيب بن بشر عن أنس مرفوعاً به ؛ إلا أنه قال :

« كان له مثل أجر أربعة أناس من ولد إسماعيل أعتقهم » .

وشبيب بن بشر : مختلف فيه ، وقد أشار إلى ذلك المنذري (٢ / ١٧٢) ، والراجح فيه أنه حسن الحديث ؛ إلا أن يخالف ـ كما هنا ـ ؛ فتنبه ! وتفقه في هذا العلم ؛ فإنه في كثير من علومه فيه دقة متناهية ، لا يتنبه لها المحْدَثون المتعلقون ؛ بل المتسلقون على هذا العلم الشريف ، مثل أولئك المعلقين الثلاثة على « الترغيب » في طبعتهم الجديدة التي يعجبك ظاهرها ، ويحزنك مخبرها ؛ لكثرة أخطائهم فيها ، وادعاءاتهم الباطلة فيها دون أي بحث أو تحقيق ؛ فقد حسنوا حديث

الترجمة ، مدعمين ذلك بقول الهيثمي المتقدم ، غير عارفين أنه لا يلزم من ثقة رجال الإسناد لو سلم من الوهم أنه حسن ـ كما نبهنا على ذلك مراراً ـ لأنه قد يكون فيه علة ؛ كانقطاع وتدليس يمنع من التحسين . وعلى العكس من ذلك ؛ ضعفوا حديث شبيب بن بشر ـ مع أنه حسن الإسناد ـ وكلام الهيثمي الذي ركنوا إليه حجة عليهم ؛ لأنه قال :

« . . . وفيه شبيب بن بشر ، وهو ثقة وفيه ضعف » .

فهو يشير إلى أنه حسن ؛ لأن الثقة الذي فيه ضعف أقل أحواله أنه حسن الحديث . لو كانوا يعلمون . انظر تعليقهم (٢ / ٢٤٥ ، ٢٤٦) .

(تنبيه) : في أول حديث الترجمة ما نصه :

« من شاب شيبة في الإسلام ؛ كانت له نوراً يوم القيامة ، ومن رمى . . . » .

وهذا القدر منه صحيح ؛ لمجيئه من طرق عن جمع من الصحابة ؛ ولذلك لم أستحسن ذكره في هذه « السلسلة » ، وإنما أخرجته في « الصحيحة » رقم (١٢٤٤ ، ٢٦٨١) .

وبعد كتابة ما تقدم رأيت حديث أنس في « الحلية » (٦ / ٣٠٦) من طريق الربيع بن صبيح عن الحسن عنه . به نحوه بلفظ :

« رقبة » .

وهذا ـ مع ضعف إسناده ـ يشهد لما رجحت من نكارة زيادة « أربعة . . . » . والله الموفق .

٦٦١٦ - (يُثْني عليكَ النّاسُ شراً ؛ فأُثني عليكَ خيْراً . فقال عمرُ : وما ذاكَ يا رسولَ الله ! ؟ فقالَ ﷺ : دعْنا عنكَ يا عمر بن الخطّابِ ! من جاهدَ في سبيلِ الله ؛ دخلَ الجنّةَ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ٣٣٧ - ٣٣٨) من طريق عبد الله بن نافع عن هشام بن سعد عن يزيد بن ثعلب عن أبي المنذر :

أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! إن فلاناً هلك ؛ فصلّ عليه . فقال عمر : إنه فاجر ؛ فلا تصل عليه . فقال الرجل : يا رسول الله ! ألم تر الليلة التي صبحت فيها في الحرس ؛ فإنه كان فيهم ؟! فقام رسول الله ﷺ فصلى عليه ، ثم تبعه ، حتى إذا جاء قبره ؛ قعد ، حتى إذا فرغ منه ؛ حثا عليه ثلاث حثيات ، ثم قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبد الله بن نافع - هو : الصائغ ، وهو - : ثقة صحيح الكتاب ، في حفظه لين - كما في « التقريب » - ، ولا أدري هذا مما حدث به من كتابه أم من حفظه .

وقد تابعه حماد بن خالد - وهو : الخياط - ، وهو ثقة من رجال مسلم ؛ ولكنه اختصره جداً ، وخالفه في اسم (يزيد) ؛ فقال : عن هشام بن سعد عن زياد - يعني : ابن ثعلب - عن أبي المنذر : أن رسول الله ﷺ حثا في قبرٍ ثلاثاً .

أخرجه أبو داود في « المراسيل » (٣٠٢ / ٤٢٠) وعنه البيهقي في « السنن الكبرى » (٣ / ٤١٠) .

وإيراد أبي داود إياه في « المراسيل » يشعر بأن أبا المنذر هذا ليس له صحبة ، وعليه يدل صنيع أبي حاتم ؛ فقد روى عنه ابنه في ترجمة (زيد بن تغلب) أنه قال :

« زيد وأبو المنذر مجهولان » .

كذا وقع فيه (زيد بن تغلب) ، وكذلك في « الميزان » وقال :

« لا يدرى من هو وشيخه ؟ » . وتبعه في « اللسان » .

قلت : وإن مما يدل على جهالة الراوي عن (أبي المنذر) هذا الاختلاف في اسمه واسم أبيه ـ كما رأيت ـ ؛ فعند الطبراني : (يزيد بن ثعلب) ، وأبي داود : (زياد بن ثعلب) ، وعند ابن أبي حاتم : (زيد بن تغلب) ! وقال محققه :

« وهذا الرجل ـ أعني : الراوي عن أبي المنذر ـ من شرط « التهذيب » ؛ لأن حديثه هذا في « مراسيل أبي داود » ـ كما في الإصابة ـ ، ومع ذلك لم أجد له ترجمة في « التهذيب » ؛ لا في باب (زيد) ، ولا (زياد) ، ولا (يزيد) . والله أعلم » .

قلت : وإذا عرفت جهالة هذا الرجل ؛ يتبين لك بأن الذين ذكروا شيخه (أبا المنذر) في الصحابة ، قد تساهلوا ؛ ولذلك أطلق أبو حاتم عليه أنه مجهول ـ كالراوي عنه ـ ، وذكر أبو داود حديثه في « المراسيل » وأقره البيهقي ـ كما تقدم ـ ؛ ولذلك أيضاً قال الحافظ في « تهذيب التهذيب » :

« وقول أبي داود إنَّه مرسل أشبه » .

وبناء عليه جزم في « التقريب » بأنه تابعي .

وقد فات هذا التحقيق الحافظ المنذري ؛ فقال في « الترغيب » (٢ / ١٧٦) .

« رواه الطبراني ، وإسناده لا بأس به إن شاء الله تعالى » !

وكذا الهيثمي إذ قال في « المجمع » (٥ / ٢٧٦) :

« رواه الطبراني ، وفيه يزيد بن ثعلب ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » .

لكن الجملة الأخيرة من الحديث : « من جاهد في سبيل الله ؛ دخل الجنة » لها شواهد كثيرة ، يراجعها من شاء في « الترغيب » .

٦٦١٧ - (ما قالَ عبدٌ قطُّ : (لا إله إلاّ اللهُ وحْدَه لا شريكَ له ، له المُلْكُ ، وله الحمْدُ ، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ) ، مخْلِصاً بها روحه ، مصدِّقاً بها قلبُه لسانَه ؛ إلا فتقَ له أبوابَ السماءِ ، حتّى ينظرَ اللهُ إلى قائلها ، وحُقَّ لعبدٍ نظَرَ اللهُ إليه أن يعطيَه سُؤْلَه) .

منكر بهذا التمام . أخرجه النسائي في « عمل اليوم والليلة » (١٥٠ / ٢٨) من طريق وَبْر : حدثني محمد بن عبد الله بن ميمون عن يعقوب بن عاصم : أنه سمع رجلين من أصحاب النبي ﷺ : أنهما سمعا رسول الله ﷺ يقول : ... فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير (محمد بن عبد الله بن ميمون) - وهو : الطائفي - : مجهول ، لم يرو عنه غير وبْر هذا - كما قال ابن المديني والذهبي - ، وقال الحافظ :

« مقبول » .

قلت : وقد تفرد بهذا السياق ، وفيه نكارة ظاهرة ، عجبت للمنذري كيف سكت عنها في « الترغيب » (٢ / ٢٤١) ، وزاد عليه المعلقون عليه في طبعتهم الجديدة (٢ / ٣٩٩ / ٢٢٧٢) فصرحوا قائلين :

« حسن ؛ رواه النسائي . . . » مجرد دعوى بغير بيان - كعادتهم - ولا هدى ولا كتاب منير ؛ وإنما هو التقليد الأعمى ، مع ادعاء التحقيق ! ! وقد رواه بعض المجهولين بإسناد له عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه ؛ دون جملة الفتق .

ورواه الترمذي (٣٥٨٤) عن شيخ مجهول بلفظ أخصر وأقرب إلى الصحة ، وقد خرجت لفظ المجهول في المجلد الثاني من هذه « السلسلة » برقم (٩١٩) ، وهناك ذكرت لفظ الترمذي . فمن شاء ؛ رجع إليه ، وأسأل الله لنا مزيداً من التوفيق ، وحسن الخاتمة ، والوفاة على الإيمان والتوحيد الصحيح .

٦٦١٨ - (من قالَ : (سبحانَ الله وبحمْدِه) كتبتْ له مئةُ ألْف حسنة وأربع وعشرونَ ألْفَ حسنةٍ ، ومن قالَ : (لا إله إلاّ الله) ؛ كان له بها عهْدٌ عندَ اللهِ يومَ القيامةِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ٤٣٧ / ١٣٥٩٧) : حدثنا جعفر بن بُجَيْر العطار البغدادي : ثنا إسماعيل بن إبراهيم الترجماني : ثنا عامر بن يساف عن النضر بن عُبَيد عن الحسن بن ذَكوان عن عطاء عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علل :

الأولى : الحسن بن ذكوان : قال الذهبي في « المغني » :

« صدوق . قال النسائي : ليس بالقوي . وأما أحمد فقال : أحاديثه بواطيل . وضعفه يحيى وأبو حاتم » . وقال الحافظ :

« صدوق يخطئ » . ورمز له هو وغيره بأنه من رجال البخاري .

الثانية : النضر بن عبيد : لم أجد له ترجمة ، ولم يذكره المزي في الرواة عن الحسن بن ذكوان .

الثالثة : جعفر بن بجير العطار البغدادي : كذا وقع في هذا الحديث (ابن بجير) منسوباً إلى جده ، وكذا هو في « المعجم الأوسط » في حديث آخر (٤ / ٢٢١) . وهو في « المعجم الصغير » (٦٢٤ ـ الروض النضير) : « جعفر بن محمد ابن بجير العطار البغدادي » . وهكذا هو في « تاريخ بغداد » (٧ / ١٩٧ ـ ١٩٨) ، وقال :

« روى عنه دعلج بن أحمد السجستاني ، وسليمان بن أحمد الطبراني » .

ثم ساق له الحديث الذي أشرت إليه آنفاً ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . ويبدو لي أنه ليس من شيوخ الطبراني المشهورين ؛ فإنه لم يرو له في « الأوسط » إلا ثلاثة أحاديث (٣٣٩٨ ـ ٣٤٠٠) ، أحدها المشار إليه آنفاً .

والحديث أورده المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢٤٢ ـ ٢٤٣) ، ويبدو أنه لم يتمكن من التأكد من حال إسناده فقال :

« رواه الطبراني بإسناد فيه نظر » . وقال الهيثمي ـ مبيناً وجهة نظره في إسناده ـ (١٠ / ٨٧) :

« رواه الطبراني ، وفيه النضر بن عبيد ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله وثقوا » .

قلت : وقد توبع من عفيف بن سالم عن أيوب بن عتبة عن عطاء به ، وزيادة منكرة في متنه ، ولفظه :

جاء رجل من الحبشة إلى رسول الله ﷺ يسأله ، فقال النبي ﷺ :

« سل واستفهم » .

فقال : يا رسول الله ! فضلتم علينا بالصور والألوان والنبوة ، أفرأيت إن آمنتُ بمثل ما أمنتَ به ، وعملت مثل ما عملتَ به ؛ أني لكائن معك في الجنة ؟ قال :

« نعم » .

ثم قال النبي ﷺ :

« والذي نفسي بيده ! إنه ليرى بياض الأسود في الجنة من مسيرة ألف عام » .

ثم قال رسول الله ﷺ : . . . فذكرحديث الترجمة بتقديم وتأخير ، فقال رجل : كيف نهلك بعد هذا يا رسول الله !؟ فقال رسول الله ﷺ :

« إن الرجل ليأتي يوم القيامة بالعمل ، ولو وضع على جبل ؛ لأثقله ، فتقوم النعمة من نعم الله فتكاد أن تستنفد ذلك كله ؛ إلا أن يتطاول الله برحمته » ونزلت هذه السورة : ﴿ هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً ﴾ إلى قوله ﴿[رأيت نعيماً][1] وملكاً كبيراً ﴾ . قال الحبشي : وإن عيني لترايان ما ترى عيناك في الجنة ؟ فقال النبي ﷺ :

« نعم » . فاستبكى حتى فاضت نفسه . قال ابن عمر :

لقد رأيت رسول الله ﷺ يدليه في حفرته بيده .

ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٣ / ٣١٩ - ٣٢٠) وقال :

---

(١) زيادة من « الحلية » و« ابن حبان » .

« حديث غريب من حديث عطاء ، تفرد به عفيف عن أيوب بن عتبة اليمامي ، وكان (عفيف) أحد العباد والزهاد من أهل الموصل ، كان الثوري يسميه (الياقوتة) » .

قلت : وهذه التسمية فائدة عزيزة لم تذكر في ترجمة (عفيف) من « التهذيبين » . لكن شيخه (أيوب بن عتبة) ضعيف ؛ ولذلك استغربه أبو نعيم ـ فيما أظن ـ ، وقد بيَّن السبب الذهبي بقوله في « المغني » :

« ضعفوه لكثرة مناكيره » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ١٦٩) :

« كان يخطئ كثيراً ، ويهم شديداً ، حتى فحش الخطأ منه » .

ثم ساق له حديثين منكرين هذا أحدهما ، ومن طريقه أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٤٢ ـ ٤٣) ، وقال عقبه :

« قال ابن حبان : هذا حديثٌ باطل لا أصل له ، وأيوب كان فاحش الخطأ » .

كذا عزا لابن حبان هذا الإبطال ، وكذلك فعل في الحديث الآخر الذي أشرت إليه ، وقد سبق تخريجه برقم (٦٤٣٦) ، وكل ذلك ليس في « ضعفاء ابن حبان » ـ كما نبهت هناك ـ . والله أعلم .

ولحديث الترجمة شاهد من حديث أبي طلحة الأنصاري مخالف له في بعض متنه ، مع ضعف إسناده ؛ يرويه **محمد بن يونس اليمامي : ثنا يحيى بن شعبة ابن يزيد** : حدثني إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري عن أبيه عن جده رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ :

« من قال : لا إله إلا الله ؛ دخل الجنة ـ أوجبت له الجنة ـ ، ومن قال : سبحان الله وبحمده مائة ؛ كتب الله له ألف حسنة وأربعاً وعشرين حسنة » .

قالوا : يا رسول الله ! إذاً لا يهلك منا أحد ! قال :

« بلى إن أحدكم ليجيء بالحسنات لو وضعت على جبل ؛ أثقلته . . . » الحديث .

أخرجه الحاكم (٤ / ٢٥١) وقال :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي !

قلت : وهذا التصحيح ككثير من أمثاله لا أجد له وجهاً ؛ فإن محمد بن يونس اليمامي ويحيى بن شعبة بن يزيد لم أجد لهما ترجمة . ومنه يتجلى جناية المعلقين على « الترغيب » ؛ بل على السنة ، فإنهم حسنوا الحديث مع نقلهم التصحيح المذكور ؛ فلا هم وافقوه ، ولا هم بينوا وجه تحسينهم إياه حتى يعذروا ، وعلى ذلك جروا في عامة تعليقاتهم ؛ فهم ينقلون عن بعض كتبي ـ مثلاً ـ التصحيح ، ويصدرون كلامهم بالتحسين ! مما يشعر الواقف على أسلوبهم ، أنهم يريدون أن يتظاهروا بأنهم مجتهدون في هذا العلم ، وهم في واقعهم غارقون في التقليد إلى أذقانهم ! وأنهم يحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا ! والعياذ بالله تعالى .

ثم قلت : لعل نسبة : (اليمامي) محرفة من : (السامي) ؛ فإذا صح هذا ؛ فيكون هو : (محمد بن يونس السامي) . . المعروف بـ : (الكديمي) ، وهو كذاب وضاع . والله أعلم .

٦٦١٩ - (من قالَ : (سبحانَ الله وبحمْده) ؛ كانَ مِثْلَ مئةِ رقبةٍ تعتقُ ؛ إذا قالها مئةَ مرة ، ومن قال : (الحمْدُ لله) مئةَ مرةٍ ؛ كان عدْلَ مئة فرسٍ مسْرجٍ ملْجم في سبيلِ الله ، ومن قالَ : (اللهُ أكبرُ) مئةَ مرّة ؛ كانَ عدْلَ مئة بدنةٍ تنحرُ بمكّة) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١٣٥ / ٧٥٣٤) من طريق محمد بن عوف الحمصي : ثنا سليمان بن عثمان عن محمد بن زياد عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ سليمان بن عثمان : ليس بثقة ؛ كما تقدم عن الذهبي تحت حديث آخر له تقدم برقم (٥١٢٧) ، وذكرنا هناك ما قاله أبو حاتم وغيره فيه من التضعيف ، وهو مما فات على الحافظ المنذري معرفة حاله ؛ فقال في « الترغيب » (٢ / ٢٤٦) :

« رواه الطبراني ، ورواة إسناده رواة الصحيح ، خلا سليم بن عثمان الفوزي ؛ يُكْشَفُ حاله ؛ فإنه لا يحضرني الآن فيه جرح ولا عدالة » . وأما الهيثمي فقال (١٠ / ٩٢) :

« رواه الطبراني ، وفيه سليمان بن عثمان الطائي الفوزي ، وقد روى عنه ثلاثة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وذكر شرطاً ؛ فَوُجِد ، فالحديث حسن ؛ لأن بقية رجاله ثقات » .

قلت : كلا ؛ ليس بحسن ، بل هو ضعيف إن لم يكن ضعيفاً جداً ؛ فإن الشرط - الذي يدعي أنه وجد - لم يتحقق ؛ لأن الثلاثة الذين رووا عن الطائي ؛ اثنان منهما لا قيمة لروايتهما عنه لضعفهما ، فيبقى على الجهالة التي صرح بها أبو حاتم

ـ كما تقدم بيانه تحت الحديث المشار إليه آنفاً ؛ رداً على الهيثمي في كلام له يشبه هذا ـ .

ومن هذا التخريج والتحقيق يتبين لنا مثال جديد من مئات الأمثلة على جهل المعلقين الثلاثة على « الترغيب » ، وأنهم جهلة نقلة ، ينقلون ما لا يعون ويفهمون ؛ فإنهم في هذا الحديث لما وجدوا الهيثمي قد صرح بتحسين الحديث ؛ حسنوه ونقلوا كلامه ، بخلاف الحديث المشار إليه آنفاً ؛ فإنهم ضعفوه (٢ / ٤٠٠ / ٢٢٧٥) ونقلوا كلامه أيضاً ، وقد ذكرته هناك مع الرد عليه ؛ ولكنهم لم يفهموا أنه يعني بتحسينه أيضاً بختم كلامه بقوله : « وقد روى عنه ثلاثة . . . » كما قال هنا !

وعلى كل حال ؛ فقد كان من الممكن أن ينجبر قلة فهمهم بالبحث والتنقيب عن سند الحديثين ، ولو أنهم فعلوا ؛ لوجدوه واحداً ، ولم يقعوا في مثل هذا التناقض الظاهر الفاحش ! ولكن لا فهم ولا بحث ، وفوق ذلك ادعاء التحقيق . . آفة طلاب هذا الزمان . والله المستعان .

ثم رأيت الذهبي قد أكد تضعيفه لسليمان بن عثمان هذا بقوله فيه :

« منكر الحديث » في « المقتنى » .

٦٦٢٠ ـ (قولي : (اللهُ أكبرُ) عشْر مرارٍ ؛ يقولُ اللهُ : هذا لي ، وقولي : (سبحانَ اللهِ) عشْر مِرارٍ ؛ يقولُ الله : هذا لي . وقولي : (اللهمَّ ! اغْفر لي) ؛ يقولُ : قد فعلتُ ، فتقولينَ عشْر مِرَارٍ ، ويقولُ : قد فعلتُ) .

ضعيف بهذا السياق . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٤ / ٣٠٢ / ٧٦٦) قال : حدثنا محمد بن صالح بن الوليد النرسي : ثنا محمد بن المثنى :

ثنا أبو بكر الحنفي : ثنا بكير بن مسمار : أخبرني زيد بن أسلم عن سلمى أم بني رافع مولى رسول الله ﷺ أنها قالت :

يا رسول الله ! أخبرني بكلمات ولا تكثر عليَّ ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رواته محتج بهم في « الصحيح » ؛ كما قال المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢٤٨) ، والهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٩٢) ، ولم يستثنيا (النرسي) شيخ الطبراني ؛ لنزول طبقته عن شيوخ « الصحيحين » ، عند أهل العلم ، وأين هم اليوم ؟! هذا أولاً .

وثانياً : إنما يصح هذا الإطلاق أو الإغماض ؛ إذا كان الشيخ ثقة مشهوراً ، أو كان متابعاً من غيره ، و(النرسي) هذا من شيوخ الطبراني الذين لم نجد له ترجمة ، وقد روى له حديثاً واحداً في « المعجم الصغير » كنت خرجته قديماً في « الروض النضير » (١ / ١٢٩ ـ ١٣٠) منوهاً بأنه ممن لم نجد له ترجمة ، والأمر كذلك حتى اليوم . ولم يرو له في « المعجم الأوسط » شيئاً ، وروى له في « المعجم الكبير » أحاديث أخرى . وله في كتابه « الدعاء » أكثر من عشرة أحاديث ، تجد أرقامها في المجلد الأول منه (ص ٥٩٤ ـ تحقيق الدكتور البخاري) .

ولعل أصل الحديث ما رواه عطاف بن خالد عن زيد بن أسلم عن أم رافع أنها قالت :

دلني يا رسول الله ! على عمل يأجرني الله عليه ، قال :

« يا أم رافع ! إذا قمت إلى الصلاة ؛ فسبحي الله عشراً ، وهلليه عشراً ، واحمديه عشراً ، وكبريه عشراً ، واستغفريه عشراً . . . » الحديث نحوه أتم منه . وإسناده حسن ؛ ولذلك خرجته في « الصحيحة » (٣٣٣٨) .

٦٦٢١ - (كلمتانِ إحداهُما ليسَ لها ناهيةٌ (!) دونَ العرْشِ ، والأُخرى تملأُ ما بينَ السّماءِ والأرضِ : لا إله إلاّ اللهُ ، واللهُ أكْبرُ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ١٦٠ / ٣٣٤) من طريق سعيد بن أبي مريم : أنا ابن لهيعة عن موسى بن جبير : أن معاذ بن عبد الله ابن رافع حدثه قال : كنت في مجلس فيه عبد الله (الأصل : عبد الرحمن) بن عمر ، وعبد الله بن جعفر ، وعبد الرحمن بن أبي عمرة ، فقال ابن أبي عمرة : سمعت معاذ بن جبل يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . (فذكره) . فقال ابن عمر لابن أبي عمرة : أنت سمعته يقول ذلك ؟ قال : نعم . قال : فبكى عبد الله بن عمر حتى اختضبت لحيته بدموعه ، ثم قال : هما كلمتان نعْلقهما ونألفهما .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ابن لهيعة : ضعيف ، ومعاذ بن عبد الله بن رافع : غير معروف ، وليس له ذكر في كتب الرجال ، وقد أشار إلى ذلك المنذري بقوله في « الترغيب » (٢ / ٢٥٠) :

« رواه الطبراني ، ورواته إلى معاذ بن عبد الله ثقات سوى ابن لهيعة ، ولحديثه هذا شواهد . (نعلقهما) ؛ أي : نحبهما ونلزمهما » .

وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٨٦ - ٨٧) :

« رواه الطبراني ، ومعاذ بن عبد الله بن رافع : لم أعرفه ، وابن لهيعة : حديثه حسن ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : ليس هذا من رواية أحد العبادلة عن ابن لهيعة ؛ فليس حديثه بحسن ؛ لو سلم من (معاذ بن عبد الله) . ومن غرائب المناوي قوله في كتابه « التيسير » :

« رواه الطبراني عن معاذ بإسناد حسن أو ضعيف » !

وأما قول المنذري المتقدم : « ولحديثه شواهد » !

فلعله يعني : (في الجملة) ؛ فهذا مما لا يعطيه قوة ، أو يعني : مثل قوله ﷺ في حديث : « الطهور شطر الإيمان . . . » ، وفيه : « وسبحان الله والحمد لله تملآن أو تملأ ما بين السماء والأرض » . رواه مسلم وغيره ؛ فهذا عليه لا له - كما هو ظاهر - وهو مخرج في « تخريج مشكلة الفقر » (٣٥ - ٣٦ / ٥٩) .

وقوله : (ناهية) : كذا في « الطبراني » و« الترغيب » و« المجمع » ، ولم أفهمه ! ولعله : (نهاية) .

٦٦٢٢ - (يا أبا هريرةَ ! ألاَ أدلُّك على كنْز من كُنوز الجنّةِ ؟ لا حولَ ولا قوّةَ إلاّ بالله ، لا ملْجأَ ولا منْجا من الله إلاّ إليه) .

منكر بزيادة : (لا ملجأ . . .) . أخرجه النسائي في « عمل اليوم والليلة » (٢٩٥ / ٣٥٨) ، والحاكم (١ / ٥١٧) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (١ / ٤٤٤ / ٦٥٩) والطيالسي في « مسنده » (٣٢٢ / ٢٤٥٦) ، وأحمد (٢ / ٣٠٩ و٥٢٥) ، والبزار أيضاً (٤ / ١٦ / ٣٠٨٩) ، والطبراني في « الدعاء » (٣ / ١٥٤٠ / ١٦٣٦) ، ومن طريقه الذهبي في « التاريخ » (٦ / ١٧٧ - ١٧٨) كلهم من طريق إسرائيل وأبي الأحوص عن أبي إسحاق عن كميل بن زياد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي !

كذا قالا . ويدفعه أمران :

أحدهما : اختلاط وعنعنة أبي إسحاق ـ وهو : السبيعي ـ .

والآخر : المخالفة لعبد الرحمن بن عابس قال : سمعت كميل بن زياد به ؛ دون قوله : « لا ملجأ . . . » إلخ .

أخرجه أحمد (٢ / ٥٢٠) : ثنا سليمان بن داود : أنا شعبة عن عبد الرحمن ابن عابس قال : سمعت كميل بن زياد به ؛ وزاد :

« أحسبه يقول : أسلم عبدي واستسلم » . وأخرجه الطبراني (١٦٣٣) من طرق عن شعبة به ولم يشك . . .

وابن عابس هذا : ثقة من رجال الشيخين ؛ فالسند صحيح ، والزيادة المذكورة قد تابعه عليها عمرو بن ميمون عن أبي هريرة دون أي شك ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١٥٢٨) .

وقد خولف شعبة من جابر بن الحر الجعفي عن عبد الرحمن بن عابس . . . به ؛ مثل رواية أبي إسحاق .

أخرجه الشجري في « الأمالي » (٢ / ٣٠١) .

قلت : وجابر هذا : غير معروف ؛ لم يزد الذهبي على قوله في « الميزان » :

« قال الأزدي : يتكلمون فيه » .

فمثله مخالفته مردودة منكرة ؛ ولا سيما إذا كان المخالف شعبة بن الحجاج جبل الحفظ . ثم رأيت أحمد قد أخرجه (٢ / ٥٣٥) من طريق جابر هذا دون الزيادة .

وأصل هذه الزيادة مقطوع من قول مكحول التابعي ، جاء في رواية هشام بن

الغاز عنه عن أبي هريرة مرفوعاً نحو حديث الترجمة بتقديم وتأخير . وفيه :

« قال مكحول : فمن قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، ولا منجا من الله إلا إليه ؛ كشف عنه سبعين باباً من الضر ، أدناهن الفقر » .

أخرجه الترمذي (٣٥٩٦) وقال :

« حديث ليس إسناده بمتصل ؛ مكحول لم يسمع من أبي هريرة » .

قلت : ومن هذا التخريج والتحقيق يتبين لمن وقف على تخريج الحافظ المنذري للحديث أنه لم يكن مسدداً فيه ؛ فإنه :

أولاً : ساق الحديث في « الترغيب » (٢ / ٢٥٥) من رواية الترمذي هذه ، ونقل عنه إعلاله إياه بالانقطاع ، ثم قال :

« ورواه النسائي ـ والبزار مطولاً ـ ورفعا : « ولا ملجأ من الله إلا إليه » . ورواتهما ثقات يحتج بهم » !

فسكت عن اختلاط وعنعنة أبي إسحاق ! ولم يتنبه لمخالفته لابن عابس الثقة !! ثم زاد ضغثاً على إبالة ؛ فقال :

وثانياً : ثم قال : « ورواه الحاكم وقال : صحيح ولا علة له . ولفظه (ثم ساقه باللفظ الصحيح الذي ليس فيه الزيادة ، والمخرج في « الصحيحة ») ، ثم قال :

« وفي رواية له وصححها أيضاً قال : يا أبا هريرة ! ألا أدلك . . . » فذكر حديث الترجمة ؛ فأوهم أنها من غير طريق النسائي والبزار ، وهي هي ـ كما ذكرنا في التخريج ـ !

ونحوه في التخليط قول الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٩٨ ـ ٩٩) ـ بعد أن [ساق] حديث الترجمة في حديث مطول عن أبي هريرة ـ :

« رواه البزار مطولاً هكذا ، ومختصراً ، ورجالهما رجال الصحيح ؛ غير كميل ابن زياد ، وهو ثقة » . وفاته عزوه لأحمد .

ووجه الخلط يتبين لك ؛ إذا عرفت أنه يعني بالمختصرِ روايةَ البزار (رقم ٣٠٨٨) من رواية شعبة عن ابن عابس ؛ التي ليس فيها الزيادة ، ورواها الحاكم ـ كما ذكرت في (ثانياً) ـ !

وجهل هذه الحقائق كلها المعلقون الثلاثة ، والمدعون التحقيق ؛ فوقفوا في تعليقهم على طبعتهم الحسناء (!) لـ « الترغيب » (٢ / ٤٣٣) ، فوقفوا موقفاً وسطاً ـ أنصاف حلول ـ ؛ فصدروا الحديث ـ كعادتهم الغالبة ـ بقولهم :

« حسن ، رواه . . . » ونقلوا فيه قول الهيثمي ، وتصحيح الحاكم والذهبي !!! وليس في كلامهم التحسين المدعى ، وقد عرفت من التحقيق ، أنه ليس إلا ما هو صحيح ثابت ، أو ضعيف منكر . وهكذا يستر مدعو العلم جهلهم بمثل هذا التوسط الذي ينافي الواقع !

ثم إنني أقول : يبدو لي أن زيادة « لا ملجأ . . . » من تخاليط أبي إسحاق السبيعي ؛ فقد رواها قبل اختلاطه في حديث (ما يقال إذا أتى فراشه) ، كذلك رواه عنه الثوري وشعبة أنه سمع البراء ، فلما حدث به بعد الاختلاط ؛ اختلطت عليه بحديث الترجمة ، وأدخلها في حديث أبي هريرة ! وإنما هي في حديثه عن البراء ، وهو مخرج في المجلد السادس من « الصحيحة » (٢٨٨٩) ، وقد صدر والحمد لله .

وقد خلط في تخريج الحديث معلق آخر ، وهو محقق « تاريخ الذهبي » الدكتور (تدمري) ؛ فقد عزا حديثه للشيخين وأصحاب « السنن » - إلا النسائي - وأحمد ، دون أن يستثني الزيادة ؛ فأوهم القراء أنها صحيحة ، وأنها عندهم جميعاً !!

وإن من غرائبه أنه عزاه لأحمد في أكثر من عشرين موضعاً بأرقامها وأجزائه منه ، وفيها ما ليس من حديث أبي هريرة ودون أن ينبه على ذلك ؛ فكأن المقصود تسويد السطور وتكثيرها ، وليس التحقيق ! والله المستعان .

٦٦٢٣ - (من قرأَ ﴿ يس ﴾ في ليلةٍ ابتغاءَ وجْه اللهِ ؛ غفَر له) .

ضعيف . روي من حديث أبي هريرة ، وجندب بن عبد الله ، وعبد الله بن مسعود ، ومعقل بن يسار المُزَني .

١ - أما حديث أبي هريرة : فهو أشهرها ؛ أخرجه الدارمي (٢ / ٤٥٧) ، والطيالسي (٣٢٣ / ٢٤٦٧) ، وابن السني (٢١٧ / ٢٦٨) ، والعقيلي في « الضعفاء » (١ / ٢٠٣) ، وأبو يعلى (١١ / ٩٣ - ٩٤) ، وابن عدي (١ / ٤١٦ و ٢ / ٢٩٩) ، والطبراني في « المعجم الصغير » (ص ٨٢ - هند) ، « الأوسط » (٤ / ٣٠٤ / ٣٥٣٣) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٢ / ١٥٩) وفي « أخبار أصبهان » (١ / ٢٥٢) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ٤٨٠ / ٢٤٦٢ - ٢٤٦٤) ، والخطيب في « التاريخ » (٣ / ٢٥٣) ، وابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٢٤٧) من طرق عن الحسن عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

« هذا حديث رواه عن الحسن عدة من التابعين منهم يونس بن عبيد ومحمد ابن جحادة » .

قلت : وأقواها إسناداً الثاني منهما ، حتى قال السيوطي في « اللآلي » (١ / ٢٣٥) :

« هذا إسناد على شرط (الصحيح) » .

فأقول : كان يكون كذلك ؛ لولا أن الحسن ـ وهو : البصري ـ معروف بالتدليس ، مع الاختلاف في ثبوت سماعه من أبي هريرة ، كما حكى الطبراني عقب الحديث قال :

« قد قيل : إن الحسن لم يسمع من أبي هريرة ، وقال بعض أهل العلم : إنه قد سمع منه » .

والذي قرره الحافظ في « التهذيب » أنه سمع منه في الجملة ؛ لكن هذا لا ينفع في المدلس حتى يصرح بالسماع الذي لا يحتمل التأويل .

نعم ؛ في رواية أبي يعلى قوله : « سمعت أبا هريرة » ؛ لكن الراوي عنه هشام ابن زياد ـ وهو : أبو المقدام المدني ؛ وهو ـ : متروك ـ كما قال النسائي والذهبي والعسقلاني ـ ، والظاهر أنه خفي أمره على الحافظ ابن كثير ؛ فقال في « التفسير » (٣ / ٥٦٣) :

« إسناده جيد » !

٢ ـ أما حديث جندب بن عبد الله : فيرويه محمد بن جحادة أيضاً عن الحسن عنه .

أخرجه ابن حبان (٦٦٥ ـ موارد) .

والعلة هي نفس العلة التي تقدم الكلام عنها ، يضاف إليها الاختلاف على

محمد بن جحادة في إسناده ، ثم على الحسن نفسه .

٣ ـ وأما حديث ابن مسعود : فيرويه أبو مريم عن عمرو بن مرة عن الحارث بن سويد عنه .

أخرجه أبو نعيم أيضاً (٤ / ١٣٠) وقال :

« حديث غريب ، لم يروه عن عمرو إلا أبو مريم ـ وهو : عبد الغفار بن القاسم ـ : كوفي في حديثه لين » .

قلت : هو شر من ذلك ؛ فقد قال فيه ابن المديني وأبو داود :

« كان يضع الحديث » .

٤ ـ وأما حديث معقل بن يسار : فيرويه مسلم بن إبراهيم بن عبد الله : ثنا أبو عمر الضرير : ثنا المعتمر بن سليمان عن أبيه عن رجل عنه .

أخرجه البيهقي (٢٤٥٨) .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ مسلم بن إبراهيم بن عبد الله : لم أعرفه ، والرجل : مجهول لم يسم ، وأنا أظن أنه (أبو عثمان ـ وليس النهديَّ) ؛ فقد روى المعتمر بن سليمان عن أبيه عنه عن معقل حديثاً آخر في فضل ﴿ يس ﴾ ، وهو مخرج في « الإرواء » (٣ / ١٥٠ ـ ١٥١) و« المشكاة » (١٦٢٢) ، وأبو عثمان مجهول ، ـ وليس هو النهدي الثقة ـ .

والخلاصة : ليس في هذه الطرق ما يمكن أن يعطي للحديث قوة ، وقد أشار إلى ذلك العقيلي بقوله عقبه :

« والرواية في هذا المتن فيها لين » . وقال الدارقطني :

« هذا الحديث قد روي مرفوعاً وموقوفاً ، وليس فيها شيء يثبت » . نقله ابن الجوزي .

وقد روي الحديث بألفاظ أخرى في بعضها نكارة شديدة ؛ بل إن آثار الوضع عليها لائحة ، وقد تقدم بعضها برقم (١٦٩ ، ٤٦٣٦) .

(تنبيه) : عزا الحافظ المنذري حديث الترجمة في موضعين من « الترغيب » (٢ / ٢٢٢ ، ٢٥٧) لابن السني وابن حبان في « صحيحه » عن جندب بن عبد الله . وليس هو عند ابن السني إلا من حديث أبي هريرة ؛ فكأنه حمل حديث جندب عليه ! وهو تساهل غير مرغوب فيه . وعزاه في الموضع الأول لمالك أيضاً . فلعله سبق قلم ، أو زيادة من بعض النساخ ؛ فإني لم أجده في « الموطأ » - وهو المقصود عند إطلاق العزو إليه - مع الاستعانة على ذلك بالفهارس الموضوعة اليوم ، سواء ما كان منها خاصاً به أو أعم .

٦٦٢٤ - (١ - من قرأَ عشْر آياتٍ في ليلةٍ ؛ لم يكتبْ من الغافلينَ .

٢ - ومن قرأَ مئةَ آيةٍ ؛ كتب له قنوتُ ليلةٍ .

٣ - ومن قرأَ مئتي آيةٍ ؛ كُتب من القانتينَ .

٤ - ومن قرأَ أربع مئةِ آيةٍ ؛ كُتبَ من العابدينَ .

٥ - ومن قرأَ خمْس مئةِ آيةٍ ؛ كُتب من الحافظين .

٦ ـ ومن قرأَ ستّ مئةِ آيةٍ ؛ كُتبَ من الخاشعينَ .

٧ ـ ومن قرأَ ثمان مئةِ آيةٍ ؛ كُتبَ من المخبتين .

٨ ـ ومن قرأَ ألْفَ آية ؛ كتب له قنطارٌ ، والقنطارُ ألفٌ ومئتا أُوقيّة ، الأوقيةُ خيرٌ مما بينَ السّماءِ والأرضِ ـ أو قال : مما طلعتْ عليه الشمسُ ـ .

٩ ـ ومن قرأَ ألفَيْ آيةٍ ؛ كان من الموجبين) .

منكر جداً بهذا التمام . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٢١١ / ٧٧٤٨) قال : حدثنا علي بن سعيد الرازي : ثنا جبارة بن المغلس : ثنا يحيى بن عقبة بن أبي العيزار عن محمد بن جحادة عن يحيى بن الحارث الدمشقي عن القاسم أبي عبد الرحمن عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً ؛ يحيى بن عقبة هذا : قال أبو حاتم :

« يفتعل الحديث » . وقال يحيى بن معين :

« كذاب خبيث ، عدو الله » . وقال البخاري :

« منكر الحديث » .

وجبارة بن المغلِّس : ضعيف ، كذبه ابن معين .

وعلي بن سعيد الرازي : حافظ فيه ضعف ؛ لكن الآفة من يحيى بن عقبة ، وكأنه اختلق من نفسه هذا الحديث بهذا السياق ؛ فإن لبعض فقراته

أصلاً في أحاديث متفرقة ، جمعها هو ، وألحق بها ما لا يعرف له أصل ، وساقها مساقاً واحداً ، ويحسن التنبيه على ما وقفت على صحته منه ، وهي الفقرات :

١ ـ « من قرأ عشر آيات . . . » .

٢ ـ « ومن قرأ مئة آية . . . » .

٨ ـ « ومن قرأ ألف آية . . . » ؛ دون : « والقنطار . . . » إلخ ، وفي تحديد وزن القنطار أحاديث ضعيفة ، تقدم تخريج بعضها برقم (٤٠٧٦) ، والفقرات الثلاث مخرجة في المجلد الثاني من « الصحيحة » ؛ فانظر (٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٥٧) .

٦٦٢٥ ـ (من صَلّى عليّ ؛ كتبَ اللهُ عز وجل له بها عشْر حسناتٍ ، ومحا عنه بها عشْر سيّئات ، ورفعَه بها عشْر دَرجاتٍ ، وكنّ له[1] عدْلَ عِتق عشْر رِقاب) .

منكر بزيادة : (الرقاب) . أخرجه ابن أبي عاصم في « الصلاة على النبي ﷺ » (٤٣ / ٥٢) من طريق حاتم بن إسماعيل عن محمد بن عبد الله عن مولى البراء بن عازب عن البراء بن عازب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير مولى البراء ، فهو مجهول .

(١) الأصل : « به » ، والمثبت من « القول البديع » (ص ٨١) ، و« جلاء الأفهام » (ص ٤٦) .

والراوي عنه (محمد بن عبد الله) ، كان قد انقدح في النفس أنه لعله (ابن أبي سَبْرة) ، القاضي المشهور بكنيته (أبو بكر بن أبي سبرة) المتهم بالوضع ؛ لأنه من هذه الطبقة ، وهو مدني كالراوي عنه (حاتم بن إسماعيل) ؛ لكني لما لم أجد أنهم ذكروه في الرواة عنه ؛ توقفت ، وإن كنت أرى أن النكارة التي في الحديث لا تليق إلا بمثله ؛ بيد أنني استمررت في البحث حتى وجدت الحافظ المزي قد ذكر في ترجمة (محمد بن عبد الله بن أبي عتيق محمد . . . التيمي المدني) أن (حاتم ابن إسماعيل) قد روى عنه ، فغلب على ظني أنه هو ، وهو ثقة ؛ كما بينته في « الصحيحة » تحت الحديث (٩١٣) .

وإنما حكمت على الزيادة بالنكارة ؛ لتفرد هذا الوجه الضعيف به ، ولمخالفته لسائر الأحاديث الواردة في فضل الصلاة على النبي ﷺ ، وهي كثيرة جداً ، أُلفت فيها مؤلفات معروفة ، لم ترد فيها هذه الزيادة .

ومن هنا يظهر جهل المعلقين الثلاثة على « الترغيب » (٢ / ٤٩٢) ؛ فإنهم مع تصديرهم التعليق بقولهم : « ضعيف » ، فقد قالوا :

« ولمتنه شواهد » !

وهذا مع مناقضته للتصدير المذكور ؛ فإنه يخالف الواقع ؛ كما شرحت آنفاً ، ولو كانوا يكتبون بعلم ؛ كان تصديرهم بالتحسين إذا كانوا مُعْتَدِّين بما أشاروا إليه من الشواهد ، أو أن يعقبوا عليها بما يشعر أنه لا يعتد بها ! حتى لا يناقض ما صدروا .

٦٦٢٦ - (من صلّى على رسولِ الله ﷺ [واحدةً] ؛ صلّى اللهُ عليه وملائكتُه سبعينَ صلاةً ، فَلْيُقِلَّ عبدٌ من ذلكَ أو لِيُكْثِر) .

منكر بلفظ : « سبعين » . أخرجه أحمد (٢ / ١٧٢) : حدثنا يحيى بن

إسحاق : حدثنا ابن لهيعة عن عبد الله بن هُبيرة عن عبد الرحمن بن مُرَيِّح الخولاني قال : سمعت أبا قيس مولى عمرو بن العاص يقول : سمعت عبد الله بن عمرو يقول . . . فذكره .

ثم قال أحمد (٢ / ١٨٧) : حدثنا حسن بن موسى : حدثنا ابن لهيعة به ؛ إلا أنه قال :

« عن ابن مريح مولى عبد الله بن عمرو أنه سمع عبد الله بن عمرو يقول . . . » فذكره موقوفاً ؛ كالذي قبله ، وفيه الزيادة ، ودون قوله : « فليقل . . . » .

قلت : كذا قال في هذه الرواية ؛ أسقط (أبا قيس مولى عمرو بن العاص) كما أسقط اسم (ابن مريح) ، وجعله مولى عبد الله بن عمرو ، وهو في الرواية الأولى مولى أبيه (عمرو بن العاص) ، وهذا كله من تخاليط ابن لهيعة ، وسوء حفظه الذي طرأ عليه بعد احتراق كتبه .

ويحيى بن إسحاق وحسن بن موسى : لم يذكرهما أحد ـ فيما علمت ـ فيمن روى عنه قبل احتراق كتبه ، كالعبادلة الذين صرح بعض الحفاظ بصحة حديثهم عنه ـ كما ذكرنا ذلك مراراً في غير ما موضع ـ .

وإن من تخاليط ابن لهيعة : قوله في هذا الحديث :

« صلى الله عليه وملائكته سبعين صلاة » !

فإن المحفوظ في سائر الأحاديث

« . . . صلى الله عليه بها عشراً » . وهو بهذا العدد يكاد يكون متواتراً ؛ فقد جاء من حديث :

١ - أبي هريرة .

٢ - وأنس بن مالك .

٣ - وعمر بن الخطاب .

٤ - وعبد الرحمن بن عوف

٥ - وعمار بن ياسر .

٦ - وعمير البدري .

٧ - وعبد الله بن عمرو أيضاً .

٨ - ويعقوب بن زيد التيمي مرسلاً . وغيرهم .

وهي مخرجة في كتب الصلاة على النبي ﷺ ، فانظرها - مثلاً - في « جلاء الأفهام » لابن القيم (ص ١٧ ، ٢٥ ، ٢٨ - ٣١ ، ٣٣ ، ٤٠ ، ٥٥ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٥) . وأصحها حديث أبي هريرة ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١٣٦٩) ، وحديث ابن عمرو ، وهو مخرج في « الإرواء » (١ / ٢٥٩ / ٢٤٢) ، و« صحيح أبي داود » (٥٣٦) ، وفي رواة حديثه ابن لهيعة . . متَابَعٌ عند أبي داود .

من أجل ذلك كله ؛ لم تطمئن النفس لقول المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢٧٩) :

« رواه أحمد بإسناد حسن » .

وإن تبعه الهيثمي (١٠ / ١٦٠) ، والسخاوي في « القول البديع » (ص ٧٧) ، وأحمد شاكر في تعليقه على « المسند » (١٠ / ١٤١) ، ومن ليس في العير ولا في النفير ! أمثال المعلقين الثلاثة على « الترغيب » (٢ / ٤٩٣) .

ولم يقنع الشيخ أحمد رحمه الله بالتحسين فقط ؛ بل رأيته قد صرح في تعليقه على الموضع الثاني من « المسند » فقال (١١ / ٣٩) :

« إسناده صحيح » !

وما هذا وذاك منه إلا على قاعدته التي أقامها على الاعتداد بابن لهيعة ، وتقويته لحديثه ، غير آبه بما عليه الحفاظ المحققون من التفريق بين ما رواه العبادلة ، وما رواه غيرهم عنه ؛ فضلاً عن أقوال الحفاظ الآخرين الذين أطلقوا القول في تضعيفه ، ووصفوه بالتخليط في حديثه ! وقال الحافظ الذهبي النقاد في ترجمته من « تاريخ الإسلام » (١١ / ٢٢٤) :

« قلت : ومناكيره جمة ، ومن أردئها . . . » .

ثم ساق له الحديث الآتي عقب هذا :

« ادعوا لي أخي . . . » . في فضل علي رضي الله عنه .

وقال الحافظ في آخر ترجمته من « التهذيب » :

« ومن أشنع ما رواه ابن لهيعة : ما أخرجه الحاكم في « المستدرك » من طريقه عن أبي الأسود عن عروة عن عائشة قالت : مات رسول الله ﷺ من ذات الجنب . انتهى . وهذا مما يقطع ببطلانه ؛ لما ثبت في « الصحيح » أنه قال ؛ لما لدوه :

« لمَ فعلتم هذا ؟ » . قالوا : خشينا أن يكون بك ذات الجنب ، فقال :

« ما كان الله ليسلطها علي » . وإسناد الحاكم إلى ابن لهيعة صحيح ، والآفة فيه من ابن لهيعة ، فكأنه دخل عليه حديث في حديث » .

قلت : والحاكم نفسه حينما أخرجه (٤ / ٤٠٥) ؛ إنما رواه ليبين وهاءه ـ على خلاف عادته ـ ؛ فإنه قال :

« إسناده واهٍ » . وأيده الذهبي بقوله :

« لم يصح » .

ذكر ذلك عقب الحديث الصحيح الذي ذكره الحافظ ، وهو مخرج في « الصحيحة » برقم (٣٣٣٩) .

وحديث ابن لهيعة : رواه أيضاً أبو يعلى (٨ / ٢٥٨) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٩ / ٤٤١ ـ ٤٤٢) وقال :

« لم يروه عن أبي الأسود إلا ابن لهيعة » .

قلت : وبه أعله الهيثمي (٩ / ٣٤) ؛ فقال :

« وفيه ابن لهيعة ، وفيه ضعف » .

(تنبيه) : قول الحافظ المتقدم : « ثبت في الصحيح » يوهم ـ في الاصطلاح العام ـ أنه في « الصحيحين » أو أحدهما ، وليس كذلك ! وإنما أخرجا أصله ، وليس فيه قوله ﷺ :

« ما كان الله ليسلطها علي » .

ولذلك خرجه الحافظ في « الفتح » (٨ / ١٤٨) من رواية ابن سعد وغيره نحوه ، وقد وقع في هذا الوهم صراحة المعلق على « مسند أبي يعلى » (٨ / ٣٥٤) فعزاه لـ « الصحيحين » وغيرهما ! ـ كما ستراه في « الصحيحة » إن شاء الله تعالى ـ .

ثم إن حديث الترجمة قد جاء من رواية عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال :

« من صلى علي صلاة ؛ صلى الله وملائكته عليه عشراً ، فليكثر عبد أو ليقل » .

أخرجه ابن أبي عاصم في « الصلاة على النبي ﷺ » (٣٣ / ٣٤) ، وعبد الله ابن عمر - وهو : العمري المكبر - وإن كان ضعيفاً ؛ فالحديث حسن على الأقل بشاهدين له مخرجَين في « الصلاة على النبي ﷺ » لإسماعيل القاضي (رقم ٣ ، ٦) ، فهو مما يؤكد شذوذ ابن لهيعة في قوله : « سبعين » .

٦٦٢٧ - (ادْعُوا لي أخِي . فدُعِيَ له عمرُ ، فأعرضَ عنه ، ثم قال : ادعوا لي أخي . فدُعِيَ له أبو بكْرٍ ، فأعرضَ عنه ، ثمّ قال : ادعُوا لي أخي . فدُعِيَ له عثمانُ ، فأعرضَ عنه ، ثم دُعِيَ عليّ بن أبي طالب ، فسترَه بثوبه ، وأكبَّ عليه ، فلما خرجَ من عنده ؛ قيل له : ما قالَ ؟ قال : علّمني ألفَ بابٍ ، كل بابٍ [يفتح] ألف بابٍ) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٤) ، وابن عدي في « الكامل » (٢ / ٤٥٠) ؛ كلاهما من طريق أبي يعلى : ثنا كامل بن طلحة : ثنا ابن لهيعة : ثنا حيي بن عبد الله عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال في مرضه : . . . فذكره . وقال ابن عدي :

« هذا حديث منكر ، ولعل البلاء فيه من ابن لهيعة ؛ فإنه شديد الإفراط في التشيع ، وقد تكلم فيه الأئمة ، ونسبوه إلى الضعف » .

وتعقبه الذهبي في « تاريخ الإسلام » (١١ / ٢٢٥) بقوله :

« كذا قال ابن عدي ، وما رأيت أحداً قبله رماه بالتشيع . وكامل الجحدري وإن كان قد قال أبو حاتم : لا بأس به . وقال أحمد : ما علمت أحداً يدفعه بحجة . فقد قال فيه أبو داود : رميت بكتبه . وقال ابن معين : ليس بشيء . فلعل البلاء من كامل . والله أعلم » .

قلت : الذي يبدو لي ـ والله أعلم ـ أن الرجل كما قال الإمام أحمد وغيره من الموثقين ، وقول أبي داود جرح غير مفسر ؛ فلا يقبل في هذه الحال ، وإلى هذا مال الحافظ ؛ فتبنى في « التقريب » قول أبي حاتم المذكور ، فهو صدوق وسط إن شاء الله تعالى ، وقد صحح له ابن حبان عدة أحاديث ، تجد أرقامها في فهرس المؤسسة (ص ٢١٥) ، وعليه ؛ فتعصيب البلاء بابن لهيعة ـ كما فعل ابن عدي ـ أولى ؛ ولكن ذلك لا يستلزم نسبته إلى التشيع ؛ بله الإفراط فيه لا من قريب ولا من بعيد ؛ لأنه مجرد راوٍ ، كما هو ظاهر لايخفى إن شاء الله تعالى .

وقد روي الحديث ـ طرفه الأول منه ـ من حديث علي نفسه ، من رواية الواقدي ، وقد مضى تخريجه والكلام عليه (٤٩٤٥) .

٦٦٢٨ ـ (المرأةُ وحدَها صفٌّ) .

موضوع . وضعه إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله التيمي عن المسعودي عن ابن أبي مليكة عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ . . . وهذا لا يعرف إلا بإسماعيل هذا .

كذا في « التمهيد » (١ / ٢٦٨) لابن عبد البر ، ولم أقف على من أخرجه بإسناده عن إسماعيل ؛ لكن ابن عبد البر حافظ حجة ، وكان من أسباب نقله عنه أنني رأيت الحافظ ابن حجر قد عزاه في « الفتح » (٢ / ٢١٢) إليه دون أن يذكر حكمه عليه بالوضع أولاً ، ومع سكوته عليه الموهم أنه حسن عنده ثانياً !!

٦٦٢٩ - (كان يأتي قبورَ الشُّهداء على رأْس كلِّ حوْل فيقولُ : السّلام (كذا) عليكم بما صبرْتم ، فنعْم عقْبى الدارِ . وأبو بكر وعمر [وعثمان]) .

منكر . أخرجه ابن جرير في « التفسير » (١٣ / ٩٦) من طريق سويد : أخبرنا ابن المبارك عن إبراهيم بن محمد عن سهيل بن أبي صالح عن محمد بن إبراهيم قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مرسل ضعيف ؛ محمد بن إبراهيم هذا : أظنه أبو عبد الله التيمي المدني ، ولم يذكروه في شيوخ (سهيل بن أبي صالح) ، وهو مدني أيضاً ، أورده الذهبي في « الميزان » وقال :

« من ثقات التابعين ، قال أحمد : في حديثه شيء ، يروي مناكير ، أو قال : أحاديث منكرة . قلت : وثقه الناس ، واحتج به الشيخان ، وقفز القنطرة » .

وسائر الرجال ثقاتِ - وإبراهيم بن محمد : هو : أبو إسحاق الفزاري - ؛ سوى سويد - وهو : ابن سعيد الحدثاني - ؛ قال الحافظ :

« صدوق في نفسه ؛ إلا أنه عمي ، فصار يتلقن ما ليس من حديثه ، فأفحش فيه ابن معين القول » .

والحديث أورده السيوطي في « الدر المنثور » (٤ / ٥٨) من رواية ابن جرير عن محمد بن إبراهيم رضي الله عنه !

كذا وقع فيه : « رضي الله عنه » ، فأوهم أنه صحابي ؛ لأن الترضي مشعر بذلك اصطلاحاً ، فكان هذا من الدواعي على إخراجي إياه ، والكشف عن إرساله ، وضعف إسناده إليه .

وأما نكارة متنه ؛ فإنه ينافي مشروعية زيارة القبور بدون توقيت وتوقيف ، مما يفتح الباب للجهلة الذين يتخذون لزيارتها أياماً مخصوصة ، كما يفعلون يوم العيد وغيره ، ويضعون عليها الأكاليل والزهور !

٦٦٣٠ - (كان يدعُو في دبُر صلاةِ الظُّهر :

اللهمّ ! خلِّص الوليدَ ، وسلمةَ بن هشام ، وعياش بن أبي ربيعةَ ، وضَعَفَةَ المسلمين من أيْدي المشركينَ الذين ﴿ لا يستطيعون حيلةً ولا يهتدُون سبيلاً ﴾) .

منكر بذكر : (دبر صلاة الظهر) . أخرجه ابن جرير الطبري في « التفسير » (٥ / ١٥٠) من طريق حماد عن علي بن زيد عن عبيد الله أو إبراهيم بن عبد الله القرشي عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ علي بن زيد - وهو ابن جدعان - واختلاطه ، وقد اضطرب في إسناده ومتنه ؛ فرواه عبد الوارث فقال : ثنا علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة :

أن رسول الله ﷺ رفع يديه بعدما سلم وهو : مستقبل الكعبة ، فقال :

اللهم ! خلص الوليد ، وعياش بن أبي ربيعة . . . إلخ .

وهذا أنكر من الأول ؛ لقوله : « بعدما سلّم » .

أخرجه ابن أبي حاتم في « التفسير » (١ / ١٧٤ / ١) ، والبزار في « مسنده » (٤ / ٥٠ / ٣١٧٢ - كشف) .

وأما اللفظ الأول : « دبر » ؛ فليس نصاً بما بعد السلام ؛ فقد يأتي بمعنى قبل السلام ـ كما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية في بعض تحقيقاته ـ .

وهذا هو الأقرب إلى المحفوظ عن أبي هريرة ؛ أن الدعاء المذكور كان قبل السجود الأول في الركعة الأخيرة ؛ صح ذلك عنه من طرق ، منها : الزهري عن سعيد عنه أن رسول الله ﷺ كان إذا رفع رأسه من الركوع في صلاة الصبح في آخر ركعة قنت .

وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٠٧١) . ورواه مسلم من هذا الوجه ، وزاد :

« ثم يقول : وهو قائم : اللهم ! أنجِ الوليد بن الوليد ، وسلمة بن هشام . . . » الحديث .

وكذلك رواه البخاري (٨٠٤ ، ١٠٠٦ ، ٤٥٩٨) ، ومسلم أيضاً ، وأحمد (٢ / ٢٥٥) وغيرهم من طرق أخرى عن أبي هريرة ، وزاد أحمد :

« في الركعة الآخرة من صلاة الظهر ، وصلاة العشاء [الآخرة] ، وصلاة الصبح » .

وهو مخرج في « الإرواء » (٢ / ١٦٠) ، و« صحيح أبي داود » (١٢٩٤) من طريق واحدة منها ، وهي أبي سلمة عنه .

وكل طريق من هذه الطرق ـ وبخاصة الطريق الأولى ، وهي طريق الزهري المتابع لابن جدعان سنداً ، والمخالف له متناً ـ كل واحدة من هذه الطرق ـ كافية للحكم على قوله فيه : « بعدما سلّم » بالنكارة ؛ فكيف بها مجتمعة ؟

وقد جهل أو تجاهل هذه الحقيقة العلمية ذاك الجزائري المؤلف لرسالته التي

أسماها : « كشف الأكنة عما قيل : إنه بدعة وهو سنة » ؛ فحاول تقوية حديث ابن جدعان بلفظيه متجاهلاً أقوال الجارحين له ، مقتصراً على من قال فيه : « صدوق » ، ومنهم الترمذي ، مع أن تمام كلامه يلتقي مع أقوال الجارحين له ؛ فإنه قال :

« إلا أنه ربما رفع الشيء الذي يوقفه غيره » .

ولست بحاجة إلى سرد أقوال الجارحين له ؛ فإنها معروفة عند المشتغلين بهذا الفن ، فحسبي الآن أن أنقل قول الحافظ العسقلاني في « التقريب » :

« ضعيف » .

وأن أتبعه بتأكيد ضعفه بمخالفته للإمام الثقة الحجة التابعي الجليل الحافظ الزهري ومن تبعه من الثقات - كما تقدم - . فلست أدري هل [وعى] ذاك الجزائري هذه الحقيقة العلمية ، أم هو التزبب قبل التحصرم ؟! وله من مثل هذا الشيء الكثير ، فانظر على سبيل المثال الحديث المتقدم برقم (٥٧٠١) .

ولا يفوتني أن أذكر هنا أنه دلس على القراء ، وأوهم أن الحافظ ابن كثير قوى هذا الحديث بنقله عنه أنه قال في « التفسير » :

« ولهذا الحديث شاهد في « الصحيح » من غير هذا الوجه - كما تقدم - » .

والحافظ يشير بقوله هذا (١ / ٥٤٢) إلى رواية البخاري التي كان ذكرها قبيل حديث الترجمة ، وهو من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة التي أشرت إليها آنفاً ، وليس فيها لفظ « دبر » ولا قوله : « بعدما سلم » ، وإنما فيها دعاؤه ﷺ على المشركين ، فهذا فقط هو مقصود الحافظ ، وأما سائره فمنكر - كما تقدم بيانه - ، وهو جلي ظاهر لا يخفى على من أوتي حظاً من هذا العلم ، وكان بعيداً عن الهوى ،

نسأل الله السلامة .

وإن من جهله بهذا العلم أنه ساق عقب الحديث ما نصه (ص ٢٣) :

« عن عبد الله بن الزبير : رأى رجلاً رافعاً يديه قبل أن يفرغ من صلاته ، فلما فرغ منها ؛ قال :

إن رسول الله ﷺ لم يكن يرفع يديه حتى يفرغ من صلاته » . وقال :

« رواه الطبراني ، قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » : رجاله ثقات . وكذلك قال السيوطي في (فض الوعاء) » .

فأقول :

أولاً : الحديث لا يثبت ، وتوثيق رجاله فيه تساهل يتبين لمن وقف على إسناده ؛ فقد قال الطبراني في « المعجم الكبير » (١٣ / ١٢٩ / ٣٢٤) : حدثنا سليمان بن الحسن العطار قال : حدثنا أبو كامل الجحدري قال : حدثنا **الفضيل ابن سليمان** قال : حدثنا محمد بن أبي يحيى قال : رأيت عبد الله بن الزبير ورأى رجلاً . . . الحديث .

وهذا إسناد فيه علتان :

الأولى : الفضيل بن سليمان ؛ وإن كان من رجال الشيخين ، ففيه ضعف من قبل حفظه ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« فيه لين » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق له خطأ كثير » .

والعلة الأخرى : شيخ الطبراني (سليمان بن الحسن العطار) ؛ لا يدرى حاله ، ولم يرو له الطبراني في « الأوسط » (٤ / ٣٨٩ - ٣٩١) إلا أربعة أحاديث ؛ فهو من شيوخه المغمورين ، ولم أجد له ترجمة ، ولا في « بلغة القاصي والداني في تراجم شيوخ الطبراني » للشيخ حماد الأنصاري ، والشيخ الهيثمي كثيراً ما يغض النظر عن شيوخ الطبراني ، ويقول كما هنا : « رجاله ثقات » أو « رجاله رجال (الصحيح) » ! وهو تساهل عرف به ، فينبغي التنبه لهذا .

وإن من تفاهة رسالة الشيخ الغماري : « إتقان الصنعة » التي لا شيء من الإتقان فيها : قوله في حديث عبد الله بن الزبير هذا (ص ١٣١) :

« أخرج ابن أبي شيبة قال : حدثنا محمد بن أبي يحيى الأسلمي قال : رأيت عبد الله بن الزبير . . » . إلخ .

قلت : فهذا من تخاليط الغماري ! فإن بين ابن أبي شيبة ومحمد بن أبي يحيى - وهو تابعي - مفاوز - كما لا يخفى على المبتدئين بهذا العلم - ! ثم إنني لم أعثر عليه في « مصنف ابن أبي شيبة » ، وهو المراد عند إطلاق العزو إلى ابن أبي شيبة ، وما أظنه فيه ، فلعل أصل عبارته : « عن محمد . . . » مكان : « قال : حدثنا محمد . . . » ؛ هذا إن لم يكن واهماً بعزوه لابن أبي شيبة ؛ فقد رأيته علق على الحديث بقوله :

« هذا الحديث ترجم له الطبراني بقوله : محمد بن أبي يحيى الأسلمي عن عبد الله بن الزبير » .

قلت : وهذا التعليق - وإن كان لا يفيد القراء شيئاً ؛ فقد - يساعدنا على تأكيد العزو المذكور ، وأنه ربما كان الأصل : أخرج الطبراني في « الكبير » عن محمد . . .

إلخ . والله أعلم بحقيقة أمر هذا التخليط .

هذا ما يتعلق بقولنا : « أولاً » .

وثانياً : ليس في هذا الحديث دليل على أنه ﷺ كان يرفع يديه بعد الفراغ من صلاته ؛ إلا بدلالة المفهوم ، وهذا ليس نصاً في ذلك ؛ لاحتمال أن يكون المراد بعد الصلاة مطلقاً ، وليس عقب السلام منها ، لحاجة أو مناسبة ؛ لأن الحديث - لو صح - لم يسق لإثبات الدعاء بعد الصلاة ، وإنما داخلها ؛ كما هو منطوقه . على أن هذا غير صحيح أيضاً ؛ فقد صح رفعه ﷺ ليديه في دعاء القنوت ، وفي صلاة الكسوف[1] .

٦٦٣١ - (إنّ أهْونَ أهْلِ النّار عذاباً : رجلٌ يطأُ جمْرةً يغلي منها دماغُه . فقال أبو بكْر الصديق : وما كان جُرمه يا رسولَ الله ؟ قال :

كانت له ماشيةٌ يغشَى بها الزرعَ ويؤْذيه ، وحرمه الله وما حوله غلْوةً بسهْم - أو قال : رمْية بحجَر - ، فاحذروا ألا يسحت الرجل ماله في الدُّنيا ، ويهلكَ نفسَه في الآخرةِ ، قال :

وإنّ أدْنى أهْل الجنّة منزلةً ، وأسفلَهم درجةً : رجلٌ لا يدخلُ الجنةَ بعدَه أحدٌ ، يُفْسح له في بصَرِه مسيرةَ مئةِ عام ، في قُصورٍ من ذَهبٍ ، وخيامٍ من لُؤلؤٍ ، ليسَ فيها موضعُ شبْرٍ إلا معمورٌ ، يُغدَى عليه كلّ يومٍ ويُراحُ بسبعينَ ألفِ صحْفة من ذَهَبٍ ، ليس منها صحْفة إلاّ فيها لونٌ ليسَ في الآخر مثله ، شهوتُه في آخرها كشهوته في أوَّلها ، لو نزلَ به

---

(١) انظر الحديث (٢٥٤٤) .

جميعُ أهْلِ الدنيا ؛ لوسَّع عليهم مما أعطيَ ، لا ينقصُ ذلك مما أوتي شيئاً) .

موضوع بهذا التمام . أخرجه عبد الرزاق في كتابه « الجامع » المطبوع في آخر « المصنف » (١١ / ٤٢٣ ـ ٤٢٤) قال : عن معمر عن **إسماعيل بن أبي سعيد** : أن عكرمة مولى ابن عباس أخبره : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا مع إرساله موضوع ، ولوائح الصنع والوضع عليه ظاهرة ؛ آفته إسماعيل بن أبي سعيد هذا ـ وهو : (إسماعيل بن شروس الصنعاني) ـ : بيض له ابن أبي حاتم ، وأما البخاري ؛ فقال في « التاريخ » (١ / ١ / ٣٥٩) :

« قال عبد الرزاق عن معمر : كان يثبِّج الحديث » .

وعلق عليه الشيخ عبد الرحمن اليماني رحمه الله بقوله :

« هكذا في الأصلين ، وبهامش (كو) : أي : لا يأتي به على الوجه .

أقول : وفي « الميزان » و« لسانه » عن ابن عدي حكاية هذه الكلمة عن البخاري بلفظ : « يضع » ، فلزم من ذلك ما لزم . والله المستعان » .

قلت : كأنه رحمه الله يشير إلى عدم اطمئنانه لتفسير الكلمة بالوضع ، وقد يكون له وجه من الناحية العربية ، ولكن نحن المتأخرين لا يسعنا إلا أن نقبل تفسير المتقدمين لأعلميتهم ، ما لم يكن هناك ما يدل على خطئهم ، فكيف إذا كان هناك من رواه بلفظ الوضع ؟! فقد روى ابن عدي في « الكامل » (١ / ٣٢٠) عن البخاري قال :

« قال عبد الرزاق : قال معمر : كان يضع الحديث » . ولعل الأقرب إلى هذا المعنى : ما رواه ابن عدي بسنده عن أحمد : حدثنا عبد الرزاق قال : قلت لمعمر :

ما لك لم تكثر عن ابن شروس ؟ قال :

« كان ينتج الحديث » .

فإنه بمعنى الوضع ـ كما هو ظاهر ـ .

ويبدو أن الحافظ الذهبي الذي ذكر في « الميزان » رواية عبد الرزاق المتقدمة عن معمر قال :

« كان يضع الحديث » . مع هذا ؛ فكأنه رواه بالمعنى حين قال في ترجمة إسماعيل هذا في « المغني » :

« كذاب . قاله معمر » .

كما يبدو أن ابن حبان لم يتبين له هذا الجرح البالغ ، أو أنه لم يبلغه ؛ فذكره في كتابه « الثقات » (٣ / ٣١) برواية معمر عنه ! وكذلك فعل ابن شاهين ؛ فذكره في « تاريخ أسماء الثقات » ، وقال (٥١ / ١٠) :

« ثقة من أهل اليمن » .

ولعل هذا هو السبب الذي حمل ابن حزم على إعلال الحديث بالإرسال فقط ؛ فقال في « المحلى » (١١ / ٦) :

« وهذا مرسل ، ولا حجة في مرسل » .

ولا يفوتني ـ إن شاء الله تعالى ـ أن أنبه أن الجملة الأولى من الحديث صحيحة قد جاءت عن جمع من الصحابة ، وقد خرجت بعضها في « الصحيحة » برقم (٥٤ ، ٥٥ ، ١٦٨٠) ، وإنما أوردته هنا من أجل ما بعدها من قول أبي بكر الصديق : « وما كان جُرمُه . . . » إلخ ؛ فإني لم أجد له أصلاً إلا في هذا الحديث الهالك !

ولإسماعيل هذا حديث آخر ؛ ولكنه قد توبع من طريق أخرى عن ابن عباس ؛ ولذلك خرجته في « الصحيحة » (٣٣٤٩) .

٦٦٣٢ - (كان إذا أُتيَ بمدهنِ الطِّيبِ ؛ لَعقَ منه ، ثمّ ادّهنَ) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر في « التاريخ » (٧ / ٣٣) من طريق **الحكم بن عبد الله الأيلي** قال : قدم سليمان بن عبد الملك المدينة ، فدخل عليه القاسم وسالم ابن عبد الله ، قال : وإذا سالم أحسنهما كِدْنة . فقال : يا أبا عمر ! ما طعامك ؟ قال : الخبز والزيت . قال : وتشتهيه ؟ قال : أدعه حتى أشتهيه . قال : ثم دعا لهما بـ (غالية)[1] ، وجاءت جارية وضيئة الوجه ، مديدة القامة ، فذهبت تغلفهما ، فقال : تنحي عنا . ثم تناولا المدهن ، فلعقا منه ، ثم ادهنا ، ثم قالا : . . . فذكر الحديث .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته (الأيلي) هذا ؛ فإنه كذاب ، وتقدمت له أحاديث .

٦٦٣٣ - (كانَ إذا أُتيَ بالمرءِ قد شهدَ بدْراً والشجرةَ ؛ كبّر عليه تسْعاً ، فإذا أُتي به قد شَهِدَ بدْراً ولم يشْهد الشجرةَ ، أو شَهِدَ الشّجَرةَ ولم يشْهد بدْراً ؛ كبّر عليه سبعاً ، وإذا أُتي بالمرءِ لم يشْهد بدْراً ولا الشّجرةَ ؛ كبّر عليه أربعاً) .

منكر جداً . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٦ / ١٤٢) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٢ / ٧٤٧) من طريق إبراهيم بن الحسن (أو الحسين)

---

(١) نوع من الطيب مركب من مسك وعنبر وعود ودهن ، وهي معروفة . و(التغلف) بها : التلطخ . « نهاية » . و(الكِدنة) بالكسر : غلظ الجسم ، وكثرة اللحم .

الأنطاكي : ثنا بقية عن إسحاق بن ثعلبة عن محمد المكي عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد هالك ؛ أورده ابن عدي في ترجمة (محمد المكي) هذا - وهو : واهٍ ؛ كما قال أبو حاتم - ، وساق له ابن عدي أحاديث وقال :

« وله غير ما ذكرت ، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه » .

قلت : وساق أحدها الذهبي في « الميزان » ، وقال :

« قلت : هذا كأنه موضوع » ! فتعقبه الحافظ في « اللسان » بقوله :

« إن لم يكن موضوعاً ؛ فما في الدنيا حديث موضوع ! » .

ولقد صدق رحمه الله ، ولا أدري كيف خفي ذلك على الحافظ الذهبي النقاد فتحفظ في الحكم عليه بالوضع ؟!

وإسحاق بن ثعلبة : قال ابن عدي (١ / ٣٣٦) - وساق له أحاديث - :

« روى أحاديث مع ما ذكرت ، وكلها غير محفوظة » . وقال الذهبي في « المغني » :

« ضعفه أبو أحمد الحاكم وغيره » .

والأنطاكي : لم أجد له ترجمة ، ووقع ذلك في « التاريخ » (الحسن) ، وفي « الكامل » (الحسين) . والله أعلم .

ثم إنني إنما أوردت الحديث هنا ؛ لما فيه من التنويع مجموعاً في سياق واحد ، مما لم أجده في غيره ، وإلا ؛ فقد صح في أحاديث متفرقة تكبيره على الجنائز بأربع تكبيرات ، وخمس ، وتسع ، كما صح عن بعض الصحابة - كعلي رضي الله عنه -

التكبير بست وسبع ، ولها حكم الرفع ، وقد خرجت ذلك مفصلاً في « أحكام الجنائز » (ص ١٤١ ـ ١٤٦) ، فمن رام التفصيل ؛ فليرجع إليه .

٦٦٣٤ ـ (كان إذا أصابتْه شِدَّةٌ ، ودعا ؛ رفعَ يديْه حتى يُرى بياضُ إبْطَيه) .

موضوع بذكر : (الشدة) . أخرجه أبو يعلى في « المسند الكبير » ؛ كما في « المطالب العالية المسندة » (ق ٥٢ / ٢) من طريق **أبي داود الأعمى** عن البراء ابن عازب مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته (الأعمى) هذا ، ـ واسمه : (نفيع) ـ : كذبه غير واحد ، وفي « المغني » :

« هالك تركوه » . ورواه بسند ضعيف من حديث أبي برزة ـ مختصراً ـ بلفظ :

« رفع يديه في الدعاء حتى رؤي بياض إبطيه » .

وهذا له شواهد كثيرة تشهد لصحته ، وهو في « المسند المطبوع » (١٣ / ٤٣٦ ـ ٤٣٧ / ٧٤٤٠) .

٦٦٣٥ ـ (كان إذا جلسَ يتحدثُ ؛ يخلعُ نعْلَيه) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ٢٠٢ / ١٥٣٦) من طريق **الخضر بن أبان** : ثنا سيار : ثنا جعفر ـ يعني : ابن سليمان ـ : ثنا ثابت البناني **قال** : . . . (فذكره) فخلعهما يوماً ، وجلس يتحدث ، فلما قضى حديثه ؛ قال لغلام من الأنصار :

« يا بني ! ناولني نعلي » .

فقال غلام سن الأنصار : دعني فَلأُنعلكَ . قال :

« شأنك فافعل »[1] . فقال رسول الله ﷺ :

« اللهم ! إن عبدك يتحبب إليك ؛ فأحبه » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مرسل ؛ الخضر بن أبان : ضعفه الحاكم وغيره . لكني أخشى أن يكون سقط من الطابع أو الناسخ ذكر أنس ؛ فإن السيوطي عزاه إليه في « الجامع الصغير » من رواية « الشعب » ، ويؤيده أن القصة دون حديث الترجمة قد أخرجها البيهقي من طريق أخرى عن ثابت عن أنس ، وتقدم تخريجه برقم (٢٩٩٩) .

٦٦٣٦ - (كان إذا دخلَ رمضانُ ؛ تغيَّر لونُه ، وكثرتْ صلاتُه ، وابتهلَ في الدُّعاءِ ، وأَشفقَ منْه[2]) .

منكر . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٣ / ٣١٠ / ٣٦٢٥) من طريق عبد الباقي بن قانع : ثنا أحمد بن علي الخزاز : ثنا محمد بن عبد الحميد التميمي : ثنا أبو داود : ثنا قرة بن خالد عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة قالت : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ إلا من دون (أبي داود) - وهو : الطيالسي - ؛ فإن محمد بن عبد الحميد التميمي لم أجد له ترجمة ؛ غير أن الراوي عنه (أحمد

---

(١) كذا الأصل ، ولعل الصواب : « شأنك » ففعل . والله أعلم .

(٢) كذا الأصل : وفي « الجامع الصغير » : « وأشفق لونه » . وشرحه المناوي بقوله : « أي : تغير حتى يصير كلون الشفق . وهذا لولا غرض الإطناب ؛ كان يغني عنه قوله : (تغير لونه) » . والله أعلم .

ابن علي الخـراز) ـ ووقع في الأصل : (الجـرار) ؛ خطأ ، وهو ثقـة ـ ؛ كـمـا قـال الدارقطني ، والخطيب في « التاريخ » (٤ / ٣٠٣) .

وأما (عبد الباقي بن قانع) ؛ فقال الذهبي في « المغني » :

« . . . الحافظ . قال الدارقطني : كان يحفظ ؛ لكن كان يخطئ ويصر . وقال البرقاني : هو عندي ضعيف ، ورأيت البغداديين يوثقونه . وقال أبو الحسن بن الفرات : حَدَثَ به اختلاط قبل موته بسنتين » .

قلت : وبه أعله المناوي .

٦٦٣٧ ـ (مَثَلُ المؤمنِ ومَثَلُ الإيمانِ كَمَثَلِ الفَرَسِ في آخِيَّته ، يجولُ ثمّ يرجعُ إلى آخيّته ، يجولُ ثمّ يرجعُ إلى آخيّته ، وإنّ المؤمنَ يسْهو ثمّ يرجعُ ، فأطْعِمُوا طعامكم الأتقياءَ ، وأولوا معروفَكم المؤمنينَ) .

ضعيف . أخرجه ابن المبارك في « الزهد » (٢٤ / ٧٣) ، ومن طريقه أحمد (٣ / ٥٥) ، وكذا أبو نعيم في « الحلية » (٨ / ١٧٩) ، والأصبهاني في « الترغيب » (١ / ٤٢ / ٢٥) ـ دون الجملة الأخيرة ـ ، والبغوي في « شرح السنة » (١٣ / ٦٩ ـ ٧٠) ، والبيهقي أيضاً في « الشعب » (٧ / ١٥٢ / ١٠٩٦٤ ، ١٠٩٦٥) ؛ كلهم عن ابن المبارك ، وابن حبان في « صحيحه » (٢٤٥١ ـ الموارد) ، وأبو يعلى (٢ / ١١٠٦ ، ١٣٣٢) ، وأبو الشيخ في « الأمثال » (٢٣٨ / ٣٥٢) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (١ / ٤١٤ / ٧١٣ ، ٧١٤) ـ بالجملة الأخيرة فقط ـ ؛ كلهم من طريق **عبد الله بن الوليد عن أبي سليمان الليثي عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً** ، وقال أبو نعيم :

« لا يعرف إلا من حديث أبي سعيد بهذا الإسناد ، وأبو سليمان الليثي ، قيل : إن اسمه (عمران بن عمران) » .

يشير إلى تليين هذه التسمية ، ولذلك لم يذكرها أحد ؛ بل قال الحافظ في « اللسان » ، وذكر الجملة الأخيرة من الحديث :

« ذكره الحاكم أبو أحمد في « كتاب الكنى » في (من لا يعرف اسمه) ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال ابن طاهر الكلام الذي جمعه على أحاديث « الشهاب » : هذا الحديث غريب ، لا يعرف ولا يذكر إلا في هذا الإسناد » .

قلت : وهذا يعني - كما هو ظاهر - أن (أبا سليمان) هذا مجهول لا يعرف ، وهو الذي يدل عليه صنيع البخاري وابن أبي حاتم ؛ فإنهما لم يذكرا في كتابيهما له راوياً غير (عبد الله بن الوليد) ، وتبعهما ابن حبان ؛ فإنه لما أورده في « الثقات » في موضعين منه ، لم يذكر أيضاً سواه (٥ / ٥٦٩ ، ٥٨٥) ! ولذلك قال علي بن المديني - كما نقله العسقلاني في « التعجيل » (٤٩٢ / ١٣٠٠) - :

« مجهول » .

بقي أن نعرف حال الراوي عنه (عبد الله بن الوليد) ، وهو التجيبي المصري ، ذكره ابن حبان في « الثقات » (٧ / ١١) ، وعقب عليه الحافظ في « التهذيب » بقوله :

« قلت : وضعفه الدارقطني فقال : لا يعتبر بحديثه » . وهذا كناية عن شدة ضعفه ، ولذلك توسط الحافظ فقال في « التقريب » :

« ليِّن الحديث » .

قلت : فالعجب من بعض المشتغلين بهذا العلم في العصر الحاضر ، من الذين لا يعبأون باجتهادات الحفاظ الذين سبقونا في هذا المجال ، وتعقيباتهم على بعض الحفاظ المتقدمين ، وبخاصة من كان معروفاً بالتساهل في التوثيق كابن حبان مثلاً ! فقد رأيت اتفاق رأي الحافظ ابن حجر مع الذين حكموا بجهالة (أبي سليمان الليثي) ، وترجيحه لضعف الراوي عنه ، مع هذا كله ترى الأخ الداراني في تعليقه على « موارد الظمآن » (٨ / ١٠٠) يعرض عن ذلك كله ، ويقول : « إسناده حسن » ! تقليداً لابن حبان ! الذي لا يكاد يخالفه في توثيقه للمجهولين والضعفاء إلا فيما ندر !

وليس هذا فقط ؛ بل زاد على ذلك ، فختم تخريجه ـ الذي سود به صفحتين ـ بقوله :

« ويشهد له حديث ابن عمر عند الرامهرمزي ، ذكره صاحب « الكنز » فيه برقم (١٣٣٢) وقال : وسنده صحيح » !!

وهذا من تمام تقليده ، واتباعه لهواه ! وإلا ؛ فما الذي جعله يركن إلى هذا النقل والتصحيح ، وواقع إسناده يكذبه ؛ فإن فيه متهماً ! وكتاب (الرامهرمزي) ـ وهو : « الأمثال » ـ مطبوع ، ولا أعتقد إلا أنه في حوزته ، أو على الأقل يمكنه أن يرجع إليه ليرَى وهاء سنده ، فلم لم يفعل ؟! أو أنه فعل فرأى ما ذكرت ؛ أحلاهما مر !

قال الرامهرمزي في « الأمثال » (١٢٦ / ٣٩) : حدثني **قتادة بن رستم الطائي** : ثنا عبيد بن آدم العسقلاني : ثنا أبي عن ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناده رجاله ثقات ، فكأنه مما ألصقه بهذا الحديث وركبه عليه

(قتادة) هذا ؛ فإنه مجهول ليس له ذكر في شيء من كتب الرجال ، ولا في « ثقات ابن حبان » ! وإنما ذكره الحافظ الذهبي في « الميزان » لحديث آخر له موضوع ، تقدم تخريجه برقم (١٦٥٨) ، وقال فيه :

« هذا وإن كان معناه حقاً ؛ فهو موضوع . . . » .

فمثل هذا المجهول لا ينبغي الاستشهاد به ؛ فضلاً عن أن يصحح إسناده الذي ركبه على هذا الحديث الضعيف ؛ ليروجه به .

ومن هنا يظهر خطأ الشيخ شعيب أيضاً الذي بعد أن ضعف إسناد حديث الترجمة وخرجه ، أنهاه بقوله :

« وله شاهد يتقوى به من حديث ابن عمر عند الرامهرمزي . . . » . ثم ساقه ؛ ولكنه صرح بجهالة (قتادة) وقال :

« ومع ذلك فقد أورده السيوطي في « الجامع الكبير » (٢ / ٧٤٠) عن الرامهرمزي وصحح إسناده » !!

٦٦٣٨ - (يبعثُ اللهُ الحجرَ الأسودَ والركنَ اليمانيَّ يومَ القيامةِ ولهما عينانِ ولسانانِ وشفتانِ ، يشهدان لمن اسْتلمهما بالوفاء) .

منكر بذكر : (الركن اليماني) . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١١ / ١٨٢ / ١١٤٣٢) قال : حدثنا إبراهيم بن أحمد الوكيعي : ثنا بكر بن محمد القرشي : ثنا الحارث بن غسان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات ؛ غير بكر بن محمد القرشي ، وشيخه الحارث بن غسان ؛ فقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣ / ٢٤٢) بعدما عزاه للطبراني :

« وكلاهما لم أعرفه » .

قلت : هذا الشيخ يحتمل أن يكون (الحارث بن غسان المزني) ؛ ذكره ابن حبان في (أتباع التابعين) من كتابه « الثقات » (٦ / ١٧٥) برواية أخرى عنه ، فإن يكن هو ؛ فقد نص أبو حاتم أنه « مجهول » .

ثم ترجح عندي أنه هو ؛ فقد رأيت العقيلي قد أورده في « الضعفاء » (٢ / ٢١٨ - ٢١٩) ، وذكر له حديثين أحدهما بالرواية الأخرى المشار إليها ، والآخر بروايته هذه عن ابن جريج . . بحديث آخر ، وقال :

« لا يتابع عليهما ، وقد حدث بمناكير » .

وأقره الذهبي والعسقلاني ، وذكر هذا توثيق ابن حبان إياه ، وقول الأزدي :

« ليس بذاك » .

وإن مما يؤكد ضعف الحديث ونكارته : أنه صح من حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً دون ذكر الركن . حسنه الترمذي ، وصححه ابن خزيمة ، وابن حبان ، والضياء المقدسي في « المختارة » (٦٠ / ٢٣٠ / ١) ، فانظر التعليق على « المشكاة » (٢٥٧٨) ، و« صحيح ابن خزيمة » (٢٧٣٥ و ٢٧٣٦) .

(تنبيه) : من أحاديث (الحارث بن غسان) هذا : الحديث الأول من الحديثين المشار إليهما - آنفاً - عند العقيلي ، وهو بلفظ :

« **يجاء (وفي رواية : يؤتى) يوم القيامة بصحف مختمة . . .** » الحديث .

أخرجه من طريق عبد الله بن عبد الوهاب الحجبي عن الحارث بن غسان المزني (الأصل : المري) قال : ثنا أبو عمران الجوني عن أنس بن مالك مرفوعاً .

ومن هذا الوجه أخرجه الدارقطني في « سننه » (١ / ٥١ / ٢) ، والأصبهاني في « ترغيبه » (١ / ٨٢ ـ ٨٣) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٣ / ٢٨٧ / ٢٦٢٤) ؛ ولكن وقع عنده (الحارث بن عبيد أبو قدامة) ! ويغلب على ظني أنه تحريف من بعض النساخ للأسباب الآتية :

أولاً : مخالفته لرواية العقيلي والدارقطني ، وهي من طريقين عن (الحجبي) عن (الحارث بن غسان) .

ثانياً : مخالفته لصنيع العقيلي ؛ فإنه أورده في ترجمة (الحارث بن غسان) ، وصرح بأنه لا يتابع عليه ؛ كما تقدم .

ثالثاً : أن البزار أخرجه في « مسنده » (٣٤٣٥ ـ كشف الأستار) ، والطبراني أيضاً في « الأوسط » (٧ / ٨٢ / ٦١٢٩) ؛ كلاهما من طريق عمر بن يحيى الرملي ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٥ / ٣٣٥ / ٦٨٣٦) من طريق إبراهيم ابن عرعرة ، وأبو الشيخ في « التوبيخ » (١٩٢ / ١٦٠) عنهما قالا : ثنا الحارث بن غسان : نا أبو عمران الجوني به . وقال البيهقي :

« كذلك رواه جماعة عن (الحارث بن غسان) » .

رابعاً : تصريح غير ما واحد من الحفاظ بتفرد ابن غسان هذا به .

أولهم العقيلي ـ كما تقدم ـ .

ثانيهم : البزار ؛ فإنه قال عقبه :

« لا نعلم يُروى عن أنس إلا من هذا الوجه » .

ثالثهم : الطبراني نفسه ؛ فإنه قال :

« لم يروه عن أبي عمران الجوني إلا (الحارث بن غسان) » .

قلت : فهذا كله يؤكد أن ذكر (الحارث بن عبيد) مكان (الحارث بن غسان) في رواية الطبراني الأولى غير محفوظ .

وقد خفي هذا التحقيق على الحافظ المنذري ؛ فقال في « الترغيب » (١ / ٣٧ / ٣٠) :

« رواه البزار ، والطبراني بإسنادين ، رواة أحدهما رواة (الصحيح) ، والبيهقي » .
وأقره المعلق على « سنن الدارقطني » ! وتبعه الهيثمي ؛ فقال في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٣٥٠) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » بإسنادين ، ورجال أحدهما رجال (الصحيح) ، ورواه البزار » !

وقلدهما المعلقون الثلاثة على طبعتهم الجديدة لكتاب « الترغيب » (١ / ٨٩ / ٥٥) فأقروهما ! ولا يسعهم إلا ذلك ؛ لجهلهم بهذا العلم ؛ بل وزادوا ـ ضغثاً على إبالة ـ فقالوا :

« حسن » !

أمّا لِمَ وكيفَ هو (حسنٌ) ، وليس بصحيح أو ضعيف ؟ فهذا مما لا يتعرضون

لبيانه البتة ، ولا يعرف القراء هل هو تقليد منهم لغيرهم ، أو من كيسهم ـ كما ظهر لي ـ ! ولا يعتمدون في ذلك على هذا العلم ! وإنما مجرد الدعوى التي لا يعجز عنها أجهل الناس ، فهم يصححون ويحسنون ، ويضعفون (على كيفهم) ـ كما يقولون في سوريا ، وهم سوريون فيما أظن ـ !

والحقيقة : أنني ما رأيت في العصر الحاضر فيمن حشروا أنفسهم في زمرة المعلقين والمحققين في هذا العلم ـ على كثرتهم ـ أجرأ منهم على إصدار الأحكام المشار إليها ارتجالاً بالرأي والهوى ؛ فما أكثر الأحاديث التي حسنوها ـ بل وصححوها ـ وهي ضعيفة ، وعلى العكس أيضاً ! وأنا على علم بما أقول ، إن لم أقل : أعلم الناس بذلك ! ويطول الكلام جداً ؛ لو أردت أن أبين سبب ذلك والإكثار من الأمثلة ، فحسبي الآن ـ بالإضافة إلى ما تقدم ـ مثالان ؛ فإنني في هذه الأيام معني بتصحيح تجارب المجلد الثاني من كتابي « صحيح الترغيب والترهيب » وإعادة النظر فيه ؛ لبعد العهد به ، وقد كنت علقت على أصله : « التعليق الرغيب » بعض الملاحظات والانتقادات على تعليقات الثلاثة المشار إليهم ، فأنقل خلاصة المهم منها إلى التجارب ، ولذلك ؛ فقد وجدت في تعليقاتهم العجب العجاب ، وهاك المثالين :

الأول : حديث ابن عمر الطويل في فضل من يؤم البيت ، وركعتي الطواف وغير ذلك ؛ قال المنذري ـ وقد صدّره بلفظ (عن) ـ :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، والبزار واللفظ له ، وقال : وقد روي هذا الحديث من وجوه ، ولا نعلم له أحسن من هذا الطريق » .

فقالوا في التعليق عليه (٢ / ١١٨) :

« ضعيف ؛ رواه ابن حبان (١٨٨٧) ، والبزار (١٠٨٢) ، وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣ / ٢٧٤) : رواه الطبراني في « الكبير » بنحوه .

ورجال البزار موثقون . قلنا : بل فيهم **عبد الوهاب بن مجاهد ضعيف** » .

قلت : وهذا كذب ! فليس في رواية ابن حبان والبزار عبد الوهاب هذا ، وإن من جرأتهم في الكذب عزوهم إليهما بالأرقام ، موهمين القراء أنهم رجعوا إليهما ! ولو فعلوا ؛ لم يجدوا عندهما الضعيف المذكور ، وإنما أخذوا الأرقام من الفهارس أو غيرها !

المثال الثاني : جاءوا إلى الحديث الصحيح :

« الطواف بالبيت صلاة . . . » الحديث ؛ فضعفوه بقولهم (٢ / ١٤٣ / ١٧١٢) :

« ضعيف ، رواه الترمذي (٩٦٠) ، وابن حبان (٣٨٢٥) » .

قلت : وهم ـ كعادتهم ـ أطلقوا التضعيف ، ولم يبينوا السبب ؛ تغطية لجهلهم ! ولذلك ؛ فلا نستطيع الجزم بتعيين سبب تضعيفهم إلا الظن بأنهم رأوا إشارة المنذري إلى إعلاله بـ (عطاء بن السائب) ، ولعلهم يعلمون أنه كان قد اختلط ، فإن كان كذلك ؛ فقد فاتهم أنه رواه عنه سفيان الثوري ، وقد سمع منه قبل الاختلاط ؛ كما ذكرت في « صحيح الترغيب » (٢ / ٢٧) الذي هو تحت الطبع(*) .

(تنبيه آخر) : حول الحداثة أيضاً :

١ ـ نقل المعلق (م) على كتاب « التوبيخ » كلام الهيثمي المتقدم في قوله :

(*) وقد طُبع . والحمد لله (الناشر) .

« ورجال أحدهما رجال (الصحيح) » ؛ فقال رداً عليه :

« قلت : وهذا ليس بصحيح ؛ لما بينا من حال الحارث بن غسان (م) » .

قلت : وهذا يشبه - إلى حد كبير - ما صنعه المعلقون الثلاثة في المثال الثاني ، من حيث إنَّ هذا الراد لم يقف على إسناد الطبراني الآخر ، فحمله على إسناد الآخرين !!

٢ - أورد الدكتور (قلعجي) حديث الصحف هذا في « فهرس الأحاديث الصحيحة » الذي ألحقه بآخر « الضعفاء » للعقيلي (٤ / ٥٢٥) ، مع الإشارة إلى موضعه من « الضعفاء » جزءاً وصفحة . ولا أجد لهذا الخطأ الفاحش [مبرراً] إلا الجهل الفاضح بهذا العلم ! ولعله رأى قول الهيثمي المتقدم :

« ورجال أحدهما رجال (الصحيح) » ، فظن أنه يعني أنه صحيح ! وليس كذلك - كما هو معلوم - ، ونبهت على ذلك أكثر من مرة ، وهذا ؛ لو سلم من الخطأ الذي سبق بيانه . فليتأمل القراء ضرر الحداثة في هذا العلم ، فهذا يصحح الحديث الضعيف لجهله ، وسوء فهمه لعبارة الهيثمي ، وذاك يخطئه لعدم وقوفه على إسناده الآخر ، وإن كان خطأ هذا أقل من الأول - كما هو ظاهر - .

وللدكتور في هذا الفهرس أحاديث أخرى ضعيفة صححها ! كما أنه على العكس من ذلك : أورد أحاديث صحيحة في « فهرس الأحاديث الضعيفة » ! ولا أستبعد أن يكون هذا الجهل المزدوج من صبيانه الذين يستأجرهم بدريهمات معدودات - كما يقول البعض - ، وهذا ؛ إذا أُحسن الظن بعلم الدكتور (!) . والله أعلم .

٦٦٣٩ - (هَنيئاً لك يا عبدَ الله ! أبوكَ يطيرُ مع الملائكةِ في السّماءِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٣ / ٧٧ / ١٩٠) : حدثنا زكريا بن يحيى الساجي قال : ثنا **عبد الله بن هارون بن موسى الأودي (!)** قال : حدثنا **قدامة بن محمد الأشجعي** عن مخرمة بن بكير عن أبيه عن **علي ابن عبد الله بن جعفر** عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علل ثلاث :

الأولى : علي بن عبد الله بن جعفر ، مجهول لا يعرف في شيء من كتب التراجم ، ولم يذكروه حتى ولا في أبناء (عبد الله بن جعفر) والرواة عنه ، ولا في شيوخ (بكر) - وهو : ابن عبد الله الأشج - ، ولا هو في « ثقات ابن حبان » الذي جمع مئات المجهولين !

الثانية : قدامة بن محمد الأشجعي ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« جرحه ابن حبان ، ومشاه غيره » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ » .

الثالثة : عبد الله بن هارون بن موسى الأودي ؛ كذا وقع في « المعجم » ، وأظنه محرفاً من « الفروي » ؛ فإنه هكذا في كتب الرجال ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« له عن القعنبي وغيره مناكير ، ولم يترك » .

وذكر له ابن عدي في « الكامل » (٤ / ٢٦٠) حديثين ، وقال في كل منهما :

« باطل » . وقال ابن أبي حاتم :

« كتبت عنه بالمدينة ، وقيل لي : إنه يتكلم فيه » . وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » (٨ / ٣٦٧) وقال :

« يخطئ ويخالف » . وذكره الحافظ في كنى « التهذيب » تمييزاً :

« أبو علقمة الفروي الصغير : عبد الله بن هارون . . . » ، وذكر فيه ما قدمته عن الحفاظ الثلاثة ، وزاد :

« وقال الدارقطني في « غرائب مالك » : متروك الحديث » . ولخص ذلك كله في « التقريب » بقوله :

« ضعيف » .

قلت : فالعجب بعد هذا كله قول الحافظ المنذري في « الترغيب » (٢ / ١٩١ / ١٣) - وتبعه الهيثمي (٣ / ٢٧٣) - :

« رواه الطبراني بإسناد حسن » !

وقلدهما المعلقون الثلاثة (٢ / ٢٨٧ / ٢٠٣٥) فحسنوه ! ولا غرابة في ذلك ؛ فإنهم لا يحسنون حتى التقليد ، فكثيراً ما يخالفونهما والصواب معهما !!

٦٦٤٠ - (ما أذنَ اللهُ لشيءٍ كأَذَنِه لِرَجُلٍ حَسَنِ الترنّمِ بالقرآنِ) .

منكر بلفظ (الترنم) . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٦ / ٢٦١) من طريق محمد بن أبي حفصة : ثنا عمرو بن دينار عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً :

أورده في ترجمة (محمد) هذا ، واسم أبيه (ميسرة) ، وروى فيه عن ابن معين روايتين مختلفتين ، قال في إحداهما :

« صويلح ، ليس بالقوي » . والأخرى :

« ثقة » .

وتبنى هو الرواية الأولى ؛ فإنه بعد أن ساق له أحاديث مما أنكر عليه - هذا أحدها - قال :

« وهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم » . وذكر الذهبي الخلاف فيه في « الميزان » ، وقال :

« فيه شيء ، ولهذا وثقه ابن معين مرة ، وقال مرة : صالح . وقال مرة : ليس بالقوي . وقال مرة : ضعيف . . » إلخ .

ثم ساق له هذا الحديث مشيراً إلى نكارته . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطىء » .

ويتلخص مما تقدم أنه وسط ، والأصل في مثله أنه حسن الحديث إذا لم يخالف ، ولم يكن فيه ما ينكر ، والواقع هنا خلافه ؛ فقد خولف في إسناده ومتنه .

أما الإسناد ؛ فقال ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي سلمة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره هكذا مرسلاً لم يذكر فيه أبا هريرة .

أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٠ / ٤٦٤ / ٩٩٩٢) ، وكذا عبد الرزاق (٢ / ٤٨٢ / ٤١٦٩) ؛ كلاهما عن ابن عيينة .

وتابعه عنده (٤١٦٨) ابن جريج قال : أخبرني عمرو بن دينار به .

فهذا يؤكد خطأ (محمد بن أبي حفصة) في ذكره (أبا هريرة) فيه ، ويبيِّن

أن الصواب مرسل .

وأما المتن ؛ فقد رواه أربعة من الثقات ؛ منهم الإمام الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

« يتغنى » مكان : « يترنم » .

رواه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في « صفة الصلاة / الأصل » ، و« صحيح أبي داود » (١٣٢٤) .

وقد وجدت للحديث شاهدين ، ولكنهما واهيان جداً ، فرأيت أنه لا بد من ذكرهما ، والكشف عن علتهما ؛ خشية أن يغتر بهما من لا علم عنده ، **فأقول :**

أحدهما : يرويه إبراهيم بن أبي حميد : حدثنا **عبد العظيم بن حبيب الحمصي** : حدثنا محمد بن الوليد الزبيدي عن الزهري عن علي بن حسين عن أبيه عن جده مرفوعاً :

« ما أذن الله لشيء قط أَذَنه للحسن الترنم بالقرآن » .

أخرجه ابن عدي في « الكامل » (١ / ٢٧١) في ترجمة إبراهيم هذا ، وسمى أباه (أحمد بن عبد الكريم الحراني الضرير) ، وقال :

« سمعت أبا عروبة يقول : كان يضع الحديث » .

واعتمده الذهبي في « الميزان » ، والحافظ في « اللسان » .

وعبد العظيم بن حبيب الحمصي ؛ قال الذهبي :

« قال الدارقطني : ليس بثقة » .

ثم ساق له الذهبي حديثاً ، وقال :

« إنه من بلاياه » . وأقره الحافظ في « اللسان » .

وإن من عجائب وغرائب ابن حبان أنه أورد (عبد العظيم) هذا في « الثقات » (٨ / ٤٢٤) من رواية إبراهيم بن أبي حميد هذا !

وهذا مما يؤكد المعروف عنه ، أنه يوثق المجهولين الذين لا يعرفهم ، وأن هذا يجعلنا لا نثق بتوثيقه الذي تفرد به ، ولا يعرف من وثقه إلا بالراوي الواحد الذي ذكره . وقد ذكر (عبد العظيم) هذا نفسه دون نسبة (الفهري) من رواية سليمان ابن سلمة الخبائري ، وقال عقبه :

« إن لم يكن الأول فلا أدري من هو ؟ » .

قلت : ويقال فيه ما قلت في الأول ، فإن (الخَبائري) هذا متروك ، ومع ذلك لم يعرفه ، كما لم يعرف (إبراهيم بن أبي حميد) ، وإلا ؛ لأوردهما في « الضعفاء » !

والآخر : يرويه سليمان بن داود الشاذكوني : حدثنا داود بن أبي سليمان عن علي بن زيد عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله مرفوعاً - مختصراً - بلفظ :

« إن الله لم يأذن كأَذَنه للمترنم بالقرآن » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٨ / ٢٠٧ / ٧٤٢٥) وقال :

« لم يروه عن علي بن زيد إلا داود بن أبي سليمان ، تفرد به الشاذكوني » .

قلت : وهو كذاب ؛ كما قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٧ / ١٧٠) .

وداود بن أبي سليمان ؛ لم أعرفه .

وعلي بن زيد ؛ هو : ابن جدعان ، ضعيف .

وجملة القول ؛ أن الحديث منكر بلفظ : « الترنم » ، وأن هذين الشاهدين لا يعطيانه قوة ، وأنه محفوظ صحيح بلفظ : « التغني » . وبالله التوفيق .

وهنا تنبيهات لا بد من ذكرها :

الأول : أن الحديث أورد منه الحافظ في « الفتح » (٩ / ٧١) جملة : « حسن الترنم بالقرآن » من تخريج ابن أبي داود ، والطحاوي من رواية عمرو بن دينار عن أبي سلمة عن أبي هريرة . وسكت عنه ! وما أظن إلا أنه من طريق (محمد بن أبي حفصة) ؛ وقد عرفت ما فيه .

وأورده أيضاً من تخريج الطبري من رواية عبد الأعلى عن معمر عن ابن شهاب في حديث الباب (يعني : حديث البخاري من طريق عقيل عنه) بلفظ :

« ما أذن لنبي في الترنم في القرآن » .

وسكت عنه أيضاً ، وذكره المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢١٥) بنحوه ، وقال :

« رواه الطبري بإسناد صحيح » !

وفي هذا التصحيح والسكوت نظر قوي عندي ؛ لأن (معمراً) - وإن كان ثقة ومن رجال الشيخين ؛ فقد - تكلموا فيما حدث به بالبصرة ، وقالوا : إنه حدث من حفظه بالبصرة بأحاديث غلط فيها . ولذلك قال الحافظ في « مقدمة الفتح » (ص ٤٤٤ - ٤٤٥) :

« لم يخرج له البخاري من رواية أهل البصرة عنه ؛ إلا ما توبعوا عليه عنه » .

قلت : وهذا من رواية أهل البصرة عنه ؛ فإن (عبد الأعلى) - وهو : ابن عبد الأعلى السامي - بصري .

يضاف إلى ذلك مخالفته لرواية الجماعة عن الزهري ، منهم عقيل - كما تقدم عند البخاري - ، وثلاثة آخرون عند مسلم وحده ، وغيرهم عند غيره ، كلهم لم يذكروا لفظ : الترنم عن الزهري .

وإن مما يؤكد خطأ معمر فيه : أن عبد الرزاق قد رواه في « مصنفه » (٢ / ٤٨١ - ٤٨٢) عن معمر بلفظ الجماعة : « يتغنى » ومن طريق عبد الرزاق أخرجه أحمد (٢ / ٢٧١) .

فثبت يقيناً شذوذ رواية الطبري هذه وعدم صحتها . وبالله التوفيق ، وهو الهادي إلى أقوم الطريق .

الثاني : أن حديث الطبراني في « الأوسط » عزاه إليه في « المجمع » بلفظ :

« إن الله لم يأذن لمترنم بالقرآن » .

فسقط منه قوله : « كأذنه » ؛ ففسد المعنى ؛ كما هو ظاهر بغض النظر عن النكارة التي فيه ، والضعف الشديد الذي في إسناده .

وقد كنت أوردته فيما تقدم برقم (٥٦١) هكذا نقلاً عن « المجمع » منذ عشرات السنين ، قبل أن يطبع « المعجم الأوسط » ، فلما وقفت عليه فيه ؛ بادرت إلى تخريجه هنا ، والتنبيه على السقط المذكور .

الثالث : كنت أوردت متن الحديث في « صفة الصلاة » من رواية الشيخين ضاماً إليه الزيادات والألفاظ ـ كما جريت عليه فيه ـ وكان في المتن قولي : « وفي لفظ : حسن الترنم » ؛ اعتماداً مني يومئذٍ على الحافظ وسكوته عنه ، قبل أن ييسر الله لي الوقوف على إسناده ، وأرى أن هذا أمر لا بد منه ، أن يستفيد المتأخر من المتقدم من أهل العلم ، ولا يغتر بما عنده ؛ كما عليه كثير من الناشئين اليوم ! ومن نافلة القول أن أذكر الشرط في ذلك ، وهو ما لم يظهر خطؤه .

ولهذا أقول : والآن وقد تبين بوضوح لا غموض فيه أن الحديث بلفظ : « الترنم » منكر ، أو شاذ غير محفوظ ؛ فقد حذفته من متن الحديث في « صفة الصلاة » ، راجياً ممن كان عنده هذا الكتاب أن يحذفه منه ليوافق تصحيح المؤلف . وجزاه الله خيراً !

٦٦٤١ ـ (قالَ اللهُ تعالى : لا يذْكُرني عبدِي في نفْسه ؛ إلاّ ذكرتُه في ملأ من ملائكتي ، ولا يذْكرني في ملأ ؛ إلاّ ذكَرْتُه في الرَّفيقِ الأَعلى) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ١٨٢ / ٣٩١ ـ ٣٩٣) من طريق ابن لهيعة ورشدين بن سعد عن زبّان بن فائد عن سهل بن معاذ عن أبيه . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ زبان بن فائد ؛ ضعفه جمع ، أحدهم أحمد وقال : « أحاديثه مناكير » . ولم يوثقه أحد ، وأما قول المنذري في آخر « الترغيب » : « وثقه أبو حاتم » . فهو تسامح وتساهل منه في التعبير ؛ لأن أبا حاتم إنما قال فيه :

« صالح » . وقد أفصح أبو حاتم نفسه عن مقصده هذا في أول كتابه (١ / ٣٧) فقال :

« وإذا قيل : « صالح الحديث » ؛ فهو ممن يكتب حديثه للاعتبار » . وقال قبل ذلك :

« وإذا قيل للواحد : إنه ثقة ، أو متقن ، [أو] ثبت ؛ فهو ممن يحتج بحديثه » .

فهذا وذاك يفيدنا أن الرجل ليس ثقة عنده ، وأن حديثه مرشح ليكون حسناً إذا لم يخالف ، وهذا يقال : إذا لم يكن هناك جرح مفسر ؛ كقول أحمد المتقدم ، وحينئذٍ ؛ فقول المنذري في هذا الحديث (٢ / ٢٢٧ / ٢) - وتبعه الهيثمي (١٠ / ٧٨) - :

« رواه الطبراني بإسناد حسن » !

فهو من تساهلهما ، لا سيما ، وهو مخالف لحديث أبي هريرة ، الذي هو قبل هذا في « الترغيب » بلفظ :

« يقول الله : أنا عند ظن عبدي بي ، وأنا معه إذا ذكرني ، فإذا ذكرني في نفسه ؛ ذكرته في نفسي ، وإذا ذكرني في ملأ ؛ ذكرته في ملأ خير منهم . . » الحديث .

أخرجه الشيخان عنه ، وفي معناه عن ابن عباس ، وأنس ، وقد خرجتهم في « الصحيحة » (٢٠١١) .

ففي هذه الأحاديث الثلاثة قولُ الله تعالى : « ذكرته في نفسي » ، وفي حديث الترجمة : « ذكرته في ملأ من ملائكتي » !

وفيها : « ذكرته في ملأ خير منهم » ، وفيه : « ذكرته في الرفيق الأعلى » .
وبأقل من مثل هذه المخالفة للأحاديث الصحيحة تثبت النكارة ؛ كما لا يخفى على العلماء المهرة .

وأما المعلقون الثلاثة المدعون العلم والتحقيق ؛ فقد تقلدوا التحسين المذكور مصرحين به !

وأما أخونا الفاضل حمدي السلفي ؛ فقد تنبه لخطأ التحسين ، ونبه عليه في تعليقه على الطبراني ، ولكنه لم يتنبه للنكارة التي في متنه ، والمخالفة للأحاديث الصحيحة ؛ فقال :

« قلت : قد علمت - فيما تقدم - ما في إسناده ، ولكنه حسن لشواهده من حديث أبي هريرة في الصحيح وابن عباس عند البزار» !

٦٦٤٢ - (من قالَ : لا إله إلا الله وحدَه لا شريكَ له ، له الملكُ وله الحمْدُ بيده الخير ، يحيي ويميت وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ ألْفَ مرّةٍ ؛ جاءتْ يومَ القيامةِ فوقَ كلِّ عملٍ ، إلا نبيّ أو رجلٌ زادَ في التّهليلِ) .

باطل أو منكر بهذا التمام . أخرجه الطبراني في « الدعاء » (٣ / ٩٤٩ / ٣٣٥) من طريق أبي جابر محمد بن عبد الملك : ثنا الحسن بن أبي جعفر عن محمد بن جُحادة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وفيه علتان :

الأولى : أبو جابر هذا ؛ فقد قال أبو حاتم :

« ليس بالقوي » .

واعتمده الذهبي في « المغني » .

وأما ابن حبان فذكره في كتابه « الثقات » (٩ / ٦٤) !

والأخرى : الحسن بن أبي جعفر ، قال الذهبي :

« ضعفوه » . وقال الحافظ :

« ضعيف الحديث مع عبادته وفضله » .

والحديث منكر ، بل باطل ؛ لأنه قد جاء من طرق عن عمرو بن شعيب به ـ مختصراً ـ بلفظ :

« مئتي مرة » مكان : « ألف مرة » ، والباقي نحوه ، وليس فيه : « بيده الخير يحيي ويميت » .

فهو من تخاليط (الحسن بن أبي جعفر) أو (أبي جابر) .

وفي لفظ آخر :

« مئة مرة إذا أصبح ، ومئة مرة إذا أمسى » .

وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٥٦٢) .

ومع هذا الفرق الكبير بين حديث الترجمة ، واللفظين الثابتين قال المعلق على « الدعاء » :

« إسناده حسن لغيره ، الحسن بن أبي جعفر ضعيف ، وقد توبع في الروايتين السابقتين » !

قلت : وهذه غفلة شديدة ؛ لأن الروايتين اللتين يشير إليهما هما باللفظين المذكورين ، ودون تلك الزيادة ، فكيف يصح تقوية الإسناد المخالف متنه لمتن الثقات ؟! بل العكس هو الصواب ، وهو أن تجعل اللفظين شاهداً على ضعف هذا المتن وبطلانه ؛ كما لا يخفى على من مارس هذا العلم الشريف .

٦٦٤٣ - (غمسُه يدَه في العدوِّ حاسِراً . قاله ﷺ لمن قال : يا رسولَ الله ! ما يضحكُ الربَّ من عبْدِه ؟) .

منكر . أخرجه ابن إسحاق في « السيرة » (٢ / ٢٦٨) : حدثني عاصم بن عمر بن قتادة :

أن عوف بن الحارث - وهو : ابن عفراء - قال : يا رسول الله ! **ما يضحك** . . إلخ ، فنزع درعاً كانت عليه فقذفها ، ثم أخذ سيفه فقاتل حتى قتل ، رحمه الله .

ورواه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٥ / ٣٣٨) : حدثنا يزيد بن هارون : أنا محمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة قال : **قال معاذ بن عفراء** . .

كذا قال (معاذ بن عفراء) ، وهو خطأ ، والظاهر أنه سقط منه : « الحارث ، وهو أخو . . . » .

وأخرجه أبو نعيم في « المعرفة » (٢ / ١٢٩ / ١) من طريق إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق به معنعناً مثل رواية « السيرة » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ، وفيه علتان ، إحداهما ظاهرة وهي الإرسال ؛ فإن (عاصم بن عمر) تابعي لم يدرك القصة ، فالله أعلم بمن أخبره بها .

والأخرى ظاهرة أيضاً في رواية (يزيد بن هارون) و(إبراهيم بن سعد) ، وهي عنعنة ابن إسحاق ؛ فقد كان مدلساً معروفاً بذلك ، إلا أنه قد صرح بالتحديث في رواية « السيرة » ، لكنها من رواية (زياد بن عبد الله البكائي) عنه ، وهو مختلف فيه ، وثبته بعضهم في روايته عن ابن إسحاق في (المغازي) ، وهذه منها ، فهو حجة فيها لولا المخالفة للثقتين المذكورين ، فإن سلمت من التدليس ؛ فما هي بسالمة من الإرسال . والله أعلم .

وإذا ثبت ضعف إسناد الحديث ، فقد جاء دور بيان نكارة متنه ، فإن قوله : « حاسراً » يعني : ليس على بدنه درع ولا مغفر ـ كما في « النهاية » ـ ، فمن المستبعد جداً أن يحض النبي ﷺ من كان عليه درع أن ينزعها ؛ وأن يقاتل العدو حاسراً ، فإن هذا ينافي كل المنافاة مبدأ الأخذ بأسباب الوقاية الممكنة ، والإعداد المأمور به في الآية الكريمة : ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة﴾ ، كما ينافي سنة النبي ﷺ وسيرته العملية في الجهاد ، وقتاله للأعداء ، مع كونه أشد الناس شجاعة وتوكلاً على الله ، فقد صح عنه أنه كان يضع البيضة (الخوذة) على رأسه . (البخاري : ٢٩٠٢) وأنه هشمت على رأسه يوم أحد . (البخاري : ٢٩١١) ، كما صح (فيه : ٢٩٠١) أنه تترس بالترس ، وأنه تدرع بالدرع يوم أحد . (٢٩١٥) بل ثبت في « السنن » أنه تظاهر فيه بين درعين . (صحيح أبي داود : ٢٣٣٢) ، ودخل مكة يوم الفتح وعليه مغفر . متفق عليه (مختصر الشمائل : رقم ٩١) .

وليس هذا فقط ؛ بل صح عنه ﷺ أنه استعار من صفوان بن أمية مئة درع وما يصلحها من عدتها . (الإرواء : ٥ / ٣٤٥) . وهذا من اهتمامه بالأخذ بالأسباب ، والمحافظة على حياة المجاهدين معه ﷺ .

فليس من المعقول ـ إذن ـ أن يصدر منه ﷺ الحض على مخالفة هديه ﷺ ،

وهو القائل :

« وخير الهدى هدى محمد » . رواه مسلم .

فثبت بما تقدم أن متن الحديث منكر ، وهو ظاهر جداً .

وفي القصة نكارة أخرى ، وهي قذف عوف رضي الله عنه للدرع ؛ فإنه يدخل في باب إضاعة المال المنهي عنه في حديث المغيرة رضي الله عنه في « الصحيحين » وغيرهما ، وما كان للنبي ﷺ أن يقر ذلك ؛ بله أن يحض على ما ينتج ، أو يكون سبباً لذلك .

نعم ؛ يمكن أن يقع نحوه من بعض المجاهدين باجتهاد منه مأجور أجراً واحداً ، أو لغلبة حب الاستشهاد في سبيل الله ، والنكاية في أعداء الله ؛ كما جاء في قصة استشهاد جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه في غزوة (مؤتة) ، حين اقتحم عن فرسه وعقرها ، ثم قاتل حتى قتل رضي الله عنه . (صحيح أبي داود : ٢٣١٨) ، فهذا مغتفر منه ؛ لأنه كان عن اجتهاد منه ؛ كما قال الحافظ في « الفتح » (٦ / ٩٧) ، واستدل على ذلك بقوله :

« والأصل عدم جواز إتلاف المال ؛ لأنه يفعل شيئاً محققاً في أمر غير محقق » .

قلت : وهذا هو العلم والفقه الصحيح ، وقد أشار إلى ذلك الإمام البخاري بقوله في « صحيحه » : (باب : من لم ير كسر السلاح عند الموت) . وإن مما لا شك فيه أن القذف المذكور في القصة يدخل في هذا الباب وفي الأصل المتقدم عن الحافظ ؛ كما هو جلي ظاهر .

هذا ؛ ولقد كان من البواعث على تخريج هذا الحديث أنني قرأت في « جريدة

السبيل » (العدد ١٢١-السنة الثالثة) مقالاً كتبه دكتور في الجامعة ، ساق هذا الحديث مستدلاً به على بعضِ المسائل ؛ قائلاً :

«وإنما جعل النبي ﷺ الدخول في مواجهة العدو للقتل من أرفع أنواع الجِهاد عندما قال ﷺ للرجل الذي سأله قائلاً :

ما الذي يضحك الرب من عبده؟ فقال ﷺ :
أن يغمس يده في العدو حاسراً حافراً (كذا) .
أي : أن يتوجه إلى العدو من غير درعٍ يقيه السهام والرماح» .

قلت : لما قرأت هذا الحديث استغربته ؛ لعدم وروده في دواوين السنة المشهورة ، ولأن ظاهره مخالف للأدلة القاضية بوجوب الأخذ بوسائل القوة في الجهاد ـ كما تقدم ـ ، ولكنني لما كنت أرى أن هذا لا يكفي في رد الحديث وتضعيفه ؛ لاحتمال أن يكون ثابتاً في بعض كتب الحديث ، وأن يكون له وجه من المعنى غير ظاهر لنا ، كما أنه لا يكفي أن يحكم على الحديث بالصحة لمجرد صحة معناه ؛ بل لا بد في كل من الحالتين من الرجوع إلى علم الحديث وقواعده ، والبحث عن إسناده ؛ خلافاً لبعض الكتاب المعاصرين العقلانيين الذين يصححون ويضعفون بعقولهم وأهوائهم ؛ كما فعلوا بحديث البخاري :

« ليكونن في أمتي أقوام يستحلون الحِرَ [والخمر] والحرير والمعازف . . » الحديث ، وبغيره .

ومنذ أيام قريبة قيض لي أن أرى في التلفاز والمذيع يعلن عن وفاة شيخ مصري مشهور ، صورة ذاك الشيخ وهو يلقي كلمة في بعض المؤتمرات ؛ يقول فيها : وقد صح ـ أو قال : ثبت ـ عندي أن النبي ﷺ قال :

« أَحِبُّوا الله لما يغذوكم من نعمه . . . » . ثم رأيته بكى واضطرب ، فقطع البث .

وكان هو قد بيَّن وجهة نظره في تصحيح الحديث في مقدمة كتاب له في « السيرة » : أنه يكفي عنده أن يكون معناه « متفقاً مع آية من كتاب الله أو أثر من سنة صحيحة » ! وقد كنت رددت عليه في بعض لقاءاتي معه : أن هذا لا يكفي عند أهل العلم في تصحيح المتن ، ونسبته إلى النبي ﷺ ؛ خشية الوقوع في وعيد قوله ﷺ : « من قال عليّ ما لم أقل ؛ فليتبوأ مقعده من النار » .

ورجوت منه أن يعيد النظر في موقفه هذا ، فوعد خيراً ، ولكنه لم يفعل ؛ بل إنه استمر على ما عاش عليه . غفر الله له !

من أجل ذلك بادرت إلى البحث عن الحديث ، والنظر في سنده ؛ لنكون على بينة من أمره ، فكان ما رأيت من الضعف في سنده ، والنكارة في متنه ، ومخالفته لهدي النبي ﷺ .

ويرى القراء أن الدكتور الفاضل لم يذكر جملة : « فنزع درعاً كانت عليه فقذفها » ، فلا أدري أسقطت من قلمه أو حافظته ، أو أنه لاحظ ما تقدم بيانه من النكارة ؛ فلم يستجز روايتها ، وفي جريدةٍ سيّارةٍ .

وعلى كل حال ؛ فهنا سؤال يطرح نفسه ـ كما يقول بعضهم اليوم ـ : هل يجوز رواية مثل هذا الحديث المنكر سنداً ومتناً ، ونشره على الناس دون أي تنبيه على ضعفه ، وعزوه لمصدر من كتب السنة التي تروي الأحاديث بأسانيدها ليتيسر لطالب العلم الرجوع إليها إذا أراد التثبت منها ؟ لا سيما وفي آخره لفظ : « حافراً » ، وليس له ذكر في شيء من المصادر الثلاثة المتقدمة ، ولا فهمت له معنى مناسباً هنا .

وأقول الآن : لعل أصل الحديث ما رواه الإمام أحمد في « مسنده » (٥ /

٢٨٧) بإسناد صحيح عن نعيم بن هَمَّار : أن رجلاً سأل النبي ﷺ : أي الشهداء أفضل ؟ قال :

« الذين إن يلقوا في الصف لا يلفتون وجوههم حتى يقتلوا ، أولئك ينطلقون في الغرف العلى من الجنة ، ويضحك إليهم ربهم ، وإذا ضحك ربك إلى عبد في الدنيا ؛ فلا حساب عليه » .

وقد سبق تخريجه في « سلسلة الأحاديث الصحيحة » برقم (٢٥٥٨) من المجلد السادس ، وهو تحت الطبع ، وهو وشيك الصدور إن شاء الله تعالى(*) .

قلت : فهذا يغني عن حديث الترجمة الضعيف ، ويقوم مقامه في الاستدلال لمواجهة الأعداء للقتل بنية الجهاد في سبيل الله ، والنكاية بهم ؛ دون أن يكون فيه نكارة ما .

ونحوه قصة عمير بن الحُمام الأنصاري في غزوة بدر من حديث أنس بن مالك قال : . . . فدنا المشركون ، فقال رسول الله ﷺ :

« قوموا إلى جنة عرضها السماوات والأرض » .

قال عمير : يا رسول الله ! جنة عرضها السماوات والأرض ؟ قال :

« نعم » .

قال : بخٍ بخٍ . فقال رسول الله ﷺ :

« ما يحملك على قولك : بخٍ بخٍ ؟ » .

(*) صدر في حياة الشيخ رحمه الله وبإشرافه ، والسابع منها ـ وهو الأخير ـ طبع بعد وفاته بأقسامه الثلاثة . (الناشر) .

قال : لا والله يا رسول الله ! إلا رجاء أن أكون من أهلها . فأخرج تمرات من قَرَنه ، فجعل يأكل منهن ، ثم قال : لئن أنا حَيِيتُ حتى آكل تمراتي هذه ، إنها لحياة طويلة ! قال : فرمى بما كان معه من التمر ، ثم قاتلهم حتى قتل رضي الله عنه .

أخرجه مسلم (٦ / ٤٤) .

فهذا ليس انتحاراً يأساً من الحياة ، وإنما هو استشهاد في سبيل الله ، وشوقاً إلى لقائه في جنة عرضها السماوات والأرض .

٦٦٤٤ - (تدرونَ لمَ أمَّنتُ ؟

قالوا : اللهُ ورسولُه أعلمُ . قال :

« جاءني جبريلُ عليه السلام فأخبرني أنّه : من ذكرتَ عندَه فلمْ يصلِّ عليك ؛ دخلَ النّار ، فأبعدَه الله وأسحقَه ! فقلتُ : آمين .

ومن أدركَ والديه أو أحدَهما فلمْ يبرَّهما ؛ دخلَ النّار فأبعدَه الله وأسحقَه ، فقلت : آمين .

ومن أدركَ رمضانَ فلمْ يغفر له ؛ دخلَ النّار ، فأبعدَه الله وأسحقَه ! فقلت : آمين) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ٨٤ / ١٢٥٥١) عن إسحاق بن عبد الله بن كيسان عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي ﷺ ارتقى على المنبر فأمَّن ثلاث مرات ثم قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، وفيه علتان :

الأولى : عبد الله بن كيسان ، وهو المروزي ؛ ضعفوه ، ولم يوثقه غير ابن حبان (٧ / ٣٣ و ٥٢) ، ومع ذلك فإنه قال فيه :

« يخطئ » ! ولذلك قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ كثيراً » .

الأخرى : ابنه إسحاق ضعيف ؛ جداً ، لم يوثقه أحد ؛ بل قال البخاري في ترجمة أبيه (٣ / ١ / ١٧٨) :

« له ابن يسمى (إسحاق) ؛ منكر الحديث » .

ونقل الذهبي في « المغني » مثله عن أبي أحمد الحاكم .

وقال ابن حبان في الموضع الأول من ترجمة أبيه :

« يتقى حديثه من رواية ابنه عنه » .

وأشار الحافظ في « اللسان » إلى أن له حديثاً في « المختارة » في نزول : ﴿ إذا جاء نصر الله والفتح ﴾ ، قال :

« فتعقبه الصدر الياسوفي فيما رأيت بخطه فقال : هو من رواية إسحاق عن أبيه ، وفيهما الضعف الشديد » .

قلت : وهذا الحديث مما يشهد لضعفه الشديد ، وقول البخاري فيه : « منكر الحديث » ، وذلك قوله فيه : « وأسحقه » ، فإنها منكرة جداً ؛ لأن الحديث قد صح من طرق عند ابن حبان والحاكم وغيرهما عن كعب بن عجرة ومالك بن الحويرث وأبي هريرة بنحوه ؛ دون هذه الزيادة المنكرة ؛ ولذلك فقد تساهل المنذري بقوله في « الترغيب » (٢ / ٢٨٣) :

« رواه الطبراني بإسناد ليِّن » !

ومثله أو أسوأ منه قول الهيثمي (١٠ / ١٦٥) :

« رواه الطبراني ، وفيه إسحاق بن عبد الله بن كيسان ، وفيه ضعف » .

فهذا لو قيل في أبيه (عبد الله) ؛ لكان فيه تساهل ؛ لأن قوله : « فيه ضعف » يشعر بأن الضعف يسير ، بحيث يصح أن يقال مثله في راوي الحديث الحسن ، فكيف و(عبد الله) ليس كذلك ؟! لأنه لم يوثقه أحد إلا من عرف بتساهله في التوثيق ، فكيف والهيثمي قال هذا التضعيف اليسير فيمن اتفقوا على تضعيفه ، ومنهم ابن حبان نفسه المتساهل في توثيق أبيه ؟ فأخشى ما أخشاه أنه أراد بهذا التضعيف الأب دون الابن . والله أعلم .

(تنبيه) : عرفت مما سبق أن (عبد الله) هذا لم يوثقه غير ابن حبان ؛ فلا يغرنك ما جاء في التعليق على قول الحافظ في « الكاشف » : « ضعفه أبو حاتم » :

« ووثقه أبو داود ، والحاكم أبو أحمد ، وابن حبان » .

فإنه سبق قلم من المعلقين الفاضلين ، أو خطأ مطبعي ؛ فإن محله على الترجمة التي قبل هذه .

٦٦٤٥ - (طلبُ الحلالِ فريضةٌ بعْدَ الفريضةِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٠ / ٩٠ / ٩٩٩٣) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٣٣٩) ، والبيهقي في « الشعب » (٦ / ٤٢٠ / ٨٧٤١) عن يحيى بن يحيى النيسابوري : ثنا عباد بن كثير عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ، رجاله ثقات ؛ غير (عباد بن كثير) ، وهما اثنان ، أحدهما : ثقفي بصري مكي ، والآخر : فلسطيني رملي ، والأول متروك متفق على تضعيفه ، والآخر ضعيف وثق ، وكنت متردداً في تحديد المراد منهما ؛ لأن في كل منهما قرينة تساعد على تعيينه لا توجد في الآخر ، فالأول ذكروا في شيوخه سفيان الثوري ، ولم يذكروا في الرواة عنه يحيى النيسابوري ، والآخر على العكس من ذلك ، ذكروا في الرواة عنه يحيى النيسابوري ، ولم يذكروا في شيوخه سفيان الثوري . انظر « تهذيب المزي » .

ثم وجدت ما يزيل التردد ، ويبين أن المراد هو الرملي في كلام ابن حبان ، حيث قال في « الضعفاء » (٢ / ١٦٩ ـ ١٧٠) :

« عباد بن كثير الرملي ، يروي عن سفيان الثوري . روى عنه يحيى بن يحيى ، كان يحيى بن معين يوثقه ، وهو عندي لا شيء في الحديث ؛ لأنه روى عن سفيان الثوري . . . (فذكر الحديث) . ومن روى مثل هذا الحديث عن الثوري بهذا الإسناد ؛ بطل الاحتجاج بخبره فيما يروي ما لا يشبه حديث الأثبات .

والدليل على أن (عباد بن كثير الرملي) ليس بـ (عباد بن كثير) الذي كان بمكة أن يحيى بن يحيى روى عنه ، ويحيى لم يلحق الثوري ، و (عباد بن كثير المكي) مات قبل الثوري ، ولم يشهد الثوري جنازته ، ويحيى بن يحيى في ذلك الوقت كان طفلاً صغيراً ، فهذا دليل على أنهما اثنان ليسا بواحد ، مات الثوري سنة إحدى وستين » .

قلت : فتعين أنه (عباد بن كثير الرملي) ، وقد ضعفه الجمهور ، وذكره الذهبي في « المغني » ، وقال :

« قال النسائي : ليس بثقة » . وقال البيهقي عقب الحديث :

« قال أبو عبد الله (يعني : الحاكم) : تفرد به عباد بن كثير عن الثوري ، وبلغني عن محمد بن يحيى أنه قال : لم أكره ليحيى بن يحيى شيئاً قط غير رواية هذا الحديث » .

ولم يتنبه الهيثمي لهذا التحرير ؛ فقال (١٠ / ٢٩١) :

« . . . وفيه عباد بن كثير الثقفي وهو متروك » .

وأما المنذري فاكتفى (٣ / ١٢) بالإشارة إلى تضعيفه ! وصرح العراقي في « تخريج الإحياء » (١ / ٢٢١) بضعف سنده .

قلت : وقد روي بلفظ :

« طلب الحلال واجب على كل مسلم » .

وهو ضعيف أيضاً ، وقد مضى برقم (٣٨٢٦) .

٦٦٤٦ - (من دخلَ في شَيءٍ من أسْعار المسلمينَ لِيغليه عليهم ؛ فإنّ حقّاً على اللهِ تبارك وتعالى أنْ يقعده بِعُظم من النّار يومَ القيامةِ)(*) .

ضعيف . أخرجه الطيالسي في « مسنده » (١٢٥ / ٩٢٨) ، ومن طريقه الدولابي في « الكنى » (٢ / ١٢٤) ، وأحمد (٥ / ٢٧) - والسياق له - ، والحاكم (٢ / ١٢ - ١٣) ، والبيهقي في « السنن » (٦ / ٣٠) عن الطيالسي أيضاً ،

(*) أملى الشيخ رحمه الله على حاشية تخريج هذا الحديث : « أسد الغابة » (٤ / ٤٥٧) ، ولعلها ملاحظة لنفسه ، والله أعلم . (الناشر) .

و« شعب الإيمان » (٧ / ٥٢٥ / ١١٢١٤) ، والروياني في « مسنده » (٢ / ٣٢٨ ، ٣٢٩ / ١٢٩٥ ، ١٣٠٠) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ٢٠٩ ـ ٢١٠ / ٤٧٩ ـ ٤٨١) ، و« الأوسط » (٩ / ٢٩٦ / ٨٦٤٦) من طرق عن زيد بن مرة أبي المعلى عن الحسن قال :

ثَقُلَ معقل بن يسار ، فدخل إليه عبيد الله بن زياد يعوده ، فقال : هل تعلم يا معقل أني سفكت دماً ؟ قال : ما علمت . قال : هل تعلم أني دخلت في شيء من أسعار المسلمين ؟ قال : ما علمت . قال : أجلسوني ، ثم قال : اسمع يا عبيد الله ! حتى أحدثك شيئاً لم أسمعه من رسول الله ﷺ مرة ولا مرتين ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . (فذكره) ، قال : أنت سمعته من رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم ؛ غير مرة ولا مرتين . وقال الحاكم :

« ليس من شرط هذا الكتاب » .

يشير إلى أنه ضعيف . وأقره الذهبي في « تلخيصه » ، وأكده بقوله :

« لا أعرف زيداً هذا » .

وتبعه ابن الملقن في « مختصر الاستدراك » (١ / ٥١٣) ، وتبعه المعلق عليه ، واستشهد بي ! فقد كنت قد خرجت الحديث تخريجاً مختصراً في « غاية المرام » (١٩٧ / ٣٢٨) ، لم تتيسر لي يومئذٍ ما تيسر لي الآن من المصادر والمراجع ، والحمد لله ، فكان لا بد من الاعتماد على من تقدم من الحفاظ ، وبخاصة منهم الذهبي النقاد .

ثم تبين لي أن الرجل ثقة ، وتعجبت كل العجب من تتابع الحفاظ على عدم معرفتهم إياه ؛ مع أنه مترجم في كتب التراجم القديمة التي هي المرجع في كثير من

الترجمات الواردة في كتب الحفاظ المتأخرين كالذهبي ، والمزي ، والعسقلاني وغيرهم ، فأقول :

١ ـ قال البخاري في « التاريخ » (٢ / ١ / ٤٠٥) :

« زيد بن مرة ـ هو : ابن أبي ليلى أبو المعلى ، مولى بني العدوية البصري ـ ، سمع الحسن ، ورأى أنساً ، روى عنه معتمر بن سليمان وأبو داود » .

٢ ـ وكذا في « الجرح والتعديل » (١ / ٢ / ٥٧٣) ، وزاد عطفاً على : «وأبو داود » ، فقال :

« وعبد الصمد بن عبد الوارث » .

قلت : وعبد الصمد هذا ، هو شيخ أحمد في هذا الحديث .

٣ ـ ابن حبان ؛ فقد ذكره في طبقة التابعين من « الثقات » (٦ / ٣١٨) ، وقال :

« يروي عن الحسن ، روى عنه المعتمر وأبو داود » .

قلت : فهؤلاء ثلاثة ثقات ، ومعهم ثلاثة آخرون ذكرتهم في « تيسير الانتفاع » اثنان منهما ثقتان أيضاً ، فلا جرم أنه وثقه أبو داود الطيالسي وابن معين وقال أبو حاتم :

« صالح الحديث » .

ومع ذلك لم يعرفه من سبقت الإشارة إليه ، وهم :

١ ـ الحافظ المنذري ؛ قال في « الترغيب » (٣ / ٢٧) بعدما عزاه لأحمد والطبراني والحاكم :

« رووه كلهم عن زيد بن مرة عن الحسن ، وقال الحاكم : سمعه معتمر بن سليمان وغيره من زيد . قال الحافظ : ومَنْ زيد بن مرة ؟ فرواته كلهم ثقات معروفون غيره ، فإني لا أعرفه ، ولم أقف له على ترجمة » !

٢ ـ الحافظ الذهبي ، وقد سبق كلامه .

٣ ـ الحافظ الهيثمي (٤ / ١٠١) ؛[قال] :

« وفيه زيد بن مرة أبو المعلى ، ولم أجد من ترجمه ، وبقية رجاله رجال (الصحيح) » .

٤ ـ الحافظ ابن حجر ؛ فإنه استدرك ترجمته في « اللسان » على « الميزان » (٢ / ٥١١) ، ونقل كلام المنذري المتقدم وأقره !

فيستغرب منه أن يخفى عليه حاله أكثر من غيره ؛ لسعة دائرة حفظه ، ولذلك لم يترجم له في « تعجيل المنفعة » ـ وهو على شرطه ـ ؛ لرواية أحمد له !

٥ ـ ومثله العلامة سراج الدين ابن الملقن ؛ لإقراره الحافظ الذهبي في قوله المتقدم : « لا أعرف زيداً هذا » !

ويتلخص مما تقدم : أن الصواب أن يقال في « تخريج الحديث » :

« ورجاله ثقات رجال (الصحيح) ؛ غير زيد بن مرة ؛ وهو ثقة » .

وإذا كان الأمر كذلك ، فهل يصح الحديث بذلك ؟

فأقول : لا ؛ لأن الحسن البصري معروف بالتدليس ؛ مع ثقته وفضله وزهده ، ولذلك ؛ فحديثه الذي لم يصرح فيه بالتحديث معلول ، وهذا منه ؛ فإنه علقه فقال :

« قال : ثقل معقل بن يسار . . » . فصورته صورة المرسل ، وقد قال بعض الحفاظ :

« مراسيل الحسن البصري كالريح » .

(تنبيه) : (زيد) المتقدم وقع في « المسند » (يزيد) بزيادة الياء في أوله ! وهو خطأ من بعض النساخ ، ويبدو أنه خطأ قديم ؛ فإني رأيته كذلك في « جامع المسانيد » لابن كثير (١١ / ٦٨٨) . وعلى الصواب وقع في « أطراف المسند » للحافظ ابن حجر (٥ / ٣٥٦ / ٧٣١٨) ، فلا أدري أهكذا في نسخته من « المسند » ، أم أصلحه هو ؟ والظاهر الأول ، ويؤيده أنه كذلك عند شيخه الهيثمي - كما تقدم - ، وقد عزاه لأحمد والطبراني . والله أعلم .

٦٦٤٧ - (من انصرفَ غَرِيمه وهو راضٍ عنه ؛ صلَّتْ عليه دوابُّ الأرض ، ونونُ الماءِ .

ومن انصرفَ غَرِيمه وهو ساخطٌ ؛ كُتبَ عليه في كلِّ يوم وليلةٍ وجمُعةٍ وشهْرٍ ظلمٌ)(*) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٤ / ٢٣٣ / ٥٩١ ، ٦٣٥) من طريق بقية بن الوليد عن ابن أبي الجون عن أبي سعد عن معاوية بن إسحاق عن خولة قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مسلسل بالعلل :

الأولى : الانقطاع بين خولة (وهي بنت قيس الأنصارية امرأة حمزة بن عبد المطلب) و(معاوية بن إسحاق) ؛ فإن عامة رواياته عن التابعين ، ولذلك أورده

(*) كتب الشيخ رحمه الله بخطه بهامش الأصل : « انظر الرقم (٦٤٦٦) » . (الناشر) .

ابن حبان في طبقة (أتباع التابعين) (٧ / ٤٦٧) ، والحافظ في (الطبقة السادسة) .

الثانية : أبو سعد هذا ـ هو : سعيد بن المرزبان ، وهو ـ ضعيف مدلس ـ كما في « التقريب » وغيره ـ .

الثالثة : ابن أبي الجون ؛ لم أعرفه ، وقد فتشت عنه ما ساعدني نشاطي ووقتي ، فلم أجده ، ويغلب على الظن أنه من شيوخ بقية المجهولين .

الرابعة : بقية بن الوليد ؛ مدلس معروف ، وقد عنعن .

قلت : ومع كل هذه العلل الظاهرة قنع الهيثمي بواحدة منها ؛ فقال (٤ / ١٣١) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه أبو سعد البقال ، وهو ضعيف » !

وأشار المنذري في « الترغيب » إلى تضعيف الحديث (٣ / ٣٨) .

ثم رواه الطبراني (رقم ٥٩٢) ، وفي « الأوسط » أيضاً (٦ / ١٥ ـ ١٦ / ٥٠٢٥) من طريق حبان بن علي عن سعد بن طريف عن موسى بن طلحة عن خولة امرأة حمزة به نحوه .

وهذا فيه علتان :

الأولى : سعد بن طريف ؛ قال الحافظ :

« متروك ، رماه ابن حبان بالوضع » .

والأخرى : حِبان بن علي ؛ وهو ضعيف .

(تنبيه) : كان في أول الحديث قوله ﷺ :

« ما قدس الله أمة لا يأخذ ضعيفها الحق من قويها غير متعتع » .

فما رأيت أن أذكره مع هذا الحديث الواهي لثبوته من طرق أخرى ، منها :

عن أبي سعيد الخدري : عند ابن ماجه (٢٤٢٦) في قصة ذكرت فيها خولة بنت قيس .

وإسناده صحيح . وأخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٦ / ٥٩٢ / ٣١٤٧) دون القصة ، ومن طريقه أبو يعلى في « مسنده » (٢ / ٣٤٤ / ١٠٩١) .

وجاء في قصة أخرى من حديث ابن مسعود قال :

لما قدم النبي ﷺ المدينة أقطع الدور ، وأقطع ابن مسعود فيمن أقطع ، فقال له أصحابه : يا رسول الله ! نَكّبه عنا ! قال :

« فلم بعثني الله إذن ؟! إن الله لا يقدس أمة لا يعطون الضعيف منهم حقه » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٠ / ٢٧٤ / ١٠٥٣٤) وفي « الأوسط » (٥ / ٤٩٨ / ٤٩٤٦) من طريق يحيى بن جعدة بن هبيرة عنه .

قلت : ورجاله ثقات - كما قال الهيثمي (٤ / ١٩٧) - ؛ لكن يحيى هذا لم يدرك ابن مسعود - كما قال الحربي وأبو حاتم - ، ولولا ذاك ؛ لكان صحيح الإسناد ، فقول المنذري في « الترغيب » (٣/٤٠) :

« بإسناد جيد » ؛ غير جيد . ورواه البيهقي (٦ / ١٤٥) عن يحيى مرسلاً .

ثم روى له شاهداً من حديث بريدة مرفوعاً .

أخرجه (٦ / ٩٥) من طريق حامد بن أبي حامد بسنده عنه .

وحامد هذا - هو : ابن محمود المروزي - ؛ لم أعرفه ، ومن فوقه ثقات .

ثم أخرج له شاهداً آخر من طريق شيخ يحدث عن أبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب عن النبي ﷺ نحوه .

وأخرجه الحاكم (٣ / ٢٥٦) . وسمى الشيخ في رواية (عبد الله بن أبي سفيان) وقال :

« لم يسمع عبد الله بن أبي سفيان عن أبيه » .

٦٦٤٨ - (من أخذَ من طَريقِ المسلمينَ شِبْراً ؛ جاءَ يومَ القِيامة يحْملُه من سبْعِ أرضِين) .

منكر بذكر : (الطريق) . أخرجه أبو يعلى في « مسنده الكبير » - كما في « المطالب العالية المسندة » (ق ٨٢ / ١) - من طريق عون بن كهمس ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ٢٤١ / ٣١٧٢) ، وفي « الصغير » (رقم ٢٩٥ - الروض) ، ومن طريقه الخطيب في « التاريخ » (١٤ / ٤٤٠) ، وابن عدي في « الكامل » (٦ / ٢٤٧ - ٢٤٨) من طريق محمد بن عقبة السدوسي : ثنا محمد بن حمران كلاهما عن عطية بن سعد الدَّعاء عن الحكم بن الحارث السلمي مرفوعاً .

قلت : أعله الهيثمي بقوله في « المجمع » (٤ / ١٧٦) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الصغير » ، وفيه محمد بن عقبة السدوسي ، وثقه ابن حبان ، وضعفه أبو حاتم ، وتركه أبو زرعة » .

وأشار المنذري (٣ / ٥٤) إلى إعلاله به .

قلت : لكنه قد توبع من الطريق الأول ، وعون بن كهمس فيه ثقة ـ كما حققته في ترجمته من « تيسير الانتفاع » ـ ، فلم يبق إعلاله إلا بـ (عطية بن سعد الدعاء) ، وهو مجهول الحال ، لا يعرف إلا من الطريقين المذكورين ، وقد ذكره ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٢٦٣) ولم يعرفه الهيثمي ـ كما سأذكر قوله في الحديث الآتي بعده ـ . وعلى هذا فقول الحافظ في « الفتح » (٥ / ١٠٤) :

« ولأبي يعلى بإسناد حسن عن الحكم بن الحارث السلمي . . . » .

فهو غير حسن ، لا سيما وذكر الطريق فيه لم يرد في شيء من الأحاديث الصحيحة التي شرحها من « صحيح البخاري » ، ولا في غيرها مما خرجه المنذري . والله أعلم .

٦٦٤٩ ـ (إذا دفنتمُوني ، ورشَشتُم على قبْري الماءَ ؛ فقوموا على قبْري ، واستقبلُوا القبلةَ ، وادْعُوا لي) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣١٧١) من طريقين عن محمد بن حُمران عن عطية الدَّعاء عن الحكم بن الحارث السلمي أنه غزا مع رسول الله ﷺ ثلاث غزوات ، قال : قال لنا : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لما سبق بيانه من جهالة حال عطية الدعاء في الحديث الذي قبله . وقال الهيثمي (٣ / ٤٤) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه عطية الدعاء ، ولم أعرفه » .

ومحمد بن حمران ؛ صدوق فيه لين ؛ كما في « التقريب » .

وقال الذهبي في « الكاشف » :

« قال (س) : ليس بالقوي » .

(فائدة) : اختلفوا في ضبط (الدعاء) اختلافاً كثيراً ، والراجح ما أثبته هنا ، وفي الذي قبله ، وبيانه في « التيسير » .

٦٦٥٠ - (من أُشْرِبَ قلبُه حبَّ الدّنيا التاطَ منها بثلاث : شقاءٍ لا ينفدُ عَناه ، وحرصٍ لا يبلغُ غناهُ ، وأملٍ لا يبلغُ مُنتهاهُ ، فالدُّنيا طالبةٌ ومطلوبةٌ ، فمَنْ طلبَ الدّنيا ؛ طلَبتْه الآخرةُ حتّى يأتيَه الموتُ فيأخذَه ، ومَنْ طلبَ الآخرةَ ؛ طلَبتْه الدُّنيا حتّى يستوفيَ منها رزقَه) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٠ / ٢٠١ / ١٠٣٢٨) ، ومن طريقه أبو نعيم في « الحلية » (٨ / ١١٩ - ١٢٠) ، وكذا الشجري في « الأمالي » (٢ / ١٦٣) قال : حدثنا جبرون بن عيسى المقري بمصر : ثنا يحيى بن سليمان الحُفْري المغربي : ثنا فضيل بن عياض عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث فضيل والأعمش وحبيب ، لم نكتبه إلا من حديث جبرون عن يحيى » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل :

عنعنة الأعمش وحبيب بن أبي ثابت .

ويحيى بن سليمان الحُفري المغربي فيه مقال ؛ كما قال أبو نعيم في حديث

آخر بهذا الإسناد ، كنت خرجته شاهداً في « الصحيحة » برقم (٣٤٣) ، والراوي عنه (جبرون) لم يوثقه أحد ، وقد ذكره الأمير ابن ماكولا في « الإكمال » (٣ / ٢٠٨) وقال :

« توفي سنة (٢٩٤) » . ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وقد روى له الطبراني في « المعجم الأوسط » (٤ / ٢٣٦ - ٢٣٨) حديثين عن (الحفري) هذا ، أحدهما في « المعجم الصغير » أيضاً (ص ٦٨ - هندية) ، و(٢١ - الروض) ، وروى له في « الكبير » ستة أحاديث عن شيخه (الحفري) أحدها الشاهد المشار إليه آنفاً كلها عن ابن عباس (١١ / ٢٦٧ - ٢٦٩) ، وفي الشاهد المذكور جمع بين النسبتين بشيخه المذكور ؛ فقال :

« يحيى بن سليمان الحُفري القرشي » .

وقد غفل عن هذا الجمع الحافظ الذهبي ، ثم الحافظ الهيثمي تقليداً له ، فقال عقب الحديث (١٠ / ٢٤٩) :

« ولم أعرف (جبرون) . وأما (يحيى) ؛ فقد ذكر الذهبي في « الميزان » في آخر ترجمة (يحيى بن سليمان الجعفي) ؛ فقال :

فأما سميه (يحيى بن سليمان الحفري) ؛ فما علمت به بأساً .

ثم ذكر بعده (يحيى بن سليمان القرشي) ، قال أبو نعيم : فيه مقال . وذكره ابن الجوزي » .

قال الهيثمي عقبه :

« فإن كانا اثنين ؛ فـ (الحفري) ثقة ، والحديث صحيح على شرط الخُطبة .

والله أعلم . وبقية رجاله رجال (الصحيح) » .

قلت : يشير بـ « شرط الخطبة » إلى قوله في خطبة الكتاب :

« ومن كان من مشايخ الطبراني في « الميزان » نبهت على ضعفه ، ومن لم يكن في « الميزان » ألحقته بالثقات الذين بعده » !

فأقول : يرد على هذا التعقيب والشرط المذكور أمور :

أولاً : لم أفهم مرجع الضمير في قوله : « الذين بعده » ، والكلام واضح دونه ، فلعله مدرج من بعض النساخ .

ثانياً : لا يصح عندي الإطلاق المذكور في كل شيوخ الطبراني ؛ بل أرى تقييد ذلك بالشيوخ الذين أكثر الرواية عنهم ؛ فإنه يدل على شهرتهم واعتنائهم بهذا العلم ، وإن مما لا شك فيه أن معرفة هذا النوع منهم يتطلب تتبعاً خاصاً ، لا يتيسر ذلك إلا لمن تيسرت له سبل البحث من المتخصصين فيه ، فمن يسر الله له ذلك ، ووجد فيه الشرط المذكور أمكنه الاعتماد عليه ، وإلا بقي على الجهالة الحالية على الأقل ، و (جبرون) المذكور من هذا القبيل .

ثالثاً : يضاف إلى الشرط المذكور ؛ أن يكون الإسناد فوقه سالماً من ضعف أو علة ؛ لأنه في حالة عدم السلامة لا يزول احتمال أن يكون الضعف من الشيخ ، وحينئذ لا يعتمد عليه ، وهذا هو حال هذا الإسناد ، فإن فيه العلل المتقدمة ، وبخاصة (الحُفري) هذا ، ففيه المقال المتقدم عن أبي نعيم .

رابعاً : استرواح الهيثمي إلى تفريق الذهبي بين (الحفري) و(القرشي) إنما هو اجتهاد منه لا دليل عليه ، فلا يصح الركون إليه ، وكيف يمكن توثيق مثله

والذهبي نفسه لم يسم شيخاً له غير (**عباد بن عبد الصمد**) ؟! **وهو ضعيف جداً** ؛ كما قال أبو حاتم وغيره ، وروى له الطبراني عنه حديثين منكرين جداً ، خرجت أحدهما فيما تقدم برقم (٥١٨٣) ، والآخر في « الروض النضير » رقم (٢١) وإنما يمكن التوثيق إذا توفر الشرطان المذكوران في (ثانياً) و(ثالثاً) ، وكان المتن معروفاً ، وليس منكراً كهذا .

خامساً : يبطل التفريق المذكور جمع (جبرون) - في (يحيى) هذا - بين النسبتين (الحفري القرشي) ؛ - كما تقدم - ، وهذا ظاهر جداً ، وكأنه لذلك أعرض الحافظ في « اللسان » عن ذكر تفريق الذهبي المذكور ، بل أشار في كتابه « تبصير المنتبه » إلى الرد عليه مفيداً أنهما واحد فقال (١ / ٣٤٠) :

« وبحاء مهملة مضمومة (يحيى بن سليمان الحُفري المغربي) نسب إلى موضع بالقيروان يقال له : « الحُفرة » ، روى عن الفضيل بن عياض ، وعباد بن عبد الصمد ، وعنه جبرون بن عيسى » .

وهذا أخذه الحافظ بالحرف الواحد من « الإكمال » لابن ماكولا (٢ / ٢٤٤) ، والشاهد منه أنهما جعلا الراوي عن « الفضيل » هو نفس الراوي عن (عباد) خلافاً للذهبي ، فهذا يؤكد ما ذهبنا إليه من أنه واحد ، وأنه ممن فيه بأس .

ومن تناقض الحافظ العراقي ؛ أنه قال في حديث الترجمة ، وقد ذكره الغزالي في « الإحياء » (٤ / ٢٢٣) :

« أخرجه الطبراني من حديث ابن مسعود بسند حسن » !

وهذا يناقض تصريحه بضعف إسناد حديث ابن عباس الشاهد الذي سبقت الإشارة إليه - كما كنت نقلته هناك عنه - .

ولـ (جبرون) هذا عن يحيى المذكور حديث آخر منكر ، وهو الآتي :

٦٦٥١ - (بعثتُ لخرابِ الدُّنيا ، ولم أبعثْ بِعمارتها) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ٣٠١ - ٣٠٢ / ٧٦٥) ، وعنه أبو نعيم في « الحلية » (٨ / ١٣٠) : حدثنا **جبرون بن عيسى المغربي** : ثنا **يحيى بن سليمان الجُفري** المغربي : ثنا فضيل بن عياض عن سفيان الثوري عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه :

أن معاوية بن أبي سفيان ضرب على الناس بعثاً ؛ فخرجوا فرجع أبو الدحداح ، فقال له معاوية : ألم تكن خرجت مع الناس ؟ فقال : بلى ، ولكني سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً ، فأحببت أن أضعه عندك ؛ مخافة أن لا تلقاني : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« يا أيها الناس ! من ولي منكم عملاً ، فحجب بابه عن ذي حاجة المسلمين ؛ حجبه الله أن يلج باب الجنة ، ومن كانت همته الدنيا ؛ حرم الله عليه جواري ، فإني بعثت . . » الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة (جبرون) ، وشيخه (يحيى الجفري) ؛ فيه ضعف - كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله - . وقال أبو نعيم :

« غريب لم نكتبه إلا من حديث الجفري » . وقال المنذري في « الترغيب » (٣ / ١٤٢) :

« رواه الطبراني ، ورواته ثقات ؛ إلا شيخه (جبرون بن عيسى) ؛ فإني لم أقف فيه على جرح ولا تعديل . والله أعلم » .

كذا قال ! و(يحيى بن سليمان الجفري) لم يوثقه أحد حتى ولا ابن حبان ، بل ضعفه أبو نعيم ـ كما تقدم ـ في الحديث الذي قبله ، ولذلك لم يوثقه الهيثمي ، بل إنه لم يعرفه ـ خلافاً لما تقدم عنه في الحديث الذي قبله ـ؛ فقال في تخريجه (٥ / ٢١١) :

« رواه الطبراني عن شيخه جبرون بن عيسى عن يحيى بن سليمان الجفري ، ولم أعرفهما ، وبقية رجاله رجال الصحيح » !

قلت : وأنا أظن أنه التبس على المنذري بـ (يحيى بن سليمان الجعفي) وهو من شيوخ البخاري ، وهو غير (الجفري) هذا ؛ كما نص عليه الذهبي ، وجرى عليه الحافظ في « تهذيبه » و« تقريبه » .

وأما سائر الحديث ؛ فهو ثابت بنحوه ، فجملة الولاية والحجب ، لها بعض الشواهد قبل هذا في « الترغيب » ، وجملة الدنيا يأتي في « الترغيب » (٤ / ٨٢) من حديث زيد بن ثابت وأنس بن مالك ما يغني عنه ؛ دون جملة الخراب .

(تنبيه) : (الجفري) هكذا وقع في هذا الإسناد بالجيم ، وتقدم آنفاً عن « الإكمال » و« التبصير » ضبطه بالحاء المهملة . لكن يبدو أن ضبطه بالجيم له وجه أيضاً ، فانظر التعليق على « الإكمال » .

ومن جهل المعلقين الثلاثة ، وإقدامهم على التكلم بغير علم : قولهم في تعليقهم على « الترغيب » (٣ / ١١٧) :

« حسن بشواهده (!) قال الهيثمي . . » !

هكذا أطلقوا التحسين بالشواهد دون أن يبينوا ـ كعادتهم ـ وبخاصة ما يتعلق

بحديث الترجمة ؛ فإنه منكر ، لا شاهد له . والله المستعان .

٦٦٥٢ - (من وليَ من أمْر المسلمينَ شَيئاً ، فأمَّرَ عليهم أحداً محاباةً ؛ فعليه لعنةُ الله ، لا يقبلُ الله منه صَرفاً ولا عَدْلاً حتّى يدخلَه جهنَّمَ .

ومَنْ أعطَى أحداً حِمى الله ؛ فقد انتهك في حِمى الله شَيئاً بغير حقّه ؛ فعليه لعنةُ الله - أو قال : تبرأَتْ منه ذمّةُ اللهِ عزّ وجلّ -) .

ضعيف جداً . أخرجه أحمد (١ / ٦) من طريق بقية بن الوليد قال : حدثني شيخ من قريش عن رجاء بن حيوة عن جنادة بن أبي أمية عن يزيد بن أبي سفيان قال : قال أبو بكر رضي الله عنه - حين بعثني إلى الشام - :

يا يزيد ! إن لك قرابة ، عسيت أن تؤثرهم بالإمارة ، وذلك أخوف ما أخاف عليك ؛ فإن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير شيخ بقية الذي لم يسم ، وقد جاء مسمى من طريق موسى بن أيمن عن بكر بن خنيس عن رجاء بن حيوة به ؛ دون الشطر الثاني منه .

أخرجه الحاكم (٤ / ٩٣) وقال :

« صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : بكر ؛ قال الدارقطني : متروك » .

وقد روى من طريق آخر أشد ضعفاً عن جنادة : أخرجه أبو بكر المروزي في « مسند أبي بكر الصديق » (٢٠٠ - ٢٠١ / ١٣٢) بسنده الصحيح عن الوليد بن

الفضل العنَزَي قال : حدثنا **القاسم بن أبي الوليد التميمي عن عمرو بن واقد القرشي عن** موسى بن يسار عن مكحول عن جنادة بن أبي أميـة به . **إلا أنه قال** مكان جملة اللعن الأولى :

« لم يرح رائحة الجنة » .

وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ عمرو بن واقد : متروك متهم بالكذب .

والقاسم بن أبي الوليـد التميمي ؛ كذا وقع فيه (أبي الوليد) ، والصواب (الوليد) بإسقاط أداة الكنية ـ كما في « التهذيب » وغيره ـ ، وهو ثقة ؛ لكن قال ابن حبان في « الثقات » (٧ / ٣٣٤) :

« يخطئ ويخالف » .

والوليد بن الفضل العنزي ؛ متروك أيضاً متهم بالوضع ؛ قال ابن حبان (٣ / ٨٢) :

« روى المناكير التي لا يشك من تبحّر في هذه الصناعة أنها موضوعة » . وقال الحاكم وأبو نعيم وأبو سعيد النقاش :

« روى عن الكوفيين الموضوعات » .

(تنبيه) : أورد الشطر الأول من الحديث المنذري في « الترغيب » (٣ / ١٤٢) وقال :

« رواه الحاكم وقال : صحيح الإسناد . (قال الحافظ المنذري) : فيه بكر بن خنيس ، يأتي الكلام عليه ، ورواه أحمد باختصار ، وفي إسناده رجل لم يسم » .

قلت : قوله : « باختصار » خطأ واضح ، والصواب أن يقال : « بزيادة » ؛ لأن الشطر الثاني من الحديث ليس في رواية الحاكم ، وقد غفل عن هذا الخطأ وهي العادة عند المعلقين الثلاثة على « الترغيب » (٣ / ١١٩) ؛ مع أنهم عزوه للمكان المشار إليه من « المسند » !

٦٦٥٣ - (إيّاكم والخِيانةَ ؛ فإنّها بئستِ البِطانة ، وإياكم . . .) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ٢٠٤ / ٥٣٨) ، و« الأوسط » (١ / ٣٦٨ / ٦٣٣) من طريق **عبد الله بن عبد الرحمن بن مليحة** عن عكرمة بن عمار عن الهرماس بن زياد قال :

رأيت رسول الله ﷺ يخطب على ناقته ، فقال : . . . فذكره ، وتمام الحديث :

« وإياكم والظلم ؛ فإنه ظلمات يوم القيامة ، وإياكم والشح ؛ فإنما أهلك من كان قبلكم الشح ، حتى سفكوا دماءهم ، وقطعوا أرحامهم » .

وقال الطبراني :

« لا يروى عن الهرماس إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو ضعيف ؛ عبد الله بن عبد الرحمن بن مليحة ؛ قال الحاكم :

« الغالب على رواياته المناكير » .

وخطأه عبد الرحمن بن مهدي في حديثين ـ كما ذكر الحافظ في « اللسان » ـ .

قلت : ولعل أحدهما هذا الحديث ؛ فقد خالفه أبو الوليد الطيالسي فقال : أخبرنا عكرمة بن عمار : أخبرنا الهرماس بن زياد قال :

انصرف رسول الله ﷺ ، وأبي مردفي وراءه على جمل له ، وأنا صبي صغير ، فرأيت النبي ﷺ يخطب الناس على ناقته العضباء يوم الأضحى بمنى .

أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (٢ / ١٨٥ - ١٨٦) : أخبرنا هشام أبو الوليد الطيالسي به .

قلت : وهذا إسناد جيد على شرط مسلم ، وصححه الحافظ في ترجمة (الهرماس) هذا من « الإصابة » ، ورواه أبو داود وابن حبان وغيرهما وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١٧٠٧) من طرق أخرى عن عكرمة بن عمار به .

قلت : فمخالفة ابن مليحة لهؤلاء في زيادته عليهم هذه الخطبة تدل على نكارتها .

وأيضاً ، فقد جاءت هذه الخطبة عن جمع من الصحابة منهم : جابر ، وأبو هريرة ، وابن عمرو ، وليس فيها حديث الترجمة ، ولذلك خرجته هنا دون سائره ، وهو مخرج عن المذكورين في « الصحيحة » (٨٥٨) .

وإذا عرفت هذا ، فالعجب من الحافظ المنذري ، فإنه مع تصديره الحديث بقوله : « وروي . . . » مشيراً إلى تضعيفه قال في تخريجه (٣ / ١٤٤) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، وله شواهد كثيرة » !

فإن الشواهد التي أشار إليها تنافي أولاً : تصديره المذكور ، وهي ثانياً : ليس فيها جملة الخيانة ، فشهادتها قاصرة ، فكان عليه البيان ، لكي لا يغتر به من لا علم عنده ؛ كما فعل المعلقون الثلاثة عليه ؛ فإنهم قالوا - أيضاً تقليداً كعادتهم - :

« ولمتنه شواهد » !

بل إنهم أوهموا أنه من قول الهيثمي ، وكذبُوا !

٦٦٥٤ - (من تحبّبَ إلى النّاسِ بما يحبُّونه ، وبارزَ اللهَ [بما يكرهُ] ؛ لقيَ اللهَ تعالى وهو عليه غضْبان)(*) .

موضوع . روي من حديث عصمة بن مالك الخطمي ، وأبي هريرة السدوسي .

١ - أما حديث عصمة ؛ فقال الطبراني في « المعجم الكبير » (١٧ / ١٨٦ / ٤٩٩) : حدثنا أحمد بن رشدين : ثنا إبراهيم بن منقذ : ثنا إدريس بن يحيى : ثنا الفضل بن المختار عن عبيد الله بن موهب عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف بمرة ، مسلسل بالعلل ، بعضها أوهى من بعض :

الأولى : عبيد الله بن موهب ، نسب لجده ، وهو (عبيد الله بن عبد الله بن موهب أبو يحيى التيمي) ، قال أحمد :

« لا يعرف » . ولم يوثقه غير ابن حبان (٥ / ٧٢) .

الثانية : الفضل بن المختار . قال أبو حاتم :

« أحاديثه منكرة ، يحدث بالأباطيل » . وقال ابن عدي :

« أحاديثه منكرة ، عامتها لا يتابع عليها » .

قلت : ولذلك قال الحافظ في ترجمة (عصمة) من « الإصابة » :

« ضعيف جداً » . فهو الآفة .

(*) كتب الشيخ رحمه الله بخطه فوق هذا المتن : « تقدم برقم (٢٢٦٤٥ ، ٣٩٨٧) » . (الناشر) .

الثالثة : إبراهيم بن منقذ ، لم أجد له ترجمة .

الرابعة : أحمد بن رِشدين ، قال ابن عدي :

« كذبوه ، وأنكرت عليه أشياء » ؛ كما في « الميزان » ، وساق له حديثاً من أباطيله .

والحديث أعله الهيثمي (١٠ / ٢٢٤) بالعلة الثانية فقط ! فقال :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه الفضل بن المختار ، وهو ضعيف » !

كذا قال ! وهو تقصير آخر ، فحاله أسوأ مما ذكرت ـ كما عرفت ـ .

وقوله : « الأوسط » سبق قلم أو خطأ مطبعي ؛ فإنه ليس في « الأوسط » من حديث (عصمة) ، وإنما من حديث أبي هريرة ـ كما يأتي ـ .

وعصمة نفسه غير معروف بالرواية عن النبي ﷺ ، ولذلك قال الحافظ في « الإصابة » :

« له أحاديث أخرجها الدارقطني والطبراني وغيرهما ، مدارها على (الفضل ابن مختار) ، وهو ضعيف جداً » .

قلت : وعددها في « المعجم الكبير » (١٧ / ١٧٨ ـ ١٨٦) اثنان وثلاثون حديثاً ، هذا أحدها ، وأغلبها مناكير ، وقد خرجت بعضها فيما تقدم (٢٣٦٦ و٣٨٨٣ و٣٩٨٥) ، وأخرج واحداً منها ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٢ / ١٥٧ ـ ١٥٨) ، وأعله بما تقدم من كلام أبي حاتم وابن عدي .

٢ ـ وأما حديث أبي هريرة ؛ **فيرويه سليمان بن داود الشاذكوني قال** : حدثنا

محمد بن سليمان بن مَسْمُول المخزومي قال : حدثنا مطيع بن عبد الرحمن عن أبيه عنه به . والزيادة منه ، ووقع فيه « بما يكرهون » !

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٣ / ٣٩٠ / ٢٨٣٨) وقال :

« لا يروى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به محمد بن سليمان » .

قلت : قال ابن عدي :

« عامة ما يرويه لا يتابع عليه متناً وإسناداً » .

ثم ساق له حديثين منكرين سبق تخريج أحدهما برقم (٢٠٤٧) ، والآخر مخرج في « الإرواء » (٨ / ٢٨٢ / ٢٦٦٧) .

لكن الشاذكوني أسوأ منه ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« رماه ابن معين بالكذب . وقال البخاري : فيه نظر » .

وبه أعله الهيثمي ؛ فقال :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه سليمان بن داود الشاذكوني ، وهو متروك » .

(تنبيه) : الحديث الأول عن (عصمة) وقع في « المجمع » : (عبد الله بن عصمة بن فاتك) ، وهو خطأ ، وليس خطأ مطبعياً - إلا قوله : (فاتك) - فإنه قلد في ذلك المنذري ، فإنه كذلك ذكره في « الترغيب » (٣ / ١٥٤) ، وهو من أوهامه الكثيرة التي فاتت الحافظ الناجي أن ينبه عليها ؛ فإن (عبد الله) لا ذكر له في السند .

وأما (فاتك) فأظنه خطأً مطبعياً ، وقد اغتر به المعلقون الثلاثة على « الترغيب » فاعتمدوه ! وذكروا في التعليق أن في نسخة : (مالك) ! ذلك مبلغهم من العلم .

٦٦٥٥ - (من شَهِدَ على مسْلم شهادةً ليس لها بأهْلٍ ؛ فلْيتبوأْ مقعدَه من النّار) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٢ / ٥٠٩) من طريق جهير بن يزيد العبدي عن خداش بن عياش قال :

كنت في حَلْقة بالكوفة ، فإذا رجل يحدث قال : كنا جلوساً مع أبي هريرة ، فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

ومن هذا الوجه أخرجه ابن أبي الدنيا في « الصمت » (١٤٣ / ٢٥٨) ، و« الغيبة والنميمة » (١١١ / ١٢٣) ، والخطيب في « التاريخ » (٥ / ٦٩) .

وأعله المنذري في « الترغيب » (٣ / ١٦٦) بتابعيه الذي لم يسم . وتبعه العراقي في « تخريج الإحياء » (٣ / ١٥٥) ، والهيثمي في « المجمع » (٤ / ٢٠٠) ، وقد سقط من إسناد ابن أبي الدنيا ؛ كما نبه عليه العراقي .

وخداش بن عياش : ليس بالمشهور ، ولم يوثقه غير ابن حبان (٦ / ٢٧٦) ، وقال الترمذي في حديث له (٢٧٦٧) :

« لا نعرفه » .

واعتمده الذهبي في « المغني » ، وأشار إلى تليين توثيقه في « المغني » . ونحوه قول الحافظ في « التقريب » :

« ليِّن الحديث » .

٦٦٥٦ - (**أشْرفت الملائكةُ على الدُّنيا ، فرأتْ بني آدمَ يعْصُون ، فقالوا : يا ربِّ ! ما أجهلَ هؤلاءِ ! ما أقلَّ معرفةَ هؤلاءِ بعظَمتكَ ! فقال اللهُ تعالى : لو كنتُم في مِسْلاخِهم لعصيتُموني ، قالوا : كيفَ يكونُ هذا ونحنُ نسبِّح بحمْدك ونقدِّسُ لك ؟! قال : فاخْتاروا منكم مَلَكينِ ، قال : فاخْتارُوا هاروتَ وماروتَ ، ثم أُهْبطا إلى الدُّنيا ، وركِّبتْ فيهما شهواتُ بني آدمَ ، ومُثّلتْ لهما امْرأةٌ ، فما عُصما حتى واقعا المعصيةَ ، فقالَ الله عز وجل لهما : اختارا عذابَ الدُّنيا أو عذابَ الآخرةِ ؟ فنظر أحدُهما إلى صاحبه ، فقال : ما تقولُ ؟ قال : أقولُ : إنّ عذابَ الدنيا ينقطعُ ، وإنّ عذابَ الآخرةِ لا ينقطعُ ، فاختارا عذابَ الدّنيا ، فهما اللّذان ذكَرهما الله عز وجل في كتابه : ﴿ وما أُنزلَ على الملَكين ببابل هاروت وماروت ﴾**) .

منكر . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (١ / ١٨٠ - ١٨١) من طريق محمد بن يونس بن موسى : ثنا عبد الله بن رجاء : ثنا سعيد بن سلمة عن موسى بن جبير عن موسى بن عقبة عن سالم عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

« ورويناه من وجه آخر عن مجاهد عن ابن عمر موقوفاً عليه ، وهو أصح ، فإن ابن عمر أخذه عن كعب » .

ثم ساقه بإسناده الصحيح عن سفيان عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر عن كعب قال : . . . فذكر نحوه ، وقال :

« وهذا أشبه أن يكون محفوظاً » .

قلت : وهو في « تفسير عبد الرزاق » (١ / ٥٣ ـ ٥٤) : نا الثوري عن موسى ابن عقبة به .

وهذا إسناد صحيح عن كعب ، فهو يجعل رواية موسى بن جبير عن موسى ابن عقبة . . عن ابن عمر مرفوعاً ؛ منكراً ، وقد كنا قدمنا تحقيق ذلك في المجلد الأول برقم (١٧٠) ، وإنما أعدت تخريجه هنا من طريق سعيد بن سلمة ـ وهو : أبو عمرو السدوسي ـ لأنني كنت نقلته هناك عن ابن كثير من تخريج ابن منده ، وقلت ثمة :

« سكت عن علته ابن كثير ، ولكنه قال : غريب . أي : ضعيف . وفي « التقريب » : موسى بن سرجس مستور . قلت : ولا يبعد أنه هو الأول ، اختلف الرواة في اسم أبيه ، فسماه بعضهم : (جبيراً) ، وبعضهم (سرجساً) ، وكلاهما حجازي . والله أعلم » .

هذا ما كنت قلته هناك ، مخرجاً إياه من طريق زهير بن محمد عن موسى بن جبير عن نافع عن ابن عمر . ثم من طريق سعيد بن سلمة عن موسى بن سرجس ، وقلت عقبه ما ذكرته آنفاً من سكوت ابن كثير عنه . والآن ؛ وقد وقفت على رواية البيهقي هذه من الطريق المذكور عن سعيد بن سلمة عن موسى بن جبير ، بادرت إلى تخريجها ؛ لأنها تؤيد ما كنت استقربته هناك أن موسى بن سرجس هو موسى بن جبير ، وأن هذا الاختلاف في اسم أبيه إنما هو من بعض الرواة .

على أن في هذه الطريق من لا ينبغي السكوت عنه ، وهو (محمد بن يونس ابن موسى) ـ وهو : الكديمي ـ ، قال الذهبي في « المغني » :

« هالك ، قال ابن حبان وغيره : كان يضع الحديث على الثقات » .

فالعجب من البيهقي كيف سكت عنه ؟! بل وأوهم القراء صحته ، بقوله في الوجه الآخر الذي ذكره عن مجاهد عن ابن عمر موقوفاً :

« وهو أصح » .

فكان الصواب أن يقول : « وهو الصحيح » ؛ لأن مقابله ضعيف غير صحيح ـ كما هو ظاهر ـ ، كما كان عليه أن يبين علة هذا الضعيف المرفوع من جهة إسناده ، وليس من جهة معارضته للوجه الآخر عن ابن عمر .

هذا ما دعاني إلى إعادة تخريجي مرة أخرى ، وفي ذلك فائدة تذكر إن شاء الله تعالى .

٦٦٥٧ ـ (من شربَ خَمْراً ؛ أخْرجَ الله نورَ الإيمانِ من جَوْفه) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ٢٢٧ / ٣٤٣) : حدثنا أحمد بن رشدين قال : حدثني أبي عن أبيه عن جده رِشدين قال : حدثني أبو عيسى المؤذن محمد بن عبد الرحمن عن أبي مرزوق التجيبي عن سهل بن علقمة النسائي عن أبي عثمان عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل ، وأجْمَلَ القول في ذلك الهيثمي ؛ فقال (٥ / ٧٢) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » وفيه من لم أعرفهم » .

وبيان ذلك كالتالي :

أولاً : أحمد بن رشدين ـ هو : (أحمد بن محمد بن الحجاج بن رِشدين بن سعد أبو جعفر المصري) ـ ، قال الذهبي في « المغني » :

« قال ابن عدي : يكتب حديثه مع ضعفه » . وقد كذبه بعضهم ، ووثقه آخرون .

ثانياً : أبوه محمد بن الحجاج : قال العقيلي :

« في حديثه نظر » .

وضعفه ابن عدي ـ كما يأتي ـ .

ثالثاً : الحجاج بن رشدين : ضعفه ابن عدي ـ كما يأتي ـ .

رابعاً : رشدين بن سعد : ضعيف أيضاً ـ كما في « التقريب » وغيره ـ ويبدو أنه هو وذريته أهل بيت توارثوا الضعف فرداً فرداً ، قال ابن عدي :

« كأن بيت رشدين خصوا بالضعف ، رشدين ضعيف ، وابنه حجاج ضعيف ، وللحجاج ابن يقال له : محمد ؛ ضعيف » .

خامساً : أبو عيسى المؤذن محمد بن عبد الرحمن : أورده البخاري وابن أبي حاتم في كتابيهما من رواية جمع من الثقات ، وذكره ابن حبان فيهم (٧ / ٣٨٩) ؛ وفات هذا التوثيق على الحافظ ؛ فلم يذكره في ترجمته من « اللسان » ؛ بل ذكر عن ابن أبي حاتم أنه نقل عن أبيه أنه :

« مجهول » .

قلت : ولا يوجد هذا في النسخة المطبوعة من « الجرح » ، فهل سقط من الطابع ، أو هو في كتاب آخر ، أو هو وهم من الحافظ أو الناسخ؟ ذلك مما لم يتبين لي .

وذكر أيضاً عن الأزدي أنه قال :

« مجهول لا يحتج بحديثه » .

قلت : هذا بعيد جداً ، وقد روى عنه الليث بن سعد ومن ذكرنا معه .

وبالجملة : فهذه علة غير قادحة ؛ لأن أبا عيسى هذا محله الصدق ؛ إن شاء الله تعالى .

سادساً : سهل بن علقمة النسائي : لم أجد له ترجمة في شيء من المصادر التي عندي . والله أعلم .

٦٦٥٨ - (من شربَ بصقةَ خمْرٍ ؛ فاجْلدُوه ثمانينَ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٣ / ٤٩ / ١٢٠) من طريق هشام بن يوسف قال : حدثني عبد الرحمن بن صخر عن جميل بن كريب عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبد الرحمن بن صخر شبه مجهول . أورده ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٣٧٦) من رواية ابنه عنه - عبد السلام - فقط ، وتبعوه في « التهذيب » وفروعه ، ولذا قال الحافظ في « التقريب » :

« مجهول » .

وجميل بن كريب : لم أعرفه ، والظاهر أنه مجهول ؛ فإنهم لم يذكروه في شيوخ (عبد الرحمن بن صخر) ، ولا في الرواة عن عبد الله بن يزيد - وهو أبو عبد الرحمن الحبلي - وبه أعله الهيثمي ؛ فقال في « المجمع » (٦ / ٢٧٩) :

« رواه الطبراني ، وفيه حميد (كذا) بن كريب ، ولم أعرفه » .

٦٦٥٩ - (ثلاثةٌ لا يُقْبلُ لهم شهادةُ أنْ لا إله إلاّ اللهُ : الراكبُ والمركوب ، والراكبةُ والمركوبة ، والإمامُ الجائر)(*) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٤ / ٩١ / ٣١٢٨) : حدثنا بكر قال : حدثنا أبو عطاء بلال بن عمرو عن صالح بن أبي صالح عن عمر بن راشد عن عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن ابن حرملة إلا عمر بن راشد ، ولا عن عمر إلا صالح بن أبي صالح ، تفرد به أبو عطاء » .

قلت : لم أجد له ترجمة ؛ لا في « الأسماء » ولا في « الكنى » .

ومثله شيخه صالح بن أبي صالح ؛ لم أعرفه .

وشيخ هذا (عمر بن راشد) هو المدني الجاري ، قال الحافظ الذهبي في « المغني » :

« قال أبو حاتم : وجدت حديثه كذباً وزوراً ، وهو (عمر بن راشد مولى بني أمية) الذي تكلم فيه ابن عدي ، يقال له : (الجاري) كان ينزل (الجار) » .

قلت : ساق له ابن عدي في « الكامل » (٥ / ١٧ - ١٨) عدة أحاديث منكرة ، وقال في خاتمة الترجمة :

« ليس بالمعروف ، وهذه الأحاديث التي أمليتها كلها مما لا يتابعه الثقات عليها » .

(*) كتب الشيخ رحمه الله فوق هذا المتن : « مضى برقم (٥٣٦٣) ، وهنا فائدة زائدة » . (الناشر) .

قلت : فهو الآفة ؛ إن سلم ممن دونه .

وبكر شيخ الطبراني هو : ابن سهل الدمياطي ، وقد قال الذهبي في « المغني » :

« حمل الناس عنه ، وهو مقارب الحال ، قال النسائي : ضعيف » . وأشار المنذري في « الترغيب » (٣ / ٢٠٠) ، وقال :

« حديث غريب جداً ، رواه الطبراني في (الأوسط) » . وكذا عزاه إليه الهيثمي ، وقال (٦ / ٢٧٢) :

« وفيه عمر بن راشد المدني الحارثي (كذا) ، وهو كذاب » .

ثم إنني أقول : هذا الحديث عندي موضوع باطل ، ظاهر البطلان ؛ لأنه مخالف كما عليه أهل السنة : أن الشهادة لا يبطلها الإخلال بشيء من أعمال الجوارح الواجبة ؛ لقوله تعالى : ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ ، إلى غير ذلك من النصوص الثابتة التي يرد بها العلماء على أهل الأهواء ؛ كالإباضية والخوارج ، ومن جرى مجراهم ، وضل ضلالهم من جهلة العصر الحاضر . فالعجب كيف خلت منه كتب الموضوعات ، مثل « موضوعات ابن الجوزي » ، و« اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة » للسيوطي ، و « ذيل الموضوعات » له ؛ فضلاً عن « العلل المتناهية » لابن الجوزي ، وغيرها .

٦٦٦٠ - (أَلا أدلُّك على أكْرم أخْلاق الدّنيا والآخرة ؟ أنْ تَصلَ من قطعَك ، وأن تعطيَ من حرمَك ، وأن تعفُوَ عمّن ظلمَك) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٦ / ٢٦٤ / ٥٥٦٣) : حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي قال : حدثنا نعيم بن يعقوب بن أبي المتئد

أبو المتئد قال : سمعت أبي يذكر عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال : قال لي النبي ﷺ : . . . فذكره .

وأخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٤ / ٢٩٥) : حدثنا محمد بن إسماعيل قال : حدثنا سلمة بن شبيب قال : حدثنا نعيم بن يعقوب ابن أخت سفيان بن عيينة قال : حدثني أبي نحوه . وقال الطبراني :

« لم يروه عن أبي إسحاق إلا يعقوب بن أبي المتئد ، تفرد به نعيم بن يعقوب » .

قلت : وفي ترجمته أورده العقيلي ، وقال :

« لا يتابع على حديثه » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » (٩ / ٢١٩) برواية الحضرمي عنه ، وقد تابعه سلمة بن شبيب ؛ كما رأيت ، وله عنه راو ثالث ، وهو يزيد بن عبد الرحمن بن مصعب المعني ؛ كما في « الجرح والتعديل » ، ولم يذكر له غيره ، ولا عدله ولا جرحه ، ولكني رأيته في « العلل » (٢ / ٢١٢) قال :

« سألت أبي عن حديث رواه نعيم بن يعقوب بن أبي المتئد عن أبيه . . . » ؛ فساقه بتمامه وقال :

« قال أبي : هذا خطأ ، إنما هو أبو إسحاق عن ابن أبي حسين عن النبي ﷺ مرسل . ونعيم هذا لا أعرفه » .

قلت : وقد أورده الحافظ في « اللسان » ، وذكر فيه الحديث وقول العقيلي المتقدم ، وتوثيق ابن حبان إياه ، ولم يزد !

ويعقوب بن أبي المتئد : لم أجد له ترجمة ، فلعله هو العلة .

وأما المنذري : فأشار في « الترغيب » (٣ / ٢٠٩) إلى إعلاله بـ (الحارث) فقال :

« رواه الطبراني في « الأوسط » من رواية الحارث الأعور عنه » . وصرح بذلك الهيثمي فقال (٨ / ١٨٩) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه الحارث ، وهو ضعيف » .

ثم وجدت ما ينفي إعلال العقيلي الحديث بـ (نعيم) وقوله : « لا يتابع عليه » ، فقد تابعه سعيد بن محمد الجرمي : ثنا يعقوب بن أبي المتئد به .

أخرجه البيهقي في « السنن الكبرى » (١٠ / ٢٣٥) .

وسعيد بن محمد الجَرمي ثقة من شيوخ الشيخين ، وذكر الحافظ المزي أنه روى عن (يعقوب بن أبي المتئد خال سفيان بن عيينة) .

ثم رأيت المرسل الذي تقدم نقله مرسلاً عن « علل ابن أبي حاتم » قد أسنده عبد الرزاق في « مصنفه » (١١ / ١٧٢ / ٢٠٢٣٧) ، ومن طريقه البيهقي في « الشعب » (٦ / ٣١٢ / ٨٣٠٠) عن معمر ، وابن أبي شيبة في « المصنف » (١٤ / ٤٣ / ١٧٥٠١) ، وابن أبي الدنيا في « مكارم الأخلاق » (٦ / ٢٦) عن أبي الأحوص ؛ كلاهما عن أبي إسحاق عن عبد الله بن أبي حسين به مرسلاً ، وقال البيهقي :

« هذا مرسل حسن » .

ورأيت قد وصله بعض الضعفاء ، فقال محمد بن سليمان (لُوَيْن) : ثنا محمد بن جابر عن أبي إسحاق عن [ابن] أبي الحسين عن كعب بن عجرة

قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . قال (لوين) : يقال ـ والله أعلم ـ : عبد الله ابن أبي الحسين يكنى (أبا الحسين) .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٩ / ١٥٥ / ٣٤٣) .

ومحمد بن جابر ، هو اليمامي السُّحيمي ، قال الذهبي في « المغني » :

« قال البخاري : ليس بالقوي عندهم . وقال أحمد : له مناكير . وقال ابن معين : عمي واختلط . وقال أبو حاتم : هو أمثل من ابن لهيعة » .

ولخص هذه الكلمات في « الكاشف » فقال :

« سيئ الحفظ » .

ونحوه قول الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ذهبت كتبه ؛ فساء حفظه ، وخلط كثيراً وعمي ؛ فصار يلقن ، ورجحه أبو حاتم على ابن لهيعة » .

قلت : ومما ذكرنا من هذه الأقوال عن هؤلاء الأئمة الجبال يظهر أن الهيثمي غلا ـ على خلاف عادته ـ حين قال (٨ / ١٨٩) :

« رواه الطبراني ، وفيه محمد بن جابر السحيمي ، وهو متروك » .

نعم ؛ لا أشك في وهمه في إسناده عن كعب ؛ لمخالفته الثقات ـ كما تقدم ـ ، على أنهم لم يذكروا لابن أبي حسين رواية عن أحد من الصحابة ؛ إلا عن عامر ابن واثلة ، وقد تأخرت وفاته إلى سنة (١١٠) . وذكر بعضهم أنه لم يسمع من عثمان ، وكعب مات بعد الخمسين ، فالظاهر أنه لم يسمع منه . والله أعلم .

وقد يشهد للحديث رواية علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة عن عقبة ابن عامر مرفوعاً .

« يا عقبة ! ألا أخبرك بأفضل أخلاق أهل الدنيا والآخرة ؟ » . . . فذكرهن .

أخرجه ابن أبي الدنيا (٥ / ١٩) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٧ / ٢٦٩ / ٧٣٩) ، وفي « مكارم الأخلاق » (٥٦ / ٥٦) ، ورواه أحمد (٤ / ١٤٨) بنحوه .

وعلي بن يزيد ـ هو : الألهاني ـ ، قال في « المغني » :

« ضعفوه ، وتركه الدارقطني » .

وروي نحوه عن عطاء مرسلاً . وتقدم برقم (٥٩١٢) .

٦٦٦١ ـ (تجافَوا ـ وفي رواية : تجاوزوا ـ عن ذنْبِ السَّخيّ ، فإنّ الله آخذٌ بيدِه كلما عَثُرَ) .

ضعيف . روي عن عبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس .

١ ـ أما حديث ابن مسعود ؛ فيروى من طريقين واهيين عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عنه .

أما الطريق الأولى ؛ فيرويها بشر بن عبيد الدارسي ، قال : حدثنا محمد بن حميد العَتكي عنه .

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ١١٤ ـ ١١٥ / ١١٢١) ، وعنه أبو نعيم في « الحلية » (٥ / ٥٨ ـ ٥٩) ، وقال الطبراني :

« لم يروه عن الأعمش إلا محمد بن حميد ، تفرد به بشر » .

قلت : روى عنه جماعة من الثقات منهم أبو حاتم ، وذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ١٤١) فما أبعد ، وكذبه الأزدي ، وجرحه ابن عدي بما لا ينهض ؛ كما حققته في « تيسير الانتفاع » ، فقول الهيثمي في « المجمع » (٦ / ٢٨٢) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه عبيد الله (!) الدارسي ؛ وهو ضعيف » .

قلت : فهو مما لا يعتمد عليه؛! وإنما علة هذه الطريق في نقدي (محمد بن حميد العتكي) ؛ فإني لم أجد له ترجمة ، فالظاهر أنه من شيوخ (بشر) المجاهيل الذين أشار إليهم ابن عدي في ترجمته .

وقول الطبراني : « لم يروه عن الأعمش إلا محمد بن حميد » ، يخالفه ما يأتي ، فأقول :

وأما الطريق الأخرى ؛ فيرويها عبد الرحمن بن حماد البصري ، قال : ثنا الأعمش به .

هكذا أخرجه أبو نعيم (٤ / ١٠٨) من طريق إبراهيم بن حماد الأزدي ، والبيهقي في « الشعب » (٧ / ٤٣٣ / ١٠٨٦٧)[1] ، والأصبهاني في « الترغيب » (٢ / ٦٣٦ / ١٥٢١) من طريق أبي خالد يزيد بن محمد العقيلي ، كلاهما قالا : ثنا عبد الرحمن البصري به . وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث الأعمش ، لم نكتبه إلا من هذا الوجه » .

---

(١) وسقط من روايته « عن علقمة » ، ولذلك قال عقبه : « هكذا جاء منقطعاً بين إبراهيم وابن مسعود » .

قلت : هكذا وقع في رواية الأزدي والعقيلي : (عبد الرحمن بن حماد) ، ولم أجد لهما ترجمة ؛ فكأنهما مجهولان ، وقال البيهقي :

« وقيل : عبد الرحيم بن حماد عن الأعمش . . . » إلخ .

ثم ساق إسناده من طريق إبراهيم بن أحمد بن النعمان : نا **عبد الرحيم بن حماد البصري** . . . فذكره . وهذا إسناد مجهول ضعيف ، وعبد الرحيم ينفرد به ، واختلف عليه في إسناده .

قلت : وعبد الرحيم هذا ؛ قال العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٨٢) .

« روى عن الأعمش مناكير ، وما لا أصل له من حديث الأعمش » .

قلت : وقد مضى له حديث آخر في المجلد الثاني عشر برقم (٥٧٥٩) . وثالث في المجلد السابع برقم (٣٠٠٩) ، وقال فيه أبو نعيم :

« متروك الحديث » .

وهذه فائدة لا تجدها في كتب الرجال .

وأما ابن حبان فلم يعرفه ؛ فذكره في « الثقات » (٨ / ٤١٣) !

٢ ـ وأما حديث ابن عباس ؛ فيرويه **تميم بن عمران القرشي عن محمد بن عقبة المكي** عن فضيل بن عياض عن ليث عن مجاهد عنه .

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٦ / ٣٣٢ / ٥٧٠٦) ، والبيهقي (١٠٨٦٩) ، وقال الطبراني :

« لا يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد ، تفرد به **محمد بن عبيد الله الجدعاني** » .

قلت : ولم أعرفه ، وكذا شيخه (تميم) وشيخ هذا ؛ ولكنه لم يتفرد به ، بل تابعه أبو الفيض ذو النون بن إبراهيم المصري قال : حدثنا فضيل بن عياض به .

أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١٠ / ٤) ، والخطيب في « التاريخ » (٨ / ٣٣٤ ـ ٣٣٥) .

وذو النون هذا هو الزاهد العارف ؛ تكلم فيه الدارقطني ، انظر « الميزان » و« اللسان » . وعلة الحديث ليث ـ وهو : ابن أبي سليم الحمصي ـ ؛ وكان اختلط ، وقال البيهقي في إسناد الجدعاني :

« في هذا الإسناد مجاهيل » . وقال الهيثمي :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه جماعة لم أعرفهم » .

قلت : والأولى إعلاله بالليث ؛ لما ذكرت من المتابعة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

والحديث ذكره المنذري في « الترغيب » (٣ / ٢٤٩ / ٢٦) من حديث ابن مسعود ، وأشار لضعفه ، وقال :

« رواه ابن أبي الدنيا والأصبهاني . ورواه أبو الشيخ من حديث ابن عباس » .

ولعل أصل الحديث : ما رواه الطبراني في « الأوسط » (٧٥٥٨) من طريق أخرى يستشهد بها عن ابن مسعود مرفوعاً بلفظ :

« أقيلوا ذوي الهيئات زلاتهم » .

وله شاهد من حديث عائشة رضي الله عنها بإسناد قوي ؛ ولذلك خرجتهما في « الصحيحة » (٦٣٨) .

وروي بلفظ :

« أقيلوا السخي زلته . . . » الحديث ، وقد مضى تخريجه برقم (٢٨٧٠) .

٦٦٦٢ - (إذا جمعَ اللهُ بين الخلائقِ يومَ القيامة ؛ نادى منادٍ : أينَ أهلُ الفضْلِ ؟ قال : فيقومُ ناسٌ ؛ وهم يسيرٌ ؛ فينطلقونَ سِراعاً إلى الجنّةِ ؛ فتلقاهم الملائكةُ ، فيقولونَ : وما فضلكم ؟ فيقولونَ : كنا إذا ظُلِمنا ، صبَرْنا ، وإذا أُسيء إلينا ؛ حَلِمنا . فيقالُ لهم : ادخُلوا الجنّةَ ؛ ﴿ فَنِعْمَ أجرُ العَاملين ﴾) .

ضعيف جداً . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب والترهيب » (٩٧٢ / ٢٣٧٤) من طريق أبي المطرف مغيرة الشامي عن العرزمي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته (العرزمي) هذا ، وهو متروك بالاتفاق ، واسمه (محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العرزمي) ؛ ولأنه لم يسم في الإسناد ، لم يعرفه المعلقون الثلاثة على « الترغيب » للمنذري (٣ / ٤٠٥) ، ولذلك أعلوه بالراوي عنه ، فقالوا :

« وفيه مغيرة بن بكار الشامي مجهول » .

وهذا الإعلال وإن كان في واقعه صحيحاً ؛ لأنه قول ابن أبي حاتم (٨ / ٢١٩)

عن أبيه ، ووافقه الذهبي والعسقلاني ، فهو في الوقت نفسه يدل على جهل هؤلاء المعلقين بهذا العلم ؛ لأنه لا يجوز فيه النزول بالإعلال ، وفي العلو علة أخرى ، ولا سيما إذا كانت أقوى من العلة الدنيا ، ـ كما هو الشأن هنا ـ ؛ ولكنها الجهالة ، وادعاء العلم والتحقيق الذي يعبر عنه بعضهم بالتزبب قبل التحصرم ! والله المستعان .

وقد أشار المنذري إلى تضعيف الحديث بقوله :

« وروي عن عمرو بن شعيب . . . » .

ولقد كنت أتمنى له أن يفصح عن علته الأقوى ؛ حتى لا يتشبث بما دونها من لا علم عنده .

٦٦٦٣ـ (إنّ المسلمَ إذا لقيَ أخاه ، فأخذَ بيدِه ؛ تحاتَّتْ ذنوبُهما كما يتحاتُّ الورقُ اليابسُ من الشَجَر في يوم عاصفٍ ، وإلا ؛ غُفِرَ لهما ، وإنْ كانت ذنوبُهما مثْلَ زبَد البحْرِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ٣١٥ / ٦١٥٠) : حدثنا الحسين بن إسحاق التستري : ثنا عبيد الله بن عمر القواريري : ثنا **سالم بن غيلان** قال : سمعت جعداً أبا عثمان يقول : حدثني أبو عثمان النهدي عن سلمان الفارسي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

وأخرجه البيهقي في « الشعب » (٦ / ٤٧٣ / ٨٩٥٠) من طريق ابن أبي قماش قال : نا القواريري قال : نا سالم بن غيلان بن سالم به .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير سالم بن غيلان - وهو : البصري - ، لا المصري ، قال البرقاني في « سؤالات البرقاني » (٣٢ / ٢٠٥) :

« وسألته عن (سالم بن غيلان) ؛ يروي عنه ابن وهب ؟ فقال : بصري متروك » .

قلت : هكذا وقع فيه : (بصري) ، ولا أدري إذا كان محفوظاً ؛ فإن ابن وهب مصري مشهور ، فإذا صحت هذه النسبة فيه ؛ فهو نص من الدارقطني أنه لا يعني (سالم بن غيلان التجيبي المصري) ؛ فإن هذا قد وثقه جمع ، ويشكل عليه أن البخاري وابن أبي حاتم ذكرا ابن وهب في ترجمته ، وتبعهما على ذلك من جاء بعدهما كصاحب « تهذيب الكمال » وفروعه ، وفيها ذكر هؤلاء قول الدارقطني المذكور ! فإما أن يقال : إن الدارقطني شذ بتركه إياه عن الذين وثقوه ، وإما أن يقال : إنه عنى غيره ؛ فلم يشذ . وهذا لعله أرجح ؛ لأنه يوافق ما جاء في التعليق على « تهذيب الحافظ المزي » (١٠ / ١٦٩ - ١٧٠) :

« وجاء في حاشية النسخة من تعقبات المؤلف (المزي) على صاحب « الكمال » قوله : وذكر في الأصل أنه يروي عن الجعد أبي عثمان أيضاً ، ويروي عنه عبيد الله ابن عمر القواريري أيضاً . وذلك وهم ؛ إنما ذلك رجل آخر من **أهل البصرة** متأخر عن طبقة هذا ، يقال له : (**أبو الفيض سالم بن عبد الأعلى**) ، وبعضهم يقول : (سالم بن غيلان) ، وهو أحد الضعفاء المشهورين بالضعف » .

قلت : سالم بن عبد الأعلى ذكره الذهبي بكنيته هذه في « المقتنى » وقال :

« سمع عطاء ، واهٍ » .

وذكر في « الميزان » أنه روى عن نافع أيضاً .

فقول المزي : « متأخر . . . » فيه نظر .

والمقصود : أن المزي صرح بأن (سالم بن غيلان) الذي روى عن (الجعد) وعنه (القواريري) هو غير (سالم بن غيلان) الذي روى عن غير (الجعد) وعنه ابن وهب وغيره ، فكان ينبغي على من جاء بعده أن يميزوا بينهما ؛ حتى لا يختلط الأمر ، ويتميز الثقة من الواهي ، وهذا ما لم يتنبه له الحافظ المنذري ، ثم الهيثمي فقال الأول في « الترغيب » (٣ / ٢٧١) :

« رواه الطبراني بإسناد حسن » !

وقال الهيثمي (٨ / ٣٧) :

« رواه الطبراني ، ورجاله رجال الصحيح ؛ غير سالم بن غيلان وهو ثقة » !

وقلده المعلقون الثلاثة على « الترغيب » (٣ / ٤٢٥) !

ولعل ما في إسناد البيهقي (سالم بن غيلان بن سالم) مما يرجح أنه غير (سالم بن غيلان) الثقة .

وإن مما يؤكد أنه الضعيف الواهي ؛ أنه زاد في آخر الحديث :

« وإن كانت ذنوبهما مثل زبد البحر » .

فإنها لم ترد في الأحاديث التي بمعناه وفيها ما هو صحيح ، وقد خرجت بعضها في « الصحيحة » (٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٦٩٢) .

٦٦٦٤ - (إذا غضبَ أحدُكم وهو قائمٌ ؛ فليجْلس ، فإنْ ذهبَ عنه الغضبُ ، وإلا ؛ فلْيضطجعْ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٥ / ١٥٢) : ثنا أبو معاوية : ثنا داود بن أبي هند عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبي ذر قال :

كان يسقي على حوض له ، فجاء قوم ، فقال : أيكم يورد على أبي ذر ويحتسب شعرات من رأسه ؟ فقال رجل : أنا ، فجاء الرجل ، فأورد عليه الحوض فدقه ، وكان أبو ذر قائماً فجلس ، ثم اضطجع ، فقيل له : يا أبا ذر ! لم جلست ثم اضطجعت ؟ قال : فقال : إن رسول الله ﷺ قال لنا : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ظاهره الصحة ؛ فإن رجاله كلهم ثقات رجال مسلم ؛ لكن له علة خفية لم أر من تنبه لها ؛ ولذلك قال الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (٣ / ١٧٤) :

« رواه أحمد بإسناد جيد ، وأبو داود ، وفيه عنده انقطاع ، سقط منه (أبو الأسود) » .

قلت : وهنا تكمن العلة ؛ فإن أبا داود أخرجه (٤٧٨٢) ، ومن طريقه البيهقي في « الشعب » (٦ / ٣٠٩ / ٨٢٨٤) ، وكذا البغوي في « شرح السنة » (١٣ / ١٦٢ / ٣٥٨٤) ، فقال - أعني : أبا داود - : حدثنا أحمد بن حنبل : حدثنا أبو معاوية .

قلت : فذكره دون قوله : « عن أبي الأسود » ، فهو منقطع - كما تقدم عن العراقي - ؛ لكن الحافظ المزي ، وهَّم أبا داود في روايته هذه ، فإنه ساق في « تهذيبه » (٣٣ / ٢٣٥) رواية أحمد المتصلة ، ثم أشار لرواية أبي داود هذه ، وقال :

« ولم يقل : « عن أبي الأسود » ، وذلك معدود من أوهامه » .

فأقول : ليس من السهل توهيم أبي داود لثقته وحفظه وضبطه الذي عرف به ، مع احتمال أن الوهم على الإمام أحمد من أحد رواة « مسنده » ، وبخاصة منهم : الحسن بن علي بن محمد ابن المذهب ، راويه عن أبي بكر القطيعي أحمد بن جعفر بن حمدان الراوي له عن عبد الله بن أحمد عن أبيه ؛ فإنهما مع اعتماد العلماء على روايتهما إياه ، فقد قال الحافظ الذهبي في آخر ترجمة (ابن المذهب) :

« قلت : الظاهر من ابن المذهب أنه شيخ ليس بمتقن ، وكذلك شيخه ابن مالك ، ومن ثم وقع في « المسند » أشياء غير محكمة المتن ، ولا الإسناد . والله أعلم » . وأقره الحافظ في « اللسان » . هذا ما يتعلق بالعلة الخفية .

وفي الإسناد علة أخرى ؛ وهي الاختلاف على داود بن أبي هند ، فقد أخرجه أبو داود عقب روايته عن أحمد من طريق خالد عن داود عن بكر :

أن النبي ﷺ بعث أبا ذر بهذا الحديث . وقال أبو داود :

« وهذا أصح الحديثين » .

يعني : أنه مرسل .

وقد خولف (خالد) - وهو : ابن عبد الله الواسطي الطحان - ؛ فقد أخرجه الديلمي في « مسنده » من طريق ابن أبي شيبة : حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن داود عن بكر عن أبي ذر . فأسنده عن أبي ذر ! قال الحافظ في « الغرائب الملتقطة » (١ / ٣٥ / ١) :

« قلت : بكر عن أبي ذر منقطع » .

والخلاصة ؛ أن مدار الحديث على داود بن أبي هند ، وأنه اختلف عليه على وجوه ثلاثة :

الأول : أبو معاوية عنه عن أبي حرب عن أبي ذر منقطعاً .

الثاني : خالد عنه عن بكر ـ وهو : ابن عبد الله المزني ـ مرسلاً .

الثالث : عبد الرحيم بن سليمان عنه عن بكر عن أبي ذر منقطعاً .

قلت : ورواة هذه الوجوه عنه كلهم ثقات ، وهذا يعني أن داود بن أبي هند لم يتقن إسناده ، وقد وصفه بعض الحفاظ بشيء من الوهم مع اتفاقهم على توثيقه ، فقال ابن حبان في « الثقات » (٦ / ٢٧٨) :

« كان من خيار أهل البصرة من المتقنين في الروايات ؛ إلا أنه كان يهم إذا حدث من حفظه » . وقال أحمد :

« كان كثير الاضطراب والخلاف » . ولذلك قال الحافظ في « التقريب » :

« ثقة متقن ، وكان يهم بأَخَرة » .

وثمة وجه آخر من الخلاف عليه سنداً ومتناً ؛ إلا أن راويه ممن لا يوثق به ، وهو **إسحاق بن عبد الواحد الموصلي** : ثنا خالد بن عبد الله عن داود بن أبي هند عن بكر بن عبد الله المزني عن عمران بن حصين قال : سمعت النبي ﷺ يقول :

« **إذا غضبت ؛ فاجلس** » .

أخرجه الخرائطي في « مساوئ الأخلاق » (١٦١ / ٣٤٢) .

وإسحاق هذا : قال الذهبي في « الميزان » :

« واهٍ ، قال أبو علي الحافظ : متروك » .

هذا ؛ وقد كنت ذهبت قديماً إلى تصحيح الحديث جرياً على ظاهر إسناد أحمد ، وتبعاً لمن قواه ممن سلف ، والآن وقد تبينت علته ، فأنا راجع عنه ، وقد يعجب هذا ناساً ، ويغضب آخرين ، وليس يهمني هذا ولا هذا ، وإنما إرضاء رب العالمين ، وهو ولي التوفيق .

٦٦٦٥ - (من اعتذرَ إلى أخيه ، فلم يعذِرْ ، أو يقبلْ عذْرَه ؛ كان عليه مثلُ خَطيئةِ صاحبِ مَكْسٍ) .

ضعيف . روي من حديث جابر بن عبد الله بلفظين ، هذا أحدهما ؛ أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٩ / ٢٩٣ / ٨٦٣٩) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٦ / ٣٢١ - ٣٢٢ / ٨٣٣٨) من طريق **عبد الله بن صالح** : حدثني الليث قال : حدثني إبراهيم بن أعين عن **أبي عمرو العبدي** عن أبي الزبير عنه به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : عنعنة أبي الزبير .

الثانية : جهالة أو ضعف أبي عمرو العبدي هذا ؛ فإني لم أجد من ذكره في « الكنى » أو سماه . ولكن يغلب على ظني أنه المذكور في « تهذيب الكمال » وما تفرع عنه :

« عقبة بن عبد الله الأصم الرفاعي العبدي البصري ، روى عن . . . (فذكر جمعاً) ، روى عنه إبراهيم بن أعين ، و . . . » .

ثم ساق أقوال الحفاظ فيه ، وأكثرها على تضعيفه . مثل قول ابن معين والنسائي :

« ليس بثقة » . وذكر في الحاشية : أن الحافظ يعقوب الفسوي قال :

« ضعيف » .

وهو الذي تبناه الحافظ الذهبي في « الكاشف » ، والعسقلاني في « التقريب » :

الثالثة : إبراهيم بن أعين ـ وهو : العجلي البصري نزيل مصر ـ : قال ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٨٧) عن أبيه :

« شيخ بصري ، ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، وقع إلى مصر » .

وقال البخاري في « التاريخ » (١ / ٢٧٢ / ٨٧٥) :

« فيه نظر في إسناده » .

وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٨ / ٥٧) . وفرق بينه وبين (إبراهيم ابن أعين الشيباني الرملي) . وهو الظاهر . والله تعالى أعلم .

الرابعة : عبد الله بن صالح ـ وهو : كاتب الليث ـ : فيه ضعف معروف ؛ مع كونه من شيوخ البخاري .

ومع كل هذه العلل ، فقد اقتصر الهيثمي على العلة الثالثة فقال في « المجمع » (٨ / ٨١) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه (إبراهيم بن أعين) ، وهو ضعيف » .

وكذا عزاه شيخه العراقي في « تخريج الإحياء » (٢ / ١٨٤) وقال :

« . . . بسند ضعيف » .

والحديث ساقه ابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ٣١٥ - ٣١٦ / ٢٤٦١) عن أبيه هكذا : حدثنا أبو صالح كاتب الليث عن الليث **عمن حدثه عن أبي الزبير** عن جابر .

فأسقط من الإسناد رجلاً ، ولم يسم الآخر .

وبهذا ينتهي الكلام على اللفظ الأول من حديث جابر .

وأما اللفظ الآخر ؛ فيرويه **علي بن قتيبة الرفاعي** قال : حدثنا **مالك** بن أنس عن أبي الزبير به ، ولفظه :

« من اعتُذِر إليه فلم يقبل ؛ لم يرد علي الحوض » .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » أيضاً (٢ / ٢١ / ١٠٣٣) ، وأبو القاسم الأصبهاني في « الترغيب » (١ / ٢٠٩ / ٤٣٧) ، وقال الهيثمي :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه علي بن قتيبة الرفاعي ، وهو ضعيف » .

قلت : حاله أسوأ مما قال ؛ فقد قال ابن عدي (٥ / ٢٠٧) فيه :

« منكر الحديث » . ثم ساق له حديثين هذا أحدهما ، ثم قال :

« وهذه الأحاديث باطلة عن مالك » . ونحوه قول ابن عبد البر في « التمهيد » (٢ / ٣٠٩) :

« حديث غريب من حديث مالك ، ولا أصل له في حديث مالك عندي » .

وأول حديثه عند ابن عدي والأصبهاني :

« بروا آباءكم ، تبركم أبناؤكم ، وعفّوا تعفّ نساؤكم ، ومن تُنصِّل إليه فلم يقبل ؛ لم يرد عليَّ الحوض » .

وقد ذكر المنذري في « الترغيب » (٣ / ٢٩٣) رواية التنصل هذه عقب رواية الطبراني اللفظ الأول ؛ دون أن يعزوها لأحد بقوله :

« وفي رواية ، قال رسول الله ﷺ : من تُنُصِّل . . . » .

فأوهم أنها من رواية الطبراني ، وليس كذلك .

ثم وجدت لرواية (أبي عمرو العبدي) متابعاً من الحسن بن عمارة عن أبي الزبير به .

أخرجه الحارث بن أبي أسامة في « مسنده » (ق ١٠٦ / ٢ - بغية الباحث) .

والحسن بن عمارة : متروك ؛ فلا يفرح بمتابعته .

وقد عزاه الحافظ في « المطالب العالية » إليه (٢ / ٣٩٥ / ٢٥٦٠) ، وسكت عنه .

وروي الحديث بإسناد فيه عنعنة ابن جريج . . عن (جودان) رفعه .

وهو مرسل ضعيف ، و(جودان) : لم تثبت صحبته ، وهو مجهول . وقول المنذري : إنه رواه أبو داود في « المراسيل » وابن ماجه بإسنادين جيدين ؛ فهو من أوهامه ؛ كما حققته في « التعليق الرغيب » .

٦٦٦٦ - (**إنّ النّميمةَ والحقدَ - وفي رواية : النميمةَ ؛ وهو الكذب - والشتيمةَ والحقِيبةَ في النّار ، لا يجتمعانِ في قلْب مسْلمٍ**) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو أمية الطرسوسي في « مسند عبد الله بن عمر » (٢٥ / ١٩) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٥ / ٣٣٠ - ٣٣١ / ٤٦٥٠) - والسياق له - ، وابن عدي في « الكامل » (٥ / ٣٨١) - والرواية الأخرى له - من طريق **عفير بن معدان** قال : حدثنا عطاء بن أبي رباح قال : سمعت ابن عمر يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

ذكره ابن عدي في ترجمة (عفير بن معدان) في أحاديث أخرى ساقها له ، وختمها بقوله :

« وله غير ما ذكرت من الحديث ، وعامة رواياته غير محفوظة » .

قلت : وهو ممن اتفقوا على تضعيفه ، واتهمه أبو حاتم ، وتقدمت له أحاديث موضوعة تدل على حاله ، فانظر على سبيل المثال رقم (٢٩٣ و ٨١٧) . وقال الهيثمي عقب الحديث (١ / ١٠٢) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه - عفير بن معدان - : أجمعوا على ضعفه » .

وأحياناً يقول فيه : « ضعيف جداً » - كما في الحديث (٢٩٣) المشار إليه آنفاً - .

وأما تعقيب الطبراني على الحديث بقوله :

« لم يروه عن عطاء إلا عفير ، ولا يروى عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد » .

قلت : فيرده أنه أخرجه هو في « المعجم الكبير » (١٢ / ٤٤٥ / ١٣٦١٥) ، وكذا ابن عدي (٧ / ٢٧١) من طريق أبي فروة يزيد بن محمد بن سنان الرهاوي : حدثني أبي عن أبيه عن عطاء بن أبي رباح ، قال :

سمعت عبد الله بن عمر . . . فذكره بلفظ :

« النميمة ، والشتيمة ، والحمية في النار ، ولا يجتمعن في صدر مؤمن » .

وقال ابن عدي :

« هذا الحديث عن عطاء غير محفوظ ؛ يرويه (يزيد بن سنان) عنه » .

قلت : ضعيف ، وهو الجد ، ويكنى بـ (أبي فروة) أيضاً كحفيده الذي في هذا الإسناد ؛ وهو (يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان أبو فروة الرهاوي) كما ساقه ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٢٨٨) ، وقال :

« كتب إلى أبي وإليّ » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأورده كذلك ابن حبان في « الثقات » ، وقال (٩ / ٢٧٦) :

« حدثنا عنه أبو عروبة ، مات سنة (٢٦٩) » .

وأما ابنه (محمد بن يزيد بن سنان) ، فقال ابن أبي حاتم :

« سألت أبي عنه ؟ فقال : ليس بالمتين ، هو أشد غفلة من أبيه ، مع أنه كان رجلاً صالحاً لم يكن من أحلاس الحديث ، صدوق يرجع إلى ستر وصلاح ، وكان النفيلي يرضاه » .

٦٦٦٧ - (إيّاكم والكِبْرَ ؛ فإنّ الكِبْرَ يكونُ في الرّجلِ ، وإنّ عليه العباءَة)(*) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ٣٢٩ /٥٤٧) : حدثنا أحمد بن القاسم قال : حدثنا عمي عيسى بن المساور قال : حدثنا سويد ابن عبد العزيز قال : حدثنا عبد الله بن حميد قال : حدثنا طاوس عن عبد الله ابن عمر مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن طاوس إلا عبد الله بن حميد ، تفرد به سويد » .

قلت : وهو ضعيف متروك ، ضعفه الجمهور ، وتركه أحمد والبخاري ، وذكره ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣٥٠) ، وقال :

« كان كثير الخطأ ، فاحش الوهم ، يجيء في أخباره من المقلوبات أشياء ؛ يتخايل إلى من سمعها أنها عملت تعمداً ، والذي عندي : تنكّب ما خالف الثقات ، والاحتجاج بما وافق الثقات ، وهو ممن أستخير الله فيه ؛ لأنه يقرب من الثقات » . وقال الذهبي في « الميزان » :

« وقد هَرَتَ (أي : طعن) ابن حبان سويداً ، ثم آخر شيء قال : وهو ممن أستخير الله فيه ؛ لأنه يقرب من الثقات . قلت : لا ، ولا كرامة ؛ بل هو واهٍ جداً » .

وأقول : الذي فهمته من ترجمة ابن حبان إياه بما قدم وأخر : أنه لما كان (سويد) قريباً من الثقات في عدالته وعلمه[1] ؛ استخار الله تعالى في إيراده إياه في « الضعفاء » بعد أن سبر حديثه ، وتبين له سوء حفظه . فإذا كان كذلك ؛ فتعقيب الذهبي عليه

(*) كتب الشيخ رحمه الله فوق هذا المتن : « تقدم تخريجه مختصراً برقم (٥٢٦٣) » (الناشر) .

(١) وصفه الذهبي في « تاريخ الإسلام » (١٣ / ٢٢٠) بأنه كان من كبار العلماء .

بما تقدم غير وارد ـ فيما يبدو لي ـ ، ولذلك لم يورده ابن حبان في « الثقات » . والله أعلم .

وبقية رجال الإسناد ثقات ؛ غير (عبد الله بن حميد) ؛ فلم أعرفه ، وفي طبقته (عبد الله بن حميد بن عبيد الأنصاري) ، روى عن عطاء والشعبي وغيره ، وثقه ابن معين وغيره ، فيحتمل أنه هو .

وأحمد بن القاسم ـ هو : ابن مساور الجوهري ـ : من شيوخ الطبراني الثقات ، وهو مترجم في « تاريخ بغداد » وغيره .

وقد خفيت علة الحديث على جماعة من الحفاظ ، منهم المنذري في « الترغيب » (٤ / ١٦ / ١١) فقال :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، ورواته ثقات » .

وكذا قال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٢٢٦) ، والحافظ في « الفتح » (١٠ / ٤٩١) . وهذا من الغرابة في مكان أن يخفى على هؤلاء الحفاظ حال (سويد) هذا ، وهم مع الجمهور الذين ضعفوه ، أما المنذري فقد ساق له حديثاً في حق الزوج على الزوجة ، ووثق رواته ـ كما فعل في هذا ـ ؛ لكنه استثنى فقال :

« إلا سويد بن عبد العزيز » . وضعفه في آخر الكتاب . وقد مضى تخريجه برقم (٥٣٤١) .

وأما الهيثمي فقال :

« متروك . . . » إلى آخر كلامه المذكور هناك .

وأما الحافظ فقال في « التقريب » :

« ضعيف » .

ويدور في خلدي أن سبب اجتماع هؤلاء الحفاظ على هذا الخطأ إنما هو العجلة في التخريج ، يهم الأول ـ لسبب أو آخر ـ ؛ فيتبعه من بعده دون أن يجتهد ، أو أن يتمكن من الرجوع إلى سند الحديث والنظر فيه ، وقد بلوت هذا كثيراً في الهيثمي ؛ يتبع المنذري في التخريج والتعليل !

وقد يكون السبب بالنسبة لغير هؤلاء الحفاظ إنما هو عدم استطاعته الرجوع إلى المصدر الذي وثقوا رجاله ، أو صححوا إسناده ، وهذا مما لا ينجو منه باحث ، ويقع لي كثيراً ، أو يكون السبب الجهل بعلم الجرح والتعديل ، والتصحيح والتضعيف ، وهذه ظاهرة في هذا العصر في كثير من الطلاب والكتّاب ممن يدّعون التحقيق ؛ كالمعلقين الثلاثة على « الترغيب » ، فإنهم يصححون ويحسنون ويضعفون بدون علم ، حتى وبدون تقليد ، فتأمل قولهم في تعليقهم على هذا الحديث :

« حسن ، رواه (كذا !) الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٢٢٦) : رواه الطبراني في « الأوسط » ، ورجاله ثقات » .

فتأمل كيف استلزموا من ثقة رجاله أنه حسن ! وهو غير لازم ؛ لما هو معلوم أنه قد يكون في السند علة قادحة تمنع من تحسينه . وهذا [لو] سلمنا بثقة رجاله ، فكيف وفيه ذاك الضعيف ؟! فوقعوا في مصيبتين ؛ إحداهما : التقليد . والأخرى : التكلم بغير علم ! والله المستعان .

وقد غفل الهيثمي عن هذا (المتروك) في حديث آخر ؛ فأخذ يعله بشيخ له ضعيف ، فرأيتُ تخريجه ، وهو الآتي :

٦٦٦٨ - (أعطيتُ قوَّةَ أربعينَ في البطْش والنِّكاح ، وما من مؤْمنٍ إلا أُعطيَ قوّةَ عشرة ، وجُعلتِ الشهوةُ على عشْرةِ أجْزاء ، وجُعلتْ تسعةُ أجْزاءٍ منها في النِّساء ، وواحدةٌ في الرّجال ، ولولا ما أُلقيَ عليهنّ من الحياءِ مع شَهواتهنَّ ؛ لكانَ لكلِّ رجلٍ تسع نسوة مُغْتلماتٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ٣٣٩ / ٥٧١) من طريق عيسى بن المساور قال : حدثنا **سويد بن عبد العزيز عن المغيرة بن قيس** عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً . وقال في جملة أحاديث ساقها عن سويد عن المغيرة :

« لم يرو هذه الأحاديث عن المغيرة إلا سويد بن عبد العزيز » .

قلت : وهو متروك ؛ كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله عن بعض الحفاظ المتقدمين ، وعن الهيثمي أيضاً ، ويظهر أنه نسي ذلك ؛ فأعله بشيخه فقال (٤ / ٢٩٣) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه المغيرة بن قيس ، وهو ضعيف » .

قلت : قال ابن أبي حاتم عن أبيه :

« منكر الحديث »[1] .

وذكره ابن حبان في « الثقات » (٩ / ١٦٨) .

قلت : فكان الأولى إعلاله بـ (سويد) ؛ لشدة ضعفه ، أو يعل به أيضاً على الأقل . واكتفى العراقي بقوله في « تخريج الإحياء » (٢ / ٣٨٠) :

---

(١) مضى له حديث في المجلد الثاني برقم (٦٤٧) .

« .. وسنده ضعيف » .

وقد روي الطرف الأول من الحديث بلفظ :

« فضلت على الناس بأربع : بالسخاء ، والشجاعة ، وكثرة الجماع ، وشدة البطش » .

وحكم الذهبي ببطلانه ، وتقدم الكشف عن علته في المجلد الرابع برقم (١٥٩٧) .

٦٦٦٩ - (ثلاثٌ هنّ أصلُ كلِّ خطيئةٍ ؛ فاتقوهنّ .

وثلاثٌ إذا ذكرْنَ ؛ فأَمْسكُوا :

إياكم والكِبْر ؛ فإنّ إبليسَ إنّما منعَه الكِبْرُ أنْ يسجدَ لآدمَ .

وإياكم والحرصَ ؛ فإنّ آدمَ إنما حملَه الحرصُ على أكْلِ الشّجَرةِ .

وإياكم والحسَدَ ؛ فإنّ ابنَي آدم إنما قتلَ أحدُهما صاحبَه حَسَداً ؛ فهنّ أصلُ كلِّ خطيئةٍ ، فاتقوهنَّ واحذروهنَّ .

والثلاثُ : إذا ذُكرَ القدرُ ؛ فأمسكُوا ، وإذا ذُكرَ النّجومُ ؛ فأَمسكُوا ، وإذا ذُكرَ أَصحابي ؛ فأَمسكُوا) .

ضعيف جداً . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (١ / ٢٧٢ / ٦٠٢ و ٢ / ٩٥٧ / ٢٣٣٣) من طريق ابن وهب قال : حدثني **الحارث بن نبهان** عن أبي معبد (وفي الموضع الآخر : ابن معبد) عن أبي قلابة عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته الحارث هذا ؛ قال البخاري والنسائي وأبو حاتم :

« منكر الحديث » . ولهذا قال الذهبي في « المغني » :

« ضعفوه جداً » .

وشيخه أبو معبد ـ أو : ابن معبد ـ : لم أعرفه .

ثم رأيت الحديث في « تاريخ دمشق » (١٤ / ٣٠٩) من طريق آخر عن الحارث بن شهاب (كذا) عن معبد عن أبي قلابة به مختصراً ، وقال :

« الصواب : الحارث بن نبهان ، والنضر بن معبد أبو قحذم » .

ثم رواه ابن عساكر من طريق الأصبهاني المذكور ، وفيه « الحارث بن نبهان عن ابن معبد . . . » .

وبذلك انكشفت لي علة أخرى ، وهي : أن (النضر بن معبد) ضعيف جداً ، وأن أبا قلابة لم يسمع من ابن مسعود ؛ كما كنت ذكرت ذلك في « الصحيحة » (رقم ٣٤) ، فقد خرجت فيه الجملة الأخيرة من حديث الترجمة :

« إذا ذكر القدر ؛ فأمسكوا . . . » إلخ .

قويته فيه ؛ لأن هذا القدر له طريق أخرى عن ابن مسعود خير من هذه ، ولشواهد يقوي بعضها بعضاً خرجتها هناك .

٦٦٧٠ ـ (ذُو الوَجهينِ في الدُّنيا يأتي يومَ القيامةِ وله وجْهانِ من نارٍ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٧ / ١٥١ ـ ١٥٢ / ٦٢٧٤) من طريق خالد بن يزيد العمري قال : حدثنا سعيد بن مسلم بن بانك عن سعيد

ابن أبي أويس عن ابن كعب عن سعد بن أبي وقاص مرفوعاً . وقال :

« لا يروى عن سعد إلا بهذا الإسناد ، تفرد به خالد بن يزيد العمري » .

قلت : وهو كذاب ـ كما تقدم مراراً ـ ، وبه أعله الهيثمي (٨ / ٩٥) ، واكتفى المنذري في « الترغيب » (٤ / ٣٠ / ٣) بالإشارة إلى تضعيفه !

٦٦٧١ ـ (أَلْيَنُ هذا الدِّينِ : شهادة أنْ لا إله إلاّ الله ، وأنّ محمّداً رسولُ الله ، وأشدُّه ـ أخا العالية ! ـ الأمانة ، إنَّه لا دينَ لمن لا أمانةَ له ، ولا صلاةَ ، ولا زكاةَ .

يا أخا العالية ! إنّه من أصابَ مالاً من حَرام ، فلبسَ جلباباً ـ يعني : قميصاً ـ ؛ لم تُقبلْ صلاتُه حتى ينحّي ذلكَ الجلْبابَ عنه ، إنّ الله تبارك وتعالى أكرمُ وأجلُّ ـ يا أخا العالية ! ـ من أنْ يتقبَّل عملَ رجلٍ أو صلاتَه وعليه جِلباب حرام) .

منكر جداً . أخرجه البزار في « البحر الزخار » (٣ / ٦١ / ٨١٩ / ١) ، ومن طريقه الشجري في « الأمالي » (١ / ٣٨ ـ ٣٩) ـ قال : حدثنا عبد الله بن سعيد قال : نا أبو عبد الرحمن بن منصور ـ قال أبو سعيد : سألت رجلاً من قومه عن اسمه ؟ فقال : (النضر) ـ قال : نا أبو الجنوب قال : نا علي قال :

كنا جلوساً مع رسول الله ﷺ . فطلع علينا رجل من أهل العالية ، فقال : يا رسول الله ! أخبرني بأشد شيء في هذا الدين وألينه . قال :

« ألينه شهادة . . . » الحديث . وقال :

« لا نعلم له إسناداً إلا هذا ، وأبو الجنوب فلا نعلم أسند عنه إلا النضر بن منصور » .

قلت : كذا قال ! وقد روى عنه أيضاً عبد الله بن عبد الله الرازي ـ ؛ كما في « التهذيب » ـ ؛ لكن قال ابن أبي حاتم عن أبيه (٣ / ٣١٣ / ١٧٤٣) :

« ضعيف الحديث ، وهو مثل أصبغ بن نباتة ، وأبي سعيد (عقيصا) ، متقاربان في الضعف ، ولا يشتغل به » .

وهو راوي حديث : « طلحة والزبير جاراي في الجنة » .

واستغربه الترمذي ، وتقدم الكلام عليه برقم (٢٣١١ ، ٦٤١٧) .

والنضر بن منصور مثله في الضعف ، أو أسوأ ؛ فقد قال فيه البخاري وابن معين :

« منكر الحديث » . وقال النسائي :

« ليس بثقة » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ٥٠) :

« منكر الحديث جداً ، لا يجوز الاعتبار بحديثه ، ولا الاحتجاج به ؛ لما فيه من غلبة المناكير » .

ثم تناقض ؛ فذكره في « الثقات » أيضاً ولم يسم أباه ، وقال (٧ / ٥٣٤) :

« يخطىء » !

والحديث قال المنذري في « الترغيب » (٣ / ١٣ / ٩) :

« رواه البزار ، وفيه نكارة » .

واقتصر الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٢٩٢) على إعلاله بقوله :

« وفيه أبو الجنوب ، وهو ضعيف » .

وقلده المعلقون الثلاثة على « الترغيب » (٢ / ٥٣٥) !

ولا بد لي هنا من التنبيه على أن قوله في الحديث :

« لا دين لمن لا أمانة له » .

هو طرف حديث صحيح عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً . وهو مخرج من طرق عنه في « المشكاة » (رقم ٣٥) ، و« الروض النضير » رقم (٥٦٩) ، وأحدها في « صحيح ابن حبان » (٤٧ ـ موارد) .

وزيادة : « ولا صلاة له » ؛ صحت عن أبي الدرداء موقوفاً عليه عند ابن نصر في « قدر الصلاة » (ق ٢٤٢ / ١) ، وابن عبد البر في « التمهيد » (١ / ...) .

٦٦٧٢ ـ (إنّ أَسْرعَ صدَقَةٍ تصعدُ إلى السّماءِ : أنْ يصنَع الرجلُ طَعاماً طيّباً ، ثمّ يدعُوَ إليه ناساً من إخوانِه) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي الدنيا في « الإخوان » (٢٣١ / ١٩٨) من طريق هشيم عن عبد الرحمن بن يحيى عن حبان بن أبي جبلة قال : قال رسول الله ﷺ : ... فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مرسل ؛ فيه علل :

الأولى : الإرسال : فإن حبان هذا تابعي يروي عن العبادلة ، ووثقه ابن حبان (٤ / ١٨١) وغيره . ولذلك فما أحسن السيوطي حين عزاه إلى ابن أبي الدنيا عنه دون أن يقيده بقوله : « مرسلاً » ـ كما هي عادته في مثله ؛ كما كنت نبهت عليه في التعليق على « ضعيف الجامع الصغير وزيادته » (٢ / ٢٩ / ١٣٨٦ ـ الطبعة الأولى الشرعية) ـ ، وكذلك أطلق العزو إليه في « الجامع الكبير » (١ / ٢٢٤) ، وسقط منهما كلمة (تصعد) .

الثانية : (عبد الرحمن بن يحيى) : فإنه مجهول الحال ، ويقال فيه : (يحيى ابن عبد الرحمن) ، ذكره البخاري في « التاريخ » (٤ / ٢ / ٢٩٠) على الوجهين ، وذكره ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٣٠٢) على الوجه الأول ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً . وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٧ / ٦٠٩) على الوجه الآخر المقلوب (يحيى بن عبد الرحمن) ، وكلهم كنوه بـ (أبي شيبة) .

ثم رأيت أنه وثقه غيره أيضاً ؛ فهو صدوق ـ كما ذكرت في « تيسير الانتفاع » ـ .

والعلة الثالثة : عنعنة (هشيم) .

٦٦٧٣ ـ (يتكلمُ رجلٌ بعْدَ الموتِ [مِنْ خَيرِ التّابعينَ]) .

منكر مرفوعاً . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٤ / ٣٦٧ ـ ٣٦٨) ، ومن طريقه الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٤ / ٣٦١ ـ ٣٦٢) بسنده عن **جعفر بن محمد بن رباح الأشجعي** : حدثني **أبي** عن عبيدة عن عبد الملك بن عُمير عن ربعي بن خِراش قال :

كنا أربع إخوة ، وكان الربيع أخونا أكثر صلاة ، وأكثر صياماً في الهواجر ، وأنه

توفي ، فبينا نحن حوله ـ وقد بعثنا من يبتاع لنا كفناً ـ ؛ إذ كشف الثوب عن وجهه فقال :

السلام عليكم !

فقال القوم : وعليكم السلام يا أخا بني عبس ! أبعد الموت ؟

قال : نعم ؛ إني لقيت ربي عز وجل بعدكم ، فلقيت رباً غير غضبان ، واستقبلني بروح وريحان وإستبرق ، ألا وإن أبا القاسم ينتظر الصلاة عليّ ، فعجلوني ولا تؤخروني . ثم كان بمنزلة حصاة رمي بها في طست .

فنمي الحديث إلى عائشة رضي الله تعالى عنها فقالت : أما إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال أبو نعيم :

« هذا حديث مشهور ، رواه عن عبد الملك جماعة ، منهم : إسماعيل بن أبي خالد ، وزيد بن أبي أنيسة ، والثوري ، وابن عيينة ، وحفص بن عمر ، والمسعودي ، ولم يرفعه أحد إلا عبيدة بن حميد عن عبد الملك ، ورواه المسعودي نحوه في الرفع » . وأقره الذهبي .

قلت : عبيدة بن حميد ثقة من رجال البخاري ؛ لكن السند إليه لا يصح ؛ فإن (جعفر بن محمد بن رباح) وأباه لا يعرفان في شيء من كتب الرجال التي عندي . يضاف إلى ذلك أنهما زادا الرفع على أولئك الثقات الذين سماهم أبو نعيم آنفاً ، وكذلك رواه آخرون ـ كما يأتي النقل في ذلك ـ عن علي بن المديني عقب ذكر القصة من طريق ابن عيينة موقوفاً ؛ دون ذكر حديث الترجمة .

وأما حديث المسعودي ؛ فهو مع كونه كان اختلط ، ومخالفاً أيضاً لمن ذكرنا من

الثقات ؛ فليس حديثه صحيحاً في الرفع ، يرويه عاصم بن علي قال : ثنا المسعودي عن عبد الملك بن عمير به نحوه ، وفيه :

« فما شبهت خروج نفسه إلا كحصاة ألقيت في ماء فرسبت ، فذكر ذلك لعائشة فصدقت بذلك ، وقالت :

قد كنا نتحدث أن رجلاً من هذه الأمة يتكلم بعد موته . قال : وكان أقومنا في الليلة الباردة ، وأصومنا في اليوم الحار » .

أخرجه أبو نعيم أيضاً .

وعاصم بن علي ـ وهو : الواسطي ـ : فيه ضعف مع كونه من رجال البخاري ؛ لكن تابعه إسحاق بن يوسف الأزرق عن المسعودي به ؛ إلا أنه قال :

« قال : فذكرت ذلك لعائشة ، فقالت : قد بلغنا أنه سيكون في هذه الأمة رجل يتكلم بعد موته » .

أخرجه البيهقي في « دلائل النبوة » (٦ / ٤٥٤ ـ ٤٥٥) .

وإسحاق هذا ؛ ثقة من رجال الشيخين ؛ فالعلة المسعودي .

وكذلك رواه يزيد بن هارون عن المسعودي به عن عائشة ، باختصار القصة .

أخرجه ابن أبي الدنيا في « من عاش بعد الموت » (٢١ / ١٠) .

ثم رواه (رقم ١١) ، ومن طريقه البيهقي (٤٥٥) عن خالد بن نافع : أخبرنا علي بن عبيد الله الغطفاني وحفص بن يزيد قالا :

بلغنا أن ابن خراش كان حلف أن لا يضحك أبداً ، حتى يعلم هو في الجنة أو

في النار ، فمكث كذلك لا يضحكه أحد ، فضحك حين مات . . . فذكر نحو حديث عبد الملك بن عمير ؛ غير أنه قال :

فبلغ ذلك عائشة ، فقالت : صدق أخو بني عبس رحمه الله ؛ سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره بالزيادة .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ حفص بن يزيد : مجهول ؛ ذكره ابن أبي حاتم برواية خالد بن نافع الأشعري ، ولم يذكر فيه شيئاً .

وخالد بن نافع : ضعيف الحديث كما قال أبو زرعة ، ونحوه قول أبي حاتم :

« ليس بقوي ، يكتب حديثه » . وانظر « اللسان » .

وعلي بن عبيد الله الغطفاني : لم أجد له ترجمة ؛ فهو في عداد المجهولين .

وأما طريق سفيان بن عيينة الموقوفة ؛ فقد أخرجها ابن أبي الدنيا (رقم ٩) ، ومن طريقه أبو نعيم عن حفص بن عمر وابن سعد في « الطبقات » (٦ / ١٥٠) ، والبيهقي في « الدلائل » (٦ / ٤٥٤) عن إسماعيل بن أبي خالد وابن عبد البر في « الاستيعاب » (ترجمة زيد بن خارجة) من طريق علي بن المديني ، ثلاثتهم عن ابن عيينة قال : سمعت عبد الملك بن عمير يقول : حدثني ربعي بن خراش قال :

مات أخ لي كان أطولنا صلاة ، وأصومنا في اليوم الحار ، فسجيناه ، وجلسنا عنده ، فبينما نحن كذلك ؛ إذ كشف عن وجهه ثم قال :

السلام عليكم ! قلت : سبحان الله ! أبعد الموت ؟ قال :

إني لقيت ربي ، فتلقاني بروح ورَيحان ، ورب غير غضبان ، وكساني ثياباً خضراً من سندس وإستبرق ، أسرعوا بي إلى رسول الله ﷺ ؛ فإنه قد أقسم أن لا

يبرح حتى أدركه أو آتيه ، وإن الأمر أهون مما تذهبون إليه ؛ فلا تغتروا .

ثم والله ! كأنما كانت نفسه حصاة فألقيت في طست . وقال ابن عبد البر :

« قال علي : وقد روى هذا الحديث عن عبد الملك بن عمير غير واحد ، منهم جرير بن عبد الحميد ، وزكريا بن يحيى بن عمارة . قال علي : ورواه عن ربعي بن خراش حميد بن هلال ، كما رواه عبد الملك بن عمير ، ورواه عن حميد بن هلال : أيوب السختياني ، و عبد الله بن عون » . وذكر علي الأحاديث عنهم كلهم » . وقال البيهقي عقبه :

« هذا إسناد صحيح ، لا يشك حديثيٌّ في صحته » .

ثم أخرجه ابن سعد وابن حبان في « الثقات » (٤ / ٢٢٦ - ٢٢٧) من طريقين آخرين عن عبد الملك بن عمير به .

وبالجملة ؛ فالقصة صحيحة بلا شك ، والله على كل شيء قدير .

وأما ما رواه البيهقي من طريق إبراهيم بن الحسن التغلبي : حدثنا شريك عن منصور عن ربعي قال : . . . فذكر القصة مختصرة ، وفيه :

« قال : فذكر لعائشة ، قالت : صدق ربعي ، سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« من أمتي من يتكلم بعد الموت » .

فهو منكر أيضاً ، والعلة من شريك - وهو : ابن عبد الله القاضي - ، وقد ضعف من قبل حفظه ؛ فلا تقبل زيادته على « الثقات » .

وإبراهيم بن الحسن التغلبي ؛ روى عنه جمع [من] الثقات ، وقال أبو حاتم :

« شيخ » . وذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٨٠) .

٦٦٧٤ - (من أتى كاهناً ، فسأَله عن شَيءٍ ؛ حُجِبتْ عنه التّوبةُ أربعينَ ليلةً ، فإنْ صدَّقه بما قالَ ؛ كَفَرَ) .

ضعيف جداً بهذا السياق . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ٦٩ / ١٦٩) من طريق سليمان بن أحمد الواسطي : ثنا يحيى بن [أبي] الحجاج : ثنا عيسى بن سنان عن أبي بكر بن بشير قال : سمعت واثلة بن الأسقع مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : أبو بكر بن بشير : مجهول ، ذكره البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان في « الثقات » (٥ / ٥٨٦) من رواية مجهول آخر عنه ؛ وهو : عبد الملك بن أبي جميلة ، وتقدم حديثهما برقم (٥٧٩٧) .

الثانية والثالثة : عيسى بن سنان ، ويحيى بن أبي الحجاج : كلاهما ليِّن الحديث - كما قال الحافظ في « التقريب » - .

الرابعة : سليمان بن أحمد الواسطي : كذبه يحيى ، وقال البخاري :

« فيه نظر » . وبه أعله الهيثمي فقال (٥ / ١١٨) :

« وهو متروك » .

والحديث قد صح عن أبي هريرة وغيره بنحوه ؛ دون ذكر التوبة . فانظر

« الترغيب » (٤ / ٥٢ ـ ٥٣) .

٦٦٨٥(*) ـ (مَنْ رمـانا بالّليل ؛ فليسَ منّا ، ومَنْ رَقَـدَ على سطْحٍ لا جدارَ له فماتَ ؛ فدمُه هدْرٌ) .

ضعيف جداً بالشطر الثاني . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٣ / ٨٧ / ٢١٧) من طريق محمد بن أبي رجاء العَبّاداني قال : ثنا سلمة بن رجاء عن يزيد بن عياض عن صفوان بن سليم عن عبد الله بن جعفر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ يزيد بن عياض ؛ قال النسائي وغيره :

« متروك » . وكذبه مالك وغيره . وبه أعله الهيثمي (٨ / ٩٩) .

وسائر رجاله ثقات ؛ غير محمد بن أبي رجاء العباداني ، ذكره المزي في الرواة عن (سلمة بن رجاء) من « التهذيب » ، وقد ذكره ابن حبان في « الثقات » (٩ / ١٢٠) برواية شيخه عبد الله بن قحطبة عنه .

و(العبّاداني) : بفتح العين المهملة وتشديد الباء الموحدة ، والدال المهملة نسبة إلى (عَبّادان) ، بُلَيْدة بنواحي البصرة في وسط البحر ؛ كما في « الأنساب » ، ولم يذكر فيها ابن أبي رجاء هذا . وفي « تاريخ بغداد » (٥ / ٢٧٥) :

« محمد بن أبي رجاء الخراساني ، ولي القضاء ببغداد أيام المأمون ، وهو من أصحاب أبي يوسف القاضي . . . » .

وذكر أن وفاته كانت سنة (٢٠٧) . وفيها ذكره الذهبي في « تاريخ الإسلام » (١٤ / ٣٥١ ـ ٣٥٢) ، وقال :

(*) كذا الترقيم في أصل الشيخ رحمه الله ، قَفَزَ في عشرة أرقام . (الناشر) .

« لا أعرفه » .

فيحتمل أن يكون هو العَبّاداني ؛ فإنه من طبقته . والله أعلم .

والشطر الأول من الحديث قد صح من حديث ابن عباس وغيره ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٣٣٩) .

٦٦٨٦ - (يخرجُ المهديُّ وعلى رأْسه مَلَكٌ ينادِي : إنّ هذا المهديُّ ؛ فاتّبعُوه) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (٢ / ٧١ - ٧٢ /٩٣٧) ، ومن طريقه الخطيب في « تلخيص المتشابه في الرسم » (١ / ٤١٧ / ٦٦٠) قال : حدثنا إبراهيم بن محمد بن عرق الحمصي : ثنا **عبد الوهاب بن الضحاك** : ثنا إسماعيل بن عياش عن صفوان بن عمرو عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن كثير بن مرة عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً .

وأخرجه ابن عدي في « الكامل » (٥ / ٢٩٥ - ٢٩٦) من طريقين آخرين عن عبد الوهاب بن الضحاك به ؛ إلا أنه قال :

« وعلى رأسه عمامة فيها مناد ينادي . . . » .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عبد الوهاب بن الضحاك ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« كذبه أبو حاتم . وقال النسائي وغيره : متروك . وقال الدارقطني : منكر الحديث . وقال البخاري : عنده عجائب » .

ثم ساق له أحاديث مما أنكر عليه ، هذا أحدها ، وقال :

« إنه من أوابده » ! ثم ساق له حديثاً آخر بالسند نفسه ، وقال :

« إنه من بلاياه » . وقد مضى تخريجه برقم (٣٠٣٤) .

والحديث عزاه السيوطي في رسالته « العرف الوردي في أخبار المهدي » (٢ / ٢١٧ - الحاوي للفتاوى) للحاكم وأبي نعيم أيضاً .

(تنبيه) : إبراهيم هذا شيخ الطبراني أورده الذهبي في « الميزان » ، وتبعه الحافظ في « اللسان » فقال :

« إبراهيم بن محمد الحمصي . شيخ للطبراني غير معتمد ، قال : حدثنا عبد الوهاب بن نجدة : حدثنا إسماعيل بن عياش عن صفوان عن عبد الرحمن بن جبير عن كثير بن مرة عن ابن عمر (كذا) مرفوعاً : « يخرج المهدي . . . » (الحديث) ؛ فالمعروف بهذا الحديث هو عبد الوهاب بن الضحاك . . . لا ابن نجدة » .

فأقول : نعم ؛ هذا هو المعروف - كما رأيت في التخريج - ، لكن غمزه لإبراهيم بأنه ذكر : (عبد الوهاب بن نجدة) . . . مكان : (عبد الوهاب بن الضحاك) في رواية الطبراني عنه ، يخالف ما في « مسند الشاميين » للطبراني ، كما يخالف رواية الخطيب عنه - كما تقدم - ؛ فأخشى أن يكون قد وهم الذهبي على الطبراني أو على شيخه إبراهيم ، ومن الظاهر أنه لم يعرفه ، وقد روى له في « المعجم الأوسط » (٣ / ١٧٦ - ١٨٣) قرابة عشرين حديثاً ، وسماه في أحدها - في مكان آخر منه رقم (٢٩٨١) - : (إبراهيم بن الحارث بن محمد بن عبد الرحمن بن عرق الحمصي) ؛ فتبين أن (عرق) جده الأعلى . وهذه فائدة تستدرك على « الإكمال » (٧ / ٢١) وفروعه ؛ مثل « التبصير » لابن حجر (٣ / ١٤٤) ، و « التوضيح » لابن ناصر الدين ، بل إن هذا فرق بينهما ، وجعلهما شيخين للطبراني - لما قدمته آنفاً - .

والغريب أن الحافظ ابن عساكر لم يذكره في « تاريخ دمشق » . والله أعلم .

ومن الأحاديث التي رواها الطبراني في « الأوسط » عنه (٣ / ١٨٢ - ١٨٣ / ١٣٧٥) ، وحسن إسناده المنذري ثم الهيثمي قوله ﷺ :

« إن لكل شيء سيداً ، وإن سيد المجالس قُبالة القبلة » .

ومقتضى التحسين المذكور أنهم مشوا حديث إبراهيم هذا . ولذلك كنت خرجت حديثه في « الصحيحة » (٢٦٤٥) ، وذكرت له شاهداً ولكنه ضعيف جداً ، وآخر خير منه ؛ فهو بمجموع ذلك على الأقل حسن . والله أعلم .

٦٦٨٧ - (لا تصحبُ الملائكةُ رِفقةً فيها جلدُ نَمِر) .

منكر . أخرجه أبو داود في « سننه » (٤١٣٠) من طريق أبي داود : حدثنا عمران عن قتادة عن زرارة عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد حسن ، رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير (عمران) - وهو : ابن داوَر القطان البصري - : مختلف فيه ، قال الذهبي في « المغني » :

« صدوق ، ضعفه يحيى والنسائي » .

ونحوه - بل وأبين منه - قول الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يهم » .

قلت : فمثله يحسن حديثه ، وعلى ذلك جريت في كثير من الأحاديث ، ومنها هذا ؛ فقد حسنته قديماً في بعض المختصرات ، مثل تعليقي على « المشكاة » .

وما كان كذلك من الأحاديث والرواة ، فحديثه معرض للنقد ، إذا ما خولف

من ثقة ضابط ، وقد انكشفت لي - بفضل الله - المخالفة ؛ فقد قال معاذ بن هشام : ثنا أبي عن قتادة بلفظ :

« . . . جرس » . . مكان : « جلد نمر » .

رواه أحمد ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١٨٧٣) .

وتوبع معاذ بن هشام : فقال ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٢ / ٢٢٩ / ١٢٦٤٣) : حدثنا وكيع قال : ثنا هشام الدستوائي عن قتادة به ؛ إلا أنه أوقفه على أبي هريرة ، ولا يضر ، فقد رفعه معاذ عن أبيه ؛ فهو به أعرف وألصق ، ولا سيما وقد صح من طرق أخرى عن أبي هريرة وغيره مرفوعاً عن النبي ﷺ - كما تراه في المصدر المذكور آنفاً - .

والمقصود أن ذكر « جلد نمر » في الحديث من أوهام عمران القطان التي أشار إليها الحافظ في كلمته المتقدمة ، وعلى ذلك ؛ فهو لفظ منكر أو شاذ . والله أعلم .

٦٦٨٨ - (ما مِنْ راكبٍ يخلو في مسيرهِ بالله وذِكْره ؛ إلا ردفَه مَلَك ، ولا يخلُو بشِعْر ونحوه ؛ إلا ردَفَه شيطانٌ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٧ / ٣٢٤ / ٨٩٥) من طريق عبد الله بن صالح : حدثني ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الله ابن شراحيل قال : سمعت عقبة بن عامر يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ليس فيه دون الصحابي ، ومن المذكورين ثقة غير يزيد بن أبي حبيب .

أما عبد الله بن شراحيل فهو غير معروف في شيء من كتب الرجال ، حتى إن الحافظ المزي لم يذكره في الرواة عن (عقبة) ، ولا فيمن روى عنه يزيد بن أبي حبيب ، والطبراني نفسه لم يذكر تحت ترجمته غير هذا الحديث . وهذا يدل على أنه مجهول لا يعرف .

وأما ابن لهيعة وعبد الله بن صالح فهما معروفان بالضعف ، إلا في بعض الأحوال المعروفة عند العلماء ، ولا شيء من ذلك هنا ، فإن تعجب ؛ فاعجب من قول المنذري في « الترغيب » (٤ / ٦٧ / ٤) ، ومتابعة الهيثمي إياه (١٠ / ١٣١) :

« رواه الطبراني بإسناد حسن » !

وأما تقليد المعلقين الثلاثة لهما في طبعتهم لـ « الترغيب » (٣ / ٦٥٧) فلا عجب ؛ لأنهم ليسوا من أهل هذا العلم بل هم من المعتدين عليه ، ككثير من الطلبة الناشئين المغرورين بما عندهم من ثقافة مزجاة . والله المستعان .

٦٦٨٩ ـ (من سرّه أن يسبقَ الدائبَ المجتهدَ ؛ فَلْيكفَّ عن الذنوبِ) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٨ / ٣٦١ / ٤٩٥٠) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ١١٦) من طريقين عن علي بن مسهر عن يوسف بن ميمون عن عطاء عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ يوسف بن ميمون ـ هو : الصباغ ـ ؛ ضعفه أحمد وغيره . وقال ابن أبي حاتم :

« سئل أبي عنه ؟ فقال : ليس بالقوي ، منكر الحديث جداً ، ضعيف » . وقال ابن حبان (٣ / ١٣٤) :

« فاحش الخطأ ، كثير الوهم ، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات » .
وقال المنذري في « الترغيب » (٤ / ٧٣) :

« رواه أبو يعلى ، ورواته رواة « الصحيح » إلا يوسف بن ميمون » .

ونحوه في « مجمع الهيثمي » ؛ إلا أنه قال (١٠ / ٢٠٠) :

« . . . وفيه يوسف بن ميمون ، وثقه ابن حبان ، وضعفه الجمهور ، وبقية رجاله رجال (الصحيح) » .

وتعقبه المعلقون الثلاثة بقولهم (٤ / ٧) :

« قلنا (!) : فيه أيضاً سويد بن سعيد : ضعيف » .

قلت : وصورة هذا الاستدراك منهم دليل من الأدلة الكثيرة على أنهم لا يفقهون من هذا العلم شيئاً ؛ لأن (سويداً) هذا من رجال مسلم في « صحيحه » ؛ فكان حق الاستدراك أن يقال : « نعم ؛ لكن سويد بن سعيد ، مع كونه من رجال « الصحيح » ، إلا أنه ضعيف » ، أو نحو ذلك مما يجمع بين تصويب قولهما ، والاستدراك الحق عليهما . والأحسن في مثل هذا الاستدراك أن يبين سبب الضعف ، وهو أنه كان يتلقن ـ كما قال الحافظ ابن حجر وغيره ـ .

هذا من جهة .

ومن جهة أخرى : فلا فائدة من هذا التضعيف ؛ لأن (سويداً) متابع عند أبي نعيم ، وقد أشرت إلى ذلك بقولي في التخريج : « من طريقين » . لكن خفاء هذا على أولئك الثلاثة ليس فيه غرابة ؛ لأنهم مجرد نقلة !

٦٦٩٠ ـ (كانتْ قريتانِ : إحداهما صالحةٌ ، والأُخرى ظالمةٌ ، فخرجَ رجلٌ من القريةِ الظالمةِ يريدُ القريةَ الصّالحةَ ، فأتاه الموتُ حيثُ شاءَ اللهُ ؛ فاختصَم فيه المَلَكُ والشيطانُ ، فقال الشيطانُ : واللهِ ! ما عصاني قطُّ ، فقال المَلَكُ : إنّه قد خرجَ يريدُ التّوبةَ ، فقضَى بينهما أنْ ينظرَ إلى أيِّهما أقربُ فوجدُوه أقربَ إلى القريةِ الصّالحة بشبْرٍ ؛ فغفرَ له . قال مَعْمر : وسمعتُ من يقولُ : قرّبَ اللهُ إليه القريةَ الصّالحةَ) .

منكر جداً بذكر : (اختصام الشيطان) . أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (١١ / ٢٨٤ / ٢٠٥٥٠) ؛ ومن طريقه الطبراني في « المعجم الكبير » (٩ / ١٩٠ / ٨٨٥١) : أخبرنا معمر عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود قال : . . . فذكره موقوفاً عليه .

قلت : وهذا إسناد رجاله رجال « الصحيح » كما قال الهيثمي (١٠ / ٢١٣) ، وجرى على ظاهره المنذري ، فقال (٤ / ٧٧ / ٢٥) :

« رواه الطبراني بإسناد صحيح ، وهو هكذا في نسختي غير مرفوع » .

قلت : وتوسط المعلقون الثلاثة عليه ـ كعادتهم ـ ؛ تحفظاً منهم وستراً لجهلهم ، فقالوا (٤ / ١٤) :

« موقوف حسن ، قال الهيثمي . . . » .

فلا هم بينوا سبب اقتصارهم على التحسين ، ولا تبعوا المنذري في التصحيح !! وأنا أرى أن في الحديث عللاً إسناداً ومتناً :

الأولى : الوقف : فيحتمل أن يكون من الإسرائيليات .

الثانية : أبو إسحاق ـ وهو : عمرو بن عبد الله السبيعي ، وهو ـ : مدلس مختلط ، وقد عنعنه ، ومعمر ـ وهو : ابن راشد ـ لم يذكر فيمن روى عنه قبل الاختلاط . فهذه علة ظاهرة ما كان ينبغي أن تخفى على الحافظ المنذري .

الثالثة : أنه من رواية **إسحاق بن إبراهيم** ـ وهو : **الدبري** ـ وفي روايته عن (عبد الرزاق) كلام معروف .

الرابعة : قوله في متن الحديث : « **فاختصم فيه الملك والشيطان** » ؛ فإنه منكر جداً ؛ لأن المحفوظ في هذه القصة من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً نحوه ، وأتم منه بلفظ :

« فاختصمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب . . . » .

أخرجه البخاري (٣٤٧٠) ، ومسلم (٨ / ١٠٣ ـ ١٠٤) .

نعم ؛ زاد ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٣ / ١٨٩ / ١٦٠٦٧) ، وعنه ابن ماجه (٢٦٢٢) ، وأحمد (٣ / ٧٢) :

« قال إبليس : إنه لم يعصني ساعة قط » .

فهذه الزيادة تؤكد أنه لا علاقة للشيطان في المخاصمة في قبض روح الرجل ، وإنما هو تدخل متطفلاً مؤيداً وجهة نظر ملائكة العذاب الذين قالوا :

« إنه لم يعمل خيراً قط » ، وزاد :

« فأتاهم ملك في صورة آدمي ، فجعلوه بينهم ، فقال : قيسوا ما بين الأرضين ، فإلى أيتهما كان أدنى ؛ فهو له . فقاسوه ؛ فوجدوه أدنى إلى الأرض التي أراد [بشبر] ؛ فقبضته ملائكة الرحمة » . والسياق لمسلم ، ولفظ البخاري :

« فغفر له » .

ثم خرجته في « الصحيحة » برواية أحمد وسياقه ، وزيادات الشيخين وغيرهما عليه ؛ فراجعه إن شئت برقم (٢٦٤٠) .

٦٦٩١ - (قَتَلَ رجلٌ من بني إسرائيل سبعةً وتسعينَ نفْساً ، فذهبَ إلى راهبٍ فقال : إني قتلتُ سبْعةً وتسعينَ نفْساً ؛ فهلْ تجدْ لي من توبةٍ ؟ قال : لا . فقتلَ الراهبَ .

ثم ذهبَ إلى راهبٍ آخرَ فقال : إنِّي قتلتُ ثمانيةً وتسعينَ نفْساً ؛ فهلْ تجدْ لي من توبةٍ ؟ قال : لا . فقتلَه .

ثم ذهبَ إلى الثّالث فقالَ : إنِّي قتلتُ تسْعةً وتسعينَ نفْساً منهم راهبانِ ؛ فهلْ تجدْ لي من توبةٍ ؟ فقال : لقد عملتَ شرّاً ، ولئن قلتُ : إن الله ليس بغفور رحيم لقد كذبت ؛ فتب إلى الله . قال : أما أنا فلا أفارقك بعد قولكَ هذا . فلزمَه على أنْ لا يعصيَه ، فكانَ يخدمُه في ذلك ، وهلكَ يوماً رجلٌ والثناءُ عليه قبيحٌ ، فلما دُفنَ ؛ قعدَ على قبْره ، فبكَى بُكاءً شديداً ، ثم تُوفي آخرُ والثناء عليه حسَنٌ ، فلمّا دفنَ ؛ قعَدَ على قبْره فضحكَ ضَحكاً شديداً ، فأنكَر أصحابُه ذلك ؛ فاجْتمعُوا إلى رأْسهم ، فقالوا : كيف تُؤوي إليكَ هذا قاتلَ النفوس ، وقد صنعَ ما رأيتَ ؟ فوقع في نفْسه وأنفسِهم ، فأتى إلى صاحبهم مرّة من ذلك ومعه صاحبٌ له ، فكلّمه فقال له : ما تأمُرني ؟ فقال : اذهبْ فأوقدْ تنّوراً . ففعلَ ثمّ أتاه بخبره أنْ قدْ فعلَ ، قال : اذهب فألْقِ نفْسَك فيها . فلهَى عنه الراهبُ ،

وذهبَ الآخرُ ، فألقَى نفْسَه في التنّور ، ثمّ استفاقَ الراهبُ ، فقال : إنِّي لأظنُّ الرجلَ قد ألقَى نفسَه في التنّور بقولي له . فذهبَ إليه فوجدَه حيّاً في التنّور يعرق ، فأخذَ بيده ؛ فأخرجَه من التنّور ، فقال : ما ينبغي أن تخدمَني ، ولكن أنا أخدمُك ، أخبرني عن بكائك على المتوفَى الأولِ ، وعن ضَحِكك على الآخرِ ، قال : أمّا الأول : فإنّه لما دفن رأيتُ ما يلقَى من الشّر ؛ فذكرتُ ذنوبي فبكيتُ ، وأما الآخرُ : فإني رأيتُ ما يلقَى به من الخير ؛ فضحكتُ ، وكان بعدَ ذلك من عظماءِ بني إسرائيل) .

منكر بهذا السياق . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ٣١١ / ٧٨٨) : حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح : حدثني أبي : ثنا ابن لهيعة : حدثني عبيد الله بن المغيرة عن أبي قيس مولى بني جمح قال : سمعت أبا زمعة البلوي - وكان من أصحاب الشجرة ، بايع النبي ﷺ تحتها - وأتى يوماً بمسجد الفسطاط ، فقام في الرحبة - وقد كان بلغه عن عبد الله بن عمرو بعض التشديد - فقال : لا تشددوا على الناس ؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ويبدو أنه من تخاليط ابن لهيعة ، وبه أعله الهيثمي فقال (١٠ / ٢١٣) :

« رواه الطبراني ، وفيه ابن لهيعة ، وهو ضعيف » .

ويحتمل أن العلة من (يحيى بن عثمان بن صالح) المصري ؛ فقد تكلم فيه بعضهم ، فقال فيه الذهبي في « الكاشف » :

« حافظ أخباري ، له ما ينكر » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق رمي بالتشيع ، ولينه بعضهم لكونه حدث من غير أصله » .

٦٦٩٢ ـ (يا أبا ذرّ ! أعلمتَ أن بينَ أيدينا عقبةً كؤوداً ، لا يصعدُها إلا المُخِفُّون ؟ فقالَ رجلٌ : يا رسول الله ! أمن المخفِّين أنا أم من المثْقلين ؟ قال :

عندكَ طعامُ يومٍ ؟

قال : نعم ؛ وطعامُ غدٍ . قال :

وطعامُ بعد غدٍ ؟

قال : لا . قال :

لو كانَ عندكَ طعامُ ثلاثٍ ؛ لكنتَ من المثقلين) .

منكر جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٥ / ٤٠٦ ـ ٤٠٧ / ٤٨٠٦) : حدثنا عبيد بن عبد الله بن جحش قال : حدثنا **جُنادة بن مروان** قال : حدثنا الحارث بن النعمان قال : سمعت أنساً يقول :

خرج رسول الله ﷺ يوماً وهو آخذ بيد أبي ذر ، فقال : . . . فذكره . وقال ـ وقد ساق بهذا الإسناد خمسة أحاديث ـ :

« لم يرو هذه الأحاديث عن أنس إلا الحارث بن النعمان » .

قلت : قال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال النسائي :

« ليس بثقة » . وضعفه آخرون . وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » (٤ / ١٣٥) .

وذكر الحافظ في « التهذيب » أنه ذكره في « الضعفاء » أيضاً ؛ ولكنه غير موجود في النسخة المطبوعة منه . والله أعلم .

و(جنادة بن مروان) ـ وهو : الحمصي ـ : ضعفه أبو حاتم بقوله :

« ليس بقوي ، أخشى أن يكون كذب في حديث عبد الله بن بسر أنه رأى في شارب النبي ﷺ بياضاً بحيال شفتيه » .

وفسر الحافظ في « اللسان » قوله : « كذب » بـ : « أخطأ » ، ورد على الذهبي قوله :

« اتهمه أبو حاتم » ؛ فأصاب . وبه أعله الهيثمي كما يأتي .

و(عبيد بن عبد الله بن جحش) ـ وهو : الأسدي ـ ؛ كما جاء في الحديث الأول من تلك الأحاديث الخمسة ، فهو من شيوخ الطبراني الذين لم نجد لهم ذكراً في شيء من كتب الرجال ؛ فالإسناد مسلسل بالعلل ؛ فالعجب من قول الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٢٦٣) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » (وفيه جنادة بن مروان) ، قال أبو حاتم : ليس بقوي ، وبقية رجاله ثقات » .

وأشار المنذري (٤ / ٨٥ / ٣) إلى تضعيف الحديث ؛ ولكنه أطلق عزوه للطبراني ؛ فأوهم أنه في « المعجم الكبير » ، وليس فيه .

٦٦٩٣ ـ (لو كانت الدّنيا تعدلُ عندَ الله مثقالَ حبَّةٍ من خردلٍ ؛ لم يعطها إلا أولياءَه وأحباءه من خَلْقهِ) .

منكر بهذا السياق . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ٣٤٨ ـ

٣٤٩ / ١٣٣١٠) من طريق يحيى بن عبد الله البابلتي : ثنا أيوب بن نُهيك قال : سمعت محمد بن قيس قال : سمعت ابن عمر يقول : سمعت النبي ﷺ يقول :

« والذي نفسي بيده ! إن الدنيا أهون على الله من هذه السخلة على أهلها ، ولو كانت . . . » الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، أورده الهيثمي بتمامه (١٠ / ٢٨٧ ـ ٢٨٨) وقال :

« رواه الطبراني ، وفيه يحيى بن عبد الله البابلتي ، وهو ضعيف » .

قلت : إعلاله بشيخه (أيوب بن نهيك) أولى ؛ لأنه أشد منه ضعفاً ، ولذلك قال الذهبي في « المغني » :

« تركوه » .

ولما ساق له الحافظ في « اللسان » حديثاً آخر له عنه ؛ قال :

« ويحيى ضعيف ؛ لكنه لا يحتمل هذا » . يشير إلى إعلاله بأيوب . انظر الحديث (٥٠٨٧) .

والحديث قد صح من طريق أخرى عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ :

« . . . ما سقى كافراً منها شربة ماء » .

وكذلك روي عن جمع آخر من الصحابة من طرق يقوي بعضها بعضاً ، وقد خرجتها في « الصحيحة » (٦٨٦ ، ٩٤٣) .

وأما الطرف الأول من الحديث فإني لم أسقه مع حديث الترجمة ؛ لأن له شواهد صحيحة ، خرجت بعضها في « الصحيحة » برقم (٣٣٩٢) .

٦٦٩٤ - (الدنيا دارُ من لا دارَ له ، ومالُ مَنْ لا مالَ له ، ولها يجمعُ مَنْ لا عقْلَ له) .

منكر . أخرجه ابن أبي الدنيا في « الجوع » (ق ٢٩ / ٢) ، وعنه البيهقي في « شعب الإيمان » (٧ / ٣٧٥ / ١٠٦٣٨) من طريق الحسين بن محمد : ثنا أبو سليمان النصيبي عن أبي إسحاق عن زرعة عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وزرعة هذا : لم أعرفه ، ومن المحتمل أنه (أبو عمرو السَّيباني الفلسطيني) اسمه : (زرعة) ؛ فإنه من هذه الطبقة ، روى عن عمر وغيره من الصحابة ، ولكنهم لم يذكروا فيهم عائشة ، ولا ذكروا في الرواة عنه أبا إسحاق . فالله أعلم .

وأبو إسحاق ؛ إن لم يكن عمرو بن عبد الله السبيعي ؛ فلم أعرفه ، والسبيعي مدلس مختلط .

وأبو سليمان النصيبي ؛ لم أره في كتب (الكنى) التي عندي ، ولا ذكره السمعاني في نسبة (النصيبي) ؛ فهو إسناد مظلم ، فمن الغريب قول المنذري في « الترغيب » (٤ / ١٠٤) :

« رواه أحمد والبيهقي . . . وإسنادهما جيد » !

فأقول : أنى لهما الجودة وفيه ما تقدم من الجهالة بالنسبة لرواية البيهقي وكذلك بالنسبة لرواية أحمد ؟! لكنها كشفت لنا عن اسم (أبي سليمان النصيبي)

وشيء من حاله ؛ فقال أحمد (٦ / ٧١) : ثنا حسين بن محمد قال : ثنا دويد عن أبي إسحاق . . . به ؛ دون قوله : « ومال من لا مال له » .

فرواية أحمد هذه توضيح أن (أبا سليمان النصيبي) هو : (ذويد) ؛ لاتحاد شيخه والراوي عنه ، فمن (ذويد) هذا ؟ لقد تبادر لذهني أنه لعله : (دويد الفلسطيني) المترجم في « ثقات ابن حبان » (٨ / ٢٣٧) وغيره . لكني لم أجد أحداً ذكر ما هنا من شيخه والراوي عنه ، وإن كان الهيثمي يشير إلى أنه هو بقوله (١٠ / ٢٨٨) :

« رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح » .

فإن يكن هو ؛ فالعلة ممن فوقه . والله أعلم .

وقد روي عن ابن مسعود موقوفاً :

أخرجه أحمد في « الزهد » (ص ١٦١) ، وابن أبي الدنيا أيضاً ، وفي « ذم الدنيا » أيضاً (١٧ / ١٦ ط) وعنه البيهقي عن مالك بن مِغْول عنه .

ورجاله ثقات ؛ لكنه معضل ؛ بين ابن مغول وابن مسعود واسطتان على الأقل .

وأخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (٢ / ١٤١٨) من طريق أبي حمزة قال : قال ابن مسعود رضي الله عنه : . . . فذكره .

وهذا صورته صورة المنقطع أيضاً ، ولكنني لم أعرف أبا حمزة ، ولا بعض من دونه .

ثم رأيت الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (٣ / ٢٠٣) جود أيضاً إسناد ابن أبي الدنيا والبيهقي .

ثم رأيت الأمير (ابن ماكولا) ، قد أورد (دويداً) هذا في « الإكمال » (٣ / ٣٨٧) - في دويد . . أوله دال مهملة - وقال :

« لم ينسب ، يروي عن أبي إسحاق عن زرعة عن عائشة : الدنيا . . . » .

وفرق بينه وبين من ذكره قبله :

« **دويد بن سليمان** : حدث عن سلم بن بشر بن جحل ، وعثمان بن عطاء . روى عنه حسين بن محمد المروزي » .

وأنت ترى أن (دويداً) الأول - راوي الحديث - روى عنه محمد بن حسين هذا . وعلى كل حال فهو مجهول لا يعرف .

٦٦٩٥ - (لا يلجُ النّار من بكَى من خَشْيةِ الله ، ولا يدخلُ الجنةَ مصرٌّ على معصيةٍ ، ولو لم تذْنبوا لجاءَ الله بقومٍ يذنبونَ ، فيغْفر لهم) .

موضوع بفقرة (الإصرار) . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (١ / ٤٨٩ / ٧٩٨) من طريق الكديمي : ثنا عبد الله بن الربيع الباهلي : ثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال :

لما نزلت ﴿ أفمِن هذا الحديث تعجبون وتضحكون ولا تبكون ﴾ ؛ بكى أصحاب الصفة حتى جرت دموعهم على خدودهم ، فلما سمع رسول الله ﷺ حنينهم ؛ بكى معهم ، فبكينا ببكائه ، فقال ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته (الكديمي) - واسمه : محمد بن يونس البصري - ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« هالك ، قال ابن حبان وغيره : كان يضع الحديث على الثقات » .

وعبد الله بن الربيع الباهلي ؛ لم أجد له ترجمة .

وإنما خرجت الحديث هنا من أجل الفقرة الوسطى ؛ لتفرد هذا الوضاع بها ، بخلاف الفقرتين الأخريين ، فالأولى منهما قد جاءت في « السنن » من طريق أخرى عن أبي هريرة مرفوعاً ، وصححه الترمذي والحاكم ، وأقرهما الحافظ في « الفتح » (١١ / ٣١٢) .

والفقرة الأخرى لها طرق أخرى عن أبي هريرة ؛ أحدها صحيح عند مسلم ، والأخرى حسنة ، وشواهد بعضها عند مسلم أيضاً ، وهي مخرجة في « الصحيحة » (٩٦٧ ـ ٩٧٠ و ١٩٤٨ ـ ١٩٥١) .

٦٦٩٦ ـ (ألا أنبئكُم بخِيارِكم ؟ خيارُكم إذا سُدِّدُوا) .

منكر بهذا اللفظ . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٦ / ٢١٤ / ٣٤٩٦) : حدثنا الجراح بن مخلد : حدثنا سالم بن نوح : حدثنا **سهيل** : حدثنا ثابت عن أنس مرفوعاً .

وبهذا الإسناد أخرجه البزار (٢ / ٤٠٦ / ١٩٧٠) ؛ لكن بلفظ :

« . . . أحاسنكم أخلاقاً ـ أو قال : أحسنكم خلقاً ـ . . . » . وقال :

« لا نعلم رواه عن ثابت عن أنس إلا سهيل » .

قلت : وهو ابن أبي حزم ـ كما وقع في رواية البزار ـ : وهو لين ؛ كما قال الحافظ في « مختصر الزوائد » (٢ / ١٩٣ / ١٦٧٩) ، وقال في « التقريب » :

« ضعيف » .

وعليه فقول المنذري (٤ / ١٣٥ / ٤٣) ـ وتبعه الهيثمي (١٠ / ٢٠٣) ـ :

« رواه أبو يعلى بإسناد حسن » .

فهو غير حسن ! ولا سيما ولفظه مخالف للفظ البزار ، ثم هو منكر ؛ لمخالفته للأحاديث الواردة بنحوه ، ومنها حديث عبد الله بن بسر مرفوعاً بلفظ :

« خير الناس من طال عمره وحسن عمله » .

وما في معناه ؛ فانظر « الصحيحة » (١٢٩٨ ، ١٨٣٦) .

٦٦٩٧ - (من وُعكَ ليلةً فصبرَ ، ورضـيَ بها عنِ اللهِ ؛ خرجَ من ذُنوبه كيومِ ولدتْه أمُّه) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي الدنيا في « المرض والكفارات » (٦٣ - ٦٤ / ٨٣) و« الرضا عن الله » (١٠٥ - ١٠٦ / ٧٥) ، وعنه البيهقي في « شعب الإيمان » (٧ / ١٦٧ / ٩٨٦٨) من طريق زافر بن سليـمان عن إسمـاعيل بن إبراهيم عن أبي سفيان عن سالم عن الحسن عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : زافر بن سليمان ، وهو مختلف فيه ؛ قال الذهبي في « الكاشف » :

« فيه ضعف ، وثقه أحمد » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق كثير الأوهام » .

الثانية : إسماعيل بن إبراهيم : لم أعرفه .

الثالثة : أبو سفيان : لم أعرفه أيضاً .

الرابعة : سالم ـ هو : ابن عبد الله الخياط البصري ـ : مختلف فيه أيضاً ، قال الذهبي في « الكاشف » :

« ضُعِّف » . وقال الحافظ :

« صدوق سيئ الحفظ » .

الخامسة : عنعنة الحسن ـ وهو : البصري ـ ؛ مدلس .

وقد روي عنه من وجه آخر مرفوعاً نحوه ، وموقوفاً ، وقد مضى برقم (٦١٤٤) .

٦٦٩٨ ـ (يخرجُ لابنِ آدمَ يومَ القيامةِ ثلاثة دواوينَ : ديوانٌ فيه العملُ الصالحُ ، وديوانٌ فيه ذنوبه ، وديوانٌ فيه النِّعمُ من الله ، فيقولُ الله لأصغر نِعَمِهِ ـ أحسبُه قال ـ في ديوان النِّعم : خذِي ثمنك من عمله الصّالح . فتستوعبُ عملَه الصالحَ كلَّه ، ثم تنحى وتقول : وعزّتك ! وعزّتكَ ! ما استوفيتُ ، وتبقَى الذنوبُ ، والنِّعم ، وقد ذهبَ العملُ الصالحُ كلُّه ، فإذا أرادَ الله أنْ يرحَمَ عبْداً ؛ قالَ : يا عبْدي ! قد ضاعفتُ لك حسناتِك ، وتجاوزتُ عن سيّئاتِك ، ـ أحسبُه قال : ـ ووهبتُ لك نِعَمِي) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار (٤ / ١٦٠) من طريق **داود بن المحبر** : ثنا **صالح المري** عن جعفر بن زيد العبدي عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ـ إن لم يكن موضوعاً ـ ؛ آفته (داود بن المحبر) : قال الذهبي في « المغني » :

« صاحب « العقل » واهٍ . قال ابن حبان : كان يضع الحديث . وأجمعوا على تركه » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، وأكثر « كتاب العقل » الذي صنفه موضوعات » .

قلت : فالعجب بعد هذا أن يكتفي المنذري بالإشارة إلى تضعيف الحديث في « الترغيب » (٤ / ١٩٩ / ٧) بتصديره إياه بقوله فقط : « روي » !

وأعجب منه غفلة الهيثمي عن الآفة المذكورة ، وقوله في « المجمع » (١٠ / ٣٥٧) :

« رواه البزار ، وفيه صالح المري ، وهو ضعيف » !

وأعجب من هذا العجب قول الحافظ ابن كثير ـ بعد أن ساق الحديث بإسناد البزار (٢ / ٥٤٠ / سورة إبراهيم) ـ :

« غريب ، وسنده ضعيف » !

وقد تكررت الغفلة والإشارة المذكورة في حديث آخر لابن المحبر هذا في « الميزان » ، أخرجه البزار أيضاً (٣٤٤٥) عنه عن صالح المري عن ثابت البناني وجعفر بن زيد ومنصور بن زاذان عن أنس يرفعه :

« ملك موكل بالميزان ، فيؤتى بابن آدم فيوقف بين يدي الميزان ، فإن ثقل ميزانه ؛ نادى مَلك بصوت يسمع الخلائق : سعدَ فلانٌ سعادةً لا يشقى بعدها أبداً . وإن خفَّ ميزانه نادى ملَك بصوت يسمع الخلائق ؛ شقي فلان شقاوة لا

يسعد بعدها أبداً » .

فضعفه المنذري (٤ / ٢١١) بقوله : « وروى . . . » ، وعزاه للبيهقي أيضاً .

وقال الهيثمي (١٠ / ٢٥٠) :

« رواه البزار ، وفيه صالح المري ، وهو مجمع على ضعفه » .

وقد تنبه لهذه الغفلة هنا دون هناك الحافظ ابن حجر ، فتعقبه في تعليقه عليه في الحاشية ـ وأحسن ـ بقوله :

« بل آفته من دواد بن المحبر ؛ فقد اتهموه بوضع الحديث ، وصالح غايته أنه كان سيئ الحفظ » .

ومع أن المعلقين الثلاثة على « الترغيب » نقلوا (٤ / ٣٢٥ ـ ٣٢٦) عن الحافظ هذا التعقيب العلمي ، فإنهم لم يستفيدوا منه شيئاً ؛ لجهلهم بهذا العلم ، وغلبة التقليد للهيثمي عليهم ؛ فقد اقتصروا على قولهم في هذا الحديث ـ كالحديث الذي قبله ـ :

«ضعيف » !

فلا فرق عندهم بين ما غفلوا عنه تقليداً لغيرهم ، وبين ما نبهوا عليه ، إذ الغاية تكثير السطور بالنقول ، وتسويد الصفحات ، وإخراج الكتاب في أربع مجلدات ، والهدف معروف عند ذوي الألباب !

٦٦٩٩ ـ (إنّ لكلِّ يومٍ نحْساً ؛ فادْفعُوا نحْسَ ذلكَ اليوم بالصّدَقةِ) .

منكر . أورده الحافظ ابن رجب الحنبلي في كتابه « لطائف المعارف » (ص ٧٦) قائلاً :

« وفي حديث . . . » .

وما وجدت له مصدراً حتى الآن ، ولا عزاه هو لأحد .

ثم رأيت السيوطي قد عزاه في« الدر المنثور » (٥ / ٢٣٩) لابن مردويه ؛ يعني : في « التفسير » ، وهو غير مطبوع ، وما أظن إسناده بصحيح . والله أعلم .

وإني لأشم منه رائحة التشاؤم والتطير ، ولا شيء من ذلك في الإسلام - كما هو معلوم - ، ونحوه حديث :

« آخر أربعاء في الشهر يوم نحس مستمر » .

وهو موضوع - كما تقدم بيانه برقم (١٥٨١) - .

والأيام كلها سواء ، لا نحس فيها إلا بالنظر لما قد يقع فيها من المعاصي ؛ فيصيب شؤمها أصحابها ؛ - كما في قوله تبارك وتعالى في عاد : ﴿ إنا أرسلنا عليهم ريحاً صرصراً في يوم نحسٍ مستمر ﴾ - . قال ابن كثير :

« ﴿ يوم نحس ﴾ ؛ أي : عليهم ، قاله الضحاك وقتادة والسدي .

﴿ مستمر ﴾ عليهم نحسه ودماره ؛ لأنه يوم اتصل فيه عذابهم الدنيوي بالأخروي » .

٦٧٠٠ - (حوضِي ما بينَ كذا إلى كذا ، فيه من الآنيةِ عددَ النّجومِ ، أطيبُ ريحاً من المسْكِ ، وأحلَى من العَسَل ، وأبردُ من الثّلجِ ، وأبيضُ من اللّبَنِ ، مَنْ شربَ منه شربةً ؛ لم يظمأْ أبداً ، ومنْ لم يشربْ منه ؛ لم يُروَ أبداً) .

منكر بزيادة : « ومن لم يشرب . . . » . أخرجه الطيالسي في « مسنده » (٢٨٤ / ٢١٣٥) ، ومن طريقه البزار (٤ / ١٧٨ / ٣٤٨٤) ، والطبراني في « المعجم الأوسط »

(٦ / ١٣ / ٥٢٠) من طريق عاصم بن علي كلاهما قالا : حدثنا المسعودي عن عدي بن ثابت عن أنس بن مالك مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ المسعودي كان اختلط ، وبه أعله المنذري (٤ / ٢٠٧ / ٢) ، والهيثمي (١٠ / ٣٦١) ، وقد أشار الطبراني إلى تفرده به ؛ فقال عقبه :

« لم يروه عن عدي بن ثابت إلا المسعودي » .

وقد خالفه في إسناده عبد الغفار بن القاسم : فقال : عن عدي بن ثابت عن زر بن حبيش عن أُبي بن كعب مرفوعاً به .

أخرجه ابن أبي عاصم في « السنة » (٢ /٣٣١ / ٧١٧) .

لكن عبد الغفار كان يضع الحديث ؛ كما قال ابن المديني ، وكذا قال أبو داود - كما في « لسان الحافظ » - ، فالعجب منه كيف سكت عن زيادته هذه في « الفتح » (١١ / ٤٧٣) ، وقد عزاها لابن أبي عاصم فقط !

وقد رويت من طرق أخرى ، فأنا أسوقها لأبين وهاءها :

الأولى : عن عثمان بن عمير عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال :

جاء ابنا مليكة إلى النبي ﷺ . . . الحديث بطوله ، وفي آخره :

« من شرب منه شربة ؛ لم يظمأ بعده ، وإن حرمه ؛ لم يرو بعده » .

أخرجه أحمد (١ / ٣٩٨ - ٣٩٩) ، والبزار (٤ / ١٧٥ - ١٧٦ / ٣٤٧٨) ،

والطبراني في « المعجم الكبير » (٩ / ١٠٠١٧) ، وقال البزار :

« لا يروى بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه » .

قلت : وهو ضعيف ، عثمان بن عمير - وهو أبو اليقظان - قال الذهبي في « الكاشف » و« المغني » :

« ضعفوه » . وقال الحافظ :

« ضعيف ، واختلط ، وكان يدلس ، ويغلو في التشيّع » .

وقال الهيثمي بعد أن عزاه للثلاثة المذكورين (١٠ / ٣٦٢) :

« وفي أسانيدهم كلهم عثمان بن عمير ، وهو ضعيف » .

الثانية : عن محمد بن عبيد الله العرزمي عن أبي بردة عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بلفظ :

« إن لي نهراً ما بين صنعاء إلى أيلة . . . » الحديث ، وفيه :

« ومن لم يطعمه ؛ لم يُروَ أبداً » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٧ / ٢٨٩ / ٦٥٥٨) من طريق زهير ابن عباد الرؤاسي قال : حدثنا داود بن هلال عن محمد بن عبيد الله العرزمي . . . وقال :

« لم يروه إلا العرزمي ، ولا عنه إلا داود بن هلال ، تفرد به زهير » .

قلت : هو ثقة ؛ كما قال أبو حاتم .

وشيخه داود بن هلال : لا يعرف إلا بهذه الرواية ـ كما يستفاد من « الجرح والتعديل » (١ / ٤٢٧٢) ـ .

والآفة : العرزمي ؛ فإنه متروك ـ كما قال الهيثمي ـ .

وإن مما يؤكد [نكارة] هذه الزيادة أن حديث الحوض متواتر ـ كما ذكر العلماء ـ ، ودل عليه التتبع لطرقه والاستقراء ، وقد جاء في الكثير الطيب منها أن من شرب منه شربة ؛ لم يظمأ بعدها أبداً ، دون الزيادة ؛ من ذلك : حديث ثوبان ، وعبد الله ابن عمرو ـ وقد أخرجه الشيخان ـ ، وأبي ذر ، وابن عمر ـ وهما في مسلم ـ وأبي برزة ، وحذيفة ، وأبي أمامة ، وسهل بن سعد ـ وهو متفق عليه ـ ، وقد ساق أسانيدها ابن أبي عاصم في « السنة » ، وخرجتها في « ظلال الجنة » (٢ / ٣٢٥ ـ ٣٤٥) ، وبعضها في « الترغيب » للمنذري (٤ / ٢٠٧ ـ ٢٠٩) ، وفي الباب عن جمع آخر من الأصحاب ؛ فراجع « مجمع الزوائد » (١٠ / ٣٦١ ـ ٣٦٧) إن شئت .

وقد جهل هذه الحقائق المعلقون الثلاثة على « الترغيب » ؛ فقالوا في تعليقهم على الحديث (٤ / ٣١٨) :

« حسن بشواهده » !

دون أن يذكروا ـ أو على الأقل أن يشيروا أو يحيلوا إلى ـ الشواهد التي ادعوها ، وتلك عادتهم ، يلقون الكلام على عواهنه دون تَرَوٍّ أو تفكّر وبيان . والله المستعان .

(تنبيه) : سقطت هذه الزيادة المنكرة من الحديث في « المجمع » . وقال (١٠ / ٣٦١) :

« رواه البزار والطبراني في « الأوسط » ، وفيه المسعودي وهو ثقة ولكنه اختلط ، وبقية رجاله رجال الصحيح » .

ونقله المعلقون المشار إليهم دون أن ينبهوا للفرق بين ما في « المجمع » و« الترغيب » ! وقد كنت تعرضت لهذا في « الظلال » (٢ / ٣٣٢) ، واستظهرت يومئذ أن الزيادة ليست عند البزار والطبراني معاً ؛ وإنما عند أحدهما . وكان ذلك قبل طبع كتابيهما ، والآن تبين أن في « المجمع » سقطاً ، كان من واجب التحقيق الذي يدعونه أن يبينوه ، ولكن صدق من قال : (فاقد الشيء لا يعطيه) !!

٦٠٧١ - (ما أحسنَ محسنٌ من مسْلم ولا كافرٍ إلا أثابَه اللهُ عز وجل . قال : فقلنا : يا رسولَ الله ! ما إثابةُ الله للكافرِ ؟ قال : إنْ كان قد وصلَ رحماً ، أو تصدّق بصدَقة ، أو عملَ حسَنةً ؛ أثابَه الله المالَ والولدَ والصحّةَ ، وأشباه ذلك . قال : فقلنا : وما إثابتُه في الآخرةِ ؟ فقال : عذاباً دون العذابِ . وقرأ رسولُ الله ﷺ : ﴿ أدخِلُوا آلَ فرعونَ أشدَّ العذابِ ﴾ [غافر : ٤٦])(*) .

منكر بمرة . أخرجه الحاكم (٢ / ٢٥٣) ، والبيهقي في « الشعب » (١ / ٢٦٠ - ٢٦١ / ٢٨١) وفي « البعث » (٣٢ / ١٩) ، والبزار (١ / ٤٤٨ / ٩٤٥) من طريق عتبة بن يقظان عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن ابن مسعود مرفوعاً ، والسياق للبيهقي . وقال :

« لا يثبت ؛ لأن في إسناده من لا يحتج به » .

(*) كتب الشيخ رحمه الله بخطه فوق هذا المتن : « تقدم برقم (٤٩٨٣) ؛ فيعاد النظر فيه » .

يشير إلى (عتبة بن يقظان) ، وبه تُعُقِّبَ الحاكم لما قال :

« صحيح الإسناد » . فردّه الذهبي بقوله :

« قلت : عتبة واهٍ » .

وقال في « الميزان » - ، وقد ساق الحديث من رواية ابن ماجه في « تفسيره » من طريق عامر بن مدرك عن عتبة ، وذكر أقوال الجارحين لعتبة ، وقال - :

« قواه بعضهم ، عامر صدوق ، والخبر منكر » .

ويشير إلى ذكر ابن حبان لعتبة في « الثقات » (٧ / ٢٧١) مخالفاً في ذلك لأئمة الجرح - مثل النسائي - ؛ فإنه قال :

« غير ثقة » . وابن الجنيد :

« لا يساوي شيئاً » . وقال الدارقطني في « السنن » (٤ / ٢٨١) :

« متروك » .

ولذلك جزم الحافظ بضعفه في « التقريب » ، ولمَّا قال شيخه الهيثمي في « المجمع » (٣ / ١١١) :

« رواه البزار ، وفيه عتبة بن يقظان ، وفيه كلام ، وقد وثقه ابن حبان » !

رده الحافظ بقوله في « مختصر الزوائد » (١ / ٣٩٢) :

« قلت : قد تفرد بهذا ، ولا يُحتمل التفرد من مثله ، والمتن شاذ بمرة » .

وقال في « الفتح » (١١ / ٤٣٢) - بعد ما عزاه لابن مردويه والبيهقي - :

« سنده ضعيف » .

وروى ابن جرير في « التفسير » (٣٠ / ١٧٥) من طريق **ليث قال** : ثني **المعلى** عن محمد بن كعب القرظي **قال** : قال رسول الله ﷺ : **فذكره مختصراً جداً بلفظ** :

« ما أحسن من محسن ؛ مؤمن أو كافر ؛ إلا وقع ثوابه على الله في عاجل دنياه ، أو آجل آخرته » .

قلت : وهذا مرسل ضعيف . ليث ـ هو : ابن أبي سُليم ـ ، وكان اختلط .

و(المعلى) : لم أعرفه .

٦٧٠٢ - (يُشَفِّعُ اللهُ تبارك وتعالى يومَ القيامة آدمَ من جميعِ ذرّيته في مئة أَلْفِ أَلْفٍ ، وعشْرة آلافِ أَلْفٍ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٧ / ٤٣٠ / ٦٨٣٦) من طريق موسى بن إسماعيل : حدثنا نوح بن قيس الطاحي (الأصل : الطائي !) عن **يزيد الرقاشي** عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال :

« لا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد ، تفرد به موسى بن إسماعيل » .

قلت : هو ثقة من رجال الشيخين ، وكذلك سائر الرواة ثقات ؛ غير يزيد ـ وهو : ابن أبان الرقاشي ـ وهو ضعيف ، وفي ترجمته أورد الحديثَ الذهبيُّ من مناكيره . وقال العراقي في « تخريج الإحياء » (٤ / ٥٤٤) ، وتلميذه الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٣٨١) واللفظ له :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه يزيد الرقاشي ، وهو ضعيف » .

ونحوه في « الترغيب » (٤ / ٢٢٠ / ١٦) .

٦٧٠٣ - (أشْفعُ لأمّتي حتّى يناديني ربِّي تبارك وتعالى ، فيقولُ : أَرضيتَ يا محمَّدُ ؟! فأقول : ربِّ رضيتُ) .

منكر . أخرجه ابن خزيمة في « التوحيد » (ص ١٨٠) : حدثنا محمد بن أحمد بن زيد - بعَبّادان - قال : ثنا عمرو بن عاصم قال : ثنا حرب بن سريج البزار قال : قلت لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين : جعلت فداك ! أرأيت هذه الشفاعة التي يتحدث بها أهل العراق ؛ أحق هي ؟ قال : شفاعة ماذا ؟ قال : شفاعة محمد ﷺ . قال : حق والله ! إي والله ! لحدثني عمي محمد بن علي ابن الحنفية عن علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

وبهذا الإسناد أخرجه البزار في « البحر الزخار » (٢ / ٢٣٩ / ٦٣٨) و(٤ / ١٧٠ / ٣٤٦٦ - كشف الأستار) ؛ لكن وقع فيهما (محمد بن يزيد المذاري) منسوباً إلى جده . لكن في « الكشف » (المدارلي) ، وهو خطأ مطبعي .

وأخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » قال (٣ / ٤٤ / ٢٠٨٣) : حدثنا أحمد بن زهير قال : حدثنا محمد بن أحمد بن زيد المذاري به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف رجاله ثقات ؛ غير حرب بن سريج ، فهو مختلف فيه ، فوثقه بعضهم ، وضعفه آخرون ، بل قال البخاري ؛ كما روى العقيلي في « الضعفاء » (١ / ٢٩٥) :

« فيه نظر » .

وقول الدكتور القلعجي في التعليق عليه :

« ووثقه ابن حبان ، وقال : يخطئ » !

فهو من أوهامه ؛ لأنه لم يذكره في « ثقاته » ، ولم يذكر أحد ممن ترجمه توثيقه عنه ؛ بل هو أورده في كتابه « المجروحين » (١ / ٢٦١) وقال :

« يخطئ كثيراً ، حتى خرج عن حد الاحتجاج به » .

من أجل ذلك ؛ فإني لم أطمئن لقول المنذري في « الترغيب » (٤ / ٢٢١ / ٢١) :

« رواه البزار والطبراني ، وإسناده حسن إن شاء الله » .

وقال الهيثمي - بعدما عزاه للمذكورَيْن - (١٠ / ٣٧٧) :

« وفيه محمد بن أحمد بن زيد المداري ، ولم أعرفه ؛ وبقية رجاله وثقوا ، على ضعف في بعضهم » .

يشير إلى (حرب بن سريج) .

وأما (المداري) ؛ فيستغرب منه عدم معرفته به ، وهو في « ثقات ابن حبان » (٩ / ١٢٣) ، وذكره الهيثمي نفسه في كتابه « ترتيب الثقات » ؛ لكن لم تقع فيه نسبته هذه ، وهي في « الثقات » (المدادي) بالدالين المهملتين ، والصواب : (المذاري) - كما تقدم عن « الأوسط » - ؛ فإن السمعاني أورد المترجم فيها ، وأفاد أنها نسبة إلى (مذار) قرية بأرض البصرة ، وذكر أنه روى عنه عبد الله بن قحطبة ، وهذا نقله من « ثقات ابن حبان » ، وعبارته فيه :

« حدثنا عنه عبد الله بن قحطبة وغيره » .

وقد استفدنا من تخريجنا لهذا الحديث أنه روى عنه ابن خزيمة أيضاً ـ وهو من شيوخ ابن حبان الذين أكثر عنهم ـ ، والبزار أيضاً ؛ فعلّة الحديث (حرب بن سريج) . والله أعلم .

وله حديث آخر في الشفاعة ؛ ولكنه قد توبع عليه ـ كما تراه محققاً في « ظلال الجنة » برقم (٨٣٠) ـ .

(تنبيه) : وقع في « الترغيب » زيادة في أول الحديث بلفظ :

« ما أزال أشفع . . . » .

ولا أصلَ لها عند أحد ممن أخرج الحديث ؛ فاقتضى التنبيه !

ومن الادعاءات الكاذبة للمعلقين الثلاثة على « الترغيب » (٤ / ٣٤٥) تقويتهم للحديث بقولهم :

« حسن بشواهده ، قال الهيثمي . . . » ! وليس له ولا شاهد واحد ! والله المستعان .

ثم رأيت الناجي نقل عبارة الهيثمي المتقدمة على وجه آخر ؛ قال (ق ٢٢٧ / ٢) :

« وعبارة الهيثمي : فيه محمد بن أحمد بن زَبْدا وغيره ممن ضعف » !

كذا وقع فيه ، ثم عقب عليه بقوله :

« قلت : وهذا المذكور (ابن زَبْدَا) : بزاي معجمة مفتوحة ، ثم باء موحدة ساكنة ، ثم دال مهملة مفتوحة ثم ألف ساكنة .

(المذاري) : بالميم والذال المعجمة المفتوحتين ، والراء المهملة المكسورة ، منسوب إلى (المذار) ؛ قرية بأسفل أرض البصرة يروي عن عمرو بن عاصم ، وعنه

أحمد بن يحيى بن زهير ، ولم يذكره ابن الجوزي في « الضعفاء » ، ولا الذهبي في « الميزان » . والله أعلم » .

قلت : ولقد كان من حق شيخه الحافظ ابن حجر عليه ، أن يقول أيضاً : (ولا الحافظ ابن حجر في « اللسان ») ، لأن الحافظ كثيراً ما يستدرك على الذهبي كثيراً من التراجم ، وبخاصة ما كان منها في « ثقات ابن حبان » ـ كما هو معروف عند المعتنين بهذا العلم ، وخصوصاً بكتابيهما ـ ، ولكنه فاتته هذه الترجمة ـ كما فاتت تلميذه الناجي ـ ، وهي في « ثقات ابن حبان » ـ كما قدمت ـ .

وقد استفدنا مما ذكره الناجي رحمه الله من الضبط والترجمة فائدتين :

الأولى : ضبط اسم شيخ(*) ابن خزيمة والبزار ؛ وذلك يعني : أن ما وقع في إسنادهما وإسناد الطبراني أيضاً : (زيد) : هو محرف : (زبدا) ، وهكذا على الصواب ذكره المزي في ترجمة (عمرو بن عاصم) ، لكن وقع فيه : (زبدة) . . بالتاء المربوطة مكان الألف الساكنة .

والفائدة الثانية : أن من الرواة عنه (أحمد بن يحيى بن زهير) ـ وهو : التستري ـ الحافظ ، وهو من شيوخ الطبراني الذين أكثر عنهم في « معجميه » « الكبير » و« الأوسط » ، وروايته عن (ابن زبدا) في « الأوسط » (٣ / ٣٣ / ٢٠٥٧) ، وبهذه الرواية يقوى حال (ابن زبدا) ، ويجتمع عندنا أنه روى عنه أربعة من الحفاظ ؛ فخذها فائدة عزيزة قلما تراها .

والفائدتان المذكورتان ، هما في « الإكمال » لابن ماكولا ، وإن كان الناجي لم يعزهما إليه !

(*) في أصل الشيخ رحمه الله : « جد » . (الناشر) .

٦٧٠٤ - (يا معْشَر المسلمينَ ! ارغبُوا فيما رغَّبكم اللهُ فيه ، واحذرُوا مما حذّركم اللهُ منه ، وخافوا مما خوّفكم اللهُ من عذَابِه وعقابِه ومن جهنَّمَ ، فإنّها لو كانتْ قطرةٌ من الجنّةِ معَكُم في دُنْياكمُ التي أنتُم فيها ؛ حلَّتها ، ولو كانتْ قطْرةٌ من النّار معكم في دُنياكم التي أنتُم فيها ؛ خبَّثتها عليكُم) .

منكر . أخرجه البيهقي (٢٩١ / ٥٩٩) من طريق عبد الله بن محمد الآمُلي : ثنا سليمان بن عبد الرحمن : ثنا **عبد الرحمن بن سوار الهلالي** : حدثني **أبو عكرمة الطائي** قال : سمعت أنس بن مالك يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ أبو عكرمة الطائي ، والهلالي الراوي عنه ليس لهم ذكر في كتب الرجال فيما علمت ؛ فهما مجهولان . وكأن المنذري يشير إلى ذلك بقوله (٤ / ٢٢٣ / ٩) :

« رواه البيهقي ، ولا يحضرني إسناده » .

٦٧٠٥ - (سمعَ رسولُ الله ﷺ صَوتاً هالَهُ ، فأتاهُ جبريلُ عليه السلام ، فقال رسولُ الله ﷺ : ما هذا الصّوت يا جبريلُ ؟ فقال : هذه صخْرةٌ هوتْ من شَفيرِ جهنَّم من سبعينَ عاماً ، فهذا حين بلغتْ قعْرَها . فأحبَّ اللهُ أن يسمعَك صوتَها .

فما رؤيَ رسولُ الله ﷺ بعدَ ذلك اليومِ ضاحكاً ملءَ فيهِ حتّى قبضَه اللهُ) .

منكر بهذا التمام . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٤٥٣ / ٨١٩) من طريق أحمد بن عبد الصمد الأنصاري قال : حدثنا إسماعيل بن قيس عن

يحيى بن سعيد عن أبي سعيد عن أبي الحباب سعيد بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال : . . . فذكره . وقال :

« لم يروه عن يحيى بن سعيد إلا إسماعيل بن قيس ، تفرد به أحمد بن عبد الصمد » .

قلت : ذكره ابن حبان في « الثقات » فقال (٨ / ٣٠) :

« أحمد بن عبد الصمد أبو أيوب النهرواني : يروي عن إسماعيل بن قيس عن يحيى بن سعيد الأنصاري . ثنا عنه محمد بن إسحاق الثقفي وغيره ، يعتبر بحديثه إذا روى عن الثقات » .

قلت : وشيخه هنا (إسماعيل بن قيس) ضعيف اتفاقاً ؛ بل قال البخاري وأبو حاتم والدارقطني :

« منكر الحديث » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ١٢٧) :

« في حديثه من المناكير والمقلوبات التي يعرفها من ليس الحديث صناعته ، مات وقد نيِّف على تسعين سنة » .

(تنبيه) : ذكر الذهبي في « الميزان » أحمد بن عبد الصمد هذا بكنيته (أبي أيوب الأنصاري) ، وساق له حديثاً آخر من رواية إبراهيم بن زياد المصري : ثنا أحمد بـ (النهروان) : ثنا مالك . . . إلخ ، ثم قال :

« لا يعرف ، والخبر منكر » .

وعقب عليه الحافظ في « اللسان » بترجمة ابن حبان المتقدمة إياه ، ثم قال :

« وأظن النهرواني غير صاحب الترجمة » .

قلت : وأنا أرى أنه هو هو ؛ لأنه (نهرواني) أيضاً ، - كما في الرواية التي ساقها الذهبي - . والله أعلم .

والحديث سكت عنه المنذري في « الترغيب » (٤ / ٢٣١ / ٣) ، وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٣٨٩) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه إسماعيل بن قيس الأنصاري ، وهو ضعيف » .

وحقه أن يقول : (ضعيف جداً) ؛ لدلالة أقوال الأئمة الأربعة المتقدمة على ذلك .

وفي السند أيضاً (أبو سعيد) ، ولم أعرفه ، ويحتمل أنه (أبو سعيد المقبري) واسمه : (كيسان) ، وهو من هذه الطبقة ، وثقة . والله أعلم .

هذا ؛ وقد صح الحديث مختصراً عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :

كنا مع رسول الله ﷺ إذ سمع وجبة ، فقال النبي ﷺ :

« تدرون ما هذا ؟ » قال : قلنا : الله ورسوله أعلم . قال :

« هذا حجر رمي به في النار منذ سبعين خريفاً ، فهو يهوي في النار الآن حتى انتهى إلى قعرها » .

أخرجه مسلم (٨ / ١٥٠) ، والبيهقي في « البعث » (٢٦٥ / ٥٣١) ، وأحمد (٢ / ٣٧١) من طريقين عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم عنه .

ثم وجدت لحديث الترجمة طريقاً أخرى ببعض اختصار، فقال ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٣ / ١٦٢ / ١٥٩٩٦) : حدثنا محمد بن بشر عن هارون بن أبي إبراهيم عن أبي نصر (كذا) قال : سمعت أبا سعيد الخدري يقول :

كنا يوماً عند رسول الله ﷺ ، فرأيناه كئيباً ، فقال بعضهم : يا رسول الله ! بأبي وأمي ما لي أراك هكذا ؟ فقال رسول الله ﷺ :

« سمعت هدة لم أسمع مثلها ، فأتاني جبريل ، فسألته عنها ؟ فقال : هذا صخر قذف به في النار منذ سبعين خريفاً ؛ فاليوم استقر قراره » .

فقال أبو سعيد : والذي ذهب بنفس نبينا ﷺ ! ما رأيته ضاحكاً بعد ذلك اليوم حتى واراه التراب .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير (أبي نصر) ، فلم أعرفه ، ومن المحتمل أنه : (أبو نضرة) . . وهو : (العبدي) . . واسمه : (المنذر بن مالك بن قطعة) ، وهو ثقة معروف بالرواية عن أبي سعيد ، ولكني لم أر من ذكره في شيوخ (هارون بن أبي إبراهيم) ، وهو ثقة أيضاً مترجم في « التهذيب » وغيره . والله أعلم .

٦٧٠٦ - (قصْرٌ في الجنَّة من لؤلؤةٍ ، فيها سبعونَ داراً من ياقوتةٍ حمْراءَ ، في كلِّ دارٍ سبعونَ بيْتاً من زمرّدةٍ خضراءَ ، في كلِّ بيتٍ سبعونَ سَرِيراً ، على كل سرير سبعون فراشاً من كل لون ، على كلّ فراشٍ امرأةٌ [من الحورِ العِين] . في كلِّ بيتٍ سبعونَ مائدةً ، على كلِّ مائدةٍ سبعونَ لَوناً من طعامٍ . في كلِّ بيتٍ سبعونَ وَصِيفاً ووصيفةً ، ويعطَى المؤمنُ من القوّة ما يأْتي على ذلكَ كلِّه في غَداةٍ واحدةٍ) .

منكر جداً . أخرجه البزار في « مسنده » (٣ / ٥١ ـ ٥٢ / ٢٢١٧ ـ الكشف) ، والطبري في « تفسيره » (١٩ / ١٢٤) ، وابن أبي الدنيا في « صفة الجنة » (٦٣ / ١٨١) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٨ / ١٦٠ ـ ١٦١) وفي « الأوسط » (٥ / ٤٣١ / ٤٨٤٦) ـ الشطر الأول منه ـ ، والحسين المروزي في « زيادات الزهد » (٥٥٠ / ١٥٧٧) ، وأبو نعيم في « صفة الجنة » (٢١٠ ـ ٢١١ / ٣٧٧ ـ تحقيق الأخ علي رضا) ، والبيهقي في « البعث » (١٦٠ / ٢٨١) ، وابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٢٥٢ ـ ٢٥٣) ؛ كلهم من طريق جسر بن فرقد عن الحسن ـ وأدخل بينهما بعضهم رجلاً ـ عن عمران بن حصين وأبي هريرة قالا :

سئل رسول الله ﷺ عن قوله : ﴿ ومساكن طيبة في جنات عدن ﴾ ؟ قال : . . . فذكره . وقال البزار :

« لا نعلم له طريقاً إلا هذا ، و (جسر) : ليِّن الحديث ، وقد حدث عنه أهل العلم ، والحسن : فلا يصح سماعه عن أبي هريرة من رواية الثقات » .

وقال ابن الجوزي :

« هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ ، وفي إسناده جسر ؛ قال يحيى : ليس بشيء ، لا يكتب حديثه . وقال ابن حبان : خرج عن حد العدالة » .

قلت : عبارة ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢١٧) :

« كان ممن غلب عليه التقشف ، حتى أغضى عن تعهد الحديث ؛ فأخذ يهم إذا روى ، ويخطىء إذا حدث ، حتى . . . » .

قلت : فالظاهر أنه أصابته غفلة الصالحين ؛ فروى ما لا أصل له ؛ فإن لوائح

الصنع والوضع في هذا الحديث ظاهرة ، وقد نقل بعضهم عن الحافظ ابن كثير أنه قال :

« الأشبه أنه موضوع » .

ولم أره في كتابه « النهاية » (٢ / ٢٤٠ ـ تحقيق أبو عبية فهيم الأزهري) ، فالذي فيه :

« قلت : وهذا الحديث غريب ؛ فإن هذا (الجسر) ضعيف جداً ، وإذا كان (الجسر) ضعيفاً ؛ فلا يملك الاتصال » !

إلا أن هذا المحقق (الفهيم) ممن لا يوثق بأمانته وتحقيقه ؛ فقد تصرف في الكتاب بتراً وحذفاً ـ حسب فهمه ـ ؛ كما صرح بذلك في كثير من تعليقاته ! وهي تدل دلالة قاطعة على جهله التام بعلم الحديث ورجاله ومصطلحه من جهة ، وأنه لا يقيم وزناً للعارفين به من الأئمة ، فالعلم عنده هو عقله وفهمه ! فهو من نمط (أبي ريا) و(الغزالي المصري) وأمثالهما من العقلانيين الذين ابتليت بهم الأمة .

فعبارة ابن كثير المذكورة ليست صريحة بما نقلته عن (بعضهم) آنفاً . والله أعلم .

هذا ؛ ولم يتعقب السيوطيُّ في « اللآلي » (٢ / ٤٥٢) بشيء يذكر ، سوى أنه عزاه لجمع ممن أخرجوه من طريق (جسر) نفسه ، منهم ابن أبي حاتم في « التفسير » ! وليس بشيء ؛ لأنهم لم يلتزموا عدم إيرادهم ما هو موضوع ـ ما دام أنهم يذكرون سنده ؛ كما هو ظاهر لا يخفى على العلماء ـ . وأما قول ابن عراق في « تنزيه الشريعة » ـ بعد أن ذكر تعقب السيوطي المشار إليه ـ :

« وجسر لم يتهم بكذب » .

فليس بشيء أيضاً ؛ لأن ابن الجوزي إنما حكم بوضع الحديث من حيث متنه ، لا اتهاماً لراويه بالكذب . وهذا أسلوب معروف عند العلماء النقاد . ولا يتقنه إلا النابغون منهم ، الجامعون بين علم الرواية والدراية .

وقال العراقي في « تخريج الإحياء » (٤ / ٥٣٧) - وعزاه لأبي الشيخ في « العظمة » ، والآجري في « النصيحة » من رواية الحسن بن خليفة عن الحسن قال : سألت أبا هريرة وعمران بن حصين في هذه الآية - :

« ولا يصح ، والحسن بن خليفة لم يعرفه ابن أبي حاتم ، والحسن البصري لم يسمع من أبي هريرة - على قول الجمهور - » .

٦٧٠٧ - (ما أحدثَ قومٌ بدْعةً إلا رُفع مثلُها من السُّنّةِ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٤ / ١٠٥) ، ومن طريقه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٤ / ١٣٧) ، وابن بطة في « الإبانة » (١ / ٣٤٨ / ٢٢٤) من طريق بقية عن أبي بكر بن عبد الله عن حبيب بن عبيد الرحبي عن غضيف بن الحارث الثمالي قال :

بعث إليَّ عبد الملك بن مروان فقال : يا أبا أسماء ! إنا قد جمعنا الناس على أمرين . قال : وما هما ؟ قال : رفع الأيدي على المنابر يوم الجمعة ، والقصص بعد الصبح والعصر . فقال :

أما إنهما أمثل بدعكم عندي ، ولست مجيبك إلى شيء منهما . قال : لم ؟ قال : لأن النبي ﷺ قال : . . . فذكره . وزاد :

« فتمسّكٌ بسنةٍ خيرٌ من إحداث بدعة » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وفيه علتان :

الأولى : بقية بن الوليد وهو : مدلس ، وقد عنعن ، ولكنه قد توبع ـ كما يأتي قريباً ـ .

والأخرى : أبو بكر بن عبد الله ـ وهو : ابن أبي مريم الغساني ـ : قال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف ، وكان قد سُرق بيته فاختلط » . ومع هذا فقد قال في « الفتح » (١٣ / ٢٥٣) :

« أخرجه أحمد بسند جيد عن غضيف بن الحارث » !

فجل ربي ، ﴿ لا يَضِلُّ ربي ولا يَنْسى ﴾ .

أما المتابعة ؛ فهي عند البزار في « مسنده » (١ / ٨٢ / ١٢١ ـ كشف الأستار) ، ومن طريقه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٨ / ٩٩ / ١٧٨) ، ومن طريقه أبو نعيم في « المعرفة » (٢ / ١٣١ / ٢) ، ومن طريقه الديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ٢٢ ـ ٢٣ ـ الغرائب الملتقطة) ، واللالكائي في « السنة » (٢ / ٩٠ / ١٢١) ، وكذا ابن منده في « المعرفة » (٢ / ١٠٨ / ٢) أخرجوه من طرق أخرى ـ بعضهم مختصراً ـ عن أبي بكر بن أبي مريم به ، ولفظ الزيادة التي في آخره عند اللالكائي :

« فالتمسك بالسنة أحب إلي من أن أُحدث بدعة » .

مما يؤكد أنها موقوفة على (غضيف) وأنها ليست من تمام الحديث ؛ ولذلك لم

يذكرها السيوطي في « الجامع الصغير » ، وغفل عن هذه الحقيقة المعلقون الثلاثة ، فجعلوها ؛ من تمام الحديث ؛ فأغلقوا الحديث الذي ابتدأوه بفتح الهلالين الصغيرين («) ، ثم أغلقوه بهما في آخره (») ! ذلك مبلغهم من العلم !

وقد وقع للمنذري ومَن قبله بعض الأوهام فيه ، فيحسن التنبيه عليها ـ ، ولم يتنبه لكل ذلك المشار إليهم آنفاً ـ :

أولاً : عزا المنذري في « الترغيب » (١ / ٤٥ / ٧ ، ٨) رواية أحمد المذكورة ـ وفيها القصة ـ للبزار أيضاً ؛ إلا المرفوع ، وبلفظ :

« ما من أمة ابتدعت بعد نبيها بدعة ؛ إلا أضاعت مثلها من السنة » .

ثم عزا هذا اللفظ للطبراني وحده ، وهو إنما رواه من طريق البزار ـ كما سبق ـ ؛ فعزوه إليه أولى !

وقلده في هذا كله الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١ / ١٨٨) ؛ فكأنه يتبعه في بعض التخريجات دون أن يرجع إلى الأصول ، وقد بلوت مثل هذا منه كثيراً !

ثانياً : الطبراني : فإنه أخرجه تحت ترجمة (عفيف بن الحارث اليماني) وتحت عنوان (من اسمه « عفيف ») ، مع أنه أفرد ترجمة لـ (غضيف بن الحارث الكندي) ، وساق له حديثاً آخر ؛ فتحرف عليه (غضيف) إلى (عفيف) ، كما تحرف عليه (الغساني) إلى (النَّسائي) ! وكل ذلك مخالف لأصله الذي رواه من طريقه (البزار) ! وقد بيَّن ذلك الحافظ في ترجمة (عفيف) هذا من القسم الرابع من « الإصابة » ؛ فقال ـ بعد أن ساق رواية الطبراني عنه ـ :

« قال أبو موسى في « الذيل » : وقع التصحيف عنده في مواضع :

الأول : في اسمه ؛ وإنما هو : (غضيف) . . بمعجمتين .

الثاني : في نسبه ؛ وإنما هو : (الثُّمالي) . . بضم المثلثة .

الثالث : في السند ؛ وإنما هو : (أبو بكر الغساني) - وهو : ابن أبي مريم - ، قال : « وقد أورده الطبراني في « كتاب السنة » على الصواب » .

ولعل أصل هذا الحديث موقوف ، فرفعه (الغساني) ؛ فقد روى الدارمي (١ / ٤٥) ، وابن وضاح القرطبي في « البدع والنهي عنها » (ص ٣٧) ، واللالكائي أيضاً (٢ / ٩٣ / ١٢٩) عن حسان بن عطية قال :

« ما ابتدع قوم بدعة في دينهم ؛ إلا نزع الله من سنتهم مثلها ، ثم لا يعيدها إليهم إلى يوم القيامة » .

وإسناده صحيح إلى حسان .

٦٧٠٨ - (إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ لا يُغلب ، ولا يُخلب ، ولا يُنبَّأ بما لا يعلم . من يُرِدِ اللهُ به خيْراً ؛ يفقهه في الدين ، ومن لم يفقهه ؛ لم يُبَلْ به) .

ضعيف جداً . قال أبو يعلى في « مسنده » (١٣ / ٣٧١ / ٧٣٨١) : حدثنا سويد بن سعيد : حدثنا الوليد عن ثور عن خالد بن معدان عن معاوية بن أبي سفيان مرفوعاً .

وأخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (١ / ٢٤٠ / ٤٢٨) ، ومن طريقه أبو نعيم في « الحلية » (٥ / ٢١٨ - ٢١٩) قال : حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل : ثنا سويد بن سعيد به ، إلا أنه قال :

« لم يبالِ به » . والمعنى واحد . وقال أبو نعيم :

« هذه اللفظة الأخيرة من المبالاة لم يروها عن معاوية غيره ، ورواه عدة عن معاوية في الفقه ، ورواه ثابت بن ثوبان عن أبي عبد ربه الزاهد عن معاوية ، وذكر الغلبة والخلابة وغيرها » .

قلت : ذكر هذا في ترجمة (خالد بن معدان) ، فأشار إلى نكارة هذه اللفظة ؛ لمخالفتها للطرق العدة عن معاوية ، لكن نسبة ذلك إلى خالد لا يخلو من نظر ؛ لأن الطريق إليه واهية ، وآفتها (الوليد) - وهو : ابن محمد الموقري - ، وهو متروك - كما في « التقريب » - ، وسويد بن سعيد : ضعيف وإن كان من شيوخ مسلم .

واقتصر الحافظ في « الفتح » (١ / ١٦٥) على عزوه لأبي يعلى من وجه ضعيف ! وكأنه تبع في ذلك شيخه الهيثمي في « المجمع » (١ / ١٨٣) .

وإن مما يؤيد النكارة : أن ثابت بن ثوبان روى عنه يزيد بن يحيى بن عبيد : أن شيخاً حدثه : أنه سمع جده قال : سمعت معاوية بن أبي سفيان على المنبر يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكر الحديث ؛ دون جملة المبالاة .

أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (١ / ١٥٨ / ٢٥٧) .

لكن الشيخ وجده مجهولان .

وقد رواه يزيد بن يوسف عن ثابت بن ثوبان عن أبي عبدِ ربٍ قال : سمعت معاوية بن أبي سفيان به .

أخرجه الطبراني في « المعجم » (١٩ / ٣٦٩ - ٣٧٠ / ٨٦٨) .

وأبو عبد ربٍ هذا هو الزاهد - كما تقدم في كلام أبي نعيم - ، وهو تابعي وثقه ابن حبان ، وروى عنه جماعة من الثقات ، وروى له ابن حبان في « الصحيح » ، ولذا قال الذهبي :

« صدوق » . وهذا أصح من قول الحافظ فيه :

« مقبول » .

لكن في الطريق إليه يزيد بن يوسف ، وهو ضعيف جداً ، قال الهيثمي (١ / ٨٤) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه يزيد بن يوسف الصنعاني ، وهو ضعيف متروك الحديث » . وقال الذهبي في « المغني » :

« تركوه » .

وجملة الفقه من الحديث صحيحة - كما أشار إلى ذلك أبو نعيم فيما تقدم - ، وقد رواها الشيخان وغيرهما عن معاوية ، وقد خرجتها في « الصحيحة » برقم (١١٩٤) .

وزاد فيه بعض الضعفاء زيادة أخرى بلفظ :

« وألهمه رشده » .

وسبق تخريجها وبيان علتها برقم (٥٠٣٢) من حديث عبد الله بن مسعود ، وأن المنذري وهم في عزوها للطبراني . فراجع إن شئت .

٦٧٠٩ - (مَنْ طلبَ عِلْماً فأدْركه ؛ كتبَ الله له كِفْلين من الأجرِ ، ومن طلبَ عِلْماً فلمْ يدْركه ؛ كتبَ الله له كِفْلاً من الأجْرِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الدارمي في « سننه » (١ / ٩٦ - ٩٧) ، وتمام في « فوائده » (١ / ١٢٧ / ٦٥ - من ترتيبه) ، والطبراني في « معجمه » (٢٢ / ٦٨ / ١٦٥) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (١ / ٢٩٢ / ٤٨١) ، وابن عبد البر في « جامعه » (١ / ٤٥) ، وابن عساكر في « تاريخه » (١٨ / ٢٧٢) - من طريق تمام وغيره ، أخرجوه - من طرق عن يزيد بن ربيعة الصنعاني : حدثنا ربيعة بن يزيد قال : سمعت واثلة بن الأسقع يقول : . . . فذكره مرفوعاً . وأشار ابن عبد البر إلى تضعيفه بقوله :

« أحاديث الفضائل تسامح العلماء قديماً في روايتها عن كل ، ولم يُنتقدوا فيها كانتقادهم في أحاديث الأحكام » .

قلت : وذلك يكون إما بسوقهم لأسانيدها ، أو ببيان حالها عند تجريدها من أسانيدها - كما هو مقرر في محله - .

وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته (يزيد بن ربيعة الصنعاني) الدمشقي الرحبي ؛ فإنه متفق على تضعيفه ، وقال البخاري في « تاريخه » (٤ / ٢ /٣٣٢) :

« حديثه مناكير » . وقال النسائي وغيره :

« متروك » . وشذ ابن عدي ؛ فقال في « الكامل » (٧ / ٢٥٩) :

« أرجو أنه لا بأس به » . مع أنه روى عن أبي مسهر أنه قال :

« كان قديماً غير متهم ؛ ولكني أخشى عليه سوء الحفظ والوهم » .

قلت : وفي قوله « قديماً » إشارة قوية إلى أنه تغير فيما بعد ، وهذا ما صرح به ابن حبان ؛ فقال في « الضعفاء » (٣ / ١٠٤) :

« كان شيخاً صدوقاً ، إلا أنه اختلط في آخر عمره ، فكان يروي أشياء مقلوبة ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد » .

ومما تقدم تعلم تساهل المنذري في « الترغيب » (١ / ٥٤ / ٧) بتصديره الحديث بـ (عن) المشعر بقوته ، وقوله عقبه :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، ورواته ثقات ، وفيهم كلام » !

على أن قوله : « فيهم » وهم ظاهر ؛ لأن رجاله كلهم ثقات غير يزيد هذا ، ونحوه قول الهيثمي (١ / ١٢٣) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، ورجاله موثقون » !

فكأنه قلد المنذري ؛ فقد جمعا بين تشدد وتساهل ، والصواب أن يقولا : « ورواته ثقات ، وفي أحدهم كلام » !

ومن الغريب أن البوصيري قد قلد المنذري أيضاً - كما سترى - .

وقد رواه بعض الضعفاء عن (يزيد) ، فزاد في المتن ، وأسقط من السند ، فقال أبو يعلى في « مسنده الكبير » - كما في « المطالب العالية » (ج ١ / ١١ / ١١/١) - : حدثنا الهذيل بن إبراهيم : ثنا مجاشع بن يوسف : حدثني يزيد بن ربيعة الدمشقي عن واثلة بن الأسقع به .

فأسقط من السند (ربيعة بن يزيد) ، وزاد في المتن فقال :

« ففسره فقال : من طلب علماً فأدركه ؛ أعطاه الله أجر ما علم ، وأجر ما عمل ، ومن طلب علماً فلم يدركه ؛ أعطاه الله أجر ما علم ، وسقط أجر ما لم يعمل » .

ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ٣٨) ، وابن عساكر أيضاً ، أورده ابن حبان في ترجمة (مجاشع) هذا وقال :

« يقلب الأسامي في الأخبار ، ويرفع الموقوف من الآثار ، لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار » . وقال عقب الحديث :

« . . . أقلب اسمه ؛ إنما هو (ربيعة بن يزيد) ـ . . . . ورفعه . وهو قول واثلة » .

قلت : (ربيعة) هذا تابعي ، وما أظن مجاشعاً أدركه ؛ فالصواب أن يقال : (أسقطه) ـ كما أسلفنا ـ ، وإلى ذلك أشار الحافظ ابن عساكر بقوله ـ بين يدي الحديث ، وعقب الحديث المتقدم ـ :

« ورواه مجاشع بن يوسف الأسدي عن يزيد بن ربيعة عن واثلة ، وقصر به » .

ثم إن (الهذيل بن إبراهيم) الراوي عنه ، لم يوثقه غير ابن حبان ، وقال في « ثقاته » (٩ / ٢٤٥) :

« حدثنا عنه أبو يعلى ، يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات » .

ونقله عنه في « اللسان » ولم يزد .

وقال البوصيري في « إتحاف السادة المهرة » (ق ٢٠ / ٢) :

« رواه أبو يعلى ، وفي سنده يزيد بن ربيعة الدمشقي ، وهو ضعيف ، ورواه الطبراني في « الكبير » ، ورجاله ثقات وفيهم كلام » !

كذا قال ! وقلده الشيخ الأعظمي في تعليقه على « المطالب العالية » المطبوعة (٣ / ١٢١) ! وهو من أعجب ما رأيت من التتابع على التقليد ؛ فقد عرفت مما سبق أن هذا كلام المنذري . . وهم فيه وهمين . . قلده عليهما الهيثمي . . ثم البوصيري . . ثم الأعظمي . . وأخيراً المعلقون الثلاثة على « الترغيب » (١ / ١٢٣) . . والمعلق على « الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام » . . فيا حسرتاه على ذهاب العلم ! وفشو التقليد !

ولهذا الأخير وهم آخر ؛ وهو أنه حشر رواية أبي يعلى مع رواية الدارمي وغيره الموصولة ، وكذلك فعل من قبله أخونا حمدي السلفي في تعليقه على « مسند الشهاب » ؛ كما أنه لم ينتبه في تعليقه على « المعجم الكبير » لخطأ الهيثمي المتقدم في توثيق رجاله ؛ فقد نقله وأقره ، ولا لخطأ آخر وقع في إسناد « المعجم » ؛ وهو أنه وقع فيه سقط ووهم من طريق يحيى بن صالح الوحاظي وغيره قالا : ثنا ربيعة بن يزيد الرحبي عن واثلة . . . ؛ فأسقط من الإسناد (يزيد بن ربيعة) ـ علة الحديث ـ ، وألصق فيه نسبته (الرحبي) بشيخه الثقة ؛ فقال : (ربيعة بن يزيد الرحبي) ، ولا يعرف بهذه النسبة . . والصواب ما في « مسند الشهاب » من طريق يحيى المذكور : ثنا يزيد بن ربيعة ـ من أهل دمشق ـ : حدثني ربيعة بن يزيد عن واثلة . . . وهي رواية الجماعة ـ كما تقدم ـ ؛ لكن ليس فيها نسبة (الرحبي) ؛ فاقتضى التنبيه !

ولعل السقط المذكور والوهم المزبور في نسخة « المعجم » التي كانت عند المنذري ؛ فلم ينتبه للسقط ، ولا لوصف ربيعة بن يزيد بـ (الرحبي) ـ وليست له ـ ؛ فوثقه ، وإن كان كذلك ؛ فيكون هناك وهم آخر ، وهو أنه لم ينتبه للانقطاع الحاصل من السقط ؛ لأن يحيى بن صالح الوحاظي المتوفى سنة (٢٢٢) لم يدرك بداهة ربيعة بن يزيد الدمشقي ؛ لأنه توفي سنة (ثلاث ـ على الأكثر ـ وعشرين ومئة) !

٦٧١٠ - (ما اكْتسبَ مكْتسبٌ مثْلَ فضْلِ علْم ؛ يهدي صاحبَه إلى هدىً ، أو يردّه عن ردَى ، ولا استقامَ دينُه حتّى يستقيمَ عقْلُه) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ٢٩٠ / ٢ / ٤٨٦٢ - بترقيمي) و« المعجم الصغير » (ص ١٤٠ - هندية) من طريق أصبغ بن الفرج : ثنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب مرفوعاً . وقال :

« لا يروى عن عمر إلا بهذا الإسناد ، تفرد به أصبغ » .

قلت : هو ثقة من شيوخ البخاري ، وإنما الآفة من شيخه عبد الرحمن بن زيد ابن أسلم ؛ فإنه متروك ، وهو صاحب حديث توسل آدم بالنبي ﷺ ، وقد سبق تخريجه في المجلد الأول .

ثم إن ما ذكره الطبراني من التفرد إنما هو بالنسبة إلى ما أحاط به علمه ، وإلا ؛ فقد أخرجه الحارث بن أبي أسامة في « مسنده » (ق ١٠٠ / ١ - ٢ - بغية الباحث) : حدثنا داود بن المحبر : ثنا عباد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر[1] به .

لكن داود هذا : متهم بالكذب ، وهو صاحب « كتاب العقل » ، وقد ذكر الحافظ وغيره أن عامة أحاديث العقل موضوعة ؛ لكن لفظ الحديث في « المعجم الصغير » : « عمله » . . مكان : « عقله » .

وبلفظ « الصغير » أورده المنذري في « الترغيب » (١ / ٥٥) ؛ وقال :

« رواه الطبراني في « الكبير » - واللفظ له - و« الصغير » - إلا أنه قال فيه :

---

(١) وقع في « المطالب العالية » المطبوعة (٣ / ٢٠ / ٢٧٦٥) : « ابن عمر » خطأ .

حتى يستقيم عقله . وإسنادهما مقارب » !

كذا قال ! وهو من تساهله . ونحوه قول الهيثمي (١ / ١٢١) :

« رواه الطبراني في « الصغير » و« الأوسط » ، وفيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، وهو ضعيف » !

وفي تخريج المنذري ملاحظتان أخريان :

الأولى : أنه عزاه لـ : « كبير الطبراني » دون « الأوسط » ، وهو خطأ ، لعله من الناسخ ، والعكس هو الصواب ؛ فليس هو في « الكبير » .

والأخرى : أنه جعل لفظ « عقله » لـ : « الصغير » وهو لـ : « الأوسط » .

(**تنبيه**) : سقط هذا الحديث وآخر عقبه من مطبوعة « المعجم الأوسط » التي قام على تحقيقها الدكتور محمود الطحان ؛ فليس فيه (٥ / ٣٦٦ / ٤٧٢٣ ، ٤٧٢٤) منهما إلا كلمات من إسناديهما ، ولا أدري السبب في ذلك إلا قلة العناية بالتحقيق والمقابلة بالأصل المصور ، والحديثان فيه مقروآن ، ومنه نقلت ، وهذا مثال قوي جداً من مئات الأمثلة على مبلغ صدقه فيما ادعاه في المقدمة (ص ١٣) من اعتنائه بتحقيق الكتاب !

٦٧١١ - (من توضّأَ ، فأسبغَ الوضُوء - فغسلَ يدَيه ووجهَه ، ومسحَ على رأْسه وأُذنيه ، ثمّ قامَ إلى الصّلاةِ المفروضةِ - ؛ غفَرَ اللهُ له في ذلكَ اليوم ما مشتْ إليه رِجْلُه ، وقبضَتْ عليه يدَاه ، وسمعتْ إليه أُذناه ، ونظرتْ إليه عَيناهُ ، وحدّثَ به نفْسَه من سُوءٍ) .

منكر بذكر : (اليوم ، وتحديث النفس) . أخرجه أحمد (٥ / ٢٦٣) من

طريق أبان بن عبد الله : ثنا أبو مسلم قال :

دخلت على أبي أمامة وهو يتفلى في المسجد ، ويدفن القمل في الحصى ، فقلت له : يا أبا أمامة ! إن رجلاً حدثني عنك أنك قلت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . (فذكره) ؟ قال : والله ! لقد سمعته من نبي الله ما لا أحصيه .

ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني أيضاً في « المعجم الكبير » (٨ / ٣١٩ / ٨٠٣٢) ، والبيهقي في « الشعب » (٣ / ١٤ / ٢٧٣٦) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة (أبي مسلم) هذا ، فإنه لا يعرف إلا بهذه الرواية ، وأما قول الهيثمي في « المجمع » (١ / ٢٢٢) - بعدما عزاه لأحمد والطبراني - :

« وأبو مسلم : لم أجد من ترجمه بثقة ولا جرح ؛ غير أن الحاكم ذكره في « الكنى » ، وقال : روى عنه أبو حازم . وهنا روى عنه أبان بن عبد الله ، وكذلك ذكره ابن أبي حاتم » .

قلت : ففيه ما يأتي :

أولاً : أشار إلى أنه لم يوثقه أحد ، ولا ابن حبان المعروف تساهله بتوثيق المجهولين ، وهو كذلك ؛ فإنه لم يورده في كتابه « الثقات » .

ثانياً : قوله : « الحاكم » . . المراد به عند الإطلاق أبو عبد الله صاحب « المستدرك » ، وهو وهم ؛ وإنما هو (أبو أحمد الحاكم) مؤلف « الكنى والأسماء » ، فلعله سقطت الكنية من قلمه أو من بعض النساخ ، وعلى الصواب وقع في « تعجيل المنفعة » للحافظ ابن حجر - كما يأتي - .

ثالثاً : قوله : « روى عنه أبو حازم ، وهنا . . . » إلخ . . خطأ ، نتج منه خطأ آخر ، ذلك أن (أبو حازم) هذا لم يرو عنه ، إنما هو جد أبان الراوي هنا ؛ فقد قال البخاري في (الكنى) من « تاريخه الكبير » (٦٨ / ٦٢٩) :

« أبو مسلم الثعلبي : سمع أبا أمامة ، روى عنه أبان بن عبد الله بن أبي حازم » .

وكذا في « الجرح والتعديل » (٤ / ٢ / ٤٣٦ / ٢١٧٨) حرفاً بحرف .

وقد تبع الحافظ ابن حجر شيخه الهيثمي في هذا الخطأ ، وزاد عليه ؛ فقال في « التعجيل » - بعد أن ذكره برواية أبان بن عبد الله عنه - :

« قلت : ذكره أبو أحمد الحاكم في « من لا يعرف اسمه » ، وروى عنه (أبو حازم) ، ونقل ذلك عن البخاري » .

قلت : وهذا النقل خطأ ؛ مخالف لما في « تاريخ البخاري » - كما تقدم - ، ويظهر أنه خطأ قديم ؛ لأني رأيت الحافظ الذهبي قد ذكر أيضاً رواية أبي حازم عنه في كتابه « المقتنى في سرد الكنى » ، وهو مختصر كتاب أبي أحمد الحاكم المذكور آنفاً ؛ فلا أستبعد أن يكون الخطأ منه ، ثم تناقله الحفاظ المذكورون ، دون أن ينتبهوا له .

والخلاصة : أن (أبو مسلم) هذا مجهول لا يعرف ؛ لأنه ليس له إلا راوٍ واحد ، وهو : (أبان بن عبد الله بن أبي حازم) ، وهو صدوق فيه لين - كما في « التقريب » .

فالحديث ضعيف لا يصح ؛ بل هو منكر ؛ لأنه قد جاء من طرق على أبي

أمامة بألفاظ مختلفة ليس فيها ما أشرت إليه في صدر هذا التخريج ؛ وهي عند أحمد (٥ / ٢٥١ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤) ، والطبراني (٨ / ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٦ - ١٤٧ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ٢٩٢ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٦ ، ٣١٨) و« المعجم الصغير » (٩٠٢ - الروض النضير) و« الأوسط » (١ / ٣١٥ - ٣٢٠ - مجمع البحرين) ، يضاف إلى ذلك أحاديث أخرى في الباب عن عثمان وأبي هريرة وغيرهما ؛ ذكرها المنذري في « الترغيب » (١ / ٩٤ - ٩٦) ، وأتبعها بذكر بعض الألفاظ المشار إليها من حديث أبي أمامة ، وفيها هذه الرواية المنكرة التي تفرد بها ذاك المجهول دون سائر الطرق ، ومع ذلك قال المعلقون الثلاثة :

« حسن بشواهده » !!

ذلك مبلغهم من العلم بهذا الفن .

ومن جهلهم بالسنة وعدم جمعهم إياه : أنه خفي عليهم أن قوله في آخر الحديث :

« وحدث به نفسه من سوء » .

مخالف للأحاديث الصحيحة ؛ كقوله عليه الصلاة والسلام :

« إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها ؛ ما لم تتكلم به ، أو تعمل به » .

أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١٩١٥) .

وقال ﷺ في الحديث القدسي :

« . . . وإذا هم [عبدي] بسيئة ولم يعملها ؛ لم أكتبها عليه ، فإن عملها ؛

كتبتها سيئة واحدة » .

متفق عليه أيضاً ، وهو مخرج في « الروض النضير » (٢ / ٣٤٧) .

فقد فرقت هذه الأحاديث بين ما يعمله العبد من السيئات ـ فهي ذنب يؤاخذه الله عليه إلا أن يغفره ـ ، وبين ما حدث به نفسه ولم يعمله ـ فهو لا يؤاخذ عليه ـ ، بينما حديث الترجمة سوَّى بين الأمرين ، وجعل حديث النفس ذنباً يؤاخذ عليه كسائر الأعمال . . . فكان منكراً من ناحية المتن أيضاً .

وهنا شيء لا بد من التنبيه عليه ؛ وهو : أنه لم يذكر في الحديث غسل الرجلين في كل من « المسند » و« المعجم » ، وكذلك هو في « جامع المسانيد » (١٣ / ٢٣٠) لابن كثير ، و « أطراف المسند » لابن حجر (٦ / ٤٤) ، وأما المنذري في « الترغيب » (١ / ٩٦) ففيه زيادة « وغسل رجليه » ؛ فالظاهر أنها زيادة من بعض النساخ إن لم يكن وهماً من المنذري رحمه الله .

ثم إن نسبة (أبي مسلم الثعلبي) هي بالثاء المثلثة في كل المصادر المتقدمة ، ورأيته في ترجمة (أبان) من « تهذيب الكمال » (٢ / ١٤) بالتاء المثناة من فوق ، ولم يَرِد (أبو مسلم) هذا في أي من النسبتين في « إكمال » ابن ما كولا ، و« تبصير » ابن حجر .

٦٧١٢ ـ (لا تقومُ السّاعةُ حتّى يتحوّلَ خيارُ أهْلِ العِراقِ إلى الشّام ، ويتحوّلَ شِرارُ أهْلِ الشّام إلى العِراق) .

ضعيف موقوف . أخرجه أحمد (٥ / ٢٤٩) ، ومن طريقه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١ / ٩٧ ـ دار الفكر) من طريق الجريري عن أبي المشاء ـ وهو :

لقيط بن المشاء - عن أبي أمامة قال : . . . فذكره موقوفاً ، وزاد :

وقال رسول الله ﷺ : « عليكم بالشام » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف على وقفه ، رجاله ثقات ؛ غير (لقيط بن المشاء أبو المشاء) : لم يوثقه غير ابن حبان ، وقال (٥ / ٣٤٤) :

« يخطئ ويخالف » .

ولم يذكر له راوياً غير الجريري ؛ لكن قرن معه ابن أبي حاتم (٧ / ١٧٧) قرة ابن أبي خالد . ورواية هذا عنه في « كنى » الدولابي (٢ / ١١٥) و« معجم » الطبراني (٨ / ٣٠٦ / ٧٩٩٥) بحديث آخر في (فضل الوضوء) .

وأما الزيادة المرفوعة : « عليكم بالشام » ؛ فهي ثابتة صحيحة من حديث عبد الله بن حوالة ، وله عنه أربعة طرق ، وشاهد من حديث عبد الله بن عمر ، وقد خرجتهما في « فضائل الشام » (ص ١٠ - ١١ ، ٣٢ - مكتبة المعارف) ، وحديث ابن عمر في « الصحيحة » برقم (٢٧٦٨) .

(تنبيه) : وقع (مشاء) في « المسند » : (المثنى) . . في الكنية واسم الأب ؛ فصححته من « التاريخ » ، و« جامع المسانيد » (١٣ / ١٧٩ / ١٠٣٥٣) لابن كثير ، و« أطراف المسند » (٦ / ٣٥ / ٧٦٦٦) لابن حجر ، و« معجم » الطبراني ، و« المقتنى » للذهبي ، وغيرها .

٦٧١٣ - (لزمتُ السِّواك حتى خَشِيتُ أن يُدْرِدَني) .

ضعيف بهذا اللفظ . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٧ / ٢٧١ / ٦٥٢٢) من طريق عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن عائشة قالت : قال رسول

الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

« لا يروى عن عائشة إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو ضعيف منقطع ، وإن كان رجاله رجال الصحيح ـ كما قال الهيثمي (٢ / ٩٩) ، تبعاً للمنذري في « الترغيب » (١ / ١٠٢ / ١٤) ـ ؛ فإن ذلك لا ينفي العلة ؛ كما نبهنا على ذلك مراراً تعليماً للجاهلين ، وتنبيهاً للغافلين ، أو المتساهلين ، من أمثال المعلقين الثلاثة على « الترغيب » (١ / ٢٣٠) ؛ فقد صدروا تخريجه إياه في تعليقهم عليه بقولهم :

« حسن ، قال الهيثمي . . . » فذكروا ما أشرت إليه من قوله ، وزادوا عليه موهمين أنه من كلامه ، فقالوا :

« ورواه البزار ؛ كما في « كشف الأستار » (٤٩٧) ، وقال الهيثمي (٢ / ٩٩) : رواه البزار وفيه عمران بن خالد وهو ضعيف » .

قلت : وهذا من تخاليطهم وجهلهم ؛ فإن رواية البزار هذه في الموضع المشار إليه من « الكشف » و« المجمع » إنما هي عن أنس لا عن عائشة ، وبلفظ : « أمرت بالسواك . . . » ، وليس بلفظ : « لزمت » . . خلافاً لما أوهموا !!

ثم إذا كانوا يريدون بهذه الرواية تقوية حديث عائشة ـ والفرق بينهما ظاهر ـ ؛ فلا وجه لذكرها دون غيرها مما روي عن غير أنس ؛ كابن عباس وغيره مما كنت خرجته في « الصحيحة » (٤ / ٧٧ ـ ٧٨ / ١٥٥٦) تقوية للّفظ المذكور .

هذا ؛ وقد كنت قلت هناك في رواية (عمرو بن أبي عمرو) عن عائشة :

« وما أظن أنه سمع منها » .

والآن لا بد لي من بيان وجهة ذلك ؛ فأقول :

لقد ذكروا في ترجمة (عمرو بن أبي عمرو) هذا أنه توفي سنة (١٤٤) ، وفي ترجمة عائشة أنها توفيت سنة (٥٦) ، فبين وفاتيهما (٨٨) سنة . فهذا يعني : أنه ولد بعد وفاتها رضي الله عنها . وهذا هو السبب - والله أعلم - أنهم لم يذكروا له رواية عن أحد من الصحابة ؛ إلا أنس بن مالك رضي الله عنه الذي تأخرت وفاته إلى سنة (٩٢) ، وقال أبو حاتم - كما في « جامع التحصيل » (٣٠١ / ٥٧٩) - :

« حديثه عن أبي موسى الأشعري مرسل » .

قلت : وكانت وفاته سنة (٥٠) ؛ أي : قبل وفاة عائشة بست سنين .

ولحديث أنس شاهد من حديث ابن عباس وغيره ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١٥٥٦) .

٦٧١٤ - (منْ سَمعَ المؤذِّنَ يؤذِّنُ ؛ فقالَ كما يقولُ ، ثمّ يقولُ : رضيتُ بالله ربّاً ، وبالإسلام دِيناً ، وبمحمّدٍ ﷺ نبيّاً ، وبالقُرْآنِ إماماً ، وبالكَعْبة قِبْلة ؛ أشهدُ أنْ لا إله إلا الله وحدَه لا شريكَ له ، وأشهدُ أنّ محمّداً عبدُه ورسولُه ، اللهمّ ! اكتبْ شهادَتي هذه في علّيّينَ ، وأَشْهِد عليها ملائكتَك المقرّبينَ ، وأنبياءَك المرسلينَ ، وعبادكَ الصّالحينَ ، واختِم عليها بـ (آمينَ) ، واجعلْها لي عندَك عهْداً توفِّنيه يومَ القيامةِ إنّكَ لا تخلفُ الميعادَ ؛ بدرتْ إليه بطاقةٌ من تحت العرش فيها أَمانُه من النّارِ) .

منكر جداً ؛ شبه موضوع . أخرجه البيهقي في « الدعوات الكبير » (١ / ٣٥ /

٥١) ، والأصبهاني في « الترغيب » (١ / ١٤٧ / ٢٧٤) من طريق **أبي الوليد هشام بن إبراهيم المخزومي** : حدثنا **موسى بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري عن عمه** عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً . قال أبو الوليد :

« سألته عن البطاقة ؟ فقال : الصكّ الصّغير » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، ومتن مركب شبه موضوع ؛ آفته (موسى بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري) ؛ قال الذهبي في « الميزان » .

« لا يعرف ، وخبره ساقط » .

ثم ساق له حديثاً في آخره أنه قال لحفصة :

« يلي الأمرَ بعدي أبو بكر ، ويليه من بعد أبي بكر أبوك » . وقال الذهبي :

« قلت : هذا باطل » . وقال العقيلي في « الضعفاء » (٤ / ١٥٥) :

« مجهول بالنقل ، لا يتابع على حديثه ، ولا يصح إسناده » .

ثم ساق حديث الولاية ، وقال :

« ولا يعرف إلا به » .

وأقره الحافظ في « اللسان » ، وساق له حديث الترجمة وقال :

« وزاد فيه على حديث عائشة عند أبي داود زيادات مستغربة ، ورأيت له حديثاً آخر ، أخرجه الطبراني في « الأوسط » في ترجمة (إبراهيم بن محمد الصنعاني) في صلاة التسابيح . وعمه لم أقف على اسمه ، ولا عرفت حاله ،

ولا رأيت لموسى هذا ذكراً في « تاريخ » البخاري ، ولا « ثقات » ابن حبان ، وهو أخو محمد وإسماعيل ابني جعفر بن أبي كثير المتقنين المشهورين . والله أعلم » .

قلت : وكنت أود أن يفيدنا من علمه بحال الراوي عنه (هشام بن إبراهيم المخزومي) ؛ فإني لم أجد له ذكراً في شيء من كتب الرجال التي عندي . والله أعلم .

٦٧١٥ - (من قالَ مثْلَ مقالته - يعني : أذانَ بلالٍ - ، وشهدَ مثْلَ شهادته ؛ فلَه الجنَّة) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٧ / ١٦٥ / ٤١٣٨) : حدثنا أبو الربيع الزهراني : حدثنا سلام عن زيد العمي عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك :

أن رسول الله ﷺ عرّس ذات ليلة ، فأذن بلال ؛ فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مسلسل بعلل ثلاث :

الأولى : سلام بن سُليم الطويل ، وهو : متروك - كما قال الذهبي والعسقلاني - .

الثانية : زيد العمي - وهو : ابن الحواري - : قال الحافظ :

« ضعيف » . وقال الذهبي في « المغني » :

« مقارب الحال . قال ابن عدي : لعل شعبة لم يرو عن أحد أضعف منه » .

الثالثة : يزيد الرقاشي - وهو : ابن أبان - : قال الذهبي في « الكاشف » ، وابن حجر في « التقريب » :

« ضعيف » .

ومن هذا التحقيق يتبين أن العلة الأولى هي الأقوى من الأخريين ، بحيث أنه إذا اقتصر عليها بالذكر أغنى عن ذكر غيرها ؛ لشدة وهائها ، فمن الغرائب أن يغفل عنها حفاظنا :

أولهم : الحافظ المنذري في « الترغيب » (١ / ١١٣ / ٧) : فإنه ذكره من رواية أبي يعلى عن يزيد الرقاشي عن أنس . . . يشير إلى تضعيفه بـ (يزيد) فقط !

ثانيهم : الهيثمي : فإنه أفصح عن ذلك بقوله (١ / ٣٣٢) :

« وفيه يزيد الرقاشي ، ضعفه شعبة وغيره ، ووثقه ابن عدي ، وابن معين في رواية » .

ثالثهم : البوصيري : فإنه قال في « إتحافه » (١ / ٥٦ / ٢) :

« يزيد الرقاشي ؛ ضعيف ، وكذا الراوي عنه » .

وهذا - وإن كان أنبههم فقد - غفل أيضاً عن العلة الكبرى ، وقد قلده في ذلك الشيخ الأعظمي في تعليقه على « المطالب العالية » (١ / ٦٨) ، وتبعه في ذلك المعلق على « مسند أبي يعلى » (ص ١٦٥) !!

وأما المعلق على « المقصد العلي » (١ / ١١٧) فإنه - مع قوله بأن « إسناده ضعيف جداً » ؛ فإنه - لم يعله بما يدل على قوله إلا بقول الهيثمي المذكور آنفاً ، وهو إلى أن يدل على أنه حسن عنده أقرب من أن يدل على ضعفه ؛ بله ضعفه الشديد ، ومثل هذا التناقض إنما يأتي من التقليد والتلفيق بين الأقوال المتناقضة ، والجهل بهذا العلم الشريف .

هذا ؛ ويغني عن هذا الحديث الواهي ويفيض عليه في الإفادة حديث عمر بن الخطاب مرفوعاً بلفظ :

« إذا قال المؤذن : الله أكبرُ الله أكبر ، فقال أحدكم : الله أكبرُ الله أكبر . ... »
الحديث إلى قوله :

« ثم قال : لا إله إلا الله ، قال : لا إله إلا الله من قلبه ؛ دخل الجنة » . رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في « الإرواء » (١ / ٢٥٨ / ٢٤٠) وغيره .

والاستشهاد بهذا أقرب مما استشهد به المعلق على « مسند أبي يعلى » وهو حديث ابن عمرو بلفظ :

« إذا سمعتم المؤذن ؛ فقولوا مثلما يقول ، ثم صلوا علي . . . » ، الحديث ، وفيه : « فمن سأل الله لي الوسيلة ؛ حلت له الشفاعة » .

رواه مسلم أيضاً وغيره ، وهو مخرج في المصدر المذكور برقم (٢٤٢) . وليس يخفى الفرق بين الحديثين على العلماء والفقهاء .

٦٧١٦ - (من بنَى مسْجداً يصلَّى فيه ؛ بنَى اللهُ عزّ وجلّ له [بَيتَاً] في الجنّةِ أَفضلَ منه) .

منكر بزيادة : (أفضل منه) . أخرجه البخاري في « التاريخ » (١ / ٢ / ٧١) ، وأحمد (٣ / ٤٩٠) ، وكذا ابنه عبد الله ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ٨٨ - ٨٩ / ٢١٣) ، وابن عدي في « الكامل » (٢ / ٣٢٤) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٣١٩) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٠ / ٢٣١ - ٢٣٢) ؛ كلهم من طريق الحسن بن يحيى الخُشَني عن بشر بن حَيان قال :

جاء واثلة بن الأسقع ونحن نبني مسجدنا ، قال : فوقف علينا فسلم ، ثم قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . والسياق لأحمد وغيره ؛ كأبي نعيم ، وقال هو وابن عدي :

« تفرد به الخشني عن بشر » .

والخشني هذا : مختلف فيه ، والجمهور على تضعيفه ، وقال الذهبي في « المغني » :

« واهٍ ، تركه الدارقطني وغيره » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق كثير الغلط » .

وابن عدي - مع أنه مشاه ولم يضعفه جداً - قال في آخر ترجمته - وساق له مع هذا الحديث أحاديث أخرى - :

« وأنكر ما رأيت له هذه الأحاديث التي أمليتها ، وهو ممن تحتمل روايته » .

وأما ابن حبان فقال في « الضعفاء » (١ / ٢٣٥) :

« منكر الحديث جداً ، يروي عن الثقات ما لا أصل له ، وعن المتقنين ما لا يتابع عليه . . . وقد كان رجلاً صالحاً يحدث من حفظه ، كثير الوهم فيما يرويه ، حتى فحش المناكير في أخباره عن الثقات ، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها ؛ فلذلك استحق الترك » .

ثم ساق له حديثاً آخر وقال : إنه « باطل » . فانظره في المجلد الأول رقم (٢٠١) .

والحديث أشار المنذري إلى ضعفه (١ / ١١٧) ، وعزاه لأحمد والطبراني ، وبيَّن السببَ الهيثمي فقال (٢ / ٧) :

« . . . وفيه الحسن بن يحيى الخشني ، ضعفه الدارقطني وابن معين في رواية ، ووثقه في رواية ، ووثقه دحيم وأبو حاتم » !

كذا قال ؛ لم يبتَّ فيه برأي ، مع أن الجرح مقدم على التعديل حين يكون مفسراً ـ كما هنا ـ ، على أنه أخطأ فيما نسب إلى أبي حاتم من التوثيق ، فإنما قال فيه : « صدوق سيئ الحفظ » ، وهذا منه تضعيف له منه ، إلا أنه وصفه بالصدق وأنه لا يتعمد الكذب ، فكلامه يلتقي مع كلام الجارحين وبخاصة مع كلام ابن حبان الذي صرح بتركه ، مع وصفه إياه بالصلاح وعدم تعمد الكذب . ولقد اغتر بكلام الهيثمي هذا المعلقون الثلاثة على « الترغيب » (١ / ٢٦٥) ؛ فحسنوا الحديث ، وساقوا كلامه !! وذلك مما يؤكد أنهم مجرد نقلة لا علم عندهم . والله المستعان .

بقي شيء : أن نكشف عن حال (بشر بن حيان) شيخ الحسن بن يحيى الخشني ، لم أجد أحداً مِنَ الحفاظ المتأخرين مَنْ ذكره ، بخلاف بعض المتقدمين منهم ؛ كالبخاري ، فقد ذكره في « التاريخ » ، وساق له الحديث ، وكذلك ذكره ابن أبي حاتم برواية الخشني هذا عنه . وكذا ابن حبان في « الثقات » (٤ / ٧٠) :

وهذا من غرائبه ، ومخالفاته لما هو الحق من قوله :

« والشيخ إذا لم يرو عنه ثقة ؛ فهو مجهول لا يجوز الاحتجاج به ؛ لأن رواية الضعيف لا يخرج من ليس بعدل عن حد المجهولين ، إلى جملة أهل العدالة ؛ لأن ما روى الضعيف وما لم يرو في الحكم سواء » .

قلت : وهذا النص كنت نقلته منذ نحو عشرين سنة في أول المجلد الثاني من هذه « السلسلة » (٢ / ٣) ، وهو من النصوص الهامة التي تؤكد ما عليه العلماء الحفاظ أن ابن حبان متساهل في التوثيق ، وهذا هو المثال بين يديك ؛ لقد وثق من لم يرو عنه إلا الخشني هذا الذي شهد هو نفسه أنه ضعيف ؛ بل متروك ، ومثله كثير ، لو تتبعها أحد من طلاب العلم ؛ لكان منها رسالة مفيدة .

والخلاصة : أن الحديث لا يصح من حيث إسناده ؛ فيه ضعف وجهالة ، ومتنه منكر ؛ لمخالفته للأحاديث الصحيحة الخالية من زيادة :

« أفضل منه » .

فهي في النكارة ؛ كالزيادة الأخرى بلفظ :

« بيتاً في الجنة من در وياقوت » .

وتقدم تخريجها برقم (٥٠٣٩) .

(تنبيه) : (حيان) والد (بشر) : هو بفتح المهملة والمثناة التحتية المشددة ، هكذا في كل المصادر المتقدمة التي روت الحديث أو ترجمت له ؛ فمن الأوهام العجيبة التي لا يعرف مثلها عن مثل الحافظ إبراهيم الناجي المحقق المدقق الناقد قوله في « عجالته » (ص ٤٨) تعليقاً على اسم (بشر بن حيان) الوارد في

حديث « الترغيب » للمنذري :

« لم يتعرض لضبط هذا الراوي ؛ لشهرته ، وهو ؛ (بشر) بالكسر والإعجام ؛ بل ولم يضبط أباه (حيان) ، وهو من الأسماء الخفية التي قل من تنبه لها ، أو نبه عليها ، والموجود في نسخ « الترغيب » وغيرها من الكتب المذكور فيها هذا الحديث أو الاسم (ابن حيان) بفتح المهملة وبالياء الأخيرة ، وكأنه من المشي على الظاهر ، وإنما هو (حِبان) بكسر أوله وبالموحدة ؛ كما أفاده إمام هذا الفن : الأمير ابن ماكولا في كتابه ، ونقله عنه شيخنا ابن حجر في تحريره لـ « مشتبه » الذهبي . لكن غفل شيخنا ؛ فلم يذكر لـ (بشر) ترجمة في كتابه : « رجال الأربعة » ، وكذا جرى الشريف الحسيني ؛ فأخل بذكره في رجال « المسند » ، وذلك عجب منهما » .

قلت : أعجب منه جزمه بخطأ اسم (حيان) في كل « الكتب المذكور فيها هذا الحديث » ، وقد ذكرت منها خمسة ، (أو الاسم) ، وقد ذكرت منها « الكامل » و« المغني » و« التقريب » ، و« ضعفاء ابن حبان » ، و« مجمع الهيثمي » و« الجرح والتعديل » و« تاريخ البخاري » و« ثقات ابن حبان » !

وأعجب من كل ذلك أن ما عزاه لكتاب الأمير ، وشيخه ابن حجر يخالف ما عزاه إليهما ، ويطابق ما في المصادر المذكورة آنفاً ، ذكرا ذلك في مادة (الخشني) ، وفيها أورده الذهبي في « المشتبه » (ص ٢١٧) فقال :

« أبو ثعلبة الخشني الصحابي ، ومسلمة بن علي الخشني ، والحسن بن يحيى الخشني - شاميان واهيان . وبشر بن حيان الخشني - تابعي » .

وهكذا جاء في « تبصير المشتبه » لشيخه الحافظ ، وكذلك هو في « توضيح المشتبه » للحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي . فلا أدري مع هذا كله كيف وقع

الحافظ الناجي في هذا الخطأ العجيب الغريب ؟!

٦٧١٧ - (من بنَى لله مسْجداً ، صَغِيراً أو كَبيراً ؛ بنى اللهُ له بَيتاً في الجنّة) .

منكر بزيادة : (أو كبيراً) . أخرجه الترمذي (٣١٩) ، والدولابي في « الكنى » (٢ / ٤٥) من طريق عبد الرحمن مولى قيس عن زياد النميري عن أنس مرفوعاً .

قلت : أشار الترمذي إلى تضعيفه إياه بقوله : « روي . . . » ، وكأنه لذلك لم يتكلم على إسناده على خلاف غالب عادته ، ولعل ذلك لظهور ضعفه ؛ وذلك لأن عبد الرحمن مولى قيس [لا يعرف] إلا برواية نوح بن قيس عنه هذا الحديث ؛ فهو مجهول - كما أشار إلى ذلك الذهبي في « الميزان » وصرح به الحافظ في « التقريب » - .

وزياد - وهو : ابن عبد الله النميري - : مختلف فيه ، قال الذهبي في « الكاشف » :

« ضعيف ، وقد وثّق » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف » .

والحديث قال الشوكاني في تخريجه تحت حديث عثمان المتفق عليه دون زيادة (الحجم) (٢ / ١٢٤) :

« رواه الترمذي ، وفي إسناده زياد النميري ، وهو ضعيف ، وله طرق أخر عن أنس منها عند الطبراني ، ومنها عند ابن عدي ، وفيهما مقال » .

قلت : فيه أن الزيادة موجودة في الطريقين المشار إليهما ، وعلى ذلك جرى الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على حديث الترمذي في « سننه » (٢ / ١٣٥) ، فنقل - بعد أن بين ضعفه - كلام الشوكاني وأقره ، مشيراً بذلك إلى تقويته ، وكنت تبعته في ذلك في « التعليق الرغيب » (١ / ١١٧ / ٥) ، وعليه أوردته في « صحيح الترغيب » (١ / ١٨٢ / ٢٦٧) ، ثم لما طبع « المعجم الأوسط » وكتاب ابن عدي « الكامل » ؛ ظهر أن الزيادة ليست فيهما ، فحذفته من الطبعة الجديدة لـ « صحيح الترغيب » ، وهي حافلة - والحمد لله - بالفوائد والتحقيقات التي لم تكن في الطبعات السابقات . من أجل ذلك كان لابد من بيان ما أجملته ، فأقول :

أولاً : أما الطبراني فأخرجه (٢ / ٥١١ / ١٨٧٨) من طريق شريك عن الأعمش عن أنس مرفوعاً بلفظ :

« من بنى لله عز وجل مسجداً كمفحص قطاة ؛ بنى الله عز وجل له بيتاً في الجنة » . وقال :

« لم يروه عن الأعمش إلا شريك » .

قلت : وهو : ابن عبد الله القاضي ، وليس بالقوي .

ثم هو منقطع ؛ فإن الأعمش لم يسمع من أنس ، مع أنه مدلس .

فأنت ترى أنه ليس فيه تلك الزيادة ، وإنما فيه :

« ... كمفحص قطاة ... » ؛ فهو يصلح شاهداً لحديث جابر ؛ فإن فيه هذه وزيادة أخرى وهي :

« ... أو أصغر ... » ، وهو الحديث الرابع في « صحيح الترغيب » .

ولم يتكلم على إسناده الدكتور الطحان في تعليقه على « المعجم الأوسط » إلا بقوله :

« الحديث من طريق أنس من الزوائد ؛ إذ لم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الستة عن أنس ، لكنني لم أعثر عليه في « مجمع الزوائد » . فالله أعلم » .

قلت : خفي عليه إخراج الترمذي إياه بدون الزيادة ؛ ولذلك لم يخرجه الهيثمي في « مجمع الزوائد » ، وهذه عادته . فتنبه !

ثانياً : أما ابن عدي فأخرجه (٥ / ٢٤) من طريق العباس بن الحسن البلخي : ثنا يحيى بن غيلان : أخبرنا عمر بن رُدَيح : أخبرنا ثابت البناني عن أنس مرفوعاً بلفظ حديث شريك ، وزاد :

قالوا : يا رسول الله ! إذن نكثر . قال :

« فالله أكثر » .

أورده في ترجمة (عمر) هذا مع حديثين آخرين له ، وقال :

« وله غير ما ذكرت من الحديث ، ويخالفه الثقات في بعض ما يرويه » . وقال الذهبي في « الميزان » و « المغني » :

« ضعفه أبو حاتم : وقال ابن معين : صالح الحديث » .

لكن في الطريق إليه (العباس بن الحسن البلخي) ، وقد أورده الذهبي في « الميزان » ، وقال :

« قال ابن عدي في ترجمة (أصرم) : كان يسرق الحديث . وقال الخطيب [١٢ / ١٤١] : ما علمت من حاله إلا خيراً » . وقال الحافظ في « اللسان » :

« قال ابن عدي : والعباس الراوي عن أصرم في عداد الضعفاء الذين يسرقون الحديث . ولم أره أفرده بترجمة » .

٦٧١٨ - (إنِّي رأيتُها في الجنّة ؛ لما كانت تلقطُ القذَى من المسْجدِ - يعني : المرأةَ -) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١١ / ٢٣٨ / ١١٦٠٧) و« الأوسط » (٩ / ١٠٣ / ٨٢١٦) من طريق **عبد الملك بن عبد الرحمن الذّماري** قال : حدثنا فائد بن عمر عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه :

أن امرأة كانت تَلقُط القذى من المسجد ، فتوفيت ، فلم يُؤذَن النبي بدفنها ، فقال النبي ﷺ :

« إذا مات منكم ميت ؛ فآذنوني » ، وصلى عليها ، وقال : . . . فذكره ، وقال :

« لم يروه عن الحكم بن أبان إلا فائد بن عمر ، تفرد به الذّماري » .

قلت : قال الذهبي في « المغني » :

« صويلح . قال الدارقطني : ليس بقوي » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق كان يصحف » .

وشيخه (فائد بن عمر) : لم أجد من ذكره هكذا ، وإنما ذكره ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ٣٩٢ / ١٨٢٣) كالتالي :

« عبد العزيز بن فائد أبو عمر العدني : روى عن الحكم بن أبان ، روى عنه

عبد الملك الذماري ، سمعت أبي يقول ذلك ، وسمعته يقول : هو مجهول » .

وبهذه الرواية ذكره ابن حبان في « الثقات » والاسم أيضاً ، وزاد : « من أهل اليمن » ؛ فالظاهر أن قوله : « فائد بن عمر » وهم وقع في إسناد الطبراني ، وهو ما صرح به الهيثمي ؛ فقال في « المجمع » (٢ / ١٠) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وقال في (تراجم النساء) :

الخرقاء السوداء التي كانت تميط الأذى عن مسجد رسول الله ﷺ » .

وذكر بعد هذا الكلام إسناداً عن أنس ، قال : . . . فذكر الحديث . ورجال إسناد أنس رجال الصحيح ، ، وإسناد ابن عباس فيه (عبد العزيز بن فائد) وهو مجهول ، وقيل فيه : (فائد بن عمر) وهو وهم » .

قلت : وإسناد أنس عند الطبراني تحت ترجمة « الخرقاء التي . . . » إسناده هكذا : قال (٢٤ / ٢٥٦ / ٦٥٥) : حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي : ثنا هدبة ابن خالد : ثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس (فذكر الحديث) .

هكذا قال ؛ لم يسق لفظه ، ولم أعثر عليه ، والظاهر أنه غير معروف حتى عند الحفاظ ؛ فقد أورد (الخرقاء) هذه أبو نعيم أيضاً في « المعرفة » (٢ / ٣٤٧ / ٢) كما ذكرها الطبراني ، ولم يزد ! وكذلك فعل الحافظ في « الإصابة » وقال :

« هكذا أوردها ابن منده وتبعه أبو نعيم » .

وفاته الطبراني !

وقد رواه حبيب بن الشهيد عن ثابت به مختصراً بلفظ :

أن النبي ﷺ صلى على قبر امرأة قد دفنت .

أخرجه أحمد ، وأصله في « مسلم » . وأخرجه البيهقي في طريق خالد بن خداش عن حماد بن زيد عن ثابت به ؛ أتم منه ؛ لكن فيه أن الميت رجل . وقد صح من طرق أخرى عن حماد بن زيد عن ثابت البناني عن أبي رافع عن أبي هريرة .

أن امرأة سوداء كانت تقم المسجد ، أو شاباً ، ففقدها رسول الله ﷺ ؛ فسأل عنها أو عنه . . . الحديث ، وفيه أنه صلى عليها .

أخرجه الشيخان هكذا على الشك . ورواه ابن ماجه وابن خزيمة بلفظ :

« إن امرأة سوداء كانت . . . » الحديث بدون شك .

وإسناده صحيح . وله شواهد انظر « الإرواء » (٣ / ١٨٤ ـ ١٨٦) ، و« أحكام الجنائز » (ص ١١٣ ـ ١١٥) .

٦٧١٩ ـ (إنّ العبدَ إذا قامَ في الصّلاةِ ؛ فتحتْ له أبوابُ الجنّةِ ، وكُشفتْ له الحجُبُ بينَه وبينَ ربِّه ، واستقبلتْه الحورُ العِينُ ما لم يمتخط أو يتنحنح) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٢٩٩ / ٧٩٨٠) من طريق طريف بن الصلت أبي غالب : ثنا حجاج بن عبد الله بن هارون عن إسماعيل الشامي عن أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ الثلاثة الذين دون أبي أمامة ليس لهم ذكر في شيء من كتب الرجال ، والطبراني ساقه تحت ترجمة (إسماعيل الشامي لم

ينسب عن أبي أمامة) ؛ فهو غير معروف أيضاً خلافاً لما يوهمه صنيع الهيثمي حيث قال (٢ / ٢٠) :

« رواه الطبراني في « الكبير » من طريق طريف بن الصلت عن الحجاج بن عبد الله بن هرم (كذا) ، ولم أجد من ترجمهما » .

وكنيته أبو غالب لم يذكر الذهبي تحتها في « المقتنى » طريفاً هذا ، مما يؤكد أنه غير معروف . فلا غرابة بعد هذا أن يقول المنذري في « الترغيب » (١ / ١٢٢ / ١٠) :

« رواه الطبراني في « الكبير» ، وفي إسناده نظر » .

على أنه لم يعطه حقه من النقد ؛ فإن هذا لا يقال فيما علته ظاهرة ، فكأنه لم يتيسر له دراسة وتتبع ترجمة هؤلاء الثلاثة ، وإلا ؛ لجزم بجهالتهم ـ كما يفعل أمثالهم ـ ولَمَا صَدَّرَ الحديث بقوله : « وعن » المشعر عنده بأنه حسن أو قريب من الحسن !

٦٧٢٠ ـ (إنَّ اللهَ عزّ وجلّ ضمنَ لمن كانتِ المساجدُ بيتَه الأمْنَ ، والجَوازَ على الصِّراطِ يومَ القِيامةِ) .

ضعيف . أخرجه البزار في « مسنده » (١ / ٢١٧ / ٤٣٤ ـ الكشف) : حدثنا نصر بن علي : ثنا أبو أحمد : ثنا إسرائيل عن عبد الله بن المختار عن محمد بن واسع عن أم الدرداء عن أبي الدرداء قال :

لتكن المساجد بيتك ؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال :

« لا نعلم بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد ، وإسناده حسن ، وقد روي نحوه بغير لفظه » .

قلت : ووافقه المنذري في « الترغيب » (١ / ١٣٣) على تحسينه ، وهو عندي صحيح ؛ فإن رجاله كلهم ثقات رجال مسلم(*) . وقال الهيثمي في « المجمع » (٢ / ٢٢) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، والبزار ، وقال : إسناده حسن . قلت : ورجال البزار كلهم رجال الصحيح » .

وإسناد الطبراني من طريق أخرى ، ولكنها ضعيفة ؛ فقد أخرجه في « المعجم الأوسط » (٨ / ٧٣ / ٧١٤٥ ـ ط) (٢ / ١٤٨ / ٢ / ٧٢٩١ ـ بترقيمي) ، والخطيب في « التاريخ » (٨ / ٣٤٠) من طريق عمرو بن جرير : ثنا إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال : سمعت أبا الدرداء وهو يقول لابنه :

يا بني ! ليكن المسجد بيتك ؛ فإن المساجد بيوت المتقين ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره مع تقديم وتأخير ، وقال :

« لم يروه عن إسماعيل إلا عمرو بن جرير » .

قلت : قال في « الميزان » :

« كذبه أبو حاتم ، وقال الدارقطني : متروك الحديث » .

قلت : فمثله لا يستشهد به ؛ فالعمدة على طريق البزار ، وقد رواه الطبراني من طريق أخرى مختصراً بلفظ :

« المسجد بيت كل تقي » .

وقد مضى تخريجه والكلام عليه في المجلد الثاني [من « الصحيحة »] برقم

(*) سجل الشيخ رحمه الله هنا ـ بالرصاص ؛ تذكيراً : « سيأتي أنه معلول » . (الناشر) .

(٧١٦) ؛ فليرجع إليه من شاء .

(تنبيه) : قد أورد الحديث ابن الجوزي في « العلل » (١ / ٤١٠ - ٤١١) من طريق الخطيب ، وأعله بعمرو بن جرير وقول الدارقطني فيه ، ثم قال :

« قال الدارقطني : روى عبد الله بن المختار عن محمد بن واسع عن أبي الدرداء قال : قال رسول الله ﷺ : « المساجد بيوت الله في الأرض ؛ فقد ضمن الله لمن كانت المساجد بيته بالرحمة والجواز على الصراط » . قال الدارقطني : رواه حماد بن سلمة عن محمد بن واسع أن أبا الدرداء كتب إلى سلمان ، والمرسل هو المحفوظ » .

قلت : ونص كلام الدارقطني في « العلل » (٦ / ٢٣٠) :

« وسئل عن حديث ابن أبي الدرداء عن أبي الدرداء قال رسول الله ﷺ : . . . (فذكر الحديث) ، فقال :

يرويه محمد بن واسع ، واختلف عنه ؛ فرواه عبد الله بن المختار عن محمد بن واسع عن ابن أبي الدرداء عن أبي الدرداء .

ورواه إسماعيل بن أبي خالد ، واختلف عنه ؛ فقيل : عنه عن محمد بن واسع عن أبي الدرداء .

وقيل : عن إسماعيل عن رجل من أهل البصرة عن محمد بن واسع عن أبي الدرداء .

ورواه حماد بن سلمة ومطعم بن المقدام الصنعاني عن محمد بن واسع : أن أبا الدرداء كتب إلى سلمان ، ولم يذكر بينهما أحداً ، والمرسل هو المحفوظ » .

قلت : يعني : المنقطع ؛ لأن أكثر الروايات لم تذكر الواسطة بين محمد بن

واسع وأبي الدرداء .

ورواية مطعم الصنعاني وصلها البيهقي في « الشعب » (٧ / ٣٧٩ / ١٠٦٥٧) .

وروى أبو نعيم في « الحلية » (١ / ٢١٤) من طريق معمر عن صاحب له أن أبا الدرداء كتب إلى سلمان . . . الحديث .

قلت : وأنا أظن أن الصاحب المشار إليه هو (محمد بن واسع) ؛ لأن هذا ذكر في شيوخه ، فهو مما يرجح الانقطاع الذي جزم به الدارقطني ؛ فهو علة الحديث ، وهي تكشف عن وهم أحد رواة البزار في وصله ، ولعله عبد الله بن المختار ؛ فإنه مع كونه من رجال مسلم ووثقه ابن معين وغيره ؛ فقد قال أبو حاتم ـ وتبعه الحافظ ـ :

« لا بأس به » .

فمثله لا تحتمل مخالفته لمن هو أوثق منه : إسماعيل بن أبي خالد ؛ فكيف ومعه ثقات آخرون مخالفون في الوصل؟ . . فهو شاذ .

على أنني لاحظت فرقاً بين رواية البزار عنه ؛ ففيها : أن شيخ محمد بن واسع : (أم الدرداء) ، ورواية الدارقطني ؛ ففيها أنه : (ابن أبي الدرداء) ، فإذا كان هذا ثابتاً في كتاب الدارقطني ؛ فيكون ابن المختار قد خالف مخالفة أخرى ، و(ابن أبي الدرداء) اسمه : (بلال) ، وهو ثقة ، ولم يعرفه المعلق على « العلل » .

وجملة القول : أن الحديث ضعيف ؛ لجهالة الواسطة بين محمد بن واسع ، وأبي الدرداء في أكثر الروايات .

نعم ؛ لجملة : « المسجد بيت كل تقي » ما يقويه ؛ فراجعه في المكان المشار إليه من المجلد الثاني [من « الصحيحة »] .

٦٧٢١ - (عليكُم بِذِكْر ربِّكم ، وصلُّوا صلاتكم في أوّلِ وقْتِكم ؛ فإنّ اللهَ يضاعفُ لكم) .

موضوع . أخرجه الطبراني في« المعجم الكبير » (١٧ / ٣٦٩ - ٣٧٠ / ١٠١٣) عن سليمان بن داود المنقري : ثنا عثمان بن عمر عن النهاس بن قهم ومحمد بن سعيد عن أبي شيخ الهُنائي قال : حدثني رجل من عبد القيس يقال له : عياض : أنه سمع النبي ﷺ يقول : . . . فذكره .

ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في « المعرفة » (٢ / ١٢٢ / ١) ، ولم يزد ، الأمر الذي يشير أن هذا الرجل (عياض) لا تثبت صحبته ، ولو صرح بسماعه من النبي ﷺ ؛ لأن السند إليه مظلم هالك ، ففيه :

أولاً : محمد بن سعيد : والظاهر أنه المصلوب في الزندقة ؛ فإنه من هذه الطبقة ، وقد كذبوه . وإن لم يكن هو ؛ فلم أعرفه .

ثانياً : النهاس بن قهم ! قال الذهبي في « المغني » :

« لينه أبو أحمد الحاكم ، وتركه القطان » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف » .

ثالثاً : سليمان بن داود المنقري : وهو الحافظ الشاذكوني فإنه مع حفظه متهم في صدقه ، كذبه ابن معين وغيره ، وقال في رواية :

« يضع الحديث » . وقال الذهبي في « المغني » :

« حافظ مشهور ، رماه ابن معين بالكذب . وقال البخاري : فيه نظر » .

قلت : فقول الهيثمي في « المجمع » (١ / ٣٠٣) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه النهاس بن قهم ، وهو ضعيف » .

فيه ذهول عن العلة الكبرى التي لا يذكر تجاهها ضعف النهاس - كما لا يخفى - ! ولذا قال الحافظ في « الإصابة » :

« وفي السند من لا يعرف ، وفيه سليمان بن داود المنقري - وهو : الشاذكوني - المشهور بالحفظ والضعف الشديد » .

واكتفى المنذري بالإشارة إلى ضعفه على غالب عادته في « الترغيب » (١ / ١٤٧) ، وقلده مع الهيثمي المعلقون الثلاثة ؛ فاقتصروا على تضعيفه وتقليد كلام الهيثمي فيه ! ﴿ ذلك مبلغهم من العلم ﴾ .

٦٧٢٢ - (لو يعلمُ هذا المتخلفُ عن الصَّلاةِ في الجماعةِ ما لهذا الماشِي إليها ؛ لأَتاها ولو حَبْواً على يدَيه ورِجْلَيه) .

منكر بذكر : (الرِّجلين) . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٢٦٦ - ٢٦٧ / ٧٨٨٦) من طريق الحسين بن أبي السري العسقلاني : ثنا محمد بن شعيب : حدثني أبو حفص القاص عثمان بن أبي العاتكة عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة قال :

أقبل ابن أم مكتوم وهو أعمى ، وهو الذي أنزلت فيه : ﴿ عبس وتولى . أن جاءه الأعمى ﴾ ، - وكان رجلاً من قريش - إلى رسول الله ﷺ ، فقال له : يا رسول الله ! بأبي أنت وأمي ، أنا كما تراني ، قد كبرت سني ، ورق عظمي ، وذهب

بصري ، ولي قائد لا يلاومني[1] قياده إياي ؛ فهل تجد لي من رخصة أصلي في بيتي الصلوات ؟ فقال رسول الله ﷺ :

« هل تسمع المؤذن من البيت الذي أنت فيه ؟ » . فقال : نعم يا رسول الله ! قال رسول الله ﷺ :

« ما أجد لك من رخصة ، ولو يعلم . . . » الحديث .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ فيه علل :

الأولى : علي بن يزيد ـ وهو : الألهاني ـ : قال الذهبي في « المغني » :

« ضعفوه ، وتركه الدارقطني » . وقال في « الكاشف » :

« ضعفه جماعة ولم يترك » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف » .

الثانية : عثمان بن أبي العاتكة أبو حفص القاص : قال في « المغني » :

« وثق ، وضعفه النسائي وغيره » . وقال الحافظ :

« صدوق ، ضعفوه في روايته عن الألهاني » .

قلت : فالعلة مترددة بينهما ؛ إن سلم من الآتي ، وهو :

الثالثة : الحسين بن أبي السري العسقلاني : قال في « المغني » :

« ضعفه أبو داود . وقال أبو عَروبة الحراني : هو خال أمي ، وهو كذاب » . وقال الحافظ :

---

(١) كذا وقع في « المعجم » ، وفي « الترغيب » و« المجمع » : (يلايمني) . . وهو الصواب .

« ضعيف » .

ثم إن الحديث فيه جمل استنكرتها ؛ لأنها لم ترد في رواية الثقات لها ، فقد أخرجها مسلم وغيره من حديث أبي هريرة - وهو مخرج في « الإرواء » (٢ / ٢٤٦ - ٢٤٧) - ، ومن حديث ابن أم مكتوم نفسه ، عند أبي داود وغيره - وهو مخرج في « المشكاة » رقم (١٠٧٨) ، وفي « صحيح أبي داود » (٥٦١ و ٥٦٢) - .

وروي من حديث كعب بن عجرة عند الطبراني - والبراء أيضاً - من تلك الجمل المستنكرة : قوله في آخر الحديث :

« ولو حبواً على يديه ورجليه » .

نعم ؛ جاء قوله : « ولو حبواً » في حديث جابر بن عبد الله قال :

أتى ابن أم مكتوم النبي ﷺ . . . مختصراً جداً ، وفيه :

« قال : فإن سمعت الأذان ؛ فأجب ولو حبواً أو زحفاً » .

أخرجه أحمد (٣ / ٣٦٧) - والسياق له - ، وأبو يعلى (٣ / ٣٣٧ / ١٨٠٣) ، وعنه ابن حبان (٤٢٨) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٣٨٣) ، والطبراني في « الأوسط » (٤ / ٤٣٩ / ٣٧٣٨) من طريق يعقوب القمي عن عيسى بن جارية عنه .

وفي ترجمة عيسى ساقه ابن عدي في « الكامل » (٥ / ٢٤٩) مع أحاديث أخرى له ، وقال فيها :

« وكلها غير محفوظة » . ولذلك قال فيه الذهبي في « الكاشف » :

« مختلف فيه . قال ابن معين : عنده مناكير » . وفي « المغني » :

« مختلف فيه . قال النسائي : متروك . وقال أبو زرعة : لا بأس به » . وقال الحافظ :

« ليِّن » . وأشار إلى هذا الهيثمي بقوله في « المجمع » (٢ /٤٢) :

« رواه أحمد ، وأبو يعلى ، والطبراني في « الأوسط » ، ورجال الطبراني موثقون كلهم » !

فقوله : « موثقون » تشعر بضعف التوثيق ، وهذا مما بلوته من الحافظ الذهبي ؛ فإنه يستعمله كثيراً بهذا المعنى ، وبخاصة في توثيق ابن حبان للمجاهيل ، وقوله المتقدم : « وثق » في (عثمان بن أبي العاتكة) ليس ببعيد عنك .

إلا أن قوله : « ورجال الطبراني » لا وجه له ألبتة ؛ أعني : إضافة الرجال إلى (الطبراني) ، وذلك ؛ لأن إضافتهم إلى أحمد وأبي يعلى أولى ؛ لأن رجالهما من رجال « التهذيب » ، ولأن شيخ الطبراني فيه : (**عثمان بن عبيد الله الطلحي**) ، ليس منهم ، ولا له ذكر في شيء من كتب الرجال التي عندي ؛ فأخشى أن يكون ذكر الطبراني فيه خطأً من الناسخ أو الطابع ، وأن الصواب : (ورجاله) ؛ أي : بالنظر إلى أن طرقهم دارت على من أشار إليهم بقوله : « موثقون . . . » ، وهما : يعقوب القمي وعيسى بن جارية .

ومما يؤيد ما ذكرت من الخطأ أن الهيثمي لما أخرج حديث جابر : « صدق أُبَيّ » من رواية أبي يعلى والطبراني في « الأوسط » ، وهو عندهما بهذا الإسناد عينه ؛ قال (٢ / ١٨٥) :

« رواه أبو يعلى ، والطبراني في « الأوسط » بنحوه ، وفي « الكبير » باختصار ، ورجال أبي يعلى ثقات » .

فأضاف الرجال هنا إلى أبي يعلى . . وهو الصواب ـ لما تقدم ـ ؛ لكنه أخطأ في قوله فيهما : « ثقات » ؛ لأن يعقوب وعيسى لا يصح توثيقهما ، وفيهما خلاف معروف ، وغاية ما يمكن أن يقال في إسناد حديثهما أنه يحتمل التحسين ؛ كما قلت في غير ما حديث لهما ، ومن ذلك حديث أُبَي المشار إليه آنفاً ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٢٥١) كشاهد . وهذا هو طبيعة أحاديث من كانت ترجمتهم كترجمتها ؛ فهي مرشحة للتقوية تارة بالمتابعات أو الشواهد ـ كما هو حال حديث (أبي) ، وتارة للتضعيف ؛ بسبب المخالفة ـ كما هو الشأن في حديث جابر هذا ـ .

وقد كنت غفلت عن هذه المخالفة يوم ألفت كتابي « صحيح الترغيب » منذ نحو عشرين سنة ؛ فأوردته فيه محسناً له لشواهده المذكورة في الباب ، وهو مخالف للدقة التي التزمتها فيه في أمثاله ؛ وهو حذف الجملة المخالفة منه ، والإشارة إلى ذلك بالنقط (. . .) ، ولكن لحكمة أرادها الله كانت الغفلة ، وتبعني عليها بعض المعلقين المشتغلين بهذا العلم ، الذين يستفيدون من تخريجاتي وتحقيقاتي ، ولكن (على النصت) ـ كما يقال في بعض البلاد ـ ؛ بل ومع تتبع العثرات ! فحسنه أيضاً المحققان المعلقان على « موارد الظمآن » (١ / ١٩٦ ـ طبع المؤسسة) ، وكذا المحققان المعلقان عليه طبع الثقافة (٢ / ١٣٢) ، مع أنهم جميعاً صرحوا بضعف إسناده في التعليق على « الإحسان » (٥ / ٤١٣) ، وعلى « مسند أبي يعلى » (٣ / ٣٣٧) !!

وأما المعلقون الثلاثة على « الترغيب » في طبعتهم الجديدة فهم لجهلهم أتبع لي من ظلي ! ولغيري أيضاً ! فهم كالشاة العائرة ؛ فقد قلدوني في التحسين المشار إليه في حديث جابر ، وحديث الترجمة أيضاً ! (١ / ٣٣٨ / ٥٨٠ و ٣٥٣ / ٦١٢ / ٦١٣) .

نعم ؛ قد صحت جملة : « ولو حبواً » في حديث لأبي هريرة في فضل صلاة العشاء والفجر في المسجد جماعة ، وفيه :

« ولو يعلمون ما فيهما ؛ لأتوهما ولو حبواً » .

متفق عليه ، وهو مخرج في « الإرواء » (٢ / ٢٤٥ ـ ٢٤٦) .

ومما استنكرته أيضاً في حديث الترجمة قول ابن أم مكتوم :

« وقد كبرت سني ، ورق عظمي » !

فإنه لم يرد له ذكر في شيء من طرق الحديث المشار إليها فيما سبق . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦٧٢٣ ـ (من توضّأَ ثمّ أَتى المسجدَ ، فصلّى الرّكعتينِ قبلَ الفجْرِ ، ثمّ جلسَ حتّى يصلّي الفجْرَ ؛ كتبتْ صلاتُه يومئذٍ في صَلاة الأبرارِ ، وكُتبَ في وفْد الرّحمنِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٢١٨ / ٧٧٦٦) من طريق **إسماعيل بن هود** : ثنا محمد بن يزيد عن عاصم بن رجاء بن حيوة عن عروة بن رويم عن **القاسم** عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أشار المنذري (١ / ١٥٤ / ٧) إلى إعلاله بـ (القاسم) هذا ـ وهو : أبو عبد الرحمن صاحب أبي أمامة ـ ، وأفصح عن ذلك الهيثمي ؛ فقال (٢ / ٤١) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه القاسم أبو عبد الرحمن ، وهو مختلف في

الاحتجاج به » .

قلت : والذي استقر عليه عمل الحفاظ المتأخرين أنه صدوق حسن الحديث ما لم يخالف ، وأشار المنذري إلى ذلك بتصديره لحديثه هذا بقوله : « وعن أبي أمامة . . . » . ولما كان الأمر كذلك ؛ فإني كنت اعتمدت عليهما في تحسين الحديث ، وفي إيرادي إياه في كتابي « صحيح الترغيب » ، ثم لما عزمنا على متابعة نشر بقية أجزائه ، وعلى إعادة طبع الجزء الأول منه طبعة رابعة ؛ اقتضى الشعور بضعف الإنسان ، وبحقيقة قوله تعالى : ﴿ وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً ﴾ ، ووجوب التبصر في الدين ، ونبذ التقليد ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً ، ولاسيما بعد أن يسر الله ذلك بتيسيره لبعض الناس نشر كثير من الكتب والمصادر التي لم تكن قد طبعت من قبل ، ومن ذلك « المعجم الكبير » للطبراني وغيره ؛ ولذلك فقد رأيت أن من الواجب علي أن أعيد النظر فيما كنت قررت من الأحكام قديماً ، وبخاصة ما كنت فيه ناقلاً عن غيري ، أو تابعاً له ؛ فأنت ترى أن اقتصار المنذري ثم الهيثمي على إعلال الحديث بالقاسم المذكور فيه غفلة أو تقصير بمن هو أولى بالإعلال منه ، ألا وهو : (إسماعيل بن هود) ؛ فقد أورده الذهبي في « المغني في الضعفاء » وقال :

« قال الدارقطني : ليس بالقوي » . وزاد في « الميزان » :

« قال أبو حاتم : كان جهمياً » . زاد ابن أبي حاتم (١ / ١٥٧) عنه :

« فلا أحدث عنه » . قال ابن أبي حاتم :

« وانتهى أبو زرعة في « مسند ابن عمر » إلى حديث لإسماعيل بن إبراهيم ابن هود ، فقال : اضربوا عليه . ولم يقره . وسمعت أبي يقول : كان يقف في

القرآن ؛ فلا أحدث عنه » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » ، وقال (٨ / ١٠٤) :

« حدثنا عنه الحسن بن سفيان وغيره من شيوخنا » .

قلت : وقد نفر قلبي من قول الراوي فيه : « ثم أتى المسجد فصلى الركعتين قبل الفجر . . . » ؛ لمخالفته سنة النبي ﷺ العملية والقولية ، فإنه ﷺ كان يصلي الركعتين في بيته ، ثم يخرج فيصلي الفجر في المسجد ، ورغب في ذلك أمته في أحاديث كثيرة معروفة منها قوله ﷺ :

« أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » . ومثله كثير ؛ فانظر « الترغيب » (١ / ١٥٨ - ١٥٩) . فاستنكرت أن يكون من فضائل الأعمال المخالف لهذه السنة ، وأن يكتب في (وفد الرحمن) . والله أعلم .

٦٧٢٤ - (والذي نفْسي بيدِه ! إنّهم إذا خرجُوا من قُبورهم ؛ يُستقبلون - أو : يؤتون - بنوق بيْضٍ ، لها أجنحةٌ وعليها رحالُ الذّهبِ ، شُرُكُ نِعالهم نورٌ يتلألأُ ، كلُّ خُطوةٍ منها مدُّ البَصَرِ ، فينتهُون إلى شَجَرةٍ ينبُعُ من أَصلها عينانِ ، فيشربونَ من إحداهما ، فتغسلُ ما في بطونهم من دَنَسٍ ، ويغتسلونَ من الأخرى ؛ فلا تشعث أبشارُهم ولا أَشعارُهم بعدَها أبداً ، وتجري عليهم نضْرةُ النَّعيم ، فينتهونَ - أو : فيأتون - بابَ الجنّةِ ، فإذا حلقةٌ من ياقوتةٍ حمْراءَ على صَفائح الذّهبِ ، فيضربونَ بالحلقةِ على الصَّفْحةِ ، فَيُسمعُ لها طَنين - يا عليُّ ! - ، فيبلغُ كلَّ حوراءَ أنَّ زوجَها قد أَقبلَ ، فتبعثُ قيِّمها ؛ فيفتحُ له ، فإذا رآه ؛ خرَّ له - قال مسلمة : أُراه قال : -

ساجداً ، فيقولُ : ارفعْ رأسَك ؛ فإنّما أنا قَيمكَ ، وكلتُ بأمركَ ، فيتبعه ويقفُو أثرَه ، فَتَستخفُّ الحوراءُ العجلةَ ، فتخرجُ من خيامِ الدرّ والياقوتِ حتى تعتَنقَه ، ثم تقولُ : أنتَ حِبّي وأنا حِبُّكَ وأنا الخالدةُ التي لا أموتُ وأنا النّاعمةُ التي لا أبأسُ ، وأنا الراضيةُ التي لا أسخطُ ، وأنا المقيمةُ التي لا أظعنُ ، فيدخلُ بَيتاً من أسِّه إلى سَقْفه مائةُ ألْفِ ذراع ، بناؤه على جَندلِ اللؤلؤ ، طرائقُ أحمرُ وأصْفر وأخضرُ ، ليس منها طريقةٌ تُشاكلُ صاحبتَها ، وفي البيتِ سبعونَ سَريراً ، على كلِّ سَرير سبعونَ حشية ، على كلِّ حَشيةٍ سبعونَ زَوجة ، على كلِّ زوجةٍ سبعونَ حُلّة ، يرى مخُّ ساقِها من وراءِ الحُللِ ، يقضي جماعَها في مقدارِ ليلةٍ من لياليكم هذه ، الأنهار من تحتهم تطّرد ، أنهارٌ من ماءٍ غيرِ آسنٍ - قال : صافٍ لا كَدَر فيه - ، وأنهارٌ من لبن لم يتغيّر طعمُه ، ولم يخرج من ضُروعِ الماشيةِ ، وأنهارٌ من خمْرٍ لذّةٍ للشاربينَ ، لم يعتصرها الرِّجالُ بأقدامِهم ، وأنهارٌ من عَسَل مصفّى ، لم يخرجْ من بطونِ النّحل ، فيستجلي الثمارَ ، فإنْ شاء ؛ أكلَ قائماً ، وإنْ شاءَ ، قاعداً ، وإنْ شاءَ ؛ متكئاً ، ثمّ تلا : ﴿ ودانيةً عليهم ظِلالُها وذلّلتْ قُطُوفُها تذْليلاً ﴾ ، فيشتهِي الطعامَ ؛ فيأْتيه طيْرٌ أبيضُ - وربما قال : أخضرُ - ، فَتَرفَع أجنحتَها ؛ فيأكل من جنوبها أيَّ الألوانِ شاءَ ، ثم تطيرُ فتذهبُ ، فيدخلُ المَلَكُ فيقول : سلام عليكم ، ﴿ تلك الجنةُ التي أُورثْتُموها بما كنتم تعمَلون ﴾ ، ولو أنّ شعْرةً من شعرِ الحوراء وقعتْ لأهلِ الأرضِ ؛ لأضاءت الشمسُ معها سواد في نورٍ) .

باطل ؛ لوائح الوضع عليه ظاهرة . أخرجه ابن أبي حاتم في « التفسير » من طريق مسلمة بن جعفر البجلي : سمعت أبا معاذ البصري قال : إن علياً كان ذات

يوم عند رسول الله ﷺ ، فقرأ هذه الآية : ﴿ يوم نحشر المتقين إلى الرحمن وفداً ﴾ ، فقال : ما أظن (الوفد) إلا الراكب يا رسول الله ! فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : . . . فذكره .

ساقه ابن كثير في « تفسيره » (٣ / ١٣٧ - ١٣٨) قائلاً :

« وروى ابن أبي حاتم ههنا حديثاً غريباً جداً مرفوعاً عن علي ، فقال : . . . » .

فساق إسناده إلى (مسلمة) .

قلت : وإسناده ضعيف جداً ؛ وفيه علتان :

الانقطاع بين أبي معاذ البصري ؛ فإنه لم يدرك علياً - واسمه : سليمان ابن أرقم - ، وضعفه الشديد في شخصه ، قال البخاري في « التاريخ » (٢ / ٢ / ٢) :

« روى عن الحسن والزهري ، تركوه ، كنيته أبو معاذ » . ولذا قال الذهبي في « الكاشف » :

« متروك » . وأما الحافظ فاقتصر في « التقريب » على قوله فيه :

« ضعيف » !

ولذلك تعجب منه أخونا الفاضل (علي رضا) في تعليقه على « صفة الجنة » لأبي نعيم (٢ / ١٢٩) ، وهو محق ، ولكنه غفل عن الانقطاع الذي ذكرته ؛ وأعله أيضاً بـ (مسلمة بن جعفر) ؛ فقال :

« أورده ابن أبي حاتم في « الجرحُ والتعديل » (٤ / ١ / ٢٦٧) ولم يذكر فيه

جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول » !

قلت : لو أنه قال : (مجهول الحال) ؛ لكان أهون ، لأن الإطلاق يشعر بأنه مجهول العين ، وليس كذلك ؛ فقد ذكر ابن أبي حاتم أنه روى عنه ستة من الرواة ، أكثرهم من الثقات المعروفين ؛ فمثله لا يقال فيه : « مجهول » ؛ بل الأولى أن يقال فيه : (صدوق) ، ولا سيما وقد ذكره ابن حبان في « الثقات » (٩ / ١٨٠) برواية ثقتين منهم ؛ ولذلك أخذت على الذهبي في كتابي « تيسير انتفاع الخلان » قوله فيه : « يجهل » - في « المغني » و« الميزان » - ! وهو معذور ؛ لأنه لم يقف على ما ذكرته ، وغاية ما قال فيه :

« . . . عن حسان بن حميد عن أنس عنه في سب الناكح يده . يجهل هو وشيخه ، وقال الأزدي : ضعيف » .

هذا عذر الذهبي ؛ فما عذر مقلِّده ؟ وقد وقف على رواية أولئك الثقات عنه في « الجرح » ، وعلى استدراك الحافظ العسقلاني في « اللسان » توثيقَ ابن حبان إياه ، ولكنها الغفلة التي لا ينجو منها إنسان إلا من عصم الله ، أو الحداثة المنتشرة في هذا الزمان .

والحديث ساقه المنذري في « الترغيب » (٤ / ٢٤٢ - ٢٤٣) من رواية ابن أبي الدنيا في كتاب « صفة الجنة » عن الحارث - وهو : **الأعور** - عن علي مرفوعاً هكذا - يعني : مطولاً - ، ورواه ابن أبي الدنيا أيضاً والبيهقي وغيرهما عن عاصم بن ضمرة عن علي موقوفاً عليه بنحوه ، وهو أصح وأشهر ، ولفظ ابن أبي الدنيا قال : . . . » فساقه .

قلت : ومن طريق الحارث أخرجه أبو نعيم أيضاً في « صفة الجنة » (٢ / ١٢٧)

عقب رواية عاصم بن ضمرة ، ولكنه لم يسق لفظه ، ولا رفعه ، وإنما قال :

« وذكر نحو حديث عاصم بن ضمرة » .

والحارث : ضعيف ؛ بل كذبه بعضهم . قال الذهبي في « الكاشف » :

« قال ابن المديني : كذاب . وقال الدارقطني : ضعيف . وقال النسائي : ليس بالقوي . وقد كذبه الشعبي . وقال أبو بكر بن عياش عن مغيرة قال : لم يكن يصدق عن علي في الحديث إلا أصحاب عبد الله » .

قلت : فلا يحتج بحديثه سواء رفعه أو أوقفه .

وأما عاصم بن ضمرة : فهو حسن الحديث ، ومع أنه أوقفه فإنما رواه عنه أبو إسحاق ـ وهو : السبيعي ـ ، وهو مدلس ، ولم يصرح بالتحديث في كل الروايات عنه ، وقد أخرجها الأخ علي رضا (٢ / ١٢٦) ، ثم قال :

« قال الحافظ ابن حجر في « المطالب العالية » (٤ / ٤٠٠) : هذا حديث صحيح ، وحكمه الرفع ؛ إذ لا مجال للرأي في مثل هذا . وأقره السيوطي . قلت : مدار الطرق على أبي إسحاق ـ وهو : السبيعي ـ ، وكان مدلساً ، وقد عنعنه ؛ فأنى له الصحة ! » .

ولقد صدق ـ وفقه الله ـ ؛ ولذلك فلم يصب المنذري في تصديره الحديث بقوله : « عن علي . . . » المشعر بحسنه على الأقل !

٦٧٢٥ - (إنّه سيصيبُ أمَّتي في آخرِ الزّمانِ بلاءٌ شديدٌ من سُلْطانهم ، لا ينجُو فيه إلا رجلٌ عَرَفَ دينَ اللهِ بلسانِه وقلبِه ويدِه ؛ فذلكَ الذي سبقت له السّوابق .

ورجلٌ عرفَ دِينَ اللهِ فصدّقَ به ؛ فالأولُ عليه سابقٌ .

ورجلٌ عرفَ اللهَ فسكتَ ، فإنْ رأى من يعملُ بخيرٍ ؛ أحبّه عليه ، وإنْ رأَى من يعملُ باطِلاً ؛ أبغضه عليه ؛ فذلكَ الذي ينجُو على إبطائِه) .

ضعيف . أخرجه أبونعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٨١) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٦ / ٩٥/ ٧٥٨٧) من طريق محمد بن عبيد الطنافسي : ثنا سالم المرادي عن عمرو بن هرم الأزدي عن جابر بن زيد عن عمر بن الخطاب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وله علتان :

الأولى : الانقطاع بين جابر بن زيد - وهو : أبو الشعثاء البصري - وعمر بن الخطاب رضي الله عنه : فإنهم لم يذكروا له رواية عنه ، وإنما عن ابنه عبد الله ، وعبد الله بن عباس وأمثاله ، وبين وفاتيهما سبعون أو ثمانون سنة .

والأخرى : ضعف (سالم المرادي) - وهو : ابن عبد الواحد ، أو : ابن العلاء ، أبو العلاء - : قال الذهبي في « المغني » :

« قال أبو حاتم : يكتب حديثه . وقال النسائي : ضعيف . وضعفه ابن معين أيضاً ، ووثقه ابن حبان » . وقال في « الكاشف » :

« ضُعِّف ، وقد وثق » .

كذا ، ولعل الأصل : (ضعيف وقد وثق) ؛ فليحقق .

وأما الحافظ فقال :

« مقبول » ؛ أي : عند المتابعة ، وإلا ؛ فلين الحديث ـ كما نص عليه في المقدمة ـ .

و(محمد بن عبيد الطنافسي) ـ فمع كونه من رجال الشيخين ؛ فقد ـ : أورده الذهبي في « المغني » وقال :

« صدوق مشهور . قال أحمد بن حنبل : يخطئ ويُصر » .

(تنبيه) : وقع الحديث في « الشعب » محرفاً في بعض جمله ، وفي « الجامع الكبير » للسيوطي مقتصراً على قوله : « فصدق به » ؛ دون ما بعده معزواً لأبي نصر السجزي في « الإبانة » وأبي نعيم ؛ فليصحح إذن من هنا . ووقع في « المشكاة » (٥١٥١) كاملاً برواية البيهقي ، ولم يتيسر لي يوم أن علقت عليه تخريجه وبيان مرتبته .

٦٧٢٦ ـ (كانَ إذا صلّى الفجْرَ ؛ لم يقمْ من مجْلِسه حتّى يمكنه الصلاة) .

منكر . أخرجه السراج في « مسنده » (ق ١٠٧ / ١) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٦ / ٢٧٩ ـ ٢٨٠) من طريقين عن الفضل بن الموفق قال : حدثنا مالك بن مِغوَل عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن مالك بن مغول إلا الفضل بن موفق » .

قلت : قال الذهبي في « المغني » :

« ضعفه أبو حاتم ، وقال : روى موضوعات » .

قلت : وعبارته في كتاب ابنه (٣ / ٢ / ٦٨) :

« ضعيف الحديث ، كان شيخاً صالحاً ، قرابة لابن عيينة ، وكان يروي أحاديث موضوعة » .

وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٩ / ٦) ؛ فكأنه لم يقف على ما أشار إليه أبو حاتم من الأحاديث التي كشفت عن ضعفه ، وهذا الحديث منها في نقدي ؛ لأنه يخالف ، ويزيد على حديث مسلم وغيره عن جابر بن سمرة قال :

« كان ﷺ لا يقوم من مصلاه الذي يصلي فيه الصبح أو الغداة حتى تطلع الشمس ، فإذا طلعت الشمس ؛ قام » .

وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١١٧١) .

ولم يتنبه لما ذكرته من المخالفة المنذري ؛ فقال في « الترغيب » (١ / ١٦٥ / ٧) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، ورواته ثقات ، إلا الفضل بن الموفق ؛ ففيه كلام » ! ومثله قال الهيثمي (١٠ / ١٠٥) ، إلا أنه قال في (الفضل) :

« وثقه ابن حبان ، وضعف حديثه أبو حاتم الرازي » ! وهذا من تساهلهما تبعاً لتساهل ابن حبان المعروف تساهله ، مع مخالفته لأبي حاتم في جرحه الشديد إياه ! ولذلك لم يعبأ الذهبي بتوثيق ابن حبان ؛ فقال في « المغني » :

« ضعفه أبو حاتم وقال : روى موضوعات » .

قلت : فمن جهل المعلقين الثلاثة على « الترغيب » (١ / ٣٧٠) قولهم : « حسن . قال الهيثمي . . . » .

(تنبيه) : للحديث تتمة بلفظ :

« وقال : من صلى الصبح ثم جلس في مجلسه حتى تمكنه الصلاة ؛ كان بمنزلة عمرة وحجة متقبلتين » .

ولم أستجز أن أذكرها مع الحديث حتى لا يتبادر لذهن أحد من القراء أن حكمها حكمه ؛ وذلك لأن لها من الشواهد ما يقويها ، وقد خرجت بعضها في « الصحيحة » (٣٤٠٣) .

ثم إنني قد استغربت جداً إغفال الحافظين المزي والعسقلاني في « تهذيبيهما » توثيق ابن حبان للفضل بن الموفق هذا ، وأغرب منه متابعة الدكتور بشار إياهما في ذلك ، وهو المتفرد اليوم بطول باعه بالاستكثار من ذكر المصادر تحت كل ترجمة ، من المطبوعات والمخطوطات ، مما يساعد الباحثين على التحقيق والتدقيق في التخريج والتعديل والتجريح .

٦٧٢٧ - (كانَ رسولُ اللهِ ﷺ إذا استَوى النَّهارُ ؛ خرجَ إلى بعضِ حِيطانِ المدينةِ ، وقد يُسِّر له فيها طَهورٌ ، فإن كانتْ له حاجةٌ ؛ قضَاها ، وإلا ؛ تطهَّر ، فإذا زالتِ الشمسُ عن كَبِدِ السَّماء قدْرَ شِراكٍ ؛ قامَ فصلَّى أربعَ ركعاتٍ ، ولم يتشهَّد بينهنَّ ، وسلَّم في آخرِ الأربع ، ثمَّ يقومُ فيأتي المسجدَ . فقالَ ابنُ عباس : يا رسولَ الله ! ما هذه الصلاةُ التي تصلِّيها ولا نصلِّيها ؟ قال : ابنَ عباس ! من صلاهنّ من أمّتي ؛ فقد أحيى ليلتَه ، ساعةَ يُفْتحُ فيها أبوابُ السّماء ، ويُستجابُ فيها الدّعاءُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١١ / ١٦١ / ١١٣٦٤)

من طريق نافع أبي هرمز عن عطاء عن ابن عباس قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، قال الهيثمي (٢ / ٢٢٠) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه نافع أبو هرمز ، وهو متروك » .

قلت : وقد صح منه صلاة الأربع بعد الزوال من حديث عبد الله بن السائب وغيره ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٣٤٠٤) ، وجملة :

« لم يتشهد بينهن » لها شاهد من حديث أبي أيوب الأنصاري ؛ لكن سنده ضعيف ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١١٦١) .

٦٧٢٨ - (من صلّى الضُّحى ، وصامَ ثلاثةَ أيامٍ من الشّهْرِ ، ولم يترك الوتْرَ في سَفَرٍ ، ولا حَضَرٍ ؛ كُتبَ له أجْرُ شهيدٍ) .

منكر . ذكره المنذري في « الترغيب » (١ / ٢٠٦ / ٤) من حديث ابن عمر مرفوعاً . وقال :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه نكارة » .

وبين علته الهيثمي ؛ فقال (٢ / ٢٤١) :

« وفيه أيوب بن نهيك ، ضعفه أبو حاتم وغيره ، ووثقه ابن حبان ، وقال : يخطئ » . كذا قال ! وقال الحافظ في « المغني » :

« تركوه » .

قلت : ولم أره في « المعجم الكبير » المطبوع من مسند ابن عمر ؛ فإنه ينقص

منه قسم لا بأس به من أحاديثه ـ كما يدل عليه عزو الحفاظ إليه كهذا الحديث ـ ، وقد رواه أبو نعيم في « الحلية » (٤ / ٣٣٢) من طريق يحيى بن عبد الله البابلتي قال : ثنا أيوب بن نهيك قال : سمعت الشعبي يقول : سمعت ابن عمر يقول : سمعت النبي ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال :

« غريب من حديث الشعبي ، تفرد به أيوب » .

قلت : والبابلتي ضعيف ، ولكنه أحسن حالاً من أيوب ، وقد أشار إلى هذا الحافظ بقوله في حديث آخر له عن أيوب :

« ومن مناكيره . . . ويحيى ضعيف ، لكنه لا يحتمل هذا » .

وهو الحديث المتقدم برقم (٥٠٨٧) ، ولهما عقبه حديث آخر .

٦٧٢٩ ـ (من قالَ حين يستيقظُ وقد ردَّ اللهُ عليه روحَه : لا إله إلا الله وحدَه لا شريكَ له ، له المُلْكُ وله الحمْدُ بيده الخير ، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ ؛ غُفرتْ له ذنوبُه وإن كانتْ مثْلَ زَبَدِ البَحْرِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الحارث بن أبي أسامة في « مسنده » (ق ١٢٦ / ١ ـ بغية الباحث) : حدثنا خالد بن القاسم : ثنا ليث بن سعد عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن موسى بن وردان عن نابل ـ صاحب العباء ـ عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ إسحاق بن أبي فروة : متروك .

وخالد بن القاسم : متهم بالوضع ـ كما في « المغني » ـ .

٦٧٣٠ - (إنّ الله يباهي الملائكةَ بالعبْدِ إذا نامَ وهو ساجدٌ ؛ يقولُ : انظروا إلى عبْدِي هذا ، نفْسُه عندي ، وجسدُه في طاعتي) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي الدنيا في « التهجد » (٣ / ٦٣) من طريق زائدة : **ثنا شيخ من أهل البصرة** عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير الشيخ البصري ، فإنه لم يسمَّ ؛ فهو مجهول .

٦٧٣١ - (كانَ النبيُّ ﷺ يقولُ في جَوفِ اللّيل : [اللهمّ !] نامت العيونُ ، وغارت النجومُ ، وأنتَ الحيُّ القيّومُ ، لا يوارى منك ليلٌ ساج ، ولا سماءٌ ذاتُ أبراج ، ولا أرضٌ ذاتُ مهاد ، ولا بحْرٌ لُجيّ ، ولا ظُلماتٌ بعضُها فوقَ بعْض ، تعْلمُ خائنةَ الأعينِ وما تخْفي الصدورُ ، اللهمّ ! إني أشْهَدُ لك بما شهدْتَ به على نفْسِك ، وشهدَتْ به ملائكتُك وأنبياؤك وأُولو العِلم ، ومن لمْ يشْهد بما شهدت به ؛ فاكتبْ شهادتي مكانَ شهادته ، أنتَ السّلامُ ومنكَ السّلامُ ، تباركتَ ذا الجَلالِ والإكرام ، اللهمّ ! إني أسألُك فكاكَ رقَبتي من النّار) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي الدنيا في « التهجد » (٣ / ٦٧) ، ومن طريقه الديلمي في « مسنده » (١ / ٢ / ١٠٢ - الغرائب الملتقطة) عن **محمد بن حميد** : ثنا جرير عن محمد بن خالد الضبي عن أنس قال : . . . فذكره . والزيادة من « المسند » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير محمد بن حميد - وهو :

الرازي ـ : حافظ ضعيف .

وروى طرفه الأول إلى قوله : « القيوم » مالك في « الموطأ » (١ / ٢٢٠) : أنه بلغه أن أبا الدرداء كان . . . فذكره . هكذا بلاغاً ؛ بغير إسناد . ولقد حاولت أن أرى ما قاله الحافظ ابن عبد البر في تخريجه من كتابه العظيم « التمهيد » ، ولكنني لم أعثر عليه بعد مراجعته في مظانه ، والاستعانة عليه بما وضعه له محققوه من الفهارس ، وهي غير دقيقة ، ولا جامعة !

٦٧٣٢ ـ (من قالَ حينَ يصبحُ ثلاثَ مرّات :

اللهمّ ! لك الحمدُ لا إله إلا أنتَ ، أنتَ ربِّي وأنا عبدُك ، آمنتُ بك مخْلِصاً لك دِيني . أصبحتُ على عهْدك ووعْدك ما استطعتُ ، أتوبُ إليك من شرِّ ـ وفي لفظ : سيئ ـ عَمَلي ، وأستغفرِكَ لذنوبي التي لا يغفرُها إلا أنتَ .

فإنْ ماتَ في ذلكَ اليوم ؛ دخلَ الجنةَ . وإنْ قالَ حين يمسي ثلاثَ مرّات :

اللهمّ ! لك الحمدُ لا إله إلا أنتَ ، أنتَ ربِّي وأنا عبدُك ، أمسيتُ على عهْدك ووعدِك ما استطعتُ ، أتوبُ إليك من شرِّ ـ وفي لفظ : سيئ ـ عَمَلي ، وأَستغفركَ لذنوبي التي لا يغفرُها إلا أنت .

فماتَ في تلكَ الليلة ؛ دخَلَ الجنةَ .

ثمّ كان رسولُ الله ﷺ يحلفُ ما لا يحلف على غيرِه ويقولُ :

والله ! ما قالها عبد في يومٍ حين يصبحُ ثلاثاً ، فيموتُ في ذلك اليومِ ؛ إلا دخلَ الجنةَ ، وإنْ قالَها حين يمسي فتوفِّي في تلكَ الليلة ؛ دخلَ الجنةَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٤ / ٨٧ / ٣١٢٠) و« الكبير » (٨ / ٢٣١ / ٧٨٠٢) و « الدعاء » (٢ / ٩٣٥ - ٩٣٦ / ٣١٠) : حدثنا بكر قال : حدثنا عمرو بن هاشم قال : حدثنا محمد بن شعيب بن شابور قال : حدثني يحيى بن الحارث الذماري عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن يحيى بن الحارث إلا محمد بن شعيب ، تفرد به عمرو بن هاشم » .

قلت : وهو صدوق يخطئ ، وقد توبع على بعضه كما يأتي ، وإنما العلة من علي ابن يزيد الألهاني ، وهو ضعيف ، وقال الذهبي في « المغني » :

« ضعفوه ، وتركه الدارقطني » .

ثم أخرجه الطبراني (رقم ٧٨٧٩) من طريق عثمان بن أبي العاتكة عن علي ابن يزيد به مختصراً .

وعثمان هذا : قال الحافظ في « التقريب » :

« ضعفوه في روايته عن علي بن يزيد الألْهاني » .

والحديث أشار [إليه] المنذري في « الترغيب » (١ / ٢٣١ / ٢٢ / ٢) ولم يعزه إلا لـ « الكبير » و« الأوسط » ، وكذلك فعل الهيثمي ، إلا أنه بين السبب ؛ فقال (١٠ / ١١٤) :

« وفيه علي بن يزيد الألْهاني ، وهو ضعيف » .

قلت : وروايته لهذا الحديث هكذا مطولاً مما يؤكد ضعفه ؛ فإن الحديث محفوظ من رواية جماعة من الصحابة مختصراً ؛ منهم : شداد بن أوس - عند البخاري في أول « كتاب الدعوات » - ، وبريدة بن الحصيب - عند أبي داود وغيره - . انظر « صحيح الترغيب » (١ / ٦ / ١٤) .

ثم قال المنذري عقب الحديث :

« ورواه ابن أبي عاصم من حديث معاذ بن جبل أنه سمع النبي ﷺ يحلف ثلاث مرات لا يستثني : أنه ما من عبد يقول هؤلاء الكلمات بعد صلاة الصبح فيموت من يومه ؛ إلا دخل الجنة ، وإن قالها حين يمسي فمات من ليلته ؛ دخل الجنة . . . فذكره باختصار ، إلا أنه قال : « أتوب إليك من سيئ عملي » ، وهو أقرب من قوله : « من شر عملي » ، ولعله تصحيف . والله سبحانه أعلم » .

قلت : ورواية : « سيئ عملي » هي رواية الطبراني في « الكبير » وفي « الدعاء » في حديث الترجمة ، بخلاف روايته في « الأوسط » ؛ فهي باللفظ الآخر . ومع أنه لا يصح إسناده على اللفظين ؛ فإن هذا الأخير هو الأولى بالترجيح عندي ؛ لموافقته لحديث شداد المشار إليه آنفاً ، فإنه بلفظ :

« أعوذ بك من شر ما صنعت » . فتأمل .

(تنبيه) : لم أقف على إسناد ابن أبي عاصم لننظر فيه ونعطيه الحكم اللائق به ، وما أظنه إلا أنه مما لا يصح ، وأما قول المعلقين الثلاثة على « الترغيب » (١ / ٥١٣ / ٩٧١) في تعليقهم عليه :

« رواه الطبراني في كتاب « الدعاء » (٣١٠) » .

فهو من تخاليطهم ؛ لأن الرقم المذكور إنما هو رقم حديث الترجمة ـ كما تقدم ـ ، فهل هو وهم من أوهامهم الكثيرة ، أم هو التظاهر بالبحث والتدقيق ؟! وهم من أبعد المعلقين عنه . والله المستعان .

٦٧٣٣ ـ (قلْ كلّ يومٍ حين تصبحُ :

لبيكَ اللهمّ ! لبيكَ وسعديكَ ، والخيرُ في يديْك ، ومنكَ وإليكَ .

اللهمّ ! ما قلتُ من قَولٍ ، أو نذرتُ من نَذْرٍ ، أو حلفْتُ من حَلْفٍ ؛ فمشيئتُك بين يدَيه ، ما شئتَ ؛ كانَ ، وما لم تشأْ ؛ لم يكنْ ، ولا حولَ ولا قوّة إلا بكَ ، إنّك على كلِّ شيءٍ قديرٌ .

اللهمّ ! ما صليتُ من صَلاةٍ ؛ فعلَى من صليتَ ، وما لَعنتُ من لعْنة ؛ فعلى من لعنتَ ، إنكَ أنت وليي في الدّنيا والآخرة ، توفّني مسلماً ، وألْحقني بالصّالحين . . .) الحديث بطوله .

ضعيف . أخرجه أحمد (٥ / ١٩١) : ثنا أبو المغيرة : ثنا أبو بكر : ثنا ضمرة ابن حبيب بن صهيب عن أبي الدرداء عن زيد بن ثابت :

أن رسول الله ﷺ علمه دعاء ، وأمره أن يتعاهد به أهله كل يوم ، قال : . . . فذكره .

وأخرجه الطبراني في « الكبير » (٥ / ١٢٨ / ٤٨٠٣) و « الدعاء » (٢ / ٩٤٢ / ٣٢١) ، وابن السني في « عمل اليوم والليلة » (١٧ / ٤٥) ، وكذا الحاكم

(١ / ٥١٦ ـ ٥١٧) ، ومن طريقه البيهقي في « الدعوات الكبير » (١ / ٢٨ ـ ٢٩ / ٤٢) ؛ كلهم من طريق أبي المغيرة ، غير الحاكم فمن طريق عيسى بن يونس عن أبي بكر بن أبي مريم به ؛ إلا أن عيسى لم يذكر (أبا الدرداء) في إسناده ، وكذلك أبو المغيرة في « دعاء الطبراني » ! وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : أبو بكر ضعيف ؛ فأين الصحة ؟ ! » .

قلت : وقد توبع ، لكنه مضطرب ـ كما تقدم ـ ، فإن سلم منه ؛ ففيه انقطاع ـ كما سأبينه ـ ؛ فقال الطبراني في « الكبير » (٥ / ١٧٤ ـ ١٧٥ / ٤٩٣٢) و« الدعاء » (٢ / ٩٤١ / ٣٢٠) : حدثنا بكر بن سهل : ثنا عبد الله بن صالح : حدثني معاوية بن صالح عن ضمرة بن حبيب عن زيد بن ثابت به مطولاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف منقطع ، أما الضعف فلِمَا هو معروف من الكلام في (عبد الله بن صالح) ، وهو : كاتب الليث .

وبكر بن سهل ـ وهو : الدمياطي ـ : قال الذهبي في « الميزان » :

« حمل الناس عنه ، وهو مقارب الحال . قال النسائي : ضعيف » . وقال في « المغني » :

« متوسط ، ضعفه النسائي » .

واتهمه في « الميزان » بوضع قصة ، وساق له حديثاً منكراً ، لكن الحافظ ذكر له في « اللسان » متابعاً ، وقال :

« وقال مسلمة بن قاسم : تكلم الناس فيه ، ووضعوه من أجل الحديث الذي

حدث به (. . .) عن مسلمة بن مخلد رفعه : أعروا النساء يلزمن الحجال » .

قلت : من أحاديثه المنكرة التي تفرد بها ـ كما تقدم بيانه في المجلد السادس برقم (٢٨٢٧) ـ .

ولما ترجمه الذهبي في « تاريخ الإسلام » (٢١ / ١٣٥) ؛ ذكر تضعيف النسائي له ، ولم يزد .

وجملة القول فيه : أنه ضعيف لا يحتج به ؛ لعدم وجود مخالف للنسائي ، مع العلم أن الجرح مقدم على التعديل لو وجد ؛ ولذلك فإني أقول :

لقد تساهل الحافظ المنذري بتصديره الحديث بقوله في « الترغيب » (١ / ٢٣٢ / ٢٩) :

« وعن زيد بن ثابت . . . » .

وبسكوته عن إعلاله بقوله في تخريجه :

« رواه أحمد والطبراني والحاكم وقال : صحيح الإسناد . وروى ابن أبي عاصم منه إلى قوله : (بعد القضاء)[1] » .

كما تسامح الهيثمي بقوله (١٠ / ١٧٣) :

« رواه أحمد والطبراني ، وأحد إسنادي الطبراني رجاله وثقوا ، وفي بقية الأسانيد أبو بكر بن أبي مريم وهو ضعيف » .

---

(١) يعني : في الجملة التي تلي آخر ما ذكرت من الحديث ، وهي : « اللهم ! إني أسألك الرضا بعد القضاء » . وكتاب ابن أبي عاصم ؛ لم أقف عليه ، وأظنه « الدعاء » له .

ووجه التسامح إطلاقه قوله في رجاله : « وثقوا » . . فإنه يوهم أن (بكر بن سهل) له موثق من الحفاظ المتقدمين ، كابن حبان ، فإنه كثير الاستعمال لقوله هذا فيمن وثقهم ابن حبان ، وهذا لم يوثقه أحد منهم لا هو ولا غيره ، ولربما عنى هنا قول الذهبي المتقدم : « متوسط » ، وقد عرفت ما فيه .

ثم إنه قد خفي عليه وعلى كل من وقفت على تخريجه لهذا الحديث الانقطاع الذي وعدت ببيانه ؛ فأقول :

لقد توفي زيد بن ثابت سنة (٤٨) ، وتوفي ضمرة بن حبيب سنة (١٣٠) ؛ ـ كما جاء في « التهذيب » وغيره ـ ؛ فبين وفاتيهما (٨٢) سنة ، وهذا يعني أنه ولد بعد وفاة (زيد) رضي الله عنه ، أو على الأقل كان صغيراً ، ومثله يقال ـ وأولى ـ في روايته الأولى عن أبي الدرداء ؛ لأن هذا توفي في نحو سنة (٣٥) ، في خلافة عثمان رضي الله عنه .

ومن هذا التحرير والتحقيق يتبين أنه لا وجه لتحسين الحديث مطلقاً ـ كما فعل المعلق على « الدعاء » (٢ / ٩٤١ ، ٩٤٢) ، والمعلق على « مختصر استدراك الحافظ الذهبي » (١ / ٤٢٨) ، فضلاً عن المعلقين الثلاثة على « الترغيب والترهيب » (١ / ٥١٦) الذين لا يحسنون حتى النقل ! ـ .

ولا بد لي بهذه المناسبة من أن أعترف بأنني كنت قد حسنت الحديث في « صحيح الترغيب » ، تبعاً للمنذري ، ثم الهيثمي الذي كنت نقلت كلامه على نسختي من « الترغيب » ؛ لعدم وقوفي يومئذٍ على الإسناد الثاني للطبراني الذي أشار إليه الهيثمي ، فكان لا بد لي في هذه الحالة من الاعتماد عليهما ، إعمالاً مني للقاعدة التي كنت وضعتها في الحكم على الأحاديث (ص رقم ٣٥) ،

وخلاصتها : الاعتماد على المنذري في التصحيح والتضعيف ، حينما لا تطول يدي المصدر الذي عزا الحديث إليه . ومن هنا يظهر الفرق بيني وبين من حسَّن الحديث وقد وقف على إسناديه !! والحمد لله على توفيقه وأسأله المزيد من فضله .

٦٧٣٤ - (من صلَّى بسُورةِ ﴿ الدُّخَان ﴾ ليلةً ؛ باتَ يستغفرُ له سبعونَ ألْفَ مَلَكٍ حتّى يصبحَ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٥ / ٦٥) ، وأبو القاسم الأصبهاني في « الترغيب » (٢ / ٧٨٨ / ١٩٢٥) من طريق **عمر بن عبد الله بن أبي خثعم** : ثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته (ابن أبي خثعم) هذا : قال البخاري :

« ضعيف الحديث ، ذاهب الحديث » ، وضعفه جداً . وقال ابن حبان (٢ / ٨٣) :

« كان ممن يروي الموضوعات عن ثقات أئمة ، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه ، ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب » .

ومن طريقه أخرجه الترمذي في « سننه » (٢٨٩٠) ، وابن نصر في « قيام الليل » (ص ٦٩) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ٤٨٤ / ٢٤٧٥) - مختصراً - ، وكذا ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٢٤٨) وذكر كلام ابن حبان المتقدم . وقال الترمذي :

« حديث غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وعمر بن أبي خثعم يضعف ، قال محمد (هو : الإمام البخاري) : وهو منكر الحديث » . وكذا قال البيهقي .

وروي من حديث أبيّ بن كعب ، وفيه متهم بالوضع ، وغيره ، وقد تقدم برقم (٤٦٣٢) .

(تنبيه) : عزا حديث ابن أبي خثعم السيوطي في « اللآلي المصنوعة » (١ / ٢٣٥) لابن نصر في كتاب « الصلاة » ، وهو وهم ؛ فإنه لم يخرجه فيه - وقد طبع والحمد لله - ، وإنما في « قيام الليل » - كما تقدم - .

وأشار المنذري إلى ضعفه في « الترغيب » (١ / ٢٦١ / ٣) ، وذكره من رواية الترمذي بلفظيه ، ومن رواية الأصبهاني بلفظه ، وقال المعلقون الثلاثة عليه في تخريج هذا (١ / ٥٧٧ - ٥٧٨) :

« . . . والأصبهاني في « الترغيب والترهيب » (٩١٨) ، وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢ / ١٦٨) : رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه فضال بن جبير ، وهو ضعيف جداً » .

فأقول : هذا من تخليطاتهم الكثيرة التي لا تحصى ؛ فإن التخريج المذكور وبالأرقام المذكورة ، إنما هو لحديث آخر عندهما عن فضال بن جبير عن أبي أمامة مرفوعاً نحوه بلفظ :

« . . . بنى الله له بها بيتاً في الجنة » !

وهو مما تقدم تخريجه برقم (٥١١٢) .

٦٧٣٥ - (أربعٌ فرضَهنَّ اللهُ في الإسلام ، فمن جاءَ بثلاثٍ ؛ لم يغْنينَ عنه شَيئاً ، حتّى يأتيَ بهنَّ جميعاً : الصلاةُ ، والزكاةُ ، وصيامُ رمضان ، وحجُّ البيتِ) .

ضعيف . أخرجه أحمد في « المسند » (٤ / ٢٠٠ - ٢٠١) : ثنا قتيبة بن

سعيد قال : ثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي مرزوق عن المغيرة بن أبي بردة عن زياد بن نعيم الحضرمي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ، لكنه مرسل ؛ زياد بن نعيم الحضرمي : تابعي ، وقد روي عنه مسنداً ؛ فقد قال المنذري في « الترغيب » (١ / ٢٦٩) وقد ذكره من حديث عمارة بن حزم رضي الله عنه :

« رواه أحمد ، وفي إسناده ابن لهيعة ، ورواه أيضاً عن نعيم بن زياد الحضرمي مرسلاً » .

وكذلك ذكره الهيثمي في « المجمع » وقال (١ / ٤٧) :

« رواه أحمد ، والطبراني في « الكبير » ، وفي إسناده ابن لهيعة » .

ولم أره في « مسند أحمد » المطبوع إلا مرسلاً ـ كما ذكرت ـ ؛ بل ليس لعمارة ابن حزم فيه أي حديث آخر ، ولا أورده الحافظ ابن كثير في « جامع المسانيد » (٤ / ٣٨٩) إلا عن زياد بن نعيم الحضرمي مرسلاً ، وتبعه السيوطي في « الدر المنثور » (١ / ٢٩٨) ، ومن قبله الحافظ ابن حجر في « أطراف المسند » ، وقال (٢ / ٣٦٥ / ٢٣٩٨) :

« هكذا وقع في بعض النسخ ، وعليه مشى ابن عساكر ، ووقع في بعضها : عن عمارة بن حزم » .

ثم لم يذكره في (مسند عمارة بن حزم) (٥ / ١٣ ـ ١٤) .

وكذلك فعل ابن كثير (٩ / ٣١٥ ـ ٣١٦) ، وإنما ذكرا له حديثين آخرين

أحدهما قوله ﷺ : « لا تؤذ صاحب القبر » ، وتقدم تخريجه - وبيان أنه ليس في « المسند » المطبوع - في المجلد السادس من « الصحيحة » رقم (٢٩٦٠) . غير أن ابن كثير ساق عقبهما حديث الترجمة من رواية أبي نعيم : حدثنا سليمان بن أحمد : حدثنا أبو يزيد القراطيسي : حدثنا أسد بن موسى : حدثنا ابن لهيعة به نحوه .

وأبو نعيم هو : الأصبهاني ، أخرجه في كتابه « معرفة الصحابة » (٢ / ١٠٢ / ٢) ، وسليمان بن أحمد هو : الطبراني ، وقد تقدم في كلام الهيثمي أنه رواه في « المعجم الكبير » ، وليس في المطبوع منه مسند عمارة بن حزم هذا ، ومن المعلوم أن في المطبوع خرماً كبيراً .

ثم إن (أبو يزيد القراطيسي) - شيخ الطبراني ، اسمه : (يوسف بن يزيد) وهو : - ثقة . وشيخه (أسد بن موسى) - هو المعروف بـ (أسد السنة) ، وهو : - صدوق ؛ فعلة الحديث المسند ابن لهيعة ؛ لسوء حفظه ، وغرابة متنه . والله أعلم .

ثم رأيت السيوطي قد أورد الحديث في « الجامع الكبير » (١ / ٩١ - المصورة) من رواية أحمد والطبراني في « الكبير » عن (عمارة بن حزم) وحُسِّن ، وأحمد والبغوي عن زياد بن نعيم الحضرمي !

(تنبيه) : انقلب اسم الحضرمي هذا على المنذري ؛ فوقع في كتابه : (نعيم ابن زياد الحضرمي) - كما تقدم - ؛ فلعله من بعض النساخ ، ولم يتنبه له المعلقون الثلاثة على « الترغيب » (١ / ٥٩٦) ، رغم أنهم عزوه - كعادتهم في النقل الأعمى - إلى أحمد والهيثمي بالرقم ، وهو فيهما على الصواب .

٦٧٣٦ - (لا يكونُ الدِّينارُ على الدِّينارِ ، ولا الدِّرهمُ على الدِّرهم ، ولكن يوسّع جلدُه ﴿ فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم . . . ﴾ الآية) .

موضوع . أخرجه أبو يعلى في « مسنده الكبير » - كما في « المطالب العالية المسندة » (٢ / ٤١ / ٢) - قال : حدثنا محمود بن خداش : ثنا سيف بن محمد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الحافظ :

« هذا ضعيف جداً ؛ لضعف سيف » .

قلت : هو سيئ الحال جداً ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« كذبوه » . وقال الذهبي في « الكاشف » :

« كذاب ، والعجب من الترمذي . . . يحسن له » . وقال في « المغني » :

« قال أحمد : كذاب يضع الحديث » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣٤٦) :

« كان شيخاً صالحاً متعبداً ، إلا أنه يأتي عن المشاهير بالمناكير ، كان ممن يُدخل عليه فيجيب ، إذا سمع المرء حديثه ؛ يشهد عليه بالوضع » .

والحديث أورده ابن كثير في تفسير الآية المذكورة من رواية ابن مسعود موقوفاً عليه ، وقال (٢ / ٣٥٢) :

« وقد رواه ابن مردويه عن أبي هريرة مرفوعاً ، ولا يصح رفعه » .

قلت : وأثر ابن مسعود المشار إليه أخرجه ابن جرير في « التفسير » (١٠ / ٨٧) ، وابن أبي حاتم أيضاً (٤ / ٤٣ / ١) ، والطبراني (٩ / ١٦٤ / ٨٧٥٤) من طريق

الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عنه .

وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ، وعبد الله بن مرة ـ هذا ، هو : الهمْداني الخارفي ، وهو ـ : ثقة من رجال الشيخين ، وقع في « تفسير ابن كثير » : (عبد الله بن عمرو بن مرة) ـ وهو : المرادي الجملي ـ ، وهو أدنى من الأول طبقة وثقة ، ومن الظاهر أن قوله : « عمرو بن » زيادة مقحمة من النساخ .

وعزاه الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣ / ٦٥) بلفظ :

« لا يكون رجل يكنز فيمس درهم درهماً ، ولا دينار ديناراً ، يوسع جلده حتى يوضع كل دينار ودرهم على حدته » . وقال :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، ورجاله ثقات » . وكذا في مكان آخر ؛ إلا أنه قال (٧ / ٣٠) :

« لا يكوى . . . » . وقال :

« . . . ورجاله رجال الصحيح » . وقال المنذري في « الترغيب » (١ / ٢٧١ / ٢٠) :

« رواه الطبراني موقوفاً بإسناد صحيح » .

وأما المعلقون الثلاثة عليه فتوسطوا ـ كغالب عادتهم أمام مثل هذا النص الذي يحتمل الصواب والخطأ ، ولا علم عندهم يساعدهم على الترجيح ـ ؛ فقالوا (١ / ٦٠٠) :

« حسن ، قال الهيثمي . . . » !

ثم رأيتـه في « المعـجم الكبـيـر » (٩ / ١٦٤ / ٨٧٥٤) من طريق زائدة عن الأعمش به ، لكن بلفظ الهيثمي الآخر ؛ فصدق قوله :

« ورجاله ثقات » و« رجاله رجال الصحيح » ، وقول المنذري : « بإسناد صحيح » ، وكذب المعلقون في قولهم : « حسن » !

٦٧٣٧ - (كـانَ رسـولُ الله ﷺ في الصَّحـراء ، فإذا منادٍ يناديه : يا رسولَ الله ! فالتفتَ فلم يَرَ أحداً ، ثم التفت ، فإذا ظَبْية موثقةٌ ، فقالت : ادْنُ منِّي يا رسولَ الله ! فدنا منها ، فقال :

حاجتُكِ ؟ قالت : إن لي خِشفين في ذلك الجبل ، فَحُلَّني حتى أذهبَ فأُرضِعَهما ، ثم أَرجع إليكَ . قال :

وتفعلينَ ؟ قالت : عذَّبني الله بعذابِ العشار إنْ لم أفعلْ . فأطلَقها ، فذهبتْ فأرضعتْ خِشْفَيْها ، ثم رجعتْ فأوثقَها ، وانتبه الأعرابيُّ ، فقال : لك حاجةٌ يا رسولَ الله ؟! قال :

نعم ؛ تطلقْ هذه . فأطلقَها ، فخرجتْ تعدُو وهي تقولُ : أشهدُ أنْ لا إله إلا الله ، وأنّك رسولُ الله) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٣ / ٣٣١ - ٣٣٢ / ٧٦٣) ، وأبو نعيم - كما في« البداية » (٦ / ١٤٧ - ١٤٨) - من طريق حَبان بن أغلب بن تميم المسعودي عن أبيه عن هشام بن حسان عن الحسن عن ضَبة بن محصن عن أم سلمة قالت : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أغلب بن تميم : قال البخاري وغيره :

« منكر الحديث » .

وابنه حَبان : وهاه أبو حفص الفلاس ، وقال أبو حاتم :

« ضعيف الحديث » - كما في « الميزان » - ، وذكر له في « اللسان » هذا الحديث ، مشيراً إلى نكارته .

وأخرجه أبو نعيم في « دلائل النبوة » (ص ٣٢٠) ، والبيهقي في « الدلائل » أيضاً (٦ / ٣٤ - ٣٥) من طريق يعلى بن إبراهيم الغزال : حدثنا الهيثم بن حماد عن أبي كثير عن زيد بن أرقم قال :

كنت مع النبي ﷺ في بعض سكك المدينة ، فمررنا بخباء أعرابي ، فإذا ظبية مشدودة إلى الخباء ، فقالت : يا رسول الله ! إن هذا الأعرابي اصطادني ، ولي خشفان في البرية . . . الحديث بتمامه نحوه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ قال الذهبي في ترجمة الهيثم بن حماد هذا من « الميزان » :

« لا يعرف ؛ لا هو ، ولا شيخه ، روى عنه يعلى الغزال ، والظاهر أنه الهيثم بن جماز الذي تقدم » .

قلت : وابن جماز هذا : متروك .

وقال الذهبي في ترجمة (يعلى) المذكور :

« لا أعرفه ، له خبر باطل ، عن شيخ واهٍ . . . » . ثم ساق هذا الحديث .

وقد رويت القصة من طرق أخرى ، لا يصح منها شيء ، وفي بعضها ما ليس

في الأخرى ، ومنها الآتي :

٦٧٣٨ - (لو علمت البهائمُ من الموتِ ما تعلمونَ ؛ ما أكلتُم منها سَميناً أبداً) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « دلائل النبوة » (٦ / ٣٤) من طريق أبي العلاء خالد بن طهمان عن عطية عن أبي سعيد قال :

مر رسول الله ﷺ بظبية مربوطة إلى خباء ، فقالت : يا رسول الله ! حلَّني حتى أذهب فأرضع خشفي ، ثم أرجع فتربطني . فقال رسول الله ﷺ :

« صيدُ قوم وربيطة قوم » . قال : فأخذ عليها ، فحلفت له ، فَحَلَّها ، فما مكثت إلا قليلاً حتى جاءت وقد نفضت ما في ضرعها ، فربطها رسول الله ﷺ ، ثم أتى خباءَ أصحابها ، فاستوهبها منهم ، فوهبوها له ، فحلها ، ثم قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وفيه علتان :

الأولى : ضعف عطية العوفي وتدليسه الذي تفرد به في روايته عن أبي سعيد دون سائر المدلسين ، وهو معروف . انظر بيان ذلك في مقدمة المجلد الأول من « الضعيفة » في الرد على الشيخ الأنصاري ، طبعة المعارف .

والأخرى : اختلاط خالد بن طهمان ، قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق اختلط » . ولذلك أشار البيهقي إلى تضعيفه بقوله عقبه :

« وروي من وجه آخر ضعيف » .

يشير إلى حديث زيد بن أرقم المخرج تحت الحديث السابق .

٦٧٣٩ - (١ - ما نقَصتْ صدَقةٌ من مالٍ قطُّ .

٢ - وما مَدَّ عبدٌ يدَه بصدقةٍ إلا أُلقيتْ بيدِ الله قبْلَ أن تقعَ في يدِ السائلِ .

٣ - ولا فتحَ عبدٌ بابَ مسألةٍ له عنها غِنى إلاّ فتحَ اللهُ عليه بابَ فقْرٍ) .

منكر بذكر الفقرة (٢) . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١١ / ٤٠٥ / ١٢١٥٠) : حدثنا محمد بن أبان الأصبهاني : ثنا الحسين بن محمد بن شيبة الواسطي : ثنا يزيد بن هارون : أنا شريك عن يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس رفعه قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف (شريك) - وهو : ابن عبد الله القاضي - ، وشيخه (يزيد بن أبي زياد) ، وتغافل عنهما الهيثمي ؛ فقال في « المجمع » (٣ / ١١٠) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه من لم أعرفه » !

وليس فيه من لا يعرف ! إلا أن يعني (الحسين بن محمد بن شيبة الواسطي) ؛ فإنه غير مترجم في كتب الجرح والتعديل المعروفة ؛ كما جاء هنا : (ابن شيبة) ، وهو من شيوخ (بحشل) في كتابه « تاريخ واسط » وكناه بـ (أبي عبد الله) (ص ٢٣٢ - ٢٣٣) ، وساق له حديثاً معروفاً صحيحاً في مؤاخاة النبي ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء ، وقوله له : « إن عليك لربك حقاً . . . » الحديث .

لكن يبدو أنه خفي عليه أن (شيبة) سلك فيه بعضُ النساخ [غير] الجادة ، وأنه محرف (شنَبَة) ؛ فإنه هكذا جاء في « تهذيب المزي » فقال :

« الحسين بن محمد بن شَنَبة الواسطي أبو عبد الله البزار . . . » .

وذكر أنه روى عن جمع ؛ منهم (يزيد بن هارون) شيخه هنا ، وعنه جماعة ، منهم ابن ماجه وبحشل الواسطي ، وقال :

« قال أبو حاتم : صدوق » .

قلت : وهو في « الجرح والتعديل » (١ / ٢ / ٦٥) ـ كما في « التهذيب » ـ ، وعلق عليه محققه العلامة اليماني بقوله :

« ضبطه أصحاب المشتبه وغيرهم ؛ (يعني : بفتح المعجمة والنون) ، ووقع في الأصلين : (شيبة) » . وقد قال فيه ابن أبي حاتم :

« كتبت عنه مع أبي ، وهو صدوق » . وذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ١٨٨) وقال :

« حدثنا عنه شيوخنا » .

إذا عرفت هذا ؛ فالذي يتحرر عندي أن الهيثمي وقع له هذا الاسم محرفاً في نسخته من « كبير » الطبراني ـ كما هو في مطبوعته ـ ؛ فلم يعرفه ، أو أنه غفل عنه ، ولم ينشط للبحث عنه ، وهو الذي يترجح عندي . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وأما شيخ الطبراني (محمد بن أبان الأصبهاني) فهو من شيوخه المعروفين الثقات ، توفي سنة (٢٩٢) .

ومن فوقه من رجال الإسناد المترجمين في « التهذيب » بالثقة والضبط حاشا الاثنين المذكورين ، فإنهما مذكوران فيه بالضعف ؛ فهما العلة ـ كما تقدم ـ . والله ولي التوفيق .

هذا ؛ وإنما خرجت الحديث في هذه « السلسلة » ، من أجل الفقرة الثانية منه ؛ فإني لم أجد لها شاهداً ، وكأنه لذلك أشار المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢٠ / ٦) إلى تضعيفه ، بخلاف الفقرة الأولى منه ؛ فلها شاهد عن غير ما واحد من الصحابة ، منهم أبو هريرة في « صحيح مسلم » وغيره ، وهو مخرج في « الإرواء » (٧ / ٢٥٩ / ٢٢٠٠) ، و « الصحيحة » (٢٣٢٨) .

وكذلك الفقرة الثالثة لها شواهد من حديث عبد الله بن عباس ، وعبد الرحمن ابن عوف وغيرهما ، يقوي بعضها بعضاً ، وهي في كتابي « صحيح الترغيب » (٨ ـ الصدقات / ٤ ـ الترهيب من المسألة . . .) . ومن حديث أبي هريرة ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٥٤٣) .

ونحوه حديث ابن مسعود ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٧٨٧) ، و« صحيح أبي داود » (١٤٥٢) .

٦٧٤٠ ـ (تدْرونَ ما الصُّعْلوك ؟ قال : قلنا : الرجلُ الذي لا مالَ له . قال : إنّ الصُّعلوكَ كلَّ الصُّعلوكِ الرجلُ له المالُ لم يقدِّمْ منه شَيئاً) .

منكر . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٣ / ٢١٠ / ٣٣٤١) من طريق عبد الملك بن محمد : نا وهب بن جرير : نا شعبة عن يزيد بن خصيفة عن المغيرة بن عبد الله الجعفي قال :

جلسنا إلى رجل من أصحاب النبي ﷺ يقال له : **خصفة ـ أو : ابن خصفة ـ** ، فجعل ينظر إلى رجل سمين ، فقلت له : ما تنظر إليه ؟ فقال : ذكرت حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ ؛ سمعته يقول :

« هل تدرون ما الشديد ؟ » . قلت : الرجل يصرع الرجل . قال :

« إن الشديد كل الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب . تدرون ما الرقوب ؟ » . قلنا : الرجل لا يولد له . قال :

« إن الرقوب الرجل له الولد ، لم يقدم منهم شيئاً » . قال : . . . فذكر الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ فيه علل :

الأولى : خَصفة أو ابن خَصَفة : كذا وقع في هذه الرواية ، وفي رواية أحمد التي سأذكرها : (ابن حصبة) ، أو : (أبي حصبة) ، وهنا وجه ثالث من الخلاف تراه في « الإصابة » ، وقد قال في ضبط (خصفة) :

« بفتح المعجمة ، ثم المهملة » .

فلا غرابة مع هذا أن لا يكون من المعروفين بالصحبة ، ولما ذكروه في تراجم الصحابة ؛ قالوا فيه :

« مجهول » .

كما قال ابن الأثير في « أسد الغابة » (٢ / ٦١٤ / ١٤٥٩) ؛ تبعاً لأبي نعيم ـ كما سيأتي ـ ، وتبعهما الذهبي في « التجريد » (١ / ١٦٠ / ١٦٥٩) والحسيني ـ كما في « التعجيل » (٤٧٦ / ١٢٥٧) ـ ، فلعله لذلك لم يورده ابن حبان في الصحابة

من كتابه « الثقات » ، وكذا ابن عبد البر في « الاستيعاب في أسماء الأصحاب » .

على أن رواية أحمد المشار إليها ، تشير إلى أنه تابعي ـ كما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى ـ .

الثانية : المغيرة بن عبد الله الجعفي : لم أجد له ترجمة فيما عندي من المصادر ، وقد سمي في غير هذه الرواية بـ : (عروة بن عبد الله الحنفي) ـ كما يأتي ـ ، وهي أصح .

الثالثة : عبد الملك بن محمد ـ وهو : الرقاشي ـ : قال الذهبي في « المغني » :

« قال الدارقطني : كثير الوهم ، لا يحتج به » .

ومن طريقه أخرج منه أبو نعيم في « معرفة الصحابة » حديث الترجمة فقط ، في ترجمة (خصيفة) ، وقال فيه :

« مجهول » ـ كما تقدمت الإشارة إلى ذلك ـ .

وقد خولف الرقاشي في إسناده : فقال أحمد (٥ / ٣٦٧) : ثنا محمد بن جعفر : ثنا شعبة قال : سمعت عروة بن عبد الله الحنفي يحدث عن ابن حصبة ـ أو : أبي حصبة ـ عن رجل شهد رسول الله ﷺ يخطب ، فقال :

« أتدرون ما الرقوب ؟ . . . » الحديث نحوه ؛ بتقديم وتأخير .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ، رجال الشيخين ؛ غير عروة بن عبد الله الحنفي ، وهو ثقة مترجم في « التهذيب » ، وغير (أبي حصبة) ـ أو : ابن حصبة ـ ،

وهو مجهول ـ كما قال الحسيني ـ ؛ فهو علة الحديث ، وهذا يرجح أنه ليس بصحابي ؛ لأن السند إليه صحيح ، وقد رواه هو عن صحابي شهد رسول الله ﷺ ، بخلاف رواية الرقاشي ؛ فقد جعله صحابياً ، وخالف في اسمه ـ كما تقدم ـ . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثم إن جملة الشديد والرقوب لها شاهد من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عند مسلم وغيره ، وهو مخرج في « الصحيحة » برقم (٣٤٠٦) ، كما يشهد لها حديث أبي هريرة في « الصحيحين » .

والحديث قال المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢٩ / ٤٦) :

« رواه البيهقي ، وينظر في سنده » .

فأقول : قد نظرت في سنده ، وكشفت لك عن علته التي دندن حولها الحافظ الناجي في « عجالته » (ق ١٢٧ / ١ ـ ٢) ولم يَشْفِ ؛ لأنه لا يخرج القارئ من كلامه ـ مع توسعه فيه ـ بخلاصة واضحة . ولعل ذلك من أسباب تحسين المعلقين الثلاثة للحديث ! مع أنهم نقلوا (١ / ٦٧٧) قول الحسيني في أبي حصنة (!) أو ابن حصنة (كذا في الموضعين !) : « مجهول » !

حسنوه هنا ، وفي آخره حديث الترجمة المنكر ، وفي مكان آخر ذكره المنذري برواية أحمد مقتصراً على جملة (الشديد) بلفظ آخر ، وبألفاظ زائدة على رواية البيهقي التي حسنوها ؛ بل وعلى الشاهد الصحيح المشار إليه آنفاً ، ومع ذلك قالوا (٣ / ٤٤١) :

« حسن بشاهده المتقدم » ! ولو عكس ؛ لكان أقرب إلى الصواب ، وليس بصواب .

* * *

٦٧٤١ - (من أنظر مُعْسِراً ، أو وضَعَ له ؛ وقاه الله من فيح جهنَّم .

٢ - أَلا إنّ عمَلَ الجنَّةِ حَزَن بَرَبْوةٍ (ثلاثاً) .

٣ - أَلا إنّ عمَلَ النّارِ سهْل بشهوةٍ ، والسّعيدُ من وُقيَ الفتنَ .

٤ - وما من جُرْعة أحبّ إلى الله من جُرعةِ غَيظٍ يَكظُمها عبدٌ ، ما كظمها عبدٌ لله ؛ إلاّ ملأَ اللهُ جَوفهُ إيماناً) .

ضعيف جداً . أخرجه أحمد (١ / ٣٢٧) قال : ثنا عبد الله بن يزيد : ثنا **نوح بن جَعْوَنَةَ السُّلَمي** - خراساني - عن مقاتل بن حيان عن عطاء عن ابن عباس قال :

خرج رسول الله ﷺ إلى المسجد ، وهو يقول بيده هكذا - فأومأ أبو عبد الرحمن بيده إلى الأرض - : « من أنظر . . . » الحديث .

وأخرج هذا الشطر الأول منه ابن أبي الدنيا في « الفرج بعد الشدة » (٩٦ / ١٠٣) وفي « اصطناع المعروف » (ق ٣٥ / ١) من طريق آخر عن عبد الله بن يزيد - وهو : أبو عبد الرحمن المقرئ - بإسناده المذكور .

ورواه القضاعي في « مسند الشهاب » (٢ / ١٩٩ - ٢٠٠ / ١١٨٠) من طريق ثالث عن أبي عبد الرحمن المقرئ بتمامه .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً ؛ آفته نوح بن جعونة ، ولم يعرفه أبو حاتم ، ولا ابنه ؛ فأورده في « الجرح والتعديل » (٤ / ١ / ٤٨٥) بهذه الرواية شيخاً وتلميذاً ، وبيّض له ؛ فلم يذكر فيه جرحاً ، ولا تعديلاً . وأورده الذهبي في « الميزان » وقال :

« أجوِّز أن يكون (نوح بن أبي مريم) ، أتى بخبر منكر ؛ ففي « مسند القضاعي » . . . (فساق طرفاً من الحديث ، وقال :) وذكر الحديث بطوله ؛ فالآفة نوح » . وعقب عليه الحافظ بقوله في « اللسان » :

« والحديث بطوله أخرجه إسحاق في « مسنده » عن (المقرئ) ، وأخرج أحمد عن (المقرئ) - الأصل في الموضعين : المقبري - بعضه[1] ، ونقل الحسيني في « رجال المسند » أن الذهبي جزم بأن (نوح بن جعونة) هو : (نوح بن أبي مريم) ؛ فكأنه جزم بذلك في غير « الميزان » ، وأما فيه ؛ فإنه متردد . قال الحسيني :

وقد ذكره ابن حبان في « الثقات » ؛ فقال : وقيل : أبو نوح بن جعونة . مات سنة ثلاث وخمسين[2] . قال الحسيني : فتبين أنه غير ابن أبي مريم ؛ لأن ابن أبي مريم مات سنة ثلاث وسبعين » .

قلت : وليس ما قاله الحسيني بحجة ؛ لأن عبارة ابن حبان : « نوح بن ربيع . . . » فذكر كلامه ثم قال : « وقد قيل : أبو نوح بن جَعْوَنَةَ . . . » إلخ ما قاله الحسيني ؛ فهذا - كما ترى و - لم يعرج ابن حبان على (نوح بن جَعْوَنَةَ) ، وأنا أظن أن قوله : (أبو) تصحيف . . . وإنما هي : (إنه) . وأما اعتماد الحسيني في التفرقة على اختلاف الوفاة فليس بمعتمد ؛ لأن كثيراً من الرواة قد اختلف في سنة وفاتهم ، فلا يستلزم التغاير . والله أعلم .

وهو : (نوح بن أبي مريم) بعينه ؛ فإن اسم أبي مريم : (يزيد بن جَعْوَنَةَ) . .

---

(١) كذا قال ! وهو خطأ مزدوج ؛ فإن أحمد ساقه بتمامه بفقراته الأربعة ، بينما القضاعي لم يسق منه إلا بعض الفقرة الأولى ، والفقرة الثانية والثالثة إلى قوله : « سهل بشهوة ! . . . الحديث بطوله » .

(٢) زاد في « التعجيل » : « ومئتين » . وهو خطأ . . والصواب : « ومئة » .

جزم بذلك ابن حبان[1] ، وترجمته مستوفاة في « التهذيب » ، وقد أجمعوا على تكذيبه . وقد سبق المؤلف إلى [عدم] التفريق بينهما الأزدي ؛ لكن قال : (نوح ابن يزيد بن جَعْوَنَةَ) فقال : هو أبو عصمة المتقدم » .

قلت : هذا كله كلام الحافظ ، وهو قوي متين ، وأما قول الشيخ أحمد شاكر :

« وهذا التجويز من الذهبي بعيد ؛ فإن نوح بن جَعْوَنَةَ خراساني ـ كما نص عليه هنا في « المسند » ـ لا حجازي ـ كما في « التعجيل » ـ ، ونوح بن أبي مريم مروزي ، وأيهما كان ؛ فهو ضعيف . مقاتل بن حيان النبطي البلخي : ثقة ، وثقه ابن معين و . . . » .

قلت : ما في « المسند » أنه خراساني لا ينافي أنه (نوح بن أبي مريم) ؛ لأن هذا مروزي اتفاقاً ، وهي نسبة إلى (مرو) . . بلد في خراسان ، ولا ينافي ذلك أن يكون حجازياً ـ إن صح ما في « التعجيل » ـ ؛ لأنه يمكن أن يكون أقام في الحجاز مدة ، فنسب إليه ـ كما هو معروف في كثير من الرواة وغيرهم ـ ؛ فأنا مثلاً ألباني ، سوري ، ثم أردني .

وإنما قلت آنفاً : « إن صح ما في التعجيل » ؛ لأني أظن أن قوله فيه : (حجازي) . . تحريف : (خراساني) ؛ وذلك لأن الحسيني إنما ترجم لـ (نوح من جعونة) ؛ لأنه من رجال « المسند » ، ولم ينسب فيه حجازياً ، وإنما خراسانياً ـ كما تقدم في إسناده ـ . هذا أولاً .

وثانياً : هو إنما ترجمه بما في هذا الإسناد : أنه روى عن مقاتل بن حيان ، وعنه عبد الله بن يزيد المقرئ ، وإنما فيه أنه سلمي خراساني .

---

(١) في « الضعفاء » (٣ / ٤٨) .

وإن مما يؤيد ما ذهب إليه الحافظ الذهبي أمرين :

أحدهما : أنهم ذكروا (مقاتل بن حيان) في شيوخ (نوح بن أبي مريم) أيضاً .

والآخر : قول الإمام البخاري :

« نوح بن يزيد بن جعونة ، يقال : إنه نوح بن أبي مريم أبو عصمة المروزي ، قاضي مرو ، عن مقاتل بن حيان ، منكر الحديث » . وقول النسائي :

« أبو عصمة نوح بن جعونة ، وقيل : نوح بن يزيد بن جعونة ، وهو : نوح بن أبي مريم قاضي مرو ، ليس بثقة ولا مأمون ، روى عنه المقرئ » .

والخلاصة : أن قول الحسيني وأحمد شاكر مرجوح ، وقول الذهبي هو الراجح ، والأرجح قول الحافظ أنه عين (نوح بن أبي مريم) .

وعليه يكون إسناد الحديث واهياً جداً . فمن أوهام بعض الحفاظ قول الهيثمي في « المجمع » (٤ / ١٣٣ - ١٣٤) :

« رواه أحمد ، وفيه عبد الله بن جَعْوَنَةَ (كذا) السلمي ، ولم أجد من ترجمه ، وبقية رجاله رجال الصحيح » !

فهذا في جانب ، وقول المنذري في « الترغيب » في جانب آخر ؛ فإنه قال (٢ / ٣٧ / ١٣) :

« رواه أحمد بإسناد جيد » !! وأما المعلقون عليه فقالوا (١ / ٦٩٣) :

« وفي إسناده نوح بن جَعْوَنَةَ ، ومقاتل بن حيان : ضعيفان . وانظر في « المسند »

بشرح الشيخ أحمد شاكر برقم (٣٠١٧) » !!

وهذا من الأدلة الكثيرة على جهلهم بتراجم الرجال ، ومنازلهم في الرواية حيث ضعفوا مقاتل بن حيان - وهو ثقة من رجال مسلم - ، وقرنوه مع نوح بن جَعْوَنَةَ ، وهو متهم على الراجح ، أو مجهول على المرجوح ؛ بل إنهم أوهموا القراء بأنه قول العلامة أحمد شاكر بإحالتهم القراء على شرحه لـ « المسند » ، وهو فيه قد وثقه - كما تقدم - ، ورد على من خلطه بـ (مقاتل بن سليمان) المتهم ! والله المستعان .

٦٧٤٢ - (يا بلالُ ! القَ اللهَ فقيراً ، ولا تلْقَه - وفي طريق : مُتْ فَقيراً ، ولا تمتْ - غَنياً . قال : قلتُ : وكيف لي بذلكَ يا رسولَ الله ؟! قال : إذا رزقتَ ؛ فلا تخبأ ، وإذا سُئلتَ ؛ فلا تمنع . قال : قلتُ : وكيف لي بذاكَ يا رسولَ الله ؟! قال : هو ذاكَ وإلا ؛ فالنارُ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٤ / ٣١٦) - والسياق له - ، وابن السني في « القناعة » (٧٩ - ٨٠) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٠ / ٤٦٥ - فكر) من طرق عن **محمد بن يزيد بن سنان** [الرهاوي] عن **أبيه** عن عطاء بن أبي رباح عن أبي سعيد الخدري عن بلال رضي الله عنهما مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : واهٍ » .

قلت : وذلك ؛ لأن محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي ، ليس بالقوي - كما قال الحافظ في « التقريب » - .

وأبوه يزيد بن سنان : ضعيف .

وروي عنه على وجه آخر : فقال عمران بن أبان : ثنا طلحة بن زيد عن يزيد ابن سنان عن أبي المبارك عن أبي سعيد الخدري عن بلال رضي الله عنهما به ؛ إلا أنه قال :

« . . . مت فقيراً ، ولا تمت غنياً » .

قلت : وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : أبو المبارك : لا يعرف ؛ كما قال الذهبي في « المغني » ، وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٧ / ٦٦٦) على قاعدته في توثيق المجهولين ، ولا سيما وهذا لا يعرف إلا بيزيد بن سنان هذا الضعيف ، حتى عند ابن حبان ؛ فقد أورده في « ضعفائه » وقال (٣ / ١٠٦) :

« كان سيئ الحفظ ، كثير الوهم ، ممن يرفع المراسيل ولا يعلم ، ويسند الموقوف ولا يفهم ، فلما كثر ذلك منه في حديثه ؛ صار ساقط الاحتجاج به إذا انفرد » . وهو القائل في ترجمة أحد « ضعفائه » (١ / ٣٢٧ - ٣٢٨)[1] :

« والشيخ إذا لم يرو عنه ثقة ؛ فهو مجهول ، لا يجوز الاحتجاج به . . . » (!) .

وقد أخل بهذا الشرط كثيراً في « ثقاته » ، في عشرات المترجمين عنده وهذا منهم ، وهذه فائدة مهمة قلَّ من يعرفها ؛ فتنبه لها ! لتكون على بينة بخطأ بعض الناشئين الذين يعتدُّون بتوثيق ابن حبان ، ويتطاولون على الحفاظ الذين نسبوه إلى

---

(١) انظر « سلسلة الأحاديث الضعيفة » رقم (٥٠٤) .

التساهل ، مثل : الذهبي والعسقلاني وغيرهما .

الثانية : يزيد بن سنان الرهاوي : وقد تبينت ضعفه .

الثالثة : طلحة بن زيد ـ وهو : الرقي ـ : متهم بالكذب .

الرابعة : عمران بن أبان ـ وهو : الواسطي ـ : قال الذهبي :

« ضعفه أبو حاتم والنسائي » .

(تنبيه) : قال أخونا حمدي السلفي في تعليقه على حديث الطبراني هذا بعد أن ضعفه :

« ورواه البيهقي في « الشعب » ، وهو حديث صحيح ؛ لطرقه الكثيرة » !

فظننت أنه يعني غير هذا الحديث . والله أعلم .

ولبعضه شاهد بإسناد واهٍ جداً ؛ يرويه عمر بن راشد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً نحوه ، وفيه :

« إن أردت أن تلقى الله وهو عنك راضٍ ؛ فلا تخبئ شيئاً رزقته ، ولا تمنع شيئاً سئلته » .

أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١٠ / ٢٦٨) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ١٣٤) ، وقال :

« حديث لا يصح ، قال أحمد بن حنبل : (عمر بن راشد) لا يساوي حديثه شيئاً . وقال ابن حبان : لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه ، يضع الحديث » .

قلت : وهو المدني الجاري ، ورواه ابن عـدي في « الكامل » (٥ / ١٧ ـ ١٨) عنه به نحوه بلفظ :

« فليكثر الصلاة علي . . مكان : « فلا تخبئ . . . » إلخ .

٦٧٤٣ ـ (ألمْ أَنهكِ أنْ ترفَعِي شَيئاً ؟ فإنَّ اللهَ عزّ وجلّ يأتي برزقِ كلِّ غَدٍ) .

منكر . أخرجه أحمد في « المسند » (٣ / ١٩٨) و« الزهد » (ص ٨) ، ومن طريقه أبو نعيم في « الحلية » (١٠ / ٢٤٣) ، وأبو يعلى (٧ / ٢٢٤ / ٤٢٢٣) ، والدولابي في « الكنى » (٢ / ١٢٤) ، وابن عدي في « الكامل » (٧ / ١٢٢) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ١١٨ ـ ١١٩ / ١٣٤٧ و ١٣٤٨ ، ١٧٢ / ١٤٦٥) من طريق هلال بن سويد أبي معلى قال : سمعت أنس بن مالك يقول :

أهديت لرسول الله ﷺ ثلاث طوائر ، فأطعم خادمه طائراً ، فلما كان من الغد ؛ أتته به ، فقال لها رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ هلال بن سويد : قال ابن عدي ـ بعد أن ساق له حديثاً آخر ـ :

« وهذان الحديثان أنكرا على هلال بن سويد » . وذكره العقيلي في « الضعفاء » (٤ / ٣٤٦) ، وقال عن البخاري :

« لا يتابع عليه » . ولذا قال الذهبي في « المغني » :

« ضعفوه » .

وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٥ / ٥٠٥) ! وهو عمدة من وثقه من بعض المتأخرين ؛ مثل الحافظ المنذري ، فإنه قال في « الترغيب » (٢ / ٤٢ / ١٩) :

« رواه أبو يعلى والبيهقي ، ورواة أبي يعلى ثقات » !

وفيه أنه ما يوهم أن رواة البيهقي خلاف رواة أبي يعلى ، وأنهم غير ثقات ، مع أنه ليس فيه إلا هلال بن سويد هذا !

وأيضاً أوهم أنه لم يروه من هو أعلى طبقة وأشهر من المذكورين ؛ وقد رواه أحمد .

ومثل الهيثمي ؛ فإنه قلد المنذري ، فقال في « المجمع » (١٠ / ٢٤١) :

« رواه أبو يعلى ، ورجاله ثقات » .

فقلده في الاعتداد ، وفي إهمال العزو لأحمد ؛ لكنه في موضعين آخرين تدارك الإهمال ، وأكد التوثيق ! فقال (١٠ / ٣٠٣) :

« رواه أحمد ، وإسناده حسن » ! وقال في الموضع الآخر (١٠ / ٣٢٢) :

« رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح ، غير هلال أبي المعلى ، وهو ثقة » !

ثم إن الحديث مخالف لبعض الأحاديث الصحيحة ، والآثار السلفية ، من ذلك أحاديث الأمر بادخار لحوم الأضاحي ، وأكل الصحابة مع رسول الله ﷺ القديد بالمدينة من قديد الأضاحي ، وهي مخرجة في « إرواء الغليل » (٤ / ٣٦٩) ، وترجم البخاري لبعضها في « صحيحه » بقوله :

« باب ما كان السلف يدخرون في بيوتهم وأسفارهم ؛ من الطعام واللحم

وغيره ، وقالت عائشة وأسماء : صنعنا للنبي ﷺ وأبي بكر سُفرة » .

وقد قال الحافظ بعد شرحه إياه (٩ /٥٥٣) :

« قال ابن بطال : في الحديث رد على من زعم من الصوفية أنه لا يجوز ادخار طعام لغد ، وأن اسم الولاية لا يستحقه من ادخر شيئاً ولو قل ، وأن من ادّخر ؛ أساء الظن بالله . وفي هذه الأحاديث كفاية في الرد على من زعم ذلك » .

ومن ذلك أيضاً حديث عمر رضي الله عنه :

« أن النبي ﷺ كان يبيع نخل بني النضير ، ويحبس لأهله قوت سنتهم » .

أخرجه البخاري (٥٣٥٧) . قال الحافظ في « الفتح » (٩ / ٥٠٣) :

« وفي السياق ما يؤخذ منه الجمع بينه وبين حديث : « كان لا يدخر شيئاً لغد »[1] ؛ فيحمل على الادخار لنفسه ، وحديث الباب على الادخار لغيره ، ولو كان له في ذلك مشاركة ؛ لكن المعنى أنهم المقصد بالادخار دونه ، حتى لو لم يوجَدوا لم يدخر » .

٦٧٤٤ - (يا عمّ ! قليلٌ يصيبكَ ، خيرٌ من كثيرٍ يطغيكَ) .

منكر . أخرجه ابن جرير الطبري في « تهذيب الآثار - مسند ابن عباس » (١ / ٢٦٥ / ٤٤١) : حدثني حسان بن محمد بن عبد الرحمن الطائي - من أهل حمص - قال : حدثنا سلامة بن جواس عن محمد بن القاسم عن عبد الله بن بُسر المازني قال : . . . فذكره مرفوعاً .

---

(١) انظر « صحيح الترغيب » [رقم ٩٣٠] .

قلت : هذا إسناد ضعيف مظلم ؛ ليس فيهم موثّق ؛ غير سلامة بن جوّاس ، ولم يوثقه ـ فيما علمت ـ غير ابن حبان ؛ فقد ذكره في « الثقات » وقال (٨ / ٣٠٠) :

« روى عنه الكوفيون » .

وأما محمد بن القاسم الطائي : فترجمه ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٦٤ ـ ٦٥) برواية جمع عنه ، منهم سلامة بن جواس ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأما سلامة بن جواس : فترجمه بروايته عن محمد بن القاسم صاحب عبد الله ابن بسر ، وأبي مهدي سعيد بن سنان ، وقال (٢ / ١ / ٣٠٢) :

« روى عنه أبو زرعة : ومحمد بن عوف الحمصي » .

فهو عند أبي زرعة ثقة ؛ لأنه لا يروي إلا عن ثقة ـ كما ذكروا عنه ـ ، وبذلك يتقوى توثيق ابن حبان إياه ، فتبقى العلة محصورة في شيخه (محمد بن القاسم) ، أو في الراوي عنه (حسان بن محمد الطائي) . والله أعلم .

٦٧٤٥ ـ (إنِّي لأَلجُ هذه الغرفةَ ؛ ما أَلجها حينئذٍ إلاّ خشْيةَ أن يكونَ فيها مالٌ فأُتَوفَّى ولمْ أُنفقْه) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٧ / ٣٢٥ / ٧١٠٥) من طريق جعفر بن سعد بن سمرة : حدثني خُبيب بن سليمان عن أبيه عن سمرة ابن جندب قال :

كان رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مسلسل بالعلل :

أ ـ جعفر بن سعد بن سمرة : ليس بالقوي .

ب ـ خُبيب بن سليمان : لا يعرف .

ج ـ أبوه سليمان ـ وهو : ابن سمرة بن جندب ـ : مجهول الحال .

فالعجب مع هذا كله تقوية المنذري إياه في « الترغيب » (٢ / ٤٢ ـ ٤٣ / ٢١) بقوله :

« رواه الطبراني في « الكبير » بإسناد حسن » !

وكذا قال الهيثمي (٣ / ١٢٣) ، وقلدهما المعلقون الثلاثة على « الترغيب » (١ / ٧٠٤) !!!

٦٧٤٦ ـ (يُحشرُ النّاسُ يومَ القيامةِ أجوعَ ما كانُوا قطُّ ، وأظْمأَ ما كانوا قطُّ ، وأعرى ما كانوا قطُّ ، وأنصبَ ما كانوا قطُّ ، فمن أطعمَ للهِ ؛ أطعمه اللهُ عزّ وجلّ ، ومن سقَى للهِ ؛ سقاهُ اللهُ عزّ وجلّ ، ومن كسا للهِ ؛ كساهُ اللهُ عزّ وجلّ ، ومن عمِلَ للهِ ؛ كفَاه اللهُ عزّ وجلّ) .

لا أصل له مرفوعاً ، ضعيف موقوفاً . ذكره الديلمي في « الفردوس » (٥ / ٤٦٨ / ٨٧٨٢) من حديث أبي هريرة . ولم أجده مسنداً في « زهر الفردوس » ، ولا في غيره ، والظاهر أنه لم يسنده ابنه أبو منصور الديلمي في « مسند الفردوس » ، ولذلك لم يورده الحافظ في كتابه « تسديد القوس في ترتيب مسند الفردوس » ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وإنما رأيته موقوفاً على ابن مسعود في كتاب « اصطناع المعروف » (ص ١٧) ، وهو المطبوع باسم « قضاء الحوائج » في « مجموعة الرسائل » (٧٨ - ٧٩ / ٣٠) من طريق **شريك بن عبد الله** عن هلال عن عبد الله بن عكيم عنه قال : . . . فذكره موقوفاً عليه باختصار بعض الفقرات .

وشريك - هو : القاضي - ضعيف من قبل حفظه .

وهلال - وهو : ابن أبي حميد الجهني مولاهم ، وهو - ثقة ، روى له الستة سوى ابن ماجه .

وعبد الله بن عكيم ، - وهو : أبو معبد الجهني - ، مخضرم ، من رجال مسلم .

٦٧٤٧ - (من أطْعمَ مؤْمناً حتّى يشبعَه من سغَبٍ ؛ أدخلَه اللهُ باباً من أبوابِ الجنّةِ ، لا يدْخلُه إلاّ من كانَ مثله) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ٨٥ / ١٦٢) ، و« مسند الشاميين » (رقم ٢٢٠٨) ، وابن عدي في « الكامل » (٥ / ١١٨) من طريق **عمرو بن واقد** عن يونس بن ميسرة عن أبي إدريس عن معاذ بن جبل مرفوعاً .

أورده ابن عدي في ترجمة (عمرو بن واقد) ، وروى عن البخاري أنه قال :

« منكر الحديث » . وعن السعدي أنه قال :

« سألت عنه محمد بن المبارك ؟ فقال : كان يتبع السلطان ، وكان صدوقاً . وما أدري ما قال الصوري (هو ابن المبارك) ، أحاديثه معضلة منكرة » .

فأقول : لا تعارض بين القولين ، فالسعدي يحدّث عن الواقع في أحاديثه ، والصوري يتحدث عن صدقه في نفسه ، فكما أن الكذوب قد يصدق ، فكذلك الصدوق قد يكذب ويكذب ؛ ولكن بدون قصد . وقد جمع لك هذه المعاني أبو مسهر الدمشقي فقال :

« عمرو بن واقد يكذب بغير تعمد » .

رواه عنه ابن عساكر في « التاريخ » (١٣ / ٦٥٩ ـ المصورة) ، ولذلك قال جماعة من الحفاظ كالدارقطني والذهبي والعسقلاني :

« متروك » .

فلا تغتر بعد هذا بسكوت الهيثمي على قول الصوري مرتضياً له . حيث قال في « المجمع » (٣ / ١٣١) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه (عمرو بن واقد) ، وفيه كلام ، وقال محمد بن المبارك الصوري : كان يتبع السلطان ، وكان صدوقاً » !

وقد بنى على تصديق الصوري هذا إياه ؛ قوله : « وفيه كلام » ! وهذا إنما يقال فيمن فيه كلام ليِّن لسوء حفظ ونحوه ، أما من كثر خطؤه حتى كذبوه ؛ فما يقال : « فيه كلام » فتنبه .

وأما الحافظ المنذري فقد اكتفى في « ترغيبه » بالإشارة إلى ضعفه ، وعزاه للطبراني في « الكبير » ولم يزد !

وأما المعلقون الثلاثة عليه ، فقد قلدوه في التضعيف ؛ لكنهم قالوا ـ عقب نقلهم لقول الهيثمي المتقدم ـ :

« وقال الذهبي في « الميزان » (٣ / ٢٩٢) : لا يعرف ، وأتى بخبر منكر » !

ومثل هذا النقل الذي وضع في غير محله ، مما يوجب على أن أصفهم بما فيهم من الجهل والخبط والخلط ، وأنهم لا يحسنون حتى النقل ! فإن قول الذهبي المنقول إنما قاله في (عمرو بن واقد ، بصري ، عن محمد بن عمرو . . .) .

وهذا بصري ، وذاك دمشقي ؛ ترجم له الذهبي ترجمة طويلة ، وساق له أحاديث عدة منكرة أحدها هذا ، ومع ذلك عموا عنه ؛ لقلة الفهم في هذا العلم ، والسرعة في النقل لتسويد السطور فقط ، وليس للعلم !

٦٧٤٨ - (بعثَ ﷺ أبا موسى سريةً في البحْرِ ، فبينما هم كذلكَ قد رفعُوا الشِّراع في ليلةٍ مظْلمةٍ ، إذا هاتفٌ من فوقِهم يهتفُ : يا أهلَ السَّفينةِ ! قفُوا أخبرْكُم بقضاءٍ قضاهُ الله على نفْسه ، قال أبو موسى : أخبِرنا إن كنت مُخْبراً ، قال : إنَّ الله تبارك وتعالى قضَى على نفْسه أنه من أعْطشَ نفسَه له في يوم صائفٍ ؛ سقاهُ اللهُ يومَ العَطَشِ) .

ضعيف . أخرجه البزار في « مسنده » (١ / ٤٨٨ / ١٠٣٩ - موارد) من طريق عبد الله بن المؤمَّل عن عطاء عن ابن عباس :

أن رسول الله ﷺ بعث . . . إلخ . وقال :

« لا نعلمه عن ابن عباس إلا من هذا الوجه ، وروي عن أبي موسى قوله ، وفيه زيادة كلام من قول أبي موسى » .

قلت : وكلاهما ضعيف .

أما حديث ابن عباس هذا ، فعلته عبد الله بن المؤمل ، قال الذهبي في « المغني » :

« ضعفه الدارقطني وجماعة » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف الحديث » . أما الحافظ المنذري فقال (٢ / ٦١ / ١٢) :

« رواه البزار بإسناد حسن إن شاء الله » ! وقال الهيثمي (٣ / ١٨٣) :

« رواه البزار ، ورجاله موثقون » .

ومع أنه أشار إلى تليين توثيق بعضهم ، فقد تعقبه تلميذه الحافظ بقوله في « مختصر الزوائد » (١ / ٤٠٤) بقوله :

« قلت : بل (عبد الله بن المؤمل) ضعيف جداً ، وقد رواه ابن أبي الدنيا من طريق لقيط عن أبي بردة » .

كذا قال ! ولعله سقط من قلمه أو أحد نساخه قوله : « عن أبي موسى » ؛ فإنه من روايته موقوفاً ؛ كما تقدم في كلام البزار عقب الحديث ، وكذلك ذكره المنذري معزواً لابن أبي الدنيا من حديث لقيط عن أبي بردة عن أبي موسى بنحوه .

قلت : ومن هذا الوجه أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١ / ٢٦٠) ، والبيهقي في « الشعب » (٣ / ٤١١ / ٣٩٢٢) من طريق واصل مولى أبي عيينة عن لقيط به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف أيضاً ، رجاله ثقات ؛ غير (لقيط) هذا ، ويكنى بـ (أبي المغيرة) ، لا يعرف إلا برواية (واصل) هذا ، كذلك ترجمه البخاري في « التاريخ » ، وابن أبي حاتم في « الجرح » ، وابن حبان في « الثقات » (٧ / ٣٦٢) ؛ فهو مجهول ، وذكره الأزدي في « الضعفاء » وقال :

« لا يصح حديثه » .

٦٧٤٩ - (كانَ يعظِّمُ يومَ عاشُوراء ، حتّى إنْ كانَ لَيدعُو بصبيانِه ، وصبيانِ فاطمةَ المراضيع ، فيقولُ لأمّهاتِهم : لا ترضَعوهم إلى اللّيل ، ويتفِلُ في أفْواهِهِم ، فكان ريقُه يجزؤُهم) .

ضعيف . أخرجه ابن خزيمة في « صحيحه » - مَضَعَّفاً - (٣ / ٢٨٨ - ٢٨٩ / ٢٠٨٩ و ٢٠٩٠) ، وأبو يعلى في « مسنده » (١٣ / ٩٢ / ٧١٦٢) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٢٤ / ٢٧٧ / ٧٠٤) ، و« الأوسط » (٣ / ٢٦٩ - ٢٧٠ / ٢٥٨٩) - والسياق له - ، والبيهقي في « دلائل النبوة » (٦ / ٢٢٦) من طريق **عليلة بنت الكُميْت العتكية قالت : سمعت أمي أمينة تحدث عن أمَةِ الله ابنة رُزَينة** - وكانت أمها خادماً للنبي ﷺ - قالت : **سمعت أمي رزينة تقول** : . . . فذكره . وقال ابن خزيمة مترجماً للحديث :

« باب استحباب ترك الأمهات إرضاع الأطفال يوم عاشوراء ؛ تعظيماً ليوم عاشوراء إن صح الخبر ؛ فإن في القلب من خالد بن ذكوان » .

ثم ساق هذا الحديث ، ولم يتكلم على إسناده ؛ لكن الظاهر من هذه الترجمة أنه يشير إلى تضعيفه ، وهو معنى قول الحافظ في « الفتح » (٤ / ٢٠١) :

« أخرجه ابن خزيمة ، وتوقف في صحته ، وإسناده لا بأس به » !

كذا قال ! خلافاً لإعلال شيخه الهيثمي إياه بقوله (٣ / ١٨٦) :

« رواه أبو يعلى والطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ولفظه . . . ، وعليلة ، ومن فوقها لم أجد من ترجمهن » .

وهو كما قال رحمه الله ؛ إلا (رزينة) ، فقد ذكروها في الصحابة ، بهذا الإسناد ! وسكت عنه الحافظ في « الإصابة » ، فأتعجب منه كيف قال فيه : « لا بأس به » ؟!

وهذا في جانب ، وقول ابن خزيمة في الترجمة :

« فإن في القلب من خالد بن ذكوان » . في جانب آخر ؛ فإن خالداً ثقة بلا خلاف ؛ إلا ما في قول ابن خزيمة هذا من الغمز ! فإنه ساق تحت الترجمة مباشرة - وقبل حديث الترجمة - حديثه عن الربيِّع بنت مُعَوِّذ بن عفراء قالت :

أرسل رسول الله ﷺ إلى قرى الأنصار التي حول المدينة :

« من كان أصبح صائماً ؛ فليتم صومه ، ومن كان أصبح مفطراً ؛ فليتم بقية يومه » .

فكنا بعدُ نصومه ، ونصوِّم صبياننا الصغار ، ونذهب بهم إلى المسجد ، فنجعل لهم اللعبة من العهن ، فإذا بكى أحدهم ؛ أعطيناه إياه حتى يكون عند الإفطار » .

وقد رواه الشيخان وابن حبان في « صحاحهم » وغيرهم من طريق خالد بن ذكوان عن الربَيِّع به .

ولعل ابن خزيمة إنما غمز من حديث خالد هذا ؛ لقوله فيه :

« فليتم بقية يومه » في حق من أصبح مفطراً ، ففهم منه : فليتم بقية يومه مفطراً ، وهو الظاهر ؛ لكن الصواب فيه بلفظ :

« فليصم بقية يومه » .

كما في رواية ابن حبان ، وأحمد في رواية ، وكذا الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٤ / ٢٧٥ / ٧٠٠) .

ويشهد له عدة أحاديث صحيحة ، منها حديث سلمة بن الأكوع مرفوعاً بلفظ ابن حبان المذكور .

أخرجه البخاري ومسلم وابن خزيمة وابن حبان أيضاً وغيرهم ، وهو مخرج مع الشواهد الأخرى في « الصحيحة » (٢٦٢٤) من المجلد السادس ، وقد طبع والحمد لله .

(فائدة) : قال الحافظ تحت حديث (الربيع) (٤ / ٢٠١ ـ ٢٠٢) :

« وفي الحديث حجة على مشروعية تمرين الصبيان على الصيام كما تقدم ؛ لأن من كان في مثل السن الذي ذكر في الحديث غير مكلف ، وإنما صنع لهم ذلك للتمرين . وأغرب القرطبي فقال : لعل النبي ﷺ لم يعلم بذلك ، ويبعد أن يكون أمر بذلك ؛ لأنه تعذيب صغير بعبادة غير متكررة في السنة ! وما قدمناه من حديث (رزينة) يرد عليه (!) مع أن الصحيح عند أهل الحديث ، وأهل الأصول أن الصحابي إذا قال : فعلنا كذا في عهد رسول الله ﷺ ؛ كان حكمه الرفع ؛ لأن الظاهر اطلاعه ﷺ على ذلك ، وتقريرهم عليه ، مع توفر دواعيهم على سؤاله إياه عن الأحكام ، مع أن هذا مما لا مجال للاجتهاد فيه ، فما فعلوه إلا بتوقيف . والله أعلم » .

قلت : وهذا هو الجواب والرد الصواب ، وأما الرد عليه بحديث (رزينة) فليس بحجة ؛ لضعفه ـ كما بينت ـ ، فدُرْ مع الحق حيث دار .

(تنبيه) : سبق قول ابن خزيمة : « فإن في القلب من خالد بن ذكوان » .

وقد نقله عنه الحافظ في ترجمة (خالد) من « التهذيب » بزيادة فيه فقال :

« . . . خالد بن ذكوان حسن الحديث ، وفي القلب منه » .

وأنا أظن أن هذه الزيادة « حسن الحديث » مقحمة . والله أعلم .

٦٧٥٠ - (لما كانَ يومُ قريظةَ والنَّضيرِ ، جاءَ رسولُ الله ﷺ بصفيَّةَ بنت حُييّ وذراعُها في يدِه ، فلمّا رأتِ السَّبْيَ[١] ؛ قالتْ : أشهدُ أنْ لا إله إلاّ الله ، وأنّك رسول الله ، فأرسلَ ذِراعَها من يدِه ، وأعتقَها ، وخطبَها ، وتزوّجَها ، وأمْهرَها رُزَينة) .

منكر . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (١٣ / ٩١ / ٧١٦١) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٢٤ / ٢٧٧ - ٢٧٨ / ٧٠٥) بسندهما المذكور في الحديث الذي قبله ، وقد عرفت ضعفه وتسلسله بمن لا يعرف ، وخطأ الحافظ في قوله :

« وإسناده لا بأس به » !

وقد عاد إلى الصواب الذي دل عليه النقد العلمي ، فقال في « المطالب العالية » (٤ / ١٣٤ - ١٣٥ / ٤١٥٥) تحت هذا الحديث وعزاه لأبي يعلى :

« قلت : حديث منكر ، عن نسوة مجهولات ، والذي في « الصحيح » عن أنس أنه جعل عتقها صداقها . وكذا تقدم عنها نفسها في (كتاب النكاح) » .

وقد سبقه إلى ذلك شيخه الهيثمي ، فقال في « المجمع » (٩ / ٢٥١) :

« رواه الطبراني ، وأبو يعلى بنحوه من طريق **عُليلة بنت الكميت عن أمها**

---

(١) الأصل : النبي ﷺ ! والتصحيح من « المجمع » ، وفي « أبي يعلى » : النساء .

أمينة عن أمة الله بنت رزينة ، وهؤلاء الثلاث لم أعرفهن ، وبقية رجاله ثقات ، وهو مخالف لما في (الصحيح) . والله أعلم » .

قلت : يشير إلى حديث أنس الذي ذكره الحافظ ، وقد رواه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في « الإرواء » (٦ / ٢٢٤ / ١٨٢٥) ، و« الروض النضير » (رقم ٢٣) .

إذا عرفت هذا ؛ فالعجب من الحافظ أيضاً ، كيف سكت عن علة هذا الحديث أيضاً في « الإصابة » ؟! فقال :

« وأخرج أبو يعلى أن النبي ﷺ لَما تزوج صفية ؛ أمهرها خادماً ، وهي رزينة » !

٦٧٥١ - (صامَ نوحٌ عليه السلام الدَّهرَ ؛ إلا يومَ الفطْرِ والأضْحَى ، وصامَ داودُ عليه السلام نصْفَ الدَّهرِ ، وصامَ إبراهيمُ عليه السلام ثلاثةَ أيامٍ من كلِّ شهْرٍ ، صامَ الدَّهرَ وأفْطر الدَّهرَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٣ / ٥٤ / ١٣٣) من طريق خالد بن عمرو الحراني قال : ثنا ابن لهيعة عن أبي قَنَّان عن يزيد بن رباح أبي فراس أنه سمع عبد الله بن عمرو يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات ؛ غير ابن لهيعة فهو ضعيف من قبل حفظه ، وقد اضطرب في إسناده ، فرواه خالد بن عمرو عنه هكذا ، وقال ابن أبي مريم (واسمه سعيد بن الحكم بن . . . يعرف بابن أبي مريم المصري) : نا ابن لهيعة : نا جعفر بن ربيعة عن أبي فراس أنه سمع عبد الله بن عمرو به .

أخرجه البيهقي في « الشعب » (٣ / ٣٨٨ / ٣٨٤٦) - بتمامه - ، وعنه ابن

عساكر في « التاريخ » (٦ / ٢٢٥ ـ فكر) ، وابن ماجه (١٧١٤) فقرة نوح فقط .

وقد وهم الحافظ المنذري في تخريجه لهذا الحديث ، فقال في « الترغيب » (٢ / ٨٢ / ٤) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و البيهقي ، وفي إسنادهما أبو فراس ، لم أقف فيه على جرح ولا تعديل ، ولا أراه يعرف ، والله أعلم » .

قلت : قد جاء مسمى في إسناد الطبراني « يزيد بن رباح » ـ كما رأيت ـ ، وهو ثقة من رجال مسلم ، وما أعتقد أن مثل هذا يخفى عليه ، فأظن أنه سبق فكر أو قلم ، أراد أن يقول : (أبو قنان) ، فقال (أبو فراس) ! وقد حاد عن هذا الوهم الهيثمي فقال (٣ / ١٩٥) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه أبو قنان ، ولم أعرفه » !

وقد فاته أنه معروف بكنيته ؛ كما في « تاريخ البخاري » ، وأن اسمه (أيوب ابن أبي العالية) ؛ كما في « الجرح والتعديل » ، وذكرا أنه روى عنه (عمرو بن الحارث) ، وكذا سماه ابن حبان في (أتباع التابعين) من « الثقات » (٦ / ٥٩) ، وقال :

« روى عنه أهل مصر » .

كأنه يشير إلى ابن لهيعة وعمرو بن الحارث ، وإلى غيرهما ، فقد ذكر الأمير ابن ماكولا راويين آخرين ، فانظر كتابي « تيسير الانتفاع » ، وله ذكر في غير ما موضع من كتاب « فتوح مصر » فمثله يكون صدوقاً إن شاء الله تعالى ، وإنما علة الحديث ضعف ابن لهيعة ، واضطرابه في إسناده ، وقد أشار الحافظ ابن كثير في

« تاريخه » (١ / ١١٨) إلى اضطرابه . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وقد كنت خرجت الفقرة الأولى من الحديث من رواية ابن ماجه ـ فيما تقدم من هذه « السلسلة » (٤٥٩) ـ وذكرت هناك وهم الحافظ المنذري المبين آنفاً ؛ ولكني وهمت فنسبته إلى الهيثمي أيضاً ، و المعصوم من عصمه الله ، فكان هذا من دواعي إعادة تخريجه ، ولا سيما وقد طبع الجزء الذي فيه الحديث من « المعجم الكبير » ، كما طبع كتاب البيهقي : « شعب الإيمان » ، فساعدني ذلك على تبين الفرق بين إسناديهما ، واتفاقهما على رواية الحديث بتمامه ، بخلاف رواية ابن ماجه ، كما أنني وقفت على توهيم الأخ الفاضل حمدي السلفي إياي تنبيهاً ، فجزاه الله خيراً ، ورحم الله امرأً أهدى إليَّ عيوبي .

٦٧٥٢ ـ (يقبضُ اللهُ العلماءَ قبْضَاً ، ويقبضُ العِلْمَ معَهم ، فينْشأُ أحْداث ينزُو بعضُهم على بعْضٍ نزوَ العَير على العَيْر ، ويكونُ الشيخُ فيهم مُسْتضعفاً) .

منكر بجملة : (النزو) . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ٥٣١ / ١٩١٣) : حدثنا أحمد بن طاهر قال : حدثنا أحمد بن الربيع النوفلي قال : حدثنا عبد العزيز بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم قال : حدثنا حجاج بن رِشدين عن أبيه عن عمرو بن الحارث عن دراج أبي السمح عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن عمرو إلا رشدين ، تفرد به الحجاج بن رشدين » .

قلت : ذكره ابن حبان في الطبقة الثالثة من « الثقات » (٨ / ٢٠٢) ، وضعفه ابن عدي ، فقال في ترجمته من « الكامل » (٢ / ٢٣٤) :

« كأن نسل (رِشدين) قد خصوا بالضعف ، (رشدين) ضعيف ، وابنه (حجاج) ، وله ابن يقال له : (محمد) ضعيف ، ولـ (محمد) ابن يقال له : (أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين) ضعيف » .

قلت : وفوقه (دراج أبو السمح) وهو ضعيف في أبي الهيثم .

ودونه أحمد بن الربيع النوفلي : حدثنا عبد العزيز بن عبد الرحمن بن وهب ابن مسلم ، ولم أجد لهما ترجمة .

و(أحمد بن طاهر) - وهو : ابن طاهر بن حرملة المصري - ، وفي ترجمته ساق له الطبراني هذا الحديث ، وقد قال فيه الدارقطني :

« كذاب » .

ومع كل هذه البلايا ؛ لم يعله الهيثمي إلا بالحجاج وأبيه ، فقال (١ / ٢٠١) :

« وفيه حجاج بن رشدين بن سعد عن أبيه ، والحجاج ضعفه ابن عدي ، ولم يوثقه أحد (!) ، وأبوه اختلف في الاحتجاج به ، والأكثر على تضعيفه » !

قلت : ومن الظاهر أن الحافظ اعتمد على شيخه الهيثمي في هذا الإعلال القاصر ، فقال في « الفتح » (١٣ / ٢٨٦) وقد عزاه لـ « أوسط الطبراني » :

« ضعيف » . ولعلهما وقفا عند قول الطبراني المتقدم :

« تفرد به الحجاج بن رشدين » .

وفهما منه أن من دونه قد توبعوا ، وهذا غير لازم ، وإن كان من المحتمل ، ولكن ما بالهما سكتا عن (دراج) ، والحافظ يقول فيه :

« صدوق ، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف » ؟!

هذا ؛ ومن أجل النكارة المشار إليها في صدر هذا البحث خرجت الحديث هنا ، وبيان عللها ، مع أنها تمثل واقع كثير من شباب الصحوة المزعومة اليوم ، الذين يرد بعضهم على بعض ، ويطعن بعضهم في بعض للضغينة لا النصيحة ، ووصل تعديهم وشرهم إلى بعض العلماء وأفاضلهم ، ونبزوهم بشتى الألقاب ، غير متأدبين بأدب الإسلام : « ليس منا من لم يرحم صغيرنا ، ويوقر كبيرنا ، ويعرف لعالمنا حقه » ، ومغرورين بنتف من العلم جمعوه من هنا وهناك حتى توهموا أنهم على شيء ، وليسوا على شيء كما جاء في بعض أحاديث الفتن[1] وصرفوا قلوب كثير من الناس عنهم ، بأقوال وفتاوى ينبئ عن جهل بالغ ، مما يذكرنا بأنهم من الذين أشار إليهم النبي ﷺ بقوله في الحديث الصحيح :

« إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ، حتى إذا لم يبق عالماً ؛ اتخذ الناس رؤوساً جهالاً ، فسئلوا ، فأفتوا بغير علم ، فضلوا وأضلوا » . متفق عليه ، وهو مخرج في « الروض النضير » (٥٧٩) .

وهو شاهد قوي جداً للطرف الأول من حديث الترجمة ، وأما سائره ، فلم أجد ما يشهد له ؛ وإن كان معبراً عن واقع بعض الناس اليوم . والله المستعان .

٦٧٥٣ - (تابعُوا بين الحجِّ والعمرة ؛ فإنَّ متابعةً بينَهما يزيدانِ في الأجلِ [والرزْقِ] ، وينفيانِ الفقْرَ كما ينفي الكيرُ الخَبَثَ) .

منكر بزيادة : (الأجل والرزق) . أخرجه أحمد (٣ / ٤٤٦ - ٤٤٧) ،

---

(١) انظر « الصحيحة » (١٦٨٢) .

والحميدي أيضاً في « مسنده » (١٠ / ٦٧) ، وعنه البيهقي في « شعب الإيمان » (٣ / ٤٧٢ / ٤٠٩٥) ، والأصبهاني في « الترغيب » (١ / ٤٣٧ ـ ٤٣٨ / ١٠٢٨) من طريق عاصم بن عبيد الله العمري عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه عن عمر بن الخطاب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير عاصم بن عبيد الله ، فهو ضعيف ، قال ابن حبان (٢ / ١٢٧) :

« كان سيئ الحفظ ، كثير الوهم ، فاحش الخطأ ، فترك من أجل كثرة خطئه » .

قلت : وهذا الحديث مما يدل على وهمه ؛ فإنه اضطرب في روايته إسناداً ومتناً .

أما الإسناد ؛ فكان تارة يذكر فيه عمر ؛ كما في هذه الرواية وغيرها ، وهي مخرجة في « الصحيحة » تحت الحديث (١٢٠٠) ، وهي من رواية سفيان بن عيينة عنه .

وتارة لا يذكر فيه عمر ، يجعله من مسند عامر بن ربيعة .

أخرجه عبد الرزاق (٥ / ٣ / ٨٧٩٦) ، وعنه أحمد (٣ / ٤٤٦) .

وتابعه شريك عن عاصم به .

أخرجه أحمد أيضاً (٣ / ٤٤٦ ـ ٤٤٧) .

وأما المتن ؛ فتارة يذكر فيه قوله : « يزيدان في الأجل » ؛ كما في حديث الترجمة ، وقد أشار الحميدي إلى نكارتها ، فقال عقب الحديث :

« قال سفيان : هذا الحديث حدثناه عبد الكريم الجزري عن عبدة عن عاصم ، فلما قدم عبدة ؛ أتيناه لنسأله ، فقال : إنما حدثنيه عاصم ، وهذا عاصم حاضر . فذهبنا إلى عاصم فسألناه ، فحدثنا به هكذا ، ثم سمعته منه بعد ذلك ، فمرة يقفه على عمر ، ولا يذكر فيه : « عن أبيه » ، وأكثر ذلك كان يحدثه عن عبد الله بن عامر عن أبيه عن عمر عن النبي ﷺ » .

قلت : وهذا نوع آخر من اضطرابه في إسناده ؛ لا يذكر عبد الله بن عامر أباه بينه وبين عمر ! وهي رواية لأحمد (٣ / ٤٤٧) ، وقال في آخرها :

« قال سفيان : ليس فيه « أبوه » و « يزيد في العمر » مائة مرة » .

وتارة لا يذكر الزيادة ، وأكثر الروايات عنه دونها ، وهو المحفوظ في الأحاديث الأخرى في المتابعة بين الحج والعمرة من حديث ابن عباس وابن مسعود ، وابن عمر وجابر ، وهي مخرجة في المكان الذي سبقت الإشارة إليه من « الصحيحة » .

تنبيهان :

أحدهما : قول الشيخ الأعظمي في تعليقه على « مصنف عبد الرزاق » :

« واعلم أن هذا الحديث يرويه عبد الله بن عامر عن عمر ، وعن أبيه جميعاً ، وقد أخرجه أحمد من حديث كليهما ، وأخرجه الحميدي وابن ماجه من حديث عمر وحده فتنبه . وقال المباركفوري : لم أقف على حديث عامر بن ربيعة » .

فأقول : هذا تنبيه منه باهت لا فائدة تذكر تحته ؛ سوى الغمز من الشيخ المباركفوري رحمه الله أنه لم يقف على حديث عامر ! ولقد كان الأولى بالشيخ الأعظمي أن لا يشغله شهوة الاعتراض على من يخالفه في تعصبه المذهبي عن

نصح القراء ببيان حال الرواية التي ذكرها بصيغة : « يرويه عبد الله . . . » الموهمة لصحتها ، وهي ضعيفة عنه على الوجهين ـ كما سبق بيانه ـ . كان هذا هو واجبه ، ولكن : حبك الشيء يعمي ويصم .

والآخر : ذكر المنذري الحديث في « الترغيب » (٢ / ١٠٧ / ١٣) من حديث ابن مسعود دون الزيادة ، مشيراً إلى تقويته ، وناقلاً تصحيحه عن الترمذي وابن خزيمة وابن حبان ، ثم عزاه لابن ماجه ، والبيهقي . ثم عزا إليه حديث الترجمة بالزيادة ، وسكت عنه فما أحسن ! فقد اغتر به المعلقون الثلاثة ؛ فقد صدروا تخريجهم الحديث بقولهم :

« حسن ، رواه الترمذي . . . وابن ماجه (. . .) ، والبيهقي (. . .) ، وكذا الأصبهاني (. . .) من حديث عمر » !

فخلطوا ما شاء لهم الخلط ، ولم يميزوا بين إسناد حديث ابن مسعود الحسن فعلاً ، وإسناد حديث عمر الضعيف واقعاً ، ولا فرقوا بين رواية ابن ماجه عنه التي يشهد لها حديث ابن مسعود ، وبين رواية البيهقي والأصبهاني التي فيها الزيادة المنكرة ، ولا شاهد لها .

ومثلهم المعلق على « ترغيب الأصبهاني » ؛ فإنه بعد أن عزا حديثه عن عمر لأحمد وابن ماجه قال :

« وقال البوصيري : عاصم بن عبيد الله ضعيف ، والمتن صحيح من حديث ابن مسعود . . . » إلخ .

فهو بهذا النقل أوهم أن البوصيري أوهم أنه يصحح حديث عمر الذي فيه

الزيادة التي عند الأصبهاني ، وإنما هو يعني حديث ابن ماجه الخالي منها . فكان ينبغي على هؤلاء النقلة أن يميزوا الغث من السمين لو كانوا يعلمون .

هذا ، وزيادة : [والرزق] تفرد بها الأصبهاني دون الآخرين ، فاقتضى التنبيه أيضاً .

٦٧٥٤ - (الحُجّاجُ والعُمَّارُ وفْدُ الله عزّ وجلّ ، يعطيهم ما سأَلوا ، ويستجيبُ لهم ما دَعَوا ، ويخلفُ عليهم ما أَنفقُوا ؛ الدِّرهمُ ألف ألْفٍ) .

منكر بهذا التمام . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٣ / ٤٧٦ / ٤١٠٥) من طريق ثمامة البصري : نا ثابت البناني عن أنس بن مالك مرفوعاً .

وهذا إسناد ضعيف جداً ، ثمامة هذا - هو : ابن عَبيدة البصري - : قال البخاري في « التاريخ » (١ / ٢ / ١٧٨) :

« ضعفه علي (يعني : ابن المديني) ، ونسبه إلى الكذب » . وكذا رواه عنه ابن أبي حاتم ، وروى عن أبيه أنه قال :

« هو منكر الحديث » .

قلت : ولهذه النصوص ؛ فقد تساهل البيهقي في تعقيبه على الحديث بقوله :

« ثمامة غير قوي » .

وإنما أخرجت الحديث هنا لجملته الأخيرة ؛ فإنها ظاهرة النكارة والتفرد ، وإلا ؛ فَلِما قبله شواهد أخرجتها في « الصحيحة » (١٨٢٠) .

٦٧٥٥ - (طوبَى لمن أكثرَ في الجِهاد في سبيلِ الله من ذكْر الله ؛ فإنّ له بكلِّ كَلِمَةٍ سبعينَ ألْف حَسَنةٍ ، كلُّ حَسَنةٍ منها عشْرةُ أضْعاف ، مَعَ الذي له عندَ اللهِ من المزيدِ . قيل : يا رسولَ الله ! أفرأيتَ النّفقةَ ؟ فقال : النَفَقةُ على قدْرِ ذلك)[1] .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ٧٧ - ٧٨ / ١٤٣) :
حدثنا بكر بن سهل الدمياطي : ثنا عبد الله بن صالح : حدثني يحيى بن أيوب عن رجل حدثه عن عبد الرحمن بن غَنْم عن معاذ بن جبل : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قال عبد الرحمن : فقلت لمعاذ : إنما النفقة سبع مئة ضعف ! فقال معاذ : قَلَّ فهمك ؛ إنما ذلك ؛ إذا أنفقوها وهم مقيمون في أهليهم غير غزاة ، فإذا غزوا وأنفقوا ؛ خبأ الله لهم من خزانة رحمته ما ينقطع عنه علم العباد ، وصفتهم فأولئك حزب الله ، وحزب الله هم الغالبون .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ بكر بن سهل : ضعفه النسائي ، ولم يوثقه أحد .

وعبد الله بن صالح : فيه ضعف .

والرجل : لم يسمّ ؛ فهو مجهول ، وبه أعله الهيثمي (٥ / ٢٨٢) .

وقول عبد الرحمن بن غنم : « إنما النفقة سبع مئة ضعف » ، يشير إلى الحديث الصحيح : « من أنفق نفقة في سبيل الله ، كتب له سبع مئة ضعف » رواه ابن حبان (١٦٤٧) وغيره . وعلى ذلك فرد معاذ عليه - لو صح - بقوله : « إنما ذلك

---

(١) تقدم برقم (٢٦١٠) وهنا زيادة فائدة .

إذا أنفقوها وهم مقيمون في أهليهم غير غزاة » غير وارد على عبد الرحمن ؛ لأن الظاهر من قوله ﷺ : « في سبيل الله » إنما هو الجهاد ؛ ولذلك أورده العلماء في فضل الإنفاق في الجهاد في سبيل الله . ولهذا ؛ فهذا الرد منكر يمكن اعتباره علة أخرى ، فيصير الحديث منكراً سنداً ومتناً . فتأمل .

٦٧٥٦ - (من قرأَ ﴿ إذا زُلزلتِ الأرضُ ﴾ أربعَ مرّاتٍ ؛ كانَ كَمنْ قرأَ القرآنَ كلَّه) .

موضوع . أورده القرطبي في « تفسيره » (٢٠ / ١٤٦) بدون عزو أو تخريج - كما هي عادته - ، وقد أخرجه الثعلبي في « تفسيره » وساق إسناده الحافظ الزيلعي في « تخريج أحاديث الكشاف » (ص ٧١٧ - المصورة) من طريق أبي القاسم الطائي : حدثني أبي : حدثني علي بن موسى الرضا : حدثني موسى بن جعفر : حدثني أبي جعفر بن محمد : حدثني أبي محمد بن علي : حدثني أبي علي بن الحسين : حدثني أبي الحسين بن علي : حدثني أبي علي بن أبي طالب مرفوعاً .

قلت : وسكت عنه الزيلعي ، ولعله لم يعرف أبا القاسم هذا ، ولقد جهدت حتى مَنَّ الله عليّ بمعرفته ؛ لأنه ليس معروفاً بكنيته ، حتى إن الذهبي لم يورده في كتابه الجامع للكنى : « المقتنى » ، وكان مفتاح الدلالة على معرفته ، أنني كنت نقلت عن بعضهم في كتابي « الأحاديث الضعيفة » تحت الحديث (١٣٤٢) أنه رواه الثعلبي ، فرجعت الآن إلى « الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف » للحافظ العسقلاني ؛ فرأيته يقول (١٨٧ / ٣٥١) :

« أخرجه الثعلبي من حديث علي ، بإسناد أهل البيت ، لكنه من رواية أبي

القاسم الطائي ، وهو ساقط » .

فأخذت أبحث عن هذه الكنية في كنى « الميزان » و« اللسان » ، وغيرهما وبصورة خاصة كتب « الكنى » ومنها « المقتنى » - كما سبق - ، ولكن دون جدوى ، فرجعت إلى تخريج الزيلعي - وهو أصل تخريج العسقلاني - فوقفت فيه [على] إسناد الحديث المتقدم ، فعرفت منه شيخ أبي القاسم الطائي ، وأنه (علي ابن موسى الرضا) ، فرأيت أنه لا بد من الرجوع إلى ترجمته من « تهذيب الكمال » للحافظ المزي ؛ فإن من عادته أن يتوسع في استقصاء الرواة عن المترجم ، فرأيته قد ذكر في الرواة عنه (عامر بن سليمان الطائي والد أحمد بن عامر أحد الضعفاء ، له عنه نسخة كبيرة) .

فألقي في البال لعل (عامر الطائي) هذا هو اسم (أبي القاسم الطائي) ، فتتبعت ترجمة عامر في كتب التراجم فرجعت بخفي حنين ! فرجعت إلى ابنه (أحمد بن عامر) ، فوجدته في « لسان الميزان » :

« أحمد بن عامر الطائي . له ذكر في الأصل في ترجمة ابنه عبد الله . . . » .

فرجعت إلى أصله « الميزان » ؛ فإذا فيه :

« عبد الله بن أحمد بن عامر عن أبيه عن علي الرضا ، عن آبائه بتلك النسخة الموضوعة الباطلة ، ما تنفك عن وضعه ، أو وضع أبيه . قال الحسن بن علي الزهري : كان أمياً ، لم يكن بالمرضي . . . مات سنة أربع وعشرين وثلاث مئة » .

وكذا في « اللسان » لم يزد عليه شيئاً .

فغلب على ظني أن عبد الله هذا هو أبو القاسم الطائي ، وهذا وإن كان كافياً ،

ولكن النفس كانت تتوق إلى زيادة من الاطمئنان لما وصلت إليه ، فرجعت إلى « تاريخ الإسلام » للحافظ الذهبي ، فرأيته قد أورده بكنيته ، فقال (٢٤ / ١٤٩) - جزاه الله خيراً - :

« عبد الله بن أحمد بن عامر أبو القاسم الطائي ، عن أبيه عن علي بن موسى الرضا بنسخة ، وأحسبه واضعها » .

فتيقنت أنه هو .

ثم بدا لي - ولو بعد لأي - أن أرجع إلى نسبة (الطائي) من كتاب « الأنساب » للسمعاني ، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت ؛ لرجعت إليه ابتداءً ، ولكن هكذا قُدِّر ، فقد رأيته قد ذكره فيه بكنيته ونسبته ، وساق نسبه إلى جده الثالث ، وذكر أنه بغدادي ، فغلب على ظني أنه مترجم في « تاريخ بغداد » للخطيب البغدادي ؛ فإنه كثير الاستفادة منه ، فوجدت كما ظننت ، قال (٩ / ٣٨٥) :

« عبد الله بن أحمد بن عامر بن سليمان بن صالح أبو القاسم الطائي . . . » .

ثم ساق بإسناد هذا الحديث حديثاً آخر[1] ، وروى ما تقدم في ترجمته من « الميزان » أنه كان أمياً غير مرضي ، كما روى سنة وفاته المتقدمة .

ومما سبق - وبخاصة مما ذكره الخطيب - يتبين من نسب الرجل أن ما في « تهذيب المزي » أن (عامر بن سليمان الطائي) روى عن (علي بن موسى الرضا) وأنه والد (أحمد بن عامر) خطأ ؛ وإن تبعه الحافظ العسقلاني في « التهذيب » ، وأن الصواب أن الراوي عن الرضا هو أحمد بن عامر ، وأن ابنه عبد الله ، وأن (عامر بن سليمان) هو جد (عبد الله بن أحمد) ، وأن (عامراً) لا علاقة له بالرواية .

---

(١) تقدم برقم (٢٢٧١) ، وحديث ثالث مضى (٢٧٨) .

فاقتضى التنبيه .

ثم إن الحافظ قال عقب ما سبق نقله عنه من سقوط أبي القاسم الطائي :

« وشاهده عند ابن أبي شيبة والبزار من رواية **سلمة بن وردان عن أنس** مرفوعاً : « إذا زلزلت تعدل ربع القرآن » وأخرجه ابن مردويه والواحدي بإسناديهما إلى أبيّ بن كعب بلفظ : من قرأ : إذا زلزلت ؛ أعطي من الأجر كمن قرأ القرآن » .

قلت : لم يسق إسنادهما إلى (أُبَيّ) رضي الله عنه ، لننظر فيه - كما فعلنا بحديث الترجمة - ، وقد ساقه الزيلعي في تخريج آل عمران (ص ١٢٣) من طريقهما بإسنادين لهما مشيراً إلى أنه حديث طويل فيه ثواب كل سورة من أول القرآن إلى آخره ، وأن ابن الجوزي رواه في « الموضوعات » ، وأقره ، وقد تكلم ابن الجوزي على طريقيه ، وعلى غيرهما في أول (أبواب تتعلق بالقرآن) من « الموضوعات » (١ / ٢٣٩ - ٢٤٢) ، وقال :

« إنه حديث محال ، مصنوع بلا شك ، قال ابن المبارك : أظن الزنادقة وضعوه » .

وأقره السيوطي في « اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة » (١ / ٢٢٦ - ٢٢٨) ، وغيره ، فكأن الحافظ سكت عنه ؛ لشهرة وضعه عند الحفاظ .

ثم تأكدت من ذلك ؛ لما رأيته أقر ابن الجوزي على حكمه بالوضع على حديث ثواب من قرأ (آل عمران) في « تخريجه » (٣٧ / ٣١٠) ، وقال :

« وسيأتي آخر الكتاب » .

وهناك قال في آخر حديث في : « من قرأ المعوذتين . . . » :

« الثعلبي وابن مردويه والواحدي بأسانيدهم إلى أبي بن كعب رضي الله عنه ، وقد مضى غير مرة أنها واهية ، وأن الحديث المرفوع في ذلك موضوع » .

وقال في أول الكتاب (٣ / ١٣) :

« حديث أبي بن كعب رضي الله عنه في فضائل القرآن سورة سورة . أخرجه الثعلبي من طرق عن أبي بن كعب رضي الله عنه كلها ساقطة ، وأخرجه ابن مردويه من طريقين ، وأخرجه الواحدي في « الوسيط » ، وله قصة ذكرها الخطيب ، ثم ابن الصلاح عمن اعترف بوضعه ، وكذا روي عن أبي عصمة أنه وضعه » .

ومن هنا استجاز الحافظ السكوت عن الحديث ، وقد عزاه لابن مردويه والواحدي . وهذا قد ساق الحديث في سورة ﴿ الزلزلة ﴾ بلفظ :

« . . ومن قرأ سورة ﴿ إذا زلزلت ﴾ ؛ فكأنما قرأ ﴿ البقرة ﴾ ، وأعطي من الأجر كمن قرأ ربع القرآن » .

كذا فيه : « ربع القرآن » فلعل لفظ (ربع) مقحمة من بعض النساخ . ولم يسق الواحدي إسناده هنا ، وإنما ساقه في أول سورة (ص) (٣ / ٥٣٧) من طريق أحمد بن يونس : نا **سلام بن سليم** : نا **هارون بن كثير عن زيد بن أسلم عن أبيه** ، عن أبي أمامة عن أُبَيّ بن كعب مرفوعاً .

كذا وقع فيه (. . . أسلم) ، وهو تحريف ، والصواب : (زيد بن سالم) كما قال الحافظ في « اللسان » (٦ / ١٨١) ، وكذلك تحرف في غير ما مصدر ، ومنها « الميزان » ، لكن ترجمته إياه تدل على أنه من بعض الناسخين ؛ فإنه قال :

« هارون بن كثير ، عن زيد بن أسلم (!) ، مجهول ، وزيد عن أبيه نكرة ، عن

أبي أمامة عن النبي ﷺ . . . فذكر حديثاً آخر بلفظ :

« خياركم شبابكم ، وشراركم شيوخكم » . قالوا : ما تفسير هذا ؟ قال : « إذا رأيتم الشاب يأخذ بِزِيِّ الشيخ العابد المسلم في تقصيره وتشميره ؛ فذلك خياركم ، وإذا رأيتم الشيخ [الطويل الشاربين][1] يسحب ثيابه ؛ فذلك شراركم » . قال أبو حاتم : هذا باطل ، لا أعرف من الإسناد سوى أبي أمامة » .

قلت : فهذا كله يدل على أن (أسلم) تحريف (سالم) ، ومما يؤكد ذلك أن (زيد بن أسلم) معروف بروايته عن أبيه في « الصحيحين » وغيرهما ، فلا يقال في مثله :

« زيد عن أبيه نكرة » . ولا يقول أبو حاتم فيهما :

« لا أعرفهما » .

وكذلك تحرف في « الكامل » لابن عدي (٧ / ١٢٧) وقال :

« هارون بن كثير ، شيخ ليس بمعروف » . ثم ساق له هذا الحديث وقال :

« حدث بذلك عنه سلام الطويل بطوله ، والحديث غير محفوظ عن زيد » .

وهذه فائدة منبهة من ابن عدي أن (سلام بن سُلَيم) في إسناد الواحدي هو الطويل ، وهو المدائني المتروك ، وقد جاء في إسناد ابن مردويه موصوفاً بـ (المدائني) ـ كما في « تخريج الزيلعي » ـ .

قلت : فإذا تبين أن حديث الترجمة موضوع بشهادة حفاظ الأمة ـ ومنهم ابن

---

(١) زيادة من « العلل » (٢ / ١٣٠ / ١٨٨٠) ، وفي معنى الشطر الأول من الحديث أحاديث في « المجمع » (١٠ / ٢٧٠ ـ ٢٧١) وأعلها .

حجر العسقلاني ـ ؛ فلا يستقيم حينئذٍ قوله عقبه ـ كما تقدم ـ :

« وشاهده . . . رواية سلمة بن وردان . . . » إلخ .

لما هو معروف عند أهل العلم ، أن الحديث الموضوع لا تأثير له ، ولا شهادة له ؛ لأن وجوده وعدمه سواء ! ألا ترى أن العكس لا يصح أيضاً ، وهو أن يقال :

« يشهد له رواية سلمة بن وردان . . . » !

وهذا ـ أعني : سلمة ـ ضعيف ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » ، وقد كان الشيخ الخفاجي أيضاً استشهد له أيضاً بحديث الترجمة ! وكذلك فعل الشيخ زكريا الأنصاري ؛ كما كنت نقلت ذلك عنهما تحت الحديث المتقدم (١٣٤٢) ، واقتصرا على أن حديث الترجمة ضعيف فقط ، فاستشهدا له بحديث سلمة ، وقال الخفاجي :

« فظهر أنه حديث صحيح ليس كغيره من أحاديث الفضائل » !

وقد كنت رددت هناك ما استظهره من الصحة بضعف حديث (سلمة) هذا ، وبأن سند الثعلبي لم أقف عليه .

أما وقد تبين الآن أن فيه ذاك الطائي المتهم ، وأن حديثه موضوع ، وأنه لا يتقوى بالحديث الضعيف ؛ فالحمد لله على توفيقه ، وأسأله المزيد من فضله .

تنبيه وتذكير :

لقد ابتليت الأمة الإسلامية اليوم ببلايا لم تكن معروفة من قبل ، وهي استحلال الكسب الحرام بأساليب عديدة ، وطرق مختلفة ، قائمة على التزوير ومخادعة الجماهير ، من أسوأها ادعاء العلم والمتاجرة به من بعض الطلبة . واستغل

ذلك بعض الطابعين والناشرين الجشعين ، الذين لا همَّ لهم إلا بتكثير المجلدات وتضخيمها بالحواشي والتعليقات التي لا تحقيق فيها إلا مجرد النقل من الكتب المطبوعة ، بقلم من لا يحسنون شيئاً يذكر من العلم مقابل دريهمات معدودات ! وقد نبهت على شيء من ذلك في بعض المناسبات من آخرها ما سوَّد به المعلقون الثلاثة مطبوعتهم الحديثة لكتاب « الترغيب والترهيب » للحافظ المنذري من أخطاء وأوهام من تصحيح الضعيف وتضعيف الصحيح . وغير ذلك .

وبين يدي الآن ؛ تفسير الإمام الواحدي : « الوسيط » طبع دار الكتب العلمية في بيروت سنة (١٤١٥ هـ) ، وإن مما يسترعي الانتباه ويلفت النظر ، أن الناشر المحترم ، قد زين الصفحة الأولى وكذلك الغلاف من المجلدات الأربعة تحت جملة (تحقيق وتعليق) بأسماء أربعة من الدكاترة أحدهم أزهري ، واثنان آخران : الشيخ . . . الشيخ . . .! ولدى الرجوع إلى مقدمة الكتاب ، وقد أخذت أربعين صفحة من القياس الكبير ! فلا يتبين القارئ منها مطلقاً ما هو تخصص كل من هؤلاء من التعليق والتحقيق المزعوم ، من هو المسؤول مثلاً عن التخريج والتصحيح والتضعيف للأحاديث ، والمسؤول عن مقابلة النسخ المخطوطة ؟ وعن اللغة والشعر ونحو ذلك ؟!

نعم ؛ لقد قيل في الدكتور الأزهري إنه : « قدمه وقرظه » فإذا رجع القارئ إلى المقدمة ؛ لم يجد لها نهاية موقعة باسم الدكتور ! ووجد في صفحة (٢١) عنوان « منهج الواحدي في التفسير » في آخرها : « وكتبه . . . » وذكر اسم الشيخين المشار إليهما . ثم يجد بعدها إلى صفحة (٤٠) ترجمة للواحدي ، ووصف لمخطوطات الكتاب ، ثم عنوان « المنهج المتبع في التحقيق » (ص ٣٦) ، وتحته فقرة عن تخريج الحديث . ثم كرر العنوان (ص ٣٩) ! كما كرر الفقرة أيضاً !! ثم ختم

الكلام بدون توقيع أيضاً ؛ فلم ندر من هو صاحب المنهج والتخريج ، ويلاحظ في كلامه تكرار مخل وممل لبعض الجمل مما يشير إلى أنه حديث عهد بالكتابة أيضاً ، وهذا النوع من الغموض والعي في البيان إن دل على شيء ـ كما يقول بعضهم اليوم ـ ؛ فإنما يدل على أن الأمر قد وسد إلى غير أهله ! ومجال تأكيد ذلك واسع جداً جداً ، ولا فائدة من ذلك تذكر ، ولا سيما في هذه المناسبة ، ولكن حسبي من ذلك مثالان فقط للعبرة :

الأول : ترجم لـ (أحمد بن يونس) الثقة ، ولا فائدة هنا من توثيقه ، وفوقه من لا يوثق به ، وبخاصة شيخه (سلام بن سليم) المتروك ، ومع ذلك سكت عنه ، وما ذاك ؛ إلا لأنه لم يعرفه ، ولو عرفه ؛ لم يجز له أن يغمض عينه عنه ، ويوثق من دونه !

والآخر : أول حديث يواجهنا في « الوسيط » ما ساقه بإسناده (١ / ٤٦) عن البراء بن عازب مرفوعاً بلفظ :

« العلماء ورثة الأنبياء ، يحبهم أهل السماء ، ويستغفر لهم الحيتان في البحر إلى يوم القيامة » .

فقال مخرجه المجهول :

« أخرج البخاري صدره في الصحيح ـ كتاب العلم ـ باب العلم قبل العمل ١ / ٢٣ ـ ٢٤ بلفظ : « العلماء ورثة الأنبياء » . والترمذي . . . » .

قلت : هذا العزو فقط للبخاري يشعر العارفين بهذا العلم الشريف أن المخرج المجهول لم يشم بعد رائحته ، ولم يعرف « صحيح البخاري » ، وأنواع الأحاديث الواردة فيه ، وأن منها المسند إلى رسول الله ﷺ ، وإلى غيره من الصحابة ومن

بعدهم ، ومن هذا النوع ما هو معلق ، وهذا على أقسام ، وفيه أقوال لم تنسب لأحد ، ومنها هذا الحديث ، وإن كان معروف النسبة إلى النبي ﷺ في بعض كتب السنة ، وقد يكون غير ثابت عنده فلم يذكره مرفوعاً ، وهو إذا رفعه أشار إلى ضعفه ، وقد . . . وقد . . .

ومن المعروف عند العلماء أن فقه البخاري في تراجم أبوابه ، وما أظن الرجل يفقه شيئاً من هذا ؛ وإلا لم يقع في مثل هذا الكذب على البخاري ، والذي حمل عليه بالإضافة إلى جهله أنه رأى هذه الجملة معزوة في بعض الفهارس إلى البخاري فتقلده ، فصدق فيه ما يروى عن الشافعي رحمه الله أنه قال : مثل المقلد كمثل الحطاب ، يجمع الحطب فيلقيه على ظهره ، وفيها الأفعى تلدغه وهو لا يشعر !

ثم إن حديث البراء هذا بتمامه لا يصح ، وهو مخرج عندي في « الضعيفة » (٣٩٥٢) ، قبل طبع « الوسيط » بنحو عشر سنين ؛ غير أن الصدر ، واستغفار الحيتان منه ، له شواهد يتقوى بها ـ كما قال الحافظ ـ وهو مخرج في المجلد السابع من « الصحيحة » (٣٠٢٤) .

٦٧٥٧ ـ (يقولُ اللهُ عزّ وجلّ كلَّ يوم للجنَّةِ : طِيبي لأَهلكِ ، فتزدادُ طِيباً ، فذلكَ البردُ الذي يجده الناسُ بسَحَرٍ ؛ من ذلك) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الصغير » (ص ١٥ ـ هند) ، ومن طريقه أبو نعيم في « صفة الجنة » (١ / ٤٦ / ٢٠) : ثنا **أحمد بن جعفر ابن فاتك التُستَري** : ثنا يوسف بن موسى أبو غسان السكري الرازي : ثنا **عمرو ابن عبد الغفار الفقيمي** : ثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن الأعمش إلا عمرو بن عبد الغفار ، تفرد به يوسف بن موسى أبو غسان » .

قلت : وهو صدوق ـ كما قال أبو حاتم ـ ؛ لكن الآفة من شيخه : (عمرو بن عبد الغفار الفقيمي) : قال الذهبي في « المغني » :

« هالك ، قال أبو حاتم : متروك الحديث . قال ابن عدي : اتهم بالوضع » . وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٤١٢) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه عمر[و] بن عبد الغفار ، وهو متروك » .

وأما شيخ الطبراني (أحمد بن جعفر بن فاتك التستري) ؛ فلم أجد له ترجمة ، وقد وقع اضطراب كثير في اسمه على وجوه :

أولاً : لم يقع اسم (جعفر) في رواية أبي نعيم عن الطبراني ، فقال : (أحمد ابن فادك التستري) . وكذا وقع في « المعجم الأوسط » (٣ / ١١٣ / ٢٢٣٣) في حديث آخر له . وكذا في ترجمة (يوسف بن موسى التستري) من « تهذيب الكمال » في الرواة عنه فقال :

« وأبو جعفر أحمد بن فاذك التستري » .

فكناه (أبو جعفر) ، وأعجم دال (فادك) . وكذا في « توضيح المشتبه » لابن ناصر الدين (١ / ٥١١) : فالظاهر أن ما في « المعجم الصغير » خطأ من بعض النساخ ، وأن الصواب أنه (أبو جعفر) لا (ابن جعفر) . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثانياً : وقع أيضاً في اسم أبيه (فاتك) ، فعند أبي نعيم و« الأوسط » : (فادك)

بالدال المهملة مكان التاء المثناة ، وأعجمه في « التهذيب » ـ كما تقدم ـ ، ولعل الصواب الإهمال ، وليست هذه المادة أصلاً في « التوضيح » أو « التبصير » ، ولا في أصلهما « الإكمال » ، نعم ؛ في « التبصير » (ص ١٠٦٤) :

« فاتك ، جماعة » . ولم يذكر أحداً .

ثالثاً : لقد وقع لأخينا الفاضل علي رضا في اسم الشيخ عدة أوهام في تعليقه على « صفة الجنة » :

أحدها : جعل اسمه (أحمد بن نازك) ، هكذا بالنون ، وعلق عليه فقال :

« في الأصل (قادك)[1] وهو تحريف ، وما أثبته هو الصواب . انظر « الإكمال » لابن ماكولا (١ / ٤٣٦) » .

وفيه ما يأتي :

أولاً : ما أثبته هو الخطأ بعينه لمخالفته للمصادر المتقدمة ، على ما بينها من اختلاف .

والآخر : ما نسبه لـ « الإكمال » ، خطأ أيضاً ؛ لأنه لم يذكر ثمة ولا اسماً واحداً ، وإنما هو في التعليق عليه للشيخ عبد الرحمن المعلمي رحمه الله ، ثم هو في نفسه خطأ مطبعي ؛ كما نبه عليه محقق « التوضيح » الأخ العرقسوسي ، فقال في تعليقه على (فادك) :

« تحرف إلى (نازك) في حاشية « الإكمال » (١ / ٤٣٦) ، وإلى (فاتك) في « المعجم الصغير » » .

---

(١) كذا الأصل بالقاف ، ولعله خطأ مطبعي .

رابعاً : قال الأخ علي رضا (ص ٤٧) بعد أن ضعف الحديث جداً :

« وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري ، إلا أنه مما لا يفرح به . انظر التعليق على الأثر (١٦) » .

ولدى الرجوع إلى حيث أشار إليه ، وجدت الحديث في (ص ٤٣) بلفظ :

« إن الله بنى جنات عدن بيده ، وبناها لبنة من ذهب ، ولبنة من فضة ، وجعل ملاطها المسك ، وترابها الزعفران ، وحصباءها اللؤلؤ ، ثم قال لها : تكلمي . . . » الحديث .

فعجبت له كيف جعل هذا شاهداً لحديث الترجمة ، وليس فيه ولا جملة واحدة تشهد له ؟! ولو كانت ؛ فلا يصح في العلم إطلاق لفظ الشهادة ؛ لأنها قاصرة ، على ما فيه من الضعف الشديد في إسناده ـ كما بينه جزاه الله خيراً ـ وإن كان ذهب أخيراً إلى تقوية الحديث بما له من متابع وشاهد ، وانتقدني في ذكري لحديث ابن عباس الذي حسنه هو ـ في « ضعيف الجامع » (٥ / ٣٣) ـ ، وقد بينت علته في « الصحيحة » تحت الحديث (٢٦٦٢) ، وهو عندي صحيح باللفظ المخرج هناك ، وليس فيه لفظة (عدن) ، فليتنبه لهذا ؛ فإنه موضع يستحق النظر والتأمل .

ثم إن حديث الترجمة ، قد أورده الديلمي في كتابه « الفردوس » (٥ / ٢٤٨ / ٨٠٩٤) ، ولم يورده الحافظ في « زهر الفردوس » ، لننظر إسناده ، هل هو من طريق الطبراني وشيخه ، أو من طريق غيره ، ويغلب على ظني أنه الأول .

ثم رجعت إلى كتابه الآخر « تسديد القوس في ترتيب مسند الفردوس » ، وهو محذوف الأسانيد ، فرأيته يقول عقبه :

« الطبراني في « الصغير » عن جابر » .

فهذا يعني أنه رواه من طريق الطبراني ، فصدق ظني والحمد لله .

ولقد ذكرني عزوه لـ « صغير الطبراني » أن أنبه أن عزو شيخه الهيثمي إياه لـ « أوسط الطبراني » ـ كما تقدم ـ إنما هو من أوهامه ؛ فإن شيخ الطبراني المتقدم ليس له في « المعجم الأوسط » إلا حديث واحد غير هذا ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ .

والحديث عزاه ابن القيم في « حادي الأرواح » (١ / ٢٥٢) من رواية أبي نعيم من حديث الأعمش . . . إلخ . فما أعجبني طيُّه من إسناده آفتَه ، وكان الأولى به أن يقول : من حديث عمرو بن عبد الغفار الفقيمي : ثنا الأعمش . . . إلخ ؛ لأنه إذا ساق المحدث الحديث الضعيف بإسناده فقد تبرأت ذمته ، ولا مسؤولية عليه . ولهذا لم يعجبني أيضاً صنيع الحافظ ابن رجب في « لطائف المعارف » (ص ٥٨) فإنه أورده أيضاً بمعناه ، ودون عزو ، وبلفظ :

« وفي الحديث أيضاً : أن الجنة تفتح . . . » ، وسكت عنه !

ثم إن (عمرو بن عبد الغفار) هذا قد خفي أمره على ابن حبان ؛ فأورده في كتابه « الثقات » (٨ / ٤٧٨) !

٦٧٥٨ ـ (الدِّرْهمُ يصيبُه الرَّجلُ من الرِّبا ؛ أعظمُ عندَ الله من ثلاثةٍ وثلاثين زنْيةً يزنيها في الإِسلامِ) .

منكر بهذا التمام . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٣ / ١٧١ / ٤١١) : حدثنا المقدام بن داود قال : حدثنا أبو الأسود النضر بن عبد الجبار قال :

حدثنا ابن لهيعة عن أبي عيسى الخراساني سليمان بن كيسان عن عطاء الخراساني عن عبد الله بن سلام مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أعله المنذري بالانقطاع فقط ! فقال في « الترغيب » (٣ / ٥٠ / ١٢) :

« رواه الطبراني في « الكبير » من طريق عطاء الخراساني عن عبد الله ، ولم يسمع منه » .

وكذا قال الهيثمي (٤ / ١١٧) :

قلت : وهو في نفسه صدوق ، ولكنه يهم كثيراً ، ويرسل ويدلس - كما قال الحافظ - .

وابن لهيعة : ضعيف في غير رواية العبادلة عنه ، وهذه منها .

والمقدام بن داود : قال النسائي :

« ليس بثقة » .

وسائر رجال الإسناد ثقات ، وقول الحافظ في أبي عيسى الخراساني :

« مقبول » تقصير غير مقبول ؛ فالرجل ثقة - كما قال ابن حبان والذهبي - ، وروى عنه جمع من الثقات - كما بينت في « تيسير انتفاع الخلان بثقات ابن حبان » - .

ثم قال المنذري عقب قوله المتقدم :

« ورواه ابن أبي الدنيا والبغوي وغيرهما موقوفاً على عبد الله وهو الصحيح ،

ولفظ الموقوف في أحد طرقه :

قال عبد الله : الربا اثنان وسبعون حُوباً ، أصغرها حُوباً كمن أتى أمه في الإسلام ، ودرهم من الربا أشد من بضع وثلاثين زنية » .

قال :

« ويأذن الله بالقيام للبر والفاجر يوم القيامة إلا آكل الربا ؛ فإنه ﴿ لا يقوم إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ﴾ » .

ولي على هذا التخريج والتصحيح ملاحظات :

الأولى : أن إطلاقه العزو للبغوي يوهم أنه رواه بإسناده ، وليس كذلك ؛ فإنه إنما ذكره في « شرح السنة » معلقاً ؛ فقال (٨ / ٥٤) :

« وقال عبد الله بن سلام . . . » إلخ .

ولم يسنده في « تفسيره » للآية من آخر سورة البقرة ، واكتفى المعلق على « الشرح » في تخريجه على نقل كلام المنذري ـ على ما فيه مما أنا في صدد بيانه ـ .

الثانية : لم يتيسر لي الوقوف على رواية ابن أبي الدنيا في شيء من رسائله وكتبه التي عندي من مخطوط ، أو مطبوع لننظر في سنده ، وقد صححه المؤلف ، وهو ما أستبعده ؛ لأنني قد رأيته في « مصنف عبد الرزاق » (١٠ / ٤٦١ / ١٩٧٠٦) ، ومن طريقه البيهقي في « شعب الإيمان » (٤ / ٣٩٢ / ٥٥١٤) عن معمر عن عطاء الخراساني أن عبد الله بن سلام قال : . . . فذكره .

فرجع الإسناد إلى عطاء الخراساني ، وقد عرفت حاله ، مع الانقطاع الذي صرح به المنذري ، فكيف يكون صحيحاً ؟! وما إخالُ رواية ابن أبي الدنيا إلا من

هذا الوجه .

نعم ؛ قد وصله البيهقي (٥٥١٥) من طريق زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن سلام أنه قال :

« الربا اثنان وسبعون حوباً ، وأدناها فجرة مثل أن يقع الرجل على أمه ، أو مثل أن يضطجع الرجل مع أمه ، وأكثر من ذلك ـ أظن ـ استطالة المرء في عرض أخيه المسلم بغير حق » .

وإسناده جيد ، ورجاله كلهم ثقات ، ووقع في الأصل بعض الأخطاء المطبعية ، فصححتها من « الدر المنثور » (١ / ٣٦٤) .

فهذا مما يؤكد ضعف قوله : « ويأذن الله بالقيام . . . » إلخ .

نعم ؛ قد جاء مرفوعاً عن النبي ﷺ أن من أكل الربا ؛ بعث يوم القيامة مجنوناً يتخبط ، ثم قرأ : ﴿ الذين يأكلون الربا . . . ﴾ الآية . وهو مخرج في « الصحيحة » (٣٣١٣) .

وكذلك ثبت حديث الترجمة دون قوله : « في الإسلام » عن حنظلة بن راهب عن كعب . . . فذكره موقوفاً عليه .

أخرجه أحمد في « المسند » (٥ / ٢٢٥) تحت مسند (عبد الله بن حنظلة ابن الراهب ـ غسيل الملائكة) ولذلك لم يعزه إليه المعلقون الثلاثة ؛ فقالوا (٢ / ٦١٨) :

« رواه أحمد في « الزهد » » .

وهذا تخرص منهم مقيت ، صاروا إليه ؛ لما رأوا المنذري عزاه لأحمد وتبعه على

ذلك الهيثمي (٤ / ١١٧) ، وقد وصف هذا كعباً بقوله :

« وعن كعب الأحبار » !

ولما لم يجدوا لكعب هذا ذكراً في « فهرس المسند » ؛ ادعوا هذه الدعوى الكاذبة ، تصحيحاً لعزوهما إلى (أحمد) !!! والعزو صحيح ؛ ولكنهم قوم لا يفقهون هذا العلم ولا يهتدون ؛ ولذلك ضعفوه !

ووصف (كعب) بالأحبار لا أصل له عند أحمد ، ولا عند غيره ، وذلك من أوهام الهيثمي التي سبقت إلى ذهنه ؛ فقال عقب متنه :

« رواه أحمد عن حنظلة الراهب عن كعب الأحبار ، وذكر الحسيني : أن (حنظلة) هذا غسيل الملائكة ، فإن كان كذلك ؛ فقد قتل بأحد ، فكيف يروي عن كعب ؟! وإن كان غيره ؛ فلم أعرفه ، والظاهر أنه ابنه (عبد الله بن حنظلة) ، وسقط من الأصل (عبد الله) ، والله أعلم ، ورجاله رجال الصحيح إلى حنظلة » .

قلت : وما استظهره أخيراً هو الصواب الذي لا شك فيه لأسباب أهمها ؛ أن الدارقطني في « سننه » (٣ / ١٦ / ٤٩) ، والبيهقي في « الشعب » (٤ / ٣٩٣ / ٥٥١٦) روياه على الصواب من طريقين عن سفيان ـ وهو : الثوري - وهي التي في « المسند » عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن الراهب قال : قال كعب : . . . فذكره . فأثبت فيه (عبد الله) الساقط من « المسند » ؛ غير أنه نسبه لجده ، وبذلك يظهر أن الإسناد صحيح ، وقد قال المنذري في « الترغيب » (٣ / ٥٠ / ١٣) :

« وروى أحمد بإسناد جيد عن كعب الأحبار . . . » فذكره .

وأما المعلقون الثلاثة فجزموا بجهلهم البالغ ، وارتجالهم المعهود بأنه ضعيف ؛ دون أن يذكروا السبب ـ كما هي عادتهم ـ . هداهم الله ، وعرفهم بأنفسهم !

وإن مما يؤكد للقراء جهلهم وغرورهم ، وأنهم يخبطون خبط عشواء في الليلة الظلماء ؛ أنهم في الوقت الذي ضعفوا هذا الموقوف حسنوا الحديث الآتي مرفوعاً عن عبد الله بن حنظلة ، والأول أصح ؛ كما يأتي عن الدارقطني ؛ فقد أخرجه برقم (٤٨) ، وأحمد أيضاً من طريق جرير بن حازم عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن حنظلة غسيل الملائكة قال : قال رسول الله ﷺ :

« درهم رباً يأكله الرجل ـ وهو يعلم ـ ؛ أشد من ستٍ وثلاثين زنية » .

وقال المنذري :

« رواه أحمد والطبراني في « الكبير » ، ورجال أحمد رجال الصحيح » .

وكذا قال الهيثمي ؛ إلا أنه زاد في التخريج : « والأوسط » .

قلت : وإسناده عندي صحيح ؛ وإن أعله الدارقطني بالموقوف المتقدم ، فقال :

« هذا أصح من المرفوع » .

إلا أن هذا لا ينفي الصحة عن المرفوع ؛ وإن كان دون الموقوف ، وأظن أن ملحظ الدارقطني فيما قال ، ما في (جرير بن حازم) من المقال ، ولكنه قد جاوز القنطرة برواية الشيخين عنه ، ولا سيما وقد توبع من ليث بن أبي سليم عن ابن أبي مليكة به .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٣ / ٣٣٠ / ٢٧٠٣) ، والدارقطني (٥٠) عن عبيد الله بن عمرو عنه . وقال الطبراني :

« لم يروه عن ليث إلا عبيد الله » .

قلت : وهو ثقة ، وكذلك سائر الرجال ؛ غير ليث فإنه ضعيف لاختلاطه ، ولكن ذلك لا يمنع من الاستشهاد به .

ومع صحة هذا الإسناد ، فقد اقتصر المعلقون الثلاثة على تحسينه - كما تقدمت الإشارة إليه - ، مع أنهم نقلوا قول الهيثمي الموافق لقول المنذري أن رجاله رجال « الصحيح » . فإنهم يفسرون هذا حسب أهوائهم دون علم ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، فتارة يحسنون - كما هنا - وتارة يصححون ، وتارة يضعفون ! دون التزام لقاعدة علمية صحيحة ، بل ولو كانت في نفسها غير صحيحة ، فهم مضطربون في ذلك أشد الاضطراب ، والأمثلة في هذا كثيرة وكثيرة جداً ، وقد ذكرت بعضها في مقدمة المجلد الخامس (ص ٨ - ٩) ، وقد صدر حديثاً (١٤١٧ هـ) والحمد لله .

٦٧٥٩ - (سَيظهرُ شِرارُ أمّتي على خِيارهم ؛ حتى يستخفيَ فيهم المؤمن ؛ كما يستخفي فينا المنافقُ) .

ضعيف . أخرجه أبو عمرو الداني في « السنن الواردة في الفتن » (٢ / ٧٩٨ / ٤٠١) من طريق أشعث بن شعبة عن إبراهيم بن محمد عن الأوزاعي عن حسان ابن عطية قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف لإرساله ؛ فإن (حساناً) هذا تابعي ثقة من رجال الشيخين ، وكذلك من دونه ؛ غير أشعث بن شعبة ، وقد وثقه أبو داود وابن حبان (٨ / ١٢٩) ، وقال أبو زرعة :

« ليِّن » .

قلت : فهو وسط حسن الحديث إن [شاء] الله تعالى ، وقد روى عنه جمع من الثقات .

وقد توبع ؛ فرواه عتاب بن بشر عن الأوزاعي مثله .

أخرجه ابن أبي الدنيا في « العقوبات » (٦٤ / ب) ؛ كما ذكر الأخ الفاضل الدكتور رضاء المباركفوري في تعليقه على الحديث . وقال :

« وقد روي هذا المعنى من حديث جابر بلفظ : يأتي على الناس زمان يستخفي المؤمن فيهم ؛ كما يستخفي المنافق فيكم اليوم .

أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » . ذكره علي الهندي في « كنز العمال » (١١ / ١٧٦) ، ولم أهتد إلى موضعه منه » .

قلت : لابن السني كتب أخرى غير « عمل اليوم والليلة » ، وليس الحديث فيه ، ولا عزاه « الكنز » إليه ، وإنما قال : « ابن السني » أطلق ، ولم يقيد ، لكن لما كان الكتاب المذكور ، هو المشهور من كتبه تبادر إلى ذهن الأخ أنه هو المقصود ؛ فجرى به قلمه ، وعزاه إلى « كنز الهندي » ؛ دون أن ينتبه أنه لم يعزه إليه ، فاضطر أن يبحث عنه في « العمل » ، ولكن دون جدوى .

و« الكنز » في إطلاق العزو لابن السني تابع في ذلك لأصله ـ أعني : كتاب السيوطي « جمع الجوامع » المعروف بـ « الجامع الكبير » ـ ، وغالب ظني أن السيوطي اعتمد في عزوه إلى (ابن السني) على « مسند الفردوس » لابن الديلمي ؛ فقد قال فيه : « قال ابن السني : حدثنا . . . » إلخ . كما في « زهر الفردوس » (٣ /

٣١٥) لابن حجر ، وإنما ظننت هذا ؛ لأنه لو كان نقله من كتاب ابن السني مباشرة ؛ لسماه ، دفعاً للوهم الذي وقع فيه الأخ الفاضل . والله أعلم .

هذا ؛ وقد رواه ابن السني ، وكذا ابن عدي في « الكامل » (٧ / ١٨٩) من طريق يحيى بن أبي أنيسة : سمعت أبا الزبير المكي يقول : سمعت جابراً يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، يحيى بن أبي أنيسة - وهو : الجزري - : قال الذهبي في « المغني » :

« مشهور ، قال أحمد وغيره : متروك » .

٦٧٦٠ - (من ظَلَم شبْراً فما فوقَه ؛ كُلِّف أنْ يحملَه يومَ القيامةِ حتى يبلغَ الماءَ ، ثم يحملَه إلى المحشرِ) .

منكر جداً بذكر : (جملة الماء) . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ٢٧١ / ٦٩٥) من طريق أحمد بن أيوب السكري عن أبي حمزة عن جابر عن موسى التغلبي عن يعلى بن مرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، موسى التغلبي : لم أعرفه ، ولعله من رجال الشيعة ؛ فإن (جابراً) الراوي عنه من كبارهم - وهو : ابن يزيد الجُعفي - ، وقد اختلف [فيه] المتقدمون من أئمة الجرح ، لكن أكثرهم على تضعيفه ؛ بل كذبه غير واحد منهم ، وكان يؤمن برجعة علي إلى الدنيا ! وقد استقر رأي الحفاظ المتأخرين على عدم الاحتجاج بحديثه ، وأطال الذهبي في ترجمته في « الميزان » ، ولخص ذلك في كتابه « الكاشف » فقال :

« من أكبر علماء الشيعة ، وثقه شعبة فشذ ، وتركه الحفاظ ، قال أبو داود : ليس في كتابي له شيء ، سوى حديث السهو ، مات سنة (١٢٨) » .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف رافضي » . وبه أعله الهيثمي ، فقال في « المجمع » (٤ / ١٧٥) :

« وفيه جابر الجعفي ، وهو ضعيف ، وقد وثِّق » .

قلت : وهذا الحديث مما يدل على ضعفه - إن سلم من شيخه موسى التغلبي - ؛ لأن أصل الحديث صحيح ؛ دون تلك الجملة المنكرة . فقد رواه ابن حبان في « صحيحه » ، وأحمد ، والطبراني أيضاً (٦٩٠ - ٦٩٣) من طرق عن أيمن بن ثابت عن يعلى بن مرة قال : سمعت النبي ﷺ يقول : . . . فذكره نحوه دونها ، وهو مخرج في المجلد الأول من « الصحيحة » (٢٤٠ و ٢٤٢) .

وهو في « الصحيحين » وغيرهما عن غير ما واحد من الصحابة - مختصراً - دونها . وهو مخرج في « الروض النضير » (٣٣٨) .

ثم إن الراوي عن جابر الجعفي (أبو حمزة) - اسمه : (محمد بن ميمون السكري) وهو - : ثقة من رجال الشيخين .

والراوي عنه (أحمد بن أيوب السكري) هو - فيما يغلب على ظني - (أحمد ابن أيوب الضبي) ، وقوله : (السكري) خطأ من الناسخ أو الطابع ؛ فإنها نسبة شيخه - كما عرفت - ، نقلت إليه خطأ ، فقد ذكروا أحمد الضبي هذا في الرواة عن (محمد بن ميمون السكري) . والله أعلم .

٦٧٦١ - (من أخَـذَ شَـيئـاً من الأرضِ بغَـيـر حِلِّه ؛ طُوِّقـهُ من سَـبْعِ أَرَضين ، لا يُقبلُ منه صَرْف ولا عَدْل) .

منكر بزيادة : (جملة الصرف) . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٢ / ٨٩ / ٧٤٤) ، والبزار أيضاً (٢ / ١٣٥ / ١٣٧٤) ، والطبراني في « الأوسط » (٦ / ٦٩ - ٧٠ / ٥١٤٥) من طريق حاتم بن إسماعيل : ثنا حمزة بن أبي محمد عن بجاد ابن موسى عن عامر بن سعد عن أبيه مرفوعاً . وقال البزار - واللفظ له - والطبراني :

« لا نعلمه عن سعد بهذا التمام واللفظ إلا بهذا الإسناد » .

قلت : آفته (حمزة) هذا ، وهو ضعيف الحديث ، منكر الحديث لم يرو عنه غير حاتم ؛ كما قال ابن أبي حاتم عن أبيه . ثم قال :

« سئل أبو زرعة عنه ؟ فقال : مديني ليِّن » .

وشيخه (بجاد بن موسى) : مجهول . لم يذكر له ابن أبي حاتم راوياً غير حمزة هذا ! لكن ذكره البخاري في « التاريخ » ، وابن حبان في « الثقات » (٦ / ١١٨) برواية حماد بن سلمة عنه ؛ فهو مجهول الحال ، ولعله لذلك تجاوزه الهيثمي ، وأعله بالراوي عنه فقال (٤ / ١٧٥) :

« رواه أبو يعلى ، والبزار ، والطبراني في « الأوسط » ، وفيه حمزة بن أبي محمد ، ضعفه أبو حاتم وأبو زرعة عنه ، وحسن الترمذي حديثه » .

قلت : الحديث الذي حسنه الترمذي لفظه :

« إن الله تعالى قال : لقد خلقت خلقاً ألسنتهم أحلى من العسل وقلوبهم أمرّ من الصبر ، فبي حلفت لأُتيحنَّهم فتنة تدع الحليم منهم حيراناً ، فبي يغترون ؟

وعلي يجترئون ؟! » .

وهو عنده (٢٤٠٧) من رواية حاتم عن حمزة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً . فليس فيه إلا حمزة هذا ، وسائر رجاله ثقات ، بخلاف حديث الترجمة ففيه (بجاد) أيضاً ، فأحدهما هو الآفة ، فقد تفرد بذكر جملة الصرف فيه دون كل من روى هذا الحديث من الصحابة ، مثل عائشة وغيرها ؛ كما سبق الإشارة إلى ذلك في الحديث الذي قبله .

وقد جاءت الجملة المشار إليها في حق ناس آخرين من العصاة مثل قوله ﷺ :

« المدينة حرام ، ما بين عير إلى ثور ، فمن أحدث فيها حدثاً ، أو آوى فيها محدثاً ؛ فعليه لعنة الله ، والملائكة ، والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ، ولا عدلاً ، . . . » . الحديث متفق عليه ، وهو مخرج في « الإرواء » (١٠٥٨) ، فكأن راوي حديث الترجمة ، دخل عليه حديث في حديث . والله أعلم .

(تنبيه) : عزاه المنذري (٣ / ٥٤ / ٤) لأحمد أيضاً ، وليس فيه ، فلعله مقحم من بعض النساخ .

ثم إن المعلقين الثلاثة قالوا في الحديث (٢ / ٦٢٧) :

« حسن بشواهده » !

وهذا من بالغ جهلهم بهذا العلم الشريف ؛ لأن جملة الصرف ليس لها شاهد في هذا الحديث ، فهي منكرة فيه . هداهم الله .

٦٧٦٢ - (**ذِراعٌ من الأرضِ ينتقصُها المرءُ المسلمُ من حقِّ أخيهِ ؛ فليسَ حَصاةٌ من الأرض يأخذُها أحدٌ ، إلا طُوِّقَها يومَ القيامة إلى قَعْر الأرض ، ولا يعلَمُ قعرَها إلاَّ اللهُ عزّ وجلّ الذي خلَقها**) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١ / ٣٩٦ ، ٣٩٧) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٠ / ٢٦٦ / ١٠٥١٦) من طريق عبد الله بن لهيعة : ثنا عبيد الله بن أبي جعفر عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال :

قلت : يا رسول الله ! أي الظلم أظلم ؟ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف ابن لهيعة المعروف ، إلا ما كان من رواية العبادلة ونحوهم عنه ، وليس هذا منها .

ثم إن الظاهر أنه منقطع بين أبي عبد الرحمن الحبلي الذي مات سنة (١٠٠) ، وابن مسعود وقد مات سنة (٣٢) ، فبين وفاتيهما دهر طويل ؛ كما قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على « المسند » (٥ / ٢٨٩) ؛ ولهذا صدر تعليقه بقوله :

« إسناده صحيح ، ولكني أخشى أن يكون منقطعاً » .

وأعاده بنحوه في مكان آخر منه (ص ٢٩١) .

ومن عادته - غفر الله لنا وله - أنه يتسامح في حديث ابن لهيعة ؛ فيصححه لا يفرق بين العبادلة وغيرهم إذا كانوا من الثقات ؛ ولكني أقول :

كفى بالمرء نبلاً أن تعد معائبه

ونحوه قول المنذري (٣ / ٥٤ / ٥) ، وتبعه الهيثمي (٤ / ١٧٤ - ١٧٥) ، وقلدهما المعلقون الثلاثة (٢ / ٦٢٨) :

« رواه أحمد ، والطبراني في « الكبير » ، وإسناد أحمد حسن » !

ثم إنه وقع في « الترغيب » : « وعن أبي مسعود . . » ، وهو خطأ من بعض النساخ .

٦٧٦٣ - (قالَ اللهُ : ثلاثةٌ أنا خصْمُهم يومَ القيامةِ ، [ومن كنتُ خصمَه ؛ خصمتُه] : رجلٌ أعطَى بي ثمّ غَدَرَ ، ورجلٌ باع حرّاً فأكلَ ثمنَه ، ورجلٌ استأجرَ أجِيراً ، فاسْتوفَى منه ، ولم يعْطه (وفي روايةٍ : ولم يُوفه) أجْرَه) .

ضعيف . أخرجه البخاري (٢٢٢٧ ، ٢٢٧٠) ، ومن طريقه البغوي في « شرح السنة » (٨ / ٢٦٥ / ٢١٨٦) ، وابن ماجه (٢٤٤٢) ، وابن حبان (٧٢٩٥) ، وابن الجارود (٥٧٩) ، والطحاوي في « مشكل الآثار » (٤ / ١٤٢) ، والبيهقي في « السنن » (٦ / ١٤ ، ١٢١) ، وأحمد (٢ / ٣٥٨) ، وأبو يعلى (١١ / ٤٤٤ / ٦٥٧١) ، والطبراني في « المعجم الصغير » (١٨٤ - هند) من طرق عن يحيى بن سليم عن إسماعيل بن أمية عن سعيد بن أبي سعيد [عن أبيه] عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن المقبري إلا إسماعيل بن أمية ، تفرد به يحيى بن سليم » .

قلت : وهو مختلف فيه ، وقد كنت ذكرت شيئاً من أقوالهم فيه تحت هذا الحديث حين كنت خرجته قديماً في « إرواء الغليل » (٥ / ٣٠٨ - ٣١١) ، ومِلت

هناك إلى تضعيفه ، وذكرت خلاصة منه فيما علقته على كتابي « مختصر صحيح البخاري » (٢ / ٧٣ / ١٠٥٠) ، وإن مما حملني على ذلك ؛ أني رأيتهم قد نقلوا عن البخاري نفسه أنه قال في يحيى بن سليم - وهو : الطائفي - :

« ما حدث الحميدي عن يحيى بن سليم فهو صحيح » .

وليس هذا من رواية الحميدي عنه ، لا عند البخاري ، ولا في شيء من المصادر المتقدمة .

ثم إنني ازددت ثقة بضعفه حين انتبهت لاضطراب يحيى في روايته إسناداً ومتناً :

أ - أما الإسناد ؛ فرواه الجماعة - كما تقدم - . . . عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة .

وقال أبو جعفر النفيلي : . . . عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة .

أخرجه ابن الجارود ، والبيهقي في رواية . ونقل عنه الحافظ في « الفتح » (٤ / ٤١٨) أنه قال :

« والمحفوظ قول الجماعة » .

قلت : لم أطمئن لهذا الحكم لضعف الطائفي ، وثقة النفيلي - وهو : (عبد الله ابن محمد) - ، بل هو فوق الثقة ، فقد بالغوا في الثناء عليه وعلى حفظه ، فقال الذهبي في « الكاشف » :

« قال أبو داود : ما رأيت أحفظ منه ، وكان أحمد يعظمه . وقال ابن وارة : هو من أركان الدين » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ثقة حافظ » .

فأقول : فمن الواضح جداً أنه إذا دار الأمر بين توهيم الثقة المختلف فيه ، وتوهيم الثقة الحافظ المتفق على توثيقه ؛ فإن مما لا مرية فيه أن توهيم الأول منهما هو الصواب ، ولا سيما إذا كان الراجح أنه ضعيف من قبل حفظه ؛ ولذلك قال الحافظ في « تقريبه » :

« صدوق سيئ الحفظ » . فكيف يصح توهيم جبل الحفظ ، وشيخه سيئ الحفظ ؟ ! هذا لا يستقيم أبداً . بل الصواب أن يقال : إن الشيخ كان تارة يذكر في الإسناد : « عن أبيه » فحفظه عنه أبو جعفر النفيلي ، وتارة لا يذكره فحفظه الجماعة ، وكل حدث بما سمع .

ويؤيد هذا ما يأتي :

ب ـ أما المتن ، فقد اضطرب في حرفين منه :

الأول : فقال مرة : « لم يعطه » ، وهو رواية البخاري في الموضعين عن شيخين له عنه . وقال الآخرون : « ولم يوفه » .

فهل يقال : هذا هو المحفوظ ؛ لأنه رواية الجماعة ، ويوهم شيخا البخاري ، أم يقال : كل حفظ ما سمع من الطائفي ، وإنما هذا هو الذي كان يضطرب في لفظه ، فيقول هذا مرة ، وهذا مرة . نعم .

فهذا هو الحق ما به خفاء   فدعني عن بنيات الطريق .

ويؤيده الأمر الآتي ، وهو :

الآخر : لم يذكر البخاري وأحمد زيادة : « ومن كنت خصمه ؛ خصمته » ،

وهي في رواية ابن حبان ، وابن الجارود ، وابن ماجه ، والبيهقي ، وأبي يعلى ، والطبراني ، والبغوي في رواية له . وهي عند ابن خزيمة أيضاً ، كما ذكر الحافظ في « الفتح » ، أخرجوها من طرق عن الطائفي .

ثم استدركت فقلت : هناك اضطراب في جملة أخرى ، وهي أن الحديث عند الجماعة حديث قدسي : « قال الله » . لكن هذا القول لم يثبت عند ابن حبان ، وابن ماجه ، وأبي يعلى ، والطبراني ، فقالوا :

« قال رسول الله ﷺ : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ، ومن كنت . . . » الحديث . فجعلوه حديثاً نبوياً ، وهذا أقرب عندي من حيث التعبير ، وأسلوب الكلام . والله أعلم .

وثمة تنبيهات :

أولاً : عزا المنذري الحديث في « الترغيب » (٣ / ٥٧ / ١ و ٦٣ / ٢) للبخاري وابن ماجه بالزيادة ؛ فأوهم أنها عند البخاري أيضاً ، فتعقبه الحافظ إبراهيم الناجي في « عجالة الإملاء » بقوله (١٦٨ / ١) :

« ولا ريب أن هذه الزيادة ليست عند البخاري ، إنما هي عند ابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والإسماعيلي ، وعزاها النووي في « شرح المهذب » إلى أبي يعلى الموصلي فقط ، وذكر أنها عنده بإسناد ضعيف » .

قلت : وكذلك وقع في هذا العزو المنكر المعلق على « مسند أبي يعلى » (١١ / ٤٤٥) ؛ فإنه لما خرج الحديث للبخاري وابن ماجه وغيرهما ؛ لم يبين الفرق بين روايتيهما ، ومثله مما يقع فيه كثيراً هو وغيره من الناشئين في هذا العلم .

ثانياً : لقد فرق النووي في « شرح المهذب » (٩ / ٢٤٢) بين أصل الحديث بدون الزيادة ؛ فعزاه للبخاري ، وبين الزيادة المتقدمة ؛ فعزاها لأبي يعلى وحده بإسناد ضعيف . ولم يبين سبب ضعفه لا هو ولا الناجي ، وإنما هو توهمه أنه تفرد به (سويد بن سعيد) شيخ أبي يعلى ! ففاته أنه عند ابن ماجه عن سويد أيضاً ، وأنه عند ابن حبان وابن الجارود وغيرهما ممن قرن معهما قبيل الاستدراك ، فعلتها علة المزيد عليه وهو (يحيى بن سليم الطائفي) .

ثالثاً : تقدم تصريح الطبراني بتفرد (يحيى) هذا بالحديث ، ففيه رد لقول الحافظ في « مقدمة الفتح » : إن له أصلاً عند البخاري من غير هذا الوجه ! وقد رددت عليه هذا ووهماً آخر له في « الإرواء » فلا داعي للإعادة ، فمن شاء ؛ رجع إليه .

رابعاً : أورد المنذري الحديث في مكان ثالث من « الترغيب » (٤ / ٤٤ / ١٦) برواية البخاري ولفظه ؛ إلا أنه قال :

« فاستوفى منه العمل ، ولم يوفه أجره » .

فتعقبه الناجي (ق ٢٠٢ / ١) بأن لفظ : « العمل » ليس عند البخاري . قلت : ولا عند أحد ممن ذكرنا من المخرجين ، وإنما هو مقحم من بعض النساخ ، وربما كان على حاشية النسخة كتبت لبيان المراد ، فتوهمها بعض النساخ من المتن ، فضمها إليه !

وفي النص المذكور خطأ آخر ، وهو قوله : « يوفه » ، فهذا لفظ ابن ماجه وغيره ، ولفظ البخاري : « يعطه » ـ كما تقدم ـ . والله سبحانه وتعالى أعلم .

خامساً : من جهل المعلقين الثلاثة على « الترغيب » بالفقه أنهم جعلوا حديث الترجمة شاهداً لحديث : « أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه » ! ولا

يخفى الفرق بينهما ، فالأول : فيه الأمر بدلالة المفهوم على إعطاء الأجير أجره كاملاً وافياً غير منقوص ، والآخر : فيه الأمر الصريح بالتعجيل بدفع الأجر ؛ كما هو ظاهر لكل بصير .

٦٧٦٤ - (لا ينفعُ حذَرٌ من قدَرٍ ، والدُّعاءُ ينفعُ ما لم ينزلِ القضاءُ ، وإنّ البلاءَ والدُّعاءَ لَيلتقيانِ بين السماءِ والأرضِ ، فيعتلِجانِ إلى يومِ القيامةِ) .

ضعيف جداً(*) . أخرجه البزار في « مسنده » (٢ / ٢٩ / ٢١٦٤) من طريق إبراهيم بن خُثَيْم بن عراك بن مالك عن أبيه عن جده عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

« لا نعلمه عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ إبراهيم بن خثيم : قال النسائي :

« متروك » . وقال أبو زرعة .

« منكر الحديث » .

وبه أعله الهيثمي ، فقال (٧ / ٢٠٩ و ١٠ / ١٤٦) :

« رواه البزار ، وفيه إبراهيم بن خثيم ، وهو متروك » .

ثم رواه البزار (٢١٦٥) ، والحاكم (١ / ٤٩٢) ، والطبراني في « الأوسط » (٣ / ٢٤٢ / ٢٥١٩) ، و« الدعاء » (٢ / ٢ / ٨٠٠ / ٣٣) ، والخطيب (٨ / ٤٥٣)

(*) هذا ما حكم به الشيخ رحمه الله أخيراً على هذا الحديث ، وكان قد حسّنه - قديماً - ؛ انظر «صحيح الجامع» برقم (٧٧٣٩) . (الناشر) .

من طريق زكريا بن منظور : حدثني عطاف عن هشام عن أبيه عن عائشة مرفوعاً بلفظ :

« لا يغني حذر من قدر ، والدعاء ينفع مما نزل ، ومما لم ينزل ، وإن البلاء ينزل فيلقاه الدعاء فيعتلجان إلى يوم القيامة » .

وقال البزار :

« لا نعلمه عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد » .

كذا قال ! وكأنه نسي ، فقد علمه بالإسناد المتقدم عنه ﷺ ؛ وإن كان واهياً ، وأظن أن هذا مثله في الوهن ، وعلته (زكريا بن منظور) ، وإن قال الحاكم عقبه :

« صحيح الإسناد » ؛ فقد رده الذهبي بقوله في « التلخيص » :

« قلت : زكريا مجمع على ضعفه » .

كذا قال ! وهو مردود بقول الهيثمي :

« وثقه أحمد بن صالح المصري ، وضعفه الجمهور » .

قلت : ووثقه ابن معين في رواية ؛ كما في « التهذيب » . وقال الذهبي في « المغني » :

« ضعفه جماعة ، وقال ابن معين : ليس بثقة » . وأما في « الكاشف » فاكتفى بقوله :

« لينه أحمد » . ونحوه قول الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف » .

وأما في « التلخيص الحبير » ؛ فقال عقب الحديث ـ وقد عزاه للبزار والحاكم ـ :

« وفي إسناده زكريا بن منظور ، وهو متروك » .

وذكر له ابن عدي في « الكامل » أحاديث هذا أحدها ، ثم قال (٣ / ٢١٣) :

« ليس له أحاديث أنكر مما ذكرت ، وله غيرها غرائب ، وهو ضعيف - كما ذكروا - ، إلا أنه يكتب حديثه » .

وقال ابن الجوزي في « العلل » (٢ / ٣٦٠) :

« حديث لا يصح ، قال يحيى : زكريا ليس بثقة . وقال الدارقطني : متروك » .

(تنبيه) : قوله : « لا يغني حذر من قدر » قد صح موقوفاً على ابن عباس ، وهو مخرج في « الضعيفة » تحت الحديث (٥٤٤٨) .

وقوله ﷺ : « الدعاء يرد القضاء » ، قد ثبت مرفوعاً عن ثوبان ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١٥٤) .

٦٧٦٥ - (إنَّ نِساءَ بني إسرائيلَ كنَّ يجعلْنَ هذا في رؤُوسهنَّ فَلُعِنَّ ، وحُرِّمَ عليهنّ المساجدُ . يعني : قُصَّة) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٠ / ٣٦٠ / ١٠٧١٨) ، و« الأوسط » (١ / ٢٣٢ / ٢٥٦) من طريق سعيد بن عفير قال : حدثنا ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة بن الزبير عن ابن عباس :

أن رسول الله ﷺ خرج بقُصة فقال : . . . فذكره ، وقال :

« لم يروه عن عروة عن ابن عباس ، إلا أبو الأسود ، تفرد به ابن لهيعة » .

قلت : وهو ضعيف ؛ لما عرض له من سوء الحفظ - كما هو معروف - ، وسائر رواته ثقات . وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٥ / ١٦٩) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، وفيه ابن لهيعة ، وحديثه حسن ، وفيه ضعف ، وبقية رجاله ثقات » .

(تنبيه) : زعم الدكتور المعلق على « الأوسط » فقال :

« والحديث قد أخرجه البخاري ومسلم بمعناه من حديث معاوية بن أبي سفيان » .

قلت : لفظ حديث معاوية :

« إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتخذ هذه نساؤهم » .

وهو مخرج في « غاية المرام » (٧٩ - ٨٠ / ١٠٠) برواية الشيخين وغيرهما ، وليس فيه - كما ترى - جملة المساجد ، لا لفظاً ولا معنى ، فقول الدكتور : « بمعناه » خطأ ظاهر . والله المستعان .

٦٧٦٦ - (إنّ ملائكةَ اللهِ يَعرفونَ بني آدمَ - أحسبُه قال : ويَعرفُونَ أعمالَهم - فإذا نظَروا إلى عبدٍ يعملُ بطاعةِ الله ؛ ذكرُوه بينَهم وسمَّوه ، وقالوا : أفلحَ الليلةَ فلانٌ ، نجا الليلةَ فلانٌ ، وإذا نظروا إلى عبدٍ يعملُ بمعصيةِ اللهِ ؛ ذكروه بينَهم وسمَّوه ، وقالوا : هلكَ فلانٌ الليلةَ) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار في « مسنده » (٤ / ٦٧ / ٣٢١٤ - كشف الأستار) قال : حدثنا إسحاق بن سليمان البغدادي الفلوسي قال : ثنا بيان بن حمران : ثنا سلام عن منصور بن زاذان عن محمد عن أبي هريرة مرفوعاً ، وقال :

« وسلام هذا ، أحسبه (سلاّم المدائني) ، وهو ليِّن الحديث » .

وأقول : أما أنه (سلام المدائني) فنعم - وهو : الخراساني الطويل - ، وأما أنه « ليِّن الحديث » ، ففيه تسامح كبير ؛ وإن أقره ابن كثير في « البداية » (١ / ٥١) ، فقد تعقبه الحافظ ابن حجر في « مختصر زوائد مسند البزار » فقال (٢ / ٤٥١) :

« قلت : بل متروك » . وكذا قال الذهبي في « المغني » ، واتهمه ابن حبان (١ / ٣٣٩) بالوضع .

والظاهر أن الهيثمي لم يعرفه ؛ فقال في « المجمع » (١٠ / ٢٢٧) :

« رواه البزار ، وفيه من لم أعرفهم » !

أقول هذا ؛ لأنه لو عرفه ؛ لأعله به ، ولأغناه ذلك عن إعلاله بجهالة من لم يعرفهم ، وليس فيه من يليق أن يقال ما قال سوى (بيان بن حمران) ، والراوي عنه (الفلوسي) ؛ فإني لم أجد لهما ترجمة ، ومع أن (الفلوسي) هذا من شرط الخطيب في « تاريخ بغداد » فلم أره فيه ، ولا أورد نسبته هذه السمعاني في « الأنساب » ، ولا ابن الأثير في « اللباب » ، ولا الفيروز أبادي في « قاموسه » ، ولا شارحه في « تاجه » . والله أعلم .

٦٧٦٧ - (أكْملُ المؤمنينَ إيماناً ، أحاسنُهم أخْلاقاً .

وإنّ المرءَ لَيكونُ مؤْمِناً ، وإنَّ في خُلُقه شَيئاً ، فينقصُ ذلك من إيمانهِ) .

منكر بزيادة الشطر الثاني . أخرجه ابن نصر في « تعظيم قدر الصلاة » (١ / ٤٤٢ / ٤٥٤) من طريق ابن لهيعة : حدثني عيسى بن سِيلان عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عيسى بن سيلان : أورده البخاري في « التاريخ » ، وابن أبي حاتم في « كتابه » ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً . وذكر الحافظ في « التهذيب » (٢ / ٤٠) :

« وقال الدارقطني في (ابن سيلان) : قيل : اسمه (عيسى) ، وقيل : (عبد ربه) ، حديثه يعتبر به . وقال ابن يونس :

عيسى بن سيلان ، مكي سكن مصر ، روى عن أبي هريرة ، روى عنه زيد بن أسلم ، وحيوة بن شريح ، والليث ، وابن لهيعة » .

وفاته أنه ذكره ابن حبان في « الثقات » (٧ / ٢٣١) من رواية عبد الله بن الوليد عنه .

قلت : فإن كان حفظه ؛ فهو من تخاليط ابن لهيعة ؛ لسوء حفظه الذي كان طرأ عليه ، فقد جاء الحديث من طرق ثلاث عن أبي هريرة مرفوعاً دون هذه الزيادة المنكرة ، وروي كذلك عن عائشة رضي الله عنها ، وهي مخرجة في « الصحيحة » (٢٨٤) .

ولقد كان من تلك الطرق الثلاث ، طريق محمد بن عمرو : حدثنا أبو سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً بالشطر الأول منه وزيادة :

« وخياركم خياركم لنسائهم » .

وبينت هناك أن إسناده حسن للضعف اليسير الذي في محمد بن عمرو .

ثم وقفت على متابع قوي له ، فأحببت أن أقيده هنا ؛ ليزداد الحديث الصحيح به قوة على قوة ، ويزداد بذلك نكارة حديث الترجمة على نكارة ، ألا وهو حصين

ـ وهو : ابن عبد الرحمن السلمي ـ عن أبي سلمة به .

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٥ / ٢١٢ / ٤٤١٧) : حدثنا عبد الله بن العباس الطيالسي قال : حدثنا عبد الرحيم بن محمد بن زيد السكري[1] ، قال : حدثنا عباد بن العوام عن حصين به .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، أكثر رجاله من رجال الشيخين ؛ عباد فمن فوقه ، وقد قال الطبراني عقبه :

« لم يروه عن حصين إلا عباد ، تفرد به عبد الرحيم بن محمد السكري » .

قلت : وهو ثقة ـ كما رواه الخطيب في « التاريخ » (١١ / ٨٦) عن الدارقطني ـ .

وعبد الله بن العباس الطيالسي : ترجمه الخطيب (١٠ / ٣٦ ـ ٣٧) برواية جماعة من الحفاظ عنه ، وقال :

« وكان ثقة » .

ثم روى عن الدارقطني أنه قال :

« لا بأس به » . مات سنة (٣٠٨) .

٦٧٦٨ ـ (لا تقولُوا : (رمضانَ) ؛ فإنّ (رمضانَ) اسمٌ من أسماءِ الله تعالى ، ولكن قولوا : شهر رمضانَ) .

باطل . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٧ / ٥٣) ، والبيهقي في « السنن

---

(١) الأصل (زياد السكوني) وهو خطأ من الناسخ ، والتصحيح من « تاريخ بغداد » .

الكبرى » (٤ / ٢٠١) ، والديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ١٥٩) من طريق أبي معشر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال البيهقي :

« وأبو معشر هو نجيح السندي ، ضعفه يحيى بن معين ، وكان يحيى القطان لا يحدث عنه ، وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه ، والله أعلم ، وقد قيل : عن أبي معشر عن محمد بن كعب من قوله ، وهو أشبه » .

ثم ساق إسناده إلى أبي معشر به ، وقال :

« وروي ذلك عن مجاهد والحسن البصري ، والطريق إليهما ضعيف » .

وأقول : كل ذلك منكر جداً ؛ لأن أسماء الله توقيفية ، وهؤلاء الأئمة أجلّ من أن يقولوا ذلك ؛ ولهذا فإني أشك في ثبوت مثله عن أحد من السلف ، فقول ابن أبي حاتم عن أبيه في كتابه « العلل » (١ / ٢٥٠) :

« هذا خطأ ، إنما هو قول أبي هريرة » ! ففيه شيء لا أدري ما هو ؟

ثم رأيت ما كشف لي عن العلة ، وهي أن مدار الموقوف على أبي هريرة على أبي معشر أيضاً ، فقال ابن أبي حاتم في « تفسير سورة البقرة » (١ / ١١٨ / ١) : حدثنا أبي : ثنا محمد بن بكار بن الريان : ثنا أبو معشر عن محمد بن كعب وسعيد عن أبي هريرة : قالا لا تقولوا . . . الحديث ، هكذا ذكره موقوفاً . وكذلك ذكره ابن كثير في « التفسير » (١ / ٢١٦) من رواية ابن أبي حاتم . وهذا مما يؤكد نكارته وعدم حفظ أبي معشر إياه ، فتارة يرويه عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعاً ، وتارة موقوفاً عليه ، وأخرى يجعله من قول محمد بن كعب .

والمقصود ؛ أن رواية ابن أبي حاتم هذه قد كشفت لي ما كان خافياً ، وهو أن

قول أبي حاتم المتقدم :

« إنما هو من قول أبي هريرة » تساهل منه غير معروف عنه ، ما دام أن راويه هو أبو معشر نفسه ، وهو مما اتفقوا على ضعفه ، وقد عقب عليه ابن كثير بقوله :

« هو نجيح بن عبد الرحمن المدني إمام المغازي والسير ، ولكن فيه ضعف ، وقد أنكره عليه الحافظ ابن عدي ، وهو جدير بالإنكار ؛ فإنه متروك ، وقد وهم في رفع الحديث (!) ، وقد انتصر البخاري رحمه الله في كتابه لهذا ، فقال : « باب يقال : رمضان » وساق أحاديث في ذلك منها : من صام رمضان إيماناً واحتساباً ؛ غفر له ما تقدم من ذنبه . ونحو ذلك » .

قلت : وقد أنكره أيضاً الذهبي ، فذكره في جملة ما أنكر على أبي معشر ، وصرح الحافظ في « الفتح » (٤ / ١١٣) بأنه :

« حديث ضعيف » . والصواب قول ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ١٨٧) :

« هذا حديث موضوع لا أصل له ، وأبو معشر : كان يحيى بن سعيد يضعفه ولا يحدث عنه ، ويضحك ؛ إذا ذكره ، وقال يحيى بن معين : « إسناده ليس بشيء » . قلت : ولم يذكر أحد في أسماء الله (رمضان) ، ولا يجوز أن يسمى به إجماعاً ، وفي « الصحيحين » من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : إذا دخل رمضان ؛ فتحت أبواب الجنة » .

وقد روى ناشب بن عمرو بإسناد له عن ابن عمر مرفوعاً نحوه .

أخرجه تمام في « الفوائد » (٢ / ١٦٢ / ٥٥١ ـ الروض البسام) بإسناده عنه .

وهو منكر الحديث ـ كما قال البخاري ـ .

٦٧٦٩ ـ (يقولُ اللهُ عزّ وجلّ : أنا خلقتُ العباد بِعلمي ، فمن أردتُ به خَيراً ؛ منحتُه خُلُقاً حَسَناً ، ومن أردتُ به شَرّاً ؛ منحتُه خُلُقاً سَيّئاً) .

منكر . أخرجه الطبراني في « مكارم الأخلاق » (٣٧ / ٧) قال : ثنا محمد ابن عبد الله الحضرمي : ثنا محمد بن يوسف الأنباري : ثنا أبي عن يحيى بن أبي أنس المكي عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف :

١ ـ يحيى بن أبي أنس المكي : لم أجد له ذكراً في كتب الرجال التي عندي ، ولا في الرواة عن ابن جريج ، وذلك يدل على أنه مجهول ، لا سيما وقد تفرد برواية هذا الحديث الغريب من بين الأحاديث القدسية ، وقد روي نحوه من قوله ﷺ بإسناد ضعيف جداً ، وقد مضى برقم (٣٢٤٤) .

٢ ـ محمد بن يوسف الأنبار : مثله في الجهالة ؛ إلا أن البخاري قد أورده في « التاريخ » مختصراً جداً ، فقال (٣ / ٣٩٣) :

« محمد بن يوسف الأنباري ؛ حدث عن أبي النضر هاشم بن القاسم ، روى عنه محمد بن عبد الله مُطَيَّن الكوفي » .

وأما أبوه يوسف ، فالظاهر أنه المترجم في « التاريخ » أيضاً (١٤ / ٢٩٨) ، و« التهذيب » :

« يوسف بن بهلول التميمي ، أبو يعقوب الأنباري ، نزيل الكوفة . . . » .

روى عنه جمع منهم البخاري في « الصحيح » ، ولم يذكروا فيهم ابنه (محمد) هذا ، مما يدل على جهالته أيضاً . والله أعلم .

٦٧٧٠ - (لا يحلُّ لمسلم أنْ يهْجرَ أخاهُ فوقَ ثلاث ، يلتقيانِ ؛ فيعرضُ هذا ، ويعرضُ هذا ، والذي يبدأُ بالسّلامِ يسْبقُ إلى الجنّةِ) .

منكر بزيادة : (السبق) . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٨ / ٤٢٥ / ٧٨٧٠) قال : حدثنا محمود قال : حدثنا وهب قال : حدثنا خالد عن عبد الله بن عمر عن الزهري عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله كلهم ثقات ، رجال مسلم ؛ غير محمود - وهو : ابن محمد الواسطي - ، وهو محدث كبير ، كما قال الذهبي في « التاريخ » ، وقد ترجمه الشيخ الأنصاري في كتابه (ص ٣٢٥) ، إلا أن (عبد الله بن عمر) وهو العمري المكبر ، لم يخرج له مسلم إلا متابعة ؛ وذلك ؛ لأن في حفظه ضعفاً ، وروايته لهذا الحديث بالزيادة المشار إليها آنفاً تؤكد ضعفه ؛ فقد رواه مالك ، وعنه الشيخان وغيرهما عن الزهري به دونها . ورواه وغيره من طرق أخرى عن الزهري به كذلك .

بل قد جاء الحديث عن جمع من الصحابة دونها ، بلغ عددهم في تخريجي له في « الإرواء » (٧ / ٩٢ - ٩٦) ثمانية ، - دون حديث أنس ، وقد أشار إلى نكارته الحافظ الطبراني بقوله عقب الحديث :

« لم يقل أحد روى هذا الحديث عن الزهري : « والذي يبدأ بالسلام يسبق إلى الجنة » ؛ إلا عبد الله بن عمر » .

والمحفوظ في حديث أبي أيوب الأنصاري عند الشيخين وغيرهما :

« وخيرهما الذي يبدأ بالسلام » .

فالظاهر أن (العمري) أراد هذا فغلبه سوء حفظه ، فجاء بتلك الزيادة التي لا أصل لها ، فالعجب من ثلاثة من الحفاظ :

أولهم : الحافظ المنذري ؛ فإنه أورده في « الترغيب » (٣ / ٢٨٠ / ١) برواية الشيخين ، ثم قال :

« ورواه الطبراني ، وزاد فيه . . . » فذكرها ، وسكت عنها !

ثانيهم : الحافظ الهيثمي ؛ فإنه أورده في « المجمع » (٨ / ٦٧) وقال :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه من لم أعرفهم » !

وليس فيه من لا يعرف ؛ كما عرفت .

ثالثهم : الحافظ العسقلاني ؛ فإنه قال في « الفتح » (١٠ / ٤٩٥) :

« زاد الطبري من طريق أخرى عن الزهري : يسبق إلى الجنة » .

قلت : فسكت أيضاً عنه ، وما أظنه إلا من طريق العمري ، وقول الطبراني صريح في ذلك . والله أعلم .

ومثل هذه الزيادة في النكارة عندي ما رواه عبد الله بن عبد العزيز الليثي في حديث أبي أيوب المشار إليه ، فإنه قال : عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عنه مرفوعاً نحوه إلا أنه قال مكان جملة : « وخيرهما . . . » :

« فإن تكلما ، وإلا ؛ أعرض الله عز وجل عنهما حتى يتكلما » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٤ / ١٧٣ / ٣٩٥٧ و ٣٩٧٤) .

وعبد الله بن عبد العزيز الليثي : قال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف ، واختلط بأخَرة » .

قلت : وهذا ـ دون شك أو ريب ـ من تخاليطه ؛ فقد خالف جماعة الثقات الذين رووه عن ابن شهاب باللفظ المتقدم ، وقد ساقه الطبراني من طرق عنه (٣٩٤٩ ـ ٣٩٥٦) .

(تنبيه) : من جهل المعلقين الثلاثة على « الترغيب » أنهم حسنوا حديث الطبراني هذا عن أبي أيوب ؛ فقالوا (٣ / ٤٤٩ / ٤٠٧٠) :

« حسن بشواهده » ! وهو مخالف لما أشاروا إليه من الشواهد بزيادته المنكرة ، وكذلك صححوا حديث الترجمة (٣ / ٤٤٧ / ٤٠٦٤) .

٦٧٧١ ـ (مَنْ حمَى عِرضَ أخِيه في الدُّنيا ؛ بعثَ اللهُ إليه مَلَكاً يومَ القيامةِ يحميه من النّار) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن أبي الدنيا في « الصمت » (١٣٥ / ٢٤٠) ، و« الغيبة والنميمة » (٩٩ / ١٠٥) : حدثنا أبو بلال الأشعري : حدثنا أبو المنقذ القرشي عن شيخ من أهل البصرة عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم مسلسل بالعلل ، والشيخ البصري متهم ، فقد جاء مسمى ، فقال الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (٢ / ٨٤١ / ٩٣١) : حدثنا أبو

جعفر أحمد بن يحيى بن مالك السوسي : نا أبو بلال الأشعري : نا أبو منقذ الأشعري ، عن أبان بن أبي عياش عن أنس بن مالك به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، مسلسل بالعلل :

١ ـ أبو بلال الأشعري ـ اسمه : (مرداس بن محمد . . .) ـ : ضعفه الدارقطني والحاكم ، وأما ابن حبان فقال في « الثقات » (٩ / ١٩٩) :

« يغرب ويتفرد » .

٢ ـ أبو المنقذ الأشعري : لم أعرفه ، ولم يورده الذهبي في كتابه « المقتنى في سرد الكنى » الأمر الذي يشعر بأنه مجهول غير معروف . ثم رأيته في« كنى الدولابي » (٢ / ١٣٠) وسماه (عبد الرحمن بن ثوب) ، عنه صفوان بن عمرو ، وكذا في « التاريخ » ، و« الجرح » ، و« الثقات » (٧ / ٧١) .

٣ ـ أبان بن أبي عياش : متفق على تركه ، وروى ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٩٢) عن شعبة أنه قال :

« لا يحل الكف عنه ؛ فإنه يكذب على رسول الله » .

ولكن الظاهر من عموم ترجمته أنه لم يكن يتعمد الكذب ، وإنما يقع ذلك منه ؛ لأنه كان من العباد ، فأصابته غفلة الصالحين .

وقال المنذري في « الترغيب » (٣ / ٣٠٣) :

« رواه ابن أبي الدنيا عن شيخ من أهل البصرة لم يسمه ، وأظنه (أبان بن [أبي] عياش) ، وهو متروك ، كذا جاء مسمى في رواية غيره » .

قلت : كأنه يشير إلى رواية الخرائطي .

وذكره قبيل هذا من حديث سهل بن معاذ مرفوعاً أتم منه ، برواية أبي داود وابن أبي الدنيا ، ولم يبين علته ، وفيه إسماعيل بن يحيى المعافري - وهو - : مجهول ، وكذا قال الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (٢ / ٢٠٦) بعدما عزاه لأبي داود :

« بسند ضعيف » .

وقد رواه جمع آخر ، وهو مخرج في « المشكاة » (٤٩٨٦ / التحقيق الثاني) .

وإن من جهل المعلقين الثلاثة على « الترغيب » (٣ / ١٣٣) أنهم أعلوه بقولهم :

« وفيه سهل بن معاذ الجهني ؛ ضعيف » ! وهو كما قال الحافظ :

« لا بأس به إلا في روايات زبان عنه » . وهذا ليس من رواية زبان ، وإنما من رواية إسماعيل المذكور عنه ، فهي العلة التي نقلوها منه - بجهل - إلى (سهل) ! والله المستعان .

وإن من تخاليطهم أنهم عزوا حديث الترجمة لمن لم يروه ؛ فقالوا تعليقاً عليه (٣ / ٥٠٢) :

« رواه ابن أبي الدنيا في « الصمت » (رقم ٢٤٢) ، وهو قطعة من حديث ، وابن المبارك في « الزهد » (٦٨٦) » !

فأقول : رقم ابن المبارك هذا هو لحديث سهل بن معاذ الذي أشرت إليه آنفاً ، وهو الذي يصدق فيه قولهم : « هو قطعة من حديث » دون حديث الترجمة ، فهو كامل .

والرقم الذي نسبوه لـ « الصمت » خطأ أيضاً ، وإنما لحديث آخر عنده (١٣٦ / ٢٤٢) ، ولبالغ غفلتهم توهموه حديث الترجمة ؛ لأنه من رواية شيخ من أهل البصرة - أيضاً - عن أنس مرفوعاً بلفظ : « إذا وُقع في رجل وأنت في ملأ . . . » الحديث .

وقد شاركهم - أو سبقهم - أحد المعلقين إلى بعض أوهامهم - أعني : المعلق على « الغيبة » - ؛ فإنه قال في تعليقه على حديث الترجمة :

« أخرجه أبو داود في « سننه » (٤٨٨٣) ، وابن المبارك في « الزهد » ٢٣٩ و . . . و . . . و . . . و . . . والتبريزي في « المشكاة » ٤٩٨٦ . . . . » .

وهكذا سود عشرة أسطر كل سطر نصف سطر وأقل ، كان يمكن طبعها بكل يسر في أربعة أسطر ، والسبب واضح وهو (تكبير الصغير) ! على أنه لا فائدة تذكر منها ، مع ما فيها من الخطأ إن لم أقل التشبع ؛ فإن الأرقام المذكورة هي لحديث سهل ، وليس لحديث الترجمة .

٦٧٧٢ - (يدخلُ عليكم رجلٌ من أهْلِ الجنّةِ ، فدخلَ سعْدٌ . قال ذلك في ثلاثةِ أيامٍ ، كلَّ ذلكَ يدخلُ سعْدٌ) .

ضعيف. أخرجه البزار في « مسنده » (٢ / ١٩٨٢ و ٣ / ٢٠٨ / ٢٥٨٢ - كشف الأستار) : حدثنا محمد بن المثنى : نا عبد الله **بن قيس** : ثنا أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

وخولف البزار في لفظه ؛ فقال ابن حبان في « صحيحه » (٧ / ٦٦ / ٦٩٥٢) : أخبرنا الحسن بن سفيان : حدثنا محمد بن المثنى : حدثنا عبد الله بن عيسى

(كذا) الرقاشي : حدثنا أيوب بلفظه ؛ إلا أنه قال :

« قال : وليس منا أحد إلا وهو يتمنى أن يكون من أهل بيته ، فإذا سعد بن أبي وقاص قد طلع » .

وهكذا رواه العقيلي في « الضعفاء » قال : حدثنا محمد بن زكريا قال : حدثنا محمد بن المثنى به .

ذكره في ترجمة (عبد الله بن قيس الرقاشي) ، وقال :

« حديثه غير محفوظ ، ولا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به » .

ونقله الذهبي ثم العسقلاني عنه في « الميزان » و « اللسان » ، إلا أنهما أعلاه بقولهما :

« لكن فيه الغلابي » . يشيران إلى شيخ العقيلي (**محمد بن زكريا**) ، وخفي عليهما متابعة البزار والحسن بن سفيان إياه ، وقال البزار :

« لا نعلم رواه عن أيوب إلا عبد الله بن قيس ، ولم نسمعه إلا من أبي موسى عنه » .

قلت : أبو موسى ـ محمد بن المثنى ـ : ثقة من رجال الشيخين ، وكذلك من فوقه ؛ إلا (عبد الله بن قيس) ، فهو العلة ـ كما تقدم عن العقيلي والذهبي والعسقلاني ـ ، وأما ابن حبان فأورده في « الثقات » ، وقال (٨ / ٣٣٤) .

« عبد الله بن عيسى الرقاشي ، من أهل البصرة ، يروي عن أيوب السختياني ، روى عنه محمد بن موسى الحرشي ، والبصريون ، يخطئ ويخالف » .

هكذا سمى أباه (عيسى) ، وكذلك وقع له في إسناد الحديث ـ كما مر ـ .
وقوله : « روى عنه محمد بن موسى الحرشي » أخشى أن يكون وهماً صوابه (محمد ابن المثنى العَنَزي) . والله أعلم .

(تنبيه) : حاول بعض المعلقين تقوية الحديث ، فقال :

« وله شاهد من حديث أنس مطولاً عند أحمد (٣ / ١٦٦) ، والبزار (١٩٨١) من طريقين عن الزهري عن أنس . . . » .

فأقول : الطريق الأولى رجالها ثقات رجال الشيخين ؛ لكن ليس فيه تسمية سعد ، بخلاف الطريق الأخرى وهي عند البزار فقط (٢ / ٤٠٩ ـ ٤١٠ / كشف الأستار) ؛ لكن فيها ابن لهيعة وهو سيئ الحفظ ، وذكره سعداً فيها من تخاليطه ، ومخالف لرواية غيره من الثقات ، فإنه قال : « رجل من الأنصار » . وسعد من المهاجرين ـ كما هو معلوم ـ .

ثم إنه معلول بأن بين الزهري وأنس رجلاً لم يسم ـ كما حققته في « ضعيف الترغيب » (٢٣ ـ الأدب / ٢١) ـ ، ولو صح ؛ فشهادته قاصرة ؛ على أن سعداً من أهل الجنة ، وهذا صحيح ، يشهد له حديث عبد الرحمن بن عوف في العشرة المبشرين بالجنة ، وهو مخرج في « تخريج الطحاوية » (٤٨٨ ـ ٤٨٩) .

وأما قوله في الحديث :

« قال ذلك ثلاثة أيام . . . » أو « وليس منا أحد . . . » إلخ ، فلا شاهد له ، فليعلم .

٦٧٧٣ - (من ردَّ حَديثاً بلغَهُ عنِّي ؛ فأنا مُخاصمُه يومَ القيامةِ ، وإذا بلغَكم عنِّي حديثٌ ولم تعرفُوه ؛ فقولُوا : اللهُ أعلم) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ٣٢١ / ٦١٦٣) : حدثنا **بكر بن محمد القزاز البصري : ثنا إسحاق بن إبراهيم بن غالب السلمي : حدثني محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله أبو بكر العبدي عن إسحاق بن يونس بن سعد عن هلال الوزان عن سعيد بن المسيب عن سلمان رضي الله عنه** مرفوعاً :

« من كذب علي متعمداً ؛ فليتبوأ بيتاً في النار ، ومن ردَّ . . . » الحديث .

وهذا الطرف الأول فقط ، رواه الإسماعيلي في « معجم شيوخه » (ق ٧٣ / ١) بإسناد المصنف . ورواه هذا به في « طرق حديث من كذب علي متعمداً » (١٦٠ / ١٦٧ - تحقيق الأخ علي الحلبي) مضيفاً إلى هذا الطرف الجملة الثانية بلفظ :

« ومن رد حديثاً بلغه عني ؛ فليتبوأ بيتاً في النار » !

هكذا بتكرار قوله « فليتبوأ . . . » ، وأظنه خطأ من الطابع أو الناسخ ؛ فإنه مخالف للسياق الذي نقلته من « المعجم الكبير » ، ولسياقه في « الجامع الكبير » للسيوطي معزواً لـ (طب) ، وكذا في « مجمع الزوائد » (١ / ١٤٧) ؛ إلا أنه ذكر بين يديه جملة التعمد فقط ، وقال :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وإسناده من قبل هلال الوزان لم أجد من ذكرهم ، وكذلك الحديث الآتي » . ثم ساقه بتمامه ، وقال :

« رواه الطبراني في « الكبير » » . وجاء في التعليق عليه ما نصه :

« وفي إسناده هلال أيضاً . هامش » .

قلت : وفيما ذكر نظر .

أولاً : لم يرو الطبراني جملة التعمد فقط عن سلمان الفارسي ، لا بهذا الإسناد ، ولا بغيره ، وهي مع ذلك متواترة عنه ﷺ .

ثانياً : وأنا أيضاً لم أعرف أحداً ممن دون (هلال الوزان) ، ومن جملتهم شيخ الطبراني (بكر بن محمد القزاز البصري) ، وقد روى له في « المعجم الصغير » حديثاً آخر ، وكناه بـ (أبو عمر المعدل) ، (٧٩٢ ـ الروض النضير) .

ثالثاً : قول المعلق : « وفي إسناده (هلال) أيضاً » لم أدر بقلم من هو ؟ وغالب الهوامش التي على « المجمع » هي بقلم الحافظ ابن حجر ـ تلميذ الهيثمي ـ ، وأستبعد أن يكون هذا منه ؛ لأن (هلالاً الوزان) ثقة من رجال الشيخين ، ومثله لا يخفى حاله على الحافظ ، والمهمِّش يشير إلى أنه لا يعرف كالذين دونه . والله أعلم .

والحديث ذكره السيوطي في « مفتاح الجنة » (ص ٣٨ ـ منيرية) من رواية الطبراني فقط ، وسكت عنه على غالب عادته ، ووقع فيه (سلمى) مكان (سلمان) ، وهو خطأ مطبعي .

٦٧٧٤ ـ (من كذَبَ عليّ متعمِّداً ، أو رَدَّ شَيئاً أَمَرتُ به ؛ فلْيتبوأْ بيْتاً في جهنَّم) .

منكر جداً بذكر : (الرد) . أخرجه أبو يعلى في « المسند » (١ / ٧٤ ـ ٧٥ / ٧٣) ، و« معجم شيوخه » (ق ٣١ / ١) : حدثنا عمرو بن مالك : حدثنا جارية

ابن هرم الفقيمي قال : حدثني عبد الله بن دارم : حدثنا عبد الله بن بُسر الحبراني ، قال : سمعت أبا كبشة الأنماري - وكان له صحبة - يحدث عن أبي بكر الصديق مرفوعاً .

وأخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط »(٣ / ٤٠٠ / ٢٨٥٩) ، وابن عدي في « الكامل » (٢ / ١٧٥) من طرق عن عمرو بن مالك الراسبي به . وقال الطبراني :

« لا يروى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عمرو بن مالك » .

قلت : وهو كذاب ؛ كما قال البخاري ، وأشار ابن عدي إلى أنه كان يسرق الحديث ، فقال عقب الحديث في ترجمة (جارية بن هرم) :

« يقال : إنه حديث يحيى بن بسطام ، وإن الباقين الذين رووه عن جارية سرقوه منه » . وجارية هذا : قال الذهبي في « المغني » :

« متروك واهٍ ، قال الدارقطني : ضعيف » .

وصدّر ابن عدي ترجمته بما رواه عن علي بن المديني قال :

« كان رأساً في القدر ، وكان ضعيفاً في الحديث ، كتبنا عنه ؛ ثم تركناه » .

وختمها بقوله :

« أحاديثه كلها مما لا يتابعه الثقات عليها » . ولذلك قال الذهبي في حديثه هذا ، وتبعه العسقلاني :

« هذا حديث منكر » . وقال الهيثمي في « المجمع » (١ / ١٤٢) :

« رواه أبو يعلى والطبراني في « الأوسط » ، وفيه جارية بن الهرم الفقيمي ، وهو متروك الحديث » .

قلت : وشيخه (عبد الله بن دارم) : لم أعرفه .

وعبد الله بن بسر الحبراني : قال الذهبي :

« ضعفوه » .

فهو إسناد مسلسل بالعلل .

(تنبيه) : من الحداثة في هذا العلم وقلة التحقيق فيه ؛ قول المعلق على « مسند أبي يعلى » ؛ بعد أن صدر تخريجه للحديث بقوله : « إسناده تالف » ، وتكلم على رواته ، وختمه بقول الهيثمي المذكور ، استدرك قائلاً :

« ولكن معناه صحيح ، فقد عده الإدريسي في « نظم المتناثر في الحديث المتواتر » ص ٢٠ من الأحاديث المتواترة ، وقد خرجناه في « سير أعلام النبلاء » (١ / ٤٣ - ٤٤) عن عدة من الصحابة » !

فأقول : كل من يقف على هذا الاستدراك من عامة القراء لا يفهم منه إلا أن الحديث بتمامه هو المتواتر ، وهذا ليس بصحيح بداهة ؛ لذلك كان عليه أن يبين أن المتواتر إنما هو :

« من كذب علي متعمداً ؛ فليتبوأ مقعده من النار » .

كما تقدم مني في الحديث الذي قبله ، وفي غيره ، مثل « صحيح الجامع الصغير » ، وما خرجت الحديث هنا إلا لبيان الفرق بينه وبين ما تواتر منه ، خشية الاغترار بتخريج السيوطي إياه في « مفتاح الجنة » (ص ٣٨) وسكوته عليه ،

وتعليق المشار إليه آنفاً ، و« الدين النصيحة » ؛ كما قال صلى الله عليه وآله وسلم .

ومثل هذا الحديث في النكارة ، وأنه لا يجوز أن يعلق عليه بما تقدم من المشار إليه :

« من كذب علي متعمداً ليضل به الناس ؛ فليتبوأ مقعده من النار » .

ولذلك كنت خرجته - فيما تقدم (١٠١١) - وخرجته من عدة [طرقٍ] وكشفت عن عللها ، وأودعت فيه بعض الفوائد ، منها أنني تتبعت أسماء الصحابة الذين رووا الحديث المتواتر ، فبلغ عددهم في كتاب الطبراني فقط أربعةً وخمسين صحابياً ، مشيراً بجانب كل واحد منهم إلى عدد طرقه فيه . فليرجع إليه من كان طالباً للمزيد من الفائدة .

٦٧٧٥ - (أتدْرونَ ما يقولُ اللهُ تعالى في الشَّام ؟ يقولُ : يا شامُ ! [يدِي عليكِ ، يا شامُ !] ، أنت صَفْوتي من بلادِي ، أُدخلُ فيك خِيرتي من عِبادي ، إنّ اللهَ قد تكفّل لي بالشَّام وأهلِه) .

منكر بهذا السياق . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » ومن طريقه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١ / ٦٩ ، ١١٩ - ١٢٠) ، وأبو الحسن الربعي في « فضائل الشام » (١٢ / ٢١) - والزيادة له ، ورواية لابن عساكر - من طريق عبد الله ابن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر : حدثني صالح بن رستم مولى بني هاشم عن عبد الله بن حوالة الأزدي أنه قال :

يا رسول الله ! خِرْ لي بلداً أكون فيه ، فلو أعلم أنك تبقى ؛ ما اخترت على قربك شيئاً . قال :

« عليك بالشام » . فلما رأى كراهتي للشام ؛ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف رجاله ثقات ؛ غير (صالح بن رستم مولى بني هاشم) ، وكنيته (أبو عبد السلام) ، وثقه ابن حبان (٦ / ٤٥٧) ؛ لكن قال ابن أبي حاتم عن أبيه :

« مجهول » . وتبعه العسقلاني في « التقريب » ، وأشار الذهبي في « المغني » إلى أنه مجهول الحال ، فقال :

« شامي مجهول . قلت : روى عنه ثقتان » .

قلت : أحدهما ابن جابر هذا ، والآخر (سعيد بن أبي أيوب) .

وأشار أيضاً إلى تليين توثيق ابن حبان بقوله في « الكاشف » :

« وُثِّق » .

وعلى مثل هذا التوثيق الليِّن يعتمد الهيثمي كثيراً . ومن ذلك قوله هنا (١٠ / ٥٨ ـ ٥٩) :

« رواه الطبراني من طريقين ، ورجال أحدهما رجال « الصحيح » ؛ غير صالح ابن رستم ، وهو ثقة » ! ونحوه قول المنذري في « الترغيب » (٤ / ٦١ / ٣) :

« رواه الطبراني من طريقين ؛ إحداهما جيدة » !

واغتر بقولهما المعلقون الثلاثة على « الترغيب » ؛ فقالوا (٣ / ٦٤١) :

« حسن ؛ قال الهيثمي . . . » !

ولا غرابة في ذلك ؛ فإنهم ممن تواترت الأدلة على أنهم جهلة لا علم عندهم إلا التقليد ، وحتى هذا لا يحسنونه !

وإن مما يؤكد نكارة هذا الحديث أنه قد جاء عن عبد الله بن حوالة من نحو تسعة طرق ليس فيها غير « عليك بالشام » ، وإلا الجملة الأخيرة منه :

« إن الله قد تكفل لي بالشام وأهله » .

فهي صحيحة ؛ لثبوتها في بعضها ، وقد أخرج خمسة منها الطبراني في « مسند الشاميين » ، وهذه أرقامها :

(٢٩٢ ، ٣٣٧ ، ٥٧٠ ، ١٠٥٤ ، ١١٧٢ ، ١٩٧٥ ، ٢٥٤٠ ، ٣٥١٥) . وسائرها عند ابن عساكر (١ / ٦٨ - ٨١) .

وكذلك روي الحديث عن جمع آخر من الصحابة ، ليس في أحاديثهم تلك النكارة ، فانظرها إن شئت في « التاريخ » (١ / ٦٦ - ٦٨) ، (٨١ - ٩٩) .

(تنبيه) : عزا السيوطي حديث الترجمة في « الدر المنثور » (٣ / ١١٢) لأحمد وابن عساكر ، وذِكْرُ أحمد فيه خطأ ؛ فليس هو عنده لا متناً ولا سنداً ، وقد أخرجه في « مسنده » من ثلاثة طرق (٤ / ١١٠ و ٥ / ٣٣ ، ٢٨٨) إسناد الأول منها صحيح ، وفيه قوله ﷺ :

« عليك بالشام ؛ فإنه خيرة الله من أرضه ، يجتبي إليه خيرته من عباده ، فإن أبيتم ؛ فعليكم بيمنكم ، واسقوا من غُدُرِكم ، فإن الله قد توكل لي بالشام وأهله » .

وهكذا رواه أبو داود ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٢٢٤٤) ، و« تخريج فضائل الشام » (الحديث الثاني) .

ثم إن المنذري (٤ / ٦٢ / ٩) ، والهيثمي (١٠ / ٥٨) ذكر الحديث بلفظ :

« رأيت ليلة أسري [بي] عموداً أبيض كأنه لؤلؤة تحمله الملائكة ، قلت : ما تحملون ؟ قالوا : عمود الكتاب أمرنا أن نضعه بالشام ، وبينا أنا نائم رأيت عمود الكتاب اختلس من تحت وسادتي ، فظننت أن الله عز وجل تخلى من أهل الأرض ، فأتبعته بصري ، فإذا هو نور ساطع بين يدي حتى وضع بالشام . . . » .

وقال المنذري :

« رواه الطبراني ، ورواته ثقات » !

وقال الهيثمي ـ كما قال في حديث الترجمة ـ :

« رواه الطبراني ، ورجاله رجال الصحيح ؛ غير صالح بن رستم ، وهو ثقة » !

قلت : وقلدهما أيضاً الثلاثة المعلقون ، وقد عرفت جهالة ابن رستم هذا ، وفي حديثه هذا نكارة أيضاً ؛ إذا ما قوبل بالأحاديث الصحيحة ، كحديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، وأبيه ، وأبي الدرداء ؛ فإنهم رووا قصة العمود باختصار عن هذا ، وهي في « الترغيب » قبيل هذا ، وهي مخرجة في « الفضائل » فانظر الأحاديث (٣ ، ١٠) وكلها ليس فيها « ليلة الإسراء » ، ولا جملة الظن .

٦٧٧٦ ـ (إذا وقَعَتِ الفتنةُ ؛ فالأَمْنُ بالشَّامِ) .

منكر بلفظ : « الأمن » . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٣ / ٣٣٣ / ٢٧١٠) ، ومن طريقه ابن عساكر في « التاريخ » (١ / ١١٠) عن مؤمَّل بن إسماعيل قال : حدثنا محمد بن ثور عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة عن عبد الله بن عمرو : أن النبي ﷺ قال :

« رأيت في المنام : أنهم أخذوا عمود الكتاب ، فعمدوا به إلى الشام ، فإذا وقعت . . . » الحديث . وقال الطبراني :

« تفرد به مؤمل » .

قلت : وهو ضعيف ؛ لسوء حفظه ، قال الذهبي في « المغني » :

« صدوق مشهور وثِّق ، وقال البخاري : منكر الحديث . وقال أبو زرعة : في حديثه خطأ كثير » .

قلت : ومن أخطائه قوله في هذا الحديث « فالأمن » ، والصحيح المحفوظ فيه عن ابن عمرو وغيره « فالإيمان » ، وقد استوعب طرقه وألفاظه الحافظ ابن عساكر (١ / ١٠١ - ١١١) ، وخرجت بعضها في « فضائل الشام » ، فانظر الحديث الثالث والعاشر .

(تنبيه) : أورد المنذري (٣ / ٦٢) ، وتبعه الهيثمي (١٠ / ٥٨) الحديث باللفظين ؛ دون بيان نكارة المنكر منهما ، وقلدهما في ذلك المعلقون على « الترغيب » (٣ / ٦٤٣) ، بل زادوا في الطين بلة ؛ فقالوا :

« حسن ، قال الهيثمي . . . » ! فوضعوا من قيمة الصحيح منهما ، ورفعوا من شأن المنكر منهما ! والله المستعان .

ثم إنه وقع في الكتابين « الفتن » ، وما أثبته هو الوارد في « المعجم » ، و« التاريخ » . والله أعلم .

٦٧٧٧ - (طوبَى للشَّامِ . . . إنّ الرحمن لَباسطٌ رحمتَه عليه) .

باطل بهذا اللفظ . رواه أحمد بن رشدين المصري : نا حرملة بن يحيى : نا ابن وهب : أخبرني عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شماسة أنه سمع زيد بن ثابت يقول : قال رسول الله ﷺ ونحن عنده :

« طوبى للشام » .

فقلنا : ما باله يا رسول الله ؟ قال :

« إن الرحمن . . . » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله كلهم ثقات غير أحمد بن رشدين هذا ، فهو ضعيف متهم ، وقد كنت بينت هذا وحكمت على هذا اللفظ بالبطلان تحت الحديث (٥٠٣ / الصحيحة) لمخالفته لما رواه غير ما واحد عن يزيد بن أبي حبيب بلفظ :

« . . . إن ملائكة الرحمن باسطة أجنحتها عليه » .

ثم تنبهت لشيء آخر يؤكد الحكم السابق ، وهو مخالفة (ابن رشدين) لمن رواه عن (حرملة) من الثقات ، فأحببت تقييده هنا ، فأقول :

قال ابن حبان في « صحيحه » (٢٣١١ - الموارد) : أخبرنا عبد الله بن محمد ابن سلمة : حدثنا حرملة بن يحيى . . . فذكره باللفظ المحفوظ الصحيح .

وقال يعقوب بن سفيان في « المعرفة » (٢ / ٣٠١) : حدثني أبو الطاهر أحمد ابن عمرو ، ومحمد بن أبي زكير عن ابن وهب عن ابن لهيعة وعمرو بن الحارث به .

٦٧٧٨ - (إنّ جبريلَ عليه السلام وعدَني أنْ يأتيني ، ولم يأْتني منذُ ثلاثٍ . قال : فإذا كلبٌ ، قال أسامةُ : فوضعتُ يدي على رأْسي فصِحتُ ! فقال :

ما لكَ يا أسامةُ ؟!

فقلتُ : كلبٌ !

فأمرَ به النبيُّ ﷺ فقُتلَ ، ثم أتاهُ جبريلُ فقال :

ما لكَ لمْ تأْتني ، وكنتَ إذا وعدتَني ؛ لم تخْلفْني ؟!

فقال : إنّا لا ندخلُ بيتاً فيه كلبٌ ولا تصاويرُ) .

ضعيف جداً بهذا السياق ، دون قول جبريل . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ١٢٥ / ٣٨٧) من طريق خالد بن يزيد العمري : ثنا ابن أبي ذئب عن الحارث بن عبد الرحمن عن كريب عن أسامة قال :

دخلت على النبي ﷺ وعليه الكآبة ، فقلت : ما لك يا رسول الله ! فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته (خالد بن يزيد العمري) - وهو : العدوي المكي - : قال الذهبي في « الميزان » :

« كذبه أبو حاتم ويحيى ، قال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الأثبات » .

قلت : وقد تابعه جماعة على أصل الحديث عند الطحاوي في « مشكل الآثار » (١ / ٣٧٧) وأحمد (٥ / ٢٠٣) ، وليس عندهم جملة صياح أسامة ، ولا

مواجهة النبي ﷺ لجبريل بقوله :

« ما لك لم تأتني . . . » .

وكذلك قد جاءت القصة عن جمع آخر من الصحابة ، سقتها في « آداب الزفاف » (ص ١٩٠ - ١٩٧ - المكتبة الإسلامية) ، وليس فيها الزيادتان المذكورتان ، وفيها الأمر بإخراج الجرو - الكلب - دون قتله ، وليس فيها أيضاً ذكر (الثلاث) ، نعم ؛ في حديث ميمونة :

« فلما أمسى ؛ لقيه جبريل ، فقال له : قد كنت وعدتني أن تلقاني البارحة ، فقال : أجل ، ولكنا لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا صورة فأصبح رسول الله ﷺ يومئذٍ ؛ فأمر بقتل الكلاب ، حتى إنه يأمر بقتل كلب الحائط الصغير ، ويترك كلب الحائط الكبير » .

٦٧٧٩ - (الْتقَى مؤْمنانِ على بابِ الجنّة : مؤمنٌ غنيٌّ ، ومؤمنٌ فقيرٌ ؛ كانا في الدُّنيا فَأُدخِلَ الفقيرُ الجنَّةَ ، وحبسَ الغنيُّ ما شاءَ اللهُ أنْ يحْبسَ ؛ ثم أُدخِلَ الجنّةَ ، فلقيَه الفقيرُ ، فقال : أيْ أخي ! ماذا حَبَسكَ ؟ والله لقد حُبِستَ حتّى خِفتُ عليكَ ! فيقولُ : أيْ أخي ! إني حبستُ بعدَك محْبَساً فظيعاً كَريهاً ، وما وصلتُ إليكَ حتّى سالَ منِّي من العَرقِ ما لو وردَه ألفُ بعيرٍ ؛ كلّها آكلةُ حمضٍ ؛ لَصَدرتْ عنه رِواءً) .

منكر . أخرجه أحمد (١ / ٣٠٤) : ثنا حسن : ثنا دُوَيد عن سلم بن بشير عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير (دويد) هذا ، لم أر من

ترجمه ، غير أن ابن ماكولا ذكره في « الإكمال » (٣ / ٣٨٦) برواية حسين (كذا) بن محمد المروزي عنه ، وسمى أباه (سليمان) ، وقال :

« حدث عن سلم بن بشير بن جحل وعثمان بن عطاء » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو مجهول ، وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٢٦٣) :

« رواه أحمد ، وفيه (دويد) غير منسوب ، فإن كان هو الذي روى عنه سفيان ؛ فقد ذكره العجلي في « كتاب الثقات » ، وإن كان غيره ؛ فلم أعرفه ، وبقية رجاله رجال « الصحيح » ؛ غير سلم بن بشير ، وهو ثقة » .

قلت : ليس هو الذي روى عنه سفيان ـ وهو : الثوري ـ ؛ فإنه أدنى طبقة منه ، هو من طبقة سفيان بن عيينة ، وقد ترجم ابن أبي حاتم لثلاثة من طبقة واحدة ، أحدهم : هذا الذي روى عنه الثوري ، وقال فيه :

« شيخ ليِّن » .

والثاني : (دويد الفلسطيني) عنه سعيد بن أبي أيوب ، وسكت عنه ، وذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٢٣٧) وذكر أنه روى عنه الثوري ، فكأنه يرى أنه هو والذي قبله واحد ، وليس ببعيد .

والثالث : دويد بن نافع مولى بني أمية ، روى عنه الليث بن سعد وآخرون ، وقال أبو حاتم :

« هو شيخ » . وقال ابن حبان (٦ / ٢٩٢) :

« مستقيم الحديث » .

ووثقه آخرون ، وهو مترجم في « التهذيب » لابن حجر ، وقال :

« ورأيت له رواية عن ابن عمر ، فقيل : مرسلة » .

فهو متقدم جداً على (دويد) الراوي لهذا الحديث .

ومن الغرائب أن الحافظ لم يترجم له في « تعجيل المنفعة » ؛ مع أنه على شرطه ! فإنه أورد فيه (ص ١٤٤ / ٣٥١) :

« أ ـ سالم بن بشير ، عن عكرمة ، وعنه دويد الخراساني ، مجهول . قلت (الحافظ) : هذا غلط نشأ من تحريف ، وإنما هو (سلْم) بسكون اللام بعدها ميم ، وسأذكره على الصواب ـ إن شاء الله تعالى ـ » .

قلت : وهناك لم يصنع شيئاً سوى أنه ذكره على الصواب فقال (١٥٨ / ٣٩٢) :

« سلم بن بشير . تقدم في (سالم) » !

والظاهر أنه لم تتيسر له ترجمته ؛ فأحال على ما تقدم ، وقد ترجمه ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ٢٦٦) وروى عن ابن معين أنه قال :

« ليس به بأس » .

وذكره ابن حبان في « ثقات التابعين » (٤ / ٣٣٤) ، وفي « أتباعهم » (٦ / ٤٢٠) ، ومع هذا كله قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على هذا الحديث (٤ / ٢٧٣) :

« ولم أجد لـ (سلم) هذا ترجمة أصلاً » .

والمقصود : أن الحافظ رحمه الله لم يترجم لـ (دويد) هذا ، مع أنه تنبه من

ترجمة الحسيني لـ (سالم بن بشير) ؛ أنه من رجال « المسند » ، وبخاصة أنه وصفه بـ (الخراساني) ، فهذا مما يذكِّره بإبرازه بالترجمة ، ولكن صدق الله : ﴿ ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء ﴾ .

ومما تقدم يتبين خطأ تقوية الحديث بقوله في « الترغيب » (٤ / ٨٨ / ١٨) :

« رواه أحمد بإسناد جيد قوي » !

والظاهر أنه توهّم أنه (دويد الفلسطيني) أو (الأموي) اللذين وثقهما ابن حبان ، وقد عرفت أنهما أعلى طبقة منه ، وأنه لا دليل على أنه أحدهما ؛ ولذلك جزم الأمير ابن ماكولا أنه غيرهم . والله أعلم .

ثم وقفت على ما يؤيد جهالته وهو قول الحافظ العراقي في « المغني » (٤ / ٢٢٦) : « . . . وفيه (دويد) غير منسوب يحتاج إلى معرفته قال أحمد : حديثه مثله » .

وإن من جهل المعلقين الثلاثة على « الترغيب » ، وقَفْوِهم ما لا علم لهم به : أنهم صدّروا تخريجهم لهذا الحديث بقولهم في التعليق عليه (٤ / ٤٠) بقولهم :

« حسن ، . . . » .

ثم أتبعوه بكلام الهيثمي المتقدم ، وهو لا يدل على تحسينهم بوجه من الوجوه ؛ لأنه تردد بين أن يكون الذي وثقه العجلي أو غيره ممن لا يعرفه . فلا يجوز أن يؤخذ من كلامه ، ويترك منه . ثم إنه لو فرض أنه جزم هو أو غيره بأنه الموثق ؛ فهو مما لا ينبغي الجزم بأنه ثقة ؛ لما هو معروف من تساهل العجلي في التوثيق كنحو ابن حبان ، وبخاصة أنه قد عارضه هنا تضعيف ابن أبي حاتم إياه ـ كما تقدم ـ . فيا لله !

ما أجهلهم ، وما أجرأهم على التكلم بغير علم ! والله المستعان .

٦٧٨٠ - (احتجمُوا باسْم الله على الرِّيق ؛ فإنّه يزيدُ الحافظَ حفْظاً ، ولا تحتجمُوا يومَ السّبتِ ؛ فإنّه يوم يدخلُ الدّاءُ ويخرجُ الشِّفاءُ ، واحْتجمُوا يومَ الأحدِ ، فإنّه يخرجُ الدّاءُ ويدخلُ الشِّفاءُ ، ولا تحتجمُوا يومَ الاثنينِ ؛ فإنّه يومٌ فجعتُم فيه بنبيّكم ﷺ ، واحتجمُوا يومَ الثُّلاثاءِ ؛ فإنّه يومُ دم ، وفيه قَتَل ابنُ آدم أخاهُ ، ولا تحتجمُوا يومَ الأربعاء ؛ فإنّه يومُ نحْسٍ ، وفيه سال عيون الصّبر (!) ، وفيه أُنزلت سورةُ الحديدِ ، واحْتجمُوا يومَ الخَميس ؛ فإنّه يومٌ أنيسٌ ، وفيه رُفعَ إدريسُ ، وفيه لعنَ إبليسُ ، وفيه ردّ اللهُ على يعقوبَ بصرَه ، وردّ عليه يوسفَ ، ولا تحتجمُوا يومَ الجمُعة ؛ فإنّ فيها ساعةً لو وافتْ أمّةَ محمّدٍ ؛ لماتوا جَميعاً) .

باطل . أخرجه أبو نعيم في « الطب النبوي » (ق ٥٢ / ١ - ٢) من طريق أبي يحيى الوقار : ثنا محمد بن إسماعيل المرادي عن أبيه عن نافع مولى ابن عمر : أن عبد الله بن عمر أرسل رسولاً فقال :

ادع لي حجاماً ، ولا تَدْعُه شيخاً ، ولا صبياً ، وقال : . . . فذكره .

ورواه ابن أبي حاتم في « العلل » فقال (٢ / ٢٧٧ / ٢٣٣٠) : سمعت أبي وحدثنا زكريا بن يحيى الوقار[1] عن محمد بن إسماعيل المرادي به إلا أنه لم يسقه بتمامه ، ثم قال :

(١) الأصل هنا (الوقات) ، وفي الموضع الآخر الآتي (الوقاد) ! وهو من تحريفات الناسخ أو الطابع ، والتصحيح من كتب الرجال : ومنها كتاب ابن أبي حاتم في « الجرح » (١ / ٢ / ٦٠١) .

« فقال أبي : هذا حديث باطل ، ومحمد هذا مجهول ، وأبوه مجهول » .

وكذا قال في ترجمة (محمد بن إسماعيل المرادي) من « الجرح والتعديل » (٣ / ٢ / ١٨٩ / ١٠٧٤) ، وأقره الذهبي في « الميزان » ، والحافظ في « اللسان » .

وكذلك قال في موضع آخر من « العلل » (٢ / ٢٨٢ / ٢٣٤٦) وزاد :

« قال أبي : وروى هذا الحديث كاتب الليث عن عطّاف عن نافع عن ابن عمر . وهو مما أُدخل على أبي صالح . ورواه عبد الله بن هشام الدستوائي عن أبيه عن أيوب عن نافع عن ابن عمر . وعبد الله متروك الحديث » .

وأقره الحافظ في « اللسان » .

ولي على ما تقدم ملاحظات ، لابد من بيانها ، فأقول :

الأولى : إن إعلال الحديث والحكم عليه بالبطلان بـ (زكريا بن يحيى الوقار) أولى من إعلاله بشيخه وأبيه المجهولين ؛ وذلك ؛ لأن زكريا هذا كذاب ، ففي « الميزان » :

« قال ابن عدي : يضع الحديث ، قال صالح جزرة : حدثنا زكريا الوقار وكان من الكذابين الكبار » .

لكن الظاهر أن أبا حاتم لم يعرفه ، فقد ذكر ابنه عنه أنه سمع منه بمصر في الرحلة الثانية ، وروى عنه ، فلو كان تبين له كذبه ؛ ما روى عنه - إن شاء الله - ، ولأعله به .

الثانية : حديث الترجمة موقوف ، وحديث كاتب الليث عن عطاف مرفوع ، وقد أخرجه عنه كذلك جمع منهم الحاكم ؛ كما تراه مخرجاً في « الصحيحة » تحت حديث ابن عمر هذا مختصراً برقم (٧٦٦) .

الثالثة : قوله : « وروى هذا الحديث كاتب الليث . . . » إلخ ؛ يوهم أنه رواه بتمامه ، وليس كذلك ، فإن الشطر الثاني منه ، ابتداءً من قوله : « فإنه يوم نحس . . . » إلخ ، لا أصل له في حديثه . وكذلك يقال في حديث (عبد الله الدستوائي) ، بل هذا مختصر جداً ، ليس فيه إلا الأمر بالحجامة في ثلاثة أيام ، والنهي عن الحجامة يوم الأربعاء ! وفيه نكارة بينتها هناك في « الصحيحة » .

الرابعة : اقتصاره على ذكر متابعين للمرادي عن نافع ، يوهم أنه لا يوجد غيرهما . والواقع خلافه أيضاً ؛ فقد تابعهم سعيد بن ميمون عند ابن ماجه ، ومحمد بن جحادة من ثلاث طرق عنه ، عند ابن ماجه وغيره ، وهي مخرجة هناك في « الصحيحة » ، فاقتضى التنبيه . والله تعالى ولي التوفيق .

٦٧٨١ - (من غَسلَ ميْتاً فكتَم عليه ؛ غَفرَ الله له أربعينَ كبيرةً . . .) .

شاذ بلفظ : « كبيرة » . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٢٩٣ - ٢٩٤ / ٩٢٩) : حدثنا هارون بن ملول البصري : ثنا عبد الله بن يزيد المقرئ : ثنا سعيد بن أبي أيوب عن شرحبيل بن شريك عن علي بن رباح قال : سمعت أبا رافع يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ظاهره الصحة ، وعليه جرى بعض الحفاظ ، فقال المنذري في « الترغيب » (٤ / ١٧٠ / ١) ، وتبعه الهيثمي في « المجمع » (٣ / ٢١) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، ورواته محتج بهم في (الصحيح) » .

فأقول : هو كما قالا باستثناء شيخ الطبراني ، وهذه غالب عادتهم أنهم يغضون النظر عن شيوخ الطبراني إلا ما ندر ؛ حتى ولو كان ممن تكلم فيه أو جُهل ، أو غير ذلك ؛ كالشذوذ أو المخالفة ، وهذا هو العلة هنا ، فقد رواه جماعة من الثقات بلفظ

« مرة » مكان « كبيرة » . فمنهم : عبد الصمد بن الفضل ، وعبد الله بن أحمد بن أبي ميسرة ، عند الحاكم (١ / ٣٥٤ ، ٣٦٢) ، ومن طريقه البيهقي في « الشعب » (٧ / ٩ / ٩٢٦٥) ، وعباس بن عبد الله الترقفي عنده في « السنن » (٣ / ٣٩٥) ، والمقدمي وأبو صالح سعيد بن عبد الله سيامرد - ولم أعرفه - كلهم قالوا : « مرة » مخالفين (هارون بن ملول) في قوله : « كبيرة » ! وهذا من أوضح الأمثلة للحديث الشاذ وأقواها - كما لا يخفى على العارفين بهذا الفن الشريف - .

على أن (هارون) هذا لم أجد من وثقه من المتقدمين ، مثل الدارقطني وأمثاله من أئمة الجرح والتعديل ، وإنما وثقه ابن الجوزي فقال :

« كان من عقلاء الناس ، ثقة في الحديث » .

كما نقله الشيخ الأنصاري في كتابه القيم « بلغة القاصي والداني » (ص ٣٣٦) ، فإذا ثبتت ثقته ؛ فيكون حديثه شاذاً ، وإلا ؛ كان منكراً . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(تنبيه) : لقد اختلط على بعض الحفاظ المتأخرين وغيرهم ؛ هذا اللفظ الشاذ باللفظ المحفوظ في تخريج الحديث ، فعزوا الأول إلى من روى الآخر ، وهاك البيان :

١ - الحافظ الزيلعي ، فإنه ساق الحديث في « نصب الراية » (٢ / ٢٥٦) من رواية البيهقي في « المعرفة » عن شيخه الحاكم ، بإسناده عن عبد الصمد بن الفضل عن عبد الله بن يزيد بإسناده المتقدم عن أبي رافع مرفوعاً بلفظ :

« كبيرة » . وقال :

« ورواه الطبراني في « معجمه » : حدثنا هارون بن ملول المصري : ثنا عبد الله بن يزيد المقري به سنداً ومتناً . ورواه الحاكم في « المستدرك » ، وقال : على شرط مسلم » .

فأنت ترى أنه جعل لفظ الحاكم والبيهقي لفظاً واحداً هو : « كبيرة » ! وهذا خلاف ما تقدم : أن روايتهما من طريق عبد الصمد بن الفضل هي بلفظ الجماعة المحفوظ :

« مرة » .

وهكذا عزاه الإمام النووي في « المجموع » (٥ / ١٨٦) للحاكم في « المستدرك » ، وأقره على التصحيح .

وما عزاه الزيلعي لـ « معرفة البيهقي » ، فهو وهم آخر ، لا أدري هو منه أو من كاتب نسخته من « المعرفة » ، فقد تقدمت روايته في « الشعب » من طريق شيخه عن عبد الصمد بن الفضل بلفظ : « مرة » . وكذلك وجدته في نسخة مخطوطة عندي من « المعرفة » (٢ / ١٣٩ / ٢) ، مما يؤكد الوهم المذكور .

٢ ـ الحافظ العسقلاني ؛ فإنه ذكر في « الدراية في تخريج أحاديث الهداية » الطرف الأول من الحديث باللفظ الشاذ ، وقال :

« إسناده قوي ، أخرجه الحاكم والطبراني والبيهقي » .

ومن الواضح أنه تلخيص لتخريج الزيلعي ، لم يرجع إلى الأصول الثلاثة التي ذكرها . ليتبين له الفرق بين اللفظين !

٣ ـ المعلق أو المعلقون على « نصب الراية » ؛ فإنهم شايعوا الأصل ، بل ودعموه بنقل تقوية الحافظ لإسناده ، دون أن ينتبهوا للفرق والشذوذ .

٤ ـ الحافظ السيوطي ، وابن عرّاق الكناني ـ كما يأتي قريباً ـ والمعلقان عليه .

٥ ـ وأخيراً ، المعلقون الثلاثة على « الترغيب » (٤ / ٢٣٢) ؛ فإنهم قالوا في تخريجهم :

« حسن ، قال الهيثمي . . . » فذكروا قوله : « رجاله رجال الصحيح » ـ كما تقدم ـ ، وتصحيح الحاكم والذهبي ، دون أن يفرقوا أيضاً !! وأنى لهم العلم الذي يمكنهم من ذلك ؟!

هذا ، وفي مقابل هؤلاء أبو الفرج ابن الجوزي ، فقد ساق في « موضوعاته » (٢ / ٨٥) حديثاً لأبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

« من غسل ميتاً فستر عليه ، وأدى الأمانة ؛ غفر له أربعين مرة . . . » الحديث .
وأعله بيوسف بن عطية ، وقول ابن حبان :

« يقلب الأخبار ، ويلزق المتون الموضوعة بالأسانيد الصحيحة » .

فكان عليه أن يشير إلى حديث أبي رافع هذا المحفوظ ؛ حتى لا يتوهم القارئ أنه لا يوجد في الباب ما يغني عن حديث أبي هريرة هذا الواهي . ولذلك فقد أحسن السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٨ ـ ٩) في تعقبه إياه بحديث أبي رافع هذا ، وتبعه ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٦٩ ـ ٧٠) برواية البيهقي المتقدمة من طريق الترقفي ، ولكنهما لم يحسنا بسكوتهما عن بيان صحة إسناده ، وأساءا بذكر متنه بلفظ : « كبيرة » ! مع لفظه في حديث أبي هريرة المشهود له بلفظ : « مرة » ـ كما نقلته آنفاً ـ ، ولكنه تحرف عندهما إلى « كبيرة » !!

وأقر ذلك كله المعلقان الأزهريان (عبد الوهاب عبد اللطيف ، وعبد الله محمد الصديق الغماري) الذي وصف نفسه تحت اسمه : « من علماء الأزهر والقرويين ، ومتخصص في علم الحديث والإسناد » !!

٦٧٨٢ - (لو أنَّ قطْرةً من الزَّقّـوم قطَرتْ في دارِ الدُّنيـا ؛ لأَفسـدتْ على أهْلِ الدُّنيا معايشَهم ، فكيفَ بمَن يَكونُ طعامَه ؟!) .

ضعيف(*) . أخرجه الترمذي (٢٥٨٨) ، والنسائي في « الكبرى » (٦ / ٣١٣ / ١١٠٧٠) ، وابن ماجه (٤٣٢٥) ، وابن حبان (٢٦١١ - الموارد) ، والحاكم (٢ / ٢٩٤ و ٤٥١) ، والطيالسي في « مسنده » (٣٤٤ / ٢٦٤٣) ، وعنه البيهقي في « البعث والنشور » (٢٨٩ - ٢٩٠) ، وأحمد (١ / ٣٠١ و ٣٣٨) ، والطبراني في معاجمه الثلاثة : « الكبير » (١١ / ٦٨ / ١١٠٦٨) ، و« الأوسط » (٨ / ٢٥٩ / ٧٥٥١) و« الصغير » (ص ١١٨ - هند) من طرق عن شعبة عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس :

أن رسول الله ﷺ قرأ هذه الآية : ﴿ اتقوا الله حق تقاته ولا تموتنَّ إلا وأنتم مسلمون ﴾ ، قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . والسياق للترمذي ، وقال :

« حديث حسن صحيح » ! وقال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين » ! ووافقه الذهبي ! وقال الطبراني :

« لم يروه عن الأعمش إلا شعبة » .

قلت : بلى ، قد رواه عنه اثنان آخران ؛ وخالفاه سنداً ومتناً ، وكشفا عن علته التي فاتت الذين صححوه .

أحدهما : فضيل بن عياض ، فقال : عن سليمان - يعني : الأعمش - عن أبي

(*) هذا ما حكم به الشيخ رحمه الله أخيراً على هذا الحديث ، وكان قد صححه - قديماً - في بعض كتبه كـ « المشكاة » (٥٦٨٣) و« صحيح الجامع » (٥٢٥٠) ، وانظر « هداية الرواة » (٥٦١١) . (الناشر) .

يحيى عن مجاهد عن ابن عباس قال :

« لو أن قطرة من الزقوم . . . » فذكره .

رواه أحمد (١ / ٣٨٨) : ثنا القواريري : ثنا فضيل بن عياض . . .

قلت : وهذا إسناد صحيح إلى الأعمش ، فضيل بن عياض : أشهر من أن يُعرَّف ، والقواريري ـ هو : عبيد الله بن عمر بن ميسرة ، وهو ـ ثقة ثبت .

والآخر : يحيى بن عيسى الرملي ، فقال ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٣ / ١٦١ / ١٥٩٩١) : حدثنا يحيى بن عيسى عن الأعمش عن أبي يحيى به .

وأخرجه البيهقي في « البعث » (٢٩٠ / ٥٩٧) من طريق أخرى عن يحيى ابن عيسى الرملي .

قلت : والرملي هذا : صدوق يخطئ من رجال مسلم ، ومتابعة فضيل إياه دليل قوي على أنه قد حفظ ، وذلك مما يدل على أن عنعنة الأعمش في رواية شعبة عنه غير مغتفرة ، وأن بينه وبين مجاهد (أبا يحيى) ، واسمه : (**عبد الرحمن بن دينار القتّات**) ، وقيل غير ذلك ، والأول أشبه كما في « الضعفاء » لابن حبان ، وقال (٢ / ٥٣) :

« فحش خطؤه ، وكثر وهمه حتى سلك غير مسلك العدول في الروايات ، وجانب قصد السبيل في أشياء » .

ونقله السمعاني في مادة (القتات) من « الأنساب » ، دون أن يعزوه إلى ابن حبان ، ـ وكثيراً ما يفعل مثله ـ ومنه صححت اللفظة الأخيرة ، وكانت في الأصل (أسبابها) ، وقد عزاه الحافظ في « التهذيب » إلى قوله : « الروايات » دون ما

بعدها ، وفات ذلك على أصله « تهذيب الكمال » للحافظ المزي ، ولم يستدركه المعلقون عليه !

وقد ضعفه آخرون منهم أحمد ، فقال :

« روى عنه إسرائيل أحاديث مناكير جداً » . ولذلك قال الحافظ في « التقريب » :

« ليِّن الحديث » .

قلت : فهو علة الحديث ، ببيان الثقتين المذكورين عن الأعمش عنه . وإذا كان من القواعد العلمية المسلَّم بها ؛ أن زيادة الثقة مقبولة ، لا سيما ؛ ومن زاد ؛ أكثر ، وبخاصة أن المزيد عليه - وهو (الأعمش) - معروف بالتدليس ؛ إذا عرف ذلك ، فمن الواضح جداً خطأ تصحيح الحديث ، ولا سيما من بعض المتأخرين الذين وقفوا على هذه الزيادة : كالشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على « المسند » (٤ / ٢٥٩ و ٥ / ٥٣) ، وكالمعلق على « الإحسان » (١٦ / ٥١١ - ٥١٢) ، والمعلق على « موارد الظمآن » (٨/ ٣٢٢ - ٣٢٣ - طبعة دمشق) ، فإنهم تجاهلوا جميعاً القاعدة المذكورة ، فلم يتعرضوا لذكرها ، بل مروا على رواية الثقتين في تخريجهم للحديث ، دون أن يقفوا عندها ، وأن ينظروا إلى أثرها في الكشف عن علة الحديث وهي التدليس والوقف ، والله ولي التوفيق .

٦٧٨٣ - (ضِرْسُ الكافر - أو نابُ الكافرِ - مثلُ أُحُد ، وغلظُ جلْدِه مسيرةَ ثلاثٍ) .

شاذ بلفظ : « **ثلاث** » . أخرجه مسلم (٨ / ١٥٣ - ١٥٤) ، وابن حبان (٧٤٤٤) والطبراني في « المعجم الأوسط » (٩ / ٣٣ / ٨٠٦٩) ، وابن عدي في « الكامل »

(٧ / ١٢٧) ، والبيهقي في « البعث » (٣٠١ / ٦٢٠) ، والمزي في « التهذيب » (٣٠ / ٨٨) كلهم من طريق هارون بن سعد عن أبي حازم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد جيد ، على خلاف في (هارون) هذا ـ وهو : العجلي ـ : قال ابن معين :

« ليس به بأس » . وقال أحمد :

« صالح » .

وضعفه آخرون ، وتناقض فيه ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » (٧ / ٥٧٩) ، وفي « الضعفاء » (٣ / ٩٤) أيضاً ، ولم يذكر فيه جرحاً إلا قوله :

« كان غالياً في الرفض ، داعيةً إلى مذهبه » .

وهذا ليس جرحاً له في الرواية في الراجح من علم الأصول ؛ ولذلك قال الذهبي في « الميزان » .

« صدوق في نفسه ، لكنه رافضي بغيض » . ونحوه في « التقريب » للحافظ ابن حجر .

لكنني أقول : يمكن الغمز من حفظه بروايته في هذا الحديث عن أبي حازم بلفظ :

« وغلظ جلده مسيرة ثلاث » .

وهذا خطأ عندي يقيناً لأسباب :

أولا : مخالفته لمن هو أوثق منه في لفظ الحديث ، وهو فضيل بن غزوان عن أبي حازم بلفظ :

« ما بين مَنْكبَيِ الكافر في النار مسيرة ثلاثة أيام للراكب المسرع » .

أخرجه البخاري (٦٥٥١) ، ومسلم (٨ / ١٥٤) ، والبيهقي في « البعث » (٣٠٠ / ٦١٩) من طريقين عنه .

وروى الترمذي (٢٥٨٢) من طريق مصعب بن المقدام عن فضيل بن غزوان . . . عن أبي هريرة رفعه :

« ضرس الكافر مثل أحد » . وقال :

« حديث حسن » .

قلت : فمسيرة الثلاث ، هي لما بين منكبي الكافر ، وليس لغلظ جلده .

ثانياً : قد صح عن أبي هريرة من طرق أن غلظ جلد الكافر أقل من ذلك بكثير ، أصحها : ما رواه أبو صالح عنه مرفوعاً بلفظ :

« إن غلظ جلد الكافر اثنان وأربعون ذراعاً ، وإن ضرسه مثل أحد ، وإن مجلسه من جهنم كما بين مكة والمدينة » .

أخرجه الترمذي (٢٥٨٠) ، وابن حبان (٢٦١٥) ، والحاكم (٤ / ٥٤٥) . وقال الترمذي :

« حسن صحيح » . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي . وهو كما قالا .

ثالثاً : يحتمل احتمالاً قوياً أن هارون بن سعد وهم فقط في قوله : « جلده » والصواب : « جسده » ، وحينئذ يتفق مع الطرق الأخرى عن أبي هريرة ولا يتعارض ، ففي رواية محمد بن عمار وصالح مولى التوأمة عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

« ضرس الكافر يوم القيامة مثل أحد ، وفخذه مثل البيضاء ، ومقعده من النار مسيرة ثلاث مثل الربذة » يعني : من المدينة .

أخرجه الترمذي (٢٥٨١) ، وابن عدي في « الكامل » (٦ / ٢٣٠) ، وقال الترمذي :

« حسن غريب » ، وهو كما قال .

ورواه سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه ، وقال :

« ومقعده من النار ما بيني وبين الرَّبَذَة »[1] .

رواه الحاكم وصححه ، ووافقه الذهبي ، وهو كما قالا ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١١٠٥) .

ونحوه : ما تقدم في طريق أبي صالح بلفظ :

« . . . كما بين مكة والمدينة » .

وإنما قلت : « نحوه » ؛ لأن المسافة بينهما أضعاف ما بين المدينة والربذة ، بينهما نحو عشر مراحل ، كما في « المعجم » ، وفي الباب روايات أخرى في تقدير

---

(١) هي من قرى المدينة على ثلاثة أيام ؛ كما في « معجم البلدان » .

المسافة ، قال الحافظ في « الفتح » (١١ / ٤٢٣) :

« وكأن اختلاف هذه المقادير محمول على اختلاف تعذيب الكفار في النار » .

فأقول : هذا الجمع لا بد من المصير إليه بعد التبين من ثبوت كل رواية ؛ على طريقة أهل الحديث ؛ وإلا ؛ فقد ذكر الحافظ في جملة ما ساق من الروايات رواية مسلم هذه الشاذة ساكتاً عنها !

والمقصود : أن الطريق الأولى والثانية عن أبي هريرة ، تؤكدان خطأ ما نسبه إليه (هارون بن سعد) ، وأن الغلظ الذي ذكره لجلد الكافر إنما هو لجسده ، ومقعده في جهنم .

رابعاً وأخيراً : إن النظر السليم يؤكد خطأ (هارون) في جمعه في حديثه بين وصفين متناقضين ؛ ذلك ؛ لأن الضرس أغلظ عادة من الجلد ، فإذا صح أن الضرس مثل جبل أحد ، فكيف يكون الجلد أغلظ منه بنسب لا تحصى ؟! إني أكاد أن أجزم أنه أراد : (الجسد) فقال : (الجلد) والله سبحانه وتعالى أعلم .

ومثل هذا الخطأ وأشد منه : ما رواه البيهقي (٦١٨) من طريق الفضل بن موسى عن الفضيل بن غزوان عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

« ما بين منكبي الكافر مسيرة خمس مئة عام للراكب المسرع » .

فقوله : « خمس مئة » منكر جداً ، مع مخالفته للطريقين المشار إليهما عند الشيخين والبيهقي فيما تقدم بلفظ :

« . . . ثلاثة أيام » .

والله ولي التوفيق ، والهادي إلى أقوم طريق .

٦٧٨٤ - (إنكَ لتنظرُ إلى الطَّيرِ في الجنَّةِ ؛ فتشْتهيه ، فيخرُّ بينَ يديكَ مَشْويّاً) .

ضعيف جداً . أخرجه الحسن بن عرفة في « جزئه » (٥٢ / ٢٢) ، وعنه البزار في « البحر الزخار » (٥ / ٤٠١ / ٢٠٣٢) ، وابن أبي الدنيا في « صفة الجنة » (٤٦ / ١٠٣) ، وأبو يعلى في « المسند الكبير » (٢ / ٤٦٤ / ١٩٤٩ « المقصد العلي ») ، والعقيلي في « الضعفاء » (١ / ٢٦٨) ، والشاشي في « مسنده » (٢ / ٢٨٢ / ٨٥٨) ، والحسين المروزي ويحيى بن صاعد في « زوائد زهد ابن المبارك » (٥١٠ / ١٤٥٢) ، وابن عدي في « الكامل » (٢ / ٢٧٣) ، والبيهقي في « البعث » (١٨٨ - ١٨٩ / ٣٥٣) كلهم من طريق خلف بن خليفة عن حميد الأعرج عن عبد الله بن الحارث عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، وله ثلاث علل :

الأولى : حميد الأعرج ، وبه أعله الحفاظ ؛ فقال البزار عقبه :

« لا نعلمه يروى إلا من هذا الطريق عن ابن مسعود ، وحميد الأعرج كوفي ، ليس بحميد المكي الذي روى عن مجاهد ، وهو حميد بن عطاء » .

وفي ترجمته أورده العقيلي ، وروى عن البخاري أنه قال فيه :

« منكر الحديث » . وكذا نقل عنه تلميذه الترمذي في حديث آخر ، تقدم برقم (٤٠٨٢) ، واستغربه .

وفيها ساقه ابن عدي مع أحاديث أخرى ، وختمها بقوله :

« وهذه الأحاديث ليست مستقيمة ، ولا يتابع عليها » . وتبعه الحافظ الذهبي

فساقه في جملة مناكيره ، وقال فيه :

« متروك » . وكذا قال في « المغني » .

وذلك ما يشير إليه قول البخاري ، ومثله قول أبي حاتم :

« ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، قد لزم عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود ، ولا نعلم لعبد الله بن الحارث عن ابن مسعود شيئاً » .

ومثله قول ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢٦٢) :

« منكر الحديث جداً ، يروي عن عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود بنسخة كأنها موضوعة » .

ومن ذلك يتبين أن الحافظ تساهل في قوله فيه في « التقريب » :

« ضعيف » .

وكأنه تبع فيه شيخه الهيثمي ؛ فإنه قال في « المجمع » (١٠ / ٤١٤) :

« رواه البزار ، وفيه حميد بن عطاء الأعرج ، وهو ضعيف » .

وهذا بدوره تبع شيخه العراقي فيما نقله عنه غير واحد منهم العلامة الزبيدي في « شرح الإحياء » (١٠ / ٥٤١) :

« رواه البزار بسند فيه ضعف » . ووقع في « تخريج الإحياء » (٤ / ٥٤٠ - طبعة دار المعرفة بيروت) :

« أخرجه البزار بإسناد صحيح » !

فالظاهر أنه خطأ مطبعي ، وأشار المنذري إلى تضعيفه في « الترغيب » .

الثانية : عرفت أن مدار الحديث على (خلف بن خليفة) ، وهو مع صدقه فقد كان اختلط ، حتى ادعى ما كذبه بعضهم من أجله ، قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، اختلط في الآخر ، وادعى أنه رأى عمرو بن حريث الصحابي ، فأنكر عليه ذلك ابن عيينة وأحمد » .

الثالثة : الانقطاع بين عبد الله بن الحارث ـ وهو : الزبيدي النجراني ـ كما أشار إلى ذلك أبو حاتم فيما تقدم . وأكده في « المراسيل » لابنه ، فقال (٧٢) :

« سمعت أبي يقول : عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود : مرسل » .

وروى عن علي بن المديني أنه قال :

« لم يسمع من ابن مسعود » .

هذا ، ويلاحظ القارئ أن الحافظ العراقي ثم الهيثمي لم يعزوا الحديث لأبي يعلى ، وذلك ؛ لأنه لم يخرجه إلا في « المسند الكبير » . ولذلك أورده الهيثمي في « المقصد العلي » ـ كما تقدم ـ ، لكن سقط منه الإشارة بين يدي الإسناد إلى أنه في « الكبير » بحرف (ك) ـ كما هي عادته ـ ، ولم يتنبه لما ذكرت المعلق عليه ، فقال :

« لم أوفق في العثور عليه في مسند أبي يعلى » !

قلت : وعقب المنذري على هذا الحديث بقوله :

« وعن أبي أمامة رضي الله عنه : إن الرجل من أهل الجنة ليشتهي الطير من

طيور الجنة ، فيقع في يده متفلقاً (!) نضجاً . رواه ابن أبي الدنيا موقوفاً » .

يعني - والله أعلم - كتابه المتقدم : « صفة الجنة » ، وإليه عزاه السيوطي في « الدر المنثور » (٦ / ١٥٦) ، وقد فتشت عنه فيه من الطبعة المصرية ؛ فلم أجده ، وأما الزبيدي [فعزاه] في « شرح الإحياء » في الموضع المشار إليه آنفاً ، لابن جرير ، وقد فتشت أيضاً عنه في مظانه من « تفسيره » ؛ فلم أعثر عليه .

وذكر المنذري قبل ذلك (٤ / ٢٥٨ / ٢) حديثاً آخر عن أبي أمامة أيضاً . يشبه هذا ؛ ولكنه في الشراب ، وقال :

« رواه ابن أبي الدنيا موقوفاً بإسناد جيد » .

وهذا في « صفة الجنة » (٥٣ / ١٣٢) بإسناد جيد - كما قال - . فلا أدري ما حال إسناد الذي قبله؟ ولذلك ترددت في أي الكتابين أذكره ، أفي « صحيح الترغيب » أم « ضعيف الترغيب » ؟ ثم استقر رأيي على إيراده في « الصحيح » ما دام أنه لم يضعفه ، بل صدره بصيغة : (عن) المشعرة بقوته ، والعهدة عليه ، مع احتمال أن يكون إسناده هو نفس إسناد هذا الذي جوَّده . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(تنبيه) : وأما المعلقون الثلاثة في طبعتهم الأنيقة التي ظاهرها الرحمة ! من « الترغيب والترهيب » ، فقالوا (٤ / ٤٣٢) :

« حسن موقوف ، عزاه صاحب « الإتحاف » لابن جرير » .

قلت : صاحب « الإتحاف » هو العلامة الزبيدي - كما تقدم - ، ولم يحسنه ، فمن أين جاؤوا بالتحسين ؟! وذلك من شطحاتهم ، وقَفْوِهم ما لا علم لهم به ! هداهم الله .

٦٧٨٥ ـ (أَبعدَه اللهُ ؛ إنّه كانَ يبغضُ قُريشاً) .

ضعيف . روي من حديث سعد بن أبي وقاص ، والمغيرة بن شعبة ، وجابر بن عبد الله .

١ ـ أما حديث سعد ؛ فله عنه طريقان :

إحداهما : عن عبد الرحمن بن عياض قال : حدثني عمي عتيبة عن عبد الملك بن يحيى عن محمد بن سعد عن أبيه قال :

قيل للنبي ﷺ : إن فلاناً الثقفي قتل ، ـ وكان قد أسلم ـ فقال : . . . فذكره .

أخرجه البزار في « مسنده » « البحر الزخار » (٤ / ٢٢ ـ ٢٣ / ١١٨٣) وقال :

« لا نعلمه روي إلا من هذا الوجه » .

كذا قال ! ويرده ما يأتي ، وهو إسناد ضعيف مظلم ، من دون محمد بن سعد ليس لهم ذكر في كتب الرجال . ولهذا قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٢٧) :

« رواه البزار ، وفيه من لم أعرفه » .

والطريق الأخرى : عن جبير بن أبي صالح عن الزهري عن سعد بن أبي وقاص قال :

إن رجلاً قتل ، فقيل للنبي ﷺ ، فقال : . . . فذكره .

أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٢ / ١٧٣ / ١٢٤٤٩) ، وعنه ابن أبي عاصم في « السنة » (٢ / ٦٣٨ / ١٢٢٥) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : جهالة جبير بن أبي صالح ، لا يعرف إلا برواية ابن أبي ذئب عنه ؛ ولذا قال الذهبي :

« لا يدرى من هو ؟ » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » (٦ / ١٤٩) ! وقد خولف .

والأخرى : الانقطاع بين الزهري وسعد .

وقد خالفه(*) معمرٌ ، فقال : عن الزهري أن رجلاً من ثقيف قتل يوم أحد ، فقال النبي ﷺ : . . . فذكره مرسلاً .

أخرجه عبد الرزاق (١١ / ٥٨ / ١٩٩٠٤) .

٢ ـ وأما حديث المغيرة بن شعبة ؛ فأخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ٣٨٢ / ٣٦٥) : حدثنا أبو غسان أحمد بن سهل بن الوليد (!) الأهوازي : ثنا الجراح بن مخلد : ثنا يعقوب بن محمد الزهري : ثنا نوفل بن عمارة : حدثني عبد الله بن الأسود بن أبي عاصم الثقفي عن أبيه عن المغيرة بن شعبة قال :

رأيت رسول الله ﷺ يوم حنين وقف على رجل من ثقيف مقتول ، فقال : . . . فذكره .

(*) يعني : « جبيراً » . (الناشر) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ، أعله الهيثمي بأحد رواته ؛ فقال :

« رواه الطبراني ، وفيه يعقوب بن محمد الزهري ، وهو ضعيف ، وقد وثِّق » .

وهذا فيه تقصير ظاهر يتبين لك مما يأتي :

أولاً : يعقوب هذا : قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء » .

ثانياً : من فوقه إلى المغيرة ؛ ثلاثتهم مجهولون ليس لهم ذكر في كتب الرجال - فيما علمت - .

ثالثاً : شيخ الطبراني (أبو غسان أحمد بن سهل بن الوليد) ، كذا وقع فيه والصواب (أيوب) ؛ كما في « المعجم الأوسط » و« الصغير » و« الدعاء » و« لسان الميزان » ، وهو من شيوخه الذين ليس لهم عنده من الحديث إلا القليل ، فروى له في « الأوسط » (٣ / ٢٨ - ٢٩ / ٢٠٤٥ - ٢٠٤٧) ثلاثة أحاديث أخرى ، أحدها أخرجه أيضاً في « الصغير » (٥٨٣ - الروض) ، وفي « الدعاء » (٣ / ١٧٣٧ / ٢٠٩٤) ، وله فيه حديث آخر (٣ / ١٨١٢ - ١٨١٣ / ٢٢٤٧) .

وساق له الحافظ في « اللسان » حديثاً خامساً من رواية ابن قانع يشبه هذا من جهة أنه من رواية خالد بن معدان عن أبيه عن جده رفعه :

« مثل الإيمان مثل القميص . . . » .

فأبو خالد وجده لا يعرفان ؛ ولذلك قال الحافظ :

« وهذا حديث منكر ، وإسناد مركب ، ولا يعرف لخالد رواية عن أبيه ، ولا

لأبيه عن جده . وهو من شيوخ الطبراني ، وقد أورد له في « معجمه الصغير » حديثاً واحداً غريباً جداً ، وله في « غرائب مالك » عن عبد العزيز بن يحيى عن مالك حديث غريب جداً » .

قلت : فالظاهر أنه مولع بتركيب الأسانيد التي لا تعرف ، أو على من هو متهم كعبد العزيز هذا ـ وهو : المدني ـ .

وبالجملة ؛ فهذا الشيخ ضعيف لا يوثق به ؛ والله أعلم .

٣ ـ وأما حديث جابر ؛ فيرويه القاسم بن محمد بن عباد المهلبي قال : حدثني أبي عن جدي قال : حدثني هلال بن عبد الرحمن قال : كنت مع أيوب السختياني بـ (مِنى) ، فأخذ بيدي فأدخلني على محمد بن المنكدر فحدثنا عن جابر بن عبد الله :

أن رجلاً قتل بالمدينة ، لا يدرى من قتله ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٤ / ٣٥٠ / ١٩٥٦) في ترجمة (هلال بن عبد الرحمن الحنفي) مع حديثين آخرين بإسنادين آخرين له ، ثم قال :

« كل هذا مناكير ؛ لا أصول لها ، ولا يتابع عليها » .

قلت : وسائر رجاله ثقات[1] ، فمن أوهام ابن الجوزي الفاحشة ، قوله في « الموضوعات » (٢ / ٤٢) ـ وقد روى الحديث من طريق العقيلي ـ :

« قال العقيلي : لا أصل لهذا الحديث ، قال ابن حبان : وعباد يأتي بالمناكير فاستحق الترك » !

---

(١) على كلام فيه تراه في « اللسان » ، وقد وثقه ابن حبان (٩ / ١٠٤) .

قلت : لا أدري ـ والله ـ ما الذي صرفه عن إعلاله بـ (هلال بن عبد الرحمن) ، مع تصريح العقيلي بأنه العلة ، ونقله عنه قوله : « لا أصل له » دون تمام كلامه الصريح في إعلاله به ـ إلى إعلاله بعباد هذا ! ولو أنه كان متروكاً ـ كما زعم ـ لم يكن لانصرافه المذكور وجه ، لأنه يوهم أن ما أعله به العقيلي ليس بعلة ، فكيف والأمر على العكس تماماً ؟! لأن (عباداً) الذي نقل عن ابن حبان أنه تركه ، هو (عباد بن عباد أبو عتبة الخواص) ، فقد قال فيه ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٧٠) :

« كان ممن غلب عليه التقشف والعبادة ؛ حتى غفل عن الحفظ والإتقان ، فكان يأتي بالشيء على حسب التوهم ، حتى كثرت المناكير في روايته ـ على قلّتها ـ فاستحق الترك » .

ومن الغرائب حقاً أن ينسحب وهمه هذا إلى حديث آخر تقدم تخريجه برقم (٥٩٨٤) !

وإن مما يزيد في الأمر غرابة ، أن (عباداً) المذكور في الحديثين وقع منسوباً بنسبة (المهلبي) كما ترى في هذا الحديث ، فكيف غفل هذا فيهما معاً ؟!!

من أجل ذلك تعقبه السيوطي في « اللآلي المصنوعة » (١ / ٤٤٣) بقوله :

« إنما أورده العقيلي في ترجمة (هلال) على أنه من مناكيره ، وكذا في « الميزان » و« اللسان » . وأما عباد المهلبي فروى له الأئمة الستة ، وقال في « الميزان » : صدوق من مشاهير علماء البصرة ، وكان شريفاً نبيلاً ، عاقلاً ، كبير القدر ، وثقه غير واحد ، وقال ابن سعد : ثقة ربما غلط . انتهى . والله أعلم » .

قلت : ومن أولئك الموثقين ابن حبان نفسه ، فقد أورده في (طبقة أتباع التابعين) من كتابه « الثقات » (٧ / ١٦١) .

وجملة القول ؛ أن الحديث ضعيف من جميع طرقه ، وليس فيها ما يصلح لتقويته ؛ لأن مدارها على مجاهيل ، يمكن أن يكون بعضهم سرقه من بعض ، وخيرها رواةً طريق معمر عن الزهري معضلاً ، وهو بالتالي يعود إلى مجهول أو أكثر .

وإن مما يؤكد ضعفه الاضطراب الظاهر في متونها على الوجوه التالية :

١ ـ في حديث سعد أنه كان مسلماً ؛ دون الروايات الأخرى .

٢ ـ في حديث المغيرة أن قتله كان يوم حنين .

٣ ـ في حديث الزهري أن ذلك كان يوم أحد .

٤ ـ في حديث جابر أنه كان بالمدينة .

٦٧٨٦ ـ (إنّه لا بدّ ممّا لا بدًّ منه) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٢٧١ ـ ٢٧٣) من طريق **أبي عبد الملك** عن القاسم عن أبي أمامة قال : قال رسول الله ﷺ :

« تجهزوا إلى هذه القرية الظالم أهلها ـ يعني : خيبر ـ ؛ فإن الله فاتحها عليكم إن شاء الله ، ولا يخرجن معي ضعيف ، ولا مضعف » .

فانطلق أبو هريرة إلى أمه فقال : جهزيني ؛ فإن رسول الله ﷺ قد أمرنا بالجهاز للغزو ، فقالت : تنطلق وتتركني ، وقد علمت أني ما أدخل المرفق إلا وأنت معي ؟ فقال : ما كنت لأتخلف عن رسول الله ﷺ ، فأخرجت ثديها فناشدته بما رضع من

لبنها ، فأتت رسول الله ﷺ سراً فأخبرته ، فقال :

« انطلقي فقد كُفيتِ » .

فأتاه أبو هريرة فأعرض عنه رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! قد أرى إعراضك عني ؛ لا أرى ذلك إلا لشيءٍ بلغك ؟ قال :

« أنت الذي تناشدك أمك ، وأخرجت ثديها تناشدك بما رضعت من لبنها ، فلم تفعل ، أيحسب أحدكم إذا كان عند أبويه أو أحدهما أن ليس في سبيل الله ؟ بلى هو في سبيل الله إذا برهما وأدى حقهما » .

قال أبو هريرة : لقد مكثت بعد ذلك سنتين ما أغزو ، حتى ماتت .

وخرج رسول الله ﷺ من المدينة ليلاً فساروا ؛ معه فتى من بني عامر على بكر له صعب ، فجلس يسير فجفل من ناحية الطريق والناس فوقع بعيره في حفرة فصاح : يا لعامر ! فارتكس هو وبعيره ، فجاء قومه فاحتملوه .

وسار رسول الله ﷺ حتى أتى خيبر ، فنزل عليها فدعا الطفيلَ بنَ عامر بن الحارث الخزاعي فقال :

« انطلق إلى قومك فاستمدهم على أهل هذه القرية الظالم أهلها ، فإن الله سيفتحها عليكم إن شاء الله » .

قال الطفيل : يا رسول الله ! تبعدني منك والله لأن أموت وأنا منك قريب أحب إليَّ من الحياة وأنا منك بعيد ، فقال رسول الله ﷺ : . . . (فذكر الحديث) .

فانطلق فقال : يا رسول الله ! لعلي لا ألقاك فزودني شيئاً أعيش به ، قال :

« أتملك لسانك ؟ » .

قال : فماذا أملك إذا لم أملك لساني ؟ قال :

« أتملك يدك ؟ » .

قال : فماذا أملك إذا لم أملك يدي ؟ قال :

« فلا تقل بلسانك إلا معروفاً ، ولا تبسط يدك إلا إلى خير » .

قال ابن أبي كريمة : وجدت في كتاب أبي عبد الرحيم بخطه في هذا الحديث : وقال له نبي الله ﷺ :

« أفش السلام ، وابذل الطعام ، ، واستح الله بما تستحي رجلاً من أهلك ذي هيئة ، ولتحسن خلقك ، وإذا أسأت فأحسن ؛ فإن الحسنات يذهبن السيئات » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أبو عبد الملك ـ هو : علي بن يزيد الألهاني ـ ، قال الذهبي في « المغني » :

« ضعفوه ، وتركه الدارقطني » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف » .

لكن ما ذكره ابن أبي كريمة في وجادته ثابت في أحاديث متفرقة ، فانظرها ـ إن شئت ـ في « صحيح الترغيب » (٢٣ ـ الأدب / ٢ ، ٣ ، ٤) ، وراجع لجملة (الاستحياء) « الصحيحة » (٧٤١) .

٦٧٨٧ - (إنّه لا قليلَ مِن أذى الجارِ) .

ضعيف . أخرجه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (١ / ٤٣٠ / ٤٣٠) ، وفي « مساوي الأخلاق » (١٧٩ / ٣٨٤) : حدثنا أبو سهل بنان بن سليمان الدقاق : نا عبيد الله بن موسى عن الأوزاعي عن ابن أبي لبابة عن أم سلمة قالت :

بينما أنا مع النبي ﷺ إذ دخلت شاة لجارٍ لنا ، فأخذت قرصاً لنا ، فقمت إليها فأخذته من بين لحييها ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات من رجال « التهذيب » ؛ غير (بنان بن سليمان الدقاق) ، وهو بغدادي ترجمه الخطيب في « تاريخه » (٧ / ٩٨ - ٩٩) برواية غير الخرائطي من الحفاظ ، وقال :

« وكان ثقة » .

لكنه منقطع بين (ابن أبي لبابة) وأم سلمة ؛ قال ابن أبي حاتم في « المراسيل » (ص ٨٨) :

« قال أبي : (عبدة بن أبي لبابة) عن أم سلمة في (الشاة) ، لم يسمع عبدة من أم سلمة ، بينهما رجل » .

قلت : ولم تتنبه الدكتورة المعلقة على « المكارم » فقالت :

« إسناده حسن » !

ولولا الانقطاع ؛ لكان الصواب أن يقال : إسناده صحيح ؛ لما علمت من أن رجاله كلهم ثقات .

وقد جاء عن ابن أبي لبابة معضلاً ؛ فقال ابن أبي شيبة في « المصنف » (٨ / ٣٥٩ / ٥٤٧٥) : وكيع قال : حدثنا الأوزاعي عن عبدة بن أبي لبابة قال : قال رسول الله ﷺ :

« لا قليل . . . » الحديث ؛ كذا دون القصة .

وكذا روي بإسناد آخر ؛ فقال الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٣ / ٢٥٨ / ٥٣٥) : حدثنا أحمد بن رِشدين : ثنا أحمد بن أبي الحواري : ثنا الوليد : ثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن أم سلمة به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير أحمد بن رشدين ، وهو ضعيف ، وقال ابن عدي :

« كذبوه » .

والوليد ـ هو : ابن مسلم الدمشقي ـ ، وكان يدلس تدليس التسوية . ومنه تعلم تساهل الهيثمي في قوله (٨ / ١٧٠) :

« رواه الطبراني ، ورجاله ثقات » . فإنه لم يوثقه أحد سوى مسلمة بن القاسم الأندلسي ، قال الذهبي في « المغني » :

« ضعيف ، وقيل : كان مشبهاً » . وقال في « السير » (١٦ / ١١٠) :

« ولم يكن بثقة » .

ونفى التشبيه عنه الحافظ في « اللسان » ، فراجعه .

٦٧٨٨ - (اللهمّ ! فَقِّهْ قريشاً في الدِّين ، وأذقْهم من يومي هذا إلى آخر الدَّهر نَوالاً ، فقدْ أذقْتَهم نَكالاً) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار في « مسنده » (٤ / ١٢١ / ١٢٩١ - البحر الزخار) : حدثنا **عبد الله بن شبيب** قال : ثنا **إسحاق بن محمد** قال : ثنا عبد الملك بن عبد العزيز قال : ثنا عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال العباس : قلت :

يا رسول الله ! ما رأيت بعد أبي بكر أوفى [من] قريش الذين أسلموا بمكة يوم الفتح ؟ فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

« لا نعلمه عن العباس مرفوعاً إلا بهذا الإسناد ، وقد رواه ابن عباس عن النبي ﷺ من غير هذا الوجه »[1] .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته عبد الله بن شبيب ، قال الذهبي في « المغني » :

« واهٍ ، قال أبو أحمد الحاكم : ذاهب الحديث » . وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٢٦) :

« رواه البزار والطبراني ، وفيه عبد الله بن شبيب ، وهو ضعيف » .

وتعقبه تلميذه الحافظ ابن حجر في « مختصر الزوائد » - زوائد البزار - بقوله (٢ / ٣٦٩) :

« قلت : وشيخ شيخه لا أدري من هو ؟ » .

---

(١) كذا الأصل . وفي « كشف الأستار » (٣ / ٢٩٧) : « من غير وجه » ولعل الأول أرجح .

يعني : (إسحاق بن محمد) ؛ لكن الظاهر أنه ابن أبي فروة الفروي ، فقد ذكر الحافظ المزي في ترجمته من « التهذيب » أنه روى عنه عبد الله بن شبيب . فإذا كان هو ؛ ففيه كلام كثير مع أنه من شيوخ البخاري في « صحيحه » ، وقد انتقده بعضهم ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، كُفَّ فساء حفظه » .

والحديث رواه بعض المتروكين بإسناد آخرٍ عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

« اللهم ! اهد قريشاً . . . » والباقي نحوه . وهو مخرج في المجلد الأول برقم (٣٩٩) .

ولسائره إسناد ثالث عن ابن عباس بلفظ :

« اللهم ! إنك أذقت أول قريش نكالاً ، فأذق آخرهم نوالاً » .

أخرجه الترمذي وابن أبي عاصم في « السنة » (٢ / ٦٤١ / ١٥٣٨ ، ١٥٣٩) وغيرهم ، وهو مخرج أيضاً هناك تحت الحديث (٣٩٨) .

والجملة الأولى منه ؛ إنما صحت في عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ دعا له فقال :

« اللهم ! فقهه في الدين » .

أخرجه مسلم وغيره . وعزاه بعضهم للبخاري ، وهو وهم - كما نبهت عليه في تخريج « المشكاة » (٦١٣٩) - .

٦٧٨٩ ـ (يا قتادةُ ! لا تسبنَّ قُريشاً ؛ فلعلّك أَنْ ترى منهم رِجالاً تزدري عملَك معَ أعمالِهم ، وفعْلَك معَ أفْعالهم ، وتغْبطَهم إذا رأيتَهم) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٦ / ٣٨٤) : ثنا يونس قال : ثنا ليث عن يزيد ـ يعني : ابن الهاد ـ عن محمد بن إبراهيم :

أن قتادة بن النعمان الظفري وقع بقريش ، فكأنه نال منهم ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، وتمامه :

« لولا أن تطغى قريش ؛ لأخبرتهم بالذي لهم عند الله عز وجل » .

قال يزيد : سمعني جعفر بن عبد الله بن أسلم ، وأنا أحدث بهذا الحديث ، فقال : هكذا حدثني عاصم بن عمر بن قتادة عن أبيه عن جده .

وهكذا أخرجه البزار في « مسنده » (٣ / ٢٩٧ / ٢٧٨٧) من طريق آخر عن يونس بن محمد به .

وأخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٩ / ٦ ـ ٧ / ١٠) من طريق عبد الله ابن صالح : حدثني الليث به ؛ المسند فقط .

قلت : وهو من الطريق الأولى مرسل صحيح الإسناد ؛ لأن محمد بن إبراهيم ـ وهو : التيمي ـ تابعي لم يدرك القصة ، وهو من رجال الشيخين كمن دونه .

وهو من الطريق الأخرى مسند من حديث قتادة الأنصاري ؛ لكنه ضعيف ، لأن عمر بن قتادة مجهول لايعرف إلا برواية ابنه عنه ، ومع ذلك وثقه ابن حبان (٥ / ١٤٦) . وسائر رجاله ثقات .

وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٢٣) :

« رواه أحمد مرسلاً ومسنداً ، وأحال لفظ المسند على المرسل ، والبزار كذلك ، والطبراني مسنداً ، ورجال البزار في المسند رجال « الصحيح » ، ورجال أحمد في المرسل والمسند رجال « الصحيح » ؛ غير جعفر بن عبد الله بن أسلم في « مسند أحمد » ، وهو ثقة ، وفي بعض رجال الطبراني خلاف » .

قلت : وفي هذا الكلام خلط عجيب لا أدري كيف وقع له؟! وهو ظاهر من التخريج السابق ، ولا بأس من بيان ذلك باختصار :

أولاً : قوله : « أحال . . . » ؛ ليس صحيحاً ؛ لأن الإحالة في اصطلاح العلماء أن يسوق المصنف إسناده بحديث ، ثم يتبعه بإسناد آخر فيحيل في متنه على الذي قبله بمثل قوله : « مثله » أو « نحوه » ، ولا شيء من هذا هنا .

ثانياً : قوله في رجال مسند البزار : « رجال الصحيح » خطأ واضح ؛ لأن فيه عنده وكذا أحمد والطبراني : « . . ابن أسلم » و « عمر بن قتادة » مع جهالة هذا .

ثالثاً : زعمه أن في مرسل أحمد (ابن أسلم) المذكور ، وهو وهم محض ، بل رجاله ثقات رجال الصحيح . والمعصوم من عصمه الله .

(تنبيه) : قال البزار عقب الحديث :

« لا نعلمه رواه مرفوعاً إلا قتادة بن النعمان ، وقد روي بعضه عن غيره » .

قلت : أظن أنه يشير إلى تمام الحديث : « لولا أن . . . » فقد رواه هو وغيره عن ابن عباس ، وصح عن غيره ـ كما تقدم ذكره في الحديث الذي قبله ـ ، ولصحته لم أذكره في حديث الترجمة .

وجملة السب وحدها ؛ قد رويت عن ابن مسعود ، وقد تقدم تخريجه برقم (٣٩٩) .

٦٧٩٠ - (لا يزالُ الدِّين واصباً ما بقيَ من قُريش عشرونَ رجُلاً) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار في « مسنده » (٣ / ٢٩٩ / ٢٧٩١) ، وابن أبي عاصم في « السنة » (٢ / ٦٣٨ / ١٥٢٤) ، وابن عدي في « الكامل » (١ / ٢٣٨) من طريق نعيم بن حماد : ثنا إبراهيم بن أبي حية عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً . وقال البزار وابن عدي :

« لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه » .

قلت : [فيه إبراهيم بن أبي حية] ، وهو ضعيف جداً . قال البخاري وغيره :

« منكر الحديث » . وقال ابن عدي :

« وضعفه بيِّن على أحاديثه ورواياته » .

ولذا قال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٢٨) :

« رواه البزار ، وفيه إبراهيم بن أبي حَية ، وهو متروك » .

وذكره الذهبي فيما أنكر عليه من الأحاديث .

ونعيم بن حماد : ضعيف .

٦٧٩١ - (إنّ أحدَكم سيوشكُ أنْ يحبَّ أنْ ينظرَ إليَّ نظرةً بما لَهُ من أهْلٍ ومالٍ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٧ / ٣٢٣ / ٧٠٩٧) من طريق سليمان بن موسى : ثنا جعفر بن سعد : حدثني خُبَيْب بن سليمان بن

سمرة عن أبيه عن سمرة بن جندب مرفوعا .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلسل بالعلل :

١ ـ سليمان بن سمرة : مجهول الحال ـ كما قال ابن القطان ـ ، وانظر « تيسير الانتفاع » و « المغني » للذهبي .

٢ ـ خبيب بن سليمان : مجهول لا يعرف إلا برواية جعفر هذا ـ وإن وثقه ابن حبان ـ .

٣ ـ جعفر بن سعد ، وهو : ضعيف .

٤ ـ سليمان بن موسى ـ وهو : الزهري ـ : فيه لين ؛ لكنه قد توبع بمن لا يفرح بمتابعته ، فقال البزار (٣ / ٢٩١ / ٢٧٧٠) : حدثنا خالد بن يوسف : حدثني أبي يوسف بن خالد : ثنا جعفر بن سعد به .

ويوسف بن خالد ـ وهو : السمتي ـ : متروك ، وكذبه ابن معين .

وابنه خالد : قال الذهبي في « المغني » .

« فيه تضعيف ، وأبوه يوسف ساقط » .

وإذا عرفت ما تقدم ؛ فمن تساهل الهيثمي قوله (٩ / ٣٩) :

« رواه الطبراني ، ورجاله ثقات » !

وقوله (١٠ / ١٨) ـ وقد صدرهُ بقوله : « وعن سمرة بسند ضعيف . . . » ـ :

« رواه البزار » !

ولم يتنبه أخونا الشيخ حمدي السلفي للتصدير المشار إليه ؛ فقال في تعليقه على « المعجم » :

« قال في « المجمع » (١٠ / ١٨) : رواه البزار ، ولم يتكلم عليه » !

٦٧٩٢ - (لا تقومُ السَّاعةُ حتَّى يُلتمسَ رجلٌ من أصْحابي ، كما تُلتمسُ - أو : تُبتغى - الضالَّةُ ؛ فلا يوجد) .

ضعيف جداً . أخرجه أحمد (١ / ٨٩ و ٩٣) ، والبزار (٣ / ٢٩٢ / ٢٧٧٢) ، وابن عدي في « الكامل » (١ / ٤٢٥) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٠٥) من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي مرفوعاً .

قلت : أورده ابن عدي في ترجمة (إسرائيل) فقال :

« وإسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي كثير الحديث ، مستقيم الحديث في حديث أبي إسحاق وغيره ، وقد حدث عنه الأئمة ، ولم يتخلف أحد في الرواية عنه ، وهذه الأحاديث التي ذكرتها من أنكر أحاديثه » .

قلت : هذا مما يتعجب منه كيف يصح تعصيب نكارة هذا الحديث بإسرائيل ، وهو ثقة حجة مستقيم الحديث - كما شهد ابن عدي نفسه - ، وفوقه الحارث - وهو : الأعور - والجمهور قد ضعفه ؛ بل إن بعضهم قد كذبه ، وقد قال ابن عدي في آخر ترجمته (٢ / ١٨٦) :

« أكثر رواياته عن علي ، وروى عن ابن مسعود القليل ، وعامة ما يرويه عنهما غير محفوظ » .

قلت : فهو العلة إذاً ، وبه أعله الهيثمي ؛ فقال في « مجمعه » (١٠ / ١٨) :

« رواه أحمد والبزار ، وفيه الحارث الأعور ، وهو ضعيف ، وقد وثّق على ضعفه » .

٦٧٩٣ - (أُوصِيكم بالسَّابقينَ الأوّلينَ [من المهاجرينَ] ، وبأَبنائهم مِنْ بعْدِهم ، وبأبنائهم مِنْ بعْدِهم ، وبأبنائهم مِنْ بعْدِهم[1] . إلا تفْعلوا ؛ لا يقبل منكم صرْفٌ ولا عدْلٌ) .

ضعيف . أخرجه البزار في مسنده « البحر الزخار » (٣ / ٢٣٣ / ١٠٢٢) : حدثنا بشر بن خالد العسكري قال : نا جعفر بن عون عن **حميد بن القاسم بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف** عن أبيه عن جده عن عبد الرحمن بن عوف قال :

لما حضر النبي ﷺ الوفاة ؛ قالوا : يا رسول الله ! أوصنا . قال : . . . فذكره . وقال :

« لم يروه إلا عبد الرحمن بن عوف ، ولا له إلا هذا الإسناد ولم نسمعه إلا من بشر » .

قلت : ومن طريقه أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٩ / ١٥١ / ٨٣٢٥) - والزيادة له - ، وقال :

« لم يروه عن حميد إلا جعفر » .

قلت : لقد نسي رحمه الله ما رواه في المجلد الأول (٤٨٢ / ٨٧٨) : أخبرنا أحمد قال : حدثنا عتيق بن يعقوب قال : حدثني حميد بن القاسم بن حميد . . . إلخ ، وفيه الزيادة .

---

(١) كذا الأصل ، وكذا في « الكشف » (٣ / ٢٩٢) ، و« المختصر » (٢ / ٣٦٤) بتكرار الجملة ثلاث مرات ، وفي « المجمع » مرتين .

وعتيق هذا : ثقة ، وكذا الراوي عنه أحمد ـ وهو : ابن يحيى الحلواني ـ ، فكان الصواب أن يقال : « لم يروه عن القاسم إلا حميد » .

قلت : وهما لا يعرفان إلا في هذه الرواية ، وفي ترجمتيهما ساقها ابن حبان في « الثقات » (٧ / ٣٣١ و ٨ / ١٩٦) ، وقال المعلق عليه في كل من الترجمتين :

« لم نظفر به » .

وقد فات ابن حبان رواية جعفر بن عون المتابع لعتيق بن يعقوب . فحميد بن القاسم : مجهول الحال ، وأبوه القاسم : مجهول العين . والله أعلم .

ومما تقدم تعلم تساهل الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ١٧) [بقوله] ـ بعدما عزاه للطبراني والبزار ـ :

« ورجاله ثقات » !

٦٧٩٤ ـ (يا أبا الدَّرْداء ! إذا فاخَرْتَ ؛ ففاخرْ بقُريش ، وإذا كاثرتَ ؛ فكاثرْ بتميم ، وإذا حارَبْتَ ؛ فحارِبْ بقيسٍ ، ألا إنّ وجوهَها كنانةُ ، ولسانُها أسدٌ ، وفرسانُها قيسٌ .

يا أبا الدرداءِ ! إن لله فرْساناً في سمائه يحارِبُ بهم أعداءَه ، إنّ آخرَ من يقاتلُ عن الإسلامِ ـ حين لا يبقَى إلا ذكْره ، ومن القُرْآن إلاّ رسْمه ـ لَرجلٌ من قيْسٍ . قال : قلتُ : يا رسول الله ! أيُّ قيْسٍ ؟ قال : من سُلَيم) .

منكر . أخرجه البزار في « مسنده » (٣ / ٣٠٩ ـ ٣١٠ / ٢٨١٩) ، وتمام في « فوائده » (٤ / ٣٦٨ ـ ٣٦٩ ـ الروض البسام) ، وعنه ابن عساكر في « تاريخ

دمشق » (٢٦ / ٢٧٢ / ٥٥٦٨) من طريق بكر بن عبد العزيز ابن أخي إسماعيل ابن عبيد الله بن المهاجر عن سليمان بن أبي كريمة عن حيان مولى أبي الدرداء قال : سمعت أبا الدرداء أو حدثتني أم الدرداء عن أبي الدرداء قال :

أتيت النبي ﷺ ، فوجدت جماعة من العرب يتفاخرون فيما بينهم ، فدخلت على رسول الله ﷺ ، فقال : « ما هذا يا أبا الدرداء الذي أسمع ؟! » .

فقلت : يا رسول الله ! هذه العرب تفاخر فيما بينها ! فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال ابن عساكر :

« غريب جداً » .

وبيَّن وجهه البزار فقال :

« لا نعلمه يروى مرفوعاً بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه ، والعباس ليس به بأس ، وبكر ليس بالمعروف بالنقل ، وإن كان معروفاً بالنسب ، وكذلك سليمان بن أبي كريمة ، ولم نحفظه إلا من هذا الوجه ؛ فأخرجناه ، وبيّنا علته » .

وأما الهيثمي فقال (١٠ / ٤٣) :

« رواه البزار ، وفيه سليمان بن أبي كريمة ، وهو ضعيف » .

ولا أدري لِمَ لَمْ يعله أيضاً بـ (بكر بن عبد العزيز) ـ كما فعل البزار ـ ، وبخاصة أنه لا يعرف إلا بهذا الحديث ، وبصورة أخص أن شيخه الحافظ العراقي قد أورده في كتابه « ذيل الميزان » (١٥٩ / ٢٣١) ، ونقل كلام البزار المتقدم دون أي استدراك عليه ، وكذلك فعل الحافظ العسقلاني في « لسان الميزان » ، مشيراً إلى أنه نقله عن « الذيل » .

وفيه علة ثالثة ، وهي : جهالة (حيان) ، قال الذهبي وتبعه العسقلاني :

« لا يدرى من هو ؟ » .

وابن حبان - مع تساهله المعروف في توثيق المجهولين - لم يورده في كتابه « الثقات » ؛ لا هذا ، ولا بكراً المذكور قبله .

٦٧٩٥ - (أنا حَجيجُ من ظلمَ عبْدَ القيسِ) .

منكر . أخرجه البزار في « مسنده » (٣ / ٣١١ / ٢٨٢٢) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ٢٣١ / ١٢٩٧١) من طريق محمد بن بشر : ثنا إبراهيم ابن النضر عن حجاج العائشي عن أبي جمرة عن ابن عباس مرفوعاً . وقال البزار :

« لا نعلم أحداً رواه إلا محمد بن بشر ، وأما إبراهيم العجلي ، والحجاج العائشي فلا نعلمهما ذكرا إلا في هذا الحديث ، وذكرناه على ما فيه من علة ؛ لأنا ما حفظناه إلا من هذا الوجه » .

ونقله الحافظ في « اللسان » وأقره (١ / ١١٧) . ثم أشار إليه في ترجمة (الحجاج العائشي) . وإليهما أشار الهيثمي بقوله (١٠ / ٤٩) :

« رواه البزار والطبراني ، وفيه من لم أعرفهم » .

ثم روى الطبراني (١٢٩٧٢) بهذا السند عن ابن عباس مرفوعاً :

« اللهم ! اغفر لعبد القيس - ثلاثاً - » .

ولم أره في « المجمع » إلا في حديث وفد عبد القيس (٥ / ٦٠) بزيادة :

« إذْ أسلموا طائعين ، غير كارهين ، غير خزايا ولا مبتورين » . وليس فيه (ثلاثاً) .

رواه أحمد (٤ / ٢٠٦) وإسناده صحيح .

٦٧٩٦ - (يأْبَى اللهُ لبني تميم إلاّ خَيْراً ، ثُبُت الأَقدام ، عِظامُ الهام ، رُجُح الأَحْلام ، هضبةٌ حمْراءُ ، لا يضرُّها من ناوأها ، أشدُّ الناس على الدّجالِ في آخرِ الزّمان) .

ضعيف جداً . أخرجه الحارث بن أبي أسامة في « مسنده » (ق ١٢٤ / ١ - بغية الباحث) ، وعنه أبو نعيم في « الحلية » (٣ / ٦٠) من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم .

والبزار في « مسنده » (٣ / ٣١١ / ٢٨٢٣) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٩ / ٩٥ - ٩٦ / ٨٢٠٢) ، والرامهرمزي في « الأمثال » (٢٣٥ - ٢٣٦ / ١٥٤) ، والخطيب في « التاريخ » (٩ / ١٩٥) - واللفظ له - من طريق أبي معاوية ؛ كلاهما : حدثنا **سلام بن صبيح** - وقال الحارث : ابن سلم عن زيد **العمي** - عن منصور بن زاذان عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال :

ذكرت القبائل عند النبي ﷺ ، فقالوا : يا رسول الله ! ما تقول في (هوازن) ؟ فقال :

« زهرة تينع » . قالوا : فما تقول في بني عامر ؟ قال :

« جمل أزهر ، يأكل من أطراف الشجر » . قالوا : ما تقول في بني تميم ؟ قال : فقال : . . . فذكره . قال أبو الأحوص محمد بن حيان :

قلت لأبي معاوية : من سلام ؟ قال : كان يسكن المدائن .

قلت : وفي ترجمة (سلام بن صبيح) هذا ساقه الخطيب ، ولم يزد ؛ مما يشعر أنه غير معروف عنده ؛ لكنه قد أتبعه بترجمة سلام بن سلم المعروف بـ : (الطويل) سكن المدائن ، وحدث عن زيد العمي . . . روى عنه أبو النضر هاشم بن القاسم . . . إلخ ، وأفاض في نقل أقوال الأئمة فيه وهي مجمعة على تركه ، وبعضهم كذبه ؛ فهو آفة هذا الحديث ، وأبو النضر ثقة ثبت ـ كما في « التقريب » ـ ، فروايته مقدمة على رواية أبي معاوية ـ وهو : محمد بن خازم الضرير ـ ؛ لأنه ـ وإن كان ثقة ؛ فقد ـ كان يهم في غير حديث الأعمش ـ كما قال الحافظ ـ ؛ ولذلك فقد أصاب البزار في تعقيبه على الحديث بقوله :

« سلام هذا أحسبه سلام المدائني ، وهو ليِّن الحديث » .

وأقره الهيثمي في موضع من « المجمع » (١٠ / ٤٧) ، وقال في موضع آخر منه (١٠ / ٤٣) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه (سلام بن صبيح) ، وثقه ابن حبان ، وبقية رجاله رجال الصحيح » !

وهذا من تساهله ، واكتفائه على مجرد النقل دون أي تحقيق ؛ فابن حبان مشهور بتساهله في التوثيق ، وهو إنما أورد (سلاماً) هذا في « الثقات » (٨ / ٢٩٥ ـ ٢٩٦) لرواية أبي معاوية عنه هذا الحديث وذكر طرفه الأول ، ولم يزد ! ولم يذكر راوياً آخر عنه ؛ فهو مجهول ـ على ما تقتضيه القواعد العلمية ـ ؛ بل هو عدم . . . لا وجود له ، وإنما هو : (سلام المدائني الطويل) . . ابن سلم ـ كما حفظه لنا الثقة الثبت أبو النضر ـ ، وَهِمَ أبو معاوية في اسم أبيه ، كما وهم في إسقاط شيخه (زيد

العمي) من إسناده !! ولقد قارب الصواب الحافظ الذهبي في قوله في ترجمته - بعدما ساق حديثه من رواية الخطيب - :

« وأنا أحسبه سلاماً الطويل المدائني »[1] . وأقره الحافظ في « اللسان » ، وزاد عليه قوله :

« وقد ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وساق له هذا الحديث مختصراً » .

قلت : وأنا أعتقد أنهما لو وقفا أو على الأقل استحضرا رواية أبي النضر هذا ؛ لجزما بما حسباه وظناه . وقد فاتت الحافظ الطبراني ؛ فقد قال عقب الحديث :

« لم يروه عن محمد بن سيرين إلا منصور ، ولا عن منصور إلا سلام بن صبيح ، تفرد به أبو معاوية » !

وزيد العمي - شيخ سلام ، هو : ابن الحواري ، وهو - : ضعيف - كما في « التقريب » - :

لكن الجملة الأخيرة من الحديث لها شاهد قوي بإسناد آخر عن أبي هريرة قال :

لا أزال أحب بني تميم من ثلاث سمعتهن من رسول الله ، سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« هم أشد أمتي على الدجال » .

أخرجه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في « الصحيحة » تحت الحديث (٣١١٤) .

---

(١) الأصل (الواثقي) .

وروي نحوه بزيادة في أوله ، وهو الآتي بعد حديث .

٦٧٩٧ - (أحبُّوا بني تميمٍ (وفي روايةٍ : سدوس) أبا القاسمِ ، فوالله ! [إن] مُنحتُم بمثله) .

ضعيف جداً . أخرجه البخاري في « التاريخ » (١ / ٢ / ١٢٦) ، والبزار في « مسنده » (٣ / ٣١٢ / ٢٨٢٤) من طريق حرمي بن حفص : ثنا **عَبيدة بن عبد الرحمن السدوسي** عن **بحر بن سعيد** عن بشير بن نَهيك عن أبي هريرة قال :

ربما ضرب النبي ﷺ على كتفي وقال : . . . فذكره . واللفظ للبزار .

وكان في الأصل بعض الأخطاء فصححتها من « التاريخ » ، والرواية الأخرى والزيادة منه ، وقال :

« فيه نظر » .

ذكره في ترجمة (بحر) هذا ، وقد روى عنه أيضاً عمران بن حدير ؛ كما في « الجرح والتعديل » (١ / ١ / ٤١٩) ، وسكت عنه ، وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٦ / ١١٢) من رواية (عَبيدة) هذا ، وهو من غرائبه ! فإنه قال - فيما كنت نقلته عنه فيما تقدم من المجلد الثاني (ص ٣) - :

« والشيخ إذا لم يرو عنه ثقة ؛ فهو مجهول لا يجوز الاحتجاج به » . وقال في مكان آخر (٢ / ١٦٢) :

« وأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها » .

وقد خالف قوله هذا وذاك في كثير من رجال « ثقاته » ، وقد أنبه على ذلك في كثير من الأحيان ، و (عبيدة) هذا ليس مجهولاً فقط عند ابن حبان ؛ بل هو متهم ، فقد أورده في « الضعفاء » (٢ / ١٩٩) من رواية حرمي بن حفص أيضاً عنه ، وقال :

« يروي الموضوعات عن الثقات ، لا يحل الاحتجاج به بحال » . ثم ساق له حديثاً آخر بلفظ :

« لا يصيبك السوء أبا أيوب » .

وقد سبق ذكره تحت الحديث (٩٦) ، ونقل كلامه هذا والحديث الذهبي في « الميزان » ، والحافظ في « اللسان » وأقراه .

(تنبيه) : وقع الحديث في « الكشف » هكذا :

« أحبوا بني تميم أنا القاسم ، فوالله ! منحتم بمثله » .

وأكثره غير مفهوم ، وكذا هو في « مختصر الزوائد » (٢ / ٣٨٢) ، ويبدو أنه خطأ قديم ، فإن الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٤٧) لم يذكر منه إلا أوله :

« أحبوا بني تميم » ! وقال :

« رواه البزار ، وقال : لا يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه . وفيه عبيدة بن عبد الرحمن ، ذكره ابن أبي حاتم ، ولم يجرحه أحد ، وبقية رجاله ثقات » .

وفيه ما لا يخفى على القارئ .

ولفظ البخاري :

« أحبوا بني سدوس أبا القاسم ، فو الله ! إن نتجتم من مثله » .

٦٧٩٨ - (لا تقلْ لبني تميمٍ إلا خَيْراً ؛ فإنَّهم أطولُ الناسِ رِماحاً على الدَّجَّال) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٤ / ١٦٨) عن عمر بن حمزة : ثنا عكرمة بن خالد :

أن رجلاً نال من بني تميم عنده ، فأخذ كفاً من حصى ؛ ليحصبه ، ثم قال عكرمة : حدثني فلان من أصحاب النبي ﷺ : أن تميماً ذُكِروا عند رسول الله ﷺ ، فقال رجل : أبطأ هذا الحي من تميم عن هذا الأمر ! فنظر رسول الله ﷺ إلى مزينة فقال :

« ما أبطأ قوم هؤلاء منهم » .

وقال رجل يوماً : أبطأ هؤلاء القوم من تميم بصدقاتهم ! قال : فأقبلت نَعَم حمر وسود لبني تميم ، فقال النبي ﷺ :

« هذه نعم قومي » .

ونال رجل من بني تميم يوماً ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير عمر بن حمزة - وهو : العمري المدني - ، فمن رجال مسلم ، لكن الجمهور ضعفوه ، وقال الذهبي في « الكاشف » :

« ضعفه ابن معين والنسائي ، وقال أحمد : أحاديثه مناكير » . ولذلك قال

الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف » .

وتعامى عن هذه النصوص بعض ذوي الأهواء ، فرددت عليه في مقدمة الطبعة الجديدة لكتابي « آداب الزفاف في السنة المطهرة » ؛ فراجعها إن شئت التفصيل .

ومن هنا يظهر تساهل الهيثمي في قوله (١٠ / ٤٨) :

« رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح » !

نعم ؛ قد صح عنه ﷺ أنه قال في بني تميم :

« هم أشد أمتي على الدجال » .

كما تقدم قبل حديث ؛ فهو يغني عن هذا .

٦٧٩٩ - (عَنَزَة حيٌّ من ههنا ؛ مبغيٌّ عليهم منصُورونَ) .

ضعيف . أخرجه البزار في مسنده « البحر الزخار » (١ / ٤٧٠ - ٤٧١ / ٣٣٧) ، وأبو يعلى في « مسنده الكبير » (٢ / ٢٥٥ / ١٤٨٠ المقصد العلي) ، والدولابي في « الكنى » (٢ / ٥٩) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٣ / ٢٧٦ - ٢٧٧ / ٢٦٠٣) - واللفظ لهما - من طريق أبي غاضرة محمد بن أبي بكر العنزي قال : حدثني عمي غضبان بن حنظلة عن أبيه حنظلة بن نعيم قال :

كنت فيمن وفد على عمر ، فجعل يسأل رجلاً رجلاً : ممن أنت ؟ وممن أنت ؟ حتى انتهى إليّ فقال : ممن أنت ؟ وممن أنت ؟ فقلت : أنا حنظلة ؛ من عنزة . فأومأ

نحو المشرق ، وفرج أصابعه ، وقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه جهالة ، وثلاثتهم وثقهم ابن حبان !

١ - حنظلة بن نعيم : أورده في « الثقات » (٤ / ١٦٧) برواية ابنه غضبان ولم يزد . وكذلك فعل البخاري في « التاريخ » ، وابن أبي حاتم في « الجرح » ، وتبعهم الحافظ في « التعجيل » (ص ١٠٨) ، فهو في عداد المجهولين .

٢ - غضبان بن حنظلة بن نعيم العنزي : أورده في « الثقات » (٩ / ٤) من رواية أبي عاصم النبيل عنه . ذكره في الطبقة الرابعة ؛ أي : تبع أتباع التابعين ، وهو من أوهامه ؛ فإنه من أتباعهم - كما هو ظاهر - . وقد روى عنه آخران ؛ أحدهما : أبو غاضرة محمد بن أبي بكر العنزي - كما في هذا الإسناد - . والآخر : المثنى بن عوف - كما يأتي - ، ومن روايتهما عنه ذكره البخاري وابن أبي حاتم ، ومع ذلك قال الحسيني - كما في « تعجيل المنفعة » (ص ٣٣١) - :

« مجهول وليس بالمشهور » .

٣ - أبو غاضرة محمد بن أبي بكر العنزي : أورده في الطبقة الرابعة من « الثقات » (٩ / ٥٣) من رواية موسى بن إسماعيل عنه . وبها ذكره البخاري وابن أبي حاتم في كتابيهما . وهي رواية أبي يعلى لهذا الحديث عنه ، فاعلمه .

وأما رواية الآخرين - أعني : البزار والدولابي والطبراني - فرووه عن محمد بن الحسن أبي عبد الله العنزي عنه . لكن بينهما محمد بن إبراهيم في « البحر الزخار » وكذا في « كشف الأستار » (٣ / ٣١٣ / ٢٢٩) ، وما أظنها إلا مقحمة من بعض الرواة ؛ فإنه رواه عن شيخه محمد بن المثنى : ثنا **محمد بن الحسن العنزي** : ثنا **محمد بن إبراهيم** : ثنا [أبو] غاضرة العنزي . . .

أو أنه من وهم البزار ؛ فقد تابعه عن ابن المثنى أبو يعلى (١٤٨١) ، والدولابي وقرن معه يزيد بن سنان ، قالا : حدثنا محمد بن الحسن أبو عبد الله العنزي : ثنا أبو غاضرة محمد بن أبي بكر العنزي . . . هكذا على الصواب ؛ دون ذكر محمد بن إبراهيم ، على أن هذا لم أعرفه ، ومثله محمد بن الحسن العنزي .

ثم إن الطبراني قال عقب الحديث :

« لم يرو عن عمر إلا بهذا الإسناد ، تفرد به أبو غاضرة » !

كذا قال ! وفاتته رواية أحمد في « المسند » (١ / ٢٢) : حدثنا أبو سعيد مولى بني هاشم : حدثنا المثنى بن عوف العنزي ـ بصري ـ قال : أنبأنا الغضبان بن حنظلة : أن أباه حنظلة بن نعيم وفد إلى عمر . . . الحديث نحوه .

قلت : وهذا أصح ؛ لأن المثنى هذا وثقه ابن معين ، وقال أبو حاتم وأبو زرعة :

« ليس به بأس » . كما رواه ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٣٢٥) .

بخلاف أبي غاضرة ؛ فلم يوثقه غير ابن حبان ـ كما تقدم ـ . وإذا عرفت هذا ؛ ففي الحديث علة أخرى ، وهي الانقطاع أو الإرسال ؛ فإن الغضبان لم يدرك عمر رضي الله عنه .

وقد تنبه لهذا الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على « المسند »(١ / ٢١٧) ؛ لكنه اعتمد على رواية أبي غاضرة الموصولة ، مع تصحيف وقع له في كنيته ـ تبعاً للحافظ ـ فوجب بيانه ، قال :

« وأشار الحافظ في « الإصابة » (٢ : ٦٦) إلى أن هذا الحديث رواه أيضاً الدولابي في « الكنى » من طريق أبي عاصم : حدثنا عمي غضبان بن حنظلة بن

نعيم عن أبيه قال : كنت فيمن وفد إلى عمر . . . إلخ . فهذا وصل للإسناد ، لولاه لكان ظاهر الإسناد الذي هنا [في « المسند »] منقطعاً . وأبو عاصم ـ هو : الغنوي ـ ، يروي عن أبي الطفيل ، ويروي عنه حماد بن سلمة ومحمد بن الحسن العنبري . قال ابن معين : ثقة . وله ترجمة في « التهذيب » و« الميزان » وانظر « مجمع الزوائد ١٠ : ٥١ » .

قلت : في هذا الكلام تخليط عجيب ، وقلة تحقيق ، لا نعرف مثله عن الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ؛ فالظاهر أنه كان متعباً جداً ، أو مشغول البال لسبب آخر ، وإلا ؛ فمثل هذا الخلط لا يصدر من طالب علم صغير ، فضلاً عن شيخ عالم فاضل كبير مثله ، عفا الله عنا وعنه .

أولاً : قوله : « أبو عاصم » . . تحريف (أبو غاضرة) ! كذلك وقع في ترجمة (حنظلة بن نعيم العنزي) من « الإصابة / القسم الثالث » ، (١ / ٣٨٢ ـ إحياء التراث) .

ثانياً : كان يكون لانطلاء هذا التحريف على الشيخ وجه ؛ لو أنه لم يقف على رواية أبي غاضرة عن غضبان ؛ لكن الواقع خلافه . . فقد أحال في ترجمة هذا على « ثقات » ابن حبان والبخاري في « التاريخ » ، وفي هذا أنه روى عنه أبو غاضرة ، وفي ذاك أنه روى عنه (أبو عاصم النبيل) ، فكيف يصح تفسيره لـ (أبي عاصم) بأنه : (الغنوي) ؟!

ثالثاً : إذا كان هو الغنوي عنده ؛ فكيف يقرن مع حماد (محمدَ بن الحسن العنبري)؟! وهذا ما لم يذكره « التهذيب » وغيره مما أحال عليه ، ولا له ذكر في شيء من كتب الرجال ـ في علمي ـ إلا في هذا الإسناد ، على أن الصواب فيه :

(العنزي) ـ كما تقدم ـ . . . وليس : (العنبري) ـ كما وقع له ـ ! هذا مع قول أبي حاتم فيه ـ كما رواه ابنه (٤ / ٢ / ٤١٤) ـ :

« لا أعلم أحداً روى عنه غير حماد بن سلمة ، ولا أعرفه ، ولا أعرف اسمه » .

وأقره المصدران اللذان ذكرهما : « التهذيب » و « الميزان » !

رابعاً : توثيق ابن معين إياه لم يقبلوه ؛ لجهالته التي أشار إليها أبو حاتم ؛ ولهذا قال الحافظ فيه :

« مقبول » . وأشار الذهبي في « الكاشف » إلى تليين توثيقه بقوله :

« وثّق » !

خامساً وأخيراً : فعلى التسليم بأنه ثقة ؛ فإن مما لا شك فيه أن ثقته ليست كثقة مخالفه (المثنى) . . الذي وثقه ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة ـ كما تقدم ـ ، فترجيح روايته الموصولة على رواية (المثنى) المنقطعة خلاف الأصول وقواعد الحديث ـ كما لا يخفى على العارفين بهذا الفن الشريف ـ .

وهذا الأخير يقال أيضاً في (أبي غاضرة) ؛ لأنه في الجهالة مثل (أبي عاصم) ، ولم يوثقه غير ابن حبان المعروف بتساهله في التوثيق ، وهو عمدة الهيثمي ـ الذي أحال عليه أيضاً الشيخ أحمد ـ في قوله (١٠ / ٥١) :

« رواه أبو يعلى في « الكبير » ، والبزار بنحوه باختصار عنه ، والطبراني في « الأوسط » ، وأحمد ؛ إلا أنه قال : عن الغضبان بن حنظلة ، أن أباه وفد على عمر . ولم يذكر حنظلة ، وأحد إسنادي أبيْ يعلى رجاله ثقات كلهم » .

يعني : إسناده الأول . . الذي ليس فيه (محمد بن الحسن أبو عبد الله العنزي) ؛

ففيه إشارة إلى أنه غير موثق عنده أيضاً .

وقوله : « لم يذكر حنظلة » الظاهر أنه يعني أنه لم يسنده عنه ، وإلا ؛ فقد قال فيه : « أن أبا حنظلة بن نعيم وفد . . . » - كما تقدم ذكره - . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وقد روي الحديث بإسناد آخر مظلم بزيادة في متنه عند الطبراني وغيره ، وسبق تخريجه برقم (٦٢٢٩) .

٦٨٠٠ - (لَيدركنَّ الدَّجَّال من أدركَني ، أو لَيكوننَّ قَريباً من مَوتي) .

منكر جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٧ / ٢٥٥ / ٦٤٩٠) : حدثنا محمد بن عيسى بن شيبة قال : حدثنا علي بن شعيب السمسار قال : حدثنا معن بن عيسى القزاز قال : حدثنا معاوية بن صالح عن أبي الوازع عن عبد الله بن بسر مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن معاوية بن صالح إلا معن » .

قلت : كلاهما ثقة ، وكذا السمسار ، وأما من دونه وأبو الوازع فوقهم : فلا يعرفان ؛ لكن الأول روى عنه جمع ، وقال الهيثمي في « المجمع » (٧ / ٣٥٠) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » عن شيخه محمد بن عيسى بن شعيب (كذا) ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » .

كذا قال ، و (أبو الوازع) هذا لم يوثقه أحد ، حتى ولا ابن حبان ، وقد أورده البخاري في « الكنى » (٧٨ / ٧٤٥) بهذه الرواية ، وكذلك فعل ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٤٥١) ؛ فهو في عداد المجهولين .

وأنا أظن أنه اشتبه على الهيثمي بـ (أبي الوازع) المدعو بـ : (زهير بن مالك) ؛ فهو الذي وثقه ابن حبان (٥ / ٥٨٤) ، وليس به ، وقد فرق بينهما البخاري وابن أبي حاتم والذهبي في « المقتنى » .

وأما شيخ الطبراني (محمد بن عيسى بن شيبة) فهو من رجال « التهذيب » ، فلا أدري هل غاب ذلك عن الهيثمي ، أم أن نسخته من « الأوسط » تحرف اسم جده إلى « شعيب » فلم يعرفه؟ وعلى كل حال ؛ فلم يذكر الحافظ عن أحد توثيقه ، ولذلك قال في « التقريب » :

« مقبول » .

وقد روي الحديث بإسناد آخر من طريق مجهول أيضاً عن أبي عبيدة بن الجراح في حديث له في الدجال بلفظ :

« لعله سيدركه بعض من رآني ، أو سمع كلامي » .

وقد خرجته وتكلمت على إسناده في التعليق على « المشكاة » (٥٤٨٦ / التحقيق الثاني) ، رواه الترمذي وابن حبان وغيرهما .

وهناك أحاديث كثيرة في صفة الدجال منكرة لا تصح ، منها مثلاً ما تقدم برقم (٦٠٨٩) ؛ فراجعه إن شئت .

قلت : وحديث الترجمة مما أورده مؤلف كتاب « جامع الأخبار والأقوال في المسيح الدجال » (ص ٨٩) ، ونقل في الحاشية كلام الهيثمي المتقدم ، وأقره ! وهو من الأدلة الكثيرة على أنه كتاب جامع فعلاً . . لكنه جمع ما هب ودب ، وأن قوله في « المقدمة » (ص ٩) :

إنه جمعه « من المراجع التي تتضمن هذا الموضوع بأسانيد صحيحة وحسنة » !

إن هو إلا مجرد دعوى لترويج الكتاب ؛ فالرجل لا يعرف الصحيح والحسن ، ولا الضعيف ، فما هو إلا (حَوَّاش قَمَّاش) ؛ وإن أطراه بعض الدكاترة وغيره وقرظه !

ومثله الشيخ البرزنجي في كتابه « الإشاعة لأشراط الساعة » ؛ فقد حشاه بالأحاديث المنكرة والواهية ، وبأقوال الصوفية ، والكشوفات الخيالية ، ومن ذلك قوله في حديث ابن حبان المتقدم : « ولعله يدركه بعض من رآني . . . » :

« وهذا البعض هو الخضر ؛ لأمور : أحدها : أن من عدا الخضر وعيسى عليهما السلام لم يبق أحد ممن رآه ﷺ بالإجماع . . . » إلى آخر هرائه ، ومن ذلك أنه صرح بأن الحديث صحيح ! وما ذلك إلا تقليداً منه لابن حبان . والله المستعان .

وبقاء الخضر عليه السلام إلى زمن الدجال خرافة لا أدري كيف انطلى أمرها على بعض العلماء - فضلاً عن جماهير الصوفية - ؟! ولكن الله تبارك وتعالى قد وفق كثيراً من أهل العلم فبينوا بطلان إدراك الخضر للنبي ﷺ - فضلاً عن استمراره حياً - ؛ كالإمام البخاري وابن تيمية والعسقلاني وغيرهم .

٦٨٠١ - (إنّ الله قد بَرّأَ هذه الجزيرةَ من الشِّرْكِ ، ولكنْ أخافُ أنْ تضلّهمُ النّجوم . قالوا : يا رسولَ الله ! كيفَ تضلّهم النّجومُ ؟ قال : ينزلُ الغَيث ؛ فيقولون : مُطرنا بنوءِ كَذَا وكَذَا) .

منكر . أخرجه أبو يعلى (١٢ / ٦٩ - ٧٠ / ٦٧٠٩) - والسياق له - ، والبزار (٤ / ١٣١ / ١٣٠٣ و ١٣٠٤ - البحر الزخار) من طريق قيس عن يونس بن عبيد عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبد المطلب قال :

خرجت مع رسول الله ﷺ من المدينة ، فالتفت إليها فقال : . . . فذكره . وليس عند البزار « قالوا : . . . » إلخ ، وقال :

« لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن العباس ، ولا نعلم له إسناداً إلا هذا » .

قلت : قد رواه عمر بن إبراهيم عن قتادة عن الحسن عن العباس به ؛ دون الزيادة .

أخرجه أبو يعلى أيضاً (٦٧١٤) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف منقطع ؛ عمر بن إبراهيم ـ هو : العبدي ـ : قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، في حديثه عن قتادة ضعف » .

قلت : وهذا عنه ، وقد أسقط (الأحنف بن قيس) بين الحسن والعباس ؛ فأرسله .

وفي الطريق الأولى (قيس) ـ وهو : ابن الربيع ـ ، وهو ضعيف ، والحسن ـ هو : البصري ، وهو ـ : مدلس وقد عنعنه .

والحديث أورده الهيثمي في « المجمع » (٨ / ١١٤) وقال :

« رواه أبو يعلى والطبراني في « الأوسط » باختصار ، وإسناد أبي يعلى حسن » !

ثم أورده مختصراً بلفظ البزار ، وقال (١٠ / ٥٤) :

« رواه البزار ، وأبو يعلى بنحوه ، والطبراني في « الأوسط »[1] ورجال أبي يعلى ثقات » .

قلت : هذا غير مسلَّم ، فإنه إن كان يعني طريقه الأولى ؛ ففيها ضعْف قيس وعنعنة الحسن . وإن كان يعني الأخرى ؛ ففيها ضعف عمر بن إبراهيم عن قتادة ، والانقطاع بين الحسن والعباس .

ومنه تعلم تفاهة تحقيق الشيخ الأعظمي في قوله تعليقاً على « المطالب العالية » (١ / ١٨٤) :

« أخرجهما أبو يعلى بإسنادين يشد كل منهما الآخر » !

ونحوه قول المعلق على « مسند أبي يعلى » (١٢ / ٧٠) - بعد أن ضعف إسناده بضعف قيس ، وعنعنة الحسن ، كما ضعفه من الطريق الآخر - دون أن يتكلم عليه بشيء - :

« نقول : يشهد له حديث زيد بن خالد الجهني عند مالك . . . » .

ثم عزاه للشيخين وغيرهما بالأبواب والأرقام ! دون أن يسوق لفظه أو على الأقل موضع الشاهد منه ؛ ليكون القراء على بينة من قوله ، وهو قوله ﷺ في آخر الحديث :

« وأما من قال : مطرنا بنوء كذا وكذا ؛ فذلك كافرٌ بي ، مؤمن بالكواكب »[2] .

قلت : فأنت ترى أنه ليس فيه ما يشهد للشطر الأول من الحديث ؛ فهو شاهد قاصر غير كامل ، وهذا مما يقع فيه كثيراً المومى إليه ، وقد نبهت في تعليقاتي على

---

(١) « والطبراني في « الأوسط » . . غير موجود في الأصل ؛ بل في نسخة : غيره » كذا في هامش « المجمع » .

(٢) وهو مخرج في « إرواء الغليل » (٣ / ١٤٤ / ٦٨١) .

الشيء الكثير منه ، فيتنبه لهذا الأمر ؛ فالقليل جداً من يفرق بين الشاهد القاصر والكامل ، ومن عواقب ذلك أن القراء ـ وأكثرهم علمهم محدود ـ حينما يقرأون أن الحديث يشهد له حديث الشيخين ، لا يسعهم إلا أن يقولوا بصحة الحديث . . ظناً منه أن القائل هو من العلماء والفقهاء ، فيقع بسببه في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

هذا لو خلا الطرف الأول من مخالفته لبعض الأحاديث الصحيحة التي منها قوله ﷺ :

« لا تقوم الساعة حتى تضطرب أَلْيات نساء دوس حول ذي الخلصة » ، وكانت صنماً تعبدها دوس في الجاهلية بـ (تبالة) .

أخرجه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في « ظلال الجنة » (١ / ٣٧ / ٧٧ و٧٨) .

ولهذا صدرت الحديث بقولي : « منكر » .

٦٨٠٢ ـ (صلّى اللهُ على [أهْل] تلكَ المقْبرةِ ؛ [هي] أهْل مقْبرةٍ بعَسْقلان) .

باطل . أخرجه أبو يعلى (٢ / ٢١٦ ـ ٢١٧ / ٩١٣) من طريق عطاف بن خالد : حدثني أخي (المسور بن خالد) عن علي بن عبد الله بن مالك بن بُحَينة عن أبيه عبد الله قال :

بينما رسول الله ﷺ جالس بين ظهراني أصحابه إذ قال :

« صلى الله على [أهل] تلك المقبرة (ثلاث مرات) » .

قال : فلم ندر أي مقبرة ، ولم يسمِّ لهم شيئاً .

قال : فدخل بعض أصحاب رسول الله ﷺ على بعض أزواج النبي ﷺ - قال عطاف : فحدثت أنها عائشة - فقال لها : إن رسول الله ﷺ ذكر أهل مقبرة ، فصلى عليهم ، ولم يخبرنا أي مقبرة هي ، فدخل رسول الله ﷺ عليها ، فسألته عنها ؟ فقال لها :

« أهل مقبرة بعسقلان » .

وأخرجه يعقوب الفسوي في « التاريخ » (٢ / ٣٠٠) من هذا الوجه ، والزيادتان له ، لكن وقع فيه : (مكي بن عبد الله بن مالك بن بُحيَنة) .

وأخرجه البزار (٣ / ٣٢٤ / ٢٨٥٣) مختصراً من طريق محمد بن زريق : ثنا عطاف بن خالد : ثنا مالك (!) بن عبد الله بن [مالك] بن بحينة عن أبيه :

أن النبي ﷺ استغفر وصلى على أهل مقبرة بـ (عسقلان) . وقال البزار :

« عطاف : ضعيف ، ومحمد بن زريق : لا يعرف بحديث كثير » .

قلت : عطاف : مختلف فيه ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يهم » .

ومحمد بن زريق : كذا وقع فيه ، وفي « مختصر الزوائد » (٢ / ٣٨٦) : (رزيق) بتقديم الراء على الزاي ، وكل ذلك تصحيف ، والصواب : (روين) ، كما في ترجمة (عطاف) من « التهذيب » ، وفي ترجمته هو من « الجرح والتعديل »

لابن أبي حاتم ، وقال (٣ / ٢ / ٢٥٤ / ١٣٩٥) :

« سمع منه أبي أيام الأنصاري ، وروى عنه ، وسألته عنه ؟ فقال : هو صدوق » .

قلت : فالآفة من أخيه (المسور بن خالد) ؛ فإنه في عداد المجهولين ، أورده البخاري في « التاريخ » وابن أبي حاتم برواية عطاف هذا فقط ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً . وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٧ / ٤٩٨) على قاعدته المعروفة ! وفي ترجمته أورد الذهبي هذا الحديث وقال :

« وهذا ليس بصحيح » .

وأقره الحافظ في « اللسان » (٦ / ٣٦ / ١٤٦) ؛ بل قال في « مختصر الزوائد » (٢ / ٣٨٧) ـ عقب إعلال البزار المتقدم للحديث ـ :

« قلت : بل هو باطل » .

وأما شيخه الهيثمي فقال في « المجمع » (١٠ / ٦١ ـ ٦٢) :

« رواه أبو يعلى ، والبزار ولفظه . . . وفي إسناد أبي يعلى : (علي بن عبد الله ابن مالك بن بحينة) ، وفي إسناد البزار : (مالك بن عبد الله بن بحينة) . . وكلاهما لم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : هما واحد ، والاختلاف من الرواة ، ومنه رواية الفسوي : (مكي) ـ كما تقدم ـ ؛ فهل هو ثالث ؟! بل هو مما يدل على أنه غير معروف ؛ فيحتمل أن يكون هو الآفة . والله أعلم .

٦٨٠٣ - (من تَعلَّم باباً من العِلْم ، عَملَ به أو لمْ يعْملْ به ؛ كان أفْضل من صلاةِ ألْفِ ركْعة . فإنْ هو عملَ به ، أو علّمه ؛ كان له ثوابُه وثوابُ من يعملُ به إلى يومِ القيامةِ) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٦ / ٥٠) من طريق **إبراهيم بن جعفر البصري الفقيه** : حدثنا **محمد بن مهدي بن هلال** : حدثني **أبي** عن محمد بن زياد عن ميمون بن مهران عن ابن عباس مرفوعاً .

أورده في ترجمة (إبراهيم) هذا برواية اثنين عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو مجهول الحال .

وشيخه محمد بن مهدي بن هلال : لم أجد له ترجمة .

والآفة من أبيه (مهدي بن هلال) - وهو : أبو عبد الله البصري - ؛ كذبه يحيى ابن سعيد وغيره ، وقال ابن معين :

« صاحب بدعة ، يضع الحديث » .

ونحوه في الوضع حديث ابن مسعود نحوه مختصراً بلفظ :

« من تعلم باباً من العلم ليعلم الناس ؛ أعطي ثواب سبعين صدِّيقاً » .

قال المنذري في « الترغيب » (١ / ٥٦ / ١٤) :

« رواه أبو منصور الديلمي في « مسند الفردوس » . وفيه نكارة » .

وقال الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (١ / ٩) :

« سنده ضعيف » .

قلت : هو أسوأ من ذلك ؛ فقد وقفت على إسناده في « ذيل الأحاديث الموضوعة » للسيوطي (ص ٣٧) ؛ ساقه من طريق الحاكم ـ وعنه الديلمي ؛ كما نقله الزبيدي في « شرح الإحياء » (١ / ١٠٦) عن العراقي ، والظاهر أنه « تخريج الإحياء الكبير » ـ من طريق جعفر بن سهل المذكر والجارود بن يزيد : ثنا محمد ابن عُلاثة القاضي : حدثنا عبدة بن أبي لبابة عن الأسود بن يزيد عن ابن مسعود رفعه بلفظ :

« نبياً » ! وقال العراقي :

« كذا قال : « نبياً » ! وهو منكر ، وجعفر بن سهل ، والجارود بن يزيد : كذابان ومحمد بن عبد الله بن عُلاثة القاضي : مختلف في الاحتجاج به » . وقال السيوطي :

« الجارود بن يزيد : قال أبو أسامة وأبو حاتم : كذاب . وقال أبو داود : غير ثقة . وقال يحيى : ليس بشيء . وقال النسائي والدارقطني : متروك الحديث » .

وأقره ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٢٧٥) .

قلت : (وجعفر بن سهل المذكر) الذي كذبه العراقي ، لم أجده في كتب الرجال التي عندي . نعم في « الميزان » و « اللسان » :

« جعفر بن سهل النيسابوري ، عن إسحاق بن راهويه ، قال الحاكم : حدث بمناكير » .

فهل هو هذا ، ووهم العراقي في تكذيبه ، أم هو غيره ؟ الظاهر لي الأول .

٦٨٠٤ - (ما من رجُلٍ تعلّم كَلمتين ، أو ثَلاثاً ، أو أرْبعاً ، أو خمْساً مما فرضَ اللهُ عزّ وجلّ ، فيتَعلّمهنّ ، ويعلِّمُهنّ ؛ إلاَّ دخلَ الجنَّة) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٢ / ١٥٩) من طريق مسلم بن إبراهيم قال : ثنا يونس بن سهل السراج قال : سمعت الحسن يحدث عن أبي هريرة مرفوعاً . قال أبوهريرة :

فما نسيت حديثاً بعد إذ سمعتهن من رسول الله ﷺ . وقال أبو نعيم :

« رواه عدة عن الحسن ؛ فمن التابعين : يونس بن سَهْل السراج - بصري - ، عزيز الحديث ، يجمع حديثه » .

قلت : هذه ترجمة عزيزة ومتابعات غريبة لم أقف على شيء من ذلك فيما عندي من المصادر والمراجع ؛ فإن صح ذلك عن الحسن ؛ فالعلة عنعنته ، فإنه كان مدلساً ، على الخلاف المعروف في سماعه من أبي هريرة رضي الله عنه ؛ ولذلك قال المنذري (١ / ٥٦ / ١٥) : « . . . وإسناده حسن لو صح سماع الحسن من أبي هريرة » .

والمعروف بالرواية عن الحسن إنما هو يونس بن عبيد - وهو : أبو عبد الله العبدي البصري - ، ولم أر من سمى أباه أو جده (سهل السراج) .

ثم إن الحديث محفوظ عن يونس بن عبيد هذا عن الحسن عن أبي هريرة ، وعن غير الحسن عن أبي هريرة بنحوه ، لكن دون قوله :

« إلا دخل الجنة » .

فقال الإمام أحمد (٢ / ٤٢٧) : ثنا إسماعيل عن يونس عن الحسن عن

أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

« ما من رجل يأخذ مما قضى الله ورسوله كلمة ، أو ثنتين ، أو ثلاثاً ، أو أربعاً ، أو خمساً ، فيجعلهن في طرف ردائه ، فيعمل بهن ، و يعلمهن ؟ » .

قلت : أنا . وبسطت ثوبي ، وجعل رسول الله ﷺ يحدث حتى انقضى حديثه ، فضممت ثوبي إلى صدري ؛ فأنا أرجو أن أكون لم أَنْسَ حديثاً سمعته منه .

وإسماعيل - شيخ أحمد ؛ هو : ابن علية ، وهو - مذكور في الرواة عن (يونس ابن عبيد العبدي) ؛ فهو صاحب هذا الحديث .

وقد تابعه المبارك عن الحسن به نحوه ؛ وقال في آخره :

فإني لأرجو أن لا أكون نسيت حديثاً سمعته منه بعد .

لكن المبارك مدلس أيضاً - وهو ابن فضالة - ، إلا أن هذا هو المحفوظ في هذا الحديث ؛ لمتابعة جماعة ، أو لرواية جماعة من التابعين نحوه عن أبي هريرة ؛ منهم عبد الرحمن الأعرج قال : سمعت أبا هريرة يقول :

إنكم تزعمون أن أبا هريرة يكثر الحديث على رسول الله ﷺ ، والله الموعد ، كنت رجلاً مسكيناً أخدم رسول الله ﷺ على ملء بطني ، وكان المهاجرون يَشغلهم الصفق بالأسواق ، وكانت الأنصار يَشْغلهم القيام على أموالهم ، فقال رسول الله ﷺ :

« من يبسط ثوبه ؛ فلن ينسى شيئاً سمعه مني » .

فبسطت ثوبي حتى قضى حديثه ، ثم ضممته إليّ ؛ فما نسيت شيئاً سمعته منه .

أخرجه البخاري (١١٨ ، ٢٠٤٧ ، ٢٣٥٠ ، ٧٣٥٤) ، ومسلم (٧ / ١٦٦) ، وأحمد (٢ / ٢٤٠ ، ٢٧٤) .

وفي رواية المقبري عن أبي هريرة قال :

قلت : يا رسول الله ! إني سمعت منك حديثاً كثيراً فأنساه ؟ قال :

« ابسط رداءك » . فبسطته ، فغرف بيديه فيه ، ثم قال :

« ضمّه » . فضممته ؛ فما نسيت حديثاً بعد .

رواه البخاري (١١٩ و ٣٦٤٨) ، ومسلم (٧ / ١٦٧) ، والترمذي (٣٨٣٣) ، وابن سعد في « الطبقات » (٤ / ٣٢٩) ، وقال الترمذي :

« حديث حسن صحيح » .

(تنبيه) : لقد عزا الحديث الحافظ ابن حجر في « الفتح » (١ / ٢١٥) لـ « جامع الترمذي » و« الحلية » ، وما أظن عزوه للترمذي إلا وهماً ، ويقابله الحافظ السيوطي ؛ فإنه عزاه في « الجامع الكبير » (٢ / ١١٧) لابن النجار فقط !

فهذا قصّر ، وذاك وهم ، وليس هذا فقط ؛ بل إنه سكت عنه ، وهذا تساهل منه ؛ لأنه يعني أنه حسن على الأقل عنده ؛ فخفيت عليه علته . فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

٦٨٠٥ - (**يُبعثُ العالِمُ والعابدُ ، فيقالُ للعابدِ : ادْخلِ الجنّةَ . ويقالُ للعالِم : اثبُت**[1] **، حتّى تشْفعَ للناس بما أحسنت إليهمْ**) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٦ / ٤٣٨) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ٢٦٨ / ١٧١٧) من طريقه عن بقية عن مقاتل بن سليمان : حدثني أبو الزبير وشرحبيل بن سعد عن جابر بن عبد الله قال : قال النبي ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته : (مقاتل بن سليمان) - وهو : البلخي المفسر - ؛ أطال ابن عدي في ترجمته ، ورواية أقوال الأئمة في الطعن فيه ، ثم ختمها بقوله :

« وهو مع ضعفه يكتب حديثه » .

قلت : وهو أسوأ حالاً مما ذكر - كما يتبين من ترجمته في الكتب الأخرى - ، وقد لخص ذلك الذهبي في « المغني » فقال :

« هالك ، كذبه وكيع والنسائي » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« كذبوه ، وهجروه ، ورمي بالتجسيم » .

وللحديث طريق أخرى عن جابر هي مثل هذه أو شر منها ؛ يرويه حبيب بن أبي حبيب قال : ثنا شبل بن عباد عن محمد بن المنكدر عن جابر به .

---

(١) في « الكامل » (ويقال : اتليت حتى) ، والتصحيح من « الشعب » . وهذا الخطأ الفاحش وقع في « الكامل » في الطبعة التي زينها الناشر بقوله : « تحقيق وضبط ومراجعة لجنة من المختصين بإشراف الناشر » !! وحذفها من الطبعة الثالثة وطبع مكانها محقق آخر ، ومدقق آخر !! والخطأ لا يزال كما هو !!!

أخرجه ابن عدي أيضاً (٢ / ٤١٢ ، ٤١٣) ، وابن السني في « رياضة المتعلمين » ـ كما في « إتحاف السادة » (١ / ١٠٧) ـ ، ومن طريقه الديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ٣٤٧ ـ الغرائب الملتقطة) ، وابن عبد البر في « جامع بيان العلم » (١ / ١٠٨ ـ ١٠٩ / ٩٧) ، وقال ابن عدي وقد ذكره في ترجمة (حبيب بن أبي حبيب) مع أحاديث أخرى له :

« وهذه الأحاديث كلها موضوعة على (شبل) ، و (شبل) عزيز المسند » .

وقال الزبيدي في « الإتحاف » :

« وحبيب بن أبي حبيب ، وهو كاتب مالك ، كذبه ابن معين وغيره » .

وروي مختصراً من حديث أبي أمامة مرفوعاً بلفظ :

« يجاء بالعالم والعابد . . . » الحديث مثله ، دون قوله : « بما أحسنت إليهم » .

أخرجه الأصبهاني (٢ / ٨٧١ / ٢١٣٠ ـ ترغيبه) من طريق خازم بن خزيمة عن عثمان بن عمر القرشي عن مكحول عن أبي أمامة . وقال الزبيدي :

« خازم بن خزيمة ـ هو : أبو خزيمة البخاري ـ : قال السليماني : فيه نظر » .

قلت : وسكت عن شيخه (عثمان بن عمر القرشي) ، فلم يتكلم عليه بشيء ؛ فكأنه لم يعرفه ، وحق له ذلك ؛ فإني لم أجد له ذكراً في شيء من كتب الرجال هكذا . وأظن ظناً راجحاً أن (خازم بن خزيمة) أخطأ . . فنسبه إلى (عمر) ، أو أنه تعمد ذلك تدليساً وتعمية لحاله ، فإنه (عثمان بن عبد الرحمن بن عمر بن سعد بن أبي وقاص القرشي) ؛ فقد نسبه إلى جده ؛ لما ذكرت .

وإذا كان الأمر كذلك ؛ فهو آفة هذه الطريق ؛ لأن عثمان هذا المعروف بـ (الوقاصي) : قال الإمام البخاري :

« تركوه » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، وكذبه ابن معين » .

٦٨٠٦ - (إنَّ مِن بعدِكم زَماناً سفَلَتُهم مؤذِّنُوهم) .

شاذ . أخرجه البزار في « مسنده » (١ / ١٨١ / ٣٥٧ - كشف الأستار) ، وأبو الشيخ في « طبقات الأصبهانيين » (٣ - ٤ / ٤٩ / ٢٧٩) ، والدارقطني في « العلل » (١٠ / ١٩٥) معلقاً ، والبيهقي في « السنن » (١ / ٤٣٠) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٤ / ٧٣٦ - المصورة) من طرق عن أبي حمزة السكري قال : سمعت الأعمش يحدث عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ :

« الإمام ضامن ، والمؤذن مؤتمن ، اللهم ! أرشد الأئمة ، واغفر للمؤذنين » .

قال : فقال رجل : يا رسول الله ! لقد تركتنا ونحن نتنافس في الأذان بعدك ؟ قال : . . . فذكره . وقال البيهقي :

« لم يسمعه الأعمش باليقين من أبي صالح ، وإنما سمعه من رجل عن أبي صالح » .

قلت : التحقيق : أن الأعمش سمعه من الرجل عن أبي صالح ، وعليه أكثر الروايات ، ثم سمعه من أبي صالح مباشرة ، والتفصيل في « الإرواء » (١ / ٢٣٢ - ٢٣٣) وغيره ؛ إذ ليس المقصود هنا إلا بيان حال حديث الترجمة ، وهو زيادة تفرد

بها أبو حمزة السكري ـ واسمه : محمد بن ميمون ـ ، وهو ثقة من رجال الشيخين ؛ ولذلك كنت قد صححتها في « الإرواء » ؛ لأنه لم يتيسير لي ـ يومئذٍ ـ الاطلاع على العدد الغفير من الرواة الذين لم يذكروها في الحديث عن الأعمش على اختلافهم عليه في إسناده ، وقد سماهم الدارقطني فبلغ عددهم نحو خمسةٍ وثلاثين راوياً ، أكثرهم من الثقات ، وقد تولى تخريج أحاديثهم الدكتور محفوظ السلفي ـ بارك الله فيه ـ في تعليقه على « علل الدارقطني » ؛ فلا داعي لإطالة الكلام بتخريجها ؛ ولذلك قال الدارقطني ـ عقب سرد الأسماء المشار إليها وذكره لزيادة أبي حمزة هذه ـ :

« ليست محفوظة » . وقد أشار إلى هذا البزار بقوله عقب الحديث :

« وتفرد بآخره أبو حمزة ، ولم يتابع عليه » .

وعلى ذلك جرى غيره من الحفاظ ، كمثل الخليلي في « الإرشاد » (٣ / ٨٨٥) وقال :

« ولا يصح عن النبي ﷺ » .

ولعل الخطيب البغدادي منهم ؛ فإنه أخرج الحديث في « تاريخه » (٤ / ٣٨٧ ـ ٣٨٨) من بعض الطرق المشار إليها آنفاً عن أبي حمزة دون الزيادة !

ولا يعكر على تفرد أبي حمزة المذكور ما أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٥ / ٢٥٨) من طريق عيسى بن عبد الله بن سليمان القرشي قال : ثنا يحيى بن عيسى قال : ثنا الأعمش به ؛ وفيه الزيادة .

قلت : لا يعكر على ذلك ؛ لأن ابن عدي قال عقبه :

« وهذه الزيادة لا تعرف إلا لأبي حمزة السكري عن الأعمش ، وقد جاء بها عيسى بن سليمان هذا عن يحيى بن سليمان عن الأعمش ، وعيسى ضعيف يسرق الحديث » .

ولا بأس بعد ذلك من الإشارة إلى بعض المصادر التي جاء فيها الحديث من الطرق الكثيرة عن الأعمش بدون الزيادة ، مع الإشارة أيضاً إلى أرقامها وأجزائها :

١ ـ سنن أبي داود (١ / ٣٥٦ / ٥١٧) .

٢ ـ سنن الترمذي (١ / ٢٦٩ / ٢٠٧) .

٣ ـ صحيح ابن خزيمة (٣ / ١٥ / ١٥٢٨) .

٤ ـ مشكل الآثار للطحاوي (٣ / ٥٢ ـ ٥٣) .

٥ ـ مسند الإمام أحمد (٢ / ٢٨٤ ، ٣٨٢ ، ٤٢٤ ، ٤٦١ ، ٤٧٢) .

٦ ـ مسند الحميدي (٤٣٨ ـ ٤٣٩ / ٩٩٩) .

٧ ـ معجم الطبراني الأوسط (١ / ٨٥ / ٧٤ و ٥ / ١٨٥ / ٤٣٦٠ و ٦ / ١٢٩ / ٥٢٦٦ و ٩ / ٢٤٩ / ٨٥٤٤ ، ٢٦٦ / ٨٥٨٢) .

٨ ـ معجم الطبراني الصغير (ص ٥٩ ، ١٢٣ ، ١٥٥ ، ١٦٤ ـ هندية) و« الروض النضير » (١٠٦٥ ـ ١٠٦٩) .

٩ ـ أخبار أصبهان لأبي نعيم (٢ / ٢٣٢) .

١٠ ـ تاريخ بغداد (٣ / ٢٤٢ و ٦ / ١٦٧ و ٩ / ٤١٣ و ١١ / ٣٠٦) .

يضم إلى ذلك بعض المتابعات للأعمش تؤكد صحة حديثه عن أبي صالح عن أبي هريرة دون الزيادة ؛ عند ابن حبان في « صحيحه » (٣ / ٩١ / ١٦٧٠ - الإحسان) ، والطبراني في « الأوسط » (٤ / ٦٣ / ٣٠٧٨ و ١٠ / ٢١٩ / ٩٤٨٢) وأبي نعيم (١ / ١٢٨ - ١٢٩) .

ويؤكد ذلك كله حديث أبي أمامة مرفوعاً به ؛ دون الزيادة .

أخرجه أحمد (٥ / ٢٦٠) ، والطبراني في « الكبير » (٨ / ٣٤٣) بسند حسن .

٦٨٠٧ - (إنّ اللهَ يحبُّ إغاثةَ اللّهفانِ) .

ضعيف . أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٣١٣) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٥ / ١٤٢ - المصورة) من طريق **أبي العباس محمد بن يونس السامي** : حدثنا أزهر بن سعد : حدثنا ابن عون عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، رجاله كلهم ثقات من رجال الشيخين ؛ غير (محمد بن يونس) هذا ، وهو المعروف بـ : (الكُدَيْمي) ، وهو كذاب وضاع ، فهو [آفة] الحديث وضعه عليهم ، وقد أشار إلى ذلك ابن حبان ؛ فإنه قال فيه :

« كان يضع الحديث وضعاً ، ولعله قد وضع أكثر من ألف حديث » .

ثم ساق له أحاديث هذا أحدها . وقال الذهبي في « المغني » :

« حافظ هالك . قال ابن حبان وغيره : كان يضع الحديث على الثقات » .

وقد روي الحديث من طرق أخرى في حديث « الدال على الخير كفاعله ، والله يحب إغاثة اللهفان » ، وكنت خرجتها في « الصحيحة » تحت رقم (١٦٦٠) من أجل الشطر الأول منه ؛ مبيناً صحته دون الشطر الآخر - حديث الترجمة - ، ثم تنبهت لأمر اقتضى إجراء تحقيق جديد لأحدها تأكيداً لضعفها ، وتنبيهاً على وهم وقع فيه للحافظ المنذري توبع عليه من جمع من بعده ممن خرج الحديث أو علق عليه ، مع أوهام أخرى وجب التنبيه عليها ؛ فأقول :

ذاك الطريق ؛ هو ما أخرجه البزار في « مسنده » (٢ / ٣٩٩ / ١٩٥١ - كشف الأستار) ، وأبو يعلى (٧ / ٢٧٥ / ٤٢٩٦) ، وابن أبي الدنيا في « قضاء الحوائج » (ص ٧٨ / ٢٧ - مجموعة الرسائل) من طريق السكن بن إسماعيل الأصم : حدثنا زياد عن أنس به . وزاد البزار في السند فقال :

« زياد النميري » .

قلت : فهذه الزيادة (النميري) جعلت المنذري يقول في « الترغيب » (١ / ٧٢ / ٣) :

« رواه البزار من رواية (زياد بن عبد الله النميري) ، وقد وثق ، وله شواهد » .

وتبعه الهيثمي في « المجمع » فقال (٣ / ١٣٧) :

« رواه البزار ، وفيه زياد النميري ، وثقه ابن حبان وقال : يخطىء ؛ وابن عدي . وضعفه جماعة ، وبقية رجاله ثقات . ورواه أبو يعلى كذلك » !

وقلده المعلق على « مسند أبي يعلى » ؛ فضعفه بـ (زياد بن عبد الله النميري) ، والمعلق على « المقصد العلي » (٣ / ٣٥ / ١٠٤١) ؛ لكنه قال :

« وذكره ابن حجر في « المطالب العالية » برقم (٩٠٢) وقال : فيه متروك . وعزاه لأبي يعلى » .

قلت : فقد أشار الحافظ ابن حجر بقوله هذا إلى أن (زياداً) هذا ليس هو النميري الموثق ؛ ولكن المعلق المشار إليه لم يتنبه ؛ لأنه ليس من أهل هذا الفن . ويأتي بيان من هو ، وهو بيت القصيد من هذا التخريج .

وقد يشير إلى ما أشار إليه الحافظ شيخه الهيثمي إذ تُنُبِّه له ! فإنه قال في « الكشف » عقب الحديث :

« قلت : قد قال البزار قبل هذا : إن زياداً لم يرو عن أنس إلا الحديث الذي قبل هذا . فقد روى عنه هذا أيضاً » .

قلت : يشير الهيثمي إلى حديث البزار (١٩٥٠) بسنده عن زياد بن أبي حسان عن أنس بن مالك مرفوعاً بلفظ :

« من أغاث ملهوفاً . . . » الحديث ، ومضى تخريجه برقم (٦٢١) برواية ثمانية من الحفاظ غير البزار ؛ كلهم عن (زياد بن أبي حسان) - فليراجعه من شاء .

فإذا تنبهت لكلام الهيثمي هذا ؛ عرفت أن الحديثين عند البزار هما من رواية (زياد بن أبي حسان) ، وليس من رواية (زياد النميري) .

وإن مما يؤيد هذا أمور :

الأول : أن الحافظ ابن عبد البر أخرجه في « جامع بيان العلم » (١ / ٧٦ / ٦٠ - ابن الجوزي) من طريق أخرى عن زياد بن ميمون الثقفي عن أنس به ؛ لكنه

لم يسق الشطر الآخر منه .

الثاني : أنهم لم يذكروا في شيوخ (السكن بن إسماعيل) هذا إلا (زياد بن ميمون الثقفي) هذا . انظر « تهذيب الكمال » للمزي (١١ / ٢٠٧ - ٢٠٨) .

الثالث : أن الحافظ الذهبي والعسقلاني قد ذكرا (زياداً الثقفي) هذا في « الميزان » و« اللسان » ، وقالا :

« ويقال له : (زياد أبو عمار البصري) و(زياد بن أبي عمار) و(زياد بن أبي حسان) ؛ يدلسونه لئلا يعرف في الحال » !

قلت : ولهذه الأسباب فإني أقطع بأن زيادة (النميري) في سند البزار وهم ؛ إما من البزار - ؛ فإن له أوهاماً في بعض ما يرويه كما ذكروا ، وقد تبينت ذلك في تحقيقي لـ « كشف الأستار » ، وتقسيمه إلى « صحيح » و« ضعيف » - ، وإما من الهيثمي - الناقل له من أصله « مسند البزار » المسمى بـ « البحر الزخار » - ، والجزم بأحد الاحتمالين يتطلب مراجعة مسند أنس من « البحر » ، وهذا مما لم يطبع بعد ، أو طبع ولم أطلع عليه .

إذا عرفت ما تقدم من هذا التحقيق ؛ يظهر لك جلياً وهم المنذري ومن قلده في جزمهم بأن زياداً في الحديث هو : (ابن عبد الله النميري) . . وأن الصواب أنه : (زياد بن ميمون الثقفي) ، وأنه هو الذي أشار إليه بقوله المتقدم :

« فيه متروك » .

وهذا ما كنت قلته فيه في الموضع الذي سبقت الإشارة إليه من « الصحيحة » ، وزدت فقلت :

« وكذبه يزيد بن هارون » . ولذلك قال الذهبي في « المغني » :

« اعترف بالكذب وتاب . . . ثم نكث وكذب » .

هذا ؛ وقد كنت ذكرت لحديث الترجمة طريقين آخرين ؛ أحدهما : عن ابن عباس . . وفيه متروك . والآخر : عن ابن عمر . . وفيه ضعيف كان يتلقن ، وآخر ضعيف ؛ فراجع ؛ إن شئت هناك .

ثم وجدت لحديث ابن عمر طريقاً أخرى ؛ فوجب النظر فيها ؛ ولكن قبل ذلك هنا ملاحظات على بعض ما مر بي أثناء هذا التحقيق ، يحسن بيانها ، ثم تتبع ذلك بتخريج الطريق الأخرى ؛ فأقول :

أولاً : قول المنذري المتقدم في حديث أنس :

« وله شواهد » !

وعلى ذلك صدره بما يشعر ثبوته عنده ؛ وهو قوله : « وعن أنس . . . » !

ومن هذا التحقيق والتخريج يظهر أنه ليس فيما ذكرنا من الطرق ما ينهض للشهادة ؛ لوهائها وشدة ضعفها . فتنبه !

ثانياً : تقلد قول المنذري هذا المعلقون الثلاثة عليه ؛ فقالوا :

« حسن بشواهده » !

ومن غرائبهم وتناقضهم قولهم عقبه :

« رواه البزار في « كشف الأستار » (١٩٥١) ، وفيه زياد بن أبي حسان ، وهو : متروك » !

فقد عرفت أن الذي في « الكشف » إنما هو (زياد النميري) الموثق ؛ فالظاهر أنهم [رأوا] في بعض التحقيقات أن في سند الحديث (زياد بن أبي حسان) هذا المتروك ؛ فتقلدوه أيضاً ، ولعيهم وجهلهم بهذا العلم لم يستطيعوا التوفيق بين هذا التحقيق وبين ما في « الكشف » ! !

ثالثاً : قالوا في تمام كلامهم :

« ويشهد له ما رواه الترمذي بغير هذا الإسناد (٢٦٧٢) » !

فإذا رجع القارئ إلى الرقم المذكور من الترمذي ؛ لم يجد إلا الجملة الأولى : « الدال على الخير كفاعله » ! وهذا صحيح حقاً بشواهده ؛ كما تقدم ذكره في أول هذا البحث ، وإسناده حسن ـ وإن استغربه المنذري ـ ، وفي الباب عن أبي مسعود البدري ، وهو أصح منه ؛ كما هو مبين في « الصحيحة » ، وانظر « صحيح الجامع الصغير » (رقم ٣٣٩٣ ـ الطبعة الشرعية) .

رابعاً : قول المعلق على « مسند أبي يعلى » (٧ / ٢٧٦) :

« والجزء الثاني من الحديث له شواهد كثيرة (!) ؛ منها : حديث أبي موسى الأشعري . . . » ، ثم سود سطرين في تخريجه ، ولم يسق لفظه لينظر القارئ هل هو شاهد حقاً أم مجرد دعوى ـ كما سترى ـ ؟! ثم ختم كلامه بقوله :

« وانظر الحديث المتقدم برقم (٤٢٦٦) » .

فنظرنا ، فلم نجد في كل من الحديثين ـ فلم نجد فيهما ـ إلا لفظة : (الملهوف) ؛ أما الحديث الأول ففيه : « فيعين ذا الحاجة الملهوف » ـ وهو مخرج في « الصحيحة » (٥٧٣) ـ .

وأما الحديث الآخر - الذي رقَّم له - فهو المتقدم من رواية زياد بن أبي حسان المكذَّب بلفظ :

« من أغاث ملهوفاً . . . » !

فليتأمل القراء الفرق بين الشاهد والمشهود ؛ يتبين له أنه ليس كل من مارس علم التخريج - بل والتصحيح والتضعيف ، ولا سيما إذا كان حديث عهد به - يكون فقيهاً ؛ فهما شاهدان قاصران ، والثاني منهما واهٍ جداً لا يجوز الاستشهاد بمثله ألبتة عند أهل العلم ، وبخاصة أن الراوي له هو عين الراوي للمشهود له ؛ فهل من معتبر ؟ وقد أشار إلى هذا الشيخ الأعظمي - كما يأتي - .

خامساً : سبق في الصفحة (٦٩٦) تعقب الهيثمي على البزار قوله عقب حديث « من أغاث ملهوفاً . . . » : أن زياد بن أبي حسان لم يرو عن أنس غيره . فتعقبه بأنه روى عنه حديث : « الدال على الخير . . . » أيضاً . فتعقبه الشيخ الأعظمي في تعليقه على « الكشف » بقوله :

« هذا الحديث عين سابقه ؛ إلا أن في هذا زيادة : « الدال على الخير كفاعله » ؛ فصح أن زياداً لم يرو عن أنس إلا حديثاً واحداً » !

كذا قال ! وما دام أن في حديثه الثاني الزيادة المذكورة ؛ فما صح قول الشيخ الأعظمي ، وكأن هذا قال ما ذكر دون أن يرجع إلى ترجمة (زياد) في « الميزان » على الأقل ؛ ليرى هل روى غير الحديثين أم لا ؟ فقد ذكر له ثلاثة أحاديث أخرى ، أحدها :

« إن الله ليس بتارك أحداً يوم الجمعة من المسلمين إلا غفر له » .

وقد تقدم تخريجه في المجلد الأول برقم (٢٩٧) . وهو مما خفي أمره على المنذري أيضاً ؛ فحسن إسناده في « الترغيب » (١ / ٢٥٠ / ١٨) ، وقلده المعلقون الثلاثة (١ / ٥٥٠) ، كما خفي على الهيثمي أيضاً ؛ فقال (٢ / ١٦٤) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، ورجاله رجال الصحيح ، خلا شيخ الطبراني » !

وهذا من أسوأ ما وقع منهما ؛ فإن الطبراني رواه (٥ / ٤١٢ / ٤٨١٤) من طريق أبي عمار عن أنس ، وعقب عليه بقوله :

« وأبو عمار : زياد النميري » !

ومع أن قوله هذا خطأ - ؛ لأن (النميري) هذا لا يكنى بـ (أبي عمار) ، فهو ضعيف ؛ كما تقدم ، وجاء مسمى في إسناد ابن الأعرابي بـ (زياد بن ميمون) الكذاب ؛ كما تراه في المجلد المشار إليه - ، فأنى لإسناده الحسن ؟! ولرجاله أن يكونوا من رجال الصحيح ؟! وفيهم الكذاب ، أو الضعيف على قول الطبراني إنّه (النميري) ؛ فالظاهر أنهما لم يتنبها له ! ! وأنهما وجدا في هذه الطبقة ممن يكنى بأبي عمار راويين ؛ أحدهما : (شداد بن عبد الله) . والآخر : (عَريب بن حميد) فتوهماه أحدهما . والمعصوم من عصمه الله .

٦٨٠٨ - (مَنْ أرادَ أن تُستجابَ دعوتُه ، وأنْ تكشفَ كُربتُه ؛ فلْيفرِّج عن مُعْسرٍ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٢ / ٢٣) ، وعبد بن حميد في « المنتخب » (٢ / ٤٣ / ٨٢٤) ، وأبو يعلى (١٠ / ٧٨ / ٥٧١٣) عن زيد العمي عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ومنقطع ؛ زيد العمي - وهو : ابن الحواري - ؛ ضعيف . ثم هو منقطع ؛ لأنهم لم يذكروا له رواية عن أحد من الصحابة إلا أنساً . ومع ذلك قال أبو حاتم :

« روايته عن أنس مرسلة » .

فمن أوهام الهيثمي قوله (٤ / ١٣٣) :

« رواه أحمد ، وأبو يعلى . . . ، ورجال أحمد ثقات » !

قلت : كلهم قد رووه عن زيد العمي ! وهذا الحافظ الذهبي يقول في « الكاشف » :

« فيه ضعف . قال ابن عدي : لعل شعبة لم يرو عن أضعف منه » . والحافظ يقول في « التقريب » :

« ضعيف » .

ولذلك أشار المنذري في « الترغيب » (٢ / ٣٧ / ١٢) إلى تضعيف الحديث ، ولم يعزه إلا إلى ابن أبي الدنيا في « كتاب اصطناع المعروف » .

وقد روي مرسلاً من طريق عباد بن أبي علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : . . . فذكره بزيادة .

« أو ليدع له ؛ فإن الله يحب إغاثة اللهفان » .

أخرجه ابن أبي الدنيا في « قضاء الحوائج » (٧٨ / ٢٨ مجموعة الرسائل) عن هشام عنه .

ورجاله ثقات معروفون ؛ غير عباد هذا . . ترجمه البخاري وابن أبي حاتم ولم

يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولم يرو عنه غير هشام هذا ـ وهو : الدستوائي ـ وآخر ثقة أيضاً ، وذكره ابن حبان في « الثقات » (٥ / ١٤٣) ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« مقبول » .

وروي من حديث أبي بكر الصديق مرفوعاً به نحوه ؛ دون جملة الإغاثة ، وزاد :

« ومن سره أن يقيه الله من فور جهنم يوم القيامة ويجعله في ظله ؛ فلا يكن غليظاً على المؤمنين ، وليكن بهم رحيماً » .

أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٥ / ١٣٠) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٧ / ٥٣٨ / ١١٢٦٠) من طريق مهاجر بن غانم المذحجي قال : ثنا أبو عبد الله الصنابحي قال : سمعت أبا بكر الصديق يقول على المنبر : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ومتن منكر ؛ مهاجر بن غانم هذا : قال أبو حاتم والعقيلي :

« مجهول » . وقال الأزدي :

« منكر الحديث ، زائغ ، غير معروف » . انظر « اللسان » (٦ / ١٠٤ ـ ١٠٥) .

٦٨٠٩ ـ (لا تُوسَّع المجالسُ إلا لِثلاثةٍ : لِذي علم لِعلمه ، ولِذي سنٍّ لِسنِّه ، ولذي سُلطانٍ لِسلطانِه) .

شاذ . أخرجه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (٢ / ٧٠٤ / ٧٥٤) ، وأبو

نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٣١٠) ، والبيهقي في « الشعب » (٧ / ٤٦٠ - ٤٦١ / ١٠٩٩٠) ، والديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ٢١١ - الغرائب الملتقطة) من طرق عن ابن أبي فديك عن الضحاك عمن حدثه [عن سعيد المقبري] عن أبي هريرة مرفوعاً . والسياق للخرائطي ، والزيادة للآخرين . ووقع في « الأخبار » :

« . . . حدثني الضحاك بن عثمان : أخبره عن سعيد المقبري » ؛ فالظاهر أن الأصل : (عمن أخبره) . . سقط منه : (عمن) ؛ فيكون سياقه كسياق الخرائطي ، وعند البيهقي : « عمن أخبره » .

وهذا إسناد ضعيف - رجاله ثقات رجال مسلم ؛ على ضعف في الضحاك بن عثمان - ؛ لجهالة مخبره الذي لم يسم ، وبه ظهرت علة الحديث ، وكنت من قبل عصَّبتها بالضحاك هذا ، للضعف الذي فيه - كما قلت آنفاً - ؛ فقد أورده الذهبي في « المغني » وقال :

« قال يعقوب بن سفيان : صدوق في حديثه ضعف . ليَّنه القطان » . ولذا قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يهم » .

وأنا - بفضل الله - أعلم أن مثله لا يضعَّف حديثه ؛ وإنما يحسن ، إلا أن يتبين خطؤه . والخطأ في حديثه هذا واضحٌ جداً ؛ وهو مخالفته لمخاطبة الله تعالى لعموم المؤمنين بقوله عز وجل : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا قِيْل لكم تَفَسَّحوا في المجالس فافسَحوا يفسح الله لكم وإذا قيل انشزوا فانشزوا ﴾ [المجادلة : ١١] . ثم جاءت الأحاديث أيضاً على صيغة العموم ؛ فانظر « الصحيحة » (٢٢٨) .

فلما انكشفت العلة بسبب تتبع مصادر الحديث ودراسة أسانيدها ؛ برئت ذمة

الضحاك منه ، وتعصبت بشيخه المجهول . والله ولي التوفيق .

٦٨١٠ ـ (مَنْ توضَّأَ فأحسنَ الوضوءَ ورفَع بصرَه إلى السَّماءِ ، فقال : أشْهدُ أنْ لا إله إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ له ، وأشهدُ أنّ محمّداً عبْدُه ورسولُه ؛ فتِّحتْ له ثمانيةُ أبوابٍ من أبوابِ الجنَّةِ ، يدخلُ من أيِّها شاءَ) .

منكر بزيادة : (الرفع) . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (١ / ١٦٢ / ١٨٠) ، وغيره من طريق أبي عقيل عن ابن عم له عن عقبة بن عامر : أنه كان عند رسول الله ﷺ ، فقال عمر : قال رسول الله ﷺ قبل أن تأتي : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ظاهر الضعف ؛ لجهالة ابن عم أبي عقيل ، وقد كنت خرجته من رواية جمع غير أبي يعلى من هذا الوجه في « إرواء الغليل » ، وإنما أعدت إخراجه هنا لهذا المصدر الجديد الذي لم يكن مطبوعاً يوم قمت بتأليف « الإرواء » ، وللتنبيه على خطأ وقع فيه المعلق على « المسند » ؛ فإنه قال ـ بعد أن ضعف إسناده ـ (١ / ١٦٣) :

« ومتن الحديث صحيح ؛ فقد أخرجه أحمد . . . ومسلم . . . » .

قلت : ليس عند مسلم وغيره ممن ذكر جملة الرفع ، وهذا من حداثته وقلة علمه وفقهه ؛ فإن من عادته أنه لا ينتبه للفرق بين الشاهد والمشهود ! لقد بلوت هذا منه كثيراً ، ونبهت على ما تيسر لي ، فانظر مثلاً الحديث (٦٨٠١) .

وحديث مسلم المشار إليه مخرج في « الإرواء » (١ / ١٣٤ ـ ١٣٥) ، و« صحيح أبي داود » (١٦٢) ، وحديث الترجمة مخرج في « ضعيف أبي داود » أيضاً (رقم ٢٤) .

٦٨١١ - (مَنْ توضَّأَ ثمّ لمْ يتكلَّم حتّى يقولَ : لا إله إلاّ اللهُ وحدَه لا شريكَ له ، وأنّ محمّداً عبدُه ورسولُه ؛ غُفِرَ لَهُ ما بينَ الوضُوءين) .

موضوع بجملة : (التكلم) . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » من طريق محمد بن الحارث : حدثني محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني عن أبيه قال :

رأيت عثمان بـ (المقاعد) يتوضأ ، فمر به رجل ؛ فسلم عليه ، فلم يرد عليه حتى فرغ من وضوئه ، ثم دخل المسجد ، فوقف على الرجل ، فقال : لم يمنعني أن أرد عليك إلا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ آفته : (محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني) ؛ فإنه متهم بالوضع ، وقد حكم ابن الجوزيّ على بعْض أحادِيثه بالوضْع ، وتقدم احدها برقم (٥٤) . وقد قال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٢٦٤) :

« كان ممن أخرجت له الأرض أفلاذ كبدها ! حدث عن أبيه بنسخة شبيهة بمئتي حديث ، كلها موضوعة » .

ثم ساق له أحاديث منها المشار إليه آنفاً .

وقريب منه (محمد بن الحارث) الراوي عنه ؛ فقد ضعفوه ، وتركه أبو زرعة وغيره . وقال غيره :

« ليس بثقة » .

وفي ترجمته ساق الحديث ابن عدي في « كامله » (٦ / ١٧٨) مختصراً بلفظ : أنه شهد عثمان يتوضأ ، فَسُلِّم عليه ، فلم يرد ، ثم قال :

رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ ، فَسُلِّم عليه ، فلم يرد عليه . قال ابن عدي :

« رواه عن (محمد بن الحارث) جماعة معروفون ، وعامة ما يرويه غير محفوظ » .

قلت : والحديث بترجمة (محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني) أولى - كما لا يخفى - ، وقد كنت قلت مثل هذا في الحديث الذي أشرت إليه آنفاً ، وهو هنا به أولى وأولى ؛ لأن ابن الحارث قد توبع - كما يأتي - .

(تنبيه) : استفدت إسناد الحديث من « المقصد العلي » (١ / ٨٦ / ١٣٩) ، و « المطالب العالية المسندة » (١ / ٤ / ٢) - والسياق له - ، وكذا في « المطالب العالية » المجردة منه المطبوعة (١ / ٢٨ / ٨٩) ، وهو في « المقصد » و« المجمع » أيضاً (١ / ٢٣٩) ، وكذا في « الجامع الكبير » للسيوطي (١ / ٧٦٦) بزيادة لفظها :

« من توضأ فغسل يديه ، ثم مضمض ثلاثاً ، واستنشق ثلاثاً ، وغسل وجهه ثلاثاً ، ويديه إلى المرفقين ، ومسح برأسه ، ثم غسل رجليه ، ثم لم يتكلم . . . » الحديث .

ثم رأيت لمحمد بن الحارث متابعاً هو : صالح بن عبد الجبار : ثنا ابن البيلماني عن أبيه عن عثمان بتمامه .

أخرجه الدارقطني في « سننه » (١ / ٩٢ / ٥) .

وصالح هذا : شبه مجهول ، روى حديثين منكرين ، تقدم أحدهما برقم (٣٦٥٩) ، وترجمته في « الميزان » و« اللسان » .

ثم رواه الدارقطني (رقم ٧) من طريقه - أعني : صالحاً هذا - مقروناً بـ (عبد الحميد

ابن صبيح) قالا : نا محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني عن أبيه عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره بلفظ « المجمع » .

وعبد الحميد هذا : لم أجده . وعلى كل حال فمداره على (محمد بن عبد الرحمن) المتهم ، ويمكن أن يكون هذا الاختلاف في الإسناد منه ، أو ممن دونه . والله أعلم .

وإذا عرفت حال هذا الحديث وراويه ؛ فمن التساهل اكتفاء المنذري في « الترغيب » (١ / ١٠٥ / ٣) بالإشارة إلى تضعيفه ، وقول السيوطي في « الجامع » في كل من الحديثين عن عثمان وابن عمر : « وضُعِّف » !

(تنبيه آخر) : قلت آنفاً : إنني استفدت إسناده من « المقصد العلي » ، ولم يرمز له فيه بـ (ك) . . إشارة إلى أنه في « مسنده الكبير » ، وكذلك لم يشر إلى ذلك الهيثمي في « المجمع » أيضاً ، وليس هو في « مسنده » المطبوع ؛ لأنه ليس فيه (مسند عثمان) أصلاً .

٦٨١٢ - (ثلاثةٌ لا يهولُهمُ الفَزع ، ولا ينالهم الحِسابُ ، على كثيبٍ من مِسْكٍ حتّى يفرغَ اللهُ من حسابِ العبادِ :

رجُلٌ قرأَ القرآنَ ابتغاءَ وجهِ الله ، فأمَّ به قَوماً وهم راضُون عنه .

وداعيةٌ يدعُو إلى الصّلواتِ الخمْسِ ابتغاءَ وجْه الله .

وعبْدٌ أحْسنَ ما بينَه وبينَ ربِّه ، وفيما بينَه وبين مواليه) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ » (٣ / ٢ / ١٠٥ / ١٨٥٠) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (١٠ / ١٢٩ / ٩٢٧٦) و« الصغير » (ص

٢٣٠ - هندية) ، وعنه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٣٣٥) من طريق عبد الصمد بن عبد العزيز قال : حدثنا عمرو بن أبي قيس عن بشير بن عاصم عن أبي اليقظان عن زاذان عن عبد الله مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن بشير بن عاصم إلا عمرو بن أبي قيس » . وزاد في « الأوسط » :

« ورواه الثوري عن أبي اليقظان عن زاذان عن ابن عمر » . وقال البخاري عقبه :

« لا يصح . أبو اليقظان » .

يشير رحمه الله إلى أن (أبا اليقظان) هذا هو العلة ، وقد قال في ترجمته (٣ / ٢ / ٢٤٥ - ٢٤٦) :

« عثمان بن قيس أبو اليقظان ، ويقال : ابن عمير البجلي . . . وكان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه . . . » . وقال في مكان آخر (١ / ٢ / ١٦١ / ٢٠٥٥) :

« وتكلم شعبة في أبي اليقظان » .

قلت : وضعفه الجمهور من الحفاظ ، وأشار إلى ذلك الذهبي بقوله في « الكاشف » :

« ضعفوه » . وقال الحافظ في « التقريب » - مشيراً إلى مجمل ما قيل فيه - :

« ضعيف ، واختلط ، وكان يدلس ، ويغلو في التشيع » .

والراوي عنه (بشير بن عاصم) : مجهول ، لم يذكروا عنه راوياً غير (عمرو ابن أبي قيس) - وهو : الرازي - المذكور في هذا السند ، وهو صدوق له أوهام - كما في « التقريب » - .

قلت : فهو مجهول - اتباعاً للقاعدة المقررة في علم المصطلح - وإن كان ذكره ابن

حبان في « الثقات » (٨ / ١٥٠) .

ونحوه : (عبد الصمد بن عبد العزيز) - وهو : المقرئ الرازي - : ذكره ابن حبان أيضاً في « الثقات » (٨ / ٤١٥) من رواية (محمد بن مسلم بن وارة) عنه . لكن قد روى عنه أيضاً (محمد بن عمار) - الراوي هذا الحديث عنه ، وهو ثقة - كما قال ابن أبي حاتم في كتابه (٤ / ١ / ٤٣) - .

لكن الآفة من (أبي اليقظان) ؛ فقد أشار إلى ذلك الطبراني بقوله المتقدم :

« ورواه الثوري عن أبي اليقظان . . . » .

وقد وصله الترمذي (١٩٨٧) ، وأحمد (٢ / ٢٦) من طريق وكيع عن سفيان به مختصراً ، وقال الترمذي :

« حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث وكيع عن سفيان » .

قلت : أما الحُسْن فهو أبعد ما يكون عن راويه (أبي اليقظان) ، وعن تضعيف شيخه البخاري إياه ، وقوله في حديثه هذا : « لا يصح » - كما تقدم - . ولذلك تعقبه المنذري في « الترغيب » - بعد أن عزاه له ولأحمد - بقوله (١ / ١١٠ / ١٥) :

« . . . وأبو اليقظان واهٍ » . ثم ذهل فقال :

« ورواه الطبراني في « الأوسط » و « الصغير » بإسناد لا بأس به ، ولفظه . . . » .

ثم ساق حديث الترجمة ! ومداره على (أبي اليقظان) الذي وهاه المنذري !

وأما أنه لا يعرفه إلا من حديث وكيع فذلك ما أحاط به علمه ، وإلا ؛ فقد روى البيهقي في « الشعب » (٣ / ١٢٠ / ٣٠٦١) من طريق ابن راهويه قال :

قلت لأبي قرة : حدثكم سفيان به مختصراً . ثم قال المنذري :

« ورواه الطبراني في « الكبير » ، ولفظه : عن ابن عمر قال : لو لم أسمعه من رسول الله ﷺ إلا مرة ، ومرة ، ومرة - حتى عد سبع مرات - ؛ لما حدثت به ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . » .

قلت : فذكره بتمامه نحوه ، وقال في الثالث :

« ومملوك لم يمنعه رق الدنيا من طاعة ربه » .

وسكت عنه ! وما كان ينبغي له ؛ فإن في إسناده ضعيفين ، أحدهما أشد ضعفاً من أبي اليقظان الذي وهاه المنذري ؛ فكان عليه أن يبينه ، فقد رواه الحارث ابن مسلم المقرئ : ثنا بحر السقا عن الحجاج بن فرافصة عن الأعمش عن عطاء عن ابن عمر به .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ٤٣٣ / ١٣٥٨٤) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٣ / ٣١٨) ، وقال :

« غريب من حديث الأعمش عن عطاء ، تفرد به الحارث بن مسلم الرازي » .

قلت : هو ثقة - كما في « الجرح » - ، والآفة من شيخه (بحر السقا) ؛ ضعفه الجمهور ، وقال الذهبي في « المغني » :

« تركوه » . وبيَّن ابن حبان السبب ؛ فقال في « الضعفاء » (١ / ١٩٢) :

« كان ممن فحش خطؤه ، وكثر وهمه ؛ حتى استحق الترك » .

وشيخه (الحجاج بن فرافصة) : قال في « المغني » و« الكاشف » :

« قال أبو زرعة : ليس بالقوي » .

وبالأول أعله الهيثمي ، ولكنه ألان القول فيه ؛ فقال (١ / ٢٢٧) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه بحر بن كثير السقا ، وهو ضعيف » . وقال في الذي قبله :

« رواه الطبراني في « الأوسط » و« الصغير » ، وفيه عبد الصمد بن عبد العزيز المقرئ ، وذكره ابن حبان في (الثقات) » !

وهذه غفلة عجيبة ؛ فإن فوقه (أبو اليقظان) ، وهو ضعيف ـ كما تقدم ـ ، فإعلاله به هو الواجب ـ كما هو ظاهر ـ .

وأشد منه غفلة قول شيخه الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (١ / ١٤٦) :

« أخرجه الترمذي وحسنه من حديث ابن عمر مختصراً ، وهو في « الصغير » للطبراني بنحو مما ذكره المؤلف » .

قلت : فأقر الترمذيَّ على تحسينه ، وسكت عن إسناد « الصغير » وفيه عندهما (أبو اليقظان) ـ كما تقدم ـ .

ثم إن لفظ الغزالي الذي عزاه العراقي لـ « الصغير » :

« ورجل ابتلي بالرق (الأصل : الرزق) في الدنيا فلم يشغله ذلك عن عمل الآخرة » .

فهذا ليس في « الصغير » ، وإنما في « الكبير » بنحوه ـ كما تقدم ـ . فتنبه !

ونحوه ما رواه الفضل بن ميمون السلمي : ثنا منصور بن زاذان عن أبي عمر الكندي : أنه سمع أبا هريرة وأبا سعيد الخدري يقولان : سمعنا رسول الله ﷺ يقول :

« ثلاثة يوم القيامة على كثيب من مسك أسود ، لا يهولهم فزع . . . » الحديث ، وفيه :

« ورجل مملوك ابتلي بالرق في الدنيا ، فلم يشغله ذلك عن طلب الآخرة » .

وهذا هو لفظ الغزالي .

أخرجه البيهقي (٣ / ١١٩ ـ ١٢٠ / ٣٠٦٠) ، والخطيب في « التاريخ » (٣ / ٣٥٥) ، والأصبهاني في « الترغيب » (١ / ١٣٨ ـ ١٣٩ / ٢٥٨) .

والفضل بن ميمون السلمي : متفق على ضعفه ؛ بل قال أبو حاتم :

« منكر الحديث » .

هذا ؛ وقد كنت خرجت الحديث قديماً في التعليق على « المشكاة » (١ / ٢١٠) ، وبينت اختلاف نسخ « سنن الترمذي » في تحسين الحديث ، وتقليد بعض العلماء لتحسينه . فراجعه ؛ فإنه على اختصاره لا يخلو من فائدة .

٦٨١٣ ـ (من سمعَ النِّداءَ ؛ فقالَ : أشْهدُ أنْ لا إله إلاّ اللهُ ، وحدَه لا شريكَ له ، وأنَّ محمّداً عبدُه ورسولُه ، اللهمّ ! صَلِّ علَيه ، وبلّغه درجةَ الوسيلةِ عندك ، واجعلْنا في شَفاعتِه يومَ القِيامة ؛ وجبتْ له الشّفاعةُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ٨٥ / ١٢٥٥٤)

من طريق إسحاق بن عبد الله بن كيسان عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ إسحاق هذا : قال البخاري ، وأبو أحمد الحاكم :

« منكر الحديث » - كما في « اللسان » - .

وقال ابن حبان في ترجمة أبيه (عبد الله بن كيسان) (٧ / ٣٣) :

« يتقى حديثه من رواية ابنه عنه » .

وأما قول المنذري في « الترغيب » (١ / ١١٤ / ١١) :

« رواه في « الكبير » ، وفيه إسحاق بن عبد الله بن كيسان ، وهو ليِّن الحديث » .

فهو من تساهله المعروف ، ونحوه قول الهيثمي (١ / ٣٣٣) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه إسحاق بن عبد الله بن كيسان ، لَيَّنه الحاكم ، وضعفه ابن حبان ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : وعليه مؤاخذات :

الأولى : تساهله - كالمنذري - .

الثانية : قوله : « ليَّنه الحاكم » : هذا الإطلاق يوهم أنه (الحاكم) أبو عبد الله صاحب « المستدرك » . . وليس به ، وإنما هو : (أبو أحمد الحاكم) - كما تقدم - .

الثالثة : قوله : « وبقية رجاله ثقات » : فهو من تمام تساهله ؛ فإن : (عبد الله

ابن كيسان) ـ أبو مجاهد المروزي ـ لم يوثقه غير ابن حبان ، ومع ذلك فإنه أشار إلى ضعف فيه بقوله (٧ / ٥٢) :

« يخطىء » . وقد ضعفه الجمهور ، منهم أبو حاتم ، فقال :

« ضعيف الحديث » .

واعتمده الذهبي في « الكاشف » ، و « المغني » ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، يخطىء كثيراً » .

وأما ما جاء في التعليق على « الكاشف » على قوله : « وضعفه أبو حاتم » :

« ووثقه أبو داود والحاكم أبو أحمد وابن حبان » !

فهو وهم فاحش ؛ سببه انتقال بصر المعلقين من ترجمة (عبد الله بن كيسان أبو عمر) ـ التي قبل ترجمة (أبي مجاهد) ـ إلى هذا ، وكنت أود أن أعصب الوهم بالطابع ؛ بأنه طبع رقم التعليق على هذه ، أعني ترجمة (أبي عمر) ، لكن حال بيني وبين ذلك أنه جاء في ترجمته :

« قال أبو داود : ثبت » .

فليس من المعقول أن يكون الأصل ـ أعني : خط المعلقين ـ معلقاً على هذه ؛ لأنه يكون ممجوجاً تكرر ذكر أبي داود في المعلق والمعلق عليه . أي هكذا : (قال أبو داود : ثبت . ووثقه أبو داود . . .) ! فتأمل .

ثم إن مما يؤكد التساهل الذي نسبته للمنذري والهيثمي أن الحافظ في « اللسان » أشار إلى حديث آخر لإسحاق هذا ، ذكره الضياء في « المختارة » ، وقال الحافظ :

« فتعقبه الصدر الياسوفي ـ فيما رأيت بخطه ـ فقال : هو من رواية إسحاق عن أبيه ، وفيهما الضعف الشديد » .

وقد وصف الحافظ الحديث المشار إليه بأنه موضوع ؛ فوجب تخريجه تحذيراً منه .

٦٨١٤ ـ (يا عليُّ بن أبي طالبٍ ! يا فاطمةُ ! ﴿ جاءَ[1] نصْرُ الله والفتح . ورأيتَ الناسَ يدخلونَ في دينِ الله أفواجاً . فسبِّح بحمْدِ ربِّك واسْتغفره إنَّه كان توّاباً ﴾ ، على أنَّه يكونُ بعْدي في المؤمنينَ الجِهاد .

قال عليٌّ : على ما نجاهدُ المؤمنينَ الذين يقولونَ : آمنَّا ؟ قال :

على الإحداثِ في الدِّين ؛ إذا ما عملُوا بالرأْي ، ولا رأْيَ في الدِّين ، إنما الدِّين من الربِّ : أمْرهُ ونهْيُه .

قال عليٌّ : يا رسولَ الله ! أرأيتَ إن عَرضَ لنا أمرٌ لم ينزلْ فيه قرآنٌ ولم يَمْضِ[2] فيه سُنَّة منك ؟ قال :

تجعلونَه شُورى بين العابدِين من المؤمنينَ ، ولا تقضُونه برأيِ خاصّةٍ ، فلو كنتُ مسْتخلِفاً أحَداً ؛ لم يكنْ أحقّ به منكَ ؛ لقِدمِك في الإِسلامِ ، وقرابتِك من رسولِ الله ﷺ ، وصِهْرِك ، وعندكَ سيِّدةُ نِساء المؤمنينَ ، وقبلَ ذلك ما كان من بلاءِ أبي طالبٍ إيّايَ ، ونزلَ القرآنُ وأنا حريصٌ على أن أرْعى له في ولَدِه) .

موضوع . آثار الوضع عليه لائحة . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير »

---

(١) كذا الأصل بإسقاط (إذا) ، وكذا في « المختارة » و « المجمع » .

(٢) الأصل : (يخصص) ، والتصحيح من المصدرين المذكورين .

(١١ / ٣٧١ - ٣٧٢ / ١٢٠٤٢) ، ومن طريقه الضياء المقدسي في « الأحاديث المختارة » (٦٥ / ٦١ / ١ - ٢) عن إسحاق بن عبد الله بن كيسان : حدثني أبي عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال :

لما أقبل رسول الله ﷺ من غزوة خيبر ، ، نزل عليه : ﴿ إذا جاء نصر الله والفتح ﴾ إلى آخر القصة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته (إسحاق بن عبد الله بن كيسان) ، وسبق الكلام عليه وعلى أبيه تحت الحديث الذي قبله . وذكر ثمة تعقب الصدر الياسوفي الضياء المقدسي لإخراجه إياه في « المختارة » بقوله :

« هو من رواية إسحاق عن أبيه ، وفيهما الضعف الشديد » .

وأن الحافظ ابن حجر حكم عليه بالوضع ، وذلك في آخر ترجمة أبيه (عبد الله ابن كيسان) ، فقال :

« وقد ذكرت في ترجمة ابنه (يعني : في « اللسان ») حديثاً موضوعاً رواه عن أبيه عن عكرمة عنه » . وقال الهيثمي في « المجمع » (١ / ١٨٠) :

« رواه الطبراني في « الكبير » وفيه عبد الله بن كيسان : قال البخاري : منكر الحديث » .

كذا وقع فيه (عبد الله . . .) . . فيحتمل أن يكون سقط من قلمه ، أو قلم ناسخه (إسحاق) ؛ لأن هذا هو المعروف أن البخاري قال فيه : « منكر الحديث » ، ويحتمل أنه لم يسقط ، وإنما عنى أباه (عبد الله بن كيسان) ، اعتماداً منه على « الميزان » ، وهذا على « كامل ابن عدي » (٤ / ٢٣٣) ؛ فقد رواه عن البخاري

في ترجمة (عبد الله) هذا . ولكني أخشى أن يكون وهماً ؛ فإن الحافظ المزي ومن تبعه ـ فيما علمت ـ لم يذكروه إلا في ترجمة ابنه (إسحاق) .

وعلى كل حال ؛ فإعلاله بالابن أولى لاتفاق الحفاظ على تضعيفه ، بخلاف أبيه ؛ فقد وثقه بعضهم ؛ وإن كان الراجح أنه ضعيف ـ كما تقدم ـ . والله سبحانه وتعالى أعلم .

هذا ؛ وجملة (الشورى) ، قد رواها **إبراهيم بن أبي الفياض البرقي : حدثنا سليمان بن بزيع الإسكندراني** : ثنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب عن علي بن أبي طالب قال :

قلت : يا رسول الله ! الأمر ينزل بنا لم ينزل فيه قرآن ، ولم تمض فيه منك سنة ؟ قال :

« اجمعوا له العالمين ـ أو قال : العابدين ـ من المؤمنين ؛ فاجعلوه شورى بينكم ، ولا تقضوا فيه برأي واحد » .

أخرجه ابن عبد البر في « جامع العلم » (٢ / ٨٥٢ ـ ٨٥٣ / ١٦١١ ، ١٦١٢) وقال :

« لا يعرف من حديث مالك إلا بهذا الإسناد ، ولا أصل له في حديث مالك ولا في حديث غيره ، وإبراهيم البرقي ، وسليمان بن بزيع : ليسا بالقويين ، ولا ممن يحتج بهما ، ولا يعول عليهما » .

قلت : ونقله الحافظ في « اللسان » في ترجمة (سليمان بن بزيع) ، وقال : « قال أبو سعيد بن يونس : منكر الحديث » .

ثم نقل عن الدارقطني أنه قال في حديثه هذا :

« لا يصح ؛ تفرد به إبراهيم بن أبي الفياض عن سليمان ، ومن دون مالك ضعيف . وساقه الخطيب في « كتاب الرواة عن مالك » من طريق إبراهيم عن سليمان ، وقال : لا يثبت عن مالك » .

والمحفوظ في هذا الباب ما جاء في كتاب عمر رضي الله عنه إلى شريح القاضي :

« . . . فإن لم يكن في كتاب الله ، ولا في سنة رسول الله ﷺ ؛ فاقض بما قضى به الصالحون . . . » .

أخرجه النسائي (٢ / ٣٠٦) ، والدارمي (١ / ٦٠) وغيرهما بسند صحيح .

٦٨١٥ - (إذا كانَ أحدُكم في المسجدِ ؛ فلا يشبكنَّ ، فإنَّ التَّشبيكَ من الشَّيطانِ ، وإنّ أحدَكم لا يزالُ في صلاةٍ ، ما دامَ في المسْجدِ حتّى يخْرجَ منه) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣ / ٤٢ - ٤٣) : ثنا محمد بن عبد الله بن الزبير قال : ثنا عبيد الله بن عبد الله[1] بن موهب قال : حدثني **عمي** - يعني : **عبيد الله بن عبد الرحمن[1] بن موهب** - عن مولى لأبي سعيد الخدري قال :

بينما أنا مع أبي سعيد الخدري مع رسول الله ﷺ إذ دخل المسجد ، فإذا رجل

---

(١) كذا الأصل ، وكذا في « جامع المسانيد » (٣٣ / ٥٨٤ / ١٢٧٢) ، ويبدو لي أنه انقلب على بعض الرواة - ولعله أبو بكر القطيعي ، والصواب على القلب : « عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب : حدثني عمي عبيد الله بن عبد الله بن موهب » ؛ كما في رواية وكيع الآتية ، وتراجم الرجال .

جالس في وسط المسجد محتبياً ، مشبكاً أصابعه بعضها في بعض ، فأشار إليه رسول الله ﷺ ، فلم يفطن الرجل لإشارة رسول الله ﷺ ، فالتفت رسول الله ﷺ إلى أبي سعيد فقال : . . . فذكره .

ثم قال أحمد (٣ / ٥٤) - ووافقه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١ / ٧٥) - قالا : ثنا وكيع : ثنا عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب عن عمه به ؛ إلا أنهما قالا :

« إذا صلى أحدكم ؛ فلا يشبكن . . . » الحديث .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : مولى أبي سعيد الخدري ؛ فإنه لم يسمَّ .

والثانية : عبيد الله بن عبد الله بن موهب : لا يعرف - كما قال أحمد والشافعي - . وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٥ / ٧٢) ، وقال ابن حجر :

« مقبول » . وأما قول الذهبي في « الكاشف » و« الميزان » :

« قال أحمد : أحاديثه مناكير » .

فهو وهم ؛ فإنما قال هذا أحمد في يحيى بن عبيد الله هذا - كما رواه ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ١٦٨) - .

والثالثة : عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب : مختلف فيه ، وقد روى عنه جماعة ، وقال الحافظ :

« ليس بالقوي » .

والذي ظهر لي من مجموع كلامهم أنه حسن الحديث إلا أن يخالف ، وفي هذه الحالة ينظر في حديثه . والله أعلم .

وعليه ؛ فالعلة فيمن قبله . ولعل الحافظ أشار إلى هذا بقوله في « الفتح » (١ / ٥٦٦) - بعد أن عزاه لابن أبي شيبة وبلفظه - :

« وفي إسناده ضعيف ، ومجهول » .

وأظن أنه يعني بالمجهول : المولى . وبالضعيف : الراوي عنه (عبيد الله بن عبد الله ابن موهب) . وحينئذٍ ففي قوله : « ضعيف » تسامح . . مخالف لما عليه العمل ؛ فإن هذا يقال فيمن هو ضعيف فعلاً ، ليس في المجهول أو بالأحرى ممن قال هو فيه : « مقبول » . فتأمل .

وإذا عرفت ضعف الحديث وعلتيه ؛ فمن الأوهام قول المنذري (١ / ١٢٣ / ١٥) :

« رواه أحمد بإسناد حسن » !

وتبعه الهيثمي (٢ / ٢٨) ، وقلدهما الثلاثة المعلقون على « الترغيب » (١ / ٢٧٧) !

(فائدة فقهية) : اختلف العلماء في تشبيك الأصابع في المسجد ، والذي يقتضيه الجمع بين الأحاديث الصحيحة جوازه إلا في حالة انتظاره للصلاة ؛ لقوله ﷺ :

« إذا توضأ أحدكم في بيته ، ثم أتى المسجد ؛ كان في صلاة حتى يرجع ، فلا يفعل هكذا ، وشبك بين أصابعه » .

وهو صحيح الإسناد مخرج في « الإرواء » (٢ / ١٠١) .

٦٨١٦ - (إنّما فعلتُ هذا [يعني : المقاربة بين الخُطا] ؛ لَيكثُرَ عددُ خُطايَ في طَلبِ الصَّلاة) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٥ / ١٢٦ / ٤٧٩٨) من طريق الضحاك بن نبراس عن ثابت عن أنس عن زيد بن ثابت قال :

أقيمت الصلاة ، فخرج رسول الله ﷺ وأنا معه ، فقارب بين الخطا ، وقال : . . . فذكره .

ثم ساقه من طريق آخر عن الضحاك بلفظ :

كنت أمشي مع رسول الله ﷺ ونحن نريد الصلاة ، فكان يقارب الخطا ، فقال :

« أتدري لمَ أقارب الخطا ؟ » . فقلت : الله ورسوله أعلم . فقال :

« لا يزال العبد في صلاة ما دام في طلب الصلاة » .

ثم رواه من طريق محمد بن ثابت البناني عن أبيه عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : كنت أمشي . . . الحديث نحوه ؛ دون قوله : « لا يزال العبد . . . » وقال : « لتكثر خطانا في المشي إلى الصلاة » .

قلت : ومحمد بن ثابت البناني : قال الذهبي في « المغني » :

« قال البخاري : فيه نظر . وقال النسائي : ضعيف » .

وفي الطريق الأولى : (الضحاك بن نبراس) : قال في « الميزان » :

« قال ابن معين : ليس بشيء . وقال النسائي : متروك . وقال النسائي وغيره : ضعيف » .

ثم ساق له فيما أنكر عليه من الحديث هذا . وقد أخرجه عنه العقيلي في « الضعفاء » (٢ / ٢١٩) ، وابن عدي في « الكامل » (٤ / ٩٧) .

وإن مما يؤكد ضعفه ، أن العقيلي أخرجه عقبه من طريق حماد بن سلمة عن ثابت ، قال :

مشيت مع أنس بن مالك إلى الصلاة ـ وقد أقيمت الصلاة ـ ، وكان يقارب بين الخطا ، فقال لي : أتدري لمَ أفعل هذا ؟ فقلت : لمَ تفعله ؟ قال : كذا فعل بي زيد بن ثابت ؛ ليكون أكثر لخطونا . وقال العقيلي :

« حديث حماد أولى » .

قلت : وهو موقوف ، وإسناده صحيح .

وتابع حماداً السري بن يحيى عن ثابت به .

أخرجه الطبراني (٤٧٩٦) : حدثنا عبد الله بن سعيد بن أبي مريم : ثنا محمد بن يوسف الفريابي : ثنا السري بن يحيى . . .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير عبد الله بن سعيد بن أبي مريم ، فهو واهٍ ، قال ابن عدي (٤ / ٢٥٥) :

« مصري يحدث عن الفريابي وغيره بالبواطيل » .

وقد أغمض عينه عنه الهيثمي ؛ فقال في « المجمع » (٢ / ٣٢) بعدما ساقه مرفوعاً :

« رواه الطبراني في « الكبير » . . . وفيه الضحاك بن نبراس ، وهو ضعيف . ورواه موقوفاً على زيد بن ثابت ، ورجاله رجال الصحيح » !

وقلده المعلقون الثلاثة على « الترغيب » (١ / ٢٨٦) !

ومثل هذا الإغماض كثيراً ما يفعله الهيثمي ، وأحياناً ينبه عليه ، ولكنه يتساهل في جرحه فيقول فيه : « ضعيف » ـ كما كنت نقلته عنه في المجلد الخامس ، تحت الحديث (٢٠١٦) ـ .

وقد سبقه إلى الإغماض المذكور الحافظ المنذري في « الترغيب » (١ / ١٢٧ / ١٢) . بل لعله هو مقلِّده ، فقد قال في تخريج الحديث :

« رواه الطبراني في « الكبير » مرفوعاً ، وموقوفاً على زيد ، وهو الصحيح » !

نعم ؛ هذا الموقوف صحيح برواية حماد بن سلمة المتقدمة ؛ فبه صَحَّ ، ولبيان هذه الحقيقة كان هذا التخريج . والله ولي التوفيق .

٦٨١٧ ـ (ما مِنْ حال يكونُ عليها العبدُ أحبَّ إلى الله من أنْ يراهُ ساجِداً معفِّراً وجْهه في التُّراب) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٧ / ٤٣ ـ ٤٤ / ٦٠٧٢) قال : حدثنا محمد بن عثمان بن أبي سُويد الذارع قال : حدثنا **عثمان بن الهيثم ابن جهم** [قال : ثنا أبي الهيثم بن جهم] عن عاصم بن بهدلة عن أبي وائل عن

حذيفة مرفوعاً .

ثم ساق له حديثاً آخر ، وعقب عليهما بقوله :

« لم يرو هذين الحديثين عن عاصم إلا الهيثم بن جهم ، تفرد بهما عثمان بن الهيثم » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عثمان بن الهيثم بن جهم من شيوخ البخاري المتكلم فيهم ، قال الذهبي في « الميزان » :

« قال أبو حاتم : صدوق ؛ غير أنه كان بآخره يلَقّن ، وقال الدارقطني : صدوق كثير الخطأ » . ولخصه الحافظ فقال في « التقريب » :

« ثقة ، تغير فصار يتلقن » .

قلت : لكن الراوي عنه شيخ الطبراني (محمد بن عثمان بن أبي سويد الذارع) أسوأ حالاً منه ، وهو من شيوخ ابن عدي أيضاً ، وقد ضعفه ؛ فهو أعرف الناس به ، قال في « الكامل » (٦ / ٣٠٤) :

« حدث عن الثقات ما لم يتابع عليه ، وكان يقرأ عليه من نسخة له ما ليس من حديثه عن قوم رآهم أو لم يرهم ، ويقلب الأسانيد عليه فيقرُّ به . . . فكان يشبَّه عليه ، وأرجو أنه لا يتعمد الكذب ، وأثنى عليه أبو خليفة ؛ لأنه عرفه في أيامه ، فسمع منه » .

وأورده الذهبي في « المغني » لقول ابن عدي المذكور في صدر ما نقلته عنه ، ولم يزد .

(تنبيه) : لم يهتد الحافظ المنذري ، ولا الهيثمي لعلة الحديث ؛ بل وتحرف

عليهما اسم (الهيثم) إلى : (القاسم) ، فقال المنذري (١ / ١٤٥ / ٨) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وقال : « تفرد به عثمان » . قال الحافظ : عثمان هذا هو ابن القاسم ، ذكره ابن حبان في (الثقات) » .

وكذا قال الهيثمي (١ / ٣٠١) وزاد عليه فقال :

« ولم يرفع في نسبه ، وأبوه ؛ فلم أعرفه » .

قلت : وهذا وهم منه آخر ؛ فقد رَفَعَ نسبه إلى جده ، فقال ـ كما سبق ـ :

« عثمان بن الهيثم بن جهم » . وأكد ذلك الطبراني حين قال عقب الحديث :

« . . . إلا الهيثم بن جهم » !

فليس لعثمان بن القاسم ولا لأبيه علاقة بهذا الحديث .

وأما الحديث الآخر الذي أشرت إليه فهو صحيح لغيره ، وقد خرجته في « الصحيحة » برقم (٣٤٤١) .

ثم إن الزيادة التي بين المعكوفتين سقطت من مطبوعة « المعجم الأوسط » واستدركتها من مصورتها (٢ / ٧٤ / ١) !

٦٨١٨ ـ (مَنْ لمْ يرَ غدوَّه ورواحَه إلى المساجِد مِن سبيلِ الله ـ أو : في سبيلِ الله ـ ؛ فقدْ قصَّر عمله) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « موضح أوهام الجمع والتفريق » (١ / ٣٥٥ - ٣٥٩) من طريق محمد بن إسحاق العكاشي عن إبراهيم بن أبي عبلة سمع

أم الدرداء الأنصارية ـ وكانت لها صحبة ـ : أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته (العكاشي) هذا : قال الخطيب ـ بعد ثلاث صفحات ـ (٣٦٢) :

« محمد بن إسحاق العكاشي : كان معروفاً بالكذب ووضع الحديث . . . ، وإبراهيم بن أبي عبلة (ت ١٥٢) يستحيل إدراك أم الدرداء » .

والحديث أورده الحافظ ابن حجر في « تسديد القوس في ترتيب مسند الفردوس » ساكتاً عنه ـ كما هي عادته فيه ـ ، والسيوطي في « الجامع الكبير » أيضاً عزاه للديلمي ـ يعني : في « مسند الفردوس » ـ ، وسكت عنه أيضاً كغالب عادته فما أحسن ؛ لأنه يوهم أنه ضعيف فقط ، بناء على اصطلاحه الذي نص عليه في مقدمة « الجامع » : أن ما عزاه لابن عدي ، والخطيب وابن عساكر والديلمي في « مسنده » ـ وغيرهم ممن ذكر ـ فهو ضعيف .

٦٨١٩ ـ (إنّها ستفتحُ لكم أرضُ العجَم ، وستجدونَ فيها بيُوتاً يقالُ لها : الحمّاماتُ ، فلا يدخلنها الرِّجال إلاّ بالأُزرِ ، وامْنعُوها النِّساء ، إلا مريضةً أو نُفَسَاءَ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٤٠١١) ، وابن ماجه (٣٧٤٨) ، والبيهقي في « السنن » (٧ / ٣٠٨ ـ ٣٠٩) ، وفي « الشعب » (٦ / ١٥٩ / ٧٧٧٥) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٣ / ٢٩ / ٥٩ و ٥٢ / ١٢٨) ، وكذا عبد الرزاق في « المصنف » (١ / ٢٩٠ ـ ٢٩١ / ١١١٩) ، وعبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (١٠ / ٣٠٩ / ٣٥٠) ، والخطيب في « الموضح » (١ / ٣٦٣) كلهم من

طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم عن عبد الرحمن بن رافع عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً . وقال البيهقي في « الشعب » :

« تفرد به عبد الرحمن بن زياد الإفريقي ، وأكثر أهل العلم لا يحتج بحديثه ، وليس بأضعف من أحاديث النهي على الإطلاق » !

كذا قال ، وفي النهي عن دخول النساء الحمام على الإطلاق أحاديث صحيحة ، قد كنت خرَّجت بعضها في « آداب الزفاف » (ص١٤٠ ، ١٤١) ، و« غاية المرام » (ص ١٣٦) ، ثم أعدت تخريجها في « الصحيحة » بتوسع (٣٤٤٢) .

ثم إن شيخ الإفريقي ضعيف أيضاً ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« حديثه منكر ، وكان على قضاء إفريقية ، ولكن لعل تلك النكارة جاءت من قبل صاحبه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي » .

وقد روي الحديث عن عمر بن الخطاب مرفوعاً به .

أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٣ / ٤٠٥) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (١ / ٣٤٣ / ٥٦٣) بسنده عن **سعيد بن أبي سعيد الزبيدي** : حدثني **أيوب بن سعيد السكوني** : حدثني عمرو بن قيس السكوني يقول : سمعت **المشمعل** بن عبد الله **السكوني** يقول : سمعت عمر بن الخطاب يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ لم أعرف أحداً منهم بالثقة ؛ إلا عمرو بن قيس السكوني ، وهو من رجال « التهذيب » ، وأورده ابن عدي في ترجمة سعيد

ابن أبي سعيد الزبيدي ، وقال :

« شيخ مجهول ، حديثه غير محفوظ » .

قلت : هو : سعيد بن عبد الجبار الزبيدي ، وقد عرفه بعضهم بالضعف الشديد ، فقال قتيبة :

« كان جرير يكذبه » . وقال مسلم :

« متروك الحديث » .

وأيوب بن سعيد السكوني : أورده البخاري في « التاريخ » ، وابن أبي حاتم في « الجرح » برواية معلى بن منصور فقط عنه ، ساكتين عليه ؛ فهو مجهول .

والمشمعل بن عبد الله السكوني : لم أجد أحداً ذكره إلا الحافظ المزي في شيوخ (عمرو بن قيس السكوني) . والله أعلم .

وقال ابن الجوزي عقب الحديث :

« لا يصح . قال ابن عدي : سعيد بن أبي سعيد مجهول . وقال يحيى : عمرو ابن قيس لا شيء . وقال الدارقطني : إسماعيل ضعيف » .

قلت : فيه خلط عجيب ؛ وذلك من وجهين :

أحدهما : تحرف عليه (المشمعل بن عبد الله) إلى إسماعيل بن عبد الله فنقل عن الدارقطني تضعيفه ! فتعقبه محققه الفاضل بقوله :

« قلت : إسماعيل بن عبد الله هذا من طبقة التابعين ، وأما من ضعفه الدارقطني فهو إسماعيل بن عبد الله أبو شيخ ؛ كما ذكره المؤلف في « الضعفاء » . . . » .

وأقول : لقد وهم ابن الجوزي والمعلق عليه ؛ فليس الحديث من رواية أحد من الإسماعيليين ، وإنما هو المشمعل بن عبد الله - كما تقدم - .

والآخر : ما نقله عن يحيى - وهو : ابن معين - ليس هو في (عمرو بن قيس السكوني) . . فهذا ثقة بلا خلاف ، وإنما هو في (**عمرو بن قيس بن يسير بن عمرو**) - كما في « كامل » ابن عدي وغيره - .

وبالجملة ؛ فهذا الإسناد ضعيف جداً ، ولقد عجبت من ابن الجوزي كيف اقتصر عليه ، ولم يروه غير ابن عدي ، وفاته حديث ابن عمرو ، وقد رواه ذلك الجمع الغفير من الحفاظ ؟!

وأعجب منه احتجاج الخطيب وغيره بهذا الحديث الضعيف على أن الحمَّام لم يكن بالمدينة في عهد النبي ﷺ ؛ مخالفين في ذلك حديث أم الدرداء الكبرى الصريح بأن النبي ﷺ لقيها وقد جاءت من الحمَّام ، فقال لها صلى الله عليه وآله وسلم :

« ما من امرأة تنزع ثيابها في غير بيتها ؛ إلا هتكت ما بينها وبين الله من ستر » .

وهو حديث صحيح جاء عنها من ثلاثة طرق ؛ أحدها حسن على الأقل - كما تراه محققاً مبسطاً في « الصحيحة » (٣٤٤٢) - .

والحديث يرويه أيضاً مسلمة بن علي : ثنا الزبيدي عن راشد بن سعد عن المقدام بن معدي كرب مرفوعاً .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ٢٨٤ / ٦٧١) .

وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته مسلمة بن علي - وهو : الخشني - ، وهو

متروك ـ كما قال الذهبي والعسقلاني ـ . وقال الهيثمي (١ / ٢٧٨) :

« . . . وقد أجمعوا على تركه » .

٦٨٢٠ ـ (مَنْ قالَ إذا أَوى إلى فِراشِه :

الحمْدُ لله عَلا فَقَهر ، وبَطَن فَخَبرَ ، ومَلَكَ فَقَدرَ .

الحمْدُ لله الذي يُحيي ويميتُ ، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ ؛ خَرَجَ من ذُنوبه كيومِ ولدتْه أمُّه) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٨ / ٤٣٣ / ٧٨٨٧) من طريق إسحاق بن الوزير السعدي الكوفي ، والبيهقي في « الشعب » (٤ / ١٧٥ ـ ١٧٦ / ٤٧١٤) عن شيخه الحاكم في « التاريخ » بسنده عن النضر بن زرارة ؛ كلاهما عن أبي جناب الكلبي عن كنانة العدوي عن أبي الدرداء مرفوعاً . والسياق للطبراني ، وقال :

« لم يروه عن أبي جناب إلا إسحاق بن الوزير ، تفرد به سهل بن العباس » .

قلت : رواية البيهقي تدفع التفرد المزعوم ، و(سهل) : تركه الدارقطني ـ كما في « مغني » الذهبي ـ .

(وإسحاق بن الوزير) : مجهول ـ كما قال أبو حاتم ـ .

ومثله متابعه (النضر بن زرارة) : مجهول أيضاً ـ كما قال الذهبي ـ .

وشيخهما (أبو جناب الكلبي) ـ واسمه : (يحيى بن أبي حية) ـ : قال الحافظ في « التقريب » :

« ضعفوه لكثرة تدليسه » .

ولذلك أشار المنذري في « الترغيب » (١ / ٢١١ / ١٤) إلى تضعيف الحديث ، وبيَّن الهيثمي السبب فقال (١٠ / ١٢٤) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه أبو جناب الكلبي ، وهو ضعيف » .

(تنبيه) : قال المنذري :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، والحاكم ، ومن طريقه البيهقي . . . » .

فأطلق العزو للحاكم ؛ فأوهم أنه في « المستدرك » - كما هو المراد من الإطلاق - ، فأتعبني كثيراً في التفتيش فيه ، ولكن دون جدوى ، حتى رأيت البيهقي قد عزاه إليه مقيداً بـ « التاريخ » - كما تقدم - ؛ فاقتضى التنبيه !

٦٨٢١ - (من صَلَّى منكم من اللَّيلِ ؛ فلْيجهرْ بِقراءته ، فإنَّ الملائكةَ تصلِّي وتسمعُ لِقراءتِه ، وإنَّ مُسْلِمي الجنّ الذين يكونونَ في الهواء ، وجيرانه الذين يكونونَ في مسْكَنه ، يصلُّون بصلاته ويستمعونَ لِقراءتِه ؛ فإنّه يطردُ بجهره قراءتَه عن دارِه ومن نزلَها من فُسَّاق الشَّياطين ومردةِ الجنِّ .

وما مِنْ رجُلٍ يعلمُ كتابَ الله عن ظهْر قلْبه ، يريدُ به وجْه الله ، ثمّ صلَّى به من اللّيلِ ساعةً معلومة ؛ إلا أَمرت الليلةُ الماضيةُ الليلةَ المستقبلةَ أنْ تكونَ عليه خَفيفةً ، وأن ينتبه في ساعته . . .) الحديث بطوله في نحو صفحتين .

موضوع . أخرجه ابن أبي الدنيا في « التهجد » (١ / ٥) ، و العقيلي في « الضعفاء » (٢ / ٣٩ ـ ٤٠) ، وابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٢٥١ ـ ٢٥٢) من طريقين عن داود بن بحر الطُّفاوي عن مسلم بن أبي مسلم عن مورق العجلي عن عبيد بن عمير الليثي : أنه سمع عبادة بن الصامت يقول : . . . فذكره بطوله . وقال العقيلي ـ والسياق له ـ :

« حديث باطل لا أصل له » .

ذكره في ترجمة داود الطُّفاوي هذا ، وروى عن ابن معين أنه قال :

« داود الطفاوي ـ الذي روى عنه المقرئ حديث القرآن ـ : ليس بشيء » .

وطريق ابن الجوزي يختلف في بعض رواته عن طريق العقيلي ، ومتنه أخصر ، وقد عزاه إلى العقيلي ، وقال :

« لا يصح ، والمتهم به داود » .

ثم روى قول ابن معين وقول العقيلي المذكورَين ، وقال :

« ثم فيه الكديمي ، وكان وضاعاً للحديث » .

قلت : طريق العقيلي سالمة منه . وكذلك رواه ابن الضُّريس في « فضائل القرآن » (٦٥ ـ ٦٧ / ١١٥) .

وذكر له السيوطي في « اللآلي » (١ / ٢٤١) شاهداً من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه ، ولكنه مما [لا] ينهض للشهادة في نقدي ؛ لانقطاع وجهالة في إسناده ، ولأنه كالمشهود له من حيث بطلان متنه :

وهو ما أخرجه البزار في « مسنده » (٧ / ٩٧ ـ ٩٩ / ٢٦٥٥ ـ البحر الزخار) من طريق بسطام بن خالد الحراني قال : أخبرنا نصر بن عبد الله أبو الفتح عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عنه مرفوعاً . وقال :

« لا نعلمه يروى إلا من هذا الوجه ، ولم يسمع خالد بن معدان من معاذ » .

قلت : وأقره المنذري (١ / ٢١٩) ، والهيثمي (٢ / ٢٥٤) ، وقال المنذري :

« في إسناده من لا يعرف حاله ، وفي متنه غرابة كثيرة ؛ بل نكارة ظاهرة ، وقد تكلم فيه العقيلي وغيره ، ورواه ابن أبي الدنيا وغيره عن عبادة بن الصامت موقوفاً عليه ، ولعله أشبه » .

ويشير بأول كلامه إلى (بسطام الحراني) وشيخه (نصر) ؛ فإني لم أجد لهما ترجمة ، وقد أشار إلى هذا الهيثمي أيضاً .

وأما قوله في الموقوف : « لعله أشبه » مما لا وجه له ؛ لأنه من اختصار بعض الرواة ، وكذلك هو عند العقيلي ، ولأنه من الأمور الغيبية التي لا تقال بالرأي ؛ بل هو موضوع ظاهر الوضع ، باطل المتن ـ كما تقدم ـ ، وأوله مخالف لقوله تعالى : ﴿ ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلاً ﴾ ، ولقوله ﷺ لعمر حينما مر به وهو يقرأ في الليل جهراً ، ولما سأله ، قال : يا رسول الله ! أوقظ الوسنان ، وأطرد الشيطان ! فقال له ﷺ :

« فاخفض من صوتك قليلاً » .

في قصة معروفة في « السنن » وغيرها ، وصححها ابن خزيمة (١١٦١) ، وهي في « المشكاة » (١٢٠٤) .

٦٨٢٢ - (كلُّ بني آدمَ حسودٌ ، وبعضُ الناس أفضلُ في الحسَدِ من بعضٍ ، ولا يضرُّ حاسداً حسَدُه ما لم يتكلَّمْ بلسانِه ، أو يعملْ باليدِ)(*) .

ضعيف جداً . أخرجه الذهبي في ترجمة الحاكم من « تذكرة الحفاظ » (٣ / ١٠٤٢) من طريق خلف بن محمد بن إسماعيل : نا خلف بن سليمان : نا خلف ابن محمد - كردوس - : نا خلف بن موسى العمي : نا أبي عن قتادة عن أنس مرفوعاً . وقال الذهبي :

« هذا حديث غريب منكر » .

قلت : وإسناده ضعيف جداً ، آفته : (خلف بن محمد بن إسماعيل) - وهو : الخيام البخاري أبو صالح - : قال أبو يعلى الخليلي في « الإرشاد » (٣ / ٩٧٢ - ٩٧٣) :

« كان له حفظ ومعرفة ، وهو ضعيف جداً ، روى في الأبواب تراجم لا يتابع عليها ، وكذلك متوناً لا تعرف ، سمعت ابن أبي زرعة والحاكم أبا عبد الله الحافظين يقولان : كتبنا عنه الكثير ، وتبرأنا من عهدته ، وإنما كتبنا عنه للاعتبار » .

ثم روى عن الحاكم عنه بسنده عن جابر حديث النهي عن المواقعة قبل الملاعبة ، وقال :

« سمعت الحاكم يعقب هذا الحديث ؛ يقول : خُذل خلف بهذا وبغيره » .

وسبق حديث المواقعة برقم (٤٣٢) .

والحديث

(*) كتب الشيخ رحمه الله تعالى فوق هذا المتن : «مضى برقم (٣٠٩١) » .

٦٨٢٣ - (ما يُخرجُ رجلٌ شَيئاً من الصَّدقةِ ؛ حتّى يفكَّ عنها لَحْيَي سَبعين شَيطاناً) .

ضعيف . أخرجه أحمد في « المسند » (٥ / ٣٥٠) : ثنا أبو معاوية : ثنا الأعمش عن ابن بريدة عن أبيه - قال أبو معاوية : ولا أراه سمعه منه - قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

ومن هذا الوجه أخرجه ابن خزيمة في « صحيحه » (٤ / ١٠٥ / ٢٤٥٧) ، والحاكم (١ / ٤١٧) ، والبزار في « مسنده » (١ / ٤٤٧ / ٩٤٣ - كشف الأستار) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ٢٤ / ١٠٣٨) ، والبيهقي في « الشعب » (٣ / ٢٥٧ / ٣٤٧٤) ، والأصبهاني في « الترغيب » (٢ / ٦٧٦ / ١٦٢٤) ؛ كلهم عن أبي معاوية به ؛ دون قوله : « ولا أراه سمعه منه » .

قلت : وهذه فائدة عزيزة ، حفظها لنا إمام السنة في « مسنده » جزاه الله خيراً ؛ كشفت لنا عن علة الحديث التي غفلنا عنها برهة من الدهر ، تبعاً لغيرنا ؛ فقد قال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين » ! ووافقه الذهبي ! وأقررتهما في « الصحيحة » (رقم ١٢٦٨) ، وكانت غفلة أسأل الله أن يغفرها لي ، مع أنني كنت تنبهت لها ؛ فذكرته في « ضعيف الترغيب » رقم (٥٤٣) .

وقوله : « . . . الشيخين » فيه إشعار بأن : (ابن بريدة) . . هو : (عبد الله) . وهذا خلاف قول البزار عقبه :

« تفرد بهذا الإسناد أبو معاوية ، و(ابن بريدة) هو : (سليمان) » .

قلت : وقد أعل الحديث ابن خزيمة ؛ فقال في الباب الذي ترجم له :

« إن صح الخبر ؛ فإني لا أقف هل سمع الأعمش من ابن بريدة أم لا ؟ » .

قلت : ولذلك لم يذكروه في الرواة عن (ابن بريدة) . . لا في : (سليمان) ، ولا في : (عبد الله) ، على أن الأعمش معروف بالتدليس ، فلو فرض ثبوت سماعه من أحدهما ؛ فذلك لا يعني ثبوته عن كليهما معاً ، ولو ثبت ؛ فذلك لا يعني ثبوت الاتصال إلا إذا صرح بالسماع في هذا الحديث بخصوصه - كما لا يخفى على العلماء - .

وقد روي الحديث عن أبي ذر موقوفاً قال :

ما خرجت صدقة حتى يفك عنها لحيي سبعين شيطاناً ؛ كلهم ينهى عنها .

أخرجه البيهقي (٣٤٧٥) من طريق عمار الدهني عن راشد بن الحارث عنه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ راشد بن الحارث : لا يعرف إلا بهذه الرواية ، ومع ذلك أورده ابن حبان في « الثقات » (٤ / ٢٣٤) . وحَسَّنه الجهلة !

والحديث قال الهيثمي (٣ / ١٠٩) :

« رواه أحمد والبزار والطبراني في « الأوسط » ورجاله ثقات » .

ونقله الشيخ الأعظمي في تعليقه على « كشف الأستار » ! ولم يتعقبه بشيء ! وكذلك فعل المعلقون الثلاثة على « الترغيب » (١ / ٦٦٩) ؛ بل زادوا - ضغثاً على إبالة - فقالوا :

« حسن » !!

فلم يلتفتوا إلى إعلال ابن خزيمة [له] بالانقطاع ، ولبالغ جهلهم وغفلتهم لم ينتبهوا للسقط الذي وقع في طبعتهم لـ « الترغيب » ، وهو [في] قوله : « وتردد في سماع الأعمش من بريدة » ! والصواب : « [ابن] بريدة » . فكيف يلتقي التحسين مع هذا السقط ؟ ! لو كانوا يعلمون !

٦٨٢٤ ـ (مَنْ وسَّع على عِيالِه يومَ عاشوراءَ ؛ وسَّع اللهُ عليه سائرَ سَنَتِه) .

ضعيف . أخرجه البيهقي من حديث أبي هريرة ، وأبي سعيد الخدري ، وعبد الله بن مسعود ، وجابر ، وعقب عليها بقوله :

« هذه الأسانيد ـ وإن كانت ضعيفة ؛ فهي ـ إذا ضم بعضها إلى بعض ؛ أخذت قوة . والله أعلم » .

قلت : شرط التقوية غير متوفر فيها ـ وهو : سلامتها من الضعف الشديد ـ . وهاك البيان :

١ ـ حديث أبي هريرة : يرويه **حجاج بن نصير** : نا **محمد بن ذكوان** عن يعلى بن حكيم عن سليمان بن أبي عبد الله عنه .

أخرجه البيهقي في « الشعب » (٣ / ٣٦٦ / ٣٧٩٥) من طريق ابن عدي[1] ، وهذا في « الكامل » (٦ / ٢٠٠) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٤ / ٦٥) ، ومن

---

(١) وقع في الأصل : « ابن علي » ! وعلق عليه محققه فقال : « في (ب) : ابن عدي ، وهو خطأ » ! وما خطَّأه هو الصواب بلا ريب !

طريقه ابن الجوزي في « العلل » (٢ / ٦٢ / ٩١٠) ، والشجري في « الأمالي » (٢ / ٨٦) .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : حجاج بن نصير : قال الذهبي في « المغني » :

« ضعيف ، وبعضهم تركه » .

الثانية : محمد بن ذكوان ـ وهو : الجهضمي البصري ـ : قال البخاري :

« منكر الحديث » .

وفي ترجمته أورده العقيلي ، وكذا ابن عدي وقال :

« وعامة ما يرويه أفرادات وغرائب ، ومع ضعفه يكتب حديثه » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٢٦٢) :

« يروي عن الثقات المناكير ، والمعضلات عن المشاهير ؛ على قلة روايته ، حتى سقط الاحتجاج به » .

الثالثة : سليمان بن أبي عبد الله : قال العقيلي عقب الحديث :

« مجهول بالنقل ، والحديثُ غير محفوظ » .

قلت : وهذه فائدة من العقيلي لم تذكر في ترجمة (سليمان) هذا من « التهذيب » وفروعه ؛ فلتستدرك . وهي كقول أبي حاتم فيه :

« ليس بالمشهور ، فيعتبر بحديثه » .

وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » ! وأشار الذهبي إلى تليين توثيقه بقوله في « الكاشف » :

« وثِّق » . والحافظ بقوله في « التقريب » :

« مقبول » .

٢ ـ وأما حديث أبي سعيد : فيرويه **عبد الله بن نافع الصائغ المدني عن أيوب ابن سليمان بن ميناء** عن رجل عنه .

أخرجه البيهقي (٣٧٩٣ ، ٣٧٩٤) .

قلت : وهذا إسناد مظلم ، الرجل لم يسم ؛ فهو مجهول .

وأيوب بن سليمان بن ميناء : لا يعرف إلا بهذه الرواية ـ كما يؤخذ من « الجرح » (١ / ١ / ٢٤٨) ـ . وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٦ / ٦١) !

وعبد الله بن نافع الصائغ المدني : فيه لين ـ كما في « التقريب » ـ .

وروي بإسناد آخر أسوأ منه : يرويه **محمد بن إسماعيل الجعفري** قال : حدثنا **عبد الله بن سلمة الربعي** عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري به .

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٩ / ١٤٠ ـ ١٤١ / ٩٢٩٨) ، والشجري أيضاً في « الأمالي » (٢ / ٨١) ، وقال الطبراني :

« تفرد به [محمد بن] إسماعيل الجعفري » .

قلت : وهو متروك ـ كما قال أبو نعيم ـ وقال أبو حاتم :

« منكر الحديث ، يتكلمون فيه » .

وبه أعله الهيثمي (٣ / ١٨٩) بعدما عزاه لـ « الأوسط » . وفاته أن شيخه (عبد الله بن سلمة الربعي) مثله في الضعف ، فقال فيه أبو زرعة :

« منكر الحديث » .

٣ ـ وأما حديث عبد الله بن مسعود : فيرويه هَيْصَم بن الشدّاخ عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عنه .

أخرجه البيهقي (٣٧٩٢) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٠ / ٩٤ / ١٠٠٠٧) ، وعنه الشجري (١ / ١٧٦) ، وابن عدي (٥ / ٢١١) ، وابن حبان (٣ / ٩٧) ، وابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢٠٣) ، وقال البيهقي :

« تفرد به هيصم » .

قلت : قال ابن حبان :

« هو شيخ يروي عن الأعمش الطامات في الروايات » .

وكذا قال ابن طاهر في « تذكرة الموضوعات » (ص ٩٧) ، وابن الجوزي ، واتهمه أبو زرعة ـ كما في « اللسان » ـ .

ونقل ابن الجوزي عن العقيلي أنه قال :

« الهيصم مجهول ، والحديث غير محفوظ » .

ونقله الحافظ أيضاً عنه في « اللسان » ، وما أظنه إلا وهماً عليه ، وإنما قال هذا العقيلي في حديث (سليمان بن أبي عبد الله) المتقدم . وليس لـ (الهيصم)

ترجمة في « ضعفاء » العقيلي . والله أعلم . وقال الهيثمي :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه الهيصم بن الشداخ ، وهو ضعيف جداً » .

٤ ـ وأما حديث جابر : فيرويه **محمد بن يونس : ثنا عبد الله بن إبراهيم الغفاري : نا عبد الله بن أبي بكر ابن أخي محمد بن المنكدر [عن محمد بن المنكدر]**[1] عنه .

أخرجه البيهقي (٣٧٩١) وقال :

« هذا إسناد ضعيف » !

قلت : لقد تسامح ـ عفا الله عنا وعنه ـ في هذه الأحاديث كثيراً ، وتساهل بالسكوت عنها ـ مع شدة ضعفها ، وبخاصة هذا . وتبعه عليه السيوطي في « اللآلي المصنوعة » (٢ / ١١٢) ـ فإن محمد بن يونس هذا ـ هو : الكديمي ـ : متهم بالوضع مع حفظه ، قال الذهبي في « المغني » :

« هالك ، قال ابن حبان وغيره : كان يضع الحديث على الثقات » .

ونحوه شيخه (عبد الله بن إبراهيم الغفاري) : قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، ونسبه ابن حبان إلى الوضع » .

وعبد الله بن أبي بكر ابن أخي محمد بن المنكدر : لم أعرفه ، ووقع في شيوخ عبد الله الغفاري من « تهذيب الكمال » (عبد الله بن أبي بكر بن المنكدر) . والله أعلم[*] .

---

(١) سقطت من الأصل ، واستدركتها من «اللآلي» (٢ / ١١٢) ، و« العجالة » .

(*) قال الشيخ رحمه الله عنه في «تمام المنة» (ص ٤١١) : «ضعيف ؛ كما في «الميزان»» . (الناشر) .

وله طريق أخرى عن جابر ؛ هي أصح الطرق عند السيوطي ، ومع ذلك قال الحافظ في متنه :

« منكر جداً » .

وقد كنت تكلمت عليه في « تمام المنة » (ص ٤١٠ - ٤١١) ؛ فلا داعي لإعادته هنا . فمن شاء ؛ رجع إليه .

وذكره ابن الجوزي في « العلل » (٢ / ٦٢ / ٩٠٩) من رواية الدارقطني من حديث ابن عمر ، بإسناد فيه (يعقوب بن خُرّة) ، وقال الدارقطني :

« حديث منكر ، ويعقوب بن خُرَّة ضعيف » . وفي ترجمته قال الذهبي من « الميزان » :

« قلت : له خبر باطل ، لعله وهم » .

يشير إلى هذا ؛ فقد ساقه الحافظ عقبه في « اللسان » .

هذا ؛ وإن مما يؤكد قول الذهبي هذا وغيره ممن قال بنكارته ووضعه أنه - مع شدة ضعف أسانيده - لم يكن العمل به معروفاً عند السلف ، ولا تعرض لذكره أحد من الأئمة المجتهدين ، أو قال باستحباب التوسعة المذكورة فيه ؛ بل قد جزم بوضعه شيخ الإسلام ابن تيمية في « فتاويه » ، وهو من هو في المعرفة بأقوالهم ومذاهبهم ، وأن العمل به بدعة - كاتخاذه يوم حزن عند الرافضة - ؛ بل إنه نقل عن الإمام أحمد أنه سئل عن هذا الحديث ؟ فلم يره شيئاً . فمن شاء الوقوف على كلام الشيخ ؛ فليرجع إلى « مجموعة الفتاوى » (٢٥ / ٣٠٠ - ٣١٤) ، فإنه يجد ما يشرح الصدر .

٦٨٢٥ - **(تُعرضُ الأعمالُ يومَ الاثنين والخميس ؛ فمِنْ مُستغفِرٍ يغفر له ، ومِن تائبٍ يُتاب عليه ، ويُردُّ أهلُ الضَّغائنِ [بضغائِنهم] حتّى يتوبُوا) .**

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٨ / ٢٠٣ / ٧٤١٥) من طريق روح بن حاتم أبي غسان قال : حدثنا المنهال بن بحر قال : حدثنا عبد العزيز ابن الربيع قال : حدثنا أبو الزبير عن جابر مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن عبد العزيز بن الربيع إلا المنهال بن بحر » .

قلت : وهو مختلف فيه ، فوثقه أبو حاتم وابن حبان ، وضعفه العقيلي وابن عدي - كما تقدم تحت [٦٤٨] - ، والظاهر أن في حفظه ضعفاً ؛ فقد أعل العقيلي الحديث المتقدم بالمخالفة ، وهذا اختلف عليه في متنه ، وفي رفعه ؛ فرواه هلال بن العلاء الرقي : ثنا المنهال بن بحر به مرفوعاً بلفظ :

« . . . فيغفر الله للمستغفرين ، ويتاب على التائبين ، ويدع أهل الأضغان بأضغانهم » .

أخرجه الخطيب البغدادي في « تلخيص المتشابه » (١ / ٤٧) وقال :

« هكذا رواه هلال عن المنهال بن بحر مرفوعاً ، ووقفه غيره » .

ثم ساقه من طريقين عنه موقوفاً . وفاتته طريق روح بن حاتم هذه المرفوعة عند الطبراني ، وقال المنذري (٢ / ٨٥ و ٣ / ٢٨٢) وتبعه الهيثمي (٨ / ٦٦) :

« ورواته ثقات » .

كذا قالا ، وقد عرفت الخلاف في المنهال بن بحر ، وغفلا أو تغافلا عن عنعنة أبي الزبير ؛ فإنه كان مدلساً ، ومن هنا تعلم جهل المعلقين الثلاثة على « الترغيب » بقولهم (٢ / ٦٢ / ١٥٤٠) :

« صحيح ، قال الهيثمي . . . رواه الطبراني في الأوسط ، ورجاله ثقات » .

والمبتدئون في هذا العلم لا يشكون بأنه لا تلازم بين هذا القول والصحة ـ كما نبهت على ذلك مراراً ـ .

والشطر الأول من الحديث قد صح عن أبي هريرة بتتمة أخرى ، وهو مخرج في كتاب الصيام من « الإرواء » (٤ / ١٠٢ ـ ١٠٥) .

٦٨٢٦ ـ (إنّ يومَ الجُمعةِ يومُ عيدٍ [وذِكْرٍ] ؛ فلا تجْعلُوا يومَ عِيدِكم يومَ صيامِكم ، إلاّ أنْ تصومُوا قبْلَه أو بعْدَه . وفي رواية : ولكن اجعلُوه يومَ ذِكْرٍ ، إلاّ أنْ تخْلطُوه بأيامٍ) .

ضعيف . أخرجه ابن خزيمة في « صحيحه » (٣ / ٣١٥ ـ ٣١٦ / ٢١٦٢) ، والحاكم (١ / ٤٣٧) ، والطحاوي في « شرح المعاني » (١ / ٣٣٩ ـ هندية) ، وأحمد (٢ / ٣٠٣ ، ٥٣٢) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٣ / ٩٩٤ / ٣٨٦٧) ، والطبراني في « مسند الشاميين » (٣ / ١٦٤ / ١٩٩٩) ـ والزيادة والرواية الأخرى لهما ـ ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٢٦ / ٨٩ ـ ٩٠) من أربعة طرق ـ ؛ منها : عبد الرحمن بن مهدي وابن وهب ـ عن معاوية بن صالح عن أبي بشر عن عامر بن لُدَين الأشعري أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . والسياق للحاكم ، وقال :

« صحيح الإسناد ، وأبو بشر هذا : لم أقف على اسمه ، وليس بـ (بيان بن بشر) ، ولا بـ (جعفر بن أبي وحشية) » . وتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : هو مجهول » .

قلت : وهذه فائدة تقتنص ؛ فإن أبا بشر هذا لم يورده في « الميزان » ، ولا استدركه الحافظ في « اللسان » ، ولا ذكره في « التعجيل » ، وهو على شرطهم .

وكذلك هو على شرط ابن حبان ولم يترجم له ، وإنما ذكره في ترجمة شيخه (عامر بن لدين) - كما يأتي - ، وكذلك ابن عساكر ونسبه (القنسريني) .

وأما (عامر بن لُدَين الأشعري) فأورده البخاري وابن أبي حاتم في « كتابيهما » من رواية أبي بشر عنه ، وبَيَّضَا له . وذكره ابن حبان في « الثقات » (٥ / ١٩٢) وقال :

« عداده في أهل الشام ، روى عنه أهلها وأبو بشر » .

قلت : لقد توسع ابن عساكر في ترجمته وأفاد ، فقال :

« روى عنه سليمان بن حبيب المحاربي ، وأبو بشر القنسريني - مؤذن مسجد دمشق - ، وعروة بن رويم اللخمي ، والحارث بن معاوية » .

ثم روى في آخر ترجمته عن الحافظ أحمد العجلي أنه قال :

« عامر بن لُدين الأشعري : شامي تابعي ثقة » .

وذكر خلاصة منه الذهبي في « تاريخ الإسلام » (٦ / ٣٩٦) ، والحافظ في « تعجيل المنفعة » دون أن يعزواه لابن عساكر .

ثم روى عن أبي نعيم الحافظ ، وهذا في « معرفة الصحابة » (٢ / ١٠٠ / ٢) أنه قال فيه :

« مختلف في صحبته ، وهو معدود في تابعي أهل الشام » .

قلت : وهذا الاختلاف مما لا يعتد به ؛ لأنه بناء على رواية **أسد بن موسى** : ثنا معاوية بن صالح : حدثني أبو بشر ـ مؤذن دمشق ـ عن عامر بن لدين الأشعري قال : سمعت رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

أخرجه البزار (١ / ٤٩٩ / ١٠٦٩) وقال :

« لا نعلم أسند عامر بن لدين إلا هذا » .

قلت : ولذلك أورده ابن شاهين في « الصحابة » ، وأخرجه بإسناده عن أسد ابن موسى ـ كما في « أسد الغابة » (٣ / ٣٤) ـ ، وهي رواية شاذة ، بل منكرة ؛ لمخالفة (أسد بن موسى) لرواية الجماعة الذين وصلوه بذكر أبي هريرة في إسناده ، ولذلك جزم الحافظ بخطئها ـ كما تقدم تحريره برقم (٥٣٤٤) ـ ، ثم قدر إعادة تخريجه هنا ، ولا يخلو من فائدة زائدة إن شاء الله تعالى .

٦٨٢٧ ـ (لا يزالُ صيامُ العبْدِ معلَّقاً بين السَّماءِ والأرضِ حتى تؤدَّى زكاةُ الفِطْر) .

منكر . أخرجه النعالي في « حديثه » (ق ١٣٣ / ١) ، وعنه الخطيب في « التاريخ » (٩ / ١٢١) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « العلل » (٢ / ٧ ـ ٨ / ٨٢٣) ، ونصر المقدسي في « جزء من الأمالي » (ق ١٧٩ / ٢) ، والضياء المقدسي في « مجموع له » (ق ٥٨ / ١ ـ مجموع ١٥) ، وابن عساكر في « تاريخ

دمشق » (١٢ / ٤٧٧ ـ المصورة) من طريق محمد بن أبي السري العسقلاني : حدثنا بقية : حدثني عبد الرحمن بن عثمان [بن عمر] عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال ابن الجوزي :

« لا يصح ، عبد الرحمن بن عثمان : قال أحمد بن حنبل : طرح الناس حديثه . وقال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به » .

كذا قال ! وأنا أستبعد جداً أن يكون عبد الرحمن هذا هو صاحب هذا الحديث ـ وهو : أبو بحر البكراوي ـ ؛ لأنه توفي سنة (١٩٥) ـ كما كنت ذكرت تحت الحديث (٤٣) ـ ؛ بل هو من شيوخ (بقية) المجهولين الذين ليس لهم ذكر في شيء من كتب الرجال . ويؤيده زيادة [ابن عمر] ، وهي لنصر المقدسي وابن عساكر ؛ فإن جد البكراوي (عثمان) .

ومحمد بن أبي السري ـ هو : محمد بن المتوكل بن أبي السري العسقلاني ـ : قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق عارف ، له أوهام كثيرة » .

٦٨٢٨ ـ (يا فاطمةُ ! قومي إلى أضْحيتك فاشهديها ؛ فإنّ لكِ بكلِّ قطرة تقْطرُ من دمِها أنْ يغفرَ لك ما سلفَ من ذنُوبكِ . قالت : يا رسولَ الله ! أَلنا خاصّةً أهلَ البيتِ ، أو لنا وللمسلمينَ [عامّةً] ؟ قال : بلْ لنا وللمسلمين [عامّةً]) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٤ / ٢٢٢) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٣٧/٢) ـ والزيادتان لهما ـ ، والبزار في « مسنده » (٢ / ٥٩ / ١٢٠٢ ـ كشف الأستار) ،

والقاضي أبو يعلى في الخامس من « الأمالي » (ق ٣٠ / ١) **من طريق داود بن عبد الحميد** : ثنا عمرو بن قيس الملائي عن **عطية عن** أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً . وقال البزار :

« لا نعلم له طريقاً عن أبي سعيد أحسن من هذا ، وعمرو بن قيس كان من عباد أهل الكوفة وأفاضلهم ، ممن يجمع حديثه وكلامه » .

قلت : لكن الشأن فيمن دونه ، ومن فوقه ؛ فقد أورده العقيلي في ترجمة داود ابن عبد الحميد ، وقال :

« عن عمرو بن قيس الملائي بأحاديث لا يتابع عليها » . وقال ابن أبي حاتم :

« سألت أبي عنه ، وعرضت عليه حديثه ؟ قال : لا أعرفه ، وهو ضعيف الحديث ، يدل حديثه على ضعفه » . وقال الأزدي :

« منكر الحديث » .

وعطية ـ هو : ابن سعد العوفي ، وهو ـ : ضعيف مدلس ، ذكره الحاكم شاهداً لحديث عمران بن حصين نحوه وسكت عنه ، وتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : عطية واهٍ » .

وقد التبس على المنذري براوٍ آخر ؛ فقال في « الترغيب » (٢ / ١٠٢ / ٣) :

« رواه البزار ، وأبو الشيخ بن حيان في « كتاب الضحايا » وغيره ، وفي إسناده عطية بن قيس : وثِّق ، وفيه كلام » .

وهذا وهم عجيب ؛ فليس لـ (عطية بن قيس) ذكر في هذا الإسناد ـ كما

ترى ـ ، وأعجب منه أن يقلده الهيثمي فيقول (٤ / ١٧) :

« رواه البزار ، وفيه (عطية بن قيس) ، وفيه كلام كثير ، وقد وثِّق » .

وعطية بن قيس ـ وهو : الكلابي الحمصي ، وهو ـ : ثقة لا كلام فيه ؛ فهما يعنيان به عطية بن سعد العوفي ولكنهما وَهِما في اسم أبيه . والمعصوم من عصمه الله تبارك وتعالى .

وأما حديث عمران فقد أشار إليه العقيلي بقوله عقب حديث الترجمة :

« وله رواية أخرى من غير هذا الوجه ، ليِّنة أيضاً » .

وقد كنت خرجته قديماً في المجلد الثاني برقم (٥٢٨) من رواية الحاكم بإسناد ضعيف جداً . والآن وقد توفرت عندي مصادر أخرى ؛ فقد رأيت أن أذكرها ؛ لكي لا يغتر أحد بها أو ببعضها ، ويتوهم أنها من طريق أخرى والأمر على خلافه :

فأخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٨ / ٢٨٩ / ٦٠٠) وفي « الأوسط » (٣ / ٢٤٧ / ٢٥٣٠) ، والروياني في « مسنده » (١ / ١٣٤ / ١٣٨) ، والخطيب في « الموضح » (٢ / ١٣) وفي « الأمالي في مسجد دمشق » (ق ٤ / ٢ / ٢) ، والبيهقي في « السنن » (٩ / ٢٨٣) ، وفي « شعب الإيمان » (٥ / ٤٨٣ / ٧٣٣٨) ؛ كلهم من طريق النضر بن إسماعيل البجلي عن أبي حمزة الثمالي عن سعيد بن جبير عنه . وقال الطبراني :

« تفرد به أبو حمزة الثمالي » .

قلت : وهو ضعيف جداً ـ كما تقدم هناك ـ .

وقد روي الحديث بنحوه من طريق أهل البيت رضي الله عنهم بإسناد أوهى منه ، وقد حسنه بعضهم ؛ فوجب بيانه ، وهو التالي :

٦٨٢٩ - (يا فاطمةُ ! قومي فاشْهدي أضحيتك ، أمَا إنّ لكِ بأوّلِ قطْرةٍ تقطرُ من دمِها مغفرةً لكلِّ ذَنْب ، أما إنّه يُجاءُ بها يومَ القيامةِ بلحومِها ودمائها سَبعين ضِعْفاً حتى توضَعَ في مِيزانك .

فقالَ أبو سعيدٍ الخدْريّ رضي الله عنه : يا رسولَ الله ! أهذه لآلِ محمّدٍ خاصّةً - ؛ فهم أهلٌ لما خُصُّوا به من خَيرٍ - ، أو لآلِ محمّدٍ والناس عامّة ؟ فقالَ ﷺ : بل هي لآلِ محمّدٍ والنّاس عامةً) .

موضوع . أخرجه عبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (١ / ١٢٨ / ٧٨) ، والبيهقي في « السنن » (٩ / ٢٨٣) ، والأصبهاني في « الترغيب » (١ / ١٧٥ / ٣٤٨) من طريق سعيد بن زيد : ثنا **عمرو بن خالد** عن محمد بن علي عن آبائه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً . وقال البيهقي :

« عمرو بن خالد ضعيف » .

كذا قال ، فتساهل معه ؛ فإنه مجمع على تركه ، فقد كذبه جماعة منهم ابن معين ، وقال إسحاق بن راهويه وأبو زرعة :

« كان يضع الحديث » . وقال أحمد :

« كذاب ، يروي عن زيد بن علي عن آبائه أحاديث موضوعة ، يكذب » . وقال ابن عدي :

« عامة ما يرويه موضوعات » .

إذا عرفت أقوال هؤلاء الأئمة الحفاظ ؛ فاعجبْ من ذاك التساهل قول المنذري عقب الحديث (٢ / ١٠٢ / ٣) :

« وقد حسَّن بعض مشايخنا حديث علي هذا . والله أعلم » !

فأقره ولم يرده ! بل وأشار إلى تقويته بتصديره إياه تحت حديث أبي سعيد الذي قبله بقوله : « وعن . . . » ! !

٦٨٣٠ - (مَنْ ماتَ في أحَدِ الحرمَين ؛ استوجبَ شَفاعتي ، وجاءَ يوم القيامةِ من الآمنين) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ٢٩٤ / ٦١٠٤) ، والبيهقي في « الشعب » (٣ / ٤٩٦ / ٤١٨٠) ، وابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢١٨) - من طريق ابن شاهين - ، من طريق **الحسن بن علي الفسوي** : ثنا **خلف بن عبد الحميد السرخسي** : ثنا **أبو الصباح عبد الغفور بن سعيد الأنصاري** عن أبي هاشم الرماني عن زاذان عن سلمان مرفوعاً . وقال ابن الجوزي :

« لا يصح ؛ فيه ضعفاء ، والمتهم به عبد الغفور ، قال يحيى بن معين : ليس بشيء . وقال البخاري : منكر الحديث ، تركوه . وقال ابن حبان : كان يضع الحديث على الثقات ، لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب » . وأما البيهقي فقال عقبه :

« عبد الغفور هذا ضعيف ، وروي بإسناد آخر أحسن من هذا » .

ثم ساقه من طريق عبد الله بن المؤمل المخزومي عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً

مختصراً نحوه ؛ دون جملة الشفاعة ، وقد مضى تخريجه وبيان ضعفه والرد على من حسَّنه تحت الحديث (٢٨٠٤) .

فاقتصار البيهقي على تضعيف عبد الغفور هذا - بعد تضعيف الإمام البخاري إياه تضعيفاً شديداً - مما لا يخفى ما فيه من التساهل ! ولهذا خالفه الهيثمي - مع تساهله المعروف - ؛ فقال (٢ / ٣١٩) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ؛ وفيه عبد الغفور بن سعيد ، وهو متروك » .

قلت : ومن دونه مجهولان ؛ خلف بن عبد الحميد السرخسي : قال أحمد :

« لا أعرفه » - كما في « الميزان » - .

والحسن بن علي الفَسوي : من شيوخ الطبراني المستورين غير المشهورين . روى له حديثاً ثانياً في « المعجم الأوسط » (٤ / ٢٥٥ / ٣٤٤٩) ، ونسبه (الفسوي) أيضاً ، وثالثاً في « المعجم الصغير » (٧٠٩ - الروض) ، ونسبه (السرخسي) . وهكذا أورده الخطيب في « التاريخ » (٧ / ٣٧٥ - ٣٧٦) ، وساق له حديث الطبراني هذا الثالث ، ولم يذكر فيه شيئاً آخر !

وهنا فائدة وتنبيه لا بد من ذكرهما : لقد كرر ابن حبان الطعن في عبد الغفور هذا في ترجمة (عبد العزيز بن سعيد بن سعد بن عبادة) من « الثقات » ، فقال (٥ / ١٢٥) :

« روى عنه أبو الصباح ، واسمه : عبد الغفور بن عبد العزيز الواسطي ، عندنا عنه نسخة بهذا الإسناد ، وفيها ما لا يصح ، البلية فيها من أبي الصباح ؛ لأنه كان يخطئ ويتهم » .

وموضع التنبيه هو : أن إيراده لهذه الترجمة في « ثقاته » ينافي قوله - في غير ما موضع منه - : « أن الشيخ إذا لم يرو عنه ثقة ؛ فهو مجهول لا يجوز الاحتجاج به » .

انظر « الضعيفة » (٢ / ٣) ، وترجمة (عائذ الله المجاشعي) من « الثقات » (٢ / ١٩٢ - ١٩٣) ، وقد أخل بقوله هذا - وعليه العلماء - في مئات التراجم ، الأمر الذي جعل الحفاظ النقاد لا يعتمدون كثيراً على توثيقاته ؛ وإن اغتر بها كثيرون ، وبخاصة بعض الناشئين في هذا العصر ، وترتب بسببه تصحيح الأحاديث الضعيفة . والله المستعان .

وقد تقدمت بعض الأحاديث من رواية عبد الغفور هذا عن عبد العزيز بن سعيد . فانظر (٦٠٦٣ ، ٦٠٦٤) .

وروي الحديث بألفاظ أخرى لا يصح شيء منها ، وقد مضى تخريج شيء منها برقم (٢١٨٧ ، ٢٨٠٤) ، ومع ذلك قال السيوطي في « اللآلي » (٢ / ١٢٩) :

« والذي أستخير الله فيه الحكم لمتن الحديث بالحسن ؛ لكثرة شواهده . . . » .

وهذا من عجائبه وغرائبه ؛ فإن الشواهد التي أشار إليها كلها معلولة ، وبعضها أشد ضعفاً من بعض ، وأحدها ماثل بين عينيك .

ثم أي متن يعني - مع الاختلاف المشار إليه - ؛ فإن منها هذا ، ونحوه ، ومنها : « من مات في طريق مكة ؛ لم يعرض ولم يحاسب » ، المتقدم (٢٨٠٤) ، وما في معناه ؟!

ثم هو بالإضافة إلى ذلك يُكَثِّرُ الطرق . . وهي واحدة ! غاية ما في الأمر أن الرواة اضطربوا في إسناده ؛ كما فعل في حديث عمر عند الطيالسي (١٢ / ٦٥)

وغيره ، مقلداً في ذلك القاضي السبكي ، وقد كشف ذلك في رده عليه العلامة المحقق ابن عبد الهادي في كتابه القيم « الصارم المنكي في الرد على السبكي » ، وهو الحديث السادس منه (ص ٨٦ - ٩١) . فليراجع من شاء التحقيق .

٦٨٣١ - (إنّ اللهَ يمسخُ خَلْقاً كَثيراً في البَرِّ والبَحْرِ ، وإنّ الرّجُلَ لَيخلُو بشيءٍ من مَحارمِ اللهِ فِراراً من النّاسِ ، وهو بعينِ اللهِ ، فيقولُ اللهُ :

اسْتهانةً بي ، وفِراراً من النّاس ؟! فيمسخُه ثمّ يُعيدُه يومَ القِيامةِ في صُورة إنسانٍ ، يقول : كما بدأكم تعودُونَ ، ثم يُدْخِله النّار) .

موضوع . أخرجه البخاري في « الضعفاء » من طريق عثمان بن مطر عن عبد الغفور عن عبد العزيز بن سعيد عن أبيه [عن جده] مرفوعاً .

نقلته من « الميزان » و« اللسان » و « الدر المنثور » (٣ / ٧٧ - ٧٨) ، والزيادة منه ، والسياق من « اللسان » .

٦٨٣٢ - (مَنْ أَضْحَى يوماً مُحْرِماً مُلبِّياً حتّى غَربتِ الشّمسُ ؛ غَربتْ بذُنوبه كَما ولدتْه أُمُّه) .

منكر . أخرجه أحمد (٣ / ٣٧٣) ، ومن طريقه أبو نعيم في « الحلية » (٩ / ٢٢٩) ، وابن ماجه (٢٩٢٥) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٣٣٥) ، وابن عدي في « الكامل » (٥ / ٢٣١) ، والبيهقي في « السنن » (٥ / ٤٣) ، والخطيب في « الموضح » (١ / ١٦٠) من طرق عن عاصم بن عمر عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن جابر بن عبد الله مرفوعاً .

أورده العقيلي وابن عدي في ترجمة (عاصم بن عمر) ، ورويا عن ابن معين أنه قال :

« صاحب حديث : « من أضحى . . . » ، ضعيف ليس بشيء » .

وعلى تضعيفه العلماء ؛ ولذا قال الذهبي في « المغني » :

« ضعفوه » .

وقد خالفه في إسناده سفيان الثوري ، فقال : عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله ابن عامر بن ربيعة عن أبيه مرفوعاً . فجعله من مسند (عامر بن ربيعة) .

أخرجه البيهقي أيضاً ، وأخرجه في « الشعب » (٣ / ٤٤٨ / ٤٢٨) من طريق الطبراني عن سفيان وعبد الله بن عمر ؛ كلاهما عن عاصم بن عبيد الله به . وأخرجه في « السنن » (٥ / ٧٠) من طريق آخر عن عبد الله بن عمر عن عاصم ابن عمر عن عاصم بن عبيد الله به . وقال :

« إسناد ضعيف » .

وهو رواية للخطيب (١ / ١٦١) عن عاصم بن عمر ، وقال الطبراني :

« يعني : المحرم ينكشف للشمس ولا يستظل » .

قلت : فيترجح مما تقدم أن الحديث حديث عامر بن ربيعة ؛ لرواية سفيان الثوري ، لكن شيخه (عاصم بن عبيد الله) ضعيف . وقال الذهبي في « الكاشف » :

« ضعفه ابن معين . وقال (خ) وغيره : منكر الحديث » .

وقد روي عنه بلفظ :

« ما من رجل يضع ثوبه وهو محرم فتصيبه الشمس حتى تغرب ؛ إلا غربت بخطاياه » .

وهذا مما يؤكد ضعفه ونكارته ـ كما هو ظاهر ـ ، وقد سبق تخريجه برقم (٥٠١٨) ، ونقلت هناك قول الهيثمي :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه عاصم بن عبيد الله ، وهو ضعيف » .

وقد أشار البيهقي في « السنن » إلى نكارة الحديث ؛ لمخالفته للحديث الصحيح عن أم الحصين قالت :

حججت مع النبي ﷺ حجة الوداع ، فرأيت أسامة وبلالاً رضي الله عنهما وأحدهما آخذ بخطام ناقته ، والآخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جمرة العقبة .

رواه مسلم والبيهقي .

٦٨٣٣ ـ (مَنْ توضَّأَ فأَسْبغَ الوُضُوءَ ، ثمَّ عَمَدَ إلى مسْجدِ قُباء ، لا يريدُ غيرَه ، ولم يحمله على الغدوِّ إلا الصَّلاة في مسْجدِ قُباء ، فصلَّى فيه أربعَ ركَعَات ، يقرأُ في كلِّ ركْعةٍ بأمِّ القُرآنِ ؛ كانَ له مثْلُ أجْرِ المعتمرِ إلى بيْتِ اللهِ) .

منكر بهذا التمام . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٩ / ١٤٦ / ٣١٩) من طريق يحيى بن يزيد بن عبد الملك النوفلي عن أبيه عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علل ثلاث :

الأولى : إسحاق بن كعب هذا : مجهول ، لا يعرف إلا برواية ابنه سعد ـ كما في « تاريخ البخاري » و« الجرح » ـ ، ومع ذلك ذكره ابن حبان في « الثقات » (٤ / ٢٢) من رواية سعد !

الثانية : يزيد بن عبد الملك النوفلي ، وهو : مجمع على ضعفه كما قال الذهبي في « المغني » . . تبعاً لابن عبد البر ، وقد نوقش ، ولكنه ضعيف بلا ريب ؛ بل قال البخاري :

« أحاديثه شبه لا شيء » ، وضعفه جداً . وقال أبو حاتم :

« ضعيف الحديث منكر الحديث جداً » . وقال النسائي :

« متروك الحديث » .

وجزم الحافظ في « التقريب » بأنه ضعيف . وبه أعله الهيثمي (٤ / ١١) ، وخفيت عليه العلة الأولى والآتية .

الثالثة : يحيى بن يزيد النوفلي هذا : قال ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ١٩٨ / ٧٢٧) :

« سألت أبي عنه ؟ فقال : منكر الحديث ، لا أدري منه أو من أبيه ، لا نرى في حديثه حديثاً مستقيماً » .

والحديث قد صح مختصراً ، وبدون ذكر الأربع ركعات ، رواه جمع من حديث سهل بن حنيف ، وهو مخرج في « الصحيحة » برقم (٣٤٤٦) ، وتحته رواية عنه بلفظ الأربع ؛ ولكنها منكرة واهية .

وقال المنذري في « الترغيب » (٢ / ١٣٩ / ١٩) تحت حديث الترجمة :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وهذه الزيادة في الحديث منكرة » .

٦٨٣٤ - (من أَرسلَ بنفقتِه في سبيلِ اللهِ ، وأقامَ في بيْتِه ؛ فلَهُ بكلِّ دِرْهم سبْع مئة دِرْهم .

ومَنْ غَزا بنفْسه في سبيلِ اللهِ ، وأنفقَ في وجْه الله ؛ فلَهُ بكلِّ دِرْهم سَبْع مئة أَلْفِ دِرْهم ، ثم تلا هذه الآية : ﴿ واللهُ يُضاعفُ لِمن يشاءُ ﴾) .

منكر . أخرجه ابن ماجه (٢ / ٩٢٢ / ٢٧٦١) ، وابن أبي حاتم في « التفسير » (١ / ٢٠٢ / ٢ - ٢٠٣ / ١) بسند واحد عن ابن أبي فديك عن الخليل بن عبد الله عن الحسن عن علي بن أبي طالب وأبي الدرداء وأبي هريرة وأبي أمامة الباهلي وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو وجابر بن عبد الله وعمران بن الحصين ؛ كلهم يحدث عن رسول الله ﷺ أنه قال : . . . فذكره . ولم يذكر ابن أبي حاتم من هؤلاء الصحابة غير عمران بن الحصين .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الحسن - هو : البصري ، وهو - : مدلس ، وقد عَنعَنه . لكن الآفة من الخليل بن عبد الله ، فإنه مجهول لا يعرف ، وقد أشار إلى هذا المنذري في « الترغيب » (٢ / ١٥٧ / ٣) بقوله فيه :

« لا يحضرني فيه جرح ولا عدالة » .

وصرح بذلك الحافظ الذهبي بقوله في « الميزان » :

« لا يعرف ، ما روى عنه سوى ابن أبي فديك » . ونقل الحافظ في « التهذيب »

عن الدارقطني أنه قال :

« مجهول » . وتبناه في « التقريب » .

وكذلك قال البيهقي في حديث آخر يأتي بعده . ثم قال الحافظ :

« قرأت بخط ابن عبد الهادي أنه قال : هذا حديث منكر . والخليل بن عبد الله ؛ لا يعرف » . ثم قال المنذري :

« رواه ابن أبي حاتم عن الحسن عن عمران فقط ، والحسن لم يسمع من عمران ، ولا من ابن عمرو . وقال الحاكم : أكثر مشايخنا على أن الحسن سمع من عمران . انتهى . والجمهور على أنه لم يسمع من أبي هريرة أيضاً ، وقد سمع من غيرهم . والله أعلم » .

وأقول : ليس الآن مجال تحقيق القول فيمن سمع الحسن من الصحابة ؛ فهذا مجاله كتب التراجم . لكن الذي ينبغي أن يكون في البال : أن الحسن البصري ـ مع جلالة قدره ـ معروف بالتدليس ؛ فلا بد له من التصريح بالتحديث عمن سمع منهم حتى يكون متصلاً ، والواقع هنا خلافه ـ كما رأيت ـ .

على أن الراوي عنه (الخليل بن عبد الله) هو الآفة الذي جمع هذا الحشد من الصحابة ، وزعم أن الحسن رواه عنهم ! فهو منكر متناً وسنداً ، وإلى الأول أشار الحافظ ابن كثير في « تفسيره » ؛ فقال (١ / ٣١٧) ـ وقد عزاه لابن أبي حاتم فقط ـ :

« وهذا حديث غريب » .

وقد وهم في إسناد هذا الحديث حافظ متقدم ، وجهلة متأخرون .

أما الأول : فقد جاء في حاشية « تهذيب الكمال » للحافظ المزي أنه تعقب صاحب « الكمال » بقوله :

« كان في الأصل : الخليل بن عبد الله ، روى عن [علي ، و][1] أبي الدرداء ، وأبي هريرة ، و . . . و . . . وعمران بن حصين ، روى عنه ابن أبي فديك . وهذا تخليط فاحش ؛ لم يدرك ابن أبي فديك أحداً من أصحاب هؤلاء » .

قلت : لقد تحامل المزي رحمه الله على صاحب « الكمال » ؛ فإن مثل هذا الخطأ لا يكاد ينجو منه أحد ، ومن الظاهر أنه سقط من قلمه عند جمعه لمادة ترجمة (الخليل) ذِكْرُ الحسن البصري بينه وبين أولئك الصحابة ؛ ولذلك تلطف الحافظ العسقلاني في توهيمه ؛ فلم يزد على قوله : « وهذا خطأ » .

وأما الجهلة المتأخرون : فهم الذين يستحقون أن يوصف عملهم بأنه : (تخليط فاحش) ؛ فقد أفسدوا بجهلهم البالغ إسناد حديث ابن ماجه المذكور في « الترغيب » على الصواب هكذا :

« وعن الحسن ، عن علي بن أبي طالب وأبي الدرداء . . . » إلخ ؛ فجعلوه هم هكذا :

« وعن الحسن بن علي بن أبي طالب ، وأبي الدرداء . . . » إلخ ؛ فحرفوا (عن علي) إلى : (ابن علي) !! فأسقطوا راوياً ، وأدخلوا آخر لا أصل له فيه !!

وإن من بالغ جهلهم وتظاهرهم بالتحقيق أنهم علقوا على الهامش فقالوا :

« في (أ) : عن » .

---

(١) سقط من الحاشية ، واستدركته من « تهذيب التهذيب » .

فهمشوا هذا الصواب ، وأَصَّلوا الخطأ !!

ومن تعالمهم وتظاهرهم بالعلم أنهم عزوا الحديث إلى ابن ماجه برقمه المتقدم مني ؛ دون أن يرجعوا إلى ابن ماجه ليصححوا ما قد يكون من خطأ في « الترغيب » تأْلِيْفيٌّ أو طَبْعِيٌّ ، وهذه عادتهم الغالبة ! لا يرجعون إلى الأصول ، إلا لأخذ الأرقام وتزيين تعليقاتهم بها ، شِنْشِنَةٌ تعرفها من أخزم . فلو أنهم فعلوا ، ورجعوا إلى ابن ماجه ؛ لما أفسدوا الرواية ، ولستروا جهلهم بالرجال وتراجمهم ، ولاستدركوا اسم (عبد الله بن عمر) الذي سقط من مطبوعتهم !

ولكن إذا كانوا لم يرجعوا إلى الأصل ؛ فكان يكفيهم ردعاً لهم عن الإفساد المذكور قول المنذري عقب الحديث :

« ورواه ابن أبي حاتم عن الحسن عن عمران . . . » إلى آخر كلامه الذي حكى فيه اختلاف العلماء في سماع الحسن من بعض الصحابة .

نعم ؛ لقد كان كافياً لردعهم عنه لو كانوا يقرؤون ولهم قلوب [بها] يفقهون ؛ ﴿ فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور ﴾ .

٦٨٣٥ - (مَنْ بلَّغَ الغازيَ إلى أهْلِه ، أو كتابَ أهْلِهِ إليه ؛ كانَ له بكلِّ حرْفٍ فيه عتْقُ رقَبةٍ ، وأعطاهُ اللهُ كتابَه بيَمِينِه ، وكتَبَ له براءةً من النّارِ) .

منكر جداً . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٤ / ٣٥ - ٣٦ / ٤٢٧٩) من طريق الحاكم في « التاريخ » بإسناده عن إسماعيل بن أبي فديك عن **الخليل ابن عبد الله** عن مكحول عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل مرفوعاً .

وقال البيهقي :

« والخليل بن عبد الله مجهول ، ومتن الحديث منكر . والله أعلم » .

قلت : واستدركه السيوطي على « موضوعات » ابن الجوزي ؛ فأورده في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ١٢٥) من طريق « تاريخ الحاكم » ، ونقل كلام البيهقي المذكور ، وأقره .

وتعقبه ابن عراق في « تنزيه الشريعة » بقوله (٢ / ١٨٤) :

« قلت : لا يلزم من كون الحديث منكراً أن يكون موضوعاً ، والشيخ جلال الدين نفسه (يعني : السيوطي) قد اعترض على ابن الجوزي مراراً بأن الحديث عند البيهقي ، وأن البيهقي لم يخرج في كتبه حديثاً يعلمه موضوعاً ، فكيف يدخل هذا الحديث في « الموضوعات » ؟! والله أعلم » .

قلت : في هذا التعقب نظر من وجوه :

أولاً : ما ذكره من عدم اللزوم صحيح ؛ إذا وقف الناقد في نقده عند ضعف السند أو الراوي فيه ، وليس هذا من شأن العلماء والحفاظ والأئمة النقاد ؛ كالإمام البخاري وأبي حاتم وابن حبان ، والذهبي وابن عبد الهادي وابن القيم وشيخهما ابن تيمية والعسقلاني وغيرهم ، فإنهم ينظرون إلى المتن أيضاً ، ويحكمون عليه بالوضع ، ولو لم يكن فيه كذاب أو وضاع ؛ لمخالفته للشرع أو العقل ، أو للواقع ، أو لسماجة لفظية فيه ، أو مبالغة ظاهرة ، ونحو ذلك مما يلحظه أمثال الأئمة المذكورين ، وحديثنا اليوم من هذا القبيل ؛ فإن قوله فيه :

« . . . فإن له بكل حرف فيه عتق رقبة » .

فيه مبالغة ممجوجة باطلة ظاهرة ؛ فإن القرآن كلام الله إذا قرأه المسلم - وليس

كتبه ـ ؛ له بكل حرف [عشر] حسنات ، فكيف يكون لمن بلغ كتاب الغازي إلى أهله له بكل حرف فيه عتق رقبة ؟! سبحانك هذا بهتان عظيم !

ثانياً : قوله : « والشيخ (السيوطي) قد اعترض على ابن الجوزي . . . » إلخ .

فأقول : هذا صحيح ؛ ولكن لا حجة فيه ؛ لأن السيوطي رحمه الله متساهل في نقد الأحاديث ، وكتابه « الجامع الصغير » الذي زعم في مقدمته أنه صانه مما تفرد به كذاب أو وضاع ! قد اغتص بالأحاديث الموضوعة ـ كما تراه جلياً في كتابي « ضعيف الجامع الصغير » ـ ، ومن أسباب ذلك وقوفه في النقد عند السند فقط ـ كما سبق ـ ، وهو الذي يسميه اليوم بعضهم بالنقد الخارجي ؛ وإن كان أحياناً تتفتح قريحته ؛ فيسلك سبيل الأئمة فينتقد المتن أيضاً ، وهو النقد الداخلي عند ذاك البعض ـ كما تراه فعل في حديثنا هذا ؛ فأصاب ـ .

ثالثاً : قوله : « . . . وأن البيهقي لم يخرج في كتبه حديثاً يعلمه موضوعاً . . . » .

قلت : نعم ؛ هذا واجب كل عالم ، ولكن الاجتهاد قد يختلف ؛ فكما أنهم يختلفون أحياناً في التصحيح والتضعيف ، فكذلك قد يختلفون في الحديث هل هو موضوع أو ضعيف ؟ والله عز وجل يقول : ﴿ ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات ﴾ .

من أجل ذلك يجب على أهل العلم أن لا يقلد بعضهم بعضاً ، وأن يتسابقوا إلى معرفة الخير والعمل به ، وقد تبين لي بتتبعي لنقد البيهقي للأحاديث وأسانيدها ورجالها أنه متساهل ، وضنين جداً بإعطائها حقها من النقد ، فما أتذكر أنه قال في حديث ما : (إنه موضوع) ، أو في راويه : (إنه كذاب أو وضاع) ، وقد راجعت من أجل التثبت من هذا الذي ذكرت المجلد الأول من كتابي « سلسلة

الأحاديث الضعيفة » ، وتتبعت فيه كل الأحاديث التي كان البيهقي من رواتها ، وحكم عليها الأئمة الحفاظ بالوضع والبطل ؛ فلم أجد فيها ولا حديثاً واحداً شاركهم في حكمهم المشار إليه ، أو في اتهام رواتها بالوضع ! أو أن يقول في أحدهم : (كذاب) ، ولو أطلقه مثل البخاري عليه .

وإليك الآن الإشارة إلى تلك الأحاديث الموضوعة التي خالف البيهقي الأئمة فيها مكتفياً بذكر أرقامها حتى لا يطول البحث ، فمن شاء التثبت ؛ راجعها في المجلد المذكور آنفاً :

(٢٥ ، ٤٧ ، ٧٠ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١١٥ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٦٠ ، ١٦٤ ، ١٧٠ ، ١٧٨ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٢٦ ، ٢٣١ (وهذا مما أقر السيوطي ابن الجوزي على وضعه ، مع أنه ليس فيه متهم !) ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٣٤١ ، ٣٧٠ ، ٣٧٥ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٨ ، ٤٣٩ ، ٤٧٦ ، ٤٨٩) .

وبعض هذه الأحاديث مما سكت عنها البيهقي ، ولم يشر إلى ضعفها مطلقاً ! كالحديث (٩٠) وغيره .

وبعضها قد تكلم عليها أو على رواتها ، بتضعيف ليِّن تارة ، وبتضعيف شديد تارة ، وكل ذلك مما ينافي البيان والتصريح بالحكم على الحديث بالوضع .

مثال الأول : الحديث (٢٥) ، وهو في توسل آدم بالنبي صلى الله عليهما وسلم ، فقال في أحد رواته :

« ضعيف » .

مع أن شيخه الحاكم ـ وهو أشهر منه في التساهل ـ قال فيه :

« روى أحاديث موضوعة ، والحمل فيها عليه » ! ولذلك قال الذهبي في الحديث :

« باطل موضوع » ـ كما تراه مبسوطاً هناك ـ .

وأكثر الأحاديث المشار إليها من هذا القبيل .

ومثال تضعيفه الشديد ـ دون الحكم على الحديث بالوضع ـ الحديث (٣٨١) : « ليس من أخلاق المؤمن الملق ؛ إلا في طلب العلم » . فقال في راوييْه :

« الحسن بن دينار ضعيف بمرة ، وكذلك خصيب بن جحدر » .

مع أن البخاري قال في (الخصيب) هذا :

« كذاب » .

و (الحسن بن دينار) : كذبه أحمد ويحيى وأبو حاتم وغيرهم ـ كما تراه أيضاً مبيناً هناك ـ .

ومما تقدم يتبين للناظر البصير سقوط تعقب ابن عراق للسيوطي في حكمه على الحديث بالوضع ؛ لأنه تعقب قائم على تقليد السيوطي للبيهقي في أحكامه المخالفة لأحكام ابن الجوزي ، والتقليد ليس علماً ، ولا سيما وقد أثبتُّ بالأمثلة المتقدمة تساهل البيهقي ؛ فلا يجوز الاعتماد عليه في الرد على من استقل في النظر ، وسلك سبيل ابن الجوزي وغيره في نقد المتن أيضاً فأصاب ؛ لأنها سبيل الحفاظ النقاد ـ كما تقدم ـ .

وما لنا نذهب بعيداً ؛ فهذا مثال جديد لنقد أحد الحفاظ متن هذا الحديث ، وبإسناد آخر رجاله كلهم ثقات لا مغمز فيهم ، ألا وهو : أبو حاتم الرازي ؛ فقد قال

ابنه في « العلل » (١ / ٣٢٧ / ٩٧٥) :

« سألت أبي عن حديث رواه موسى بن أيوب عن الجراح بن مليح عن أرطاة ابن المنذر عن عبادة بن نسيّ عن ابن غنم عن معاذ بن جبل مرفوعاً ؟

قال أبي : هذا يشبه الموضوع ، يشبه حديث محمد بن سعيد الأردني أخذه عنه ، يشبه أنه وقع إليه ، وأرطاة لم يسمع من عبادة بن نسيّ شيئاً » .

قلت : والشاهد من هذا واضح إن شاء الله تعالى ؛ فإنه رغم أن الإسناد المذكور رجاله ثقات ـ كما ذكرت آنفاً ـ وكلهم شاميون ؛ فإن أبا حاتم نظر في متنه وقال :

« يشبه الموضوع » . ثم إنه لما لم يجد في رجاله قدحاً ؛ قال :

« يشبه حديث محمد بن سعيد الأردنيّ » .

وهو الشامي الوضاع المصلوب في الزندقة ـ كما هو معروف في كتب الرجال ـ ؛ وإنما اتهمه به ؛ لأن مثل هذا المتن لا يرويه إلا أمثاله من الوضاعين ، وساعده على ذلك أنه يعلم [أنه] روى عن عبادة بن نسي . وانضم إلى ذلك الانقطاع ـ الذي أشار إليه ـ بين أرطاة وعبادة[1] ، فناسب أن يقول :

(إن أرطاة أخذه منه) . ولكنه لم يجزم بذلك فقال :

« يشبه أنه وقع إليه » .

هذا ما فهمته من كلامه ، وهو من دقائق نقده الذي لا يستطيع أن ينهض به إلا من كان مثله من كبار الحفاظ النقاد .

---

(١) ونقله الحافظ ابن حجر في « التهذيب » عنه وأقره . وهو من الفوائد التي فاتت على المعلقين على « تهذيب الكمال » للمزي فلم يستدركوها .

ذلك ؛ وقد كنت نبهت منذ القديم على خطأ القول أن البيهقي لا يورد في كتابه « الشعب » ما كان موضوعاً ، في غير ما موضع ؛ كالمجلد الأول من هذه « السلسلة » ، (ص ٥٦٠ ـ الطبعة الجديدة) وفي غيره كثير ، وبينت فيها أن البيهقي من المتساهلين ، وكلما ازددت علماً واطلاعاً على كلامه على الأحاديث ؛ ازددت يقيناً بذلك ، مع الاعتراف بسعة حفظه وعلمه ، وأنه خير من شيخه الحاكم في مجال النقد بكثير .

وإن من الآثار السيئة للتساهل المذكور ، وعدم إعطاء الحديث أو راويه حقه من النقد الصحيح ؛ أنه قد لا يتيسر لبعض الباحثين الوقوف على إسناد الحديث الذي تساهل بعض المتقدمين في نقده فضعفه ، وهو شديد الضعف أو موضوع ، فيعتمد الباحث على تضعيفه ، ويستشهد به لحديث آخر ضعيف ويقويه ! وهذا ما وقع للشيخ المباركفوري رحمه الله ؛ فقوى حديث أبي رافع في الأذان في أذن المولود بحديث أم الصبيان ، وهو موضوع مخرج برقم (٣٢١) ، وعذره أنه اعتمد في أنه ضعيف على حكم البيهقي ، ولم يتيسر له الوقوف على إسناده ، وهذا مما لا ينجو منه أحد من كبار الحفاظ فضلاً عن أمثالنا من المتأخرين ، فوقع في الخطأ الشنيع ، وهو تقوية الضعيف بالموضوع الذي لا يجوز باتفاق العلماء !

وقد وقع لي مثله ؛ فقد كنت قويت أيضاً في « الإرواء » (٤ / ٤٠٠ ـ ٤٠١) حديث أبي رافع بحديث آخر اغتراراً أو ثقة بتضعيف البيهقي إياه ؛ لأني لم أكن يومئذٍ قد اطلعت على إسناده ، فلما وقفت عليه ؛ وجدت فيه (**محمد بن يونس الكديمي**) الكذاب ! وغيره ! فتراجعت عن التقوية ، وبادرت إلى بيان هذه الحقيقة بتخريج الحديث ، والكشف عن تساهل البيهقي فيما سبق من هذه « السلسلة » برقم (٦١٢١) . والله المستعان .

ويبدو أن المعلق على « مسند أبي يعلى » قد وقع في مثل ما كنت وقعت فيه ، فقوّى الحديث بالحديث الآخر المشار إليه ، ولا أستبعد أن يكون تلقى ذلك من « الإرواء » أو « الضعيفة » (٣٢١) ؛ فإنه كثير الاستفادة من كتبي مثل كثير من المؤلفين أو الكاتبين في العصر الحاضر ، ولكن دون حمد أو شكر !

٦٨٣٦ - (الخَيلُ في نَواصِيها الخيرُ معْقوداً أبداً إلى يوم القِيامةِ . فمن ارْتبطَها عدَّةً في سبيلِ الله ، وأنفقَ عليها احْتساباً في سبيلِ الله ؛ فإنَّ شَبَعها وجُوعَها وريَّها وظمأَها وأرواثَها وأبوالَها فلاحٌ في مَوازينه يومَ القيامةِ ومن ربطَها رياءً وسُمْعةً ، وفَرَحاً ومَرَحاً ؛ فإنَّ شَبَعها وجُوعها وريّها وظمأَها وأرْواثها وأبوالَها خُسْرانٌ في مَوَازِينه يومَ القِيامةِ) .

ضعيف بهذا التمام . أخرجه أحمد (٦ / ٤٥٥) : ثنا أبو النضر : ثنا عبد الحميد : حدثني شهر بن حوشب قال : حدثتني أسماء بنت يزيد : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ للكلام المعروف في (شهر بن حوشب) ، وهو ممن اختلفت فيه أقوال الحفاظ المتقدمين منهم والمتأخرين ، وغاية ما قيل في حديثه أنه حسن ؛ وذلك يعني : أن في حفظه ضعفاً ، وذلك مما صرح به مَنْ جرحه - كأبي حاتم وابن عدي وغيرهما - ، وهو الراجح الذي دل عليه تتبع أحاديثه ؛ فإنه في كثير منها يظهر ضعف حفظه ومخالفته لأحاديث الثقات مثل هذا الحديث - كما سأبينه إن شاء الله تعالى - ، وهو الذي انتهى إليه الحافظ فقال في « التقريب » :

« صدوق ، كثير الإرسال والأوهام » .

و(أبو النضر) شيخ أحمد ـ هو : هاشم بن القاسم بن مسلم البغدادي ، وهو ـ : ثقة ثبت من رجال الشيخين ـ كما قال الحافظ ـ .

ولأحمد فيه شيخ آخر ، فقال ((٦ / ٤٥٨) : ثنا وكيع : ثنا عبد الحميد . . . فذكره بإسناده مختصراً بلفظ :

« من ارتبط فرساً في سبيل الله ، وأنفق عليه احتساباً ؛ كان شبعه وجوعه وريه وظمأه وبوله وروثه في ميزانه يوم القيامة . ومن ارتبط فرساً رياءً وسمعة ؛ كان ذلك خسراناً في ميزانه يوم القيامة » .

وعن هذا الشيخ أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً في « المصنف » (١٢ / ٤٨٢ / ١٥٣٣٩) .

قلت : ووكيع ـ هو : ابن الجراح الرؤاسي ، وهو ـ : ثقة حافظ من رجال الستة ؛ فالاختلاف الظاهر في نص الحديث ، ليس منه وأبي النضر ، ولا من شيخهما (عبد الحميد بن بهرام) ، وإنما هو من (شهر) نفسه ؛ فقد أثنى أحمد على حفظ (عبد الحميد) لأحاديث (شهر) ، فقد روى ابن عدي في « الكامل » (٤ / ٣٨) عن أحمد أنه قال :

« عبد الحميد بن بهرام : أحاديثه متقاربة هي حديث شهر ، وكان يحفظها كأنه يقرأ سورة من القرآن ، وإنما هي سبعون حديثاً ، وهي طوال ، وفيها حروف ينبغي أن تضبط ، لكن يقطِّعونها » .

لكن ابن عدي ختم ترجمة (شهر) ـ بعد أن ساق له أحاديث ـ بقوله :

« وله أحاديث غير ما ذكرت ، ويروي عنه عبد الحميد بن بهرام أحاديث

غيرها ، وعامة ما يرويه هو وغيره من الحديث فيه من الإنكار ما فيه ، و(شهر) ليس بالقوي في الحديث ، وهو ممن لا يحتج بحديثه ولا يتدين به » .

قلت : وحديثه هذا يصلح شاهداً قوياً لما ذكره ابن عدي من الإنكار ؛ فإن الحديث قد جاء من حديث أبي هريرة في « الصحيحين » وغيرهما بأتم من هذا ، وليس فيه كثير من الألفاظ التي في حديث (شهر) ، وأنكرها عندي (الجوع) و(الظمأ) ، ولذلك اعتبرت قول المنذري عقب الحديث في « الترغيب » (٢ / ١٦٠ / ٣) :

« رواه أحمد بإسناد حسن » .

غير حسن ! ولذا لم يوافقه الهيثمي ، مع أنه في الغالب لا يخرج عن قوله - كما تبين لي بالتتبع - ، وتقدمت نماذج كثيرة على ذلك ؛ بل إنه قد خالفه صراحة ، فقال عقب الحديث (٥ / ٢٦١) :

« رواه أحمد ، وفيه شهر ، وهو ضعيف » .

هذا مع أنه في كثير من الأحيان يحسن حديثه ؛ كما لا يخفى على من يتتبع كلامه على أحاديث ، في هذه « السلسلة » وغيرها .

ولذلك فلم يحسن المعلقون الثلاثة في تقليدهم المنذري في التحسين ، وزادوا على ذلك أنه وقع في تخريجهم بتر وتخليط ، يليق بما يدعونه من التحقيق ، فقالوا (٢ / ٢١٩) :

« حسن ، رواه أحمد (٦ / ٤٥٥) ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٥ / ٢٦١) : رواه أحمد وفيه شهر . قال أحمد : روى عن أسماء بنت يزيد أحاديث

حساناً . ميزان الاعتدال (٢ / ٢٨٣) » .

قلت : فبتروا من كلام الهيثمي قوله : « وهو ضعيف » ! وأحلوا محله - وخلطوا بكلامه - ما نقلوه عن « الميزان » ! ونتج من ذلك أنهم نسبوا إلى الهيثمي التحسين ! وهذا كذب ظاهر ؛ فإن كان هذا منهم عن عمد وقصد ؛ فهي خيانة علمية جلية ، وإن كان بدون قصد ؛ فهو دليل على أن دعواهم أنهم من أهل التحقيق ليس بصحيح . والله المستعان .

٦٨٣٧ - (نِعْمَ لَهْوُ المؤمنِ الرَّمْي ، ومَنْ تعلَّم الرَّمْيَ ثمّ تركَه ؛ فَقَدْ عَصَاني) .

منكر . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ١٢١) من طريق إبراهيم ابن سلام : ثنا ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير إبراهيم بن سلام ، والظاهر أنه الراوي عن عبد المجيد بن عبد العزيز الدراوردي وابن عيينة المترجم في « اللسان » ؛ فإنهما من طبقة شيخه هنا (ابن وهب) ، وقد قال فيه أبو أحمد الحاكم :

« ربما روى ما لا أصل له » . وقال الدارقطني :

« ضعيف » .

قلت : فهو الذي ركب هذا الإسناد الصحيح ، على هذا الحديث المنكر . والله سبحانه وتعالى أعلم .

والشطر الثاني من الحديث قد رواه غيره بإسناد آخر لابن وهب ؛ فقال ابن ماجه (٢٨١٤) : حدثنا حرملة بن يحيى المصري : أنبأ عبد الله بن وهب : أخبرني ابن لهيعة عن عثمان بن نعيم الرعيني عن المغيرة بن نَهيك : أنه سمع عقبة بن عامر مرفوعاً بلفظ :

« من تعلم الرمي ثم تركه ؛ فقد عصاني » .

وحرملة بن يحيى : ثقة من رجال مسلم .

وقد توبع ؛ فقال الروياني في « مسنده » (١ / ١٩٦ / ٢٦٢) : نا أحمد : نا عمي : حدثني ابن لهيعة به .

وأحمد هذا ـ هو : ابن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم المصري ، وهو ـ : ثقة من شيوخ مسلم .

وعمه هو : (عبد الله بن وهب) .

قلت : فهذا هو المحفوظ عن ابن وهب ؛ ليس فيه الشطر الأول ، وهو مما يوهن رواية (إبراهيم بن سلام) إياه عنه ، ويؤكد نكارته ، وهذا لا يعني أن إسناد هذا المحفوظ صحيح . كلا ؛ فإن المغيرة بن نهيك والراوي عنه مجهولان .

لكن الشطر الثاني قد صح من طريق آخر عن عقبة بلفظ :

« . . . فليس منا ، أو قد عصى » .

رواه مسلم وغيره هكذا على الشك ، ولم يذكر بعضهم : « أو عصى » . ولعله أرجح ، وقد خرجته في « الصحيحة » (٣٤٤٨) .

ثم إن حديث الترجمة قد أورده السيوطي في « الجامع الكبير » (٢ / ٨٥٥) من رواية أبي نعيم عن ابن عمرو . هكذا وقع فيه (عمرو) ، وهو خطأ من الناسخ ، وما قبله خطأ من المؤلف ؛ لأنه أطلق العزو ولم يقيده بـ « أخبار أصبهان » !

وعزاه في « الدر المنثور » (٣ / ١٩٣) للقَرّاب عن ابن عمر رضي الله عنهما به ؛ إلا أنه قال :

« ومن ترك الرمي بعدما علمه ؛ فهو نعمة تركها » .

وهو بهذا اللفظ روي عن عقبة من طريق آخر . . فيه اضطراب وجهالة ، وقد بينت ذلك في « ضعيف أبي داود » (٤٣٢) .

(فائدة) : القَرَّاب هذا هو : أبو يعقوب إسحاق بن إسحاق بن إبراهيم السرخسي ثم الهروي الحافظ ، ترجمه الحافظ الذهبي في « السير » (١٧ / ٥٧٠ - ٥٧٢) ، ونعته بـ :

« الشيخ الإمام الحافظ الكبير المصنف . . . » ، ثم قال :

« وكان ممن يرجع إليه في العلل ، والجرح والتعديل ، مات سنة (٤٢٩) وقع لنا كتاب « الرمي » له » .

قلت : وقد عزا السيوطي إليه أحاديث أخرى في فضل الرمي ، وسكت عنها كغالب عادته ؛ فلا أدري أهو في ذلك تابع لمؤلفه ، أم هو حذف كلامه عليها ؟ وهذا مما أستبعده . والله أعلم .

وبهذه المناسبة أقول :

لقد وقفت على حديث غريب منكر في فضل الرمي ، سكت عنه البيهقي ،

فرأيت تخريجه وبيان علله ؛ وهو التالي :

٦٨٣٨ - (وَجَبتْ محبَّتي علَى مَنْ سَعَى بينَ الغَرضَيْنِ بقَوسِي ، لا بقَوسِ كِسْرى) .

منكر . أخرجه البيهقي في « السنن » (١٠ / ١٥) من طريق محمد بن محمد بن سليمان الباغندي : ثنا عبد الله بن معبد الحراني : ثنا ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ مسلسل بالعلل :

أولاً : عنعنة أبي الزبير ؛ فإنه مدلس .

ثانياً : ابن لهيعة : ضعيف سيئ الحفظ .

ثالثاً : عبد الله بن معبد الحراني : لم أجد له ترجمة .

رابعاً : الباغندي : حافظ مشهور ؛ ولكنهم طعنوا فيه ، فقال الذهبي في « الميزان » :

« كان مدلساً ، وفيه شيء . قال ابن عدي : أرجو أنه كان لا يتعمد الكذب » .

قلت : ونص كلام ابن عدي في « الكامل » (٦ / ٣٠٠) :

« وللباغندي أشياء أنكرت عليه من الأحاديث ، وكان مدلساً ؛ يدلس على ألوان ، وأرجو أنه لا يتعمد الكذب » .

قلت : ومن تلك الألوان ما بينه الدارقطني بقوله :

« مخلط ، مدلس ؛ يكتب عن بعض أصحابه ، ثم يسقط بينه وبين شيخه

ثلاثة ، وهو كثير الخطأ . رحمه الله » .

٦٨٣٩ - (سَيكُونُ في آخرِ الزَّمانِ أُمراءُ جَوَرَة ، فَمَنْ خافَ سيوفَهم ، وسهْمَهم ، وسَوْطهم ؛ فلا يأمرْ بالمعروفِ ، ولا يَنْه عن المنكر) .

باطل موضوع . أخرجه الخطيب في « تلخيص المتشابه » (١ / ٥٣٣) من طريق إسماعيل بن يحيى عن سعيد عن القاسم بن عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب قال : حدثني زيد بن ثابت مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ من أباطيل (إسماعيل بن يحيى) - وهو : التيمي - ، كذاب وضاع ، وقد مضى له من موضوعاته الشيء الكثير ، وقد قال ابن عدي في آخر ترجمته (١ / ٣٠٨) :

« وله أحاديث غير ما ذكرت ، وعامة ما يرويه من الحديث بواطيل ؛ عن الثقات وعن الضعفاء » .

٦٨٤٠ - (لا تَضْربُوا إماءكم على كسر إِنائكم ؛ فإنّ لها آجَالاً كَآجالِ النّاسِ) .

منكر . ذكره ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣٢٧) معلقاً ، ومن طريقه ابن الجوزي في « العلل » (٢ / ٢٦٥ / ١٢٥٦) وقال : روى سعيد بن هبيرة العامري عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس مرفوعاً . وقال ابن الجوزي :

« حديث لا يصح . قال ابن حبان : سعيد بن هبيرة يحدث بالموضوعات عن الثقات ، لا يحل الاحتجاج به بحال » .

قلت : وأورده ابن طاهر المقدسي في « تذكرة الموضوعات » (ص ١٠٦) وقال :

« فيه سعيد المروزي ، كان يتهم بالوضع » .

ولما نقل الذهبي في « الميزان » كلام ابن حبان مع الحديث ؛ أقره .

وتبعه الحافظ في « اللسان » ، وذكر أن أبا حاتم قال :

« ليس بالقوي ، روى أحاديث أنكرها أهل العلم » . وفي « المغني » للذهبي :

« اتهمه ابن حبان وابن عدي » .

ولم أر له ترجمة في « كامل » ابن عدي ؛ فلينظر .

هذا ؛ وقد كنت خرجت الحديث قديماً في المجلد الثاني من هذه « السلسلة » برقم (٩٣٨) من رواية أبي نعيم بإسناد آخر عن كعب بن عجرة ، ضعفته بعلل أربع ذكرتها . تبين لي الآن - بعد أن وقفت على مصدر جديد للحديث - أن العلة القادحة هي من راوٍ آخر . . . ، وأنني كنت وهمت - بسبب فقدان المصدر المشار إليه - في تحديد هوية أحد رواته ، أما وقد تجلى لي الآن أنه العلة ؛ فكان لا بد من الكشف عنها ، وكنت أود أن يكون هذا التحقيق الجديد هناك عندما يعاد طبع المجلد الثاني ؛ لو كان هناك ما ينبئ بتيسر ذلك من قريب ، وهذا ما أجهله ؛ ولذلك رأيت أن أبادر إلى كتابته هنا مع الإشارة إليه هناك ، والله تعالى من وراء القصد ، فأقول :

أخرج أبو نعيم في « الحلية » (١٠ / ٢٦) من طريق يعقوب بن عبد الرحمن الدَّعاء : [ثنا] جعفر بن عاصم ، والخطيب في « تلخيص المتشابه » (١ / ٥٣٢ - ٥٣٣ ط) من طريق ابن عدي الحافظ : نا جعفر بن أحمد بن عاصم - بدمشق - ، والديلمي في « مسند الفردوس » (٤ / ١٥٦ - الغرائب الملتقطة) من طريق محمد

ابن العباس المري قالا : ثنا أحمد بن أبي الحواري : ثنا **عباس بن الوليد** ـ زاد الخطيب : المَشْرقي[1] ـ : قال : حدثني علي بن المديني عن حماد بن زيد عن مالك ابن دينار عن الحسن عن كعب بن عجرة مرفوعاً .

أورده الخطيب تحت ترجمة (عباس بن الوليد المشرقي) ، وقال :

« حدث عن علي بن المديني حديثاً منكراً ، رواه أحمد بن أبي الحواري » .

وهذه فائدة عزيزة لم ترد في « الميزان » ولا في « اللسان » ، بهذه النسبة التي تميزه عن غيره ممن يشاركونه في اسمه واسم أبيه ؛ فكان ذلك هو السبب الذي دعاني هناك أن أحاول الكشف عن هويته ؛ حيث إنه لم يقع منسوباً في رواية أبي نعيم ـ كما رأيت ـ ؛ فكان أنني ظننته غيره ـ كما تراه هناك ـ ، مع أنني نقلت ثمة عن المناوي أنه قال في « الفيض » :

« أورده في « الميزان » في ترجمة العباس بن الوليد الشرقي[2] وقال : ذكره الخطيب في « الملخص» ، فقال : روى عن ابن المديني حديثاً منكراً . . . » إلى آخر كلامه المتقدم .

فتشككت في هذا ؛ لأنه عزاه لـ « الميزان » ولا وجود لهذه الترجمة فيه . وعلقت على « الملخص » بقولي :

« كذا ، ولعل الأصل : (التلخيص) » .

---

(١) بفتح الميم وسكون المعجمة وكسر الراء ، وفي آخرها القاف ، كما في « الأنساب » .

(٢) كذا وقع في « الفيض » بل هو فيه (الشرفي) بالفاء ! ودون الميم ! ومن الغريب أنه وقع في نقل المعلق على « العلل » (النرسي) ، فلعله سبق ذهن أو قلم من المعلق الفاضل .

والآن ؛ فقد انكشف الغطاء ، وتبينت الحقيقة ، وأن ما عزاه للخطيب صحيح ، وفي « التلخيص » ، ولكن عزوه ذلك لـ « الميزان » ليس بصحيح ، إلا أن يكون ذلك في بعض النسخ منه ، وهذا ما أستبعده ؛ لأن ترجمة « المشرقي » هذا لم ترد في كتابه الآخر « المغني » ، وهو في الغالب [تَبَعٌ] لـ « الميزان » . والله أعلم .

ثم تكشفت لي حقيقة وهي أن (العباس بن الوليد المشرقي) هذا قد ترجمه الحافظ في « اللسان » ، ولكن بغير هذه النسبة ؛ فقال (٣ / ٢٤٥ ـ ٢٤٦) :

« ز ـ العباس بن الوليد : نزيل إفريقية ، يعرف بـ (ابن الفارسي) ، سمع حماد ابن زيد ، وأبا الأحوص ، وابن عيينة ، قال أبو العرب الصِّقِلِّي : كان حافظاً ، وأحسبه لقي مالكاً . قلت : إلا أنه أتى عن ابن عيينة بخبر باطل بالإسناد الصحيح ، فما أدري الآفة منه ، أو ممن بعده . أورده صاحب « تاريخ القيروان » عنه عن ابن عيينة عن ابن أبي مليكة عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما رفعه : أوقدوا مصابيح منازلكم عند الغروب ؛ تستغفر لكم الملائكة وأركان البيت ، ومن ترك ذلك استبقاء الزيت ؛ نقص من زيته كل يوم سبعون نقطة من حيث لا يعلم . . . » الحديث » .

قلت : فأنا أظن أنه هذا المشرقي . والله أعلم .

ثم رأيت السيوطي قد أورد حديث معاذ هذا في « الدرر المنتثرة » (٢٠٥ / ٤٤٤) بإسناد أبي نعيم ساكتاً عليه ! وهو في ذلك تابع للحافظ السخاوي في « المقاصد » (٤٦٣ / ١٢٩٥) ، وقد ذكره بلفظ :

« لا تغضبوا ، ولا تسخطوا في كسر الآنية . . . » والباقي مثله ، وقال :

رواه سعيد بن يعقوب في « الصحابة » بسند ضعيف من طريق عبد الله بن الصَّعِق عن أبيه مرفوعاً . وكذا أورده أبو موسى المديني في « الذيل » من جهة سعيد . وسنده ضعيف ، لا سيما وقد قال سعيد : لا أدري للصعق صحبة أم لا ؟ »

وأقول : لم يذكروا ما يدل على صحبته إلا هذا الحديث ، وهو ـ كما ترى ـ لم يصرح بسماعه من النبي ﷺ ، ولو كان ؛ فلا تثبت ؛ لأن ابنه عبد الله نكرة لا يعرف إلا في هذا الحديث ، وليس له ذكر في كتب الجرح والتعديل ـ فيما اطلعت ـ ؛ ولذلك قال الحافظ الذهبي في « تجريد أسماء الصحابة » :

« حديث منكر » . ومع ذلك قال عقب ما نقلته عنه :

« قلت : للحديث شواهد منها عن كعب بن عجرة . . . والديلمي عن أبي قتادة وآخرين » !

واختصر كلامه الشوكاني اختصاراً شديداً ، فأورد الحديث في « الفوائد المجموعة » (٢٥٢ / ٧٤٧) بلفظ (الصعق) وقال :

« إسناده ضعيف ، وله شواهد » .

ولم أدر من هم الذين أشار إليهم السخاوي بقوله : « وآخرين » !

وأما حديث أبي قتادة فهو في « الفردوس » للديلمي (٥ / ٥٣ / ٧٤٣٨) مثل حديث الترجمة ، لكني لم أقف على إسناده ، ولم أجده في « الغرائب الملتقطة » . والله أعلم .

٨٦٤١ ـ (رأيتُ جَعْفراً يطيرُ في الجنّة ، تُدمَى قَادمتاه ، ورأَيتُ زَيْداً دونَ ذلك ، فقلت : ما كنتُ أظنّ أن زيداً دونَ جعْفرَ . فأتاهُ جبريلُ فقال : إنّ زيداً ليسَ بدونِ جعفرَ ، ولكنا فَضّلنا جعفراً لِقرابتهِ منْكَ) .

موضوع بهذا التمام . قال ابن سعد في « الطبقات » (٤ / ٣٨) : أخبرنا محمد بن عمر قال : حدثنا عبد الله بن محمد بن عمر بن علي عن أبيه قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته (محمد بن عمر) ـ وهو : الواقدي ـ : متهم بالوضع .

وشيخه (عبد الله بن محمد بن عمر بن علي) ـ هو : العلوي ـ . قد روى عنه جماعة من الثقات ؛ كابن المبارك وغيره ، وذكره ابن حبان في « الثقات » (٧ / ١ ـ ٢) وقال :

« يخطئ ويخالف » . وقال الذهبي في « المغني » :

« قال ابن المديني : وسط . وقال غيره : صالح الحديث » . وقال في « الكاشف » :

« ثقة » .

قلت : وفيه مبالغة ظاهرة ، والأقرب أنه وسط ، ونحوه قول الحافظ في « التقريب » :

« مقبول » . والله أعلم .

وأبوه محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب : قال الذهبي في « الكاشف » :

« ثقة » . والحافظ في « التقريب » :

« صدوق من السادسة » .

قلت : فالحديث معضل ؛ فهي علة أخرى . لكن قد روي مسنداً من طريق إسحاق بن إبراهيم بن سُنين : ثنا المنذر بن عمار بن حبيب بن حسان : ثنا معن ابن زائدة الأسدي الكوفي - قائد الأعمش - عن الأعمش عن أبي صالح عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

« رأيت كأني دخلت الجنة ، فرأيت لجعفر درجة فوق درجة زيد ، فقلت : ما كنت أظن أن زيداً يدون أحداً (كذا) ، فقيل لي : يا محمد ! تدري بما رفعت درجة جعفر ؟ قال : قلت : لا . قيل : لقرابة ما بينك وبينه » .

أخرجه الحاكم (٣ / ٢١٠) وقال :

« صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : منكر ، وإسناده مظلم » .

قلت : كأنه يشير إلى جهالة المنذر بن عمار ، وكذا شيخه (معن بن زائدة الأسدي الكوفي قائد الأعمش) ، والمذكور في الرواة عن الأعمش : (أبو مسلم الكوفي قائد الأعمش) - ، واسمه : (عبيد الله بن سعيد) - : قال البخاري :

« فيه نظر » .

فلعله هو صاحب هذا الحديث ؛ غَيّر اسمه الراوي عنه عمداً أو خطأ ، أو (ابن سُنين) هذا ، وهو الخُتَّلي مؤلف كتاب « الديباج » ؛ فإن فيه ضعفاً . قال الذهبي في « الميزان » :

« قال الدارقطني : ليس بالقوي . وكذا قال الحاكم . وقال مرة : ضعيف » .

وقد جاء ذكر زيد في رواية أخرى بلفظ آخر ؛ يرويه سالم بن أبي الجعد قال :

« أُرِيَهُم النبي ﷺ في النوم ؛ رأى جعفراً ملكاً ذا جناحين مضرجاً بالدماء ، وزيداً مقابله على السرير ، وابن رواحة جالساً معه ، كأنهم معرضون عنه » .

أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٢ / ١٠٤ / ١٢٢٤٨) : حدثنا يحيى بن آدم قال : ثنا قطبة بن عبد العزيز عن الأعمش عن عدي بن ثابت عنه .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال مسلم ؛ لكنه مرسل ، قال الحافظ في « التقريب » :

« سالم بن أبي الجعد . . . ثقة ، وكان يرسل كثيراً ، من الثالثة » .

ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢ / ١٠٦ - ١٠٧) دون : « وابن رواحة . . . » .

ثم رواه (١٠٨ / ١٤٧٣) من طريق أبي كريب : ثنا يحيى بن آدم به مختصراً بلفظ :

« أُري رسول الله ﷺ في النوم أصحاب مؤتة فرأى جعفراً . . . » الحديث ؛ دون قوله : « وزيداً . . . » إلخ .

ورواه أبو أسامة قال : قال سالم بن أبي الجعد قال : حدثنا أبو القاسم الأنصاري قال : قال رسول الله ﷺ :

« دخلت الجنة ، فرأيت جعفراً ذا الجناحين مضرجاً بالدماء » .

أخرجه الدولابي في « الكنى والأسماء » (١ / ١٥٨) .

ورجاله ثقات ؛ غير أبي القاسم الأنصاري فلم أعرفه .

ورواه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن سالم بن أبي الجعد عن أبي اليسر عن أبي عامر قال :

بعثني رسول الله ﷺ إلى الشام [فلما رجعت] ؛ مررت على أصحابي ، وهم يقاتلون المشركين بـ (مؤتة) . . . فذكر قصة استشهاد جعفر وزيد وابن رواحة ، وفيه : قال رسول الله ﷺ :

« كان الذي رأيتم مني أنه أحزنني قتل أصحابي ، حتى رأيتهم في الجنة إخواناً على سرر متقابلين ، ورأيت في بعضهم إعراضاً كأنه كره السيف ، ورأيت جعفراً . . . » الحديث ؛ دون قصة زيد وابن رواحة .

أخرجه ابن سعد (٢ / ١٢٩ ـ ١٣٠) .

وهذا مسند ـ كما هو ظاهر ـ ؛ لكن (أبو اليسر) هذا لم أعرفه ، وكذلك أبو عامر ، لكن أورده الحافظ في « الإصابة » من رواية ابن منده من طريق عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه عن سالم . . . » فذكر طرفه الأول ، وقال :

« كذا فيه ، ولعله والد عامر » .

وفاته عزوه لابن سعد ، ثم لا أدري هل ما وقع في روايته أنه : (محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى) ، أم ما في « الإصابة » : (عيسى بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى) ، وهما أخوان ، والأول : ضعيف ، والآخر : ثقة ، ولم يذكر أحد منهما في الرواة عن (سالم بن أبي الجعد) ، ولا أبوهما (عبد الرحمن بن أبي ليلى) ؛ فلا أدري أيضاً إذا كان قوله في « الإصابة » : « عن أبيه » محفوظاً أم لا ؟

وبالجملة ؛ فلا يصح شيء من هذه الروايات والألفاظ إلا قوله ﷺ :

« رأيت جعفر بن أبي طالب ملكاً يطير في الجنة مع الملائكة بجناحين » .

وما في معناه ؛ لمجيئه من طرق بعضها صحيح - كما تقدم بيانه في « الصحيحة » (١٢٢٦) - .

٦٨٤٢ - (إنّ هذا القرآنَ مأدبةُ الله ؛ فتعلَّموا من مأْدبتِه ما استطعتُم . إنّ هذا القرآنَ هو حبلُ اللهِ ، والنّورُ المبينُ ، والشِّفاءُ النافعُ ؛ عِصْمةٌ لمنْ تمسَّكَ به ، ونجاةٌ لمن تَبِعَه ، ولا يعوجُّ فيقوَّمُ ، ولا يزيغُ فيستعتب ، ولا تَنْقضِي عَجائبُه ، ولا يَخْلَقُ من كَثْرةِ الردِّ .

فاتْلُوه ؛ فإنَّ اللهَ يأْجُركم على تلاوتِه بكلِّ حَرْفٍ عشْر حَسَنات ، أمَا إنِّي لا أقولُ لكم : ﴿ الم ﴾ حرفٌ ، ولكنْ : ألفٌ حَرْفٌ ، ولامٌ حَرْفٌ ، وميمٌ حَرْفٌ ؛ ثلاثونَ حَسَنةً) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٠ / ٤٨٢ - ٤٨٣ / ١٠٠٥٧) ، وابن حبان في « الضعفاء » (١ / ١٠٠) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (١ / ١٠١ - ١٠٢ / ١٤٥) ، والحاكم (١ / ٥٥٥) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ٣٢٤ - ٣٢٥ / ١٩٣٣) - والسياق له - ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٧٨) - الطرف الأول منه - ، وكذا الشجري في « الأمالي » (١ / ٨٤) ؛ أخرجوه من طرق عن أبي إسحاق - **إبراهيم الهجري** - عن أبي الأحوص عن عبد الله مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه بصالح بن عمر » .

كذا وقع في « المستدرك » المطبوع ، وفي نَقْلِ المنذري عنه في « الترغيب » (٢ / ٢١٠ / ٢٥) :

« تفرد به صالح بن عمر عنه ، وهو صحيح » .

وكان يمكن القول أنه رواية بالمعنى ؛ ولكني وجدت ابن الملقن قد نقله كذلك في كتابه « مختصر استدراك الحافظ الذهبي على المستدرك » (١ / ٤٧٠) ؛ فغلب على الظن أنه الصواب ، وأن ما في (المطبوعة) من تحريف النساخ . والله أعلم .

ثم إن هذا التفرد المُدَّعَى هو بالنسبة لما وقع للحاكم ، وإلا ؛ فقد تابعه غير ما واحد ـ كما أشرت إلى ذلك بقولي : « من طرق » ـ ، وقد تعقبه الذهبي في « تلخيصه » بقوله :

« قلت : صالح ثقة ، خرج له (م) ، لكن إبراهيم بن مسلم ضعيف » .

قلت : وبه أعله جمع ؛ ففي ترجمته أورده ابن حبان ، وروى عن ابن معين أنه سئل عن حديثه ؟ فقال :

« ليس بشيء » .

وبه أعله ابن طاهر المقدسي في « تذكرة الموضوعات » (ص ٣٢) .

وتبعهم ابن الجوزي فقال :

« حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ ، ويشبه أن يكون من كلام ابن مسعود » .
ثم ذكر قول ابن معين .

وقد أعله البيهقي بعلة أخرى ؛ وهي : الوقف ، فقال عقبه :

« ورواه جعفر بن عون ، وإبراهيم بن طهمان موقوفاً على عبد الله بن مسعود » .

وقد وصله الدارمي في « سننه » (٢ / ٤٣١) عن جعفر بن عون ، وتابعه ابن عيينة عند عبد الرزاق في « المصنف » (٣ / ٣٧٥ / ٦٠١٧) ، ومن طريقه الطبراني في « المعجم الكبير » (٩ / ١٣٩ / ٨٦٤٦) عن إبراهيم الهَجَري به موقوفاً . فهو الصواب .

فالعجب من المنذري كيف حكى تصحيح الحاكم للحديث وأقره ، وصدره بقوله : « وعن » . . المشعر بقوته عنده ! ومع أن الهيثمي يماشيه في غالب تخريجاته . فقد خالفه هنا مخالفة شديدة ؛ فإنه ذكره (٥ / ١٦٤) موقوفاً على ابن مسعود ، ثم قال :

« رواه الطبراني ، وفيه مسلم بن إبراهيم الهَجَري ، وهو متروك » .

لكن الشطر الأخير من الحديث قد توبع الهجري في رفعه ، كما توبع عليه أبو الأحوص أيضاً ؛ كما هو مبين في « الصحيحة » (٣٣٢٧) .

٦٨٤٣ ـ (﴿ البَقَرةُ ﴾ سَنَامُ القُرآنِ وذرْوتُه ، ونَزَلَ مَعَ كلِّ آيةٍ منها ثَمانونَ مَلَكاً ، واسْتُخْرِجَت ﴿ اللهُ لا إله إلا هو الحيُّ القيُّوم ﴾ مِنْ تحتِ العَرْش فوصلَتْ بها ـ أو : فوصلَتْ بـ ـ سورة ﴿ البقرة ﴾ ، و﴿ يس ﴾ قلبُ القرآنِ ، لا يقرؤها رجلٌ يريدُ اللهَ تباركَ وتعالَى والدارَ الآخرةَ ؛ إلا غُفِرَ له ، واقْرؤوها على مَوْتاكمُ) .

منكر . أخرجه أحمد (٥ / ٢٦) : ثنا عارم : ثنا معتمر عن أبيه عن رجل عن أبيه عن معقل بن يسار مرفوعاً .

ورواه النسائي في « عمل اليوم والليلة » (٥٨١ / ١٠٧٥) من طريق آخر عن معتمر به ؛ مقتصراً على قوله : « و﴿ يس ﴾ . . . » إلخ .

وأخرج أبو داود وجماعة الجملة الأخيرة منه . وهو رواية لأحمد (٥ / ٢٧) ، والنسائي (١٠٧٤) ، من طريق سليمان التيمي عن أبي عثمان - وليس بالنهدي - عن أبيه عن معقل بن يسار .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة الرجل وأبيه ، وقول الهيثمي في « المجمع » (٦ / ٣١١) :

« رواه أحمد ، وفيه راو لم يسم ، وبقية رجاله رجال الصحيح » .

قلت : ففيه غفلة . . . والصواب أن يقال : (راويان لم يسميا) .

وفيه علة أخرى ؛ وهي : الاضطراب في إسناده ؛ فراجعه في « الإرواء » (٣ / ١٥٠ - ١٥١) إن شئت ، وفيه : أن الدارقطني قال :

« هذا حديث ضعيف الإسناد ، مجهول المتن ، ولا يصح في الباب حديث » .

ولهذا ؛ فلم يحسن المنذري بسكوته عنه في « الترغيب » (٢ / ٢٢٢ / ١) وتصديره إياه بقوله : « عن » ! وكذلك الشيخ الناجي في « عجالته » (ق ١٤٦ / ١) ، حيث انشغل بالرد عليه ؛ لأنه أطلق العزو للنسائي ، وكان ينبغي له تقييده بـ « عمل اليوم والليلة » .

٦٨٤٤ - (إنِّي فرضْتُ على أمّتي قراءةَ ﴿ يس ﴾ كلّ لَيلةٍ ، فمَنْ داومَ على قراءتِها كلَّ لَيلةٍ ثمّ ماتَ ؛ ماتَ شَهِيداً) .

موضوع . رواه أبو الشيخ في « الثواب » ، ومن طريقه الشيخ الشجري في « الأمالي » (١ / ١١٨) قال : حدثنا ابن أبي عاصم : حدثنا عمر بن حفص الوصابي : حدثنا سعيد بن موسى : حدثنا رباح بن زيد عن معمر عن الزهري عن أنس مرفوعاً .

أورده السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ٢٤) من رواية أبي الشيخ ، ثم قال :

« سعيد متهم » . وأقره ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (١ / ٢٦٧) .

ومن طريق الوصابي أخرج الشطر الثاني منه - : « من داوم . . . » - الطبرانيُّ في « المعجم الصغير » (ص ٢١٠ - هندية) ، ومن طريقه الخطيب في « التاريخ » (٣ / ٢٤٥) ، وقال الطبراني :

« تفرد به سعيد » . وقال الهيثمي في « المجمع » (٧ / ٩٧) :

« رواه الطبراني في « الصغير » ، وفيه سعيد بن موسى الأزدي ، وهو كذاب » .

وله أحاديث أخرى موضوعة ظاهرة الوضع ، أحدها في « السنة » لابن أبي عاصم (١ / ٣٠٥ - ٣٠٦ / ٦٩٦) .

وتقدم له حديث ثالث برقم (٥٩٤) .

٦٨٤٥ - (مَررتُ لَيلةَ أُسْريَ بي برجُلٍ مغيّبٍ في نُورِ العَرْش ، فقلتُ : من هذا ؟ مَلَكٌ ؟ قيلَ : لا . قلتُ : نبيٌّ ؟ قيلَ : لا . قلتُ : مَنْ هو ؟ قالَ : هذا رجلٌ كانَ في الدُّنيا لِسانُه رطباً مِنْ ذِكْرِ اللهِ ، وقَلبُه مَعَلّقاً بالمسَاجِدِ ، ولم يَستَسِبَّ لِوالدَيْه قَطُّ) .

منكر . أخرجه ابن أبي الدنيا في « كتاب الأولياء » (١٢٥ / ٩٥) قال : ذكر **عون بن إبراهيم الشامي** : ذكر أحمد بن أبي الحواري : نا **أبو المخارق قال** : [قال] رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد معضل مظلم ؛ لا نعرف منه إلا أحمد بن أبي الحواري ، وهو ثقة زاهد توفي سنة (٢٤٦) ، وعليه يكون (أبو المخارق) من أتباع التابعين ، أو دونهم ؛ فلا يكون حديثه إلا معضلاً ، خلافاً لقول المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢٢٨ / ٧) - وقد ذكره عن أبي المخارق - :

« رواه ابن أبي الدنيا هكذا مرسلاً » !

لأن (المرسل) في اصطلاح العلماء : هو قول التابعي : قال رسول الله ﷺ ، وإن كان يطلق أحياناً على ما هو أعم من ذلك .

ثم إن (أبا المخارق) هذا نكرة لا يعرف ، ولم يترجمه أحد ، ولا ذكروه في شيوخ ابن أبي الحواري .

وعون بن إبراهيم الشامي : لا يعرف أيضاً ؛ ولكن قد أورده ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٣ / ٧١٢) ، وذكر أنه روى عن جمع ، وعنه ابن أبي الدنيا ، لا غير . ثم ساق له حديثاً آخر منكراً أيضاً ؛ لكن الآفة فيه ممن فوقه - كما يأتي في الحديث الذي بعده - .

والحديث ذكره السيوطي في « الدر المنثور » (١ / ١٤٩) من رواية ابن أبي الدنيا عن أبي المخارق ساكتاً عليه !

٦٨٤٦ - (إنّما مَثَلُ أحَدِكم ومَثَلُ أهْلِه ومالِه وعمَلِه كرجُلٍ له ثلاثةُ إخْوةٍ ؛ فقالَ لأَخيه الّذِي هو (مالُه) حين حَضَرَتْه الوفاةُ : ماذا عندَكَ في نفْعِي والدّفْع عنّي ؛ فقدْ نزلَ بي ما ترَى ؟ فقال : عندي أنْ أُطِيعكَ ما دمْتَ حيّاً ، وأنصرفُ حيثُ صَرَفْتني ، وما لكَ عِندي إلاّ ما دمْتَ حيّاً ، فإِذا متَّ ؛ ذَهَبَ بي إلى مَذْهَبٍ غيرِ مَذْهبِك ، وأخذني غَيرُك .

فالْتفتَ النّبيُّ ﷺ فقال :

هذا هو أَخوه الذي هو (مالُه) ؛ فأَيُّ أخٍ ترَوْنَه ؟ قالوا : لا نَسمعُ طائلاً .

ثمّ قالَ لأَخيه الذي هو (أَهلُه) : قدْ نَزلَ بي من الموتِ ما تَرى ؟ قال : أُمَرِّضُكَ وأقومُ عليكَ ، فإذا مِتَّ ؛ غسّلتُك ، ثم كفّنتُك و حنطّتك ، وأَبكيكَ وأَتبعُكَ مُشيّعاً إلى حفرتِك .

فقال رسولُ اللهِ ﷺ :

فأَيُّ أخٍ هذا ؟ قالوا : أَخٌ غيرُ طائلٍ .

ثمَّ قالَ لأَخيه الذي هو (عملُه) : ماذا عندَك ؟ قال : أُونسُ وَحْشتَك ، وأُذْهبُ همَّكَ ، وأُجادلُ عنكَ في القَبْرِ ، وأُوسِّع عليكَ جَهْدِي . فقالَ رسولُ الله ﷺ :

فأيُّ أخٍ ترون هذا ؟

قالوا : خيرُ أخٍ . قال : فالأَمرُ هكذَا .

فقام عبد الله بن كرز الليثي فقال : ائذن أن أقولَ في هذا شِعْراً . قال :

هاتِ . فأَنشدَ عشْرينَ بَيتاً) .

منكر . أخرجه ابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ١١٨ / ١٨٤٨) - والسياق له - ، وأبو الشيخ الأصبهاني في « الأمثال » (٢٠٥ / ٣٠٧) ، ومن طريقه الشجري في « الأمالي » (٢ / ٢٩٦) ، والرامهرمزي في « الأمثال » (١٧٢ - ١٧٣ / ٧٦) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٢ / ٢٧٧) ، وعنه ابن الجوزي في « العلل » (٢ / ٤٠٦ / ١٤٨٤) ، وابن عساكر في « التاريخ » (١٣ / ٧١٢ - ٧١٣) من طريقين عن عبد الله بن عبد العزيز عن الزهري عن سعيد بن المسيب وعروة ابن الزبير عن عائشة مرفوعاً . وقال ابن أبي حاتم :

« فسمعت أبي يقول : هذا حديث منكر من حديث الزهري ؛ لا يشبه أن يكون حقاً ، وعبد الله بن عبد العزيز : ضعيف الحديث ، عامة حديثه خطأ ، لا أعلم له حديثاً مستقيماً » . وقال العقيلي :

« ليس له أصل من حديث الزهري » . وفي ترجمته ساقه الذهبي وقال :

« وهذا ليس يصح » . وفي آخرها قال ابن عدي (٤ / ١٥٧) :

« وله من الحديث غير ما ذكرت ، وحديثه خاصة عن الزهري مناكير » . وقال ابن الجوزي عقب الحديث :

« وذكر قصيدة طويلة كثيرة الغلط واللحن ، وفيه :

فقالت عائشة : فما بقي عند النبي ﷺ ذو عين تطرف إلا دمعت . قالت : ثم كان ابن كُرز يمر على مجالس أصحاب رسول الله ﷺ فيستنشدونه ، فينشدهم ؛ فلا يبقى من المهاجرين والأنصار إلا بكى . [قال :] .

وهذا الحديث لا يصح ، والحمل فيه على (عبد الله بن عبد العزيز) ؛ قال يحيى : ليس بشيء . وقال ابن حبان : اختلط بأخَرة ؛ فكان يقلب الأسانيد ولا يعلم ، ويرفع المراسيل ؛ فاستحق الترك » .

ولخص كلام ابن حبان الحافظ ؛ فقال في « التقريب » :

« ضعيف ، واختلط بأَخَرة » .

قلت : فالعجب منه كيف أورد الحديث في ترجمة (عبد الله بن كرز الليثي) من « الإصابة » ساكتاً عنه ، من رواية جعفر الفريابي في « كتاب الكنى » له ، وابن أبي عاصم في « الوحدان » ، وابن شاهين وابن منده في « الصحابة » ، وابن أبي الدنيا في « الكفالة » ، والرامهرمزي في « الأمثال » ؛ كلهم من طريق محمد ابن عبد العزيز الزهري عن ابن شهاب . . .

كذا وقع فيه « محمد بن عبد العزيز الزهري » . فلا أدري أهكذا وقعت له ، أم تحرف اسم (عبد الله) إلى : (محمد) على بعض نساخ « الإصابة » ؟ وهذا هو الأقرب عندي ؛ للمصادر المتقدمة ، وبخاصة « الأمثال » ؛ فكلهم قالوا : « عبد الله » . وعلى كل حال ؛ فهو أخو (محمد) ، وحاله كحاله في الضعف ـ كما في « اللسان » ـ .

قلت : ويغني عن هذا الحديث قوله ﷺ :

« يتبع الميت إلى قبره ثلاثة : أهله وماله وعمله ، فيرجع اثنان ، ويبقى واحد ؛ يرجع أهله وماله ، ويبقى عمله » .

رواه الشيخان وغيرهما ، وهو في « الصحيحة » برقم (٣٢٩٩) .

وحديث الترجمة كأنه بيان وتبسيط له من بعضهم ؛ توهمه ذاك المختلط حديثاً نبوياً فرفعه . والله أعلم .

٦٨٤٧ - (عندَ الصَّباحِ يَحْمَدُ القومُ السُّرى) .

منكر . هو مَثَلٌ معروف ، ولكني وجدته في حديث ؛ فرأيت تخريجه ، لعزته وبياناً لوهنه ، فأقول :

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٦ / ٣٧٥ - ٣٧٦) من طريق أحمد ابن القاسم النخعي قال : حدثنا سُليم مولى الشعبي عن الشعبي عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة قال :

كان النبي ﷺ قاعداً بعد المغرب ومعه أصحابه ، إذ مرت به رفقة يسيرون ، سائقهم يقرأ ، وقائدهم يحدو ، فلما رآهم رسول الله ﷺ ؛ قام يهرول بغير رداء ، فقالوا : يا رسول الله نكفيك ! فقال :

« دعوني أبلغهم ما أوحي إلي في أمرهم » . فلحقهم ، فقال :

« أين تريدون في هذه الساعة ؟ فإن لله في السماء سلطاناً عظيماً يوجهه إلى الأرض ، فلا تسيروا ولا خُطوة ؛ إلا ما يجد الرجل في بطنه ومثانته من البول الذي لا يجد منه بداً ، ثم ولا خطوة ، وأما أنت يا سائق القوم ! فعليك ببعض كلام العرب من رجزها ، وإذا كنت راكباً ؛ فاقرأ ، وعليكم بالدُّلجة ؛ فإن الله عز وجل

ملائكة موكلين يطوون الأرض للمسافر ؛ كما تطوى القراطيس ، وبعد الصبح يحمد القوم السُّرى ، ولا يصحبنكم شاعر ولا كاهن ، ولا يصحبنكم ضالة ، ولا تردوا سائلاً إن أردتم الربح والسلامة وحسن الصحابة ، فعجب لي كيف أنام حين تنام العيون كلها ؛ فإن الله ورسوله ينهاكم عن المسير في هذه الساعة » .

منكر . قال الطبراني :

« لم يروه عن (سُليم مولى الشعبي) إلا أحمد بن الهيثم (!) النخعي » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ (سُليم) هذا ! قال الذهبي في « المغني » :

« قال النسائي : ليس بثقة » .

وأحمد بن القاسم ـ وفي التعقيب : الهيثم ـ النخعي : لم أعرفه . ويحتمل أنه الذي في « اللسان » :

« ز ـ أحمد بن الهيثم بن محمد القاضي ، في (نمير بن الوليد) » .

وهناك (٦ / ١٧١) ترجم لنمير هذا ، وساق له حديثين من رواية علي بن عبيد الله بن طول الحراني عن أحمد هذا عن نمير بسنده عن أبي موسى مرفوعاً . وقال :

« وهما موضوعان ، ونمير ما عرفته ، ولا من دونه » .

ولم يتعرض له الهيثمي بذكر ، وقنع بإعلاله بـ (سُليم) ؛ فقال في « المجمع » (٣ / ٢١٢ ـ ٢١٣) :

« . . وفيه سُليم أبو سلمة صاحب الشعبي ومولاه ، وهو ضعيف ، وقال ابن

عدي : لم أر له حديثاً منكراً ، وإنما عِيْبَ عليه الأسانيد لا يتقنها » .

قلت : وأخرج له (٣ / ٣١٦) أحاديث هذا منها ، رواه من طريق **محمد بن الهيثم** ـ وهو : **ابن خيار** ـ **النخعي** ، عن سليم مولى الشعبي . . .

كذا فيه : (محمد بن الهيثم بن خيار النخعي) ، ولم أعرفه أيضاً .

ولسليم هذا حديث آخر عن الشعبي مرسلاً ، وهو الآتي بعده .

ولجملة الشاعر إلى : « حسن الصحبة » طريق آخر ؛ يرويه **علي بن أبي علي اللهبي** عن الشعبي عن أبي ريطة بن كرامة المذحجي مرفوعاً .

واللهبي : متروك ، وقد تقدم حديثه برقم (٦١٥٧) من رواية الطبراني وغيره .

وأخرجه المستغفري من طريق **عمر بن صبح** عن **أبي حريز** ـ **قاضي سجستان** ـ عن الشعبي عن أبي ريطة المذحجي عن النبي ﷺ :

أنه بينما هو جالس ذات ليلة بين المغرب والعشاء ، إذ مرت به رفقة ، تسير سيراً حثيثاً . . . فذكر الحديث .

كذا في « الإصابة » ؛ فكأنه مثل حديث الترجمة . ولكنه لم يسق لفظه ، كما أنه سكت عنه وكأنه لوضوح علته ؛ فإن عمر بن صبح : هالك اعترف بوضع الحديث .

وأبو حريز : فيه ضعف .

لكن جملة : « عليكم بالدلجة » قد جاءت من طرق دون ذكر الملائكة والقراطيس ؛ ولذلك خرجت طرقها في « الصحيحة » (٦٨١) ، وهي فيما يبدو

لي تخالف أول الحديث وآخره الناهي عن السير بعد المغرب ؛ فإن (الدلجة) هو : سير الليل ؛ كما في « النهاية » لابن الأثير ، وقال :

« يقال : (أدْلَجَ) بالتخفيف ؛ إذا سار من أَول الليل ، و (ادَّلَجَ) ـ بالتشديد ـ : إذا سار من آخره ، والاسم منهما : (الدُّلجة) و : (الدَّلجة) ـ بالضم والفتح ـ ، ومنهم من يجعل (الإدْلاج) للَّيل كله ، وكأنه المراد في هذا الحديث ؛ لأنه عقبه بقوله : « فإن الأرض تطوى بالليل » . ولم يفرق بين أوله وآخره » .

قلت : ويؤيد ذلك الأحاديث الكثيرة ، والآثار المتتابعة في الجمع بين المغرب والعشاء جمع تقديم أو تأخير ؛ كما في حديث ابن عمر : أن رسول الله ﷺ كان إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء . متفق عليه .

وروى البيهقي في « سننه » (٢ / ١٦٠) عن جمع من التابعين قالوا :

غابت الشمس ونحن مع عبد الله بن عمر ، فسرنا ، فلما رأيناه قد أمسى ؛ قلنا له : الصلاة . فسكت ، فسار حتى غاب الشفق ، فنزل فصلى الصلاتين جميعاً ، ثم قال : رأيت رسول الله ﷺ إذا جد به السير ؛ صلى صلاتي هذه . يقول : جمع بينهما بعد ليل .

ورواه عبد الرزاق في « المصنف » (٢ / ٥٤٧) ، وعنه أحمد (٢ / ١٥٠) عن نافع عنه . وإسناده صحيح على شرط الشيخين .

ونحوه أحاديث الإفاضة من عرفات بعد غروب الشمس . . أشهر من أن تذكر .

فالعجب بعد هذا من البيهقي الذي عقد في آخر « الحج » من « سننه » (٥ / ٢٥٦) ـ مخالفاً لما ذكرنا من السنة الصحيحة ؛ فقال ـ :

« باب كراهية السفر في أول الليل » !

وترجم له بحديث أبي الزبير عن جابر مرفوعاً بلفظ :

« لا ترسلوا فواشيكم وصبيانكم إذا غابت الشمس حتى تذهب فحمة العشاء ؛ فإن الشياطين تنبعث إذا غابت الشمس حتى تذهب فحمة العشاء » . رواه مسلم وغيره .

ووجه العجب : أن قوله : « لا ترسلوا . . . » لا يعني - كما هو ظاهر - : لا تركبوها . . وإنما آووها في حظائرها ولا تدعوها تنتشر . قال ابن الأثير :

« (الفواشي) : جمع فاشية ؛ وهي الماشية التي تنتشر من المال ، كالإبل والبقر والغنم السائمة ؛ لأنها تفشوا ؛ أي : تنتشر في الأرض ، وقد أفشى الرجل ؛ إذا كثرت مواشيه » .

فالحديث متعلق ببعض أحكام المقيمين لا المسافرين ، ويؤيده أن أوله في رواية لأحمد (٣ / ٣٦٢ و ٣٩٥) :

« أغلقوا الأبواب . . . وأطفئوا السرج ؛ فإن الشيطان لا يفتح غلقاً . . . وإن الفويسقة تضرم على أهل البيت ، ولا ترسلوا فواشيكم . . . » الحديث[1] .

على أنني في شك من ثبوت (فواشيكم) في الحديث ، وذلك ؛ لأمرين :

أحدهما : عنعنة أبي الزبير - كما رأيت - ، وهو مدلس .

---

(١) ورواه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ٢٠٥ / ١٣٦٧) بلفظ : « ضموا إليكم فواشيكم وأنفسكم » ، وفيه - مع العنعنة - ضعف في رواية (محمد بن عيسى بن سميع) .

والآخر : أنه رواه عطاء بن يسار عن جابر به ؛ دونها .

أخرجه الشيخان وغيرهما . وهو مخرج في « الإرواء » (١ / ٨٠ / ٣٩) ، و« صحيح أبي داود » (٢٣٤٣) .

٦٨٤٨ - (سُبحانَ الله ، مقلِّبِ القُلوبِ . قالَه حينما رأى زينبَ بنتَ جحشٍ زوجةَ زيدِ بنِ حارثةَ !) .

منكر جداً . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٣ / ٣١٦) من طريق علي ابن نوح : ثنا محمد بن كثير : ثنا سليم مولى الشعبي عن الشعبي :

أن رسول الله ﷺ رأى زينب بنت جحش ، فقال : . . . فذكره . فقال زيد بن حارثة : ألا أطلقها يا رسول الله ؟! فقال :

« ﴿ أمسك عليك زوجك ﴾ » ؛ فأنزل الله عز وجل : ﴿ وإذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمتَ عليه أمسك عليك زوجك ﴾الآية .

قلت : وهذا - مع إرساله - ضعيف ؛ لضعف (سليم) - كما تقدم بيانه في الذي قبله - .

وعلي بن نوح : لم أجد له ترجمة .

وقد رواه ابن سعد (٨ / ١٠١ - ١٠٢) ، ومن طريقه الحاكم (٤ / ٢٣) من طريق محمد بن عمر قال : حدثني عبد الله بن عامر الأسلمي عن محمد بن يحيى بن حَبان قال : . . . فذكره أتم منه ، وفيه :

« فجاء زيد فقال : . . . بأبي أنت وأمي يا رسول الله ! لعل زينب أعجبتك

فأفارقها ؟ . . . . وفيه : فما استطاع إليها سبيلاً بعد ذلك اليوم .

قلت : وهذا مع إرساله أيضاً موضوع ؛ آفته (محمد بن عمر) ـ وهو : الواقدي ـ : متروك متهم بالوضع .

وعبد الله بن عامر الأسلمي : ضعيف .

ومن الغريب أن الحافظ لم يقف عليه ؛ فقال في « تخريج الكشاف » (٤ / ١٣٤ / ٢٢٤) :

« ذكره الثعلبي بغير سند » .

وسكت عنه . وكذلك ذكره البغوي في تفسيره « معالم التنزيل » (٦ / ٣٥٤ ـ ٣٥٥) معلقاً بغير إسناد .

لكن الحافظ أشار إلى استنكار ذلك بقوله في « الفتح » (٨ / ٥٢٤) :

« ووردت آثار أخرى أخرجها ابن أبي حاتم والطبري ، ونقلها كثير من المفسرين لا ينبغي التشاغل بها ، والذي أوردته منها هو المعتمد » .

قلت : ومنها ما عزاه لـ (عبد الرزاق) عن معمر عن قتادة قال :

جاء زيد بن حارثة ، فقال : يا رسول الله ! إن زينب اشتد علي لسانها ، وأنا أريد أن أطلقها . فقال له : « اتق الله ! وأمسك عليك زوجك » . قال : والنبي ﷺ يحب أن يطلقها ، ويخشى قالة الناس !

وقال المحقق الآلوسي في « روح المعاني » (٢٢ / ٢٤) :

« وللقصّاص في هذه القصة كلام لا ينبغي أن يجعل في حيز القبول » .

ثم ساق رواية ابن سعد والحاكم المتقدمة .

٦٨٤٩ - (مَنْ قالَ : سُبحانَ اللهِ ، والحمْدُ للهِ ، ولا إلهَ إلا اللهُ ، واللهُ أكبرُ ، ولا حولَ ولا قوَّةَ إلا باللهِ ؛ ضمَّ المَلَكُ جناحَيْه ، لا ينتهي حتّى يأتيَ العرشَ ، ولا يمرُّ بشَيءٍ إلا صلّى عليهنّ ، وعلى قائلِهنَّ ، وقالَ : سبحانَ اللهِ ؛ تنزيهُ اللهِ مِنْ كلِّ سُوءٍ . . .) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ١٥٠) من طريق ابن شرحبيل - يعني : سليمان بن عبد الرحمن - : ثنا الوليد : ثنا أبو شيبة عن عثمان بن موهب عن موسى بن طلحة عن أبي هريرة مرفوعاً به . وفي مكان النقط زيادة بلفظ :

« ومن قال : (لا حول ولا قوة إلا بالله) ؛ قال الله : أسلم عبدي واستسلم » .

وقال أبو نعيم : « حدثنا بهذا الحديث أبو إسحاق بن حمزة في « معجمه » وقال : لا أعلم حدث به عن موسى غير عثمان ، تفرد به أبو شيبة » .

قلت : هو ضعيف جداً ، واسمه : (إبراهيم بن عثمان العبسي) ، قال الحافظ في « التقريب » :

« مشهور بكنيته ، متروك الحديث » . وقال الذهبي في « الكاشف » :

« ترك حديثه ، وقال (خ) : سكتوا عنه » .

وشيخه (عثمان بن موهب) : ثقة من رجال الشيخين ، وقد نسب لجده ،

واسم أبيه : (عبد الله) . وقد جاء منسوباً إليه في « مستدرك » الحاكم ؛ لكن وقع فيه خلط ، فقد أخرجه (١ / ٥٠٢) من طريق هشام بن عمار : ثنا الوليد بن مسلم : ثنا إبراهيم بن (كذا) عثمان بن عبد الله بن موهب عن موسى بن طلحة به .

كذا فيه (إبراهيم بن) . وكذلك وقع في « تلخيص المستدرك » ، ومن الواضح أن : (بن) . . تحريف : (عن) ـ كما دلت رواية أبي نعيم ـ ، وأيضاً فإن الوليد بن مسلم من الرواة عن (إبراهيم) هذا ، وهو : (ابن عثمان العبسي) ـ كما تقدم ـ ، فالظاهر أن الأصل كان : (ثنا إبراهيم بن عثمان عن عثمان بن عبد الله بن موهب) . . فتحرف على الناسخ . والله أعلم .

ثم إن لفظه عند الحاكم مختصرٌ هكذا :

« من قال : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ؛ قال الله : أسلم عبدي واستسلم » . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي ! وأقره المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢٥١ / ٤٣) ! فلعله خفي عليهم حال إبراهيم هذا ، وأنه متروك .

لكن الزيادة قد صحت من طريق أخرى عن أبي هريرة مرفوعاً . وقد خرجتها في « الصحيحة » (١٥٢٨) .

ثم رأيت الحديث بدون الزيادة ، قد رواه حجاج عن عثمان بن عبد الله بن موهب عن موسى بن طلحة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره دونها .

أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٠ / ٣٤٨ / ٩٦٢٧) .

وحجاج هذا ـ هو : ابن أرطاة ، وهو ـ : مدلس ، ولا أستبعد أن يكون تلقاه عن أبي شيبة المتروك ؛ ثم دلسه .

٦٨٥٠ ـ (ذاكَ مَلَكٌ أتاكَ يعلمُكَ تَحمِيدَ ربِّك . قالَه لحذَيفةَ بن اليمانِ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٥ / ٣٩٥ ـ ٣٩٦) ، وابن أبي الدنيا في « الهواتف » (٥١ / ٦٠) من طريق الحجاج بن فُرافصة : حدثني رجل عن حذيفة بن اليمان . أنه أتى النبي ﷺ فقال :

بينما أنا أصلي إذ سمعت متكلماً يقول : اللهم ! لك الحمد كله ، بيدك الخير كله ، إليك يرجع الأمر كله ؛ علانيته وسره ، فأهل أن تحمد ، إنك على كل شيء قدير . اللهم ! اغفر لي جميع ما مضى من ذنبي ، واعصمني فيما بقي من عمري ، وارزقني عملاً زاكياً ترضى به عني . فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة الرجل الذي لم يسم . وبه أعله الهيثمي فقال (١٠ / ٩٦) :

« رواه أحمد ، وفيه رجل لم يسم ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : الحجاج بن فُرافِصة : مختلف فيه ، وثقه ابن حبان وابن شاهين ، وقال أبو زرعة :

« ليس بالقوي » .

وهذا ما اعتمده الذهبي في « الكاشف » و« المغني » . وقال الحافظ في

« التقريب » :

« صدوق ، عابد ، يهم » .

ولقد أبعد المنذري النجعة ؛ فذكره في « الترغيب » (٢ / ٢٥٣ / ١) من حديث أنس قال : قال أبي بن كعب :

لأدخلنّ المسجد فلأصلينّ ، ولأحمدنّ الله بمحامد لم يحمده بها أحد ، فلما صلى وجلس ؛ ليحمد الله ويثني عليه ؛ فإذا هو بصوت عالٍ من خلفه يقول : اللهم ! لك الحمد كله . . . الحديث ، فأتى رسول الله ﷺ فقص عليه ، فقال :

« ذاك جبريل عليه السلام » . وقال المنذري :

« رواه ابن أبي الدنيا في « كتاب الذكر » ، ولم يسم تابِعيَّه » .

قلت : ولا أدري إذا كان الراوي عنه هو : (ابن فرافصة) هذا أو غيره ؛ فإن « كتاب الذكر » لَمَّا نَحْظَ به بعد . . لا مخطوطاً ولا مطبوعاً .

ومن جهل المعلقين الثلاثة على « الترغيب » قولهم (٢ / ٤٢٨) في تعليقهم عليه - محرفين لكلام المنذري عن معناه الصحيح - :

« رواه ابن أبي الدنيا ، وفي إسناده انقطاع » !

قلت : فمن المعلوم في علم المصطلح أن المنقطع ما سقط منه راوٍ ، وهذا متصل ؛ إلا أن راويه التابعي لم يسم - كما هو في حديث حذيفة - .

٦٨٥١ - (كلماتٌ مَنْ ذَكَرهنَّ مئةَ مرّةٍ دُبُر كلِّ صلاةٍ :

اللهُ أَكْبرُ ، سبحانَ اللهِ ، والحَمْدُ للهِ ، ولا إله إلا اللهُ ، وحدَه لا شريكَ لَهُ ، ولا حولَ ولا قوّةَ إلاَ باللهِ ، ثمّ لَو كانتْ خَطاياهُ مثْلَ زَبَدِ البَحْرِ ؛ لمحَتْهُنَّ . لم يرفعه) .

منكر موقوف . أخرجه أحمد (٥ / ١٧٣) من طريق ابن لهيعة : ثنا يحيى (كذا) بن عبد الله : أن أبا كثير مولى بني هاشم حدثه : أنه سمع أبا ذر الغفاري - صاحب رسول الله ﷺ - يقول : . . . فذكره . وفي آخره :

« قال أبي : لم يرفعه » .

قلت : وهو مع وقفه ضعيف الإسناد ، منكر المتن ؛ فإن (أبا كثير) هذا : مجهول لا يعرف ، ولم يوثقه أحد ، وقد أورده البخاري في « الكنى » (٦٤ / ٥٨٢) مشيراً إلى هذا الحديث ، وسكت عنه . وكذلك فعل ابن أبي حاتم فقال (٤ / ٢ / ٤٢٩) :

« سمع أبا ذر الغفاري : أن التسبيح في دبر الصلاة يمحو الخطايا . روى عنه حيي بن عبد الله » .

و(حُيَي) هذا - هو : المعافري المصري - : صدوق يهم ، وقع في « المسند » : (يحيى) - كما رأيت - . ويظهر أنه خطأ قديم ؛ فإنه وقع كذلك في « جامع المسانيد » لابن كثير (١٣ / ٨١٥ / ١١٥١٣) ، ولم يتنبه له محققه الدكتور القلعجي ، ولايسعه إلا ذلك ؛ فإنه حَوَّاش قَمَّاش ! وعلى الصواب وقع في « أطراف المسند » لابن حجر (٦ / ٢٠٥) ، ونبه محققه الدكتور زهير بن ناصر الناصر على خطأ المطبوع ، وجزم بأنه تحريف ، وأحال إلى عدة مصادر من كتب الرجال ، وفاته « الجرح

والتعديل » ، كما فاته « التعجيل » ؛ فإنه موافق لـ « أطرافه » ، وقال :

« لا يعرف » .

وابن لهيعة : ضعيف لسوء حفظه ، إلا فيما رواه العبادلة ونحوهم ، وليس هذا منه .

وأما أنه منكر المتن ؛ فلأنه مخالف للأحاديث الصحيحة الواردة في الباب ، ولا سيما وبعضها عن أبي ذر نفسه مرفوعاً بلفظ :

« . . . تسبح خلف كل صلاة ثلاثاً وثلاثين ، وتحمد ثلاثاً وثلاثين ، وتكبر أربعاً وثلاثين » .

أخرجه أحمد (٥ / ١٥٨) وغيره بسند صحيح ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١١٢٥) .

ولقد كان من البواعث على تحقيق القول في حديث الترجمة أن الحافظ المنذري سكت عن إسناده في « الترغيب » (٢ / ٢٦١ / ٧) ؛ بل وصدره بصيغة (عن) المشعر بقوته في اصطلاحه ! وقول الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ١٠١) :

« رواه أحمد موقوفاً ، وأبو كثير : لم أعرفه ، وبقية رجاله حديثهم حسن » !

وتقلده الثلاثة المعلقون على « الترغيب » (٢ / ٤٤٩) !

وأهم من ذلك كله أن السيوطي أورده في « الجامع الصغير » ، و « الكبير » أيضاً ! وهو خاص بالأحاديث المرفوعة ـ كما هو معلوم ـ ؛ فكأنه لم ينتبه لقول أحمد عقب الحديث :

« لم يرفعه » .

٦٨٥٢ - (من صَلَّى عَلَيَّ صلاةً واحدةً ؛ صلَّى اللهُ عليه عشْراً ، ومَنْ صلَّى عليَّ عَشْراً ؛ صلَّى اللهُ عليه مئةً .

ومن صلَّى عَلَيَّ مئةً ؛ كتَبَ اللهُ بين عَينَيه براءةً من النِّفاقِ ، وبراءةً من النَّارِ ، وأَسْكَنه اللهُ يومَ القِيامَةِ مَعَ الشُّهداءِ) .

منكر دون الجملة الأولى . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٨ / ١١٥ / ٧٢٣١) و« المعجم الصغير » (١٨٦ - هند) من طريق إبراهيم بن سَلْم بن رشيد الهجيمي البصري : ثنا عبد العزيز بن قيس بن عبد الرحمن عن حميد الطويل عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن حميد إلا عبد العزيز بن قيس ، تفرد به إبراهيم بن سَلْم » .

قلت : وهو غير معروف ، وبه أعله المنذري ؛ فقال في « الترغيب » (٢ / ٢٧٨) بعدما عزاه لـ « المعجمين » :

« وفي إسناده إبراهيم بن سالم (!) بن شبل (!) الهجيمي ، لا أعرفه بجرح ولا عدالة » .

وكذا قال الهيثمي (١٠ / ١٦٣) ؛ إلا أنه لم يقل : (بجرح ولا عدالة) .

وأقرهما السخاوي في « القول البديع » (ص ٧٧ - ٧٨) . ثم قال الهيثمي :

« وبقية رجاله ثقات » !

كذا قال ! و(عبد العزيز بن قيس بن عبد الرحمن) : لم يوثقه أحد ، وأظن أنه التبس عليه بـ (عبد العزيز بن قيس العبدي) ؛ فإنه وثقه ابن حبان

(٥ / ١٢٤) ، وقال أبو حاتم فيه :

« مجهول » ، أو أنه ظنهما واحداً ؛ فإن كلاً منهما بصري ، فقد سبق إلى هذا ، فقد ساقه المزي عقب هذا الأول ، وقال :

« ذكرته تمييزاً بينهما ، وقد خلط بعضهم إحدى هاتين الترجمتين بالأخرى ، والصواب التفريق بينهما ـ كما ذكرنا ـ » . وتبعه الحافظ العسقلاني في « تهذيبه » وقال :

« وهو متأخر الطبقة عن الذي قبله جداً » . ولذلك قال في الأول من « التقريب » :

« مقبول ، من الرابعة » . وفي الآخر :

« مقبول ، من الثامنة » .

إذا عرفت هذا ؛ فاعلم أنني حكمت على الحديث بالنكارة ؛ لتفرد هذا الإسناد المجهول بهذا السياق من جهة ، ولمخالفته لكل الأحاديث الأخرى في فضل الصلاة على النبي ﷺ ، ما صح إسناده منها وما لم يصح من جهة أخرى ، وقد استقصاها الحافظ السخاوي في « القول البديع » ، إلا أنه ساق (ص ٨١ ـ ٨٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما عن أصحاب رسول الله ﷺ ـ الأكابر ـ قالوا : قال رسول الله ﷺ :

« من صلى عليَّ صلاة واحدة ؛ صلى الله عليه عشراً ، ومن صلى عليَّ عشراً ؛ صلى الله عليه مئة ، ومن صلى علي مئة ؛ صلى الله عليه ألفاً ، ومن صلى عليَّ ألفاً ؛ زَاحَمَتْ كَتِفُه كَتِفِي على باب الجنة » . وقال السخاوي عقبه :

« ذكره صاحب « الدر المنظم » ؛ لكني لم أقف على أصله إلى الآن ، وأحسبه موضوعاً » .

قلت : وهو ظاهر الوضع والبطلان .

واستثنيت الجملة الأولى ؛ لثبوتها من طريق أخرى عن أنس رضي الله عنه عند ابن حبان والحاكم وغيرها بسند صحيح . وهو في « صحيح مسلم » وغيره من حديث أبي هريرة - وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١٣٦٩) - ، ومن حديث ابن عمرو أيضاً - وهو مخرج في « الإرواء » في الحديث (٢٤٢) - .

(تنبيه) : وقع (سلْم) . . هكذا في « الأوسط » ، وكذا في « تهذيب » المزي والعسقلاني . ووقع في « الصغير » : (سالم) ، وكذا عند المنذري ، والهيثمي ، والسخاوي .

ووقع عند هؤلاء الثلاثة مكان (رشيد) : (شبل) - كما تقدم - ، وهو خطأ مخالف لـ « المعجمين » و« التهذيبين » . ويبدو أنه من المنذري قلده الآخران !

ووقع في « المجمع » : « سالم بن سلم (٢) » ، وعلى الهامش : « (٢) في نسخة : شبل » !

ومَرَّ المعلقون الثلاثة على النص الأول ، فنقلوه في التعليق على « الترغيب » (٢ / ٤٩١) كما وجدوه ! ولم يعرجوا على ما في الهامش للتحقيق الذي يزعمونه .

٦٨٥٣ - (وما لي لا تَطيبُ نَفْسي ، ولا يظْهرُ بِشْرِي ، وإنَّما فارقَني جبريلُ عليه السلام السَّاعةَ ؛ فقال : يا محمّدُ ! مَنْ صلّى عليك مِنْ أُمَّتكَ صَلاةً ؛ كَتبَ اللهُ بها عَشْرَ حَسَنات ، ومحَا عَنْه عَشْر سيِّئاتٍ ، ورفَعه بها عشْرَ دَرَجاتٍ ، وقال له المَلَكُ مثْلَ ما قالَ لك .

قلتُ : يا جبريلُ ! وما ذاكَ المَلَكُ ؟ قالَ : إنّ الله عزَّ وجلَّ وكَّلَ بكَ مَلكاً من لَدُنْ خَلْقكَ إلى أَنْ يبعثَكَ ؛ لا يصلِّي عليكَ أحدٌ مِنْ أمّتكَ إلا قالَ : وأنتَ صلَّى اللهُ عليكَ) .

موضوع بالشطر الثاني . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٥ / ١٠٤ / ٤٧٢٠) من طريق إبراهيم بن الوليد الطبراني : حدثني أبي : حدثني عبد العزيز ابن أبي سلمة الماجشون عن الزهري عن أنس بن مالك عن أبي طلحة قال :

دخلت على رسول الله ﷺ ، وأسارير وجهه تبرق ، فقلت : يا رسول الله ! ما رأيتك أطيب نفساً ، ولا أظهر بِشراً منك في يومك هذا ؟ فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته (الوليد) هذا - وهو : ابن سلمة الطبراني الأردني ، قال دحيم ومسهر :

« كذاب » . وقال أبو زرعة :

« كان ابنه يحدث بأحاديث مستقيمة ، وكان صدوقاً ، فلما أخذ في أحاديث أبيه ؛ جاء بالأوابد » .

قلت : يشير إلى أن ابنه هو آفتها . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ٨٠) :

« كان ممن يضع الحديث على الثقات ، لا يجوز الاحتجاج به بحال ، وابنه ثقة » .
وقال في ترجمة ابنه من « الثقات »(٨ / ٨٤) :

« يعتبر حديثه من غير روايته عن أبيه ؛ لأن أباه ليس بشيء في الحديث » .

ثم أخرجه الطبراني (٤٧٢١) من طريق **حماد بن عمرو النصيبي** : ثنا زيد ابن رفيع عن الزهري به ؛ دون الشطر الثاني ، وزاد :

« وعُرضت عليه يوم القيامة » .

وكذا رواه ابن أبي عاصم في « الصلاة على النبي ﷺ » (٣٨ / ٤٤) ، وأبو يعلى في « مسنده » (٣ / ١٥ ـ ١٦) .

واعلم أنه قد خفي حال هذا الحديث وعلته على المنذري والهيثمي .

أما المنذري : فقد ساقه في « الترغيب » (٢ / ٢٧٩ / ٨) عقب رواية أخرى لأحمد والنسائي ثابتة ، وسكت عنه ، وما ينبغي ؛ لأنه يغرر بمن لا علم له ، فيظن ثبوته ، وهذا ما وقع للجهلة الثلاثة ؛ فإنهم حسنوا الحديث ، دون أن يفرقوا بين هذه والتي قبلها مما أشرت إليه !

وأما الهيثمي : فقال (١٠ / ١٦١) :

« رواه الطبراني ، وفي الرواية الأولى ـ يعني : حديث الترجمة ـ محمد بن إبراهيم بن الوليد الطبراني ، وفي الثانية أحمد بن عمرو النصيبي ، ولم أعرفهما ، وبقية رجالهما ثقات » .

فتعقبه الحافظ ابن حجر في حاشية « المجمع » فقال :

« قلت : أحمد بن عمرو النصيبي . . تحريف ؛ وإنما هو : (حماد بن عمرو) ، وكذلك رُوِّينا في « كتاب الصلاة على النبي ﷺ » لابن أبي عاصم . . . » .

قلت : ولم يتعقبه في قوله : « محمد بن إبراهيم . . . » ؛ فإنه لا ذكر لاسم (محمد) في إسناد الحديث ، فتردد النظر بين أن يكون الحافظ ذهل عنه ، وبين أن يكون الاسم مقحماً فيما بعد من بعض النساخ ، أو من الطابع . . وهذا أقرب . والله أعلم .

وحماد بن عمرو هذا : حاله قريب من حال (الوليد بن سلمة) ؛ فقد قال ابن معين :

« هو من المعروفين بالكذب ووضع الحديث » . وقال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال الحاكم وأبو سعيد النقاش :

« يروي الموضوعات عن الثقات » .

وأما الشطر الأول من الحديث فهو الذي رواه أحمد والنسائي ، وهو في « الصحيح » بمرتبة (حسن صحيح) .

٦٨٥٤ - (مَنِ انْقطعَ إلى اللهِ ؛ كفَاهُ اللهُ كلَّ مؤنةٍ ، ورزقَه مِنْ حيثُ لا يحتسبُ ، ومَنِ انْقطع إلى الدُّنيا ؛ وكَلَهُ اللهُ إليها) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٤ / ٢١٥ - ٢١٦ / ٣٣٨٣) و« المعجم الصغير » (ص ٦٤ - هند) ، ومن طريقه الخطيب في « التاريخ » (٧ / ١٩٦) ، وكذا أبو الشيخ ابن حيان ؛ ومن طريقه الشجري في « الأمالي » (٢ / ١٦٠) ، وابن أبي الدنيا في « الفَرَج » (ص ٧ - ٨) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٢ /

٢٨ / ١٠٧٦ و ١٢٠ / ١٣٥١ و ١٣٥٢) ، والأصبهاني في كتابه « الترغيب » (١ / ٢٨٤ / ٦٣٤) ؛ كلهم من طريق إبراهيم بن الأشعث ـ صاحب الفضيل بن عياض ـ عن الفضيل بن عياض عن هشام بن حسان عن الحسن عن عمران بن الحصين مرفوعاً . وقال الطبراني :

« تفرد به إبراهيم بن الأشعث الخراساني » .

قلت : وهو مختلف فيه ـ كما بينت في « الروض النضير » (٧٤٦) ـ، لكن الحسن البصري مدلس ، وغفل ابن الجوزي عن هذه العلة ؛ فأعله بالأول ، فقال في « العلل » (٢ / ٣١٦ / ١٣٣٨) ـ وقد رواه من طريق الخطيب ـ :

« قال الطبراني : تفرد به إبراهيم . وقد قدح فيه أبو حاتم الرازي » .

وأعله الحافظ العراقي بهما ، فقال في « تخريج الإحياء » (٤ / ٢٤٤) :

« أخرجه الطبراني في « الصغير » ، وابن أبي الدنيا ، ومن طريقه البيهقي في « الشعب » من رواية الحسن عن عمران بن حصين ، ولم يسمع منه ، وفيه إبراهيم ابن الأشعث : تكلم فيه أبو حاتم » .

وقال تلميذه الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٣٠٣ ـ ٣٠٤) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه إبراهيم بن الأشعث صاحب الفضيل ، وهو ضعيف ، وقد ذكره ابن حبان في « الثقات » وقال : يغرب ويخطئ ويخالف . وبقية رجاله ثقات » .

وأما المنذري فكأنه مال إلى تقويته ؛ لأنه صدره في « الترغيب » (٣ / ٩ / ١٨) بقوله :

« وعن عمران بن حصين . . . » ، وقال في تخريجه :

« رواه أبو الشيخ في « كتاب الثواب » ، والبيهقي ، كلاهما من رواية الحسن عن عمران ، وفي إسناده إبراهيم بن الأشعث خادم الفضيل ، وفيه كلام قريب » !

قلت : يشير إلى كلام ابن حبان المتقدم ، وأما كلام أبي حاتم الذي أشار إليه العراقي وابن الجوزي فنصه ـ كما في « المغني » ـ :

« كنا نظن به الخير ، فقد جاء بمثل هذا الحديث ، وذكر حديثاً واهياً » .

٦٨٥٥ ـ (مَنْ أَكَلَ طَيِّباً ، وعَمِلَ في سُنَّةٍ ، وأَمِنَ النَّاسُ بوائقَه ؛ دَخَلَ الجنَّةَ . فقالَ رجلٌ : يا رسولَ الله ! إنْ هذا اليومَ في النَّاسِ لكثيرٌ ؟ قال : وسَيكونُ في قُرونٍ بَعْدِي) .

منكر . أخرجه هنّاد في « الزهد » (١١٣٦) ، والترمذي (٢٥٢٢) ، والحاكم (٤ / ١٠٤) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٣٥٤٤) ، ومن طريقه المزي في « التهذيب » (٣٣ / ٧٧ ـ ٧٨) ، وهبة الله اللالكائي في « أصول السنة » (١ / ٥٣ / ٩) من طريق إسرائيل عن هلال بن مقلاص الصيرفي عن أبي بشر عن أبي وائل عن أبي سعيد الخدري . . . . مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لا يروى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به إسرائيل » .

وذكر الترمذي نحوه عن البخاري ، وأنه لم يعرف اسم (أبي بشر) ، وقال الترمذي مضعفاً :

« حديث غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه » .

قلت : وعلته (أبو بشر) هذا : قال الحافظ في « التقريب » :

« مجهول » . وقال الذهبي في « الكاشف » :

« لا يعرف » .

ثم نسي هذا ؛ فوافق الحاكم على قوله : « صحيح الإسناد » !!

وأورده ابن الجوزي في « العلل » (٢ / ٢٦٣ / ١٢٥٢) معلقاً على أحمد بن حنبل بالسند المذكور عن أبي سعيد ، وقال :

« قال أحمد : ما سمعت بأنكر من هذا الحديث ، لا أعرف . . . أبا بشر . وأنكر الحديث إنكاراً شديداً » .

قلت : وهذا القول من الفوائد التي خَلَت منها كتب التراجم ، فحفظه لنا ابن الجوزي . جزاه الله خيراً .

والحديث رواه ابن أبي الدنيا في « الصمت » (٤٣ / ٢٦) من طريق إسرائيل بلفظ :

« من كسب طيباً . . . » ، والباقي مثله ؛ دون قوله : « فقال رجل . . . » إلخ .

وقد وقفت له على طريق آخر يرويه محمد بن يزيد بن سنان : ثنا يزيد ابن سنان قال : قال عطاء : حدثني أبو سعيد الخدري به ؛ دون جملة السنة .

أخرجه أبو بكر الذكواني في « اثنا عشر مجلساً » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف أيضاً ؛ مسلسل بالعلل ؛ محمد بن يزيد بن سنان

وأبوه : ضعيفان ، قال أبو حاتم في الابن محمد :

« ليس بشيء ، هو أشد غفلة من أبيه ، مع أنه كان رجلاً صالحاً ، لم يكن من أحلاس الحديث » . وقال أبو داود عن الولد والوالد :

« ليس بشيء » . ووثقه ابن حبان وغيره .

والظاهر أن والده أسوأ ؛ فقد قال فيه النسائي :

« متروك الحديث » . وقال مرة :

« ليس بثقة » . وقد اتفقوا على تضعيفه ، ولم يوثقه أحد .

ثم إن قوله : « قال عطاء » : صيغة تعليق ؛ فكأنه لم يسمعه منه ، ويؤيده أن الحافظ المزي لم يذكر (عطاء) في شيوخه ، وإنما قال ـ وهو يسرد أسماء من يروي عنهم ـ :

« وابنٌ لعطاء بن أبي رباح » .

وقد ذكروا في ترجمة (عطاء) أنه روى عنه (**يعقوب بن عطاء**) ، وهو ضعيف ـ كما في « التقريب » وغيره ـ .

(تنبيه) : رأيت أن الترمذي لم يزد في الحكم على الحديث على قوله :

« غريب » ؛ وهو يعني : أنه ضعيف . وقد عزا إليه المنذري في « الترغيب » (٣ / ١٢ / ٤) أنه قال :

« حديث حسن صحيح غريب » !

وهذا خطأ ، لا أدري أهو منه أم من الناسخين؟ فإنه مخالف لنسخة « تحفة الأحوذي » (٣ / ٣٢٢) وغيرها ، ولكل الذين نقلوا عن الترمذي استغرابه فقط ؛ كالمزي في « تحفة الأشراف » (٣ / ٣٦٣ / ٤٠٧٢) ، والتبريزي في « المشكاة » (١٧٨) ، والسيوطي في « الجامع الكبير » (٢ / ٧٥٥) وغيرهم .

٨٦٥٦ - (لا يُعجبنَّكَ رحْبُ الذِّراعينِ يَسْفِكُ الدِّماءَ ؛ فإنَّ له عندَ اللهِ قاتلاً لا يموتُ .

ولا يُعجبنَّكَ امْرؤٌ كَسَبَ مالاً من حَرامٍ . . فإنَّه إنْ أَنفقَه وتصدَّقَ به ؛ لمْ يُقبلْ مِنْه ، وإن تركَه ؛ لم يُبارَكْ له فِيه ، وإنْ بَقِيَ منْه شَيءٌ ؛ كانَ زاده إلى النَّارِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطيالسي في « مسنده » (٤٠ / ٣١٠) ، ومن طريقه البيهقي في « شعب الإيمان » (٤ / ٣٩٦ / ٥٥٢٥) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٠ / ١٣١ / ١٠١١١) من طريق النضر بن حميد أبي الجارود عن أبي الأحوص عن عبد الله مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ النضر هذا ترجمه ابن أبي حاتم باسمه وكنيته هذه ، وروى عن أبيه أنه قال :

« متروك الحديث » . وقال البخاري - كما في « ضعفاء » العقيلي وغيره - :

« منكر الحديث » .

(تنبيه) : تحرف اسم (حميد) - والد (النضر) في « المسند » - إلى : (معبد) ، وفي « الشعب » إلى : (شميل) ، ووقع فيهما : (عن الجارود) مكان : (أبي

الجارود) ، وهو موافق لما في « ضعفاء » العقيلي و« الميزان » في ترجمة (النضر بن حميد - زاد في « الميزان » : - أبو الجارود) :

« روى عن ثابت وأبي الجارود » . وذكره في « الجرح » ؛ لكنه قال :

(أبي إسحاق) . . مكان : (أبي الجارود) .

ولعله الصواب ؛ أعني أن (أبو الجارود) كنية (النضر بن حميد) . . وليس شيخه في هذا الحديث ، وهكذا على الصواب وقع في « معجم الطبراني » ، وكذلك ذكره المزي في الرواة عن (أبي الأحوص عوف بن مالك الأشجعي) .

ومن الغريب أن مؤلفي (الكنى) لم يذكروا (النضر) هذا فيمن يكنى بكنيته هذه ، حتى ولا الذهبي في كتابه الجامع والمختصر : « المقتنى في سرد الكنى » . والله أعلم .

وقد ذكرت آنفاً أنه تحرف اسم (حميد) - والد النضر هذا - إلى : (معبد) في « مسند الطيالسي » ؛ فغفل عن هذا الشيخ الأعظمي في حاشيته على « المطالب العالية » - وقد عزاه الحافظ إليه - ؛ فقال الشيخ (١ / ٢٨٠) :

« في إسناده النضر بن معبد : ليِّن الحديث . وقال البوصيري : رواه ابن أبي شيبة وأحمد والبزار كلهم من طريق الصباح بن محمد الأحمسي . . . » !

وفي هذا التخريج غفلة أخرى له ؛ فإن الصباح هذا لا وجود له في إسناد حديث (عبد الله) هذا - وهو : ابن مسعود - ، وإنما هو في حديث آخر عنه ليس فيه الجملة الأولى منه . وهو مخرج في « غاية المرام » (٢٩ - ٣٠ / ١٩) .

٦٨٥٧ - (مَنْ قَضَى لأَحد مِنْ أُمَّتي حاجةً يريدُ أن يَسُرَّه بها ؛ فقد سرَّني ، ومن سَرَّني ؛ فقَدْ سرَّ اللهَ ، ومَنْ سرَّ اللهَ ؛ أدْخَلهُ اللهُ الجنَّةَ) .

موضوع . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٦ / ١١٥ / ٧٦٥٣) من طريق أحمد بن علي بن الأفطح : نا يحيى بن زهدم بن الحارث : حدثني أبي عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال :

« سرور الله تعالى حُسنُ قَبوله لطاعة عبده وارتضاؤه إياها » !

قلت : هذا تأويل ، والتأويل فرعُ التصحيح ، وأنَّى له الصحة ؟!

ويحيى بن زهدم : قال فيه ابن حبان (٣ / ١١٤) :

« روى عنه أحمد بن علي بن الأفطح ، والمصريون عنه عن أبيه عن العرس بن عميرة . . نسخة موضوعة ، لا يحل كتابتها إلا على جهة التعجب » .

ووافقه الذهبي في « المغني » ؛ لكنه قال في « الميزان » :

« (أحمد بن علي بن الأفطح) : عن يحيى بن زهدم بطامات . قال ابن عدي : لا أدري البلاء منه أو من شيخه ؟ » .

وأما ابن حبان فوثق ابن الأفطح هذا ؛ فقال في « الثقات » :

« يروي عن يحيى بن زهدم عن أبيه عن العرس بن عميرة بنسخة مقلوبة ، البلية فيها من (يحيى بن زهدم) ، وأما هو في نفسه - إذا حدث عن الثقات - فصدوق . . . » .

٦٨٥٨ - (مَنْ أَقَالَ نادِماً ؛ أقالَ اللهُ نفْسَه يومَ القِيامةِ) .

منكر بذكر : (نفسه) . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٦ / ١٨٠) من طريق محمد بن الحارث : ثنا محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً . وقال - بعد أن ساق له أحاديث أخرى - :

« وهذه الأحاديث وغيرها مما يرويه ابن البيلماني عن أبيه عن ابن عمر وابن عباس ؛ فالبلاء فيه من ابن البيلماني ، وإذا روى عن ابن البيلماني محمد بن الحارث ؛ فجميعاً ضعيفان ، والضعف على حديثهما بيِّن » .

قلت : وتقدم لهما بعض الأحاديث الموضوعة ؛ فانظر مثلاً رقم (٥٤ ، ٨٢٠) .

وأخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٢ / ٥٦ / ٢٤٦٨) عن معمر عن يحيى ابن أبي كثير قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

وهذا معضل ، وقول السيوطي في « الجامع الكبير » (٢ / ٧٥٣) : « مرسل » . . . ليس بدقيق ؛ لأن يحيى لا يروي عن الصحابة .

وقد وصله الحسن بن عبد الأعلى الصنعاني البوسي : ثنا عبد الرزاق عن معمر عن محمد بن واسع عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً به .

أخرجه البيهقي في « السنن » (٦/ ٢٧) .

و(البوسي) : نسبة إلى : (بوس) . . قرية بـ (صنعاء اليمن) . وقد أورده السمعاني في هذه المادة من « الأنساب » ، وأحال في ترجمته إلى مادة (الأبناوي) ، وذكر (١ / ٧٧) أن منها (أبو محمد عبد الأعلى بن محمد بن الحسن بن عبد الأعلى ابن إبراهيم بن عبد الله الأبناوي) من أهل (صنعاء اليمن) ، يروي

عن عبد الرزاق ابن همام ، وهو من أقران الدّبري ، روى عنه ابنه أبو بكر محمد بن عبد الأعلى الأبناوي .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولا رأيته في شيء من كتب الرجال ؛ فهو مجهول ، والمحفوظ بالإسناد الصحيح عن أبي صالح ليس فيه ذكر النفس ـ كما يأتي ـ .

والحديث عزاه المنذري في « الترغيب » (٣ / ٢٠ / ١) تحت حديث أبي هريرة مرفوعاً :

« من أقال مسلماً بيعته (وفي رواية : عثرته) ؛ أقال الله عثرته يوم القيامة » .

وفي رواية لأبي داود في « المراسيل » . . . » فذكر حديث الترجمة .

ولم أجده في مطبوعة « المراسيل » ، وقد قلبت أوراقه . . ورقة ورقة ، بعدما استعنت عليه بفهارسه ، فلا أدري ؛ أفي المطبوعة خرم ، أم هو سهو من المنذري رحمه الله تعالى ؟

والمحفوظ في الحديث ما ذكرته عن المنذري بلفظ :

« بيعته » و : « عثرته » . . مكان : « نفسه » . وهو مخرج في « إرواء الغليل » (٥ / ١٨٢ / ١٣٣٤) . وله شاهد من حديث أبي شريح ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٦١٤) .

٦٨٥٩ ـ (إنَّما الحَلِفُ حِنثٌ أَوْ نَدامةٌ) .

منكر . أخرجه البخاري في « التاريخ » (١ / ٢ / ١٢٨ ـ ١٢٩) ، وابن ماجه

(٢١٠٣) ، وابن حبان في « صحيحه » (١١٧٥ - الموارد) ، والحاكم (٤ / ٣٠٣) ، والبيهقي في « السنن » (١٠ / ٣٠) ، وابن أبي شيبة في « المصنف » (٧ / ٢٢ / ٢٢٤٢) ، ومن طريقه أبو يعلى في « مسنده » (١٠ / ٦٢ / ٥٦٩٧) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٩ / ١٩٥ / ٨٤٢٠) و« الصغير » (٢٢٤ - هند) ؛ كلهم من طريق بشار بن كدام عن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لا نحفظ لبشار حديثاً مسنداً ؛ غير هذا » .

قلت : وهو ضعيف ؛ كما قال أبو زرعة ، وتبعه الذهبي والعسقلاني . وشذ ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » (٦ / ١١٣) ، والحاكم - مع تساهله المعروف - أعله بالوقف ، فقال عقبه :

« وهذا الكلام صحيح من قول ابن عمر »[1] .

ثم ساقه من طريق أبي ضمرة عن عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال :

« إنما اليَمين مأثمة أو مندمة » .

وأبو ضمرة - اسمه : (أنس بن عياض) ، وهو - : ثقة من رجال الشيخين ، وقد خولف في قوله : (ابن عمر) ؛ فقال البخاري عقب الحديث المرفوع :

قال لنا أحمد بن يونس : حدثنا عاصم بن محمد بن زيد به ، إلا أنه قال : قال

---

(١) كذا هو في « المستدرك » . ووهم المعلق على « الإحسان » (١٠ / ١٩٨) فسقط من قلمه لفظ : (ابن) .

عمر بن الخطاب . . . فذكره موقوفاً منقطعاً ، وقال عقبه :

« وحديث عمر أولى بإرساله » .

يعني : انقطاعه بين محمد بن زيد وجده الأعلى (عمر بن الخطاب) ؛ فإنهم لم يذكروا له رواية إلا عن جده الأدنى (عبد الله بن عمر) وأمثاله من صغار الصحابة .

وهذا الإعلال رواه البيهقي عن البخاري وأقره ، ونقله عن البيهقي البوصيري في « مصباح الزجاجة » (٢ / ١٣٤) وأقره .

ومما سبق يتبين تساهل المنذري في تصديره الحديث في « الترغيب » (٣ / ٢٩ / ٧ و ٤ / ٤٨ / ١٩) بقوله :

« وعن ابن عمر . . . » ، وعزوه إياه لابن ماجه وابن حبان في « صحيحه » ! وسكوته عن علته ؛ وهي : الضعف والمخالفة .

وإن من تخاليط الثلاثة المعلقين عليه قولهم (٢ / ٥٧٣) :

« . . . وفيه بشار بن كدام ضعيف . ومحمد بن زيد لم يدرك عمر بن الخطاب ، ولا سمع منه » !

فخلطوا الموقوف بالمرفوع ، وأعلوا هذا بالانقطاع ، وأنه عن (عمر) ، وإنما هو عن (ابن عمر) !! وهو متصل ولا علة في إسناده إلا ضعف بشار ، مع مخالفته للثقات الذين أوقفوه !

٦٨٦٠ - (فمَا ينفعُكم أَنْ أُصَلِّي علَى رجُلٍ روحُه مُرتَهَنٌ في قَبْره ، لا يَصْعدُ روحُه إلى السَّماءِ ، فلو ضَمِنَ رجلٌ دينَه ، قُمْتُ فصلَّيتُ عليه ؛ فإنَّ صَلاتي تنفعُه) .

ضعيف جداً . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٣٩٣) ، و الطبراني في « المعجم الأوسط » (٦ / ١٢١ / ٥٢٤٩) - والسياق له - من طريق أبي الوليد الطيالسي قال : حدثنا عيسى بن صدقة قال : حدثني عبد الحميد بن أبي أمية قال :

كنا عند أنس بن مالك فقال : سمعت رسول الله ﷺ - وأتي برجل يصلِّي عليه - فقال :

« هل على صاحبكم دين ؟ » . قالوا : نعم . قال : . . . فذكره . وقال الطبراني :

« لا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عيسى بن صدقة » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وله علتان :

الأولى : عيسى بن صدقة : ذكره ابن أبي حاتم ، وقال :

« ويقال : (صدقة بن عيسى) أبو محرز ، والصحيح الأول ، سمع أنس بن مالك ، وبعضهم يدخل بينه وبين أنس (عبد الحميد بن أبي أمية) » .

ثم ذكر عن أبي الوليد أنه قال فيه :

« ضعيف » . وعن أبيه أنه قال :

« شيخ يكتب حديثه » . وفي « الميزان » :

« وقال الدارقطني : متروك » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١١٩) :

« كنيته أبو محرز ، يروي عن حميد ، وعبد الحميد عن أنس ، منكر الحديث جداً . . . لا يجوز الاحتجاج بما يرويه لغلبة المناكير عليه » .

وأما ابن عدي فلم يتبين له حاله ؛ فقال في « الكامل » (٥ / ٢٥٦) :

« ليس له من الحديث إلا الشيء اليسير ، ولا يتبين صدقه من كذبه ؛ لقلة حديثه » .

والأخرى : (عبد الحميد بن أبي أمية) :كذا وقع في إسناد الحديث وفي ترجمة (عيسى) المتقدمة عن ابن أبي حاتم ، وقد سقطت أداة الكنية من « الميزان » ، فجاء فيه :

« عبد الحميد بن أمية : عن أنس رضي الله عنه . قال الدارقطني : لا شيء »[1] .

وكذلك سقطت من « المجمع » فقال (٣ / ٤٠) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه عبد الحميد بن أمية ، وهو ضعيف » .

وعلى الصواب وقع في « مجمع البحرين » (٢ / ٤١٦ / ١٢٧٩) . لكن المعلق أسقطها تبعاً لـ « الميزان » ، ومما لا شك فيه أن ما في الإسناد أصح ؛ لموافقته لما في « ابن أبي حاتم » وهو في غاية التحقيق - كما لا يخفى على الباحثين - .

لكن الغريب أن ابن أبي حاتم لم يترجم له . والله أعلم .

---

(١) وكذا في « سؤالات البرقاني للدارقطني » (٤٧ / ٣٢٣) .

وقد أسقطه بعضهم من البَيْن ، فقال أبو يعلى (٧ / ٢٣٩ / ٤٢٤٤) : حدثنا سعيد بن الأشعث : أخبرني عيسى بن صدقة بن عباد اليشكري قال :

دخلت مع أبي على أنس بن مالك فقلنا له : حدثنا حديثاً ينفعنا الله به ، فسمعته يقول :

من استطاع منكم أن يموت ولا دَيْن عليه ؛ فليفعل ، فإني رأيت نبي الله ﷺ وأتي بجنازة رجل وعليه دَيْن ، فقال :

« لا أصلي عليه حتى تضمنوا دينه ؛ فإن صلاتي تنفعه » . فلم يضمنوا دينه ، ولم يصلِّ عليه ، وقال :

« إنه مرتهن في قبره » .

وأخرجه العقيلي أيضاً ، قال : حدثنا أحمد بن داود : حدثنا شعيب بن أشعث به .

ثم ساقه من طرق أخرى عن صدقة بن عيسى ، وبعضهم قال : عيسى بن عباد بن صدقة عن أنس . ولم يسق لفظه ، وقال :

« وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه ، وبخلاف هذا اللفظ من جهة تثبت »[1] .

قلت : و(سعيد بن الأشعث) ـ هو : ابن سعيد السمان ـ : صدوق ـ كما قال

---

(١) قلت : فيه أحاديث صحيحة حول قوله ﷺ : « صلوا على صاحبكم » ، وفي بعضها أنه صلى على الميت بعد أن تعهد أبو قتادة بالقضاء عنه ، وهي مخرجة في « أحكام الجنائز » (ص ٢٧ و١١٠ ـ ١١٢) .

أبو حاتم ، وروى عنه أبو زرعة ـ . فهذا الاختلاف في إسناده من (عيسى بن صدقة) ؛ فتارة يذكر بينه وبين أنس : (عبد الحميد بن أبي أمية) ، وتارة يسقطه ، وذلك مما يؤكد ضعفه . والله أعلم .

وأما قول الهيثمي (٣ / ٣٩) :

« رواه أبو يعلى ، وعيسى : وثقه أبو حاتم ، وضعفه غيره » .

فهو من أوهامه ؛ لأن أبا حاتم إنما قال فيه ـ كما تقدم ـ :

« شيخ يكتب حديثه » .

وهذا منه تضعيف له ـ كما هو ظاهر العبارة ـ ؛ بل قد فسره ابنه في أول كتاب « الجرح » (١ / ٣٧) بأنه يكتب حديثه ، وينظر فيه اعتباراً . وقد صرح الذهبي في « الميزان » بأن قوله : « يكتب حديثه » ؛ أي : (ليس بحجة) .

وأما قول الطبراني المتقدم : « لا تفرد به عيسى بن صدقة » ، فهو فيما أحاط به علمه ، وإلا ؛ فقد قال أبو يعلى (٦ / ١٩٣ / ٣٤٧٧) : حدثنا عمار : حدثنا يوسف : حدثنا ثابت عن أنس به مختصراً ، وفيه :

« إن جبريل نهاني أن أصلي على رجل عليه دين . وقال : إن صاحب الدَّين مرتهن في قبره حتى يقضَى عنه دَينه » . فأبى النبي ﷺ أن يصلي عليه .

قلت : وهذا ضعيف جداً ، رجاله ثقات ؛ غير يوسف ـ وهو : ابن عطية ؛ كما في حديث قبله (٣٤٧٥) ، وهو أبو سهل البصري الصفار ـ : متروك . ولم يعرفه الهيثمي فقال (٣ / ٤٠) :

« رواه أبو يعلى ، وفيه من لم أعرفه » .

وقلده الثلاثة المعلقون على « الترغيب » (٢ / ٥٩٢) .

وبيض له المعلق على « المقصد العلي » (١ / ٣٠٧ / ٦٩٧) ، وسقط من متنه قوله في آخره :

فأبى النبي ﷺ أن يصلي عليه .

والظاهر أنه من مؤلفه الهيثمي ؛ فإنه كذلك سقط من « المجمع » ، وهو في ذلك تابع للمنذري في « الترغيب » (٣ / ٣٨ / ٢٩) !

٦٨٦١ - (مَنْ كُنَّ له ثلاثَ بناتٍ ، فصَبرَ على لأْوائهنَّ وضَرَّائهنَّ ؛ أدْخلَه اللهُ الجنَّةَ برحمتِه إيّاهنّ .

فقالَ رجلٌ : وابنتانِ يا رسولَ اللهِ !؟ قال : وابنتانِ .

قال رجلٌ : يارسولَ اللهِ ! وواحِدةٌ ؟ قال :

وواحِدةٌ !) .

منكر جداً بزيادة : (وواحدة) . أخرجه الحاكم (٤ / ١٧٦) من طريق محمد بن سنان القزاز : ثنا حماد بن مسعدة عن ابن جريج عن أبي الزبير عن عمر بن نبهان عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً . وقال :

« صحيح الإسناد » ! وأقره الذهبي ، ومن قبله المنذري (٣ / ٨٥ / ١١) !

قلت : وهذا من العجائب ؛ فإنه مسلسل بالعلل :

الأولى : عمر بن نبهان : مجهول عند البخاري وأبي حاتم ، والذهبي نفسه ، والعسقلاني .

الثانية : عنعنة ابن جريج وأبي الزبير .

الثالثة : محمد بن سنان القزاز : كذبه أبو داود وابن خراش - كما ذكر ذلك الذهبي نفسه في « الميزان » و« المغني » - .

لكنه قد توبع ؛ فقال أحمد (٢ / ٣٣٥) : ثنا حماد بن مسعدة به .

لكن وقع فيه : (عمر بن شهاب) . . وهو تحريف ، وانظر إن شئت « أطراف المسند » (٧ / ٤٢٨ / ١٦٤) .

ثم رأيته على الصواب في موضع آخر منه (٦ / ٣٩٦) ؛ لكن قال : « عن أبي ثعلبة » ! وفي آخره زيادة ذكرها المنذري (٣ / ٩١ / ١٤) ، وكذلك هي عند الطبراني (٢٢ / ٣٨٤) .

وقال ابن أبي شيبة في « المصنف » (٨ / ٣٦٤ / ٥٤٩٢) - وعنه الطبراني (٢٢ / ٣٨٣ - ٣٨٤) - : مصعب بن المقدام قال : حدثنا مندل عن ابن جريج به .

الرابعة : الاضطراب في متنه وإسناده ؛ فقال محمد بن عبد الله الأنصاري عن ابن جريج . . . به إلى قوله : « الجنة » ؛ دون ما بعده .

أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٦ / ٤٠٥ / ٨٦٧٨) من طريقين عنه ، أحدهما محمد بن يونس ، وزاد ما بعده .

لكن محمد بن يونس هذا ـ هو : (الكديمي) ، و ـ : كان يضع الحديث على الثقات ؛ كما قال ابن حبان وغيره .

وقال البخاري في « التاريخ » (٣ / ٢ / ٢٠١) : قال سعيد بن يحيى : حدثنا أبي : حدثنا ابن جريج : أخ[1] أبو الزبير عن عمر بن نبهان عن أبي ثعلبة الأشجعي رضي الله عنه :

قلت للنبي ﷺ : مات لي ولدان ؟ فقال :

« من مات له ولدان في الإسلام ؛ أدخله الله الجنة » .

قال ابن أبي حاتم (٣ / ١٣٨ / ٧٥٥) عن أبيه :

« لا أعرف عمر بن نبهان ، ولا أعرف أبا ثعلبة » .

أقول : فيبدو مما تقدم أن آفة هذا الحديث من (عمر بن نبهان) ، والاضطراب المذكور منه . والله أعلم .

وهو إلى ذلك منكر جداً ؛ لمخالفته للأحاديث الأخرى بنحوه ، وليس فيها رفع : « وواحدة » . وإنما في بعضها :

حتى ظننا أن إنساناً لو قال : (وواحدة) ؛ لقال : « وواحدة » . وقد خرجت بعضها في « الصحيحة » (١٠٢٧) .

ثم رأيت للحديث طريقاً أخرى لايفرح بها ؛ فقال الحسن بن جبلة الشيرازي : حدثنا عبيد بن عمرو الحنفي عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به ..

---

(١) كذا الأصل ، والظاهر أنه اختصار (أخبر) .

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٧ / ١١٢ - ١١٣ / ٦١٩٥) ، وقال :

« لم يروه عن أيوب إلا عبيد بن عمرو ، تفرد به الحسن بن جبلة » .

قلت : وهو غير معروف ، لم أجد له ذكراً فيما عندي من كتب التراجم ، ولا في « ثقات ابن حبان » !

وشيخه عبيد بن عمرو الحنفي : معروف ؛ ولكن بالضعف ؛ فقد ذكره ابن عدي بهذه النسبة في « الكامل » ، وساق له حديثين منكرين (٥ / ٣٤٨ - ٣٤٩) ، أحدهما : منكر الإسناد ، والآخر : منكر المتن ولفظه :

« رأس العقل بعد الإيمان مداراة الناس » . وقد مضى برقم (٣٦٣١) . وقال الدارقطني :

« ضعيف » . وأما ابن حبان فوثقه (٨ / ٤٢٩) !

والظاهر أن الهيثمي لم يعرفه ؛ فإنه قال في « المجمع » (٨ / ١٥٨) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه من لم أعرفهم » .

فأقول : كلهم معروفون إلا من ذكرت ، ومن فوقه - غير شيخه الحنفي - ؛ فإنهم ؛ أشهر من أن يذكروا ، وإلا شيخ الطبراني الذي لم أذكره وهو : (محمد بن حنيفة الحنفي) ؛ فإن فيه ضعفاً . قال الدارقطني :

« ليس بالقوي » .

وقد فاته عزوه الطريق الأولى عند أحمد ؛ فلم يعزه إليه ، ولم يسق

لفظه ، وتبعه السيوطي في « الجامع الكبير » (٢ / ٨٢٩) ؛ فقد ساقه برواية الحاكم فقط .

٦٨٦٢ - (مَنْ كُنَّ له ابنتينِ ، أو أخْتينِ ، أو عمَّتَينِ ، أو خَالتينِ ، فَعالَهُنَّ ؛ فُتحتْ له الثَّمانيةُ أَبوابِ الجنّةِ . يا عبادَ اللهِ ! أَغيثُوه ، يا عبادَ اللهِ ! أَعْطُوه ، يا عبادَ اللهِ ! أقْرِضُوه) .

منكر جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٨ / ٢٥٦ / ٧٥١٤) من طريق إبراهيم بن سليم بن رشيد قال : حدثنا عمر بن حبيب القاضي قال : حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن هشام بن عروة إلا عمر بن حبيب ، تفرد به إبراهيم بن سليم » .

قلت : ذكره المزي في الرواة عن (عمر بن حبيب العدوي البصري القاضي) ، إلا أنه وقع فيه : (سلم) . . مكان : (سليم) . ولم أجد له ترجمة .

لكن الآفة من شيخه (عمر بن حبيب البصري) ، وهو غير (عمر بن حبيب المكي القاضي اليمني) . . هذا ثقة حافظ ، وذاك ضعيف - كما قال ابن حبان في « الثقات » (٧ / ١٧٣) - ؛ بل هو أسوأ من ذلك ، فقد قال ابن معين :

« كان يكذب » . وقال البخاري في « التاريخ » (٣ / ٢ / ١٤٨) :

« يتكلمون فيه » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٨٩) :

« كان ممن ينفرد بالمقلوبات عن الأثبات ، حتى إذا سمعها المبتدئ في هذه الصناعة ؛ شهد أنها معمولة » .

قلت : وهذا الحديث أيضاً - كالذي قبله - مما فات الهيثمي ؛ فلم يورده مطلقاً في « المجمع » ، وإنما أورد فيه (٨ / ١٥٧ - ١٥٨) حديث أبي المحبر[1] من رواية الطبراني في « المعجم الكبير » ، أخرجه (٢٢ / ٣٨٥ / ٩٥٩) من طريق يحيى ابن عبد الحميد الحماني : ثنا مبارك بن سعيد - أخو سفيان بن سعيد الثوري - قال : ثنا خليد الثوري عن أبي المجبر مرفوعاً بلفظ :

« من عال ابنتين أو أختين ، أو خالتين ، أو عمتين ، أو جدتين ؛ فهو معي في الجنة كهاتين - وضم رسول الله ﷺ إصبعه السبابة والتي إلى جنبها - ، فإن كن ثلاثاً ؛ فهو مفرح ، وإن كن أربعاً أو خمساً ؛ فيا عباد الله ! أدركوه ، أقرضوه أقرضوه ، ضاربوه ضاربوه » . وأعله الهيثمي بقوله :

« . . . وفيه يحيى بن عبد الحميد الحماني ، وهو ضعيف »[2] .

قلت : و(خليد الثوري) أورده البخاري في « التاريخ » (٢ / ١ / ١٩٨ / ٦٧١) ، وابن أبي حاتم (٢ / ١ / ٣٨٣ / ١٧٥٣) ، وابن حبان في « الثقات » (٤ / ٢١٠) من رواية نُسير بن ذعلوق عنه . فليضم إليه مبارك بن سعيد هذا .

وروي الحديث مختصراً جداً ؛ فقال بقية بن الوليد : عن أبي سنان عن أبي محمد العمي رفعه قال :

« يسأل عن الرجل له ابنة ؟ قال : « مثقل » . قال : الرجل له ابنتان ؟ قال : « كالدابة الداجة » . قيل : فالرجل له ثلاث بنات ؟ قال : « يا عباد الله ! أغيثوا أخاكم » .

---

(١) كذا في « الجمع » . . بالحاء المهملة ، وفي « الطبراني » : بالجيم . وقال الذهبي في « المشتبه » : « اختلف فيه هل هو بجيم أو بمهملة » . ونحوه في « الإصابة » .

(٢) قلت : رواه الحماني هذا في « مسنده » - كما في « الإصابة » - .

هكذا أخرجه ابن أبي الدنيا في « كتاب العيال » (١ / ٢٤٠ / ٩٤) .

قلت : وهذا إسناد مرسل مظلم ؛ لم أعرف منه غير بقية ، وهو مدلس كثير الرواية عن المجهولين ، والظاهر أن أبا سنان هذا منهم دلس اسمه تعمية له !

٦٨٦٣ - (أيُّها النَّاسُ ! مَنْ أبْغَضنَا أهْلَ البيتِ ؛ حشَرَه اللهُ يومَ القيامةِ يَهُودِيّاً . فقُلتُ : يا رسولَ اللهِ ! وإنْ صامَ وصلَّى ؟ قال : وإنْ صَامَ وصلَّى ، وزَعَمَ أنّه مُسْلمٌ ؛ احْتَجرَ بذلكَ من سَفْكِ دمِه ، وأنْ يؤدِّيَ الجِزْيَةَ عن يدٍ وهُمْ صاغِرونَ .

مُثِّلَ لي أُمَّتي في الطِّين ، فمَرَّ بي أصحابُ الرَّاياتِ ، فاسْتغْفَرتُ لعليٍّ وشيعتِه)(*) .

منكر جداً . بل موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٥ / ١٣ - ١٤ / ٤٠١٤) : حدثنا علي بن سعيد الرازي قال : حدثنا حرب بن حسن الطحان قال : حدثنا حنان بن سَدير الصيرفي قال : حدثنا شريف المكي قال : حدثنا محمد بن علي بن الحسين - وما رأيت محمدياً قط يعدله - قال : حدثنا جابر بن عبد الله الأنصاري قال :

خطبنا رسول الله ﷺ فسمعته وهو يقول : . . . فذكره . وقال :

« لم يروه عن جابر إلا أبو جعفر ، ولا عن أبي جعفر إلا شريف ، ولا عن شريف إلا حنان بن سدير » .

قلت : حنان هذا : ترجمه ابن أبي حاتم في كتابه (١ / ٢ / ٢٩٩) برواية

(*) كتب الشيخ رحمه الله بخطه فوق هذا المتن : « مضى برقم (٤٩١٩) » . (الناشر) .

جمع عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وكذلك ترجمه الدارقطني في « المؤتلف والمختلف » (١ / ٤٣٠) وقال :

« هو من شيوخ الشيعة » .

ثم ساق له حديثاً من طريق حسن بن حسن عن فاطمة بنت الحسين عن أبيها مرفوعاً :

« من شرب شربة (يعني : من مسكر) ، فلذ منها ؛ لم يقبل منه صلاة أربعين ليلة ، وكان حقاً على الله عز وجل أن يسقيه من طينة الخبال » .

وذكره الحافظ في ترجمته من « اللسان » (٢ / ٣٦٧) من مناكيره .

ووقع في « الميزان » (١ / ٤٤٩ / ١٦٨٤) :

« حِبان بن يزيد ـ وفي « اللسان » : (ابن مدير !) الصيرفي الكوفي : قال الأزدي : ليس بالقوي عندهم » .

وساق له حديثاً آخر في خروج المهدي بإسناد آخر له عن عبد الله ـ وهو : ابن مسعود ـ . وهو مخرج في « الضعيفة » تحت الحديث (٨٥) . وقال الحافظ عقبه في « اللسان » (٢ / ١٦٦) :

« وأنا أخشى أن يكون هذا هو (حنان) ـ بفتح المهملة ونونين . . مخففاً ـ ، وأبوه (سَدير) ـ بفتح السين المهملة ـ ، بوزن (قدير) . . تصحف اسمه واسم أبيه » .

قلت : ويؤيده أن الدارقطني ساق حديث ابن مسعود المشار إليه في ترجمة (حنان) أيضاً .

وإن مما يؤكد أنه من (شيوخ الشيعة) أنه أورده فيهم النجاشي في كتابه « الرجال » ، وقال (ص ١١٢) :

« له كتاب في صفة الجنة والنار . . . ، وعُمِّرَ حنان عمراً طويلاً » .

ولْنَعد إلى ترجمة بقية رجال الإسناد ؛ فأقول :

وأما (شريف المكي) : فلم أجد له ذكراً فيما لدي من المصادر ، ومن المحتمل أنه الذي في « رجال » النجاشي (١٤٨) :

« **شريف بن سابق التفليسي أبو محمد** : أصله كوفي ، انتقل إلى (تفليس) ، صاحب الفضل بن أبي فروة[1] ، له كتاب يرويه جماعة » .

و(حرب بن حسن الطحان) : ترجمه ابن أبي حاتم برواية أحمد بن يحيى الصوفي عنه ، وقال :

« سألت أبي عنه ؟ فقال : شيخ » . وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال (٨ / ٢١٣) :

« روى عنه أهل العراق » . وقال الأزدي - كما في « الميزان » - :

« ليس حديثه بذاك » . وذكره النجاشي أيضاً في « رجاله » ، وقال (١١٤) :

« كوفي قريب الأمر في الحديث ، له كتاب ، عامي الرواية » .

وفسر الحافظ في « اللسان » قوله : « عامي الرواية » بقوله :

« أي شيعي » !

---

(١) كذا ، ووقع في ترجمة (الفضل) عنده (٢٣٧) : « قرة » . وذكر منها كتابه المذكور .

وأما (علي بن سعيد الرازي) : فقال الدارقطني ـ كما في « المغني » ـ :

« ليس بذاك ، تفرد بأشياء » .

قلت : لعل الآفة ممن فوقه من الشيعة ؛ فإن علامات الوضع الشيعي عليه لائحة ، ولا أدل على ذلك من قرن الشيعة مع علي رضي الله عنه في هذا الحديث ، وهل كان لعلي شيعة في عهد النبي ﷺ ؟! وهم إنما وجدوا بعد قصة التحكيم المعروفة بين علي ومعاوية رضي الله عنهما !

٦٨٦٤ ـ (مَنْ كانَ قاضِياً فقَضَى بالجهْل ؛ كانَ مِنْ أهْلِ النَّارِ .

ومَنْ كانَ قاضِياً فقَضَى بالجَوْر ؛ كانَ مِنْ أهْلِ النّارِ .

ومَنْ كانَ قَاضِياً عَالماً يقْضِي بحقٍ أو بَعَدْلٍ ؛ سأَلَ التفلُّتَ كَفَافاً) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (١٣٢٢) ، وأبو يعلى (٥٧٢٧) ، وابن حبان (٥٠٣٤ ـ الإحسان) ـ والسياق له ـ ، وابن أبي حاتم في « العلل » (١ / ٤٦٨ / ١٤٠٦) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ٣٥١ ـ ٣٥٢ / ١٣٣١٩) و« المعجم الأوسط » (٣ / ٣٥١ ـ ٣٥٢ / ٢٧٥١) ، والضياء المقدسي في « المختارة » (١ / ٤٩٩ / ٣٦٩) ـ بعضهم مطولاً ، وبعضهم مختصراً ـ ؛ كلهم من طريق معتمر ابن سليمان قال : سمعت عبد الملك بن أبي جميلة يحدث عن عبد الله بن وهب ـ وقال بعضهم : موهب ـ : أن عثمان بن عفان قال لابن عمر :

اذهب فكن قاضياً . قال : أوَ تعفيني يا أمير المؤمنين . قال : عزمت عليك إلا ذهبت فقضيت . قال : لا تعجل ، سمعت رسول الله يقول :

« من عاذ بالله ؛ فقد عاذ بمعاذ » .

قال : نعم ؛ قال : فإني أعوذ بالله أن أكون قاضياً . قال : وما يمنعك وقد كان أبوك يقضي ؟ قال : لأني سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . فما أرجو بعد ذا ؟ وقال الطبراني :

« لا يروى عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد ، تفرد به معتمر » !

قلت : بل قد توبع ؛ فقال أحمد (١ / ٦٦) ، وابن سعد في « الطبقات » (٤ / ١٤٦) : ثنا عفان : ثنا حماد بن سلمة : أنبأنا أبو سنان عن يزيد بن موهب أن عثمان به . أحمد مختصراً ، وابن سعد بتمامه ، مع تقديم وتأخير ، وعندهما أن ابن عمر قال :

« لا أقضي بين اثنين ، ولا أؤم رجلين » . وقالا :

فأعفاه ، وقال : لا تخبر بهذا أحداً .

قلت : وأبو سنان ـ هو : عيسى بن سنان القسملي ، وهو ـ : ليِّن الحديث ـ كما في « التقريب » ـ .

وشيخه (يزيد) ـ هو : ابن عبد الله بن موهب ـ : نسب إلى جده ؛ كما في « التعجيل » (٤٥٤ / ١١٩١) ، ولم يزد ! وقد ترجمه ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٢٧٦ / ١١٥٩) برواية اثنين آخرين عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وذكره ابن حبان في « الثقات » (٧ / ٦٢١) برواية أحدهما ، أورده في (أتباع التابعين) ؛ فهو معضل ، وهو متابع لـ (عبد الملك بن أبي جميلة) .

وثمة متابع آخر ؛ فقال الضياء المقدسي عقب الحديث :

« وروى نحوه حمدان بن عمرو الموصلي عن غسان بن الربيع عن أبي سلام عن يزيد بن عبد الله بن موهب : أن عثمان بن عفان قال لعبد الله بن عمر : اقض بين الناس » .

وله طريق آخر عن ابن عمر ؛ يرويه سعيد بن محمد بن العلاء السهمي قال : حدثنا محمد بن مسلم الطائفي قال : حدثنا عمرو بن دينار عنه مختصراً مرفوعاً بلفظ :

« القضاة ثلاثة : واحد ناج ، واثنان في النار ؛ من قضى بالجور ، وبالهوى ؛ هلك ، ومن قضى بالحق ؛ نجا » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٤ / ٤٩٥ / ٣٨٤٠) وقال :

« لم يروه عن عمرو بن دينار ؛ إلا محمد بن مسلم » .

قلت : وفيه ضعف من قبل حفظه .

وسعيد بن محمد بن العلاء السهمي : لم أجد له ترجمة فيما لدي من المراجع ، ولا اذكره المزي في الرواة عن الطائفي . وقال الهيثمي (٤ / ١٩٣) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » و « الكبير » ولفظه :

« قاض قضى بالهوى ؛ فهو في النار ، وقاض قضى بغير علم ؛ فهو في النار ، وقاض قضى بالحق ؛ فهو في الجنة » .

« ورجال « الكبير » ثقات ورواه أبو يعلى بنحوه » .

ولنعد الآن إلى الطريق الأولى : طريق المعتمر بن سليمان ، وما قاله الحفاظ

فيها ، أو في إعلالها ، فأقول :

أولاً : قال الترمذي :

« حديث غريب ، وليس إسناده عندي بمتصل ، وعبد الملك الذي روى عنه المعتمر هذا هو عبد الملك بن أبي جميلة » . وقال المنذري (٣ / ١٣١ ـ ١٣٢ / ٥) :

« وهو كما قال ؛ فإن عبد الله بن موهب لم يسمع من عثمان رضي الله عنه » .

ثانياً : قال ابن أبي حاتم :

« قال أبي : عبد الملك بن أبي جميلة : مجهول ، وعبد الله ـ هو : ابن موهب الرملي . . على ما أرى ، وهو ـ : عن عثمان مرسل » .

ثالثاً : قال ابن حبان :

« (ابن وهب) هذا ـ هو : (عبد الله بن وهب بن الأسود القرشي) ـ : من المدينة ، روى عنه الزهري » .

قلت : وهذا مخالف لأكثر المصادر المتقدمة وللمتابعات المذكورة ؛ ولذلك قال الحافظ في « التلخيص الحبير » (٤ / ١٨٥) عقب قول ابن حبان :

« ووهم في ذلك ، وإنما هو : (عبد الله بن موهب) ، وقد شهد الترمذي وأبو حاتم في « العلل » ـ تبعاً للبخاري ـ أنه غير متصل . ورواه أحمد من وجه آخر عن ابن عمر وعثمان بغير تمامه » .

قلت : وهو معضل ـ كما تقدم بيانه ـ .

والخلاصة : أن حديث الترجمة فيه علتان :

الانقطاع ، وجهالة عبد الملك بن أبي جميلة التي صرح بها أبو حاتم في « العلل » - كما تقدم - ، وكذلك قال في « الجرح والتعديل » ، وتبعه الحافظ الذهبي ، والعسقلاني .

وثمة علة ثالثة : وهي الاضطراب في متنه ؛ ففي رواية يزيد بن عبد الله بن موهب المعْضلة زيادة :

« ولا أؤم رجلين » . وفيها عند ابن سعد :

« فهو كفاف لا أَجْرَ له ولا وزر عليه » .

وفي الطريق الأخرى عند « كبير الطبراني » عن ابن عمر :

« فهو في الجنة » .

وهذا يشهد له حديث بريدة في « السنن » ، وهو مخرج في « الإرواء » رقم (٢٦١٤) .

(تنبيه) : مع هذه العلل الظاهرة في هذا الحديث ، والجهالة التي في راويه (عبد الملك) باتفاق الحفاظ الثلاثة ؛ فقد شذ عن ذلك كله المعلق على « مسند أبي يعلى » ، فقال (١٠ / ٩٣) :

« إسناده جيد . . . » .

ثم نقل تجهيل الحفاظ لـ (عبد الملك) ، وإعلال الترمذي وأبي حاتم إياه بالانقطاع ، رغم ذلك كله أصر على قوله المذكور ، وليت هذا فقط ؛ بل إنه جاء بما لا يطاق ، فقال مجيباً عن الانقطاع :

« نقول : هذا صحيح ، عبد الملك لم يدرك عثمان ، ولكنه روى المرفوع عن ابن عمر ، وقد أدركه وسمع منه (!) ، وأما ما جرى بين عثمان وابن عمر من حوار بشأن توليه القضاء فليس غريباً أن يكون ابن عمر حدث عبد الملك به أيضاً . والله أعلم » .

وإنصافاً للرجل أقول : لعله أراد أن يقول : « عبد الله » . . فسبقه القلم ؛ فقال : « عبد الملك » ! ولكن من أين له أن ابن عمر أدركه وسمع منه ، وأن يكون ابن عمر حدث به (عبد الله) ؟ على التسليم أنه سمع منه ! على أن كلَّ مَنْ كان عنده ممارسة لهذا العلم يشعر أن قول (عبد الله بن موهب) : (أن عثمان قال . . .) أنها صيغة إرسال ؛ فلا يدفع بمثل هذا التكلف والتمحل ! ولا سيما والحفاظ في جانب ، وهذا المتكلف في جانب آخر .

ثم ما باله تجاهل تجهيل الحفاظ لـ (عبد الملك) هذا ، مع أنه لم يوثقه إلا ابن حبان ، ولم يرو عنه إلا المعتمر . ولكنه قد اتخذ له مذهباً في الاعتداد بتوثيقه ، ولو للمجهولين ؛ ولذلك كثرت أخطاؤه في تقوية الأحاديث الضعيفة ؛ مخالفاً في ذلك الحفاظ الذين لا يصلح هو أن يكون تلميذاً لهم ، وهذا هو المثال بين يديك .

وإن مما يؤكد ذلك أنه قال (ص ٩٥) :

« ويشهد له حديث بريدة . . . » .

وقد علمت مما سبق أنه لا يشهد لهذا الذي فيه : « أن القاضي بحق يسأل التفلت كفافاً » ، وإنما يشهد لحديث الطبراني بلفظ :

« فهو في الجنة » ـ كما تقدم ـ .

وأما المعلق على « الإحسان » (١١ / ٤٤٠ ـ المؤسسة) ، فهو مع كونه صدر

تخريجه للحديث بقوله :

« إسناده ضعيف . . . » .

فإنه خالف ذلك في طبعته لـ « موارد الظمآن » (١ / ٥١١ / ١١٩٥) ؛ فقال :

« حسن » !

وقلده المعلقون الثلاثة على طبعتهم المبرقشة لـ « الترغيب » (٣ / ٩٣) فحسنوه أيضاً !

هذا ؛ ولا يفوتني التنبيه إن شاء الله على أن قوله في الحديث :

« من عاذ بالله ؛ فقد عاذ بمعاذ » .

أن له شاهداً قوياً في « صحيح البخاري » وغيره من حديث أبي سعيد الخدري في قصة الجونية : أن النبي ﷺ قال لها :

« لقد عُذْتِ بمعاذ » .

وهي مخرجة في « الإرواء » (٧ / ١٤٦) .

٦٨٦٥ - (لا يَلي أحَدٌ مِنْ أمْرِ النَّاسِ شَيئاً إلاّ وقَفَه اللهُ على جِسْر جَهَنَّمَ ، فزُلزلَ به الجِسْرُ زَلْزلةً ؛ فناج أوْ غيرُ ناج ، لا يبقَى منه عَظْم إلا فارقَ صاحِبَه ، فإنْ هو لم ينْجُ ؛ ذهِبَ به في جُبٍّ مظْلمٍ كالقَبْرِ في نارِ جهنَّمَ ، لا يَبْلُغ قعْرَه سبعينَ خَرِيفاً) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن أبي الدنيا في « الأهوال » (٢٥٤ / ٢٤٧) من

طريق إبراهيم بن الفضل القرشي - من أهل المدينة - قال : أخبرني سعيد المقبري عن أبي هريرة :

أن عمر بن الخطاب استعمل بشر بن عاصم الجشمي على (صنعاء) ، فتخلف ، فلقيه على باب المسجد ، فقال له : يا بشر ! ألم أستعملك على صدقة من صدقات المسلمين ، وقد علمت أن هذه الصدقات للفقراء والمساكين ؟ فقال له بشر بن عاصم : بلى ؛ ولكن سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

فأقبل عمر راجعاً حتى وقف على سلمان وأبي ذر ، فقالا له : يا أمير المؤمنين ! ما شأن وجهك متغيراً ؟ قال : ذكر بشر بن عاصم كذا وكذا ؛ فهل سمعتم ذلك من رسول الله ﷺ ؟ قالا : نعم . قال : فأيكم يلي هذا الأمر ؛ فأجعله إليه ؟ قالا : من تَرَّبَ الله وجهَه ، وألْصَقَ خَدَّه بالأرض ، ولم نر منك يا أمير المؤمنين ! بعدُ إلا خيراً ، ولكنا نخاف أن تولي هذا الأمر من ليس له بأهل ؛ فيهلك بذلك .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ إبراهيم بن الفضل - وهو : المخزومي - : متروك . قال البخاري في « التاريخ » (١ / ١ / ٣١١) :

« منكر الحديث عن المقبري » .

قلت : وهذا من روايته عنه - كما ترى - .

وكذا قال أبو حاتم والنسائي . وقال هذا في موضع آخر :

« ليس بثقة ، ولا يكتب حديثه » .

ومن حداثة بعض المعلقين وجهلهم بهذا العلم جمعهم بين المتناقضات في كتابتهم ؛ فقال المعلق على « الأهوال » :

« حديث ضعيف (!) ، وإسناده ضعيف جداً (!) إن لم يكن موضوعاً (!) » !!! .

وذكره المنذري في « الترغيب » باختصار مشيراً لضعفه ، وقال (٣ / ١٣٩ / ٢٤) :

« رواه ابن أبي الدنيا وغيره » .

وقد أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢ / ٢٥ ـ ٢٦ / ١٢١٩) ، وأبو نعيم في « معرفة الصحابة » (٣ / ٨١ ـ ٨٢ / ١١٥٣) من طريق سويد بن عبد العزيز : ثنا سيار أبو الحكم عن أبي وائل شقيق بن سلمة :

أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمل بشر بن عاصم . . . الحديث نحوه .

قلت : وهذا كالذي قبله ضعيف ـ أيضاً ـ جداً ؛ سويد بن عبد العزيز : متروك ؛ كما قال الهيثمي (٥ / ٢٠٦) في إعلاله لهذا الحديث . وأصله قول البخاري في « التاريخ الكبير » (٢ / ٢ / ١٤٨) :

« عنده مناكير ، أنكرها أحمد » . وقال في « الضعفاء » (ص ٢٦٣) :

« في حديثه نظر لا يحتمل » . وفي « الإصابة » لابن حجر في ترجمة (بشر ابن عاصم) :

« أخرجه البخاري من طريق سويد ، وقال : لم يروه عن سيار غير سويد فيما أعلم ، وفي حديثه لين . انتهى » .

كذا فيه : (البخاري) ، وأخشى أن يكون محرفاً ؛ فإنه لا يشبه كلام البخاري فيما أعلم . وقد تبادر إلى ذهن الدكتور المعلق على « المعرفة » أن المراد به : « صحيح البخاري » ؛ فقال :

« قلت : ولم أقف عليه عند البخاري » !

وكيف يكون فيه ، وراويه (سويد) شديد الضعف عنده ؟!

وأخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٢ / ٢١٧ / ١٢٥٩٢) ، ومن طريقه أبو نعيم (٣ / ٨٢ - ٨٣ / ١١٥٤) بسند صحيح عن محمد الراسبي عن بشر بن عاصم قال : . . . فذكر نحوه .

و(محمد الراسبي) : الظاهر أنه : (ابن سليم أبو هلال الراسبي) ، وبه جزم ابن عبد البر في « الاستيعاب » ؛ فقال الحافظ عقبه :

« فإن كان كما قال ؛ فالإسناد منقطع ، فإنه لم يدرك بشر بن عاصم » .

قلت : وإنما استظهرت أنه هو ؛ لأن السمعاني لم يذكر في هذه النسبة (الراسبي) من يسمى : (محمداً) غير : (ابن سليم) هذا .

ثم هو ممن اختلفت أقوال الأئمة فيه ، ولخصها الحافظ كعادته في كتابه القيِّم : « التقريب » بقوله :

« صدوق فيه لين ، من السادسة » .

٦٨٦٦ - (ما مِن أَميرِ عَشَرَةٍ إلا أَتَى اللهَ يومَ القِيامَةِ مغْلولةً يدُهُ إلى عُنقِهِ ، فإنْ كانَ مُحْسِناً ؛ فُكَّ غِلُّه ، وإنْ كانَ مُسِيئاً ؛ زِيْدَ إلى غِلِّه) .

منكر بزيادة : (الزيادة) . أخرجه البزار في « مسنده » (٢ / ٢٥٤ / ١٦٤١ - كشف الأستار) : حدثنا العباس بن عبد المطلب ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٥ / ٣٨٣ / ٤٧٦٠) من طريق رزيق بن السخت ؛ كلاهما قال : حدثنا

بكر بن خداش الكوفي قال : حدثنا عيسى بن المسيب البجلي عن عطية العوفي عن ابن بريدة قال : أخبرني بريدة قال : . . . فذكره مرفوعاً . والسياق للطبراني . وقال :

« لم يروه عن عيسى بن المسيب إلا بكر بن خداش » .

قلت : ذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ١٤٨) ، وقال :

« ربما خالف » . وروى عنه آخران .

لكن عيسى بن المسيب : ضعيف . ومثله عطية العوفي .

إلا أن الحديث قد ثبت من حديث أبي هريرة وغيره ؛ دون قوله :

« فإن كان محسناً . . . » إلخ ، وزاد :

« لا يفكه إلا العدل ، أو يوبقه الجور » .

وهو مخرج في « الصحيحة » في المجلد السادس ، رقم (٢٦٢١) .

وقد خلط المنذري بينه وبين حديث الترجمة ؛ فقد عزاه في « الترغيب » (٣ / ١٣٩ / ٢٩) فقال :

« رواه البزار ، والطبراني في « الأوسط » ورجال البزار رجال (الصحيح) ، وزاد في رواية :

« وإن كان مسيئاً ؛ زيد غلاً إلى غله » .

ورواه الطبراني .

في « الأوسط » بهذه الزيادة أيضاً من حديث بريدة » .

وتبعه على هذا الهيثمي في « المجمع » (٥ / ٢٠٥) .

ووجه الخلط : أنهما جعلا الزيادة عند البزار من حديث أبي هريرة ، وهي عنده من حديث (بريدة) كالطبراني - كما رأيت - .

ثم إن كلاً من شيخ البزار فيه العباس بن عبد المطلب ، ومتابعه رزيق بن السخت لم أعرفهما . لكن يغلب على الظن أن (عبد المطلب) تحريف : (أبي طالب) ؛ فقد ذكر ابن أبي حاتم في الرواة عن (بكر بن خداش) : (العباس بن أبي طالب) ، وترجم لهذا ترجمة خاصة (٣ / ١ / ٢١٥ / ١١٨٣) ، ووثقه ، وذكر عن أبيه أنه صدوق .

ثم تبين لي أن (رزيق) . . تحريف : (زريق) . . بتقديم الزاي على الراء ، وهو من شيوخ البزار أيضاً (٢ / ٤٢٨ / ٢٠٢٧) ، وقد ذكره ابن حبان في « الثقات » وقال (٨ / ٢٥٨) :

« مستقيم الحديث ، حدثنا عنه شيوخنا » .

ثم وجدت لعيسى بن المسيب متابعاً عند الطبراني أيضاً في « الأوسط » (٦ / ٣٥٤ / ٥٧٥٣) من طريق عبيد الله بن يحيى بن الربيع بن أبي راشد قال : حدثنا عمرو بن عطية عن أبيه عطية قال : حدثني عبد الله بن بريدة به نحوه . وقال :

« لم يروه عن عطية إلا ابنه عمرو ، وعيسى بن المسيب » .

قلت : وعمرو بن عطية : ضعفه الدارقطني - كما في « المغني » - .

وعبيد الله بن يحيى بن الربيع بن أبي راشد : لم أعرفه .

وقد أشار الهيثمي إلى تضعيف هذا الإسناد من الوجهين عن عطية ، ولم يفصح عن علته ؛ بل أوهم أن له إسنادين عن بريدة ، فقال (٥ / ٢٠٦ ـ ٢٠٧) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » بإسنادين (!) ، وكلاهما فيه ضعف ، ولم يوثَّق » !

وثمة زيادة أخرى من طريق أخرى عن أبي هريرة أيضاً رفعه . اختلط أمرهما على بعض المعلقين من الدكاترة ؛ فوجب التنبيه عليها ، وهي عند الطبراني أيضاً في « الأوسط » (١ / ١٩٤ / ٢٧٤) ؛ قال :

حدثنا أحمد بن رِشدين قال : حدثنا روح بن صلاح قال : حدثنا سعيد بن أبي أيوب عن زيد بن أبي العتاب عن عبد الله بن رافع (الأصل : نافع) عن أبي هريرة مرفوعاً مثل حديث الترجمة ؛ إلا أنه قال :

« إلا وهو يأتي مغلولاً يوم القيامة ؛ عافاه الله بما شاء ، أو عاقبه بما شاء » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ روح بن الصلاح : مختلف فيه ، والراجح أنه ضعيف ـ كما تقدم تحقيقه تحت الحديث (٢٣) ـ .

وأحمد بن رِشدين : أسوأ منه ـ وهو : أحمد بن محمد بن الحجاج بن رِشدين المصري ؛ قال ابن عدي :

« كذبوه » . وانظر ترجمته في « اللسان » .

فمن الجهل أو الغفلة قول الدكتور الطحان في تعليقه على الحديث :

« ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » ٥ / ٢٠٥ وأفاد بأنه رواه الطبراني في « الأوسط » ، والبزار ، ورجاله رجال الصحيح » !

فإن الهيثمي إنما قال هذا في الحديث المتقدم بلفظ :

« لا يفكه إلا العدل ، أو يوبقه الجور » .

وذكرت ثمة أنه في « الصحيحة » ، وقال الهيثمي عقب ما نقله الدكتور عنه :

« وفي رواية للطبراني (الأصل : الطبراني) في « الأوسط » أيضاً : عافاه الله بما شاء أو عاقبه بما شاء » .

ولم يتكلم عليها بشيء ، وهذا من تساهله في التحقيق الذي يحمل أمثال الدكتور على أن يقولوا عليه ما لم يقل !

٦٨٦٧ - (مَنْ وَلِيَ شَيئاً من أُمَّتِي فلَمْ يعدِلْ فيهم ؛ فَعَلَيْه بُهْلَةُ اللهِ . وبُهْلَةُ الله : لَعنةُ اللهِ) .

منكر جداً بهذا اللفظ . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٦ / ٤٢٠) من طريق بقية عن مبشر بن عبيد : حدثني معمر بن أبي عبد الرحمن عن النخعي عن مسروق عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً . وقال :

« وهذا عن النخعي غير محفوظ ؛ يرويه غير مبشر بن عبيد عن معمر هذا ، ومعمر هذا : مجهول » .

قلت : ومبشر بن عبيد : قال الذهبي في « الميزان » :

« قال أحمد : كان يضع الحديث . وقال البخاري : روى عنه بقية ؛ منكر الحديث . وقد طوّل ابن عدي ترجمته بالواهيات » .

قلت : ومنها هذا الحديث ؛ لكن إيراده إياه في ترجمته لا يناسب قوله المتقدم

إنّه رواه غيره عن (معمر) ؛ فكان الأولى تعصيب آفته به ، وإيراده في ترجمة (معمر) هذا . ولكنه لم يفرده بالترجمة ، لا هو ، ولا الذهبي ، ولا العسقلاني ، ولا غيرهم ـ فيما علمت ـ ؛ لكن جاء في « الجرح والتعديل » (٤ / ١ / ٢٥٥ / ١١٦٤) ، و« تاريخ البخاري » (٤ / ١ / ٣٧٨ / ١٦٢٦) ، و« ثقات ابن حبان » (٧ / ٤٨٥) :

« معمر بن عبد الرحمن ، روى عن الزهري . روى عنه عبيد الله بن موهب » .

قلت : فيحتمل أن يكون هو هذا ؛ فإنه من هذه الطبقة ، فإن صح هذا ؛ فتكون أداة الكنية (أبي) مقحمة من بعض النساخ بين (معمر) وأبيه (عبد الرحمن) . والله أعلم .

وحينئذٍ يكون إلصاق التهمة بـ (مبشر بن عبيد) أولى ؛ إلا أن يكون متابعه ثقة ، وهذا مما أستبعده . والله أعلم .

وقد وجدت له شاهداً ، ولكنه واهٍ لا يساوي فلساً ؛ يرويه السري بن إسماعيل عن الشعبي عن رافع عن أبي بكر مرفوعاً نحوه ، ولفظه :

« من ولي عباد الله ، فلم يعمل فيهم بقرآن الله ؛ فعليه بهلة الله » .

أخرجه أبو بكر المروزي في « مسند أبي بكر » (١٥١ / ٨٣) بسنده الصحيح عن السري بن إسماعيل .

والسري هذ : قال الذهبي في « المغني » :

« قال القطان : استبان لي كذبه في مجلس واحد . وقال النسائي : متروك . وقال غيره : ليس بشيء » .

وله شاهد عن عياش بن عباس مرفوعاً .

أخرجه أبو عوانة (٤ / ٤١٢) هكذا معضلاً في حديث تقدم تخريجه في « الصحيحة » (٣٤٥٦) ، وهو منكر ـ كما بينت هناك ـ .

ويبدو لي ـ والله أعلم ـ أن أصل حديث الترجمة موقوف ، رفعه بعض هؤلاء الضعفاء خطأً أو عمداً ؛ فقد جاء في قصة جرت بين أبي بكر الصديق ورافع بن أبي رافع عمرو الطائي ؛ يرويها إبراهيم بن المهاجر عن طارق بن شهاب عن رافع بن عمرو الطائي قال :

بعث رسول الله ﷺ عمرو بن العاص على جيش ذات السلاسل ، وبعث معه في ذلك أبا بكر وعمر رضي الله عنهما وسراة أصحابه ، فانطلقوا حتى نزلوا جبل طيء ، فقال عمرو : انظروا إلى رجل دليل بالطريق ، فقالوا : ما نعلمه إلا رافع بن عمرو ؛ فإنه كان ربيلاً في الجاهلية . فسألت طارقاً : ما الربيل ؟ قال : اللص الذي يغزو القوم وحده فيسرق . قال رافع : فلما قضينا غزاتنا ، وانتهيت إلى المكان الذي كنا خرجنا منه ؛ توسمت أبا بكر رضي الله عنه ، فأتيته فقلت : يا صاحب الخلال ! إني توسمتك من بين أصحابك ؛ فائتني بشيء إذا حفظته ؛ كنت مثلكم ومنكم . فقال : أتحفظ أصابعك الخمس ؟ قلت : نعم . قال : تشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وتقيم الصلوات الخمس ، وتؤتي الزكاة إن كان لك ، وتحج البيت ، وتصوم رمضان ، حفظت ؟ قلت : نعم . قال : وأخرى : لا تأمّرنّ على اثنين . قلت : هل تكون الإمرة إلا فيكم أهل بدر ؟ قال :

يوشك أن تفشو حتى تبلغك ومن هو دونك ، إن الله عز وجل لما بعث نبيه ﷺ ؛ دخل الناس في الإسلام ، فمنهم من دخل ؛ فهداه الله ، ومنهم من

أكرهه السيف ؛ فهم عواد الله ، وجيران الله في خفارة الله .

إن الرجل إذا كان أميراً فتظالم الناس بينهم ، فلم يأخذ لبعضهم من بعض ؛ انتقم الله منه .

إن الرجل [منكم] لتؤخذ شاة جاره ، فيظل ناتئ عضلته غضباً لجاره ، والله من وراء جاره .

قال رافع : فمكثت سنة ، ثم إن أبا بكر استُخلف ، فركبت إليه ، فقلت : أنا رافع ؛ كنت لقيتك يوم كذا وكذا ، مكان كذا وكذا . قال : عرفت . قلت : كُنتَ نهيتني عن الإمارة ، ثم ركبت بأعظم من ذلك : أمة محمد ﷺ ؟ قال :

نعم ، فمن لم يقم فيهم بكتاب الله ؛ فعليه بهلة الله . يعني : لعنة الله .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٥ / ٨ - ٩ / ٤٤٦٧) من طريقين عن إسرائيل عن إبراهيم بن المهاجر به .

ثم أخرجه (٤٤٦٨) من طريق شريك عن إبراهيم بن المهاجر به .

لكنه لم يسقه بتمامه ، فلم أدر هل فيه موضع الشاهد ؟

وإبراهيم بن المهاجر : صدوق من رجال مسلم ؛ لكنه ليِّن الحفظ ، وقال الهيثمي (٥ / ٢٠٢) :

« رواه الطبراني ، ورجاله ثقات » .

وتابعه الأعمش عن سليمان بن ميسرة عن طارق بن شهاب به مختصراً جداً ، مقتصراً على طرفه الأول دون ذكر (عمر وسراة أصحابه) وما بعده .

أخرجه الطبراني أيضاً (٤٤٦٩) . ولذلك ؛ فقد أخطأ الحافظ في « الإصابة » في سوقه هذا الطرف في ترجمة (رافع) وقوله عقبه ـ وبعد عزوه للطبراني ـ :

« فذكر الحديث بطوله » !

نعم ؛ قد ساقه بطوله ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٣٠ / ٣٠٠ ـ ٣٠١ / دار الفكر) من الوجه المذكور ، لكن ليس فيه موضع الشاهد .

٦٨٦٨ ـ (مَثَلُ الإيمانِ مَثَلُ القَمِيصِ : تَقَمَّصُه مرَّةً ، وتنزعُه مرَّةً) .

منكر . أخرجه ابن قانع في « معجم الصحابة » (ق ٧٠ / ١) : حدثنا أحمد ابن سهل بن أيوب : ثنا علي بن بحر : ثنا بقية عن بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لعنعنة بقية ، وجهالة الأب والجد ، ونحوهما (أحمد بن سهل بن أيوب) ـ وهو : الأهوازي ـ : من شيوخ الطبراني . وفي ترجمته ساق له الحافظ هذا الحديث في « اللسان » وقال (١ / ١٨٤ ـ ١٨٥) :

« وهذا خبر منكر ، وإسناد مركب ، ولا يعرف لخالد رواية عن أبيه ، ولا لأبيه ، ولا لجدّه ذكر في شيء من كتب الرواية .

واختلف في اسم جده ؛ فقيل : (أبو (!) كريب) ، وقيل : (شمس) ، وقيل : (ثور) . . حكاها ابن قانع ، والأول هو المعروف ، وهو من شيوخ الطبراني . . . » .

ثم ذكر له الحديث التالي .

وقوله : « (أبو كريب) ؛ هكذا فيه فلعل أداة الكنية (أبو) مقحمة من بعض

النساخ ، على أنها لم ترد مطلقاً لا كنية ولا اسماً في النسخة التي نقلت منها الحديث من « المعجم » . والله أعلم .

٦٨٦٩ - (الرَّاشِي والمرْتَشِي في النَّارِ) .

منكر . روي من حديث عبد الله بن عمرو ، وعبد الرحمن بن عوف ، ورجل من المهاجرين .

١ - أما حديث ابن عمرو : فيرويه علي بن بحر بن بري : ثنا هشام بن يوسف الصنعاني : ثنا ابن جريج عن ابن أبي ذئب عن الحارث بن عبد الرحمن بن ذُباب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عنه مرفوعاً به .

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٣ / ٢٩ / ٢٠٤٧) وفي « المعجم الصغير » (ص ١٣ - هند) و« الدعاء » (٣ / ١٧٣٧ / ٢٠٩٤) بإسناد واحد قال : ثنا أحمد بن سهل بن أيوب الأهوازي : ثنا علي بن بحر . . . إلخ . وقال :

« لم يروه عن ابن جريج إلا هشام بن يوسف ، تفرد به علي بن بحر » .

قلت : وهو ثقة ، وكذلك من فوقه ؛ فإنهم من رجال مسلم ، على كلام يسير في (ابن ذباب) لا يضر ؛ ولذلك قال المنذري (٣ / ١٤٣ / ٢) ، وتبعه الهيثمي (٤ / ١٩٩) :

« . . . ورجاله ثقات » .

قلت : وفي هذا الإطلاق نظر ؛ لأنه يشمل شيخ الطبراني (الأهوازي) ، ولم يوثقه أحد ، وليس هو من شيوخه المشهورين ، والذين يكثر عنهم الطبراني ؛ فإنه لم يرو عنه في « المعجم الأوسط » إلا ثلاثة أحاديث هذا أحدها ، وله عنه رابع في

« الدعاء » (٣ / ١٨١٢ / ٢٢٤٧) . وقد ذكره الحافظ في « اللسان » (١ / ١٨٤) ، وساق له حديثاً آخر ، واستنكره الحافظ ، وهو من رواية ابن قانع عنه ، وسبق تخريجه في الذي قبله ، وقد ذكرت كلام الحافظ هناك ، قال :

« وهو من شيوخ الطبراني ، وقد أورد له في « معجمه الصغير » حديثاً واحداً غريباً جداً - يشير إلى هذا - ، وله في « غرائب مالك » عن عبد العزيز بن يحيى عن مالك حديث غريب جداً » .

قلت : عبد العزيز - هو : المدني ، وهو - : متهم ، كذَّبه إبراهيم بن المنذر ، وقال البخاري :

« يضع الحديث » - كما في « الميزان » - .

فهو الآفة ؛ فلا ينبغي أن يغمز به مَن دونه . فتأمل .

وعلى كل حال ؛ فـ (الأهوازي) هذا : مجهول الحال ، لم يوثَّق ، فالقول في إسناده : « رجاله ثقات » - هكذا على الإطلاق . . . فيه تساهل ظاهر ؛ ولذلك كان قول الحافظ ابن حجر في « التلخيص » - بعدما عزاه للطبراني - هو الصواب :

« وليس في سنده من ينظر في أمره سوى شيخه ، والحارث بن عبد الرحمن - شيخ ابن أبي ذئب - ، وقد قواه النسائي » .

قلت : ولعل استغراب الحافظ في قوله المتقدم : « غريب جداً » وجهه أنه رواه جمع من الثقات منهم الطيالسي قال : حدثنا ابن أبي ذئب بلفظ :

لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي .

وكذلك رواه جمع عن ابن أبي ذئب ، وصححه الترمذي والحاكم والذهبي ،

وهو مخرج في « الإرواء » (٨ / ٢٤٣ ـ ٢٤٥) ، فهذا اللفظ هو المحفوظ عن ابن أبي ذئب .

٢ ـ وأما حديث عبد الرحمن بن عوف : فيرويه عمر بن حفص المدني : ثنا الحسن بن عثمان بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه قال . . . فذكره مرفوعاً .

أخرجه البزار (٢ / ١٢٥ / ١٣٥٥) ، والطبراني في « الدعاء » (٣ / ١٧٣٩ / ٢٠٩٨) ولفظه :

أن أبا سلمة بن عبد الرحمن وفد في وفد ، فجلسوا بباب أمير المؤمنين ، فخرج الإذن ، فرشى قوم فدخلوا ، وبقي أبو سلمة وحده ، فمر رجل فقال : يا أبا سلمة ! ما لي أراك جالساً وحدك وقد دخل أصحابك ؟ فقال : رشى القوم فدخلوا ! قال : فهلا رشوت مثل ما رشوا ؟ فقال : إني سمعت أبي يحدث عن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره . وقال البزار :

« لا نعلمه عن عبد الرحمن بن عوف إلا بهذا الإسناد ، وقال فيه : عمر بن أبي سلمة : (عن أبيه عن أبي هريرة) ، وقال ابن أبي ذئب : (عن الحارث بن عبد الرحمن عن أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو) » .

قلت : يشير البزار إلى مخالفة (الحسن بن عثمان) لعمر والحارث في الإسناد ؛ فجعله هو عن أبي سلمة عن أبيه عبد الرحمن ، وهما قالا : عنه عن ابن عمرو . وهذا بلا شك أرجح ـ كما هو ظاهر ـ ولأن (الحسن بن عثمان) مجهول لم يذكروا له راوياً ؛ غير حفيده (سعيد بن يحيى بن الحسن) ، وكذلك أورده ابن حبان في « الثقات » (٤ / ١٢٣) ، ولعله الذي عناه الهيثمي بقوله في « المجمع » (٤ / ١٩٩) :

« رواه البزار ، وفيه من لم أعرفه » . وسكت عنه المنذري (٣ / ١٤٣ / ٢) .

وقد روى عنه أيضاً (عمر بن حفص المدني) - كما ترى في الإسناد - فهو مما يستدرك ويستفاد ، وقد روى عن هذا ثلاثة من الثقات ، وقد أورده فيهم ابن حبان (٧ / ١٦٩) ، وهو من رجال « التهذيب » ، فما أظن أنه عناه الهيثمي .

يضاف إلى تلك المخالفة في الإسناد مخالفة في المتن ؛ فإن لفظه عند المذكورَين :

« لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي في الحكم » . أخرجه الترمذي وقال :

« حديث أبي هريرة حديث حسن . وقد روي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ . وروي عن أبي سلمة عن أبيه عن النبي ﷺ ، ولا يصح . وسمعت عبد الله بن عبد الرحمن [هو : الدارمي] يقول : حديث أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ أحسن شيء في هذا الباب وأصح » .

وكذلك رواه ابن حبان وغيره ، وهو مخرج في « الإرواء » أيضاً ، وهذا كله مما يؤكد أن حديث الترجمة منكر غير معروف ، وأن المحفوظ إنما هو بلفظ : (اللعن) .

بقي أن ننظر في الرواية التالية :

٣ - وأما حديث المهاجري : فيرويه عمر بن محمد بن خلف الطلحي عن رجل من المهاجرين قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

أخرجه أحمد بن منيع في « مسنده » : حدثنا عباد بن العوام عن عبد الملك ابن معن المجاشعي عنه . ذكره الحافظ في « المطالب العالية » المسندة (ق ٧٦ / ٢) ،

وفي المجردة أيضاً (٢ / ٢٤٩ / ٢١٣٢) ، وسكت عنه فيهما ، وتبعه البوصيري ؛ فقال الشيخ الأعظمي في تعليقه على المجردة :

« سكت عليه البوصيري » .

قلت : والسبب أن (الطلحي) هذا غير معروف ؛ فلم يترجمه أحد فيما علمت ، ولم يذكره السمعاني في هذه النسبة من كتابه ، وذلك مما يدل على جهالته . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وسائر رجاله ثقات ؛ إن كان (عبد الملك بن معن المجاشعي) هو : (عبد الملك ابن معن النهشلي) الذي وثقه ابن معين ، والمترجم في (ابن أبي حاتم) (٢ / ٢ / ٣٦٨ / ١٧٢٤) ، وابن حبان (٨ / ٣٨٥) . وإن كان غيره ؛ فلم أعرفه .

وهناك ثقة آخر شاركه في اسمه واسم أبيه ، وفارقه في نسبته وبلده ، وهو عبد الملك بن معن المسعودي . . فهذا : كوفي ، وذاك : بصري . ومن الغرائب أن ابن حبان لم يترجم لهذا المسعودي الكوفي ، وهو أشهر من البصري ، ولم ينتبه لهذا المعلق على « تهذيب المزي » ؛ فإنه لما ذكر مصادر ترجمة المسعودي في الحاشية (١٨ / ٤١٧) - على عادته الجارية ، وهي مفيدة بلا شك جزاه الله خيراً ؛ قال فيها :

« . . . وثقات ابن حبان : ٨ / ٣٨٥ » !

وهذا رقم ترجمة البصري - كما تقدم - .

وخلاصة هذا التخريج والتحقيق : أنني لم أجد في هذه الروايات ما يمكن أن نقوي به حديث الترجمة ؛ فأودعته في هذه « السلسلة » . والله سبحانه وتعالى هو الموفق .

تنبيهان :

أحدهما : سبق في رواية الطبراني عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قوله : « سمعت أبي . . . » ، وقد صرح الأئمة النقاد أنه لم يسمع من أبيه ـ كما هو معروف من ترجمة (أبي سلمة) في « التهذيب » وغيره ـ .

والآخر : أن الحافظ في « التلخيص » (٤ / ١٨٩) عزا حديثه هذا عن أبيه للحاكم . ولم أره في « مستدركه » إلا من حديثه عن ابن عمرو ، وعن أبي هريرة . والله أعلم .

٦٨٧٠ ـ (مَنْ وَلِيَ على عَشَرةٍ ، فحَكَم بينهُم بما أَحبُّوا أو كَرِهُوا ؛ جِيءَ به يومَ القِيامةِ مغلولةً يداهُ إلى عُنُقه . فإنْ حَكَم بما أَنزلَ اللهُ ، ولم يرتَشِ في حُكْمِه ، ولم يَحِفْ ؛ فَكَّ اللهُ عنه يومَ القِيامةِ يومَ لا غِلَّ إلا غِلُّه . وإنْ حَكَمَ بغيرِ ما أَنزلَ اللهُ تعالى ، وارْتشَى في حُكْمِه ، وحابَى ؛ شُدَّتْ يَسارُه إلى يمينِه ، ورُميَ به في جَهنَّمَ ؛ فلمْ يَبْلغْ قَعْرَها خمس مئة عامٍ) .

منكر . أخرجه الحاكم (٤ / ١٠٣) ـ والسياق له ـ ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٧ / ٤٧٢ / ٦٩٢٩) من طريق الحسن بن بشر بن سَلْم : ثنا سعدان ابن الوليد عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً . وزاد الطبراني :

فقال بعض جلساء عطاء : يا عطاء ! يا أبا محمد ! وما بدّ من غِل ؟ قال : إي وربِّ هذه البَنِيَّة ! وأشار إلى الكعبة . وقال الحاكم :

« سعدان بن الوليد البجلي كوفي : قليل الحديث » .

وأقره الذهبي في « تلخيصه » ، وكذا العسقلاني في « تلخيصه » (٤ / ٨) !

وهذا منهما غريب ؛ فإن (سعدان) هذا لم يترجموا له في شيء من كتب الرجال ، ووصف الحاكم إياه بأنه : « قليل الحديث » يشعر بأنه غير معروف أو مشهور ؛ ولعله لذلك لم يصححه ، وسكتا عنه . ويؤيد ما ذكرت أنه وقع في « المعجم » منسوباً إلى (السابِري) ، وقد ذكر السمعاني تحتها جماعة من العلماء والرواة ، ولم يذكر هذا . والله أعلم .

ثم إن الراوي عنه (الحسن بن بشر بن سلم) - وهو : البجلي - فيه كلام - مع كونه من شيوخ البخاري - فقال الذهبي في « المغني » :

« قال أبو حاتم : صدوق . وقال ابن خراش : منكر الحديث » . وقال الحافظ :

« صدوق يخطئ » .

قلت : فإن كان حفظه عن (سعدان) ؛ فالعلة من هذا . والله أعلم .

وقال الهيثمي في « المجمع » (٥ / ٢٠٦) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه سعدان بن الوليد ، ولم أعرفه » .

٦٨٧١ - (مَا مِنِ امرئ يَخذُلُ امرَءاً مُسلِماً في مَوضع تُنتَهكُ فيه حُرمتُه ، ويُنتقَصُ فيه من عِرضِهِ ؛ إلا خَذَلَه اللهُ في مَوطنٍ يحبُّ فيه نُصْرَته .

ومَا مِنِ امرِىءٍ ينصُر مُسلِماً في مَوضع ينتَقَصُ فيه من عِرضِه ، ويُنتَهكُ فيه مِن حُرمتِه ؛ إلا نَصَرَه اللهُ في مَوْطِنٍ يُحِبُّ نُصرَتَه) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ » (١ / ١ / ٣٤٧ / ١٠٩٤) ، وأبو

داود (٤٨٨٤) ، والفسوي في « المعرفة » (١ / ٣٠٠) ، وابن المبارك في « الزهد » (٢٤٣ / ٢٩٦) ، وعنه أبو نعيم في « الحلية » (٨ / ١٨٩) ، وأحمد (٤ / ٣٠) ، وابن أبي الدنيا في « الغيبة » (٩٩ / ١٠٦) ، و « الصمت » (١٣٥ / ٢٤١) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٥ / ١١٠ / ٤٧٣٥) ، والبيهقي في « السنن » (٨ / ١٦٧ - ١٦٨) ، والبغوي في « شرح السنة » (١٣ / ١٠٨ / ٣٥٣٢) من طريق الليث بن سعد قال : حدثني يحيى بن سُلَيم أنه سمع إسماعيل بن بشير يقول : سمعت جابر بن عبد الله وأبا طلحة بن سهل الأنصاري يقولان : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وزاد البخاري وأبو داود وابن المبارك وابن أبي الدنيا :

« قال يحيى : وحدثنيه عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، وعتبة بن شداد ، وقيل : عقبة » . وقال أبو نعيم عقبه :

« هذا حديث ثابت مشهور ، تفرد به يحيى عن إسماعيل » !

كذا قال ! وهو من غرائبه ؛ فإن الرجلين مجهولان لا يعرفان ، ولم يوثقهما أحد إلا إسماعيل بن بشير منهما ؛ فوثقه ابن حبان (٦ / ٣٣)[1] ، وتابعه (عبيد بن عبد الله بن عمر) ، وهو تابعي ثقة ؛ فالعلة (يحيى بن سُليم) - وهو : ابن زيد - . وقد أشار الذهبي إلى جهالته بقوله في « الميزان » :

« ما علمت أحداً روى عنه سوى الليث » .

وصرح بذلك الحافظ ، فقال في « التقريب » :

« مجهول ، من السادسة » . وقوله في « التهذيب » - مستدركاً على الحافظ المزي - :

---

(١) ووقع فيه : « يروي عن أبي طلحة بن سهل عن جابر » . وكذا في « ترتيب الهيثمي » ، وهو خطأ ظاهر ، وأيضاً أورده في (أتباع التابعين) ! وهو تابعي !

« قلت : ذكره ابن حبان في (الثقات) » !

ما أظنه إلا وهماً اشتبه عليه بغيره ، وليس فيه بهذا الاسم والأب إلا راويان أحدهما : تابعي ، والآخر : من هذه الطبقة ؛ ولكنه (الطائفي) !

ويؤيد ما ذكرت أن شيخه الهيثمي لم يذكره في كتابه « ترتيب الثقات » .

هذا ؛ ومن غفلة المعلقين الثلاثة على « الترغيب » (٣ / ١٣١) أو جهلهم أنهم أعلوه بـ (المجهولين) ، ولم يذكروا متابعة الثقة لإسماعيل بن بشير ، وهي تحت بصرهم في « سنن أبي داود » ، وقد عزوه إليه بالرقم المتقدم ! فما أحسن ما قيل :

فإن كنت لا تدري ؛ فتلك مصيبة . . .

ومن الأخطاء العلمية رواية ، وتخريجاً ، وتحقيقاً : أن الحديث أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٩ / ٢٩٢ / ٨٦٣٧) من طريق **عبد الله بن صالح** قال : حدثني الليث به ؛ إلا أنه قال : سمعت جابر بن عبد الله وأبا أيوب الأنصاري يقولان . . . الحديث ، وقال :

« لا يروى عن جابر وأبي أيوب إلا بهذا الإسناد ، تفرد به الليث » .

قلت : فقوله : « أبا أيوب » . . خطأ مخالف لرواية الجماعة المتقدمة ، ولعله من تخاليط (عبد الله بن صالح) . . أراد أن يقول : « أبا طلحة » ؛ فخانته الذاكرة فقال : « أبا أيوب » ، وغفل عن ذلك الهيثمي ؛ فقال في « المجمع » (٧ / ٢٦٧) :

« قلت : حديث جابر وحده رواه أبو داود ، رواه الطبراني في « الأوسط » ، وإسناده حسن » !

كذا قال ! وهو خطأ من وجهين :

أحدهما : ضعف عبد الله بن صالح ، ومخالفته المذكورة .

والآخر : جهالة يحيى بن سليم ـ كما تقدم ـ .

وقلده الشيخ شعيب ؛ فقال في التعليق على ترجمة (إسماعيل بن بشير) المذكورة في « تهذيب » المزي وقد ذكر له هذا الحديث :

« قال شعيب : وهو حديث حسن ، وذكره الضياء المقدسي في « المختارة » فيما ذكره السيوطي في « الجامع الصغير » ، وأخرجه الطبراني في « الأوسط » ـ كما في « المجمع » ـ من حديث جابر وأبي أيوب الأنصاري » !

وفيه : ما يلي :

أولاً : تحسينه وفيه الجهالة ؛ إلا إن كان يعني الحُسْنَ اللُّغوي . . وهو بعيد .

ثانياً : قوله : « الجامع الصغير » لعله سبق قلم ؛ فإنه ليس فيه ، وإنما في « الجامع الكبير » (٢ / ٧١٣) .

ثالثاً : ليس من شأن من يدعي التحقيق أن يكون إمعة لغيره ، ثم هو يكتم من هو مقلِّده ؛ ويكتم تحسين الهيثمي لإسناده ، ويتظاهر بأنه مستقل في تحسينه !

رابعاً : يردّ تحسينه إياه تعليقه على « شرح السنة » ؛ فإنه هناك أعله بالمجهولين ، فقال :

« ويحيى بن سليم لم يوثقه غير ابن حبان ، وكذا الراوي عنه » !

وهذا التعليق ـ مع إيجازه ـ فيه خطآن :

الأول : عزوه لابن حبان توثيقه ليحيى بن سليم ، قلد فيه أيضاً الحافظ ، وهو خطأ ـ كما تقدم ـ .

والآخر : قوله : « وكذا الراوي عنه » ـ يعني : إسماعيل بن بشير ، وهو شيخ (يحيى) ، وليس راوياً عنه ، والراوي عنه إنما هو : (الليث بن سعد) الإمام ، وإنما يأتي هذا الخلط من العجلة في الكتابة والخبط كيفما اتفق ، أو من توسيد الأمر إلى غير أهله ، ثم يعزوه لنفسه ؛ فيتحمل إثمه . والله المستعان .

٦٨٧٢ ـ (لا يَحْقِرنَّ أحدُكم نفْسَه . قَالوا : يا رسولَ الله ! كيفَ يحْقُر أَحدُنا نفْسَه ؟ قالَ : يرَى أمْراً لله علَيْه فيه مقالٌ ثمَّ لا يقولُ فيه ؛ فيقولُ اللهُ عزَّ وجلَّ يومَ القِيامةِ : ما مَنَعكَ أنْ تَقُولَ فِيَّ كذَا وكذَا ؟ فيقولُ : خَشْيَة النَّاسِ ، فيقُولُ . فإيَّايَ كنتَ أَحقَّ أنْ تخْشَى) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٤٠٠٨) ، والبيهقي (١٠ / ٩٠) ، وأحمد (٣ / ٣٠ ، ٤٧) ، وعبد بن حميد في « المنتخب » (٢ / ٩٨ ـ ٩٩ / ٩٦٩ ، ٩٧٠) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٩ / ٤٦٠ ـ ٤٦١ / ٢٨٨٤ ، ٦ / ٩٣ ـ ٩٤ / ٥١٩٥) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٤ / ٣٨٤) ، والأصبهاني في « الترغيب » (١ / ١٥٥ / ٢٩٣) من طرق عن عمرو بن مرة عن أبي البَخْتَرِيِّ عن أبي سعيد مرفوعاً به .

وخالفهم شعبة ؛ فقال : عن عمرو بن مرة عن أبي البَخْتَرِيِّ عن رجل عن أبي سعيد به .

أخرجه الطيالسي في « مسنده » (٢٩٣ / ٢٢٠٦) ، وعنه البيهقي أيضاً ، وفي « شعب الإيمان » (٦ / ٩٠ / ٧٥٧١) ـ وكذا أبو نعيم عنه ـ وأحمد (٣ / ٩١ ـ

٩٢) عن محمد بن جعفر ؛ كلاهما قالا : حدثنا شعبة به .

قلت : فقد كشفت هذه الرواية عن علة الحديث ؛ وهي : جهالة الرجل الذي لم يسم . وقد سماه محمد بن يزيد بن سنان ؛ فقال : ثنا أبي عن زيد بن أبي أنيسة عن عمرو بن مرة عن أبي البَخْتَريّ عن مشفعة عن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ نحوه .

كذا رواه أبو نعيم عن الطبراني بسنده عنه .

ومحمد بن يزيد ـ هو : الحراني ـ وأبوه ضعيفان ، ولم أعرف (مشفعة) هذا ، والعمدة على رواية شعبة في الكشف عن العلة ؛ وهي : الانقطاع بين أبي البَخْتَريّ ـ واسمه : سعيد بن فيروز ـ وأبي سعيد الخدري ، وقد قال أبو داود في سعيد هذا :

« لم يسمع من أبي سعيد » . بل قال أبو حاتم :

« إنه لم يدركه » .

ونحوه قول ابن سعد في « الطبقات » (٦ / ٢٩٣) :

« كان كثير الحديث ؛ يرسل حديثه ، ويروي عن أصحاب رسول الله ﷺ ، ولم يسمع من كبير أحد ، فما كان من حديثه سماعاً ؛ فهو حسن ، وما كان (عن) ؛ فهو ضعيف » .

وقد خفيت هذه العلة على الحافظ المنذري ؛ فقال في « الترغيب » (٣ / ١٦٩) :

« رواه ابن ماجه ، ورواته ثقات » . وصدره بـ (عن) !

وأسوأ منه قول البوصيري في « مصباح الزجاجة » (٤ / ١٨٢ ـ ١٨٣) :

« هذا إسناد صحيح ، وأبو البَخْتَرِيّ اسمه : (سعيد بن فيروز الطائي) ، رواه أبو داود الطيالسي في « مسنده » عن شعبة عن عمرو بن مرة به . ورواه . . . » إلى آخر تخريجه .

وجعله رواية الطيالسي مثل رواية ابن ماجه - التي لم يذكر فيها الرجل - مما يؤكد غفلته عن العلة .

وقد اغتر بتصحيحه المعلقون الثلاثة على « الترغيب » (٣ / ١٨٠) ، فنقلوه ، وأقروه ، ولكنهم لم يتبنوه ؛ بل صدروه بقولهم : « حسن » ! وهذا من باب (أنصاف حلول) - كما يقال - ، أو : (خالف تعرف) !!

والمحفوظ في هذا الباب عن أبي سعيد مرفوعاً بلفظ :

« لا يمنعن أحدكم مخافةُ الناس أن يتكلم بحق إذا علمه » .

قال أبو سعيد : « فما زال بنا البلاء حتى قصرنا ، وإنا لنبلغ في السر » .

رواه جماعة ؛ منهم : أحمد ، أخرجه عقب حديث الترجمة ؛ كأنه يشير إلى ترجيحه على حديث الترجمة ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١٦٨) .

٦٨٧٣ - (مَنْ زنَى خَرَجَ منه الإيمانُ . ومَنْ شَربَ الخَمْرَ غَيْرَ مُكْرَهٍ ولا مضْطَرٍّ ؛ خَرَجَ منه الإيمانُ . ومَنِ انتهبَ نُهْبَةً يَسْتَشْرِفُها[1] النّاس ؛ خَرَجَ منه الإيمانُ ، فإنْ تابَ ؛ تابَ اللهُ عليه) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٧ / ٣٧١ / ٧٢٢٤) : حدثنا

---

(١) الأصل : (يستسمر فيها) ! والتصحيح من « المعجم » و « المعرفة » .

محمد بن شعيب الأصبهاني : ثنا حفص بن عمر المهرقاني : ثنا عامر بن إبراهيم عن يعقوب القُمي عن عنبسة عن عيسى بن جارية عن شريك ـ رجل من الصحابة ـ قال : . . . فذكره مرفوعاً .

وأخرجه ابن قانع في « معجم الصحابة » (ق ٦٨ / ٢ ـ ٦٩ / ١) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ١٧٤) ، و في « معرفة الصحابة » (ق ٣١٧ / ٢) ، والشجري في « الأمالي » (١ / ٣٨) من طرق أخرى عن عامر بن إبراهيم الأصبهاني به . وقال أبو نعيم :

« تفرد به يعقوب » .

قلت : وهو صدوق يهم .

وشيخه عنبسة هو : (ابن سعيد قاضي الري) ؛ كما في شيوخ (يعقوب القمي) والرواة عن (عيسى بن جارية) من « التهذيب » . وقد ترجم له فيه ـ ومن قبله الخطيب في « تاريخ بغداد » (١٢ / ٢٨٤ ـ ٢٨٥) ـ بما يدل على أنه ثقة بلا خلاف . وهل هو المترجم في « طبقات المحدثين » (١ / ١٨٠ / ٩٠ / ٥) ، و« أخبار أصبهان » (٢ / ١٤٤) باسم (عنبسة بن أبي حفص الأصبهاني) ؛ فقد ذكر له أبو نعيم حديثاً آخر من رواية عامر بن إبراهيم : ثنا يعقوب القمي : ثنا عنبسة عن ابن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر . . . ؟ موضع نظر .

وأما (عيسى بن جارية) فهو علة الحديث ؛ لأنه لم يوثقه غير ابن حبان (٥ / ٢١٤) ، مع تضعيف الآخرين ، فقال ابن معين :

« عنده مناكير » . وكذا قال أبو داود . وقال في موضع آخر :

« منكر الحديث » . وضعفه آخرون .

نعم ؛ قال أبو زرعة :

« لا بأس به » .

ولعل هذا هو معتمد قول الحافظ في ترجمة (شريك) هذا من « الإصابة » ـ بعدما عزا الحديث لابن شاهين وابن السكن ـ :

« رجاله ثقات » ! وقوله في « الفتح » (١٢ / ٦١) :

« وأخرج الطبراني بسند جيد من رواية رجل من الصَّحابة لم يُسَمَّ ؛ رفعه . . . » ! فذكر الجملة الأولى منه .

لكنه نقل في « الإصابة » عن ابن السكن أنه قال :

« في إسناده نظر » . ويؤيده قوله في « التقريب » :

« فيه لين » .

وأيضاً ؛ فقد جاءت الجملة المذكورة بسند صحيح عن أبي هريرة نحوه وزاد :

« وكان كالظلة ، فإذا انقلع منها ؛ رجع إليه الإيمان » .

وهو مخرج في « الصحيحة » (٥٠٩) .

وروي عنه بلفظ :

« . . . نزع الله منه الإيمان ؛ كما يخلع الإنسان القميص من رأسه » .

لكنه ضعيف ـ كما تقدم بيانه برقم (١٢٧٤) ـ .

ومن أوهام الحافظ قوله المتقدم :

« رجل من الصحابة لم يسم » !

فهذا مخالف لما في رواية الطبراني وغيره أنه (شريك) ، ولعله أراد أن يقول هذا ، ويتبعه بقوله : (ولم ينسب) . . فسبقه القلم فقال ما قال .

وأسوأ وهماً منه قول شيخه الهيثمي في « المجمع » (١ / ١٠١) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه جماعة لم أعرفهم » !

فإنهم جميعاً معروفون ، ومن رجال « التهذيب » ؛ غير (شريك) ، وأستبعد جداً أنه يعنيه ؛ لصحبته . ويمكن أن ممن عناه شيخ الطبراني : (**محمد بن شعيب**) ؛ فقد صرح في بعض المواضع بأنه لا يعرفه ، فانظر مثلاً (٦ / ١١٥ و ١٠ / ٣٠٦) ، وهو مترجم عند أبي الشيخ في « طبقاته » ، وأبي نعيم في« أخباره » وقال :

« يروي عن الرازيين بغرائب ، حدثنا عنه القاضي ، توفي سنة ٣٠٠ » . انظر كتاب الشيخ حماد الأنصاري (٢٨٩ / ٥٦٨) .

ثم إن الهيثمي لم يسق من الحديث إلا الجملة الأولى منه فقط ، ولا أدري ما هو السبب ؟ وجرى على نسقه السيوطي في « الجامع الصغير » و « الكبير » أيضاً ! !

(تنبيه) : كنت قبل أن أقف على إسناد الحديث اتبعت الحافظ ابن حجر في تقويته لإسناده ، معتمداً على نقل المناوي عنه وإقراره إياه ولتحسين السيوطي بالرمز له !

٦٨٧٤ - (مَنْ شَرِبَ الخَمْرَ ، فَجَعَلَها في بَطْنِه ؛ لَمْ يَقْبل اللهُ منه صَلاةً سَبْعاً ، إنْ ماتَ فيها (وفي رواية : فيهنَّ) ؛ ماتَ كَافراً ، فإنْ أَذْهَبَت عقْلَه عَنْ شَيْءٍ من الفَرائِضِ (وفي الرواية الأخرى : القُرْآنِ) ؛ لَمْ تُقْبَلْ له صَلاةٌ أربعينَ يَوْماً ، إنْ ماتَ فِيْها (وفي الأخرى : فيهنَّ) ؛ ماتَ كَافراً) .

منكر . أخرجه النسائي (٢ / ٣٣١) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ٤٠٤ / ١٣٤٩٢) ، وابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٤١) من طريقين عن **يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً** . والسياق مع الرواية الأخرى للنسائي . وقال ابن الجوزي :

« حديث لا يصح ، قال علي ويحيى : لا يحتج بحديثه . وقال ابن المبارك : ارمِ به . وقال النسائي : متروك الحديث » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٢٠٢) بقوله :

« أخرجه النسائي » !

فلم يصنع شيئاً ؛ إلا إن كان يريد أنه كان الأولى به أن يعزوه إليه ؛ فنعم .

وأما عطف ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٢٣٠) على النسائي :

« والحاكم ، وصححه » !

فهو خطأ محض ؛ لأنه بلفظ آخر وطريق أخرى ، وليس فيه :

« إن مات فيها ؛ مات كافراً » .

وكذلك رواه ابن حبان (١٣٧٨) وغيره ، وعنده مكان هذه الجملة :

« فإن مات ؛ دخل النار » . وقال :

« أربعين صباحاً » . . مكان : « سبعاً » .

وهذا مما يؤيد نكارة حديث الترجمة .

ويؤكده أن يزيد بن أبي زياد ـ مع ضعفه ـ قد خالفه الثقة فضيل بن عمرو الفقيمي ، إسناداً ومتناً ؛ فقال : عن مجاهد عن ابن عمر قال :

« من شرب ، فلم ينتشِ ؛ لم تقبل له صلاة ما دام في جوفه أو عروقه منها شيء ، وإن مات ، مات كافراً ، وإن انتشى ؛ لم تقبل له صلاة أربعين ليلة ، وإن مات فيها ؛ مات كافراً » .

أخرجه النسائي .

قلت : فأوقفه على ابن عمر ، ولم يذكر (السبع) . وإسناده صحيح .

ثم ذكره ابن الجوزي من رواية الدارقطني من طريق عباد بن يعقوب : أنبأنا عمرو بن ثابت عن الأعمش عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً بلفظ :

« من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين ليلة ، فإن مات منها ؛ مات كافراً ما دام في عروقه منها شيء » . وقال ابن الجوزي :

« تفرد به عباد عن عمرو بن ثابت . فأما عباد فقال ابن حبان : يروي المناكير عن المشاهير ؛ فاستحق الترك . وأما عمرو : فقال يحيى : ليس بثقة ولا مأمون . وقال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الأثبات » .

(تنبيه) : حديث الترجمة وقع في الطبراني من مسند (ابن عمر) ، وساقه

في « معجمه » ! وعنه ذكره الهيثمي في « المجمع » (٥ / ٧١) وقال :

« رواه الطبراني ، وفيه يزيد بن أبي زياد ، وهو ضعيف » .

وإن من جهالات المعلقين الثلاثة على « الترغيب » ، واعتدائهم على الحديث ، وتخبطاتهم فيه ؛ قولهم (٣ / ٢٢٥) في هذا الحديث :

« حسن ، رواه النسائي » !

٦٨٧٥ - (تَعبَّدَ عَابدٌ مِنْ بني إِسرائيلَ ، فعَبدَ اللهَ في صَوْمعته ستِّينَ عاماً ، فأمْطرت الأَرْضُ ؛ فاخْضَرَّتْ ، فأَشْرفَ الرَّاهِبُ مِنْ صَوْمَعتِه ، فقالَ : لو نزلْتُ فذكَرتُ اللهَ فازددتُ خَيْراً ، فنزلَ ومَعَه رغيفٌ أو رَغيفانِ ، فبينَما هو في الأَرضِ لَقيتْه امْرأةٌ ، فلمْ يزلْ يكلِّمُها وتكلِّمُه حتَّى غَشيَها ، ثمَّ أُغْمِيَ علَيْه ، فنزلَ الغَديرَ يستحمُّ ، فجاءَه سائلٌ ، فأَوْمَى إليهِ أنْ يأخُذَ الرَّغيفَينِ أو الرغيفَ ، ثمَّ ماتَ ، فوُزنتْ عِبادةُ ستِّينَ سنةً بتلكَ الزَّنْيَةِ ، فرجَحتْ الزَّنْيَةُ بِحَسنَاته ، ثمَّ وُضِعَ الرَّغِيفُ أو الرَّغِيفانِ مَعَ حَسناتِه ، فرجحَتْ حسناتُه ، فغُفِرَ لَهُ) .

منكر جداً . أخرجه ابن حبان في « صحيحه » (١ / ٢٩٨ / ٣٧٩) من طريق غالب بن وزير الغزي : حدثنا وكيع قال : حدثني الأعمش عن المعرور بن سويد عن أبي ذر مرفوعاً . وقال :

« سمع هذا الخبر غالب بن وزير عن وكيع بـ (بيت المقدس) ، ولم يحدث به بـ (العراق) ، وهذا مما تفرد به أهل فلسطين عن وكيع » .

قلت : لعل الأولى أن يقال : (تفرد به غالب الفلسطيني) ؛ لأن (أهل) اسم

جنس يشمل أكثر من واحد ؛ فيخشى أن يفهم منه بعضهم أن (غالباً) قد توبع ، وليس كذلك ؛ بل هو من مناكيره ، ولعل هذا هو ملحظ الحافظ في « اللسان » حينما لم ينقل عبارة ابن حبان هذه نصاً ، وإنما بالمعنى فقال (٤ / ٤١٦) :

« قال ابن حبان : لم يحدث به وكيع بالعراق ، وهذا مما تفرد به غالب عنه » .

قلت : ثم إن غالباً هذا ليس بالمشهور بالرواية والعلم ؛ وإن ذكره ابن حبان في « ثقاته » (٩ / ٣) وقال :

« حدثنا عن ابن قتيبة وغيره ، مستقيم الحديث » .

كذا قال ! وخالفه العقيلي ، وهو أقعد منه في هذا المجال ؛ فقد أورده في « الضعفاء » (٣ / ٤٣٤) ، وقال :

« حديثه منكر لا أصل له ، ولم يأت به عن ابن وهب غيره ، ولا يعرف إلا به » . وأقره الحافظ ، وبه تعقب توثيق ابن حبان .

ثم ساق العقيلي لفظه ، وقد مضى تخريجه برقم (١٤٢٠) بسنده عن ابن وهب بإسناده عن معاذ مرفوعاً ، وأن أبا نعيم استغربه ، والذهبي أبطله في « الميزان » . ولذلك قال في ترجمة (غالب) هذا من « المغني » :

« هالك » .

ويغلب على ظني أن أصل الحديث من الإسرائيليات ، رفعه هذا الهالك خطأً أو قصداً ؛ فقد صح موقوفاً عن عبد الله بن مسعود نحوه .

أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٣ / ١١١) ، وابن المبارك في « البر والصلة » (رقم ٢٨٤ - بترقيمي) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٣ / ٢٦٢ /

٣٤٨٨) من طريق سفيان عن سلمة بن كُهَيل عن أبي الزعراء عن عبد الله بن مسعود به .

قلت : وهذا إسناد جيد ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير أبي الزعراء ، واسمه : (عبد الله بن هانئ) ، وثقه ابن سعد وابن حبان ، والعجلي قال :

« ثقة من كبار التابعين » .

وهو صاحب ابن مسعود ـ كما قال الحافظ الفسوي في « المعرفة » (٣ / ٢٠٠) ـ .

ومن هذا التخريج والتحقيق يتبين خطأ المنذري في سكوته على تصحيح ابن حبان ، ولا سيما وقد فعل ذلك وكرره في موضعين من كتاب (٨ ـ الصدقات) وثالث في كتاب (٢١ ـ الحدود) .

كما يتبين خطأ المعلقين الثلاثة ؛ فقد عارضوا المنذري في المرفوع والموقوف ، فضعفوهما معاً (١ / ٦٧٦) ، الأول : تقليداً لقول العقيلي المتقدم . والآخر : ادعاءً بغير بينة لا يعجز عنه أي جاهل . وهي عادة لهم ـ كما سبق ذكره مراراً ـ ! والله المستعان .

هذا ؛ وللأعمش حديث آخر يرويه مُضعّف من قبل حفظه ، يشبه هذا في بعض ألفاظه ، وفي كونه اضطرب راويه في رفعه ووقفه ، وأن الأشبه فيه أنه من الإسرائيليات ، فناسب تخريجه لبيان حاله ، وقد حاول بعضهم تقويته ، فعليك به !

ثم رأيت الأعمش قد روى حديث الترجمة بإسناد آخر له موقوفاً : فقال ابن أبي شيبة أيضاً (١٣ / ١٨٣ / ١٦٠٥٧) : حدثنا وكيع قال : حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن مغيث بن سُمي قال :

« كان رجل يتعبد في صومعته نحواً من ستين سنة . . . » الحديث نحوه .

وإسناده إلى (مغيث) صحيح على شرط مسلم ، ومغيث ثقة من التابعين .

٦٨٧٦ - (تعبَّدَ رجلٌ في صَوْمعتِه ، فَمَطَرتِ السَّماءُ ، فأَعْشَبَتْ الأَرضُ ، فرأى حمارَه يرعَى ، فقال : يا ربِّ ! لوْ كانَ لك حمارٌ ؛ أَرْعيتُه مَعَ حمارِي ؟ فبَلَغَ ذلكَ نَبيّاً من أَنبياءِ بنِي إِسرائيلَ ، فأَرادَ أنْ يدعوَ عليه ؛ فأوحَى اللهُ إليه : إنّما أُجازِي العبادَ على قَدْرِ عُقُولِهم) .

منكر . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (١ / ١٦٥) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ١٧٤ - ١٧٥) ، وابن شاهين في « الترغيب » (٢٥٧ / ٢٥٨) ، والبيهقي في « الشعب » (٤ / ١٥٦ / ٤٦٤٠) ، والخطيب في « التاريخ » (٤ / ١٣ و ٤٦ - ٤٧) ؛ كلهم من طريق أحمد بن بشير : حدثنا الأعمش عن سلمة بن كهيل عن عطاء عن جابر مرفوعاً . وقال ابن عدي :

« هذا حديث منكر ، لا يرويه غير أحمد بن بشير » .

ثم ساق له أحاديث أخرى بأسانيد مختلفة ، ثم قال :

« وله أحاديث صالحة ، وهذه الأحاديث التي ذكرتها أنكر ما رأيت له ، وهو في القوم الذين يكتب حديثهم » .

وأقره ابن الجوزي ، وزاد بعد قوله : (أحمد بن بشير) :

« . . . قال يحيى بن معين : أحمد بن بشير متروك » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلي المصنوعة » (١ / ١٣٢) بقوله :

« قلت : هو من رجال « الصحيح » ، أخرج له البخاري في « صحيحه » ، وقال أبو زرعة : صدوق . وقال الدارقطني : ضعيف يعتبر بحديثه . والحديث أخرجه البيهقي في « الشعب » ، وقال : تفرد به أحمد بن بشير ، قال : وروي من وجه آخر موقوفاً . . . » .

قلت : وفي هذا التعقب مؤاخذات :

الأولى : إقراره ابن الجوزي على نسبة قوله : « متروك » لابن معين ؛ فإنه وهم ، وإنما هو قول عثمان بن سعيد الدارمي ؛ فقد قال هذا في كتابه « تاريخ عثمان بن سعيد عن أبي زكريا يحيى بن معين » (١٨٤ / ٦٦٤) :

« قلت : فـ (عطاء بن المبارك) تعرفه ؟ فقال : من يروي عنه ؟ قلت : ذاك الشيخ (أحمد بن بشير) . فقال : هَهْ . كأنه يتعجب من ذكر (أحمد بن بشير) ، فقال : لا أعرفه .

قال عثمان : (أحمد بن بشير) كان من أهل الكوفة ؛ ثم قدم بغداد ، وهو متروك » .

وهكذا رواه ابن عدي عن عثمان بن سعيد الدارمي في أول ترجمته لـ (أحمد ابن بشير) ، ورواه الخطيب عن ابن عدي وتعقبه بقوله :

« قلت : ليس (أحمد بن بشير) الذي روى عن عطاء بن المبارك مولى عمرو ابن حريث الكوفي ؛ ذاك بغدادي ـ سنذكره بعد إن شاء الله ـ ، وأما أحمد بن بشير الكوفي ، فليست حاله الترك ، وإنما له أحاديث تفرد بروايتها وقد كان موصوفاً بالصدق » .

ثم ساق له هذا الحديث من طريق ابن عدي ، وحكى قوله المتقدم : « حديث منكر » ، وأقره .

الثانية : قوله : « أخرج له البخاري في (صحيحه) » يوهم أنه احتج به ، وليس كذلك ؛ فقد قال أعرف الناس برجاله ، ألا وهو الحافظ ابن حجر في « مقدمة فتح الباري » (٣٨٥ ـ ٣٨٦) بعد أن ذكر بعض الأقوال المختلفة في حاله :

« أخرج له البخاري حديثاً واحداً تابعه عليه مروان بن معاوية ، وأبو أسامة ، وهو في « كتاب الطب » ، فأما تضعيف النسائي له ؛ فمشعر بأنه غير حافظ » .

ولذلك ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، له أوهام » .

قلت : فالعجب منه كيف رمز له بـ (خ) وأطلقه ولم يقيده بقوله : « متابعة » ـ كما يقتضيه كلامه المتقدم ـ ، وكأنه تبع في ذلك أصله « تهذيب الكمال » للمزي ؛ فإنه أطلقه أيضاً !

قلت : فمثله قد يحسن حديثه ، وقد يضعف ، حسب القرائن التي قد تحتف به ـ كما هو الشأن هنا ـ ؛ فإنه قد أنكره ابن عدي والخطيب ، وتبعهما الذهبي في « الميزان » ، ويؤيده المؤاخذة التالية :

الثالثة : قوله عن البيهقي : « وروي من وجه آخر موقوفاً » .

قلت : هذا مما يدل على أنه لا وجه لتعقبه المتقدم على ابن الجوزي ؛ لأن الموقوف هو من طريق (أحمد بن بشير) نفسه ، أخرجه البيهقي برقم (٤٦٣٩) من طريق محمد بن الصلت عنه بسنده المتقدم عن جابر بن عبد الله قال : . . .

فذكره . وقال :

« هذا موقوف ، وروي مرفوعاً » .

قلت : ومحمد بن الصلت هذا ـ هو : أبو جعفر الكوفي ، وهو ـ : ثقة من شيوخ البخاري ؛ وهذا يعني : أن (أحمد بن بشير) كان يضطرب في ضبطه وإسناده فتارة يرفعه ـ كما تقدم ـ ، وتارة يوقفه ، وهذا مما يؤكد ضعف حفظه الذي أشار إليه النسائي ، وغيره ممن ضعفه صراحة كالدارقطني .

وإذا عرفت هذا ؛ فالحديث بالوقف أشبه ، ثم هو كأنه من الإسرائيليات التي كان بعض الصحابة يتلقاها عن أهل الكتاب ، وموقفنا منها مع قول نبينا ﷺ :

« فلا تصدقوهم ، ولا تكذبوهم . . . » . رواه البخاري ، وهو في « الصحيحة » (٤٢٢) .

٦٨٧٧ ـ (لا يدخلِ الجنَّةَ مِسْكينٌ مُسْتَكْبِرٌ ، ولا شَيْخٌ زانٍ ، ولا منّانٌ على اللهِ بعمَلِه) .

منكر بجملة : (المنان) . أخرجه البخاري في « التاريخ » (٤ / ٢ / ٨٢ / ٢٢٥٥) ، وابن قانع في « معجم الصحابة » (ق ١٨١ / ١) ، وأبو نعيم في « المعرفة » (٢ / ٢١٨ / ٢) ، والطبراني في « المعجم الكبير » وغيرهم من طريق الصباح بن يحيى عن خالد بن أبي أمية عن نافع مولى رسول الله ﷺ قال : قال لي رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً : الصباح هذا : قال البخاري (٢ / ٢ / ٣١٢) :

« فيه نظر » .

ولم يعرفه أبو حاتم ولا ابنه ؛ فقال في « الجرح » (٢ / ١ / ٤٤٢ / ١٩٤١) :

« سألت أبي عنه ؟ فقال : شيخ » . وقال الذهبي في « الميزان » :

« متروك ؛ بل متهم » . وأقره الحافظ في « اللسان » ، وقال ـ نقلاً عن العقيلي وابن عدي ـ :

« هو من جملة الشيعة » .

وفاتهما أن ابن حبان ذكره في « الضعفاء » وقال (١ / ٢٧٧) :

« كان ممن يخطىء حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد » .

وشيخه (خالد بن أبي أمية) ؛ فهو مجهول لا يعرف إلا بهذه الرواية ، وبها أورده البخاري وابن أبي حاتم في كتابيهما ، وسكتا عنه . ومن العجيب أن ابن حبان أورده كذلك في كتابه « الثقات » (٤ / ١٩٩) ! فأخل بذلك بشرطه المعروف في مقدمة كتابه « الصحيح » (١ / ٨٣ ـ الإحسان) ، وهو أن يكون الراوي معروفاً بالعدالة والصدق في الحديث والشهرة فيه . فراجعه ؛ فإنه مهم جداً ، وقد أخل بعدم التزامه إياه في مئات الرواة ؛ فكيف يوثق (خالداً) هذا وليس له إلا هذا الراوي الضعيف . . . باعترافه ؟!

وقد وجدت لخالد متابعاً لا يساوي شيئاً ؛ يرويه أبو مالك الأشجعي عن يوسف بن ميمون عن نافع مولى رسول الله ﷺ به .

أخرجه أبو نعيم قال : حدثناه أبو عمرو بن حمدان : ثنا الحسن بن سفيان عن فياض بن زهير : ثنا يزيد بن هارون : أبنا أبو مالك الأشجعي .

قلت : يوسف بن ميمون هذا : قال البخاري وأبو حاتم :

« منكر الحديث جداً » . وقال أحمد :

« ليس بشيء » .

وضعفه آخرون ؛ وتناقض فيه ابن حبان . انظر « التهذيب » .

و(فياض بن زهير) : لم أعرفه . وأخشى أن يكون وقع في الأصل شيء من الخلط في إسناده ؛ فقد عزاه الحافظ في ترجمة (نافع) هذا من « الإصابة » لأسلم ابن سهل في « تاريخ واسط » من طريق يزيد بن هارون عن عبد الملك بن حسين عن يوسف بن ميمون عنه به .

وأسلم بن سهل هذا هو المعروف بـ (بحشل) ، ولم أجد الحديث في « تاريخ واسط » المطبوع ، فلا أدري أسقط الحديث منه ، أم في العزو شيء ؟ ثم قال الحافظ :

« أخرجه البخاري ومطين والحسن بن سفيان والبغوي وابن أبي داود وابن السكن وابن شاهين والطبراني وابن منده من طريق أبي سعيد الأشج عن عقبة ابن خالد عن الصباح بن يحيى عن خالد بن أبي أمية . . . فذكر الحديث مثله ، لكن فيه تقديم وتأخير . قال البغوي : ولا أعلم بهذا الإسناد غير هذا الحديث . وأخرجه ابن قانع من وجه آخر عن الصباح بن يحيى عن خالد بن أمية (!) . . . ولم يذكر قوله : (ولا منان على الله بعمله) » .

كذا قال ؛ فقد ذكر الحسن بن سفيان في جملة الذين أخرجوا الحديث من طريق (خالد بن أبي أمية) ؛ دون الطريق الأخرى التي رواها أبو نعيم عن الحسن

ابن سفيان بسنده المتقدم عن يوسف بن ميمون . . فلا أدري هل في عزو الحافظ تقصير وغفلة عن رواية أبي نعيم ـ مع استقصائه مصادر الطريق الأولى ـ ، أم في رواية أبي نعيم شيء ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ ؟ فالأمر بحاجة إلى زيادة تحقيق . والله أعلم .

(تنبيه) : ذكرت في صدر هذا التخريج الطبرانيَّ في جملة من أخرج الحديث اعتماداً على تخريج الحافظ المذكور آنفاً ، وكذا على عزو المنذري إياه في « الترغيب » (٣ / ١٩٣ / ١٨) ، إلا أنه وقع في إسناده تحريف ، فقال :

« رواه الطبراني من رواية الصباح بن خالد بن أبي أمية عن رافع ، ورواته إلى (الصباح) ثقات » !

فجعل (الصباح) ابنَ خالد ؛ فصار تابعياً ! وصرح بذلك الهيثمي ـ تقليداً منه للمنذري ، فقال ـ في « مجمعه » (٦ / ٢٥٥) :

« رواه الطبراني ، وتابعيُّه (الصباح بن خالد بن أبي أمية) : لم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » !

وقد عرفت أن الصواب : (عن) ، وأن والد (الصباح) : (يحيى) ، وأنه متروك ، وأن شيخه (خالد بن أبي أمية) مجهول .

ثم إنني إنما أخرجت الحديث هنا لقوله فيه : « ولا منان على الله بعمله » ، وإلا ؛ فسائر الحديث ثابت في غير ما حديث ، منها : حديث سلمان رضي الله عنه المخرج في « الصحيحة » (٣٤٦١) ، بل وفي بعضها ذكر (المنان) دون قوله : « على الله بعمله » ، وهو مخرج في « الصحيحة » من حديث ابن عمرو (٦٧٣) ، وابن عمر أيضاً (٦٧٤) ؛ فليكن هذا منك على بال .

٦٨٧٨ - (مَلْعونٌ مَلعونٌ مَنْ أغْرى بينَ بَهِيمتَينِ) .

منكر . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٤ / ٣٢٩ - ٣٣٠) : أخبرنا أبو القاسم الأزهري : حدثنا أحمد بن إبراهيم بن الحسن : حدثنا أبو بكر أحمد بن العباس بن حمويه الخلال - وما حدث بغير هذا الحديث - : حدثنا الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني : حدثنا أبو معاوية الضرير : حدثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً به ، وهو طرف من حديثه ، ولفظه :

« ملعون ملعون من سب أباه ، ملعون ملعون من سب أمه ، ملعون ملعون من عمل عمل قوم لوط ، ملعون ملعون من أغرى بين بهيمتين ، ملعون ملعون من غَيَّر تخوم الأرض ، ملعون ملعون من كمه أعمى عن الطريق » . وقال الخطيب :

« حديث منكر ، لا يثبت بهذا الإسناد ، والحمل فيه على (الخلال) ؛ فإن كل من عداه من المذكورين في إسناده ثقة » .

وذكره الذهبي في « الميزان » وقال :

« متهم » .

ثم ساق له هذا الحديث ، وذكر قول الخطيب المذكور بتلخيص ، وأقره الحافظ في « اللسان » .

وإنما أفردت الجملة المذكورة عن سائر الحديث ؛ لأني لم أجد لها شاهداً بهذا اللفظ ، ويغني عنه - لو صح - حديث ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

« نهى عن التحريش بين البهائم » .

وهو حديث ضعيف مضطرب الإسناد ؛ كما تراه محققاً في « غاية المرام »

(٢١٩ ـ ٢٢٠ / ٣٨٣) ؛ فراجعه إن شئت .

وأمّا سائر الحديث ؛ فله شاهد صحيح من حديث ابن عباس أيضاً دون تكرار لفظ : « ملعون » إلا في جملة (عمل قوم لوط) ؛ فقد كررها ثلاثاً ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٣٤٦٢) .

٦٨٧٩ ـ (اجْمعُوا ، مَنْ وَجَدَ عُوداً ؛ فلْيأتِ به ، ومَنْ وَجَدَ عَظْماً أوْ شَيْئاً ؛ فلْيأتِ به . قال : فما كانَ إلاّ ساعةٌ حتّى جَعَلْناهُ رُكاماً . فقالَ :

أَترونَ هذا ؟ فكَذلكَ تجْتمعُ الذُّنوبُ على الرَّجُلِ مِنكم ؛ كما جَمَعْتُم هذا ، فلْيتّقِ اللهَ رجلٌ ؛ فلا يذْنِبْ صَغِيرةً ، ولا كبيرةً ؛ فإنها مُحْصَاةٌ علَيْهِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ٦٣ ـ ٦٤ / ٥٤٨٥) من طريق محمد بن سعد العوفي : ثنا أبي : ثنا عمي الحسين عن يونس بن نفيع عن سعد بن جنادة قال :

لما فرغ رسول الله ﷺ من حُنين ؛ نزلنا قفراً من الأرض ليس فيه شيء ، فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وفيه علل :

الأولى : محمد بن سعد ـ وهو : ابن محمد بن الحسن بن عطية العوفي ـ : قال في « الميزان » :

« قال الخطيب : كان ليِّناً في الحديث ، وروى الحاكم عن الدارقطني أنه لا بأس به » .

الثانية : أبوه سعد بن محمد بن الحسن : قال أحمد :

« جهمي ، ولم يكن ممن يستأهل أن يكتب عنه ، ولا كان موضعاً لذاك » ؛ كما في « اللسان » .

الثالثة : عمه (الحسين) ـ وهو : ابن الحسن بن عطية العوفي ـ : متفق على تضعيفه ؛ كما هو مبين في « اللسان » ، وقال :

« وقيل : كان العوفي هذا طويل اللحية جداً » .

الرابعة : يونس بن نفيع : لم أجد له ترجمة فيما بين يدي من المراجع ، وقد ساق له الطبراني سبعة أحاديث بهذا الإسناد ، وذكر أبو نعيم في « المعرفة » (١ / ٢٨٠ / ١) أن لسعد بن جنادة بهذا الإسناد نحو عشرة أحاديث .

وقد وهم الهيثمي وهماً فاحشاً في هذا الراوي فقال في « المجمع » (١٠ / ١٩٠) :

« رواه الطبراني ، وفيه (نفيع أبو داود) ، وهو ضعيف » !

فكأنه ظن أن (يونس بن نفيع) خطأ ، صوابه : (يونس) عن (نفيع) ، وفسر من عنده أنه (نفيع أبو داود) ، وساعده على ذلك أن من الرواة عن (نفيع) هذا (يونس بن أبي إسحاق) ! فقال ما قال . وكان من الممكن أن نجد له عذراً في هذا التصويب المبني على هذه الأوهام ؛ لو أن الطبراني روى بالإسناد المذكور هذا الحديث الواحد ؛ لأن (بن) كثيراً تُحَرَّفُ إلى (عن) ، وعلى العكس . أمّا والطبراني قد روى به ستة أحاديث أخرى ـ كما تقدم ـ ؛ فهو حقاً من أفحش الأوهام وأغربها .

يضاف إلى ما ذكرت أنه ألان القول في (نفيع) هذا ، وحاله أسوأ مما قال ؛

فإنه متروك ، وقد كذبه ابن معين .

وأما المنذري ؛ فاكتفى في « الترغيب » بالإشارة إلى تضعيف الحديث (٣ / ٢١١ - ٢١٢ / ٤) ، وقلده المعلقون الثلاثة ، ونقلوا كلام الهيثمي المتقدم وأقروه ، ولا يليق بهم إلا ذلك !

٦٨٨٠ - (كانَ لِيعقوبَ النّبيّ أخٌ مواخ ، فقالَ له ذاتَ يوم : ما الذي أذْهبَ بصَرَكَ ، وقوّسَ ظَهْركَ ؟ قالَ : أمّا الذّي أذْهبَ بَصَرِي فالبكاءُ على (يوسفَ) ، وأمّا الّذي قوّسَ ظَهْرِي فالحُزن على (بنْيامِين) . فأتاهُ جِبريلُ عليه السلام فقال : يا يعقوبُ ! إنّ اللهَ يقرئكَ السّلامَ ، ويقولُ لكَ : أمَا تسْتَحي أنْ تَشْكُوَني إلى غَيْري ؟ ! فقالَ يعقوبُ : ﴿ إنّما أشْكُو بثّي وحُزْني إلى اللهِ ﴾ . فقال جبريلُ : اللهُ أعلمُ بما تَشْكُو) .

منكر . أخرجه ابن أبي حاتم في « التفسير » (٥ / ١٠١ / ١ - ٢) : حدثنا الحسن بن عرفة : ثنا يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية عن حفص بن عمر بن أبي الزبير عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير (حفص) هذا ، ولا يعرف إلا بهذه الرواية ، ذكره ابن حبان في « الثقات » (٤ / ١٥٣) :

« حفص بن عمر بن أبي الزبير : يروي عن أنس بن مالك ، روى عنه يحيى ابن عبد الملك بن أبي غنية » . وقال الذهبي في « الميزان » :

« ضعفه الأزدي ، فلعله : عن أبي الزبير ، أو كأنه (حفص بن عمر بن أبي يزيد ؛ عن ابن الزبير ، لا : عن أبي الزبير) ، ولا يعرف من ذا ؟ » . ولذا قال الحافظ

ابن كثير في (تفسير سورة يوسف) :

« حديث غريب فيه نكارة » .

وإن مما يؤكد جهالة هذا الراوي الاختلاف في اسمه ؛ فقد رواه الحاكم (٢ / ٣٤٨) ، ومن طريقه البيهقي في « الشعب » (٣ / ٢٣٠ / ٣٤٠٣) بسنده عن ابن أبي شيبة : ثنا يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية عن حفص بن عمر بن الزبير . . . ؛ كذا فيه : (ابن الزبير) ، وقال الحاكم :

« هكذا في سماعي : (حفص بن عمر بن الزبير) ، وأظن (الزبير) وهماً من الراوي ؛ فإنه : (حفص بن عمر بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري) ابن أخي أنس بن مالك ، فإن كان كذلك ؛ فالحديث صحيح » !

كذا قال ، وهو بعيد جداً ؛ لأنه لا مستند له إلا الظن ، مع مخالفة الطريقين المتقدمين على الخلاف بينهما : (أبي الزبير) . . (ابن الزبير) .

وأخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٧ / ٦١ - ٦٢ / ٦١٠١) ، و« المعجم الصغير » (١٧٨ - هند) من طريق وهب بن بقية الواسطي قال : حدثنا يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية عن حصين بن عمر الأحمسي عن أبي الزبير عن أنس ابن مالك . . . وقال :

« لا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد ، تفرد به وهب بن بقية » .

كذا قال ! و(حصين بن عمر الأحمسي) : متروك - كما في « التقريب » - ، لكن شيخ الطبراني الراوي عن وهب (محمد بن أحمد الباهلي البصري) : قال ابن عدي :

« يضع الحديث » .

ثم ساقه الحاكم من طريق إسحاق بن راهويه : أنبأ عمرو بن محمد : ثنا زافر ابن سليمان عن يحيى بن عبد الملك عن أنس بن مالك مرسلاً .

يعني : منقطعاً ، بإسقاط الواسطة بين (ابن عبد الملك) ـ وهو : ابن أبي غنية ـ وأنس .

ورواه ابن أبي الدنيا في « الفرج بعد الشدة » (ص ١٣) : حدثني الحسين ابن عمرو بن محمد القرشي (كذا) : حدثنا أبي : أنا زافر بن سليمان عن يحيى ابن عبد الملك عن رجل عن أنس . . .

قلت : فأثبت الواسطة ، ولم يسمه . لكن الحسين هذا ـ وهو : ابن عمرو بن محمد العنقزي ـ : قال أبو زرعة الرازي :

« كان لا يصدق » .

وزافر بن سليمان : صدوق كثير الأوهام ؛ ـ كما قال الحافظ ـ :

ورواه البيهقي (٣٤٠٤) من طريق الحاكم أيضاً ، و (٣٤٠٥) علقه على (الحسين بن عمرو بن محمد القرشي) عن أبيه . . .

وبالجملة ؛ ففي الإسناد اضطراب وجهالة ، وقد أخطأ المعلق على « شعب الإيمان » بقوله :

« أخرجه المصنف من طريق الحاكم (٢ / ٣٤٨) ، وصححه الحاكم ، ووافقه الذهبي » .

فإن الحاكم ـ وبالتالي الذهبي ـ لم يصححه إلا على الظن ، وقد سبق الجواب عنه .

وللحديث طريق أخرى واهية جداً : من طريق **يحيى بن حميد عن أبان بن أبي عياش عن أنس بن مالك . . .**

أخرجه محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني في « مسنده » ـ كما في « المطالب العالية المسندة » (٢ / ٣١ / ٢) ـ ، ومن طريقه الأصبهاني في « الترغيب » (٢ / ١٠١٩ / ٢٥٠٦) .

قلت : أبان هذا : قال أحمد :

« تركوا حديثه » .

ويحيى بن حميد : لم أعرفه .

ثم إن للحديث تتمة طويلة في رواية غير ابن أبي حاتم ، وهي مما يؤكد نكارة الحديث ـ كما تقدم عن الحافظ ابن كثير ـ ، والأشبه عندي أنه من الإسرائيليات ، وهم في رفعه بعض الرواة . والله أعلم .

٦٨٨١ ـ (أَيُّما رجَلٍ أضَافَ قَوْماً ، فأَصْبحَ الضَّيفُ محْروماً ؛ فإنَّ نَصْرَه حقٌّ على كلِّ مسْلمٍ حتَّى يأْخذَ بِقرَى ليْلةٍ من زَرْعِه ومالِه) .

منكر بهذا التمام . أخرجه أبو داود (٣٧٥١) ، والدارمي (٢ / ٩٨) ، والحاكم (٤ / ١٣٢) ، والطيالسي في « مسنده » (١٥٦ / ١١٤٩) ، ومن طريقه البيهقي في « السنن » (٩ / ١٩٣) ، وكذا الذهبي في « السير » (٧ / ٢٢٧) ،

وأحمد (٤ / ١٣١ و ١٣٣) ، والبغوي في « شرح السنة » (١١ / ٣٤٠ ـ ٣٤١ / ٣٠٠٤) ، كلهم من طريق شعبة : حدثني أبو الجودي عن سعيد بن المهاجر عن المقدام أبي كريمة مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! وأقره المنذري (٣ / ٢٤٢ / ٨) ، ووافقه الذهبي !

وغفلوا جميعاً عن جهالة سعيد بن المهاجر ؛ فإنه لا يعرف إلا بهذه الرواية ، ولذا قال الحافظ في « التقريب » ـ تبعاً لابن القطان ـ :

« مجهول »[1] .

ثم غفل عن هذا ؛ فقال في « التلخيص الحبير » (٤ / ١٥٩) ـ بعدما عزاه لأبي داود ـ :

« وإسناده صحيح » !

قلت : وعلى العكس منه تنبه الذهبي للجهالة ؛ فقال في « السِّيَر » :

« هو من غرائب شعبة ، وسعيد شامي لا يعرف » .

وفي الحديث علة أخرى ؛ وهي نكارة لفظه ، ومخالفة سعيد بن المهاجر للشعبي ؛ فإنه رواه عن المقدام عن النبي ﷺ مختصراً بلفظ :

« ليلة الضيف حق على كل مسلم ، فمن أصبح بفنائه ؛ فهو عليه دين ، إن شاء ؛ اقتضى ، وإن شاء ؛ ترك » .

رواه أبو داود أيضاً وغيره بسند صحيح ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٢٠٤) .

---

(١) قلت : وذكره ابن حبان في « الثقات » (٤ / ٢٩٣) على قاعدته في توثيق المجهولين !

وأخرجه الطبراني (٢٠ / ٢٨١ / ٦٦٥) من طريق أبي فروة يزيد بن محمد ابن سنان : ثنا أبي عن أبيه : ثنا أبو يحيى الكلاعي عن المقدام به ؛ إلا أنه قال :

« . . . محروماً بفنائه ؛ وجبت نصرته على المسلمين حتى يأخذوا له بحقه من زرعه وضرعه ؛ لما حرمه من حق الضيافة » .

وهو بهذا اللفظ منكر أيضاً ؛ فيه ضعيفان من أولاد أبي فروة - وهو : يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي - . وأبو فروة وثقه ابن حبان وروى عنه جمع ؛ لكن (محمد بن يزيد بن سنان) وأبوه ضعيفان ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » .

٦٦٨٢ - (مَنْ نَصَبَ شجَرةً ، فصَبَر على حِفْظِها ، والقِيام علَيْها حتَّى تُثْمِرَ ؛ كانَ له في كلِّ شَيء يُصابُ من ثَمَرتِها صَدَقةٌ عندَ اللهِ عزّ وجلّ) .

منكر بهذا اللفظ . أخرجه أحمد (٤ / ٦١ و ٥ / ٣٧٤) : ثنا عبد الرزاق قال : أنا داود بن قيس الصنعاني قال : حدثني عبد الله بن وهب عن أبيه قال : حدثني فَنَّج قال :

كنت أعمل في (الدينباذ) ، وأعالج فيه ، فقدم يعلى بن أمية أميراً على اليمن ، وجاء معه رجال من أصحاب النبي ﷺ ، فجاءني رجل ممن قدم معه وأنا في الزرع أصرف الماء في الزرع ، ومعه في كمه جوز ، فجلس على ساقية من الماء وهو يكسر من ذلك الجوز ويأكله ، ثم أشار إلى (فنج) فقال : يا فارسي ! هلم ، فدنوت منه ، فقال الرجال لـ (فنج) : أتضمن لي غرساً من هذا الجوز على هذا الماء ؟ فقال له (فنج) : ما ينفعني ذلك ؟ قال : فقال الرجل : سمعت رسول الله ﷺ يقول - بأذني هاتين - : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ (فنج) هذا : لا يعرف إلا بهذه الرواية ، وبها أورده البخاري وابن أبي حاتم في كتابيهما ، وكذلك ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٢٩٩ ، ٣٠٠) ، وقال :

« شيخ » !

وقد ترجمه الحسيني في « رجال المسند » ، وأشار إلى هذا الحديث وقال :

« وهو منكر » . وقال في (فنج) :

« وهو مجهول » .

وأقره الحافظ في « تعجيل المنفعة » (ص ٣٣٥) ؛ لكنه عقب عليه بذكر ابن حبان إياه في « الثقات » .

و(عبد الله بن وهب) - وهو : ابن منبه - ، وداود بن قيس الصنعاني ، غير مشهورين ، وقد أشار الحافظ إلى ذلك بقوله في كل منهما :

« مقبول » .

ومن هذا التحقيق يتبين للناظر تساهل المنذري في قوله في « الترغيب » (٣ / ٢٤٥ / ٦) :

« رواه أحمد . . . وإسناده لا بأس به » !

والأحاديث الأخرى الصحيحة التي ذكرها المنذري في الباب فيها بركة وغنية عن هذا ، وقد كنت خرجت طائفة منها في المجلد الأول من « الصحيحة » تحت عنوان : « حض الإسلام على استثمار الأرض وزرعها » ؛ فانظر الأحاديث (٧ - ٩) ،

ولو أن الحكومات الإسلامية قامت كلها بالعمل بها ؛ لكانوا أغنياء اقتصادياً ولغزوا به غيرهم . . بديل أن يغزوهم غيرهم . والله المستعان .

٦٨٨٣ - (جاءَني جِبْريلُ عليه السلام ، فقالَ : إنَّ اللهَ ارتَضَى هذا الدِّينَ لنَفْسِه ، ولا يُصْلِحُه إلاّ السَّخَاءُ وحُسْنُ الخُلُقِ ؛ فأَكْرِمُوه بهِما ما صَحِبْتُموه) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ١٤٨) ، والأصبهاني في « الترغيب » (١ / ٢٤٢ - ٢٤٣ / ٥٢٣) من طريق عبد الله بن شبيب : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة : ثنا أبو قتادة العدوي - من ولد عبد الله بن ثعلبة بن أبي صعير ، حليف بني زهرة - عن جري بن رزين بن دعلج الحذاء عن ابن المنكدر وصفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عبد الله بن شبيب - هو : أبو سعيد الربعي - : قال الذهبي في « الميزان » :

« أخباري علامة ؛ لكنه واهٍ . قال أبو أحمد الحاكم : ذاهب الحديث . . . وبالغ فَضْلَك الرازي فقال : يحل ضرب عنقه . . . » .

وأبو قتادة العدوي - وفي « الترغيب » : العذري - : لم أعرفه ، ومثله شيخه (جري بن رزين) ، وفي « الترغيب » : (جرير بن رزيق) . والله أعلم .

ورواه عبد الملك بن مسلمة : حدثنا إبراهيم بن أبي بكر بن المنكدر قال : سمعت محمد بن المنكدر يقول : سمعت جابر بن عبد الله يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

أخرجه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (رقم ٣٥ و ٦١٥) ، وابن شاهين في « الترغيب » (٢٦٣ / ٢٦٦) ، والطبراني في « الأوسط » (٩ / ٤٢٤ / ٨٩١٥) ، وابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٣٤) في ترجمة (عبد الملك) هذا ، وقال :

« يروي عن أهل المدينة المناكير الكثيرة التي لا تخفى على من عني بعلم السنن » . وقال ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٣٧١) :

« سألت أبي عنه ؟ فقال : كتبت عنه ، وهو مضطرب الحديث ، ليس بقوي ، حدثني بحديث في الكرم عن النبي ﷺ عن جبريل عليه السلام بحديث موضوع » .

قلت : يشير إلى هذا .

وليس عند الخرائطي قوله : « فأكرموه بهما ما صحبتموه » .

وأخرجه العقيلي في « الضعفاء » (١ / ٤٦ ـ ٤٧) ؛ دون قوله : « بهما . . . » في ترجمة إبراهيم بن أبي بكر بن المنكدر ، وقال :

« لا يتابع على حديثه » . وقال الدارقطني :

« ضعيف » .

وتمام كلام العقيلي ـ فيما نقله الحافظ في « اللسان » عنه ـ :

« . . . من وجه يثبت » .

وهذا غير ثابت في مطبوعة « الضعفاء » . ثم قال الحافظ :

« وأشار بقوله : « وجه يثبت » إلى رواية (محمد بن الأشرس) الآتية فيه » .

وهناك قال في ترجمته ـ تبعاً للذهبي ـ :

« متهم في الحديث ، وتركه أبو عبد الله بن الأخرم وغيره » . ثم قال الحافظ :

« وأخرج الحافظ الضياء في « المختارة » . . . ثنا **محمد بن أشرس** : ثنا عبد الصمد بن حسان : ثنا سفيان الثوري عن محمد بن المنكدر عن جابر . . . » فذكر الحديث ، وقال :

« وخفي على الضياء حال محمد بن أشرس » .

قلت : وعبد الصمد بن حسان هذا مروزي ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« تركه أحمد بن حنبل ، وقبِله غيره » .

لكنه في « الميزان » نفى صحة المنسوب لأحمد فقال :

« وهو صدوق إن شاء الله تعالى ، تركه أحمد بن حنبل ، ولم يصح هذا . وقال البخاري : وهو مقارب » . وقال ابن أبي حاتم عن أبيه :

« صالح الحديث ، صدوق » . وذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٤١٥) .

هذا ؛ وقد كنت خرجت الحديث بنحوه من حديث عمران بن حصين بلفظ :

« . . . ألا فزينوا دينكم بهما » .

ومن حديث غيره أيضاً فيما تقدم برقم (١٢٨٢) ، وذكرت ثمة عن المناوي أنه في « المكارم » عن أبي سعيد بإسناد أمثل ، ولم يتيسر لي تخريجه يومئذٍ والنظر في إسناده ومتنه ، ولكل أجل كتاب .

٦٨٨٤ - (إنَّ الحَيـاءَ والعِيَّ مِنْ الإيمانِ ، وهما يقرِّبانِ من الجنَّةِ ، ويُباعدانِ من النَّار . والفُحشُ والبذاءُ مِنَ الشَّيْطانِ ، وهما يُقرِّبانِ من النّارِ ، ويُباعدانِ من الجنَّةِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١١٤ / ٧٤٨١) من طريق محمد بن محصن العكاشي : ثنا صفوان بن عمرو عن خالد بن معدان : حدثني أبو أمامة مرفوعاً . فقال أعرابي لأبي أمامة : إنا لنقول في الشعر : إن العي من الحمق ! فقال :

تراني أقول : قال رسول الله ﷺ ؛ وتجيئني بشِعْرك النتن ؟!

قلت : وهذا موضوع ، ورجاله ثقات ؛ غير العكاشي هذا ، فقد أجمعوا على تضعيفه ؛ بل قال فيه ابن معين وأبو حاتم :

« كذاب » . وقال ابن حبان (٢ / ٢٧٧) :

« شيخ يضع الحديث على الثقات ، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه » . وقال الدارقطني في « سؤالات البرقاني » له (٦٢ / ٤٥٩) :

« متروك يضع » .

وساق له ابن عدي أحاديث كثيرة ، ثم قال (٦ / ١٦٩) :

« كلها مناكير موضوعة » . ولهذا قال الحافظ في « التقريب » :

« كذبوه » .

قلت : ولعله مما يؤكد كذبه في هذا الحديث أنه رواه الثقة حسان بن عطية عن

أبي أمامة مرفوعاً مختصراً بلفظ :

« الحياء والعي شعبتان من الإيمان ، والبذاء والبيان شعبتان من النفاق » .

أخرجه الترمذي (٢٠٢٨) ، وابن أبي شيبة في « المصنف » (١١ / ٤٤ / ١٠٤٧٧) و« الإيمان » (٣٩ / ١١٨ ـ بتحقيقي) ، وأحمد (٥ / ٢٦٩) ، والبيهقي في « الشعب » (٦ / ١٣٣ / ٧٧٠٦) من طريق الحاكم ـ وهذا في « المستدرك » (١ / ٩ و٥٢) ـ وقال :

« صحيح على شرط الشيخين » . ووافقه الذهبي .

وأما الجهلة الثلاثة ؛ فقالوا في تعليقهم على « الترغيب » (٣ / ٣٨٠) :

« حسن بشواهد . . . » .

ثم عَزَوْه لبعض المذكورين ـ ومنهم الحاكم ـ ، وكتموا تصحيحه وموافقة الذهبي ؛ لكي يستروا حكمهم المذكور الذي يدل على أنهم يخبطون في أحكامهم خبط العشواء في الليلة الظلماء . والله المستعان .

ولعلهم فعلوا ذلك من باب التوسط بين التصحيح المذكور ، وقولهم :

« ورواه الطبراني في الكبير ، وفيه محمد بن محصن العكاشي ، وهو ضعيف لا يحتج به . (مجمع الزوائد : ١ / ٩١) » !

قلت : وهذا مما يؤكد جهلهم الذي لا حدود له ، وأنهم يهرفون بما لا يعرفون ، فتوهموا أن في إسناد الحاكم هذا الذي ضعفه الهيثمي ، فتوسطوا هم ؛ فحسنوه !!

ومن تمام جهلهم هنا أنهم لم يعلموا خطأ الهيثمي وتساهله في اقتصاره على

تضعيف (العكاشي) ؛ فقد عرفت مما تقدم من أقوال الأئمة النقاد أنه كذاب يضع . وقد ذكر الهيثمي هذا في بعض الأحاديث في « المجمع » ؛ فانظر مثلاً (١ / ٨٢ و ٥ / ١١٧) .

ومثله في التساهل سكوت المنذري عن الحديث في « الترغيب » (٣ / ٢٥٤) ، وقد عقب به على حديث الترمذي الصحيح بقوله :

« ورواه الطبراني بنحوه ، ولفظه : . . . » .

وأسوأ منه ما وقع لأخينا الفاضل حمدي السلفي ؛ فإنه علق على حديث الطبراني بقوله :

« ورواه أحمد . . . والترمذي . . . وابن أبي شيبة . . . وهو حديث صحيح وصححه الحاكم . . . قال في المجمع . . . وفيه محمد بن محصن العكاشي . . . » .

فأوهم بأن حديث الطبراني رواه المذكورون بتمامه وأنه صحيح ! وكان عليه أن يفرق بينه وبين حديثهم بمثل قوله : (مختصراً) . . على الأقل ، ولعله سقط من قلمه .

٦٨٨٥ - (كَرَمُ المرْءِ تَقْواهُ ، ومُروءتُه عقْلُه ، وحَسَبُه خُلُقُه) .

ضعيف جدّاً . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (١ / ٣٠٢ / ٦٦٤) من طريق عبد الله بن شبيب قال : حدثني أبو بكر بن عبد الله المدني : حدثني عبد الله بن نافع عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته (عبد الله بن شبيب) - وهو : الربعي الأخباري - : اتهمه ابن عدي (٤ / ٢٦٢) بسرقة الحديث من النضر بن سلمة

(شاذان) الذي كان يضعها ، وساق له أحاديث من غير طريقه ، وقال :

« وله من الأحاديث التي أنكرت عليه غير ما ذكرت كثير » . وقال الذهبي في « المغني » :

« واهٍ ، قال أبو أحمد الحاكم : ذاهب الحديث » . ومضى له حديث قريباً (٦٨٨٣) .

قلت : والحديث تقدم تخريجه من حديث أبي هريرة بلفظ :

« كرم المرء دينه . . . » . والباقي مثله .

خرجته هناك (٢٣٦٩) عنه من ثلاثة طرق واهية .

ثم وقفت له على طريق رابع بلفظ حديث الترجمة : يرويه **عبد الله بن زياد** : أخبرني العلاء عن أبيه عنه مرفوعاً به .

أخرجه ابن عدي في ترجمة (عبد الله بن زياد) هذا ـ وهو : ابن سمعان المدني ـ : قال الذهبي في « المغني » :

« تركوه » . وذكر في « الميزان » عن مالك وغيره أنه :

« كذاب » . وقال ابن عدي في آخر ترجمته :

« أروى الناس عنه عبد الله بن وهب ، والضعف على حديثه ورواياته بيّن » .

(تنبيه) : قال المنذري في « الترغيب » (٣ / ٢٥٧ / ١١) ـ عقب حديث أبي هريرة ـ :

« ورواه البيهقي أيضاً موقوفاً على عمر ، وصحح إسناده ، ولعله أشبه » .

قلت : في تصحيح إسناده نظر ؛ بينته في التعليق على « ضعيف الترغيب » (٢٣ - الأدب / ٢) ، وهو تحت الطبع(*) .

٦٨٨٧(**) - (أُنزِلتِ النُّبُــوَّةُ ، (وفي لفظ : أُنزلَ القـرآنُ) في ثلاثةِ أمْكنةٍ : بمكةَ ، وبالمدينةِ ، وبالشَّامِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٢٠١ / ٧٧١٧) ، والخطيب في « الموضح » (٢ / ٢٢٥) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١ / ١٦٥) من طريق عفير بن معدان عن سليم بن عامر عن أبي أمامة مرفوعاً ، واللفظ الأول للخطيب ؛ رواه من طريق يعقوب بن سفيان صاحب « المعرفة » ، وعزاه إليه وإلى ابن عساكر ؛ دون الطبراني والخطيب .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عفير بن معدان : قال الذهبي في « المغني » :

« مشهور ، ضعفوه . وقال أبو حاتم : لا يشتغل بحديثه » .

والحديث أورده المنذري في « الترغيب » من حديث خالد بن معدان : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكر الحديث باللفظ ، وزيادة :

« فإن أُخرجتْ من إحداهن ؛ لم يرجع إليهن أبداً » . وقال المنذري (٤ / ٦٣) :

« رواه أبو داود في « المراسيل » من رواية بقية » .

قلت : ولم أره في مطبوعة « المراسيل » (طبعة المؤسسة) .

(*) وقد صدر بعد وفاة الشيخ رحمه الله . (الناشر) .

(**) كذا الترقيم في أصل الشيخ رحمه الله ، قفز عن (٦٨٨٦) . (الناشر) .

ومن تخاليط المعلقين الثلاثة على « الترغيب » قولهم (٣ / ٦٤٤) :

« مرسل حسن . قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٦٠) : رواه الطبراني وأحمد (٣ / ٤٩٩) موقوفاً على خريم ، ورجالهما ثقات » .

قلت : وهذا التخريج واضح أنه لحديث آخر . . وهو عن خريم ـ كما هو واضح ـ وهذا إن دل على شيء ؛ فهو يدل على عدم قيامهم بواجب تصحيح التجارب على الأقل ، فكيف يستطيعون القيام بالتحقيق ومقابلة النصوص بالأصول ؛ بله التصحيح والتعليل والتضعيف؟! وها هو المثال في تصديرهم هذا التخريج بقولهم : « مرسل حسن » ! فكيف يصح هذا التحسين ، وهم لم يقفوا على إسناده ، وأمامهم إعلال المنذري إياه بـ (بقية) ، وهو معروف بالتدليس ؟ !

٦٨٨٨ ـ (هذا [الطعام] مِمّا كان يعجبُ رسولَ اللهِ ﷺ ، ويُحسِّنُ أكْلَه . يعني : خبْزَ الشَّعيرِ عليهِ زَيتٌ والفُلفلُ والتَّوابلُ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي في « الشمائل » (٩١ / ١٧٩ ـ دعاس) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٢٤ / ٢٩٩ / ٧٥٩) من طريق **فضيل بن سليمان** : حدثنا فائد مولى عبيد الله بن علي بن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ قال : حدثني عبيد الله بن علي عن جدته سلمى : أن الحسن بن علي وابن عباس وابن جعفر أتوها فقالوا لها :

اصنعي لنا طعاماً مما كان يعجب رسول الله ﷺ ، ويحسن أكله . فقالت : يا بَني ! لا تشتهونه اليوم ! قالوا : بلى ، اصنعيه لنا . قال :

فقامت فأخذت من شعير فطحنته ، ثم جعلته في قدر ، وصبت عليه شيئاً من

زيت ، دقت الفلفل وفي رواية : (وكـان إدامـه الزيت ، ونثـرت عليـه الفلفل) والتوابل ، فقربته إليهم فقالت : . . . فذكرته .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وفيه علل :

الأولى : عبيد الله بن علي ـ وهو : ابن أبي رافع المدني ـ : مختلف فيه ، قال الذهبي في « الكاشف » :

« قال أبو حاتم : لا يحتج به . ووثقه غيره » . ولهذا قال في « المغني » :

« صويلح ، فيه لين » . ونحوه قول الحافظ في « التقريب » :

« لين الحديث » .

والأخرى : فضيل بن سليمان ـ وهو : النُّميري ـ : قال الذهبي في « الكاشف » :

« قال ابن معين : ليس بثقة . وقال أبو زرعة : ليِّن . وقال أبو حاتم وغيره : ليس بالقوي » . ولهذا قال في « المغني » :

« فيه لين » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، له خطأ كثير » .

قالوا فيه هذا ، وجرحوه مع كونه من رجال الشيخين ؛ لكن قال الحافظ في « مقدمة الفتح » (ص ٤٣٥) :

« ليس له في البخاري سوى أحاديث توبع عليها » .

ثم بيَّنها .

ومما تقدم يظهر تساهل الهيثمي بقوله في « المجمع » (١٠ / ٣٢٥) :

« رواه الطبراني ، ورجاله رجال الصحيح ؛ غير فائد مولى ابن أبي رافع ، وهو ثقة » .

فلم يتعرض للعلتين بذكر ! !

وأسوأ منه قول المنذري في « الترغيب » (٤ / ١١٣ / ٢٨) :

« رواه الطبراني بإسناد جيد » !

ولذلك تعجب منه الشيخ الناجي ؛ فقال في « العجالة » (ق ٢١١ / ٢) :

« . . . عجيب ! وكيف ، وقد رواه فائد مولى عبيد الله بن علي بن أبي رافع ـ وهو صدوق ـ عن مولاه ، وهو ليِّن الحديث » .

٦٨٨٨/م ـ (في قوله : ﴿ فطَفِقَ مسْحاً بالسُّوقِ والأَعْناقِ ﴾ قال : يَقطعُ أعناقَها وسُوقَها) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٧ / ٥٠٢ / ٦٩٩٣) : حدثنا محمد بن سفيان بن حدير قال : حدثنا صفوان بن صالح قال : حدثنا مروان بن محمد قال : حدثنا سعيد بن بشير عن قتادة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أُبيّ بن كعب عن النبي ﷺ . . . وقال :

« لم يروه عن قتادة إلا سعيد بن بشير » .

قلت : وهو ضعيف من قبل حفظه ، وقال الهيثمي في « المجمع » (٧ / ٩٩) :

« وثقه شعبة وغيره ، وضعفه ابن معين وغيره ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : لكن (صفوان بن صالح) : قال الحافظ في « التقريب » :

« ثقة ، وكان يدلس تدليس التسوية . قاله أبو زرعة الدمشقي » .

ومحمد بن سفيان بن حدير ـ وهو : الرملي ـ : ترجمه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٥ / ٣٧٥ ـ ٣٧٦) برواية ثلاثة عنه ؛ أحدهم الطبراني ، وساق له عنه حديثاً آخر في قوله تعالى : ﴿ وكان تحته كنز لهما ﴾ ؛ لم يورده الهيثمي ، وهو على شرطه ، ولم يذكره السيوطي في « الدر المنثور » . وأفاد ابن عساكر أن المترجم كان موجوداً سنة (٢٩٦) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والحديث أورده السيوطي في « الدر » (٥ / ٣٠٩) ، وقال :

« وأخرج الطبراني في « الأوسط » ، والإسماعيلي في « معجمه » ، وابن مردويه بسند حسن عن أبي بن كعب . . . » .

ونقله الآلوسي في تفسيره « روح المعاني » (٢٣ / ١٩٣) دون أن يعزوه إليه !

قلت : هو عند الإسماعيلي في« معجمه » (ق ١٢٣ / ١) من طريق أبي حاتم الرازي : حدثنا صفوان المؤذن به . فلا وجه لتحسين السيوطي إياه ؛ ومداره على سعيد بن بشير ، وما أظن أن ابن مردويه رواه إلا من طريقه ؛ ولعله لذلك أعرض الحافظ ابن كثير عن ذكره في « تفسيره » . وكذلك لم يذكره في كتابه الكبير « جامع المسانيد والسنن » / مسند أبي بن كعب .

هذا ؛ وقد اختلفت الآثار الموقوفة والمقطوعة في تفسير قوله تعالى : ﴿ فطفق مسحاً بالسوق والأعناق ﴾ ـ فهي تعني : سليمان عليه السلام ـ ؛ فقيل : عقرها وضرب أعناقها بالسيف . وقال بعضهم : كانت عشرين ألفاً ! وقال آخرون : بل جعل يمسح أعرافها وعراقيبها بيده حباً لها . ذكره الإمام الطبري في « تفسيره » (٢٣ / ١٠٠) ، ثم ساقه بإسناده عن علي ـ وهو : ابن أبي طلحة ـ عن ابن عباس

أنه فسره بذلك ، ثم قال :

« وهذا القول الذي ذكرناه عن ابن عباس أشبه بتأويل الآية ؛ لأن نبي الله ﷺ لم يكن - إن شاء الله - ليعذب حيواناً بالعرقبة[1] ويهلك مالاً من ماله بغير سبب سوى أنه اشتغل عن صلاته بالنظر إليها ، ولا ذنب لها باشتغاله بالنظر إليها » .

هذا ترجيح الإمام الطبري ، وهو مقبول جداً عندي ؛ وإن كان الحافظ ابن كثير لم يرضه ، وتعقبه بقوله :

« فيه نظر ؛ لأنه قد يكون في شرعهم جواز مثل هذا . . . » .

فأقول : اجعل (قد يكون) عند ذاك الكوكب ! لأنه يمكن لقائل أن يعارضه فيقول : « قد لا يكون . . . » ، فإن (قد) في قوله ليس للتحقيق . . إلا لو كان عليه دليل ، ولو وجد ؛ لعرفه الإمام وما خالفه ، ولو فرض أنه خفي عليه ؛ لاستدركه ابن كثير ، ولأدلى به ، فإذ لم يفعل ؛ فالواجب البقاء مع الأصل الذي تمسك به الإمام جزاه الله خيراً .

ولقد كاد المحقق الآلوسي أن يميل إلى هذا الذي اختاره الإمام ؛ لولا أنه وقف في طريقه حديثُ الترجمة الذي اغتر هو بتحسين السيوطي له ، فقد أعاد ذكره أكثر من مرة ، وذكر أنه يكفي في الاحتجاج به في هذه المسألة ! وهذا من شؤم الأحاديث الضعيفة ، والتساهل في نقدها ، وتقليد من لا تحقيق عنده فيها !

---

(١) وهي : قطع (العراقيب) ، جمع (العرقوب) : وهو من الدابة ما يكون في رجلها بمنزلة الركبة في يدها .

٦٨٨٩ ـ (يا أيُّها النَّاسُ ! ابْكُوا ، فإنْ لمْ تَبْكُوا ؛ فتَباكَوا ، فإنَّ أَهْلَ النَّارِ يَبْكُونَ في النَّارِ حتّى تَسِيلَ دُموعُهم في وُجُوهِهم كأنَّها جَداولُ حتَّى تنْقطعَ الدُّموعُ ؛ فتَسِيل ـ يعني ـ الدِّماءَ ، فَتقْرحَ العُيونُ ، فلَوْ أنَّ سُفُناً أُرخِيَتْ فيها ؛ لجَرتْ) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي الدنيا في « الرقة والبكاء » (٧١ / ٤٥) ، وأبو يعلى في « المسند » (٧ / ١٦١ ـ ١٦٢) ـ والسياق له ـ ، ونعيم بن حماد في « زوائد الزهد » (٨٥ / ٢٩٥) ، والأصبهاني في « الترغيب » (١ / ٢٣٣ / ٥٠٠) ؛ كلهم عن عمران بن زيد : حدثنا يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أو ضعيف جداً ؛ يزيد الرقاشي ـ هو : ابن أبان ، وقد ـ : ضعفوه ؛ بل قال الذهبي في « المغني » :

« متروك » .

وعمران بن زيد ـ وهو : أبو يحيى التغلبي ـ : مختلف فيه ـ كما قال الذهبي ـ ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« ليِّن » .

قلت : تابعه الأعمش عن يزيد الرقاشي به مختصراً بلفظ :

« يرسَلُ البكاء على أهل النار ، فيبكون حتى تنقطع الدموع ، ثم يبكون الدم . . . » الحديث .

أخرجه ابن ماجه (٤٣٢٤) ، والبيهقي في « البعث والنشور » (٣١٣ / ٦٥١ و٦٥٢) .

والأعمش : مدلس ، فيخشى أن يكون تلقاه عن بعض الضعفاء ، وبخاصة أن البيهقي أعله بالوقف ، فقال عقبه :

« ورواه أبو شهاب عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن يزيد الرقاشي عن أنس ابن مالك موقوفاً » .

وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٣٩١) - وقد ساق حديث الترجمة - :

« قلت : روى بعضه ابن ماجه . رواه أبو يعلى . وأضعف من فيه يزيد الرقاشي ، وقد وثّق على ضعفه » .

ولعل الصواب في الحديث الوقف ؛ فقد قال قسامة بن زهير : خطبنا أبو موسى الأشعري فقال :

« يا أيها الناس ! ابكوا . . . » الحديث .

أخرجه أحمد في « الزهد » (ص ١٩٩) بسند صحيح ، وهو يعل حديث أبي النعمان محمد بن الفضل بإسناده عن عبد الله بن قيس - وهو : أبو موسى الأشعري - : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره مختصراً . رواه الحاكم .

وأبو النعمان هذا يلقب بـ (عارم) ، وقد كنت خرجت حديثه هذا في « الصحيحة » برقم (١٦٧٩) قبل أن أقف على هذا الموقوف على أبي موسى ؛ فهو يدل على أن (عارماً) أخطأ في رفعه . والله أعلم .

(تنبيه) : وقع لبعضهم في هذا الحديث بعض الأخطاء ؛ فوجب التنبيه عليها :

أولاً : تصدير المنذري إياه بقوله (٤ / ٢٤٢ / ٣) :

« وعن أنس بن مالك . . . » .

ثم عزاه لابن ماجه وأبي يعلى ، وساق لفظه المذكور أعلاه ؛ دون قوله في آخره : « فلو أن سُفناً . . . » .

ثم ساقه برواية الحاكم ، وسكت عن تصحيحه ، وقد عرفت علته .

ثانياً : جملة : « فلو أن سُفناً . . . » ثابتة في « مسند أبي يعلى » - كما رأيت أعلاه - ؛ فلا أدري لماذا لم يذكرها المنذري ، وتبعه الهيثمي ، ثم الحافظ ابن حجر في « المطالب العالية » (٤ / ٣٩٨ / ٤٦٧٣) ؟! أهو التقليد ، أم اختلاف نسخ « أبي يعلى » ؟ وهي ثابتة في نقل الحافظ ابن كثير عنه في « التفسير » (٢ / ٣٧٨) ، وكذلك هي في رواية الآخرين الذين سبق ذكرهم مع أبي يعلى في أول التخريج ، وكذا في رواية ابن ماجه والبيهقي عن الأعمش ، وفي رواية أحمد عن أبي موسى الموقوفة .

ثالثاً : قول المعلق على « مسند أبي يعلى » - بعد أن ضعف إسناده جداً - :

« وفي الباب : عن سعد بن أبي وقاص عند ابن ماجه . . . ، ولم أجده عنده من حديث أنس - كما أشار الهيثمي - » .

فأقول : فيه أمران :

الأول : نفيه المذكور غفلة منه ؛ فقد قدمت الإشارة إلى موضع وجود الحديث عند ابن ماجه بالرقم ؛ فالوهم منه ، وليس من الهيثمي .

والآخر : قوله : « وفي الباب عن سعد . . . » يوهم أن الحديث عنه بتمامه في بكاء أهل النار ، وليس فيه من ذلك ولا حرف واحد ، وإنما فيه الجملة الأولى منه فقط :

« ابكوا ، فإن لم تبكوا ؛ فتباكوا » !

فكان عليه البيان دفعاً للإيهام ؛ ولكنها الحداثة في هذا العلم ، ثم هو طرف من حديث سعد هذا عند ابن ماجه أيضاً ، على أن مداره على راوٍ ضعيف كان يجب عليه أن لا يسكت عنه ، فانظر تعليقي على هذه الجملة من قول ابن عمرو في « صحيح الترغيب » (٢٤ ـ التوبة / ٧) .

٦٨٨٩/م ـ (إذا رأَى أَحدُكُم مبْتَلىً ؛ فلْيقلِ : (الحمْدُ لله الذي فضَّلني علَيْكَ ، وعلى كَثيرٍ من عِبادِه تَفْضِيلاً) ، فإذا قالَ ذلكَ ؛ فقَدَ شَكَرَ تلكَ النِّعْمةَ) .

منكر بجملة : (الشكر) . أخرجه البزار (٤ / ٢٩ / ٣١١٨) ، والخرائطي في « فضيلة الشكر » (٣٣) ، وابن عدي في « الكامل » (٤ / ١٤٣ و ٦ / ٣٧٨) ، والطبراني في « الأوسط » (٥ / ٣٦٤ ـ ٣٦٥ / ٤٧٢١) و« الصغير » (ص ١٤٠ ـ هند) ، والبيهقي في « الشعب » (٤ / ١٠٧ / ٤٤٤٣) من طرق عن مطرف بن عبد الله : ثنا عبد الله بن عمر العمري عن سهيل عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن سهيل إلا عبد الله ، تفرد به مطرف » !

كذا قال ، وهو ما أحاط به علمه ، وقد تابعه محمد بن سنان العَوَقي : ثنا عبد الله بن عمر به .

أخرجه ابن أبي الدنيا في « كتاب الشكر » (٧٨ ـ ٧٩ / ١٨٧) ، والخرائطي في « فضيلة الشكر » (٣٣ ـ ٣٤ / ٣) ، والبيهقي أيضاً (٧ / ٥٠٧ / ١١١٤٩) .

قلت : فالعلة (عبد الله بن عمر العمري) ـ وهو المكبر ـ وهو ضعيف ـ كما قال الحافظ في « مختصر زوائد البزار » (٢/٤٢٢) و« التقريب » ـ . وأما الهيثمي ؛ فتساهل قائلاً (١٠ / ١٣٨) :

« رواه البزار والطبراني . . . وإسناده حسن » !

قلت : وإن مما يدل على ضعفه أنه اضطرب في ضبط الجملة ؛ فرواه بعضهم هكذا ، وقال بعضهم في رواية للخرائطي عن (العوقي) :

« . . . إلا عُوفِيَ من ذلك البلاء » .

وبهذا اللفظ أو قريب منه أخرجه الترمذي (٣٤٢٨) من طريق مطرف بن عبد الله بسنده المتقدم ، وقال :

« حديث حسن غريب من هذا الوجه » !

كذا قال ، وهو من تساهله الذي عرف به . . لكنه بهذا اللفظ صحيح ؛ لأني وجدت له شاهداً قويًا من رواية نافع عنه ، وله عنه طريقان :

أحدهما : عن أيوب . والآخر : عن محمد بن سوقة ؛ كلاهما عن نافع به .

وروي عن سالم عن ابن عمر ، وهذا كله مخرج في « الصحيحة » (٦٠٢ ، ٢٧٣٧) ، و« الروض النضير » (١٠٥٠) .

٦٨٩٠ ـ (تُحْفَةُ المؤْمنِ الموتُ) .

ضعيف . أخرجه ابن المبارك في « الزهد » (٢١٢ / ٥٩٩) : أخبرنا يحيى بن أيوب عن بكر بن عمرو عن عبد الرحمن بن زياد عن أبي عبد الرحمن الحبلي

عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً .

ومن طريق ابن المبارك أخرجه الحاكم (٤ / ٣١٩) ، وعبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (١ / ٣٠٨ / ٣٤٧) ، وأبو يعلى في « المسند الكبير » - كما في « المطالب العالية المسندة » (ق ٢٧ / ١) - ، وابن بشران في « الأمالي » (٢٦ / ١١٠ / ١) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٨ / ١٨٥) - واستغربه - ، والبيهقي في « الشعب » (٧ / ١٧١ ، ٢٥٣) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (٥ / ٢ / ١ - خط ، ١ / ١٢٠ / ١٥٠ - ط) ، والبغوي في « شرح السنة » (٥ / ٢٧١ / ١٤٥٤) ؛ كلهم عن ابن المبارك به . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : ابن زياد ؛ هو الإفريقي ؛ ضعيف » .

وأما قول المنذري في « الترغيب » (٤ / ١٦٨ / ٦) :

« رواه الطبراني بإسناد جيد » ! وقول الهيثمي (٢ / ٣٢٠) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، ورجاله ثقات » !

قلت : فما أظن إلا أنه من تساهلهما ، وليس هو في القطعة التي طبعت حديثاً من « المعجم الكبير » الجزء (١٣) ، وفيه أحاديث لعبد الله بن عمرو بن العاص ؛ لذلك لم أستطع القطع بأنه من الوجه الذي رواه الجماعة ، أو على الأقل من طريق (ابن زياد الإفريقي) ، لكنه هو الذي يغلب على الظن ؛ فإني بلوت تساهلهما في تقوية أحاديث بعض الضعفاء بصورة عامة في تحقيقي لأحاديث « الترغيب والترهيب » ، ولأحاديث (الإفريقي) هذا بصورة خاصة ، وأقرب مثال يحضرني

الآن الحديث المتقدم (٤٦١٥) بلفظ : « من صدع رأسه . . . » ؛ فإنهما حسَّناه ، وفيه (الإفريقي) !

وقد تبعهما في تحسين حديث الترجمة الحافظ العراقي ؛ فقال في « تخريج أحاديث الإحياء » (٤ / ٤٥٠) :

« أخرجه ابن أبي الدنيا في « كتاب الموت » ، والطبراني ، والحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بسند حسن » .

ونقله الزبيدي في « شرحه » (١٠ / ٢٢٧) وأقره ! ولعل في قرن الحافظ العراقي الحاكم مع الطبراني أن طريق الطبراني فيها الإفريقي أيضاً ، وإلا ؛ لنبه على الفرق بينهما . والله أعلم .

فلا غرابة بعد تتابع هؤلاء الأجلّة على التحسين ، أن يقلدهم المعلقون الثلاثة على « الترغيب » (٤ / ٢٢٩) !

ثم إن الزبيدي عقب على قول العراقي المذكور فقال :

« قلت : ورواه كذلك ابن المبارك في « الزهد » ، والبيهقي في « الشعب » ، ورواه الديلمي في « مسند الفردوس » من حديث جابر » .

فأقول : هو ضعيف جداً . . فيه كذاب ؛ فلا يصلح للتقوية ، ويأتي تخريجه عقب هذا .

(تنبيه) : وقع للمناوي وغيره وهم فاحش حول حديث الترجمة ؛ فقال في « الفيض » ـ عقب قول الهيثمي المتقدم : « رجال الطبراني ثقات » ـ :

« وأفاد الحافظ العراقي أنه ورد من طريق جيد (!) ؛ فقال :

« رواه محمد بن خَفيف الشيرازي في « شرف الفقراء » ، والديلمي في « مسند الفردوس » من حديث معاذ بسند لا بأس به . ورواه الديلمي من حديث ابن عمر بسند ضعيف جداً » ا هـ . وبه يُعرف أن المصنف قصر حيث اقتصر على عزوه للطريق التي لا تخلو عن مقال ، وإهمال الطريق السالمة عن الإشكال » .

قلت : وفي هذا التعقب خطأ فاحش من المناوي لا أدري كيف وقع له ! فإن الحافظ العراقي إنما قال هذا الذي عزاه إليه في حديث آخر ؛ أورده الغزالي في « فضيلة الفقر » من كتابه « الإحياء » (٤ / ١٩٥) بلفظ :

« تحفة المؤمن في الدنيا الفقر » .

ونقله عنه العلامة الزبيدي في « شرح الإحياء » (٩ / ٢٧٦) في تخريج هذا الحديث ؛ لكن سقط من قلمه أو من الطابع لفظ : « جداً » .

هذا أولاً .

وثانياً : قوله : « طريق جيد » ؛ غير جيد ؛ لأنه بناه على قول العراقي : « بسند لا بأس به » ، وهذا وهم أو تساهل منه ؛ فإن فيه جهالة - كما كنت بينته فيما مضى برقم (٣٣٩٢) - .

ثالثاً : وعليه ، فما أورده المناوي على السيوطي غير وارد - كما هو ظاهر - . فتنبه !

هذا ؛ وقد تحرف الطرف الأول من كلام المناوي المتقدم على الأستاذ إرشاد الحق الأثري في تعليقه على حديث جابر الآتي عقب هذا ؛ فقال في حاشيته على « العلل المتناهية » (٢ / ٤٠٢ - ٤٠٣) :

« وقال العراقي : إنه ورد من طريق جيد ، رواه الشيرازي . . . » إلخ .

فتحرف عليه قول المناوي : « وأفاد » إلى قوله : « وقال » !

ثم رأيت البوصيري في « إتحاف السادة المهرة » (١ / ١١٢ / ١) قد وافق الذهبي على استدراكه تصحيح الحاكم ، وعلى تضعيف الإفريقي ؛ ولكنه قال :

« لكن له شاهد من حديث أبي جحيفة وعبد الله بن مسعود ، وسيأتي في (كتاب الزهد) » .

قلت : وفي هذا الإطلاق نظر من وجهين :

أحدهما : أنهما موقوفان .

والآخر : أن مدارهما على ضعيف ؛ فقد أورده هناك في « الزهد » (٣ / ١٠٠ / ٢ - ١٠١ / ١) عن ابن مسعود بلفظ :

« ذهب صفو الدنيا ؛ فلم يبق إلا الكُدْرة ، والموت اليوم تحفة لكل مسلم » . وقال :

« رواه مسدد موقوفاً ، وفيه (يزيد بن أبي زياد) ؛ وهو ضعيف » .

ثم ذكره عن أبي جحيفة موقوفاً أيضاً وقال :

« رواه الحارث بن أبي أسامة موقوفاً في « مسنده » ، وفي سنده (يزيد بن أبي زياد) » .

قلت : ومن طريقه أخرجه أحمد في « الزهد » (ص ١٥٧ - ١٥٨) ، ومن طريقه أبو نعيم في « الحلية » (١ / ١٣٣ - ١٣٤) ؛ لكنه قال :

« عن يزيد بن أبي زياد عن أبي جحيفة قال : قال عبد الله : . . . فذكره . فرجع الإسناد إلى ابن مسعود وأنه القائل ، وأبا جحيفة الراوي عنه .

ويزيد هذا ؛ هو الهاشمي مولاهم ، وهو مع ضعفه لم يدرك أبا جحيفة ، وعبد الله بن مسعود ، ولم يذكروا له رواية عن أحد من الصحابة ، وإنما قالوا :

« رأى أنساً » .

وإليك الآن تخريج حديث جابر الذي سبقت الإشارة إليه ، وسكت العلامة الزبيدي عليه :

٦٨٩١ - (الموتُ تُحفةُ المؤْمنِ ، والدِّرْهمُ والدِّينارُ رَبيعُ المنافقِ ، وهُمَا زادَاهُ إلى النَّارِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٢ / ٤٠٢ / ١٤٨٠) ، وكذا الديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ٨٧) ؛ كلاهما من طريق الدارقطني : نا الحسين بن القاسم[1] الكوكبي قال : نا أحمد بن عمر بن بشر البزاز : نا جدي إبراهيم بن فرقد [بن الجعد] قال : نا القاسم بن بهرام عن عطاء عن جابر بن عبد الله مرفوعاً . وقال ابن الجوزي :

« تفرد به القاسم بن بهرام . قال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به بحال » . وقال فيه الذهبي في « الميزان » :

« له عجائب عن ابن المنكدر (وفي « المغني » : أبي الزبير) ، وهاه ابن حبان

---

(١) وقع في « العلل » :(جعفر) . . والصواب ما أثبت . وكان هناك أخطاء أخرى ؛ فصححتها من « المسند » وغيره . والزيادة منه .

وغيره » . وكناه ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٢١٤) : (أبو همدان) ، وقال :

« شيخ كان على القضاء بـ (هيت) ، يروي عن أبي الزبير العجائب ، لا يجوز الاحتجاج به بحال » .

وبكنيته المذكورة أورده ابن عدي في « الكامل » (٧ / ٢٩٤) وقال :

« كذاب » . وقال الحافظ في « اللسان » :

« وهو صاحب الحديث الطويل في نزول قوله تعالى : ﴿ يوفون بالنذر ﴾ ، أورده الحكيم الترمذي في « أصوله » ، وقال : إنه مفتعل . وهو في (تفسير الثعلبي) » .

قلت : والثلاثة الذين دونه ؛ لم أعرفهم ؛ سوى (الحسين بن القاسم الكوكبي) ؛ فقد ترجمه الخطيب في « التاريخ » ، وقال (٨ / ٨٦) :

« ما علمت من حاله إلا خيراً . مات سنة (٣٢٧) » .

٦٨٩٢ - (الموتُ للمؤْمنِ خَيْرٌ من الحَياة . والفقْرُ للمؤْمنِ خَيْرٌ من الغِنَى . والذُّلُّ خيرٌ له من العزِّ والرِّفْعةِ . واللهُ لا ينظُرُ إلى هذه الأمّةِ إلا بالضُّعَفاءِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ٨٨) من طريق محمد بن عبيد بن خالد : حدثنا محمد بن الأزهر الجوزجاني عن وكيع عن سفيان عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر رفعه .

قلت : وأورده السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ١٧٦) وسكت عنه ، وكأن ذلك لوضوح بطلانه ؛ فإنه مخالف لعدة أحاديث صحيحة كقوله ﷺ :

« خيركم من طال عمره ، وحسن عمله » . وقوله ﷺ :

« بشّر هذه الأمة بالرفعة والمجد والتمكين في الأرض . . . » . وغير ذلك .

والإسناد واهٍ بمرة ؛ قال ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٣٩٤ / ٧) :

« قلت : لم يبين [السيوطي] علته ، وفيه محمد بن الأزهر الجوزجاني ؛ نهى أحمد عن الكتابة عنه ؛ لكونه يروي عن الكذابين . وقال ابن عدي : ليس بالمعروف . ومحمد بن عبيد بن خالد ؛ لم أعرفه . والله أعلم » .

٦٨٩٣ - (أَولُ ما يُبَشَّرُ به المؤْمنُ بروْحٍ وريْحانٍ وجَنَّةِ نَعيم . وإنَّ أوَّلَ ما يُبَشَّرُ به المؤْمنُ [أن] يقالَ له : أبْشِرْ وليَّ الله ! قَدِمتَ خيْرَ مَقْدم ، غفَرَ اللهُ لمن شيَّعكَ ، واستَجابَ اللهُ لمن استَغفرَ لك ، وقَبِلَ ممَّنْ شَهِدَ لكَ) .

موضوع . أخرجه مسلمة بن القاسم في زوائده على « مصنف ابن أبي شيبة » (١٤ / ١٤٥ / ١٧٨٩٤) ، وأبو الشيخ في « الثواب » ؛ - كما في « اللآلي » (٢ / ٤٣١) - ؛ كلاهما من طريق يحيى بن الضريس : حدثنا **عمرو بن شِمْر** عن جابر عن زاذان عن سلمان مرفوعاً .

ذكره السيوطي شاهداً لحديث جابر المخرج قبل حديث ، وعزاه في « الدر المنثور » (٦ / ١٦٦) للقاسم بن منده في « كتاب الأحوال (!) والإيمان بالسؤال » وسكت عنه أيضاً ، وتعقبه ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٣٧٠ / ٢٢) ، فقال :

« قلت : هو من طريق عمرو بن شمر الجعفي ؛ فلا يصلح شاهداً . والله أعلم » .

قلت : وذلك ، لأنه ذكره في أول كتابه (ص ٩٣ / ٣٩٤) ، فقال فيه :

« قال الجوزجاني : كذاب . وقال ابن حبان : رافضي ، روى الموضوعات عن الثقات » .

قلت : وهو ممن أجمعوا على تركه ، والحاكم ـ على تساهله ـ قال فيه :

« كان كثير الموضوعات عن جابر الجعفي ، وليس يروي تلك الموضوعات الفاحشة عن جابر غيره » .

قلت : ولعل هذا الحديث من الأحاديث التي أشار إليها الحاكم ،لكن جابر الجعفي قريب من شمر ؛ فقد كذبه بعضهم ، ولعل الحافظ أشار إلى ذلك ؛ فإنه عقب على قول الحاكم بقوله :

« وقال أبو نعيم : يروي [عن] جابر الجعفي الموضوعات المناكير » .

٦٨٩٤ ـ (إذا ماتَ الرَّجلُ مِنْ أَهلِ الجنَّةِ ؛ اسْتَحيى اللهُ أنْ يعذِّبَ مَنْ حَمَلَهُ ، ومَنْ تَبِعَه ، ومَنْ صلَّى علَيْه) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ٧٦) من طريق عبد الله بن إبراهيم عن المنكدر بن محمد عن أبيه عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته (عبد الله بن إبراهيم) هذا ـ وهو : الغفاري ـ : متفق على تركه ، قال الذهبي في « الكاشف » :

« متهم عدم » . وقال في « الميزان » :

« يدلسونه لوهنه » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، ونسبه ابن حبان للوضع » . انظر « الضعفاء » (٢ / ٣٧) .

وقال الحاكم في « المدخل إلى الصحيح » (١٥١ - ١٥٢ / ٩٠) :

« يروي عن جماعة من الضعفاء أحاديث موضوعة لا يرويها عنهم غيره » .

قلت : ومن هؤلاء الضعفاء شيخه هنا (المنكدر بن محمد بن المنكدر) : ضعفه الجمهور ، ومنهم أبو حاتم ، وبيَّنَ السبب فقال :

« كان رجلاً صالحاً لا يفهم الحديث ، وكان كثير الخطأ ، لم يكن بالحافظ لحديث أبيه » .

قلت : وهذا من حديث أبيه - كما ترى - ؛ لكن الآفة من (الغفاري) . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦٨٩٥ - (إسْرافيلُ له أَرْبعةُ أجْنحة ، منْها جَناحانِ ؛ أَحدُهما بالمشْرقِ ، والآخَرُ بالمغْربِ ، واللَّوح بينَ عَينَيه ، فإذا أرادَ اللهُ عزّ وجلّ أنْ يكْتبَ الوحْيَ ؛ ينْقُر بينَ جَبْهتِه) .

موضوع . أخرجه أبو الشيخ في « العظمة » (٣ / ٨٢٠ / ٣٨٥) من طريق أبي أيوب : حدثنا خالد الواسطي : حدثنا خالد الحذاء عن الوليد أبي بشر عن عبد الله بن رباح عن عائشة رضي الله عنها : أن كعباً رحمه الله تعالى قال لها : هل سمعت رسول الله ﷺ يقول في إسرافيل شيئاً ؟ قالت : نعم ؛ سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت وهذا إسناد موضوع ، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم ؛ غير (أبي أيوب)

هذا ـ وهو : سليمان بن داود الشاذكوني ـ : قال الذهبي في « المغني » :

« رماه ابن معين بالكذب . وقال البخاري : فيه نظر » .

قلت : وقد مضى له أحاديث كثيرة تدل على سوء حاله ؛ فهو الآفة ، وقد خالفه وهب بن بقية : حدثنا خالد عن خالد الحذاء به ؛ إلا أنه قال :

عن كعب رحمه الله تعالى أنه قال لعائشة رضي الله عنها : هل سمعت رسول الله ﷺ يقول في إسرافيل شيئاً ؟ قالت : كيف تجدونه في التوراة ؟ قال : . . . فذكره نحوه .

فهذا هو أصل الحديث ؛ فسرقه هذا الكذاب وقلبه ونسبه إلى النبي ﷺ ! وهذا مما يؤيد قول ابن عدي فيه :

« حافظ ماجن عندي ، ممن يسرق الحديث » .

وقد رواه بعض الضعفاء مرفوعاً أيضاً بأتم منه ، وفيه ذكر الصور ، وقد خرجته في أول كتاب (٢٦ ـ البعث) من كتابي « ضعيف الترغيب والترهيب » ، وهو وشيك الصدور إن شاء الله تعالى مع قسيمه « صحيح الترغيب »(*) . والله ولي التوفيق .

٦٨٩٦ ـ (النَّافِخَانِ في السَّماءِ الثَّانيةِ : رأسُ أحدِهما بالمشْرِقِ ، ورِجْلاهُ بالمغربِ ـ أو قال : رأسُ أحدِهما بالمغْرِبِ ، ورِجْلاهُ بالمشْرِقِ ـ ، يَنتظِرانِ متَى يؤْمرانِ يَنفُخانِ في الصُّورِ ، فَينفُخانِ) .

منكر . أخرجه أحمد (٢ / ١٩٢) عن التيمي عن أسلم عن أبي مُرَيَّة عن

(*) وقد صدر بحمد الله في خمسة مجلدات . (الناشر) .

النبي ﷺ أو عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ للشك الذي فيه ، وتَرَدُّدِ الراوي بين إرساله ووصله أولاً ؛ ولأن (أبو مُرَيَّة) مجهول الحال ثانياً ـ كما كنت حققته في حديث آخر له تقدم برقم (٥٠٠٥) ـ .

والحديث أورده ابن كثير في « النهاية » (١ / ٢٤٤ ـ ٢٤٥) برواية أحمد هذه ، وقال :

« تفرد به أحمد . وأبو مرية هذا اسمه عبد الله بن عمرو العجلي ، وليس بالمشهور ، ولعل هذين الملكين أحدهما هو إسرافيل ، وهو الذي ينفخ في الصور ـ كما سيأتي بيانه في (حديث الصور) بطوله ـ ، والآخر هو الذي ينقر في الناقور . . . » .

وأقول : في الحديث نكارة ظاهرة مخالفة في وصف الملك رأساً ورِجلاً ، وأنهما ملكان ، والمحفوظ في أحاديث الباب أن النافخ في الصور واحد ، إلا في رواية لعطية العوفي منكرة ؛ فإنها بلفظ :

« إن صاحبي الصور . . . » .

وأكثر الروايات عنه بالإفراد ، وعليه أكثر الأحاديث ـ كما كنت بينت ذلك في « الصحيحة » برقم (١٠٧٩) ـ .

ومما تقدم تعلم تساهل المنذري في قوله في « الترغيب » (٤ / ١٩١ / ٦) :

« رواه أحمد بإسناد جيد هكذا على الشك في إرساله واتصاله » !

إذ كيف تجتمع الجودة مع الشك المذكور ؟!

وغفل عن هذا الجهلة الثلاثة ؛ فقالوا في تعليقهم على « الترغيب » (٤ / ٢٨٣) :

« حسن » !ونحوه قول الهيثمي (١٠ / ٣٣٠) :

« رواه أحمد على الشك ، فإن كان عن أبي مرية ؛ فهو مرسل ، ورجاله ثقات ، وإن كان عن عبد الله بن عمرو ؛ فهو متصل مسند ، ورجاله ثقات » !

قلت : قد علمت جهالة (أبو مرية) ، ولم يوثقه غير ابن حبان ـ كما بينت في المصدر المذكور آنفاً ـ . هذا إلى ما في متنه من النكارة ـ كما تقدم ـ .

والحديث عزاه السيوطي في « الدر المنثور » (٥ / ٣٣٨) للحاكم أيضاً ، ولم أره في « مستدركه » بعد مزيد البحث عنه . والله أعلم .

(تنبيه) : أبو مُرية . . هكذا وقع في إسناد « المسند » ، وكذا في المصادر التي عزته إليه ؛ مثل : « نهاية » ابن كثير و« ترغيب » المنذري ، و« مجمع » الهيثمي . وكذلك هو في « جامع المسانيد » لابن كثير أيضاً (١٦ / ٩ / ٣) ، و« أطراف المسند » لابن حجر العسقلاني (٤ / ١١٢ / ١٢٤) ، وحقق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله أنه كذلك ثبت في أصول « المسند » الثلاثة ، ويشكل عليه أن العلماء والحفاظ في كتب التراجم و« الأسماء والكنى » لم يترجموه إلا بـ (أبو مُراية) بالضم والتخفيف وياء تحتية بعد الألف ، مثل : كتاب « التاريخ » للبخاري (٣ / ١ / ١٥٤) ، و« الجرح » لابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ١١٨) ، و« الثقات » لابن حبان (٥ / ٣١) .

وعلى هذا أجمعت كتب « الأسماء والكنى » مثل : كتاب مسلم (٢ / ٨٢٧ / ٣٣٤٢) ، والدولابي (٢ / ١١٢) ، و« المشتبه » للذهبي ـ وكتابه الآخر « المقتنى » ـ

وشروحه مثل « التوضيح » لابن ناصر الدين الدمشقي ، و« التبصير » لابن حجر العسقلاني ، وكتابه الآخر « تعجيل المنفعة » .

ولم يذكر أحد منهم الكنية الأولى سوى ابن ناصر الدين ؛ فإنه قال :

« قلت : وقال سليمان التيمي : (أبو مرية) بحذف الألف ، وتشديد المثناة تحت . . حكاه عن التيمي ابن منده في (الكنى) » .

قلت : وفي ظني أن ابن منده يشير إلى رواية أحمد هذه ؛ فإنها من رواية التيمي - كما رأيت - . وقد ذكروا أنه روى عنه قتادة ، وأسلم العجلي . وهذا من رواية أسلم عنه .

وأما رواية قتادة عنه فقد سبق تخريجها في « الصحيحة » (١٨٠) ، ووقع فيها على الصواب : (أبو مُراية) .

قلت : فالذي يظهر لي - والله أعلم - من مجموع ما تقدم : أن الذي في « المسند » خطأ قديم من بعض رواته عن مؤلفه ، مثل أبي بكر القطيعي ؛ ففيه كلام يسير - كما كنت ذكرت في كتابي « الذب الأحمد عن مسند أحمد » - ، وسواء كان الخطأ منه أو من غيره ؛ فتوهيمه - بلا شك - أولى من توهيم هؤلاء الأئمة الذين أجمعوا على ضبطه بخلاف ما وقع في إسناده ؛ ولذلك فما أعجبني - حقاً - إصرار الشيخ أحمد شاكر على تصويب ما فيه ، وتخطئة ما في كتابي البخاري والعسقلاني أعني : « التعجيل » ! وفي اعتقادي أنه لو تيسر له تتبع هذه الترجمة من بعض المصادر المتقدمة - بله كلها - ؛ لم يسعه - إن شاء الله - إلا أن يتبنى ما أجمعوا عليه ، وأن ينسب الوهم إلى من أشرت إليه .

٦٨٩٧ - (في قوله [تعالى] : ﴿ ويُسْقَى من ماء صَديد يَتَجَرَّعُه ﴾ ؛ قال : يُقرَّبُ إلى فِيه فَيكْرهُه ، فإذا أُدنيَ منْه ؛ شَوَى وجْهَهُ ، ووقَعتْ فَرْوةُ رأْسه ، فإذا شَرِبَ ؛ قَطَّعَ أمْعاءَه حتّى تَخْرجَ من دُبُرِه ، يقولُ الله : ﴿ وسُقُوا ماءً حَميماً فَقَطَّع أمْعاءَهم ﴾ ، ويقولُ : ﴿ وإنْ يَسْتَغيثُوا يُغَاثُوا بماءٍ كالمهْلِ يشْوي الوجوهَ بئْسَ الشَّرابُ ﴾) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢٥٨٦) ، والنسائي في « السنن الكبرى » (٦ / ٣٧١ - ٣٧٢ / ١١٢٦٣) ، والحاكم (٢ / ٣٥١ و ٣٦٨ و ٤٥٧) ، وابن جرير في « التفسير » (١٣ / ١٣١) ، وأحمد (٥ / ٢٦٥) ، وابنه عبد الله في « زوائد الزهد » (ص ٢٠) ، وابن أبي الدنيا في « صفة النار » (ق ٥ / ١ - ٢) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١٠٦ / ٧٤٦٠) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٨ / ١٨٢) ، والبيهقي في « البعث » (٢٩٢ / ٦٠٢) - عن الحاكم - ، والبغوي في « التفسير » (٤ / ٣٤٢) و« شرح السنة » (١٥ / ٢٤٣ / ٤٤٠٥) ؛ كلهم من طريق عبد الله بن المبارك - وهذا في « الزهد » (٨٩ / ٣١٤ - زوائد نعيم) - : أخبرنا صفوان بن عمرو عن عبيد الله بن بسر عن أبي أمامة عن النبي ﷺ به .
وقال الترمذي :

« حديث غريب . وهكذا قال محمد بن إسماعيل - [يعني : البخاري] - عن (عبيد الله بن بُسر)[1] ، ولا نعرف (عبيد الله بن بسر) إلا في هذا الحديث ، وقد روى صفوان بن عمرو عن عبد الله بن بسر صاحب النبي ﷺ غير هذا الحديث ،

---

(١) الذي في « التاريخ الكبير » (٣ / ١ / ٣٧٤) : (عبيد الله بن بشير بن جرير البجلي ، روى عنه يونس بن أبي إسحاق ، منقطع ، عن أبي أمامة رضي الله عنه . قاله ابن المبارك عن صفوان ابن عمرو الشامي » ! ولم يعلق عليه محققه بشيء ! والظاهر أن هذا راوٍ آخر ، وفرّق بينهما جمع ، انظر « تيسير الانتفاع » .

وعبيد الله بن بسر الذي روى عنه صفوان بن عمرو هذا الحديث رجل آخر ليس بصاحب » .

قلت : ولذلك قال الذهبي في « الميزان » :

« لا يعرف » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« مجهول » .

هذا ؛ وقد تابع ابنَ المبارك بقية بن الوليد ، فقال : عن صفوان بن عمرو قال : ثني عبيد الله بن بسر به .

أخرجه ابن جرير .

(تنبيه) : تصحف (عبيد الله) إلى : (عبد الله) في بعض المصادر المتقدمة ، ومنها : « مستدرك الحاكم » في المواضع الثلاثة المشار إليها منه ! والظاهر أنه تلقاه هكذا ؛ فإنه قال في الموضع الأول :

« صحيح على شرط مسلم » ! ووافقه الذهبي ، وأقره المنذري في « الترغيب » (٤ / ٢٣٤ - ٢٣٥ / ٣) !!

قلت : ففي تصحيحه على شرط مسلم إشارة قوية إلى أنه (عبد الله بن بُسْر) الصحابي ؛ فإنه من رجال مسلم ، وكذلك (صفوان بن عمرو) . ولا ينافي ذلك قوله في الموضعين الآخرين : « صحيح الإسناد » فقط - كما هو ظاهر - .

(تنبيه آخر) : عزا السيوطي الحديث في « الدر » (٤ / ٧٣) لبعض من ذكرنا ، وزاد :

« وابن المنذر ، وابن أبي حاتم ، وابن مردويه » .

لكن وقع فيه : « وأبو نعيم في « الحلية » وصححه » ؛ فنسب التصحيح لأبي نعيم . . وهو خطأ مطبعي صوابه : « والحاكم وصححه » .

٦٨٩٨ - (لا تَنْسَوا العَظِيمَين . قلْنا : وما العَظِيمانِ ؟ قال : الجنَّةُ والنَّارُ . ثمَّ بكَى حتَّى جرَى - أو قالَ : بلَّ - دموعُه ما بين لَحْيَيْهِ ، ثمّ قال :

والّذِي نَفْسِي بيَدِه ! لو تعْلَمُون ما أعْلمُ مِنْ عِلْمِ الآخِرَةِ ؛ لخَرجْتُم إلى الصُّعُداتِ ، فلَحثوتُم على رؤُوسِكُمُ التَّرابَ ») .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ » (١ / ٤١٧ / ١٣٣٤) ، وأبو يعلى في « مسنده الكبير » - كما في « المطالب العالية المسندة » (٢ / ١١٩ / ١) - من طريق إسحاق - زاد أبو يعلى : ابن أبي إسرائيل - ، والدولابي في « الكنى » (٢ / ١٦٤) من طريق أيوب بن سالم ؛ كلاهما عن أيوب بن شبيب الصنعاني عن رباح بن زيد قال : حدثني عبد الله بن بَحِير قال : سمعت عبد الله بن يزيد يقول : سمعت ابن عمر يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أيوب بن شبيب الصنعاني : مجهول العين في نقدي ؛ وإن ذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ١٢٥) من رواية إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، وإسحاق بن أبي إسرائيل الحراني عنه ، وقال :

« يخطئ » . ونقله عنه الحافظ في « اللسان » وأقره .

ويبدو لي أن قرن (إسحاق بن إبراهيم الحنظلي) - وهو : ابن راهويه الإمام الحافظ - خطأ من ابن حبان تبعه عليه الحافظ ؛ سببه أن البخاري لم ينسبه في

الحديث فقال :

« قال لي إسحاق : حدثنا أيوب بن شبيب . . . » ؛ فتوهم ابن حبان أنه إسحاق بن راهويه ؛ لأنه من شيوخ البخاري المشهورين ، فانساق ذهنه إليه ، ونسبه إلى أبيه (إبراهيم) ، ولم يعلم - أو على الأقل لم يتذكر - أن إسحاق بن أبي إسرائيل هو من شيوخ البخاري أيضاً في « الأدب المفرد » - كما في ترجمته من « التهذيب » - وما دام أنه جاء منسوباً إلى والده (أبي إسرائيل) عند أبي يعلى ؛ فينبغي أن تحمل رواية البخاري المطلقة على رواية أبي يعلى هذه المقيدة - كما هي القاعدة في مثل هذا - . والله أعلم .

وعليه يكون شيخه (أيوب بن شبيب) : مجهول العين - كما هو مقرر في الأول - .

وأما (أيوب بن سالم) : فلا أثر له في شيء من كتب الرجال .

والحديث عزاه المنذري في « الترغيب » (٤ / ٢٢٥ / ١٣) لأبي يعلى ، وسكت عنه ، وصدره بقوله : « وعن » ، فكان ذلك من دواعي تخريجه والكشف عن علته ، ولم يورده الهيثمي في « مجمعه » ؛ لأنه في « مسند أبي يعلى الكبير » - كما سبق - .

ثم رأيت الحديث قد أخرجه ابن أبي الدنيا في « صفة النار » (ق ١ / ٢) و« الرقة والبكاء » (ق ١٢٣ / ٢) أيضاً قال : حدثنا إسحاق بن إبراهيم به . واسم (أبي إسرائيل)والد (إسحاق الحراني) : إبراهيم أيضاً ؛ لكن ليس هو والد (ابن راهويه) - كما ذكرت - ، ويؤيده أن ابن أبي الدنيا ذكروه في الرواة عن (الحراني) . . دون : (ابن راهويه) .

فإذا علمت هذا التحقيق - والله يعلم كم أخذ مني جهداً ووقتاً - ؛ فمن الاعتداء على الحديث قول المعلقين الجهلة الثلاثة على هذا الحديث في طبعتهم « للترغيب » (٤ / ٣٥٥) :

« حسن بشواهده » ! وكذبوا يقيناً . هداهم الله وعرفهم بنفوسهم .

٦٨٩٩ - (﴿ كلَّمـا نَضِـجَتْ جُلُودُهم بدّلناهُم جُلُوداً غـيْـرها ﴾ في السَّاعةِ الواحدةِ عِشْرينَ ومئةَ مرّةٍ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٥ / ٣٧٤ - ٤٧٥) من طريق شيبان ابن فروخ : ثنا نافع أبو هرمز : ثنا نافع عن ابن عمر قال :

تلا رجل عند عمر هذه الآية : ﴿ كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلوداً غيرها ليذوقوا العذاب ﴾ ، قال : فقال عمر : أعدها علي - وثَمّ كعب - . فقال : يا أمير المؤمنين ! أما إن عندي تفسير هذه الآية ؛ قرأتها قبل الإسلام . قال : فقال : هاتها يا كعب ! فإن جئت بما سمعت من رسول الله ﷺ ؛ صدقناك ، وإلا ؛ لم ننظر فيها . فقال : إني قرأتها قبل الإسلام . . . فذكره ، فقال عمر : هكذا سمعتها من رسول الله ﷺ .

وأخرجه ابن عدي في ترجمة (نافع أبي هرمز) من طريق أخرى به نحوه (٧ / ٥٠) مختصراً ؛ إلا أنه ذكر : (معاذ بن جبل) . . مكان : (كعب) . وروى تضعيفه جداً عن جمع ، وعن ابن معين أنه قال :

« ليس بثقة ، كذاب » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ٥٨) :

« كان ممن يروي عن أنس بن مالك ما ليس من حديثه ؛ كأنه أنس آخر ، لا

يجوز كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار » .

وساق له الذهبي جملة من مناكيره ، وهذا أحدها ؛ لكنه لم يسقه بتمامه . ومما لا ريب فيه أن ذكر الرسول فيه هو من أكاذيبه .

وقد رويت بعض الآثار الموقوفة في تفسير الآية المذكورة ، فلا بأس من ذكر ما يتيسر منها للنظر في أسانيدها ؛ وأقربها إلى هذا : ما رواه عبد الوهاب بن عطاء : أنا **الربيع بن برة عن الفضل الرقاشي : أن عمر بن الخطاب قرأ هذه الآية . . . (فذكرها) قال : يا كعب ! أخبر بتفسيرها ، فإن صدقت ؛ صدقتك ، وإن كذبت ؛ رددت عليك . فقال :**

إن جلد ابن آدم يحرق ويجدد في ساعة ، أو في مقدار ساعة ستة آلاف مرة . قال : صدقت .

أخرجه البيهقي في « البعث والنشور » (٣٠٥ / ٦٣٣) .

وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ فإنه مع انقطاعه بين عمر والفضل - وهو : ابن عيسى الرقاشي - ؛ فإن هذا منكر الحديث - كما قال أبو زرعة وأبو حاتم - . وقال النسائي :

« ليس بثقة » .

والربيع بن برة : لم أعرفه .

ولذلك أشار المنذري في « الترغيب » (٤ / ٢٤٠ / ٩) إلى تضعيف هذا الأثر .

ثم روى البيهقي (٣٠٦ / ٦٣٤) ، وكذا عبد الله بن أحمد في « زوائد الزهد » (٢٦٩) من طريق الفضيل بن عياض عن هشام عن الحسن قال : . . . (فذكر

الآية) ، قال :

تأكلهم النار كل يوم سبعين ألف مرة ، كلما أكلتهم ؛ قيل لهم : عودوا ، فيعودون كما كانوا .

وإسناده إلى (الحسن) - وهو : البصري - صحيح ؛ فهو مقطوع .

وأخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٣ / ١٦٣ / ١٥٩٩٨) ، وابن جرير الطبري في « التفسير » (٥ / ٩٠) من طريق آخر عن هشام بن حسان به نحوه عن الحسن قال : بلغني . . . فذكره .

وسنده صحيح أيضاً .

ورواه نعيم بن حماد في « زوائد الزهد » (٩٥ / ٣٢٩) ، وابن أبي الدنيا في « صفة النار » (ق ٦ / ٢ و ٧ / ٢ و ١٤ / ١ و ١٥ / ٢) من طرق أخرى عن الحسن .

٦٩٠٠ (أرْبعةُ أجْبالٍ من جِبالِ الجَنَّةِ ، وأرْبعةُ أنْهارٍ مِنْ أنْهارِ الجَنَّةِ : فأمَّا الأَجْبالُ : فـ (الطُّورُ) ، و(لُبنانُ) ، و(طُورُ سَيْنَاءَ) ، (طُورُ زِيتَا) . . .) الحديث(*) .

منكر جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٨ / ٣٢٩ / ٧٦٦٩) : حدثنا محمد بن موسى قال : حدثنا الحسن بن كثير قال : حدثنا يحيى بن سعيد اليمامي قال : حدثنا نصر بن يحيى بن أبي كثير قال : حدثنا أبي قال : حدثني سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

(*) كتب الشيخ رحمه الله فوق هذا المتن : « مضى برقم (٥٤٩٠) » .

« لم يروه عن يحيى بن أبي كثير ، إلا ابنه نصر ، ولا رواه عن نصر إلا يحيى ابن سعيد اليمامي ، تفرد به الحسن بن كثير » .

قلت : وهو الحسن بن كثير بن يحيى بن أبي كثير اليمامي ـ ، كما في حديثين آخرين قبله في « المعجم » من رواية محمد بن موسى هذا عنه ـ ، وهو ـ أعني : الحسن هذا ـ ضعيف ؛ كما قال الدارقطني ، ونقله الحافظ في « اللسان » (٢ / ٢٤٧) .

ونصر بن يحيى بن أبي كثير ـ وهو اليمامي ؛ كما صرح به الطبراني في إسناد أحد الحديثين المشار إليهما ـ ؛ لم أجد له ترجمة .

ومثله الراوي عنه (يحيى بن سعيد اليمامي) .

ثم رأيت في « ثقات ابن حبان » (٩ / ٢٥٣) :

« يحيى بن سعيد بن يزيد الحنفي : من أهل اليمامة ، يروي عن أبيه . روى عنه عمر بن يونس اليمامي » .

قلت : فالظاهر أنه هو ، ولكن ذلك لا يخرجه عن الجهالة ؛ لأن (عمر بن يونس) هذا وإن كان ثقة ؛ فهو به وحده لا ترتفع الجهالة ؛ ـ كما هو معلوم من علم المصطلح ـ .

و(محمد بن موسى) شيخ الطبراني ـ وهو الإصطخري ـ ؛ روى له في « معجمه » عشرات الأحاديث (٧٦٣٧ ـ ٧٦٨٢) ؛ فالظاهر أنه من شيوخه المعروفين ؛ ولكني لم أجد له ترجمة ، ولم يذكره الشيخ الأنصاري في كتابه « البلغة » . ويحتمل أنه الذي جهله الحافظ في « اللسان » ، وقد ذكرت كلامه في تخريج حديث آخر

مضى برقم (٥٣٠٥) .

وبالجملة ؛ فالإسناد مظلم ؛ فيه ذلك الضعيف ، والجهالة ؛ وقد أشار إليها الهيثمي بقوله في « المجمع » (١٠ / ٧١) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » وفيه من لم أعرفهم » .

قلت : وهذا مما يدل على خطئه وخطأ الحافظ في توثيق رجال الحديث المشار إليه آنفاً . فتنبه !

وقد روى الحديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده مرفوعاً به ؛ إلا أنه لم يذكر الرابع « طور زيتا » ! وذكر : (جبل أحد) . . مكان : (جبل طور سيناء) .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٧ / ١٨ / ١٩) ، وابن عدي في « الكامل » (٦ / ٥٩) ، ومن طريقه ابن عساكر في « التاريخ » (٢ / ٣٤٦) ، وكذا ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ١٤٨) ، وابن النجار في « ذيل تاريخ بغداد » (١٨ / ١٥٥) . وقال ابن الجوزي :

« لا يصح عن رسول الله ﷺ . قال أحمد : (كثير بن عبد الله) منكر الحديث ، ليس بشيء . وقال يحيى : لا يكتب حديثه . وقال النسائي والدارقطني : متروك الحديث . وقال الشافعي : ركن من أركان الكذب . وقال ابن حبان : روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة ، لا يحل ذكرها في الكتب ، ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب » .

(تنبيه) : لحديث الترجمة تتمة فيها ذكر أربعة أنهار الجنة ، لم أر من

المناسب ذكرها مع الحديث ، خشية أن يتوهم من لا صبر له على متابعة القراءة أنها لا تصح أيضاً ؛ فاكتفيت بالإشارة إليها بقولي : « الحديث » على أن أتولى بيان صحتها هنا ؛ فأقول :

قد صح ذلك من غير ما طريق واحد عن أبي هريرة ، وكنت خرجت بعضها في « الصحيحة » (١٠ ، ١١١) . فليراجعها من شاء .

٦٩٠١ - (إنَّ أَدنَى أَهْلِ الجنَّة منْزِلَةً - وليسَ فيها دنيءٌ - لَمَنْ يغْدُو علَيْه ويروحُ في كلّ يومٍ عشْرةُ آلافِ خَادمٍ ، مَعَ كلِّ خَادمٍ منهم طرفَةٌ ليسَتْ مَعَ صاحِبِهِ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « صفة الجنة » (٢٨١ / ٤٤٢) : حدثنا أبو زرعة محمد بن محمد بن عبد الوهاب العكبري بـ (بغداد) : ثنا محمد بن حمدان بن حماد - إمام بني هاشم - : ثنا الحسن بن محمد الزعفراني : ثنا الحسين بن الحسن الأنصاري عن ابن عون عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد غريب ضعيف ؛ الحسن بن محمد الزعفراني ومن فوقه ثقات رجال البخاري ؛ فالعلة من أحد اللذين دونهم ؛ فإني لم أجدهما في شيء من كتب الجرح والتعديل .

نعم ؛ جاء في « تاريخ بغداد » (٢ / ٢٨٧) :

« محمد بن حمدان بن حماد أبو بكر الصيدلاني : سمع أبا الأشعث أحمد بن المقدام العجلي ، و . . . و . . . ، وكان ثقة يتفقه على مذهب أحمد بن حنبل . . . » .

كذا وقع فيه : (أبو بكر الصيدلاني) ، وهي كنية ونسبة مترجَم آخر قبله في « التـاريخ » ، وأخـشى أن يكون قـد وقع خطأً أو نقل بصـر الناسخ أو الطابع من الأخرى إلى ما قبلها ؛ فقد رأيت القاضي ابن أبي يعلى في « طبقات الحنابلة » (١ / ٢٩١ / ٣٩٨) قد كناه بكنية أخرى ؛ فقال :

« محـمـد بن حـمـدان البـغدادي العطار أبو عبـد الله ، نقل عن إمامنا أحـمـد أشياء » .

وعلى كل حـال ؛ فـسـواء كـان الصـواب هذا أو ذاك ؛ فـمـا أظنه صـاحـب هذا الحديث ؛ لأن فيه أنه « إمام بني هاشم » .

وأما الراوي عنه (أبو زرعة محمد بن محمد بن عبد الوهاب العكبري) فقد ترجمه الخطيب أيضاً (٣ / ٢٢٧) برواية شيخيه (عبد العزيز بن علي الأزْجي) و(عبيد الله بن محمد بن عبيد الله النجار (!)) عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو مجهول الحال ، فهو العلة ؛ إن سلم من شيخه . والله أعلم .

وقد روي الحديث موقوفاً من طريق أبي هلال الراسبي : أنا الحجاج بن عتاب العبدي عن عبد الله بن معبد الزِّماني عن أبي هريرة قال : . . . فذكره موقوفاً عليه .

أخرجه البخاري في « التاريخ » (١ / ٢ / ٣٧٧ / ٢٨٣١) ، وابن أبي الدنيا في « صفة الجنة » (٦٩ / ٢٠٧) ، والدولابي في « الكنى » (١ / ١٦٥) .

أورده البخاري في ترجمة (الحجاج بن عتاب العبدي) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعـديلاً . وكـذلك فعل ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ١٥٩) ؛ غير أنه روى عن ابن معين أنه قال :

« مشهور » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » (٦ / ٢٠٣) على قاعدته في توثيق المجهولين ! فإنه لم يذكر له هو ولا غيره راوياً غير أبي هلال الراسبي ، واسمه : (محمد بن سليم) ، وهو صدوق فيه لين - كما قال الحافظ في « التقريب » - .

٦٩٠٢ - (أَرْضُ الجنَّةِ بيضَاءُ ، عَرصتُها صُخورُ الكافُور ، وقدْ أحاطَ بها المِسْكُ مثْلَ كثبانِ الرَّمْلِ ، فيها أنهارٌ مضْطردَة ، فيجْتمعُ فيها أهْلُ الجنَّةِ أدْناهم وآخرُهم فيتعارفُونَ ، فيبعثُ الله رِيحَ الرَّحْمةِ فتَهِيجُ عليهم ريحُ ذلكَ المِسْكِ ، فَيرجعُ الرَّجلُ إلى زَوْجَته ؛ وقد ازْدادَ طِيباً وحُسْناً ، فتقولُ له : قدْ خرجْتَ مِنْ عندي وأنا بكَ مُعْجَبةٌ ، وأنا بكَ الآنَ أشدُّ عُجْباً) .

ضعيف جداً أو موضوع . أخرجه ابن أبي الدنيا في « صفة الجنة » (٢٠ / ٢٨) : حدثني هارون بن سفيان : ثنا محمد بن عمر : ثنا أبو بكر بن أبي سبرة عن عمر بن عطاء بن وراز عن سالم أبي الغيث عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، أو ضعيف جداً على أقل الأحوال ؛ آفته (محمد ابن عمر) - وهو : الواقدي - : متروك متهم بالكذب .

ونحوه شيخه (أبو بكر بن أبي سبرة) .

و(عمر بن عطاء بن وراز) - الأصل : « عن عرادة . . . خطأ » - : ضعيف .

وهارون بن سفيان - هو : ابن بشير أبو سفيان مستملي يزيد بن هارون يعرف بـ (الديك) - : له ترجمة في « تاريخ بغداد » (١٤ / ٢٥) برواية جمع آخر عنه ، مات سنة (٢٥١) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وكذلك فعل الذهبي في « تاريخ الإسلام » .

والحديث قد صح من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه مختصراً عند مسلم وغيره . وهو مخرج في « الصحيحة » (٣٤٧١) .

(تنبيه) : قال ابن القيم في « حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح » (١ / ٢١٦ - ٢١٧ - كردي) :

« وقد ذكر ابن أبي الدنيا من حديث أبي بكر بن أبي شيبة عن عمر بن عطاء ابن وراز . . . » إلخ .

فأقول : في هذا النقل وهم وتقصير ؛ أما الوهم : فهو أنه ليس لـ (أبي بكر بن أبي شيبة) ذكر عند ابن أبي الدنيا - كما رأيت - وإني لأخشى أن يكون تحرف عليه أو على ناسخ كتاب ابن أبي الدنيا (أبو بكر بن أبي سبرة) إلى : (أبي بكر ابن أبي شيبة) ! فإن لم يكن هذا ؛ فالتقصير أنه لا ينبغي الإعلال بالضعيف ، وفي السند من هو أشد ضعفاً منه . وهذا ظاهر إن شاء الله تعالى .

٦٩٠٣ - (لَوْ أنَّ حَوْراءَ بزَقَتْ في بَحْرٍ لُجّيٍّ ؛ لَعَذُبَ ذلكَ البَحْرُ من عُذُوبَةِ رِيقها) .

ضعيف . ذكره المنذري في « الترغيب » (٤ / ٢٦٥ / ١١) مصدِّراً إياه بـ (وعن أنس بن مالك) ! وقال في تخريجه :

« رواه ابن أبي الدنيا عن شيخ من أهل البصرة عنه » .

وأورده السيوطي في « الدر المنثور » (٦ / ٣٣) برواية ابن أبي الدنيا في « صفة

الجنة » ، وابن أبي حاتم عن أنس .

وليس هو في النسخة المطبوعة التي عندي من « صفة الجنة » (مكتبة القرآن) ، وقد مرت بي في « الترغيب » جملة من الأحاديث معزوة إلى ابن أبي الدنيا وليست في المطبوعة ، وبعضها قد عزاه إليه ابن القيم في « حادي الأرواح » بخلاف هذا ؛ فإنه عزاه لأبي نعيم ، وسيأتي ، وقد صرح السيوطي ـ كما رأيت ـ بأنه في « صفة الجنة » ، مما جعلني أشعر أن نسخ « الصفة » مختلفة ؛ ففي بعضها ما لا يوجد في بعض . والله أعلم .

وقد وقفت على إسناده : فقال ابن كثير في (تفسير سورة الدخان) (٤ / ١٤٦) : قال ابن أبي حاتم : حدثنا أبي : حدثنا نوح بن حبيب : حدثنا **نصر بن مزاحم العطار** : حدثنا عمر بن سعد عن رجل عن أنس بن مالك .

وسكت عنه ابن كثير . ولا بأس ما دام أنه ساقه بإسناده ، وأما مختصِره الشيخ الصابوني فقد أساء ؛ لأنه حذفه ، وأوهم ثبوته بقوله (٣ / ٣٠٦) :

« روى ابن أبي حاتم عن أنس . . . » !

وهذا من بالغ جهله بهذا العلم ، وقلة مبالاته بأن ينسب إلى النبي ﷺ ما لا يصح ! وإلا ؛ فماذا عليه لو قال على الأقل : (روى ابن أبي حاتم عن رجل عن أنس) ؟!

على أن في الطريق إليه (نصر بن مزاحم العطار) ؛ وهو متروك ؛ قال ابن أبي حاتم في « الجرح » (٤ / ١ / ٤٦٨ / ٢١٤٣) :

« سألت أبي عنه ؟ فقال : واهي الحديث ، متروك الحديث » .

وكذبه بعض الحفاظ ، وله ترجمة سيئة في « اللسان » .

لكن أخرجه أبو نعيم في « صفة الجنة » (٢١٨ / ٣٨٦) من طريق **منصور ابن المهاجر الواسطي** : ثنا **أبو النضر الأبار** عن أنس . . . وزاد : « وخلق الحور العين من الزعفران » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ منصور بن المهاجر هذا : لم يوثقه أحد ، وروى عنه جمع ذكرهم في « التهذيب » ؛ ولذا قال الحافظ :

« مستور » .

وشيخه أبو النضر الأبار : لم أجد له ترجمة في شيء من كتب الرجال ، وهو راوي حديث :

« الجنة تحت أقدام الأمهات » . المتقدم برقم (٥٩٣) ، ونقلت هناك عن ابن طاهر أنه قال :

« ومنصور ، وأبو النضر ؛ لا يعرفان » .

(تنبيه) : أبو النضر هذا ؛ بالضاد المعجمة في كل المصادر التي ذكر فيها فيما وقفت عليه ، ومنها « كنى الدولابي » (٢ / ١٣٨) ، و« مقتنى الذهبي » (٢ / ١١٥ / ٦٢٣٩) ، وكذلك هو في أصل « صفة الجنة » ؛ ولكن محققه الفاضل قلبه إلى (أبو النصر) . . بالصاد المهملة ؛ فقال :

« في الأصل : (أبو النضر) ، وما أثبته موافق لما في ترجمة منصور بن المهاجر من « تهذيب الكمال » (٣ / ١٣٧٧) » !

قلت : وهذا وهم ، وتحقيق قاصر ، و « التهذيب » الذي رقم له ، كأنه نسخة

مخطوطة أو مصورة عنها ، ومن المعلوم أن كثيراً من المخطوطات تهمل الأحرف المعجمة ؛ فلا يكفي الاعتماد عليها ، فلا بد ـ والحالة هذه ـ من الرجوع إلى مصادر أخرى ، وبخاصة ما كان منها في ضبط الأسماء والكنى ، مثل « الإكمال » لابن ماكولا وغيره ، وقد ذكرت آنفاً بعضها . وعلى الصواب جاء في « الإكمال » أيضاً (٧ / ٣٤٧) .

هذا ؛ ولعل أصل الحديث موقوف ، رفعه هذا المجهول أو غيره ؛ فقد روي عن ابن عباس أنه قال :

لو أن امرأة من أهل الجنة بصقت في سبعة أبحر ، لكانت تلك الأبحر أحلى من العسل .

أخرجه ابن أبي الدنيا في « الصفة » (٩٠ / ٢٩٣) من طريق حفص بن عمر العدني : ثنا الحكم بن أبان عن عكرمة عنه .

لكن حفص هذا ضعيف .

٦٩٠٤ ـ (من أطَاعَ امْرأتَه ؛ كبّه اللهُ عزَّ وجلَّ في النَّارِ على وَجْهِهِ) .

موضوع . أورده السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ١٣٢ / ٦٢٣ بترقيمي) من رواية الديلمي بسنده عن المطلب بن شعيب بن حيان الأزدي : حدثنا عبد الله بن صالح : حدثنا عمرو بن هاشم عن ابن أبي كريمة عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر عن علي بن أبي طالب رفعه .

قلت : وقد سكت عنه السيوطي ؛ فلم يتكلم على إسناده بشيء ؛ ولذلك قال ابن عراق معقباً عليه بعد أن رمز للديلمي بـ (مي) :

« قلت : بيض له ؛ كأنه أراد أن يبين علته فلم يتفق له ، وأنا لم تلح لي ، إلا أن أحمد بن عبد الرحمن الصايغ ، و . . . و . . . والمطلب بن شعيب بن حيان الأزدي : لم أقف لهم على ترجمة » .

فأقول : هؤلاء الأربعة إن لم يجد لهم ترجمة ؛ فلا ينبغي لمثله أن يسكت عن بعض من فوقهم ، وقد حاول أن يتعرف على من دونهم ؛ فلم يعرفهم ، بينما البعض المشار إليهم ، فيهم من يعرف بالضعف ، وأحدهم لا يعرف أيضاً ، وهو : (ابن أبي كريمة) ؛ فإني لم أجد له ترجمة .

وأما (عمرو بن هاشم) - وهو : البيروتي - : فهو مترجم في « التهذيب » وغيره ، وقال الذهبي في « المغني » :

« وثِّق ، وقال ابن وارة : ليس بذاك » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ » .

وأما (عبد الله بن صالح) : فهو مشهور ، ومعروف بالضعف ؛ إلا في رواية بعض الأئمة عنه ؛ كما قرره الحافظ في « مقدمة الفتح » ، وحديثنا ليس من هذا القبيل ؛ فإن (المطلب بن شعيب بن حيان الأزدي) وإن كان قد وثق - ولم يعرفه ابن عراق - ؛ فليس هو من أولئك الأئمة ، وإنما هو من شيوخ الطبراني في « معاجمه » ، وله ترجمة في كتاب الشيخ حماد الأنصاري - عافاه الله - الذي أسماه : « بلغة القاصي والداني في تراجم شيوخ الطبراني » (٣٢٧ / ٦٤٩) .

وأما ما وجه به ابن عراق سكوت السيوطي عن علة الحديث فلا أراه وجيهاً وذلك للضعف الذي في الروايين ، وفي ظني أن مثله لا يخفى على مثل الحافظ السيوطي ، وإنما سكت عنه لظهور وضعه وبطلانه باللفظ المذكور ؛ لأن من المقطوع

به أن النبي ﷺ كان يساير نساءه ويطيعهن فيما لا مخالفة للشرع ؛ كما صنع ﷺ مع عائشة حينما لم تستطع في حجة الوداع أن تأتي بعمرة الحج ؛ لما عرض لها من الحيض ، فأمر ﷺ أخاها عبد الرحمن أن يعمرها من (التنعيم) والناس يستعدون للرجوع إلى المدينة ، وقال راوي القصة جابر بن عبد الله رضي الله عنه :

كان رسول الله ﷺ رجلاً سهلاً ، إذا هَوِيَتْ - عائشة - الشيء ؛ تابعها عليه . انظر « حجة الوداع » (ص ٩٢) .

ولعل أصل الحديث إنما هو باللفظ الذي ساقه أبو عبد الله بن بطة في « الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة » (٢٠٤ / ٣٧٩) :

« من أطاع امرأته في كل ما تريد . . . » الحديث نحوه .

وعلق عليه صهري أبو رشيد بقوله :

« ضعيف ؛ فقد أورده ابن عراق في « تنزيه الشريعة » وعزاه للدارمي (٢ / ٢١٥) » !

وهذا وهم فاحش ! منشؤه عدم الانتباه لاصطلاح ابن عراق لرمزه المتقدم (مي) أنه لـ (للديلمي) ، فتوهم أنه أراد (الدارمي) على اصطلاح مؤلف كتاب « مفتاح كنوز السنة » - تأليف مستشرق هولندي - .

(تنبيه) : كتاب ابن بطة هذا أحاديثه معلقة غير مسندة ، ويغلب على الكثير منها الضعف والنكارة والوضع ، وقد قام بتخريجها صهري المذكور تخريجاً لا بأس به إلى حد ما ؛ فقد قصر في تخريج كثير من أحاديثه تقصيراً ظاهراً ؛ مثل قوله ﷺ :

« إن الله لا ينتزع العلم انتزاعاً من صدور العلماء . . . » رقم (٢٠) .

فقد عزاه للترمذي وابن ماجه وغيرهما ، مع أنه مما رواه البخاري ومسلم في « صحيحيهما » ! ومن الغريب أنه مع عزو المعلق على « الترمذي » الذي عزاه إليه قد ذكر في الحاشية أنه رواه الشيخان !

وقد لاحظ عليه بعض الباحثين أنه - مع قلة استفادته من كتب الألباني ، وندرة عزوه إليها مع كثرتها ، وبالغ انتشارها ؛ فهو - إذا ذكره ؛ ذكره بلقبه ونسبته فقط : (الألبانيِ) ! كأنه لا فرق بينه وبين سائر المستفيدين والناقلين من كتبه ، مع أنه من تلامذته القدامى وزوَّجه إحدى بناته ؛ مما يوجب عليه أن يذكره بشيء من التبجيل والاحترام ، وهذا مما لا رغبة للألباني فيه - كما هو المعروف عنه - ؛ ولكن على الأقل أن يقول : (شيخنا الألباني) . . لا تزكية ، وإنما بياناً للواقع والحقيقة ، وأتساءل عن سبب كتمانها : أهو الخوف من أن يصيبه شيء من الأذى الذي أصاب شيخه الألباني من أعدائه وخصومه ، أم هو مسايرة منه للمشرف على رسالته ، أم . . . أم . . .؟! فقلنا : الله سبحانه وتعالى أعلم .

٦٩٠٥ - (صافَحَ أبا جَهْل . فقِيْلَ لأَبِي جَهْلٍ : تُصافِحُ هذا الصَّابِئَ ؟! فقالَ : إنِّي لأَعْلَمُ أَنَّه نبيٌّ ؛ ولكنْ متَى كنّا تَبَعاً لِبني عبْدِ مناف ؟! قال : فنزلتْ ﴿ فإنَّهم لا يكذِّبُونك ولكنَّ الظَّالمينَ بآياتِ اللهِ يجْحدُون ﴾) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي حاتم في « التفسير » (٣ / ٦٦ / ١) ، وابن بطة في « الإبانة » (٢ / ٨٩٥) من طريق سلام بن مسكين عن أبي يزيد المدني : أن النبي ﷺ . . . الحديث .

قلت : وهذا مرسل صحيح الإسناد ، رجاله ثقات رجال البخاري ، وقول الحافظ

في « التقريب » :

« أبو يزيد المدني نزيل البصرة ، مقبول » !

فهو من أوهامه ؛ فقد روى عنه جماعة من الثقات ، ووثقه ابن معين ، وأخرج له البخاري .

وفي نزول الآية في أبي جهل حديث آخر : يرويه أبو إسحاق السبيعي عن ناجية بن كعب عن علي : أن أبا جهل قال للنبي ﷺ : إنا لا نكذبك ، ولكن نكذب ما جئت به ! فأنزل الله : . . . فذكر الآية .

أخرجه الترمذي (٣٠٦٦) ، وابن جرير (٧ / ١١٦) ، والحاكم (٢ / ٣١٥) وقال :

« صحيح على شرط الشيخين » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : ما خرجا لناجية شيئاً » .

قلت : وأيضاً : فهو مجهول ؛ كما قال ابن المديني ، قال :

« لا أعلم أحداً روى عنه غير أبي إسحاق » .

قلت : فمن الغريب جداً أن يوثقه الحافظ في « التقريب » ولم يرو عنه غيره ، وغير ابنه يونس بن أبي إسحاق على قول ، ولم يوثقه أحد غير العجلي وابن حبان المعروفين بتساهلهما في توثيق المجهولين ، وأن لا يوثق (أبا يزيد المدني) المتقدم مع توثيق ابن معين ورواية الثقات عنه ، ورواية البخاري ! فجل وتعالى من لا يسهو ولا ينسى .

وأما الترمذي ؛ فأعله بالإرسال . والله أعلم .

٦٩٠٦ - (الإِسْلامُ علانِيةٌ ، والإِيمانُ في القَلْبِ . . .) .

منكر . أخرجه ابن أبي شيبة في رسالة « الإيمان » (٥ / ٦ - بتحقيقي) ، وفي « المصنف » (١١ / ١١ / ١٠٣٦٨) ، وعنه أبو يعلى (٥ / ٣٠١ - ٣٠٢) ، وأحمد (٣ / ١٣٤ - ١٣٥) ، والبزار (١ / ١٩ / ٢٠ - كشف الأستار) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٢٥٠) ، وابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١١١) ، وابن عدي في « الكامل » (٥ / ٢٠٧) ، كلهم من طريق علي بن مسعدة : ثنا قتادة عن أنس مرفوعاً . وقال البزار :

« تفرد به علي بن مسعدة » .

قلت : قال البخاري في « التاريخ » (٣ / ٢ / ٢٩٤ - ٢٩٥) :

« فيه نظر » .

ورواه عنه العقيلي ، وساق حديثه هذا . وقال ابن حبان :

« كان ممن يخطئ على قلة روايته ، وينفرد بما لا يتابع عليه ؛ فاستحق ترك الاحتجاج به ؛ بما لا يوافق الثقات من الأخبار » .

قلت : ووثقه بعضهم ؛ فقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١ / ٥٢) - بعد ما عزاه لأحمد وأبي يعلى والبزار - :

« . . ورجاله رجال الصحيح ؛ ما خلا (علي بن مسعدة) ، وثقه ابن حبان (كذا) وأبو داود الطيالسي ، وأبو حاتم ، وابن معين ، وضعفه آخرون » .

قلت : وأشار إلى هذا الخلاف الذهبي بقوله في « الكاشف » :

« فيه ضعف ، وأما أبو حاتم فقال : لا بأس به » .

وذكر بعض الأقوال ـ التي في « المجمع » ـ في « الميزان » وساق له هذا الحديث فيما أنكر عليه . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق له أوهام » .

قلت : فمثله يحتمل حديثه التحسين ، وقد كنت حسنت له حديثاً آخر في « المشكاة» (٢٣٤١) بلفظ :

« كل بني آدم خطاء ، وخير الخطائين التوابون » .

أما هذا ؛ فقد حال بيني وبين تحسينه تضعيف الأئمة المتقدمين له واستنكارهم إياه ، أعني : ابن حبان والعقيلي وابن عدي والذهبي ، ويضاف إليهم آخرون ؛ منهم : (عبد الحق الإشبيلي) ؛ فقد قال ـ كما كنت نقلته عنه في تخريجي لكتاب « الإيمان » ـ :

« حديث غير محفوظ » .

وشيء آخر ، وهو أهم ـ عندي ـ مما تقدم وهو أنه تفرد بزيادة هذا اللفظ على الحديث الصحيح الذي جعله هو تمام الحديث ، وقد أشرت إليه بالنقط ، ولفظه عند أحمد وغيره :

قال : ثم يشير بيده إلى صدره (ثلاث مرات) ثم يقول : « التقوى ههنا ، التقوى ههنا » .

وهذا القدر منه محفوظ من طريق أخرى من حديث أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره ، وأوله :

« المسلم أخو المسلم ؛ لا يظلمه ، ولا يخذله ، ولا يحقره ، التقوى ههنا » ويشير إلى صدره ثلاث مرات . . . » الحديث .

رواه مسلم (٨ / ١٠ ـ ١١) وغيره ، وهو مخرج في « الإرواء » (٨ / ٩٩ ـ ١٠٠) .

إذا عرفت ما تقدم من التخريج والترجمة والتحقيق ؛ فقد ألقي في النفس التنبيه على بعض الأوهام وقعت لبعض من كتب حول هذا الحديث ، فأقول :

أولاً : قول الهيثمي المتقدم : « وثقه ابن حبان » ! فإنه وهم محض ؛ فإنه لم يذكره في « الثقات » ، ولا عزاه إليه أحد من المؤلفين في التراجم ، وإنما أورده في « الضعفاء » ـ كما سبق ـ ونقل هذا الوهم الشيخ الأعظمي في تعليقه على « الكشف » ! والمعلق على « أبي يعلى » (٥ / ٣٠٢) !

ثانياً : قول الشيخ الأعظمي في تعليقه على الحديث في « المطالب العالية » (٣ / ٥٥) :

« وقال البوصيري : رواه ابن حبان في « صحيحه » ، والبزار (١ / ١٩) » .

قلت : أخطأ الشيخ على الحافظ البوصيري ؛ فإن هذا لما ذكر الحديث في « الإتحاف » (١ / ١٠ / ٢) بتمامه ، أعني : مع جملة (التقوى) ؛ قال :

« وفي رواية : سئل عن المؤمن؟ قال :

« من أمنه جاره ، ولا يخاف بوائقه ، والمسلم من سلم المسلمون من لسانه

ويده ، والمهاجر من هجر السوء ، والذي نفسي بيده ! لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه » . رواه أبو يعلى الموصلي ـ واللفظ له ـ ، وابن حبان في « صحيحه » ، وأحمد بن حنبل ، والبزار » .

قلت : فأنت ترى أن (البوصيري) لم يعز اللفظ إلا لأبي يعلى ؛ فنسبة الشيخ الأعظمي المذكورة خطأ عليه أولاً ، ثم على ابن حبان ثانياً ؛ فإنه لم يرو الرواية الأولى ـ أعني : حديث الترجمة ـ ، وإنما روى الرواية الأخرى بلفظ :

« المؤمن من أمنه الناس ، والمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، والمهاجر . . . » الحديث مثله ! وهو في « موارد الظمآن » (٣٧ / ٢٦) .

ثالثاً : نقد المعلق على « مسند أبي يعلى » (٥ / ٣٠٢) ؛ فإنه قال ـ بعد أن حسَّن إسناد الحديث ـ :

« علي بن مسعدة : لا ينحط حديثه عن رتبة الحسن . وقد اضطرب الأستاذ الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في الحكم عليه ؛ فقد حسن له حديث : « كل ابن آدم خطاء » انظر صحيح الجامع الصغير (٤٣٩١) ، والمشكاة برقم (٢٣٤١) ، بينما ضعَّف به حديث : « الإسلام علانية . . . » انظر ضعيف الجامع الصغير رقم (٢٢٨٠) » !

فأقول : ما نسبه إلي من الاضطراب ناشئ من حداثته في هذا العلم وقلة ممارسته إياه ؛ بل ولربما كان ذلك بسبب عدم علمه بأصوله ومصطلحه ، وإلا ؛ فماذا يقول يا ترى في قول الحافظ النقاد في رسالته القيمة : « الموقظة » بعد أن عرَّف الحديث الحسن :

« ثم لا تطمع بأن لـ (الحسن) قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها ، فأنا

على إياس من ذلك ؛ فكم من حديث تردد فيه الحفاظ هل هو حسن ، أو ضعيف ، أو صحيح ؛ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد ، فيوماً يصفه بالصحة ، ويوماً يصفه بالحسن ولربما استضعفه ! وهذا حق »؟

قلت : فإذا كان هذا حال كثير من الحفاظ في التردد في الحديث الحسن بل والحافظ الواحد ؛ فماذا على مثلي إذا تردد أو تغير اجتهاده في الحديث الواحد ؟ فكيف والتغير ليس في الحديث الواحد ، وإنما في حديث آخر له ، وقد اقترن به من المخالفة والنكارة ما سبق بيانه ، وهو مما غفل عنه المنتقد المشار إليه ، وكأنه غفل أيضاً عن الحديث الشاذ ، وهو من رواية الثقة الذي يصحح حديثه إلا عند المخالفة ، ومثله الحديث المنكر الذي هو من رواية من دونه في الحفظ ، والأصل فيه أنه حسن الحديث إلا عند المخالفة ، وصدق الله العظيم ﴿ ولكن أكثر الناس لا يعلمون ﴾ .

رابعاً : قول الأستاذ الفاضل سفر الحوالي في كتابه « ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي » (٢ / ٦٨٦) - تعليقاً على هذا الحديث ؛ مع أنه صدره بقوله :

« روي . . . » ؛ المشعر بضعف المروي اصطلاحاً ، فإنه مع ذلك قال - في « الحاشية » :

« سبق تخريجه ، وأنه حسن إن شاء الله ، ويدل لصحة معناه حديث جبريل . . . » .

قلت : فالتحسين ينافي التضعيف المشار إليه ! الأمر الذي جعلني أقول : لعل المؤلف لم يُرَاعِ بالتصدير المذكور الاصطلاحَ المشار إليه ، أو أن (المُحَشِّي) هو غير المؤلف . والله أعلم .

وقوله : « ويدل لصحة معناه . . . » ؛ فأقول : صحة المعنى لا يدل بالضرورة على صحة المبنى ؛ فكم من حديث لا أصل له والمعنى صحيح - كما هو معلوم - .

وقد بدا لي من مطالعتي للكتاب المذكور أنه ذو فائدة كبيرة جداً في الرد على علماء الكلام الذين يخالفون أهل الحديث في قولهم : (الإيمان يزيد وينقص ، وأن الأعمال الصالحة من الإيمان) ، مع غلو ظاهر في بعض عباراته ؛ حتى ليخال إليَّ أنه يميل إلى مذهب الخوارج ، مع أنه يرد عليهم ، وغمزني بالإرجاء أكثر من مرة ؛ تارة تصريحاً وأخرى تلويحاً ، مع إظهاره الاحترام والتبجيل - خلافاً لبعض الغلاة ولا أقول : الأتباع - ، وهو يعلم أنني أنصر مذهب أهل الحديث ، متذرعاً بأنني لا أكفر تارك الصلاة كسلاً ؛ ما لم يدل على أن تركه عن عقيدة وجحود ، كالذي يقال له : (إن لم تصل ، وإلا ؛ قتلناك) ، فيأبى فيقتل ؛ فهذا كافر مرتد - كما كنت نقلته في رسالتي « حكم تارك الصلاة » عن ابن القيم وشيخه ابن تيمية - وعلى مثله حمل ابن تيمية الآثار التي استفاضت عن الصحابة في كفر تارك الصلاة ، وقوله ﷺ : « ليس بين العبد وبين الكفر إلا ترك الصلاة » . انظر كلامهما في الرسالة المذكورة (ص ٣٨ - ٤٦) . ومع هذا رمانا المؤلف المذكور بالإرجاء . . سامحه الله ، وهدانا الله وإياه لما اختلف فيه من الحق ؛ إنه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم .

ومجال مناقشته واسع جداً فيما نَبا قلمه عن الصواب ، وما فيه من الأخطاء والتناقضات ، وبخاصة في تأويله للأحاديث والنصوص ولَيِّه إياها إلى ما يتفق مع ما ذهب إليه مع محاولته التشكيك في صحة الحديث المتفق على صحته ؛ إذ شعر أن تأويله إياه غير مقنع - كما فعل بحديث الجهنميين الذين يخرجهم الله من النار بغير عمل عملوهَ - . بل وإعراضه أحياناً عن ذكر ما هو عليه منها .

أقول : هذا باب واسع جداً يتطلب التفرغ له وقتاً مديداً ، مما لا أجده الآن .

والله المستعان .

خامساً وأخيراً : تصحيح الشيخين الحلبيين للحديث في كتابيهما « مختصر تفسير ابن كثير » : محمد علي الصابوني ، ومحمد نسيب الرفاعي .

أما الأول : فبإيراده إياه في « مختصره » (٣ / ٣٦١) محذوف السند ـ خلافاً لأصله ـ مجزوم النسبة إلى النبي ﷺ بقوله : « عن أنس . . . » ، مع تصريحه في المقدمة أنه لا يذكر فيه إلا ما صح من الحديث . وضغثاً على إبالة ، يقول في التعليق عليه :

« أخرجه الإمام أحمد » .

وهذا العزو موجود في أصله ؛ فهو ينقله منه ويجعله في التعليق موهماً القراء أنه من تخريجه ! وليته على الأقل ذكر موضعه من « مسند أحمد » بالجزء والصفحة ؛ إذن لأفاد شيئاً زائداً على ما في الأصل . ولكن حتى هذا هو عاجز عنه فما عسى أن يقول القائل عن هذا المتشبع بما لم يعط !!

وأما الشيخ الرفاعي ـ وقد توفي إلى رحمة الله ومغفرته ـ : فقد زاد على الأول بأنه رمز له بـ (صح) في فهرسه الذي وضعه لأحاديث مختصره مرتباً إياه على ترتيب سور القرآن ، ذكره تحت (٤٩ ـ سورة الحجرات) .

٦٩٠٧ ـ (ليسَ بينَ العبْدِ وبينَ الكُفْر ـ أو قالَ : الشِّرك ـ إلاَّ أنْ يدَعَ صلاةً مكْتوبةً) .

منكر بهذا اللفظ . أخرجه ابن نصر في « تعظيم قدر الصلاة » (٢ / ٨٧٦ / ٨٩٠) من طريق عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر عن **عمر بن زيد** قال : أخبرني أبو الزبير : أنه سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير (عمر بن زيد) ـ وهو : الصنعاني ـ : لا يعرف ، ذكره ابن أبي حاتم في « الجرح » (٦ / ١٠٩) برواية معمر عنه ولم يزد . وقد خالف عمر هذا ابن جريج وغيره ؛ فرووه عن أبي الزبير بلفظ :

« . . . ترك الصلاة » .

أخرجه مسلم (١ / ٦٢) ، وأبو عوانة (١ / ٦١) ، وأبو داود (٤٦٧٨) وغيرهم ممن ذكرت في « التعليق الرغيب » (١ / ١٩٤) . وهو كذلك في « مصنف عبد الرزاق » (٣ / ١٢٤ / ٥٠٠٧) ، إلا أنه قال :

« . . . إلا أن يترك الصلاة » .

والمعنى واحد بخلاف حديث الترجمة ؛ فلا أدري سبب اختلاف رواية « المصنف » عن رواية ابن نصر ؛ مع أن هذه أصح عنه ، ورواية « المصنف » هي من طريق إسحاق الدبري ، وفيه كلام معروف . ومن المحتمل أنها في الأصل مثل رواية ابن نصر ؛ لكن لما رآها بعض النساخ أو غيرهم مخالفة للرواية المحفوظة عند مسلم وغيره توهم أنه وهم من الناسخ وليس من الراوي المجهول (عمر بن زيد) ؛ فصححه ! وليس بجيد ؛ فإن المنصوص في مثل هذه الحالة أن تُثبت الرواية ؛ ـ كما جاءت في الأصل ـ ، وينبه في الهامش على ما هو الصواب . والله أعلم .

ولم يتنبه المحقق الفاضل للفرق بين هذه الرواية المنكرة وبين الرواية المحفوظة في تعليقه على « تعظيم الصلاة » ؛ فعلق عليها قائلاً :

« وهو مكرر الذي تقدم برقم (٨٨٦ ـ ٨٨٨) » .

يشير إلى رواية مسلم المحفوظة !

٦٩٠٨ - (يا أَنسُ ! إذا همَمْتَ بأمْر ؛ فاسْتخِرْ ربَّكَ فيه سبْعَ مرَّاتٍ ، ثمَّ انْظُرْ إلى الذِي يسْبِقُ إلى قلْبِكَ ؛ فإنَّ الخيْرَ فِيه) .

ضعيف جدّاً . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (١٩٢ / ٥٩٢) قال : أخبرنا أبو العباس بن قتيبة العسقلاني : حدثنا **عبيد الله بن الحميري** : ثنا **إبراهيم بن البراء** بن النضر بن أنس بن مالك : ثنا أبي عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، وكذا قال الحافظ في « الفتح » (١١ / ١٨٧) ، وقال النووي في « الأذكار » :

« إسناده غريب ، فيه من لا أعرفهم » .

كذا قال ! وتعقبه الحافظ في « نتائج الأفكار » بقوله - كما في « شرح ابن علان » (٣ / ٢٥٧) ؛ فقال بعد أن ساق إسناده المذكور إلا أنه وقع فيه (عبد الله ابن المؤمل الحميري) - :

« فأما أبو العباس ؛ فاسمه : محمد بن الحسن - هو : ابن أخي بكار بن قتيبة قاضي مصر ، وكان - : ثقة ، أكثر عنه ابن حبان في « صحيحه » .

وأما النضر : فأخرج له الشيخان .

وأما (الحميري) : فلم أقف له على ترجمته ؛ قال شيخنا - يعني : الحافظ الزين العراقي - في « شرح الترمذي » متعقباً على قول النووي :

« هم معروفون ، لكن فيهم راوٍ معروف بالضعف الشديد ، وهو (إبراهيم بن البراء) ؛ فقد ذكره العقيلي في « الضعفاء » ، وابن حبان ، وغيرهم ، وقالوا : إنه كان يحدث بالأباطيل عن الثقات ، زاد ابن حبان : لا يحل ذكره إلا على سبيل القدح فيه . قال شيخنا : فعلى هذا فالحديث ساقط ، والثابت عن رسول الله ﷺ : كان إذا دعا ؛ دعا ثلاثاً . قلت : أخرجه البخاري من حديث أنس » .

قلت : هنا أمور لا بد من بيانها ؛ ما كان منها علينا أو على غيرنا ، وكل ذلك لصالحنا وصالح قرائنا :

الأول : قوله (إبراهيم بن البراء) . . هو الصواب ، وقع في « الشرح » المذكور : (إبراهيم عن البراء) ، وهو خطأ مطبعي ، ووقع في « ابن السني » « إبراهيم بن العلاء عن النضر » . وكذلك وقع في الطبعة الهندية الأخرى (١٦١ / ٥٩٨) . وكل ذلك خطأ .

الثاني : قوله في الإسناد : (عبيد الله بن الحميري) . وعلى هامش « العمل » : (عبيد الله بن المؤمل الحميري) . ولم يبين المعلق ، هل يعني أنه نسخة ، أو أنه ذكره احتمالاً؟ وهو قريب مما وقع في « الشرح » : « عبد الله بن المؤمل الحميري » .

ولم يتبين لي الراجح من ذلك ؛ لأني لم أجد له ذكراً على أي وجه من الوجوه المختلفة فيما عندي من كتب الرجال ، وهو ما يشعر به قول الحافظ المذكور ؛ فلا أدري هل عناه شيخه العراقي بقوله : « هم معروفون ، لكن . . . » إلخ ، أم شغله عنه ترجمته لإبراهيم بن البراء ؟

وبالجملة ؛ فلهذا الإسناد علتان : إبراهيم هذا والحميري .

الثالث : قول الحافظ في (أبي العباس بن قتيبة) :

« أكثر عنه ابن حبان في « صحيحه » !

فإني أظنه وهماً ؛ فإنه لم يذكر في (فهرس شيوخ ابن حبان) في « الصحيح / بترتيب الإحسان » وضع مؤسسة الرسالة ، مع بحثي الخاص عنه ، نعم ؛ قد أكثر عنه حقاً في كتابه « الثقات » ، وقد أشار محققه ـ جزاه الله خيراً ـ إلى مواضعه منه بالأرقام ؛ فقاربت ثمانين موضعاً ، فمن شاء ؛ تتبعها . فكأنه لذلك لما ذكر السمعاني الرواة عنه في نسبة (العسقلاني) ؛ ذكر فيهم (ابن حبان) هكذا مطلقاً ؛ لم يقيده بـ « في (صحيحه) » . وله ترجمة في « تاريخ دمشق » ، وفي « تاريخ الإسلام » للذهبي (٢٣ / ٢٨٦) وقال :

« وكان ثقة مشهوراً ، أكثر عنه ابن المقرئ والرحالون ؛ لحفظه وثقته » .

الرابع : قوله : « أخرجه البخاري من حديث أنس » .

فهو وهم أيضاً أو تسامح ؛ فإنما رواه البخاري عنه بلفظ :

« كان إذا سلَّم ؛ سلَّم ثلاثاً ، وإذا تكلم بكلمة ؛ أعادها ثلاثاً » .

وهو مخرج في « الصحيحة » (٣٤٧٣) . وانظر فيه الحديث الذي قبله ؛ فإنه من حديث ابن مسعود ، وهو الذي ثبته الحافظ العراقي ، ولم يروه البخاري ، ولما ذكره الغزالي في « الإحياء » ؛ قال العراقي في تخريجه إياه (١ / ٣٠٧) :

« رواه مسلم ، وأصله متفق عليه » .

(تنبيه) : كنت خرجت حديث الترجمة قديماً في التعليق على « الكلم الطيب » لابن تيمية ، وقعت فيه بعض الأخطاء بسبب التحريف الذي وقع في إسناده في « عمل اليوم والليلة » ـ كما تقدم بيانه ـ ، وقد لَفَت نظري إلى ذلك

بعض إخواننا من طلاب العلم ، جزاه الله خيراً ؛ فبادرت إلى تحرير القول فيه هنا . والله الموفق لا رب سواه .

٦٩٠٩ - (﴿ حقَّ تُقاته ﴾ : أنْ يُطاعَ ؛ فلا يُعْصَى ، وأنْ يُذْكَرَ ؛ فلا يُنْسَى ، وأنْ يُشْكَر ؛ فلا يُكْفَر) .

منكر مرفوعاً . أخرجه أبو نعيم في « حلية الأولياء » (٧ / ٢٣٨ - ٢٣٩) من طريق محمد بن طلحة عن زبيد عن مرة عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ (محمد بن طلحة) - وهو : ابن مصرف اليامي - : مختلف فيه مع كونه من رجال الشيخين ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق له أوهام » .

قلت : فمثله يكون حديثه مقبولاً ؛ إلا عند مخالفته لمن هو أوثق منه ؛ فكيف إذا خالفه جماعة من الثقات ؟ منهم - مثلاً - مسعر عند أبي نعيم أيضاً من طريق الطبراني ، وهذا في « المعجم الكبير » (٩ / ٩٣ / ٨٥٠١) ، وقال أبو نعيم :

« رواه الناس عن زبيد موقوفاً ، ورفعه[1] أبو النضر عن محمد بن طلحة عن زبيد » . ثم ساقه مرفوعاً - كما تقدم - .

وكذلك رواه موقوفاً عن مسعر جماعة آخرون ؛ مثل : ابن جرير في « التفسير » (٤ / ١٩) ، والحاكم (٢ / ٢٩٤) ، وقال :

---

(١) الأصل : (ورواه) ، والتصويب من « تخريج الكشاف » (٢٩ / ٢٤٤) .

« صحيح على شرط الشيخين » . ووافقه الذهبي . وهو كما قالا .

لكن أورده ابن كثير في « التفسير » (٢ / ٣٨٧) مرفوعاً من رواية ابن مردويه من حديث يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب عن سفيان الثوري عن زبيد عن مرة عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : . . . (فذكره) .

وكذا رواه الحاكم في « مستدركه » من حديث مسعر عن زبيد عن مرة عن ابن مسعود مرفوعاً . . . فذكره ، ثم قال :

« صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه » . كذا قال ! والأظهر أنه موقوف . والله أعلم » .

قلت : ما استظهره هو الصواب يقيناً . لكن قوله في رواية الحاكم : « مرفوعاً » وهم مخالف لما في مطبوعة « المستدرك » - كما تقدم - ؛ فلا أدري آلوهم من ابن كثير؟ أم كذلك وقع في نسخته من « المستدرك » ! والله أعلم .

وأما رواية يونس بن عبد الأعلى فلم أقف على إسناده إلى (يونس) ، فإن سلم من علة ظاهرة ممن دون (يونس) ؛ فلن يسلم من الشذوذ ، فقد رواه عبد الرزاق في « تفسيره » (١ / ١ / ١٢٩) ، وابن جرير من طريقه وطريق عبد الرحمن ، والطبراني أيضاً (٨٥٠٢) من طريق الفريابي ؛ ثلاثتهم عن الثوري به موقوفاً .

وتابعه شعبة عن زبيد به .

أخرجه ابن جرير ، وكذا ابن المبارك في « الزهد » (٨ / ٢٢) .

ثم رواه ابن جرير الطبري عن ليث ، وجرير ، والمسعودي ، ومنصور ؛ أربعتهم عن زبيد به موقوفاً .

قلت : فاتفاق هؤلاء السبعة على مخالفة محمد بن طلحة وغيره ممن يكون رَفَعَه يدل دلالة قاطعة على خطأ رفعه . والله ولي التوفيق .

وقد روي الحديث مرفوعاً من طريق آخر : عن **بكر بن سهل : ثنا عبد الغني ابن سعيد** عن موسى بن عبد الرحمن عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ومقاتل عن الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما :

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ﴾ قالوا : يا رسول الله ! وما ﴿ حق تقاته ﴾ ؟ قال : « أن يذكر ؛ فلا ينسى ، وأن يطاع ؛ فلا يعصى » .

قالوا : يا رسول الله ! ومن يقوى على هذا ؟ فأنزل الله عز وجل : ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ .

أخرجه البيهقي في « الزهد » (٣٢٨ / ٨٧٨) .

قلت : وهذا إسناد واهٍ بكر بن سهل : قال النسائي :

« ضعيف » .

وعبد الغني بن سعيد ـ وهو : الثقفي ـ : قال الذهبي في « الميزان » :

« ضعفه ابن يونس » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » (٨ / ٤٢٤) من رواية بكر بن سهل هذا عنه لا غير ! وكأنه لذلك تعقبه الحافظ في « اللسان » بقوله (٤ / ٤٥) :

« قلت : ابن يونس أعلم به ، وقد ذكره في « تاريخه » أنه توفي سنة تسع وعشرين ومئتين » .

وقد عزاه الزيلعي في « تخريج أحاديث الكشاف » (٩٣) لـ «زهد البيهقي » ، وسكت عنه ، وأما الحافظ فعزاه في تخريجه إياه (٢٩ / ٢٤٤) لـ « شعب البيهقي » وقال :

« لكنه من نسخة عبد الغني الثقفي عن موسى بن عبد الرحمن الصنعاني ، وهي ساقطة » .

وهذه فائدة لم يذكرها في « اللسان » ؛ فلتحفظ .

٦٩١٠ - (مَنْ صَامَ يوْماً في سَبيلِ الله ؛ بعَّدَ اللهُ وجْهَهُ عن النَّارِ مئةَ عامٍ ، ركْضَ الفَرسِ الجوَادِ المُضَمَّر) .

منكر بهذا التمام . أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٥ / ٣٠١ / ٩٦٨٣) ، ومن طريقه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٢٣٣ / ٧٨٠٦) ، وعنه الشجري في « الأمالي » (١ / ٢٨٤) عن الحسن بن مهران عن المطرح عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلسل بالعلل ، من دون القاسم - وهو ابن عبد الرحمن صاحب أبي أمامة - إلى المطَّرِح - وهو : ابن يزيد - ثلاثتهم ضعفاء ، وبهذا الأخير منهم أعله الهيثمي ؛ فقال في « المجمع » (٣ / ١٩٤) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه (مطرح) ، وهو ضعيف » .

وأما الحسن بن مهران فلم أعرفه في هذه الطبقة . ومن تخاليط الشيخ الأعظمي قوله في « التعليق » على « المصنف » :

« ذكر ابن أبي حاتم (الحسن بن مهران الكرماني) وقال : روى عنه محمد بن سلام » .

قلت : وأنا أظن أنه ليس به ؛ فقد قال ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٣٧ / ١٥٩) في تمام ترجمته :

« روى عن فرقد صاحب النبي ﷺ » .

وكذا في « ثقات ابن حبان » (٤ / ١٢٤) ، و« تاريخ البخاري » (١ / ٢ / ٣٠٦ / ٢٥٦٨) ، وعبارته :

« سمع فرقداً صاحب النبي ﷺ ، سمع منه محمد بن سلام » .

فهو على هذا تابعي من طبقة (القاسم بن عبد الرحمن) ، وفيها أورده ابن حبان ؛ فما أظنه الراوي عن (المطرح) الذي ذكره الحافظ في الطبقة السادسة ، وهم الذين لم يثبت لهم السماع من الصحابة . والله أعلم .

وهنا يرد إشكال . وهو كيف يصح سماع (محمد بن سلام) من فرقد الصحابي وهو مات سنة (٢٢٥) ـ كما في « الثقات » ـ ، أو (٢٢٧) ـ ؛ كما في « التهذيب » ـ فلعله (محمد بن سلام) آخر غير البيكندي ، وفي طبقته (**محمد ابن سلام الخزاعي**) ، وهو مجهول ؛ ـ كما قال أبو حاتم وغيره ـ ، روى عن أبيه عن أبي هريرة حديثاً مضى برقم (٥٣٧٠) .

وعلى كل الأحوال فلا ذنب في من دون (علي بن يزيد) ـ ، وهو الألهاني ـ ؛ لأنهم قد توبعوا ؛ فقد أخرجه الطبراني أيضاً (٨ / ٢٧٤ / ٧٩٠٢) ، وعنه الشجري أيضاً (٢ / ٣٦) بسند صحيح عن أبي عبد الملك عن القاسم به .

وأبو عبد الملك هو : علي بن يزيد الألهاني ؛ فهو العلة .

وقد رواه معان بن رفاعة عنه به ؛ دون قوله : « ركض الفرس الجواد المضمر » .

أخرجه الطبراني أيضاً (٨ / ٢٦٠ / ٧٨٧٢) ، وعنه الشجري (٢ / ٣٩) .

ومعان هذا : ليِّن الحديث - كما في « التقريب » - ، وهذا هو المحفوظ عن القاسم ، لكن عن عقبة بن عامر مرفوعاً به ؛ دون الزيادة .

أخرجه جماعة من رواية يحيى بن الحارث عن القاسم به .

وقد خرجته في « الصحيحة » (٢٥٦٥) .

وحديث الترجمة رواه الوليد بن جميل عن القاسم أبي عبد الرحمن عن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً بلفظ :

« . . . جعل الله بينه وبين النار خندقاً ؛ كما بين السماء والأرض » .

أخرجه الترمذي (١٦٢٤) ، والطبراني (٨ / ١٨٠ - ١٨١ / ٧٩٢١) ، وقال الترمذي :

« حديث غريب من حديث أبي أمامة » .

قلت : وإسناده حسن ؛ للخلاف المعروف في (القاسم) هذا ، ومثله (الوليد ابن جميل) ، وفي « التقريب » :

« صدوق يخطئ » .

وله شاهد من حديث أبي الدرداء مرفوعاً بهذا اللفظ .

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط »و« المعجم الصغير » بإسناد حَسَّنَه المنذري ، ـ وتبعه الهيثمي ـ وهو من تساهله ؛ لأن فيه (**شهر بن حوشب**) ـ كما بينته في « الصحيحة » (٥٦٣) تحت حديث الوليد بن جميل المتقدم ـ وانظر « الروض النضير » (٩٤٢) .

وله شاهد آخر من حديث جابر حَسَنٌ في الشواهد مخرج في « الصحيحة » أيضاً .

وبالجملة ؛ فحديث الترجمة ضعيف بزيادة جملة : (الركض) ؛ لفقدان الشاهد المعتبر ، وحَسَنٌ بدونها ؛ لرواية يحيى بن الحارث عن القاسم .

وهو حسن صحيح بلفظ : (الخندق) ؛ لرواية الوليد بن جميل ، وشاهده من حديث أبي الدرداء ، وحديث جابر .

(تنبيه) : من جهل المعلقين الثلاثة على « الترغيب » (٢ / ١٥) أنهم ضعفوا حديث الترمذي وأعلوه بتضعيف الهيثمي لرواية الطبراني بقوله :

« وفيه مطرح بن يزيد وهو ضعيف » ، وهو ليس في رواية الترمذي ـ كما رأيت ـ .

وكذلك من جهلهم تقليدهم للمنذري والهيثمي في تحسين إسناد حديث أبي الدرداء ؛ لضعف شهر بن حوشب . لذلك كان عليهم ـ لو كانوا يعلمون ـ أن يقولوا ـ كما فعلوا في غيره ـ : (حسن لغيره) . ولكنهم في الحقيقة فوضويون لجهلهم ؛ فتارة يطلقون التحسين ، وهو حسن لغيره ، وتارة يقولون هذا ، وهو حسن لذاته ! خبط عشواء .

٦٩١١ - (لو يعْلمُ المارُّ بينَ يدَيِ المصَلِّي ماذا علَيه ؛ كان لأَنْ يقُومَ أَرْبعينَ خَرِيفاً خيرٌ له مِنْ أنْ يقومَ بينَ يدَيْه) .

شاذ بلفظ : « خريف » . أخرجه البزار : حدثنا أحمد بن عبدة الضبي : حدثنا سفيان عن سالم أبي النضر عن بسر بن سعيد قال :

أرسلني أبو جُهَيْم إلى زيد بن خالد أسأله عن المارِّ بين يدي المصلي ؟ فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره[1] .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله رجال الشيخين ؛ غير أحمد بن عبدة الضبي ، وهو ثقة ، إلا أنه قد خولف في متنه وإسناده .

أما المتن : فقال أحمد (٤ / ١١٦ - ١١٧) : ثنا سفيان به مختصراً بلفظ :

« لأن يقوم أربعين - لا أدري من يوم ، أو شهر ، أو سنة - خير له من أن يمر بين يديه » .

فلم يذكر فيه : « خريفاً » ، وهذا هو المحفوظ عن سفيان وغيره عن سالم - كما يأتي - .

وهكذا أخرجه ابن ماجه (٩٤٤) ، وأبو عوانة (٢ / ٤٩) ، والطحاوي في « مشكل الآثار » (١ / ١٨) ، والسراج في « مسنده » (ق ٤٢ / ١) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٥ / ٢٨٤ / ٥٢٣٦) من طرق عن سفيان بن عيينة به سنداً ؛ دون لفظ : « خريفاً » .

(١) نقلته من « بيان الوهم والإيهام » لابن القطان الفاسي (٢ / ١٠٧) ، وهو من شرط « كشف الأستار » ، ولم يورده ، بينما ذكره في « المجمع » (٢ / ٦١) ، وقال : « . . . ورجاله رجال « الصحيح » ، وقد رواه ابن ماجه غير قوله : « خريفاً » » .

وخالفهم في الإسناد ، ووافقهم في اللفظ عليٌّ بن خشرم ؛ فقال : ثنا ابن عيينة عن سالم أبي النضر عن بسر بن سعيد قال :

أرسلني زيد بن خالد إلى أبي جهيم أسأله عن المار بين يدي المصلي ماذا عليه ؟ قال : . . . فذكره ؛ لكنه لم يصرح برفعه .

أخرجه ابن خزيمة في « صحيحه » (٢ / ١٤ / ٨١٣) .

قلت : وقد توبع ابن عيينة على هذا إسناداً ومتناً من مالك وسفيان الثوري في « الصحيحين » وغيرهما ، وهو مخرج عندي في « صحيح أبي داود » (٦٩٨) .

وتابعهما الضحاك بن عثمان عن أبي النضر إسناداً ومتناً .

أخرجه السراج أيضاً .

قلت : فاتفاق هؤلاء الثقات الثلاثة على مخالفة حديث سفيان بن عيينة في إسناده ومتنه مما يلقي في النفس أنه من أوهام سفيان في إسناده ، ولذلك ؛ جزم الحافظ بأنه مقلوب في ترجمة (أبي الجهيم) من « الإصابة » ، وفي زيادته لفظة : « خريفاً » في نقدي ، لا سيما وأنها لم ترد في رواية الجماعة عنه ـ كما تقدم ـ ، فالأخذ بها أولى من الرواية الشاذة ؛ لموافقتها لرواية مالك ومن معه الذين أجمعوا على رواية الشك : « لا أدري . . . » إلخ .

ويبدو لي ـ والله أعلم ـ من هذا التتبع لرواية سفيان أنه كان يضطرب في رواية الحديث سنداً ومتناً ؛ فتارة يرويه موافقاً لرواية الثقات سنداً ، مخالفاً لهم متناً . وتارة يوافقهم في المتن أيضاً ، وتارة يختصره ، وتارة يتمه . وهذا كله يدل الباحث على أنه لم يحفظه ولم يضبطه جيداً ؛ فيؤخذ منها ما وافق الثقات ، ويترك ما خالفهم ولذلك ؛ فإني أقول :

لم يحسن الحافظ عبد الحق الإشبيلي بإيراده هذه الزيادة الشاذة في كتابه « الأحكام الصغرى » (١ / ٢١٦) ؛ التي قال في المقدمة عن أحاديثها (١ / ٧١) :

« وتخيرتها صحيحة الإسناد » .

فالظاهر أنه لم يتيسر له دراسة طرق الحديث واختلاف الرواة في متنه حتى يتمكن من الحكم على شذوذها مع صحة إسنادها ظاهراً .

ولذلك فقد تكلف ابن القطان الفاسي في تبرئة ابن عيينة من تخطئته في إسناده المقلوب ، والجزم بـ (أربعين خريفاً) ، في كتابه السابق الذكر « البيان » ، بما يشعر أنه هو أيضاً لم يقف على اضطراب ابن عيينة في إسناده ومتنه ـ كما سبق إيضاحه ـ ؛ ولذلك استبعده الحافظ في « الفتح » (١ / ٥٨٥) ، فمن شاء الوقوف على كلامهما ؛ فليرجع إلى كتابيهما .

(تنبيهان) :

الأول : ذكر الغزالي في « الإحياء » (١ / ١٨٣) الحديث نحوه بلفظ : « أربعين سنة » ؛ فقال الحافظ العراقي في تخريجه :

« رواه هكذا أبو العباس محمد بن يحيى السراج في « مسنده » ، من حديث زيد بن خالد بإسناد صحيح » .

كذا قال ! ولم أره في الأجزاء المصورة التي عندي ، وقد سبق نقلي عنه آنفاً رواية أخرى غير هذه ، فإذا ثبت العزو إليه ؛ فغالب الظن أنه من رواية ابن عيينة الشاذة ، وقد جزم الحافظ المزي في « التحفة » (٣ / ٢٣١) بأنها وهم .

والآخر : نحوه في الوهم ما صنعه المنذري في « الترغيب والترهيب » (١ /

١٩٣ / ١) ؛ فإنه ذكر حديث أبي الجهيم بلفظ الشيخين ، ثم قال :

« رواه البزار ولفظه . . . » .

ثم ساق حديث الترجمة ؛ فأوهم بهذا العطف أن الحديث عن أبي الجهيم أيضاً ، وإنما هو عن زيد بن خالد الشاذ إسناداً ولفظاً ، وقد خفي هذا على الجهلة الثلاثة المعلقين على كتاب « الترغيب » (١ / ٤٢٩) ، فصدروا تخريجهم لحديث أبي الجهيم بقولهم في التعليق : « صحيح ، رواه البخاري . . . » ، فذكر مصادر الحديث التي في « الترغيب » - وهي الكتب الستة مقرونة بأرقامها - ، وزادوا :

« والبزار ؛ كما في مجمع الزوائد (٢ / ٦١) » !

فما أتفهها من زيادة على تلك الكتب الستة ، وبخاصة أنها مخالفة لها - كما تقدم بيانه - . ونقلوا تفاهتهم هذه إلى كتابهم الذي بلغ بهم الجهل أن سموه : « تهذيب الترغيب والترهيب من الأحاديث الصحاح » ! وإنما يعنون الضعاف !! فذكروا فيه تخريجهم المذكور بالزيادة (١١٣) ، مع منافاتها للحديث الصحيح سنداً ومتناً ! فما أجهلهم وما أجرأهم ؟ ! ومن ذلك أنه لا فائدة مطلقاً من ذكر هذه الزيادة في « تهذيبهم » حتى ولو فرض أن رواية البزار مطابقة لرواية الستة سنداً ومتناً ؛ لأنها مذكورة في « الترغيب » - كما سبق - ، وهو مرجع أقدم بقرون من « المجمع » ؛ فالحقيقة التي يجب أن تقال : (إن جهلهم له قرون) !!

٦٩١٢ - (ما عُبِدَ اللهُ تعالى بشَيءٍ أفضلَ من فِقهٍ في دِينٍ)(*) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي عمر في « مسنده » : حدثنا يوسف بن خالد عن

(*) وانظر « الضعيفة » (٤٤٦١) ؛ ففي كلٍّ فوائد زوائد على الآخر . (الناشر) .

مسلمة القعنبي عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً . ذكره الحافظ في « المطالب العالية المسندة » (ق ١١ / ٢) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، رجاله ثقات ؛ غير يوسف بن خالد - وهو : السَّمتي - : قال الحافظ في « التقريب » :

« تركوه ، وكذبه ابن معين » .

وقد وجدت له متابعاً : يرويه محمد بن صالح الأشج : ثنا **عيسى بن زياد الدورقي** : ثنا مسلمة القعنبي به .

أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٢٦٦ / ١١٧١) وقال :

« تفرد به عيسى بن زياد بهذا الإسناد . وروي من وجه آخر ضعيف ، والمحفوظ بهذا اللفظ من قول أبي هريرة » .

قلت : وعيسى بن زياد الدورقي : لم أعرفه ، ويحتمل أنه : (عيسى بن زياد بن إبراهيم الرازي) ؛ فإنه من هذه الطبقة ، فإن يكن هو ؛ فقد ترجمه ابن أبي حاتم بروايته عن جمع ، وقال (٣ / ١ / ٢٧٦) :

« سمع منه أبي بالرَّي ، وسألته عنه ؟ فقال : هو صدوق » .

ومحمد بن صالح الأشج : ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال (٩ / ١٤٨) :

« حدثنا عنه أحمد بن سعيد وغيره ، كان يخطئ » .

وأما الوجه الآخر الذي أشار إليه البيهقي فأخرجه هو برقم (١٧١٢ ، ١٧١٣) ، والدارقطني (٣ / ٧٩ / ٢٩٤) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٦ / ١٩٤ /

٦١٦٦) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٢ / ١٩٢) من طريق يزيد بن عياض عن صفوان بن سليم عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً به ، وزاد :

« ولَفقيه واحد ، أشد على الشيطان من ألف عابد ، ولكل شيء عماد ، وعماد هذا الدين الفقه » . فقال أبو هريرة :

لأن أجلس ساعة فأفقه ، أحب إلي من أن أحيي ليلة إلى الغداة . لفظ الدارقطني . ولفظ البيهقي : « الصباح » . وقال :

« يزيد بن عياض : ضعيف الحديث » .

كذا قال ! وهو أسوأ من ذلك ؛ فقد قال الحافظ في « التقريب » :

« كذبه مالك وغيره » . وقال الهيثمي في « المجمع » (١ / ١٢١) :

« رواه الطبراني في« الأوسط » ، وفيه يزيد بن عياض ، وهو كذاب » .

وفقرة الفقيه الواحد رواه متهم آخر ، وهو : روح بن جناح عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً .

أخرجه الترمذي (٢٦٨٣) ، وابن ماجه (٢٢٢) ، وابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣٠٠) ، والبيهقي أيضاً وقال :

« تفرد به روح بن جناح » .

قلت : وفي ترجمته ذكره ابن حبان وقال :

« منكر الحديث ، يروي عن الثقات ما إذا سمعها الإنسان الذي ليس بالمتبحر في صناعة الحديث ؛ شهد لها بالوضع » .

واستغرب الترمذي الحديث ، وذكر أنه تفرد به (روح)[*] .

وإن من غرائب المنذري أنه مع ذكره في « الترغيب » (١ / ٦١ / ٣٢) التفردَ ؛ صدَّره بقوله : « وعن ابن عباس . . . » !

٦٩١٣ - (ما زالَ جِبريلُ يوصِيني بالسِّواكِ ؛ حتَّى خِفْتُ على أضْراسِي) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٣ / ٢٥١ / ٥١٠) من طريق محمد بن حميد : ثنا أبو تميلة : ثنا عبد المؤمن بن خالد عن ابن بريدة عن أبيه عن أم سلمة قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير (محمد بن حميد) - وهو : الرازي - : قال الحافظ في « التقريب » :

« حافظ ضعيف ، وكان ابن معين حسن الرأي فيه » .

قلت : لكنه قد توبع ، إلا أنه خولف في اسم شيخ (أبي تميلة) ؛ فقال أحمد ابن عمر القاضي : ثنا أبو تميلة : ثنا خالد بن عبيد : حدثني عبد الله بن بريدة به .

أخرجه البيهقي في « السنن » (٧ / ٤١) ، وقال :

« وكذا رواه غيره عن أبي تميلة يحيى بن واضح ، قال البخاري رحمه الله : هذا حديث حسن » !

كذا قال ! ولا أدري وجهه ؛ فإن (خالد بن عبيد) : ضعيف اتفاقاً ، بل قال فيه البخاري :

(*) انظر « تمام المنة » (ص ١١٥) ، و« تخريج المشكاة » (رقم ٢١٧) . (الناشر) .

« فيه نظر » .

وهذا منه تضعيف شديد ؛ ولهذا قال ابن حبان والحاكم :

« حدث عن أنس بأحاديث موضوعة » . ولهذا قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك الحديث مع جلالته » .

وأحمد بن عمر القاضي - هو : ابن سريج - : إمام فقيه ، ترجمه الحافظ الذهبي في كتبه ، منها « تذكرة الحفاظ » ؛ فروايته أصح من رواية محمد بن حميد الرازي الذي قلب اسم شيخ (أبي تميلة) إلى : (عبد المؤمن بن خالد) الصدوق ، ويؤيدها متابعة غيره إياه - كما تقدم عن البيهقي - . وكأنه لذلك سكت الحافظ في « التلخيص » (١ / ٦٧) فلم يحسنه ، وقد عزاه للطبراني والبيهقي .

وقد (لخبط) هنا المعلّق على « البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير » لابن الملقن (١٤١/٣) (لخبطةً) عجيبة ؛ مما أشعرني أنه حديثُ عهد بهذه الصنعة ! ذلك أنه من جهة كان موفقاً في استبعاده تحسين البخاري للحديث ، وفيه (خالد ابن عبيد) الذي ضعفه البخاري جداً . لكنه من جهة أخرى رجع ليحمل قول البيهقي المتقدم : « وكذا رواه غيره » على رواية (محمد بن حميد) التي لم يسبق لها ذكر في كلام البيهقي ! ثم قال :

« فصار الحديث بذلك حسناً ؛ كما قال البخاري » !

وأما المعلقون الثلاثة فلا غرابة في تحسينهم إياه ؛ لأنهم لا يحسنون إلا التقليد ، وبخاصة إذا كان الإمام البخاري مقلَّدَهم !

(تنبيه) : حديث الترجمة مما فات على الهيثمي ؛ فلم يورده في « المجمع » من

(كتاب الطهارة) (١ / ٢٢٠ - ٢٢١) ، ولا في (كتاب الصلاة) (٢ / ٩٦ - ١٠٠) !

ثم إن المحفوظ في وصية جبريل عليه السلام إنما هو الجار - كما في « الصحيحين » وغيرهما - .

٦٩١٤ - (يوشِكُ أنْ تخرجَ نارٌ من (حُبْسِ سَيَلَ) ، تَسيرُ سَيْرَ بَطيئةِ الإبلِ ؛ تَسيرُ بالنَّهارِ ، وتكْمنُ باللّيلِ ، يقالُ : غَدَتِ النَّارُ أيُّها الناسُ ! فاغْدُوا قالتِ النَّارُ أيُّها النَّاسُ ! فقِيلُوا ، راحت النَّارُ أيُّها النَّاسُ ! فَروحُوا ، مَنْ أدْركتْه ؛ أكلَتْه) .

ضعيف ومرسل . أخرجه أحمد (٣ / ٤٤٣) ، وأبو يعلى (٢ / ٢٣٣ / ٩٣٤) ، وعنه ابن حبان (١٨٩٢ - الموارد) ، وابن أبي عاصم في « الآحاد » (٣ / ٩٦ - ٩٧) ، ومن طريقه أبو نعيم في « المعرفة » (٣ / ٩٠ - ٩١) ، والحاكم (٤ / ٤٤٢ - ٤٤٣) من طريق عثمان بن عمر : حدثنا عبد الحميد بن جعفر عن أبي جعفر ﷺ محمد بن علي بن الحسين رضي الله عنه عن رافع بن بشر عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

وخالفه أبو عاصم (الضحاك بن مخلد) ؛ فقال : ثنا عبد الحميد بن جعفر : ثنا عيسى بن علي الأنصاري عن رافع بن بشير السلمي به .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢ / ٣٠ / ١٢٢٩) .

قلت : وعثمان بن عمر ، وأبو عاصم الضحاك : كلاهما ثقة من رجال الشيخين ؛ فيمكن أن يكون الخلاف من شيخهما (عبد الحميد بن جعفر) ، فقد

ذكروا أن له بعض الأوهام ـ مع كونه من رجال مسلم ـ ، فإن كان قد حفظ ؛ فإن مدار الوجهين على (رافع بن بشر) ، وهو غير معروف ، ولم يوثقه غير ابن حبان (٤ / ٢٣٦ و ٦ / ٣٠٤) ؛ وجعلهما راويين بسبب الاختلاف المذكور ، وتبعه الحافظ في « التعجيل » (ص ١٢٣ / ٣٠٠) ، خلافاً للبخاري وابن أبي حاتم ؛ فلم يذكراه إلا برواية الوجه الآخر : عيسى بن علي عنه . وانظر تعليق المحقق على « تاريخ البخاري » ؛ ففيه إشارة أن الشيخين رجحا هذه الرواية على رواية عثمان ابن عمر ، حيث لم يتعرضا لروايته بسنده عن أبي جعفر بذكر . أو أنهم لم يعرفاها ؛ ولذلك لما ذكره الحاكم في الموضع المشار إليه آنفاً شاهداً لحديث أبي ذر قبله بلفظ آخر ؛ تعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : رافع مجهول » .

وأما قول الأخ الداراني في تعليقه على « مسند أبي يعلى » (٢ / ٢٣٤) وعلى « الموارد » (٦ / ١٤٨) :

« وصححه الحاكم (٤ / ٤٤٢ ـ ٤٤٣) » .

فهو من تخليطاته الكثيرة ، أو من سوء فهمه واستلزامه من ذكره إياه شاهداً أنه تصحيح منه له ! وأحلاهما مر ـ كما لا يخفى على العالم بأصول علم الحديث وقواعده ـ . وأما قوله في « الموارد » :

« إسناده جيد » !

فهو على قاعدته التي زعمها من الاعتماد على توثيق ابن حبان للمجهولين ؛ خلافاً للحفاظ الذين بينوا مخالفته لعلم المصطلح ، وصرح هو في عشرات [من] « ثقاته » بأنه لا يعرفهم ولا يحتج بهم ! كما بينت ذلك في غير ما موضع ،

وتفصيل ذلك مع ضرب الأمثلة التي لا يسع الواقف على بعضها - بل جلها - إلا على القطع بصواب ما بينوا ، وجعل مخالفهم الذي يريد أن يطير ولما يريش !! في مقدمة كتابي « تيسير انتفاع الخلان بثقات ابن حبان » ترتيباً وتحقيقاً وتعليقاً .

وإن مما يبطل تجويده لإسناده كتمانه لإعلال ابن حبان إياه بالإرسال ؛ فإن من عادته أنه يترجم للصحابي الذي يذكر أبو يعلى تحت اسمه ما له من الحديث . أما هنا فلم يترجم له بشيء يدل على كونه من الصحابة ؛ مقلداً في ذلك الذين ذكروه فيهم[1] ، وما زادوا في ترجمته على أن ساقوا له هذا الحديث ، ومع ضعف إسناده ؛ فليس فيه تصريحه بسماعه من النبي ﷺ ، فكيف تثبت صحبته ؟!

لقد اكتفى المومى إليه هنا بتقليدهم ، ونبذ وراء ظهره قول مقلَّده - خلافاً لعادته في تقليده إياه مخالفاً لهم - ؛ فقال ابن حبان في « ثقاته » (٤ / ٧٣) :

« بشير السلمي : يروي المراسيل ، روى عنه ابنه رافع بن بشير ، ومن زعم أن له صحبة ؛ فقد وهم » .

وإن مما لا شك فيه أن هذا يناقض إخراجه لحديثه هذا في « صحيحه » ، فالظاهر أنه كان ناسياً لهذا ، أو أنه بدا له شيء ما حمله على تغيير قوله هذا ، ولكن لما لم يذكر أحد من الحفاظ من المتقدمين والمتأخرين - فيما علمت - ما يثبت صحبته ، سوى هذا الحديث ، وقد علمت أنه ليس فيه تصريحه بسماعه من النبي ﷺ ، وذلك في كل المصادر التي لا تراها مجموعة في غير هذا المكان بفضل الله تعالى ، ولو فرضنا أنه صرح به في بعض المصادر التي لم تصلنا - وذلك مما

---

(١) وإنما حكى فقط الخلاف في اسمه : « بَشير . وقيل بالضم . وقيل (بِشر) وقيل بضم أوله ومهملة ساكنة » . ولم يزد !

أستبعده جداً - ؛ فبذلك فقط لا تثبت الصحبة ؛ لأن ابنه مجهول - كما تقدم - ، ولعل الحافظ الذهبي أشار إلى ذلك إشارة لطيفة بقوله في « تجريد أسماء الصحابة » (١ / ٥٠) :

« تفرد بالرواية عنه ابنه رافع . ب د ع » .

يفهم ذلك من عرف قوله المتقدم بجهالة رافع . وهذا أمر ظاهر لكل لبيب باحث غير مقلد أو غافل .

ومن الغفلة قول أخينا الدكتور [باسم] فيصل الجوابرة في تعليقه على « الآحاد » :

« وللحديث شواهد من حديث عاصم بن عدي ، وأبي هريرة ، وأبي ذر رضي الله عنهم » !

وذلك لأن هذه شواهد قاصرة ؛ لا يوجد فيها ما يشهد لحديث الترجمة ، إلا كلمات مثل حديث أبي ذر ؛ فليس فيه إلا خروج النار ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٣٠٨٣) ، وحديث أبي هريرة فيه الخروج والقيلولة والبيات بلفظ آخر في البخاري وغيره ، وهو مخرج هناك برقم (٣٣٩٥) .

ونحوه ما رواه الحاكم (٤ / ٤٥٨) عن عبد الله بن عمرو وقال :

« تبعث نار تسوق الناس من مشارق الأرض إلى مغاربها ؛ كما يساق الجمل الكسير ، لها ما تتخلف منهم ، إذا قالوا ؛ قالت ، وإذا باتوا ؛ باتت » . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين » . ووافقه الذهبي .

وفيه عبد الله بن رجاء الغداني : وفيه ضعف - يأتي بيانه في الحديث بعده - .

وهو - كما ترى - موقوف ، وعزاه الحافظ إلى الحاكم مرفوعاً وباللفظ الآتي !

وأما حديث عاصم بن عدي فليس فيه إلا مكان خروج النار ، وأمر الرسول ﷺ إياه بالخروج منه في قصته : أخرجها الطبراني في « المعجم الكبير » (١٧ / ١٧٣ / ٤٥٨) بإسناد فيه إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع وهو ضعيف - كما في « المجمع » (٨ / ١٣) - ، وليس هو في المطبوعة ، وإنما فيها (إسماعيل بن مجمع عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم . . .) ، ولم أعرفه ؛ فالظاهر أن في الإسناد شيئاً أو سقطاً . والله أعلم .

والشاهد منه أن فيه ما لفظه :

« أخرج أهلك منها ؛ فقد يوشك أن يخرج منه نار يضيء أعناق الإبل ببصرى » .

والمقصود أن هذه الشواهد كلها قاصرة ؛ فلا يتقوى الحديث بها ، خلافاً لما يوهمه كلام الدكتور . وأما خروج النار فهي مشهورة مستفيضة في الأحاديث الصحيحة ، وإنما البحث في بعض الصفات التي في حديث الترجمة ؛ فإنها لا شاهد لها ، مثل بطء سيرها ، وقول بعض الناس : (غدت النار . . .) إلخ . والله أعلم .

والآن فإلى الحديث التالي :

٦٩١٥ - (تُبعثُ نارٌ على أهْلِ المشْرق ، فتَحشُرهم إلى المغْربِ ، تبيتُ معهم حيثُ باتُوا ، وتَقيلُ معهم حيثُ قَالوا ، يكونُ لها ما سَقَطَ منها وتخلَّفَ ؛ تسوقُهم سَوْقَ الجمَلِ الكَسيرِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٨ / ٩٩ / ٨٠٩٢) من

طريق الحجاج بن الحجاج عن قتادة عن عمر بن سيف عن المهلب بن أبي صفرة عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات ؛ غير (عمر بن سيف) هذا ، فإنه لا يعرف إلا بهذه الرواية ؛ فقال البخاري في « التاريخ » (٣ / ٢ / ١٦١) :

« روى عنه قتادة ، منقطع » . وقال ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ١١٣) :

« روى عن المهلب بن أبي صفرة ، روى عنه قتادة حديثاً منقطعاً . سمعت أبي يقول ذلك » .

وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٧ / ١٧٦) ! وهو عمدة الهيثمي في قوله في « المجمع » (٨ / ١٢) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، ورجاله ثقات » !

قلت : فهو علة الحديث . وقول البخاري وأبي حاتم : « منقطع » الظاهر أنه يعني : أنه لم يثبت عنده لقاؤه للمهلب . وهذا أمر ملازم لمن كان مثله في الجهالة . والله أعلم .

وقد أسقطه بعضهم من الإسناد ؛ فظهر بمظهر الصحة ، فقال عبد الله بن رجاء الغداني[1] : ثنا همام عن قتادة عن المهلب بن أبي صفرة عن عبد الله بن عمرو قال : . . . فذكره موقوفاً عليه بنحوه .

وقد ذكرت لفظه تحت الحديث الذي قبله . وأن الحاكم صححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي ، ووعدت ببيان علته ههنا ؛ فأقول :

---

(١) الأصل (العراقي) وهو تحريف .

كنت أريد أن أقول : إن الذي أسقط ذاك المجهول من هذا الإسناد إنما هو قتادة ؛ لأنه معروف بالتدليس ، ولكن ذلك مشروط عند أهل العلم بأن يكون السند إليه صحيحاً لا علة فيه ، فأرى أن الأمر ليس كذلك هنا ؛ فإن تحته ابن رجاء الغداني ، وهو مع كونه من شيوخ البخاري ؛ فقد تكلم في حفظه ، فقال الذهبي في « المغني » :

« صدوق . قال أبو حاتم : ثقة رضي . وقال أبو حفص الفلاس : كثير الغلط والتصحيف ؛ ليس بحجة » . ولذلك قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يهم قليلاً » .

قلت : فلذلك فإني أخشى أن يكون الإسقاط المشار إليه من أوهامه ؛ لمخالفته لطريق الحجاج بن الحجاج - وهو : الباهلي - التي لا علة فيها إلى قتادة ، وقد زاد فيه : (عمر بن سيف) ؛ فهي زيادة مقبولة ، وهي تستلزم رفض حديثه وعدم قبوله . والله أعلم .

ومن هذا التخريج والتحقيق يتبين تساهل الحافظ في سكوته عن الحديث في « الفتح » (١١ / ٣٧٨) . وليس هذا فقط ؛ بل إنه اختلط عليه لفظ حديث الحاكم المتقدم بلفظ الطبراني هذا ، فذكره به وعزاه للحاكم ! والله الموفق .

وروى طرفاً منه أبو عمرو الداني في « الفتن » (٥ / ٩٩٨ / ٥٣٥) من طريق ليث بن أبي سُليم قال :

« تحشرهم النار ، وتغدو معهم وتروح ، يقولون : قد راحت النار ؛ فروحوا . ولها ما سقط » .

وهذا مقطوع ضعيف ؛ ليث هذا : كان اختلط .

٦٩١٦ - (طُوبَى له إنْ لمْ يكنْ عرِيفاً) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٧ / ٣٣ / ٣٩٣٩) : حدثنا محمد : حدثنا مبارك : حدثنا عبد العزيز عن أنس : أن النبي ﷺ مرت به جنازة ، فقال : . . . فذكره .

ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن عدي في ترجمة (مبارك بن سحيم) من « الكامل » (٦ / ٣٢٢) ، وروى فيها عن البخاري أنه قال :

« منكر الحديث » . وعن النسائي قال :

« متروك الحديث » .

ثم ساق له أحاديث هذا أحدها ، ثم قال :

« وله غير ما ذكرت ، وفي بعض رواياته مناكير ، ولا أعلم يرويه إلا عن عبد العزيز بن صهيب ، وكان مولاه » .

(تنبيه) : لقد وهم في هذا الحديث الحافظ المنذري ، ثم الهيثمي .

أما الأول : فقال (١ / ٢٨٠ / ٨) :

« رواه أبو يعلى ، وإسناده حسن إن شاء الله تعالى » !

وأما الآخر : فقال (٣ / ٨٩) :

« رواه أبو يعلى عن محمد ، ولم ينسبه ؛ فلم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » !

قلت : وسبب وهمهما أنهما ظنا أن : (مباركاً) . . هو : (مبارك بن فضالة) ؛

فقد ذكروه في الرواة عن (عبد العزيز بن صهيب) ، وهو - وإن كان مدلساً ؛ فقد - صرح بالتحديث ؛ فكان ذلك من أسباب وهمهما . ولم ينتبها أن هذا لا يروي عنه محمد بن أبي بكر المقدمي ؛ بل الظاهر أنهما لم يعرفاه ، بل قد صرح بذلك الهيثمي - كما رأيت - ، وهو من غرائبه ؛ فإن أبا يعلى قد ساقه عقب حديثين آخرين له بهذا الإسناد صرح فيهما بقوله : « حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي . . . » . وكذلك صرح ابن عدي في روايته عنه هذا الحديث بالذات ، وهو ثقة من رجال الشيخين .

(تنبيه) : بعد شروعي في تخريج الحديث تبينت أنني كنت قد خرجته برقم (٥٠٧٢) ، فمضيت في التخريج ؛ لأن فيه زيادة فائدة .

٦٩١٧ - (إنّ أوّلَ النَّاسِ يَستظلُّ في ظِلِّ الله يومَ القيامةِ لَرجُلٌ يُنظِرُ معْسِراً حتّى يجدَ شَيئاً ، أو تصدَّقَ عليه بما يطْلُبه ؛ يقولُ : مالي عليكَ صدَقَة ابتغاءَ وجْه الله ، ويخرِّقُ صَحيفتَه) .

منكر بهذا التمام . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٩ / ١٦٧ / ٣٧٧) من طريق كامل بن طلحة الجَحْدَري : ثنا ابن لهيعة : ثنا أبو يونس : أن أبا اليَسَر حدثه قال : أشهد على رسول الله ﷺ لسمعته يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات ؛ غير ابن لهيعة ، وهو ضعيف لسوء حفظه الذي كان طرأ عليه ، وهذا من تخاليطه ؛ فقد رواه جمع من طرق عن أبي اليسر مختصراً ، ليس فيه إلا الإظلال .

وأخرجه الطبراني أيضاً (٣٧٢ - ٣٧٦ ، ٣٧٩) من طرق عنه . وأحدها عند مسلم (٨ / ٢٣٢) ، وكذلك جاء عن جماعة من الصحابة ، وقد خرجت

أحاديثهم في « الروض النضير » (٨٤٤) ، وذلك كله مما يؤكد وهم ابن لهيعة ونكارة لفظ حديثه الذي تفرد به .

ويحتمل احتمالاً بعيداً أن يكون الوهم من الراوي عنه (كامل بن طلحة الجَحْدَري) ؛ فقد قال الذهبي في « المغني » :

« قال أبو داود : رميت بكتبه . وقال أحمد : ما أعلم أحداً يدفعه بحجة . وقال ابن معين : ليس بشيء . وقال أبو حاتم وغيره : لا بأس به » .

ثم إن الحديث ليس في الجزء المطبوع بعنوان « الأوائل » للطبراني ، ولست أدري هل هو له ، أو هو لبعض من جاء بعده؟ فإن محققه لم يفدنا شيئاً حول هذا الموضوع ، ولا له مقدمة تدل على أنه من وضع الطبراني . والله أعلم .

٦٩١٨ - (كانَ اللّواطُ في قومِ لوطٍ في النِّساءِ قبْلَ أنْ تكونَ في الرِّجالِ بأَربعينَ سَنَةً) .

منكر . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٥٠ / ٣١٩ - ٣٢٠) من طريق ابن أبي الدنيا : حدثنا الحسين بن علي العجلي : حدثنا محمد بن فضيل : حدثنا عمر بن أبي زائدة عن أبي صخرة رفعه قال : . . . فذكره .

ومن هذا الوجه أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٤ / ٣٧٥ / ٥٤٥٩) ؛ لكن وقع فيه : « أبي جمرة قال » . . وأظنه خطأً مطبعياً ؛ سقط منه قوله : « رفعه » ، وأستبعد جداً أن يكون ثبوته في رواية ابن عساكر خطأً كذلك أو زيادة من بعض النساخ ، وإنما هو زيادة من (الحسين بن علي العجلي) يُدان بها ؛ لأن ابن عدي اتهمه بسرقة الحديث ، وروى له ثلاثة أحاديث ، اثنان منها عن محمد بن فضيل ،

ثم قال عقبها :

« وله أحاديث غير هذه ؛ مما سرقه من الثقات ، وأحاديثه لا يتابع عليها » .

وقد خالفه الثقة ؛ فقال ابن أبي حاتم في « تفسيره » (٥ / ١٥١٨) : حدثنا أبي : ثنا محمد بن علي الطنافسي : ثنا محمد بن فضيل به عن جامع بن شداد أبي صخرة قال : . . . فذكره ، دون قوله : « رفعه » .

وبهذه الزيادة ذكره السيوطي في « الدر المنثور » (٣ / ١٠٠) من رواية الأربعة المذكورين : ابن أبي الدنيا ، وابن أبي حاتم ، والبيهقي ، وابن عساكر ، وفيه تساهل ظاهر ؛ لأنها ليست عندهم ، وإنما عند ابن أبي الدنيا فقط !

ثم إنه لو صح عن جامع بن شداد أبي صخرة أنه رفعه ؛ فهو مرسل ؛ لأن (جامعاً) هذا تابعي . والله أعلم .

٦٩١٩ - (مَنْ جهرَ بالقراءةِ نهاراً ؛ فارْجُموه [بالبعَرِ]) .

منكر . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١٤ / ٣٣٤) في ترجمة (يزيد بن يوسف أبي يوسف الشامي) ، من طريق أبي علي صالح بن محمد قال : حدثنا عنه سعدويه - وكان قدم العراق - فسألته عن حديثه عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن بريدة مرفوعاً به ؟ فقال :

« خطأ لا أصل له ، إنما هو : عن يحيى عن النبي ﷺ » .

قلت : ويزيد هذا : متفق على ضعفه ، وبعضهم تركه ؛ بل إن الذهبي أطلق فقال في « المغني » :

« تركوه » . وقال في « الكاشف » :

« واهٍ » .

قلت : والحديث أورده السيوطي في « الجامع الكبير » (٢ / ٧٧٠) من رواية أبي نعيم ، والزيادة منه ، وقال السيوطي :

« وفيه يزيد بن يوسف الدمشقي : تركوه » .

وهو من الأحاديث التي تساهل فيها ابن الجوزي ؛ فأورده في كتابه « تلبيس إبليس » (ص ١٥٠ ـ السعادة) ، ونحوه الأحاديث التي بعده . وتقدم له حديث آخر برقم (٥٥٨٨) . وذكرت هناك نص كلام الحافظ السخاوي في رميه إياه بالتساهل والتناقض ، وذكره في تصانيفه الحديث الموضوع وشبهه . فراجعه .

٦٩٢٠ ـ (مَن أَصابَه جَهْدٌ في رمضانَ فلمْ يفْطِر ، فماتَ ؛ دَخَلَ النَّارَ) .

منكر . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١٠ / ٢٧٠) من طريق عبد الرحمن ابن يونس السراج : حدثنا بقية بن الوليد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير بقية بن الوليد ، وهو مدلس ، وقد عنعنه ، فالظاهر أنه تلقاه من بعض شيوخه المجهولين ، ثم دلسه .

وعبد الرحمن بن يونس : قال الذهبي في « الميزان » :

« صدوق معمر . . . قال الدارقطني وغيره : لا بأس به . وقال الأزدي : لم يصح حديثه . ثم ساق له عن بقية . . . » .

قلت : فكان الأولى بالذهبي أن يذكره في منكرات بقية ، ما دام أن الراوي عنه صدوق لا بأس به .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » (٢ / ٧٤٧) للديلمي أيضاً .

٦٩٢١ - (مَن لَبسَ الصُّوفَ لِيعرفَه النّاسُ ؛ كانَ حقّاً على اللهِ عزّ وجلّ أن يكْسوَه ثوباً من جَرَبٍ حتّى تَتَساقطَ عُروقُه) .

موضوع . أخرجه ابن الجوزي في « تلبيس إبليس » (ص ٢٠٦ - ٢٠٧) من طريق محمد بن إسماعيل بن محمد الطائي : ثنا بكر بن سهل الدمياطي : ثنا محمد بن عبد الله بن سليمان : ثنا داود : ثنا عباد بن العوام عن عباد بن كثير عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا متن موضوع ؛ آفته (عباد بن كثير) - وهو : البصري ، ثم المكي المتعبد - : متفق على ضعفه ، وصرح بعضهم بتركه لشدة ضعفه ، وقال الإمام أحمد :

« روى أحاديث كذب لم يسمعها ، وكان من أهل مكة ، وكان صالحاً . قيل له : فكيف روى ما لم يسمع ؟ قال : البلاء والغفلة » .

وليس له رواية عن أنس ؛ بله غيره من الصحابة ؛ ولذلك قال الحافظ :

« متروك . قال أحمد : روى أحاديث كذب ، من السابعة ، مات بعد الأربعين » . يعني : ومئة .

والحديث مما استدركه السيوطي على « موضوعات ابن الجوزي » ؛ فأورده

في « ذيل اللآلي المصنوعة » (ص ١٤٢) من رواية الديلمي فقط من هذه الطريق ، وقال :

« عباد بن كثير : متروك » .

وأقره ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٢٢٧ / ٣٨) .

و(محمد بن عبد الله بن سليمان) : الظاهر أنه الكوفي ، قال الذهبي في « الميزان » :

« . . . عن أبي خالد الأحمر ، قال ابن منده : مجهول » .

وأقره الحافظ في « اللسان » .

و(بكر بن سهل الدمياطي) : ضعفه النسائي .

و(محمد بن إسماعيل بن محمد الطائي) : لم أعرفه .

والحديث من الموضوعات التي أشار الحافظ السخاوي في كلمته المشار إليها قبل حديث أنها وقعت في كتب ابن الجوزي ، وأن ذلك من تساهله . ولا يشفع له أنه ساقه بإسناده ؛ لأن جماهير قرائه ليسوا من أهل العلم والمعرفة بنقد الأحاديث - كما لا يخفى - .

٦٩٢٢ - (لا يقْبلُ اللهُ قَولاً إلا بعَملٍ ، ولا عَمَلاً إلا بنيّةٍ ، ولا يَقبلُ قَولاً وعملاً ونيّة إلاّ بما وافقَ الكِتابِ والسُّنَّة) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ١٥٠) من طريق أحمد ابن الحسن بن أبان المصري عن إبراهيم بن بشار عن ابن عيينة عن الزهري عن

سعيد بن المسيب قال : قال ابن مسعود : . . . فذكره مرفوعاً في ترجمة أحمد هذا ، وقال فيه :

« كذاب ، دجال من الدجاجلة ، يضع الحديث على الثقات وضعاً » . وقال الدارقطني :

« حدثونا عنه ، وهو كذاب » . قال الذهبي :

« وهو من كبار شيوخ الطبراني ، ومن بلاياه . . . » .

ثم ساق له حديثين ، هذا أحدهما . وذكره ابن طاهر في « تذكرة الموضوعات » (١٠٨) وكذبه .

قلت : وقد رواه كذاب آخر ، وهو من طبقته وبلده ، وهو : (**زكريا بن يحيى المصري أبو يحيى الوقار**) ؛ فأحدهما سرقه من الآخر وركب على سعيد بن المسيب إسناداً آخر ! فقال : أخبرني **خالد بن عبد الدائم** عن نافع بن يزيد عن زهرة بن معبد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

« لا قول إلا بعمل . . . » والباقي مثله .

أخرجه ابن بطة في « الإبانة » (٦ / ٧٣ / ١) ، وابن حبان (١ / ٢٨٠) ، وابن عدي في « الكامل » (٣ / ٤٤) في ترجمة (خالد بن عبد الدائم) ، وقال عقبه :

« وهذا الحديث لا أعرفه إلا من هذا الوجه ، والراوي عن (خالد) هو : أبو يحيى الوقار ، بلغني عن صالح جزرة أنه قال : كان من الكذابين الكبار . و (خالد) : قليل الحديث ، وأرجو أنه لا بأس به » .

كذا قال ! وأما ابن حبان فقال فيه :

« يروي عن نافع بن يزيد المناكير التي لا تشبه حديث الثقات ، ويلزق المتون الواهية بالأسانيد المشهورة » .

ونقله عنه الذهبي ثم الحافظ في « اللسان » وزاد :

« قال أبو نعيم في مقدمة المستخرج على (صحيح مسلم) » : روى عن نافع ابن يزيد موضوعات . وقال الحاكم والنقاش : روى أحاديث موضوعة . وقال ابن طاهر : متروك الحديث » .

قلت : إن كان جرح هؤلاء لخالد لأحاديث أخرى له ، ومن غير طريق أبي يحيى هذا ؛ فلا كلام ، وإن كان من طريقه - كما فعل ابن حبان - ففيه نظر ؛ لأن تعصيب الجناية به دونه لا يخفى ما فيه ، وعهدي بابن حبان أنه يمتنع عن مثله في « ثقاته » ، وهو الحق .

ولعل هؤلاء سرقوه من بقية ؛ فقد رواه عن إسماعيل البصري - يعني : ابن علية - عن أبان عن أنس مرفوعاً .

أخرجه ابن بطة أيضاً (٢ / ١٠٧ / ١ و ٦ / ٧٣ / ١) .

وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ (أبان) - هو : ابن أبي عياش : متروك .

وبقية - وهو : ابن الوليد - : مدلس معروف بالرواية عن الضعفاء والمجاهيل وتدليسهم .

ثم رواه ابن بطة من طريق (موسى بن سهل الوشاء) ، قال : حدثنا إسماعيل ابن علية عن الحسن مرسلاً .

وهذا مع إرساله ضعيف ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« (موسى بن سهل الوشاء) : مشهور ، ضعَّفه الدارقطني » .

قلت : فلعل هذا هو أصل حديث بقية الذي قبله ودلسه .

ثم رأيتـه من حـديث علي رضي الله عنه ؛ يرويه **إبراهيم بن إسـحـاق بن إسماعيل الكوفي** : حدثنا عثمان عن جعفر بن محمد عن أبيه عنه رفعه .

أخرجه الديلمي في « مسنده » (٣ / ٢٠٨ ـ الغرائب الملتقطة) بسنده عنه .

قلت : ولعل العلة من (عثمان) ـ وهو : ابن فرقد العطار ـ ؛ فقد قال أبو حاتم (٣ / ١ / ١٦٤) :

« روى حديثاً منكراً عن جعفر بن محمد عن عبيد الله بن أبي رافع عن شقران مولى رسول الله ﷺ أنه ألقى في قبر النبي ﷺ قطيفة » .

قلت : لعل (أبا حاتم) يعني نكارة إسناده ؛ فإن لمتنه شاهداً من حديث ابن عباس عند مسلم (٣ / ٦١) ، وأحمد (١ / ٢٢٨ و ٣٥٥) وغيرهما ، وصححه الترمذي (١٠٤٨) ، وحسَّن حديث شقران (١٠٤٧) .

ثم إن الراوي عن (عثمان) هنا : (إبراهيم بن إسحاق بن إسماعيل الكوفي) : لم أجد له ترجمة فيما عندي من المصادر ؛ فلعله هو العلة في هذا الإسناد . والله أعلم .

وقد روي الحديث مختصراً عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ :

« لا يقبل إيمان بلا عمل ، ولا عمل بلا إيمان » .

أورده الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١ / ٣٥) وقال :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفي إسناده سعيد بن زكريا ، واختلف في ثقته وجرحه » .

وعقب عليه الأخ حسين الداراني بقوله (١ / ٢٦٦) :

« هو في الجزء المفقود من معجم الطبراني الكبير ، ونسبه المتقي الهندي في الكنز ١ / ٦٨ برقم (٢٦٠) ، والمناوي في فيض القدير ٦ / ٤٥٣ إلى الطبراني في الكبير . ولم أقع عليه في مكان آخر لأحكم على إسناده » .

قلت : هذا التخريج يدل على حداثة الأخ في هذا العلم ، وذلك من وجوه :

الأول : عزوه إياه للمناوي المتوفى (١٠٣١) وهو شرح على « الجامع الصغير » ، وإلى المتقي الهندي المتوفى (٩٧٥) ، و«كنزه» ، جَمْع لما في « الجامع الصغير » ، و« الجامع الكبير » وغيرهما ـ كما هو معروف ـ ؛ فما الفائدة من هذا العزو ، والحديث ثابت في أصلهما وهو « الجامع الصغير » وفي « الجامع الكبير » ! وإن كان لم يتم طبعه بعد ـ فيما علمت ـ ، وهو في النسخة المصورة من مخطوطة الدار المصرية (٢ / ٩٣٦) ، وهي بالعزو أولى ؛ لأنه قال عقب عزوه للطبراني : « وحُسِّن » ، وإن كان هذا التحسين فيه نظر ؛ ولعله لذلك لم يفصح عمن حسنه !

ثانياً : لو أنه وقع على إسناده في « مكان آخر » ؛ فذاك لا يعني أنه من الطريق التي عند الطبراني ابتداء وانتهاء ؛ فقد يكون واهياً من فوق (سعيد بن زكريا) أو من تحته ؛ ـ كما هو ظاهر ـ .

ثالثاً : كان ينبغي عليه أن يتكلم على العلة التي ذكرها الهيثمي ؛ فقد يغنيه

ذلك عن الاعتلال بما ذكر !

ولذلك فإني أقول :

هناك في الرواة بهذا الاسم والنسب : (**سعيد بن زكريا**) ثلاثة :

أحدهم : مجهول ـ ؛ كما قال أبو حاتم ـ .

والثاني : مستور ، روى عنه جمع ـ ذكرهم ابن أبي حاتم ـ .

والثالث : (سعيد بن زكريا المدائني أبو عمر ، أو أبو عمرو) ، وهذا هو الذي يصدق عليه قول الهيثمي المتقدم : « اختلف في ثقته وجرحه » ؛ فقد ذكروا في ترجمته نحو عشرة أقوال متضاربة : ما بين موثق ، ومضعّف ، ومتوسط ، ولعل أقربها ما رواه الأثرم عن الإمام أحمد قال :

« كتبنا عنه ، ثم تركناه . فقلت له : لم ؟ قال : لم يكن به ـ أرى ـ في نفسه بأس ، ولكن لم يكن صاحب حديث » .

وهذا جرح مفسر ؛ فمثله قد يحسن حديثه ؛ إن وجد له له شاهد أو متابع .

على أنه يبقى النظر فيمن فوقه أو دونه ؛ لأننا نعلم بالممارسة أن الهيثمي كثيراً ما يكتفي بإعلال الإسناد بأحد رواته ، ويكون هناك غيره ممن هو أولى بالإعلال به ، ويكثر ذلك منه ؛ إذا كان من شيوخ الطبراني . والله أعلم .

والظاهر أن أصل الحديث موقوف على بعض السلف ، فرواه هؤلاء الضعفاء مرفوعاً سهواً ، أو عمداً ؛ فقد رواه الآجري في « الشريعة » (ص ١٣١) عن علي وابن مسعود والحسن البصري من قولهم .

٦٩٢٣ - (أُذنَ ليْ أنْ أحدِّثَ عن مَلَكٍ من حَمَلة العَرشِ : رجْلاهُ في الأرضِ السُّفلى ، وعلى قَرنِه العَرشُ ، وبينَ شَحمَةِ أُذنِه وعاتِقه خَفَقانُ الطَّيرِ سَبْعَ مئةِ سنةٍ ، يقولُ المَلَكُ : سبحانكَ أينَ كنتَ) .

منكر بذكر : (القرن) و : (الخفقان) . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٦ / ٣١٤ / ٦٥٠٣) من طريق عبيد الله بن عبد الله بن المنكدر بن محمد بن المنكدر : نا أبي عن أبيه عن جده محمد بن المنكدر عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن محمد بن المنكدر عن أنس إلا ابنه منكدر ، تفرد به ولده عنه ، ورواه إبراهيم بن طهمان عن موسى بن عقبة عن محمد بن المنكدر عن جابر » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ (المنكدر بن محمد) : لين - كما قال الذهبي والعسقلاني - .

وابنه (عبد الله بن المنكدر) : قال الذهبي في « المغني » :

« فيه جهالة ، وله خبر منكر » . زاد في « الميزان » :

« ساقه العقيلي » .

قلت : يشير إلى الحديث الآتي بعده . وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٨ / ٣٣٢) - على قاعدته في توثيق المجهولين - من رواية ابنه هذا (عبيد الله) ، لكن وقع فيه (عبد الله) مكبراً . . وهو خطأ ؛ فإنه من شيوخ أبي حاتم ، فقد قال فيه ابنه في « الجرح » (٢ / ٢ / ٣٢٢) :

« روى عنه أبي ، وسئل عنه ؟ فقال : مديني ثقة » .

قلت : وفي رواية إبراهيم بن طهمان التي أشار إليها الطبراني تلميح لطيف إلى نكارة إسناد الترجمة ومخالفة عبد الله بن المنكدر بروايته عن أبيه محمد بن المنكدر عن أنس . فذكر : (أنساً) . . مكان : (جابر) ، وحديث هذا قد مضى تخريجه في « الصحيحة » (١٥١) ، وقال الهيثمي في حديث الترجمة (١ / ٨٠) ـ بعد أن نقل عن الطبراني تفرد عبد الله بن المنكدر به ـ :

« قلت : هو وأبوه ضعيفان » .

وهناك نكارة في المتن أيضاً لما أشرت إليه في صدر هذا التخريج ؛ فإن كلاً من (قرن الملك) و(خفقان الطير) لم يرد لهما ذكر في حديث جابر الصحيح المشار إليه آنفاً ، ولا في حديث غيره ؛ كحديث أبي هريرة الصحيح أيضاً ، وهو مخرج هناك برقم (١٥٠) .

وقد خفي هذا التحقيق على الأخ الفاضل المعلق على « مجمع البحرين » (١ / ١٠٥) بعد أن نقل قول الهيثمي المتقدم ؛ قال مستدركاً عليه :

« لكن الحديث له شاهد من حديث جابر بإسناد صحيح ؛ فالمتن ثابت » !

فلم يتنبه لما ذكرته من النكارة التي دل عليها الحديثان الصحيحان .

وهذه عادة متبعة من كثير من الأحداث في هذا العلم ؛ كأنهم لم يقرأوا في علم (المصطلح) نوعاً من أنواع علومه الكثيرة يسمى بـ (الشاذ) و(المنكر) ، ولئن كان بعضهم قد عرفوه نظرياً ؛ فهم لم يمارسوه عملياً ! ومنهم الآتي ذكره في كثير من تخريجاته ، فإنه يصحح ويقوي المنكرات من الأحاديث بالشواهد القاصرة من الأحاديث الصحيحة . وقد تعقبته وغيره في كتابي « صحيح موارد الظمآن » في

مجلدين ، و « صحيح الترغيب » في ثلاثة مجلدات ، وهي تحت الطبع(*) .

والحديث ضعفه الأخ الداراني في تعليقه على « مجمع الزوائد » (١ / ٤٧٢ - بتحقيقه) مُعِلاً إياه فقط بلين (المنكدر بن محمد) ليثبت شذوذه عن قواعد هذا العلم ، ومخالفته لمن أرسوها من الحفاظ النقاد ؛ فإنه أتبع تضعيف العقيلي لعبد الله ابن المنكدر بنقل استنكار الذهبي لحديثه هذا ، ثم عقب عليه بقوله :

« نقول : إن تضعيف العقيلي له خاص بحديث أورده ، وليس عاماً في كل ما روي ، وجهل الذهبي لا يضره ما دام عرفه غيره ، وقد ذكره ابن حبان في الثقات ٨ / ٣٣٢ » !!

قلت : ليتأمل القراء في هذا الرجل الذي يتطاول بلسانه على كبار العلماء والفحول النقاد ، ويهتبل الفرص للرد عليهم وتجهيلهم بغير حجة أو علم ، وإنما بمجرد تقليده لتوثيق ابن حبان ، الذي اتفق العلماء النقاد من بعده على مر السنين أنه متساهل في التوثيق ؛ فيوثق المجهولين الذين يجهلهم علماء الجرح والتعديل ؛ بل ويصرح هو - ابن حبان - في كثير من الأحيان في العشرات منهم أنه لا يعرفه ولا يعرف أباه !

والرجل يعرف ذلك جيداً ، ولكنه يكابر ؛ ليتظاهر أنه محقق غير مقلد ، وهو في حقيقة أمره غارق في التقليد ، وليته يقلد من عرفوا توثيق ابن حبان دونه ؛ كابن الصلاح والنووي وابن عبد الهادي وابن كثير والذهبي والعسقلاني ؛ هؤلاء كلهم عرفوا تساهله في التوثيق ؛ ولذلك صرحوا بجهالة العشرات الموثقين عند ابن حبان ، فيتعالى الداراني عليهم ، وينسبهم إلى الجهل ، وأنّهم فاتهم ما عرفه هو !

(*) وقد صدر الكتابان مع «ضعيفيهما» بعد وفاة الشيخ رحمه الله . (الناشر) .

تالله ! إنها لإحدى الكبر !

ولعله يدري أن من شرط الثقة أن يكون معروفاً بالضبط والحفظ ، فكيف يعرف ذلك في الذي تفرد بتوثيقه ابن حبان ولم يرو عنه إلا واحد ـ كما هو الشأن هنا ـ ؟! والظاهر من تصرفاته أنه لا يشترط ذلك ولا يدريه !

فإن كنت لا تدري ؛ فتلك مصيبة وإن كنت تدري ؛ فالمصيبة أعظم

وقد رددت عليه تصرفه هذا في كثير من الأحاديث المتقدمة في هذا الكتاب وغيره ، وبخاصة أخيراً في كتابَيَّ الجديدَيْن : « صحيح الموارد » و « ضعيف الموارد » ، ومن قبلهما « صحيح الترغيب » و « ضعيف الترغيب » ، وبصورة أخص في مقدمة « صحيح الموارد » .

وإنما قلت : « يهتبل . . . » لأن الحديث عنده ضعيف ـ كما تقدم ـ ، فما فائدة تسويد السطور في الرد على الذهبي وتوجيه تضعيف العقيلي بمجرد الدعوى العارية عن الدليل ؛ لأن ذكر الشيء لا ينفي ما عداه ـ كما يقول العلماء ـ ، مع مخالفته للحفاظ ؟!

وقد تنبهت لشيء وهو : أن من عادة الرجل أنه كثير النقل عن الهيثمي والاعتماد عليه في تخريجاته حتى المختصرة منها . وأما هنا فلم ينقل قوله في الحديث ؛ لأنه ضعف هذا الذي وثقه تقليداً منه لابن حبان ؛ فصنيع مَنْ هذا ؟ ولماذا قدم التعديل على التجريح ، ولا سيما والجارح اثنان ؛ أحدهما معروف باعتماده على توثيق ابن حبان في كثير من الأحيان ؟ وهو الهيثمي ! ومع تساهل الهيثمي هذا ؛ فإنه قد صرح بتجهيل جماعة ممن وثقهم ابن حبان ، وخالفه الرجل في ذلك ؛ فانظر مثلاً الحديث (٥٩ ، ٦٨) ! وأغرب من ذلك أن الهيثمي قال تحت الحديث (٧٥) في رواية (أبو العذراء) :

« وهو مجهول » .

فنقل الرجل في تخريجه إياه (١ / ٢٤٧) مثله عن الذهبي والعسقلاني . فتعقب ثلاثتهم بقوله :

« نقول : إن هذا على شرط ابن حبان » !

يعني : أنه ثقة ولو لم يوثقه أحد حتى ولا ابن حبان ! فأعوذ بالله من العجب والغرور .

٦٩٢٤ - (إذا أمَّتي أَبتْ أنْ يُظلمَ ظالموها ؛ تودَّعَ اللهُ منها ، وإذا أمَّتي تواكلتِ الأمْرَ بالمعروفِ والنَّهيَ عن المنكرِ ؛ منعها اللهُ منْفعةَ الوَحْيِ من السَّماءِ ، وإذا أُمَّتي سُبِّبَتْ فيما بينَها ؛ سقطتْ من عَينِ الله ، فكيفَ بكم إذا لمْ يرأَف اللهُ بكم ولمْ يرحمْكم ؟ قالوا : وكائنٌ ذلكَ يا رسولَ الله !؟ قال :

إي والذِي بعثَ محمَّداً بالحقِّ ! إذا اسْتعملَ عليكم شرارُكم ؛ فقدْ تخلَّى اللهُ عنكم) .

منكر . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٢ / ٣٠٤) من طريق جعفر بن أحمد بن فليح قال : حدثنا عبد الله بن محمد بن المنكدر عن أبيه المنكدر عن جده محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله مرفوعاً .

أورده في ترجمة (عبد الله بن محمد) هذا ، وقال :

« لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به » .

قلت : ولذلك قال الذهبي :

« فيه جهالة » . واستنكر حديثه هذا ـ كما تقدم في الذي قبله ـ .

وفيه علة أخرى ؛ وهي : ضعف أبيه (المنكدر بن محمد) ـ كما ذكرت ثَمَّ ـ .

٦٩٢٥ ـ (إذا كانَ يومُ القيامة ؛ نُصبَ لإبراهيمَ مِنبرٌ أمامَ العَرْشِ ، ونُصبَ لي مِنبرٌ أمام العَرش ، ونُصِبَ لأَبي بكْر كُرسيٌّ فيجلس عليه ، وينادِي منادٍ : يا لكَ من صِدِّيقٍ بين خَليلٍ وحَبيبٍ !) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٤ / ٣٨٦ ـ ٣٨٧) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٣١٧ ـ ٣١٨) عن أبي عبد الله أحمد بن محمد بن إبراهيم الضرير المقري : حدثنا أبو عمر محمد بن أحمد الحليمي ـ من ولد حليمة السعدية ـ : حدثنا آدم بن أبي إياس العسقلاني عن ابن أبي ذئب عن معن بن الوليد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل مرفوعاً . وقال ابن الجوزي :

« لا يصح ؛ أبو عبد الله الضرير ؛ قدم بغداد ، ومعه كتب طرية غير أصول ، وكان مكفوفاً ؛ فلعله أدخل هذا في حديثه . والحليمي : لا يعرف » .

وعقب عليه السيوطي في « اللآلي » بقوله (١ / ٢٩٦) :

« قلت : عرف بالضعف ؛ قال في « الميزان » : محمد بن أحمد من ولد حليمة السعدية : روى عن آدم بن أبي إياس أحاديث منكرة ؛ بل باطلة . قال أبو نصر بن ماكولا : الحمل عليه فيها . منها هذا الحديث . زاد في « اللسان » : وقال ابن عساكر : منكر الحديث

٦٩٢٥/م - (حَتْمٌ على اللهِ أنْ لا يستجيبَ دعْوةَ مظلومٍ ولأَحدٍ قِبَلَه مثلُ مظْلَمتهِ) .

منكر . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٥ / ٢٥٩) من طريق عيسى بن عبد الله بن سليمان العسقلاني قال : ثنا رواد بن الجراح عن سفيان الثوري عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رواد بن الجراح ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، اختلط بأخرة فترك ، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد » .

قلت : وقال الذهبي في « الكاشف » :

« له مناكير ، ضُعِّف » .

قلت : فهذا من مناكيره . وأما ابن عدي فجعله من مناكير الراوي عنه (عيسى ابن عبد الله العسقلاني) هذا ، فقال فيه :

« ضعيف ، يسرق الحديث » . ثم ساق له مناكير منها هذا ، فقال :

« وهذا بهذا الإسناد منكر » .

وفي هذا نظر عندي لوجهين :

أحدهما : أن فوقه من هو معروف بالضعف ؛ فتعصيب العلة به أولى .

والأخرى : أن العسقلاني هذا لم أر من جرحه غير ابن عدي ، وقد ترجمه ابن عساكر في « التاريخ » (٤٧ / ٣٢٥ - ٣٢٦) ، ومن قبله الخطيب (١١ / ١٦٥) ، فلم يذكرا فيه قول ابن عدي هذا ، ولما ذكره الذهبي في « الميزان » ؛ عقب عليه

الحافظ بقوله في « اللسان » :

« وقال الحاكم عن الدارقطني : « ثقة »[1] . وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وخرج حديثه في (صحيحه) » .

قلت : حديثه فيه برقم (٥٣٣٤) ، لكنه ليس في النسخة المطبوعة من « الثقات » ، فلعله في بعض النسخ المخطوطة ؛ ففي توثيق الدارقطني كفاية .

وله حديث آخر عن رواد بإسناد آخر ، سبق تخريجه برقم (٦٣٤٣) ، أعله ابن عدي به أيضاً ، وأجبت عنه بنحو هذا الجواب .

٦٩٢٦ - (صلّيتُ مَعَ رسولِ الله ﷺ بـ (مِنى) ركْعتينِ ، ومَعَ أبي بكْرٍ ركْعتينِ ، ومَعَ عمرَ ركْعتينِ ، ومَعَ عثمانَ صدْراً من خِلافتِه ركْعتين ، ثمَّ أتمَّها عثْمانُ أربعاً ، حينَ[2] اتَّخذَ الأموالَ بـ (مكَّةَ) ، وأجْمعَ على إقامتِه بعْدَ الحجِّ) .

منكر بذكر : (الاتخاذ) و(الإقامة) . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٣٦ / ١٦) في ترجمة (عبد الرحمن بن نَمِر اليحصبي) من طريق الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الحافظ : نا أبو بكر إسماعيل بن محمد الرازي : نا سعيد بن يزيد : نا الوليد بن مسلم عن عبد الرحمن بن نمر عن الزهري عن سالم عن أبيه قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ (عبد الرحمن بن نمر) هذا : مختلف فيه ، ضعفه

---

(١) [«سؤالات الحاكم للدارقطني»] ص ١٢٨ رقم ١٤١ / مكتبة المعارف / الرياض .

(٢) الأصل : (حتى) ، والتصحيح من ملاحظة السياق . ثم وجدته كذلك في النسخة المصورة المدنية (١٠ / ٢٣٢) .

ابن معين وغيره ، ووثقه ابن حبان وغيره ، ولم يرو عنه غير الوليد بن مسلم ، وروى له الشيخان متابعة ؛ فمثله يحسن حديثه عند المتابعة ، ويستنكر عند التفرد والمخالفة ؛ كما هنا على ما يأتي .

وأما الأخ الداراني السوري فلم يُقِمْ للخلاف المذكور وزناً ـ شِنْشِنَة . . . ـ و(دجَّها)[1] مرة واحدة وقال :

« ثقة » ، وصحح إسناد حديث آخر له في نواقض الوضوء ، فيه نكارة أيضاً ، نَصٌّ عليها جمع من الحفاظ . . فلم يبالهم أيضاً ، وقد رددت على منهجه هذا في مقدمة « صحيح الموارد » ، وهو تحت الطبع ، وسيصدر قريباً إن شاء الله تعالى[*] .

وقد خالفه جمع من الثقات الحفاظ ؛ مثل : عمرو بن الحارث ـ عند مسلم (٢ / ١٤٥ ـ ١٤٦) ـ ومعمر عند أحمد (٢ / ١٤٨) ؛ فروياه عن الزهري به ؛ دون قوله : « حين اتخذ الأموال . . . » إلخ .

ورواه مسلم أيضاً عن معمر .

وتابعه نافع عن ابن عمر به ؛ دون الزيادة .

أخرجه البخاري (١٠٨٢) ، ومسلم أيضاً ، وزاد :

« فكان ابن عمر إذا صلى مع الإمام ؛ صلى أربعاً ، وإذا صلى وحده ؛ صلى ركعتين » .

ورواه أحمد (٢ / ٥٥ ، ١٤٠) دونها .

وتلك الزيادة المنكرة إنما رويت عن الزهري مفرقاً بنحوه معضلاً .

---

(١) لغة سورية ، لعل أهل المعرفة يجدون لها أصلاً في اللغة الفصحى .

(*) وقد صدر بعد وفاة الشيخ رحمه الله . (الناشر) .

فقال معمر عنه :

« أن عثمان إنما صلى أربعاً ؛ لأنه أجمع على الإقامة بعد الحج » .

أخرجه أبو داود (١٩٦١) وغيره ، وهو مخرج في « ضعيف أبي داود » (٣٣٨) .

وهذا إسناد ضعيف منقطع أو معضل ؛ الزهري لم يدرك عثمان رضي الله تعالى عنه .

ثم رواه (١٩٦٢) من طريق يونس عن الزهري قال :

لما اتخذ عثمان الأموال بالطائف وأراد أن يقيم بها ؛ صلى أربعاً . ثم أخذ به الأئمة بعده .

وهذا ضعيف أيضاً ، لكنّ ذِكْرَ (الطائف) فيه أقل نكارة من ذكر (مكة) في حديث الترجمة ـ ونحوه رواية معمر التي رواها أحمد ، ولم تذكر فيها (مكة) صراحة ـ ولذلك قال الحافظ عقبها (٢ / ٥٧١) ردّاً على من تأول إتمام عثمان بـ (الإجماع على الإقامة بمكة) :

« وفيه نظر ؛ لأن الإقامة بمكة على المهاجرين حرام ـ كما سيأتي في الكلام على حديث العلاء الحضرمي في « المغازي » ـ وصح عن عثمان أنه كان لا يودع النساء إلا على ظهر راحلته ، ويسرع الخروج خشية أن يرجع في هجرته .

ومع هذا النظر في رواية معمر عن الزهري ؛ فقد روى أيوب عن الزهري ما يخالفه ، فروى الطحاوي وغيره من هذا الوجه عن الزهري قال :

إنما صلى عثمان بمنىً أربعاً ؛ لأن الأعراب كانوا كثروا في ذلك العام ، فأحب أن يعلمهم أن الصلاة أربع .

وروى البيهقي من طريق عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن عثمان : أنه أتمَّ بمنىً ، ثم خطب فقال :

« إن القصر سنة رسول الله ﷺ وصاحبيه ، ولكنه حدث طَغَام[1] ـ بفتح الطاء المعجمة ـ ؛ فخفت أن يستنوا » . وعن ابن جريج : أن أعرابياً ناداه في منىً : يا أمير المؤمنين ! ما زلت أصليها منذ رأيتك عام أول ركعتين » .

وهذه طرق يقوي بعضها بعضاً » .

قلت : ولهذا كنت أوردت رواية أيوب المتقدمة عن الزهري في « صحيح أبي داود » (١٧١٣) ، وقد فات الحافظ أن يعزوها لأبي داود .

وقبل [أن] أنهي الكتابة حول هذا الحديث وإعلاله بـ (عبد الرحمن بن نمر) هذا ، لا بد لي من ذكر أمرين :

أحدهما : أن تعصيب الخطأ في الحديث بابن نمر لا يستقيم في النقد العادل ؛ إلا لو صح السند إليه ، وهذا غير واضح لدي ـ وإن كنت أميل إليه ـ ؛ لأن الراوي عنه وهو : (الوليد بن مسلم) كان يدلس تدليس التسوية ؛ فيحتمل أن يكون بين (ابن نمر) والزهري من ليس بحجة ، أسقطه الوليد ، ولأن الراوي عن هذا (سعيد ابن يزيد) لم أجد له ترجمة . والله أعلم .

والآخر : أن هناك حديثاً آخر فيه تصريح عثمان نفسه أنه إنما أتم في منىً لأنه تأهل بمكة ، واحتج بحديثٍ ، ولكن ذلك مما لا يصح عنه ـ كما تقدم بيانه تحت الحديث (٤٥٧٠) ـ .

---

(١) أي : من لا عقل له ولا معرفة . وقيل : هم أوغاد الناس وأراذلهم .

٦٩٣٠(*) - (كان إذا غَشِي أهْلَه فأَنزلَ ؛ قالَ :

اللهمَّ ! لا تجعلْ للشيْطانِ فيما رزقتني نصيباً) .

ضعيف وموقوف . أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٠ / ٣٩٤ / ٩٧٨٣) من طريق عطاء بن السائب عن ابن أخي علقمة بن قيس عن علقمة : أن ابن مسعود كان . . . إلخ .

قلت : وهذا إسناد موقوف ضعيف ، ورجاله ثقات ؛ لكن عطاء بن السائب كان اختلط .

وهكذا موقوفاً عزاه الحافظ في « الفتح » (١ / ٢٤٢) لابن أبي شيبة ساكتاً عنه ! وإنما خرجته ؛ لأن الإمام الصنعاني عزاه إليه أيضاً في « سبل السلام » (١ / ١٣٣ - صبيح) ، لكن جعله مرفوعاً إلى النبي ﷺ ، فالظاهر أنه سبق قلم أو نظر منه رحمه الله ؛ فإنه كثير الاستفادة من « الفتح » مع قلة العزو إليه - كما هو معلوم عند الدارسين لكتابه - !

ومثله ضعفاً ووقفاً ووهماً قول الحافظ في « الفتح » (٩ / ٢٢٩) :

« وفي مرسل الحسن عند عبد الرزاق :

إذا أتى الرجل أهله ؛ فليقل : باسم الله ، اللهم ! بارك لنا فيما رزقتنا ، ولا تجعل للشيطان نصيباً فيما رزقتنا . فكان يرجى إن حملت أن يكون ولداً صالحاً » .

فقوله : « مرسل الحسن » وهم منه رحمه الله ؛ لأن الحسن لم يرفعه ، وإنما قال : « يقال . . . » فذكره .

(*) كذا أصل الشيخ رحمه الله ؛ قفز عن ثلاثة أرقام . (الناشر) .

هكذا أخرجه عبد الرزاق في « مصنفه » (٦ / ١٩٤ / ١١٤٦٧) بإسناده عنه ، ليس فيه التصريح برفعه ولو أنه رفعه ؛ لكان منكراً ؛ لأن مراسيل الحسن كالريح - كما قال بعض الحفاظ - ، ولأنه مخالف للحديث الصحيح :

« لو أن أحدهم يقول حين يأتي أهله : باسم الله ، اللهم ! جنبني الشيطان ، وجنب الشيطان ما رزقتنا ، ثم قدر بينهما في ذلك أو قضي ولد ؛ لم يضره شيطان أبداً » .

رواه الشيخان وغيرهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، وهو مخرج في « آداب الزفاف » ، و « الإرواء » (٢٠١٢) وغيرهما .

٦٩٣١ - (تارِكُ الصَّلاةِ كافرٌ) .

منكر . ذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٢٧) من رواية نوح بن يزيد الفارسي أبي أحمد الترمذي عن أحمد بن موسى المِربَدي البصري عن حماد ابن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً .

أورده في ترجمة (أحمد المربدي) هذا ، ولم يزد فيها على قوله :

« لم أر في حديثه شيئاً تنكره القلوب إلا حديثاً واحداً ، روى عن محمد بن عمرو . . . » .

كذا وقع فيه : (روى عن محمد بن عمرو) ؛ فيفيد بظاهره أن الضمير يعود إلى المترجم ، وأنه رواه عن (محمد بن عمرو) مباشرة ، وهو خلاف قوله فيه - أعني : المترجم - قبل أن يسوق الحديث :

« يروي عن حماد بن سلمة ، روى عنه نوح بن يزيد الفارسي أبو أحمد ساكن ترمذ » .

وكذا في « ترتيب الثقات » للهيثمي ، وكذلك وقعت الرواية في « لسان الميزان » للحافظ ، إلا أنه لم يذكر قوله : « يروي عن حماد . . . » إلخ .

ويترجح عندي أنه سقط منه أو من الناسخ ، وأن الصواب أنه سقط من قلم ناسخ « الثقات » قوله : بعد (روى) : « عن حماد » ، أو أنه من أوهام المؤلف التي أشاروا إليها حين تكلموا عن تساهله في « الثقات » - كما حققته في مقدمة كتابي الجديد « صحيح الموارد » ، وهو تحت الطبع ، يسر الله صدوره قريباً إن شاء الله تعالى(*) .

وهذه الترجمة من تلك الأدلة الكثيرة على تساهله ؛ فإن (أحمد المربدي) هذا لم أره عند غيره ! بل إن الراوي عنه (نوح بن يزيد الفارسي أبو أحمد الترمذي) لم أعرفه أيضاً ، ولم يترجمه حتى ابن حبان ، وهو في طبقة شيوخه . والله أعلم .

والحديث بلفظ : « كافر » قد روي في بعض الأحاديث الأخرى المنكرة ، والآثار الموقوفة الضعيفة ، تجدها في « ضعيف الترغيب والترهيب » في آخر (٥ - كتاب الصلاة) .

٦٩٣٢ - (كانَ خاتمُ النُّبوةِ في ظَهْرِ رَسولِ اللهِ ﷺ مثلَ البُنْدُقةِ من لَحْمٍ ، عليه مكتوبٌ : محمّدٌ رسولُ اللهِ) .

منكر . أخرجه ابن حبان في « صحيحه » (٨ / ٧٢ / ٦٢٦٩ - الإحسان) : أخبرنا نصر بن الفتح بن سالم المُرَبَّعي العابد - بسمرقند - : حدثنا رجاء بن مرجى الحافظ : حدثنا إسحاق بن إبراهيم القاضي - بسمرقند - : حدثنا ابن جريج عن عطاء عن ابن عمر قال : . . . فذكره .

(*) وقد صدر بعد وفاة الشيخ رحمه الله . (الناشر) .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات معروفون ؛ غير (نصر بن الفتح) هذا ، فهو غير معروف إلا بهذا الحديث ، ولم يخرج له ابن حبان في « الصحيح » غيره ، وهو مما انتقد عليه ؛ فأورده الذهبي في ترجمته من « الميزان » وقال (٤ / ٢٥٣) :

« وَضَعَ هذا الحديث . قال ابن حبان في « الأنواع » في أوائل المجلد الثالث : أخبرنا نصر بن الفتح . . . » فساقه بإسناده ومتنه . ثم قال :

« راج هذا على ابن حبان ، واعتقد صحته ، وهو كذب ، وقاضي سمرقند ، ذكره ابن أبي حاتم ، وما لَيَّنَهُ أحد قط » .

قلت : بل قال فيه البخاري :

« معروف الحديث » .

ووثقه ابن حبان ، وروى عنه ثقتان آخران : عبدة بن سليمان ، وأحمد بن منصور المروزي . (انظر « تيسير الانتفاع ») .

قلت : فالعلة من (نصر) هذا شيخ ابن حبان ، وقد قعقع عليه الحافظ في « اللسان » فقال عقبه (٦ / ١٥٦) :

« ونصر بن الفتح ما ضعفه أحد قط أيضاً ، وهو شيخ ابن حبان ، فمن أين للمصنف أن هذا الحديث موضوع ؟ ! نعم ؛ هو شاذ لمخالفته الأحاديث الصحيحة في صفة خاتم النبوة ، وموضع المخالفة منه ذكر الكتابة ، فلعله دخل عليه حديث في حديث ، انتقل ذهنه من خاتم الكتب إلى خاتم النبوة[1] . والله أعلم » .

---

(١) يشير إلى حديث أنس : « كان نقش خاتم رسول الله ﷺ (محمد) سطر ، و(رسول) سطر ، و(الله) سطر » . متفق عليه ، وهو مخرج في « مختصر الشمائل » (٥٨ / ٧٤) .

قلت : هذا تعقب لفظي ، وخلاف شكلي ؛ فإن قول الذهبي : « وضع » ليس من الضروري أن يفسر بأنه يعني أنه تعمد الوضع ؛ بل هو على وزان الحديث الصحيح : « كذب أبو السنابل »[1] . ولذلك فإني اتبعت هذه السنة مع بعض الناس تحذيراً ـ كما يأتي قريباً ـ وكون الشيخ (نصر بن الفتح) ما ضعفه أحد لا يمنع من تخطئته بهذا اللفظ ـ كما هو ظاهر ـ ، أو بما هو أخف منه ؛ كقول الحافظ المتقدم : « شاذ » ، أو قولي : « منكر » ، بل إن هذا أولى وألصق بعلم (المصطلح) ؛ فإن (الشاذ) فيه : ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو أوثق . و(الشيخ) ـ وإن لم يصرح أحد بتضعيفه ؛ فكذلك ـ لم يوثقه غير ابن حبان ، وهو من تساهله الذي نصوا عليه ، كيف لا ، وهو لا يعرف إلا بهذا الحديث المنكر المخالف للأحاديث الصحيحة ؟!

وإن من الغرائب أن الحافظ وقع في نحو ما أنكره على الذهبي في صدر تعقبه المتقدم عليه ؛ فإن الهيثمي ـ شيخ الحافظ ـ لما عقب على هذا الحديث في « الموارد » بقوله (ص ٥١٤ / ٢٠٩٧) :

« قلت : اختلط على بعض الرواة (خاتم النبوة) بالخاتم الذي كان يختم به الكتب » .

فعلق عليه الحافظ في حاشية الكتاب بقوله :

« البعض هو (إسحاق) ، فهو ضعيف » !

فلقائل أن يعارضه فيقول :

« (إسحاق بن إبراهيم القاضي) ما ضعفه أحد قط أيضاً ، وهو شيخ (رجاء ابن مرجى) الحافظ ؛ فمن أين له أن هذا الحديث شاذ ؟! » .

---

(١) « الصحيحة » (٣٢٧٤) .

والجواب عنهما كليهما معروف ؛ ألا وهو : المخالفة ، غاية ما في الأمر أن الحافظ رفض حكم الذهبي عليه بالوضع ، ﴿ ولكل وجهة هو موليها ﴾ ، والخلاف في وجهة نظري سهل بعد اتفاقهما على رد الحديث .

وقد أكد الحافظ ذلك في « فتح الباري » بعد أن ذكر بعض الأحاديث في صفة خاتم النبوة ـ منها حديث جابر بن سمرة بلفظ : « بيضة الحمامة » ـ ، قال (٦ / ٥٦٣) :

« وأما ما ورد من أنها كانت كأثر محجم ، أو كالشامة السوداء أو الخضراء ، أو مكتوب عليها : (محمد رسول الله) ، أو « سِرْ وأنت المنصور » ، أو نحو ذلك ؛ فلم يثبت منها شيء » . ثم قال :

« ولا تغتر بما وقع منها في « صحيح ابن حبان » ؛ فإنه غفل حيث صحَّح ذلك . والله أعلم » .

قلت : ولم تُعْجِبْ هذا النصيحةُ إمَّعةَ ابنِ حبان وهاويه ! فقد تعقبه في تعليقه هنا بقوله (٦ / ٤٤٦) :

« نقول : إن الحافظ ابن حبان لم يغفل ، وإنما أثبت ما سمع ، وهذا مقتضى الأمانة ، وبين الخطأ فيما سمع ، وهذا مقتضى العلم وواجب العلماء » !

فأقول : لكنك لم تؤد الأمانة ، ولم تنصح الأمة ، وطعنت في علم حافظ السنة ، واستصغرت شأنه وعلمه ، وصورته للقراء أنه لا يعرف واجب العلماء ! فاتق الله في نفسك ! ولا تتسرع في نقد جبال العلم بجهلك ، ألا تعلم أن تعقبك هذا ـ لولا ما فيه من كذب يأتي بيانه ـ إنما يصلح فيمن قد ينتقد مؤلفاً من مؤلفي (المسانيد)؟ كالإمام أحمد مثلاً الذي يسوق الأحاديث بأسانيدها ، وفيها ما

لا يصح ـ ولا يبين ـ وذلك لأنه لم يلتزم الصحة في كتابه ؛ فلا ينتقد ، بخلاف ابن حبان الذي التزمها ثم أخل بها في مئات أحاديثه ـ كهذا وغيره ـ نعم ؛ كان يكون مما لا ضير عليه ؛ لو أنه رواه ثم بيَّن عواره ـ كما يفعل أحياناً ـ ، ولكنه لم يفعل هنا .

وأما قولك فيه : إنَّه « بين الخطأ فيما سمع » ! فهو كذب ، ولو صدقت ؛ لما جاز لطالب علم صغير مثلك أن ينتقده ، فكيف ترمي به الحافظ الكبير ؟ ! فاتق الله ! واعرف طبيعة نفسك ، وقدر علمك ولا يحملنك شهوة النقد على التطاول على الحفاظ والعلماء .

ثم ما بالك أعرضت عن ذكر قول الذهبي في ترجمة (نصر بن الفتح) شيخ ابن حبان ، وكذا قول الحافظ العسقلاني ، ولم تذكر فيها جرحاً ، واكتفيت فيها بذكر سنة وفاته ، ومن مصدر ليس من كتب الجرح والتعديل ؛ ولذلك أعرضت عن تسميته ـ وهو « الأنساب » ؛ فيما يبدو لي ـ وغيّرت فيها تدليساً وتوهيماً ! لم كتمت جرح الحافظين إياه وحكمهما على الحديث بالوضع والشذوذ؟! هل يمكن أن يفهم أحد من سيئاتك هذه إلا أنك متحيز لابن حبان تحيزاً له قرنان ، وأنه لا يحملك على ذلك إلا حبك للظهور والمخالفة ، وإن مما يؤكد ذلك أنك أعللت الحديث بخلافهما فقلت : « إسناده ضعيف ، ابن جريج قد عنعن ، وهو موصوف بالتدليس » !

وأما النكارة التي في متنه فلا أنت سلمت بها ، ولا أنت دفعتها ، وهذا أمر طبيعي جداً منك ، يمنعك منه أمران : الجهل ، وبطر الحق ! والله المستعان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

٦٩٣٣ - (يدخلُ الجنةَ رجُلٌ ؛ فلا يبقَى أهلُ دارٍ ، ولا أهْلُ غُرفةٍ إلا قالُوا : مرْحَباً [مرْحَباً] ، إلينا [إلينا] . فقالَ أبو بكر : يا رسولَ الله ! ما توىً على [هذا] الرجُلِ في ذلكَ اليومِ . قالَ : أجلْ ، وأنتَ هو يا أبا بكر !) .

منكر . أخرجه ابن حبان في « صحيحه » (٢١٧٢ - موارد ، ٦٨٢٨ - الإحسان) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١١ / ٩٨ / ١١١٦٦) وفي « الأوسط » (١ / ١٥٤ / ٤٨١ و ٦ / ١٩٤ / ٦١٦٨) ، وابن عدي في « الكامل » (٣ / ١٧١) من طريق **أحمد بن محمد بن أبي بكر السالمي** : حدثنا ابن أبي فديك عن رباح بن أبي معروف عن قيس بن سعد عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً . وقال ابن عدي :

« وهذا الحديث لا يرويه إلا رباح » . وقال الطبراني :

« لم يروه عن قيس إلا رباح ، ولا عنه إلا ابن أبي فديك ، تفرد به أحمد بن محمد بن أبي بكر السالمي » .

قلت : لم أجد له ترجمة فيما لدي من كتب الجرح والتعديل ، ولا في « ثقات ابن حبان » ! وأما قول الهيثمي في « المجمع » (٩ / ٤٦) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، ورجاله رجال الصحيح ؛ غير أحمد بن أبي بكر السالمي ، وهو ثقة » !

فأظنه من أوهامه ، التبس عليه بغيره . والله أعلم .

ونقله عنه المعلق على « مجمع البحرين » (٦ / ٢٢٤) وأقره ! وكذلك فعل الداراني (٧ / ٧٦) - رغم أنه خرجه في نحو صفحة - ؛ فإنه يصدّره بذكر مرتبته

ـ كما هي العادة ـ ، إما جهلاً ، أو توقفاً ، أو رهبة من مخالفة تصحيح ابن حبان إياه ؛ فإنه قلما يصرح بمخالفته ، فضلاً عن أن يرد عليه ـ كما يفعل مع غيره ـ ، ولو كان إمام الأئمة كالبخاري ! فهو عليهم جريء متجاهلاً الحكمة القائلة :

الرأي قبل شجاعة الشجعان   هو الأول وهي المحل الثاني !

ألا تراه هنا غض الطرف عن التصريح بمرتبة الحديث أولاً ، ثم عن ترجمة (رباح بن أبي معروف) ؛ لا لأنه من رجال (الصحيح) ، وإنما لأن مرهوبه ـ إن صح التعبير ـ متناقض فيه أشد التناقض ، فلو أنه أخذ في ترجمته ؛ لاستلزم ذلك ذكر ما قاله فيه من التناقض ، وإلا ؛ لظهر تحيزه إليه وتعصبه له ، ولذلك فقد رأى من الحكمة العمل بالمثل الشامي : (الهريبة نصف الشجاعة) !!

فاعلم ـ يا أخي ـ أن (رباحاً) هذا مختلف فيه ؛ فمن أحسن ما قيل فيه :

« صالح » . وأسوؤه وأبينه قول ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣٠٠) :

« كان ممن يخطئ ، ويروي عن الثقات ما لا يتابع عليه . والذي عندي فيه التنكب عما انفرد به من الحديث ، والاحتجاج بما وافق الثقات من الروايات ، على أن يحيى وعبد الرحمن تركاه » .

ثم تناقض فأورده في « الثقات » أيضاً (٦ / ٣٠٧) ملخصاً كلامه المتقدم :

« يخطئ ويهم » .

لكني أقول : إنه متناقض عندي تأليفاً لا علماً ؛ فقد صرح في بعض الرواة الآخرين الذين وصفهم بالخطأ أنه لا يحتج بهم عند التفرد ؛ بل جعلها قاعدة في مقدمة « الضعفاء » ، وقد حققت ذلك في مقدمتي لكتابي « صحيح الموارد » ،

وهي تحت التحرير والطبع قريباً إن شاء الله تعالى(*) .

وعليه ؛ فلا منافاة بين الكتابين في الحكم ؛ فهو ضعيف فيهما عند التفرد ، وهذا معنى قول الحافظ فيه :

« صدوق ، له أوهام » .

وأنا أعتقد أنّه وهم في متن هذا الحديث ، وأتى بمعنى منكر ، وهو قوله : « وأنت هو يا أبا بكر » ! فأين النبي ﷺ ؟! فلعله أراد أن يقول : فأنت منهم أو نحو ذلك فخانته حافظته ، فقال ما قال ! فقد جاء الحديث عن أبي هريرة بلفظ :

« من أنفق زوجين في سبيل الله ؛ دعاه خزنة الجنة ، كل خزنة باب : أي : فُلْ ! هَلُمَّ ! » .

فقال أبو بكر : يا رسول الله ! ذلك الذي لا توى عليه . قال رسول الله ﷺ :

« إني لأرجو أن تكون منهم » .

رواه البخاري ومسلم . وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٨٧٩) .

٦٩٣٤ - (يا معْشرَ الأَنصارِ ! كنتُم في الجاهليةِ - إذْ لا تعبُدونَ اللهَ - تحملون الكلَّ ، وتفعلونَ في أمْوالكم المعروفَ ، وتفعلونَ إلى ابْنِ السَّبيلِ ، حتّى إذا مَنَّ اللهُ عليكم بالإسلامِ ، ومَنَّ عليكم بنبيِّه ؛ إذا أنتُم تُحصنونَ أموالَكم !) .

منكر . أخرجه الحاكم (٤ / ١٣٣) من طريق علي بن حجر السعدي : ثنا

(*) وقد طبع بعد وفاة الشيخ رحمه الله . (الناشر) .

عاصم بن سُوَيد عن محمد بن موسى بن الحارث عن أبيه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، قال :

أتى رسول الله ﷺ بني عمرو بن عوف يوم الأربعاء ، فرأى شيئاً لم يكن رآها قبل ذلك من حِصنةٍ على النخيل ، فقال :

« لو أنكم إذا جئتم عيدكم هذا ؛ مكثتم حتى تسمعوا من قولي » .

قالوا : نعم بآبائنا أنت يا رسول الله وأمهاتنا . فلما حضروا الجمعة ؛ صلى بهم رسول الله ﷺ الجمعة ، ثم صلى ركعتين في المسجد ، وكان ينصرف إلى بيته قبل ذلك اليوم .

ثم استوى ، فاستقبل الناس بوجهه ، فتبعت (!) له الأنصار ، أو من كان منهم ، حتى وفى بهم إليه (!) فقال : . . . فذكره وزاد :

« وفيما يأكل ابن آدم أجر ، ويأكل السبع أو الطير أجر » .

فرجع القوم فما منهم أحد إلا هدم من حديقته ثلاثين باباً . وقال :

« صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : عاصم ـ إمام مسجد قباء ـ : خرج له النسائي ؛ ولكن من شيخه ؟! » .

وأقره ابن الملقن في « مختصره » (٥ / ٢٦٥٠) .

وأخرجه من الوجه المذكور ابن خزيمة في « صحيحه » (٣ / ١٨٢ ـ ١٨٣) إلى قوله : « قبل ذلك اليوم » ، دون حديث الترجمة ، لكنه أشار إليه بقوله عقبه :

« فذكر الحديث » .

ولا أستبعد أن يكون ساقه في مكان آخر من « صحيحه » في بعض أجزائه التي لم تطبع بعد . وقال في الباب الذي ترجم به عن القدر المذكور منه :

« إن صح الخبر ؛ فإني لا أقف على سماع موسى بن الحارث من جابر بن عبد الله » .

ومن طريق ابن خزيمة أخرجه ابن حبان في « صحيحه » (٥٨١ ـ موارد) ، وهذا مما يؤكد تساهله أكثر من شيخه في التصحيح والتوثيق ، فإن هذا قد غمز في صحته ـ كما رأيت دون ابن حبان ـ ؛ فإنه ساقه في « صحيحه » (٢٤٧٥ / الإحسان) محتجاً به ! وذكر (محمد بن موسى بن الحارث) ـ وهو التيمي ـ وأباه في كتابه « الثقات » (٥ / ٤٠٥ و ٧ / ٣٩٧) ، ولم يذكر في ترجمتيهما شيئاًيدل على حالهما أكثر مما جاء في هذا الإسناد ! على وهم وقع له في ترجمة (الأب) : (موسى بن الحارث) ؛ فإنه قرن مع ابنه (محمد بن موسى) راوياً آخر هو (عاصم ابن سويد الأنصاري) ! وهذا إنما روى عن الابن وليس عن الأب كما سبق .

وعلى كل حال ؛ فهما مجهولان لا يعرفان ، إلا بهذا الإسناد . ومن تراجم الذهبي في « الميزان » :

« محمد بن موسى الرواسي ، عن أبيه ، ومحمد بن أبي موسى ، عن القاسم ابن مخيمرة ـ مجهولان » .

فقال الحافظ في « اللسان » (٥ / ٣٩٩) :

« وفي « ثقات ابن حبان » : (محمد بن موسى بن الحارث) عن أبيه ، وعنه (عاصم بن سويد الأنصاري) . فيحتمل أن يكون الأول » .

والحديث أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٣ / ٢٦٥ ـ ٢٦٦ / ٣٥٠٠) من طريق الحجبي ـ وهو : عبد الله بن عبد الوهاب ـ : نا عاصم بن سويد بن زيد

ابن جارية الأنصاري به بتمامه ؛ إلا أنه وقع في إسناده تحريف كثير ، وكذا في متنه ، ولا فائدة تذكر من بيانه .

إذا عرفت ما تقدم من البيان والتحقيق ؛ فمن الجناية على هذا العلم الشريف ، والتعالي على العارفين به ، والتشبع بما لم يعط ما صنعه الأخ حسين الداراني في طبعته لكتاب « موارد الظمآن » ؛ فإنه قلب اسم الابن والأب في إسناد الحديث فجعله هكذا : (موسى بن محمد بن الحارث) ، ثم قال (٢ / ٣٠٦) :

« لقد انقلب هذا الاسم في النسختين (يعني : من الموارد) ، وفي « صحيح ابن خزيمة » وفي « المستدرك » فجاء : « محمد بن موسى » . والصواب ما أثبتناه وهو : موسى ابن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي . (كذا) . وجاز هذا القلب على الحافظ ابن خزيمة ـ وعلى تلميذه ابن حبان أيضاً ـ فقال : « فإني لا أقف على سماع موسى بن الحارث في جابر بن عبد الله » . وعلى الحافظ الذهبي إذ قال : « عاصم ـ إمام مسجد قباء ـ : خرج له النسائي ؛ ولكن من شيخه ؟! » .

ولم يتنبه لذلك أيضاً الأستاذ الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ؛ فقد نقل عنه الدكتور مصطفى الأعظمي قوله : « عاصم بن سويد فيه جهالة ، ومحمد بن موسى بن الحارث التيمي[وأبوه][1] : لم أعرفهما » . وانظر التعليق التالي » .

قلت : لم يذكر فيه ما يناسب المقام سوى ضعف (موسى بن محمد) وباقي رجاله ثقات .

---

(١) هذه الزيادة من نسختي من « صحيح ابن خزيمة » الظاهر أنها سقطت من الطابع وقوله : « نقل عنه الدكتور . . .» غير دقيق ، وتعمية للمصدر أخشى أن يكون مقصوداً ، وهو على كل حال من أخطائه أو عجمته ؛ لأنه من تعليقي على « الصحيح » ، بطلب من الدكتور ، والداراني يعلم ذلك من المقدمة (ص ٦) فمن شاء ؛ راجع ؛ ليتبين ما تفعل المعاصرة ، نسأل الله السلامة .

وجواباً عليه أقول :

كنت أتمنى - والله - أن يكون الأخ الداراني قد تنبه لشيء غفل عنه أولئك الحفاظ الذين سماهم وغيرهم ممن لم يذكر كالحافظ البيهقي والعسقلاني لتعقبه عليه انطلاقاً من الحكمة القائلة (كم ترك الأول للآخر) ، ولكن هيهات لمثله أن يمكنه ذلك ، وهو في هذا العلم لا يزال قزماً كما تدل على ذلك كثرة أخطائه وأوهامه التي تيسر لي بيان الكثير منها ، وما لنا نذهب بعيداً ، وهذا هو المثال بين أيدينا ! لقد غَفَّل كل أولئك الحفاظ ، واستصوب تغيير إسناد ما رووا ، بمجرد الدعوى التي لا يعجز عنها أجهل الناس ؛ بل إنه خالف أدباً من آداب رواية الحديث التي نصوا عليها في (النوع السادس والعشرون في صفة رواية الحديث) من « علم المصطلح » ، وهو : أن الواجب المحافظة على الأصل مع بيان التصحيح بحاشية الكتاب ، إلا إذا كان الخطأ واضحاً ليس هناك شبهة في أنه خطأ »[1] .

قلت : وكيف يمكن أن يتصور العقلاء وضوح خطأ ما ادعاه هذا الرجل على أولئك الحفاظ وهو لم يدل على ذلك بشبه دليل ، الأمر الذي يقول الشاعر :

والدعاوى ما لم تقيموا عليها بينات أبناؤها أدعياء

نعم ، إني لأظن أن الذي حمله على ذلك هو إعجابه برأيه ، وغروره بنفسه ، وتخيله ما رآه في ترجمة (عاصم بن سويد) أنه روى عن (موسى بن محمد) ، وهذا من ضيق عطنه ، وقلة معرفته بهذا الفن ، فقد يروي الراوي عن جمع من شيوخه متفقين في الاسم واسم الأب ، وفي ذلك ألّف الخطيب كتابه « المتفق

---

(۱) انظر « الباعث الحثيث شرح اختصار الحديث » للشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى (ص ١٦٤ / صبيح وأولاده) .

والمفترق » ، وفيه أقسام ، وزاد عليه الحافظ ابن الصلاح في « النوع الرابع والخمسون » من « مقدمته » أنواعاً أخرى ، وضرب لها بعض الأمثلة منها القسم الثاني ، وفيه اثنان كلاهما في عصر واحد ، وكلاهما يروي عنه الحاكم ! وأغرب منه ما ذكره عن شعبة أنه روى عن سبعة كلهم أبو حمزة ، فراجعه ؛ إن شئت مع شرح الحافظ العراقي عليه (ص ٣٥٨ ، ٣٦٤ - حلب) .

وختاماً أقول :

لقد جهل الرجل هذه الحقيقة العلمية ، واغتر بما عنده من نتف من العلم ، فظن جهله علماً ، فوقع في الغفلة التي رمى بها غيره ، ولو أنه كان على سلامة من الغرور وحب الظهور ؛ لتحفظ في حكمه على الأقل ، ولم يتعرض لغيره بذكر ، ولقال : أرى كذا ، أو يحتمل عندي كذا وكذا ، ولم يحرف الإسناد . ولكن صدق من قال :

ومهما تكن عند امرئ من خليقة ... وإن خالها تخفى على الناس تعلم

والله المستعان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

٦٩٣٥ - (يا عائشةُ ! إذا طبخْتِ قِدْراً ؛ فأَكثِرُوا فيها من الدُّبَّاءِ ، فإنَّه يشدُّ قلْبَ الحزِينِ) .

ضعيف . رواه أبو بكر الشافعي في « الفوائد » (٩٩ / ١) حدثنا محمد بن إبراهيم الأنماطي[1] : نا صالح بن علي النوفلي : ثنا **عبد الله بن محمد بن قدامة** : نا ابن المبارك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً . حدثني ابن ياسين :

(١) بغدادي من الحفاظ ، جرح ، وفي « تاريخ بغداد » (١ / ٣٨٨) أنه من كبار أصحاب يحيى ابن معين وحفاظ الحديث .

حدثني عبد الرحمن بن واقد أبو مسلم الواقدي[1] : نا يحيى بن عقبة عن هشام ابن عروة وقال ابن ياسين : حدثني جعفر بن محمد الخباز : نا عمار بن نصر أبو ياسر : نا بقية بن الوليد عن يعقوب بن يوسف بن صدقة عن هشام بن عروة جميعاً قالا : عن أبيه عن عائشة مرفوعاً . وهذا اللفظ للواقدي .

قلت : (عبد الله بن محمد بن قدامة) كذا وقع في الأصل ، وقوله : (ابن قدامة) : غريب ، ولعله وجه في نسبه ؛ فقد قيل فيه غير ذلك ، وهو : عبد الله بن محمد بن علي بن نفيل أبو جعفر ، النفيلي الحراني ، وهو ثقة من شيوخ أبي داود ، وأكثر عنه ، وهو مترجم في « الإكمال » ، مرموزاً له بأنه روى عنه البخاري والأربعة ، لكنه حينما سرد أسماء الرواة عنه ؛ لم يذكر فيهم الإمام البخاري ، وذكر فيهم (صالح بن علي النوفلي) المذكور هنا ، وبروايته عنه ، وبرواية هذا عن الإمام (ابن المبارك) .

وأما (عبد الله بن محمد بن قدامة) : فلم أعثر له على ترجمة فيما لدي من المصادر .

وقال الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (٢ / ٣٧١) :

« رويناه في « فوائد » أبي بكر الشافعي من حديثها ، ولا يصح » .

وسقط من طبعة (دار المعرفة ـ بيروت) قوله : « من حديثها ولا يصح » ، والاستدراك من « شرح الإحياء » .

وله طريق أخرى عند الشافعي ـ كما ترى ـ من رواية (يحيى بن عقبة) ـ وهو : (ابن أبي العيزار) ـ : قال أبو حاتم :

---

(١) صدوق يغلط . « تقريب » .

« يفتعل الحديث ، وهو مما لا يفرح بحديثه » .

وعلى ذلك ؛ فقد بقي الحديث على الضعف الذي صرح به الحافظ العراقي .

أملى هذا التخريج المؤلف على ابنته (أم عبد الله) في ١٧ رمضان ١٤١٨ هـ في مرضه الشديد الذي يرجو الله تبارك وتعالى أن يعافيه معافاة تامة ، ويعود إلى أحسن ما كان عليه من نشاطه العلمي السابق ، فإن وجد في هذا الإملاء خطأ علمي ؛ فلا غرابة في ذلك ، فالأمر كما قال عليه السلام : « كل بني آدم خطاء . . . » ، فكيف والمملي في مرضه الشديد ، والله عز وجل يقول : ﴿ ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج . . . ﴾ .

٦٩٣٦ - (ما أَلهاكَ عنْ ذِكْرِ اللهِ تعالى ؛ فهو مَيْسِر) .

باطل لا أصل له . حتى ولا في الأحاديث الموضوعة ، وهو من الأحاديث الكثيرة التي سوّد بها الشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي الصوفي دون أن يعزوها إلى مصدر من كتب السنة - ، ولو كانت تروي ما هب ودب من الأحاديث الموضوعة والمنكرة - ؛يؤيد بها في كتابه « إيضاح الدلالات في سماع الآلات » إباحة سماع آلات الطرب مهما تعددت أنواعها واختلفت أصواتها ؛ إذا كانت النية طيبة ! وقد كرر ذلك في غير ما موضع من كتابه المذكور ، ومن أجمعها قوله (ص ١٣٠ إلى ص ١٣٣) :

« أما حكم الله تعالى في هذه المسألة - التي هي مسألة سماع الآلات المطربات بالنغمات الطيبات - مطلقاً على مقتضى ما قدمناه من الأقسام ، فإن اقترنت هذه الآلات ، وهذا السماع المذكور بأنواعه بالخمر أو الزنى أو اللواط أو دواعي ذلك - من المس بشهوة والتقبيل أو النظر بشهوة لغير الزوجة والأمة ، أو لم يكن شيء من ذلك

في المجلس ؛ بل كان في المقصد والنية الشهوات المحرمة ، بأن تصور في نفسه شيئاً من ذلك واستحسن أن يكون موجوداً في المجلس ـ ؛ فهذا السماع حرام حينئذٍ على كل من سمعه بعينه بحقه هو في نفسه باعتبار قصده هو ونيته ؛ لأنه داعٍ في حقه إلى الوقوع » . ثم قال :

« هذا مقدار ما يحرم من سماع الآلات المطربة والنغمات الطيبة ؛ لما يترتب على ذلك من الوقوع في المحرمات العينية ، لا لعين ذلك السماع في نفسه .

وأما المباح في ذلك فهو إذا كان المجلس خالياً من الخمر والزنى واللواط ، والمس بشهوة ، والتقبيل والنظر بشهوة لغير الزوجة والأمة ، وكان لذلك السامع قصد حسن ونية صالحة وباطن نظيف طاهر من الهجوم على الشهوات المحرمة ـ كشهوة الزنى أو اللواط أو شرب الخمر أو شيء من المسكرات أو المخدرات ـ ، وكان قادراً على ضبط قلبه وحفظ خاطره ، من أن يخطر فيه شيء مما حرمه الله عليه ، وإذا خطر ؛ يقدر على دفعه من قلبه ، وغسل خاطره منه في الحال ، ولا يضره تكرر وقوع ذلك في القلب بعد أن يكون مراقباً للامتناع من قبوله ؛ فإنه يجوز له أن يسمع هذا السماع المذكور حينئذٍ بأنواعه كلها ، ولا يحرم عليه شيء من ذلك ، ولا يكره له ما دام موصوفاً بما ذكرناه ؛ لأنه طاهر نظيف حينئذٍ في ظاهره وباطنه ، فلا يوقعه السماع المذكور في شيء مما نهى الله تعالى عنه ؛ فهو مباح له ، وإن لم يكن من أهل المعرفة بالله تعالى وبتجلياته ، بأن كان عامياً جاهلاً غافلاً ، أو كان عالماً محجوباً بعلمه عن شهود معلومه .

وأما إذا كان من أهل المعرفة والشهود ـ فلا تخلو الأرض منهم في كل زمان ومكان إلى يوم القيامة ، وإن أنكرته أهل الغفلة ؛ لانطماس البصائر وفقد اليقين ـ ؛ من القلوب ـ فيصير السماع المذكور حينئذٍ في حقه مستحباً ، مندوباً إليه يثاب

عليه ؛ لاستفادته منه الحقائق الإلهية ، والمعارف الربانية ، وفهمه به للمعاني التوحيدية ، والإشارات الربانية » .

قلت : وهو شديد التحريف لنصوص الكتاب والسنة وأقوال السلف ، والفقهاء القائلين بتحريم آلات الطرب ؛ دون التفصيل الذي ذهب إليه ، وهو فيه مقلد للشيخ محمد الغزالي ، وقد رد عليه العلماء رداً قضوا على هذه الضلالة ، كما تراه مبسوطاً في كتابي المسمى بـ « تحريم آلات الطرب » أو « الرد بالوحيين وأقوال أئمتنا على ابن حزم ومقلديه المبيحين للمعازف والغنا وعلى الصوفيين الذين اتخذوه قربة وديناً » (ص ١٥٨ - ١٧٨) .

ولقد اغتر بهذه الرسالة - وما فيها من تحريف النصوص - كثير من مشايخ الطرق وغيرهم ؛ الذين يضربون على الدفوف ، وربما على الناي في حلقات ذكرهم ؛ بل لقد كان منهم الشيخ محمد الغزالي المعاصر الذي توفي قريباً ؛ فإنه كان يستمع لأغاني (أم كلثوم) و(فيروز) ، لكن بنية حسنة - كما بينت ذلك في كتابي المذكور (ص ١٧٧ - ١٧٨) - !

ومثله ذلك الطالب الذي كنت ذكرت قصته في المصدر المذكور آنفاً (ص ١٧٦ - ١٧٧) وخلاصتها أنه كان يستمع إلى أغاني (أم كلثوم) وهو يسبح الله تعالى ! (زعم) ، فلما أنكرت عليه جمعه بين التسبيح المشروع والاستماع للغناء الممنوع عند الفقهاء ؛ أجاب بأنه :

« يتذكر غناء الحور العين » !!

ولقد ساءني جداً أن أَحدَ من اشتهر في هذه الأيام أنه من خطباء السلفيين في دمشق - وهو المدعو : (أحمد راتب حموش) - قام بتحقيق كتاب النابلسي

هذا ، وليس فيه شيء من التحقيق سوى النقل ؛ بل مر على كل تحريفات المؤلف ودعاويه الباطلة ، وتحقيره للفقهاء المخالفين لهواه ، فيكثر من وصفهم بـ « الفقهاء الجهلة » ؛ في الوقت الذي كتم النقول الصحيحة عن الأئمة في تحريم آلات الطرب إلا الدف ، ـ كما تراه مفصلاً في كتابي المشار إليه آنفاً ـ ، فقال (حموش) في آخر مقدمته لكتاب النابلسي (ص ١٢) :

« وسواء اتفقنا مع المؤلف في الرأي أم خالفناه ؛ فإن في عرضه الوافي للحجج والأدلة والبراهين ما ينير لنا السبيل ، ويجعل كلاً منا يعتمد رأياً يعتقده ، ويميز فيه بين الغث والسمين » !

وهذا كلام هش . . إنما هو غثاء كغثاء السيل ، لا غَناء فيه ؛ فمن الذي يستطيع أن يميز بين الحجج الواهية والأدلة القوية ليتبين بها السبيل ، ولا أعتقد أن سلفياً ـ مهما كانت سويته العلمية منحطة ـ يسمح لنفسه أن يميع الحق الجلي الواضح بمثل هذه العبارة ، وظني أن كاتبها إنما علق على هذا الكتاب قبل أن يتعرف على الدعوة السلفية ، وإلا ؛ كيف يقبل هذا الكاتب من المؤلف تحقيره للفقهاء ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ؟! وفيهم إبراهيم بن محمد الحنفي المتوفي سنة ٩٥٦ هـ ، وهو من كبار محققي علماء الحنفية ، ومن كتبه « الرهص والوقص لمستحل الرقص » ، ولابد أن الشيخ النابلسي الحنفي (!) كان قد وقف على هذا الكتاب ؛لأنه كان متقدماً على النابلسي بأكثر من قرن ـ كما يتبين ذلك من تاريخ وفاتيهما ـ ، و« الرهص » هذا في الحقيقة من أحسن ما ألف في الرد على هؤلاء الصوفية الأَكلة الرَّقَصَة من عالم فاضل مشهور بمؤلفاته ، ومنها كتابه « منية المصلي» وهو من أحسن كتب الحنفية المختصرة ؛ لأنه يذكر فيه أدلة المسائل من الكتاب والسنة ، فهو في هذا مثل « منار السبيل » في كتب الحنابلة الذي كنت خرجت أحاديثه قديماً

في كتابي المشهور « إرواء الغليل » .

أمليته على ابني (عبد المصور) - وهذا خطه - ضحوة يوم السبت السابع من ذي الحجة سنة ألف وأربع مئة وثمانية عشرة ، وأنا لا أزال شاكياً من مرضي الذي كان قد ابتلاني الله به في شهر رمضان المبارك ، وإن كنت أشعر بأني أحسن حالاً من ذي قبل ، وأرجو من الله المزيد من الصحة والعافية ، إنه خير مسؤول .

٦٩٣٧ - (دَخَلَ عُمَرُ رضي الله تعالى عنه علَى النَّبيِّ ﷺ وعندَه جَوارٍ يَضرِبْنَ بالدُّفوفِ ، فأَسكتهنّ لدخوله قائلاً : هو لا يحبُّ الباطل) .

باطل لا أصل له . هذا من الأحاديث المنكرة التي ذكرها الشيخ النابلسي في كتابه السابق الذكر مقلِّداً فيه لغيره من شيوخ الصوفية ؛ مستدلاً به على إباحة آلات الطرب على اختلاف ألوانها ؛ - كما تقدم بيانه - . انظر « إيضاح الدلالات » (ص ٥٦) .

وإنما روي مدحه عليه السلام المذكور لعمر في قصة أخرى ؛ حينما أنشد الأسود بن سريع النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً من الشعر ، ودخل عليه عمر ؛ فقال النبي ﷺ للأسود :

« اسكُتْ » ، فعل ذلك ثلاث مرات . فقال الأسود : مَن هذا الذي سكَّتني له ؟ قال :

« هذا رجل لا يحب الباطل ؛ هذا عمر بن الخطاب » .

رواه جمع بإسنادين عن الأسود بن سريع يقوِّي أحدهما الآخر ، وهو مخرَّج في « الصحيحة » (٣١٧٩) .

٦٩٣٨ - (**مَنْ طلبَ دماً ، أو خَبلاً - والخَبلُ : الجرحُ - ؛ فهو بالخَيارِ مِنْ ثلاث خِلال ، فإنْ أرادَ الرَّابعةَ ؛ أُخِذَ على يديه - أو قالَ : فوقَ يديْه - : بينَ أنْ يقتصَّ ، أو يعفوَ ، أو يأخذَ العَقْل ، فإنْ أخذَ منهم واحِداً ثمَّ اعْتدَى بعْدَ ذلكَ ؛ فلَه النّارُ خَالداً فيها مُخلَّداً**) .

منكر . أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (١٠ / ٨٦ - ٨٧ / ١٨٤٥٤) ، عن **إبراهيم بن محمد** عن الحارث بن الفضيل عن [**سفيان بن**] **أبي العوجاء السلمي** عن أبي شريح الخزاعي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد منكر ضعيف جداً ؛ (إبراهيم بن محمد) هذا - هو : ابن أبي يحيى المدني ، وهو - : متروك ، وقد كذبه بعضهم ، على أن فوقه سفيان بن أبي العوجاء ، وهو ضعيف ، معروف الضعف .

وقد رواه جمع من أصحاب « السنن » وغيرهم من طريق محمد بن إسحاق عن الحارث بن فضيل به .

وقد يبدو لبعضهم أن محمد بن إسحاق متابع لإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، وليس كذلك ؛ فإن محمد بن إسحاق مشهور بالتدليس ، وقد عنعنه في رواية الجماعة عنه ؛ فيحتمل أنه تلقاه عنه .

فإن قيل : قد أخرجه ابن جرير في « تهذيب الآثار » (مسند عبد الله بن عباس) (١ / ٣٠ / ٣٧) فقال :

حدثنا **عمرو بن عبد الحميد الآمُلي** قال : حدثنا جرير ، وحدثنا ابن بشار قال : حدثنا ابن أبي عدي عن محمد بن إسحاق قال : **حدثني** الحارث بن الفضيل به .

قلت : وهذا إسناد منكر ؛ تفرد به (عمرو بن عبد الحميد الآمُلي) شيخ ابن جرير الطبري عن شيخيه المذكورين ؛ جرير ـ وهو : ابن عبدالحميد ـ وابن بشار ـ وهو : محمد ، وهو : العبدي أبو بكر ، الملقب بـ : بندار ـ .

والآملي هذا : مجهول العين ، لم نجد له ترجمة في شيء من كتب الرجال التي عندي ، حتى ولا في « ثقات ابن حبان » ! فالتحديث منه منكرة مرفوضة .

وإن مما يؤكد ذلك أن (ابن ماجه) ـ من الجماعة المشار إليهم آنفاً ـ قد أخرجه عن شيخيه أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة قالا : حدثنا جرير و عبد الرحيم بن سليمان جميعاً عن محمد بن إسحاق عن الحارث بن فضيل به .

فهذا هو المحفوظ عن ابن إسحاق . . إنما هو معنعن من رواية جرير وعبد الرحيم ابن سليمان وغيرهما من الثقات ـ كما كنت أشرت إلى ذلك في تخريج الحديث في « الإرواء » (٧ / ٢٧٨) ـ .

وإن مما يزيد في نكارة الحديث أنه قد صح من طريق سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح الكعبي الحديث مختصراً بلفظ :

« إما أن يقتلوا أو يأخذوا العقل » .

رواه الشيخان وغيرهما هكذا ، لم يزد فيه الخلة الثالثة ، ولا ما بعدها من الأخذ على يديه والحكم عليه بالخلود بالنار .

وهو مخرج أيضاً في « الإرواء » ورقمه (٢٢٢٠) .

وإن من العجائب حقاً أن الأستاذ محمود محمد شاكر في تعليقه على « تهذيب الآثار » لم يتعرض لذكر ترجمة (الآمُلي) هذا مطلقاً ، وإنما اقتصر على إعلال

الحديث بـ (سفيان بن أبيْ العوجاء السلمي) : روى له أبو داود وابن ماجه حديثاً واحداً في (القصاص) ـ وهو هذا ـ ، قال أبو حاتم :

« ليس بالمشهور » ، وقال الذهبي :

« حديثه منكر » . وذكره ابن حبان في « الثقات » .

وأعجب من ذلك كله أنه لم يتنبه للنكارة التي أشرنا إليها في متنه ؛ المخالفة لرواية الشيخين ، وقد عزاه هو تحت رقم (٣٣) للبخاري .

(تنبيه) : قلت : (سفيان بن أبي العوجاء السلمي) . . هكذا جاء في طرق الحديث مسمى بـ (سفيان) ، وقد سقط اسمه من مطبوعة « المصنف » تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ، ومن دقته في التخريج والتحقيق قال في التعليق (١٠ / ٨٧) :

« أخرجه « هق » من طريق ابن إسحاق عن الحارث بن الفضل . (وفي نسخة الفضيل) ٨ : ٥٢ » !

كذا قال ، والظاهر أنه لم يتيسر له المراجعة ؛ الأمر الذي يجعلني أشك في أن هذه التعليقات من بحثه وقلمه ؛ لبعدها عن التحقيق الذي نسب إليه في طرة الكتاب ، وإنما هي على الغالب من بعض تلامذته ـ كما يفعل ذلك بعض معاصرينا ـ ، نقول هذا من باب (غلبة الظن الحسن بالمسلم) ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦٩٣٩ ـ (لو جاءُونا مِنْ ها هنا ؛ لَذهبْنا مِنْ ها هنا) .

لا أصل له . قال ابن كثير في « السيرة النبوية » (٢ / ٢٤٣) :

« وقد ذكر بعض أهل السير : أن أبا بكر لما قال ذلك ـ يعني : قوله رضي الله عنه وهما في الغار : « لو أن أحدهم نظر إلى قدميه ؛ لأبصرنا » ـ ؛ قال النبي ﷺ : . . . فذكر الحديث .

فنظر الصديق إلى الغار قد انفرج من الجانب الآخر ، وإذا البحر قد اتصل به ، وسفينة مشدودة إلى جانبه » .

قال ابن كثير : « وهذا ليس بمنكر من حيث القدرة العظيمة ، ولكن لم يرد ذلك بإسناد قوي ولا ضعيف ، ولسنا نثبت شيئاً من تلقاء أنفسنا ، ولكن ما صح أو حسن سنده ؛ قلنا به . والله أعلم » .

٦٩٤٠ ـ (حُبِّبَ إلى كلِّ امْرِئٍ شيء ، وحُبِّبَ إليَّ النِّساءُ والطِّيبُ ، وجُعِلَتْ قرةُ عيني في الصَّلاةِ) .

لا أصل له بالزيادة التي في أوله : « حبب إلى كل امرئ شيء » . ولعل الحافظ أشار إلى ذلك في « تسديد القوس بترتيب الفردوس » (ق ١١٦ / ٢) دون الزيادة المذكورة ، وقال :

« رواه أحمد والنسائي عن أنس ، وفي الباب عن علي وأبي هريرة » .

وهو مخرج عندي في « الروض النضير » (١ / ٤٦ / ٥٣) و« المشكاة » (٣ / ٥٢٦١) .

قلت : ولم أره في « الغرائب الملتقطة » من « مسند الفردوس » ؛ لا بلفظ الترجمة ولا بدون الزيادة ، ورأيت الحافظ السخاوي قد أطال الكلام في تخريج الحديث المختصر ، ثم قال (١٨٠ / ٣٨٠) :

« وقد عزاه الديلمي بلفظ : « حبب إليّ كل شيء ! وحبب إليَّ النساء . . . » إلخ . للنسائي وغيره ، مما لم أره كذلك فيها . وكذا أفاد ابن القيم أن أحمد رواه في « الزهد » بزيادة لطيفة وهي : (أصبر عن الطعام والشراب ، ولا أصبر عنهن) » .

قلت : ما عزاه لابن القيم هو في « زاد المعاد » (٣ / ١٩٦) ، وقد مر عليه المعلقان على طبعة المؤسسة منه (٤ / ٢٥٠) مر الكرام ، ولم يعلقا عليه بشيء .

وقد مررت على « كتاب الزهد » من أجل هذه الزيادة الغريبة من أوله إلى آخره ؛ فلم أجد له أثراً ، لكن لعلها في بعض النسخ التي وقعت لابن القيم رحمه الله ، فإن النسخة المطبوعة في أم القرى أصلها فيها خرم ، وبياض وتشويش كثير . والله أعلم .

وقد رأيت في « شرح الإحياء » للزبيدي أنه قال ـ بعد أن نقل عن ابن القيم قوله المتقدم ـ :

« وقال كذلك الزركشي ، وقد تعقبه السيوطي بقوله : أنه مر على « كتاب الزهد » مراراً فلم يجده ؛ لكن في « زوائده » لابن أحمد عن أنس مرفوعاً : « قرة عيني في الصلاة ، وحبب إليّ النساء والطيب . الجائع يشبع ، والظمآن يروى ، وأنا لا أشبع من حب الصلاة والنساء » . فلعله أراد هذا الطريق . اهـ .

قلت : وهذا قد رواه الديلمي كذلك . والله أعلم » .

قلت : إنما روى الديلمي في « الفردوس » الشطر الثاني منه فقط (٢ / ١١٩ / ٢٦٢٢) ، ولم أره أيضاً في « الغرائب الملتقطة » .

وهنا تنبيهات على أمور :

الأول : تقدم عن السخاوي عزو الحديث بلفظ : « حبب إليّ كل شيء » ، هكذا وقع فيه دون ذكر لفظة (امرئ) ، وكذلك نقله العلامة الزبيدي في « شرح الإحياء » (٥ / ٣١١) وما أظن إلا أن الصواب ما في حديث الترجمة ؛ لأنه المناسب للسياق .

الثاني : قال الزبيدي عقب ما ذكرت آنفاً :

« الرابع : رَمَزَ في « جامعه » (حم) ؛ يقتضي أن أحمد رواه في « مسنده » ، وصرح بذلك أيضاً السخاوي ـ كما ذكرناه ـ ، قال المناوي : وهو باطل ؛ فإنه لم يخرجه فيه ، وإنما خرجه في « كتاب الزهد » ؛ فعزوه إلى « المسند » سبق ذهن أو قلم . قال : وقد نبه عليه السيوطي بنفسه في (حاشية البيضاوي) » .

وأقول : بل الباطل قول المناوي ؛ فقد أخرجه في « مسنده » ـ دون الزيادة طبعاً ـ ؛ كما هو في « الجامع » في ثلاثة مواضع منه عن ثلاثة من شيوخه في المجلد الثالث (ص ١٢٨ ، ١٩٩ ، ٢٨٥) .

الثالث : اشتهر على الألسنة زيادة لفظ : (ثلاث) ، وقد نبه العلماء على أنها مفسدة للمعنى ؛ لأن الصلاة ليست من أمور الدنيا ـ كما هو الشأن في (الطيب والنساء) ـ ، وقد بينت ذلك في المصدرين المتقدمين : « الروض » و« المشكاة » .

ثم رأيت هذ الزيادة قد وقعت في « الجامع الكبير » للسيوطي (٢ / ٤٩٩ ـ المصورة) ، وأظنها سبق قلم من الناسخ . والله أعلم .

٦٩٤١ ـ (ليسَ للعبْدِ مِنْ صَلاتِه إلاّ ما عَقَلَ مِنْها) .

لا أصل له مرفوعاً . وإنما صح موقوفاً عن بعض السلف ؛ ـ كما يأتي ـ وإنما

ذكره مرفوعاً الغزالي في « الإحياء » (١ / ١٥٩) ، فقال الحافظ العراقي في تخريجه إياه :

« لم أجده مرفوعاً » .

وكذلك أورده العلامة تاج الدين السبكي في فصل فيه جميع ما وقع في كتاب « الإحياء » [من الأحاديث] التي لم يجد لها إسناداً من كتابه « طبقات الشافعية الكبرى » (٤ / ١٤٧) .

قلت : وإنما رواه أبو نعيم في « الحلية » (٧ / ٦١) بإسناد صحيح عن قاسم الجرمي : سمعت سفيان الثوري يقول :

« يكتب للرجل من صلاته ما عقل منها » .

وقد روي مرسلاً بنحوه بآخر حديث أخرجه ابن نصر في « كتاب الصلاة » بسند ضعيف عن عثمان بن أبي دهرش مرسلاً مرفوعاً ، وقد سبق تخريجه برقم (٥٠٥٠) .

وإن من الغرائب أن أحد الكتّاب المعاصرين كتب بحثاً مطولاً في مجلة « الحكمة » (١٥ / ٢٥٣ - ٢٩١) قال فيه (ص ٢٥٨) :

« ومما يدل على وجوبه وفرضيته قوله عليه الصلاة والسلام :

(ليس للرجل إلا ما عقل من صلاته) » .

فقال هو أو غيره في التعليق عليه :

« أخرجه أحمد » .

قلت : وهذا افتئات على الإمام أحمد ؛ فإنه لم يخرجه لا هو ولا غيره .

ونحو هذا الحديث ما يأتي بعده :

٦٩٤٢ - (لا صَلاةَ لمنْ لا يتخشَّعْ في صَلاتِهِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسنده » (٣ / ٢٠٢ - الغرائب الملتقطة) من طريق النضر بن سلمة : حدثنا ابن أبي أويس عن طلحة بن محمد بن سعيد بن المسيب عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : آفته النضر بن سلمة - وهو : الملقب بـ (شاذان المروزي) - : قال الذهبي في « الميزان » :

« قال أبو حاتم : كان يفتعل الحديث . وقال ابن عدي : كان مقيماً بمدينة الرسول عليه السلام ، يكنى : أبا محمد .

سئل عباس بن عبد العظيم عنه ؛ فأشار إلى فمه ! وسمعت عبدان يقول : قلت لعبد الرحمن بن خراش : هذه الأحاديث التي يحدث بها غلام خليل من حديث المدينة من أين له ؟ قال : سرقها من عبد الله بن شبيب ، وسرقها ابن شبيب من شاذان ، ووضعه شاذان ، واسمه : النضر بن سلمة » .

وطلحة بن محمد بن سعيد بن المسيب ؛ قال أبو حاتم :

« لا أعرفه » .

والحديث مما أورده العلامة الزبيدي في « شرح الإحياء » (٣ / ١١٢) من رواية الديلمي ساكتاً عنه ! وكذلك فعل في الحديث الآتي بعده .

وهذه غفلة كبيرة منه ، أو قلة اهتمام في رواية الحديث عن النبي عليه الصلاة والسلام ، وزاد على ذلك - ضغثاً على إبالة - أنه صدرهما بقوله :

« قلت : ومن أدلة اشتراط الخشوع في الصلاة ما رواه الديلمي . . . » إلخ !!

٦٩٤٣ - (لا صلاةَ لمنْ لا يُطيعُ الصَّلاةَ ، وطاعةُ الصّلاةِ ؛ أن تَنْهَى عن الفَحشاءِ والمنْكرِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسنده » (٣ / ٢٠٣ - الغرائب الملتقطة) من طريق محمد بن مقاتل : أخبرنا علي بن هاشم بن البريد : حدثنا جويبر عن ابن مسعود رفعه .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير جويبر - وهو : ابن سعيد البلخي المفسر ، - صاحب الضحاك ، وهو - : متروك الحديث - ؛ كما قال النسائي والدارقطني - ؛ فهو الآفة .

ثم إنه لم يدرك ابن مسعود ؛ فهو منقطع .

ومحمد بن مقاتل هو : المروزي البغدادي من شيوخ البخاري وغيره من الحفاظ .

وهذا الحديث مما سكت عنه العلامة الزبيدي - كالذي قبله - ! فراجعه .

٦٩٤٤ - (لو أنّ امْرءاً كانَ أقومَ من قَدَحٍ ؛ لَكانَ له من النّاسِ غامزٌ) .

منكر . أخرجه أبو الشيخ ابن حيان في « كتاب الأمثال » (١١٩ / ٢٠٠) قال : حدثنا نوح بن منصور : ثنا محمد بن معقل - بحلب - : ثنا وكيع عن ثور بن

يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل رضي الله عنه مرفوعاً به ، وأوله :

« استعينوا على طلب حوائجكم بكتمانها ؛ فإن لكل نعمة حسدة ، ولو أن . . . » الحديث .

قلت : وهذا إسناد رجاله من (وكيع) فما فوق ثقات ؛ على انقطاع بين خالد ابن معدان ومعاذ .

ومحمد بن معقل : لم أعرفه ، ولم يذكره الحافظ ابن عساكر في « تاريخ دمشق » ، ويُحتمل أن يكون اسم (معقل) . . محرف من : (مقاتل) ؛ فقد ذكروه في ترجمة (وكيع بن الجراح) في الرواة عنه ، ويُحتمل أن يكون هو الراوي هنا ، لكن يعكر عليه أنهم لم يذكروا في ترجمته أنه سكن (حلب) ، وإنما ذكروا أنه سكن بغداد ، وانتقل بأَخَرَة إلى مكة ؛ فجاور بها حتى مات .

وأما نوح بن منصور ؛ فقد ذكره أبو الشيخ في « طبقات الأصبهانيين » ، وكناه بأبي مسلم ، وقال :

« كان عنده كتب الشافعي ، وعن المصريين عن يونس والربيع ، وعن العراقيين ، خرج إلى شيراز وتوفي بها سنة خمس وتسعين ومئتين » .

وكذا في « أخبار أصبهان » لأبي نعيم (٢ / ٣٣٢) ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ فيحتمل أن يكون هو علة هذه الزيادة ـ إن سلم من شيخه محمد بن معقل الحلبي ـ ، وقد عزاه الحافظ السخاوي في « المقاصد الحسنة » للعسكري ، بسند ضعيف عن وكيع به ؛ فتمنيت أن لو ذكر إسناده إلى وكيع للنظر ، هل هو عين إسناد أبي الشيخ أم هو غيره ؟

وإنما خصصت الكلام هنا على هذه الزيادة لغرابتها أولاً ، ولمخالفتها لطرق الطرف الأول من الحديث : « استعينوا . . . » ؛ لأن هذا روي من طرق أخرى عن معاذ دون هذه الزيادة ، وله شواهد من حديث أبي هريرة وعلي وابن عباس ، وغيرهم ، وإسناد أبي هريرة حسن في نقدي ، وقد خرجت ذلك كله في « الصحيحة » (١٤٥٣) . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦٩٤٥ - (بينَا أنا نائمٌ ، فإذا زُمْرةٌ ، حتّى إذا عرفتُهم ؛ خرجَ رجُلٌ مِن بيني وبينِهم فقالَ : هلمَّ . قلتُ : أينَ ؟ قال : إلى النار والله ! قلت : وماشأْنُهم ؟ قال : إنَّهم ارتدُّوا بعدَك على أدْبارهم القَهْقرى .

ثمّ إذا زمْرةٌ ، حتَّى إذا عرفتُهم ؛ خرجَ رجلٌ مِن بيني وبينهم فقالَ : هلُمَّ . قلتُ : أينَ ؟ قال : إلى النّارِ والله ! قلتُ : ما شأْنُهم ؟ قال : إنَّهم ارتدُّوا بعدَك على أدْبارِهم القهقرى ؛ فلا أراه يَخلُصُ منْهم إلاّ مثلُ هَملِ النَّعَم) .

شاذ ؛ بل منكر . أخرجه البخاري (٦٥٨٧ - فتح) من طريق محمد بن فُليح : حدثنا أبي قال : حدثني هلال عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد غريب ، تفرد به البخاري دون مسلم وسائر أصحاب الصحيح ، وعلته عندي في إسناده ومتنه .

أما الإسناد ؛ ففيه فليح بن سليمان - كما ترى - ؛ وهو كما قال الحافظ نفسه في « التقريب » :

« صدوق كثير الخطأ » .

وقريب منه ابنه محمد بن فليح : قال الحافظ أيضاً :

« صدوق يهم » .

وقال في ترجمته في مقدمة « الفتح » (٤٤١ ـ ٤٤٢) ـ بعد أن ذكر الخلاف فيه ـ :

« قلت : أخرج له البخاري نسخة من روايته عن أبيه عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة ، وبعضها عن هلال عن أنس بن مالك ، توبع على أكثرها عنده » .

وقال في ترجمة (فُليح) ـ بعد أن حكى الخلاف فيه أيضاً ـ :

« قلت : لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك وابن عيينة وأضرابهما ، وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب ، وبعضها في الرقاق . وروى له مسلم حديثاً واحداً وهو حديث الإفك » . وقال الذهبي في « الكاشف » ، وفي « الضعفاء » :

« قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي : ليس بالقوي » .

ومما تقدم تعلم تساهل الحافظ في « الفتح » (١١ / ٤٧٤) بعد الحديث :

« ورجال سنده كلهم مدنيون ، وقد ضاق مَخْرجه على الإسماعيلي ، وأبي نعيم وسائر من استخرج على « الصحيح » ؛ فأخرجوه من عدة طرق عن البخاري عن إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح عن أبيه » .

قلت : ووجه التساهل واضح ـ بعد أن عرفت تضعيفه للوالد والولد ، وخصوصاً الأول منهما ـ ؛ فلا جرم أن أَعْرَضَ عن تخريجه أصحاب الصحاح الآخرون ؛ كمسلم وأبي عوانة ، وابن حبان وغيرهم .

هذا ما يتعلق بالإسناد ، وهو كما ترى ضعفاً ووهناً .

وأما ما يتعلق بالمتن : ففيه مخالفة لأحاديث الحوض الكثيرة جداً ، وهي قد جاوزت الثلاثين حديثاً أو قريباً من ذلك عند البخاري وغيره ممن استوعبها ـ كالحافظ ابن أبي عاصم في الجزء الثاني من « كتاب السنة » ، والبيهقي في « كتاب البعث والنشور » (٨٨ ـ ١١٠) ـ ، ويمكن حصر المخالفة فيما يأتي :

أولاً : قوله : « بينا أنا نائم » . فجعل القصة رؤيا منامية ، والأحاديث كلها خالية عن هذه الزيادة المنكرة ، ومن غرائب الحافظ ابن حجر أنه تأولها ؛ فقال (١١ / ٤٧٤) :

« (بينا أنا نائم) ؛ كذا بالنون للأكثر ، وللكشميهني! « قائم » . . بالقاف ، وهو أوْجَه ، والمراد به : قيامه على الحوض يوم القيامة ، ووُجِّه الأول بأنه رأى في المنام في الدنيا ما سيقع له في الآخرة » .

قلت : هذا تأويل ، والتأويل فرع التصحيح ـ كما يقول العلماء ـ ، ولا بأس بمثله لو كان الراوي له ثقة جبلاً في الحفظ ، وهيهات هيهات .

ولو أننا سلمنا جدلاً بصحة هذا التأويل ؛ فيرد عليه الوجوه التالية :

ثانياً : قوله : « خرج رجل من بيني وبينهم ـ مرتين ـ » منكر أشد الإنكار روايةً ومعنى ؛ أما الرواية : فلأنه مخالف لكل أحاديث الحوض عن أبي هريرة وغيره ، وهي على ثلاث روايات بعد قوله عليه السلام : « فأقول : يارب ! أصحابي . قال : فيقول . . . » ، وفي رواية ثانية : « فيقال » ، زاد مسلم في رواية عن أبي هريرة :

« فيجيبني ملك ، فيقول : . . . » .

وأما من حيث المعنى فواضح ؛ لأن القائل هو : الله ، والمبلغ هو : المَلَك ، وكأن الحافظ ابن حجر رحمه الله غفل عن هذه الحقائق فقال (١١ / ٤٧٤) :

« المراد بالرجل : الملك الموكل بذلك ، ولم أقف على اسمه ، وهذا من الغرابة بمكان ؛ فإن الرجل لغة هو : الذكر البالغ من بني آدم ، والملائكة لا توصف برجولة ولا أنوثة » .

ثالثاً : أنه جعل الذين ارتدوا القهقرى زمرتين ، وهذا ما تفرد به هذا الحديث المنكر . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(تنبيه) : أورد الحافظ المنذري حديث الترجمة في آخر كتابه « الترغيب والترهيب » بلفظ : « قائم » . . وكأنه رآه الأوجه من لفظة : « نائم » ، أو أنه اعتمد رواية (الكشميهيني) المتقدمة في كلام الحافظ ؛ لكنه وهم فقال :

« رواه البخاري ومسلم ، ولمسلم قال : « ترد عليَّ أمتي الحوض . . . » الحديث الذي فيه جملة الملك » .

فوهم في نسبة رواية البخاري لمسلم ، وإنما هي من أفراد البخاري ! فاقتضى التنبيه !

والحديث أورده السيوطي في « الجامع الكبير » (٢ / ٤٦٢) من رواية البخاري فقط باللفظ الأول : « نائم » .

وكنت أوردته في « صحيح الجامع الصغير وزيادته » اعتماداً مني على تخريج البخاري إياه ، أما وقد حصحص الحق ، وتبين الصواب ؛ فرأيت أن أحرر هذا

البحث نصحاً للأمة ، ورجوعاً إلى الحق الذي أمرنا بالخضوع له ؛ ولذلك فإني أشرت في نسختي من « صحيح الجامع » إلى وجوب نقله إلى « ضعيف الجامع » .

٦٩٤٦ - (مرَّ نبيُّ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وآله وسلَّم على قُبورِ نساءٍ من بني النَّجارِ هلَكوا في الجاهليَّة ، فسمعَهُم يعذَّبُون في القُبورِ في النَّميمةِ) .

منكر بذكر : (النساء) و : (النميمة) . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٥ / ٤٤ / ٤٦٢٨) بإسناده الثابت عن ابن لهيعة عن **أسامة بن زيد** عن أبي الزبير عن جابر قال : . . . فذكره ، وقال :

« لم يرو هذا الحديث عن أسامة بن زيد إلا ابن لهيعة » .

قلت : وهو ضعيف ؛ لسوء حفظه ، وقد خلط في هذه القصة ؛ فذكر فيها : (النساء) ، و :(النميمة) ؛ فكأنه اشتبه عليه بحديث ابن عباس :

أن رسول الله ﷺ مر بقبرين [جديدين] فقال :

« إنهما ليعذبان ، وما يعذبان في كبير ؛ بلى إنه كبير ، أما أحدهما ؛ فكان يمشي بالنميمة ، وأما الآخر ؛ فكان لا يستتر من بوله » .

رواه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في « الإرواء » (١ / ٣١٣ - ٣١٤) .

قلت : فخلط بين من مات في الإسلام وعذب بالنميمة ، وبين من مات في الشرك والجاهلية ، وجعل سبب تعذيبهم إنما هو بسبب النميمة ! وهذا من تخاليط ابن لهيعة العجيبة التي تؤكد ما ترجمه به غير ما واحد من الحفاظ بالضعف وسوء الحفظ ، على تفصيل معروف في ترجمته من كتب الرجال ، وبه أعله الهيثمي في

« مجمع الزوائد » (٣ / ٥٥) ؛ لكنه ألان القول فيه ، فقال :

« وفي إسناده ابن لهيعة ، وفيه كلام » !

على أنه يمكن الحمل على شيخه أسامة بن زيد - إن كان هو : ابن أسلم العدوي - ؛ فإنه ضعيف أيضاً من قبل حفظه ، لكن يحتمل أن يكون شيخه هذا هو : أسامة بن زيد الليثي ، وهو خير من الذي قبله ، وقد فرق بينهما في المرتبة الحافظ فقال في الأول :

« ضعيف » . وفي هذا :

« صدوق يهم » . ولم يتبين لي أيهما المراد هنا .

ولا مجال لإعلال الحديث بعنعنة أبي الزبير ؛ فقد صرح بالتحديث في رواية ابن جريج عنه بهذه القصة وأتم منها ، وليس فيها التخليط المشار إليه آنفاً ، وقد خرجت حديث ابن جريج في « الصحيحة » (٣٩٥٤) .

إذا عرفت هذا ؛ فمن الغرائب والعجائب أن يميل الحافظ أبو موسى المديني إلى تقوية هذا الحديث وتأويله إياه تأويلاً مستنكراً ، مع إشارته إلى إعلاله بابن لهيعة ، فقال الحافظ في « الفتح » (١ / ٣٢١) :

« قال أبو موسى : هذا - وإن كان ليس بقوي ؛ لكن - معناه صحيح ؛ لأنهما لو كانا مسلمين ؛ لما كان لشفاعته (إلى أن تيبس الجريدتان) معنى ، ولكنه لما رآهما يعذبان ؛ لم يستجز - للطفه وعطفه - حرمانهما من إحسانه ؛ فشفع لهما إلى المدة المذكورة » .

قلت : فحمل أبو موسى هذا الحديث المنكر على حديث ابن عباس المتقدم

الصحيح ؛ فزعم أن القصة واحدة ، ومما تقدم تعلم بطلان ذلك .

فالمذكوران في حديث ابن عباس مسلمان ماتا في الإسلام - كما تقدم - ، بخلاف ما في حديث الترجمة ؛ فقد ماتا في الجاهلية ، وهم يعذبون على كفرهم ، وإلى ذلك مال الحافظ في « الفتح » ولم يتنبه لهذا التحقيق الأخ الفاضل عبد القدوس ابن محمد في تعليقه على « مجمع البحرين » (٢ / ٤٤٣) ! فلم يفرق بين هذا الحديث المنكر وبين حديث ابن جريج الصحيح المشار إليه آنفاً برواية أحمد !

ثم رأيت ابن لهيعة قد روى الحديث عن أبي الزبير مثل رواية ابن جريج ، قال : عن أبي الزبير : أنه سأل جابراً عن عذاب القبر ؟ فقال : . . . فذكره .

أخرجه الشجري في « الأمالي » (٢ / ٣٠٣) ، وهو من رواية أبي عبد الرحمن قال : حدثنا ابن لهيعة ؛ وأبو عبد الرحمن هذا - هو : عبد الله بن يزيد المقرئ المصري ، وهو - : من العبادلة الذين صحح العلماء حديثهم عن ابن لهيعة ، فإذا صح السند إلى أبي عبد الرحمن ؛ فيكون ابن لهيعة قد حدث بالحديث قبل أن يضطرب حفظه على الصواب ، ثم بعد ذلك رواه ؛ وفيه ما عرفت من النكارة . والله أعلم .

(تنبيه) : وقع الحديث في « الفتح » بإسقاط لفظة : (نساء) ، وبزيادة لفظة : (البول) في الجملة الأخيرة ؛ فلا أدري أهو سهو منه أو من أبي موسى المديني الذي نقله عنه ؟ أم هي رواية وقعت له ، ولكنه لم يذكر من خرجها ؟

٦٩٤٧ - (إذا وُسِّد الأمر إلى غَيرِ أهْله ؛ فانْتظرِ السَّاعة) .

ضعيف . أخرجه البخاري (٥٩ ، ٦٤٩٦) ، وأحمد (٢ / ٣٦١) من طريق

فليح بن سليمان قال : حدثني أبي قال : حدثني هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال :

« بينما النبي ﷺ في مجلس يحدث القوم ، جاءه أعرابي فقال : متى الساعة؟ فمضى رسول الله ﷺ يحدث .

فقال بعض القوم : سمع ما قال ، فكره ما قال ؛ وقال بعضهم : بل لم يسمع . حتى قضى حديثه قال :

« أين ـ أراه ـ السائل عن الساعة » ؟ قال : ها أنا يا رسول الله ! قال :

« فإذا ضيعت الأمانة ؛ فانتظر الساعة » .

قال : كيف إضاعتها ؟ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، تفرد به البخاري دون بقية الستة وسائر المشاهير ، وعلته : فليح بن سليمان ؛ فإنه ـ وإن كان صدوقاً ؛ فهو ـ كثير الخطأ ؛ كما صرح به أعرف الناس برجال البخاري ؛ ألا وهو الحافظ ابن حجر العسقلاني ، وقد تقدّم له قريباً حديث آخر من أفراد البخاري برقم (٦٩٤٥) ؛ فراجع هناك تمام ما قيل في ترجمته .

٦٩٤٨ ـ (أفضَلُ الهِجْرتَينِ الهجرةُ الباتّة ؛ والهجرةُ الباتّةُ : أنْ تَثبتَ معَ رسولِ الله ، وهجْرةُ الباديةِ : أنْ ترجعَ إلى باديتك . وعليكَ السَّمعُ والطّاعةُ ، في عُسْرك ويُسْرك ، ومكرهكَ ومنْشطكَ ، وأَثَرةٍ عليكَ) .

ضعيف بهذا السياق . أورده النبهاني في « الفتح الكبير » تبعاً للسيوطي في

« الزيادة على الجامع الصغير » ؛ رامزاً له برواية الطبراني في « المعجم الكبير » عن واثلة . وقد تصرف بعض الشيء في متنه ؛ ليتطاوع مع طريقته في الكتاب .

أقول هذا ؛ لأنه في « المعجم الكبير » للطبراني (٢٢ / ٨٠ ـ ٨١) من طريق يحيى بن أبي عمرو السيباني عن عمرو بن عبد الله الحضرمي عن واثلة بن الأسقع قال :

خرجت مهاجراً إلى رسول الله ﷺ ، فلما أقبل الناس من بين خارج وقائم ؛ فجعل رسول الله ﷺ لا يرى جالساً إلا دنا إليه ، فسأله : هل لك من حاجة ؟ وبدأ بالصف الأول ثم الثاني ثم الثالث ، حتى دنا إلي ، فقال :

« هل لك من حاجة ؟ » .

فقلت : نعم يا رسول الله ! قال :

« وما حاجتك ؟ » . قلت : الإسلام . فقال :

« هو خير لك » ، قال : « وتهاجر ؟ » . قلت : نعم . قال :

« هجرة البادية أو هجرة الباتة ؟ » . قلت : أيهما أفضل؟ قال :

« الهجرة الباتة : أن تثبت مع رسول الله ﷺ ، وهجرة البادية أن ترجع إلى باديتك ، وعليك السمع والطاعة في عسرك ويسرك ، ومكرهك ومنشطك ، وأثرة عليك » .

قال : فبسطت يدي إليه ؛ فبايعته . قال : واستثنى لي حين لم أستثن لنفسي :

« فيما استطعت » .

قال : ونادى رسول صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ، فخرجت إلى أهلي ، فوافقت أبي جالساً في الشمس يستدبرها ، فسلمت عليه بتسليم الإسلام ، فقال : أصبوت ؟ فقلت : أسلمت ، فقال : لعل الله يجعل لك ولنا فيه خيراً . فرضيت بذلك منه ، فبينا أنا معه ؛ إذ أتتني أختي تسلم عليَّ ، فقلت : يا أختاه ! زوديني زاد المرأة أخاها غازياً ، فأتتني بعجين في دلو ، والدلو في مزود ، فأقبلت ، وقد خرج رسول الله ﷺ فجعلت أنادي : ألا من يحمل رجلاً له سهمه ! فناداني شيخ من الأنصار فقال : لنا سهمه على أن نحمله عُقْبةً وطعامه معنا . فقلت : نعم ؛ سِرْ على بركة الله : فخرجت مع خير صاحب لي ، زادني حملاناً على ما شارطت ، وخصني بطعام سوى ما أطعم معه ، حتى أفاء الله علينا ؛ فأصابني قلائص ، فسقتهن حتى أتيته وهو في خبائه ، فدعوته فخرج فقعد على حقيبة من حقائب إبله ، ثم قال : سقهن مدبرات . فسقتهن مدبرات ، ثم قال : سقهن مقبلات . فسقتهن مقبلات ، فقال : ما أرى قلائصك إلا كراماً ، قال : قلت : إنما هي غنيمتك التي شرطت لك ، فقال : خذ قلائصك يا ابن أخي ! فغير سهمك أردنا .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير عمرو بن عبد الله الحضرمي ، ففيه جهالة ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« لا يعرف ، ما روى عنه سوى يحيى بن أبي عمرو » . وأقره الحافظ ؛ ولهذا قال في « التقريب » :

« مقبول » . يعني : عند المتابعة ، وإلا ؛ فهو : لين الحديث ـ كما نص عليه في « المقدمة » ـ .

ولم يوثقه غير العجلي ، وابن حبان ـ كما في « تيسير الانتفاع » ـ .

ولم نجد ما نشد به من عضد هذا الحديث ، إلا قوله :

« عليك السمع والطاعة » ؛ فإنه حديث صحيح ، وتراه في « صحيح الجامع » .

٦٩٤٩ - (إنْ كانَ عندَك ماءٌ باتَ هذه الليلةَ في شَنَّة ،[فاسْقنا] ، وإلا ؛ كَرَعْنا) .

ضعيف . أخرجه البخاري (٥٦١٣ ، ٥٦٢١) ، وأبو داود (٣٧٢٤) ، والدارمي (٢ / ١٢٠) ، وابن ماجه (٣٤٣٢) ، وابن حبان (٥٢٩٠) ، وابن أبي شيبة (٨ / ٢٢٨ / ٤٢٦٨) ، وأحمد (٣ / ٣٢٨ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٥) ؛ كلهم من طريق فليح ابن سليمان عن سعيد بن الحارث عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما :

أن النبي ﷺ دخل على رجل من الأنصار ، ومعه صاحب له ، فقال له النبي ﷺ : . . . فذكر الحديث ، قال : والرجل يحول الماء في حائطه ، قال : فقال الرجل : يا رسول الله ! عندي ماء بائت . فانطلق إلى العريش . قال : فانطلق بهما فسكب في قدح ، ثم حلب عليه من داجن له ، قال : فشرب رسول الله ﷺ ، ثم شرب الرجل الذي معه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وسياق غريب (بذكر الكراع فيه) ، وعلته : فليح ابن سليمان ؛ فإنه سيئ الحفظ ، ولذلك ضعفه الحافظ كما تقدم مراراً ، وقرنه ابن حزم في الضعيف بـ (ليث بن [أبي] سليم) ، فقد ذكر في « المحلى » (٧ / ٥٢١ / ١١٠٩) قال : « مسألة : والكرع مباح ؛ وهو : أن يشرب بفمه من النهر ، أو العين ، أو الساقية ؛ إذ لم يصح فيه نهي » .

ثم ذكر هذا الحديث مختصراً مع حديث ليث عن سعيد بن عامر عن ابن عمر

مرفوعاً :

« لا تكرعوا ، ولكن اغسلوا أيديكم ، فاشربوا فيها ؛ فإنه ليس من إناء أطيب من اليد »[1] . وعقب عليه بقوله :

« فليح ، وليث متقاربان ، فإذا لم يصح نهي ولا أمر ؛ فكل شيء مباح . . . » .

٦٩٥٠ - (أنَّ رجُلاً من أهْلِ الجنَّةِ اسْتأذَنَ ربَّه في الزَّرعِ ؟ فقالَ له : ألستَ فيما شِئْتَ ؟ قالَ : بلى ؛ ولكنْ أحبُّ أنْ أزْرعَ . قال : فبذَرَ ، فبادرَ الطَّرفَ نباتُه واستواؤُه واسْتحصادُه ، فكانَ أمثالَ الجِبالِ ، فيقولُ اللهُ : دونكَ يا ابْنَ آدمَ ! فإنه لا يُشبعُك شيء . فقالَ الأعرابيُّ : واللهِ ! لا تجدُه إلا قُرشياً أو أنصارِياً ؛ فإنَّهم أصْحابُ زَرعٍ . فضَحكَ النبيُّ ﷺ) .

ضعيف . أخرجه البخاري (٢٣٤٨ ، ٧٥١٩) ، وأحمد (٢ / ٥١١) ، ومن طريقه أبو نعيم في « صفة الجنة » (٢ / ٢٣١ / ٣٩٩) من حديث فُليح عن هلال ابن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن النبي ﷺ كان يوماً يحدث - وعنده من أهل البادية -: . . . فذكر الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف بحديث غريب ، علته : (فليح) ، وقد سبق الكلام عليه فيما تقدم أكثر من مرة ؛ آخرها في الحديث الذي قبله ، فلم يكن بي من حاجة لإعادة الكلام عليه ؛ لولا أني رأيت الملقب نفسه بـ (الدكتور) عبد المعطي قلعجي تعامى عن كلام الجارحين له ! فقال في تعليقه على ترجمته في « ضعفاء العقيلي » (٣ / ٤٦٦) :

---

(١) قلت : وهو مخرج في « الضعيفة » برقم (٢٨٤٥) .

« متفق على توثيقه ، حديثه في الكتب الستة ، مترجم في « التهذيب » (٨ / ٣٠٣) . . . » .

يقول هذا ويتعامى عما بين يديه من رواية العقيلي بأسانيد عن ابن معين :

« فليح بن سليمان : ضعيف » .

وليس هذا فقط ؛ بل إنه تعامى عن هذه الرواية وغيرها من روايات أخرى عن أئمة آخرين في تضعيف الرجل جاءت في « التهذيب » الذي أحال بترجمته عليه ، فكذب على القراء ودلس عليهم ، فأوهمهم أنه لا مُضَعِّفَ !! والواقع أن الأكثرين هم الذين ضعفوه ، ولو كان منصفاً ؛ لنقل منه - أعني : « التهذيب » - قول الدارقطني فيه :

« يختلفون فيه ، وليس به بأس » .

وهذا من أحسن ما قيل فيه ؛ فإنك لا تجد من صرح بأنه ثقة ، على أن الجرح المفسر مقدم عند أهل العلم ؛ ولذلك لم يسع أعلم الناس بـ (البخاري) إلا أن يلتزم طريقهم ؛ فقال كما تقدم :

« صدوق كثير الخطأ » .

ولا يفوتني التنبيه أيضاً على أن قول المعلق على « كامل ابن عدي » (٦ / ٣٠) :

« وقيل : عن ابن معين : ضعيف » !

فهذا التمريض جهل أو تجاهل . والله المستعان .

٦٩٥١ - (إنَّ للتَّوبةِ باباً ، عَرضُ ما بينَ مِصْراعَيهِ ما بينَ المشْرقِ والمغْربِ ، لا يغْلقُ حتَّى تطْلعَ الشَّمسُ من مَغْربِها ، ثمَّ قرأَ رسولُ الله ﷺ : ﴿ يومَ يأتي بعضُ آياتِ ربِّك لا ينفعُ نفْساً إيمانُها لمْ تكنْ آمنتْ مِنْ قبلُ أو كَسبتْ في إيمانها خَيراً﴾) .

منكر جداً بلفظ : « المشرق والمغرب » . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٧٨ / ٧٣٨٣) من طريق عروة بن مروان الرقي عن الربيع بن بدر عن عاصم عن زر عن صفوان بن عسال قال :

خرج رسول الله ﷺ علينا فأنشأ يحدثنا : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ وله علتان :

الأولى : الربيع بدر ؛ فإنه : متروك .

والأخرى : عروة بن مروان الرقي : قال الدارقطني :

« كان أمياً ، ليس قوياً في الحديث » - كما في « اللسان » - .

قلت : ولم يعرفه أبو حاتم ؛ فقال :

« لا أعرفه ، مجهول » .

وإنما قلت : إنه منكر بلفظ : « ما بين المشرق والمغرب » ؛ لأنه خلاف المستفيض من طرق عن عاصم بن أبي النجود بلفظ :

« مسيرة سبعين سنة » .

أخرجها الطبراني (٧٣٥٢ ، ٧٣٥٣ ، ٧٣٥٩ ، ٧٣٦٠ ، ٧٣٦١ ، ٧٣٦٥ ، ٧٣٨٨) .

وبعض هذه الطرق عند الترمذي (٣٥٢٩ ، ٣٥٣٠) ، وابن ماجه (٤٠٧٠) ، وأحمد (٤ / ٢٤٠ ، ٢٤١) ، وغيرهم ، وقال الترمذي :

« حسن صحيح » .

قلت : وإسناده حسن ، وقد تابعه (زبيد اليامي) عند الطبراني (٧٣٤٨) ، وسنده حسن .

وتابعه عنده (٧٣٩٥) عيسى بن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن زرعة به .

لكن في الطريق إليه (إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة) ، وهو متروك .

٦٩٥٢ ـ (مَنْ غسَّلَ مَيتاً فكتَم عليه ؛ طهَّره اللهُ من ذُنوبِه . . .) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٣٣٧ / ٨٠٧٨) بسند صحيح عن معتمر بن سليمان عن أبي عبد الله الشامي عن أبي غالب عن أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعاً .

وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣ / ٢١) :

« وفيه أبو عبد الله الشامي ، روى عن أبي خالد (!) ، ولم أجد من ترجمه » .

قلت : يغلب على ظني أنه محمد بن سعيد بن حسان المصلوب في الزندقة ، وقد قلب اسمه كثير من الرواة ـ وكذلك كنيته ـ إلى عدد هائل جداً ، وبعضهم يكنيه بهذه الكنية (أبو عبد الله) ، ومنهم من يقول : (أبو عبد الرحمن) ، ومنهم من يقول : (أبو قيس الشامي الدمشقي) . وهو : كذاب وضاع . انظر « تهذيب الكمال » .

(تنبيـه) : مـا تقـدم نقله عن المجـمع من قـوله : (أبي خـالد) . . الظاهر أنه تحريف من الناسخ . والله أعلم .

وقد كنت ذكرت هذا كشاهد لحديث آخر في « الصحيحة » (٢٣٥٣) بلفظ قريب من هذا ، ولم يتيسر لي يومئذٍ الكشف عن هوية (أبي عبد الله الشامي) هذا ، ولا تنبهت للفرق الدقيق بين هذا الشاهد والمشهود له . فالحمد لله على توفيقه وأسأله المزيد من فضله .

وللحديث تتمة أشرت إليها بالنقط لم أستحب ذكرها هنا ؛ لثبوتها في غير ما حديث ، فانظر الرقم المذكور آنفاً من « الصحيحة » و « أحكام الجنائز » (ص ٦٩) ، وراجع لزاماً التعليق على الحديث المشار إليه في « صحيح الترغيب » (٣ / ٣٦٨ / ٣٤٩٢) .

٦٩٥٣ ـ (كانَ إذا دخلَ المسجدَ ؛ قالَ : باسْمِ اللهِ ، اللهمَّ ! صلِّ على محمَّدٍ . وإذا خرجَ قال : باسْمِ اللهِ ، اللهمَّ ! صلِّ على محمَّدٍ) .

منكر بذكر : (البسملة) . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٣١ / ٨٦) : حدثني الحسن بن موسى الرسعني : حدثنا إبراهيم بن الهيثم البلدي : حدثنا إبراهيم بن محمد البحتري ـ شيخ صالح بغدادي ـ : حدثنا عيسى بن يونس عن معمر عن الزهري عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : الحسن بن موسى الرسعني : الظاهر أنه الذي في « الأنساب » :

« أبو سعيد الحسن بن موسى بن ناصح بن يزيد الخفاف الرسعني : قدم

بغداد ، وحدث بها عن المعافى بن سليمان وسعيد بن عبد الملك الحراني وعقبة بن مكرم الضبي . روى عنه محمد بن خلف بن حيان ـ وكيع ـ ، ويحيى بن صاعد ومحمد بن مخلد وأبو ذر القراطيسي » .

وكذا في « تاريخ بغداد » (٧ / ٤٢٩) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولكنه ساق له حديثاً منكراً ؛ عن طريق سعيد بن عبد الملك الحراني بإسناد رجاله ثقات ؛ لكن فيه عنعنة الوليد بن مسلم . والحراني هذا يتكلمون فيه ؛ فلا يمكن تعصيب التهمة بالرسعني .

وأيضاً ؛ فتخريج الحافظ للحديث يجعلني أشك في كون (الرسعني) هذا هو صاحب هذا الحديث ؛ ذلك أنه ساقه تحت ترجمة (الحسين بن موسى أبو الطيب الرقي) المذكورة في « الميزان » ، وقال :

« قال أبو أحمد الحاكم : فيه نظر » .

فعقب عليه الحافظ في « اللسان » بقوله (٢ / ٣١٦) :

« قال ابن السني : حدثنا الحسين بن موسى الرقي : ثنا إبراهيم بن الهيثم البلدي : ثنا إبراهيم بن محمد النجيرمي (!) ـ شيخ صالح بغدادي ـ : ثنا عيسى ابن يونس . . . » .

قلت : فساقه ـ كما تقدم ـ وقال :

« ورواته من عيسى فصاعداً من رواة الصحيح . وإبراهيم بن الهيثم : فيه مقال ، وقد تقدم ، ولكنه لا يحتمل هذا المنكر . وشيخه : ما عرفته ، ولا ذكره الخطيب في « تاريخ بغداد » ، ولا ابن الريافي في « ذيله » ، والآفة فيه ـ فيما أرى ـ

من شيخ ابن السني ، وهو : الرقي المترجم في « الميزان » ، والله أعلم » .

قلت : إبراهيم بن الهيثم : ثقة ثبت ـ كما قال الخطيب ـ ، والمقال الذي أشار إليه الحافظ لا يضره ـ كما تراه في الموضع الذي أشار إليه ـ .

ثم إن وجه النكارة التي صرح بها هي عندي ـ والله أعلم ـ : ذكر البسملة ؛ لأنها لم ترد فيما صح من الحديث في هذا الباب .

نعم ؛ قد جاءت في حديث فاطمة رضي الله عنها ، لكن الرواة اختلفوا فيه ، فمنهم من ذكرها ، ومنهم من لم يذكرها ، مع أن إسناده ضعيف منقطع . والله أعلم .

(تنبيه) : حديث الترجمة هكذا وقع عند ابن السني ، وهكذا عزاه إليه ابن تيمية في « الكلم الطيب » (٥١ / ٦٣) ـ وأشار لضعفه ـ ، و« اللسان » ـ كما تقدم ـ ، وكذلك هو في « أذكار النووي » وتخريجه للعسقلاني (١ / ٢٨٢) ، ووقع في « الجامع الصغير » ـ وتبعه صاحب « الفتح الكبير » ـ بلفظ :

« كان إذا دخل المسجد ؛ قال : باسم الله ، اللهمّ ! صلّ على محمد ، وأزواج محمد » ! فزاد ونقص . فلا أدري كيف وقع له هذا !

٦٩٥٤ ـ (كانَ لا يقرأُ القرْآنَ في أقلَّ مِن ثلاثٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (١ / ٣٧٦) : أخبرنا يوسف بن الغَرِق : أخبرنا الطيب بن سلمان : حدثتنا عمرة قالت : سمعت عائشة رضي الله عنها تقول : . . . فذكره مرفوعاً .

ومن هذا الوجه أخرجه أبو الشيخ في « أخلاق النبي ﷺ » (ص ٢١٩) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته : (يوسف بن الغَرق) هذا ، فقد ذكره ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٢٢٧ ـ ٢٢٨) وقال :

« سألت أبي عنه ؟ فقال : ليس بقوي . سمعت أبي يقول : قال أحمد بن حنبل : رأيته ولم أكتب عنه شيئاً » . وقال الأزدي :

« كذاب » ـ كما في « الميزان » ـ وزاد في « اللسان » :

« وضرب أحمد وابن معين وأبو خيثمة على حديثه وأسقطوه » .

وقال ابن عدي في « الكامل » (٧ / ١٦٨) ـ بعد أن ساق له مناكير ـ :

« وله غير ما ذكرت شيء يسير ، وما يرويه يوسف يحتمل ؛ لأنه يروي عن قوم هذه الأحاديث ، وفيه ضعف . . . ، وهو ليس بالمعروف » .

وشذ ابن حبان عن هؤلاء الحفاظ ؛ فذكره في « الثقات » (٩ / ٢٧٩) ، وساق له أثراً منكراً عن عائشة قالت : قد كان عندي شيء سودت به شعري !

وأما الطيب بن سلمان : فقال الدارقطني :

« ضعيف » . وذكره ابن حبان في « الثقات » . وقال الطبراني :

« بصري ثقة » .

والمحفوظ في هذا الباب إنما هو من قوله ﷺ ؛ يرويه عبد الله بن عمرو بلفظ :

« من قرأ القرآن في أقل من ثلاث ؛ لم يفقهه » .

أخرجه الترمذي وصححه ، وأحمد (٢ / ١٩٥) بسند صحيح .

وفي لفظ :

« لا يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث » .

أخرجه أبو داود بسند صحيح ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١٢٥٧ ، ١٢٦٠) .

(تنبيه) : ذكر المناوي أن السيوطي رمز للحديث بالحسن ، ثم صرح المناوي في « التيسير » بأن إسناده حسن ! ويبدو أنني اغتررت به قديماً ، فأوردته في « صفة الصلاة » ، فمن كان هذا الكتاب عنده ؛ فليضرب عليه ، وليدع الله لنا بأن يحفظنا من الخطأ والزلل ، ﴿ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ﴾ .

٦٩٥٥ - (لمْ يحْسدُونا اليهودُ بشَيءٍ ما حسدُونا بثلاثٍ : (التسْليمِ) ، و : (التأمينِ) ، و : (اللهمَّ ! ربَّنا ولكَ الحمْد)) .

منكر بهذا التمام . أخرجه البيهقي في « سننه » (٢ / ٥٦) من طريق إسحاق بن الحسن الحربي : ثنا مسلم بن إبراهيم : ثنا عبد الله بن ميسرة : ثنا إبراهيم بن أبي حرة عن مجاهد عن محمد بن الأشعث عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

وأخرجه ابن عدي في « الكامل » (١ / ٢٦٦) من طريق محمد بن معمر : حدثنا مسلم بن إبراهيم به ، ولفظه :

« إن اليهود لم يحسدونا على شيء ما حسدونا على السلام والأذان » . وقال ابن عدي :

« إبراهيم بن أبي حرة : ذكره الساجي في جملة من ذكرهم من الضعفاء في كتابه الذي سماه « كتاب العلل » ، وأظنه بصرياً ، وأرجو أنه لا بأس به » .

قلت : ورجال الإسناد ثقات ؛ غير إبراهيم هذا ، وهو مختلف فيه ، وحديثه هذا يدل على ضعف فيه ؛ فإنه اضطرب في متنه ـ كما ترى ـ ؛ فإنه في الرواية الأولى ذكر ثلاث خصال ، وفي الأخرى اثنتين . وذكر في هذه (الأذان) ، وفي الأولى جملة (الحمد) . ولم ترد هاتان الخصلتان في شيء من الأحاديث الواردة في الباب ؛ فهما منكرتان ، بل إنه قد خولف في متنه ؛ فرواه عمرو بن قيس عن محمد بن الأشعث به على لفظ آخر .

أخرجه البيهقي وغيره ، وسبق تخريجه مع أحاديث أخرى في « الصحيحة » (٦٩١ ، ٦٩٢) .

٦٩٥٦ ـ (ما أَخذَت الدُّنيا من الآخِرةِ إلا كما أَخذَ مِخْيطٌ غمسَ في البحْرِ من مائِه) .

منكر بذكر : (المخيط) . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ٣٠٨ / ٧٣٣) من طريق طاهر بن خالد بن نزار : ثنا آدم بن أبي إياس : ثنا بكر بن خنيس عن أشعث بن سوار عن الشعبي عن المستورد مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ، ومتن منكر ؛ مسلسل بالضعفاء :

١ ـ أشعث بن سوار : ضعيف .

٢ ـ بكر بن خنيس : صدوق له أغلاط ، أفرط فيه ابن حبان ـ كما في « التقريب » ـ .

٣ ـ طاهر بن خالد بن نزار : قال الذهبي في « المغني » :

« صدوق ، وله ما يستنكر ويتفرد به » .

قلت : فإن سلم منه ؛ فلن يسلم من أحد اللذين فوقه ، فإن الحديث قد أخرجه مسلم وجمع ؛ منهم الطبراني نفسه من طرق عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس ابن أبي حازم عن المستورد بن شداد مرفوعاً نحوه لكن بلفظ :

(الإصبع) . . مكان : (المخيط) .

وخفي هذا كله على العلامة الزبيدي ؛ فأورد الحديث في « شرح الإحياء » (٨ / ١١٥ ـ ١١٦) .

٦٩٥٧ ـ (ما ينبغِي لنبي أنْ يقولَ : إنِّي خيرٌ من يونسَ بْنِ متَّى) .

منكر بلفظ : « نبي » . أخرجه أبو داود (٤٦٧٠) ، وعنه البيهقي في « دلائل النبوة » (٥ / ٤٩٧) ، وأحمد وابنه في « المسند » (١ / ٢٠٥) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٣ / ٨٠ / ١٩٦) من طريق محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن إسماعيل بن [أبي] حكيم عن القاسم عن عبد الله بن جعفر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ لكن محمد بن إسحاق ـ وهو : صاحب « السيرة » ـ : مدلس وقد عنعنه .

والمحفوظ في هذا الحديث بلفظ : « . . . لعبد » . هكذا أخرجه البخاري (٤٦٣٠ ، ٤٦٣١) ، ومسلم (٧ / ١٠٢ ، ١٠٣) وغيرهما من حديث ابن عباس ، وحديث أبي هريرة رضي الله عنهما .

ويوافقهما في المعنى رواية أبي يعلى في « مسنده » (١٢ / ١٦٧ / ٦٧٩٣) لحديث الترجمة بلفظ :

« لا يقولن أحد : إني . . . » الحديث .

وقد تكلف الخطابي وغيره في توجيه الحديث والتوفيق بينه وبين حديث ابن عباس وأبي هريرة ، ولا داعي لذلك عندي مع ضعف إسناده والاضطراب في متنه .

ومثله في الضعف والنكارة رواية علي بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

« لا ينبغي لأحد أن يقول : أنا خير من يحيى بن زكريا . . . » الحديث ، وفيه قصة .

أخرجه البزار (٣ / ١٠٨ / ٢٣٥٨) ، والطبراني (١٢٩٣٨) . وعلي بن زيد - هو : ابن جدعان ، وهو - ضعيف .

٦٩٥٨ - (من وضعَها (الخمر) على كفِّه ؛ لم تُقْبلْ له دعوةٌ ، ومَنْ أدْمَن على شُرِبها ؛ سُقيَ من الخَبالِ ، والخبالُ وادٍ في جهنَّم) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٩ / ٣٧٤ / ٨٧٦) : حدثنا إبراهيم بن محمد بن عرق الحمصي : ثنا عمرو بن عثمان : ثنا بقية بن الوليد : حدثني عتبة بن أبي حكيم : حدثني القاسم بن عبد الرحمن قال :

كنت قاعداً عند معاوية ، فبعث إلى عبد الله بن عمرو فقال : ما أحاديث

بلغني عنك تحدث بها ؟ ! لقد هممت أن أنفيك من الشام ! فقال : أما والله ! لولا إناث ما أحببت أن أكون بها ساعة ! فقال معاوية : ما حديث تحدث به في الطلاء ؟ فقال : أما إنه ما يحل لي أن أقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل ؛ سمعته يقول :

« من تقوّل عليَّ ما لم أقل ؛ فليتبوأ مقعده من النار » .

وسمعت رسول الله ﷺ يقول في الخمر : . . . فذكره ؛ فقال : يا معاوية ! ما أراك إلا قد سمعتَ مثل الذي سمعتُ ! قال : فَهَمَّ معاويةُ أن يُصَدِّقَهُ ، ثم سكت .

قلت : وهذا متن منكر ، وإسناد ضعيف ، أعله الهيثمي بالشيخ ابن عرق ؛ فقال (٥ / ٧٢) :

« رواه الطبراني عن شيخه (إبراهيم بن محمد بن عرق) ، ضعفه الذهبي فقال : غير معتمد . ولم أر للمتقدمين فيه تضعيفاً ، وبقية رجاله وثِّقوا » .

قلت : وقوله : « وثِّقوا » فيه إشارة لطيفة إلى أن توثيق بعضهم فيه لين . والأمر كذلك ؛ فإن (عتبة بن أبي حكيم) : قال فيه الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ كثيراً » .

ولحديث الترجمة أصل بلفظ آخر ليس فيه الجملة الأولى منه ، أخرجه ابن حبان وغيره من طريق أخرى عن عبد الله بن عمرو ، وهو مخرج في « التعليق الرغيب » (٣ / ١٨٨ / ٤٦) .

وأما جملة : « من كذب علي . . . » فهو حديث متواتر يضرب فيه المثل ، فراجع له إن شئت « صحيح الجامع الصغير » .

* * *

٦٩٥٩ - (لا عقوبةَ فوقَ عشْر ضَرَباتٍ ؛ إلا في حَدٍّ مِنْ حُدودِ اللهِ) .

منكر بلفظ : « العقوبة » . أخرجه البخاري (٦٨٤٩) : حدثنا عمرو بن علي : حدثنا فضيل بن سليمان: حدثنا مسلم بن أبي مريم : حدثني عبد الرحمن بن جابر عمن سمع النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : هذا اللفظ بهذا الإسناد من أفراد البخاري ، وعلته : الفضيل هذا ؛ فإنه - كما قال الحافظ - :

« صدوق له خطأ كثير، وإنما روى له البخاري متابعة» - كما حققه الحافظ في « مقدمة الفتح » (٤٣٥) - ، وهذا الحديث من هذا القبيل ، فإنه إنما ساقه عقب روايته بإسناده عن سليمان بن يسار عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن أبي بُردة رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ يقول : فذكره بلفظ :

« لا يجلد فوق عشر جلدات . . . » الحديث .

وبهذا اللفظ رواه بقية الستة وغيرهم ، وهو مخرج في « الإرواء » (٢٠٣٢ و٢١٨٠) ، وهو المحفوظ الصحيح - كما يأتي عن ابن أبي حاتم عن أبيه - .

وإن من تساهل الحافظ تجاه « صحيح البخاري » أنه بُدَيْلَ أن يحقق في هذا الحديث ما استفدناه منه - من تضعيفه لراويه (الفضيل) في كتابَيْه المشار إليهما - أغفل الكلام عنه ؛ بل وذكر متابعاً للبخاري في روايته إياه عن عمرو بن علي ، ألا وهو (علي بن إسماعيل بن حماد) ، والبخاري ليس بحاجة لمتابع - كما لا يخفى - ، هذا لو كان (علي) هذا ثقة ؛ فكيف وهو - كما في « اللسان » - كان اختلط في آخر عمره ؟!

هذا ؛ ولو جاز لنا أن نحابي الإمام البخاري ؛ لقلنا : إنه قد توبع الفضيل على لفظه ، ولكن معاذ الله ! أن نحابي في حديث رسول الله ﷺ أحداً ؛ ذلك لأن المتابع مثل المتابَع أو أسوأ منه ـ كما يأتي ـ ؛ فقد قال ابن أبي حاتم في « العلل » (١ / ٤٥٢ / ١٣٥٨) :

« سألت أبي عن حديث رواه المسيب بن واضح عن حفص بن ميسرة عن مسلم بن أبي مريم عن ابن جابر عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : . . . (فذكر الحديث) ؟ قال أبي :

هذا خطأ ؛ والصحيح ما رواه ابن وهب عن عمرو بن الحارث » .

قلت : يشير إلى حديث سليمان بن يسار ـ المتقدم آنفاً ـ . . . عن أبي بردة ، وكان قد ذكره برقم (١٣٥٦) من طريق عمرو المذكور والليث عن بكير بن الأشج عن سليمان به ، وقال : إنه أصح .

والمسيب بن واضح : من شيوخ أبي حاتم ، وقد ذكر ابنه عنه في « الجرح » (٤ / ١ / ٢٩٤) أنه سئل عنه ؟ فقال :

« صدوق ، كان يخطئ كثيراً ، فإذا قيل له ؛ لم يقبل » .

وضعفه الدارقطني .

ومن هذا القبيل في النكارة الحديث التالي :

٦٩٦٠ ـ (لا تعزِّروا فوقَ عشْرة أسْواطٍ) .

منكر . يرويه عباد بن كثير عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي

هريرة مرفوعاً.

أخرجه ابن ماجه (٢٦٠٢) ، قال البوصيري في « الزوائد » :

« في إسناده عباد بن كثير الثقفي ، قال أحمد بن حنبل : روى أحاديث كذب لم يسمعها . وقال البخاري : تركوه . وكذا قال غير واحد » .

ولهذا قال شيخه العسقلاني في « التقريب » :

« متروك . قال أحمد : روى أحاديث كذب » .

واعتمد الذهبي في « المغني » قول البخاري المذكور .

ورواه بعض المجهولين بإسناد آخر عن يحيى بن أبي كثير بإسناد رجاله رجال (الصحيح) ! فقال العقيلي في « الضعفاء » (١ / ٦٥ / ٦٢) ، والطبراني في « الأوسط » (٧ / ٢٩١ / ٧٥٢٨) - والسياق للعقيلي - : حدثنا محمد بن إبراهيم ابن شبيب العسال قال : حدثنا إبراهيم بن محمد - كتبناه عنه مع أبي مسعود - قال : حدثنا الوليد بن مسلم قال : حدثنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير به . وقال الطبراني :

« لم يروه عن الأوزاعي إلا الوليد ، تفرد به إبراهيم بن محمد الشامي » . وقال العقيلي :

« شامي مجهول ، وقع إلى (أصبهان) ، حديثه منكر غير محفوظ » .

وأقره الذهبي في « الميزان » ، والحافظ في « اللسان » .

وذكره أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ١٧٥) مختصراً هكذا :

« إبراهيم بن محمد : لا يعرف في نسبه زيادة » !

كذا قال ! ولعله أراد أن يقول : (لا يعرف نسبه) ، فسبقه القلم ؛ وقال ما قال .

ثم ساق له حديثاً آخر بإسناد العقيلي والطبراني المتقدم ، وقد ساقه الطبراني عقب هذا ، أشار إليه الحافظ في آخر ترجمته . وقد كنت ذكرته في « الصحيحة » (١٦٩٢) شاهداً نقلاً من نسخة من « الأوسط » وقع فيه (السامي) بالمهملة ، فظننت أنه : (إبراهيم بن محمد بن عرعرة) الثقة الحافظ ، ومما غرني أن المنذري والهيثمي قالا : « إسناده جيد » . والآن فقد تبينت الحقيقة ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

(تنبيه) : لقد شذ ابن حبان عَمَّن تقدم ذكرهم من الحفاظ ؛ فأورد الحديث في ترجمة (محمد بن إبراهيم الشامي) . . على القلب ، وكناه بأبي عبد الله ، قال :

« شيخ كان يدور بالعراق ، ويجاور (عبادان) ، يضع الحديث على الشاميين ، أخبرنا عنه أبو يعلى والحسن بن سفيان وغيرهما ، لا يحل الرواية عنه إلا عند الاعتبار » . ثم قال :

« روى عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي . . . » . فساق الحديث بلفظ :

« عشرين سوطاً » .

قلت : وهذا شذوذ آخر ؛ فالحديث بلفظ : « عشرة » عندهم ، وليس : (عشرين) . وقال :

« لا أصل له من كلام رسول الله ، لا يحل الاحتجاج به » .

وتبعـه في ذلك كله ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٩٦) ، وكذا السيوطي في « اللآلي المصنوعة » (٢ / ١٨٣) ، غير أنه تعقب بحديث عباد بن كثير ! وسكت عنه ؛ فلم يصنع شيئاً . لكنه خالفهما ؛ فذكر متن (الشامي) بلفظ : (الثقفي) . خلافاً لابن طاهر المقدسي ؛ فإنه وافقهما في الشذوذين في كتابه « تذكرة الموضوعات » (١٠٥ / ٩٨٠) !!

واعلم أنه قد جرى الحافظان : الذهبي والعسقلاني على التفريق بين (إبراهيم ابن محمد الشامي) و(محمد بن إبراهيم الشامي) ؛ فترجما لكل منهما في حرفه من « الميزان » و« اللسان » ، واسم جد الثاني منهما : (العلاء) ، وهو مترجم في « التهذيب » ، ومتهم بالكذب والوضع ؛ فمن المحتمل أن يكونا واحداً انقلب اسمه على بعض الرواة ، أو قلبه هو عليهم تمويهاً وتضليلاً !

وأما استظهار المعلقَين على « المعجم الأوسط » أن الأول مقلوب الآخر ، وتشبثا بصنيع ابن حبان ، ولم يأتيا عليه بدليل ؛ إلا مجرد الدعوى ! وليس هذا فقط ، بل إنهما عطفا عليه فقالا :

« وكذا الذهبي في (الميزان) » !

وهذا خطأ ظاهر ؛ إذا تذكرت ما قدمته من النقل عنه . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦٩٦١ - (إنَّ النِّساءَ همُ (السُّفهاء) ؛ إلاَّ الّتي أطاعتْ قَيِّمَها) .

منكر . أخرجه ابن أبي حاتم في « التفسير » (٣ / ٨٦٣ / ٤٧٨٥) من طريق عثمان بن أبي العاتكة عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علي بن يزيد ـ هو : الألهاني ـ : قال الذهبي في « المغني » :

« ضعفوه ، وتركه الدارقطني » .

وقريب منه (عثمان بن أبي العاتكة) : قال الذهبي :

« وُثِّق ، وضعفه النسائي وغيره » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، ضعفوه في روايته عن علي بن يزيد الألهاني » .

والحديث ساقه ابن كثير في أول سورة (النساء) بإسناد ابن أبي حاتم هذا ، وقال :

« ورواه ابن مردويه مطولاً » .

قلت : ولقد أساء الشيخان الحلبيان نسيب الرفاعي ـ رحمه الله ـ ومحمد علي الصابوني ـ هداه الله ـ في اختصارهما لـ « تفسير ابن كثير » ؛ فقد أوردا الحديث محذوف السند وسكتا عنه ؛ فأوهموا القراء ثبوته ، وهي عادة لهما ؛ لجهلهما بهذا العلم الشريف . وزاد الآخر على الأول ؛ فنقل تخريج الحديث بمصدريه المذكورين إلى الهامش ! موهماً الناس أنه من تخريجه ! متجاهلاً قوله ﷺ : « من تَشَبَّعَ بما لم يُعْطَ ؛ فهو كلابس ثَوْبَي زُوْر » . متفق عليه . وإلا ؛ فماذا عليه لو تركه في محله من الأصل ، ووفر سطراً من طبعته لمختصره؟! ولكنه حب التعالي والظهور . والله المستعان .

٦٩٦٢ - (يدفنُ عيسى عليه السلام معَ رسولِ اللهِ ﷺ وصاحبَيْه ؛ فيكونُ قبْره الرّابعَ) .

موقوف ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ » (١ / ١ / ٢٦٣) ، والترمذي (٣٦٢١) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٣ / ١٥٨ / ٣٨٤) ؛ ومن طريقه المزي في « التهذيب » (١٩ / ٣٩٥) - والسياق له - من طريق **عثمان بن الضحاك عن محمد بن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه عن جده قال** : . . . فذكره موقوفاً .

ولفظ الترمذي من طريق أبي مودود المدني عن (عثمان) :

مكتوب في التوراة صفة محمد ، وعيسى يدفن معه . قال : أبو مودود :

وقد بقي في البيت موضع قبر . وقال الترمذي :

« حديث حسن غريب » .

كذا قال ! وخالفه شيخه البخاري ؛ فقال عقبه :

« هذا لا يصح عندي ، ولا يتابع عليه » .

ذكره في ترجمة (محمد بن يوسف) هذا ، ولم يوثقه أحد غير ابن حبان ، لكن روى عنه جمع من الثقات ، وفي « التقريب » :

« مقبول » ؛ فلعل إيراده في ترجمة (عثمان بن الضحاك) أنسب ؛ فقد جاء في ترجمته من « تهذيب الكمال » :

« قال أبو عبيد الآجري : سألت أبا داود عن الضحاك بن عثمان الحزامي ؟

فقال : ثقة ، وابنه عثمان بن الضحاك : ضعيف » .

(تنبيه) : لم يقف الهيثمي على الحديث في « سنن الترمذي » ؛ ولذلك ذكره في « مجمع الزوائد » حسب شرطه فيه ، فقال (٨ / ٢٠٦) :

« رواه الطبراني ، وفيه (عثمان بن الضحاك) ، وثقه ابن حبان ، وضعفه أبو داود ، وقد ذكر المزي رحمه الله هذا في ترجمته ، وعزاه إلى الترمذي ، وقال : حسن . ولم أجده في « الأطراف » . والله أعلم » .

قلت : لعله سقط من نسخته من « الأطراف » ، أو شَتَّ بصره عنه ؛ فإنه في المطبوعة منه (٤ / ٣٥٦ / ٥٣٣٦) .

٦٩٦٣ - (أَتحبُّ يا جُبيرُ ! إذا خرجْتَ سَفراً أنْ تكونَ مِن أمْثلِ أصحابك هيئةً ، وأكثرِهم زاداً ؟ اقرأْ هذه السُّورِ الخَمْس : ﴿ قلْ يا أيُّها الكافرونَ ﴾ ، و : ﴿ إذا جاءَ نصرُ اللهِ والفتْح ﴾ ، و : ﴿ قلْ هو اللهُ أحدٌ ﴾ ، و : ﴿ وقلْ أعوذُ بربِّ الفَلقِ ﴾ ، و : ﴿ قلْ أعوذُ بربِّ النَّاسِ ﴾ ، وافْتَح كلَّ سورة بِـ ﴿ بسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيم ﴾ ، واخْتم بـ ﴿ بسْمِ الله الرحمنِ الرحيم ﴾) .

منكر . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (١٣ / ٤١٤ / ٧٤١٩) : حدثنا أبو هشام محمد بن سليمان بن الحكم القُدَيدي قال : حدثني أبي عن إسماعيل بن خالد الخزاعي : أن محمد بن جبير بن مطعم سمع جبير بن مطعم وهو يقول : قال لي رسول الله ﷺ : . . . فذكره . قال جبير :

وكنت غنياً كثير المال ، فكنت أخرج مع من شاء الله أن أخرج معهم في سفر ؛

فأكون أبذهم هيئة ، وأقلهم زاداً ، فما زلت منذ علمنيهن رسول الله ﷺ وقرأت بهن أكون من أحسنهم هيئة ، وأكثرهم زاداً ؛ حتى أرجع من سفري ذلك .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ (إسماعيل بن خالد الخزاعي) : لم أجد له ترجمة في شيء من كتب الرجال التي عندي .

وأما شيخ أبي يعلى (محمد بن سليمان بن الحكم القديدي) : فقال ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٣ / ٢ / ٢٦٩ / ١٤٧٢) :

« صاحب حديث أم معبد ، روى هذا الحديث عن عمه أيوب بن الحكم عن أخيه (الأصل : أبيه) سفيان بن الحكم ، كتبت عنه سنة خمس وخمسين ومئتين » .

قلت : في هذه الترجمة شيء ، وبخاصة في قوله : « عمه » ؛ فإنه يخالف قوله في ترجمة والد الشيخ (سليمان بن الحكم بن أيوب أبو أيوب الخزاعي العلاف) ؛ فقد قال فيها (٢ / ١ / ١٠٧ / ٤٨٠) :

« صاحب حديث أم معبد ، روى عن أخيه أيوب بن الحكم عن حزام بن هشام ، سمع منه أبي بـ (قديد) ، وروى عن إسماعيل بن داود المخراق ، روى عنه علي بن الحسين بن الجنيد » .

وهذا يوافق ما في « المستدرك » (٣ / ٩) ؛ فإنه ساقه من طريق آخر عن سليمان بن الحكم بن أيوب بن سليمان بن ثابت بن بشار الخزاعي : ثنا أخي أيوب ابن الحكم وسالم بن محمد الخزاعي جميعاً عن حزام بن هشام . . . » .

لكن ساقه البيهقي في « دلائل النبوة » (١ / ٢٧٧) من وجه آخر عن محمد

ابن سليمان قال : حدثنا عمي أيوب بن الحكم عن حزام بن هشام . . . » .

فهذا يوافق ما تقدم في ترجمة (محمد بن سليمان . . .) عند ابن أبي حاتم .

فهذا اضطراب شديد لم أَهْتَدِ إلى صوابه . والله الهادي .

وبالجملة ؛ فهو وابنه(*) سليمان لم أعرف حالهما ، وما تقدم من ترجمتهما لا يروي ولا يشفي ، والظاهر أن الهيثمي لم يقف عليهما ؛ فقد قال في « المجمع » (١٠ / ١٣٤) :

« رواه أبو يعلى ، وفيه من لم أعرفهم » !

٦٩٦٤ - (أَجِبْ أخاكَ ؛ فإنَّك منه على اثنتينِ : إمّا خيرٌ ؛ فأحقُّ ما شهدتَه ، وإمّا غيرُه ؛ فَتنهاهُ عنه ، وتأمُره بالخيرِ) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » - كما في « المطالب العالية » (٢ / ٤٣ / ١٦٠٧) - ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ٢٧١ - ٢٧٢) ؛ كلاهما من طريق عمر بن عبد الله بن يعلى عن عياض أبي أشرس السلمي قال :

رأيت يعلى بن مرة ودعوته إلى مأدبة ، فقعد صائماً ، فجعل الناس يأكلون ولا يطعم ، فقلت له : والله ! لو علمنا أنك صائم ؛ ما عَنَّيْناك . قال : لا تقولوا ذلك ؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهٰذا إسناد ضعيف ؛ (عمر بن عبد الله بن يعلى) : ضعيف . قال الذهبي في « المغني » :

(*) كذا في أصل الشيخ رحمه الله - وهو سبق قلم - والصواب : (أبوه) ؛ كما هو ظاهر من سياق التخريج . (الناشر) .

« ضعفوه » .

وعياض أبو أشرس : فلم أجد له ترجمة حتى ولا في « ثقات ابن حبان » ! ولا ذكره الدولابي في « الكنى » . والله أعلم .

٦٩٦٥ - (إنَّ جبريلَ عليه السلام أتاني فقالَ : إنَّ عِفْريتاً منَ الجنِّ يكيدُك ، فإذا أَويتَ إلى فِراشكَ ؛ فقلْ : ﴿ اللهُ لا إله إلاّ هو الحيُّ القيُّومُ ﴾ حتى تختمَ الآيةَ) .

ضعيف . أخرجه الدينوري في « المجالسة » (ص ٤٢٦ - المصورة) : حدثنا محمد بن عبد العزيز : نا أبي عن بشر بن المفضل عن يونس عن الحسن : أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ لكنه من مراسيل الحسن - وهو : البصري - ، وهي من أوهى المراسيل ؛ قال بعض الأئمة : إنها كالريح .

والدينوري المؤلف - واسمه : أحمد بن مروان - : مختلف فيه ، فقال الدارقطني :

« هو عندي ممن يضع الحديث » . وقال مسلمة في « الصلة » :

« كان ثقة كثير الحديث » .

وهذا اختلاف شديد ؛ فالله أعلم بحاله ، والدارقطني أعلم بالرجال من (مسلمة) - وهو : ابن القاسم القرطبي - ؛ بل إن هذا قد تكلم فيه بعضهم ، وقال الذهبي في « السير » (١٦ / ١١٠) :

« لم يكن بثقة » .

ومهما يكن من أمر ؛ فإن الدينوري لم يتفرد به ؛ فقد عزاه السيوطي في « الزيادة على الجامع الصغير » لابن أبي الدنيا في « مكائد الشيطان » ، وابن أبي الدنيا من شيوخ الدينوري ؛ فالعلة الإرسال . والله أعلم .

٦٩٦٦ - (أَحبَّ اللهُ عبْداً : سَمْحاً إذا باعَ ، وسَمحاً إذا اشْترى ، وسَمْحاً إذا قضَى ، وسَمْحاً إذا اقْتضَى) .

ضعيف جداً بهذا اللفظ . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٧ / ٥٣٦ / ١١٢٥٣) من طريق الواقدي : ثنا هشام بن سعد : أنه سمع الزهري يخبر عن عمر ابن عبد العزيز عن أبيه عن أبي هريرة قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ الواقدي - واسمه : محمد بن عمر - : متهم بالكذب .

وقد صح من حديث جابر بلفظ : « رحم الله عبداً . . . » .

رواه البخاري وغيره ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٣ / ٤٩٠ / ١٧٨ / ٧) وغيره .

٦٩٦٧ - (أَحبُّ شيءٍ عند الله في الإسلامِ الصَّلاةُ لوقْتها ، ومن تركَ الصَّلاة ؛ فلا دِينَ له ، والصَّلاةُ عمادُ الدِّين) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٣ / ٣٩ / ٢٨٠٧) من طريق قتادة عن عكرمة عن عمر قال :

جاء رجل فقال : يا رسول الله ! أي شيء أحب عند الله في الإسلام ؟ قال :

« الصلاة لوقتها . . . » إلخ .

قلت : وهذا منقطع ؛ قال البيهقي عقبه :

« عكرمة لم يسمع من عمر ، وأظنه أراد : (عن ابن عمر) » .

كذا قال ! وقد روي عن ابن عمر من طريق أخرى وبلفظ آخر ، وفيه جملة الترك ، وإسناده مسلسل بالضعفاء ، وقد بينت ذلك في « الروض النضير » (٥٦٩) ، ثم في « التعليق الرغيب » (١ / ١٩٥ / ٧) .

٦٩٦٨ - (سبْعةٌ يظلُّهمُ الله تحتَ ظِلّه يومَ لا ظلَّ إلا ظِلُّه : إمامٌ مقْسطٌ . ورجلٌ لَقيتْه إمْرأةٌ ذاتُ جَمالٍ ومَنصب ، فعرضتْ نفْسها عليه ؛ فقال : إني أخافُ الله ربَّ العالمينَ . ورجلٌ قلبُه معلَّقٌ بالمساجدِ . ورجلٌ تعلَّم القرآن في صغره ؛ فهُو يتلوُه في كبَره . ورجلٌ تصدَّقَ بصدَقةٍ بيمينِه ؛ فأَخْفاها عن شِماله . ورجلٌ ذكرَ اللهَ في بَرِّيَّة ؛ ففاضتْ عيناهُ ؛ خشيةً من اللهِ عز وجل . ورجلٌ لقيَ رجُلاً ؛ فقال : إنِّي أحبُّك في اللهِ ، فقالَ له الرجل : وأنا أحبُّك في اللهِ) .

منكر بهذا السياق . أخرجه أبو علي بن شاذان في « مشيخته » (رقم / ٣٢ - بترقيمي في منسوختي من مخطوطة الظاهرية) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (١ / ٤٨٧ / ٧٩٤) ، والخطيب في « التاريخ » (٩ / ٢٥٤) ، كلهم عن أبي الفوارس شجاع بن جعفر الأنصاري : ثنا العباس بن محمد الدوري : ثنا أبو نعيم الفضل بن دكين : ثنا عبد الله بن عامر الأسلمي عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ومتن منكر .

أما الضعف : فسببه (الأسلمي) : قال الذهبي في « المغني » :

« ضعفه غير واحد » .

ولذلك جزم الحافظ في « التقريب » بأنه ضعيف .

ويحتمل أن تكون العلة من (شجاع بن جعفر الأنصاري) ، وفي ترجمته ساق له الخطيب هذا الحديث ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وقد وصفه ابن شاذان في روايته عنه بـ (الصوفي) . فالله أعلم به .

وأما أنه منكر : فهو مما لا يخفى على عارف بهذا العلم الشريف ، وجرى الحديث النبوي الصحيح في عروقه مجرى الدم ؛ بل ومن هو دونه من طلاب هذا العلم ؛ ذلك لأن الحديث من المعلوم لديهم جميعاً أنه في « الصحيحين » وغيرهما من طريق أخرى ، وهذا مخالف له زيادة ونقصاً ، وبيان ذلك من وجوه :

الأول : قوله : « ورجل تعلم القرآن . . . » : لا أصل له فيه ؛ جعله مكان قوله ﷺ : « وشاب نشأ في عبادة الله » .

الثاني : قوله : « ورجل لقي رجلاً . . . » ؛ جعله مكان قوله ﷺ : « ورجلان تحابا في الله . . . »

الثالث : ذكر قوله : « في برية » مكان قوله ﷺ : « خالياً » .

الرابع : أسقط من قوله ﷺ : « ورجل قلبه معلق بالمسجد » قوله : « إذا خرج منه حتى يعود إليه » .

يضاف إلى كل ذلك أنه غيَّر ترتيب فقراته ؛ فقدَّم وأخَّر ، وغَيَّر من سياق الحديث الصحيح ، وهو مخرج في « الإرواء » برقم (٨٨٧) ، ولا يشك عالم بأن النكارة تثبت بأقل من ذلك .

وبجملة القرآن في حديث الترجمة شاهد من حديث علي بنحوه . لكن إسناده واهٍ جداً ؛ فيه أربعة من الرواة ما بين مجهول ومطعون ـ كما سبق بيانه برقم (٢١٦٢) ـ . وقد أعله المناوي بواحد منهم ؛ فأصاب ، وبآخر ، وهو : (جعفر بن محمد الصادق) ؛ فأخطأ خطأً فاحشاً ، شنع عليه الشيخ أحمد الغماري في « المداوي » (١ / ٢٥٠ ـ ٢٥٢) تشنيعاً شديداً ، وحق له ذلك ، لكنه اشتط وتعدى ؛ فأخذ يطعن في الحافظ الذهبي ، ويرميه بالنصب ومعاداة أهل البيت ، ومنهم جعفر ، ويتهمه بأنه كذاب في ثنائه عليه ويقول بالحرف الواحد :

« بل غرضه الأكيد هو جلب الطعن فيه من إخوانه النواصب . . . » إلى آخر هرائه . عامله الله بما يستحق .

ولم يكتف بهذا ؛ بل إنه نحا نحواً آخر نكاية بالمناوي ـ ولو على خلاف التحقيق العلمي الذي ينعاه على المناوي ـ ؛ فوقع فيه تعصباً عليه ، ذلك أنه ساق إسناد حديث علي برواية ابن النجار بطوله ، ثم من طريق الديلمي ، وخنس ؛ فلم يتكلم على أحد من رجاله الأربعة ! لو أن المناوي فعل مثله في حديث آخر لا يهواه ؛ لأقام الدنيا عليه وأقعدها .

بل إنه زاد في الطين بلة ؛ فقال :

« ويشهد له في كون حملة القرآن من أهل ظل العرش ما رواه أبو علي بن شاذان في « مشيخته » ؛ فقال . . . » . فساق إسناده ومتنه ، وخنس أيضاً ، وهو

يعلم - إن شاء الله - أنه ضعيف الإسناد ، منكر المتن ؛ ولو من بعض الوجوه المتقدمة ، ولكنه الهوى الذي يصد صاحبه عن سبيل الله ، ويحمله على كتمان العلم ، وصدق رسول الله ﷺ حين قال في حديث معروف : « ثلاث مهلكات : شح مطاع ، وهوى متبع ، وإعجاب المرء بنفسه » .

٦٩٦٩ - (أدُّوا حقَّ المجالسِ : اذْكُروا اللهَ كَثيراً ، وأَرشِدُوا السَّبيلَ ، وغُضُّوا الأَبصارَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ١٠٥ / ٥٥٩٢) من طريق سعيد بن سليمان : ثنا أبو معشر : ثنا أبو بكر بن عبد الرحمن الأنصاري عن سهل بن حنيف قال :

قال أهل العالية : يا رسول الله ! لا بد لنا من مجالس . قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو بكر بن عبد الرحمن هذا : لم أجد له ترجمة ، ولم يذكروه حتى ولا في شيوخ أبي معشر .

وأبو معشر - اسمه : نجيح بن عبد الرحمن - : ضعيف ، أسَنَّ واختلط - كما قال الحافظ في « التقريب » - ، وغفل عنه الهيثمي ؛ فوثقه بقوله (٨ / ٦٢) :

« رواه الطبراني ، وفيه (أبو بكر بن عبد الرحمن الأنصاري) : تابعي لم أعرفه ، وبقية رجاله وثقوا » !

لكن الحديث قد صح من رواية أبي سعيد الخدري بأتم منه دون قوله :

« اذكروا الله كثيراً » . رواه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٥٠١) .

٦٩٧٠ - (أُدخلتُ الجنَّةَ ؛ فوجدتُ أكْثرَ أهْلها ذرِّيةَ المؤمنينَ والفقراءَ ، ووجدتُ أقلَّ أهْلها النِّساءَ والأَغنياءَ) .

منكر . أخرجه هناد بن السري في « الزهد » (١ / ٣٢٩ / ٦٠٢) من طريق الإفريقي : ثنا حِبان [بن] أبي جَبَلَة : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مرسل ضعيف ؛ (حبان بن أبي جبلة) : تابعي ثقة .

و(الإفريقي) - هو : عبد الرحمن بن زياد بن أنعم - : ضعيف .

وقد صح الحديث عن جمع من الصحابة بنحوه ؛ دون ذكر الذرية والأغنياء بلفظ :

« اطلعت في الجنة ؛ فرأيت أكثر أهلها الفقراء ، واطلعت في النار ؛ فرأيت أكثر أهلها النساء » .

رواه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في بعض مؤلفاتي ؛ فانظره في « صحيح الجامع الصغير وزيادته » .

٦٩٧١ - (إذا ابْتغيتُم المعروفَ ؛ فابْتغُوه في حِسانِ الوُجوهِ ، فوالله ! لا يلجُ النّار إلا بخيلٌ ، ولا يلجُ الجنَّةَ شَحيحٌ ، إنَّ السَّخاءَ شجرةٌ في الجنَّةِ تسمَّى : السَّخاء ، وإنّ الشُّحَّ شجَرَةٌ في النَّارِ تَسمَّى : الشُّحّ) .

موضوع . أخرجه بهذا التمام البيهقي في « شعب الإيمان » (٧ / ٤٣٥ / ١٠٨٧٦) من طريق إبراهيم بن إسحاق الغسيلي : نا محمد بن عباد بن موسى : نا يعلى بن الأشدق عن عمه عبد الله بن جراد مرفوعاً . وقال :

« هذا إسناد ضعيف » .

قلت : بل هو شرٌ من ذلك ؛ فإنه مسلسل بالعلل القادحة :

١ـ يعلى بن الأشدق : قال الذهبي في « المغني » :

« قال البخاري : لا يكتب حديثه . وقال أبو زرعة : ليس بشيء . وقال ابن حبان : وضعوا له أحاديث يحدث بها ولم يدر » .

٢ ـ محمد بن عباد بن موسى : مع كونه من شيوخ البخاري فيما قيل ، قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ » .

٣ ـ إبراهيم بن إسحاق الغسيلي : قال الذهبي :

« كان يسرق الحديث ويدعيه ، ذكر له ابن حبان أحاديث وذمه » .

قلت : تابعه على الطرف الأول منه أبو وهب الوليد بن عبد الملك قال : ثنا يعلى بن الأشدق العقيلي به .

أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٧ / ٢٨٧) في ترجمة يعلى المذكور وقال :

« يروي عن عمه عبد الله بن جراد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحاديث كثيرة مناكير ، وهو وعمه غير معروفين . قال البخاري : يعلى بن الأشدق لا يكتب حديثه » .

٦٩٧٢ - (إذا جلسَ أحدُكم عند محتضِرٍ ؛ فلا يلحَّ عليه بالشَّهادةِ ، فإنّه يقولُها بلسانِه ، أو يومئُ بيدِه ، أو بطرْفه ، أوْ بقلْبه) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسنده » (١ / ١٠٥ - الغرائب الملتقطة) من طريق أبي بكر النقاش بإسناده عن سعيد بن حريث عن ثابت عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أبو بكر النقاش - واسمه : محمد بن الحسن الموصلي البغدادي وهو - : كذاب . قال الذهبي :

« مشهور ، اتهم بالكذب ، وقد أتى في « تفسيره » بطامات وفضائح » .

وسعيد بن حريث : مجهول - كما في « المغني » - .

وبينهما من لم أعرفه ، ولا سيما وفي بعض الأسماء بياض .

ونحو هذا الحديث ما في « الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير » بلفظ :

« إذا أثقلت مرضاكم ؛ فلا تملوهم قول : (لا إله إلا الله) ، ولكن لقنوهم ؛ فإنه لم يختم به لمنافق » .

(قط ، وأبو القاسم الشيرازي في « أماليه ») عن أبي هريرة .

ولم أقف على إسناده ، وغالب الظن أنه لا يصح ، وإطلاق العزو لـ (قط) . . يعني : « سنن الدارقطني » ولم أره فيه ، ولا هو في فهرسه الذي وضعه الأخ المرعشلي . والله أعلم .

٦٩٧٣ - (إذا أحبَّ اللهُ عبْداً ؛ ألصقَ به البلاءَ ، فإنَّ اللهَ عزّ وجلّ يريدُ أن يصافِيَه) .

موضوع . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٧ / ١٤٦ / ٩٧٩٠) من طريق عبد الرحمن بن زياد عن نهشل القرشي عن سعيد بن المسيب مرفوعاً به .

قلت : وهذا - مع إرساله - فيه نهشل القرشي ؛ وهو : كذاب(*) .

وعبد الرحمن بن زياد - هو : الإفريقي - : ضعيف .

٦٩٧٤ - (إذا أرادَ اللهُ أنْ يُزيغَ عبْداً ؛ عمَّى عليه الحِيلَ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٤ / ١٧٩ - ١٨٠ / ٣٩١٤) من طريق محمد بن عيسى الطرسوسي قال : نا عبد الجبار بن سعيد المُساحقي قال : نا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة عن عثمان ابن عفان مرفوعاً . وقال :

« لا يروى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به محمد بن عيسى » .

قلت : قال الذهبي في « المغني » :

« قال ابن عدي : هو في عداد من يسرق الحديث » .

وبه أعله الهيثمي ؛ فقال في « المجمع » (٧ / ٢١٠) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه محمد بن عيسى الطرسوسي ؛ وهو ضعيف » .

(*) لعل الشيخ رحمه الله أراد أن يقول : « مجهول » فسبق ذهنه إلى (نهشل القشيري) الكذاب ؛ انظر صفحة (١١١٢) . (الناشر) .

قلت : ولعل الأولى إعلاله بشيخه (عبد الجبار بن سعيد المساحقي) ، فقد قال العقيلي :

« له مناكير » .

(تنبيـه) : قوله : « يزيغ » هكذا وقع في « الأوسط » و« المجمع » و« الفتح الكبير » . ووقع في نسخة « الجامع الصغير » التي عليها شرح « فيض القدير » (يُوتغ) ، وضبطه المناوي « بضم التحتية وسكون الواو وكسر الفوقية وغين معجمة » من (الوَتَغ) محركاً : الهلاك ـ كما في « الصحاح » ـ . والله أعلم .

٦٩٧٥ ـ (إذا أردتَ أنْ تذْكرَ عيوبَ صاحِبكَ ؛ فاذْكرْ [عيوبَ] نفْسِك) .

منكر . أخرجه الرافعي في « تاريخ قزوين » (٣ / ٢٩) من طريق عبيد الله ابن موسى عن إسرائيل عن أبي يحيى عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو يحيى ـ وهو : القتات ـ : لينٌ الحديث ـ كما في « التقريب » ـ ، وقد اضطرب فيه ؛ فرواه عبيد الله عنه هكذا مرفوعاً . ورواه أبو نعيم الفضل بن دكين عن إسرائيل عنه به موقوفاً .

أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٥ / ٣١١ / ٦٧٥٨) .

(تنبيه) : وقع في « التاريخ » : (يحيى بن مجاهد) ؛ فصححته من « الشعب » ، وهو من أسوأ المطبوعات وأكثرها تحريفاً وتصحيفاً ؛ لأن القائم على [طبعها] رجل شيعي رافضي جاهل . والله المستعان .

٦٩٧٦ - (ليسَ مِنْ يوم يأْتي على ابْن آدمَ إلاّ ينادِي فيه : يا ابنَ آدمَ ! أنا خلقٌ جديدٌ ، وأنا عليكَ غَداً شهيدٌ ، فاعملْ خَيْراً فيّ ؛ أشهدْ لك غداً ، وإنِّي لو قد مَضيتُ ؛ لنْ تراني أبدَاً . ويقولُ الليلُ مثل ذلك) .

موضوع . أخرجه الرافعي في « تاريخ قزوين » (٢ / ٩٣) من طريق سلام الطويل المدائني عن زيد العمي عن معاوية بن قرة عن معقل بن يسار مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ زيد العمي : ضعيف .

وسلام الطويل : متروك .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » (٢ / ٦٧٩) لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي أيضاً في كتاب « آداب الدين » .

٦٩٧٧ - (إذا استيقظَ أحدُكم مِنْ مَنامِه ؛ فلا يُدخلْ يدَه في الإِناءِ حتّى يغسلَها ؛ فإنّه لا يدْرِي أينَ باتتْ يدُه ، ويسمِّي قبلَ أنْ يدخلَها) .

منكر جداً بزيادة : (التسمية) . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٢ / ٣٠٠) ، وابن عدي في « الكامل » (٤ / ١٨٤) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٩ / ٦٣ / ٩١٣٠) من طريق إبراهيم بن المنذر ، قال : حدثنا عبد الله ابن محمد بن يحيى بن عروة عن هشام بن عروة عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن هشام بن عروة إلا عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة ، تفرد به إبراهيم بن المنذر » .

قلت : هو ثقة من رجال البخاري ، والآفة من شيخه (عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة) ، وفي ترجمته أورده ابن عدي وقال :

« وهذه اللفظة غريبة في هذا الحديث ، وأحاديثه عامتها مما لايتابعه الثقات عليه » .

ونحوه قول العقيلي :

« وله غير حديث عن هشام بن عروة لا يتابع عليه ؛ مناكير ، والحديث من حديث أبي هريرة صحيح الإسناد من غير وجه ، وليس فيه (يسمي قبل أن يدخلها) » . وقال ابن حبان في « الضعفاء والمجروحين » (٢ / ١١) :

« كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ، ويأتي عن هشام بن عروة ما لم يحدث به هشام قط ، لا يحل كتابة حديثه ، ولا الرواية عنه . روى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي عليه الصلاة والسلام : (من لم يجد الصدقة ، فليلعن اليهود ؛ فإنها صدقة) » !

ولهذا قال الهيثمي في « المجمع » (١ / ٢٢٠) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وهو في « الصحيح » خلا قوله : « ويسمي قبل أن يدخلها » ، وفيه عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة : نسبوه إلى وضع الحديث » .

وحديث أبي هريرة الصحيح - الذي أشار إليه العقيلي ، ثم الهيثمي - رواه الشيخان وغيرهما ، وله شواهد ؛ مما يؤكد نكارة تلك الزيادة ، بل بطلانها . وهو مخرج في « الإرواء » وغيره برقم (٢١ ، ١٦٤) .

٦٩٧٨ - (إذا أصبحتَ آمِناً في سِرْبك ، معافىً في بدَنك ، عندَك قوتُ يومِك ؛ فعلَى الدُّنيا العَفاءُ) .

منكر جداً . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٧ / ٢٩٤ / ١٠٣٦١) من طريق أبي عصمة حزان البيهقي : نا عصمة بن سليمان الواسطي : نا سلام عن إسماعيل بن رافع عن خالد بن مهاجر عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، ومتن منكر جداً .

أما السند : فمسلسل بالعلل :

الأولى : إسماعيل بن رافع ، وهو : ضعيف .

الثانية : سلام - وهو : الطويل المدائني ، وهو : متروك ، ورماه بعضهم بالوضع ؛ فهو الآفة .

الثالثة : عصمة بن سليمان الواسطي : لم يورده (بحشل) في « تاريخ واسط » ، والظاهر أنه الذي في « اللسان » :

« عصمة بن سليمان الخزاز . . . قال البيهقي : لا يحتج به » .

الرابعة : أبو عصمة حزان البيهقي : لم أعرفه . ولم يذكروه في « الكنى » . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وأما المتن : فهو منكر ؛ لأن الحديث قد روي من طرق أخرى بلفظ :

« من أصبح منكم آمناً . . . » الحديث ، وفي آخره :

« فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها » .

وهو مخرج في الكتاب الآخر « الصحيحة » (٢٣١٨) ، و« التعليق الرغيب » (٢ / ١٢ / ٤٩) .

(تنبيه) : الحديث أورده السيوطي في « الصغير » بلفظ :

« فعلى الدنيا وأهلها العفاء » .

بزيادة (أهلها) . ولم تقع في « الجامع الكبير » ، وهو الصواب ؛ الموافق لما في « شعب الإيمان » .

ولم يتنبه لهذه الزيادة الباطلة في الجملة المنكرة الشيخ أحمد الغماري ؛ فذكر الحديث بها في « المداوي » (١ / ٣٠٧) ، ونقل تضعيف إسناده عن الشارح المناوي ، وعقب عليه بقوله :

« قلت : فيه أبو الدرداء ، و . . . و . . . ، وسأذكر أحاديثهم إن شاء الله في حرف (الميم) في (من أصبح) » .

وهناك (٦ / ١٧١ - ١٧٢) وفى بما وعد ، ولكنه لم يتنبه للفرق بين أحاديثهم وبين هذا الحديث من جهة ، ولا أوضح موقفه من متن أحاديثهم من جهة أخرى ، فترك قراءه حيارى ، وكثيراً ما يفعل ذلك ، يغلبه شهوة التخريج والتسويد ! !

٦٩٧٩ - (إذا أكلَ [أحدُكم] اللحمَ ؛ فلْيغسلْ يَدَه من وضْرِ اللَّحمِ ؛ لا يُؤذِي مَنْ صلَّى حِذاءَه) .

منكر جداً . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٧ / ٩٥) من طريق الوازع ابن نافع عن سالم عن أبيه مرفوعاً .

أورده في ترجمة (الوازع) هذا مع أحاديث له أخرى كثيرة ، وقال :

« وعامة ما يرويه عن شيوخه [بالأسانيد التي يرويها] غير محفوظة » . وروى عن البخاري أنه قال :

« منكر الحديث » . وعن النسائي :

« متروك الحديث » . وعن ابن معين :

« ليس بثقة » .

وبالجملة ؛ فهو متفق على ضعفه ، بل قال الحاكم وغيره :

« روى أحاديث موضوعة » - كما في « اللسان » - .

(تنبيه) : الحديث أورده السيوطي في « الجامع » بلفظ : (طعاماً) . . مكان : (اللحم) ، ودون قوله : « لا يؤذي من صلى حذاءه » . وكذا في « الجامع الكبير » .

٦٩٨٠ - (إذا بعثتَ سرِّيةً ؛ فلا تُنقِّهم ، واقْتطعْهم ؛ فإنَّ اللهَ ينصرُ القومَ بأَضعفِهم) .

ضعيف . أخرجه الحارث بن أبي أسامة في « مسنده » (ق ٨١ / ١ - خط ، ٢ / ٦٨٣ / ٦٦٤ - ط) من طريق ابن عيينة : أخبرني رجل من أهل المدينة : أن النبي ﷺ قال لزيد بن حارثة ، أو لعمرو بن العاص : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة الرجل المدني مع إرساله إياه ، أو إعضاله ، وهذا هو الأقرب ؛ لأن ابن عيينة لم يدرك التابعين .

لكن الشطر الثاني من الحديث صحيح له شواهد في « صحيح البخاري » وغيره ، وقد سبق تخريج بعضها في الكتاب الآخر : « الصحيح » برقم (٧٨٠) .

(تنبيه) : وقع الحديث في « الفتح الكبير » تبعاً لـ « الجامع الكبير » معزواً للحارث في « مسنده » عن ابن عباس ! فالظاهر أن ذكر (ابن عباس) سبق قلم أو انتقال نظر من السيوطي رحمه الله تعالى .

٦٩٨١ - (إذا تشهَّد أحدُكم في الصَّلاة ؛ فليقلْ : اللهمَّ ! صلِّ على محمَّد ، وعلى آلِ محمَّد ، وباركْ على محمَّد ، وعلى آلِ محمَّد ، وارحمْ محمَّداً وآل محمَّد ؛ كما صَلَّيت وباركتَ وترحَّمتَ على إبراهيمَ ، وعلى آل إبراهيمَ ؛ إنّك حميدٌ مجيدٌ) .

منكر بزيادة : (الترحم) . أخرجه الحاكم (١ / ٢٦٩) ، وعنه البيهقي في « السنن الكبرى » (٢ / ٣٧٩) من طريق سعيد بن أبي هلال عن يحيى بن السباق عن رجل من بني الحارث عن ابن مسعود مرفوعاً . وقال الحاكم :

« إسناده صحيح » ! ونحوه قول البيهقي :

« كذا قاله ابن مسعود رضي الله عنه . والله أعلم » .

وهذا غريب منهما ؛ فإنه مسلسل بالعلل :

الأولى : الرجل الحارثي : مجهول لم يسم .

الثانية : يحيى بن سابق : قال أبو حاتم :

« ليس بقوي ».. وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ١١٤ - ١١٥) :

« كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات ، لا يجوز الاحتجاج به في الديانة ، ولا الرواية عنه بحيلة » .

الثالثة : سعيد بن أبي هلال : كان قد أصيب بالاختلاط - كما قال أحمد وغيره - لكن الآفة ممن قبله .

وإن مما يدل على نكارة الحديث الأحاديث الكثيرة الصحيحة الواردة في كيفية الصلاة على النبي ﷺ ، وهي مذكورة في « صفة صلاة النبي ﷺ » ، وليس في شيء منها ذكر الترحم . فتذكر .

٦٩٨٢ - (إذا تناولَ أحدُكم عنْ أخيه شيَئاً ؛ فلْيُره إيَّاه) .

ضعيف . أخرجه أبو داود في « المراسيل » (٣٥٤ / ٥٢٥) من طريق عُقيل عن ابن شهاب قال :

كان رجل لا يزال يتناول عن وجه النبي ﷺ الشيء ، فكأن ذلك آذى رسول الله ﷺ ؛ فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات إلى (ابن شهاب) ، وهو من صغار التابعين ؛ فهو معضل أو مرسل ، وهو معروف بالرواية عن أنس بن مالك ، وسمع منه ، وقد ذكر السيوطي في « جامعيه » أن الدارقطني رواه في « الأفراد » عنه عن أنس . فإن صح إسناده إليه - وما أظن ذلك - ؛ نقل إلى « الصحيح » . والله أعلم .

٦٩٨٣ - (إذا تواضَعَ العبدُ ، رفَعه اللهُ عز وجل إلى السَّماءِ السَّابعةِ) .

موضوع بهذا اللفظ . أخرجه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (٢ / ٧١٧ / ٧٧٢) : حدثنا محمد بن يونس الكديمي : نا عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي : نا زمعة بن صالح عن سلمة بن وهران عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ (محمد بن يونس الكديمي) : من المتروكين ، وقد كذبه غير واحد من الحفاظ ، وألان القول فيه ابن حجر ؛ فقال في « التقريب » :

« ضعيف » ! وقد قال الذهبي في « المغني » :

« هالك ! قال ابن حبان وغيره : كان يضع الحديث على الثقات » .

وساق له في « الميزان » أحاديث مما أنكر عليه ، بعضها بأسانيد « الصحيح » منها قوله : حدثنا أبو نعيم . . . » فساق إسناده الصحيح عن أبي هريرة مرفوعاً :

« أكذب الناس الصواغون والصباغون » .

فعقب عليه الذهبي - مشيراً إلى اتهامه إياه بوضعه - بقوله :

« قلت : ومن افترى هذا على أبي نعيم ؟! » .

والحديث صحيح من رواية جمع آخر من الصحابة ؛ دون قوله : « إلى السماء السابعة » . فهذا مما يؤكد اتهام (الكديمي) بالوضع ، وهو مخرج في الكتاب الآخر : « الصحيحة » برقم (٢٣٢٨) ، و« الإرواء » (٢٢٦٢) .

٦٩٨٤ - (إذا توضَّأَ العبدُ ؛ تحاتَّتْ عنه ذنوبُه ؛ كما تحاتّ ورقُ هذه الشَّجرةِ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٣ / ١٥ / ٢٧٣٧) من طريق عبد الرحمن بن المبارك : ثنا صالح أبو عمر البزار : ثنا يونس عن أبي عثمان قال :

غزوت مع سلمان غزوة ، فلما حضرت الصلاة ؛ دعا بماء ، ثم تناول شجرة فحركها ، فتحات ورقها ، فقال : سلوني لم فعلت هذا ؟ فسألوه . فقال : غزوت مع رسول الله ﷺ ؛ ففعل مثل هذا ، فقال : . . . فذكره .

ثم رواه من طريق علي بن زيد عن أبي عثمان عن سلمان عن النبي ﷺ .

كذا وقع فيه ؛ لم يسق لفظه ، ولا قال : (به) ، أو : (نحوه) ، أو : (مثله) - كما هي عادتهم - ؛ فأخشى أن يكون سقط شيء منه ؛ فإن الطبعة سيئة . والله أعلم .

وعلى كل حال ؛ ففي الطريق الأولى جهالة ما بين أبي عثمان - وهو : النهدي ؛ واسمه : (عبد الرحمن بن مُل) - ، و(عبد الرحمن بن المبارك) ؛ لم أعرفهما ، ويمكن أن يكون وقع فيهما شيء من التحريف ضيع علينا هويتهما .

وفي الطريق الأخرى علي بن زيد - وهو : ابن جدعان - : ضعيف .

وقد رواه من طريقه أحمد (٥ / ٤٣٧ و ٤٣٨ - ٤٣٩) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ٣١٥ / ٦١٥١) . ومن روايتهما تبين أن في حديث الترجمة اختصاراً مخلاً ؛ فإن تمامه :

« ثم صلى الصلوات الخمس ؛ تحاتت خطاياه . . . » الحديث .

ولهذه التتمة طريق أخرى عن أبي عثمان النهدي ، في « معجم الطبراني الصغير » و« الكبير » أيضاً ، وهو مخرج في « الروض النضير » (٣٣٩) ، وفي « الصحيحة » (٣٤٠٢) أيضاً . وله فيه شاهد من حديث ابن عمر ؛ فانظره إن شئت برقم (١٣٩٨) .

(تنبيه) : أخرج الحديث الطبراني بالتتمة من طريقين عن علي بن زيد ؛ أحدهما : عن يونس بن عبيد . فألقي في النفس أن (يونس) المذكور في الطريق الأولى عند البيهقي لعله (يونس بن عبيد) هذا ، ويكون قد سقط بينه وبين أبي عثمان : (علي بن زيد) ؛ لسوء الطبعة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦٩٨٥ - (مَنْ أحبَّ أنْ يسمعَ خَريرَ (الكوثرِ) ؛ فلْيجعلْ أُصبعَيْه في أُذنَيه) .

منكر . أخرجه ابن جرير الطبري في « التفسير » (٣٠ / ٢٠٧) من طريق أبي جعفر الرازي عن ابن أبي نجيح عن عائشة قالت : . . . فذكره موقوفاً عليها .

ومن طريق الرازي أيضاً عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن رجل عنها قالت :

« (الكوثر) : نهر في الجنة ، ليس أحد يدخل أصبعيه في أذنيه إلا سمع خرير ذلك النهر » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو جعفر الرازي - واسمه : عيسى بن أبي عيسى - : ضعيف . قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق سيئ الحفظ » .

ثم هو منقطع من الطريقين ؛ كما هو ظاهر ، وبه أعله ابن كثير ؛ فقال في « تفسيره » (٤ / ٥٥٧) :

« وهذا منقطع بين ابن أبي نجيح وعائشة . وفي الرواية الأخرى : عن رجل عنها ، ومعنى هذا : أنه يسمع نظير ذلك ، لا أنه يسمعه نفسه . والله أعلم » .

قلت : لا وجه لهذا التأويل ما دام أن الأثر لم يصح . وقد روي مرفوعاً ؛ فقال ابن كثير عقب ما تقدم :

« قال السهيلي : ورواه الدارقطني مرفوعاً من طريق مالك بن مِغول عن الشعبي عن مسروق عن عائشة عن النبي ﷺ » .

هكذا ساقه ، وهذا القدر من الإسناد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ، وليته ساق إسناده بتمامه لننظر فيه ؛ فإني أظن أنه لا يصح إلى مالك بن مغول . ثم إنه لم يسق لفظه أيضاً . نعم ؛ قد ساقه الشيخ إسماعيل العجلوني في « كشف الخفاء » (١ / ١٠٣) نقلاً عن السهيلي أيضاً عن عائشة مرفوعاً :

« إن الله أعطاني نهراً يقال له : (الكوثر) في الجنة ، لا يدخل أحد أصبعيه في أذنيه إلا سمع خرير ذلك النهر » . قلت : يا رسول الله ! وكيف ذلك ؟ قال : « أدخلي أصبعيك في أذنيك وسدي تسمعين منها من خرير الكوثر » .

وفي « الجامع الصغير » و« الكبير » أيضاً من رواية الدارقطني عنها بلفظ :

« إذا جعلت أصبعيك في أذنيك ؛ سمعت خرير الكوثر » .

وما أظن إلا أنه مختصر من الذي قبله . فمن الغرائب أن الشيخ العجلوني قواه به !! فإنه من تقوية الضعيف بنفسه ! فالأقرب إلى الصواب ما صنعه العلامة طاهر الهندي الفتني في كتابه « تذكرة الموضوعات » ؛ فإنه ذكر فيه (ص ١٦٦) حديث :

« إذا طنت أذن أحدكم . . . » ، وهو من الموضوعات ؛ وتراه في « ضعيف الجامع » ؛ فنقل العلامة قول العقيلي فيه : « لاأصل له » فتعقب عليه بقوله :

« ونحوه ما روي عن عائشة : إن الله أعطاني نهراً يقال له : الكوثر . . . » الحديث - كما تقدم عن « الكشف » - .

وفسره العلامة بقوله - تبعاً لابن كثير - :

« أي : سمع مثل خريره ، شبَّه دويه بدوي ما يسمع إذا وضع الإنسان أصبعيه في أذنيه » .

فأقول : التأويل فرع التصحيح ، وإذ ليس ؛ فليس !!

وإن مما يؤكد نكارة هذا الحديث بل بطلانه أنه تواترت الأحاديث عنه ﷺ في وصف الكوثر ، وليس في شيء منها هذا المذكور هنا ؛ فانظرها إن شئت في « ابن كثير » و « فتح الباري / التفسير ، والرقائق » ، وبعضها في « صحيح الجامع » : « الكوثر نهر في الجنة » ، « هل تدرون ما الكوثر ؟ هو نهر أعطانيه ربي في الجنة . . . » .

٦٩٨٦ - (إذا حُرِم أحدُكم الزوجةَ والولدَ ؛ فعلَيْه الجهادَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٩ / ٢٤٢ / ٥٤٣) من طريق عبد الرحمن بن أبي الموال : ثنا موسى بن محمد بن حاطب عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير موسى بن محمد بن حاطب ! فلم أجد له ترجمة ، ولا في « ثقات ابن حبان » ! وقد ذكره المزي فيمن روى عنهم (عبد الرحمن بن أبي الموال) .

والحديث قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٥ / ٢٧٨) :

« رواه الطبراني ، وفيه (موسى بن محمد بن حاطب) ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » .

٦٩٨٧ - (إذا رأيتُم اللاتي على رؤُوسهن مثْلُ أسْنمةِ البُعْر ؛ فأَعلموهنَّ أنّه ليس لهنَّ صلاةٌ) .

منكر . أخرجه البزار في « مسنده » (٣ / ٣٨٥ / ٣١٥) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ٣٧٠ / ٩٢٨) ، وأبو نعيم في « معرفة الصحابة » (٢ / ٢٧١ / ١) من طريق حماد بن يزيد : حدثني مخلد بن عقبة عن أبي شقرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم مجهول ؛ أبو شقرة فمن دونه لا يعرفون إلا به ، وقد أشار إلى ذلك الحافظ ابن عبد البر بقوله في « الاستيعاب » في ترجمة أبي شقرة التميمي :

« روى عنه مخلد بن عقبة ، فيه نظر » . وقال الهيثمي في « المجمع » (٥ / ١٣٧) :

« رواه الطبراني والبزار ، وفيه حماد بن يزيد عن مخلد بن عقبة ، ولم أعرفهما » .

وذكر الحافظ في ترجمة (مخلد بن عقبة) من « اللسان » عن الغلابي أنه قال في « الوشي » :

« لا أعرف [حال] عقبة ولا مخلد » .

٦٩٨٨ - (إذا رأيتُم عمُوداً أحمرَ قِبَلَ المشْرقِ في رمضـانَ ؛ فادَّخرُوا طعامَ سَنتِكم ؛ فإنّها سَنةُ جوعٍ) .

منكر . أخـرجـه الطبـراني في « المعـجم الأوسط » (١ / ١١٩ / ٣٧١) : [حدثنا] أحمد بن رشدين قال : نا زيد بن بشر الحضرمي قال : نا بشر بن بكر قال : حدثتني أم عبد الله ابنة خالد بن معدان عن أبيها عن عبادة بن الصامت مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن أم عـبـد الله ابنة خـالد إلا بشـر بن بكر ، تفـرد به زيد بن بشر » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة (أم عبد الله) هذه ، قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٥ / ٣٥) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و« الأوسط » ، وفيه (أم عبد الله ابنة خالد بن معدان) ، ولم أعرفها ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : أحـمـد بن رشـدين - وهو : أحـمـد بن مـحـمـد بن الحجاج بن رشـدين المصري - : ليس منهم ؛ فقد أورده الذهبي في « المغني » وقال :

« قال ابن عدي : يكتب حديثه مع ضعفه » !

فلعله في « كبير الطبراني » من غير طريقه ، والقسم الذي فيه أحاديث (عبادة) غير مطبوع منه فيما علمت . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦٩٨٩ - (إذا سُئلَ الرجلُ عن أَخيه ؛ فهو بالخَيارِ ، إنْ شاءَ ؛ سكتَ ، وإنْ شاءَ ؛ قالَ فصدقَ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود في « المراسيل » (٢٨٩ / ٤٠٠) ، ومن طريقه البيهقي في « سننه » (١٠/ ١٢٥) عن الصعق بن حَزْن عن الحسن مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مرسل ضعيف ؛ الحسن - هو : البصري - : قالوا : مراسيله كالريح .

والصعق بن حزن - مع كونه من رجال مسلم ؛ فهو - : صدوق يهم - كما قال الحافظ في « التقريب » - .

٦٩٩٠ - (إذا سمَّيتُم ؛ فعبِّدُوا) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ١٧٩ / ٣٨٣) من طريق أبي أمية بن يعلى الثقفي عن أبيه عن عبد الملك بن أبي زهير عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته أبو أمية هذا - واسمه : إسماعيل بن يعلى الثقفي - : قال الذهبي في « المغني » :

« بصري متروك » . وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (٨ / ٥٠) :

« رواه الطبراني ، وفيه أبو أمية بن يعلى ، وهو ضعيف جداً » .

وعبد الملك بن أبي زهير : قال الذهبي :

« روى عنه سعيد بن السائب ، صويلح ، ولا يكاد يعرف » .

والحديث رواه أيضاً مسدد ، والحسن بن سفيان ، وابن منده ، وأبو أحمد الحاكم في « الكنى » عن أبي زهير - كما في « الجامع الكبير » - ، وما أظنه إلا من هذه الطريق .

٦٩٩١ - (لا تَنامُوا عنْ طلبِ أرْزاقِكم فيما بينَ صلاةِ الفَجْرِ إلى طُلوعِ الشَّمسِ) .

منكر جداً . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ١٦١) من طريق **الأصبغ بن نباتة** عن أنس رفعه . قال :

فسئل أنس عن معنى هذا الحديث ؟ فقال : تسبح وتكبر ، وتستغفر سبعين مرة ؛ فعند ذلك ينزل الرزق .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ (الأصبغ بن نباتة) : قال الذهبي في « المغني » :

« واهٍ ، غالٍ في تشيعه ، تركه النسائي ، وقال ابن معين : ليس بثقة » . وقال الحافظ :

« متروك ، رمي بالرفض » .

وقد روي من طريق أخرى عن أنس مختصراً بلفظ :

« الصُّبحة تمنعُ الرزق » . وهو ضعيف جداً - كما سبق تحقيقه برقم (٣٠١٩) - .

وقد حاول السيوطي تقويته ببعض طرقه ، فلم ينجح لشدة ضعفها ، ومنها حديث الترجمة .

ويشبهه ما أورده السيوطي في « جامعيه » من رواية الطبراني في « الكبير »

عن ابن عباس بلفظ :

« إذا صليتم الفجر ؛ فلا تناموا عن طلب رزقكم » .

ولم أجده عند الطبراني ، وبيّض له المناوي ، ولا أورده الهيثمي في « مجمع الزوائد » . فأنا في شك كبير من هذا العزو ، ولو كان له أصل ؛ لذكره السيوطي في جملة ما ذكر من الشواهد لحديث (الصُّبْحَة) ؛ كما فعل الشيخ طاهر الفتني الهندي في « تذكرة الموضوعات » (ص ١١٠) ، وتبعه الشوكاني في « الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة » (ص ١٥٣) ، ومن الظاهر أن عمدتهما في ذلك « الجامع الصغير » الذي لم يستشهد به مؤلفه نفسه . والله أعلم .

٦٩٩٢ - (إذا صلَّيتُم على جنازةٍ ؛ فاقرأوا بفاتحةِ الكتابِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٤ / ١٦٢ / ٤١٣) من طريق مرزوق أبي عبد الله الشامي عن[حماد بن] جعفر عن شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ شهر بن حوشب : سيئ الحفظ .

وحماد بن جعفر : لين الحديث - كما في « التقريب » - .

وكان الأصل (أبي جعفر) ؛ فصححته من « تهذيب الكمال » ؛ فقد ذكره في شيوخ (مرزوق) هذا ، وفي الرواة عن (شهر) .

والحديث تكلم عليه الهيثمي في « المجمع » ، فما أروى ! قال (٣ / ٣٢) :

« رواه الطبراني في « الكبير » وفيه (معلى بن حمران) ، ولم أجد من ذكره ،

وبقية رجاله موثقون ، وفي بعضهم كلام » .

قلت : قوله : (معلى) يبدو أنه تحرف على الهيثمي ؛ فإن الثابت في « الطبراني » (محمد) ، وهو معروف مترجم في « الجرح والتعديل » و « التهذيب » وغيرها ، وهو الراوي لهذا الحديث عن مرزوق .

٦٩٩٣ - (إذا قالتِ المرأةُ لزوجِها : واللهِ ! ما رأيتُ منكَ خيْراً قطُّ ؛ فقدْ حبطَ عملُها) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٧ / ١٦٧) من طريق سلام بن رزين عن عمرو بن سليمان عن يوسف بن إبراهيم التميمي عن أنس مرفوعاً .

أورده في ترجمة (يوسف) هذا ، وروى عن البخاري أنه قال :

« صاحب عجائب » .

وبه أعله المناوي في « الفيض » ، وهذا جرح شديد ؛ فقوله في « التيسير » :

« إسناده ضعيف » ؛ غير سديد ، لا سيما ودونه من حاله أسوأ - كما يأتي - .

و(عمرو بن سليمان) : لم أعرفه ، وكذا وقع في ترجمة (يوسف) من « الميزان » وساق له أحاديث مما أنكر عليه هذا أحدها ؛ فأخشى أن يكون محرفاً . . صوابه : (عمر ابن سُليم) وهو : الباهلي ؛ فإنه هكذا ذكروه في الرواة عن (يوسف) وذكروا هذا في شيوخ الباهلي . وهو صدوق له أوهام - كما في « التقريب » - :

وسلام بن رَزين : قال الذهبي في « الميزان » :

« لا يعرف ، وحديثه باطل » .

ثم ساق له حديثاً من رواية العقيلي عنه بسنده ، عن ابن مسعود في القراءة على المصروع ، وقال :

« قال أحمد : هذا موضوع ، هذا حديث الكذابين » .

قلت : لكن حديث ابن مسعود هذا له طريق أخرى يمنع الحُكم عليه بالوضع - كما كنت بينته فيما تقدم (٢١٨٩) - . والله أعلم .

٦٩٩٤ - (إذا قامَ أحدُكم من مَنامِه ؛ فلْيقل : الحمْدُ لله الذي رَدَّ فينا أرواحَنا بعْدَ إذْ كنَّا أمْواتاً) .

منكر جدّاً . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٢ / ٣٤٧) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ١٠٧ / ٢٦٩) من طريق عيسى بن إبراهيم البركي : ثنا عبد الرحمن بن مسهر : ثنا عبد الجبار بن العباس الهمداني عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً (عبد الرحمن بن مسهر) متفق على ضعفه ؛ بل قال أبو حاتم :

« متروك » . وكذا تركه النسائي ، وقال البخاري :

« فيه نظر » .

ومنه يتبين تساهل الهيثمي في قوله (١٠ / ١٢٥) - بعد ما عزاه للطبراني - :

« . . . وفيه عبد الرحمن بن مسهر ، وهو ضعيف » .

٦٩٩٥ - (إذا قرأَ الرجلُ القرآنَ ، واحتشَى من أحاديثِ رسولِ الله ﷺ ، وكانَ هناكَ غَريزة ؛ كانَ خَليفةً من خُلفاءِ الأَنبياءِ عليهمُ السلامُ) .

موضوع . أخرجه الرافعي في « تاريخ قزوين » (١ / ١٢٦ - ١٢٧) من طريق أبي المنتصر مقبل بن رجاء الحارثي بـ (طوس) : ثنا أبو الهذيل عيسى بن نصر السرخسي : ثنا منصور بن عبد الحميد : سمعت أبا أمامة يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

أورده في ترجمة (منصور) هذا ، بروايته عن جمع من الصحابة والتابعين ، ولم يَحْكِ فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وهو متهم بالوضع ؛ قال ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ٣٩) :

« شيخ يروي عن أبي أمامة بنسخة شبيهاً بثلاث مئة حديث ، أكثرها موضوعة لا أصول لها ، لا يحل الرواية عنه ، وإنما ذكرته ليعرف ؛ لأن أصحابنا كتبوا عنه » . وقال الحاكم :

« روى أحاديث موضوعة » . وقال أبو نعيم :

« روى عن أبي أمامة الأباطيل ؛ لا شيء » .

قلت : وهو من الأحاديث التي بيض لها المناوي في « شرحيه » ؛ فالظاهر أنه لم يقف على إسناده ؛ ولذلك لم يتعقبه الشيخ الغماري بشيء في « المداوي » ، ولكنه قال في « المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير » (ص ١٧) :

« قلت : ليس هذا من كلام رسول الله ﷺ » .

وكنت لما ألّفت « ضعيف الجامع الصغير » - ولم أقف على إسناد الحديث ؛ لأن

« تاريخ قزوين » لم يكن قد طبع - ؛ اكتفيت بالإشارة إلى ضعفه ، مشياً مع القاعدة : (أن ما تفرد به الرافعي وأمثاله من المتأخرين ضعيف) ، والآن فقد تبين وضعه . والله ولي التوفيق .

٦٩٩٦ - (إذا قُرِّبَ إلى أحدِكم طعامٌ وهو صائمٌ ؛ فلْيقلْ : باسْمِ الله ، والحمْدُ لله ؛ اللهمَّ ! لك صمْتُ ، وعلى رِزقكَ أفْطرتُ ، وعليكَ توكّلتُ ، سبحانكَ وبحمدِك ، تقبَّلْ مني ، إنَّك أنتَ السّميعُ العليمُ) .

منكر جداً . عزاه في « الفتح الكبير » لـ (قط) . . هكذا أطلق ، والصواب تقييده بـ (في « الأفراد ») - كما فعل السيوطي في « الجامع الكبير » ، وسكت عنه ؛ كما هي غالب عادته - وقد وقفت على إسناده في « أمالي الشجري » (١ / ٢٥٩) أخرجه من طريق إسماعيل بن عمرو البجلي قال : حدثنا داود بن الزبرقان عن شعيب عن ثابت عن أنس مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ داود وإسماعيل : ضعيفان ، والأول أشد ضعفاً ، قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، وكذبه الأزدي » .

٦٩٩٧ - (إذا كانَ في آخرِ الزَّمانِ ؛ لا بدَّ للنّاسِ فيها من الدَّراهِمِ والدَّنانيرِ ؛ يقيمُ الرّجلُ بها دِينَه ودُنياه) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ٢٧٩ / ٦٦٠) من طريق بكر بن محمد القرشي : ثنا بقية : ثنا عبد الجبار الزبيدي : ثنا أبو بكر بن أبي مريم عن حبيب بن عبيد قال :

رأيت المقدام بن معدي كرب جالساً في السوق ، وجارية له تبيع لبناً ، وهو جَالسٌ يأخذ الدراهم ، فقيل له في ذلك ؟ فقال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ أبو بكر بن أبي مريم : ضعفوه لاختلاطه .

ومن دونه لم أعرفهم غير (بقية) ـ وهو : ابن الوليد ـ ، وهو مدلس ، وما أظن تصريحه فيه بالتحديث محفوظاً ؛ لأن القرشي الراوي عنه غير معروف ، ومن الممكن أن يكون (عبد الجبار الزبيدي) من شيوخ بقية المجهولين . وقد أسقطه بعضهم من الإسناد . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢٢٦٩) و« الصغير » بنحوه ، وهو مخرج في « الروض النضير » (٨٧٤) .

ومن الغريب قول الطبراني عقبه :

« لم يروه عن أبي بكر بن أبي مريم إلا بقية بن الوليد ، تفرد به محمد بن الحارث بن عرق » !

فكأنه نسي إخراجه إياه في « الكبير » من طريق (القرشي) المذكور !

فلا غرابة أن تفوته رواية أبي اليمان عن أبي بكر بن أبي مريم عند الإمام أحمد (٤ / ١٣٣) .

٦٩٩٨ ـ (إذا كانَ للرّجُل على الرَّجلِ حقٌّ ، فأخَّرَه إلى أجَلِه ؛ كانَ له صدقةٌ ، فإنْ أخَّره بعدَ أَجلِه كانَ له بكلِّ يومٍ صدقةٌ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٨ / ٢٤٠ / ٦٠٣) من طريق أبي داود عن عمران بن حصين مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ (أبو داود) هذا ـ هو : الأعمى ؛ المسمى بـ : (نفيع بن الحارث) ـ : قال الذهبي في « المغني » :

« هالك ، تركوه » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، وقد كذبه ابن معين » .

وبه أعله الهيثمي فقال (٤ / ١٣٥) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه أبو داود الأعمى ، وهو كذاب » .

٦٩٩٩ ـ (إذا كانتْ أمراؤُكم خِيارَكم ، وأغنياؤُكم سُمحاءَكم ، وأموركم شُورى بينكم ؛ فظهْرُ الأرضِ خيرٌ لكم من بَطْنِها .

وإذا كانت أمراؤُكم شرارَكم ، وأغنياؤُكم بخلاءَكم ، وأمْرُكم إلى نسائكم ؛ فبطْنُ الأَرضِ خيرٌ لكم من ظَهْرها) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢٢٦٧) ، وابن جرير الطبري في « تهذيب الآثار » (١ / ١١٣ / ١٨٦ ـ مسند عمر) ، وأبو عمرو الداني في « السنن الواردة في الفتن » (٢٩) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٦ / ١٧٦) من طريق صالح المري عن سعيد الجريري عن أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الترمذي مضعفاً :

« حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث (صالح المري) ، وفي حديثه غرائب ينفرد بها لا يتابع عليها ، وهو رجل صالح » . وقال الذهبي في « المغني » :

« تركه أبو داود والنسائي ، وضعفه غيرهما » .

٧٠٠٠ ـ (إذا كـانَ ليلةُ النِّصْف من شَـعـبـانَ ؛ نادَى منادٍ : هلْ مِن مسْتغفرٍ فأغفرَ له ، هل من سائِل فأعطيَه؟ فلا يسألُ أحدٌ شَيَئاً إلاّ أعطيَ ، إلا زانيةٌ بفرْجها ، أو مشركٌ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٣ / ٣٨٣ / ٣٨٣٦) من طريق جامع بن صَبِيح الرملي : نا مرحوم بن عبد العزيز عن داود بن عبد الرحمن عن هشام بن حسان عن الحسن عن عثمان بن أبي العاص مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وله علتان :

إحداهما : عنعنة الحسن ـ وهو : البصري ـ ؛ فقد كان يدلس .

والأخرى : ضعف (جامع بن صَبِيح الرملي) ـ كما في « اللسان » ـ .

٧٠٠١ ـ (إذا وجدَ أحدُكم عقْرباً وهو يصلِّي ؛ فلْيقتلْها بنعْله اليُسْرى) .

منكر . أخرجه أبو داود في « المراسيل » (٩٧ / ٤٧) من طريق سليمان ابن موسى عن رجل من بني عدي بن كعب :

أنهم دخلوا على النبي ﷺ وهو يصلي جالساً ، فقالوا : ما شأنك يا رسول الله ؟! فقال :

« لسعتني عقرب » ، ثم قال : . . . فذكره . وقال أبو داود عقبه :

« سليمان لم يدرك العدوي هذا » .

قلت : ولذلك أعله الزيلعي في « نصب الراية » (٢ / ١٠٠) ، والحافظ في

« التلخيص » (١ / ٢٨٤) بأنه منقطع .

وهو يعني عندهم : أن (سليمان بن موسى) - وهو : الأموي - لم يدرك الرجل العدوي ، وأن هذا من الصحابة ؛ وذلك ؛ لأن أكثر روايات (سليمان) عن التابعين ، ولم يرو إلا عن بعض الصحابة .

وفي هذا نظر عندي ؛ لأنه ليس في الإسناد ما يدل على أن الرجل من الصحابة ، وقوله : « أنهم دخلوا على النبي ﷺ » ليس فيه أنه كان معهم ؛ وعليه فمن المحتمل أن يكون من التابعين ؛ وحينئذ فالعلة الإرسال وليس الانقطاع . والله سبحانه وتعالى أعلم .

على أن الراوي عنه (سليمان) فيه بعض الكلام ؛ فإنه كان اختلط قبل موته بقليل .

وقد جاء الأمر منه ﷺ بقتل العقرب في الصلاة عن غير واحد من الصحابة ، وبعضها في « صحيح مسلم » ، وليس في شيء منها ما في هذا من قتلها بالنعل اليسرى ! وقد خرجت طائفة منها في « تخريج المشكاة » (١٠٠٤) ، و« صحيح أبي داود » (٨٥٤) .

٧٠٠٢ - (إذا وقعتُم في الأمْرِ العظيمِ ؛ فقولُوا : ﴿ حسْبنا الله ونِعْم الوكيلِ ﴾) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن مردويه - كما في « تفسير ابن كثير » (١ / ٤٣٠) - من طريق أبي خيثمة مصعب بن سعد : أنبأنا موسى بن أعين عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال ابن كثير :

« حديث غريب من هذا الوجه » .

قلت : وإسناده ضعيف جداً ؛ آفته (مصعب بن سعد) هذا : قال ابن عدي :

« يحدث عن الثقات بالمناكير ، ويصحف ، والضعف على رواياته بيّن » .

ثم ساق له أحاديث مما أنكر عليه ، فقال الذهبي :

« ما هذه إلا مناكير وبلايا » . وأقره الحافظ في « اللسان » .

(تنبيه) : من جهل الشيخ محمد الصابوني بهذا العلم وقلة فهمه لعبارات الحفاظ أنه نقل متن الحديث في « مختصره » لتفسير ابن كثير (١ / ٣٣٩) ، وقد تعهد في مقدمته أن لا يذكر فيه من الحديث إلا ما ثبت عن النبي ﷺ ؛ فالظاهر أنه لم يفهم أن قول الحافظ ابن كثير : « غريب » أن معناه (ضعيف) ! ولئن كان فهم ؛ فأمره أعظم ، والإثم أكبر .

ثم هو كعادته يتشبع بما لم يعط ؛ فينقل تخريجه من ابن كثير ، ويجعله في حاشية « مختصره » موهماً القراء أنه من تخريجه !

وإن من غفلته أو قلة فهمه أنه نسب قول ابن كثير المتقدم إلى مخرجه ؛ فقال في حاشيته :

« رواه ابن مردويه وقال : حديث غريب من هذا الوجه » !!

وأما المناوي فاقتصر في شرحيه على قوله : « إسناده ضعيف » دون أن يكشف عن علته .

وأما الغماري في « المداوي » (١ / ٤٨٠ - ٤٨١) فأتى الأمر من قريب فقال :

« مصعب بن سعيد ضعفه الذهبي (!) ، لكن له شواهد . . . » .

ثم ذكرها وهي شواهد قاصرة ، وأحدها ضعيف وهو :

« إن الله يلوم على العجز ، ولكن عليك بالكيس ، فإن غلبك أمر ؛ فقل : حسبي الله ونعم الوكيل » .

وهو مخرج في « الكلم الطيب » (٧٩ / ١٣٧) .

٧٠٠٣ - (إذا وُقِعَ في الرَّجُلِ وأنتَ في مَلأٍ ؛ فكنْ للرَّجُلِ ناصِراً ، وللقومِ زاجِراً ، أو قُمْ عنْهم . ثمَّ تلا هذهِ الآيةَ : ﴿ أيحبُّ أحدُكم أنْ يأكلَ لحمَ أَخِيه مَيْتاً فكرِهْتمُوه ﴾) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي الدنيا في « الصمت » (١٣٦ / ٢٤٢) ، وفي « الغيبة » (١٠١ / ١٠٧) من طريق أبي المجبر الحمصي عن شيخ من أهل البصرة عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مظلم مجهول ؛ الشيخ البصري : لم يسم .

وأبو المجبر الحمصي : لم يذكروه في « الكنى » . والله أعلم .

٧٠٠٤ - (أربعٌ مَنْ كنَّ فيه ؛ حرَّمه اللهُ على النَّارِ ، وعصمَه من الشَّيطانِ : مَنْ مَلكَ نفْسه حينَ يرغبُ ، وحينَ يرهبُ ، وحين يشتهي ، وحينَ يغْضبُ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ١٦٦ - ١٦٧ /

الغرائب الملتقطة) من طريق ابن السني معلقاً بسنده عن شعيب بن يعيش بن يحيى عن جده يحيى بن عبد الله عن عمر بن سالم عن محمد بن عجلان عن أبان عن (الأصل : بن) عمر بن عثمان عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عمر بن عثمان : لا يعرف .

ومن دون (ابن عجلان) لم أعرفهم .

وأبان - هو : ابن صالح القرشي مولاهم ، وهو - : ثقة .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية الحكيم الترمذي عن أبي هريرة بزيادة في متنه نصها :

« وأربع من كنَّ فيه ؛ نشر الله عليه رحمته ، وأدخله الجنة : من آوى مسكيناً ، ورحم الضعيف ، ورفق بالمملوك ، وأنفق على الوالدين » .

وكذلك أورده في « الجامع الكبير » رقم (٢٨٧٢) وزاد في العزو : « الديلمي عن عثمان » ! وليس فيه الزيادة - كما سبق - ، ثم هو عنده معلق ! وقال المناوي في « شرحيه » :

« وإسناده ضعيف » .

ولم يبين علته ؛ فكأنه جرى فيه على القاعدة التي ذكرها السيوطي في مقدمة « الجامع الكبير » : أن ما تفرد بروايته الحكيم الترمذي ونحوه ؛ فالعزو إليه ينبئ عن ضعفه .

٧٠٠٥ - (أربعةٌ يؤتَوْنَ أجورَهم مرَّتينِ :

أزواجُ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وآله وسلّم .

ومَنْ أسْلَم مِنْ أهْلِ الكِتاب .

ورجلٌ كانتْ عندَه أمَةٌ فأَعجبتْه ؛ فأَعتقَها ، ثمَّ تزوَّجَها .

وعبدٌ مملوكٌ أدَّى حقَّ اللهِ وحقَّ سادتِه) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٢٥٢ / ٧٨٥٦) : حدثنا أحمد بن رشدين : ثنا سعيد بن أبي مريم : أنا يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسنادٌ واهٍ : ابن رشدين ، وابن زحر ، وابن يزيد : ضعفاء ، والمتن منكر بذكر أزواج النبي ﷺ ، وقد أعله في « مجمع الزوائد » (٤ / ٢٦٠) بابن يزيد فقط ، قال :

« رواه الطبراني ، وفيه علي بن يزيد الألهاني ، وهو ضعيف وقد وُثِّق » .

فأقول : هذا التوثيق مريض ! لا سيما هنا ؛ فقد خالفه سليمان بن عبد الرحمن عن القاسم . . . بلفظ :

« من أسلم من أهل الكتاب ؛ فله أجره مرتين ، وله ما لنا ، وعليه ما علينا ، ومن أسلم من المشركين ؛ فله أجره ، وله ما لنا ، وعليه ما علينا » .

أخرجه أحمد (٥ / ٢٥٩) ، والطبراني أيضاً (٨ / ٢٢٤ - ٢٢٥ / ٧٧٨٦) .

قلت : وإسناده حسن .

وإن مما يدل على نكارة المتن مخالفته لحديث الشيخين عن أبي موسى بلفظ :

« ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين . . . » الحديث ؛ فذكر الثلاثة دون أزواج النبي ﷺ ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١١٥٣) وغيره .

وإن من تناقض المناوي في حديث الترجمة أنه في « الفيض » نقل عن الهيثمي إعلاله إياه بـ (علي بن يزيد) ، وفي « التيسير » قال :

« إسناده حسن » !!

٧٠٠٦ - (أربعونَ خُلُقاً يُدْخِلُ اللهُ بها الجنَّةَ ، أَرفعُها منحةُ شاةٍ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٧ / ٢٥٢ / ٧٤٢٢) من طريق محمد بن خلف بن صالح البصري : ثنا محرز بن بشار : ثني صالح المُري عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن هشام بن حسان إلا صالح المري » .

قلت : قال الذهبي في « المغني » :

« تركه أبو داود والنسائي ، وضعفه غيرهما » .

وبه أعله الهيثمي (٣ / ١٣٣) ، فقال :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه صالح المري ، وهو ضعيف » .

قلت : ومن دونه لم أعرفهما .

٧٠٠٧ (أَرْديةُ الغُزاةِ السُّيوفُ) .

ضعيف . أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٥ / ٣٠٦ / ٩٧٠٠) من طريق ابن جريج عن زهير قال : أخبرني رجل من الأنصار عن الحسن مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مرسل ضعيف ؛ الحسن هو : البصري ، ومرسلاته كالريح .

والأنصاري : لم يسم ؛ فهو مجهول .

وزهير : قال في « التهذيب » :

« يحتمل أن يكون (زهير بن معاوية أبو خيثمة) ؛ فإن ابن جريج قد روى عنه » .

وابن جريج : مدلس ، وقد عنعنه .

٧٠٠٨ - (انْتضلُوا وارْكبُوا ، وأنْ تَنتضلُوا أحبُّ إليّ .

وإنَّ اللهَ عزّ وجلّ لَيدخلُ بالسَّهمِ الواحدِ ثلاثةً الجنّةَ : صانعَه ؛ محتسبٌ فيه ، والممدَّ به ، والراميَ به .

وإنّ اللهَ عزّ وجلّ لَيدخلُ بلقْمةِ الخبزِ ، وقبْضةِ التَّمرِ ، ومثله مما يَنتفعُ به المسكينُ ثلاثةً الجنَّةَ : ربَّ البيتِ الآمرَ به ، والزوجةَ تصلحُه ، والخادمَ الذي يناولُ المسكينَ . فقال رسولُ الله ﷺ : الحمدُ لله الذي لم ينسَ خدمَنا) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٥ / ٢٧٨ / ٥٣٠٩) من طريق سويد بن عبد العزيز عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ سويد بن عبد العزيز : ضعيف ـ كما قال الحافظ في « التقريب » ـ ، وبه أعله الهيثمي فقال (٣ / ١١٢) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه سويد بن عبد العزيز وهو ضعيف » .
وقال في مكان آخر (٥ / ٢٦٩) :

« . . . قال أحمد : متروك » .

(تنبيه) : هكذا وقع الحديث في « الأوسط » : (انتضلوا واركبوا) ، وكذا هو في « الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير » ؛ لكن بتقديم الفعل الثاني على الأول . ولعل الأولى الأول . وكذلك وقع في « المجمع » ؛ لكنه قال : (ارموا وانتضلوا) ، ولعله من تحريف النساخ ؛ لأن [التناضل] هو الرمي بالسهام ؛ فيكون أحد اللفظين مكرراً لا معنى له . فتأمل .

٧٠٠٩ ـ (أُريتُ أَنِّي وُضعتُ في كفَّةٍ ، وأمَّتي في كفَّةٍ ؛ فعدلتُها . ثمَّ وُضِعَ أبو بكْرٍ في كفّةٍ ، وأمَّتي في كفَّةٍ ؛ فعدَلها . ثمَّ وُضع عمرُ في كفَّةٍ ، وأمّتي في كفَّةٍ ؛ فعدَلها . ثم وُضع عثْمانُ في كَفَّةٍ ، وأمّتي في كفَّةٍ ؛ فعدَلها . ثمَّ رُفع الميزانُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ٨٦ / ١٦٥) ، وفي « مسند الشاميين » (٣ / ٢٥٩ / ٢٢٠٩) من طريق **عمرو بن واقد** عن يونس بن ميسرة عن أبي إدريس عن معاذ بن جبل مرفوعاً .

قلت : وهذا ضعيف جداً ؛ آفته (عمرو بن واقد) هذا ـ وهو : الدمشقي ـ : قال الذهبي في « المغني » :

« قال الدارقطني وغيره : متروك » .

وهو الذي اعتمده الحافظ ؛ فقال في « التقريب » :

« متروك » . وقال الهيثمي (٩ / ٥٩) :

« رواه الطبراني ، وفيه (عمرو بن واقد) ، وهو متروك ، ضعفه الجمهور . وقال محمد بن المبارك الصوري : كان صدوقاً . وبقية رجاله ثقات » .

قلت : وقد جاء بعضه بسند خير من هذا ؛ فانظر « الصحيحة » (٣٣١٤) .

٧٠١٠ - (اسْتنجُوا بالماءِ الباردِ ؛ فإنَّه مصحَّةٌ للبواسِيرِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط » (٥ / ١٢٦ / ٤٨٥٨) من طريق عمار بن هارون قال : نا أبو الربيع السمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن هشام بن عروة إلا أبو الربيع السمان ، تفرد به عمار » .

قلت : وهو ضعيف ، وشيخه أبو الربيع أشد ضعفاً منه - واسمه : أشعث بن سعيد - : قال الذهبي في « المغني » :

« واهٍ ، تركه الدارقطني وغيره » .

لكن ذكر السيوطي في « الجامع الصغير » أنه رواه أيضاً عبد الرزاق في « المصنف » عن المسور بن رفاعة القرظي . ولم أره في النسخة المطبوعة منه ، وفيها خرم .

و(القرظي) : تابعي مقبول عند الحافظ ؛ فهو مرسل ضعيف .

٧٠١١ - (اسْتحِلُّوا فروجَ النِّساءِ بأطْيبِ أمْوالِكم) .

ضعيف . أخرجه أبو داود في « المراسيل » (١٨٣ / ٢١١) من طريق الحكم ابن عطية : سمع عبد الله بن كليب السدوسي عن يحيى بن يعمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مرسل ضعيف ؛ يحيى بن يعمر : تابعي ثقة .

وعبد الله بن كليب السدوسي : مجهول - كما قال الذهبي في « المغني » ، والحافظ في « التقريب » - .

والحكم بن عطية : قال الحافظ :

« صدوق له أوهام » .

٧٠١٢ - (أَسْفروا بصَلاة الغَداةِ يغْفر اللهُ لكمْ) .

منكر جداً . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٩٥) من طريق أحمد بن مهران : ثنا خالد بن مخلد : ثنا يزيد بن عبد الملك بن المغيرة بن نوفل : سمعت زيد بن أسلم يحدث عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته (يزيد النوفلي) هذا ؛ فإنه مجمع على ضعفه - كما قال الذهبي في « المغني » - . ولذلك جزم الحافظ بضعفه في « التقريب » . وقال أبو زرعة :

« واهي الحديث » وغلظ فيه القول جداً . وقال أبو حاتم :

« ضعيف الحديث منكر الحديث جداً » . وقال البخاري :

« أحاديثه شبه لا شيء » ، وضعفه جداً . وقال النسائي :

« متروك الحديث » .

فهذا تضعيف شديد من هؤلاء الأئمة النقاد .

وأحمد بن مهران ـ هو : ابن خالد الأصبهاني أبو جعفر ـ : ترجمه أبو نعيم ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، غير أنه كان لا يخرج من بيته إلا إلى الصلاة .

لكن ذكره الذهبي في « الميزان » ، وقال :

« لا يعتمد عليه » .

لكن زاد عليه الحافظ في « اللسان » ؛ فنقل عن ابن أبي حاتم في « الجرح » (١ / ١٧٦ / ١٦٠) أنه قال فيه :

« وهو صدوق » .

وقد خالفه في لفظه بعض الثقات ؛ فقال البزار في « مسنده » (١ / ١٩٤ / ٣٨٢ ـ كشف الأستار) : حدثنا محمد بن يحيى بن عبد الكريم الأزدي : ثنا خالد ابن مخلد . . . بلفظ :

« أسفروا بصلاة الفجر ؛ فإنه أعظم للأجر ـ أو : أعظم لأجركم ـ » .

والأزدي هذا : ثقة ، مترجم في « التهذيب » .

وهذا اللفظ هو الصحيح المحفوظ عن رسول الله ﷺ من حديث رافع بن

خديج ، وغيره من الصحابة . ولكن لا يصح إسناد شيء منها إلا عن رافع ، ومن طرق عنه ـ كما هو محقق في « إرواء الغليل » (١ / ٢٨١ ـ ٢٨٦) ـ .

ولا بد لي بهذه المناسبة أن أقول :

إن من قلة اهتمام الشيخ أحمد الغماري في كتابه « المداوي » بالتحقيق العلمي الذي يجب عليه ، ولا يجوز له كتمانه ؛ بيان مرتبة اللفظ المحفوظ لقرائه ، فقد سود أربع صفحات (١ / ٥٥٠ ـ ٥٥٤) في الرد على المناوي وتناقض كلامه في الحديث ، ولم يفصح عن رأيه في حديث رافع ؛ بل ظاهر كلامه أنه مضطرب على وجوه أطال الكلام في سردها . وهو يعلم ـ إن شاء الله ـ أنه ليس كل مضطرب ضعيفاً إلا إذا تساوت الوجوه كلها قوة ، ولم يُمكن ترجيح شيء منها على غيرها ، وليس الأمر كذلك هنا ؛ كما كنت بينته في « الإرواء » .

كما أنه لم ينقل تصحيح وتقوية بعض الحفاظ إياه ، كابن حبان والحازمي والحافظ ابن حجر ، وكذا ابن تيمية ـ كما ذكرت هناك ـ .

وإني لأخشى أن يكون تعمد الإغماض عن صحته ؛ لتوهمه أنه مخالف للثابت في غير ما حديث : أن النبي ﷺ كان يصلي الصبح في الغلس . والحق أنه لا مخالفة ؛ لأن المقصود بهذا ابتداء الصلاة في الغلس ، وبما قبله الخروج منها في الإسفار ـ كما كنت بينته هناك ـ . وبالله التوفيق .

٧٠١٣ ـ (أَشدُّ الناس بلاءً في الدنيا نبيٌّ أو صَفيٌّ) .

منكر جدّاً . أخرجه البخاري في « التاريخ » (٤ / ٢ / ١١٥) في ترجمة (**نهشل القرشي**) عن ابن المسيب عن أزواج النبي ﷺ مرفوعاً . وقال :

« قاله أصبغ عن ابن وهب عن أبي نعيم » .

كذا وقع فيه : (أبي نعيم) ، ويظهر أنه تحريف (ابن أنعم) ؛ فقد علق عليه محققه الفاضل بقوله :

« من (صف) ، كذا وقع فيها : « عن أبي نعيم » ، وأراه تحريفاً ، وإنما ذكر ابن أبي حاتم وابن حبان (عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي) ، ويعرف بـ (ابن أنعم) ـ كما في ترجمته من الكتب ـ . والله أعلم » .

قلت : وبيض له البخاري وابن أبي حاتم ؛ فلم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو في عداد المجهولين . وهو غير (نهشل بن سعيد) الراوي عن الضحاك ، وعنه جماعة ، وهو كذاب .

وإنما استنكرت الحديث لضعف إسناده ، ومخالفته للأحاديث الصحيحة في ابتلاء الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل ؛ لخلوها من لفظة : (صفي) .

وهي مخرجة في « الصحيحة » (١٤٣ ـ ١٤٥) .

وأما المناوي فزعم في « الفيض » أن السيوطي رمز لحسنه ! وأقره ! ثم تبناه في « التيسير » فقال :

« وإسناده حسن » !!

٧٠١٤ ـ (إنّ أشدّكم أمْلكُكم لنفسِه عندَ الغَضبِ ، وأحلمَكم مَنْ عفا بعْد القُدرةِ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ١٤١ / ٢) من طريق

إسماعيل بن صبح الواسطي : حدثنا زيد بن علي عن أبيه عن جده علي بن أبي طالب :

أن النبي ﷺ مَرَّ على قوم يقلون حجراً ، فقال :

« ما هذا ؟ » . قالوا : حجر الأشداء . قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ (إسماعيل بن صبح الواسطي) : لم أجد له ذكراً في شيء من كتب الرجال التي عندي ، حتى ولا في « تاريخ واسط » لـ (بحشل) ، ولا ذكروه في الرواة عن (زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم) ؛ فهو في عداد المجهولين .

و دونه من لم أعرفه .

والحديث قال العراقي في « تخريج الإحياء » (٣ / ١٧٥) :

« أخرجه ابن أبي الدنيا من حديث علي بسند ضعيف » .

قلت : ونقله عنه المناوي في « شرحيه » ، ولم يزده بياناً . وأما الشيخ أحمد الغماري في « المداوي » (١ / ٥٦٦) فاكتفى بسوق إسناد الديلمي ؛ فسود به أربعة أسطر ، ثم خنس ! ! وذكر أنه ورد من حديث أنس ؛ وأنه سيذكر سنده في حرف : « ألا أدلكم » .

وهناك (٣ / ١٦٠) بيَّن ضعفه ، ولكنه وقع في وهم ؛ فذكر أنه ورد من حديث علي رضي الله عنه بالسند الأول من إسنادي الطبراني ! وهذا خطأ ؛ فإسناد الطبراني يختلف كل الاختلاف ، وقد سبق تخريجه (٣٣٦٠) .

٧٠١٥ - (**أَضفْ بطعامِك مَنْ تحبُّ في اللهِ عزَّ وجلَّ**) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب « الإخوان » (٢٣٢ / ١٩٧) : حدثنا خالد بن مرداس عن عبد الله بن المبارك عن جويبر عن الضحاك مرسلاً .

وهو في كتاب « الزهد » لعبد الله بن المبارك (١٢٤) .

قلت : وهذا مع إرساله ضعيف جداً ، من أجل (جويبر) - وهو : ابن سعيد الأزدي أبو القاسم البلخي - : قال الذهبي في « المغني » :

« قال الدارقطني وغيره : متروك » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف جداً » .

٧٠١٦ - (**اصْبِرُوا على أَنْفسكِم يا بنِي هاشِم ! فإنَّما الصَّدقاتُ غسالاتُ النَّاس**) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ٢٣٥ / ١٢٩٨٠) من طريق ابن لهيعة : حدثني الحارث بن يزيد عن أبي حمزة الخولاني عن ابن عباس :

أن عمر بن الخطاب قال للعباس وللفضل بن عباس : اذكرا للنبي ﷺ أن يأمر لكما من الصدقات ، وإني سأحضر لكما . فذكر ذلك الفضل لرسول الله ﷺ ؛ فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لحال ابن لهيعة المعروف في الضعف .

و(أبو حمزة الخولاني) : أورده الذهبي في « الكنى » (٢٠٣ / ١٨٠٦) وقال :

« عن جابر بن عبد الله » ، ولم يزد(*) .

٧٠١٧ - (اصْطفُّوا ، ولْيتقدَّمكم في الصَّلاةِ أفضلُكم ؛ فإنَّ الله يصْطفِي من الملائكةِ ، ومن النَّاسِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ٥٦ / ١٣٣) ، و« مسند الشاميين » (٤ / ٣٠٦ / ٣٣٨٢) من طريق **أيوب بن مدرك** عن مكحول عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ ابن مدرك : قال الذهبي :

« قال الدارقطني وجماعة : متروك » . وبه أعله الهيثمي فقال (٢ / ٦٤) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه أيوب بن مدرك ، وهو منسوب إلى الكذب » .

ونقله عنه المناوي في « الفيض » وعقب عليه معترضاً على السيوطي :

« فكان ينبغي للمصنف حذفه من الكتاب » .

(تنبيه) : هكذا وقع النص عند الطبراني في مصدريه المذكورين : « من الملائكة ومن الناس » . وكذلك هو في « الجامع الكبير » ؛ خلافاً لـ « الجامع الصغير » ؛ فإنه فيه بلفظ : (من الملائكة رسلاً ومن الناس) . وهو كذلك في القرآن الكريم

(*) أضاف الشيخ رحمه بخط يده وبقلم الرصاص مصدراً آخر وهو « الجرح » (٤ / ٢ / ٣٦١) . فقط ولم يعلق عليه بشيء . فليُنظر من القارئ الكريم .

سورة﴿ الحج ﴾ : ﴿ الله يصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس ﴾ . فلا أدري إذا كان (الكذاب) تعمد إسقاط هذه اللفظة الكريمة اقتباساً ، أو أنها سقطت منه نسياناً ؛ فاستدركها بعض النساخ أو المؤلفين . والله أعلم .

٧٠١٨ - (يا أبا كاهلٍ ! أصْلِحْ بينَ النَّاسِ ، ولو بكذَا وكذَا . يعني : الكَذِبَ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٨ / ٣٦١ / ٩٢٧) من طريق سليمان بن كرّاز : ثنا صدقة بن موسى الدقيقي : ثنا نفيع بن الحارث عن أبي كاهل قال :

وقع بين رجلين من أصحاب رسول الله ﷺ كلام حتى تضاربا ؛ فلقيت أحدهما فقلت : ما لك ولفلان ؟ قد سمعته وهو يحسن عليك الثناء ، ويكثر لك الدعاء ! ولقيت الآخر ، فقلت له نحو ذلك ، فما زلت أمشي بينهما ؛ حتى اصطلحا ، فقلت : ما فعلت ؟ أهلكت نفسي ، وأصلحت بينهما ! وأتيت النبي ﷺ فأخبرته بالأمر ؛ قلت : يا رسول الله ! والذي بعثك بالحق ! ما سمعت من ذا شيئاً ، ولا من ذا شيئاً ! فقال : . . . (فذكره) ؛ كلمة لم أفهمها ، فقلت : ما عنى بها ؟ قال : عنى الكذب .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته (نفيع بن الحارث) - وهو : أبو داود الأعمى - : قال الذهبي في « المغني » :

« هالك ، تركوه » .وقال الحافظ :

« متروك ، وقد كذبه ابن معين » . وبه أعله الهيثمي ، فقال (٨ / ٨٠) :

« رواه الطبراني ، وفيه أبو داود الأعمى ، وهو كذاب » .

و(سليمان بن كرّاز) : قال الذهبي :

« ضعفه ابن عدي » .

قلت : وكذا العقيلي ؛ فقال في « الضعفاء » (٢ / ١٣٨) :

« الغالب على حديثه الوهم » .

ومشاه بعضهم . فانظر « اللسان » (٣ / ١٠١) .

٧٠١٩ - (اضْمنُوا لي ستَّ خصالٍ أضْمنْ لكمُ الجنَّةَ . قالوا : وما هنَّ يا رسولَ الله ؟! قال :

لا تظْلموا عندَ قِسْمة مواريثكم . وأنْصفُوا الناسَ من أنفسِكم . ولا تَجْبنوا عند قِتالِ عدُوِّكم . ولا تغلُّوا غنائمَكم . وامْنعوا ظالمكُم من مظلومِكم) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٣٣٨ / ٨٠٨٢) من طريق العلاء بن سليمان الرقي عن الخليل بن مرة عن أبي غالب عن أبي أمامة مرفوعاً .

وهذا إسناد ضعيف ؛ وله علتان :

الأولى : الخليل بن مرة : قال الذهبي في « المغني » :

« ضعفه يحيى بن معين » .

ولذلك جزم الحافظ في « التقريب » بأنه ضعيف .

والأخرى : العلاء بن سليمان الرقي : قال الذهبي :

« قال ابن عدي : منكر الحديث . وقال أبو حاتم : ضعيف » .

وبه أعله الهيثمي فقال (٤ / ١٣٩) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه العلاء بن سليمان الرقي وهو ضعيف » .

(**تنبيه**) : سقطت الخصلة السادسة ، وقد نبه على ذلك الهيثمي .

٧٠٢٠ - (أطْيبُ كسْبِ المسلمِ سهْمُه في سبيلِ الله ، وصفْقةُ يدِه ، وما تعْطيه أرْضُه) .

ضعيف . أخرجه سعيد بن منصور في « سننه » (٣ / ٢ / ٣١٦ / ٢٨٨٦) : نا ابن عياش عن عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم قال : حدثنا مشيختنا : . . . فذكره مرفوعاً .

وهذا إسناد مرسل ضعيف ؛ فإن (ابن أَنْعُم) - وهو : الإفريقي قاضيها - : قال الذهبي في « المغني » :

« مشهور جليل ، ضعفه ابن معين والنسائي . وقال الدارقطني : ليس بالقوي . ووهاه أحمد » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف في حفظه ، من السابعة » .

قلت : فهو من أتباع التابعين ؛ فقوله : « مشيختنا » إنما يعني : من التابعين .

وابن عياش - وهو : إسماعيل الشامي وهو : ضعيف في غير روايته عن غير الشاميين ، وهذه منها - كما ترى - .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع الصغير » للشيرازي في « الألقاب » عن ابن عباس ؛ دون قوله : « وصفقة يده . . . » . ولم أقف على إسناده ، ولا إخاله يصح .

٧٠٢١ - (اعْتبر الأرضَ بأَسمائها ، واعْتبر الصاحبَ بالصاحبِ) .

موقوف ضعيف . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٢ / ١٦٣) ، ومن طريقه البيهقي في « شعب الإيمان » (٧ / ٥٥ / ٩٤٤٠) من طريق أبي الوليد : ثنا أبو وكيع عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله قال : . . . فذكره .

قال أبو الوليد : فقلت له : إن شعبة ثنا عن أبي إسحاق عن هُبيرة ؟ قال : وحدثنا أبو إسحاق عن هُبيرة عن عبد الله .

وليس عند البيهقي قوله : « قال أبو الوليد : فقلت له : . . . » إلخ . والله أعلم .

لكن روى من طريقين آخرين عن شعبة : حدثني أبو إسحاق عن هبيرة : قال عبد الله - هو : ابن مسعود - :

اعتبروا الرجل بمن يصاحب ، وإنما يصاحب الرجل من هو مثله .

وفي رواية : (فإنما يصاحب من يحب ، أو هو مثله) ، وقال في إسناده : (عن) .

قلت : وهو من الطريق الأول ضعيف ؛ لعنعنة أبي إسحاق واختلاطه - وهو : السبيعي - . لكن رواية شعبة تدفع شبهة الاختلاط ؛ لأنه سمع منه قبل

اختلاطه ، وكذلك شبهة التدليس ؛ لأن شعبة كان دقيق الملاحظة في روايته عن المدلسين ـ كما ذكروا في ترجمته ـ .

فيبقى النظر في حال (هبيرة) ـ وهو : ابن يريم الشيباني ـ : قال الذهبي في « المغني » :

« تفرد عنه أبو إسحاق . قال ابن خراش : كان يجهز على قتلى صفين . وقال أبو حاتم : شبيه المجهول . وقال الجوزجاني : كان مختارياً » .

ووثقه ابن حبان ! وقال الحافظ في « التقريب » :

« لا بأس به ، وقد عيب بالتشيع » .

وجملة القول : أن النفس لم تطمئن لثبوت هذا الأثر عن ابن مسعود ؛ لا من طريق أبي الأحوص ، ولا من طريق هبيرة ، على أن في رواية ذاك ما ليس في رواية هذا من اعتبار الأرض . والله أعلم .

ولقد كان الباعث على تخريجه ـ مع أنه ليس من عادتي تخريج الآثار الموقوفة إلا ما ندر ـ أنني رأيت السيوطي في « جامعيه » قد أوهم أنه مرفوع عند ابن عدي ، وذلك بقوله :

« (عد) عن ابن مسعود ، (هب) عنه موقوفاً » !

٧٠٢٢ ـ (اعْزلُوا ، أوْ لا تعْزِلوا ؛ ما كتبَ اللهُ من نَسَمةٍ هي كائنةٌ إلى يومِ القيامةِ إلاّ وهي كائنةٌ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٨٩ / ٧٤٠٨) من

طريق عبد الحميد بن سليمان قال : سمعت ربيعة بن أبي عبد الرحمن يحدث عن صرمة العذري قال :

غزا رسول الله ﷺ بني المصطلق ، فأصبنا كرائم العرب ، فأرغبنا في التمتع ، وقد اشتدت علينا العزوبة ؛ فأردنا أن نستمتع ونعزل . فقال بعضنا لبعض : ما ينبغي لنا أن نصنع هذا ورسول الله ﷺ بين أظهرنا حتى نسأله . فسألناه فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« عبد الحميد بن سليمان : أخو فُليح ، ضعَّفوه جداً » .

واقتصر الحافظ ابن حجر في « التقريب » على قوله :

« ضعيف » .

وهكذا قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٤ / ٢٩٧) .

وقد صح الحديث بلفظ :

« لا عليكم أن لا تفعلوا ؛ فإن الله كتب من هو كائن إلى يوم القيامة » .

رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في الكتاب الآخر : « الصحيحة » (١٠٣٢) ، و« آداب الزفاف » (١٣٦) وغيرهما .

٧٠٢٣ ـ (أعْطوا الأجيرَ أجْرَه قبْلَ أنْ يجفَّ عرقُه ، وأعْلمْه أجْرَه وهو في عمَلِه) .

منكر جداً . أخرجه البيهقي في « سننه » (٦ / ١٢٠) من طريق **محمد بن يزيد بن رفاعة القاضي** عن حفص بن غياث عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

« وهذا ضعيف بمرة » .

قلت : آفته (ابن رفاعة) هذا ؛ فإنه ـ وإن وثقه بعضهم فقد ـ قال البخاري :

« رأيتهم مجمعين على ضعفه » .

ورماه غير واحد بسرقة الحديث ، ومنهم عثمان بن أبي شيبة فيما رواه عنه الحسين بن إدريس ـ حافظ ثقة ـ أنه قال :

« إنه يسرق حديث غيره فيرويه !

قلت : على وجه التدليس أو على وجه الكذب ؟ فقال : كيف يكون تدليساً وهو يقول : حدثنا ؟! » . رواه الخطيب (٣ / ٣٧٦) .

وقال ابن عدي في « الكامل » (٦ / ٢٧٤) :

« وقد أنكرت عليه أحاديث عن مشايخ الكوفة يطول ذكرهم » .

قلت : وحفص بن غياث : هو منهم ؛ فالحديث منكر ، إما من سوء حفظه ، أو هو مما سرقه من غيره ممن ليس في العير ولا في النفير !

وإن مما يؤكد ذلك أن الحديث صح من طريق آخر عن أبي هريرة ؛ دون هذه

الزيادة المنكرة ، وكذلك روي عن غيره من الصحابة - كما تراه مخرجاً في « إرواء الغليل » (٥ / ٣٢٠ - ٣٢٤) - .

والحديث اكتفى الشيخ أحمد الغماري في « المداوي » (١ / ٦٣٢) بعزوه للبيهقي ، ونقل قوله المتقدم فيه : « ضعيف بمرة » ، ولم يبين السبب ، ولا ما فيه من النكارة ؛ بل إنه أوهم القراء أنه لا علة فيه بقوله :

« الطريق الثاني (يعني : لحديث أبي هريرة) من رواية حفص بن غياث . . . » !

فلم يبدأ بموضع العلة من الإسناد وإنما بالثقة ؛ فهل هذا صنيع من ينصح لقرائه ، ولا يكتم العلم ؟ !

٧٠٢٤ - (إنَّ قُريشاً أُعطيتْ ما لم يعْطَ الناسُ : أُعطُوا ما مَطَرَت السماءُ ، وما جرتْ به الأَنهارُ ، وما سالتْ به السُّيولُ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « معرفة الصحابة » (٢ / ٩٠٢ / ٢٣٢٦) من طريق الحسن بن سفيان : حدثنا شَبَّاب العُصفري : حدثنا **يحيى بن عبد الرحمن** عن محمد بن حرب الخولاني عن سعيد بن سنان عن أبي الزاهرية عن الحُلَيْس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته (سعيد بن سنان) - وهو : أبو مهدي الحمصي - : قال الذهبي في « المغني » :

« متروك متهم » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، ورماه الدرقطني وغيره بالوضع » .

قلت : وسائر الرواة ثقات ؛ غير (يحيى بن عبد الرحمن) ، فلم أعرفه .

ثم إن الحديث مما بيَّض له المناوي في « شرحيه » ، وتبعه الشيخ الغماري في « المداوي » (١ / ٦٣٩) ؛ إلا أنه خطّأه في ضبطه لاسم صحابيه بأنه (حلبس) ؛ على (وزن جعفر) ، وصَوَّب أنه : (حُلَيْس) بالتصغير ـ كما تقدم ـ . وهكذا وقع في « التمهيد » لابن عبد البر ، و« أسد الغابة » لابن الأثير ، و« الإصابة » لابن حجر .

ثم إني لأتعجب ـ والله ! ـ أشد العجب من هؤلاء الحفاظ الثلاثة ، حيث تتابعوا على القول بأن الحديث رواه أبو الزاهرية عنه . . هكذا (رواه) ؛ دون أن يذكروا اسم راويه المتهم عنه !!

٧٠٢٥ ـ (أعظمُ آيةٍ في القرآن : ﴿ الله لا إله إلاَّ هو الحيُّ القيّوم ﴾ .

وأعدلُ آيةٍ في القرآن : ﴿ إنّ اللهَ يأمر بالعدْلِ والإحسانِ ﴾ إلى آخرها .

وأخفُّ آيةٍ في القرآن : ﴿ فمنْ يعملْ مثقالَ ذرَّةٍ خيْراً يره . ومنْ يعملْ مثقالَ ذرّةٍ شرّاً يره ﴾ .

وأرجَى آيةٍ في القرآن : ﴿ قلْ يا عباديَ الذينَ أسْرفوا على أنفسِهم لا تقنطُوا من رحمةِ الله ﴾) .

ضعيف . عزاه السيوطي في « الجامع الصغير » و« الدر المنثور » (١ / ٣٢٣) لـ « ابن مردويه ، والشيرازي في « الألقاب » ، والهروي في « فضائله » عن ابن مسعود » .

وقد ساق إسناد ابن مردويه الحافظ ابن كثير في (تفسير البقرة) (١ / ٣٠٧) ، وبه عرفت ضعفه ؛ فإنه من طريق **عبد الله بن كيسان** : حدثنا يحيى بن عُقيل عن يحيى بن يعمر عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب :

أنه خرج ذات يوم إلى الناس ، وهم سماطات ، [فقال] : أيكم يخبرني بأعظم آية في القرآن ؟ فقال ابن مسعود : على الخبير سقطت ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكر الفقرة الأولى فقط .

فلا أدري أهكذا وقعت الرواية لابن مردويه ، أم أن ابن كثير اختصرها ؟ وعلى الأول يكون السيوطي تساهل في عزو الحديث بتمامه لابن مردويه ، ونصها عنده بعد قول عمر : « بأعظم آية في القرآن » :

« وأعدلها ، وأخوفها ، وأرجاها » ، فسكت القوم . فقال ابن مسعود : على الخبير سقطت . . . الحديث بتمامه .

قلت : وعبد الله بن كيسان : قال الذهبي في « المغني » :

« مروزي ضعفه أبو حاتم » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطىء كثيراً » .

وإن مما يؤكد ضعفه أنه قد صح موقوفاً على ابن مسعود ؛ فقال الشعبي :

جلس مسروق وشتير بن شكل في مسجد الأعظم ، فرآهما ناس ، فتحولوا إليهما ، فقال مسروق لشتير : إنما تحول إلينا هؤلاء ؛ لنحدثهم ، فإما أن تحدث

وأصدقك ، وإما أن أحدث وتصدقني . فقال مسروق : حَدِّث أصحابك . فقال شتير : ثنا عبد الله بن مسعود : أن أعظم آية في كتاب الله : ﴿ الله لا إله إلا هو الحي القيوم ﴾ إلى آخر الآية . فقال مسروق : صدقت . ثم ذكر تمام الحديث ، يصدق مسروق شتيراً في كل ذلك .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٩ / ١٤٢ ـ ١٤٣) . وإسناده صحيح .

لكن قد صح في غير ما حديث مرفوع أن آية الكرسي أعظم آية في القرآن ، عند مسلم وغيره ؛ فانظر « صحيح الترغيب » (١٣ / ٦ / ٥ و ٧ / ٣) .

٧٠٢٦ ـ (أعْظَمُ النَّاسِ درجةً الذَّاكرونَ اللهَ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (١ / ٤١٩ / ٥٨٩) من طريق يحيى بن إسحاق : ثنا ابن لهيعة عن دراج أبي السمح عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، قال :

قيل : يا رسول الله ! أي الناس أعظم درجة ؟ قال :

« الذاكرون الله » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لأن (دراجاً أبا السمح) : منكر الحديث عن أبي الهيثم .

وابن لهيعة : معروف بالضعف أيضاً ؛ إلا في رواية العبادلة ونحوهم عنه ،

ومنهم (قتيبة بن سعيد) ؛ فقال الترمذي (٣٣٧٣) : حدثنا قتيبة : أخبرنا ابن لهيعة به ؛ ولفظه :

أن رسول الله ﷺ سئل : أي العباد أفضل درجة عند الله يوم القيامة ؟ قال :

« الذاكرون الله كثيراً ، والذاكرات » .

قال : قلت : يا رسول الله ! ومن الغازي في سبيل الله ؟ قال :

« لو ضرب بسيفه في الكفار والمشركين حتى ينكسر ويختضب دماً ؛ لكان الذاكرون الله كثيراً أفضل منه درجة » .

وقال الترمذي مضعفاً ـ ووافقه المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢٢٨ / ١١) ـ :

« هذا حديث غريب ، إنما نعرفه من حديث (دراج) » .

ثم ذكر الترمذي حديث الترجمة برواية البيهقي .

وإن من جهل المعلقين الثلاثة على طبعتهم البراقة من « الترغيب » (٢ / ٣٦٩) أنهم لم يزيدوا في الحاشية في تخريج الحديث على المنذري شيئاً ، وإنما أعادوا عزوه للترمذي والبيهقي ! ولم يبينوا سبب تضعيف الترمذي إياه ! !

٧٠٢٧ ـ (اعْملُوا ، فكلٌّ ميسَّرٌ لما خُلقَ له من القَولِ) .

شاذ . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٨ / ١٣٠ / ٢٧٠) من طريقين عن إسماعيل بن إبراهيم ابن علية : ثنا يزيد الرِّشك عن مطرف عن عمران بن حصين قال :

قال رجل : يا رسول الله ! أعُلِم أهل الجنة من أهل النار ؟ قال :

« نعم » . قال : ففيمَ العمل ؟ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ؛ ولكنني في شك كبير من ثبوت قوله في آخره : « من القول » ؛ وذلك ؛ لأمرين اثنين :

الأول : أنه رواه جمع من الثقات عن يزيد الرشك دونه .

أخرجه البخاري (٦٥٩٦ ، ٧٥٥١) ، ومسلم (٨ / ٤٨) ، وابن حبان (١ / ٢٧٥ / ٣٣٤) ، وأبو داود (٤٧٠٩) ، وأحمد (٤ / ٤٢٧) ، والطبراني أيضاً (١٨ / ١٢٩ - ١٣٠ / ٢٦٦ - ٢٦٩ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤) من ستة طرق أو أكثر ؛ دون هذه الزيادة . وكذلك أخرجه ابن عبد البر في « التمهيد » (٦ / ٨ - ١٠) من بعضها ، وقال :

« قال حمزة بن محمد : وهذا حديث صحيح ، رواه جماعة عن يزيد الرشك منهم شعبة بن الحجاج ، وعبد الوارث بن سعيد » . قال ابن عبد البر :

« وقد رواه حماد بن زيد أيضاً عن يزيد الرشك » .

قلت : وهؤلاء من أولئك الثقات الذين أشرت إليهم آنفاً . ولروايتهم شواهد كثيرة ذكرها الحافظ في « الفتح » ؛ منها : حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه عند الشيخين وغيرهما ، وهو مخرج في « ظلال الجنة » (١ / ٧٤ - ٧٥) .

أما **السبب الآخر** : فهو أن المتفرد بهذه الزيادة - وهو : إسماعيل ابن علية - لم يكن متأكداً من حفظه إياها ؛ فإن الإمام أحمد قد رواه عنه (٤ / ٤٣١) مباشرة مثل رواية الجماعة ؛ إلا أنه أتبعها بقوله :

« أو كما قال » !

وكـذلك رواه الآجـري في « الشـريعـة » (ص ١٧٤) من طريق إسـحـاق بن راهويه قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم به .

فـهـذان إمامـان جبـلان في الحفظ ؛ روياه عن (ابن علية) دون الزيادة ، لكن مقروناً بقوله : « أو كما قال » ، وفيه إشارة قوية إلى أن (ابن علية) كان في نفسه شيء من الشك في ضبطه للحديث ، وإلا ؛ لما ذكره ، شأنه في ذلك شـأن أولئك الثقات الذين رووه دون أيما شك . ولعله رواه مرة مثلهم ؛ فقد أخرجه مسلم عقب رواية حـمـاد المحفوظة ـ من طريق جـمع من أولئك الثـقـات ، ومنهم (ابن عليـة) وشعبة وغيرهما ، وقال :

« كلهم عن يزيد الرشك في هذا الإسناد بمعنى حديث حماد » .

فـقـوله : « بمعنى حـديث حـمـاد » ينفي أن يكون (ابن عليـة) خـالفـهـم فـزاد الزيادة ؛ لأنها ليست بمعنى ما رووا . والله أعلم .

والخلاصة : أن الزيادة شـاذة لا تصح عندي . والله ولي التوفيق وهو الهـادي إلى أقوم طريق .

(تنبيه) : لقد وهم الحافظ السيوطي في « الجامع الصغير » وهمين فاحشين :

أحدهما : أنه ساق حديث الترجمة بلفظ :

« لما يهدى له من القول » !

وكذلك هو في « الجامع الكبير » (٣٦٠٨) .

والآخر : أنه عزاه باللفظ المحفوظ أيضاً للطبراني عن ابن عباس وعمران ؛ فغفل عن كونه في « الصحيحين » عن عمران ـ كما تقدم ـ .

٧٠٢٨ - (أَعينُوا أولادَكم على البِرِّ ، من شاءَ استخرجَ العُقوقَ لِولدِه) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٤ / ٢٣٧ / ٤٠٧٦) من طريق أحمد بن محمد بن أبي بَزَّة قال : حدثني أبو أحمد محمد بن يحيى بن يسار مولى عبد الله بن مسعود قال : نا حسين بن صدقة بن يسار الأنصاري عن المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« محمد بن يحيى بن يسار عن حسين بن صدقة : لا يعرف ولا شيخه ، روى عنه البزي » .

ونحوه في « الميزان » و« اللسان » .

و(البَزي) : هو أحمد بن محمد بن عبد الله البزي ، قال في « المغني » :

« مقرئ مكة ، ثقة في القراءة ، وأما في الحديث ، فقال أبو جعفر العقيلي : منكر الحديث ، يوصل الأحاديث . ثم ساق له حديثاً متنه : « الديك الأبيض الأفرق حبيبي ، وحبيب حبيبي » . وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، سمعت منه ، ولا أحدث عنه . وقال ابن أبي حاتم : روى حديثاً منكراً » .

ومما أنكر عليه ما يفعله بعض القراء عند ختم القرآن إذا بلغوا : ﴿ والضحى ﴾ من التكبير عند خاتمة كل سورة . قال الذهبي في « الميزان » :

« هذا حديث غريب ، وهو مما أنكر على (البزي) ، قال أبو حاتم : هذا حديث منكر » .

قلت : ومع كل هذه العلل في حديث الترجمة فيتعجب من الحافظ الهيثمي

كيف خفيت عليه ؛ فقال في « المجمع » (٨ / ١٤٦) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه من لم أعرفهم » !

٧٠٢٩ - (اغْسِلوا ثيابَكم ، وخذُوا من شُعورِكم ، واسْتاكوا ، وتزيَّنوا ، وتنظَّفوا ؛ فإنَّ بني إسرائيلَ لم يكونُوا يفعلونَ ذلك ، فزنتْ نساؤُهم) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٣٦ / ١٢٤) بسنده عن عبد الله بن ميمون القداح عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عبد الله بن ميمون القداح ؛ قال الحافظ :

« منكر الحديث ، متروك » . وقال الذهبي في « تذكرة الحفاظ » (٣ / ١١٥٨) :

« هذا لا يصح ، إسناده ظلمة » .

٧٠٣٠ - (اطْمئنَّ يا عم ! فإنَّك خَاتَم المهاجرينَ في الهجْرةِ ؛ كما أنِّي خاتَمُ النبيينَ في النُّبوةِ) .

ضعيف . روي من حديث سهل بن سعد ، ومن حديث ابن شهاب الزهري مرسلاً .

١ - أما حديث سهل : فيرويه إسماعيل بن قيس عن أبي حازم ، عنه قال :

لما قدم رسول الله ﷺ من بدر ومعه عمه العباس ؛ قال له : يا رسول الله ! لو أذنت لي فخرجت إلى مكة فهاجرت منها - أو قال : فأهاجر منها - ، فقال رسول

الله ﷺ : . . . فذكره .

أخرجه عبد الله بن أحمد في « زوائد فضائل الصحابة » (٢ / ٩٤١ / ١٨١٢) ، وابن حبان في « الضعفاء والمجروحين » (١ / ١٢٨) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ١٩٠ / ٥٨٢٨) ، وابن عدي في « الكامل » (١ / ٣٠١) ، وابن عساكر (٢٦ / ٢٩٦) من طريق الهيثم بن كليب والحسن بن عرفة وغيرهما عن إسماعيل به .

أورده ابن عدي في ترجمة إسماعيل هذا ، وقال :

« قال البخاري : مديني منكر الحديث » . وقال ابن حبان :

« في حديثه من المناكير والمقلوبات التي يعرفها من ليس الحديث صناعته ، مات وقد نيف على تسعين سنة » . وقال ابن أبي حاتم في « العلل » :

« قال أبي : هذا حديث موضوع ، وإسماعيل : منكر الحديث » .

وقال الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٢ / ٨٤) :

« إسناده واهٍ ، رواه أبو يعلى والشاشي في « مسنديهما » ، ويروى نحوه في مراسيل الزهري » .

وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٩ / ٢٦٦) :

« رواه أبو يعلى ، والطبراني ، وفيه أبو مصعب إسماعيل بن قيس ، وهو متروك » .

٢ - أما حديث الزهري : فيرويه العثماني - وهو عثمان بن محمد بن عثمان - : نا الليثي - وهو : أحمد بن محمد - عن إبراهيم بن حمزة الزبيري عن إبراهيم بن

سعد عن ابن شهاب قال : . . . فذكره نحوه .

أخرجه ابن عساكر (٢٦ / ٢٩٧) من طريق الرّوياني : نا العثماني .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ عثمان بن محمد بن عثمان : أورده أبو نعيم في شيوخه في « أخبار أصبهان » (١ / ٣٥٨) وساق له حديثاً واحداً ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأما أحمد بن محمد الليثي : فلم أعرفه .

٧٠٣١ - (أفضلُ الأَعمالِ العلمُ باللهِ ؛ إنَّ العلمَ ينفعُك معَه قليلُ العَملِ وكثيره ، وإنَّ الجهْلَ لا ينفعُك معه قَليلُ العمَلِ ولا كثيرُه) .

موضوع . عزاه السيوطي في « الجامع الصغير » و « الجامع الكبير » للحكيم عن أنس ، وقد وقفت على إسناده في « جامع بيان العلم » لابن عبد البر (١ / ٤٥) عن مؤمّل بن عبد الرحمن الثقفي عن عباد بن عبد الصمد عن أنس بن مالك قال :

جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : يا رسول الله ! أي الأعمال أفضل ؟ قال :

« العلم بالله عز وجل » . قال : يا رسول الله ! أي الأعمال أفضل ؟ قال :

« العلم بالله » . قال : يا رسول الله ! أسألك عن العمل وتخبرني عن العلم ! فقال رسول الله ﷺ :

« إن قليل العمل ينفع مع العلم ، وإن كثير العمل لا ينفع مع الجهل » .

ومن هذا الوجه أورده السيوطي في ذيل « اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة » (ص ٤١) وقال عقبه :

« قال ابن حبان : حدثنا قتيبة : حدثنا غالب بن وزير الغزي : حدثنا مؤمل ابن عبد الرحمن الثقفي : حدثنا عبّاد بن عبد الصمد عن أنس بنسخة أكثرها موضوع .

وقال البخاري : عباد بن عبد الصمد منكر الحديث . وقال في « المغني » :

مؤمل بن عبد الرحمن ضعفه أبو حاتم » .

قلت : ونصّ كلام أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٤ / ١ / ٣٧٥) :

« لين الحديث ، ضعيف الحديث » .

قلت : فيتعجّب من الحافظ السيوطي وتناقضه أنه في استدراكه لهذا الحديث على ابن الجوزي وإيراده إياه في الأحاديث الموضوعة ؛ فإنه مع ذلك أورده في « الجامع الصغير » ـ كما رأيت ـ !

وأعجب منه صنيع المناوي ؛ فإنه نقل في « فيض القدير » عن الحافظ العراقي اقتصاره على قوله : « سنده ضعيف » . بل زاد في الإغراب فقال :

« فكان على المصنف استيعاب مخرجيه ، إيماءً إلى تقويته ؛ فمنهم ابن عبد البر وغيره » .

ففاته أن في سنده ذاك المتهم بالوضع ، كما فاته حكم السيوطي نفسه على الحديث بالوضع .

٧٠٣٢ - (أفضلُ الأَعمالِ حسْنُ الخلُقِ ، وأنْ لا تغضبَ إن استطعتَ) .

ضعيف . أخرجه الخرائطي في « مساوئ الأخلاق » بسند صحيح عن الجريري عن أبي العلاء بن الشخير قال :

جاء رجل إلى النبي ﷺ من تلقاء وجهه فقال : أي الأعمال أفضل ؟ فقال :

« حسن الخلق » . وأتاه من بعده فقال : أي الأعمال أفضل ؟ فرفع رأسه إليه فقال :

« أما تفقه ؟ هو أن لا تغضب إن استطعت » .

قلت : وعلّته الإرسال ؛ فإن ابن الشخير - واسمه : يزيد بن عبد الله البصري - : تابعي ثقة ؛ ولذلك فما أحسن السيوطي في « الزيادة على الجامع الصغير » بإطلاقه العزو إلى ابن الشخير ؛ فأوهم أنه مسند !

٧٠٣٣ - (أفْضلُ الصَّدقة أن تُشبعَ كَبداً جائعاً) .

ضعيف جدّاً . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٣ / ٢١٧ / ٣٣٦٧) من طريق زربي مؤذن هشام بن حسان قال : سمعت أنس بن مالك يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ زربي - كنيته أبو عبد الله - ؛ يروي عن أنس . قال الحافظ الذهبي [في] « المغني » :

« قال البخاري : في حديثه نظر . وقال الترمذي : له مناكير » . وفي « التقريب » :

« ضعيف » .

وإن من عجائب المناوي أنه سقط من نظره (زربي) الذي هو علة الحديث ، وأخذ يعلّه بهشام بن حسان - وهو ثقة من رجال الشيخين - ، وقد رد عليه الشيخ الغماري في « المداوي » (٢ / ٨٥) ؛ ولكنه خفيت عليه أيضاً علة الحديث ، فقال :

« الحديث إذا لم يكن فيه ضعيف ؛ فهو صحيح لا حسن فقط » .

٧٠٣٤ - (أَفْضَلُ العمَلِ النيّةُ الصّادقةُ) .

ضعيف . عزاه السيوطي للحكيم الترمذي عن ابن عباس ، وبيض له المناوي في « الشرح الكبير » ، وضعف إسناده في « التيسير » . وأكّد ذلك الشيخ الغماري في « المداوي » ، وساق إسناده فقال (٢ / ٩٩) :

« قال الحكيم (الترمذي) : في الأصل الثالث والثلاثين ومئتين : حدثنا عمر ابن أبي عمر عن نعيم بن حماد عن عبد الوهاب بن همام الحميري قال : سمعت أبي يقول : سمعت وهباً يحدث عن ابن عباس :

أن رجلاً قال : يا رسول الله ! ما أفضل العمل ؟ قال :

(النية الصادقة) » .

وقال الشيخ الغماري :

« قلت : رجال إسناده كلهم موثقون ؛ إلا شيخ الحكيم (عمر بن أبي عمر) » .

قلت : هكذا وقع الإسناد فيه محرفاً في موضعين منه :

أحدهما : (عمر بن أبي عمر) . . والصواب : (ابن فيروز) .

والآخر : (عبد الوهاب) . . والصواب : (عبد الرزاق) .

وتوثيقه المذكور فيه نظر من وجهين :

الأول : توثيقه (نعيم بن حماد) ، وفيه كلام كثير ، حتى نسب للوضع ، وقد لخص الخلاف فيه الحافظ في « التقريب » أحسن تلخيص ؛ فقال :

« صدوق يخطىء كثيراً ، فقيه عالم بالفرائض » .

والآخر : همام بن نافع والد عبد الرزاق صاحب « المصنف » : قال العقيلي :

« حديثه غير محفوظ ؛ كما في (المغني) » . وقال الحافظ :

« مقبول » .

وأما عمر بن فيروز - فهو : عمر بن موسى بن فيروز ، أبو حفص المخرمي ، ويعرف بالتّوزي - : ترجمه « الخطيب » (١١ / ٢١٤) في روايته عن جمع منهم (نعيم بن حماد) ، وبرواية جمع عنه من الحفاظ ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٧٠٣٥ - (أفْضلُ القُرآنِ سورةُ البقرةِ) .

منكر . أخرجه ابن الضريس في « فضائل القرآن » (٨٥ / ١٧١) ، والحارث في « مسنده » (٢ / ٧٣٨ / ٧٣٢) ، وابن نصر في « قيام الليل » (ص ٦٧) عن الحسن ، ورجاله ثقات .

وقال الحافظ في « المطالب العالية » (٣ / ٣١٣ / ٣٥٦٤) :

« إسناده إلى الحسن صحيح » .

وتبعه السيوطي في « الدر المنثور » (١ / ٢٠) .

قلت : لكن مراسيل الحسن ـ وهو : البصري ؛ مراسيله ـ كالريح ، لا سيما وهو مخالف لقوله عليه الصلاة والسلام :

« أفضل القرآن : ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ » .

وهو مخرج في « الصحيحة » برقم (١٢٩٩) .

ثم ساقه السيوطي في « الجامع » من رواية البغوي في « معجمه » عن ربيعة الجرشي .

وسكت عنه ! على غالب عادته ، وتبع في ذلك الحافظَ في « الإصابة » . لكن هذا ذُكِرَ عن غير واحد من الأئمة النقاد ـ منهم أبو حاتم الرازي ؛ أنهم جزموا ـ بأنه لا صحبة له .

٧٠٣٦ ـ (أفْضلُ اللّيلِ جَوفُ اللّيلِ الأَوسطِ) .

منكر . أورده السيوطي في « الزيادة » و « الجامع الكبير » من رواية (ش) عن الحسن مرسلاً .

قلت : وهو في « مصنف ابن أبي شيبة » (٢ / ٢٧٢) قال : حدثنا هُشيم : قال : أنا منصور عن الحسن :

أن النبي ﷺ سُئل : أي الليل أفضل ؟ فقال :

« جوف الليل الأوسط » .

ثم قال : حدثنا هشيم عن أبي حرة عن الحسن :

أن رجلاً سأل أبا ذر : أي الليل أسمع ؟ قال :

« جوف الليل الأوسط » . قال : ومن يطيق ذلك ؟ قال :

« من خاف ؛ أدلج » .

قلت : ولا يصح ؛ لما عرفت من حال مراسيل الحسن البصري في الحديث الذي قبله .

ثم هو مخالف لبعض الأحاديث الصحيحة ؛ مثل قوله عليه الصلاة والسلام :

« أحب الصلاة إلى الله صلاة داود ، كان ينام نصف الليل ، ويقوم ثلثه ، وينام سدسه » .

أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ، وهو مخرج في « إرواء الغليل » (٤٥١) .

ومنها : قوله صلى الله عليه وآله وسلم :

« أقرب ما يكون الرب من العبد في جوف الليل الآخر ، فإن استطعت أن تكون ممن يذكر الله في تلك الساعة ؛ فكن » .

رواه الترمذي وغيره بسند صحيح ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١١٩٨) .

وقوله في رواية الحسن الموقوفة : « من خاف ؛ أدلج » قد جاء مرفوعاً عن غير واحد من الصحابة ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٣٣٥) .

٧٠٣٧ - (أفْضلُ المؤمنينَ إيماناً الذي إذا سُئل ؛ أعطَى ، وإذا لم يُعط ؛ اسْتغْنى) .

منكر . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١ / ٣١٠) في ترجمة (**محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن سليمان بن سالم الحراني**) **مولى بني أمية** - يكنى : (**أبا جعفر**)- قال : نبأنا عمي سليمان بن عبد الله قال : حدثني جدي عن أبيه عن عبد الكريم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو :

أن رسول الله ﷺ قال لمن عنده :

« أي المؤمنين أفضل ؟ » . قال بعضهم : المؤمن الغني الذي يُعطي فيتصدق . فقال رسول الله ﷺ :

« ليس كذلك ، ولكن أفضل المؤمنين إيماناً . . . » .

قلت : هذا إسناد ضعيف ؛ أبو جعفر الحراني : لم يذكر له الخطيب في ترجمته جرحاً ولا تعديلاً ، ولا ذكر راوياً عنه سوى (علي بن عمر السكري) ؛ فهو في عداد المجهولين .

وسائر رجاله موثقون ؛ غير الراوي عن (عبد الكريم) - وهو : ابن مالك الجزري - واسمه : سليمان بن أبي داود سالم الحراني ، وهو متفق على ضعفه ؛ بل قال البخاري والأزدي :

« منكر الحديث » .

(تنبيه) : من أوهام المناوي الفاحشة في تصحيح الحديث وتخريجه قوله في « التيسير » :

« رواه ابن ماجه بنحوه ، وإسناده ضعيف ؛ لكن له شواهد » .

ولذلك أخذ على السيوطي أنه لم يعزه لابن ماجه ، فقال في « فيض القدير » :

« وكلام المصنف يؤذن بأن هذا لم يتعرض أحد من الستة لتخريجه ، وإلا ؛ لما أبعد النجعة عازياً للخطيب - وهو ذهول - ؛ فقد خرجه ابن ماجه في « الزهد » في حديث ابن عمر هذا بلفظ : « أفضل المؤمنين : المقل الذي إذا سئل أعطى ، وإذا لم يعطَ ؛ استغنى » .

قلت : وهذا مما لا أصل له ألبتة عند ابن ماجه ، وما رأيت أحداً عزاه إليه ، وبخاصة الحافظ المزي في « التحفة » ، وتبعه الشيخ النابلسي في « الذخائر » ، وقد أنكره عليه الشيخ الغماري في « المداوي » (٢ / ١٠٤) ؛ ولكنه صرح بأنه لم يرَ الحديث في « تاريخ الخطيب » ؛ فخذها فائدة عزيزة من فوائد هذه « السلسلة » الكثيرة . والحمد لله على توفيقه ، وأسأله المزيد من فضله .

٧٠٣٨ - (أفٌّ للحمَّام ! حجابٌ لا يَستُر ، وماءٌ لا يطْهُر . . . لا يحلُّ لرجلٍ أنْ يدْخلَه إلا بمنديلٍ ، مُروا المسلمينَ لا يَفتنونَ نساءَهم ؛ الرِّجالُ قوّامونَ على النِّساءِ ، علّمُوهنّ ومرُوهنّ بالتَّسبيحِ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٦ / ١٥٨ / ٧٧٧٣) من طريق ابن وهب : أخبرني ابن لهيعة : حدثني عبيد الله بن جعفر : أنه بلغه عن

عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : . . . فذكره . وقال : « هذا منقطع » .

قلت : وهذه علة ظاهرة ، ورجال إسناده ثقات . والله أعلم .

٧٠٣٩ - (أَكْثِرِ الصَّلاةَ في بيتِك ؛ يكْثر خيرُ بيتِكَ ، وسلِّم على مَنْ لقيتَ مِنْ أمَّتي ؛ تكثر حسناتُك) .

موضوع . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٦ / ٤٢٧ / ٨٧٦٠) من طريق أبي العباس محمد بن يعقوب قال : نا أبو قلابة قال : نا أبي قال : نا علي ابن جَند الطائفي عن عمرو بن دينار عن أنس بن مالك مرفوعاً .

وأخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ١٣٤) من طريق أخرى عن أبي قلابة به ؛ وزاد في آخره : « الحديث » ؛ مشيراً إلى أن للحديث تتمة ، وكذا رواه العقيلي (٣ / ٢٢٤) من طريق مسدد قال : حدثنا علي بن الجَنَد . . .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ المتهم به علي بن الجَنَد هذا : قال ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٣ / ١٧٨) :

« شيخ كتبت عنه بمكة ، روى عن عمرو بن دينار عن أنس قال : قال النبي ﷺ : « إذا دخلت بيتك ؛ فسلم » . سمعت أبي يقول : هو شيخ مجهول ، وحديث موضوع . وقال أبو زرعة : وحديثه منكر » .

وقال الذهبي في « المغني » :

« قال البخاري : منكر الحديث . وقال أبو حاتم : خبره كذب » .

وعمرو بن دينار هو : قهرمان آل الزبير البصري . . وليس ابن دينار المكي ؛ هذا ثقة وذاك ضعيف ، ولم يدرك أنس بن مالك رضي الله عنه .

(تنبيه) : وقع في « الجامع الصغير » : (ابن عباس) . . وهو خطأ ، والصواب : (أنس) ـ كما رأيت ـ ، وقد نبه على ذلك المناوي في « فيض القدير » ، لكنه وهم وهماً فاحشاً فقال :

« فيه محمد بن يعقوب الذي أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال : له مناكير » .

قلت : فغفل عن كون هذا الذي ضعفه الذهبي هو من طبقة أتباع التابعين ؛ كما ذكر الذهبي نفسه أنه روى عن سعيد المقبري وغيره ، والغفلة الأشد أنه شَرَدَ ذهنه عن أن راوي هذا الحديث متأخر جداً عن المقبري ، ثم عن كنيته ـ المصرح بها في إسناد البيهقي ـ (أبي العباس) من شيوخ الحاكم ، كما غفل عن المتابعات المذكورة ؛ فسبحان الهادي .

ثم المقدار الذي ذكر بلفظ : « إذا دخلت بيتك . . . » إلخ ، له تسع طرق أخرى ، خرجها كلها الحافظ ابن حجر في جواب سؤال عنه محفوظ في المكتبة الظاهرية ، ذهب فيه إلى أن مجموعها يدل على أن للحديث أصلاً . وجمعت أنا له خمس طرق أودعتها فيما تقدم من هذا الكتاب برقم (٣٧٧٢) .

٧٠٤٠ ـ (أَكثِرْ ذكرَ الموتِ ؛ فإنَّ ذِكْره يسلِّيك مما سِواه) .

ضعيف . هكذا ذكره السيوطي في « الجامع الصغير » برواية ابن أبي الدنيا في « ذكر الموت » عن سفيان عن شريح مرسلاً .

قلت : وقد رأيته عند ابن أبي الدنيا في « كتاب الشكر » (٧٣ / ١٦٨) ، ومن طريقه أبو نُعيم في « حلية الأولياء » (٧ / ٣٠٥) من طريق سفيان : حدثني رجل من أسناننا : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوصى رجلاً بثلاث ، قال : . . . فذكره ، وزاد :

« وعليك بالدعاء ؛ فإنك لا تدري متى يستجاب لك ، وعليك بالشكر ؛ فإن الشكر زيادة » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لانقطاعه وجهالة الرجل الذي لم يسمَّ ، ولم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

ومثله ما أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في « الترغيب والترهيب » (٢ / ٦٥٢ / ١٥٦٩) من طريق إبراهيم بن الأشعث قال : قال فضيل بن عياض : بلغني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوصى رجلاً فقال له : . . . فذكره .

ومثله ما في « المطالب العالية » (٣ / ١٤٠ / ٣٠٩٨) من رواية ابن أبي عمر عن أبي زكريا الكوفي عن رجل حدثه : . . . فذكره في تمام حديث ، وزاد :

ثم قرأ سفيان : ﴿ لئن شكرتم لأزيدنكم ﴾ .

وسكت الحافظ عنه لجهالة الرجل وانقطاعه .

قلت : وسفيان هو : الثوري ، وأبو زكريا الكوفي هو : يحيى بن أبي بُكير الكرماني البغدادي ، كوفي الأصل ، وهما ثقتان .

٧٠٤١ - **(أكْثرُ ما أتخوَّفُ على أمَّتي مِنْ بعْدي : رجلٌ يتأوَّل القرآنَ ؛ يضَعُه على غيرِ مَواضِعه ، ورجلٌ يرى أنَّه أحقُّ بهذا الأمرِ مِن غَيرِه) .**

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ٢٤٢ / ١٨٦٥) من طريق إسماعيل بن قيس الأنصاري عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ إسماعيل بن قيس وعبد الرحمن بن زيد : كلاهما متروك ؛ فأحدهما هو المتهم به .

وقال الهيثمي في « المجمع » (١ / ١٨٧) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه إسماعيل بن قيس الأنصاري ، وهو متروك الحديث » .

٧٠٤٢ - **(أكْثرُوا ذِكرَ اللهِ حتَّى يقولُوا : مجنونٌ) .**

منكر . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (١٣٧٦) ، ومن طريقه ابن السني (٣ / ٤) ، وابن حبان (٢ / ٩٣ / ٨١٤) ، وابن عدي في « الكامل » (٣ / ١١٣) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » ؛ كلهم من طريق عمرو بن الحارث : أن دراجاً أبا السمح حدثه عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

قلت : ذكره ابن عدي في جملة أحاديث لدراج هذا ، وقال :

« وعامتها مما لا يتابع عليه ، وهذا الحديث مما ينكر عليه » . وقال في حديث آخر له :

« حديث باطل » .

وكذلك أورد الحافظ الذهبي حديث الترجمة فيما أنكر على دراج ، وقد سبقت ترجمته تحت هذا الحديث (٥١٧) ، ومن ذلك قول الإمام أحمد :

« أحاديثه مناكير » .

وبه أعله الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٧٦) .

(تنبيه) : كان من الدواعي على إعادة تخريج هذا الحديث ـ من مصادر أخرى غير متقدمة ـ : أنني رأيت الشيخ أحمد الغماري في كتابه « المداوي » يميل إلى تحسين أحاديث دراج عن أبي الهيثم في ثلاثة مواضع منه (١ / ٢٧٨) قال فيه :

« فدراج أبو السمح يعلم أمره صغار المبتدئين في طلب الحديث ، وله نسخة معروفة ، وكثير من الحفاظ يحسنها » ، وفي (١ / ٣٧٣ ـ ٣٧٤) قال في الحديث :

« إذا رأيتم الرجل يعتاد المساجد . . . » ، رداً على المناوي تناقضه فيه :

« بل هو حسن إن شاء الله ؛ لأن نسخة دراج أبي السمح عن أبي الهيثم عن أبي سعيد غايتها الحسن ـ كما ذكرت سابقاً ـ » .

وهذا تجاهل منه لقاعدة : (الجرح مقدم على التعديل مع بيان السبب) وهو أن أحاديثه مناكير ـ كما تقدم عن الإمام أحمد وغيره ـ ؛ لكن الرجل يتبع هواه ، وينتصر للصوفية والطرقية الرَّقَصَة ، ويرد أقوال الحفاظ إذا ما جرحوا أحداً من الرواة الصوفية مثل : (أبي عبد الرحمن السُلمي) ، ومن الدليل على ذلك أنه لما خرج هذا الحديث ؛ نقل تصحيح الحاكم لإسناده مقراً له عليه ، وأتبعه بقوله :

« وهذا الحديث عظيم الشأن ، جليل المقدار ، يشتمل على فوائد كثيرة ، أوصلها العارف أبو عبد الله محمد بن علي الزواوي البجايي إلى مئة وست وستين فائدة ، في مجلد لطيف ، سماه « عنوان أهل السير المصون وكشف عورات أهل المجون ، بما فتح الله به من فوائد حديث : (اذكروا الله حتى يقولوا : مجنون) » وقد قرأته وانتفعت به والحمد لله » .

قلت : من هذا الزواوي البجايي ؟ لا شك أنه من غلاة الصوفية الجاهلين بالسنة المحمدية أو المتجاهلين لها ؛ يدلك على ذلك هذا العنوان الذي أقل ما يقال فيه أنه تنطع بارد ؛ فإن مثل هذه الفوائد المزعومة التي تجاوزت المئة لم يذكر أحد - فيما أعلم - هذا العدد ولا قريباً منه في حديث صحيح ، وإنما هو من سخافات الطرقيين الذين وضعوا حديث : « أذيبوا طعامكم بذكر الله . . . » . وقد سبق تخريجه برقم (١٣٥) .

ولله درُّ من قال فيهم :

أيا جيل ابتداعٍ شرَّ جيلِ لقد جئتم بأمر مستحيلِ

أفي القرآن قال لكم إلهي : كلوا مثل البهائم وارقصوا لي !

٧٠٤٣ - (اكْشفوا عن المناكبِ ، واسْعوا في الطَّوافِ . ليرَى المشركونَ جَلَدَهم وقوتَهم) .

ضعيف بهذا اللفظ . أخرجه الطبراني والبيهقي في « دلائل النبوة » (٤ / ٣١٤) - والسياق له - من طريق موسى بن عقبة عن ابن شهاب قال :

ثم خرج رسول الله ﷺ من العام القابل من عام الحديبية معتمراً في ذي

القعدة سنة سبع ، وهو الشهر الذي صده فيه المشركون عن المسجد الحرام ، حتى إذا بلغ (يأجج)[1] ؛ وضع الأداة كلها : الحجف والمجان والرماح والنبل ، ودخلوا بسلاح الراكب : السيوف . . . فلما قدم رسول الله ﷺ ؛ أمر أصحابه فقال : . . . فذكره . قال :

وكان يكابدهم بكل ما استطاع ؛ فانكفأ أهل مكة . . الرجال والنساء والصبيان ينظرون إلى رسول الله ﷺ وأصحابه وهم يطوفون بالبيت ، وعبد الله بن رواحة يرتجز بين يدي رسول الله ﷺ ـ متوشحاً بالسيف ـ يقول :

خلوا بني الكفار عن سبيله ... أنا الشهيد أنه رسوله

قد أنزل الرحمن في تنزيله ... في صحف تتلى : رسوله

فاليوم نضربكم على تأويله ... كما ضربناكم على تنزيله

ضرباً يزيل الهام عن مقيله ... ويذهل الخليل عن خليله

قال : وتغيب رجال من أشراف المشركين أن ينظروا إلى رسول الله ﷺ غيظاً وخنقاً ونفاسة وحسداً ؛ خرجوا إلى الخندمة ، فقام رسول الله ﷺ بمكة وأقام ثلاث ليال ، وكان ذلك آخر القضية يوم الحديبية .

وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٦ / ١٤٧) :

« رواه الطبراني ، ورجاله رجال الصحيح » .

قلت : فعلَّة الحديث الإرسال ، وقد صح موصولاً عن أنس مختصراً بإنشاد ابن

(١) يأجج : بالهمزة ، وجيمين ؛ علم مرتجل لاسم مكان من مكة على ثمانية أميال .

رواحة بين يدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو مخرج في « مختصر الشمائل » (١٣١ / ٢١٠) .

ثم إن الثابت في الطواف أنه سبعة أشواط من الحَجَر إلى الحجر شوط ، يضطبع فيها كلها ويرمل في الثلاثة الأُوَل منها ، من الحجر إلى الحجر ، ويمشي في سائرها ؛ كما هو مبين في رسالتي « مناسك الحج والعمرة » (٢١ / ٣٤) .

٧٠٤٤ - (أكْلُ السَّفرجلِ يُذهبُ بطَخاءِ القلبِ) .

موضوع . بيّض له في « الفيض » ، وضعفه في « التيسير » ، وكأنه لم يقف على إسناده . وقد قال الشيخ الغماري في « المداوي » :

« هذا حديث موضوع ؛ انفرد بروايته وضاع ، بل وضاعان ؛ فكان الواجب على المصنف (يعني : السيوطي) عدم ذكره ، ولكن الشره وحب الإغراب أوقعه في مخالفة شرطه ورواية الموضوع المحقق . قال القالي : حدثنا محمد بن القاسم : ثنا محمد بن يونس الكديمي : حدثنا إبراهيم بن زكريا البزاز : حدثنا عمرو بن أزهر الواسطي عن أبان عن أنس به .

فعمرو بن أزهر : من مشاهير الوضاعين ، وكذلك الكديمي ، وأبان : متروك ، وإبراهيم بن زكريا : فيه مقال ؛ فالسند ظلمات متراكمة » .

قلت : ولقد صدق غفر الله له ، ولكن له طرق أخرى بنحوه من رواية طلحة ابن عبيد الله ، وعبد الله بن عباس ، و عبد الله بن الزبير رضي الله عنهم .

١ - أما حديث طلحة : فله عنه طريقان :

الأولى : عن عبد الرحمن بن حماد الطلحي عن طلحة بن يحيى عن أبيه

عنه قال :

دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي يده سفرجلة ، فرمى بها إلي ، وقال :

« دونكها أبا محمد ! فإنها تجم الفؤاد » .

أخرجه يعقوب بن سفيان في « المعرفة » (٣ / ١٦٥) ، وابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٦٠) ، والحاكم في « المستدرك » (٣ / ٣٧٠ و ٤ / ٤١١) . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » . ورده الذهبي بقوله :

« قلت : ابن حماد : قال أبو حاتم : منكر الحديث » . وقال ابن حبان :

« يروي عن طلحة بن يحيى بنسخة موضوعة ، فلست أدري أوضعها أو أُقلبت عليه ؟ وأيما كان من ذلك فهو ساقط الاحتجاج به ؛ لما أتى مما لا أصل له في الروايات على الأحوال كلها » .

وذكر ابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ٢١) عن أبي زرعة أنه قال :

« هذا حديث منكر » .

والطريق الأخرى : عن سليمان بن أيوب : حدثنا أبيعن جدي عن موسى ابن طلحة عن أبيه قال :

أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في جماعة من أصحابه ، وفي يده سفرجلة يقلبها ، فلما جلست إليه ؛ دحا بها نحوي ، ثم قال : « دونكها أبا محمد !

فإنها تشد القلب ، وتطيب النفس ، وتذهب بطخاوة الصدر » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٧٧ / ٢١٩) ، وابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٢ / ١٦٥ / ١٠٨٥) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه من لا يعرف ، منهم : أيوب والد سليمان ـ وهو : ابن سليمان ـ ، ذكره ابن أبي حاتم برواية ابنه سليمان بن أيوب فقط ؛ فهو مجهول .

٢ ـ وأما حديث ابن عباس : فيرويه الحسن بن علي الرقي : أخبرنا مخلد بن يزيد الحراني عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال :

دخلت على النبي ﷺ وبيده سفرجلة ، فقال لي :

« دونكها يا ابن عباس ! فإنها تزكي الفؤاد » .

أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٤ / ١٢٣) ، وابن حبان (١ / ٢٣٩) في ترجمة الحسن بن علي الرقي ، وقال :

« يروي عن مخلد بن يزيد الحراني وغيره من الثقات ما ليس من حديث الأثبات ، على قلة الرواية ؛ لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل القدح فيه ، وليس هذا من حديث ابن جريج ولا عطاء ولا ابن عباس ، وإنما روي هذا عن طلحة بن عبيد الله من حديث ولده » .

ثم ذكر حديث طلحة ، وأقره ابن الجوزي على ما قال .

٣ ـ وأما حديث عبد الله بن الزبير : فذكره ابن الجوزي (١٠٨٦) فقال :

« روى أبو يوسف يعقوب بن القاسم قال : نا عبد الله بن كثير قال : نا عبد الملك بن يحيى بن عبّاد عنه :

أنّ النبي ﷺ كانت في يده سفرجلة ، فجاء طلحة فقال :

« دونكها يا أبا محمد ! فإنها تجم الفؤاد » .

سكت عنه ابن الجوزي ، وعبد الملك بن يحيى بن عباد : ذكره ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٣٧٥) برواية الوليد بن مسلم فقط . والراوي عنه عبد الله بن كثير كنيته أبو سعيد ؛ كما في « اللسان » (٣ / ٤١٢) نقلاً عن « علل الخلال » ، ولم أجد له ترجمة .

وأبو يوسف يعقوب بن القاسم - هو : الطلحي - : وثقه ابن معين - كما في ترجمته من « تاريخ بغداد » - ، ويظهر من رواية الخلال لحديثه هذا في « العلل » أنه أنكره فقال :

« وإنما حدث به العيشي عن عبد الرحمن بن حمّاد » . وقال :

« فعجب أحمد من قوله له » .

(فائدة) : الطخاء ؛ قال ابن الأثير : « ثقلٌ وغشيٌ ، و أصل الطخاء والطَّخي : الظلمة والغيم » . ثم ذكر الحديث بلفظ :

« إذا وجد أحدكم طخاءً على قلبه ؛ فليأكل السفرجل » .

ولم أجده ؛ فالله أعلم به .

ثم رأيت أبا نعيم قد أخرج في « كتاب الطب » حديث طلحة من الطريقين

(١٣٣ / ٢ - ١٣٤ / ١ و ١٦١ / ٢) ، كما أخرج حديث أبان عن أنس من طريق عيسى بن شعيب عنه نحوه (١٣٤ / ١) .

وزاد على ما تقدم أنه أخرجه بنحوه من حديث جابر (١٣٤ / ١) من طريق **عون بن عمارة** عن سليمان . . . (غير واضح في المصورة) عن جابر .

وقال ابن أبي حاتم في « الجرح » (٣ / ١ / ٣٨٨) عن أبيه قال :

« أدركته ولم أكتب عنه ، وكان منكر الحديث ، ضعيف الحديث ، سُئل أبو زرعة عن عون بن عمارة فقال : منكر الحديث » .

٧٠٤٥ - (البَس الخشِنَ الضيِّقَ حتى لا يَجدَ العِزُّ والفْخرُ فيكَ مَساغاً) .

منكر . أخرجه ابن منده في « المعرفة » من طريق بقية قال : حدثنا **حسان بن سليمان** (!) عن عمرو بن مسلم عن أنيس بن الضحاك قال : قال رسول الله ﷺ لأبي ذر : . . . فذكره . وقال ابن منده :

« غريب ، وفيه إرسال » . كذا في « الإصابة » في ترجمة (أنيس بن الضحاك الأسلمي) وقال :

« ذكره أبو حاتم الرازي ، وقال : لا يعرف » .

قلت : ذكر ذلك في « الجرح » (١ / ١ / ٣٣٤) .

وساق فيه إسناد الحديث من بقية ، إلا أنه وقع فيه : « حسان بن سليم المقرائي : وكان يشبه إبراهيم بن أدهم في العبادة » ، وقد ترجمه في مكانه (١ / ٢ / ٢٣٧) من رواية بقية عنه ، ولم يزد . وهذا معناه أنه لا يعرفه ؛ فهو من شيوخ بقية المجهولين .

قلت : وقد روي من حديث أبي ذر نفسه .

أخرجه الديلمي في « مسنده » (٣ / ٢٦٣ - ٢٦٤) من طريق أبي الشيخ بن حيان بسنده عن **عمرو بن حصين** : حدثنا ابن علاثة عن **غالب بن عبيد الله الجزري** عن مجاهد عن عبيد بن عمير عن أبي ذر : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ (عمرو بن حصين) و(غالب بن عبيد الله الجزري) : وهما متروكان .

قلت : وإن من محاباة الشيخ الغماري للصوفية والطرقية وأحاديثهم أنه في « المداوي » (٢ / ٢٢٩) مرَّ على الحديث ولم يتعرض له ببيان ضعفه ! وإنما انشغل كعادته - غالباً - بالردِّ على المناوي ؛ وكان رده هنا لفظياً لا طعم له - غفر الله له - .

٧٠٤٦ - (الْزمُوا هذا الدعاءَ : اللهمَّ ! إنِّي أسأَلُكَ باسْمكَ الأعظمِ ، ورضوانِك الأَكبرِ) .

ضعيف . أخرجه أبو بكر الشافعي في « الغيلانيات » (١١٧ / ٢٣٧) ، وابن قانع في « معرفة الصحابة » (١ / ١٨٧ / ٢١٠) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ١٦٦ / ٢٩٥٨) من طريق **سلمى بنت عياض بن منقذ بن سلمى بن مالك** : حدثني جدي منقذ **بن سلمى** عن جده مالك عن حديث جده أبي مرثد عن حديث حليفه حمزة بن عبد المطلب مسنداً إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد غريب مظلم ؛ (سلمى) وجدها (منقذ بن سلمى) : لم

أجد من ذكرهما ، ولا ابن حبان في « الثقات » ! وإن من غرابته أن الطبراني نفسه لم يورده في كتابه الجامع الحافل « الدعاء » ، ولا أورده الهيثمي في « مجمع الزوائد » ، وبيَّض له المناوي في « الشرح الكبير » ، وأما في « التيسير » فألقى الكلام على عواهنه فقال :

« وهو حسن » !

وأما الشيخ الغماري فمر عليه ولم ينتقده خلاف عادته ، والظاهر أنه لم يقف على إسناده حتى تجاوزه ، وإلا ؛ لم يجز له - حسب عادته - السكوت عنه . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٧٠٤٧ - (كانَ يكثرُ أنْ يدعوَ بهذا الدعاءِ :

اللهمَّ ! اجْعلْني أخشاكَ ، حتَّى كأنِّي أراكَ أبداً حتّى ألقاكَ ، وأَسْعدني بتقواكَ ، ولا تُشْقِني بمعصيتِكَ ، وخِرْ لي في قَضائكَ ، وبارِكْ لي في قَدَرِكَ ؛ حتَّى لا أحبَّ تَعجيلَ ما أخرت ، ولا تأْخيرَ ما عجَّلتَ ، واجعلْ غِنايَ في نفسي ، وأمْتعْني بسَمْعي وبَصَري ، واجْعلْهما الوارثَ منِّي ، وانْصرْني على مَنْ ظَلَمني ، وأَرِني فيه ثأْري ، وأَقرَّ بذلك عَيني) .

ضعيف جداً بهذا التمام . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٦ / ١٢٠ / ٥٩٨٢) ، وفي « الدعاء » (٣ / ١٤٦٦ / ١٤٢٤) من طريق إبراهيم بن خثيم بن عراك بن مالك عن أبيه عن جده عن أبي هريرة : . . . فذكره . وقال :

« لا يروى عن عراك بن مالك إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ إبراهيم بن خثيم : قال النسائي :

« متروك » . وقال أبو زرعة :

« منكر الحديث » . وقال ابن معين :

« كان الناس يصيحون به ، لا شيء » . وكان ابن معين لا يكتب عنه .

وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ١٧٨) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه إبراهيم بن خثيم بن عراك ، وهو متروك ، وروى البزار بعض آخره من قول : « أمتعني . . . » بنحوه بإسناد جيد » .

قلت : ليس بجيد ؛ وإنما هو صحيح لطرقه وشواهده ـ كما كنت حققت ذلك في « الصحيحة » (٣١٧٠) ـ .

٧٠٤٨ ـ (اللهمَّ ! الْطفْ لي في تَيسيرِ كلِّ عسيرٍ ؛ فإنَّ تَيسيرَ كلِّ عَسيرٍ عليكَ يَسيرٌ ، وأسألُك اليُسرَ والمعافاةَ في الدُّنيا والآخرةِ) .

منكر . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٢ / ٢٧٣ ـ ٢٧٤) ، والطبراني في « الأوسط » (٢ / ٦١ / ١٢٥٠) من طريق عبد الله بن عبد الرحمن المسمعي قال : حدثني أبي عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة :

أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما وجه جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه إلى الحبشة ؛ شيَّعه وزوده كلمات ، قال : « قل . . . » . فذكره .

أورده العقيلي في ترجمة المسمعي هذا وقال :

« بصري ، لا يتابع على حديثه ، ولا يُعرف إلا به » . ولذلك قال الذهبي في « الميزان » :

« قلت : إسناده مظلم ، وما حدث به العلاء أبداً » .

قلت : وزاد الحافظ في « اللسان » في النقل عن العقيلي أنه :

« مجهول بالنقل » .

قلت : ولم يعرفه الهيثمي ؛ فقال في « مجمع الزوائد » (١٠ / ١٨٢) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه من لم أعرفهم » .

قلت : ليس فيه مجهول إلا عبد الله هذا ، وقد تقدم له حديث آخر في فضل عمر برقم (٣٠٥٤) وهناك لم يتنبه للجهالة ؛ فأعله بأبيه عبد الرحمن - كما تقدم بيانه - .

٧٠٤٩ - (كانَ يدعُو بهؤلاءِ الكَلماتِ :

اللهمَّ ! - أَحسبُه قال : - أسألك إِيماناً يُباشرُ قلْبي ؛ حتَّى أعلمَ أنْ لا يُصيبني إلاّ ما كتبْتَ لي ، ورِضاً من المعيشةِ بما قَسمتَ لي) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار في « مسنده » (٤ / ٥٨ / ٣١٩١) من طريق سعيد بن سنان عن أبي الزاهِريَّة عن كثير بن مرة عن ابن عمر : . . . فذكره مرفوعاً . قال البزار :

« أحاديث أبي الزاهرية عن ابن عمر لا نعلم شاركه فيها غيره ، وهو ليس بالحافظ . . سيئ الحفظ ، وقد حدَّث عنه الناس على ذلك ، وما عداه من رجال هذا الإسناد فحسن ، وإنما كتبنا أحاديثه لحسن كلامها » .

قلت : وهذا من البزار شيء غريب ؛ حيث أعل الحديث بما لا يعل به مثله ، وأعرض عن العلة الحقيقية فيه ؛ فإن أبا الزاهرية : ثقة من رجال مسلم ، فيه كلام

لا يضره ، وإنما العلة من الراوي عنه ؛ وهو : سعيد بن سنان ـ وهو : الحمصي أبو مهدي ـ : قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، رماه الدارقطني وغيره بالوضع » .

قلت : وبه أعله الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ١٨١) لكنه قصَّر فقال :

« وهو ضعيف » .

قلت : وذلك ؛ لأنه متهم كما تقدم عن الحافظ ، ومثله قول الذهبي في « المغني » :

« متروك متهم » .

٧٠٥٠ ـ (اللهمَّ ! إنِّي أعوذُ بكَ من فِتنةِ النِّساءِ ، وأعوذُ بكَ من عذابِ القبرِ) .

شاذ . أخرجه الخرائطي في « اعتلال القلوب » قال (٤٠ / ١) : نا حماد بن الحسن الوراق : نا أبو عامر العقدي قال : ثنا شعبة عن عبد الملك بن عمير قال : سمعت مصعب بن سعد يقول : كان سعد يعلمنا هذا الدعاء ، ويذكره عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم ؛ لكن الخرائطي أخطأ في متنه في موضعين منه :

أحدهما : أنه اختصره ؛ فإنه قد أخرجه في « مكارم الأخلاق » (٢ / ٩٨٧ /

١١١٧) ، بتمامه بإسناده ـ المذكور أعلاه ـ ولفظه :

« اللهم ! إني أعوذ بك من البخل ، وأعوذ بك من الجُبن ، و أعوذ بك أن أرد إلى أرذل العمر ، وأعوذ بك من فتنة الدنيا ؛ وأعوذ بك من عذاب القبر » .

وهكذا رواه جمع عن شعبة وغيره عن عبد الملك بن عمير ـ كما هو مبين في « الصحيحة » (٣٩٣٧) ـ ، وشعبة هو : ابن الحجاج ، الحافظ المشهور وليس (شعبة بن دينار الكوفي) كما زعمت الدكتورة سعاد سليمان الخندقاوي في تعليقها على « المكارم » !

والآخر : جَعَلَ : « النساء » . . مكان : « الدنيا » ؛ كما ظهر من سياق نصه في « المكارم » .

وهذا الخطأ من غرائب ما مرّ بي من مثل هذا الحافظ .

٧٠٥١ ـ (اللهمَّ ! لكَ الحمْدُ شُكراً ، ولكَ المنُّ فَضْلاً) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٩ / ١٤٤ ـ ١٤٥ / ٣١٦) من طريق سليمان بن سالم مولى آل جحش : ثنا سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن أبيه عن جده قال :

بعث رسول الله ﷺ سرية فقال :

« لئن سلمهم الله ؛ لأشكرنَّه » ؛ أو قال : « عليَّ إن سلمهم الله ؛ أن أشكره » . فغنموا وسلموا ؛ فقال : . . . (فذكره) . فانتظره الناس أن يصنع شيئاً ؛ فلم يروه ، فقالوا : يا رسول الله ! إنك قلت (للذي قال) . فقال :

« أَوَلَم نقل : اللهم ! . . . » الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ إسحاق بن كعب بن عجرة : مجهول الحال .

وسليمان بن سالم مولى آل جحش ـ هو : أبو داود القرشي المدني ؛ كما قال في « اللسان » ، وهو ـ : مختلف فيه ، وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (٤ / ١٨٥) قال :

« وفيه سليمان بن سالم المدني ، وهو ضعيف » . ونقله المناوي في « فيض القدير » ثم قال :

«وذكره في محل آخر وقال : فيه عبد الله بن شبيب متهم ذو مناكير » .

قلت : وهذا خطأ واضح من المناوي ؛ فلم أره في مكان آخر عند الهيثمي ، وليس فيه عبد الله بن شبيب ـ كما ترى ـ ؛ فالظاهر أن بصره انتقل إلى حديث آخر .

٧٠٥٢ ـ (اللهمَّ ! لا تَكِلْني إلى نفْسِي طَرْفَةَ عَينٍ ، ولا تَنزِعْ مني صالحَ ما أعطَيتَني) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار في « مسنده » (٤ / ٥٨ / ٣١٩٠ ـ كشف الأستار) من طريق إبراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قال :

كان من دعاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته إبراهيم بن يزيد ـ وهو : الخوزي ، وهو ـ : متروك ـ كما قال الذهبي ؛ تبعاً لأحمد والنسائي ـ ، وبه أعله الهيثمي في « مجمع

الزوائد » (١٠ / ١٨١) .

٧٠٥٣ - (أما شَعرتِ أنَّ الله عزَّ وجلَّ قد زوَّجَني في الجنَّةِ مريمَ بنتَ عِمْران ، وكلثُم أخْتَ مُوسى ، وامرأةَ فِرعون) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٣٠٩ /٨٠٠٦) من طريق **خالد بن يوسف السمتي : ثنا عبد النور بن عبد الله : ثنا يونس بن شعيب** عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته عبد النور ، وهو : رافضي كذاب ، وقريب منه شيخه يونس بن شعيب : قال البخاري :

« منكر الحديث » . يعني هذا - كما يأتي - .

وخالد بن يوسف السمتي : فيه تضعيف - كما قال الذهبي في « المغني » - ، قصر الهيثمي تقصيراً ظاهراً ؛ فأعله بقوله (٩ / ٢١٨) في خالد :

« وهو ضعيف ! » .

وقد توبع ؛ فأخرجه ابن عدي في « الكامل » (٧ / ١٨٠) من طريق إبراهيم ابن محمد بن عرعرة : ثنا عبد النور بن عبد الله به ؛ وزاد في آخره :

قلت : هنيئاً لك يا رسول الله ! وقال :

« وهذا الذي ذكره البخاري ليونس بن شعيب ، وأنكره عليه ، وهو يعرف به » .

قلت : وإبراهيم بن محمد بن عرعرة : ثقة من رجال مسلم ؛ فلا وجه لإعلاله بخالد السمتي مطلقاً .

ثم أتبعه برواية أخرى عن سعد بن جنادة مثله . وقال :

« رواه الطبراني ، وفيه من لم أعرفهم » .

قلت : وفيه من يعرف بالضعف أيضاً .

وقد أخرجه الطبراني (٦ / ٦٤ / ٥٤٨٥ / ٢) من طريق **محمد بن سعد العوفي** : ثنا أبي : ثنا عمي : ثنا يونس بن نفيع عن سعد بن جنادة به .

قلت : محمد بن سعد ـ هو : ابن محمد بن الحسن بن عطية ـ : قاضي بغداد ، وفيه لين ، وأبوه سعد مثل يونس بن نفيع ؛ لم أجد لهما ترجمة .

وعمه هو : الحسين بن الحسن بن عطية ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« ضعفوه » .

٧٠٥٤ ـ (أمّا أنا فَأسجُد على سَبْعةِ أعْظمٍ ، ولا أكفُّ شَعْراً ولا ثَوباً) .

ضعيف جدّاً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٠ / ١٧١ / ١٠٢٤٢) من طريق نوح بن أبي مريم عن عاصم عن زر عن عبد الله مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ نوح بن أبي مريم : متهم بالكذب .

والحديث صحيح من رواية عبد الله بن عباس رضي الله عنهما بلفظ :

« أمرت أن أسجد على سبعة أعظم » ؛ وأشار بيده إلى أنفه واليدين والركبتين وأطراف القدمين .

رواه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في « الإرواء » (٢ / ١٦ / ٣١٠) وغيره .

٧٠٥٥ - (أمّا حسنُ ؛ فله هَيبتي وسُؤْددي ، وأمّا حسينُ ؛ فإنّ له جُرأَتي وجُودي) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ٤٢٣ / ١٠٤١) من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب : ثنا إبراهيم بن حسن بن علي عن أبيه قال : حدثتني زينب بنت أبي رافع عن فاطمة بنت رسول الله ﷺ :

أنها أتت بالحسن والحسين إلى رسول الله ﷺ في شكواه الذي توفي فيه فقالت : يا رسول الله ! هذان ابناك ؛ فورثهما شيئاً ؛ فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أعله الهيثمي (٩ / ١٨٥) بأن : « فيه من لم أعرفهم » .

قلت : كأنه يشير إلى زينب بنت أبي رافع ، وإبراهيم بن حسن بن علي ؛ فإني لم أجد لهما ترجمة ، لكن الظاهر أن إبراهيم هذا - هو : إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب - : روى عنه غير واحد ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ابن أبي حاتم ، وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » - كما في « اللسان » - .

٧٠٥٦ - (أمْراً بينَ أمْرينِ ، وخيرُ الأمُورِ أوْسطها) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « سننه » (٣ / ٢٧٣) من طريق ابن وهب : أخبرني عمرو بن الحارث عن سعيد عن هارون عن كنانة :

أن النبي ﷺ نهى عن الشهرتين ؛ أن يلبس الثياب الحسنة التي ينظر إليه فيها ، أو الدنية أو الرثة التي ينظر إليه فيها . قال عمرو :

بلغني أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ، (عمرو بن الحارث) - هو : الأنصاري المصري ، أبو أيوب - : ثقة حافظ ؛ لكنه من أتباع التابعين - مات قبل الخمسين ومئة - ؛ فهو حديث معضل(*) .

وأخرج البيهقي في « شعب الإيمان » (٥ / ٢٦١ / ٦٦٠١) عن مطرف قال :

« خير الأمور أوسطها » ، وإسناده صحيح موقوف .

٧٠٥٧ - (امْرأةٌ ولودٌ أحبُّ إلى اللهِ تعالى من امْرأةٍ حسناءَ لا تلدُ ؛ إنِّي مكاثرٌ بكمُ الأممَ يومَ القِيامةِ) .

ضعيف . قال الحافظ في ترجمة (حرملة بن النعمان) من « الإصابة » :

« ذكره ابن قانع ، وأخرج من طريق محمد بن سوقة عن ميمون بن أبي شبيب عنه مرفوعاً ، قال : وذكره الدارقطني واستدركه ابن فتحون » .

وأقول : كنت أود أن يسوق الحافظ إسناد ابن قانع من أوله بتمامه ؛ لنتمكن من الحكم عليه بما يمكننا من الحكم على إسناده بما يلزم ؛ فإنه قد سقطت ترجمة حرملة بن النعمان من النسخة المطبوعة في المدينة / مكتبة الغرباء الأثرية ، ومن طبعة مكتبة نزار الباز في مكة ؛ ولهذا لا يمكنني الحكم على الإسناد بما يدل عليه القدر الذي ذكره منه ؛ فإنهما ثقتان ، ومع ذلك ففي ميمون بن أبي شبيب كلام في سماعه من الصحابة ؛ قال عمرو بن علي الفلاس :

(*) يتنبه إلى أن الشيخ رحمه الله يريد بهذا التعليل بلاغ عمرو بن الحارث لا رواية كنانة ؛ فإنها مرسلة . (الناشر) .

« كان رجلاً تاجراً ، وكان من أهل الخير . . . وكان يحدث عن أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فذكر بعضهم وليس منهم حرملة بن النعمان ، وقال :) وليس عندنا في شيء منهم يقول : سمعت ، ولم أُخبر أن أحداً يزعم أنه سمع من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم » .

قلت : والذي أراه ـ والله أعلم ـ أن حرملة هذا مجهول ، لا يعرف إلا بهذا الإسناد ، وقد عرفت ما فيه ؛ ولذلك لم يزد الحافظ الذهبي في « التجريد » على قوله :

« روى له ابن قانع حديثاً » .

فلا غرابة إذن أنْ أعرضَ عن ذكره في الصحابة كبارُ الحفاظ من الأئمة ؛ كالبخاري في « التاريخ » ، وابن أبي حاتم في « الجرح » ، وابن عبد البر في « الاستيعاب » ، حتى ولا ابن حبان في كتابه « الثقات » ، وتبعهم ابن الأثير في « أسد الغابة » . ولذلك فإني أرى أن الحافظ رحمه الله تساهل في إيراد الرجل في (القسم الأول من حرف الحاء) من « الإصابة » ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

والجملة الأخيرة منه لها شواهد ؛ فانظرها إن شئت في أول كتابي « آداب الزفاف » .

٧٠٥٨ ـ (أمرُ النِّساءِ إلى آبائهنَّ ، ورضاهنَّ السُّكوتُ) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في « تاريخ بغداد » (٤ / ٢١٦) من طريق أحمد ابن عبد الله الساباطي البغدادي أبي العباس : حدثنا علي بن عاصم عن مطرف عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علل :

الأولى : أحمد بن عبد الله الساباطي : في ترجمته ساق الخطيب الحديث من رواية واحد عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

الثانية : علي بن عاصم ؛ فيه خلاف كثير ، والراجح أنه ضعيف من قبل حفظه ، وقد توبع ـ كما يأتي ـ .

الثالثة : أبو إسحاق ـ وهو : السبيعي ـ : مختلط مدلس ، وتابعه محمد بن سالم عن أبي إسحاق به .

أخرجه ابن عدي (٦ / ١٥٥) ، ـ وكذا الطبراني ؛ كما في « جامع المسانيد » لابن كثير (١٤ / ٦٥٨ / ١٢٤٣٦) ـ وقال :

« لا أعلم يرويه عن أبي إسحاق بهذا الإسناد [غير] **محمد بن سالم** » .

قلت : ينافيه رواية الخطيب المذكورة أعلاه . ثم قال ـ وقد ذكر له أحاديث أخرى ـ :

« والضعف على رواياته بيِّن » . وقال الذهبي في « المغني » :

« ضعفوه جداً » . ولهذا قال الهيثمي في « المجمع » (٤ / ٢٧٩) :

« رواه الطبراني ، وفيه محمد بن سالم الهمداني ، وهو متروك » .

والقسم الذي فيه أحاديث أبي موسى من « معجم الطبراني الكبير » لا يزال مفقوداً غير مطبوع .

٧٠٥٩ - (أمُّ أيمنَ أمِّي بعدَ أُمِّي) .

ضعيف . كما يشعر به عَزو السيوطي في « الجامع الصغير » لابن عساكر عن سليمان بن أبي شيخ معضلاً . وذلك من وجهين :

الأول : إعضاله من سليمان بن أبي شيخ ، ولم أجد له ترجمة .

والآخر : عزوه لابن عساكر ؛ الذي نص السيوطي في مقدمة « الجامع الكبير » على أن العزو إليه يفيد التضعيف .

ثم الله أعلم بإسناده إلى سليمان بن أبي شيخ . ولا يبعد أن يكون فيه بعض المتروكين مثل : **محمد بن عمر الواقدي** ؛ فقد روى عن **يحيى بن سعيد بن دينار** عن **شيخ من بني سعد بن بكر** مرفوعاً نحوه ، ولفظه :

كان رسول الله ﷺ يقول لأم أيمن : « يا أمّه ! » وكان إذا نظر إليها ؛ قال : « هذه بقية أهل بيتي » .

أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (٨ / ٢٢٣) ، والحاكم في « المستدرك » (٤ / ٦٣) ، وسكت عنه . . لوضوح علته .

فالشيخ السعدي : لم يسمَّ ؛ فهو مجهول ، والراوي عنه : لم نجد له ترجمة ، وأما محمد بن عمر الواقدي فهو : متروك متهم .

ثم رأيت الحديث في ترجمة أسامة بن زيد بن حارثة من « تاريخ دمشق » (٨ / ٥١) من طريق أحمد بن زهير (الحافظ) : حدثني مصعب بن عبد الله الزبيري قال :

« أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي . . . » فذكر شيئاً من ترجمته ثم قال : « قال ابن زهير : وقال سلمان بن أبي شيخ . . . » فذكر الحديث .

كذا وقع فيه : (سلمان) . . مكان : (سليمان) . والله أعلم .

ومن الغرائب أن الحافظ ابن حجر ساق الحديث مساق المسلمات « بالإصابة » معلقاً بدون إسناد !

٧٠٦٠ - (أمَّتي أمَّةٌ مُبارَكةٌ ، لا يُدرَى أوَّلُها خيرٌ أو آخرُها) .

ضعيف . كما يشعر به تخريج السيوطي إياه في « الجامعين » بقوله :

« ابن عساكر عن عمرو بن عثمان مرسلاً » .

وعمرو بن عثمان هذا الظاهر - من قوله مرسلاً - أنه يعني : أبا عثمان الأموي ، وهو ثقة . . فهذه علة ؛ أعني : الإرسال .

ثم الله أعلم بحال إسناده إليه ؛ فإنه لم يتيسر لي الوقوف عليه في « تاريخ دمشق » لابن عساكر . والحديث صحيح من طرق من حديث أنس بن مالك وغيره بلفظ :

« مثل أمتي مثل المطر ، لا يدرى أوله خير أم آخره » .

وهو مخرج في « الصحيحة » برقم (٢٢٨٦) .

ثم وقفت على إسناده بدلالة بعض الإخوان جزاه الله خيراً في ترجمة العباس ابن عبد المطلب من « تاريخ دمشق » (٢٦ / ٢٨٦) من طريق سيف بن عمر عن سعيد بن عبد الله الجمحي عن عبد الله بن أبي مليكة ومحمد بن عبد الرحمن

ابن فروخ عن عمرو بن عثمان : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ساقط بمرة ؛ المتهم به : سيف بن عمر : قال الذهبي في « المغني » :

« متروك باتفاق » . وقال ابن حبان :

« اتهم بالزندقة » .

قلت : أدرك التابعين وقد اتهم . قال ابن حبان :

« يروي الموضوعات » .

فالحديث موضوع بهذا اللفظ ، وهو صحيح من روايات أخرى بلفظ :

« أمتي كالمطر ، لايدرى . . . » .

وهو في « الصحيح » .

٧٠٦١ ـ (أمَّتي أمَّة مَرْحومةٌ ، مغفورٌ لها ، مثابٌ عليها) .

شاذ . عزاه السيوطي في « الجامعين » للحاكم في « الكنى » عن أنس وسكت عنه ـ كما هي عادته ـ ونقل المناوي في « فيض القدير » عن ابن الجوزي أنه قال :

« قال النسائي : هذا حديث منكر » .

ولم أجد قول ابن الجوزي هذا ولا الحديث في كتابيه « الموضوعات » و« العلل » ، وكذلك ليس هو في كتابه المسمى : « كشف النقاب عن الأسماء والألقاب » . و« الكنى والألقاب » غير معروف حتى اليوم لأبي عبد الله الحاكم ، وهو المراد عند إطلاق

(الحاكم) . نعم ؛ وجدته في « معرفة علوم الحديث » له ؛ فقد قال (ص ١٤٥) :

« سمعت أبا سعيد عمرو بن محمد بن منصور يقول : سمعت أبا بكر محمد ابن إسحاق يقول : لما دخلت (بخارى) ؛ ففي أول مجلس حضرت مجلس الأمير إسماعيل بن أحمد في جماعة من أهل العلم ، فَذُكِرَتْ بحضرته أحاديث ، فقال الأمير : حدثنا أبي قال : ثنا يزيد بن هارون عن حميد عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ :

« أمتي أمة مرحومة . . . » الحديث . فقلت : أيَّد الله الأمير ! ما حدَّث بهذا الحديث أنس ولا حميد ولا يزيد بن هارون . فسكت ، وقال : كيف ؟ قلت :

هذا حديث أبي موسى الأشعري ومداره عليه . فلما قمنا من المجلس ؛ قال لي أبو علي صالح بن محمد البغدادي : يا أبا بكر ! جزاك الله خيراً ، فإنه قد ذكَرَ لنا هذا الإسناد غير مرة ، ولم يجسر واحد منا أن يرده » .

قلت : وفي القصة ما يشير إلى أن إسماعيل بن أحمد الأمير كان من أهل العلم مشاركاً في رواية الحديث ، وقد وصفه بالعلم والفضل الحافظ الذهبي ، فقال :

« كان ملكاً فاضلاً ، عالماً ، شجاعاً ، ميمون الفقه ، معظماً للعلماء » .

انظر « سير أعلام النبلاء » (١٤ / ١٥٤) ، و « تاريخ الإسلام » (٢٢ / ١٠٨ - ١٠٩) ؛ ولذلك حكمت على الحديث بالشذوذ .

والحديث الذي أشار إليه أبو بكر - وهو : ابن خزيمة - عن أبي موسى لفظه :

« أمتي أمة مرحومة ؛ ليس عليها عذاب في الآخرة ، عذابها في الدنيا : الفتن والزلازل والقتل » .

أخرجه أبو داود وغيره من طرق كثيرة عن أبي بردة عن أبي موسى ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٩٥٩) .

والحديث رواه بنحوه أحد الكذّابين ؛ فقال الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ٢٤٦ / ١٨٧٩) :

حدثنا أحمد بن طاهر قال : نا جدي حرملة بن يحيى قال : نا حماد بن زيد البصري قال : نا حميد الطويل ـ وكان جاراً لنا ـ قال :

سمعت أنس بن مالك يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« أمتي أمة مرحومة ، مثاب عليها ، تدخل قبورها بذنوبها ، وتخرج من قبورها لا ذنوب عليها ، تمحص عنها ذنوبها باستغفار المؤمنين لها » .

وأحمد هذا : كذاب وضاع ـ كما قال الدارقطني وغيره ـ .

وللطرف الأول منه طريق أخرى عن أنس عند ابن ماجه بسند ضعيف ـ كما كنت بينته في « الصحيحة » تحت الرقم (١٣٨١) ـ .

ورواه مسلمة بن علي عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن شهاب : أن عبد الله ابن عمر قال : . . . فذكره مرفوعاً ؛ بزيادة الجملة الأخيرة :

« مثاب عليها » .

أخرجه أبو العرب التميمي في « كتاب المحن » (ص ٤٧) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مسلمة بن علي ـ وهو : الخشني الشامي ـ : متروك .

وعبد الرحمن بن يزيد : ـ هو : ابن تميم السلمي الدمشقي ـ : ضعفه أحمد بن

حنبل وابن عدي وغيرهما .

ثم رأيت الحديث في كتاب « الأسامي والكنى » لأبي أحمد الحاكم ـ وهو شيخ أبي عبد الله الحاكم ـ ؛ أخرجه من طريق أخرى عن **أبي إسحاق إبراهيم بن سليمان بن أبي سرية الأزدي** : حدثنا **حمَّاد بن رقَّاد البصري** ـ وكان من صلحاء الناس وعُبَّادهم ـ : نا حُميد الطويل به .

قلت : وهذا إسناد مجهول ؛ أبو إسحاق الأزدي : في ترجمته ساق أبو أحمد الحاكم هذا الحديث ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وحمَّاد بن رقَّاد البصري : لم يترجموه ، ويحتمل عندي احتمالاً كبيراً أنه « **حمَّاد الرائض** » ؛ تحرف على الراوي أو الناسخ تحرّف : « ابن رقاد » من : « **الرائض** » ؛ فقد قال ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ١٥٢) في « حمّاد الرائض » :

« روى عن الحسن وابن سيرين ، روى عنه بشير بن الحكم سمعت أبي يقول ذلك ، وسمعته يقول : « وهو مجهول » .

وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » ؛ على قاعدته في توثيق المجهولين !

قلت : والحسن وابن سيرين بصريان ؛ فالظاهر أن (حماد الرائض) بصري أيضاً . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٧٠٦٢ ـ (أمُّ مِلدَمٍ تأكلُ اللَّحمَ ، وتشْربُ الدَّمَ ، بَرْدُها وحرُّها من جهنَّمَ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٧ / ٣٧٥ / ٧٢٣٣) من

طريق سويد بن سعيد : ثنا بقية بن الوليد عن أبي بكر بن أبي مريم عن راشد بن سعد عن شبيب بن نعيم مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلسل بالضعفاء من سويد إلى راشد بن سعد .

وشبيب بن نعيم : لا يعرف إلا في هذا الحديث .

٧٠٦٣ - (أنا النَّبيُّ لا كَذبُ ، أنا ابن عبد المطلب ، أنا أعربُ العربِ ، ولدتْني قريشٌ ، ونشأتُ في بني سَعد بن بكرٍ ؛ فأَنَّى يأتيني اللَّحنُ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٦ / ٤٣ / ٥٤٣٧) من طريق بقية عن مبشر بن عبيد عن الحجاج بن أرطاة عن عطية عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد هالك بمرة ؛ من دون أبي سعيد كلهم ضعفاء ، والآفة : مبشر ابن عبيد ؛ فإنه كان يضع الحديث - كما قال الإمام أحمد وغيره - .

لكن الجملة الأولى قد صحت من حديث البراء بن عازب عند الشيخين وغيرهما ، وهو مخرج في « مختصر الشمائل » برقم (٢٠٩) .

٧٠٦٤ - (إنَّ أَعظمَ النَّاسِ خَطايا يومَ القِيامةِ أكثرُهم خَوْضاً في الباطِلِ) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي الدنيا في « الصمت » من طريق أبي جعفر الرازي عن قتادة مرسلاً .

قلت : وهذا مع إرسال قتادة إياه ؛ فإن الراوي عنه أبو جعفر الرازي : ضعيف ؛ لسوء حفظه .

وروي موقوفاً على عبد الله بن مسعود بسند جيد ـ كما سبق بيانه تحت الحديث (٢٨٩١) ، وهو يشبه هذا ـ .

٧٠٦٥ ـ (إنَّ أفْضلَ عمَلِ المؤمنِ الجهَادُ في سَبيلِ اللهِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٣٢٠ / ١٠١٣ ، ١٠٧٦) من طريق عبد الرحمن بن سعد عن عبد الله بن محمد وعمر بن عمار ابني حفص عن آبائهم عن أجدادهم قالوا :

جاء بلال إلى أبي بكر رضي الله عنه فقال : يا خليفة رسول الله ! إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقد أردت أن أربط نفسي في سبيل الله حتى أموت . فقال أبو بكر :

أنا أنشدك بالله يا بلال ! وحرمتي وحقي ، لقد كبرت سني ، وضعفت قوتي ، واقترب أجلي . فأقام بلال معه ، فلما توفي أبو بكر رضي الله عنه ؛ جاء عمر ، فقال له مثل ما قال أبو بكر ، فأبى بلال عليه ؛ فقال عمر رضي الله عنه : فمن يا بلال ؟ فقال : إلى سعد ؛ فإنه قد أذّن بقباء على عهد رسول الله ﷺ ؛ فجعل عمر الأذان إلى سعد وعَقِبِه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبد الرحمن بن سعد ـ وهو : ابن عمار بن سعد القرظ ـ : قال الذهبي في « المغني » :

« في حديثه نكارة » .

وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (٥ / ٢٧٤) فقال :

« وهو ضعيف » .

٧٠٦٦ - (إنَّ الأرضَ سَتُفتحُ عليكم وتكفَونَ المؤنةَ ؛ فلا يعجزْ أحدُكم أنْ يلهوَ بأَسهُمه) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٧ / ٤١ / ٨٥) قال : حدثنا بكر بن سهل : ثنا شعيب بن يحيى عن ابن لهيعة عن سليمان بن عبد الرحمن عن القاسم بن عبد الرحمن عن عمرو بن عطية قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف ابن لهيعة ، ونحوه بكر بن سهل .

٧٠٦٧ - (إنَّ أحبَّ عبادِ اللهِ إلى اللهِ أنصحُهم لِعبادِهِ) .

ضعيف . هكذا ساقه السيوطي في « جامعيه » وقال :

« (عم) في « زوائد الزهد » عن الحسن مرسلاً » .

قلت : ولم أجده هكذا من رواية عبد الله بن أحمد باللفظ المذكور مرفوعاً ، وإنما رأيته (ص ٢٨٥ - ٢٨٦) من روايته عن أبيه بإسناده عن الحسن قال :

« أحب العباد إلى الله الذين يحببون الله إلى عباده ، ويعملون في الأرض نصحاً » .

فهو موقوف . والله أعلم .

٧٠٦٨ - (إنَّ الإِسلامَ يَشيعُ ، ثمَّ تكونُ له فترةٌ ، فمنْ كانتْ فترتُه إلى غُلوٍّ وبدْعةٍ ؛ فأولئكَ أهْلُ النَّارِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٠ / ٣٨٧ / ١٠٧٧٦) قال : حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة : ثنا مسروق بن المرزبان الكندي : ثنا المسيب بن شريك العامري عن عيسى بن ميمون عن محمد [عن ابن عباس وعن القاسم بن محمد](*) عن عائشة قالت :

دخل رسول الله ﷺ المسجد فإذا أصوات كدوي النحل قراءة القرآن ؛ فقال : . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عيسى بن ميمون - وهو : القرشي المدني مولى القاسم : اعترف بوضع الأحاديث ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« قال عبد الرحمن بن مهدي : استعديت عليه وقلت : ما هذه الأحاديث التي تروي عن القاسم عن عائشة ؟ ! فقال : لا أعود . قال البخاري : منكر الحديث » .

ولعلّ أصل الحديث ما صحّ عن ابن عمروٍ رضي الله عنه : أنَّ النبي ﷺ قال :

« إنَّ لكلِّ عملٍ شِرّةً ، ولكلِّ شِرّةٍ فترةً ، فمن كانت فترته إلى سُنّتي ؛ فقد اهتدى ، ومن كانت إلى غير ذلك ؛ فقد هلك » .

وهو مخرّج في « ظلال الجنة » (٥١) ، و« التعليق الرغيب » (١ / ٤٦) .

٧٠٦٩ - (إنَّ البيتَ الّذي يُذْكرُ اللهُ فيه لَيُضيءُ لأهلِ السَّماءِ ؛ كما تُضيءُ النّجومُ لأهْلِ الأَرضِ) .

ضعيف جدّاً . أخرجه أبو نعيم في « معرفة الصحابة » (١ / ٣١٠ / ١) من

(*) ما بين معقوفتين استدراك من « المعجم الكبير » . (الناشر) .

طريق نايل بن نجيح : ثنا قطبة الكناس عن الحسن بن عمارة عن طلحة عن عبد الرحمن بن سابط عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ آفته الحسن بن عمارة ، وهو متروك .

وقطبة الكناس : لم أجد له ترجمة .

ونايل بن نجيح : قال الذهبي في « المغني » :

« تكلم فيه الدارقطني ، وقال ابن عدي : أحاديثه مظلمة » .

٧٠٧٠ - (إنَّ البخيلَ كلَّ البخيلِ مَنْ ذكرتُ عندَه ؛ فلمْ يُصلِّ عليَّ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (١٥٦٥) من طريق داود بن الحسين : ثنا أحمد بن عمرو : ثنا ابن وهب عن عمرو عن عمارة بن غزية عن عبد الله بن علي بن الحسين : أنه سمع أبا هريرة يقول : . . . فذكره . وقال البيهقي :

« ورواه أحمد بن عيسى عن ابن وهب مرسلاً » .

قلت : وصله القاضي إسماعيل في « فضل الصلاة على النبي ﷺ » (٣٣) فقال : حدثنا به أحمد بن عيسى . . . فذكره مرسلاً ؛ دون أن يذكر أبا هريرة ، فقال :

« هكذا رواه عَمرو بن الحارث ؛ أرسله عن علي بن حسين عن النبي ﷺ » .

وفيه خلاف كثير بيّنه القاضي . فمن شاء التفصيل ؛ رجع إليه .

وداود بن الحسين وأحمد بن عَمرو في إسناد البيهقي : لم أعرفهما ؛ لكن

الحديث صحيح بلفظ : « البخيل من ذكرت . . . » الحديث ؛ لشواهد له خرجتها في « إرواء الغليل » (١ / ٣٥ / ٥) .

٧٠٧١ - (إنَّ الحِجامةَ في الرَّأْس دواءٌ من كلِّ داءٍ ؛ الجنونِ والجُذامِ والعَشا والبَرصِ والصُّداعِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٣ / ٢٩٩ / ٦٦٧) من طريق سعيد بن الربيع : ثنا الحارث بن عبيد عن المغيرة بن حبيب عن مولى لأم سلمة عن أم سلمة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ مولى أم سلمة والمغيرة بن حبيب وسعيد ابن الربيع : لم أعرفهم .

والحارث بن عبيد : فيه كلام - مع كونه من رجال مسلم - .

٧٠٧٢ - (إنّ الرّجلَ لَيقومُ في الصَّلاةِ ، فيدعُو الدَّعوةَ ؛ فيُغفرُ له ولمنْ وَراءه مِن النَّاسِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١٩٤ / ٧٦٩٣) من طريق عُفير بن معدان عن سُليم بن عامر عن أبي أُمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من أجل عُفير بن مَعْدان : قال الذهبي في « المغني » :

« ضعفوه . وقال أبو حاتم : لا يشتغل بحديثه » .

وبه ضعفه الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ١١١) .

٧٠٧٣ - (إنَّ الشياطينَ تغْدُو براياتِها إلى الأَسواقِ ، فيدخلُونَ معَ أوّلِ داخلٍ ، ويخرجونَ مَعَ أوّلِ(*) خَارِجٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١٦١ / ٧٦١٨) من طريق عبد الوهاب بن الضحاك : ثنا إسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته عبد الوهاب بن الضحاك ، وهو متروك ، وبه أعله الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٤ / ٧٧) .

والمعروف أن الحديث رواه معتمر بن سليمان قال : سمعت أبي : حدثنا أبو عثمان عن سلمان قال : . . . فذكره موقوفاً عليه بنحوه ، ولفظه :

« لا تكونن ؛ إن استطعت أول من يدخل السوق ، ولا آخر من يخرج منها ؛ فإنها معركة الشيطان ، وبها ينصب رايته » .

أخرجه مسلم (٧/ ١٤٤) .

وخالفه يزيد بن سفيان بن عبد الله بن رَواحة فقال : ثنا سليمان التيمي : . . . فذكره مرفوعاً .

ويزيد هذا : قال الذهبي في « المغني » :

« له نسخة منكرة ، تكلم فيه ابن حبان » .

وخالف أيضاً القاسم بن يزيد بن كليب فقال : ثنا محمد بن فضيل عن

(*) كذا في أصل الشيخ رحمه الله تعالى ، وهو سبق قلم ؛ والصواب : « آخر » ؛ كما في « المعجم الكبير » . (الناشر) .

عاصم به مرفوعاً بلفظ :

« لا تكن أول من يدخل السوق ، ولا آخر من يخرج منها ؛ ففيها باض الشيطان وفرّخ » .

أخرجه « الطبراني » (٦١١٨) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (١٢ / ٤٢٦) في ترجمة (القاسم بن يزيد بن كليب) وكناه : (أبو محمد المقري الوزّان) ، وقال :

« وقال ابن أبي سعد : كان شيخ صدق من الأخيار » .

وذكر أنه مات في سنة اثنتين وخمسين ومئتين .

قلت : فقول الهيثمي في « المجمع » (٤ / ٧٧) :

« القاسم بن يزيد : إن كان هو الجرمي ؛ فهو ثقة ، وبقية رجاله رجال الصحيح » .

قلت : كلا ؛ ليس هو الجرمي . . فإنه متقدم على الوزّان بسنين ، فإنه مات سنة (١٩٤) ، وكنيته : (أبو يزيد الموصلي) .

ولم أجد لأبي محمد الوزّان ترجمة بغير ما ذكره الخطيب ؛ ولذلك فلم تطمئن النفس لهذه المخالفة .

٧٠٧٤ - (إنَّ الصَّلاةَ قُرْبانُ المؤْمنِ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٥ / ٢١٦ - ٢١٧) قال : حدثنا علي بن إبراهيم البصري قال : ثنا أبو الأشج الكوفي قال : ثنا يزيد بن هارون عن

حميد عن أنس قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ أورده ابن عدي في ترجمة شيخه علي بن إبراهيم البصري ، وقال فيه :

« روى عن الثقات بالبواطيل » . وقال عقب الحديث :

« وهذا باطل بهذا الإسناد ، وبهذا اللفظ ، وأظنه أراد الذي عند الأشج عن أبي خالد الأحمر عن عيسى بن ميسرة عن أبي الزناد عن أنس عن النبي ﷺ : « الصلاة نور المؤمن » . فتوهمه حفظاً فأخطأ ، أو تعمد في الإسناد والمتن » .

وهذا اللفظ من حديث أنس طرف من حديث أبي مالك الأشعري ، وهو مخرج في « تخريج مشكلة الفقر » برقم (٥٩) .

وقال الإسماعيلي في علي بن إبراهيم هذا :

« لم يكن في الحديث بشيء » .

٧٠٧٥ - (إنَّ الغَيْرةَ من الإيمانِ ، وإن المذّاء مِن النِّفاقِ ، و (المذّاء) : الدّيوثُ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « السنن » (٢٢٥ - ٢٢٦) من طريق عبد الرزاق : أنبأ معمر عن زيد بن أسلم قال : قال النبي ﷺ : . . . فذكره . وقال البيهقي :

« ورواه أبو عبيد القاسم بن سلام عن غير واحد عن داود بن قيس عن زيد بن أسلم دون قوله : « والمذّاء : الديوث » . قال أبو عبيد : (المذّاء) أُخذ من (المذي) ؛ يعني : أن يجمع بين الرجال والنساء ، ثم يخليهم يماذي بعضهم بعضاً . قال

البيهقي : ورواه غيرهما عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم موصولاً » .

قلت : ولا يصح إسناده إلى زيد ؛ كما كنت بينته برقم (١٨٠٨) ، مع بيان خطأ وقع فيه الهيثمي ، وتبعه عليه المناوي ثم الغماري . فراجعه إن شئت .

٧٠٧٦ - (إنَّ الكذبَ بابٌ مِن أَبوابِ النِّفاقِ) .

موضوع . أخرجه الخرائطي في « مساوئ الأخلاق » (٦٢ / ١١١ و ٦٥ / ١٢١) عن زياد بن المنذر عن أبي عبد الرحمن عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته زياد بن المنذر : قال الحافظ في « التقريب » :

« رافضي كذبه يحيى بن معين » .

ونص كلام يحيى في « الكامل » لابن عدي (٣ / ١٨٩) :

« كذاب عدو الله ، ليس يساوي فلساً » .

وتابعه من هو شرٌّ منه ؛ ألا وهو : عمر بن موسى عن القاسم به ؛ وزاد في متنه :

« وإن آية النفاق أن يكون الرجل جَدِلاً خَصِماً » .

وعمر بن موسى - هو : الوجيهي - : قال الذهبي في « المغني » :

« قال ابن حبان : يروي الموضوعات . . . وأشهد بكذبه . وقال ابن عدي : هو ممن يضع » .

٧٠٧٧ - (إنَّ التي تُورِّثُ المالَ غيرَ أهْلِه عليْها نصفُ عذابِ الأمَّةِ) .

ضعيف . أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٧ / ٤٨٧ / ١٣٩٩١) قال : أخبرنا ابن جُريج عن شريك بن أبي نمر عن الحكم بن ثوبان : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : . . . فذكره .

قلت : كذا وقع فيه : (الحكم بن ثوبان) ، وقال محققه الشيخ الأعظمي رحمه الله في التعليق عليه :

« كذا في (ص) ، وشريك بن أبي نمر يروي عن عمر بن الحكم بن ثوبان ، وهو من جلة أهل المدينة ؛ فليحرر » .

قلت : وهذا هو الظاهر ، والله أعلم ؛ فهو مرسلٌ . ووقع في « الفتح الكبير » للنبهاني : في « (عب) عن ثوبان » . . وما أظنه إلا خطأً .

قلت : وابن جريج : مدلس .

٧٠٧٨ - (إنَّ الذي جَعَلَ الدَّاءَ أنزلَ الدَّواءَ ؛ فجعلَ شِفاء ما شاء فيما شاءَ) .

ضعيف . هكذا أورده السيوطي في « الزيادة » ، و بالتالي الشيخ النبهاني في « الفتح الكبير » من رواية أبي نُعيم في « الطب » عن أبي هريرة ، ولم أرهُ بهذا التمام في « طب أبي نُعيم » ، وأظن أنه ملفق من روايتين مختلفتين فيه ، كلتاهما عن أبي هريرة ؛ أخرج (٨ / ٢) الأولى من طريق محمد بن أبي عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

« إن الذي أنزل الداء أنزل معه الدواء » .

قلت : وإسناده حسنٌ .

ثم أخرجه من طريق يونس بن محمد : ثنا الهياج أو الصباح بن عبد الله العبدي : ثنا غالب القطان عن ابن سيرين عن أبي هريرة :

أن رسول الله نعت الأدواء ، ونعت معه الدواء ، وإن الله يشفي من شاء بما شاء .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لأنه إن كان عن الصباح بن عبد الله العبدي ؛ فهو مجهولٌ ، وإن كان عن هياج - وهو : ابن بسطام الهروي - : قال أبو حاتم :

« يكتب حديثه » . وقال ابن معين :

« ضعيف » . وقال أبو داود :

« تركوا حديثه » - كما في « المغني » - .

٧٠٧٩ - (إنَّ اللهَ إذا أحبَّ عبْداً ؛ جَعَلَ رزقَهُ كَفافاً) .

ضعيف . أخرجه الديلمي في « مسنده » (١ / ٢٢٥) عن أبي الشيخ معلقاً بسنده عن إسماعيل بن عمرو : حدثنا علي بن هاشم عن عبيد الله بن الوليد عن يحيى بن هاني عن عروة عن علي بن أبي طالب : . . . فذكره . ولكن سقط من النسخة رفعه . . وهو مرفوع ، ذكره السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية أبي الشيخ عن علي .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ إسماعيل بن عَمرو ـ وهو : البجلي ـ : ضعفه ابن عدي وجماعة ـ كما في « المغني » ـ .

وعبيد الله بن الوليد ـ وهو : الوصّافي ـ : ضعفوه .

وعلي بن هاشم ـ هو : البريدي ، وهو ـ : مختلف فيه ، مع كونه من رجال مسلم ، وقد أورده الذهبي في « المغني » وقال :

« صدوق ، شيعي جلد . قال ابن حبان : روى المناكير عن المشاهير » .

٧٠٨٠ ـ (إنَّ اللهَ تعالى إذا أنزلَ عاهةً من السَّماءِ على أهْلِ الأرضِ ؛ صُرِفتْ عن عُمّار المساجدِ) .

منكر . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٧ / ١١) من طريق خلف ابن سعيد بن خلف اللخمي : نا أبو الحسن علي بن الحسين القاضي ـ يعني : الأذني ـ : نا أبو الأزهر صدقة بن منصور بن عُبيد الله الكندي : نا محمد بن بكار : نا زافر بن سليمان عن عبد الله بن أبي صالح عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسنادٌ ضعيفٌ ؛ عبد الله بن أبي صالح : لم أعرفه .

وزافر بن سليمان : وثقه جماعة ، وضعفه آخرون .

ومن دون محمد بن بكار : لم أعرفهم .

وخلف بن سعيد اللخمي : كأنه مجهول ؛ ففي ترجمته أورد الحديث ابن عساكر ، ولم يذكر عنه راوياً سوى أبى علي الأهوازي .

٧٠٨١ - (إنّ اللهَ تعالى أعطانِي : (السَّبْعَ) . . مكانَ : (التَّوراةِ) ، وأَعطاني : (الراآت) إلى : (الطَّواسين) . . مكانَ : (الإنجيلِ) ، وأَعطاني ما بين : (الطَّواسين) إلى : (الحوامِيم) . . مكان : (الزَّبورِ) ، وفضَّلني بـ : (الحواميمِ) و (المُفصَّلِ) ؛ ما قرأهنَّ نبيٌّ قبْلي) .

منكر جداً . أخرجه ابن نصر في « قيام الليل » (٦٩) قال : حدثنا يحيى بن يحيى : أخبرنا خارجة عن عبد الله بن عطاء عن إسماعيل بن رافع عن الرقاشي وعن الحسن عن أنس : أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ خارجة هذا - وهو : ابن مصعب الخراساني السرخسي - : ضعفه الجمهور ، وتركه بعضهم ، وكذبه ابن معين .

و(عبد الله بن عطاء) : هكذا الأصل ، وهو محرف ، والصواب مكان : (عطاء) : (عرادة) ، وهو الشيباني السدوسي ، وقد ذكروه في الرواة عن إسماعيل بن رافع : وقد ضعفه الجمهور ، وقال البخاري :

« منكر الحديث » .

وإسماعيل بن رافع : قال الذهبي في « المغني » :

« ضعفوه جداً . قال الدارقطني والنسائي : متروك » .

وشيخه الرقاشي : مثله ؛ قال الذهبي :

« قال النسائي وغيره : متروك » .

وهو هنا متابع من قبل (الحسن) - وهو : البصري - لكنه مدلس .

٧٠٨٢ - (إنّ اللهَ تعالى أمَرني أنْ أعلِّمَكم ممّا علَّمني ، وأنْ أؤدِّبكم . إذا قمْتُم على أبْوابِ حُجَرِكم ؛ فاذْكُروا اسْمَ الله ؛ يرجع الخبيثُ عن منازِلكم ، وإذا وُضِع بينَ يدَيْ أحدِكم طعامٌ ؛ فلْيسمِّ اللهَ ؛ حتَّى لا يشاركَكُمُ الخبيث في أرزاقِكم ، ومنِ اغْتسلَ باللَّيلِ ؛ فلْيحاذِر عن عَورته ، فإنْ لم يفعلْ فأَصابَه لممٌ ؛ فلا يلومنَّ إلا نفْسَه ، ومَنْ بالَ في مُغتَسله فأَصابه الوسواسُ ؛ فلا يلومنَّ إلا نفْسَه ، وإذا رفعتُمُ المائدةَ ؛ فاكنُسوا ما تحتَها ؛ فإنَّ الشّياطينَ يلتقطونَ ما تحتَها ؛ فلا تجعلُوا لهمْ نَصِيباً في طَعامِكم) .

منكر جداً . هكذا ساقه السيوطي في « الجامع الصغير » وفي « الكبير » أيضاً من رواية الحكيم عن أبي هريرة . فعقب عليه المناوي بقوله :

« لكنه لم يسنده - كما يوهمه صنيع المصنف - ؛ بل قال : حدثنا الحسن بن عمر بن شقيق البصري يرفعه إلى أبي هريرة . هذه عبارته » .

قلت : فهو معضل ؛ بين ابن شقيق وأبي هريرة مفاوز . ومن الغريب والأخطاء المتكررة أنه وقع في « الجامع الصغير » ، وفي نسخة « الفيض » بالذات مرموزاً له بالحُسْن ، واغترت بذلك اللجنة المعلقة على « الجامع الكبير » (٣ / ١٤٩١ / ٤٧١٢) ؛ فنقلوا الرمز المذكور وأقروه !

٧٠٨٣ - (إنَّ اللهَ أوحَى إلى نَبيٍّ من بني إسرائيلَ : أنْ أَخبرْ قومَك : أنْ ليسَ عبدٌ يصومُ يوماً ابْتغاءَ وجْهي إلا أصْححتُ جسمَه ، وأعْظمتُ أجره) .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٣ / ٤١١ / ٣٩٢٣)

من طريق أبي نافع المعافري عن إسحاق بن أَسِيد عن أبي بكر الهذلي عن أبي إسحاق الهمداني : أن علي بن أبي طالب قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : أبو إسحاق ـ هو : السبيعي ـ ، مدلس مختلط .

والثانية : أبو بكر الهذلي : أحد المتروكين ـ كما قال الذهبي في « المغني » ـ .

الثالثة : إسحاق بن أسيد : قال الذهبي :

« قال أبو حاتم : لا يشتغل به » .

الرابعة : أبو نافع المعافري : لم أعرفه .

٧٠٨٤ ـ (إنّ اللهَ تبارَكَ وتعالَى باركَ [ما بين] العريشِ والفُراتِ ، وخصّ فلسطين بالتقدِيس ـ يعني : بالتطهير ـ) .

منكر . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١ / ١٤٠) من طريق هشام ابن عمار : نا الوليد : نا زهير بن محمد قال : حُدِّثت أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا مع إعضال (زهير بن محمد) إياه ـ من أتباع التابعين ـ ؛ فإنه مضعّف في رواية الشاميين عنه . قال الحافظ في « التقريب » :

« رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة ، فضعف بسببها . قال البخاري عن أحمد : كأن زهيراً الذي يروي عنه الشاميون آخر . وقال أبو حاتم : حدث في الشام من حفظه فكثر غلطه » .

٧٠٨٥ - (إنَّ الله تعالى تجوَّزَ لكم عنْ صَدَقةِ الخيلِ والرَّقيقِ) .

منكر . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٥ / ٢٨٧) من طريق عبد العزيز ابن الحصين عن عمرو بن دينار المكي : أنه أخبره عن جابر بن عبد الله الأنصاري مرفوعاً . وقال :

« هذا بهذا الإسناد غير محفوظ » .

ذكره في ترجمة عبد العزيز بن الحصين ، وقال في أولها :

« ضعيف الحديث » . وفي آخرها :

« بيِّن الضعف فيما يرويه » . وقال الذهبي في « المغني » :

« ضعفه يحيى والناس » .

وقد صح الحديث من حديث أبي هريرة بلفظ :

« ليس على المسلم في عبده ، ولا في فرسه صدقة » .

رواه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٢١٨٩) ، وفي « الضعيفة » (٤٠١٤) بزيادة منكرة وقعت فيه ، صحّحها الشيخ (زاهد الكوثري) وغيره من متعصبة الحنفية !

٧٠٨٦ - (إنَّ اللهَ جميلٌ يحبُّ الجمالَ ، سخيٌّ يحبُّ السَّخاءَ ، نظيفٌ يحبُّ النظافةَ ، فاكْسحُوا أَفنيتَكم) .

منكر . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٥ / ٢٩٢) من طريق أحمد بن

بُديل : ثنا حسين بن علي الجعفي : ثنا ابن أبي رواد عن سالم عن أبيه قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير أحمد بن بُديل : قال ابن عدي (١ / ١٨٦) :

« يروي عن حفص بن غياث وغيره مناكير » ، ثم ساق له حديثاً غير هذا ، وأعله به ، وقال :

« وله أحاديث لا يتابع عليها عن قومٍ ثقات ، وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه » .

قلت : فأستغرب مع هذا أن لا يورِد في ترجمته هذا الحديث ، وإنما أورده في ترجمة (عبد العزيز بن أبي رواد) ، وشتان ما بين ترجمتيهما حتى عند ابن عدي نفسه ، وحسبك دليلاً على ما قلت أنه روى عن ابن معين أنه وثَّق ابن أبي رواد ، وختم هو ترجمته بقوله :

« ولعبد العزيز بن أبي رواد غير حديث ، وفي بعض رواياته ما لا يتابع عليه » .

نعم ؛ فيه كلام يسير ، لا ينزل حديثه عن مرتبة الحسن ؛ ولذلك قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق عابد ، ربما وهم ، ورمي بالإرجاء » .

والجملة الأولى من الحديث صحت في أحاديث أخرى ، قد خرجت بعضها في « الصحيحة » (١٦٢٦) . والجملة الأخيرة ثبتت من رواية سعد بن أبي وقاص بلفظ :

« طهروا أفنيتكم ؛ فإن اليهود لا تطهر أفنيتها » .

وهو مخرج فيه برقم (٢٣٦) ، وتحته رواية أخرى فيها :

« . . . نظيف يحب النظافة » .

لكن إسناده ضعيف ؛ كما هو مبين هناك .

٧٠٨٧ - (إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ كره لكُم البيانَ ؛ كلَّ البيانِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١٩٤ / ٧٦٩٥) من طريق عفير بن معدان عن سُليم بن عامر عن أبي أمامة مرفوعاً .

وهذا إسناد ضعيف ؛ عفير بن معدان : قال الذهبي في « المغني » :

« ضعفوه . قال أبو حاتم : لا يشتغل بحديثه » .

وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (٨ / ١١٦) ؛ فقال :

« وهو ضعيف » . وكذا ضعفه الحافظ في « التقريب » .

٧٠٨٨ - (إنَّ الله لم يبْعثْني طعَّاناً ، ولا لعَّاناً ؛ ، ولكنْ بعثَني داعيةً ورحمْةً ، اللهمَّ ! اغْفر لِقومي ؛ فإنَّهم لا يعلمونَ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ١٦٤ / ١٤٤٧) من طريق يونس بن بكير عن عبيد الله بن الوليد عن عبد الله بن عبيد قال :

لما كُسرت رباعية رسول الله ﷺ ، وشُج في جبهته ، فجعلت الدماء تسيل على وجهه ؛ قيل : يا رسول الله ! ادعُ الله عليهم . فقال ﷺ : . . . فذكره .

وقال البيهقي :

« هذا مرسل » .

قلت : هو مع إرساله ؛ الراوي عنه ؛ (عبيد الله بن الوليد) ـ وهو : الوصافي ـ : ضعيف ـ كما في « المغني » و« التقريب » ـ .

ثم عقب عليه البيهقي بحديث سهل بن سعد قال : قال رسول الله ﷺ :

« اللهم ! اغفر لقومي ؛ فإنهم لا يعلمون » .

وفي إسناده ضعف ، والأصح أن النبي ﷺ حكى ذلك عن نبي ضربه قومه ـ كما جاء في « الصحيحين » ـ .

لكن قد ثبت بمجموع طرقٍ : أنّ النبي ﷺ دعا بذلك لقومه أيضاً ، وأن المقصود به أن يغفر لهم شجهم لوجهه ﷺ .

وتجد تفصيل هذا الإجمال في « الصحيحة » (٣١٧٥) .

وأصل الحديث قد جاء بنحوه من حديث أبي هريرة وغيره ؛ فانظر « الصحيحة » (٣٩٤٥) .

٧٠٨٩ ـ (إنَّ اللهَ تعالى لمْ يجعلْني لحَّاناً ؛ اخْتارَ لي خيرَ الكلامِ : كتابَه القُرآن) .

منكر . وقد أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية الشيرازي في « الألقاب » عن أبي هريرة .

قلت : وقد أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » من طريق عامر بن عمر المعروف بـ (موقية) : حدثنا عبد الرحمن بن يحيى العذري : حدثنا مالك عن سُمي عن أبي صالح عن أبي هريرة قال :

قلنا يا رسول الله ! ما رأينا أفصح منك . قال : . . . فذكره .

قلت : العُذري هذا : قال العقيلي :

« مجهول لا يقيم الحديث » . وساق له بعض الأحاديث عن مالك وقال :

« ليس لها أصل » .

واستنكر (الدارقطني) أحدها ، وساق له أحاديث أخرى ، وقال :

« وقد تفرد بها عن مالك ، وليس هو بقوي » ، وقال في موضع آخر :

« ضعيف » . وقال الأزدي :

«متروك لا يحتج بحديثه » . وقال الحاكم أبو أحمد :

« لا يعتمد على روايته » .

وأما عامر بن عمر : فلم أعرفه .

٧٠٩٠ ـ (إنَّ اللهَ لا يهْتكُ سِتْر عبدٍ فيه مثقال ذرَّةٍ منْ خَيرٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٣ / ١٢٩) من طريق داهر ابن نوح : ثنا الربيع بن بدر : ثنا أيوب عن أبي قلابة عن أنس : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته الربيع بن بدر ، **فإنه متروك الحديث** - كما قال النسائي وغيره - .

وداهر بن نوح : قال الدارقطني :

« ليس بقوي في الحديث » .

وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » ، وقال :

« ربما أخطأ » . قال الحافظ في « اللسان » :

« وأخرج مع ذلك حديثه في (صحيحه) » .

٧٠٩١ - (إنَّ اللهَ يبغضُ ابنَ السَّبعينَ في هيْئةِ ابْنِ عشرينَ ؛ في مِشْيتهِ ومنْظرِه) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٦ / ٥٧ / ٥٧٨٢) من طريق أبي بلال الأشعري قال : نا **يحيى بن العلاء** عن **موسى بن محمد بن إبراهيم** عن أبيه عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لا يروى إلا بهذا الإسناد ؛ تفرد به موسى بن محمد بن إبراهيم » .

قلت : قال الدارقطني :

« متروك » - كما في « المغني » - .

قلت : ويحيى بن العلاء شر منه : قال أحمد :

« كان يضع الحديث » .

٧٠٩٢ - (إنَّ اللهَ تعالى يبغضُ البخيلَ في حياتِه ، السَّخيَ عندَ موتِه) .

موضوع . أخرجه الخطيب في كتاب « البخلاء » (ص ٤٤) من طريق **أحمد ابن نصر بن عبد الله الذارع النهرواني** : حدثنا أبو معاوية ثابت بن إسماعيل الرفاء : حدثنا زيد بن أخزم : حدثنا عبد الصمد : حدثنا سالم الطائي : حدثنا سعيد بن مسروق عن رجل عن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ المتهم به أحمد بن نصر الذارع هذا : قال الذهبي في « المغني » :

« وضاع مُفترٍ ، له جزء مشهور . قال الدارقطني : دجال » .

وساق له في « الميزان » بعض أباطيله .

وقد ترجمه الخطيب في « تاريخه » بروايته عن جماعة من الحفاظ ، وقال :

« وجماعة غير هؤلاء ممن لا يعرف . وفي حديثه نكرة تدل على أنه ليس بثقة » .

قلت : وكأنه يشير بقوله : « ممن لا يعرف » إلى شيخه ثابت بن إسماعيل الرفاء ، وقد أشار إلى ذلك في ترجمة ثابت (٧ / ١٤٣) بقوله :

« حدث أحمد بن عبد الله بن نصر الذارع عنه عن سريج بن يونس ، والذارع غير ثقة » .

وتابعي الحديث رجل لم يسم ؛ فهو مجهول .

٧٠٩٣ - (إنَّ اللهَ يبغضُ المعبسَ في وُجوه إِخوانِه) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسنده » (١ / ٢٤٥) من طريق **عيسى بن**

مهران عن الحسن بن الحسين عن الحسن بن زيد عن جعفر بن محمد عن أبيه [عن علي] قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته (عيسى بن مهران) : قال الذهبي في « المغني » :

« رافضي خبيث ، لقيه محمد بن جرير . قال ابن عدي : حدث بأحاديث موضوعة ، وهو متحرق في رفضه » .

٧٠٩٤ - (إنَّ اللهَ وعدَني بإسلام أبي الدرداء) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » - كما في « جامع المسانيد » (١٣ / ٥٧٩) - فقال :

« وقال الطبراني : حدثنا بكر بن إسماعيل : حدثنا عبد الله بن صالح : حدثنا معاوية بن صالح عن أبي الزاهرية بن كريب عن جبير بن نفير عن أبي الدرداء أنه قال :

لا مدينة بعد عثمان ، ولا رخاء بعد معاوية . وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : . . . فذكر الحديث ، وذكر في آخره :

« . . . فأسلم » .

وهكذا أورده الهيثمي في « المجمع » (٩ / ٩٥) وقال :

« رواه الطبراني ، وإسناده حسن » .

كذا قال . وفيه نظر من ناحيتين :

الأولى : الضعف المعروف في عبد الله بن صالح ـ وهو : كاتب الليث ـ : قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق كثير الغلط ، ثبت في كتابه ، وكانت فيه غفلة » .

والأخرى : بكر بن إسماعيل ـ هو : بكر بن سهل بن إسماعيل الدمياطي ، نسب إلى جده ـ : قال الذهبي :

« مقارب الحال . قال النسائي : ضعيف » .

٧٠٩٥ ـ (إنَّ اللهَ يحبُّ من عبادِه الغَيورَ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٨ / ٢١٥ / ٨٤٤١) من طريق محمد بن بكير قال : نا محمد بن الفضل بن عطية عن زيد العمي عن مُرة عن علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال :

« إني لغيور ، والله أغير مني ، وإن الله . . . » . وقال :

« لا يروى عن علي إلا بهذا الإسناد ، تفرد به محمد بن بكير » .

قلت : وهو صدوق يخطئ ـ كما في « التقريب » ـ ، وإنما آفته محمد بن الفضل ابن عطية ؛ فقد قال الحافظ في « التقريب » :

« كذبوه » .

وزيد العمي ـ وهو : ابن الحواري ـ : ضعيف .

وأحاديث : (إن الله أغير . . .) معروفة الصحة في غير ما حديث .

٧٠٩٦ - (إنَّ اللهَ يحْمِي عبدَه الدنيا ؛ كما يحْمِي الرَّاعي الشّفيقُ غنمَه عن مَراتع الهَلَكة) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن أبي الدنيا في « ذم الدنيا » (٢١٠) ، ومن طريقه البيهقي في « الشعب » (١٠٤٥١) ، وأبو نعيم في « الحلية » (١ / ٢٧٦) من طريق زائدة عن شيخ من أهل البصرة عن أمية بن قسيم عن حذيفة مرفوعاً .

إلا (أبو نعيم) ؛ فإنه أوقفه وسمى الشيخ البصري : « **أبان بن أبي عياش** » .

قلت : وأبان : متروك ، وأمية بن قسيم : لم أجد له ترجمة .

وقد صح الحديث عن غير واحد من الصحابة ؛ منهم : أبو سعيد الخدري : ولفظه :

« . . . وهو يحبه ؛ كما تحمون مريضكم الطعام والشراب » .

وهو مخرج في « المشكاة » (٥٢٥٠ - التحقيق الثاني) .

٧٠٩٧ - (إنَّ اللهَ يخفِّفُ على مَنْ يشاءُ من عبادِه طولَ يومِ القيامة ؛ كوقْتِ صلاةٍ مكتوبةٍ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (١ / ٣٢٥ / ٣٦٢) من طريق نعيم بن حماد : ثنا ابن المبارك عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة - أظنه رفعه - إلى النبي ﷺ : . . . فذكره . وقال البيهقي :

« ولا أدري من القائل : أظنه » .

قلت : القائل هو : نعيم بن حماد ؛ لضعفه المعروف به ، ولأنه قد رواه في « زوائد

زهد ابن المبارك » بسند آخر موقوفاً مختصراً ؛ فقال (١٠٠ / ٣٤٨) : أنا معمر عن قتادة عن زرارة بن أبي أوفى عن أبي هريرة قال :

« يقصر يومئذٍ على المؤمن ، حتى يكون كوقت صلاة » .

وقد روي الحديث عن دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد مرفوعاً .

وهو مخرج في « المشكاة » (٥٥٦٥) . وصح عن أبي هريرة ما يخالف ما تقدم بلفظ :

« يهون ذلك على المؤمن ؛ كتدلي الشمس للغروب إلى أن تغرب » .

وهو مخرج في « الصحيحة » برقم (٢٨١٧) ، وفي « التعليق الرغيب » (٤ / ١٩٦) .

٧٠٩٨ - (إنَّ اللهَ تعالى يسألُ العبدَ عن فضْلِ عِلْمه ، كما يسألُه عن فضْلِ مالِه) .

لا أصل له بهذا السياق . وإن أورده السيوطي في « جامعيه » من رواية الطبراني في « الأوسط » عن ابن عمر ، ولا أدري كيف وقع له هذا الوهم الفاحش ؛ فإن الحديث في « المعجم الأوسط » (١ / ١٤٢ / ٤٤٨) بلفظ :

« إذا كان يوم القيامة ؛ دعا الله عبداً من عبيده ، فيوقف بين يديه ، فيسأله عن جاهه ؛ كما يسأله عن ماله » .

وهكذا رواه في « المعجم الصغير » (ص ٦ - هندية) .

وكذلك ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٣٤٦) ؛ لكن من رواية الطبراني في « الصغير » فقط !

وهكذا رواه جمع آخر عن ابن عمر ؛ ، منهم : ابن عدي في « الكامل » (٧ / ١٧١) ، وابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ١٣٧) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (٨ / ٩٩) ، وابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ١٦٨) ، وابن طاهر المقدسي في « تذكرة الموضوعات » (ص ٩) .

وكلهم أخرجوه من طريق يوسف بن يونس الأفطس قال : نا سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : . . . فذكره مرفوعاً . وقال الطبراني :

« تفرد به يوسف بن يونس » . وقال ابن عدي :

« هذا منكر لا يرويه غير الأفطس » . وقال الخطيب :

« هذا الحديث غريب جداً ، لا أعلمه يروى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به أحمد ابن خليد » .

قلت : بل قد توبع ، والآفة من الأفطس ، وقد قال ابن حبان فيه :

« شيخ يروي عن سليمان بن بلال ما ليس من حديثه » . ثم ساق له هذا الحديث وقال :

« لا أصل له من كلام النبي عليه الصلاة والسلام » .

والحديث مخرج في « الروض النضير » برقم (٤٨٣) .

٧٠٩٩ - (إنَّ اللهَ تعالى يزيدُ في عُمُر الرَّجلِ بِبرِّه والديْه) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٦ / ١١٩) من طريق أحمد بن منيع وغيره ، بالسند عن الكلبي عن أبي صالح عن جابر مرفوعاً به .

قلت : وهذا : الكلبي ـ هو : محمد بن السائب بن بشر الكلبي ـ : قال الذهبي في « المغني » :

« تركوه . كذبه سليمان التيمي وزائدة وابن معين ، وتركه القطان وعبد الرحمن » .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« متهم بالكذب ، ورمي بالرفض » ، وبه أعله في « المطالب المسندة » ، فقال :

« الكلبي : متروك » .

٧١٠٠ ـ (إنَّ اللهَ تعالى يُسعرُ جهنَّم كلَّ يومٍ في نصْفِ النَّهارِ ، ويُخْبتُها في يومِ الجُمُعةِ) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ١٩٠) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ٦٠ / ١٤٤) ، وفي « مسند الشاميين » برقم (٣٣٩٣) عن بشر بن عون : ثنا بكار بن تميم عن مكحول عن واثلة قال :

سأل سائل رسول الله ﷺ : ما بال يوم الجمعة يؤذن فيها بالصلاة في نصف النهار ، وقد نهيت عن سائر الأيام؟! فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته بشر بن عون : قال ابن حبان في « الضعفاء » :

« روى عن بكار بن تميم عن مكحول عن واثلة نسخة فيها ست مئة حديث كلها موضوعة ، لا يجوز الاحتجاج به بحال » .

وشيخه بكار بن تميم : مجهول .

٧١٠١ - (إنَّ اللهَ لَيغضبُ على مَنْ لا يسألُه ، ولا يفعلُ ذلكَ أحدٌ غيرُه) .

منكر . أخرجه الديلمي في « مسنده » (١ / ٢٥٠) من طريق أحمد بن إبراهيم بن تركان : حدثنا عبد الله بن أحمد بن مملوس : حدثنا محمد بن محمد الأنصاري : حدثنا محمد بن الصباح : حدثنا مروان بن معاوية : حدثنا أبو المليح عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ من دون محمد بن الصباح - وهو : الجرجرائي - : لم أعرفهم .

والجرجائي : قال الذهبي في « المغني » :

« وثقه أبو زرعة ، وله حديث منكر » .

٧١٠٢ - (إنّ اللهَ سبحانَه يقولُ : إني لأَهمُّ بأهْلِ الأَرض عَذاباً ، فإذا نظرتُ إلى عُمَّارِ بُيوتي ، والمتحابِّين فيّ ، والمستغفرينَ بالأسْحارِ ؛ صَرفتُ عنهم) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٤ / ٦١) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٦ / ٥٠٠ / ٩٠٥١) من طريق صالح المُرّي عن ثابت عن أنس ابن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أورده ابن عدي في ترجمة صالح هذا ، وروى عن عمرو بن علي أنه قال :

« منكر الحديث جداً ، يحدث عن قوم ثقات بأحاديث مناكير » . وعن البخاري أنه قال :

« منكر الحديث » . وعن النسائي أنه قال :

« متروك الحديث » .

ثم ساق له أحاديث كثيرة مما أنكر عليه ، وختم ترجمته بقوله :

« وعامة أحاديثه التي ذكرت والتي لم أذكر منكرات ؛ ينكرها الأئمة عليه ، وليس هو بصاحب حديث ، وإنما أتي من قلة معرفته بالأسانيد والمتون ، وعندي ـ مع هذا ـ أنه لا يتعمد الكذب ؛ بل يغلط بيّناً » .

٧١٠٣ ـ (إنّ اللهَ تعالى يقولُ : يا ابْنَ آدمَ ! أَودعْ من كَنزكَ عندي ولا حرْقٌ ولا غرقٌ ولا سرقٌ ؛ أُوفِّيكهُ أَحوجَ ما تكونُ إليه) .

منكر . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٣ / ٢١١ / ٣٣٤٢) بسند صحيح عن الحسن مرفوعاً . وقال :

« هذا مرسل » .

قلت : والحسن ـ هو : البصري ـ ، ومراسيله من أوهى المراسيل .

٧١٠٤ ـ (إنَّ المتشدِّقينَ في النَّارِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١٩٥ / ٧٦٩٦) من طريق عفير بن معدان عن سليم بن عامر عن أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإن عفير بن معدان : ضعفوه ، وبه أعله الهيثمي فقال في « مجمع الزوائد » (٨ / ١١٦) :

« وفيه عفير بن معدان ، وهو ضعيف » .

٧١٠٥ - (إنّ المرابطَ في سَبيلِ اللهِ أعظمُ أجْراً مِنْ رجُلٍ جَمَع كَعبيه بِوتادِ شَهْرٍ صامَه وقامَه) .

منكر . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٤ / ٤٢ / ٤٢٩٤) من طريق جميع بن ثوب الرحبي عن خالد بن معدان عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : قال الذهبي في « المغني » :

« منكر الحديث . قاله البخاري » .

٧١٠٦ - (إن المليلةَ والصُّداع يُولَعانِ بالمؤْمنِ ، وإنّ ذنبه مثلُ جبلِ أُحد ؛ حتّى لا يَدَعا عليه مِنْ ذَنبِه مِثقال حبةٍ من خَرْدلٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٩ / ٣٨٦) من طريق إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى : حدثنا سعيد بن عبد العزيز : [حدثنا] يزيد بن أبي حبيب عن معاذ بن سهل بن أنس الجهني عن أبيه عن جده قال :

دخلت على أبي الدرداء أعوده في مرضه فقلت : يا أبا الدرداء ! إنا نحب أن تصح ؛ فلا تمرض . فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال ابن عساكر :

« كذا وقع في هذه الرواية ، وهو سهل بن معاذ بن أنس » .

يعني : أنه انقلب اسمه على الراوي ؛ فقال : أخبرناه على الصواب . . . ؛ فساق إسناده من طريق ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن سهل بن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه عن جده عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ بمثل حديث قبله .

قلت : وليس من الضروري أن يكون لفظه كلفظ حديث الترجمة ؛ على أن ابن لهيعة : ضعيف .

وعلة الحديث إبراهيم بن هشام بن يحيى : قال الذهبي في « المغني » :

« قال أبو حاتم وغيره : ليس بثقة . ووثقه الطبراني ، وحكى عنه أبو حاتم ما يدل على أنه لا يعي الحديث » .

قلت : فالخطأ منه في قلب اسم الراوي أيضاً .

٧١٠٧ - (إنَّ الملائكةَ لا تزالُ تصلِّي على أحدِكم ما دامتْ مائدتُه موضوعةً) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ٣٠٨ / ١٠٣٥) ، والبيهقي في « الشعب » (٧ / ٩٩ / ٩٦٢٦) من طريق مندل بن علي عن عبد الله بن سنان ، وفي « الشعب » (يسار) عن عائشة بنت طلحة عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً .

قلت : مندل بن علي : ضعيف .

وشيخه عبد الله بن سنان - أو يسار - : لم يتبين لي من هو ؟ والله أعلم .

٧١٠٨ - (إنَّ النيلَ يخرجُ من الجنَّةِ ، ولو التمستُم فيه حينَ يمجُّ ؛ لَوجدتُّم من ورقها) .

منكر . أخرجه أبو الشيخ في « العظمة » (٤ / ١٤١٩ / ٩٣٥) من طريق علي بن الوليد بن محمد بن الجراح ابن أخي وكيع - ثقة - : حدثنا يونس بن بكير قال : حدثني محمد بن إسحاق : حدثني سعيد بن يزيد - أحسب أنه أبو شجاع المصري - عن عبد الله بن مغيث مولى الزبير عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت النبي ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبد الله بن مغيث مولى الزبير : لم أجد من ترجمه ، وما ذكره الأخ الفاضل رضاء الله في تعليقه على « العظمة » أنه :

« لعله عبد الله بن مغيث بن أبي بردة الظفري حجازي أنصاري ذكره الحافظ ابن حجر في « تعجيل المنفعة » (ص ٢٣٦) وقال :

« ذكره ابن حبان في « الثقات » ولم يذكر أنه مولى الزبير » .

وقلت : هذا الاحتمال بعيد عندي ؛ لأنه زبيري ولاءً - كما ذكر - ولو سلمنا بذلك ؛ فليس فيه أنه سمع من أبي هريرة ، وابن حبان إنما ذكره في الطبقة الثالثة من « ثقاته » (٧ / ٤٣) .

ويونس : مختلف فيه ؛ قال الحافظ :

« صدوق يخطئ » .

والحديث بشطره الثاني منكر ؛ لمخالفته حديث مسلم وغيره عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ :

« سيحان وجيحان والفرات والنيل ، كل من أنهار الجنة » .

وهو مخرج في « الأحاديث الصحيحة » (١١٠) .

٧١٠٩ - (إنَّ اليدَ المعطية هي العُليا ، والسَّائلة هي السُّفلى ، [فما اسْتَغنيتَ] فلا تسألْ ؛ فإنَّ مالَ اللهِ مسؤولٌ ومُعطًى) .

منكر بهذا التمام . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٤٠ / ٤٦٢) من طريق عاصم بن عبد الله بن نعيم عن أبيه عن عروة بن محمد بن عطية السعدي عن أبيه عن جده .

أنه قدم على رسول الله ﷺ في وفد من قومه من ثقيف ، قال : فلما دخلنا على النبي ﷺ فكان فيما ذكر أن سألوه فقال لهم :

« هل قدم معكم أحد من غيركم ؟ » ، قالوا : نعم ، قدم معنا فتى منا خلفناه في رحالنا ، قال : « فأرسلوا إليه » ، قال : فلما دخلت عليه وهم عنده ليستقبلني فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم :

(عروة بن محمد بن عطية السعدي) وابنه(*) هما من المقبولين عند ابن حجر ، وقال الذهبي في محمد بن عطية السعدي :

« ما روى عنه سوى ولده عروة الأمير » .

وعبد الله بن نعيم : قال الذهبي :

(*) كذا في أصل الشيخ رحمه الله ، وهو سبق قلم ، والصواب : « أبوه » . (الناشر) .

« تكلم فيه » .

قلت : وقد وثقه بعضهم ، منهم « ابن حبان » ، وأخرج له حديثاً في فضل أبي عامر الأشعري ، وفيه نكارة ـ كما بينته فيما تقدم برقم (٦٤٨٩) ـ ، ويبدو لي مما قيل في ترجمته أنه وسط حسن الحديث . والله أعلم .

وأما ابنه (عاصم بن عبد الله بن نعيم) : فهو غير معروف ، أورده ابن أبي حاتم من رواية ابن وهب الراوي عنه هذا الحديث ولم يزد .

والزيادة التي بين المعكوفتين من « الزيادة على الجامع الصغير » ، ووقعت فيه لفظة (المعطية) : (المنطية) بالنون مكان العين ، وكذلك وقع في « الاستيعاب » لابن عبد البر من طريق آخر عن عروة بن محمد بن عطية به ، وزاد :

« فكلمني بلغتنا » .

والشطر الأول من الحديث محفوظ عن جمع من الصحابة في « الصحيحين » ، وغيرهما بلفظ : « المعطية » ، وهي مخرجة في « الإرواء » برقم (٨٣٤) .

٧١١٠ ـ (إنَّ أهْلَ علّيينَ لَيشرفُ أحدُهم على الجنة ، فيضيءُ وجهُه لأَهل الجنَّة ؛ كما يضِيءُ القمرُ ليلةَ البدْرِ لأَهل الدُّنيا ، وإنَّ أبا بكرٍ وعمرَ منهما وأَنعَمَا) .

منكر . أخرجه السهمي في « تاريخ جرجان » (١٨٠ / ٢٣٩) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٤٤ / ١٨٤) من طريق **مهدي بن الأسود الكندي** عن **عطية العوفي** عن أبي سعيد الخدري قال : . . . فذكره مرفوعاً ، وزاد ابن عساكر :

« قال : أتدرون ما أنعما ؟ » قلنا : لا ، قال : « وحُقَّ لهما » .

وعقب عليه ابن عساكر بقوله :

« قال الدارقطني : غريب عن مهدي بن الأسود ، لا أعلم رويناه إلا من هذا الطريق ، ومهدي بن الأسود كوفي عزيز الحديث » .

قلت : وقال الذهبي والعسقلاني :

« مجهول » .

وشيخه عطية : ضعيف ؛ لكن روي الحديث عنه مختصراً دون ذكر (الوجه) ، فهو بدون هذه الزيادة صحيح لغيره ، وقد خرجته في « الروض النضير » برقم (٩٧٠) .

٧١١١ - (إنَّ ذِكْرَ الله شِفاءٌ ، وإنَّ ذِكرَ النَّاس داءٌ) .

منكر . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (١ / ٤٥٩ / ٧١٧) من طريق أبي عقيل عن عبد الله بن يزيد عن مكحول قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

« هذا مرسل ، وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من قوله » .

قلت : وهو مع إرساله ضعيف ؛ لأن عبد الله بن يزيد - وهو : الدمشقي - : قال بعض الحفاظ :

« له مناكير » . ولذلك قال الحافظ :

« ضعيف » .

٧١١٢ - (إنَّ شهابَ اسمُ شَيطانٍ) .

منكر . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٤ / ٣١٣ / ٥٢٢٧) من طريق محمد بن حيان التمار : ثنا عمرو بن مرزوق : أنا عمران عن قتادة عن زرارة عن سعد بن هشام عن عائشة قالت : سمع النبي ﷺ رجلاً يقال له : شهاب قال :

« بل أنت هشام . . . » فذكره .

قلت : منكر رجاله ثقات ؛ غير محمد بن حيان التمار ، فلم يوثقه غير ابن حبان - وهو : محمد بن محمد بن حيان التمار البصري - ومع ذلك فقد قال ابن حبان :

« ربما أخطأ » .

وقد أخطأ هنا ، فقد خالفه جماعة ؛ فرووا الحديث كما رواه هو دون حديث الترجمة ، منهم جبل الحفظ الإمام البخاري ، فقد قال في « الأدب المفرد » :

حدثنا عمرو بن مرزوق به ؛ دون حديث الترجمة .

وكذلك رواه ابن حبان من طريق أخرى عن عمران القطان دون الزيادة ؛ ولذلك خرجته في « الصحيحة » (٢١٥) دونها .

وأستدرك عليه هنا أن له شاهداً بدون الزيادة من رواية علي بن زيد عن الحسن عن هشام بن عامر قال : أتيت النبي ﷺ فقال لي :

« ما اسمك ؟ » قلت : شهاب ، قال : . . . فذكره .

أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (٧ / ٢٦) ، والحاكم (٤ / ٢٧٣) .

٧١١٣ - (إنَّ في الجنَّةِ داراً يقالُ لها : الفَرحُ ، لا يدخلُها إلا من فَرَّح الصِّبيانَ) .

منكر . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (١ / ٢٠٠) قال : حدثنا **أحمد بن حفص** : حدثنا سلمة بن شبيب : حدثنا المقرئ - وهو : عبد الله بن يزيد - : حدثنا **ابن لهيعة** عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : أورده في ترجمة (أحمد بن حفص السعدي الجرجاني) وقال :

« حدث بأحاديث منكرة لم يتابع عليه » ، ثم ساق له أحاديث أخرى ، وقال :

« كلها مناكير ، ما أعلم حدث به غير أحمد بن حفص هذا ، وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب ، وهو ممن يشبَّه عليه فيغلط فيحدث به من حفظه » .

وأعله ابن الجوزي بابن لهيعة أيضاً فقال فيه :

« ضعيف » .

وأقره السيوطي في « اللآلئ المصنوعة » (٢ / ٨٣) .

وقد رواه بعض المتروكين عن سلمة بن شبيب بسند آخر ؛ وهو **الحسن بن علي البصري** : حدثنا سلمة بن شبيب : حدثنا **إبراهيم بن الحكم** : حدثنا أبي عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً به .

أخرجه الديلمي ؛ كما في « اللآلئ » ، والحافظ أبو العلاء ؛ كما في نسخة مصورة من « مختصر مسند الفردوس » - فيما أظن - .

والحسن بن علي هو - فيما يبدو - أبو سعيد الذئب البصري : قال في « المغني » :

« قال الدارقطني : متروك . ففرق بينه وبين العدوي » .

قلت : الحسن بن علي أبو سعيد العدوي كان يضع الحديث ، وكان بعد الثلاث مئة ؛ كما في « المغني » ، فأستبعد أن يكون هو البصري الذئب .

وإبراهيم بن الحكم - هو : ابن أبان العدني - : قال الذهبي :

« تركوه ، وقلَّ من مشّاه على ضعفه » .

وأبوه الحكم بن أبان : وثقه ابن معين ، وقال ابن حبان :

« ارمِ به » .

ورواه بعض الوضاعين عن ابن لهيعة بإسناد آخر ، وهو : **عمرو بن خالد** قال : حدثنا ابن لهيعة عن أبي(*) عشانة عن عقبة بن عامر به ؛ إلا أنه قال :

« فرِّح يتامى المؤمنين » .

أورده السيوطي أيضاً من طريق ابن النجار في « تاريخ بغداد » بإسناده عن محمد بن عمرو بن خالد : حدثنا أبي . . .

وسكت عنه فما أحسن ؛ لأن عمرو بن خالد - وهو : القرشي الواسطي - قال الذهبي :

« كذبه أحمد والدارقطني . وقال وكيع : كان في جوارنا يضع الحديث ثم تحوّل إلى واسط » .

فائدة : أبو العلاء - هو : الحسن بن أحمد بن الحسن الهمداني - وصفه الحافظ الذهبي بـ « الإمام الحافظ المقرئ العلامة شيخ الإسلام . . . شيخ همدان بلا

(*) في أصل الشيخ رحمه الله : « ابن » ؛ والصواب ما أثبت . (الناشر) .

مدافعة » . توفي سنة تسع وستين وخمس مئة ، وله نيف وثمانون سنة .

وأطال ترجمته وأحسن . انظر « سير أعلام النبلاء » (٢١ / ٤٠ ـ ٤٦) .

٧١١٤ ـ (لكلِّ أمَّةٍ أجلٌ ، وإنَّ أجلَ أمَّةِ محمَّدٍ مئةُ سَنَةٍ ، قال : فإذا جَازت المئةَ ؛ أَتاها ما وعدَها اللهُ به) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ٣٠٦ / ٧٢٩) من طريق الوليد بن مسلم : ثنا ابن لهيعة عن الحارث بن يزيد عن حديج بن عمرو قال : سمعت المستورد بن شداد يحدث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : . . . فذكره .

قلت : وابن لهيعة ضعيف ، وقد اضطرب في إسناده فرواه مرة هكذا ، ورواه كامل بن طلحة عنه عن يزيد بن أبي حبيب عن حديج بن أبي عمرو قال : سمعت المستورد يقول : . . . فذكره .

أخرجه الطبراني (٧٣٠) ، وكذا أبو يعلى (٦٨٥٧) .

قلت : وذكر الحافظ في ترجمة حديج بن أبي عمرو عن ابن يونس أنه قال في « تاريخ مصر » :

« مصري ، روى عن المستورد بن شداد حديثاً منكراً ، وما أدري من هو ، روى عنه يزيد بن أبي حبيب » .

قلت : قوله : « وما أدري من هو » ، فيه غرابة فإنه من الظاهر أن النكارة من (ابن لهيعة) المعروف بالضعف فلعل في العبارة شيئاً .

٧١١٥ - (إنّ لكلٍّ قوم فَرَطاً ، وإنّي فَرَطُكم على الحوْضِ ، فمن وَرَدَ عليّ الحوضَ فشربَ ؛ لم يظْمأ ، ومَنْ لم يظمأْ ؛ دَخَلَ الجنةَ) .

منكر بهذا السياق . رواه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ١٦٨ / ٥٧٦٠) من طريق ابن أبي فديك عن موسى بن يعقوب عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره[*] .

ومن هذا الوجه أخرجه ابن أبي عاصم في « السنة » (٢ / ٣٤٥ / ٧٤٣) لكنه لم يسق لفظه بل قال : « نحوه » .

وقد أخرجه هو (٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٧٤) ، والشيخان وغيرهما مختصراً دون جملة القوم .

٧١١٦ - (إنَّ لله تعالى ملائكة ينزلونَ في كلِّ ليلةٍ ، يَحْسُونَ الكلالَ عن دَوابِّ الغُزاةِ ، إلاّ دابةً في عنُقِها جرسٌ) .

منكر . قال المناوي في « فيض القدير » :

« رواه الطبراني من رواية عباد بن كثير عن ليث بن أبي سليم عن يحيى بن عباد عن أم الدرداء عن أبي الدرداء » .

قال الزين العراقي رحمه الله في « المغني » :

« سنده ضعيف ، وبينه في « شرح الترمذي » ، فقال : وعباد بن كثير ضعيف » .

وقال تلميذه الهيثمي :

(*) علته (موسى بن يعقوب) ؛ كما ذكر الشيخ في « الظلال » . (الناشر) .

« فيه ليث بن أبي سليم ، وهو مدلس ، وبقية رجاله ثقات ، وفي بعضهم كلام لا يدفع عدالته » .

هكذا قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٥ / ٢٦٧) وفيه خطأ ونظر .

أما الخطأ : فوصفه لليث بن أبي سليم بأنه مدلس ، وهذا خطأ يتكرر منه كثيراً ؛ كما يعرف ذلك العارفون بكتابه ، والصواب أنه مختلط ضعيف . قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، اختلط جداً ، ولم يتميز حديثه فترك » .

وأما النظر فتوثيقه لبقية رجاله ، وفيهم عباد بن كثير . وقد ضعفه شيخه العراقي ؛ كما رأيت ـ وهو : الثقفي البصري ـ ؛ كما أرجح . قال الذهبي :

« قال البخاري : تركوه » .ويحتمل أنه (عباد بن كثير الرملي) قال النسائي :

« ليس بثقة » .

قلت : وإن من محاسن المناوي في « فيضه » أنه نقل لنا إسناد الحديث من الطبراني ؛ فإن الجزء الذي فيه أحاديث أبي الدرداء لم يطبع منه بعد .

٧١١٧ ـ (إنَّ للمسْلم حقّاً إذا رآه أَخوه أنْ يتزحْزحَ له) .

منكر . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٦ / ٤٦٨ / ٨٩٣٣) من طريق عبد الوهاب قال : نا إسماعيل بن عياش عن مجاهد بن فرقد عن واثلة بن الخطاب قال :

دخل رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في المسجد قاعد ، فتزحزح له رسول الله ﷺ ، فقال الرجل : يا رسول الله ! إن في المكان سعة ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ مجاهد بن فرقد : قال الذهبي في « المغني » :

« روى عنه الفريابي حديثاً منكراً » .

قلت : وهو عند البيهقي قبيل هذا مختصراً .

وعبد الوهاب بن الضحاك الحمصي ؛ قال الذهبي :

« متهم ، تركوه » . لكن قال البيهقي :

« وكذلك رواه المعافى عن إسماعيل » .

٧١١٨ - (إنَّ محاسنَ الأَخلاقِ مخْزونةٌ عندَ الله ، فإذا أحبَّ اللهُ عبْداً ؛ منحَه خُلُقاً حَسَناً) .

ضعيف . عزاه السيوطي للحكيم عن العلاء بن كثير مرسلاً ؛ وادّعى المناوي أنه الإسكندراني ؛ فإن صح ذلك ؛ فيكون معضلاً ؛ وقد أخرجه ابن أبي الدنيا في « مكارم الأخلاق » (٨ / ٣٤) من طريق ابن أبي فديك عن بعض أشياخه : . . . فذكره .

قلت : والبعض المشار إليه مجهول ، وقد صح مرسلاً عن أبي المنهال قال :

مـر رسـول الله ﷺ على رجل له عَكَر من إبل وغنم وبقـر ، فـاسـتـضـافـه فلم يُضفْه ، ومر بامرأة لها شويهات فاستضافها فأضافته ، وذبحت له ، فقال رسول الله ﷺ :

« ألم تروا إلى فـلان مـررنا به وله عكر من إبل وغنم وبقـر فـاسـتـضـفناه فلم يضفنا ، ومررنا بهـذه ولها شويهات فاستضفناها فأضافتنا ، وذبحت لنا ، إن هذه الأخلاق بيد الله عز وجل ، من يشاء أن يمنحه منها خلقاً حسناً ؛ فعل » .

أخرجـه ابن أبي الدنيا (٧ / ٣١) بسند صحـيح ، وأبو المنهال ـ اسـمـه : عبد الرحمن بن مطعم المدني ـ : تابعي ثقة .

٧١١٩ ـ (إنَّ مِصْرَ سَتفتحُ فانتجعُوا خيرَها ، ولا تتّخذُوها داراً ؛ إنّه يُساقُ إليها أقلُّ الناسِ أعْماراً) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٥ / ٧٤ / ٤٦٢٥) ، وابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٥٧) ـ من طريق أبي سعيد بن يونس ـ ؛ كلاهما عن مطهر بن الهيثم : حدثنا موسى بن عُلَيّ عن أبيه عن جده مرفوعاً . وقال ابن الجوزي :

« قال أبو سعيد بن يونس : وهذا حديث منكر جداً ، وقد أعاذ الله أبا عبد الرحمن موسى بن عُلَي أن يحدث بمثل هذا ، ولم يحدث به إلا مطهر بن الهيثم ، ومطهر : متروك الحديث » .

وذكر السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٤٦٤) :

« أن الحديث أخرجه البخاري في « تاريخه » ، وقال : لا يصح ، وأخرجه ابن شاهين وابن السكن في « الصحابة » وابن السني وأبو نعيم في « الطب » . والله أعلم » .

قلت : وإطلاقه العزو لـ « تاريخ البخاري » يشعر عند العلماء أنه يعني : « التاريخ الكبير » له ، وليس فيه إلا اسم مطهر بن الهيثم ولم يذكر فيه شيئاً ، وأورده ابن أبي حاتم برواية محمد بن مرزوق عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وذكر في « التاريخ الصغير » - في فصل من مات ما بين التسعين إلى المئة - إسناداً من طريق موسى بن عُلَيّ بن رباح . . . في إسلام جد موسى بن علي في زمن أبي بكر ، ثم أتبعه بقوله :

« وروى بعضهم عن موسى عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يصح » . فلم يسمِّ البعض ؛ فيحتمل أن يكون هو مطهر بن الهيثم ، كما يحتمل أن يكون الحديث الذي لم يسقه هو حديث الترجمة ، فلعله صرح بذلك في « التاريخ الأوسط » ، وإلا لم يجز الجزم بأنه في « التاريخ » بهذا الإسناد ؛ لاحتمال أن يكون الراوي (مطهر) والحديث غير ما هنا .

٧١٢٠ - (إنَّ أوَّل مُعافاةِ الله العبدَ في الدُّنيا أنْ يسترَ عليه سَيئاتِه في الدُّنيا ، وإنَّ أوَّل خِزْيِ اللهِ العبدَ أنْ يظهرَ عليه سَيئاتِه) .

منكر . أخرجه أبو نعيم في « معرفة الصحابة » (٣ / ٦٢ - ٦٣ / ١١٢٤) من طريق محمد بن عثمان القرشي : ثنا حبيب بن سليم عن بلال بن يحيى عن النبي ﷺ مرفوعاً . وقال :

« ذكره الحسن بن سفيان في « الوحدان » ، وأراه عندي (العبسي الكوفي) ، وهو صاحب حذيفة ، لا صحبة له » .

قال الحافظ في « الإصابة » :

« وهو كما ظن ؛ فإن حبيب بن سالم معروف بالرواية عنه ؛ وهو تابعي معروف ؛ حتى قيل : إن روايته عن حذيفة مرسلة ، وقد ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه وقال : روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسلاً ، وعن عمر بن الخطاب ، وروى عن حذيفة ، ويقول : بلغني عن حذيفة » .

قلت : وهو صدوق ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » ؛ لكن حبيب بن سليم قال فيه :

« مقبول » .

وبيَّض له ابن أبي حاتم ؛ فهو في عداد مجهولي الحال على الأقل .

لكن الراوي عنه (محمد بن عثمان القرشي) لا يعرف .

قال الذهبي في « المغني » :

« قال ابن حبان : لا يجوز أن يحتج به . قلت : كأنه الأول » .

قلت : يشير إلى محمد بن عثمان الراوي عن عمرو بن دينار المكي ، وقد قال فيه :

« مجهول » .

٧١٢١ - (إنّ مَلَكاً موكّلٌ بالقُرآنِ ، فمَنْ قرأَ منه شَيئاً لم يقوّمه قوّمَه المَلَك ، ورفعه)(*) .

موضوع . عزاه السيوطي لأبي سعيد السمان في « مشيخته » ، والرافعي في « تاريخه » عن أنس ، وأخذ عليه المناوي في « شرحه الكبير » أنه لم يعزه لأشهر من هذين ، وهو البخاري في « الضعفاء » .

وقد ذكره الذهبي في ترجمة (المعلى بن هلال) من رواية البخاري في « الضعفاء » بإسناده عنه عن سليمان التيمي عن أنس مرفوعاً . وقال الذهبي :

« رماه السفيانان بالكذب ، وقال ابن المبارك و ابن المديني : كان يضع الحديث » .
ولذلك قال الحافظ في « التقريب » :

« اتفق النقاد على تكذيبه » .

ومن طريق (أبي سعيد السمان) أخرجه الرافعي في « تاريخ قزوين » (١ / ٢٦٧) .

وإن من جنف الشيخ الغماري وتحامله على المناوي ومكابرته قوله في « المداوي » (٥٣٧ - ٥٣٨) :

« إن « ضعفاء » البخاري ليس هو بأشهر من « تاريخ قزوين » للرافعي بين أهل الحديث » !!!

ومن تناقض المناوي أنه بعد أن أعله في « الشرح الكبير » بتكذيب السفيانين اقتصر في « التيسير » على قوله :

(*) كتب الشيخ رحمه الله فوق متن هذا الحديث : « تقدم برقم (٣٢٥٥) فيحقق » . (الناشر) .

« ضعيف » !!

٧١٢٢ - (إنَّ من إجْلالي توقيرَ الشَّيخِ من أمَّتي) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » (١ / ١٨١ / ٢٨٥) من طريق **يعقوب بن إسحاق أبي يوسف الواسطي** : نا يزيد بن هارون : نا حميد الطويل عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته يعقوب بن إسحاق أبو يوسف الواسطي ؛ قال الذهبي :

« ليس بثقة ، وقد اتهم » . ثم ساق له هذا الحديث وقال :

« قلت : هو المتهم بوضع هذا » . وأقره العسقلاني في « اللسان » .

قلت : ولعله سرقه من كذاب قبله وهو **صخر بن محمد - ويقال : ابن عبد الله الحاجبي** - فقد رواه عن الليث بن سعد عن الزهري مرفوعاً بلفظ :

« بجِّلوا المشايخ ؛ فإن تبجيل المشايخ من إجلال الله » .

أخرجه الخطيب (٢٨٤) ، وابن عدي في « الكامل » (٤ / ٩٣) ، وابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢٧٨) ، وقال ابن عدي :

« وهذا حديث موضوع على الليث بن سعد . ولصخر هذا غير ما ذكرت من الحديث ، وعامة ما يرويه مناكير أو من موضوعاته على من يرويه عنه » .

٧١٢٣ - (إنَّ من أمَّتي مَنْ يأتي السُّوقَ ، فيبتاعُ القميصَ بنصْفِ دينار أو ثلُثِ دينار ، فيحمدُ الله إذا لَبسه ، فلا يبلغُ ركْبتَيه حتَّى يُغفرَ له) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٢٩٤ / ٧٩٦٥) من طريق جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، المتهم به جعفر بن الزبير وهو كذاب ، وقال الهيثمي (٥ / ١١٩) :

« رواه الطبراني ، وفيه جعفر بن الزبير وهو متروك » . ويقول فيه أحياناً :

« وهو كذاب » .

٧١٢٤ - (إنّ من تمامِ إيمان العبْدِ أنْ يستثنيَ في كل حديثه) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٧ / ٣٧٠ / ٧٧٥٦) من طريق يوسف بن الحجاج ، والديلمي في « مسنده » (١ / ٢٩٩) من طريق داود ابن المحبر قال : حدثنا المعارك بن عباد عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن جده عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لا يروى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به المعارك بن عباد » .

قلت : قال الذهبي في « الميزان » :

« قال البخاري : منكر الحديث . وقال الدارقطني وغيره : ضعيف . قلت : وشيخه عبد الله واهٍ » .

ثم ساق له هذا الحديث من طريق داود بن المحبر ، ثم قال :

« قلت : هذا الحديث الباطل قد يحتج به المرقة الذين لو قيل لأحدهم : أنت مسيلمة الكذاب ؟ لقال : إن شاء الله » .

وبلفظ الترجمة رواه العقيلي في « الضعفاء » (٤ / ٢٥٥) من طريق الحجاج ابن نصير قال : حدثنا معارك بن عباد العيشي به ، والحديث باطل بهذا اللفظ ـ كما قال الذهبي ـ ؛ لكن أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ١٣٥) من طريق الحسن بن سفيان بسنده عن يعقوب بن إسحاق الحضرمي : حدثنا معارك به ؛ لكن بلفظ :

« إن من تمام إيمان العبد أن يستثني فيه » ، وقال :

« هذا حديث لا يصح . قال البخاري : معارك : منكر الحديث » .

قلت : وما أظن أن الإسناد بهذا اللفظ يصح إلى الحسن بن سفيان ؛ لأن ابن الجوزي قال في أول إسناده :

« أخبرت عن حمد بن نصر بن أحمد » فلم يذكر ابن الجوزي الواسطة بينه وبين ابن نصر ؛ ولذلك فما استحسنت من السيوطي أنه ابتدأ الحديث في « اللآلي » (١ / ٤٢) بالحسن بن سفيان ؛ فأوهم أنه ثابت عنه ! والله أعلم .

٧١٢٥ ـ (إنّك ما كنتَ سَاكتاً ؛ فأنتَ سالمٌ ، فإذا تكلَّمتَ ؛ فلكَ أو عليكَ) .

ضعيف . أخرجه الطيالسي في « مسنده » (٧٧ / ٥٦١) ـ ومن طريقه البيهقي

في « شعب الإيمان » (٤ / ٢٤٨ / ٤٩٦٢) ـ قال : حدثنا محمد بن راشد عن مكحول مرفوعاً .

قلت : وهذا مرسل ضعيف ، محمد بن راشد ـ هو : المكحولي ـ : مختلف فيه . قال الحافظ :

« وهو صدوق يهم » .

٧١٢٦ ـ (إنّما الخالُ والدٌ) .

ضعيف . أورده السيوطي في « الزوائد على الجامع الصغير » ، وفي « الجامع الكبير » من رواية الخرائطي في « مكارم الأخلاق » عن وهب خال النبي ﷺ ، ووافقه السخاوي في « المقاصد » (١٩٧ / ٤٢٩) وساق إسناده من طريق سعيد ابن سلام العطار : حدثنا هشام بن الغاز عن محمد بن عمير بن وهب خال النبي ﷺ قال :

جاء ـ يعني : عميراً ـ والنبي ﷺ قاعد ، فبسط له رداءه فقال : أجلسُ على ردائك يا رسول الله؟! قال :

« نعم ؛ فإنما الخال والد » .

وسعيد : كذبه أحمد .

قلت : كذا وقع فيه (محمد بن عمير بن وهب) ، وكذا ذكره الزبيدي في « شرح الإحياء » ، والعجلوني في « كشف الخفاء » ، والظاهر أنهما نقلاه عنه .

ومحمد بن عمير بن وهب : لم أجد له ترجمة في شيء من كتب الرجال ؛

فالظاهر أنه من تخاليط (سعيد بن سلام العطار) .

ثم يلاحظ أن السيوطي ذكر أن الحديث عند الخرائطي من (مسند وهب خال النبي ﷺ) ، وهذا مستنكر جداً ، فإنهم لم يذكروا أن له ﷺ خالاً يسمى وهباً ، وإنما ذكروا (عميراً) ؛ - كما في نقل السخاوي - ، وآخر هو : (الأسود بن وهب) ، على أن ابن الأثير أشار في ترجمة (الأسود) هذا أنه وهب نفسه ؛ فقال فيها :

« ويقال : وهب بن الأسود » .

ثم رأيت الحافظ في « الإصابة » في ترجمة عمير بن وهب الزهري قال :

« ذكره ابن أبي حاتم ، وقال : روى سعيد بن سلاّم العطار عن محمد بن أبان عن عمير بن وهب . . . » فذكر الحديث ، وقال :

« قلت : سعيد كذبه أحمد ، وهذه القصة وقعت للأسود بن وهب ، ولعلها وقعت له ولأخيه (عمير) هذا . والله أعلم » .

وذكر الحافظ القصة في ترجمة الأسود بن وهب فقال :

« وروي عن القاسم عن عائشة : أن الأسود بن وهب خال النبي ﷺ استأذن عليه ، فقال :

يا خال ادخل ، فدخل ، فبسط له رداءه » . وقال الحافظ :

« رواه ابن شاهين ، وفي إسناده عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي ، وهو ضعيف » .

ونقله مع تخريجه السخاوي عن الحافظ دون أن يعزوه إليه ، وقال :

« وعلى تقدير ثبوتهما ؛ فلعل القصة وقعت لكل من الأسود وأخيه عمير . والله أعلم » .

قلت : وحديث عائشة أخرجه أيضاً ابن أبي الدنيا في « مكارم الأخلاق » (١٠١ / ٤٠٦) من طريق الحكم بن عبد الله عن القاسم به .

قلت : الحكم بن عبد الله ـ هو : الأيلي ـ : متروك متهم .

وروي الحديث موقوفاً على عمر من طريق عبد الكريم بن أبي المخارق : أن زياد ابن جارية أخبر عبد الملك : أن عمر بن الخطاب كتب إلى أمراء الشام أن يتعلموا الغرض ، ويمشوا بين الغرضين حفاة . . . فذكر فيها قصة خلاصتها : أنه مرّ صبي بين الغرضين ، فأصابه أحدهم فقتله . . . فكتب عمر : أن ديته لخاله ، إنما الخال والد .

وعبد الكريم بن أبي المخارق : ضعيف .

قلت : والمحفوظ في الخال أنه : « وارث من لا وارث له » . هكذا صح عن جمع من الصحابة منهم : عمر وعائشة ، وهي مخرجة في « الإرواء » برقم (١٧٠٠) .

٧١٢٧ ـ (إنّما أنا بشَرٌ مثلُكم أمازحُكم) .

ضعيف . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٤ / ٤٣ ـ ٤٤) من طريق أبي سعيد أحمد بن محمد بن الأعرابي : نا علي بن سهل بن المغيرة البزار : نا الأسود بن عامر بن شاذان : نا حماد بن سلمة عن أبي جعفر الخطمي :

أن رجلاً كان يكنى أبا عمر ، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم :

« يا أم عمرة ! » . فضرب الرجل يده إلى مذاكيره فقال النبي : « مه » . قال : والله ! ما ظننت إلا أنني امرأة ؛ لما قلت لي : يا أم عمرة ! فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ ولكنه مرسل ، وهو عندي بهذا السبب منكر . والله أعلم .

٧١٢٨ - (إنّما يُبعثُ المقتتلُونَ على النِّياتِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٧ / ٣٨٥) من طريق عمرو بن شمر : نا جابر الجعفي عن الشعبي عن صعصعة بن صوحان قال : سمعت زامل بن عمرو الجذامي يحدث عن ذي كلاع الحميري قال : سمعت عمر يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عمرو بن شمر : قال الذهبي في « المغني » :

« تركه الدارقطني وعدة ، وكان شيعياً جبلاً » .

وقريب منه جابر الجعفي ، وهو مختلف فيه ، وقد كذبه بعضهم . انظر « المغني » وغيره .

وزامل بن عمرو الجذامي : ترجمه ابن أبي حاتم برواية ثقتين آخرين ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وذكره ابن حبان في « الثقات » (٦ / ٣٤٥) .

٧١٢٩ - (إنّي رأيتُ البارحة عجَباً :

١ - رأيتُ رجُلاً من أمَّتي قد احتوشَتْه ملائكةُ العذاب ، فجاءَه وضُوؤه ؛ فاسْتنقذَه من ذلك .

٢ - ورأيتُ رجُلاً من أمتي قد بُسطَ عليه عذابُ القَبْر ، فجاءته صلاتُه ؛ فاستنقذتْه من ذلك .

٣ - ورأيتُ رجُلاً من أمّتي احتوشَتْه الشياطينُ ، فجاءه ذِكْر الله ؛ فخلّصه منهم .

٤ - ورأيتُ رجُلاً من أمَّتي يلهثُ عَطِشاً ، فجاءه صيامُ رمضانَ ، فسقاهُ .

٥ - ورأيتُ رجُلاً من أمَّتي مِنْ بين يديه ظُلْمةٌ ، ومن خَلْفه ظُلْمةٌ ، وعن يمِينه ظُلْمةٌ ، وعن شِماله ظُلمةٌ ، ومن فَوقه ظُلْمةٌ ، ومن تحته ظُلْمةٌ ، فجاءته حَجَّتُه وعمرتُه ؛ فاستخرجاه من الظُلْمة .

٦ - ورأيتُ رجُلاً من أمّتي جاءه ملَكُ الموت لِيقبضَ روحَه ، فجاءه برّهُ لوالدَيه ؛ فردَّه عنه .

٧ - ورأيتُ رجُلاً من أمَّتي يكلِّم المؤمنينَ ولا يكلِّمونه ، فجاءتْه صلةُ الرَّحم ؛ فقالتْ : إنّ هذا كانَ واصِلاً لِرحمه . فكلَّمهم وكلَّموه وصار معهم .

٨ - ورأيتُ رجُلاً من أمّتي يأتي النّبيّينَ ، وهم حِلَقٌ ، حِلَقٌ كلّما مرّ على حَلْقة طُرد ، فجاءه اغتسالُه من الجنابةِ ، فأخذَ بيدِه فأجْلسه إلى جَنبِي .

٩ - ورأيتُ رجُلاً من أمَّتي يتَّقي وهجَ النَّار بيديه عن وجْهه ، فجاءتْه صدقتُه ، فصارتْ ظِلاً على رأسه ، وستراً عن وجْهه .

١٠ - ورأيتُ رجُلاً من أمَّتي ، جاءتْه زبانيةُ العذَابِ ، فجاءه أمْره بالمعروفِ ، ونهْيه عن المنكرِ ؛ فاسْتنقذَه من ذلك .

١١ - ورأيتُ رجُلاً من أمَّتي هوى في النّار ، فجاءته دموعُه اللاتي بكَى بها في الدُّنيا من خَشية الله ؛ فأَخرجتْه من النار .

١٢ - ورأيتُ رجُلاً من أمتي قد هوتْ صحيفتُه إلى شمالِه ، فجاءه خوفُه من الله تعالى ؛ فأخذَ صحيفته فجعلَها في يمينِه .

١٣ - ورأيتُ رجُلاً من أمَّتي قد خفَّ مِيزانُه ، فجاءه أَفراطُه ؛ فَثقَّلوا ميزانه .

١٤ - ورأيتُ رجُلاً من أمَّتي على شَفيرِ جَهنَّم ، فجاءه وجَله من الله تعالى ؛ فاستنقذَه من ذلك .

١٥ - ورأيتُ رجُلاً من أمّتي يرعدُ كما ترعدُ السَّعفةُ ، فجاءه حُسْن ظنِّه بالله تعالى ؛ فسكَّن رعدَته .

١٦ - ورأيتُ رجُلاً من أمَّتي يزحفُ على الصِّراط مرّة ، ويحبُو مرّةً ، فجاءته صلاتُه عليّ ؛ فأخذتْ بيدِه فأقامتْه على الصِّراط حتى جازَ .

١٧ - ورأيتُ رجُلاً من أمّتي انْتهى إلى أبوابِ الجنّة ، فغُلِّقت الأبوابُ دونَه ، فجاءتْه شهادةُ أنْ لا إله إلاّ الله ؛ فأخذتْ بيدِه ، فأدخلتْه الجنَّة) .

قلت : منكر جداً . اضطرب فيه الرواة سنداً ومتناً واتفق الحفاظ المتقدمون ومن سار سيرهم من المتأخرين على استنكاره وتضعيفه . وخالفهم بعض المتأخرين ضاربين بذلك القواعد العلمية التي منها : (أن الحديث لا يتقوى بالطرق الواهية ، ولا بالمضطرب إسناداً ومتناً) ، مع أوهام متنوعة كثيرة وقعت لبعضهم ؛ يستقل بعضهم بها ، ويقلدهم آخرون في بعضها ؛ فهذا مثلاً الهيثمي يقول في « المجمع » (٧ / ١٨٠) :

« رواه الطبراني بإسنادين ، في أحدهما سليمان بن أحمد الواسطي وفي الآخر خالد بن عبد الرحمن المخزومي ، وكلاهما ضعيف » .

قلت : فقوله : بإسنادين يوهم أنه ليس في طريق (الواسطي) الضعيف (خالد بن عبد الرحمن المخزومي) ، وهذا خلاف الواقع .

غاية ما في الأمر أن (الواسطي) رواه عن خالد بن عبد الرحمن عن علي ابن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب عن عبد الرحمن بن سمرة ، ورواه علي ابن شعيب الحراني عن خالد بن عبد الرحمن المخزومي فقال : عن عمر بن ذر عن سعيد بن المسيب .

فاختلف (الواسطي) و (علي بن شعيب الحراني) في شيخ المخزومي ؛ فجعله الأول : (علي بن زيد بن جدعان) وجعله الآخر (عمر بن ذر) ، أما الأول فقد عرفت تضعيف الهيثمي له ، وأما (علي بن شعيب الحراني) ! فنكرة ليس له ذكر في شيء من كتب الرجال .

وقد وقفت على إسناد الطبراني بواسطة « جامع المسانيد » للحافظ ابن كثير (٨ / ٣٣١ - ٣٣٣) ، وقد أخرجه الطبراني في « الأحاديث الطوال » من طريق

الواسطي (٢٥ / ٢٨١ - ٢٨٢) .

ثم إنه تسامح في اقتصاره على تضعيف (خالد المخزومي) ؛ قال البخاري وأبو حاتم :

« ذاهب الحديث » . وقال العقيلي :

« منكر الحديث » . ورماه غيرهم بالوضع .

فإن قيل : هذا حال إسناد الطبراني فما حال إسناد الحكيم ؟

قلت : هو مثله أو نحوه وقد وقفت على إسناده في كتاب « التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة » للشيخ القرطبي (ص ٢٧٧) ، ونقله عنه ابن كثير في « تفسيره » (٢ / ٥٣٥) ، أخرجه من طريق عبد الله بن نافع قال : حدثني ابن أبي فديك عن عبدالرحمن بن أبي عبد الله عن سعيد بن المسيب به .

ومن هذا الوجه رواه أبو عثمان الصابوني[1] - كما ذكر الشيخ الغماري في « المداوي » (٣ / ٤٢) - وقال :

« وعبد الرحمن بن أبي عبد الله هو : ابن حرملة فيما أرى . والله أعلم » .

قلت : هذه مجرد دعوى ؛ لأنه ليس في الرواة عن سعيد بن المسيب من يسمى (عبد الرحمن بن أبي عبد الله) ، ولا له ذكر في شيء من كتب الرجال ، وإنما ادعى ذلك ؛ ليوهم القراء أن الحديث قوي .

---

(١) ومن طريقه أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (٢ / ٦٨٧ - ٦٨٨) . ومن الظاهر أن الغماري نقله عنه .

على أن ابن حرملة هذا وإن كان ثقة ؛ ففيه كلام - كما هو مذكور في « التهذيب » وغيره - .

وبعد ؛ فإني سأسوق بين يدي القراء أسماء الرواة المجروحين الذين دارت عليهم طرق الحديث ، وألان القول فيهم الغماري - وبعض من سبقه - ، وأعرض عن أقوال الأئمة الحفاظ المعتمد عليهم في الجرح والتعديل ؛ بل وصرح برد أقوالهم ، والتطاول عليهم ، ولعله يأتي شيء من ذلك :

١ - سليمان بن أحمد الواسطي : وقد سبق تضعيفه من الهيثمي ، ومن قبله قال الذهبي في « المغني » :

« ضعفوه » .

٢ - خالد بن عبد الرحمن المخزومي : تقدم أيضاً تضعيف الأئمة الثلاثة : البخاري ، وأبو حاتم ، والعقيلي تضعيفاً شديداً ، وأن بعضهم رماه بالوضع ، وقد تبع الغماري (ص ٣٩) الهيثمي في الاقتصار على وصفه بأنه « ضعيف » ؛ فأعرض عن جرح أولئك الأئمة الشديد إياه لغاية معروفة ، وهي التمهيد للتقوية به ! مع أنه نقل عن ابن منده أنه قال :

« هذا حديث غريب بهذا الإسناد ، تفرد به خالد بن عبد الرحمن عن عمر ابن ذر » .

٣ - نوح بن يعقوب بن عبد الله الأشعري : رواه عن أبيه عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب بالفقرة الرابعة فقط .

أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٣٣٢) من طريق علي بن بشر :

ثنا نوح بن يعقوب بن عبد الله الأشعري به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف منكر ؛ نوح بن يعقوب : لا يعرف ؛ لم يزد أبو نعيم في ترجمته على أنه ساق له هذا الحديث ؛ والآفة من علي بن بشر ؛ فقد اتهم بالكذب ، قال ابن منده :

« رأيت أبا الحجاج الفِرساني قد لزم علي بن بشر ويقول : بيني وبينك السلطان ؛ فإنك تكذب على رسول الله ﷺ » - كما في (اللسان) - .

وقال أبو نعيم في ترجمته في « الأخبار » (٢ / ١) :

« كان يضعف حديثه ، وفي حديثه نكارة ، روى عن يزيد بن هارون عن حميد عن أنس عن النبي ﷺ قال : رأيت في (الجنة ذئباً) » . قال الحافظ :

« وهذا من بلاياه » .

قلت : ومع هذا الجرح الشديد أغمض عينيه عنه الشيخ الغماري في « المداوي » (ص ٤٠) ؛ فاكتفى بسوق إسناد أبي نعيم ، وخنس عنه ، وهكذا فليكن التحقيق . . بكتمان الحقائق العلمية عن القراء من مؤلف « المداوي » الذي قال فيه أخو المؤلف عبد الله الغماري :

« من أراد صناعة الحديث ؛ فعليه بـ (المداوي) » .

وأنا أقول - لوجه الله - : (من أراد أن يطلع على نوع جديد من التدليس على القراء ؛ فعليه بـ « المداوي ») !

وها هي الأمثلة بين يديك وقد مضى من أمثالها الشيء الكثير في الأحاديث المتقدمة .

٤ ـ مخلد بن عبد الواحد الواسطي : قال ابن حبان (٣ / ٤٣) :

« منكر الحديث جداً ، ينفرد بأشياء مناكير لا تشبه حديث الثقات ؛ فبطل الاحتجاج به إلا فيما وافقهم من الروايات ، وهو الذي روى عن علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب » .

قلت : فساق الطرف الأول من الحديث ، وقال :

« وذكر حديثاً طويلاً مشهوراً تركت ذكره لشهرته » ، ثم ساق إسناده .

وأقره الذهبي في « الميزان » ، والحافظ في « اللسان » .

وبجرح ابن حبان المذكور أعله ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٢١٠ ـ ٢١١ / ١١٦٦) ، وكالعادة تعامى الغماري عن متابعة ابن الجوزي والعسقلاني لابن حبان ؛ فخص رده على ابن حبان والذهبي بقوله (٤٠ ـ ٤١) :

« ولا معنى لإيراد الحديث في ترجمته ؛ لأنه لم ينفرد به . . . » .

قلت : وهذه مغالطة لها قرنان ـ كما يقال في بعض البلاد ـ ؛ فإن من كان « منكر الحديث جداً » ؛ فهو بمثابة قولهم : « ضعيف الحديث جداً » .

فلا يستشهد به ـ كما هو ظاهر لا يخفى على اللبيب ـ !

وإن من تمويهاته وتضليلاته أنه تشبث بقول ابن حبان :

« تركت ذكره لشهرته » . فقال :

« وما كان مشهوراً لا يتهم به واحد ؛ فقد تابعه هلال بن عبد الرحمن ، وأبو عبد الله المديني عن علي بن زيد » .

قلت : وهذه مكابرة أخرى ؛ فإن سياق كلام ابن حبان إنما يعني : أنه تركه لشهرته بالنكارة ؛ ولذلك تابعه النقاد الثلاثة الذين سبق ذكرهم ، وكأنه لا يعلم الكتب المؤلفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة مثل « المقاصد الحسنة » وغيره مما هو معلوم لدى المبتدئين بالعلم . وصدق الله إذ يقول : ﴿ فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور ﴾ .

ومن أكاذيبه تمويهاً على قرائه أنه قال عن ابن حبان : أنه ذكر جملة من الحديث نحو عشرة أسطر . . والواقع أنها سطران إلا قليلاً !

وأما المتابعة التي أشار إليها فستعلم نبأها قريباً إن شاء الله ، وأنها لا تساوي شيئاً .

٥ ـ هلال بن عبد الرحمن : قال العقيلي :

« منكر الحديث » .

ثم ذكر له ثلاثة أحاديث ؛ منها هذا بطرفه الأول ، ثم قال :

« كل هذا مناكير لا أصول لها » .

وأقره الحافظ في « اللسان » ، ومن قبله الذهبي في « الميزان » وقال :

« الضعف على أحاديثه لائح ؛ فليترك » .

وعارضهم الغماري ـ كعادته ، وخالف القواعد العلمية ـ فقال (ص ٤١) :

« وهو كلام مردود على العقيلي بوجود الأصول ، والمتابعات الكثيرة له على هذا الحديث » .

قدمنا مراراً بيان وهاء المتابعات الكثيرة التي يتبجح بها الغماري ، وعلاوة على ذلك فإنها مختلفة جداً في سياقها للحديث طولاً وقصراً ، وحسبك دليلاً على ذلك بما مر رواية أبي نعيم عن علي بن بشر وغيرها بما يأتي .

وأما احتجاجه بـ (الأصول) فلا شيء ـ كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى ـ .

٦ ـ أبو عبد الله المديني ، عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب . . .

أخرجه ابن شاهين في « الترغيب » (٤٠٣ ـ ٤٠٥) ؛ أخرجه من طريق حمّادة بنت شهاب بن سهل بن عبد الله بن الأخنس الأسدية أم بدر الجوهرية قالت : حدثني أبو عبد الله المدني . . .

سكت عنه الغماري (ص ٤٢) ـ كما هي عادته إذ لم يجد في السند ما يتقوى به ـ ! وهو إسناد مظلم ؛ أبو عبد الله المديني : مجهول ـ كما قال الذهبي في « المغني » ـ .

وحمّادة بنت شهاب : لم أجد لها ترجمة .

٧ ـ عبد الرحمن بن أبي عبد الله : تقدم (ص ١٢٣١) ما يدل على أنه غير معروف .

٨ ـ هلال أبو جبلة عن سعيد بن المسيب . . . يرويه بشر بن الوليد عن فرج ابن فضالة ، ذكره الغماري من طريق الخرائطي في « المكارم » ، وأبي موسى المديني في « الترغيب والترهيب » ، وقال :

« قال أبو موسى المديني : هذا حديث حسن جداً ، رواه عن سعيد بن المسيب وعمر بن ذر جماعة ؛ منهم علي بن زيد بن جدعان » .

قلت : انظر إلى أبي موسى كيف قال :

« حديث حسن جداً » ؛ فهو لا يعني أنه حسن بمجموع طرقه - كما هو المعلوم اصطلاحاً - ، وإنما يعني أنه حسن لغة ، وهذا استعمال معروف عند بعض الحفاظ ؛ ومنهم أبو عمر بن عبد البر ، حتى ولو كان من رواية بعض الوضاعين مثل : (تعلموا العلم ؛ فإن تعليمه للناس خشية . . .) . قال فيه أبو عمر :

« وهو حديث حسن جداً ، ولكن ليس له إسناد قوي » .

وهو مخرج في « الأحاديث الضعيفة » برقم (٥٢٩٣) ، ويؤيده أن (هلالاً أبا جبلة) : نكرة لا يعرف - كما نقله الغماري عن ابن القيّم - . على أنّ الراوي عنه (فرج بن فضالة) : ضعيف ، وبهما أعله ابن الجوزي ؛ فقال له - بعد أن ساقه من طريقه[1] ، وطريق مخلد بن عبد الواحد المتقدم - :

« وهذا حديث لا يصح ؛ أما الطريق الأول : ففيه هلال أبو جبلة ، وهو مجهول ، وفيه الفرج بن فضالة : قال ابن حبان : يقلب الأسانيد ، ويلزق المتون الواهية بالأسانيد الصحيحة ، لا يحل الاحتجاج به . أما الطريق الثاني : ففيه علي ابن زيد : قال أحمد ويحيى : ليس بشيء . وقال أبو زرعة : يهم ويخطئ ؛ فاستحق الترك . وفيه مخلد بن عبد الواحد : قال ابن حبان : منكر الحديث جداً ، ينفرد بمناكير لا تشبه أحاديث الثقات » .

قلت : ويحتمل عندي أنه (هلال بن عبد الرحمن) المتقدم برقم (٥) ، والذي استنكر حديثه العقيلي . والله أعلم .

---

(١) وكذا ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٣٤ / ٤٠٦ - ٤٠٧) .

ومن الغرائب ما نقله الغماري عن السخاوي قال :

« وذكر الشيخ العارف أبو ثابت محمد بن عبد الملك الأيلي . . . **أن هذا الحديث وإن كان غريباً عند أهل الحديث ؛ فهو صحيح لا شك فيه ولا ريب ، حصل له العلم القطعي بصحته من طريق الكشف في كثير من وقائعه وأحواله** » .

قلت : وغمز من هذا الكلام الحافظ السخاوي بقوله - وهو من تمام نقل الغماري - :

« كذا قال ! والعلم عند الله تعالى » .

قلت : ووجهه الاعتراف بأن الخلاف بين أهل الحديث - فضعفوه - ، وبين أهل التصوف - فصححوه بطريق الكشف - ، وهذا هو الذي حمل الغماري على أن يسود تسع صفحات كبار في تخريج الحديث ، ويحشر فيه ما هب ودب ؛ موهماً بذلك تقوية الحديث على طريقة حفاظ الحديث ، حتى وصل به الأمر أن يستقوي بعلي ابن بشر الذي كذب على النبي ﷺ ؛ فزعم أنه قال :

« رأيت في الجنة ذئباً » . متجاهلاً قول النبي ﷺ :

« من حدث عني بحديث يرى أنه كذب ؛ فهو أحد الكاذبين » .

رواه مسلم وغيره .

وبهذه المناسبة ؛ انظر فصلاً هاماً في كتابي « تمام المنة » (ص ٣٢ - ٣٤) بعنوان « لا يجوز ذكر الحديث إلا مع بيان ضعفه » . فتحتَه كلام هام لابن حبان وابن عبد الهادي في التحذير من رواية الأحاديث الضعيفة والسكوت عنها .

ومما تقدم يتضح وضوحاً لا خفاء فيه أن الرجل يخالف علم الحديث تأصيلاً

وتفريعاً ، وأنه إنما يتبع هواه المدعم بالكشف الصوفي الذي لا ضوابط له ولا قواعد ؛ مثل النقد العقلاني المستند صاحبه إلى عقله ، ولا شيء غيره سوى الهوى .

بقي النظر في من حسَّن الأحاديث بدعوى : (أن أصول السنة تشهد له) ! ويحمل راية ذلك : شيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلميذه ابن قيِّم الجوزية .

فأقول : غفر الله لهما ؛ فإنهما يعلمان أن الأصول لا تثبت بها الفروع المتنوعة المعاني - كهذا الحديث - .

وأضرب على ذلك مثالاً واضحاً :

قال تعالى : ﴿ اذكروا الله ذكراً كثيراً ﴾ ؛ فهذا أصل ، ومن الأحاديث الواردة في الذكر ، - ويعتبر فرعاً داخلاً بعموم الآية - الحديث الذي وضعه أحد الكذابين ، - ولعله كان من الصوفية الرَّقَصَة أصحاب القِصَع - بلفظ :

« أذيبوا طعامكم بذكر الله والصلاة » ، وهو مخرج في « الضعيفة » برقم (١١٥) ؛ فالفروع إذا كان فيها معانٍ زائدة أحكاماً أو أخباراً - وبخاصة إذا كانت من الأخبار الغيبية المتعلقة بأمور الآخرة كهذا الحديث - ؛ فلا يكفي لتصحيحها أن يقال : (إن أصول السنة تشهد لها) !

وإن مما يؤكد ذلك تعقيب ابن القيم على الحديث في « الوابل الصيب » ؛ فقد ساق عشرة أحاديث ، وكثيراً من الآثار في فضل الذكر في الحياة الدنيا ؛ مثل : أن الذاكر يحرز نفسه من الشيطان ، وقراءة آية الكرسي عند النوم ، وغيرها . فهذه الأحاديث في واد ، وحديث الترجمة في واد آخر .

نعم ، أنا لا أنكر أنّ لبعض الأعمال الصالحة فضائل خاصة بعد الموت مثل

قوله ﷺ :

« الصيام والقرآن يشفعان للعبد يوم القيامة ؛ يقول الصيام : أي رب ! منعته الطعام والشهوة ؛ فشفعني فيه . ويقول القرآن : منعته النوم بالليل ؛ فشفعني فيه . قال : فيشفعان » .

وهو مخرج في « تمام المنة » (ص ٣٩٤) .

وقوله ﷺ :

« إن سورة في القرآن ثلاثون آية ، شفعت لرجل حتى غفر له ؛ وهي : ﴿ تبارك الذي بيده الملك ﴾ » .

وهو مخرج في « التعليق الرغيب » (٢ / ٢٢٢ / ١) ، وفي رواية فيه برقم (٤) بلفظ :

« من قرأ ﴿ تبارك الذي بيده الملك ﴾ كلَّ ليلة ؛ منعه الله عز وجل بها من عذاب القبر » .

فهذان أصلان يشهدان لما ذكرت من الفضائل الخاصة . فأين الأصول التي تشهد لما جاء في هذا الحديث المنكر ؟!

الحق ، والحق أقول ـ إن شاء الله ـ : إن مثل هذا الحديث المتعدد الأنواع ، إنما ينوء بحفظه الرواة الثقات ؛ أمثال : سعيد بن المسيب والزهري ؛ كحديث الإسراء والمعراج . وحديث أبي بكر في الصدقات ؛ وأمثالهما من الأحاديث الطوال ، ويكون سائر الرواة معروفين بالثقة والحفظ والضبط ؛ فأين من هؤلاء رواة هذا الحديث المنكر الذين أحسنهم حالاً ابن جدعان الراوي عن (سعيد) ، وقد عرفت ما قالوا فيه ،

وغيره أسوأ حالاً منه ـ كما سبق ـ . فكيف يكون الحديث عظيماً صحيحاً ؟!

وبهذه المناسبة أقول للعدل والحق :

لقد أعجبني صنيع الشيخ عبد الله الغماري ـ شقيق مؤلف « المداوي » ـ أنه لم يورد الحديث في كتابه « الكنز الثمين » ـ مع كثرة الأحاديث الضعيفة التي فيه ـ ؛ فكأنه لم يعجبه قعقعة أخيه ومحاولة تصحيحه ؛ فشكر الله له ؛ إن كان هذا هو السبب !

وبالمقابل عجبت من أحد أفاضل كبار العلماء ؛ حيث بنى عليه خطبة من خطبه ، وقدّم له بمقدمة وجيزة ووصفه بـ (الحديث العظيم) تقليداً لابن تيمية وابن القيم ، وسكوت الشيخ إسماعيل الأنصاري عليه في تعليقه على « الوابل الصيب » ؛ فلعل الفاضل يعيد النظر في الحديث ، ويتبع فيه أقوال الأئمة النقاد الذين أجمعوا على استنكاره ، فإنهم المرجع في هذا الأمر ؛ لاختصاصهم به ، والفاضل معنا في ذلك ، والحمد لله . وبالله التوفيق .

٧١٣٠ ـ (إنِّي عَدْلٌ ؛ لا أَشْهدُ إلا على عَدْلٍ) .

منكر . أخرجه ابن قانع في « معجم الصحابة » (١ / ٩٧) قال : حدثنا الحسن بن الحباب المقرئ الدقاق الترجماني : نا شعيب بن صفوان عن عطاء بن السائب عن محارب بن دثار عن النعمان بن بشير عن بشير بن سعد قال :

سألته امرأته أن يهب لابنها هبة؟ ففعل . فقالت : أَشهد النبي ﷺ . فأتاه فقال :

« أعطيتَ ولَدكَ كلهم مثل هذا ؟ » . قال : لا . قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ومتن منكر ؛ عطاء بن السائب : مختلط ، وشعيب ابن صفوان : مختلف فيه ، قال الذهبي في « المغني » :

« وثقه أحمد . وقال ابن عدي : عامة ما يرويه لا يتابع عليه » .

و(الحسن بن الحباب) : لم أعرفه ، ولكنه قد توبع ؛ فروى ابن عدي في « الكامل » (٤ / ٤) من طريق أبي إبراهيم الترجماني : ثنا شعيب بن صفوان به ، وقال ابن عدي في آخر ترجمته :

« ولشعيب غير ما ذكرت من حديث ، وليس بالكثير ، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه » .

قلت : والمحفوظ من طرق عن النعمان بن بشير وغيره في هذه القصة بلفظ :

« فإني لا أشهد على جور» ، وهو مخرج في « إرواء الغليل » برقم (١٥٩٨) .

٧١٣١ - (أَنهَى عنِ الكَيِّ ، وأَكرهُ الحميمَ) .

منكر . أخرجه ابن قانع في « معجم الصحابة » (١ / ٢٥٨) قال : حدثنا عبد الله بن الصقر : نا إبراهيم بن المنذر : نا أنس بن عياض عن عبد الرحمن بن حرملة عن سعد الظُّفري :

أن رسول الله ﷺ جاء يعود رجلاً منهم ، فقيل : اكووه واسقوه ماءَ حميماً . فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد معلول ؛ عبد الرحمن بن حرملة هو : من أتباع التابعين ؛ لم يذكروا له رواية عن أحد من الصحابة ، فإن كان (سعد الظفري) منهم ؛ فيكون

منقطعاً بينه وبين (ابن حرملة) ، وقد ذكر هذا ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » عن سعد الظفري ، ولم يزد ؛ لكن قال الحافظ في « الإصابة » في ترجمة سعد الظفري :

« ذكره أبو حاتم في (الصحابة) » .

ولم يذكر ما يدل على صحبته سوى هذا الحديث ، وليس صريحاً ـ كما ترى في صحبته ـ ، وعقب الحافظ على الحديث بقوله :

« وتردد أبو موسى هل سعد بن النعمان الظفري أو غيره ؟ » .

وبقية رجال الإسناد ثقات رجال مسلم ؛ غير عبد الله بن الصقر ، فلم أعرفه ؛ لكنه قد توبع فقال الطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ٦١ / ٥٤٨٠) ، وفي « المعجم الأوسط » (٩ / ٤٢ / ٩٠٨٧) : حدثنا مسعدة بن سعد العطار المكي : حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي به .

ومسعدة هذا : لم أجد له ترجمة ، لكن يبدو أنه من شيوخ الطبراني المشهورين ؛ فقد روى له في « المعجم الأوسط » (٩ / ٤٠ ـ ٧٠) سبعين حديثاً غير حديث الترجمة . والله أعلم .

وبالجملة ؛ فالحديث منقطع أو مرسل ، وإنما خرجته لجملة الحميم ، وإلا ؛ فالنهي عن الكي ثابت في غير ما حديث .

٧١٣٢ ـ (أَوشكَ أنْ تستحلَّ أمّتي فروجَ النِّساء ، والحريرَ) .

ضعيف . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١ / ٢٤٨) و (٥٤ /

٣١٦) من طريق أبي زرعة يحيى بن أبي عمرو الشيباني عن عبد الله بن ناشرة عن حديث سعيد بن سفيان القاري قال :

أتيت علي بن أبي طالب في منزله فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مجهول ؛ عبد الله بن ناشرة ، - ويقال : ناشر - ، وسعيد بن سفيان القاري : مجهولان لا يعرفان ، أوردهما البخاري في « التاريخ » ، وابن أبي حاتم في « الجرح » ، ولم يذكرا فيهما جرحاً ولا تعديلاً ، وخالف بعضهم في إسناده ؛ فقال البخاري :

« وقال ضمرة : عن يحيى عن الوليد بن سفيان عن رجل عن علي به » .

وقد ذكر ابن حبان في « ثقاته » (٤ / ٢٧٨) سعيد بن سفيان القاري ، دون (عبد الله بن ناشر) . والله أعلم .

٧١٣٣ - (أَولُ من يلْحقني مِنْ أَهْلي أنتِ يا فاطمةُ ! وأولُ مَن يلحقُني من أَزواجي زينبُ ، وهي أطولُهنَّ كفاً) .

ضعيف . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٧ / ٧٣) من طريق روح ابن صلاح بن سيابة الحارثي قال : حدثني خيران بن العلاء الكلبي عن الأوزاعي عن مكحول قال :

سمعت واثلة بن الأسقع الليثي قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، روح بن صلاح : ضعفه ابن عدي وغيره .

والشطر الثاني من الحديث معروف الصحة عند الشيخين وغيرهما بلفظ : « أسرعكن لحاقاً بي أطولكن يداً » ، وتقدم تخريجه تحت الرقم (٦٣٣٥) .

٧١٣٤ - (أَلا نحدِّثكم بما يُدخلُكم الجنَّةَ ؟ ضَربٌ بالسَّيفِ ، وطعامُ الضَّيفِ ، واهتمامٌ بمواقيتِ الصَّلاةِ ، وإسباغُ الطهورِ في الليلةِ القَرَّة ، وإِطعامُ الطَّعامِ على حُبِّه) .

منكر جداً . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٣٧ / ٢٩٠) من طريق عباد بن أحمد العرزمي : نا عمي عن أبيه عن محمد بن سوقة عن عبد الواحد الدمشقي قال :

مرّ أبو هريرة حتى قام على أهل مجلس فقال : ألا أحدثكم عن نبي الله ﷺ حديثاً غير كذب ؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد منكر ؛ (عباد بن أحمد العرزمي) : متروك - كما قال الذهبي في « المغني » ؛ تبعاً للدارقطني - ، ومثله عمه - واسمه : عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العرزمي - ، وكذا أبوه محمد بن عبيد الله : كلاهما متروك .

وعبد الواحد الدمشقي : ترجم له ابن عساكر برواية محمد بن سُوقة فقط عنه ؛ ولذلك قال الذهبي في « الميزان » :

« لا يدرى من ذا ؟ ولا حدث عنه سوى محمد بن سوقة » . وأقره العسقلاني .

٧١٣٥ - (ألاَ أنبِّئكَ بشرِّ الناسِ ؟ مَنْ أكلَ وحدَه ، ومنعَ رِفدهُ ، وسافرَ وحدَه ، وضربَ عبْدَه .

ألا أنبِّئك بشرٍّ من هذا ؟ مَنْ يبغضُ الناسَ فيبغضونه .

ألا أنبِّئكَ بشرٍّ من هذا ؟ مَنْ يُخشَى شرُّه ، ولا يُرجَى خيرُه .

ألا أنبِّئكَ بشرٍّ من هذا ؟ مَنْ باعَ آخرتَه بدُنيا غيرِه .

ألا أنبِّئك بشرٍّ من هذا ؟ مَنْ أكل الدُّنيا بالدِّينِ) .

منكر . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٥١ / ١٣٣) من طريق زائدة ابن قدامة عن أبيه عن معاذ بن جبل : أن النبي ﷺ قال لعلي بن أبي طالب : . . . فذكره . وقال ابن عساكر :

« وإسناد هذا الحديث مضطرب ؛ فإن قدامة الثقفي لم يدرك معاذاً ، وإنما يروي عن عبد الله بن أبي مليكة وطبقته » .

قلت : ثم هو إلى ذلك لا يعرف إلا برواية ابنه (زائدة) عنه ، وبها ترجم له البخاري في « التاريخ الكبير » ، وابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ، وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٧ / ٣٤٠ و ٩ / ٢١) ، وذكر أنه روى عنه شريك ؛ ذكره في (الطبقة الثالثة والرابعة) ؛ فالعلة الانقطاع .

٧١٣٦ - (أينَ الراضونَ بالمقدورِ ؟ أينَ السَّاعونَ للمشكُورِ ؟ عجبت لمن يؤمنُ بدارِ الخلودِ ؛ كيفَ يسعَى لدارِ الغُرور ؟!) .

ضعيف . أخرجه وكيع في « كتاب الزهد » (٣ / ٨٥١) قال : حدثنا رجل

من بني الحارث عن عمرو بن مرة قال :

خرج النبي ﷺ إلى أصحابه فقال : . . . فذكره .

قلت : إسناده ضعيف ؛ فإنه مع إرسال عمرو بن مرة إياه ، فالشيخ الراوي عنه مجهول .

ومن طريق وكيع رواه هناد في كتابه « الزهد » (١ / ٢٩٤ / ٥١٤) .

ومن طريق هناد : أبو نعيم في « الحلية » (٥ / ٩٦) .

٧١٣٧ - (إيَّاك ونارَ المؤمنِ لا تحرقُك ، وإنْ عثرَ كلَّ يومٍ سبْعَ مراتٍ ؛ فإنَّ يمينه بيدِ اللهِ ، إذا شاءَ أنْ ينْعشَه ؛ أنْعشَه) .

ضعيف جداً . ساق إسناده الشيخ الغماري في « المداوي » (٣ / ١٦٦) من رواية الحكيم - والعهدة عليه - من طريق عمر بن سعيد الدمشقي : ثنا مكرم البجلي عن هشام ابن الغار عن أبيه الغار بن ربيعة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ فإنه مع إرساله فيه علل ، واقتصر الشيخ على تضعيف بعض رجاله ؛ وهو عمر بن سعيد الدمشقي ، فقال :

« إنه ضعيف » .

وهذا من تساهله لهوىً ؛ أقول هذا لوجوه :

الأول : أن الغار بن ربيعة الذي أرسل الحديث : لا يعرف ، حتى إن الحافظ المزي لم يذكره في شيوخ ابنه هشام بن الغار .

الثاني : أن مكرماً البجلي : لم يترجموه ، إلا أن يكون الذي في « الميزان » :

« مكرم بن حكيم الخثعمي : روى خبراً باطلاً . قال الأزدي : ليس حديثه بشيء » .

الثالث : عمر بن سعيد الدمشقي : أسوأ مما ذكر الغماري ؛ فقد اتفقوا على تضعيفه ، وقال النسائي :

« ليس بثقة » . بل قال الساجي :

« كذاب » . ولذلك قال الذهبي في « المغني » :

« تركوه » .

٧١٣٨ - (أَيْ أَخي ! إنِّي مُوصيكَ بوصيَّةٍ فاحفظْها ؛ لعلَّ اللهَ أنْ ينفعكَ بها :

١ - زر القبورَ ؛ تَذْكُرْ بها الآخرةَ ، بالنَّهار أحياناً ولا تُكثرْ .

٢ - واغْسل الموتَى ؛ فإنَّ معالجةَ جسدٍ خاوٍ عِظةٌ بليغةٌ .

٣ - وصَلِّ على الجنائزِ ؛ لعلَّ ذلك يحزنك ، فإنَّ الحزينَ في ظلِّ الله تعالى .

٤ - وجالس المساكينَ ، وسلِّم عليهمْ ؛ إذا لقيتَهم .

٥ - وكُلْ معَ صاحبِ البلاءِ تَواضعاً لله تعالَى وإيماناً به .

٦ - والبس الخَشنَ الضَّيقَ من الثِّيابِ ؛ لعلَّ العِزَّ والكبرياءَ لا يكونُ لهما فيكَ مساغٌ .

٧ - وتزيَّنْ أحْياناً لعبادةِ ربكَ ؛ فإنَّ المؤمنَ كذلكَ يفعلُ تعفُّفاً وتكرُّماً وتجمُّلاً .

٨ - ولا تعذِّبْ شَيئاً مما خلقَ اللهُ بالنَّار) .

منكر . هكذا بهذا السياق ذكره السيوطي في « الجامع الصغير » برواية ابن عساكر عن أبي ذر . وقال المناوي في « فيض القدير » :

« أخرجه ابن عساكر في ترجمة أبي ذر عنه ، وفيه (موسى بن داود) : أورده الذهبي في « الضعفاء » ، وقال :

مجهول . و(يعقوب بن إبراهيم) : لا يعرف ، عن يحيى بن سعيد ، عن رجل مجهول » .

قلت : وأنا في شك كبير من إعلال المناوي المذكور ، بل هو من الخبطاته المعروفة ، وقد أخرجه الحاكم في « المستدرك » (٤ / ٣٣٠) بإسناد فيه الرواة الذين أعل الحديث بهم ؛ فقال الحاكم :

أخبرني أبو جعفر محمد بن علي الشيباني بالكوفة : ثنا أحمد بن حازم الغفاري : ثنا موسى بن داود الضبي : ثنا يعقوب بن إبراهيم عن يحيى بن سعيد عن أبي مسلم الخولاني عن عبيد بن عمير عن أبي ذر رضي الله عنه قال : قال لي

رسول الله ﷺ : . . . فذكره ؛ مقتصراً على ثلاث فقرات من الحديث ؛ هي الأولى والثانية والثالثة ؛ دون قوله في الأخيرة : « معرض لكل خير » . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي .

قلت : فمن فوق (أحمد بن حازم الغفاري) كلهم من رجال « الصحيح » ؛ فموسى بن داود الضبي من رجال مسلم ، وليس هو الذي ذكره الذهبي في « الضعفاء » ، وجهله .

ويعقوب بن إبراهيم هو : الدورقي الحافظ الثقة من رجال الشيخين .

ويعقوب بن إبراهيم الذي لا يعرف إنما هو آخر وهو : القاضي الزهري ؛ متقدم على هذا ، يروي عن هشام بن عروة .

ويحيى بن سعيد ـ هو : القطان ـ : من رجال الشيخين .

ومثله عبيد بن عمير ـ وهو : الليثي ـ : تابعي جليل ، مات قبل ابن عمر .

وأبو مسلم الخولاني : ثقة من رجال مسلم .

فلم يبق النظر إلا في (أحمد بن حازم الغفاري) وهو ثقة متقن ـ كما قال ابن حبان (٨ / ٤٤) ـ .

وإلا شيخ الحاكم (أبي جعفر محمد بن علي الشيباني) : قال الحافظ الذهبي في « السِّير » (١٦ / ٣٧) :

« كان أحد الثقات » .

قلت : فلا أجد في هذا الإسناد علة تحول بيننا وبين القول بصحته ؛ لكن في

النفس توقف بسبب ما يشعر به كلام المناوي المتقدم أن يحيى بن سعيد رواه عن رجل مجهول ، ومن المؤسف أن ترجمة أبي ذر في « تاريخ ابن عساكر » فيها خرم من أولها ؛ فلم نحْظَ بالحديث فيها ، والطابع لـ « التاريخ » الظاهر أنه لم يجد نسخة منه يتمم بها النقص الساقط ؛ فأورد الحديث في طبعته (٦٦ / ١٨٨) بدون سند مبتدئاً إياه بقوله :

وعن عبيد بن عمير عن أبي ذر قال : دخلت المسجد . . . الحديث . فذكره مع زيادة ونقص عن حديث الترجمة ؛ دون ذكر فقرة الحزين ، فكأن الناشر استدرك هذا السياق من بعض المختصرات .

ثم وقفت على إسناده ـ بدلالة بعض الإخوان جزاه الله خيراً ـ ؛ ساقه السيوطي في رسالته « تمهيد الفرش بذكر الخصال الموجبة لظل العرش » (ص ٨٠ ـ ٨٢) . أخرجه ابن عساكر بالسند المتقدم عن الحاكم من طريق علي بن الفرائضي : حدثنا موسى بن داود : حدثنا يعقوب بن إبراهيم عن يحيى بن سعيد عن رجل عن أبي مسلم الخولاني عن أبي ذر ؛ فذكر فقرة الحزين فقط . وقال السيوطي :

« هذا حديث غريب ، أخرجه ابن شاهين في « الترغيب » (الأصل : التخريج) ؛ قال شيخ الإسلام : والرجل المبهم ما عرفته ، وأخرجه الحاكم في « المستدرك » بحذفه ، وزاد بين (أبي مسلم) و (أبي ذر) : (عبيد بن عمير) . وكذا أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب « القبور » ، وموسى وثَّقه أحمد وغيره » .

قلت : وهو من رجال مسلم ؛ فقول بعضهم : إنه مجهول . . مردود ـ كما سبق آنفاً ، وفيما مضى تحت الحديث رقم (٣٦٦٣) ـ . وإنما علة الحديث (شيخ يحيى ابن سعيد) الذي لم يسمَّ بينه وبين (أبي مسلم الخولاني) ، ومن هذا الوجه

أخرجه ابن شاهين في « الترغيب في فضائل الأعمال » (١ / ٣٧٢ / ٤٧٠) قال : حدثنا أحمد بن إسحاق بن بهلول : ثنا أبي : ثنا موسى بن داود عن يعقوب ابن إبراهيم عن يحيى بن سعيد عن رجل عن أبي مسلم الخولاني عن أبي ذر قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكر الحديث .

قلت : فالتقت رواية ابن شاهين مع رواية ابن عساكر التي نقلها السيوطي على إثبات الرجل المبهم ؛ فهو العلة كما قال الذهبي .

٧١٣٩ - (إذا جاءَ أحدُكم يومَ الجمُعةِ ؛ فلْيغتسلْ وليتنظَّفْ) .

منكر . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٥١ / ٣٣) من طريق أيوب ابن أبي حجر الأيلي عن بكر بن صدقة الأيلي عن أبيه عن نافع مولى ابن عمر قال : سمعت ابن عمر يقول :

كان رسول الله ﷺ يخطبنا فيقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد منكر ؛ أيوب بن أبي حجر الأيلي ، وشيخه بكر بن صدقة الأيلي عن أبيه ؛ ثلاثتهم : نكرات ، لم أجد من ترجمهم .

والحديث محفوظ عند الشيخين وغيرهما عن ابن عمر دون قوله : « وليتنظف » ، وهو مخرج في « الإرواء » (١ / ١٧٥ / ١٤٥) ؛ فهذه الزيادة منكرة .

٧١٤٠ - (اذْكر اللهَ ؛ فإنَّه عونٌ لكَ على ما تَطلبُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الواقدي في « المغازي » (٢ / ٧٥٨) ، ومن طريقه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٢٨ / ١٢٠) ، قال الواقدي : حدثني أبو القاسم

ـ وفي « التاريخ » : (أبو البسام) ـ بن عمارة بن غزية عن أبيه عن عطاء بن أبي مسلم قال :

لما ودّع رسول الله ﷺ عبد الله بن رواحة ؛ قال ابن رواحة : يا رسول الله ! مرني بشيء أحفظه عنك ! قال :

« إنك قادم غداً بلداً ، السجود به قليل ؛ فأكثر السجود » .

قال عبد الله : زدني يا رسول الله ! قال : . . . فذكره .

فقام من عنده حتى إذا مضى ذاهباً ؛ رجع إليه فقال : يا رسول الله ! إن الله وتر يحب الوتر ! قال :

« يا ابن رواحة ! ما عجزت ؛ فلا تعجزنّ إن أسأت عشراً أن تحسن واحدة » .

فقال ابن رواحة : لا أسألك عن شيء بعدها .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ الواقدي : متروك ، وشيخه (أبو القاسم) أو (أبو البسام) : لم يذكر حتى ولا في ترجمة أبيه عمارة بن غزية . و(عطاء بن أبي مسلم) ـ هو : الخراساني ـ : صدوق يهم كثيراً ، ويرسل ويدلس ـ كما قال الحافظ في « التقريب » ـ .

٧١٤١ ـ (أَرحمُ أُمتي أبو بكرٍ الصِّدِّيق ، وأحسنُهم خلُقاً أبو عبيدةَ ابن الجرّاح ، وأصدقُهم لهجةً أبو ذرٍّ ، وأشدُّهم في الحقِّ عمرُ ، وأقضاهم عليٌّ) .

ضعيف . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٦٦ / ١٩١) من طريق

الزبير بن بكار : حدثني ابن طلحة بن عبيد الله عن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ (ابن طلحة بن عبيد الله) ـ اسمه : إسحاق وهو : مقبول ـ كما قال الحافظ في « التقريب » ـ .

وسقط من المطبوعة الإسناد إلى الزبير بن بكار ؛ فلم أتمكن ؛ من معرفة السند إليه .

وقوله : « وأحسنهم خلقاً أبو عبيدة بن الجراح » ؛ منكر .

والمحفوظ في غير هذا الحديث بلفظ :

« وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح » ، وهو مخرج في « الصحيحة » برقم (١٢٢٤) .

٧١٤٢ ـ (أشدُّ النّاسِ حسْرةً يومَ القيامةِ : رجلٌ أمْكَنه طلبُ العِلم في الدُّنيا ؛ فلمْ يطْلبْه ، ورجلٌ عَلَّم عِلماً ، فانتفعَ به مَنْ سمعَهُ منه دونَه) .

منكر . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٥١ / ١٣٧ ـ ١٣٨) من طريق عبيد الله بن لؤلؤ بن جعفر بن حمّويه الساجي ببغداد : أخبرني محمد بن عمرو بن واصل الصحري : أنه سمع سهل بن عبد الله بنهر الدير سنة ثمانين ومئتين يقول : أخبرني محمد بن سوار ين الفضل عن سليمان بن عمر الكوفي عن عبد الرحمن بن عباس عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ كل من دون عكرمة : لم أجد لهم ترجمة .
وابن عساكر أورده في ترجمة (محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر ، أبو سعيد الأصبهاني ، الفقيه الواعظ ، المعروف بـ : ابن ملة) ، وقال عَقِبَه :

« روى هذا الشيخ أربعين حديثاً بهذا الإسناد ، وعن سهل عن خاله محمد ابن سوار بأسانيده عن شيوخه ؛ كلها منكرة ، ولا أدري على مَن الحمْل فيها » .

قلت : ومن الغرائب أن هذا الشيخ - مع روايته المناكير بشهادة الحافظ ابن عساكر - لم يترجمه الذهبي في « الميزان » ، ولا استدركه العسقلاني في « اللسان » .

ثم إن سليمان بن عمر الكوفي وقع في « التاريخ » عن (عمر الكوفي) ؛ فصححته من « ذيل الموضوعات » للسيوطي (ص ٤٤) ، ونقل إعلال ابن عساكر إياه بالنكارة وأقره .

فتأمل ما أشد تناقضه ! فإنه مع ذلك أورده في « الجامع الصغير » الذي زعم أنه صانه مما تفرد به كذاب أو وضاع . ووقع فيه عند ابن عساكر : (عن أنس) . . والصواب : (عن ابن عباس) .

ثم إن (سليمان بن عمر الكوفي) يحتمل أن يكون هو : (سليمان بن عمرو النخعي) الكذاب ؛ قلب بعضهم اسم أبيه إلى : (عمر) . . مكان : (عمرو) ؛ تدليساً ، وقد اتفقوا على أنه كذاب وضاع . وقال البخاري في « الضعفاء الكبير » :

« سليمان بن عمرو الكوفي ، أبو داود النخعي ، معروف بالكذب ، قاله قتيبة وإسحاق » .

٧١٤٣ - (اللهمَّ ! عافِني في قُدرتِك ، وأدْخِلني في رحْمتِك ، واقْضِ أَجلي في طَاعتِك ، واخْتِم لي بخَيرِ عمَلٍ ، واجْعلْ ثوابَه الجنَّةَ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٢٧ / ٦٧) من طريق عبد الله بن أحمد اليحصبي : نا أبو معيد عن الحكم الأيلي عن القاسم ابن محمد عن عمر بن عبد العزيز عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ : أنه كان يدعو : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبد الله بن أحمد اليحصبي : قال العقيلي في « ضعفائه » (٢ / ٢٣٧) :

« لا يتابع على حديثه » . وأقره الذهبي في « المغني » .

وأبو معيد - اسمه : حفص بن غيلان - : قال في « المغني » :

« قال أبو حاتم وغيره : لا يحتج به ، وقد رمي بالقدر . ووثقه ابن معين » .

والحكم - هو : ابن عبد الله بن سعد الأيلي - : قال الذهبي :

« متروك متهم » .

٧١٤٤ - (إذا عملْتَ عشْر سَيئاتٍ ؛ فاعْملْ حسنةً تحدرهُنَّ بها) .

ضعيف . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٤٥ / ٢٧٤ - ٢٧٥) من طريق أبي علقمة نصر بن خزيمة : حدثني أبي عن نصر بن علقمة عن أخيه محفوظ بن علقمة عن ابن عائذ ، قال عمرو بن الأسود :

إن معاذاً لما بعثه رسول الله ﷺ إلى اليمن ؛ قال : أوصني بكلمة أعيشُ بها ،

قال : « لا تشرك بالله شيئاً » ، قال : زدني ، قال : « حسن الخلق » ، قال : زدني ، قال : . . . فذكره . فقال رجل من الأنصار : أو من الحسنات أن أقول : لا إله إلا الله ؟ قال :

« نعم ، أحسن الحسنات ؛ إنها تكتب عشر حسنات ، وتمحو عشر سيئات » .

قلت : وهذا إسناد فيه جهالة ؛ أبو علقمة نصر بن خزيمة : ذكره برواية واحد ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولم يورده ابن حبان في « ثقاته » .

ونحوه أبوه ـ وهو : (خزيمة بن جنادة بن محفوظِ بن علقمة) ـ : ذكره المزي في الرواة عن (نصر بن علقمة) ، وقال :

« له عنه نسخة كبيرة » .

ولم يذكره ابن حبان في « الثقات » أيضاً ؛ فهو مجهول .

٧١٤٥ ـ (أَغنى النّاس حمَلةُ القرآنِ ؛ مَنْ جعلَه الله في جَوفِه) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٣٧ / ٣٥٥) من طريق أبي علي الأهوازي بسنده إلى إبراهيم بن أبي مريم : نا جنادة بن مروان : نا الحارث بن النعمان قال : سمعت الحسن يحدث عن أبي ذر ؛ رأيته بالرَّبذة ، أنشأ يحدث عن النبي ﷺ أنه قال لأصحابه :

« أي الناس أغنى » ؟ قالوا : أبو سفيان بن حرب ، قال آخر : عبد الرحمن بن عوف ، قال آخر : عثمان بن عفان ، فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته (أبو علي الأهوازي) ـ واسمه : (الحسن بن

علي بن إبراهيم) ـ وهو مقرئ مشهور ، ولكنه في الحديث متهم رماه غير واحد بالكذب والوضع .

وإبراهيم بن أبي مريم : لم أعرفه .

وجنادة بن مروان : ضعفه أبو حاتم واتهمه .

والحارث بن النعمان : قال البخاري :

« منكر الحديث » .

والحسن ـ هو : البصري ـ ، وما أظنه سمع من أبي ذر ، وهو مشهور بالتدليس .

(تنبيه) : الحديث ذكره السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية ابن عساكر عن أنس بلفظ حديث الترجمة ، وهذا من أوهامه فإن حديث أنس لفظه :

« القرآن غنىً لا فقرَ بعده » .

وهو من رواية يزيد بن أبان عن الحسن ، عن أنس ، وسبق تخريجه برقم (١٥٥٨) .

٧١٤٦ ـ (أيّما رجُلٍ اسْتعملَ رجُلاً على عَشَرة أَنفسٍ ، وعَلمَ أن في العَشَرة مَنْ هو أفضَلُ منه ؛ فقد غشَّ اللهَ ورسولَه ، وجَماعةَ المسلمين) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى الموصلي في « مسنده » ـ كما في « نصب الراية » (٤ / ٦٢) قال : حدثنا أبو وائل خالد بن محمد البصري : ثنا عبد الله بن بكر السهمي : ثنا خلف بن خلف عن إبراهيم بن سالم عن عمرو بن ضرار عن حذيفة عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ عمرو بن ضرار : لم أجد له ترجمة .

وإبراهيم بن سالم : الظاهر أنه النيسابوري ، قال ابن عدي :

« له مناكير » ، وأقره الذهبي في « المغني » .

وخلف بن خلف : لم أعرفه ، ووقع في « جامع المسانيد » (٣ / ٣٨٢) لابن كثير : (. . . ابن خليفة) ، وفي « المطالب العالية المسندة » (٢ / ٤٠١) : (. . . ابن خالد) ، وكلاهما مترجم في « تهذيب الكمال » ، ولا يبدو لي أن أحدهما هو المراد هنا . والله أعلم .

وخالد بن محمد البصري : ذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٢٢٦) وقال :

« يُغرب » .

والحديث عزاه الحافظ في « المطالب العالية المجردة » (٢ / ٢٣٢ - ٢٣٣) وسكت عنه ، وكذلك فعل في « المطالب المسندة » ، وكذلك الحافظ ابن كثير في « جامعه » .

وقد روي الحديث عن ابن عباس ببعض اختصار ، وقد سبق تخريجه برقم (٤٥٤٥) .

٧١٤٧ - (أيُّما والٍ وَلِيَ من أمْرِ المسْلمينَ شَيئاً ، وُقفَ به على جِسْر جَهنَّم فيهتزُّ به الجسْرُ حتَّى يزولَ كلّ عضْوٍ) .

منكر . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٣٦ / ١٣٢) من طريق عمار

ابن أبي يحيى عن سلمة بن تميم عن عطاء بن أبي رباح :حدثني عنبسة ابن أبي سفيان عن بشر بن عاصم قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مظلم ضعيف ؛ (عمار بن أبي يحيى) و(سلمة بن تميم) : لم أعرفهما . وفي الإسناد خطأ عجيب وقلب غريب ، لعله من أحدهما ، فعنبسة ابن أبي سفيان عن (بشر بن عاصم) لا يجيء ؛ هذا من أتباع التابعين ، و(عنبسة) من التابعين !

وأنكر من ذلك قول بشر بن عاصم : سمعت رسول الله ﷺ ! فلا بد أن يكون قد سقط من الإسناد ذكر التابعي والصحابي ، وقد رواه بعض الضعفاء بسند آخر عن بشر بن عاصم عن أبيه قال : سمعت النبي ﷺ : . . . فذكر الحديث بأتم منه .

وهذا منكر أيضاً ؛ عاصم أبو بشر : تابعي لم يسمع من النبي ﷺ ، وقد سبق تخريجه عنه برقم (٢٢٦٩) .

٧١٤٨ - (الآمرُ بالمعروفِ كَفاعِله) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسنده » (١ / ٣٦٥) من طريق عمر بن إسماعيل بن مجالد : حدثنا يعلى بن الأشدق عن عبد الله بن جراد رفعه .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته (يعلى بن الأشدق) : قال الذهبي في « المغني » :

« قال البخاري : لا يكتب حديثه . وقال أبو زرعة : ليس بشيء . قال ابن حبان : وضعوا له أحاديث يحدث بها ولم يَدْرِ » .

وعبد الله بن جراد : مجهول .

وعمر بن إسماعيل بن مجالد : قال النسائي والدارقطني :

« متروك » .

٧١٥٠[*] - (الأمورُ كلُّها - خيرُها وشرُّها - مِنَ اللهِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٤ / ٤٥ / ٣٥٧٣) من طريق هانئ بن المتوكل الإسكندراني قال : نا أبو ربيعة سليمان بن ربيعة عن أبي حازم عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وزاد ؛ وقال :

« إن القَدَر نظام التوحيد ، فمن وحّد الله ، وآمن بالقدر ؛ فقد استمسك بالعروة الوثقى ، ومن لم يؤمن بالقدر ؛ كان ناقضاً للتوحيد » . وقال :

« لا يدخل الجنة مكذب بقدر » .

قلت : وهذا إسناد منكر ؛ هانئ بن المتوكل : ضعيف أو أشد ؛ قال ابن حبان :

« كان تدخل عليه المناكير وكثرت ؛ فلا يجوز الاحتجاج به في حال » .

ثم ساق له بعض مناكيره ، وسبق تخريج اثنتين منها ؛ فانظر الرقم (١٠٧٧) و(١٥٢٢) .

وأبو ربيعة سليمان بن ربيعة : لم أجد له ترجمة .

وجملة : « نظام التوحيد » رويت من طريق أخرى عن ابن عباس موقوفاً ، وقد تقدم برقم (٢٢٤٤) و(٤٠٧٢) .

(*) كذا في أصل الشيخ رحمه الله قفز الترقيم رقماً واحداً . (الناشر) .

٧١٥١ - (برُّ الوالدينِ يجزئ من الجهادِ) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٨ / ٣٥٤ / ٥٤٥٨) عن حفص بن غياث عن أشعث عن الحسن قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : . . . فذكره .

قلت : ورجاله ثقات ؛ لكن الحسن - هو : البصري - : تابعي جليل ؛ لكن مراسيله ضعيفة كالريح .

٧١٥٢ - (اشْربْ ؛ فإنّ البَركةَ في أَكابِرنا ، فمَنْ لمْ يرحمْ صغيرَنا ، ويجلَّ كبيرَنا ؛ فليسَ منّا) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير» (٨ / ٣٧١ / ٧٨٩٥) من طريق أبي عبد الملك عن القاسم عن أبي أمامة قال :

بينا رسول الله ﷺ ومعه أبو بكر وعمر وأبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنهم في نفر من أصحابه إذ أُتي بقدح فيه شراب ، فناوله رسول الله ﷺ أبا عبيدة ، فقال أبو عبيدة : أنت أولى به يا نبي الله ! قال : « خذ » . فأخذ أبو عبيدة القدَحَ ، ثم قال له قبل أن يشرب : خذ يا نبي الله ! قال نبي الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبو عبد الملك - هو : علي بن يزيد الألهاني - : قال الذهبي في « المغني » :

« ضعفوه ، وتركه الدارقطني » .

٧١٥٣ ـ (البَركةُ في المَاسَحةِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٧ / ٦٣) ، وأبو داود في « مراسيله » (١٦١/ ١٦٨) ، ومن طريقه البيهقي في « السنن » (٦ / ٣٦) من طريق أبي يعقوب الثقفي عن خالد ـ يعني : ابن أبي مالك ـ قال :

بايعت محمد بن سعد بسلعة ، فقال : هات يدك أماسحك ؛ فإن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ وله علتان :

الأولى : (أبو يعقوب الثقفي) ـ واسمه : إسحاق بن إبراهيم ـ : قال ابن عدي في « الكامل » (١ / ٣٤٠) :

« روى عن الثقات بما لا يتابع عليه . . . وأحاديثه غير محفوظة » . وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٨ / ١٠٦) .

والعلة الأخرى : (خالد بن أبي مالك) وهو : مجهول ـ كما قال الذهبي في « المغني » :

ثم هو مرسل من محمد بن سعد ـ وهو : ابن أبي وقاص ـ : تابعي ثقة ، وتوهم المناوي أنه (ابن منيع الهاشمي) مولاهم كاتب الواقدي ، مات سنة (٢٣٠) ؛ فمن أوهامه العجيبة ؛ كما كنت نبهت على ذلك في التعليق على « ضعيف الجامع الصغير » .

٧١٥٤ ـ (تحرّوا الصِّدْق ، وإنْ رأيتُم أنَّ فيه الهلَكةَ ؛ فإنَّ فيه النجاةَ ، واجْتنبُوا الكذبَ ، وإنْ رأيتُم أنّ فيه النجاةَ ؛ فإنّ فيه الهلكةَ) .

ضعيف . أخرجه هناد في كتاب « الزهد » (٢ / ٦٣٥ / ١٣٧٥) قال : حدثنا

يعلى عن مجمع بن يحيى يرفعه إلى النبي ﷺ ، قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مرسل أو معضل ؛ فإن (مجمع بن يحيى) - وهو : ابن يزيد ابن جارية الأنصاري - : لم يذكر له رواية عن غير أبي أمامة بن سهل ، وهو من صغار الصحابة ، وروي عن ابن معين وأبيه أنه :

« صالح » .

و(يعلى) - هو فيما يظهر : ابن شداد بن أوس ، أبو ثابت الأنصاري النجاري - : ذكره ابن أبي حاتم وغيره برواية جمع ، وأورده ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٥٥٦) .

٧١٥٥ - (تعافوا ؛ تسقط الضَّغائن بينَكم) .

ضعيف جداً . أخرجه الهيثمي في « كشف الأستار عن زوائد البزار » (٢ / ٤٤٠ / ٢٠٥٨) من طريق محمد بن الحارث : حدثني محمد بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال البزار :

« محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني : ضعيف الحديث عند أهل العلم » .

قلت : بل اتهمه ابن حبان في « المجروحين » (٢ / ٢٦٤) قال :

« حدث عن أبيه بنسخة شبيهاً بمائتي حديث ؛ كلها موضوعة ، لا يجوز الاحتجاج به ، ولا ذكره في الكتب إلا على جهة التعجب » .

وأما أبوه (عبد الرحمن بن البيلماني) : قال الذهبي في « المغني » :

« تابعي مشهور . قال أبو حاتم : ليِّن . وذكره ابن حبان في « الثقات» . وقال

الدارقطني : ضعيف » .

وأما (محمد بن الحارث) - وهو : ابن زياد الحارثي - : فقال الذهبي :

« ضعفوه » .

(تنبيه) : من أوهام السيوطي أنه أورد الحديث من رواية البزار عن ابن عمر بلفظين :

أحدهما : وهو المذكور أعلاه .

والآخر : « تساقطوا الضغائن » ، وكذلك أورده في « الجامع الكبير » ، وغفل عن ذلك المناوي في « فيض القدير » فمشّى اللفظين معزواً للبزار !

٧١٥٦ - (تَغطيةُ الرَّأسِ بالنَّهارِ فقه ، وباللَّيل رِيبةٌ) .

ضعيف جدّاً . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٧ / ١٩) من طريق نعيم ابن حماد : ثنا بقية عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن واثلة بن الأسقع قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ لحال (نعيم بن حماد) ؛ فإنه ضعيف ، وقد اتهمه بعضهم ، قال الذهبي في « المغني » :

« أحد الأئمة ، وثقه أحمد بن حنبل وغيره ، وابن معين في رواية ، وقال في رواية أخرى : يُشبَّه له فيروي ما لا أصل لها . وقال النسائي :

ليس بثقة . وقال الدارقطني : كثير الوهم . وقال أبو حاتم :

محله الصدق . وقال أبو زرعة الدمشقي : وصل أحاديث يوقفها الناس . وقال العباس بن مصعب : وضع كتباً في الرد على أبي حنيفة ، وكان من أعلم الناس بالفرائض .

وقال أبو داود : عن نعيم نحو عشرين حديثاً ليس لها أصل .

وقال النسائي وذكر فضل نعيم بن حماد وتقدمه في العلم ، ثم قال :

كثر تفرده عن الأئمة المعروفين بأحاديث كثيرة ؛ فصار في حد من لا يحتج به .

وأما الأزدي فقال :

كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات مزورة في ثلب أبي حنيفة رحمه الله كلها كذب . قلت : ما أظنه يضع » .

و(بقية بن الوليد) : مدلس ، وقد عنعنه .

٧١٥٧ - (بينَ العبْد والجنّةِ سبْعُ عقابَ ، أهونُها الموتُ ، وأصعبُها الوقوفُ بين يدَي اللهِ تعالى ؛ إذا تعلّقَ المظلومونَ بالظّالمينَ) .

موضوع . ذكره السيوطي في « ذيل الموضوعات » (ص ٢٠٠) وقال :

قال أبو سعيد النقاش في « معجمه » : أنبأنا أبو القاسم علي بن أحمد بن إبراهيم القرايري : حدثني عبد الله بن زيد بن جعفر بن عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب عن جده جعفر عن أبي هدبة عن أنس عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته (أبو هدبة) ـ واسمه : إبراهيم بن هدبة ـ : قال الذهبي في « المغني » :

« ساقط متهم ، قال الدارقطني : متروك ، وقال أبو حاتم : كذاب » .

و(جعفر بن عبد الله) والراوي : عنه لم أعرفها .

وكذلك (القرايري) ، ولم أعرف هذه النسبة .

ومع أن السيوطي أورد الحديث في « ذيل الموضوعات » فقد سود به كتابه « الجامع الصغير » !

٧١٥٧/م ـ (تَهادَوا تحابُّوا ، وتصافحُوا يذْهب الغلّ عنكُم) .

ضعيف . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٦١ / ٢٢٥) من طريق علان : نا يحيى : نا ضمام عن موسى عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : . . . . فذكره .

قلت : إسناده ضعيف ؛ (علان) ـ واسمه : علي بن أحمد بن سليمان المصري ـ : لم أجد له ترجمة .

والجملة الأولى من الحديث قد ثبتت من طرق أخرى عن ضمام بن إسماعيل به ، وهي مخرجة في « إرواء الغليل » برقم (١٦٠١) .

٧١٥٨ ـ (إن التَّبيُّنَ من اللهِ ، والعجلةَ من الشيطان ؛ فتبيّنوا) .

ضعيف . أخرجه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (٢ / ٦٨٧ / ٧٣٤) قال :

حدثنا عمر بن شبة : نا سالم بن نوح : أنا يونس عن الحسن : أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير عمر بن شبة فهو صدوق .

وفي سالم بن نوح ضعف يسير ، قال الذهبي :

« صالح الحديث . قال أبو حاتم وغيره : لا يحتج به . وقال يحيى بن معين : ليس بشيء . ووثقه أبو زرعة ، وقال أحمد : لا بأس به » .

لكن الحسن ـ وهو : البصري ـ تابعي جليل ، لكنه يرسل كثيراً ، ومراسيله كالريح .

٧١٥٩ ـ (يا أبا بكْرٍ ! ثلاثٌ اعْلم أنهنَّ حق : ما عفا امْرؤٌ عن مظْلمة إلاّ زادَه اللهُ بها عِزّاً ، و[ما] فتحَ رجلٌ على نفْسه بابَ مسألةٍ يبْتغِي بها كثْرةً إلاّ زادَه اللهُ بها فَقْراً ، وما فَتحَ رجلٌ على نفْسه بابَ صَدَقةٍ يبْتغِي بها وجْهَ الله إلاّ زادَه اللهُ كَثرة) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٦ / ٢٥٨ / ٨٠٧٢) من طريق [الحسن بن] محمد بن إسحاق : أنا القرهذاني عبد الله بن محمد : نا هشام بن عمار : نا الوليد بن مسلم : نا ابن عجلان : نا سعيد المقبري عن أبي هريرة قال :

استطال رجل على أبي بكر الصديق ، ورسول الله ﷺ جالس ، وأبو بكر ساكت ، فلما أكثر انتصر أبو بكر فقام رسول الله ﷺ فأتبعه أبو بكر فقال : يا رسول الله استطال علي ، وأنت ساكت فلما انتصرت قمت ! فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الحسن بن محمد بن إسحاق لم أعرفه ، ومثله شيخه القرهذاني عبد الله بن محمد فلم أعرف هذه النسبة أيضاً ، وفي هشام بن عمار كلام معروف .

وقد أعله البيهقي بقوله عقبه :

« ورواه الليث عن سعيد المقبري عن بشير بن المحرر عن سعيد بن المسيب : أن رجلاً سب أبا بكر فسكت ، ثم انتصر فقام النبي ﷺ .

قال البخاري : هذا أصح ، وهو مرسل » .

قلت : وهو على إرساله ضعيف ؛ لأن (بشير بن المحرر) لا يعرف - كما قال الذهبي - . وكان الأصل بشر بن محرز فصححته من « إكمال بن ماكولا » ، وكتب الرجال .

٧١٦٠ - (ثلاثُ خِلالٍ مَنْ لم يكنْ فيه واحدةٌ منهنَّ كانَ الكلبُ خَيراً منه : وَرَع يحجزُه عن محارمِ الله ، أو حِلْم يردُّ به جهْل جاهلٍ ، أو حُسن خُلقٍ يعيشُ به في النّاسِ) .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٦ / ٣٣٨ - ٣٣٩ / ٨٤٢٣) من طريق عنبسة بن سعيد عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : هذا إسناد ضعيف جداً ؛ فإن الحسن - وهو : البصري - مع كونه تابعياً كثير الإرسال والتدليس ، فإن الراوي عنه عنبسة بن سعيد - وهو : الواسطي القطان - قال عمرو بن علي الصيرفي :

« كان مختلطاً ، لا يروى عنه » . وقال أبو حاتم :

« ضعيف الحديث يأتي بالطامات » .

قلت : وعقب عليه البيهقي بقوله :

« هكذا روي هذا مرسلاً ، وروي من وجه آخر عن النبي ﷺ » .

قلت : يعني مسنداً ، وما هو بخير من المرسل ؛ فإنه أخرجه (٨٤٢٤) من طريق جعفر بن محمد القلانسي : نا زكريا بن نافع : نا محمد بن مسلم عن عبد الله بن الحارث عن أم سلمة : أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره نحوه .

قلت : زكريا بن نافع : ترجمه ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وأورده ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٢٥٢) وقال :

« يغرب » .

وجعفر بن محمد القلانسي : لم أجد له ترجمة .

٧١٦١ - (ثلاثٌ ليسَ لأَحدٍ من النّاس فيهنَّ رخصةٌ : برُّ الوالدين مسلماً كان أو كافراً ، والوفاءُ بالعهدِ لمسلمٍ كان أو كافراً ، وأَداءُ الأمانةِ إلى مسلمٍ كانَ أو كافراً) .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٤ / ٨٢ / ٤٣٦٣) من طريق محمد بن عمارة بن صبيح : نا إسماعيل بن أبان : نا عمرو بن ثابت ، عن جابر عن غياث بن عبد الرحمن عن علي بن أبي طالب قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال البيهقي :

« إسناده ضعيف » .

قلت : بل هو أشد من ذلك ؛ فإن (عمرو بن ثابت) : متروك .

واللذان فوقه : لم أعرفهما ، ويحتمل أن جابراً هو : الجعفي ؛ وهو متروك أيضاً .

و(محمد بن عمارة بن صبيح) : لم أجد له ترجمة أيضاً .

٧١٦٢ - (ثلاثٌ مِنْ نَعيم الدُّنيا - وإنْ كان لا نعيمَ لها - : مركبٌ وَطِيءٌ ، والمرأةُ الصّالحةُ ، والمنزلُ الواسعُ) .

ضعيف . خرّجه ابن حجر في « المطالب العالية » (٢ / ٣١٨ / ١٩٩١) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة : حدثنا غندر : ثنا شعبة عن زياد بن مخراق قال : سمعت ابن قرة - أو قرة ؛ شك أبو بكر - أنه يحدث عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات إن كان أبو بكر بن أبي شيبة حفظه عن معاوية بن قرة ؛ فقد تردد بين ابن قرة وبين قرة ، فإن كان عن ابن قرة ؛ فهو مرسل ، وإن كان عن قرة ؛ فلم أعرفه .

* * *

هَذا آخِرُ مَا حَقَّقَهُ شَيْخُنَا الإمامُ - رحمهُ اللهُ - مِنْ « سِلْسِلَة الأحاديث الضعيفةِ والموضُوعة » ؛ فاللهُ نسألُ أنْ يثيبَهُ خيراً علَى مَا قدَّمَ ، وأنْ يجزيَهُ عنِ الإسلامِ والمسلمينَ خيرَ الجزاءِ ؛ إنَّهُ وليُّ ذلكَ والقادرُ عليه .